



حوليات مصر السياسية

الحولية الخامسة
١٩٢٨

تأليف
أحمد شفيق باشا

تقديم ودراسة
د. أحمد زكريا الشِّلق

عرفت مصر منذ فجر نهضتها الحديثة، قبيل القرن التاسع عشر، وحتى معظم القرن العشرين، تراثا غنيًا من الفكر والثقافة الإنسانية الرفيعة المبنية على أدب البحث والحوار والنقد والمثاقفة، مع الذات ومع الآخر، مع التراث ومع العصر، فعرف تراثها مختلف التيارات الفكرية والثقافية، من ليبرالية ومحافظة، من دينية مستنيرة وإنسانية، ومن مدنية ودنيوية، من علمية وتقدمية.. عرفت مصر الحديثة ذلك كله واستوعبته، ولم ينف أحدها الآخر، أو يُقصى أصحاب هذا التيار أو ذاك أو يكفرهم.. هضمت مختلف التيارات والرؤى، وتمثلتها فى ثقافة تيارها الوطنى العام، ومن ثم كانت النهضة والحداثة والاستنارة..

وكان من الضرورى، بعد ما عانته مصر فى العقود الأخيرة من تاريخها، أن تستعيد دروس نهضتها، بنشر نصوص تراثها، لتصل حاضرها بماضيها، بغير قطيعة أو تجاهل، تستنبط من تراثها عناصر القوة والتجدد، وتصلها بمنجزات العصر.. وقد رأينا نشر هذه النصوص كما صدرت فى زمانها، دونما تأويل أو تفسير، أو نزع بعضها من سياقه، خاصة وأن الكثير من نصوص هذا التراث لم يعد متوافرًا، نتيجة عدم طباعتها لعقود طويلة، وقدرنا أن إتاحتها للأجيال الشابة، التى تأخذ دورها فى بناء مصر الجديدة، سيكون فيه كل الخير. وإذا كان حب الوطن من الإيمان، فلابد أن يستند هذا الحب إلى العلم والمعرفه، معرفة تراث النهضة والاستنارة وإعادة قراءته فى ضوء التفكير العلمى ومناهجه الحديثة محبة لوطن جدير بكل تقدم ورقى...



ISBN# 9789779100555
6 221149 038639



تاليف

أحمد شفيق باشا

رئيس الديوان الخديوى ومدير عموم الأوقاف سابقًا
وخريج مدرسة الحقوق والعلوم السياسية بباريس

الحولية الخامسة

سنة ١٩٢٨

■ ■

وزارة الثقافة
الهيئة المصرية العامة للكتاب

رئيس مجلس الإدارة
د. أحمد مجاهد

رئيس التحرير
د. أحمد زكريا الشلق

مدير التحرير
مصطفى غنايم

تصميم الغلاف
أنس الديب

الإشراف الفني
صبري عبد الواحد

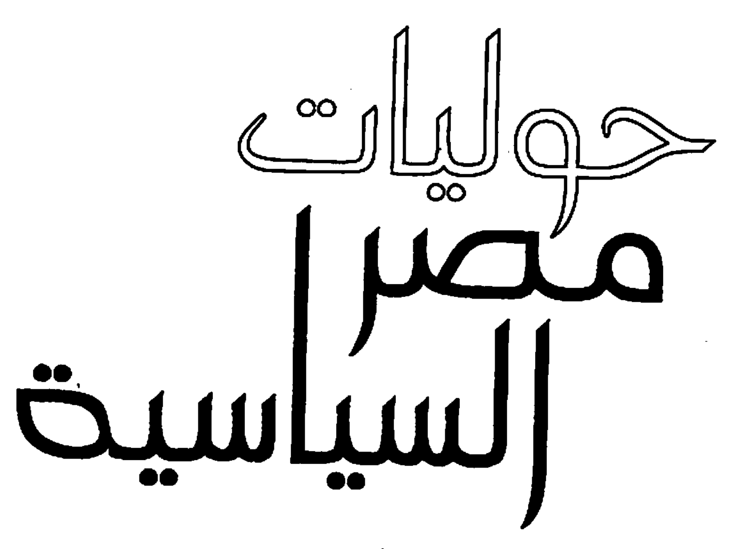


الطبعة الثانية
٢٠١٤

الهيئة المصرية العامة للكتاب

القاهرة - جمهورية مصر العربية - كورنيش النيل - رملة بولاق
ص.ب: ٢٣٥ - الرقم البريدى ١١٧٤٩ رمسيس
ت: ٢٥٧٧٥٢٢٨ - ٢٥٧٧٥٠٠٠ فاكس: ٢٥٧٥٤٢١٣ (٢٠٢)

www.gebo.gov.eg
E-mail: info@gebo.gov.eg



تأليف

أحمد شفيق باشا

رئيس الديوان الخديوى ومدير عموم الأوقاف سابقًا
وخريج مدرسة الحقوق والعلوم السياسية بباريس

تقديم

د. أحمد زكريا الشلق

●●

الحولية الخامسة

سنة ١٩٢٨

■■



الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠١٥

أحمد شفيق باشا، أحمد شفيق بن حسن،
١٨٦٠ - ١٩٤٠.
حوليات مصر السياسية/ تأليف أحمد شفيق؛
تقديم: أحمد زكريا الشلق. - القاهرة : الهيئة
المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٤.
١١٢٠ ص؛ ٢٤ سم. - (تراث النهضة)
تدمك ٥ ٠٠٥٥ ٩١ ٩٧٧ ٩٧٨
١ - مصر - الأحوال السياسية.
٢ - مصر - تاريخ - العصر الحديث - الاستقلال.
أ - الشلق، أحمد زكريا (مقدم)
ب - العنوان.
رقم الإيداع بدار الكتب ٢٢٨٣٠/ ٢٠١٤
I. S. B. N 978 - 977- 91 - 0055 - 5
ديوى ٣٢٠,٩٦٢



إلى أبنائى وأحفادى

إلى شباب مصر الناهض، طلبة اليوم
رجال المستقبل، أهدى مؤلّفى هذا. آملاً
أن يكون له فى نفوسهم أحسن الأثر.
وفى حياتهم المستقبلة أجَلُّ الفائدة.

أحمد شفيق

القاهرة

جمادى الآخرة سنة ١٣٤٩هـ - ديسمبر سنة ١٩٣١م

■■



انتهى عام ١٩٢٧ ووزارة عبد الخالق ثروت الائتلافية (ابريل ١٩٢٧ - مارس ١٩٢٨) فى السلطة، وكان رئيسها قد بدأ جولة مفاوضات مع تشمبرلين. امتدت من يوليو ١٩٢٧ واستمرت متقطعة حتى مارس ١٩٢٨، ورغم اعتقاد ثروت بصلاحية المشروع الذى تلقاه من تشمبرلين بعد إدخال تعديلات عليه تتعلق بمسائل الجيش والبوليس وبمياه النيل، إلا أن مجلس الوزراء ذا الأغلبية الوفدية رفضه حيث رآه لا يحقق استقلال البلاد وسيادتها. فاستقال ثروت، وسار الائتلاف الوزارى بسبيله إلى الانهيار؛ خاصة وأن النحاس باشا، خليفة سعد زغلول لم يكن بوسعه السيطرة على الجناح المتطرف من الوفد، الذى شن حملة عنيفة ضد ثروت ومفاوضاته.

ولذلك شهد هذا العام (١٩٢٨)، وخاصة خلال نصفه الأول، استمرار الائتلاف على نحو ما، عندما تولى النحاس تشكيل وزارة ائتلافية جديدة لم تستمر فى الحكم إلا نحو ثلاثة أشهر (مارس - يونيو ١٩٢٨)، والثابت أن الملك اضطر إلى تكليفه بتأليف الوزارة بعد اندلاع مظاهرات الوفديين فى أنحاء البلاد لتحول بين الملك والعبث بالدستور وبقانون الانتخاب. وكانت أول أزمة واجهت الوزارة تتمثل فى مشروع قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات الذى كان مجلس النواب قد بدأ مناقشته فى عهد وزارة ثروت واحتجت عليه السلطات البريطانية فى حينه، وجاء «اللورد لويد» المندوب السامى البريطانى لينذر النحاس من مغبة استمرار البرلمان فى مناقشة المشروع، ورغم رد النحاس بتمسكه بموقف الوفد، فإن الوزارة طلبت إلى البرلمان تأجيل مناقشة المشروع، فتجاوزت بذلك الأزمة مؤقتًا إلا أن ذلك لم يحل دون سير الائتلاف نحو الانهيار، فاستقال الوزراء الدستوريون من الوزارة، وأيقن الملك أن الوفد لا يزال يسير على نهج سعد زغلول، وأن عليه التخلص من الوزارة، خاصة وأنه رأى أن الوفد يتجه نحو استصدار تشريعات تستهدف إضعاف سلطته .

ومع ابتعاد الأحرار الدستوريين عن الائتلاف، تفجرت قضية الأمير سيف الدين، التى كان النحاس باشا يتولى الدفاع فيها بأتعاب رُئى أنها خيالية، فوجدت فيها صحيفة الدستوريين فرصة لتلويث سمعة الرجل متهمة إياه باستخدام نفوذه ومنصبه لصالح موكله، فجاء تفجير هذه القضية، التى رواها أحمد شفيق بتفاصيلها، ثم نشر وثائق تدين النحاس باشا، ثبت فيما بعد أنها مزورة، جاء ذلك كله بمثابة المسمار الأخير فى نعش الوزارة التى أقالها الملك فى ٢٥ يونيو، لينتهى بذلك عهد الوزارات الائتلافية ويمهد الطريق لمرحلة من الحكم الدكتاتورى.

وقد سجلت هذه الحولية صفحة خطيرة من صفحات التاريخ تمثلت فى تشكيل وزارة «القبضة الحديدية» التى تولاها محمد محمود باشا (٢٥ يونيو ١٩٢٨ - أول أكتوبر ١٩٢٩) بعد أن نجح الملك فى استقطاب زعيم الأحرار الدستوريين، الذين قبلوا السلطة بانقلاب سياسى دون انتخابات

برلمانية، حين استصدر زعيمهم مرسومًا من الملك بتأجيل انعقاد البرلمان شهرًا حاول فيه استمالة نواب الوفد، وعرض على الحزب الكبير أن يشارك فى وزاراته بأربعة وزراء لكنه رفض، ولما كان الحكم بدون برلمان يقتضى شخصية قوية يستطيع صاحبها أن يكبح جماح الوفد، راح محمد محمود يهدد ويتوعد بأنه سيضرب بيد من حديد كل عابث بالأمن. وعندما انتهت فترة تأجيل البرلمان جعل محمد محمود يمهد بالحديث عن أن الديمقراطية كانت مهزلة تحت قيادة الوفد، ثم أصدر قرارًا بحل البرلمان وتعليق الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات، وسط حملة دعاية واسعة تبرر مسلكه، وتؤكد أن وزارته ستسعى لاستتباب الأمن وإصلاح شئون البلاد، وتخفيف آثار الأزمة الاقتصادية، وانها ستقوم بإصلاحات واسعة، وصرح بأنه لن يكون ظالمًا مستبدًا، وإنما سيكون «دكتاتورًا صالحًا» إذا دعت الضرورة !

وشرع الوفد فى مقاومة الوزارة بشراسة، فواجهته الوزارة بمزيد من مراسيم وقوانين المنع والتضييق وحظر الاجتماعات السياسية والمظاهرات وتعطيل الصحف على نحو ما عرضته هذه الحولية بالتفصيل والوثائق والنصوص.

لقد فعلت الوزارة ذلك كله فى غيبة البرلمان، ولم تكن هذه السياسة تجاه المعارضة تبرر ما تبنته الوزارة من سياسة إصلاحية أنجزتها بالفعل، خاصة وأن صحيفتها «السياسة» طالما تغنت بالحريات وكفالة حق المعارضة، وأن حزبها هو «حزب الأحرار الدستوريين» !!.

ومن الموضوعات المهمة الجديرة بالانتباه فى هذه الحولية موضوع وضع حجر الأساس للجامعة المصرية فى مبناها الجديد بحديقة الأورمان بالجيزة فى فبراير ١٩٢٨، الأمر الذى اعتبر عيدًا قوميًا لبناء حرية الفكر والبحث العلمى والثقافة المصرية، وقد ألقى فيه لطفى السيد خطبة مهمة .. كما تابع شفيق باشا مفاوضات «ثروت – تشمبرلين» بنصوصها ومشروعاتها ووثائقها ورصد موقف الوفد الذى لخصه قول النحاس باشا «إن ثروت باشا لم ينتدب للمفاوضة مع إنجلترا، وانه دخل فى محادثات شخصية صرفة بقيت مجهولة».. كذلك تابع شفيق فى هذه الحولية أزمة قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات، وموقف البرلمان والصحف المصرية خلال شهرى ابريل ومايو وتدخل المندوب السامى لسحب المشروع بدعوى أن صدوره يمس أمن الأجانب وسلامتهم.

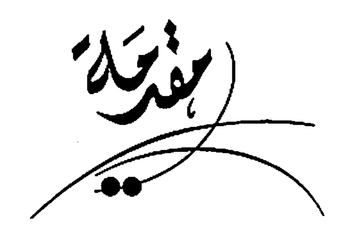
ومن اللافت للنظر أن شفيق باشا سجل محاولة الوفديين إعادة الحياة النيابية، حيث اجتمعت طائفة كبيرة من شيوخهم ونوابهم بالنادى السعدى، وأصدروا قرارًا بأن البرلمان قائم وطالبوا بالحصول على مفاتيحه ليعقدوا اجتماعاتهم بداره، بعد انتهاء شهر التعطيل، ورفض الوزارة، ثم اجتماعهم بمنزل مراد الشريعى باشا وقرارهم بسحب الثقة من الوزراء فى ٢٨ يوليو لأن قرار الحل باطل، فسجل مؤلفنا ذلك كله بوثائقه متابعًا الصراع السياسى بين الوزارة والمعارضة. وهو الصراع الذى استمر خلال العام التالى، وهو ما سيفصل فى الحولية القادمة بإذن الله.

والله ولى التوفيق

أ.د. أحمد زكريا الشلق

رئيس تحرير «تراث النهضة»

يونيو ٢٠١٤

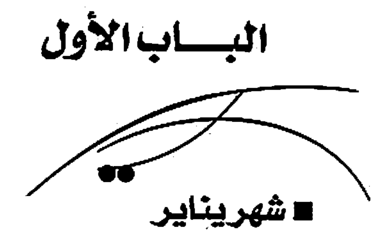


كلفنى هذا السِّفْر جهدًا مضاعفًا، عقليًا وماديًا، فما زلت فى حرصى على تدوين المسائل والقضايا صادقة غير مشكوكة، وفى تحرى العلماء واستقصاء الأسباب أبذل جهدًا غير هين ولا يسير.

ولئن كان عام ١٩٢٨ شاذًا فى تاريخنا القومى، بما حفل به من ألوان الحكم المختلفة، فأوله ديمقراطية حديثة، وسائره دكتاتورية مسفرة الوجه ذات يد حديدية بدعوى الإصلاح والعمران، لئن ضم هذا العمل بين دفتيه نشاط الوفديين فى مصر وفى لندن نشاطًا غير عادى ولا مألوف وجهاد الأحرار الدستوريين فى شرعة لها مسحة الدكتاتورية وظاهرها الاستبداد. فقد ضم هذا السفر الضخم كل ما وقع فى مصر من حوادث وما قيل فيها من خطب وتصريحات، بل الصدى الذى كانت تحكيه دوائر لندن، ومواقع النشاط الوفدى هناك وتعليق صحفنا وصحف الإنكليز على هذه الحوادث.

أحمد شفيق

الباب الأول



■ شهر يناير

■ ■

حل بنا العام الجديد، ونرجو أن يكون حاملاً فى حوادثه وبين ثنايا أيامه بشائر ما يدنينا إلى تحقيق أمانينا القومية، وحسن التوفيق فى تصريف شئوننا الحيوية.

كانت الوزارة الائتلافية قائمة، وعلى رأسها عبد الخالق ثروت باشا، والناس بذلك مطمئنون مستبشرون خيرًا بهذا الائتلاف المحبوب منتظرون ما سوف يستخلص لهم هذا السياسى الماهر (ثروت) من يد الساسة الإنكليز بحسن دهائه، وسعة حيلته. ولقد شهدت مصر فى العام الماضى حوادث عظيمة لا تزال منقوشة على ألواح الصدور ولا تبرح نتائجها عالقة لما لها من الصلة بمستقبلها، وأخصُّ تلك الوقائع من الوجهة العامة موت سعد وما كان له من التأثير فى السياسة المصرية، علاوة على ما خلَّف من الحزن والأسى بين الضلوع لشعور مصر بخسارتها الفادحة فى زمان كان ذلك الزعيم فيه قوة عظيمة يُستعان بها على حل المشكلات وتفريج الأزمات ومعالجة المعضلات. فكان موت سعد نهاية زمنية لمرحلة مجيدة من مراحل تاريخ مصر فى نهضتها القومية الحديثة.

«وكان من حوادثها المذكورة الزيارة الملكية لأوروبا وما تفرع عليها من المحادثات التى دارت بين مندوب مصر ومندوبى بريطانيا على تقرير علاقاتها، وبين مندوب مصر وبعض الدول صاحبات الامتياز على إعادة النظر فى هذا النظام».

«وكان من حوادثها ارتفاع سعر القطن ارتفاعًا كبيرًا لم يَدُمْ كله لسوء الحظ ولكن جنت البلاد منه ربحًا يذكر فى تخفيف ضيقها المالى وتعزيز آمالها بمستقبل هذا المحصول الثمين».

«وكان من وقائعها فى الحياة العامة مشروعات شتى فى إصلاح نظام التعليم المدرسى وترقيته وتعزيز مقام الزراعة والتعاون وصون البلاد من إغارة الكوليرا وسَنٌّ طائفة من الشرائع أجازها البرلمان للإصلاح الاجتماعى والقضائى والمالى، إلى غير ذلك من الأعمال الملتصقة بحياة الأمة فى جميع حلبات النشاط فى البلاد».

«ومن آخر حوادث العام المنقضى، مما لا يزال متصلاً بالعام الجديد، زيارة ملك شرقى كبير لهذا القطر الشرقى وهى زيارة ستترك تأثيرها فى حياة البلاد الاجتماعية من وجوهٍ شتى أخذت تظهر من الآن».

«وخُتمت السنة التى ضمت إلى التاريخ بحوادثها أزمات سياسية داخلية عالجت البلاد بعضًا منها ولا تزال تعالج البعض الآخر توفيرًا لأسباب النجاح فى ما هى ماضية فيه من تقرير علاقاتها ببريطانيا والشروع فى تعديل نظام الامتيازات الأجنبية. ولا نُبالغ إذا قلنا إن هذا هو أهم ما يشغل الرأى العام فى مطلع السنة الجديدة، فإننا بعدما نصفى الحساب السنوى كما يفعل التجار وكما تصنع دوائر المال والأشغال فى آخر كل عام ونوازن بين الربح والخسارة لا مندوحة لنا عن استئناف العمل والتطلع إلى المستقبل بما يخفى فى طياته من آمال وأمانىّ».

«إن تقسيم الزمان إلى أسابيع وشهور وسنين ليس فى الواقع سوى وسيلة تسهيل. وإلا فالدهر، وإن شئت فقل التاريخ، ليس سوى مجموعة أعمال البشر وهى قياسه الأعظم وبها يمتاز عام على عام وعصر على عصر مع تساوى ما بينهما من الساعات والأيام والشهور».

«ومصر مقبلة فى هذا العام الجديد على أمور خطيرة لا يجهلها أحد من ساكنيها وفى مقدمة عارفيها القابضون على زمام الأمر فينا. أما الشعب فيرجو الخير ويطلبه ويشد أزر كل مَن يسعى له ويرتاح إلى جهد المجاهد ويبتهج بعمل العامل الناشط ويطرب بما يجنى من نتائج الهمة والابتكار وثمار صدق العزيمة والاقتدار ويُولِى ثقته لكل مَن يرى فيه الوطنى الصادق بالقول والفعل. للشعب آمال معلومات وطلبات مشهورة فهو يريد أن يعلو شأنه ويرتفع قدر بلاده وينتفع بما فيه من قوة وما فى البلاد من كنوز وثروة عقلية وبدنية وطبيعية. ويلقى عبء هذه المهمة على عاتق الذين اختارهم لقضاء أموره والسهر على مصلحته، فمن

أجاد الخدمة أجزل له الثواب ومَن قصر فهذا الشعب يناقشه فى آخر الأمر الحساب».

«وقد أجمع جميع ذوى الرأى على أن أمر مصر لا يكمل إلا بتعاون القوى واتحاد الكلمة؛ حتى صار الكلام فى هذا المعنى مبتذلاً وصار القول فيه تحصيل حاصل. غير أن الذى يمعن النظر فى سير الأمور لا يسعه إلا الاعتراف بأن هذه الحقيقة لم تتجلَّ التجلى الواجب للعيون والأبصار. ولم تحلَّ محلها اللائق فى القلوب والبصائر».

«فلا يزال الناس عندنا يسمعون إشاعات تشيع من الدوائر الخاصة ولا سيما دوائر الحكومة، فلا يدرون مبلغ هذه الإشاعات من الصحة ولكن الألسنة ترددها ويكون لهذا فعله فى النفوس فتخلق فيها ضربًا من الشعور بالسآمة والضجر قد يجاوز هذين إلى إضعاف الأمل».

«ولو كانت مصر فى بدء نهضتها الوطنية وليس أمامها من أسفار الاختبار ما يعينها على إدراك الحقائق وصحة الاستنتاج لالتمسنا العذر للذين تُعزى إليهم هذه الأمور، أما واختبارنا الحديث ماثل لعيوننا وسفر الدهر مفتوحة صفحاته أمامنا فلا عذر لنا إذا نكبنا عن الطريق الواضح الذى يوصل إلى بر السلامة والأمان إلى غيره مما لا ندرى مصيره ولا نرى حتى بعين الخيال نهايته وإن كان المنطق والواقع يدلان عليها ويشيران إليها».

«لقد جرت العادة أن يستقبل الناس عامهم الجديد بروح كبير من الأمل فيسدلوا ستارًا على ما مضى وتمتلئ صدورهم رجاء بما هو آتٍ؛ ولكن المستقبل مرتبط بأعمال البشر نفسها وكل امرئ يجنى ثمار ما يزرع، فإذا شئنا أن يكون هذا العام عام خير وبركات علينا فسبيل تحقيق هذه المشيئة معروف، فهو فى الأمور السياسية العليا سبيل الاتحاد والتعاون وتوحيد الكلمة وفى ما سوى ذلك سبل الجد والنشاط وإصلاح المعتل وتلافى المختل وتوطيد العزم على اجتناب الخطأ الماضى الذى يرى بنور الاختبار وضوء النتائج».

«فلا نلومنَّ الدهر ولا نلقينَّ تبعة ما يقع على الزمان فنحن الدهر ونحن الزمان وما شروق الشمس ومغيبها وكر الأيام والأعوام سوى مقر يستقر فيه أعمال البشر وهى زبدة الأمر وجوهر موضوع الحياة».

«إن القارئ يقرأ فى التلغرافات العمومية فى الصحف اليوم فحوى الدعوات التى وجهها عظماء الإنكليز إلى قومهم فى مستهل العام الجديد وهى تطابق حالتهم وما هم فيه، فلتكن دعواتنا فى مصر موجهة إلى ما يطابق حالنا وإلى التعاون والاتحاد بالقول والفعل فذلك أولى بنا وهو خير ما تنزع إليه النفوس ويتوسل به العاملون إلى النجاح».

«نكتب هذه السطور والأمل يبعثنا على الاعتقاد بأن تُستهل السنة الجديدة بما يدل على عزم مصر الصادق وتصميم أبنائها الكرام على أن يصمموا على السير فى السبيل الواضح الذى مهدته الأمة وأقامت على جانبه من جهادها وتضحيتها أعلام الهدى والإرشاد».

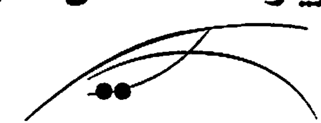
«وحقق الله بعد ذلك أقصى الآمال[1]».

■ ■ ■

(١) المقطم، ٣ يناير سنة ١٩٢٨.

الفصل الأول

زيارة ملك الأفغان لمصر



ذكرنا فى ختام الحولية السابقة أن معالى فتح الله بركات باشا قد تقبل عزاء ملك الأفغان فى فقيد البلاد زغلول باشا على لسان كبير أمنائه (محمد يعقوب خان)، وكان ذلك بعد ظهر السبت ٣١ ديسمبر.

وفى يوم الأحد أول يناير استقبل جلالته فى قصر الجيزة علىّ الشمسى باشا ثم محمود فخرى باشا ثم سعادة الچنرال محيى الدين باشا وزير تركيا المفوض.

وقد طلب جلالته من على الشمسى باشا أن يُطلعه على برامج التعليم فظل معاليه يشرحها لجلالته مدة ساعتين، وفى النهاية طلب جلالته إلى وزير المعارف المصرية أن يطّلع على برامج التعليم فى بلاد الأفغان وأن يبدى رأيه فيها وينقح منها ما يستحق التنقيح. ثم استفسر جلالته عن عدد الطلاب والطالبات الذين يتلقون العلم فى مدارس الحكومة أو تحت إشرافها فقدم الوزير لجلالته الإحصائية الدالة على عددهم.

هذا وقد تفضل جلالته فأهدى كل مدرسة من المدارس التى زارها تحفة أفغانية بديعة.

وتناول جلالته بعدئذ الشاى فى دار مفوضية إيطاليا وقد رفع العلم الأفغانى مع العلم الإيطالى مدة الزيارة.

وفى يوم الإثنين مساءً تناول جلالته العشاء فى دار المندوب السامى البريطانى مع كبار رجال حاشيته وبعض كبار رجال الإنكليز.

وقد زار جلالته فى نفس هذا اليوم مدرسة الهندسة الملكية حيث كان فى استقباله وزير المعارف المصرية ومدير الجيزة وناظر المدرسة وأساتذتها، وقد ألقيت بين يديه كلمات الترحيب ورد عليها جلالته بالشكر.

وبعد خروج جلالته من مدرسة الهندسة ذهب ومعه من ذكرنا سيرًا على الأقدام إلى المدرسة السعيدية حيث استُقبل فيها استقبالاً حسنًا وتناول القهوة (البُنّ) فى غرفة ناظرها، وألقى أحد الطلبة خطابًا بين يديه باللغة التركية التى يجيدها جلالته.

وفى الظهر زار جلالته (محكمة استئناف مصر الأهلية) بباب الخلق فاستقبل فيها الاستقبال اللائق بمقامه وتبسط فى الحديث مع معالى رئيس المحكمة، فذكر أنه دُعى مرة أمام المحكمة فى بلاده وأن الشرطى لم يقبل أن يكتفى بأن يسلمه الإعلان، بل تمسك بأن يصحبه معه فأطاع جلالته أمر العدالة ومصلحة القضية المطلوب فيها. وهذا مثال عالٍ لنزاهة القضاء واحترامه.

وتناول جلالته الغذاء فى دار المفوضية التركية تلبية لدعوة وزيرها المفوض[1].

زيارته للأزهر

ثم زار جلالته الجامع الأزهر فى الساعة الخامسة مساء حيث استقبله مدير المعاهد الدينية، ومدير قسم المساجد بوزارة الأوقاف وشيخ القسم والشيخ محمود أبو العيون المفتش وغيرهم.

العلماء والقبعة

ورغب جلالته فى أداء صلاة العصر فسأل الحاضرين من العلماء إن كان يوجد مانع من أداء هذه الفريضة وهو لابس القبعة، فأجابوه أن لا مانع من ذلك فأزاحها قليلاً عن جبهته ثم أدى الصلاة خلف الإمام (الشيخ محمود الدنيارى).

وطلب فى ختام الصلاة الدعاء للمسلمين، ثم تحدث إلى العلماء فاستفسر عن حالات الأزهر العلمية والنظامية وغيرها.

وقد وُدِّع بمثل ما قُوبل به من الحفاوة والإجلال[2].

---

(١) الأهرام فى ٣ يناير سنة ١٩٢٨.

(٢) الأهرام فى ٣ يناير سنة ١٩٢٨.

وفى اليوم التالى لهذه الزيارة قرأنا هذا البلاغ فى بعض الصحف، ونصه:

«جاء ضمن ما نشرته جريدة الأهرام فى صدد الكلام عن زيارة جلالة ملك الأفغان للأزهر الشريف حين أراد أن يؤدى فريضة العصر أن جلالته سأل العلماء إن كان يوجد مانع من أداء هذه الفريضة وهو لابس البرنيطة فأخبروه بأنه لا مانع من ذلك.

والحقيقة أن جلالته لم يسأل العلماء فى ذلك ولم يتحدث معهم فى شأن البرنيطة.

السكرتيرية العامة

لمجلس الأزهر».

وقد علقت عليه الأهرام بأنها غير كاذبة ولا خاطئة وأنها روت الصدق فقط، وتحدث الشيخ أحمد هارون مدير المعاهد أن يؤكد بشرفه أنه لم يسمع سؤال ملك الأفغان ولم يسمع الجواب عنه[1].

زيارته للبرلمان

وفى نحو الساعة السادسة مساء زار جلالته مجلس النواب، فاستقبله ورجال حاشيته على باب المجلس الخارجى صاحب المعالى الأستاذ النحاس باشا وصاحب العزة أحمد حمدى سيف النصر بك مراقب المجلس وحضرات السكرتيرين النائبين ومحمد متولى بك السكرتير العام المساعد والصاغ محمد عاطف بركات أفندى قومندان بوليس البرلمان ومساعده اليوزباشى أمين أفندى خليل. وبعدما استراح جلالته قليلاً فى غرفة رئيس المجلس، حيث قدمت إليه القهوة ودار حديث الود والصداقة بينهما، صعد جلالته إلى شرفة كبار الموظفين حيث أعد كرسى مذهب كبير لجلوسه مقابل منصة الرياسة تمامًا وجلس رجال الحاشية إلى يساره وصاحب العزة النائب المحترم فخرى عبد النور بك وحضرة مصطفى نيازى بك المترجم إلى يمينه، وكانت الجلسة برئاسة الأستاذ ويصا واصف بك ثم رأسها النحاس باشا والموضوع المطروح للمناقشة هو القراءة الثانية لمشروع قانون الاجتماعات فكان جلالته يتتبع المناقشات بإصغاء ويلقى الأسئلة على حضرة النائب المحترم فخرى بك عن كل ما يريد معرفته وحضرته يجيبه عن أسئلته.

---

(١) الأهرام فى ٣ يناير سنة ١٩٢٨.

وفى الساعة السابعة رُفعت الجلسة للاستراحة وقصد جلالة الملك وحاشيته القاعة الفرعونية فاجتمع حضرات النواب وحيُّوه بالهتاف فابتسم شاكرًا ثم خطب جلالته الخطبة الآتية باللغة التركية والأعضاء وقوف، وهى:

«إننى منشرح الصدر ومسرور برؤية حضرات النواب ممثلى الشعب المصرى الكريم وأرجو لهم كل توفيق كما أرجو لهذا المكان الجليل (تصفيق)».

«إننى لأحيِّى، باسم شعبى، الذى أمثله الشعب المصرى العظيم وأقدر عظيم حفاوته بى وإننى لأذكر دائمًا بتأثر شديد تلك التحيات التى حفَّنى بها المصريون أينما سرت والتى كنت دائمًا أجيب عليها بوضع يدى على قلبى علامة على ما يكنّه هذا القلب من الإجلال لشعب مجيد (تصفيق وهتاف بحياة الشعب الأفغانى)».

«إننى فى الوقت الذى أغادر فيه هذه البلاد الجميلة أذكر ما لجلالة ملك مصر من المكانة والاحترام (هتاف)».

«ويعز علىَّ أن يكون سفرى سريعًا وأن أقول لكم الآن أستودعكم الله (هتاف. ليحى الملك الديمقراطى)».

«إن الذكرى الكريمة لتطوف بى الآن لرجلين كبيرين عظيمين يؤسفنى ألاَّ يكونا بيننا الآن. ولكننى أرسل إلى روحيهما احتراماتى وتحياتى وأسأل الله أن يجزيهما جزاءه الأوفى ذلكما الرجلان هما سعد زغلول باشا والسيد جمال الدين الأفغانى (هتاف شديد) وإننى لأرى أن طلبى لهما الرحمة من الله إنما هو رحمة عامة (هتاف شديد)».

«الروابط بين شعبى والشعب المصرى ستبقى فى نماء وصفاء بفضل ما امتزجت به النفوس من وُدّ قديم واشتراك الأمانى الوطنية».

«هتاف. ليحى جلالة الملك».

«لقد جئت هذا المكان وأنا أعتقد أنه المحل الوحيد المقدس الذى تتجلى فيه إرادة الشعب وخرجت الآن وأنا أشد ثقة وأمتن عقيدة منى قبل دخوله».

فَرَدَّ مصطفى النحاس باشا بالكلمة الآتية:

«يا صاحب الجلالة»

«لقد دل خطاب جلالتكم السامى على أشرف العواطف التى لا تصدر إلا عن ملك عظيم قد مُلئَ قلبه بالكرم والمودة والحب. وإننا لنقدم بين يدى جلالتكم

تحيات الشعب المصرى وسروره العظيم بزيارة جلالتكم تلك الزيارة التاريخية التى كان لها أثر كبير فى توثيق الروابط بين الشعبين الشقيقين الأفغانى والمصرى. كما أننا نعرب عن أصدق الشكر لتلك العبارات الملكية التى جرى بها نطقكم السامى إشادة بالشعب المصرى وجلالة مليكه المعظم».

«ولقد أثرت فى نفوسنا جميًا إشارة جلالتكم إلى الرجلين العظيمين اللذين ارتبطا روحًا وكان لهما أبعد أثر فى النهوض الشرقى وهما المبروران السيد جمال الدين الأفغانى وسعد زغلول باشا. فنبتهل إلى الله تعالى أن يغمرهما بواسع فضله ورحمته. وأن يحفظ جلالتكم أمدًا طويلاً حتى تروا آثار ما غرستموه فى شعبكم الناهض من رُقِىٍّ ورفعة وعز (هتاف شديد وتصفيق حاد)».

«وإن من أجَلِّ أمانينا أن تكون تلك الزيارة فاتحة لما يعقبها من زيارات متكررة لجلالتكم إن شاء الله حتى يبقى الشعبان متصلين أبدًا بأوثق الروابط وأنبل العواطف (تصفيق شديد)».

فى مجلس الشيوخ

وعند الساعة السابعة والربع تقريبًا قصد جلالته وحاشيته إلى مجلس الشيوخ وكان فى استقباله حضرات أصحاب السعادة والعزة علوى الجزار بك ومحمود بسيونى بك ومحمد محمود خليل بك وعلى عبد الرازق بك ومحمد أحمد الشريف بك ومحمد عز العرب بك وحبيب المصرى بك السكرتير العام ومحمد أمين يوسف بك مساعده وكبار موظفى السكرتيرية، وجلس فى غرفة رئيس المجلس وإلى يمينه مصطفى النحاس باشا وإلى يساره محمود بك بسيونى وعلوى الجزار بك.

وبعدما استفهم جلالته عن بعض المسائل قدم محمود بسيونى أفندى لجلالته مجموعة من مضابط المجلس مجلدة تجليدًا فاخرًا فتقبلها بالشكر وأخذ يتصفحها، ثم شرب القهوة وتوجه إلى قاعة المجلس وجلس فى الشرفة الخاصة بالأمراء وسفراء الدول وإلى يمينه معالى النحاس باشا وإلى يساره محمود أفندى بسيونى ووقف خلفه حضرة محمد محمود خليل بك مراقب السكرتيرية ومصطفى نيازى بك الذى كان يترجم لجلالته ما يدور فى المجلس من المناقشات، وقدم له حضرة الأستاذ أمين عز العرب نسخة من تقرير اللجنة الذى كان

المجلس يتناقش فيه وبعدما مكث جلالته نحو عشر دقائق انصرف مودعًا بمثل ما قوبل به من التجلة والإكرام.

وقد علقت جريدة البلاغ على هذه الزيارة بما يأتى تحت عنوان:

«كلمات ملك كريم يقابلها المصريون بالترحيب».

«إن الروابط بين شعبى والشعب المصرى ستبقى فى نماء وصفاء بفضل ما امتزجت به النفوس من ود قديم واشتراك فى الأمانى الوطنية».

«وقد جئت هذا المكان وأنا أعتقد أنه المحل الوحيد المقدس الذى تتجلى فيه إرادة الشعب وخرجت الآن وأنا أشد ثقة وأمتن عقيدة منى قبل دخوله».

جلالة ملك الأفغان

«بهذه الكلمات الطيبات خاطب الملك الديموقراطى الكريم صاحب الجلالة أمان الله خان نواب مصر فبلغ أعمق ما يمكن أن يبلغه إنسان من عواطفهم وأثار أعظم ما يمكن أن يثيره إنسان من غبطتهم وابتهاجهم وكان وصفه دار النيابة بأنها «المحل الوحيد المقدس الذى تتجلى فيه إرادة الشعب» أسطع برهان على أن من الملوك الشرقيين مَن يحترمون إرادة الشعب والحياة النيابية إلى حد التقديس وأن ما يزعمه بعض كُتَّاب الغرب وساستهم من أن الشرق موطن الملوك والأمراء المستبدين وأن الشرقيين طُبعوا على حب الاستبداد افتراء تدعو إليه الأغراض وتنكره الحقيقة».

«وقبل أن يزور جلالة ملك الأفغان مجلس النواب كان قد زار المدرسة السميدية وكان قد طرب إذ رأى الطلبة المصريين يحفون به ولمح دلائل الحب الطاهر فى حركاتهم ونظرات عيونهم، فقال لهم:

«سيأتيكم من بلاد الأفغان طلبة أفغانيون ليتعلموا العلم منكم» فدل بذلك على أنه إذ يقول إن «الروابط بين شعبى والشعب المصرى ستبقى فى نماء وصفاء»، لا يريد أن يقف بهذا القول عند حد المجاملة بل يزيد أن يكون له مدلول فعلى وأن يكون فى مصر أفغانيون يتلقون فيها العلم سنين ثم يعودون إلى بلادهم يخدمونها بما تعلموه فيكونون طول إقامتهم فى مصر ثم بعد عودتهم إلى بلادهم أفضل واسطة لتوثيق الروابط الأدبية والروحية بين البلدين. ومن يدرى فقد يرى جلالة الملك أمان الله فى الوقت نفسه أنه يحسن به أن يستعين بأساتذة مصريين ومهندسين مصريين وقضاة مصريين لترقية شئون بلاده. وقد يرى أن

الاستعانة فى هذا كله وفى غيره بالمصريين المجردين من كل غرض إلا الوداد الصادق والإخاء المتين خير له من الاستعانة بالأوروبيين الذين لا يضعون قدمًا فى أرض إلا ومن ورائهم أغراض سياسية تبدأ غير مرئية ثم لا تزال تنمو حتى تصير خطرًا مخيفًا».

«ويُطْمعنا فى هذا أننا رأينا صاحب الجلالة أمان الله خان يتحدث إلى صاحب المعالى على الشمسى باشا ساعتين كاملتين يوم الأحد الماضى فى التعليم فى الأفغان فيعرض عليه برامجه وكل ما يتعلق به ويطلب منه رأيه فيه وفى ترقيته. فعند جلالته إذن فكرة الاقتباس من مصر والانتفاع بكفايات ذوى الكفاية من أبنائها، وغنى عن البيان أن الرأى الذى طلبه من وزير المعارف سيكون رأيًا نظريًا إلى حد غير قليل ما دام وزير المعارف لم يَزُر الأفغان ولم يدرس أحوالها الاجتماعية وشئون التعليم فيها. ومهما يكن الرأى الذى يبدى بعد ذلك ففائدته الحقيقية لا تكون فى كتابته وإنما تكون فى السهر على تنفيذه مع متابعة التطورات التى لا بد منها».

«فإذا فكر صاحب الجلالة أمان الله خان فى الاستعانة بالمصريين كما يفعل الآن صاحب الجلالة ابن السعود وكما فعل أخيرًا إمبراطور الحبشة - فسيكون من السعادة الحقيقية لمصر أن تضع يدها فى يد الأفغان وأن تبذل لها مع الحب الذى يخفق به قلبها كل ما لديها من علم وعمل. وسيرى الأفغانيون حينئذ أن لهم فى هذه البلاد إخوانًا أوفياء يستطيعون أن يعتمدوا عليهم فى جميع شئون الحياة».

سفر جلالته وجلالة الملكة إلى الإسكندرية

فى نحو منتصف الساعة الحادية عشرة من صباح الثلاثاء الثالث من يناير تحرك ركاب جلالة الملك وملكة الأفغان من قصر الجيزة قاصدين إلى محطة القاهرة فى موكب حافل يتبعهما رتل من السيارات التى تقلُّ حاشيتهما المؤلفة من ثلاثين شخصًا.

وفى الساعة العاشرة والدقيقة الخمسين وصلا إلى المحطة واجتازا الباب الملكى هما والذين معهما إلى القطار الخاص الفاخر الذى أُعد لهما، وكان فى توديعهما حضرة صاحب العزة أحمد محمد حسنين بك الأمين الأول فى القصر الملكى موفدًا من قِبل صاحب الجلالة الملك وحضرات أصحاب الدولة والمعالى

والسعادة رئيس الوزراء ومدير الخارجية ورئيس مجلس النواب ووزراء تركيا وإيران وإيطاليا المفوضين فى مصر ومدير مصلحة السكك الحديدية ومدير الأمن العام ومحافظ القاهرة وحكمدار بوليسها ومدير الجيزة وعبد الحميد سعيد بك وميرزا مهدى رفيع مشكى بك والسيد رشيد رضا أعضاء جمعية الرابطة الشرقية وغيرهم.

وبعد أن أبلغ حسنين بك تحيات موفده وتمنياته لجلالته رد جلالة الملك أمان الله خان عليه أن يبلغ جلالة الملك فؤاد عظيم شكرهما على ما لقياه من حُسن وفادة جلالة الملك وحكومته وشعبه.

وبعد ذلك صافح جلالة ملك الأفغان مودعيه واحدًا واحدًا شاكرًا لهم شعورهم، مبلغًا دولة رئيس الوزراء ووزير الخارجية امتنانه لحُسْن وفادة الحكومة لهما أثناء إقامتهما. وأعرب عن عظيم الأثر الذى تركته فى نفسه زيارته لمصر.

ثم استقلا القطار الذى تحرك فى تمام الساعة الحادية عشرة بين الهتاف والتصفيق من الجماهير المحتشدة على أرصفة المحطة الأخرى، وكان جلالته يضع يده على قلبه إشارة إلى مكانة المصريين من نفسه.

وفى منتصف الساعة الثالثة وصل بهما القطار إلى محطة (الباب الجديد) بالإسكندرية حيث كان فى الانتظار سعادة محافظ الثغر ورجال البلدية وبعض قناصل الدول ورجال الضبط يتقدمهم سعادة حكمدار البوليس مع قوة من رجالهم بضباطهم للمحافظة على النظام. وما كاد القطار يقف حتى نزل جلالة الملك وصافح مستقبليه شاكرًا لهم هذه الحفاوة. وتعهد بناء المحطة الجديدة وسُرَّ من فخامته ونظامه وترتيبه، ثم استقل جلالته السيارة المعدة لركوبه واستقل رجال الحربية سياراتهم أيضًا وودعوا المستقبلين وساروا تحرسهم فرسان البوليس إلى فندق كلاردج حيث كان الجمهور مزدحمًا على طول الطريق وعلى أبواب الفندق ليحظى بمشاهدة هذا الملك الكريم. وكان جلالته يحييهم بيده من الجانبين. ولما أدرك باب الفندق ترجل وترجلت جلالة الملكة وصعدا إلى الطابق الذى خُصص لهما به وهو الجناح الملكى بعد أن ترتب وتنظم وفرش بأجمل الأثاث اللائق بمقام الملوك. وبعد أن استقر بهم المقام وتفرق رجال البوليس والمحافظة بقى الذين كلفوا بخدمة جلالته وحاشيته.

ورغم البيان الذى بعث به إليكم أمس عن رحلته فى الإسكندرية فإن الحاشية الملوكية لم تتم بعد ترتيب البرنامج الذى سيمليه جلالة الملك شخصيًا فى هذا المساء عند زيارته لمعاهد الإسكندرية. ومن حُسن الحظ أن الجو اليوم قد اعتدل بعد أن أرعد وأبرق وأمطر أمس. والمنتظر أن يظل هذا الجو الحسن والشمس المشرقة إلى الغد أو بعده أيضًا؛ لتكون الفرصة سانحة لجلالة الملك لتنفيذ برنامجه فى هناء وسرور ويتريض تحت أشعة هذه الشمس الساطعة فى طريق أبى قير. ويرى جمال الضاحية الإسكندرية وقصور الرمل الغنَّاء وحدائقها المطرزة بيد الطبيعة ويرى فى مرور ركابه بالمنتزه عظمة القصر الملكى وجمال موقعه وقصور الأمراء والعظماء، وبالجملة فسيرى صاحب الجلالة الأفغانية فى العاصمة الثانية ما لم يَرَهُ فى العاصمة الأولى من محاسن ومزايا مدينة الإسكندرية وآثار الإصلاح والتعمير والإنشاء فيها.

ثم إن جلالة الملك بعد أن استراح فى الفندق خرج مع بعض رجال الحاشية للتريض فى المدينة.

وتنزَّه جلالة ملك الأفغان فى حديقة أنطونيادس وكان برفقته مدير البلدية وبعض وزرائه وبعد ذلك عاد إلى المدينة فتنزه على رصيف الميناء وذهب إلى الفندق، ولم يعلن جلالته عزمه على أية زيارة غدًا.

ويبلغ عدد المدعوين إلى حفلة الشاى التى تقام غدًا خمسمائة مدعو(١).

وفد طلبة الهنود
فى حضرة جلالة ملك الأفغان

قصد وفد من الطلبة الهنود المقيمين فى مصر مؤلَّف من حضرات السيد عبد الكريم الحسينى الحيدر آبادى خريج الأزهر ودار العلوم والمفتش بمعارف حكومة النظام بالهند ومحمد خواجة قطب الدين أحد أعضاء البعثة الهندية بالجامعة المصرية إلى دار الضيافة بالجيزة للتشرف بمقابلة حضرة صاحب الجلالة أمان الله خان ملك الأفغان، فقابلهما حضرة صاحب السعادة إسلام خان سكرتير جلالته الخاص بالترحاب وبعد بضع دقائق قدمهما إلى حضرة

(١) الأهرام فى ٤ يناير.

صاحب الجلالة ملك الأفغان؛ فتعطف جلالته وقابلهما بما جُبل عليه من مكارم الأخلاق الملكية مصافحًا إياهما.

وتقدم حضرة السيد عبد الكريم الحسينى وألقى بين يدَىْ جلالته خطبة الترحيب البليغة باللغة الفارسية، وقد استغرقت خمس دقائق.

ولما انتهى منها تفضل جلالته وسألهما عن أحوالهما وأحوال إخوانهما الطلبة الهنود بمصر وعن حالتهم العلمية وعددهم فأجاب الخطيب بما سر جلالته.

فقال جلالته حفظه الله: «إنى أحب الهنود جدًا إذ إنهم إخوانى فضلاً عن أنهم جيرانى وقد احتفلوا بى فى الهند احتفالاً عظيمًا مما يدل على عِظَم شعورهم نحوى ونحو الأفغان، وأنى قد سررت من رؤيتكما وأشكركما وإخوانكما الهنود على عواطفكما الشرقية النزيهة».

ثم انصرف الوفد وهو يدعو لجلالته سائلاً الله أن يكلأ هذا الملك الشرقى العظيم بعين عنايته وأن يكلل آماله وأغراضه السامية بالنجاح الباهر.

أوسمة أفغانية(١):

منح جلالة ملك الأفغان الوشاح الأكبر من وسام «ألمار أعلى» إلى حضرة صاحب السمو الأمير عمر طوسون وتفضل فأنعم بأوسمة على كثيرين من رجال القصر الملكى، كما أنعم بالأوسمة التالية:

رياسة مجلس الوزراء

حامد خلوصى بك الوشاح الأكبر من نشان «استور» وعلى إسماعيل بك الطبقة الثانية من نشان «استور» ومحمود صديق بك الطبقة الثالثة من نشان «استور».

وزارة الداخلية

على جمال الدين باشا ومحمود صدقى باشا ومحمود فهمى القيسى باشا واللواء رسل باشا الوشاح الأكبر من نشان استور، وإسماعيل شيرين بك والقائمقام محمد حسين بك والقائمقام هن بك والقائمقام بيكر بك والقائمقام سالم مباشر بك وعبد الفتاح رفعت بك بالطبقة الثانية منه، والبكباشى كولمان

(١) الأهرام فى ٥ يناير سنة ١٩٢٨.

بالطبقة الثالثة منه، وهارون سليم بك والقائمقام مبور بك وإسماعيل رمزى باشا والميرالاى تيل بك ومحمد صادق خلوصى بك بالطبقة الثانية منه، والبكباشى حسين حسنى أفندى والبكباشى محمد كمال الطرابلسى أفندى بالطبقة الثالثة، ومحمد جمال الدين أفندى بالطبقة الرابعة والملازم الأول عسقلانى محمد عسقلانى أفندى والملازم الأول محمد عاطف بالطبقة الرابعة، وأحمد توفيق مورو أفندى بالطبقة الثالثة.

وزارة الحربية

الفريق السيد على باشا والفريق سبنكس باشا واللواء على توفيق باشا بالوشاح الأكبر من نشان «استور»، والميرالاى محمود لبيب الشاهد بك بالطبقة الثانية، والملازم الأول محمد نجيب أفندى والملازم محمود صادق أفندى بالطبقة الرابعة منه.

وزارة الخارجية

صادق وهبه باشا بالوشاح الأكبر من نشان «سردار عالى»، وإبراهيم وجيه باشا ومحمد شريف صبرى بك المدير العام للوزارة بالوشاح الأكبر من نشان «استور» ومحمد وجيه بك ومحمد أمين فؤاد بك بالطبقة الثانية منه.

وزارة المواصلات

عبد الحميد سليمان باشا بالوشاح الأكبر من نشان «سردار عالى»، وزكى فهمى بك مساعد مدير الحركة وإبراهيم بك السيد بالطبقة الثانية من نشان «استور» ومحمد زكى أفندى بالطبقة الرابعة من نشان «استور».

فى الإسكندرية

وفى عصر يوم ٤ يناير تحرّك الموكب بجلالته من فندق كلاردج إلى حديقة أنطونيادس الشهيرة حيث أعدت له بلدية الإسكندرية حفلة شاى شائقة دعت إليها نحو خمسمائة من أكابر وأعيان وتجار الثغر من وطنيين وأجانب. والجو صحو جميل. والشوارع مكتظة بالكثيرين من عامة الشعب فى انتظار مرور هذا المليك المعظم لتحيته. على أن جلالته بعد أن عاد أمس من رياضته فى حديقة أنطونيادس والشاطبى والرصيف، قصد الفندق واحتجب فى مخدعه ولم يقابل

أحدًا. وفى الصباح زار الفندق لفيف من أعضاء البلدية والأساتذة المحامين ودوّنوا أسماءهم فى سجل التشريفات وكتبوا العبارة الآتية: «نواب الإسكندرية ومحاموها يرحبون بالضيف العظيم الملك الديموقراطى حضرة صاحب الجلالة ملك الأفغان ويحيون فى شخصه الأمة الأفغانية الناهضة ويقدرون الشرف العظيم الذى تفضل به على الإسكندرية بهذه الزيارة الميمونة»[1].

وبعد انصرافهم وفى نحو الساعة العاشرة خرج جلالته للنزهة والرياضة وزيارة الآثار الشهيرة يرافقه بعض رجال حاشيته، فزاروا آثار كوم الشقافة والمتحف وعادوا مسرورين بينما أفراد الحاشية منتشرون فى أسواق المدينة يشترون السلع من المخازن التجارية.

وقد لوحظ أن جلالته يود قضاء يومين فى الإسكندرية براحة متجنبًا الأحاديث والزيارات الرسمية. ولكن أبَى الصحفيون أن يتركوه يتمتع بحريته قليلاً فازدحموا فى بهو الفندق حول رجال البلاط يلحفون فى طلب مقابلته والتحدث إليه، وأخيرًا وعدهم رجال البلاط بأن جلالته سيقابل جميع الصحفيين قبل سفره ليودعهم ويكلفهم إبلاغ تحياته الطيبة للشعب المصرى قبل مغادرة البلاد.

وقد سُرَّ من الإسكندرية ونظافتها وجمالها وضخامة أبنيتها وعماراتها وتنسيق قصورها ومتنزهاتها فقد أعجبه كل ذلك وأعجبه الرصيف الشرقى، وسأل رجال البلدية عن الحاجز وسبب عدم إتمامه ليمنع تصادم المياه بالرصيف وسألهم عن كثير من الشئون البلدية وعن نظام جباية الضرائب وبحث كثيرًا ودقق فى هذه الشئون البلدية.

وقد علمت أنه لا ينتظر إلقاء خطابات فى حفلة الشاى بل ستكون الحفلة ودية إكرامية يمثل المدينة فيها صاحب السعادة محافظ الثغر وأعضاء القومسيون.

وقد استعدت الباخرة الإيطالية التى سيسافر عليها الملكان غدًا من ميناء الإسكندرية ويتلقى رُبَّانها التعليمات اللازمة من رئيس البلاط الملكى، وسيقوم الجنود غدًا عند مرسى الباخرة بأداء التحية العسكرية لجلالته وقت ركوب الباخرة ويودعه رجال الحكومة وقناصل الدول.

(١) الأهرام فى ٥ يناير سنة ١٩٢٨.

وعلمنا أن سمو الأمير عمر طوسون زار جلالته فى الفندق حيث لم يكن جلالته موجودًا وإلى وقت الظهر لم يكن عند الدائرة علم بأن جلالته رد الزيارة لسمو الأمير.

وصل جلالة الملك إلى حديقة أنطونيادس بين جماهير من الشعب تهتف له وتحييه طول الطريق، وعند وصوله قوبل على باب الحديقة بالترحاب والإكرام وكان المدعوون جماعات على الموائد فقاموا جميعًا بواجب التحية.

وقد ألقى سعادة المحافظ الخطبة الآتية بالعربية بين يديه، وهذا نصها:

يا صاحب الجلالة

إن مدينة الإسكندرية تفتخر بتشريفكم لها وتشكر لجلالتكم هذا العطف وتفضلكم بزيارتها وهى تحيِّى فيكم عظمة الشعب الأفغانى ورفعته ورقيه وترجو لكم دوام العز والتأييد ولشعبكم المجيد دوام الرفعة والرقى.

فردّ عليه جلالة الملك بالفارسية ما ترجمته:

أنا متأثر جدًا من الحفاوة العظيمة وبالأصالة عن نفسى والنيابة عن الشعب الأفغانى أقدم لمدينة الإسكندرية جزيل الشكر على هذه الحفاوة العظيمة وسأبلغ الشعب الأفغانى ما قوبلت به منكم من عطف ومودة.

وبعد تناول الشاى طاف جلالته على الحاضرين مصافحًا إياهم الواحد بعد الآخر، ثم ركب السيارة وتبعته الحاشية إلى الفندق مودِّعًا من سمو الأمير طوسون وسعادة المحافظ وأعضاء القومسيون، وعزفت الموسيقى بالنشيد الأفغانى كما كانت تعزف أثناء الحفلة عزفًا شجيًا سُر له جلالته.

وبعد عودته إلى الفندق واستراحته قليلاً فيه ركب سيارته وطاف حى الرمل ثم عاذ إلى المدينة مجتازًا ميدان محمد على فشارع شريف باشا ثم إلى الفندق.

هذا، وقد احتج أعيان الإسكندرية وشيوخها ونوابها ومحاموها وأطباؤها وتجارها وسائر الطوائف وقرروا الاحتفال بتوديع حضرة صاحب الجلالة ملك الأفغان عند مغادرته الثغر يوم الخميس الساعة الثالثة بعد الظهر على رصيف الجمرك بباب التفتيش حيث ترسو الباخرة إيتاليا التابعة لشركة سيتمار، وهم واثقون أن الشعب السكندرى سيقوم بالواجب نحو هذا الملك الديموقراطى العظيم الناهض بشعبه الكريم فيظهرون فى وداعه من عواطف التبجيل

والتعظيم ما أظهرته القاهرة وبورسعيد فى استقبال جلالته يوم تشريفه الديار المصرية. وعلمنا أن جلالة الملك سيغادر نُزُل كلاردج حوالى الظهر لتناول الغداء على ظهر الباخرة، ويجتاز شارع فؤاد الأول فشارع شريف فميدان محمد على فشارع السبع بنات فشارع باب الكراسته فرصيف الميناء حيث ترسو الباخرة(١).

وتشرف بمقابلة جلالة الملك حضرة النائب المحترم جعفر فخرى بك وقد دامت المقابلة ساعة كاملة تناولت أطراف مواضيع كثيرة، وقد لقى جعفر بك من لدن جلالته كل رعاية وعطف مما أطلق لسانه بالدعاء وأنطق جوارحه بالشكر.

هذا، وقد بكَّر جلالته يوم الخميس فبارح فندق كلاردج حيث قام بنزهة فى ضاحية الرمل وعاد إلى المدينة مخترقًا شوارعها إلى أن وصل الفندق فى نحو الساعة ١١ قبل الظهر حيث كان الصحفيون فى انتظاره حسب الأمر ليتلقوا من جلالته بيانًا يرجو إذاعته على الشعب المصرى. قال مراسل الأهرام السكندرى، وبعد نصف ساعة أمر جلالته باستدعائنا إليه فصعدنا إلى الطابق العلوى وأدخلتنا الحاشية غرفة الاستقبال وبعد ذلك بدقائق دخل علينا جلالته فحيّانا مبتسمًا ثم أمرنا بالجلوس فجلسنا وهو بيننا مشرق الطلعة باسم الثغر وكان يرتدى ملابسه العادية بلا كلفة ولا تجمل وقد اختار أن يحدثنا باللغة التركية فتولى أحد زملائنا الترجمة وكان بيان جلالته مستفيضًا تناول فيه موضوعات شتّى غاية فى الأهمية. وبعد أن ألقى بيانه ترجمه فى حضرة جلالته الزميل المشار إليه باشتراكه مع مترجم جلالته الخاص وهو حضرة نيازى بك زميلنا مُكاتب البلاغ، وهذا هو البيان:

«لقد دعوتكم اليوم إلىَّ لأقدم شكرى إلى الأمة المصرية أولاً وإلى الحكومة والهيئات المختلفة ثانيًا ولأعرب عن خالص شعورى وإحساسى حيال ما لقيته من حفاوة فائقة وإنى أودع جميع إخوانى المصريين ذاكرًا لهم جميلهم ومعترفًا بما لهم من المكانة الخاصة فى قلبى وثقوا بأن محبتكم ومحبة الشعب المصرى تعلقت فى أعماق قلبى وستظل باقية فيه وأعتبر أن مظاهر الحفاوة التى لقيتها فى مصر لا يمكن أن ألقى أحسن منها فى بلاد الأفغان نفسها وإنى أوجه إلى الشعب المصرى تحياتى بواسطة حضراتكم وأودعه وداعًا حارًا.

---

(١) الأهرام فى ٥ يناير سنة ١٩٢٨.

«احتفت بي الصحف جميعها حفاوة خالصة وامتدحتنى كثيرًا وفى اعتقادى أنى لست أهلاً لهذا المدح وإنما أمتى وحدها هى الجديرة بالمدح وذلك لأنها رغم عدم نضوجها إلى الحد الذى كانت تفهم فيه قيمة الاستقلال دخلت فى حروب عديدة نالت بفضلها الاستقلال التام. ثم استطاعت فى النهاية أن تحتفظ به الاحتفاظ كله. فمثل هذه الأمة هى الجديرة بالمدح والثناء.

لقد حارب الشعب الأفغانى منذ ثمانين عامًا وظل يكافح أعداءه دفاعًا عن هذا الاستقلال وها هو شعبى الآن متمتع بحريته التامة واستقلاله، وفضلاً عن هذا فإنه قد ضرب بسهم وافر فى العلوم والمعارف والفنون التى هى وسائل النهوض بالشعوب.

وهنا لا بد لى من الإشارة إلى أمر لاحظته بنفسى ذلك أن كثيرين يعتقدون أن الطربوش من شعار المسلمين. وهذه هى فى اعتقادى فكرة خاطئة لا تخرج عن كونها دعاية إما لمصلحة الأجنبى أو أمرًا يستغله المستبدون. ثم تساءل جلالته قائلاً: ولماذا هذه الدعاية؟ إذًا هى لتحمل المسلم على الاعتقاد بأنه يظل مسلمًا ما دام محتفظًا بطربوشه. ولو فقد كل مقومات حياته. ثم استطرد جلالته فى بيانه إلى الكلام على الملابس الوطنية الواسعة (الجُبَّة والقفطان) فقال إن هذه الملابس لا تحمل الأجانب على احترام لابسيها وقد كانت الحال كذلك فى بلاد الأفغان؛ ولكنى أبحت للشعب اختيار ما يريد من الملابس لأنى أعتقد أن الأزياء لا علاقة لها بالدين. وأن الإسلام قائم على مبادئ العدالة والحرية والإخاء والمساواة والاجتهاد والتوحيد واحترام النبى عليه الصلاة والسلام وأداء الفرائض على الوجه الأكمل. أما ما عدا هذا فللمسلم الحرية باختيار ما يشاء من مستلزمات الحياة.

وأكرر شكرى لحضراتكم ولحضرات أصحاب الصحف التى تمثلونها متمنيًا من الله عز وجل أن يسعد الأمة المصرية الكريمة وأن تظل متدرجة فى معارج الرقى إلى ما شاء الله وأسأله تعالى أن يطيل فى عمر جلالة مليك البلاد المعظم.

واختتم جلالته بيانه مودعًا الشعب المصرى ومرسلاً إليه بواسطة الصحافة قُبُلات الوداع الحارة، وهنا وقف جلالته فوقفنا وهتفنا بحياة جلالته ثلاثًا فردّ التحية بوضع يده على فمه ثم على قلبه.

ثم تقدم إلى جلالته أحد الزملاء بالنيابة عنا فشكر لجلالته هذا العطف السامى وتمنى له سفرًا سعيدًا».

قال المراسل: هذه هى ترجمة البيان الذى ألقاه جلالة الملك بفصه ونصه ولا عبرة بما ينشر خلافًا لهذا؛ لأننا كما ذكرت فى مقدمة هذه الرسالة استعنًا على ضبطها ومراجعتها بمترجم جلالته الخاص ومندوب وادى النيل ومراسل البلاغ اللذين يجيدان اللغة التركية.

وبعد أن ألقى جلالته هذا البيان أخذ يستعد للخروج من الفندق، وما هى إلا بضع دقائق حتى نزل متأبطًا ذراع جلالة الملكة التى كانت ترتدى ثوبًا جميلاً أزرق اللون ومعطفًا بنفسجيًا وعليه فرو غامق اللون وقبعة سوداء وقد أسدلت على وجهها نقابًا شفافًا من الحرير البنفسجى، وكانت خطوات الملكين وهما يهمان بالخروج خطوات نشيطة. وكانت تحياتهما لجماهير المودعين بشىء غير قليل من الرقة واللطف، وما أشرقت طلعة جلالة الملك الديموقراطى على الجماهير المحتشدة على أفاريز الشوارع المجاورة للفندق حتى قابلته بموجات الهتاف وعواطف التصفيق. وركب جلالته مع جلالة الملكة سيارة فخمة وتبعته سيارات أخرى تقلُّ رجال حاشيته، وكانت جميع الشوارع التى مرّ بها موكبهما الملكى ومطلاتها ودروبها حافلة بالجماهير تحييه ويرد عليها كعادته بوضع يده على قلبه. ولما وصل إلى الباخرة أدى له الجنود التحية العسكرية وكان فى انتظار جلالته سمو الأمير عمر طوسون ونجلاه الكريمان وسعادة حكمدار البوليس ووكيله وكبار الضباط.

وبعد أن تناول الملكان طعام الغداء شرف جلالة الملك المكان المخصص لجلوسه فوق ظهر الباخرة حيث استقبل مودعيه، وفى مقدمتهم الأمير عمر ونجلاه وحضرات السيد بك مرسى رئيس لجنة الوفد والأستاذ عبد الفتاح الطويل والدكتور أحمد عبد السلام والسيد أحمد أفندى كرم والأستاذ جعفر بك فخرى من أعضاء لجنة الوفد فتلطف كثيرًا فى مقابلتهم وشكر لهم هذه الحفاوة. وعند الساعة الثامنة انصرفنا جميعًا وأقلعت الباخرة مودعة بالتحية من الجميع؛ وبذلك انتهت سياحة ملك الأفغان فى وادى النيل.

أخبار صغيرة عن الرحلة

زارت اليوم صباحًا حضرة السيدة المصون حرم جعفر فخرى بك عضو مجلس النواب جلالة الملكة، فاستقبلتها بالحفاوة وظلت فى ضيافتها نحو ساعتين لقيت فيهما من صاحبة الجلالة الأفغانية كل عطف ورعاية وتحدثتا فى شئون المرأة فى مصر وأفغانستان.

وقد وصلت اليوم إلى الثغر ثلاثة نياشين من طبقة النيل درجة أولى مُنعَم بها من جلالة الملك فؤاد على ثلاثة من الوزراء الأفغانيين منهم سعادة محمد يعقوب خان وغلام شير أحمد، وقد حملها حضرة الملازم أول أحمد أفندى الطاهر وقدمها إلى سعادة كبير أمناء جلالة الملك فقوبل هذا الإنعام من حضرات المنعم عليهم بالشكر والثناء.

ولقد وقع للقطار الخاص عند قدوم جلالة ملك الأفغان إلى الإسكندرية حادث لم تعرفه الصحف إلى الآن وهو أن حكمدار البوليس الذى كان فى المحطة مع رجاله لانتظار قدوم جلالته لاحظ أن الموعد المعروف عندهم لوصول القطار هو الساعة الثانية والنصف بعد الظهر ولكنه فوجئ من المحطة بإشارة من محطة سيدى جابر أن القطار الخاص بارحها وكان ذلك قبل حلول الساعة الثانية ولم يكن سعادة المحافظ ولا رجال القومسيون وصلوا بعد إلى المحطة لأنهم محافظون على الموعد الذى وصلهم أى الساعة الثانية والنصف؛ فما كان من سعادة الحكمدار فى هذه الحالة إلا أن أمر بمنع القطار من الدخول إلى محطة الإسكندرية، فأعطيت له الإشارات فى الحال بالوقوف فى مكانه فوقف بين محطة الحضرة ومحطة الإسكندرية ريثما تمكن سعادته من مخاطبة سعادة المحافظ ورجال البلدية ليسرعوا فى الحضور لاستقبال جلالة الملك، وقد وصلوا على جناح السرعة وأصدرت الأوامر للقطار بالاستمرار فى سيره إلى المحطة فوصلها فى الساعة الثانية وبضع دقائق حيث تم استقباله الرسمى بدون أن يشعر بما جرى، وقد ظن أنه طرأ خلل على آلات القطار فتوقف عن السير.

وقد علقت السياسة على ما فاه به جلالته للصحفيين فى الإسكندرية بما يأتى[1]:

(١) السياسة فى ٦ يناير سنة ١٩٢٨.

«أراد حضرة صاحب الجلالة أمان الله خان أن يودع الشعب المصرى قبل مغادرته مصر أمس فدعا الصحفيين بالإسكندرية إليه وألقى إليهم البيان الذى يراه القارئ منشورًا فى غير هذا المكان. ونحن قبل أن نتعرض لشىء مما جاء فى البيان نرسل إلى جلالة الملك فى عرض البحر خير تحية وخير ذكرى لأيام قضاها فى مصر موضع تكريم الشعب المصرى والحكومة المصرية وموضع إكرام حضرة صاحب الجلالة ملك مصر وتقديره.

والحق أن بيان ملك الأفغان بيان ملكى حقًا. ولعل تغنّى جلالته بفضائل الشعب الأفغانى ومكانته وبسعيه لاستقلاله ومجده خير ما يعبر به ملك عن حبه لشعبه. وهو فى بيان ملك الأفغان أبلغ عبارة إن كان جلالته مشاركًا للشعب فى بأسائه منذ ارتقى هو عرش أبيه. على أن هذا التغنى يذكرنا بما كان يقوله حضرة صاحب الجلالة ملك مصر فى الحفلات الكثيرة التى دُعى إليها أثناء أسفاره فى بلاد أوروبا المختلفة من أنه يمثل الشعب المصرى وأن إكرامه إنما هو إكرام لهذا الشعب صاحب التاريخ المجيد الذى يمثله. وكذلك روابط الملوك والشعوب تزداد توثقًا بنفوس الملوك والشعوب جميعًا وتدل بذلك على طبيعة التضامن بين أفراد الأمة الواحدة من أولها إلى آخرها.

وقد رأى جلالة ملك الأفغان أن ينبه لما استلفت نظره فى مصر بنوع خاص. وكان طبيعيًا، بالنسبة لملك مسلم معروف تمسكه وتمسك شعبه بعقيدتهم، أن تكون التقاليد الإسلامية فى مصر هى أول ما يسترعى نظره. فقواعد الإسلام وأركانه فى مصر وفى الأفغان وفى بلاد العالم أجمع واحدة لا تتغير ولا تتبدل ولا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها، فأما الذى يتغير ويتبدل فتلك التقاليد التى ليست من الدين فى شىء والتى يلصقها الجامدون بالدين. وما نشك فى أن للأفغان تقاليد يضيفها أولئك الجامدون إلى الدين ولو رآها جامد من جامدينا لحسبها مروقًا وكفرًا، فأما ملك الأفغان فقد ميز فى حديثه بين ما هو من الدين وما ليس منه وصرح بوجوب الإيمان بما هو من الدين واحترامه والحرية فى أمر ما ليس من الدين فى شىء. قال جلالته: «إن الأزياء لا علاقة لها بالدين وأن الإسلام قائم على مبادئ العدالة والحرية والهناء والمساواة».

ولقد أردنا أن نسجل هنا هذه العبارات من عبارات جلالة الملك؛ لأنها تعبر تعبيرًا صادقًا عن شعور المسلم غير المتأثر بعوائد قومية خاصة يحسبها بعضهم

من الدين ويراها هو بعيدة عنه لأنها تخالف عوائد قومه، وهى تعبر عن هذا الشعور تعبيرًا صادقًا كما أنك إذ تسافر إلى إنكلترا أو فرنسا تستطيع أن تميز فيها ما يتصل بالدين المسيحى وما لا يتصل به أكثر من أهل البلد أنفسهم وبخاصة إن كنت مسيحيًا، وتستطيع أن تميز فى العلم بين ما تأثر بالطابع القومى وما خضع للبحث العلمى البحت وبخاصة إن كنت عالمًا. وهى فى تعبيرها الصادق هذا تضىء أمام المصلحين الذين يريدون أن ينظروا بحرية فى إصلاح معاهد التعليم الدينى، سبيلاً ربما لا يُتاح لغير المسلم الأجنبى عن مصر أن يضيئها بهذه القوة.

«ونحن إذ نثبت هذه العبارة من عبارات حديث ملك الأفغان ونسجلها إنما نريد أن يشعر الناس شعورًا صادقًا بمعنى خاص له أثره البالغ فى حياة الشعوب الإسلامية. ذلك أن هذه الشعوب تكون أقرب إلى التفاهم والتعاون كلما كانت أقرب فهمًا لمعانى الدين والدين من مقومات حياة الأمم. والخلاف فى فهم معانى الدين أدى فى الماضى إلى حروب دموية وهو يؤدى فى الوقت الحاضر إلى ما هو شر من الحروب، إلى تحلل السواد من العقائد التى توجهه فى سبيل الحياة وجهة تدفع إليه الأمل الصالح فى عمل الخير. أما إذا تقارب فهم الشعوب لمعانى الدين ولما هو منه ولما ليس منه ولما يجب الخضوع له والتسليم به كركن من أركان العقيدة وما للفرد الحرية فى أمره - إذا تقارب فهم الشعوب لهذه المسائل ألمت منها بعقيدة واحدة ودين واحد وتيسر لها أن تتفاهم وتتعاون».

❊ ❊ ❊

«بقى علينا أن نشكر جلالة ملك الأفغان على عبارات الشكر والتحية اللتين وجههما لمصر وأن نضاعف له هذا الشكر أن جعل الصحافة ميدانه بعد أن وجهه إلى الأمة ممثلة فى برلمانها. فلئن كان تمثيل البرلمان الأمة تمثيلاً خاصًا بمسائل معينة فالصحافة على اختلاف نزعاتها هى الممثل الصحيح للشعب كله فى كل مناحى حياته. نضاعف له هذا الشكر ونرجو له سفرًا سعيدًا حيثما ذهب».

وهكذا غادر هذا الملك الكريم بلادنا وهو يحمل أسمى ما تتزود به الملوك. يحمل ولاء شعب ناهض وحبه وهتافه، كما يحمل تحية الشعب المصرى إلى أخيه الشعب الأفغانى تحية كلها إخلاص وتمنيات وعطف وصداقة.

جلالة أمان الله خان يعمل لتحرير المرأة

«لما حصلت الأفغانستان على استقلالها التام وصارت أمة ذات سيادة وطنية كاملة باعتراف الدول وعلى الأخص جارتاها المرهوبتان روسيا وإنكلترا، شرع مليكها يحقق عدة إصلاحات تتناول التعليم والإدارة والجيش والقضاء والمالية. وهو ملك شاب قوى الذكاء متشبع بروح العصر. وقد وُفِّق إلى النجاح فى جهوده الإصلاحية. قال «موريس برنو»: وقد شجعه هذا النجاح فقرر أن يؤيد لبلاده ثروتها السياسية والاقتصادية بتحقيق ممكنات يجهلها شعبه ولكنه يدركها كل الإدراك. وهو بعيد مدى النظر يود أن يصل إلى الغاية على عجل. حتى لقد يؤاخذه البعض على نظره إلى بعيد وتعجله فى بلوغ الغاية. فهو يدفع شعبه دفعًا إلى الترقى. ولذلك جاءت إصلاحاته مناقضة لما يميل إليه شعبه. ولكنه رأى وجوب الكفاح فى سبيل هذه الإصلاحات حين لاحظ ثورة التقاليد العتيقة ورجعية الأوهام. وكانت طبقة المشايخ تستنكر كل تجديد مدعية أنه مناقض لتعاليم القرآن وعادات الأفغانستان.

«ولما قرر جلالة أمان الله خان منح النساء حق اختيار أزواجهن أثار هذا القرار فتنة عنيفة بين قبائل الجنوب. وفى الحق أن ثورة المشايخ أرغمت الحكومة وقتئذ على إغلاق مدارس البنات التى كانت قد أنشأتها ثم لم تلبث أن أعادت فتحها.

«ويتبين من ذلك أن نفوذ الدينيين فى الأفغانستان شائع. واتفق أن الجمهور الأفغانى المتعصب قتل أحد المشايخ رميًا بالأحجار لمناقشة تتعلق بالنبى موسى، وسمعت الهند نبأ هذا الحادث فبعث «غاندى» إلى الأفغانيين برسالة بليغة لفت نظرهم فيها إلى مبدأ حرية الأديان والعقائد والمبادئ. فقالت جريدة «أمان الأفغان» الشبيهة بالرسمية بأن لا حرية للعقائد والأديان فى الأفغانستان، وأنه إذا كان هناك تساهل فيما يختص بإقامة الهندوس والمسيحيين واليهود فإنما يرجع ذلك إلى ما يؤدونه من الجزية(١) واشتراط عدم نشر دياناتهم؛ ولذلك لم يدخل الأفغان منذ قرون أى مبشر مسيحى.

«والرأى المتفق عليه فى الأفغانستان ينحصر فى الأخذ بالترقى على شرط المحافظة التامة على استقلال البلاد. وما دامت الأفغانستان غير مَدِينة لأحد ولا تود أن تتحمل أى دَيْن فإن برنامجها للترقى قائم على مبدأ: لا قرض ولا امتياز.

«على أن جلالة أمان الله خان يعمل بالتدريج على تحرير بلاده اجتماعيًا كما حررها سياسيًا. وهو مُجدّ فى هذا الإصلاح الاجتماعى لا ينى عن مواصلة العمل على ترقية التعليم للجنسين. إلا انه يجد أمامه ذلك الحاجز الذى يتعرض لإصلاحاته والذى يتألف من صفوف المشايخ المتراصة. صفوف المحافظين على القديم.

«وهل أدلُّ على ديمقراطية الملك الأفغانى من منحة المرأة حرية اختيار زوجها. هذا الإصلاح الذى تأيد فى الأفغانستان خير وسيلة لتقوية العنصر الأفغانى من الوجهة العنصرية. وما دامت المرأة تمقت الخمر بطبيعتها فإن ذلك الحق المخوّل لها يبقى فى يدها سلاحًا قويًا لمحاربة الشرور الاجتماعية وبذلك تقوى صحة الشعب وتقوى أخلاقه ويترقى رقيه الاجتماعى اللازم ولا ينقص الأفغانستان غير بلوغ درجة من الرقى الاجتماعى تضاهى بها مصر وتركيا. وهى تسير فى هذه الطريق بحكمة ونظام يساعدانها على تحقيق المثل الأعلى الذى تطمح إليه.

«وقد أقبل الأفغانيون من بعد الاستقلال على تعليم بناتهم وإرسال البعثات منهن إلى مدارس الفتيات. فى فرنسا ومن قبل اليوم نعمت الأفغانستان بنبوغ نساء عظيمات ولما تكلم «موريس برنو» عن قبر الإمبراطور «بابر»، قال إنه مدفون إلى جانب سيدة أفغانية كانت تُلقب «بخديجة عصرها»!

«ويجاهد أمان الله خان فى سبيل محو التقاليد العتيقة البالية فيما يختص بالنساء بوجه خاص. نذكر على سبيل المثل بيع النساء فى سوق «كابول» كما جرى لنساء أسرى الفتنة التى قامت فى جنوب الأفغانستان. فقد رُوى أن جلالة أمان الله خان رغب فى إرجاعهن إلى بلادهن فلفت المشايخ(!) نظره إلى حاجة قبائل الشمائل إلى النساء وبناء على ذلك بيعت الأسيرات فى سوق «كابول» وتبعهن أطفالهن إلى البلاد القصية التى نقلن إليها. وهذا لعمرى نوع من العادات القديمة التى تقرر محوها منذ خمسين سنة تقريبًا حين أعلن تحرير العبيد وعدم الاتجار فى الرق.

«وفى اعتقادنا أن جلالة أمان الله خان يدرك ضرورة محو هذه العادة لأنها لم تعد تتفق مع روح الزمن ولا مع طبيعة القوانين الديموقراطية. ونحن نصدق إذا قلنا إنها مناقضة لروح الرقى التى يتشبع بها جلالته.

«ومن قبل منح المرأة حق اختيار زوجها كان ينبغى العمل الجدى على إلغاء بيع النساء فى السوق. هذا لعمرى منظر لم يعد تطيقه إنسانية القوانين. وإذا كانت القرون القديمة قد خلفت لنا هذه العادة فلا ينبغى أن نقرها فى عصرنا؛ لأنه ليس من الممكن التوفيق بينها وبين أى قانون ونظام عصرى.

«وظاهر أن جلالة أمان الله خان قد لاحظ سير الترقى فى بلدان الشرق ولاحظ بوجه خاص ما وقعت فيه تلك البلدان من أخطاء وزلات فهو يتقيها عند تحقيق الإصلاحات فى بلاده.

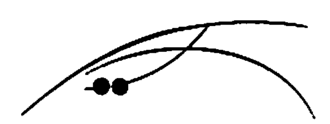
«وفى رأينا أن تحرير المرأة الأفغانية المعاصرة طبقًا لمبدأ جلالته يساعد من وجوه كثيرة على ترقى الأمة مجتمعة. ونحن إنما نلاحظ ما تتصف به أغلبية الأفغانيات من صفات الرجولة. والمرأة الأفغانية تحمل فى الغالب السلاح مثل زوجها. ونذكر أنه لما عادت جيوش القائد الأفغانى على أحمد صهر جلالة الملك بعد قمع فتنة القبائل فى الجنوب كانت زوجه ترافقه فى عربة ظريفة وهى شقيقة جلالة الملك»[1].

■■■

(١) الأخبار فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧.

الفصل الثانى

"المحادثات السياسية"



إلى هذا الشهر كان قد مضى على الأحاديث، التى بدأها ثروت باشا فى الصيف مع ساسة الإنكليز إبان الزيارة الملكية، خمسة شهور أو تزيد وكلما مضت الأيام لا يسمع الناس عن هذه المحادثات إلا صمتًا، إن كان الصمت مما يُسمع، فلأمر ما فضل ثروت باشا أن ينزل ميدان المحادثات وحيدًا ليس معه إلا الإيمان وحُسن الثقة بالنفس، أعزل إلاَّ من علم جمَّل رأسه وكمَّل رجولته. ولأمر ما استصوب ثروت باشا أن يكتم حتى عن أخص الناس به ما يجرى بينه وبين الجانب الآخر من دهاة المستعمرين وأساطين الساسة البريطانيين.

ولعل ثروت يرى فى الإفضاء مَجْلَبة للضوضاء التى قد تشوش على محادثاته مع الإنكليز. ولكن الناس والصحف والأندية أقامت حول المحادثات ضجة حاولت بها تمزيق السجف الذى يحول بينها وبين ما يجرى مع الوزير الأكبر من المناقشات. فلم تفلح. بل إن طائفة من الجرائد أخذت تنشر بين آن وآخر ما تزعم عن تقدم خُطَى المحادثات والمفاوضات. تحاول بذلك أن تدفع الرئيس حتى ولو إلى تكذيب ما ينشر فيُستنشق من هذا التكذيب شىء.

ويظهر أن الأحزاب التى تتألف منها الحكومة متفقة الكلمة فيما بينها على أن يسود الجو سكون وصفاء يمكنان لثروت باشا أن يتم ما شرع فيه. من أجل هذا لا تقرأ فى إحدى صحف الائتلاف إلا حرصًا على حسن التفاهم بيننا وبين الإنكليز. وكانت الصحيفتان الممثلتان للحزبين الخارجين عن هيئة الحكومة هما اللتان تقومان بمهاجمة ضد هذه المحادثات. تلك هى الاتحاد من ناحية والأخبار من الناحية الأخرى.

قالت الأخبار فى إحدى افتتاحياتها تحت عنوان: «فشل حسن التفاهم» ما يأتى(١):

«انقضى بالأمس شهران على عودة ثروت باشا من لندره بعد محادثات طويلة هامة فى القضية السياسية التى تقوم بيننا وبين الاستعمار البريطانى.

«ولا يمكن، غاية فى إحسان الظن، أن يُفسر إضراب دولة ثروت باشا عن الكلام فيما جرى بينه مباشرة أو بالواسطة وبين السير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية الإنكليزية. بل لا يمكن أن يفسر رضاء سعادة مصطفى النحاس باشا بهذا الإضراب البليغ عن الكلام. وسعادته رئيس الأغلبية النيابية التى يتوقف قيام الوزارة دستوريًا على ثقتها بها. نقول لا يمكن أن يفسر كل هذا وذاك إلا بأن هناك عقبات قاسية اقامها ولا يزال يقيمها الساسة الإنكليز فى معترك هذه المحادثات. سواء منها ما كان شفويًا وما يكون تحريرًا.

«ولو كان الطريق سهلاً ذلولاً أمام ثروت باشا - كما تذيع أحيانًا أبواق الدعاية لسياسة حسن التفاهم - ما أضرب ثروت باشا عن الكلام. وما ترك الناس حيارى فى أمر خطير له كل الشأن بحياة وطنهم وقداسة استقلاله. بل لو كان الطريق سهلاً ذلولاً لما طال الزمن لفهم كل فريق من المتحادثين وجهة نظر الآخر.

«نعم لقد أعلن دولة ثروت باشا أنه قد تقيد بوعد قطعه للسير أوستن تشمبرلن ألا يفضى بشىء عن محادثاته قبل الوصول بهذه المحادثات إلى نتيجة قاطعة حاسمة. ولكن التذرع بهذا القيد لإخفاء كل شىء من أمر هذه المحادثات عن الأمة المصرية لا يمكن أن يدل على شىء - بعد طول هذا الزمن - خلاف ما ذهبنا إليه - غاية فى إحسان الظن بكل من ثروت باشا والنحاس باشا - وهو قيام عقبات قاسية فى معترك هذه المحادثات.

صرحت إحدى صحف الصباح أن النحاس باشا أفضى إلى مندوبها بأن ثروت باشا لم يُطلعه على أمر من أمور المحادثات. وذلك يرجع إلى أن ثروت باشا عند قدومه من إنكلترا كان قد ذكر لسعادته أنه اتفق مع السير أوستن تشمبرلن على أن تبقى مسألة المحادثات مكتومة عن كل شخص إلى أن يصلا إلى اتفاق فى أمرها. وعند ذلك يُطلّعه ثروت باشا على ما وصل إليه».

---

(١) الأخبار فى ٨ يناير سنة ١٩٢٨.

«وليست هذه أول مرة نُسب إلى النحاس باشا القول بأن ثروت باشا لم يقُلْ له شيئًا عن هذه المحادثات. بل لقد نسب إليه مثل هذا كثيرًا وكان ولا يزال عجيبًا كل العجب أن يقول هذا سعادته وأن يتصور أنه قول مقبول يتفق منطقيًا مع اعتبار التقاليد الدستورية التى تجرى عليها الأمم والحكومات العالمية. فليس من المنطق فى شىء أن يقول رئيس الهيئة البرلمانية الناطق بلسان الأغلبية النيابية الساحقة إن رئيس الوزارة - وهو من ناحية التكوين الحزبى والبرلمانى لا يمثل إلا أقلية حزبية ونيابية - ليس من المنطق فى شىء أن يقول رئيس هذه الأغلبية النيابية الساحقة التى تقوم على أكتافها الوزارة، إن رئيس الوزارة الذى تحدث ويتحدث مع الإنكليز فى قضية الاستقلال لم يُفْضِ إليه بشىء عن المحادثات لا تفصيلاً ولا إجمالاً بدعوى تقيده بعهد لوزير خارجية إنكلترا.

«إنما المعقول والمقبول منطقيًا أن النحاس باشا عليم كل العلم بكل ما دار ويدور بين الإنكليز وثروت باشا فى الشئون السياسية. وأن سعادته لغاية معينة تتفق مع غاية ثروت باشا لا يشاء أن يذكر شيئًا مما وصل إلى سمعه ومما عرفه يقينًا؛ لئلا يؤدى ذكر هذا إلى تحطيم سياسة حُسن التفاهم مع الإنكليز على صخرة الاعتراف بالحقيقة الواضحة التى نتلمسها من طول عهد المحادثة الجارية ومن طول زمان المراوغات الإنكليزية».

ولم تكن الاتحاد أقل حملة على الوزارة من الأخبار. ومرمى النقد ومحوره هو هذه السرية التى أحاطت بالمحادثات فلم تتعدَّ أنباؤها ثروت باشا إلا إلى المندوب السامى ووزارة الخارجية الإنكليزية لا غير.

فى هذا الظلام الدامس الذى تجرى فيه المخابرات السياسية كانت الصحف المصرية والأجنبية تفى قراءها بأنباء مقتطة لا رأس لها ولا ذَنَب ولا يستطيع الإنسان أن يتلقاها إلا بالتشكك والارتياب؛ مما دفع بعض الكُتَّاب الموالين للوزارة إلى التبرم بهذا الصمت الغائر. فكتب محرر البلاغ مقالاً تحت عنوان «المحادثات السياسية»، جاء فيه ما يأتى:

«كتبنا من أيام فى المحادثات السياسية فقلنا إن وقت الانتظار قد طال وأن هذا الطول يخلق فى النفوس شيئًا من الملل ليس من مصلحة المحادثات نفسها أن يوجد. ثم قلنا إننا لا نلاحظ هذه الملاحظات لنطلب إلى صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا أن يتكلم خلافًا لعهده الذى اتفق عليه مع الحكومة

البـريطانيـة وأن يشـرح لهـا حـالة القلق التى بدت بوادرهـا على الرأى العـام فى مصر، عساها إذا عرفت ذلك أن تتخذ من التدابير ما يزيل العقبات بسرعة وأن تقرب اليوم الذى يستطيع فيه ثروت باشا أن يفضى بما لديه».

إلى أن قال:

«لسنا ننكر أن صاحب الدولة ثروت باشا يحمل الآن مسئولية جسيمة ويؤدى مهمة مضنية اقتضت منه أن يرحل مـرتين إلى لندن وما زالت تقتضى منه أن يعمل وحده وأن يلتزم فى عمله أشد الكتمان. وهذا العمل منفردًا بلا شريك ولا مشير ولا مساعد فى مهمة جسيمة كثيرة العقد هى القضية المصرية، ولغاية جسيمة كثيرة العقد هى التوفيق بين مطالب المصريين ودعاوى البريطانيين - يُتعب من لا يتعب ويستنفد أقوى الجهود. يُضاف إلى هذا أن التزام الكتمان التام بين زملاء يسألون ونواب وشيوخ يتشوقون وأمة تتطلع ويقلقها طول الانتظار، متعب فى ذاته للنفس والجسم معًا. فنحن نقدر المتاعب التى يعانيها الآن صاحب الدولة ثروت باشا ونعرف أنها مما لا يتحمله كل الناس، ولهذا دعونا وندعو الله أن يمده بقوة من عنده تمكّنه من المضى فى مهمته إلى النهاية وتوفقه إلى النجاح فيها».

«وهنا نحب أن نشير إلى فارق بينه وبين مستر تشمبرلن وزير خارجية الحكومة البريطانية، فى هذا الموضع نفسه لندن، على أن المفاوض أو بعبارة أصح المحدث المصرى يتحمل من التعب ما لا يتحمل المحدث الإنكليزى مثله. فقد عرفنا أن الحكومة البريطانية تعمل تحت ستار السرية وتلتزم الكتمان التام كما يفعل صاحب الدولة ثروت باشا. وقد حدث مرتين أن حاول بعض النواب البريطانيين استخراج شىء من وزير الخارجية فأبَى وقال إن الوقت لم يَحِنْ بعد للكلام، ولكن هناك مع ذلك فارقًا هو أنه لما تحدث مستر تشمبرلن إلى صاحب الدولة ثروت باشا فى لندن فى المرة الثانية رجع فى الحال إلى زملائه وجاءتنا الأنباء بأن مجلس الوزراء اجتمع ونظر فى الموضوع كله، ثم جاءتنا الأنباء أيضًا بأن رئيس الوزارة مستر بلدوين أفضى بتصريح عن المحادثات وصف فيه ما وصلت إليه، فقال إن الفريقين وضعا هيكلاً يمكن أن يبنى عليه أساس العلاقات بين البلدين، ومعروف أن مستمر بلدوين لم يكن المحدث الإنكليزى بل المحدث كان ولا يزال مستر تشمبرلن فهو لم يقُلْ ذلك التصريح إلا وقد وقف على

المحادثات وعرف كل ما وصلت إليه واشترك مع زميله وزير الخارجية فى تقليبها على وجوهها المختلفة».

إلى أن قال:

«وسننتظر واثقين مطمئنين عارفين أن النتيجة ستعرض على البرلمان وأن البرلمان هو الذى سيقول الكلمة الأخيرة فيها. ندعو الله أن يسدد خُطانا وأن يوفقنا إلى الصواب».

بمثل هذه اللهجة الرقيقة اللينة كانت تكتب الصحف الائتلافية. وإن كان ذلك الكتمان يتنافى مع طبع الصحافى الذى يود بجدع الأنف لو يدخل إلى قرارة النفس فيستظهر مكنونها ويعلم الخفِىَّ من أمرها.

وكانت تُعنى الصحف ذوات المراسلين الخصوصيين فى لندره وغيرها بوضع البرقيات التى ترد عليها عن المحادثات فى أعلى الصحيفة؛ وإن كانت أنباؤها محتملة دائمًا للصدق والكذب. من ذلك ما نشره المقطم لمراسله اللندنى قال:

«عقد المكاتب السياسى لجريدة المورننج پوست اليوم فصلاً على موضوع المحادثات بين مصر وبريطانيا فقال:

«إن الدوائر السياسية الحسنة الاطلاع فى لندن تقول إن المحادثات الدائرة بين اللورد لويد وثروت باشا فى القاهرة تسير سيرًا يبعث على الارتياح ولكن لا يُعلم انتهت أم لا[1]».

وهذه بعض برقيات أخرى منوِّهين أسفل الصحيفة عن مصادرها:

«يقول المكاتب السياسى لجريدة المورننج پوست إن الدوائر المطلعة على بواطن الأمور تقول إن المحادثات الدائرة بين ثروت باشا واللورد لويد تتقدم تقدمًا مُرْضيًا. على أنها لا تعلم هل انتهت من جميع تفاصيلها أم لا[2]».

«نشرت جريدة «سكتسمان» رسالة لمكاتبها فى لندن قال فيها ما يلى: تدور المخابرات الوثيقة الآن بين حكومتَىْ لندن والقاهرة فيما يتعلق بالعلاقات التى تربط مصر وإنكلترا فى المستقبل. على أنى علمت أن تاريخ ابتداء المفاوضات الرسمية لا ينتظر إعلانه حتى تدرس جميع المسائل درسًا وافيًا فى المحادثات

---

(١) عن المقطم فى ٥ يناير سنة ١٩٢٨.

(٢) الأهرام عن مراسلها فى لندن فى ٦ يناير سنة ١٩٢٨.

غير الرسمية التى تدور بين ثروت باشا واللورد لويد. ومن المحتمل أن يُعلن موعد المفاوضات الرسمية فى القاهرة، ويرى بعضهم أنه يجب على ثروت باشا أن يسير فى طريقه بحذر بعد موقف الوطنيين الأخير فى مصر مخافة أن يتهم بأنه خان بلاده. وعلى ذلك يجب أن يصدر أول بيان من ثروت باشا الذى يجب أن تترك له الحرية التامة لاختيار الوقت المناسب»(١).

ونشرت الأهرام ما يأتى:

(يتلخص ما تلقينا من أن الحكومة البريطانية سلمت إلى دولة ثروت باشا معاهدة وأن المسائل التى كانت أخيرًا موضع بحث بين دولته ووزارة الخارجية البريطانية بواسطة المندوب السامى البريطانى كانت تتناول حماية الأجانب. أما مسألة السودان فالمفهوم أن الرأى مستقر فيها على تنفيذ اتفاقية سنة ١٨٩٩)(٢).

على أن السياسة الأسبوعية علقت على هذه الأنباء بكلمة طريفة لا تخلو من فائدة نثبتها بنصها. قالت تحت عنوان «المحادثات السياسية»:

«فى ذكر «المحادثات السياسية» غذاء شهى تستطيبه الصحف، وكذلك لهذه المحادثات السياسية رواج فى السوق تروج به الصحف أيضًا أو تطمح أن تروج به على قدر تفننها فى تقليب الأخبار والتقاط الأحاديث.

«وكان الأسبوع الفارط أسبوع رواج لأخبار المحادثات فما من صحيفة إلا تناولتها بما ظنت أنه تجديد للكلام فيها وكشف عن بعض خباياها. لكن هل كان هذا الأسبوع الفارط أسبوع رواج الصحف على نحو ما أرادت؟ هل أنالها ما أحبت أن تظفر به من تهافت القراء عليها؟ لعل باعة الصحف يعرفون الجواب على ذلك أكثر مما يعرفه أصحاب الصحف وكُتّابها.

«والحق أن أنباء المحادثات السياسية لا تزال واقفة حيث تركها زملاؤنا قبل أن تهب ريحها أخيرًا، فليس فى المسألة جديد إلا أن الزملاء استطاعوا أن يقنعوا الجمهور بأنهم قادرون على أن يخلقوا شيئًا من لا شىء.

«لكن بعض الزملاء - كأصحابنا فى المقطم - يحتاجون إلى لون آخر من المهارة مع مهارتهم فى تكرار الكلام والشغف بأن يقولوا اليوم ما قالوه وهذا اللون الذى

(١) الأهرام فى ٢٧ يناير سنة ١٩٢٨.
(٢) الأهرام فى ٢٧ يناير سنة ١٩٢٨.

يحتاجون إليه هو أن يعرفوا كيف يكررون ويعيدون بحيث لا يشعر القراء أنه «لَتّ وعجن»(١).

اهتمام الصحف الفرنسية

وكانت الصحف الفرنسية مهتمة أيضًا بمراقبة هذه المحادثات وكانت تنشئ عنها الفصول محللة الموقف بين (مصر وإنكلترا)، من ذلك أن جريدة الكوتيديان تعجلت المستقبل فأنشأت مقالاً تحت عنوان:

«مصر وإنكلترا وضعتا قواعد معاهدة للتحالف» سردت فيها تاريخ الأزمة القائمة بين مصر وإنكلترا من سنتين وعمل لجنة ملنر وما حدث فى السنة الماضية؛ إذ رفض مجلس النواب المصرى الموافقة على الاعتمادات المطلوبة لمنصب السردار وأفضى ذلك إلى مظاهرة بحرية إنكليزية.

ثم ذكرت سفر جلالة ملك مصر إلى إنكلترا مع ثروت باشا والمفاوضة التى دارت مع المستر بلدوين والسير تشمبرلن. وكان ثروت باشا واللورد لويد على وشك الانتهاء من وضع القواعد التى يبنى عليها تحالف يحال على الاتفاقات السابقة.

ثم تساءلت جريدة (كوتيديان) عن شروط هذا الحلف وهل تقبَّلها الوطنيون المصريون؟(٢).

«وهكذا أكثرت الصحف الكتابة عن المحادثات فتذكر حينًا أنها انتهت وأن فرصة مكاشفة البلاد بها قد ترك تحديدها لدولة ثروت باشا وللمعتمد البريطانى فى مصر. وتذكر حينًا آخر أن ثروت باشا لم يُفضِ بها إلى أحد من زملائه ولا غير زملائه فى مصر. وتتكهن مرة بما وصل إليه ثروت باشا من حلول لبعض المسائل. وتنقل أخرى شيئًا من النقط التى تقول إنها موضع الخلاف. وهذه الصحف نفسها تعلم أن ما ترويه من أخبار لا يزيد على أنه من مرجمات الظنون وأنها لا تعلم من الحقيقة إلا ما يتناقله الناس على أنه أمانى أو حدث فإذا به يبدو للقارئ على أنهر الصحيفة وكأنه الحقيقة الواقعة.

---

(١) السياسة الأسبوعية فى ٢١ يناير.
(٢) الأهرام فى ٦ يناير سنة ١٩٢٨.

«وهذا النشاط الذى يبدو من الجانبين اهتمامًا بشأن المحادثات يظهر أنه لم يقدم كثيرًا فى النتيجة المرغوب فيها وهى التوفيق بين وجهتَى النظر توفيقًا يتناول التفاصيل والمبدأ على السواء.

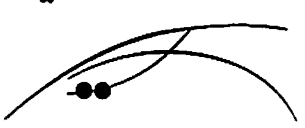
«ولقد نلتمس لثروت باشا فى موقفه الدقيق عذرًا، فقد اتفق دولته منذ اللحظة الأولى بينه وبين وزير الخارجية البريطانية على أن تظل المحادثات سرية بحتة. وهو لذلك ملتزم بحكم السرية أن لا يشرك أحدًا معه فى أمرها ولو كلفه من الجهد والعناء ما كلفه. طبيعى أن هذه السرية فى المحادثات تبقى ما بقيت مسائل لم يصل دولته إلى اتفاق فيها مع الجانب البريطانى؛ لأن هذه المحادثات تتناول مسائل تعتبر فى نظر المتحادثين كلامًا يراد الوصول إلى اتفاق فى شأن أجزائه جميعًا. فما دام أحد هذه الأجزاء باقيًا لم يحصل الاتفاق عليه فكأنما لم يحصل على شىء من ذلك الكل اتفاق، وبدهىٌّ فى هذه الحالة أن يعتبر الإفضاء بشىء من أمر المحادثات، سواء فيما يختص بما اتفق عليه أو بما لا يزال موضع البحث والمناقشة، مخالفة للسرية التى التزمها المتحادثان فضلاً عن أن الإذاعة تضر بالمحادثات نفسها؛ إذ تخلق حولها جوًا لا يستطيع أحد أن يقدر ما يكون له من أثر على الرأى العام فى مصر وفى إنكلترا وما يكون لهذا الأثر من رد فعل على المحادثات نفسها(١).

■■■

(١) ملخصًا عن السياسة فى ١٧ يناير سنة ١٩٢٨.

الفصل الثالث

الحالة الداخلية



تناقلت الجرائد طيلة هذا الشهر ولاكت الألسن أيضًا أن بين أعضاء الوفد المصرى تفككًا، وفى حزب الأحرار الدستوريين انحلالاً وهيئة الوزارة تبرمًا ونفورًا. وإذا صح المثل «لا يوجد دخان بلا نار» صدق أن شيئًا من ذلك له حقيقة تطابق الواقع.

أقوال الصحف المصرية

وكان المنتظر أن الوزارة تُبدى من جانبها شيئًا يدل على صدق هذه الإشاعات أو كذبها كبيان رسمى أو سواه، ولكنها تركت الصحف والناس يتكلمون، وكلٌّ يورد الأنباء على الصورة التى يراها.

وكبرى الجرائد تناولت الأمر مطالبة الساسة وذوى الرأى أن يبددوا هذه السحب التى ما كان يصح مطلقًا أن تسود فى جو الوزير الأكبر (ثروت باشا) يضطلع فيه بعبء من أثقل الأعباء التاريخية حملاً ومسئولية.

فكتبت السياسة تحت عنوان «جو مصر الوزارى.. اقتضاء المحادثات السياسية صفاءه» تقول[1]:

«ما كادت تُسوَّى الأزمة الوزارية الجزئية التى حدثت باستقالة وزير الزراعة حتى إذا الجو الوزارى فى مصر تعلو فيه سحب أزمات جديدة نود لو استطاع الساسة والمسئولون تبديدها وإعادة الأحوال إلى مجاريها الطبيعية. لكن أزمة جديدة حدثت نتيجة غضب بعض الوزراء لمسائل خاصة. ولا ريب سيعمل ثروت

(١) السياسة فى ٢ يناير سنة ١٩٢٨.

باشا وسيعمل المسئولون السياسيون فى مصر لتسوية هذه الأزمة الأخرى، وكلنا رجاء أن تنجح المساعى التى تُبذل فى هذا السبيل وأن يعود إلى الجو الوزارى صفوه القديم.

«والواقع أن ظروف مصر الحاضرة بحاجة إلى هدوء وسكينة لا يكدر صفوها مكدر. فهو جو محادثات سياسية يرجى أن تنتهى إلى مفاوضات وإلى اتفاق بين مصر وإنكلترا يسهل بعده حل العقد الكثيرة المعلقة بين مصر والدول الأخرى. وجو المفاوضات يجب أن يكون جو انتظار لا يقوم أحد فيه بعمل ظاهر أو خفىّ يكدر صفوه ويبعث إلى النفوس فيه الريب والمخاوف. ذلك بأن المفاوض السياسى يجب أن يطمئن إلى سكينة الحالة الداخلية فى البلاد كى يقوَى مركزه وينصرف إلى ما هو بسبيله من محادثاته ومفاوضاته. فأما إن هو أحيط بالأنواء واضطر إلى التفكير فى اتقاء لمخاطرها لم يفرغ إلى عمله السياسى الفراغ الكافى؛ فضلاً عما قد يترتب على هذه الأنواء من إطالة فى المفاوضات حتى تستقر الأمور إلى حال يمكن لكل من المتفاوضين أن يرى من خلالها بشارة نجاح سعيه ومفاوضاته.

«ولسنا نقصد بهذا إلى توجيه لوم لشخص معين. فقد يكون لكل إنسان عذره عن تصرف يندفع إليه لسبب صحيح أو فاسد حسب تقديره. لكنَّا نوجه اللوم للذين يحسبون الفرصة الحاضرة كغيرها من الفرص التى يمكن التحرك فيها لغرض من الأغراض أو سبب من الأسباب فيقومون بأية مناورة خفية أو ظاهرة. نوجه هذا اللوم إليهم ونرجوهم أن يقدروا المركز الدقيق الذى تجتازه البلاد فى الظرف الحاضر. ولعلهم يرون معنا أن كل حركة - ولو كانت مقاصد أصحابها بريئة - قد تؤوَّل تأويلاً يجر إلى نتائج لا تدخل فى تقديره وينشأ عنها ضرر كبير. وإذا صح التجوز عن هذه الحركات فى الظروف العادية، لإمكان تلافيها ولو اقتضى ذلك شيئًا من الزمن والروية، فإن إتيانها فى الوقت الحاضر لا يمكن السكوت عليه ولا إغفاله لدقة الموقف. ولا نظننا بحاجة إلى كبير عناء للتدليل على هذا الذى نقوله وله فى الحياة الفردية أشباه ونظائر كثيرة. فأنت ما دمت تسير فى طريقك العادى لا تحفل كثيرًا بكلمة توجه لك من صاحب أثناء حديث، بينا هذه الكلمة بالذات إذا وُجِّهت فى ظروف خاصة قد تفسد عليك كل ما ترمى فى هذا الظرف الخاص إلى تحقيقه.

«وثروت باشا، كما ذكرنا أمس، قد قارب الانتهاء من محادثاته المعلقة بين مصر وإنكلترا. والظواهر كلها تدعو إلى الاعتقاد بأن لمصر من وراء هذه المحادثات أملاً محققًا لمطالبها. وليس طبيعيًا أن يعرض دولته، حتى بعد الانتهاء التام من تصفية المسائل كلها بينه وبين الطرف الإنكليزى، شيئًا من النتائج التى وصل إليها على زملائه وعلى الساسة المسئولين عن مصائر البلاد إذا كان الجو السياسى مشبعًا بالاحتمال من غير داع إلى عدم الطمأنينة. فكل ارتباك يحدث فى الجو يؤجل بلوغ النتيجة النهائية للمُحادثات كما يؤجل عرضها حتى بعد تمامها. وسيَّان أن يكون هذا أو ذاك هو الداعى للتأجيل وكل تأجيل من شأنه أن يجر إلى قلق الخواطر قلقًا يزيد فى عدم جلاء الموقف.

«لهذا قلنا ونقول إن التعاون الوزارى كالائتلاف الحزبى يجب أن يكون صريحًا وألاَّ يشوبه من الشوائب ما يبعث فى الجو من أسباب الريبة ما يفسد على الساعين لتحقيق مطالب البلاد سعيهم. ولهذا نرجو أن يوفق ثروت باشا وزملاؤه إلى إزالة كل ما يمكن أن يكون فى الجو من سحب؛ حتى تتمكن مصر من الوصول إلى تحديد موقفها الدولى تحديدًا يسمح لها بحل كثير من المشكلات الدولية التى يحتاج حلها حاجة مطلقة إلى هذا التحديد».

هذا، وقد أشيع أن ثروت باشا نفسه يميل إلى اعتزال الحكم معللاً ذلك بضعف صحته(١) ولكن كان يحول بينه وبين تنفيذ هذه الرغبة سببان قويان، أما أحدهما فلأن الهيئات السياسية والبلاد جميعها كانت ترى فيه الرجل القوى الذى يستطيع أن ينقذ الموقف بإخلاص ومهارة قلَّ أن يتوافرا لغيره. وأما السبب الآخر فيرجع إلى ثروت باشا شخصيًا، ذلك أن الرجل يؤمن إيمانًا قويًا أن القسط الأوفر من قضية البلاد موضوع على كاهله خصوصًا بعد وفاة المغفور له سعد زغلول باشا. وكان يرى من ضعف المروءة وقصر الهمة أن يترك البلاد ومسائلها معلقة دون أن يقطع فيها برأى، خصوصًا وأن الإنكليز بدت من جانبهم الرغبة الشديدة أن يكون هذا الرجل لسان حال مصر لديهم فى حل المشكلة الكبرى بيننا وبينهم.

---

(١) المقطم فى ١٩ يناير سنة ١٩٢٨.

وجاءت جريدة الأهرام فكتبت كلمة تشبه أن يكون مُوحًى بها عنونتها بقولها: (سوق الإشاعات الكاذبة وأين وكرها؟).

قالت فيها: «راجت فى هذه الأيام سوق الإشاعات عن السياسيين المصريين وعن الأحزاب المصرية لأن وكرًا من تلك الأوكار الخبيثة نفث سمه مرة فكان ذلك السم كنقطة الزيت تمتد وتتسع حتى سمعنا بل حتى قرأنا أن الوفديين قد انقسموا على أنفسهم». ثم نفت الجريدة بتاتًا وجود انقسام مطلقًا بين الوفديين، ثم قالت فى النهاية: «إن الإشاعات عن الأزمات والاستعفاءات وغير ذلك من الأقاويل الكاذبة لهى إشاعات لا ظل لها من الحقيقة وكل شىء سائر فى طريقه المألوف»[1].

على أن جريدة المقطم نشرت افتتاحيتها بعنوان (حالة واقعة وكيف يستطاع تلافيها) قالت فيه ما نصه:

«كان جوُّنا الطبيعى فى شهر يناير، وهو من أشهر الشتاء، خيرًا من جونا السياسى فقد راق ذاك وصفا وسطعت شمسه وتمتع الناس فيه بالدفء والضياء فقرت العيون وانشرحت الصدور، فى حين أن جونا السياسى ما كاد يخلو من سحب تظهر فى أفقه ثم تعلو وتتلبد ثم تتقشع أو تظل فى مكانها.

«من أجل هذا كله وقف الرأى العام موقف الحائر المستغرب وأخذ يضرب أخماسًا لأسداس ومن أجل هذا أكبر ما شهد من سعى الزعماء لحل العُقَد وتذليل العقبات وتفريج هذه الأزمات أو شبه الأزمات التى ما برحت تتوالى فى الأسابيع الأخيرة وتزيدها الإشاعات تجسمًا حتى بلغ خبرها أقصى أنحاء المعمورة وحتى تأثرت بها الأسواق المالية عندنا وهى التى اتصلت بدقة الشعور فى كل ما له صلة بالسياسة وشئونها.

«ولا يكفى لمعالجة هذه الحالة أن يُنكر وجودها بمقالات فى الصحف ولا تكذيب الأمر الواقع المحسوس والمجمَع عليه ولو أن هذه المقالات تصف الشعور العام من حيث الميل والرغبة فى اجتناب وقوع الحالة والعمل على إزالتها بعد الوقوع أو القضاء على أسبابها، فقد وقعت عدة حوادث أذيع أمرها وشاع خبرها وأفاض الناس فى ترديدها فكان من جراء ذلك ومن حكمة الزعماء أن عمل على

---

(١) الأهرام فى ٤ يناير سنة ١٩٢٨.

تلافيها وعمل هؤلاء الزعماء على إصلاح ذات البين بنفوذهم وقوة حجتهم أو مراعاتهم لرغبة الرأى العام حرصًا على استيفاء القوة وعدم قلقلة نظام لا يزال محبوبًا ومرغوبًا فيه من الشعب، ولا سيما أنه نظام أجلّه الزعيم الراحل وحبّذه وأيّده بكل جهده وكان يتوقع منه بنظره الثاقب خير النتائج وخصوصًا فى تقرير علاقات مصر ببريطانيا؛ لاعتقاده أن ظهور مصر بمظهر كتلة واحدة وصف واحد لا بد أن يُكسبها قوة واحترامًا لا تظفر بهما فى الحالات الأخرى.

«فالذى كشفت الصحف عنه الغطاء وكان الناس يرددونه فى مجالسهم وأحاديثهم وسمرهم أطلق على هذه المسائل كلها نورًا كان من شأنه أن يؤدى إلى ظهور مواطن الضعف والضرر فيها وتجلى الحقائق المترتبة على ذلك للعيون وكان منه أعظم منبه على ما يجب أن يصنع، وقد ظهرت نتائج ذلك بعد حادث استقالة أحد الوزراء وإنذار غيره بالاستقالة وأخذ يظهر بعد الذى أُذيع أخيرًا عن الموقف الذى بدأ فى أوائل هذا الأسبوع لا بما وقع فى مجلس النواب فى جلسته الأخيرة فقط، بل بغيره من الحوادث التى عززها فى أذهان الناس ما روى على لسان الوزراء أنفسهم.

«فالرأى العام الذى قابل هذه الأخبار والمعلومات بعدم الارتياح لأنها غير مطابقة لأمانيه ورغباته لم يتردد فى إظهار اتجاه ميله بدليل ما أخذت الصحف تنشره من الحملات على مُكاتبى الصحف الذين تولوا معالجة الحالة بما أرسلوا إلى صحفهم من الأخبار والآراء، فإن مقالات صحفنا وتعليقاتها إنما جاء مجملها مُظهِرًا للرغبة العامة فى أن يعود الاتفاق والتضامن فيسود أحزابنا السياسية والهيئة الوزارية وأن لا تبدد الجهود فى هذه الأمور بل تصرف إلى الأعمال المثمرة. فإذا ثبت الرأى العام على هذه الخطة هوّن من مَهمة الزعماء الذين تجشموا كثيرًا من المشاق فى الآونة الأخيرة وسعوا بكل قوتهم لتذليل العقبات وتمهيد السبيل إلى إعادة الأمور إلى مجاريها السابقة.

«والمأمول أن ذلك متى اقترن بما أشار به الأطباء وغيرهم على رئيس مجلس الوزراء بالتماس راحة أسبوعية فى خارج القاهرة يمكّنان أصحاب النفوذ من التعاون والنشاط فتُستأنف الجهود المبذولة لتجنى مصر ثمرات مشروع الزعيم الراحل ومساعى رئيس الوزارة والذين يؤيدونه فى ما سعى له.. إلخ».

أقوال الصحف الأجنبية

نشرت جريدة النير إيست الإنكليزية فصلاً افتتاحيًا تحت عنوان (متاعب الوزارة الائتلافية)، قالت فيه ما يأتى:

«إذا لم تكن هناك مشاق ومتاعب فى الاحتفاظ بالوزارة الائتلافية فى الوقت الحاضر، لكان ذلك أدعَى إلى الدهشة من ظهور هذه المتاعب من وقت إلى آخر ظهورًا سطحيًا ثم تسوى تسوية مُرْضية. ولا ريب أن كل أزمة تقع تفيد القضية الدستورية وتزيد مصر خبرة من الوجهة السياسية. وقد يتبين فيما بعد أن هذه المتاعب هى فى الحقيقة براكين مقنَّعة لأنها تغرى بالإجمال إلى روح الغيرة الشديدة؛ لأن الأنصار الذين يعتقدون أنهم جديرون بالحزب الذى ينتمون إليه يُعجم عودهم بما يظهرونه من التشبث والعناد فى ترويج عقيدة الحزب وحرصهم على مصالح البلاد.

«على أن روح الوزارة الائتلافية يقضى بأن تكون هناك هدنة تسكن فيها العناصر المتطرفة وأن يكون هناك اتفاق عام على أن تهمل المسائل التى يكون الاختلاف فى الرأى عليها مشروعًا. ولا تزال عقدة العقد فى العلاقات بين مصر وإنكلترا فإن وراء كل مجهود خلافًا ظاهرًا فيما يتعلق بالخطة المُثْلى التى يجب اتباعها فى معالجة هذه المشكلة. ولا ريب أن إنكار الذات ومحنة الصمت التى فرضت على البلاد فرضًا قبل بلوغ المرحلة التالية لمحادثات لندن أخذت تثقل كاهل الذين يجدون أن ضبط النفس هو أشق فضيلة سياسية ولا يحسبون أن روح المسالمة من صفات الزعامة.

«وعلى أننا نجد فى خلال ذلك أن الزعماء أنفسهم متمسكون فى إخلاص بروح الوئام المتبادل فإذا كان جميع الذين يعملون معهم فى الوزارة ينسجون على منوالهم ويحذون حذوهم، فإن مظاهر الغيظ المحدودة التى تبدو خارج دائرتهم قد تكون بمثابة صمامة نافعة لتفريج الأزمة وتخفيف متاعب الوزارة».

وأبرق مراسل جريدة (الدايلى تلغراف) بالقاهرة إلى جريدته يقول:

«إنه على الرغم من ظواهر السكون البادية ومن بيانات النحاس باشا للصحف المصرية فى لهجة التأكيد فإن الموقف السياسى قلق غاية القلق بسبب نشاط طائفة معيَّنة من الوفد غرضها أن تحصل على الوظائف الحكومية بأى وسيلة كانت».

ثم أشار المراسل إلى ما قام من الخلاف بين صاحبَى المعالى إسماعيل صدقى باشا ومحمد محمود باشا وقول الصحف إن صاحب السعادة النحاس باشا قد سوَّى هذا الخلاف، ثم عودة هذه الصحف إلى القول بأن الأمر لم يُسوَّ فيما يتعلق بمعالى محمد محمود باشا. وقال المراسل بعد ذلك إنه لا يزال محبطًا بالنزاع الذى شب بين الأحرار الدستوريين والوفديين، ولو أن حزب الأحرار أبَى أن يرغم جريدة السياسة على التنصل من المقالة التى نشرتها من عهد قريب متهمة فيها بعض الوفديين بأنهم يتبعون مع دولة ثروت باشا خطة العداء.

«ومع أنه من الظاهر أن الوفد لم يجرؤ على مواصلة المعركة بأن يجاهر بوضع حد فاصل فى الأمر فإن المتطرفين الذين يظهر أنهم هم القابضون دفة إدارة الوفد قد نجحوا فى خلق حالة تجعل من المشكوك فيه إمكان احتفاظ الوزارة الحاضرة بمراكزها، ولو أن جماعة من كبار الوفديين ينظرون بعين القلق إلى ازدياد نفوذ المتطرفين.

«وإذا فاز المغامرون من الوفديين فى سياستهم فمعنى ذلك القضاء على كل العمل الذى تم فى سنتين والذى انتهى بالجهود التى بذلها ثروت باشا لتحرير مصر وبريطانيا من الموقف الذى لا يُحسدان عليه.

«وإن ذكر أسماء بعض المتطرفين مثل أحمد بك ماهر، الذى لا تزال بريطانيا ترى أنه لم تَقُم الأدلة الوافية على عدم اتصاله بتهمة المؤامرة، ذكر هذه الأسماء يكفى وحده للدلالة على ما يمكن وقوعه لو أنه سمح لهذه الطائفة أن تقبض على زمام الحكم.

ومضى شهر يناير والجو يصفو شيئًا فشيئًا من هذه الغيوم التى ظلت متراكمة فيه، والتى كان يزيدها تقوُّل الصحف الأجنبية على الأحزاب وافتئاتها على الوزراء ما لم يَدُر بخلدها.

جريدة الكشاف

ونود هنا، وبمناسبة الكلام فى الأحزاب، أن نذكر للقارئ شيئًا عن جريدة الكشاف التى ظهرت فى أواخر سنة ١٩٢٧ وفدية اللهجة سعدية المذهب، فلقد ظل يُشاع أن الوفد يكتتب من أعضاء هيئته النيابية عامًا أو بعض عام لهذه

الجريدة فى حياة المغفور له سعد رغبة فى إظهارها وقد كان أكبر قسط دُفع من حضرة النائب الوفدى أحمد بك عبود، ولما ظهرت الجريدة رحبت بها الدوائر الوفدية وكتبت لها السيدة حرم سعد باشا كلمة زينت بها صدرها، ولكن سرعان ما رأينا جريدتَىْ كوكب الشرق والبلاغ تتهجمان على الكشاف تهجمًا صريحًا وتتهمانها بأشياء كثيرة أهمها أنها جريدة إنكليزية. وعقب هذا الهجوم من جانب الصحيفتين أصدر الوفد بيانًا حكم به على مسلك الجريدة، هذا نصه:

«يعلن الوفد المصرى أن جريدة الكشاف ليست لسان حاله ولا علاقة له بها».

وبالتحقيق علمنا من ثقة أن عماد الجريدة هو مال صاحبها عبود بك فقط ولا شريك له فى رأس مالها.

تقرير القيسى باشا عن الأمن العام

أشارت الجرائد غير مرة إلى أن حضرة صاحب السعادة محمود فهمى القيسى باشا مدير إدارة الأمن العام بوزارة الداخلية وضع تقريرًا سيوزعه على الصحف خاصًا بالجرائم وانتشارها، وبما أن لهذا الموضوع أهمية كبرى بالنسبة لوجود الأجانب بيننا ونظرهم إلى حالاتنا النفسانية والخُلقية وإلى أن العالم كله يرقبنا بعين يَقِظة لما لبلادنا من المركز الممتاز على وجه الكرة الأرضية ولما يسمعه من تُطلبنا للحرية التامة الشاملة.. بالنظر لهذا اهتم الناس جميعًا وترقبوا بصبر فارغ نشر هذا التقرير الذى وضعه الرجل الذى يباشر عن قرب كل التحقيقات فى الجرائم.

وفعلاً نُشر البيان المشار إليه ولسنا نستطيع أن نثبته هنا لطوله؛ ولكنًا نحيلك على صحيفة الأهرام فى يوم ٨ يناير سنة ١٩٢٨ ونذكر فقرة من لُبِّ القول فى تقرير القيسى باشا:

«أما تلك الأسباب (الأسباب الحقيقية لزيادة الجرائم) التى ثبت بعد التمحيص الطويل أن إليها يستند إلى حد بعيد ازدياد الجرائم فى بعض السنين دون البعض الآخر فترجع إلى أن القطر المصرى بلد زراعى أكثر منه صناعى أو تجارى وأن السواد الأعظم من السكان يباشرون الزراعة وما يرتبط بها، فإذا تدهورت أسعار الحاصلات الزراعية، وبخاصة منها القطن، وانقبضت تلك الأيدى التى اعتادوا أن يروها مبسوطة إليهم بالنوال ثمنًا لتلك الحاصلات فلا

أقـرب من أن يغـريهم الضنك بمخـالفـة القـوانين فى سـبـيل قـضـاء حـاجـاتهم فيندفعون فى تيار الإجرام لسد عَوَزِهم.. إلخ»[1].

وقـد تناولت الصـحـف فى مـصـر هـذا التـقـرير بالمدح والثناء. ولكن بعض مـراسلى الصـحـف الأجنبـيـة لم يَرُقْهم هذا التـقـرير. ولا الأسـبـاب التى ذكـرها القيسى باشا، فأرسل مُكاتب التيمس من القاهرة إلى جريدته يقول:

«أثار التقرير الذى وضعه القيسى باشا عن حالة الأمن العام فى مصر، كثيرًا من البـحـث والمناقـشـة. وإذا كـان الاتفـاق عـامًـا فى كل مكان على أن من الأمـور الجوهرية اتخاذ تدابير قوية لإصلاح نظام الأمن العام وأن تبادر اللجنة الخاصة إلى معـالجة الأمـر، فإن الذين لهم آراء يُعتد بها يقـولون إنه كان فى وسع القـيسى باشـا أن يذكـر ضـمن الأسـبـاب التى أدت إلى اضطراب حـبل الأمـن العـام فى المديريات، الحقيقة الواقعة التى كان يجدر به أن يضعها فى الصف الأول، ونعنى بها الاعتداء المستمر من جانب الهيئة التشريعية على الهيئة التنفيذية. ويقع على البـرلمان بوجه عـام وعلى أعضـائه بوجه خاص أكبر جانب من التبعة فى تقـويض أركـان سلطة ولاة الأمـور فى المديريات، فـقـد ظل النواب والشـيـوخ ـ منذ عـهـد مضى يرجع إلى تاريخ افتتـاح البـرلمان الأول فى سنة ١٩٢٤ ـ يفـرضـون سلطتـهم فى المديـريات حـتى أصـبـحـوا الآن ملوكًـا غـيـر مـتـوجـين فى مـديرياتهم وصـار المديرون عمالاً لهم مثل خدمهم لا يجرءون على أن يخـالفوا لهم أمرًا أو يستخفوا بطلباتهم ولو كانت مخالفة للقانون أو للمصلحة العامة».

«ومن الشكاوى الكبـرى التى يشكوهـا المديرون عـجـزهـم فى هذه الأيام عن إظهار سلطتهم فى القيام بالواجبات المفروضة عليهم فى المسائل التى للشيوخ أو النواب مـصلحـة فى إطلاق سـراح رجل أو جمـاعـة من دوائرهم الانتخـابيـة أو فى منحـهم امتيـازًا أو مـصلحـة. وقـد أظهـر البـرلمان نفسـه ارتيـاحه إلى هـذه الأعمـال بقبوله المناقشة فى أعمال الموظفين الإداريين وتصرفاتهم، ومنذ مدة وجيزة اتخذ البـرلمان قـرارًا فى هذا الأمـر غَلَّ به أيدى السلطة التنفـيـذية بتشـويه أهم قـانون، ونعنى به قانون الاجتماعات الذى كان زغلول باشا نفسه يعده ضروريًا للمحافظة على الأمن العام. ولا ريب أنه ما دامت الهيئة التمثيلية تسىء فهم مَهمَّتها وما دام

---

(١) الأهرام فى ٨ يناير سنة ١٩٢٨.

كل حادث يقع فى المديريات مهما كان نافعًا يمكن جعله موضوع استجواب فى البرلمان أو موضوع رجاء يرفع إلى الوزير المسئول ما دام ولاة الأمور فى المديريات عرضة لانتقادات مُرَّة لأقل عمل يقومون به لا يرضى عنه نائب من النواب، وما دام النواب على العموم يسلكون فى دوائرهم مسلك من له الكلمة العليا، أقول إنه ما دامت هذه الحالة المحزنة مستمرة فى الأقاليم فإنها ستشتد وتقوى مهما كانت الأنظمة التى توضع».

وقد ردت البلاغ على هذه الحملة التى تطوع بها مراسل التيمس على النواب قائلة:

«فنحن لا نناقشهم، ولكننا نسأل، أمن مقتضى سياسة حسن التفاهم أن يتهجموا علينا هذا التهجم ليشوشوا سمعتنا وسمعة الحكم النيابى وسمعة الأغلبية التى يقوم على أكتافها هذا الحكم! أمن مقتضى المحافظة على الجو الهادئ الذى يجب أن تدور فيه المحادثات السياسية إلى نهايتها أن يستثيروا فينا شعور الغضب بهذه المفتريات يرسلونها عنا فى جميع أنحاء العالم!

إلى أن قالت:

«فعلى هؤلاء المكاتبين وعلى الجرائد البريطانية عامة أن تعرف واجبها نحو الظرف الدقيق الذى تجتازه الآن علاقة البلدين كما يعرفه المصريون»(١).

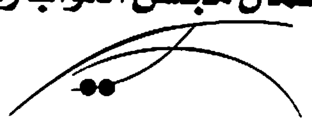
■ ■ ■

(١) البلاغ فى ١٧ يناير سنة ١٩٢٨.

الفصل الرابع

البرلمان

أهم أعمال مجلس النواب وقراراته



نظر المجلس فى قانون انتخاب أعضاء مجالس المديريات على الصورة التى قدمتها إليه لجنة الشئون الداخلية. وفى أثناء ذلك قدم النائب عبد اللطيف سعودى اقتراحًا بأن ينوب عن كل دائرة انتخابية عضوان لا عضو واحد فوافق المجلس على ذلك بأغلبية ٧٢ صوتًا ضد ٤٩ صوتًا. ونظر المجلس فى المادة السابقة من قانون الاجتماعات والمظاهرات وهى الخاصة بالظروف التى تُبيح للبوليس تفريق المظاهرة، فعُدلت تعديلاً طفيفًا وبقى فيها حق البوليس تفريق المظاهرات السياسية إذا أخلّت بالأمن العام كحقه فى تفريقها إذا تألفت بغير إخطار، ثم وافق المجلس فى نفس الجلسة على هذا القانون بطريق المناداة بالأسماء بأغلبية ١٥٤ صوتًا ضد صوت واحد(١).

إصلاح مصلحة التجارة والصناعة

سمع المجلس لمعالى صدقى باشا مقرر اللجنة المالية رأى اللجنة فيما يختص بالموافقة على مشروع قانون بفتح اعتماد إضافى فى ميزانية وزارة المالية لسنة ١٩٢٧ / ١٩٢٨ للمرتبات والمصروفات الخاصة بمشروع إصلاح مصلحة التجارة والصناعة ومقدار هذا الاعتماد ١٥٠ جنيهًا مصريًا. فوافق المجلس على رأى لجنة المالية وأخذ الرأى بتلاوة الأسماء فتقرر ذلك بإجماع ١٤١ صوتًا(٢).

* * *

(١) السياسة فى ٤ يناير سنة ١٩٢٨.
(٢) الأهرام فى ٥ يناير.

ودارت مناقشات طويلة حول موضوع إقامة الذى يرشح نفسه لعضوية مجالس المديريات، فرأى فريق من حضرات النواب أن يكون اسم العضو مدرجًا بأحد جداول الانتخاب فى المديرية أو أن يكون مقيمًا فى المركز فتقرر أنه لا بد وأن يكون مقيمًا فى المركز[1].

وقرر المجلس عدم إعفاء حملة الشهادات العالية الذين يرشحون أنفسهم لعضوية هذه المجالس من النصاب المالى.

ووافق على اعتماد إضافى قدره ٥٧٦ ج. م. بميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٦/١٩٢٧؛ لتسوية التجاوز الذى حصل من جملة اعتمادات قسم (معاشات ومكافآت الموظفين).

نظام المعمل الكيماوى

أُشير إلى السؤال الموجه من الدكتور عبد الخالق سليم إلى معالى وزير الحقانية، وهذا نصه:

١ ـ هل حصل تحقيق مع الكيماوى الأول بقسم الطب الشرعى أدى إلى إحالته للمحاكمة جنائيًا؟

٢ ـ إذا كان الجواب بالإيجاب ـ فهل ما نُسب إلى الموظف المذكور يعتبر نتيجة لعدم وجود رقابة على أعماله؟

٣ ـ ما الرقابة الفعلية التى تقوم بها وزارة الحقانية على أعمال موظفى قسم الطب الشرعى؟

وزير الحقانية ـ إن الجواب عن الشطر الأول من السؤال بالإيجاب وأما الجزء الثانى فإن قسم الطب الشرعى تابع للنائب العمومى وله الرقابة على أعماله، كما أن للوزارة حق الإشراف عليه وبمقتضى ذلك وضعت قواعد لتنظيم هذا القسم وجرى العمل بها قلما حدث حادث المعمل الكيماوى اعتزمت الوزارة أن تشكل لجنة يشترك فيها مدير المعامل الكيمائية لمصلحة الصحة ووكيله لفحص الأسباب التى ترتب عليها هذا الحادث وتقرير القواعد اللازم وضعها لتجنب وقوع مثله فى المستقبل، وقد أصدرت قرارًا بتأليف هذه اللجنة وستشرع فى عملها فى الحال.

---

(١) السياسة فى ٥ يناير.

أما القسم الثالث من السؤال فإن قسم الطب الشرعى باعتبار أنه تابع للنائب العمومى خاضع لوزير الحقانية طبقًا للمادة ٦٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية.

الدكتور عبد الخالق سليم - لفت بعض حضرات النواب فى الدورة الماضية، وكنت منهم، نظر معالى وزير الحقانية إلى الأخطاء التى تقع فى قسم الطب الشرعى، وهى لا تقتصر على القسم الكيمائى بل تعدته إلى القسم الطبى وقد بيّنت للمجلس يومئذ حادثًا معينًا وهو أن أفرادًا تناولوا منزولاً ومات ثلاثة منهم فلما أرسلت محتويات أمعائهم إلى المعمل أجاب الكيمائى المختص أنها خالية من المواد المخدرة ولم يوجد بها سُمّ.

وأشرت كذلك إلى حادثة أخرى قام بها الطبيب الشرعى وذكرت يومئذ حادثة معينة ترافع فيها خمسة من حضرات النواب فى هذا المجلس ومنهم سعادة الرئيس الحالى وقلت إن الطبيب الشرعى قدم تقريرًا يقول فيه إن الرصاص المستخرج من أحد المصابين يشبه الرصاص المضبوط بوابور أسرة المتهمين حجمًا ووزنًا وشكلاً، وقد أقر الطبيب الشرعى نفسه فى محكمة الجنايات أن لا تشابه بين الرصاص الأول والثانى مطلقًا وقلت فى ذلك اليوم إن القرارات التى تصدر من الطبيب الشرعى وتقدم لمحكمة الجنايات ويناقشها المحامون لا يعرفون منها شيئًا من الوجهة الطبية لأن الطب علم واسع والتقارير التى يقدمها الأطباء الشرعيون لا سيطرة عليها، إلى أن حدثت فضيحة المعمل الكيماوى التى ارتجت لها أنحاء البلاد وشغلت الجرائد الأجنبية فحملت علينا بسببها فنطلب من معالى الوزير أن يعدنا وعدًا صريحًا ببحث هذا التناقض وعلاجه فى المستقبل وأظن أن قانون المواد المخدرة أصبح حبرًا على ورق فأطلب هذا الوعد الصريح بتحقيق ما عسى أن يظهر من ذلك التناقض فى القضية التى أشرت إليها وأقر الطبيب الشرعى أن التقرير الأول منافٍ للحقيقة، أريد أن يُسأل الطبيب الشرعى عن ذلك.

وزير الحقانية - نريد أن يتبيَّن العضو المحترم القضية التى يشير إليها لنراجعها ونقدم عنها تقريرًا.

الدكتور عبد الخالق سليم - أشار إلى أسماء المتهمين فى القضية.

وزير الحقانية - هذا لا يكفى وأريد نمرة القضية.

الدكتور عبد الخالق سليم - سأبحث فى ذلك.

وزير الحقانية - إن حضرة العضو يشهِّر بالطب الشرعى وطبعًا هو يفعل ذلك بعد أن كون لنفسه فكرة تفصيلية عن الموضوع.

الدكتور عبد الخالق سليم - ذكرت للمجلس أن تقرير الطبيب الشرعى الأول قال فيه إن قطعة الرصاص التى استُخرجت من جثة المصاب تشبه الرصاص المضبوط بواسطة النيابة فى وابور طحين ملك أسرة المتهمين، فلما نوقش فى الجلسة قرر الاختلاف فى الشكل والحجم بين القطع وهذا هو التناقض.

وزير الحقانية - أعد المجلس بأننى فى مثل هذه الجلسة أقدم تقريرى إذا وافانى العضو المحترم بهذه القضية.

تمثالان لمصطفى وفريد

لما بين الأحزاب السياسية المصرية من الائتلاف أو النفور وبين سير الحوادث من الاتصال، آثرنا أن نثبت هنا المناقشة التى دارت فى مجلس النواب حول موضوع نصب تمثالين تخليدًا لذكرى المرحومين مصطفى كامل ومحمد فريد لننبه فطنة القارئ إلى استخلاص الرأى ولنقفه على سير الأمور الحقيقى:

«وأشير إلى الاقتراح المقدم من حضرة عبد العزيز الصوفانى بك الخاص بمشروعَى قانونين، أولهما بطلب فتح اعتماد بخمسة آلاف جنيه لعمل قاعدة يوضع عليها تمثال المرحوم مصطفى كامل باشا بأحد ميادين القاهرة، وثانيهما بعشرة آلاف جنيه لعمل تمثال وقاعدته للمرحوم محمد فريد بك وإقامته بأحد ميادين القاهرة.

عبد العزيز الصوفانى بك - أرجو نظر هذين الاقتراحين بصفة مستعجلة.

أصوات: - لا. لا.

«الدكتور أحمد ماهر - إن طلب الاستعجال هو الاستثناء وعلى طالب الاستعجال أن يبيِّن السبب فى هذا الطلب.

«الأستاذ مصطفى بك الشوريجى - رأى ألاَّ مانع من الاستعجال.

«عبد العزيز بك الصوفانى - الآن نحن فى شهر يناير وستقدم الميزانية للمجلس فى شهر أبريل والمشروع ليس بسيطًا لذلك أطلب سرعة نظر الاقتراح من حيث الشكل فقط، وذلك ليمكن تقدمته إلينا فى الوقت الملائم.

«أحمد بك عبد الغفار - أنا أؤيد هذا الطلب وأرجو نظر الاقتراح بصفة مستعجلة لأن البلاد كلها تشعر نحو مصطفى كامل باشا ومحمد فريد بك بكل إكبار وإجلال. والتمثالان مطلوب لهما مبلغ غير جسيم فيصح، إحياء لهذه الذكرى الطيبة، ألاَّ يقيم المجلس العراقيل فى سبيل هذا المشروع الجليل. وأرجو أن تسمح وطنية أعضاء المجلس لهم بأن يراعوا شعور إخوانهم أعضاء الحزب الوطنى بإجابة طلب شكلى بسرعة، وإذن لا مانع من نظر المسألة بصفة مستعجلة فى لجنة الاقتراحات.

«الدكتور أحمد ماهر - أنا أحتج على العبارة التى فاه بها أحمد بك عبد الغفار وبقوله وضع عقبات لأنى لم أمانع فى هذا الاقتراح خصوصًا أن عبد العزيز بك الصوفانى كلمنى بخصوص اقتراحه قبل تقديمه فلا يُقال إذن إننا نعرقل الاقتراح، وفقط ليس هناك سبب خاص للتعجل فى نظر الاقتراح قبل المسائل الأخرى، لأن الوفاة لم تحصل قريبًا ولم ينعقد مجلس النواب لأول مرة، فمجلس النواب عقد منذ سنة ١٩٢٤، فلماذا لم يقدم الاقتراح إلا الآن، هنا وجه الاعتراض.

«وكما بينت وقلت إنَّ لا مانع عندى من إجابته، سوى أن الموضوع ليس مدروسًا الدرس الكافى.

«الأستاذ على نجيب - أنا أطمئن الذين يريدون العجلة فى هذا الاقتراح فإن الاقتراحات التى تُنظر بجلسة أمس قد فرغت منها اللجنة وهذا الاقتراح سينظر بطبيعة الحال سريعًا.

«أحمد بك عبد الغفار - أنا لم أقصد الأستاذ أحمد ماهر أو غيره بقولى وضع العراقيل.

«الدكتور أحمد ماهر - أمَّال تقصد مين؟

«أحمد بك عبد الغفار - أنا ما قصدت بكلامى عضوًا فى هذا المجلس وإنما قصدت إلى أن الذين طلبوا هذا الاقتراح هم من الحزب الوطنى وهم أقلية فى هذا المجلس فالكلمة التى تكلمتها هى عن المشروع إذا أُحيل على لجنة الاقتراحات بطريقة عادية يظن حضراتهم أن المجلس يطيل فى الموضوع فلدفع هذا الظن أيّدت طلب نظره بصفة مستعجلة.

«فكرى أباظة بك ـ طلب الاكتفاء بنظره بصفة عادية لأن شعور المجلس نحو هذا المشروع معروف بالطبع (تصفيق).

عبد السلام فهمى بك ـ أرجو أن يزول ما يُذاع من أن المجلس يضع العراقيل فإننا نريد أن نرى التمثال فى الميادين لنبرهن أننا نقدّر الوطنية فلا فرق بين حزب وطنى ودستورى وسعدى، فنحن نمجد كل مَن يخدم البلاد.

أقر المجلس المرسوم بقانون الخاص بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الأهلى[1].

اعتداء الهيئة التشريعية على الهيئة التنفيذية

ذكرنا فى هذا الباب نص التقرير الضافى الذى وضعه سعادة محمود فهمى القيسى باشا مدير الأمن العام عن الجرائم والبواعث الحقيقية التى تؤدى إليها، وكذلك ذكرنا تعليق مراسل التيمس على هذا التقرير واتهامه النواب بالتدخل فى شئون الهيئة التنفيذية. وبهذه المناسبة توجه النائب المحترم يوسف أحمد الجندى أفندى بسؤال إلى صاحب الدولة وزير الداخلية نرى إثباته والرد عليه والتعليق على الرد؛ دفعًا للزعم الذى تطوع به المراسل لجريدة التيمس، قال النائب: زعم مراسل التيمس أن النواب والشيوخ يتدخلون فى أعمال الإدارة فى الأقاليم ويفرضون سلطتهم عليها. وأن المديرين والموظفين صاروا خدمًا لهم لا يجرءون أن يعصوا لهم أمرًا أو أن يتغاضوا عن رغباتهم حتى ولو كانت ضد القانون أو ضد المصلحة العامة، وزعم أن هذه الحالة هى من أهم أسباب تأخر الأمن العام فى الأقاليم.

فهل وصلت إلى دولتكم شكاوى أو معلومات من حضرات المديرين والمحافظين تبينتم صحتها تؤيد صحة هذا الادعاء! وإن كان ففى أية مديرية أو محافظة حصل ذلك؟

«دولة ثروت باشا ـ يسرنى كثيرًا ما كان من إسراع فى تقديم سؤال للاستعلام عما إذا كان هناك تدخل من أعضاء البرلمان لدى جهات الإدارة فيما يتعلق بالأعمال الداخلية فى حدود سلطاتهم التنفيذية، لما فى ذلك من معنى كبير هو تقدير مسئولية مثل هذا التدخل الذى يترتب عليه إضعاف سلطان الهيئة

---

(1) مضبطة الجلسة الثانية والعشرين.

التنفيذية ذلك السلطان الذى يتوقف على الاحتفاظ به فى دائرته الدستورية من استتباب النظام وتأييد حُسْن الإدارة والأمن فى البلاد، وإنى لسعيد بأن أجيب عن هذا السؤال بأنه لم تصلنى شكاوى ولا معلومات بأن شيئًا من هذا حاصل لدى تلك الجهات.

«يوسف أحمد الجندى - وضع حضرة مدير الأمن العام تقريرًا عن حالة الأمن بالقطر وبسط فيه الأسباب التى أيّدها بالأرقام والإحصاء والتى كان من جرائها أن تأخر الأمن العام، وهذه الأسباب تتلخص فى تأخير الحالة المالية بالبلاد وفى افتقار بعض رجاله إلى النظام؛ لكن مُكاتب التيمس لم يشأ أن تمر فرصة التقرير حتى ينال من الأمة المصرية فيزعم فى تلغراف أرسله إلى جريدته أن النواب والشيوخ متسلطون على المحافظين والمديرين ويتدخلون تدخلاً كان أهم سبب فى تأخر الأمن فى البلاد: تهمة جريئة لا يتصور العقل أن رجلاً يعبث على صفحات جريدة محترمة كالتيمس بدون شاهد ولا مبرر. ومن جهة أخرى عزيز علينا معاشر النواب والشيوخ أن نُتّهم صراحة وجهرًا بأننا من العوامل المخلّة بالأمن فلا يسعنى إزاء هذا إلا أن أرجع إلى المصدر المهيمن على الأمن ورجاله وأسأله عن ذلك فسألت دولة وزير الداخلية وكان سؤالى واسعًا بكل معنى التوسيع وبديهى يا حضرات النواب أن رجال الأمن المسئولين أمام دولة وزير الداخلية يجب عليهم حتمًا إن كان هناك عامل كالذى قاله مُكاتب التيمس أن يقدموا تقريرًا بذلك إلى رئيسهم حتى يتخلصوا من مسئولية تأخر الأمن العام فى أقاليمهم؛ ولذلك كان جواب وزير الداخلية أنه لم تصل إليه شكاوى تؤيد ما جاء برسالة التيمس وقدم دولته أنه يعلم أن تدخل الشيوخ والنواب أمر يتفق مع النظام والمصلحة.

نحن نعلم هذا من قبل، والآن وقد كذب دولة الوزير هذه الفرْيَة وكان يجب عليه وإنما يكون ذلك تأييدًا لتقرير الرجل المختص فلا يسعنى إلا أن أقول إن أقوال مراسل التيمس فرية أراد أن يشوه بها سمعة الشيوخ والنواب فيجب أن نمر بها مرًا ونلتفت إلى واجباتنا بما يتفق مع المصلحة العامة ولا نلتفت مطلقًا إلى هذه الأقوال.

ووافق المجلس بالأغلبية على مرسوم بقانون خاص بفتح اعتماد إضافى بمبلغ ٨٠٠ ج. م. فى ميزانية وزارة الحقانية لسنة ١٩٢٧ / ١٩٢٨ لإتمام تأثيث

محكمتَىْ شبين الكوم والمنيا الابتدائيتين الأهليتين وكذلك استراحتَىْ محكمتى الجنايات فى المدينتين المذكورتين[1].

وانتهى المجلس من المداولة الأولى فى مشروع القانون الخاص بالتعليم برياض الأطفال[2].

وأعلن انتخاب عبد الحميد بك إلى جازيه عن دائرة كفر الزيات ونودى عليه فأقسم اليمين وقوبل بالتصفيق[3].

ثم استأنف المجلس مناقشة مشروع قانون رياض الأطفال، فوافق على أن يكون تحديد الأجور المدرسية من اختصاص وزير المعارف ويصدر بتجديدها قرار من مجلس الوزراء[4].

ووافق على فتح اعتماد إضافى قدره ٢٥٠,٠٠٠ ج.م. فى ميزانية وزارة الأشغال لبناء قناطر نجع حمادى، يؤخذ هذا الاعتماد من زيادة إيرادات الميزانية فى السنة المالية الحالية[5].

الأماكن الخالية بمجلس الشيوخ

توجه الأستاذ محمد فكرى أباظة بسؤال إلى دولة رئيس مجلس الوزراء بشأن عدم التعيين فى الأماكن الخالية بمجلس الشيوخ وعدم تعيين مدير للشرقية بدل سعادة يونس باشا صالح الذى نُقِل مستشارًا بوزارة الداخلية، هذا نصه والجواب عليه:

«النائب: ـ «١» ما الأسباب الخطيرة التى أدت إلى خرق الدستور بتأخير تعيين أعضاء الشيوخ فى الكراسى الخالية مدة طويلة؟ ومتى تبتُّ الحكومة فى أمر هذا التعيين؟

«٢» مضت ثمانية شهور ولم يُعين مدير للشرقية، فما الأسباب ومتى يتم التعيين؟

---

(١) السياسة فى ٢٤ يناير سنة ١٩٢٨.
(٢) راجع مضبطة الجلسة الثالثة والعشرين فى ٢٥ يناير سنة ١٩٢٨.
(٣) مضبطة الجلسة الرابعة والعشرين.
(٤) السياسة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٢٨.
(٥) مضبطة الجلسة الرابعة والعشرين.

رئيس مجلس الوزراء: ـ «تُشاطر الحكومة حضرة النائب المحترم فى أن نص الدستور يقضى بأنه عند خلو محل أحد أعضاء الشيوخ من المعينين يختار بدله فى مدة شهرين من يوم إشعار الحكومة بخلو المحل إلا أن أسبابًا ترجع إلى المصلحة العامة دعت إلى هذا التأجيل.

أما فيما يتعلق بالتعيين فى محل مدير الشرقية الخالى فإن أمر التعيين فى الوظائف يرجع إلى السلطة التنفيذية للحكومة وإلى تقديرها. وعلى أى حال، فإن المرسوم الخاص به قد صدر.

النائب ـ يرى حضرة صاحب الدولة أننى وزملائى جميعًا كنا نتوقع أن يكون جواب سؤالى هو صدور مرسوم بتعيين أعضاء مجلس الشيوخ فى الأماكن الخالية، ولكنى مع شديد الأسف سمعت تعبيرًا فى جواب دولته بأن أسباب التأخير فى تعيين الشيوخ ترجع إلى «أسباب فى المصلحة العامة» وكان لى أمل أن أعرف هذه الأسباب التى دعت إلى التأخير.

أما والحالة هذه فإن سؤالى يُعتبر أنه لم يرد عليه بالمرة. وإنى فى الحقيقة آسف أشد الأسف لعدم الاكتراث الظاهر فى إجابة دولة الوزير وكنت أود أن أجعل سؤالى استجوابًا، وعلى كل حال فأرى أنه من واجب المجلس أن يبتّ فى هذا الموضوع الخطير الذى يسلم دولة رئيس الوزراء أنه مخالف للدستور إذ إن وزارة الداخلية علمت فى ١٧ مارس سنة ١٩٢٧ بخلو هذه المقاعد بمجلس الشيوخ. إذ يكون قد مضى على إبلاغ وزارة الداخلية بخلو هذه المقاعد عشرة أشهر والحكومة لم تحرك ساكنًا، ولما أردنا أن ننبه الحكومة لمخالفتها للدستور وأن نحثها على ملافاة هذا الخطأ توجهنا بأن هناك أسبابًا دعت لهذا التأخير وأن هذه الأسباب ترجع إلى المصلحة العامة.

إنى آسف وآسف بحرارة.

الرئيس: ـ لقد أبديت أسفك مرة قبل هذا وفى هذا كفاية فلا داعى للتكرار.

النائب: ـ إذن فلأقصرنّ أسفى على مرة واحدة غير أنى أريد أن يعلم المجلس هل هناك قوة فوق قوة الدستور؟ لأنى أخشى أن تخدش الأذهان فيقال إن ما كتب فى الدستور من أن كل السلطات مصدرها الأمة إنما هو حبر على ورق. وأن هناك حقًا قوة فوق قوة الأمة. وإذا كانت هذه القوة موجودة فنريد أن نعلم ماهيتها، وهل هى على يمين المجلس أو على يساره.

يا حضرات الوزراء. أنتم وزراء الشعب! قد منحناكم ثقتنا على طول الخط. فى عهدكم يُخرق الدستور وإنها لسابقة خطيرة جدًا إذ بهذا تضعون مبدأ يسير عليه اللاحقون ويجدون عذرًا لهم وقوع هذه السابقة فى عهد الوزارة الشعبية، فهذه السابقة التى هى خرق صارخ للدستور توجب الأسف الشديد، وإنى لآسف لذلك... وهذه آخر مدة يا سيدى الرئيس «ضحك»[1].

الأقباط فى الحكومة

زعمت جريدة مصر لصاحبها تادرس شنوده المنقبادى القبطى أن الأقباط مضطهدون فى وظائف الحكومة. فتوجه النائب الصحفى أحمد حافظ عوض بك بسؤال إلى وزير المالية فى هذا الشأن نرى إثبات نصه والجواب عليه:

النائب: ـ نشرت جريدة مصر أن باشكاتب مديرية البحيرة حوكم أمام مجلس تأديب وحكم عليه بقطع خمسة عشر يومًا من راتبه، ونُقل من مديرية البحيرة التى هى من الدرجة الأولى إلى مديرية المنيا التى هى من الدرجة الثانية، لأنه «فقط» انتخب رئيسًا للجمعية الخيرية القبطية التى تساعد الفقراء وتُحسن إلى البائسين.

فهل هذا صحيح؟ وهل حوكم هذا الموظف لهذا السبب فقط أو أن هناك أسبابًا أخرى دعت إلى محاكمته؟

وزير المالية: ـ إن الخبر الذى نشرته جريدة مصر عن محاكمة باشكاتب مديرية البحيرة أمام مجلس تأديب ونقله إلى مديرية المنيا لأنه «فقط» انتخب رئيسًا للجمعية الخيرية القبطية بدمنهور، غير صحيح ولكنه حوكم أمام مجلس تأديب ونقل إلى مديرية المنيا لأسباب التهم الآتية:

أولاً ـ أنه استعمل سلطة وظيفته لتسخير رؤساء أقسام الإيرادات فى المديرية بالسفر للمراكز للقيام بجمع الاكتتاب من الصيارف للجمعية الخيرية المذكورة، فلما تردد هؤلاء الموظفون فى السفر لهذا الغرض أوهمهم أنه حصل على موافقة المدير عليه فى حين أنه باعترافه لم يستأذن المدير إلا فى تكليفهم السفر للإشراف على أعمال التوريد والمراجعة، وقد ترتب على تصرفه هذا أن تحملت الخزانة نفقات سفر هؤلاء الموظفين لتأدية أعمال خارجة عن حدود وظائفهم.

---

(1) مضبطة الجلسة الخامسة والعشرين.

ثانيًا ـ أنه استعمل سلطة وظيفته فى «تنفيذ عقد قسمة» قبل إتمام الاستيفاءات الخاصة به وذلك بسبب تبرع صاحب الشأن (طاهر بك المصرى) بمبلغ ١٥ جنيهًا للجمعية الخيرية القبطية، أى أنه كان يجعل التبرع للجمعية المذكورة مبررًا للتساهل فى أعمال وظيفته.

ثالثًا ـ أنه طول المدة التى كان موجودًا فيها بالبحيرة ـ وهى تقرب من السنتين ـ لم يقم بما تحتِّمه عليه اللوائح «المادة ٤١٢ من كتاب التحصيلات» من التفتيش على أعمال المراكز كل ثلاثة شهور.

رابعًا ـ أنه حاول محاباة أحد الصيارف بترشيحه للترقية قبل دوره ولهذا السبب لم ينفذ أمر الوزارة بنقل وترقية صراف آخر.

خامسًا ـ تستَّر على اثنين من مرؤوسيه (رئيس القسم الثالث والثانى بقلم الإيرادات) مع علمه بأن الأول يساعد أحد الأفراد على الاستئثار بشراء الأطيان المحجوزة إداريًا فى مقابل الأموال. وبأن الثانى يرتكب مخالفات جسيمة بإعطائه بيانات مستخرجة من الدفاتر المصلحية بصفة غير رسمية وغير أصولية لأصدقائه وغيرهم من الأفراد.

فالتهمتان الأولى والثانية خاصتان باستعمال سلطة وظيفته سواء بالنسبة لمرؤوسيه أو بالنسبة للأفراد لحملهم على التبرع للجمعية الخيرية التى يرأسها. وثلاث التهم الأخرى خاصة بإهماله فى عمله.

وقد قام بتحقيق هذه التُّهَم مفتش المالية بمديرية البحيرة، ولكن شكا إلى بعضهم من سير التحقيق فندبت مساعد المدير العام لإدارة عموم الأموال المقررة لإعادة التحقيق واستيفائه. فلما تبيَّن ثبوت هذه التهم قُدم الباشكاتب إلى مجلس التأديب فرأى المجلس تبرئته من التهمة الرابعة وإدانته فى التهم الأربع الأخرى. وقرر مجازاته بخصم ١٥ يومًا من راتبه. وقد أُعلن الموظف المذكور بالحكم فلم يستأنفه ولكن وزارة المالية رأت أن الحكم لا يتناسب مع التهم الموجهة إليه وقررت استئنافه أمام المجلس المخصوص، وأضيف إلى ما تقدم أن الباشكاتب المذكور سبق أن جوزى فى سنة ١٩٠٦ بخصم راتب ١٥ يومًا منه بسبب غشه فى امتحان تثبيت رؤساء الأقسام بمديرية البحيرة بأن عدل إجابة واحد منهم لتكون صحيحة.

وليست أية غضاضة على من تثبت عليه هذه التهم أن يُنقل إلى مديرية من الدرجة الثانية.

وما هذا الخبر سوى واحد من عدة أخبار نشرتها الجريدة التى أشار إليها حضرة النائب المحترم، ويسرنى أن أقرر، كما يسر المجلس الموقر أن يعرف، أن ليس فيها خبر واحد مطابق للحقيقة. فإن البحث الذى اضطررت إلى إجرائه بمناسبة الضجة التى أثارتها الجريدة حول طائفية الموظفين فى إدارة عموم الأموال المقررة قد دلّنى على أن عدد الموظفين فى تلك المصلحة كان ١٠٣٢ منهم ٨٩٠ من الأقباط و١٤٢ من المسلمين فأصبح بعد بحث لجنة الموظفين العليا ٩٢٥ منهم ٨٠٣ من الأقباط و١٢٢ مسلمًا فتكون نسبة الوظائف التى سيُستغنى عنها عند خلوها أكثر من ١٤ ٪ من الوظائف التى يشغلها المسلمون وأقل من ١٠ ٪ من التى يشغلها الأقباط.

وإذا كنت آسفًا لتقديم هذا البيان من وجهة طائفية الموظفين غير أنه يسرنى أن أغتنم هذه الفرصة لأصرّح من فوق هذا المنبر بأنى ما كنت أعرف من قبل ولا أريد أن أعرف اليوم فى وزارة المالية ولا بين مواطنىَّ مسلمين ولا أقباطًا، فالجميع مصريون فقط (تصفيق متواصل من الجميع).

وليس لدى القائمين بالأمر فى وزارة المالية ولا لدى أعضاء لجنة الموظفين العليا سياسة تحملهم على التشيع لفريق دون الآخر، وإنما سياستهم هى خدمة المصلحة العامة وحدها من غير نظر إلى الأفراد والمذاهب. ولا يخامرنى شك فى أن الذين يريدون الصيد فى الماء العكر بمحاولة إلقاء الشقاق بين عناصر الأمة ستذهب مساعيهم أدراج الرياح وتبقى وحدتنا القومية ثابتة متينة (تصفيق حاد).

النائب - بعد هذا الكلام البديع الذى ألقاه معالى الوزير لا محل للكلام، لأن هذا البيان قد شفى من القلوب ما لحقها من أثر تلك الضجة التى أحدثتها جريدة مصر وما تقوم به جماعة من الذين يريدون الصيد فى الماء العكر، وإنى، فى الحقيقة، لم أقصد بسؤالى موضوع هذا السؤال بالذات أى مسألة باشكاتب مديرية البحيرة، لأنى واثق تمام الوثوق أن حكومتنا أرقى وأعدل من أن تحكم على موظف بنقل أو بقطع جزء من راتبه بسبب مجرد تولّيه رياسة جمعية

خيرية، ولكنى قصدت أن أفتح الباب لمعالى وزير المالية ليلقى هذا الرد البليغ وأنا أشكره على بيانه كل الشكر[1].

صدى مسألة الأقباط فى الصحف المصرية

كانت حركة مصر القومية فى سنة ١٩١٩ حدًا فاصلاً بين عهدين فى حياة مصر، فمنذ قامت هذه الحركة القومية اختفت إلى غير عودة كل الفوارق الدينية التى كانت تتحرك الوقت بعد الوقت فى الماضى وأصبح أهل هذا الوطن مصريين ومصريين فقط، ليكن الواحد مسلمًا أو قبطيًا أو يهوديًا كما يشاء، فحرية الاعتقاد مطلقة، وعقيدته هذه تتصل بما بينه وبين الخالق جل شأنه، ولا علاقة لها بالصلات القومية بينه وبين أهل وطنه ولا تأثير لها على حقوقه ولا على تكاليفه[2].

نقول هذا ونحن نعتقد أنه مقرر فى نفس كل مصرى. اللهم إلا صاحب جريدة مصر الذى أثار ضجة حول ما زعمه اضطهادًا للأقباط فى مصالح الحكومة ووظائف الدولة كما قدمنا لك، فقد زعم أن لجنة الموظفين العليا قد اقتصدت منهم عددًا وفيرًا فى مصلحة الأموال المقررة وأن وزارة المالية قدمت المدعو باسيلى حنا لمجلس تأديب لا لشىء سوى أن الأقباط فى دمنهور نصّبوه رئيسًا للجمعية الخيرية القبطية، وأن ولاة الأمور فى وزارة المالية أيضًا أرادوا التخلص من نجيب أفندى إلياس وكيل إدارة المعاشات فقالوا إن الوظيفة التى يشغلها زائدة عن الحاجة ويجب توفيرها وبذلك يصبح مَن يشغلها زائدًا أيضًا[3].

هكذا زعمت جريدة مصر، ولكن الصحف الأخرى لم تتركها تنعم فى هذه الفتنة النائمة إيقاظًا وفى نار الفُرْقة إشعالاً فانبرت لها جميعًا تفند مزاعمها، وتبين للرأى العام حقيقة المسألة.

أما فيما يتعلق بإدارة الأموال المقررة، فمع أن هذه الإدارة محتلة بكثرة عظيمة من الأقباط فإن اقتصاد لجنة الموظفين إن يكن قد تناول عشرة فى المائة من الأقباط فقد تناول أربع عشرة فى المائة من المسلمين.

---

(١) راجع مضبطة الجلسة الخامسة والعشرين لمجلس النواب.

(٢) السياسة فى ٢٠ يناير سنة ١٩٢٨.

(٣) جريدة مصر فى ٢٥ يناير سنة ١٩٢٨.

وأما مسألة باسيلى باشكاتب مديرية البحيرة، فقد حوكم أمام مجلس التأديب المؤلف من «المستر هولدن وكيل مدير الأموال المقررة رئيسًا وعضوية عبد الهادى بك محمد وهو مسلم ويوسف بك البوشى وإبراهيم بك زكى وهما قبطيان» فها أنت ترى أن ليس فى المجلس سوى واحد فقط من المسلمين ومع ذلك فعلى أى شىء حوكم هذا الباشكاتب، ليس من المعقول مطلقًا أنه حوكم لانتخابه رئيسًا لجمعية خيرية ولكنه قد حوكم لتهم خمس منها أنه أمر مرءوسيه بالسفر إلى جهات معينة، لا لعمل من أعمال الحكومة، بل لكى يحصلوا أموالاً لتلك الجمعية الخيرية، ثم صرف لهم بدل سفر من خزينة الحكومة: وكان الحكم عليه غاية فى البساطة إذ يقضى بخصم راتبه ١٥ يومًا ونقله إلى مديرية المنيا، وأما عن نجيب أفندى إلياس التى زعمت جريدة مصر أن ولاة الأمور بوزارة المالية ما كادوا يفكرون فى إلغاء وظيفته حتى عادوا مسرعين فقرروا نقل إبراهيم أفندى خليل المسلم إلى نفس الوظيفة التى كان يشغلها الأول، فإن شيئًا من ذلك لم يحصل، وإنما الذى حصل هو أن إبراهيم خليل لم يُعين البتة وكيلاً لإدارة المعاشات، لا محل نجيب إلياس ولا عمل غيره، وإنما هو مدير إدارة المعاشات منذ أكثر من سنتين ونصف سنة. ثم لما بحثت لجنة الموظفين شئون المعاشات رأت الاكتفاء بالمدير وثلاثة رؤساء أقسام بعده فى الدرجة الخامسة، فلم يكن اقتصاد وظيفة نجيب أفندى إلياس نتيجة لتعيين إبراهيم أفندى خليل وإنما كان نتيجة لبحث لجنة الموظفين[1].

وهكذا حُبس هذا الصوت الكذوب ووئدت تلك الحركة الغبية وهى فى مهدها.

مجلس الشيوخ

أهم قراراته وأعماله

دخل هذا العام فى حساب الزمن وحضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا رئيس مجلس الشيوخ يعانى المرض والسقام، ولهذا كان يتولى رياسة المجلس أحد وكيليه بالتبادل: سعادة محمود بك بسيونى وعلوى بك الجزار.

---

(١) البلاغ فى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٨.

وكانت أهم قراراته: الموافقة على مشروع قانون خاص باعتماد إضافى بمبلغ ٣٠,٥٠٠ ج بميزانية ديوان جلالة الملك لشراء أثاث وفضيات.. إلخ لإعداد جناح فى سراى عابدين لاستقبال أصحاب الجلالة الملوك المنتظر تشريفهم للقطر المصرى، وبحث مشروع قانون خاص باعتماد إضافى بمبلغ ٣٣,٠٠٠ ج.م. بميزانية وزارة المالية لشراء منزل المغفور له سعد باشا زغلول بالقاهرة والمنزلين المجاورين لمنزله بناحية إبيانه، وقد أقر المجلس كلا القانونين[1]. كما أقر المجلس أيضًا مشروع القانون الخاص بفتح اعتماد قدره ٤,٠٧٠ ج.م. من ميزانية وزارة الحربية والبحرية لسنة ١٩٢٧ / ١٩٢٨ إلى ميزانية وزارة الأشغال العمومية، ومشروع القانون الخاص بفتح اعتماد إضافى قدره ١,١٥٠ ج.م. فى ميزانية وزارة المالية لسنة ١٩٢٧ / ١٩٢٨ للماهيات والمصاريف الخاصة بمشروع إصلاح مصلحة التجارة والصناعة. ومشروع القانون الخاص ببيع قطعتىْ أرض من أملاك الدولة لجمعية المواساة الإسلامية بالسويس بربع ثمنها[2].

وتُليت مكاتبتان من وزارة الداخلية، الأولى خاصة بانتخاب الدكتور عبد الحميد فهمى أفندى عضوًا بالمجلس عن دائرة منوف، والثانية بانتخاب سيد بك قرشى عن دائرة ديروط المحطة[3].

وكذلك وافق مجلس الشيوخ على قانون الاجتماعات والمظاهرات على الصورة التى أقرها مجلس النواب.

متفرقات

الأوقاف الأهلية

إن هذا التنازع والتخاصم السياسى فى هذه الأيام لم يُنْسِ الناس ولا علماء الأزهر بنوع خاص جهادهم فى سبيل الأوقاف الأهلية، فلقد ظَل الناس يلغطون حول هذا الموضوع، والأزهريون يحاولون صبغه بالصبغة الدينية، ويرتفعون بدرجته من الشرع حتى ليجعلونه قريبًا من مكان العقائد فيزعمون أن الذى يمسه بنقض أو بحل أو تعديل يكون خارجًا لا يُعبأ بقوله «وأن فكرة الوقف

---

(١) مضبطة الجلسة الثامنة.

(٢) مضبطة الجلسة التاسعة.

(٣) السياسة فى ٢٤ يناير سنة ١٩٢٨.

بنوعيه: الأهلى والخيرى هى فكرة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنه بنوعيه من الدين وأن الأحاديث الصحيحة تدل عليه، وأن عمل الصحابة رضوان الله عليهم يؤيد ذلك تأييدًا صريحًا ظاهرًا».

أفسحت جريدة «الأخبار» صدرها لكل ما يُنشر من الجانب المخالف لحل الأوقاف[1] على أن الجرائد الأخرى ظلت تكتب بأقلام محرريها تارة وبأقلام متطوعة[2] تارة أخرى مدافعة عن الرأى القائل بحل الأوقاف مرتئية أن فى ذلك إصلاحًا لا بد منه وأن رجال الدين «لا يُدْلون فى الموضوع المطروح برأى، ولا يحاولون للمفاسد الحالية التى ضج الناس من ضررها إصلاحًا. وإنما تقف ضجتهم على القول بأن الوقف من الدين وبأنه لا يجوز مساسه بوجه من الوجوه. وحضراتهم يعلمون مثلنا أن الدين لا يرضى عن شر ولا يقر فسادًا، فإذا صح أن كان الوقف من الدين ثم أصبح إثمه أكبر من نفعه فقد أوجب الدين النظر فى إصلاحه لنفى الإثم عنه، وليكون النظام الذى قرره الدين لخير الناس غير مُؤدٍّ إلى ضر ولا جالب لشر».

لسنا هنا فى مقام الفصل بين الطائفتين ولكننا نسجل على كل منهما مسعاه وننتظر الفصل فى البرلمان الذى إليه وحده مرد التشريع فى العهد الحاضر.

تركة المرحوم سعد باشا

ومن المسائل التى خاضت فيها الألسن مسألة التركة التى خلَّفها المغفور له زغلول باشا. فقد روت بعض الصحف أنها ثروة ضخمة وأوردت مورد التشكيك احتمال أن يكون هذا المال للوفد أو أكثره على الأقل وذلك من اكتتابات الأمة للإنفاق على قضيتها[3].

على أن جريدة الأهرام طلعت ببيان عن التركة تقول فيه:

«لما انتقل المغفور له زعيم الأمة إلى الرفيق الأعلى أخذت ألسن المهوِّشين تذكر ما تركه رحمه الله من الأموال وتتخبط فى ذلك تخبطًا كبيرًا وتدَّعى طورًا

---

(١) راجع الأخبار فى ٧ و٨ و٩، وراجع مجموعاتها طوال شهر يناير.

(٢) راجع الأهرام فى ٩ يناير، والسياسة الأسبوعية فى ٢١ يناير، والسياسة فى ٢٣ و٢٦ يناير، والبلاغ فى ٣١ يناير.

(٣) الأخبار فى ٢٧ يناير سنة ١٩٢٨.

انه ترك ٨٤,٥٠٠ جنيه وأنه ترك أيضًا ١٦٠,٠٠٠ جنيه وغير ذلك مما كان مبنيًا على الكذب والبهتان.

«ولما تقدم ورثة الفقيد إلى المحكمة الشرعية إذ ذاك للوراثة طلب المحامى عن حضرة صاحبة العصمة أم المصريين تأجيل القضية.

«والورثة محصورون بعصمتها وهى ترث الربع وبأخت الفقيد وهى ترث النصف وبستة من أولاد أخيه الثلاثة وهم يرثون الربع فضلاً عن أن له وصية خاصة بمبلغ من المال لبنت أخته.

«واستدعت السيدة الجليلة أم المصريين هؤلاء الورثة جميعهم وكانت منزلتها منهم منزلة الأم الحنُون من أبنائها اليتامى فعزتهم وذكرت لهم ما كان يعمله الفقيد معهم فى كل سنة، فقالوا جميعًا إنه كان رحمه الله يرسل إلى كل واحد منهم صُرًا خاصًا من النقود لا يعرف واحد منهم ما أُرسل إلى أخيه ولم يكن يريد أن يعرف أحد من أقاربه ذلك، وقالوا لعصمتها إن هذا الصُّر وصل إليهم جميعًا فى شهر يوليو الماضى أى قبل وفاته رحمه الله بمدة قليلة.

«وبعد ذلك بسطت لهم عصمتها حقيقة الأموال الموجودة فى البنك وهى أموالها الخاصة كما تدل على ذلك المستندات التى أطلعتهم عليها فقد ورثت من المرحوم والدها عند وفاته ٢٢ ألف جنيه وورثت من جارية من جوارى والدتها ١٦ ألف جنيه. وأرتهم أن دخلها من وقف والدها يناهز فى كل سنة نحو الأربعة آلاف جنيه، فإذا جُمعت هذه المبالغ كلها أربت على مائة ألف جنيه وقد تصرف رحمه الله بمبلغ كبير من مالها فى الشئون السياسية وغيرها، ولم يبقَ من المبلغ الذى يعود إليها من إرث والدها وجاريتها وأوقافها سوى ٨٤٥٠٠ جنيه فهو ملكها ولا يوجد باسم سعد باشا ولا باسمها مال غير ذلك.

«وأبلغتهم عصمتها كذلك أنها اقتطعت من هذا المبلغ نحو ٣٠ ألف جنيه لأعمال البِرّ والإحسان، منها ٦ آلاف جنيه للسيدة رتيبة بنت أخت الزعيم حسب وصيته.

«وأبلغتهم أنها مع ذلك لا تحتاج إلى المال وأنها تعطف عليهم كما كان رحمه الله يعطف عليهم ويعاملهم. لذلك هى تقسم هذه الأموال بينهم على الفريضة الشرعية تبرعًا منها لهم وإجلالاً لذكرى الفقيد العظيم زعيم الأمة.

«وقد كان لكلامها أعظم الوقع فى نفوسهم فأقبلوا عليها يلثمون يدها ويدعون لها بالعز والعمر الطويل.

«ولا شك فى أن عصمتها قد عملت عملاً مجيدًا يسجله لها التاريخ بملء الفَخَار وبهذا العمل الجليل المجيد قد قطعت ألسنة المهوشين والكذابين والذين لا يصيدون إلا فى الماء الكدر.

فالأهرام ترفع مع عائلة الفقيد العظيم ومع الأمة كلها آيات الشكر والثناء على أمِّ المصريين أمد الله عمرها وأبقاها مصدرًا للإحسان والأعمال الطيبة الجليلة، جريًا على سُنّة ذلك الرجل العظيم الذى كان يعرف مقامها وحكمتها فى حياته فحققت آماله فيها بعد مماته.

ومع كون المفهوم أن هذا البيان شبه مُوحًى به من بيت الأمة فقد عاد الوفد فاستنكره، وإليك ما رواه مخبر المقطم فى اليوم التالى لنشر البيان:

«كان لما نشرته جريدة الأهرام يوم الأحد الماضى عن تركة الزعيم الفقيد سعد زغلول باشا فى الدوائر العامة وغيرها وقع سيئ ولا سيما بعد ما سبق ذلك من الإشارة إلى هذه التركة فى بعض الصحف اليومية والأسبوعية.

«أما الدوائر الوفدية والبرلمانية فقد اهتمت اهتمامًا كبيرًا بنشر مثل هذه التفصيلات لا بسبب بُعدها عن الصواب فقط ولكن لأنها خاصة بأسرة كريمة كان من اللياقة أن لا يذاع فى الصحف اليومية عنها مثل هذا التفصيل المشوّه البعيد عن الحقيقة.

«وقد حادثت أساطين الوفد بعدما سمعت أن هنالك رغبة فى إذاعة بيان فى هذا الموضوع فوجدت من حضراتهم إجماعًا على الاكتفاء ببيان حضرة صاحبة العصمة أم المصريين فى هذا الشأن.

«حتى لقد قال لى حضرة صاحب المعالى مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى: «وحَسْبُ الأمة أن تجد من حضرة صاحبة العصمة أم المصريين احتقارًا لهذا الذى نُشر خاصًا بأسرة الفقيد وإن شئت تصريحًا منى بعد هذا فهو إعلان الاحتقار من جانبى كرئيس للوفد المصرى لما نشر فى الموضوع العائلى البحت».

وأما قول حضرة صاحبة العصمة أم المصريين فى الموضوع فبيانها التالى فيه القول الفصل، وهو:

«إننى قد أخذتنى الدهشة لما ذكر فى جريدة الأهرام الغَرَّاء اليوم بخصوص تركة الفقيد العزيز لأنه غير مطابق للواقع وإنى وإن قابلت بالاحتقار الافتراءات التى نشرتها بعض الصحف بخصوص هذه التركة تسويئًا لسمعة الفقيد العزيز؛ إلا أننى لا يسعنى قبول مديح لا أساس له. وهو فى الوقت ذاته إساءة لذكرى الفقيد العزيز ولورثته الأكرمين».

هذا والذى علمناه من أوثق المصادر هو أن ورثة المغفور له فقيد البلاد وكريمة أخته حرم حضرة أمين بك يوسف أظهروا فى المسألة من نبل الطباع وروح التضحية ما هو خليق بأسرة ذلك الزعيم الذى اشتهر كبيرها بسجاياه المأثورة عند الخاص والعام فى هذا القطر وسواه من الأقطار.

وسيظهر فى الوقت المناسب بيان طافح بالأدلة القاطعة على أن المغفور له سعد باشا كان فى هذه المسألة مثال النزاهة كما كان فى غيرها فى حياته، وأنه كان من أدق الرجال حرصًا على حقوق سواه من أقرب الناس إليه إلى أبعدهم خلافًا لما حاول البعض أن يوهم به الناس بما رواه أخيرًا فى الكلام عن أمواله وأموال صاحبة العصمة حرمه مما كان له وقع أليم فى النفوس، ولا سيما أنه لا يطابق الواقع فى شىء مما سيظهر تمامًا فيما بعد.

«وحسبُنا الآن ما تقدم لوصف ما أحدث هذا الزعم فى نفس صاحبة العصمة أم المصريين وجميع الذين يجلُّون سعدًا ويحترمون ذكراه ويعجبون بشمائله ونزاهته المأثورة».

وظلت الصحف وبخاصة جريدة الأخبار تقول عن التركة الشىء الكثير، إلى أن اعتزمت أم المصريين إصدار بيان بالواقع لم يُعلن فى شهر يناير وسنثبته إن شاء الله عند إعلانه ونذكر هذا النبأ عن المقطم الذى يقول:

«اهتم مندوبنا بما ينشر فى الصحف الأسبوعية واليومية عن الوقائع والبيانات الخاصة بتركة المغفور له الفقيد العظيم سعد زغلول باشا وعلم أن حضرة صاحبة العصمة أم المصريين تنوى إصدار بيان قريب يكشف للجمهور حقيقة المفتريات التى غالى بعض الصحف فى العهد الأخير فى إخراجها للناس فاكتفينا بالإشارة إلى هذا البيان المنتظر».

تصريح رئيس الوفد
عن تركة الرئيس الراحل

وقد قابل مندوبنا صباح أمس (السبت) ومعه حضرة زميله مندوب جريدة البلاغ.

قال مندوبنا: وقد وجهت نظر معاليه إلى ما ينشر فى بعض الصحف اليومية والأسبوعية خاصًا بتركة سعد باشا وبأموال الوفد، فأجابنى معاليه قائلاً:

«يدهشنى جدًا أن تلفت نظرى إلى مثل هذه الترهات التى صرحت لك قبل الآن باحتقارى لها بعد ما أعلنت حضرة صاحبة العصمة أم المصريين احتقارها لها واحتقار الذين يُعنون بتسطيرها وإعلانها قضاء لأغراض سيئة.

«وإن شئتم قولاً صريحًا فى هذا الموضوع فأعلنوا أن تركة سعد باشا ليس فيها مليم واحد من أموال الوفد، وأنه ليس باسم السيدة صفية هانم مليم واحد من أموال الوفد مطلقًا.

«أما هذه الترهات والأراجيف التى تطلع بعض الصحف بها فليست إلا دعوات سيئة يُراد بها الدس والتعرض لأسرة كان عميدها ولا يزال موضع الإجلال العام من جميع طبقات الشعب فأترك التعليق على هذا لكم أنتم فى صحفكم التى تمثلونها».

قضية جريدة السياسة

كتب الأستاذ محمود عزمى مقالاً فى أثناء الصيف تحت عنوان: (يجب وضع حد لهذه التدخلات وإلا كان الدستور حبرًا على ورق) ونشر هذا المقال بجريدة السياسة فى يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٧، فرأت النيابة فى هذا المقال عيبًا فى الذات الملكية وقدمت الأستاذ عزمى لقاضى الإحالة توطئة لمحاكمته أمام محكمة الجنايات.

وقد تمت الإجراءات كلها وكان موعد الجلسة يوم ٢٥ يناير الذى خصصته المحكمة لنظر هذه القضية.

وقبل اليوم المذكور كانت قد جرت مفاوضات بين رجال السياسة وبين القصر ترمى إلى إعفاء الأستاذ من المحاكمة، على أن يلقى بيانًا تعقبه النيابة بكلمة تتزل فيها عن طلبها محاكمته.

وفعلاً تم ذلك كله، وهاك البيانين اللذين أُلقيا فى الجلسة من الجانبين وعلى مسمع من المحكمة والحضور:

تصريح الأستاذ عزمى

«إن لجلالة المليك الأعظم فى نفسى من الاحترام والإجلال ما أنزهّها معه من أن تخالجها شبهة العيب فى حقه. وإذا حمل سوء تعبير وقع على شىء من معانى العيب فحاشَ أن أكون قصدت ذلك وأنا أعرف لما لجلالته من أيادٍ بيضاء فى مصر على العلم وعلى الفن وعلى كل ما يتصل بنهضتها المباركة كما أعرف ما تم لمصر فى عهده السعيد وبفضل معونته وتأييده من إعلان استقلالها ورفع شأنها بين الأمم ومن منحة جلالته الدستور الذى تتمتع البلاد اليوم بنعمته فى ظل برِّه الأبوى ورعايته فلن يجول بخاطرى، وأنا من أعرَف الناس بهذا كله، إلا أن أضمر لجلالته أصرح الإخلاص وأصدقه وأن أقول وأعمل بما يتفق مع هذا الإخلاص حبًا فى رفعة العرش وسموه فكل سمو لمكانة هذا العرش المُفدَّى سمو لمكانة مصر وإعزاز لمجدها.

هذه مقاصدى نحو ذات جلالته المبجلة ونحو عرشه الكريم لا تغير منها الأحداث ولا ترد عليها الشبهات. هى التى توجهنى فى خطتى وعملى والتى تجعلنى أبذل كل ما لدىَّ من مجهود فى سبيل رفعة مصر وتأييد عرشها وإجلال الجالس عليه واحترامه».

الرئيس ـ هل هذا اعتراف بالتهمة؟

الأستاذ عزمى ـ لا. وإنما تفسير لحسن مقصدى.

الرئيس ـ هل لم تكن تقصد العيب؟

جـ ـ لا أتصور أن يكون ما كتب من العيب.

ثم وقف صاحب العزة رئيس النيابة للمرافعة فى القضية فقال:

مرافعة النيابة

«يوجد أشخاص موضعهم فى احترام الناس فى مكان رفيع بحيث إن أشد السهام سمومًا إذا صُوبت عليهم لا يمكن أن تصل إليهم وأن كل ما يُنشر لشأنهم لا يمكن أن يمس أشخاصهم الكريمة. لذلك يقول الفقهاء بالنسبة لجريمة العيب فى حقهم: «إنه توجد جريمة ولا يوجد ضرر، ويوجد مجرم ولا يوجد مجنىّ عليه» هؤلاء هم الملوك.

إن للتمثيل القومى كل قوة الأمة واعتبارها فلا يمسه أى سب. وهكذا عظمة الأمم وجلال الملوك يحميها مبدأ واحد.

إن جلالة ملك مصر حفظه الله هو تاج الدولة الذى يكلل رأسها ورأس الأمة الذى لا يفكر إلا فى مصلحتها. وهو رمز أمانيها. هو عَلَم شرفها. هو ممثل قوميتها. فله كل قوتها واعتبارها. مركزه هو أشرف موضع من قلوبها يحيطه حصن حصين من إخلاصها.

هذه الأمة الكريمة تعرف كيف تحترم نفسها وتعرف أن شرفها ممتزج بشرف مليكها، فإذا حاول محاول أن يمس الاحترام الخاص الواجب لهذا المقام الرفيع فإن سهامه الطائشة ترتد خائبة إذ لا تجد لها منفذًا خلال حصن الإخلاص الكمين لتصل منه إلى هذا الحرم المصون.

لهذا

وأمام بيان الأستاذ عزمى الذى فاه به الآن، ذلك البيان الذى يتضمن توبته الخالصة التى ستكون إن شاء الله رائده فى عمله ومرشدته إلى الخير فيما يقصده.

ولما أن كان جُلُّ غرضنا الوصول إلى احترام القوانين وضمان الحرية المقدسة التى نحن فى أشد حاجة إليها من الغذاء والماء والهواء، تلك الحرية التى نرجو أن يفهمها الناس على حقيقتها وأن لا يخرجوا بها عن طريقها الصحيح وأن لا يسيئوا إليها بإساءة استعمالها.

ولما أن كنا نعتقد أن توبة الأستاذ عزمى صادقة وأنها ستسير به إلى الغرض الأسمى الذى بيَّناه؛ فإننا نكتفى ببيانه ونقبل توبته «والتائب من الذنب كمن لا ذنب له» وقد قال سبحانه وتعالى: «وهو الذى يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات».

وعلى ذلك نفوض الرأى لفطنة المحكمة ونرجو منها أن تعامل الأستاذ بروح التسامح التى نعامله بها فستكون هذه المعاملة أشد تأثيرًا فى نفسه من توقيع العقاب «والعبد يُقرع بالعصا والحر تكفيه الإشارة».

أقوال الدفاع

ثم وقف الأستاذ الهلباوى بك فقال: إن الدفاع بعد بيان حضرة رئيس النيابة أصبح لا حاجة عنده فى أن يضيع وقت المحكمة. وقال إنه فى هذه القضية قد

ظن أنه يوجد مساس بذات حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم وقد أظهر بيان الأستاذ عزمى الذى ألقاه اليوم أمام حضراتكم حُسْن نيته. وقد عُرض هذا البيان على عتبات الذات الملكية بواسطة حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا رئيس ديوان جلالته فحاز رضاءه العالى. وقد أُزيل ما كان عالقًا فى الأذهان وأصبح الأستاذ عزمى فى نظر جلالة الملك من المخلصين.

محمد على باشا ـ أنضم إلى زميلى الأستاذ الهلباوى بك وأقول إنه حدث فى بادئ الأمر بين الدفاع والنيابة خلاف فى التقدير القانونى...

رئيس النيابة ـ اعترض وطلب ألاَّ يتناول الدفاع هذا الموضوع.

محمد على باشا ـ أقول حدث خلاف فى التقدير القانونى فى أثناء التحقيق وقد نشأت عنه إقامة هذه القضية، وأنه ليس بعد بيان الأستاذ عزمى ولا بعد ما جاءتنا به النيابة العمومية إلا ما يجعلنا نلتمس من هيئة المحكمة الموقرة أن تحكم بالبراءة لتقيم دليلاً جديدًا قاطعًا على أنه لا يوجد مصرى إلا ويدين بدَيْن الولاء والإعظام للذات الملكية، ولقد كانت السياسة ولا تزال أبعد الناس عن أن تمس ذلك المركز السامى.

الأستاذ محمد كامل البندارى ـ انضم إلى زميليه، وهنا رُفعت الجلسة وخلت هيئة المحكمة للمداولة. وقد لوحظ فى هذه الأثناء أن صاحب العزة رئيس النيابة دُعى إلى قاعة المداولة فمضى نحو ١٠ دقائق.

نص الحكم

وفى الساعة العاشرة والدقيقة ٢٠ عادت المحكمة إلى الانعقاد وتلا صاحب العزة رئيسها الحكم، وهذا نصه:

«رأت المحكمة أن الجريمة متوافرة أركانها فالتهمة الموجهة إلى المتهم ثابتة عليه ولولا بيان المتهم وتصريحه اليوم فى الجلسة لوجب توقيع العقوبة المستحقة واستعمال الشدة المتناسبة مع الجريمة ومع مركز المتهم فى الهيئة الصحفية وما هو مفروض عليه من حُسن تقديره مسئوليته فى الكتابة.

«ولكن إزاء ما تقدم من الظروف رأت المحكمة معاملة المتهم بكثير من الرأفة وحكمت حضوريًا بمعاقبة محمود عزمى أفندى بالحبس مع الشغل لمدة ٦ أشهر وأمرت بإيقاف التنفيذ عملاً بالمادة (٥٢) عقوبات وأنذرته بما تقضى به المادة (٥٤) عقوبات».

عقب صدور هذا الحكم خرج الأستاذ عزمى ووجهته غرفة المحامين ليرفع نقضًا بالحكم، وقد رفع النقض فعلاً وسننتظر يوم الفصل فيه.

أنباء السودان

القلاقل فى جنوب السودان

فى جنوب السودان قبيلة تُسمى قبيلة النوير يظهر من الأنباء عنها أنها بعيدة كل البعد فى أذهانها عن نظام الحكم فى البلاد اعتدى أفراد منها على حياة الكبتن فرغوس وعلى اثنين من التجار اليونانيين معه، «فاهتمت حكومة السودان بالأمر واتخذت ما يلزم من التدابير والقبض على الجناة وتأديب قبيلة النوير إذا امتنعت عن تسليم القتلة وتقديم الطاعة.

فلما لم تُلبِّ تلك القبيلة طلب الحكومة جهزت الحكومة عليها حملة من قوة الدفاع السودانية فزحفت القوة إلى مكان القبيلة، غير أن العصاة لم يُبْدوا مقاومة تذكر، وعمد معظمهم إلى الفرار من وجه القوة».

«وطار بعض الطيارات إلى مكان القبيلة تعزيزًا للحملة وألقت قنابلها على مستودع للحراب، كان العصاة يتجمهرون حوله وظن الطيارون أنهم مجتمعون للقتال فتفرق المجتمعون وهربوا شرقًا فى المستنقعات».

«والظاهر أن أحد رجال الطيارات أُصيب برصاصة جرحته فى فخذه».

«ويؤخذ من الأخبار الأخيرة الواردة على دوائر حكومة السودان فى القاهرة أن زعماء هذه الحركة من النوير لم يبقَ معهم سوى بعض الشبان وأن عددهم صار قليلاً، وهو آخذ فى النقص» وتتوقع هذه الدوائر أن تنتهى المقاومة اليسيرة الباقية قريبًا[1].

هكذا نشر المقطم، وعلى هذه الصورة رغب أن يورد هذا الخبر الذى لاكته الألسن كثيرًا، ولكن جريدة (صدى الإسلام) الألمانية نشرت كلامًا تحت عنوان (السودان فى ثورة) هذه ترجمته:

«حدثت فى السودان أخيرًا فتنة لم تلبث طويلاً حتى امتدت واتسع نطاقها. وكان بدء هذه الفتنة فى مديرية اللادو الواقعة فى جنوب السودان الإنكليزى

(١) المقطم فى ١٧ يناير سنة ١٩٢٨.

المصرى فملك الثوار السلطة فيها وأخذت الطيارات البريطانية تمطر جميع أنحائها وابلاً من القنابل، فهاج الأهالى هياجًا عظيمًا وزادت صورة هذا الهياج وبلغت أقصاها عندما رأوا قنابل الطيارات البريطانية تنسف هرم دنكور وتقوض أركانه لكى تذل السودانيين وتكسر شوكتهم، وحالت المراقبة البريطانية دون تسرب الأخبار من مناطق الثورة. ولكن يتبين حرج الحالة وخطورتها من شواهد الأحوال فى الخرطوم ومن استمرار زحف الجنود البريطانية إلى الجنوب.

ولا يُعلم من الأخبار الخصوصية التى تصل إلى عاصمة السودان هل كانت تلك الثورة مدبرة مُحكمة التنظيم قبل نشوبها أو أنها نشأت بغتة. وعلى كل حال، إن صدى عصر المهدى لا يزال يتردد فى أنحاء السودان ويجب أن يذكر الإنكليز أن ذكرى ذلك العهد قد يكون لها تأثيرها ولو بعد سنتين.

وقد جاء فى الأنباء البرقية أن وزارة الحربية فى لندن أصدرت أمرًا بنقل جزء من فرقة سوت ـ ردشير من بومباى إلى السودان، ويستخلص من هذا الخبر أن القوات البريطانية المعسكرة فى السودان مع ملحقاتها النظامية أصبحت غير كافية.

وتعلم إنكلترا حق العلم السبب الذى من أجله تحافظ على عزل السودان عن العالم وإبقائه زاهدًا متنكسًا، وليس بخافٍ عليها أن تلك البلاد لم تخلد إلى السَّكِينة التامة منذ احتلالها، بل هى تظهر استياءها من السلطة الإنكليزية بثورات ثانية عامة بين حين وآخر بغير أن تذيع أخبارها وحين تخمدها فى الغالب الحملة الإنكليزية الصحيحة فى العالم، ويرجع السبب فى تشديد المراقبة البريطانية على أخبار الفتن السودانية ولا سيما فى هذه الأيام إلى الخشية من وصول هذه الأخبار إلى مصر حتى لا تؤثر مسألة السودان بين بريطانيا ومصر. فالأحزاب المصرية الوطنية تناضل فى مسألة السودان وتصر على أنه جزء من وادى النيل لا يتجزأ والساسة الإنكليز يبذلون الجهد ليبرهنوا للعالم على أن السودانيين مرتاحون إلى الاحتلال البريطانى ولا يريدون به بديلاً».

والصحف المصرية لم تتدخل فى الموضوع بكلمة إذا استثنينا جريدة الأخبار التى نشرت مقالاً افتتاحيًا تحت عنوان (الدماء الجارية فى السودان) وبإمضاء حامد المليجى طلبت فيه من الوزارة أن تتدخل فى الأمر، وقال فى النهاية:

«فما الذى عوّلت عليه الوزارة؟ وما الذى عوّل عليه نوابنا فى سؤال الحكومة عن هذه الدماء التى تفتك بإخواننا السودانيين ثم لا يقف علمنا بها إلا من طريق الصحف الإنكليزية؟

«هل من سائل من النواب وهل من مجيب من الوزراء»(١).

ولكن لم يسأل أحد وكان نواب الحزب الوطنى أول الصامتين!

وقد نشرت جريدة حضارة السوراى فى أواخر هذا الشهر بلاغًا رسميًا هذا نصه:

من المهم بالنسبة إلى الاضطراب القائم فى بلاد النوير ألا يغيب عن الذهن بأن هذا الاضطراب يشتمل منطقتين منفصلتين وقسمين منفصلين أيضًا من النوير وليس بين الحوادث التى وقعت فى كل منهما من العلاقة سوى أنها وقعت فى وقت واحد.

ففى منطقة شامبى الواقعة غربى النيل تعمل الجنود لغرض القبض على الأفراد الذين ارتكبوا جناية قتل المرحوم الكابتن فرغسون وعلى أى أفراد آخرين لهم ضلع فى تلك الجناية، وهؤلاء الناس ينتمون على الأكثر إلى التونج. أما سائر فروع قبيلة النوير القاطنين فى تلك المنطقة فقد ظلوا على ولائهم ما عدا واحدًا وعند وصول القوات انسحب المنشقون بمواشيهم إلى جزائر تكتنفها مستنقعات متسعة. وقد قامت ثلاث فصائل من الجنود من ثلاث جهات وأنشأت نطاقَ حصرٍ والتفافٍ حول هذه المنطقة.

وفى الوقت نفسه، يقوم ولاة الأمور بمجهودات للاتصال بالنوير للتأكيد لهم بأن لا خوف على الأبرياء. وكما ذكر سابقًا فقد استسلم فى أوائل حركة الدويرية زعيم التونج الأكبر - وتتوقف نتيجة الأعمال الأخرى على نتائج مجهودات الموظفين الإداريين فى الاتصال بالعدو.

أما فى منطقة نوير لو الواقعة فى المثلث بين نهرَى النيل والسوبات، فقد تسبب الاضطراب على مؤامرة قام بها الأطباء السحرة ضد تقدم الإدارة وإنشاء الطرق. وعلى العموم فتح البلاد للتأثيرات الخارجية فقد اضمحلت المقاومة المنظمة عند وصول الجنود السريع، وقد أُشير فى بلاغ سابق صدر فى ٢١

---

(١) المقطم فى ١٠ يناير سنة ١٩٢٨.

ديسمبر الماضى إلى المظاهرة التى قام بها السلاح الجوى الملكى. وفى نفس الوقت، قد استسلم كثيرون من الزعماء المحليين وتخلوا عن الثورة واستسلم أحد الزعماء الثلاثة الكوجور الأصليين فى ١١ الجارى ومعه ١٧ بندقية و١٠٠ رجل. أما الزعيمان الكوجور الآخران أى بوك وجويك فلا يزالان طليقين ومعهما قليل من الأتباع والأعمال العسكرية القائمة الآن أهمها مطاردة هذين وإخضاعهما، ويُقال إن جويك موجود فى خور النياندنج وهذا الخور كناية عن نهر يجرى ويصب فى السوبات من الجنوب. أما بوك فهو دائب على إثارة الاضطراب فى بلاد الجوير الصعبة بين خور فيلوس ونهر الزواف.

وأما القوات المخصصة لهذه الأعمال فهى قسم من السلاح الجوى الملكى والوحدات الآتية فى قوة الدفاع السودانية:

بلوك واحد من البنادق الراكبة. بطارية واحدة من المدفعية السودانية: خمسة بلوكات من فرقة خط الاستواء. بلوكان من فرقة الهجانة. فصيلة من قسم المهندسين.

وفى حين أن الهدف الذى ترمى إليه هاتان الدوريتان هو بالأحرى أعمال بوليس لا أعمال عسكرية، فإن صعوبة البلاد وسرعة تحرك النوير وانتقالهم تجعل مهمة الجنود شاقة.

تقرير حاكم عام السودان عن سنة ١٩٢٧

صدر آخر تقرير لحاكم السودان العام فى شكل كتاب أزرق، وهو يتناول البحث فى شئون السودان الإدارية والمالية. ويقول (السير جون مافى) إنه قد اقتنع أثناء الأشهر التى قضاها فى منصب الحاكم العام، أنه لا توجد بين المسائل الكبرى التى يجب أن تعالجها حكومة السودان أهم من مسألة «إسناد السياسة البريطانية إزاء الإدارة الوطنية على أساس أوضح».

ويتفق السير مافى مع سلفه السير أرشر فى أن المبدأ الذى يجب اتباعه هو مبدأ السيادة اللامركزية، بمعنى أنه يجب أن تُترك السلطة إلى الحد المستطاع فى أيدى السلطات الوطنية، وأن يُبذل النصح والإرشاد حيثما لزم سعيًا إلى تنسيق التقاليد الوطنية مع مقتضيات العدالة والحكم الرشيد.

ولكن السير مافى يقرر أن الزمن عامل ذو أهمية كبرى، وأن هنالك أمرين يجب اعتبارهما: الأول مركز الرؤساء والمشايخ باعتبارهم سلطات وطنية يديرون شئون عشائرهم، والثانى مسألة موظفى الجهات التنفيذية الذين يجب اختيارهم من الوطنيين، والأول آلة لتوزيع السلطة والآخرون آلة لمركزتها، ولذا رُئى أن تكون العناية بالأول أوفر وأنها تكون أجْدَى.

أما فيما يتعلق بعامل الزمن فإن السودان ما زال يُعتبر فى (عصره الذهبى) ولكن الأمور لن تبقى طويلاً على ذلك، فواجب أن نبادر قبل فوات الأوان إلى وضع الأسس لإقامة صرح متين من خير المواد التى توجد فى البلاد. إن نظام القبيلة، وقوانين القبائل، وتقاليدها العتيقة ما زالت قائمة، ولكن آثار الأفكار الجديدة، ونهوض الجيل الجديد سيقضى عليها إذا لم تحضر فى الوقت المناسب، وقد حدث شىء من التقدم فى هذا الباب خلال الأعوام الأخيرة ولكن فرص النجاح قد أخذت تنضب، ومن الجوهرى أن تبذل تجارب أوسع نطاقًا.

هذا وإلا فالبدل سيكون تنظيمًا مبهظًا للآلة الإدارية، وهو ما يستحيل إجراؤه. ولكن تطبيق الإجراءات التوزيعية حيثما أمكن ذلك، شيئًا فشيئًا، ومكافأة الوكالات الوطنية التى تقوم بتلك المهمة مكافأة تتفق مع هيبتها وحاجتها تفضى إلى تقوية النظام الوطنى، وبينما تقوم سيادتنا (أعنى سيادة بريطانيا) فإنها تفضى فى نفس الوقت إلى تقليل عدد صغار المأمورين والكَتَبة وأمثالهم.

وأهم وسيلة لتحقيق هذه الغاية هو ما اتُّفق عليه بوجه عام من تقوية سلطة الرؤساء المحليين فى المسائل الجنائية والمدنية التى تقع بين التابعين إليهم؛ لأن تقوية سلطة الرئيس كقاضٍ من شأنها أن تؤكد من سلطته كرئيس إدارى وتنفيذى.

وتحقيقًا لذلك قد أُصدِر أخيرًا قانون ينظم سلطة المشايخ والمأمول أن يبدأ تطبيقه فى الأقاليم فى مفتتح العام الداخل (سنة ١٩٢٨).

أما فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية، فقد استعرض الحاكم العام نتائج افتتاح خزان سنار، ويقول إن أهل الجزيرة قد اغتبطوا بهذا المشروع وهم فى تقدم، ومعيار العيش والرخاء فيها يرتفع تدريجيًا(١).

* * *

(١) عن السياسة فى ٤ يناير سنة ١٩٢٨.

المرحوم أمين بك واصف

قد كنا نحسب أن الزمن هادننا قليلاً فلا يرسل إلينا قذائف كوارثه من آنٍ لآخر فتخترم خيرة رجالنا وتصيب أعلام المُبرِّزين فينا.

ولكنًا ما عتَّمنا بعد نكبتنا فى الصديق المرحوم أمين بك الرافعى حتى فوجئنا بنعى المغفور له صديقنا محمد بك أمين واصف.

ذاع بين الناس نعيه صباح ٢٥ يناير سنة ١٩٢٨ فذُعروا لأن الرجل كان بكامل صحته، ووافر قوته ولم تكن بعد قد أدركته الشيخوخة التى تنذر بدنو الأجل؛ فإن ماء الشباب كان يجرى فى عروقه حارًا وإشراقه كان يضىء وجهه فيجعل سناه لألاءً.

نال - رحمه الله - إجازة الحقوق وتدرج فى المناصب الإدارية إلى أن بلغ منصب مدير، وكان قد اشتهر بنزعته الوطنية فنقل إلى إدارة الأوقاف فى منصب وكيل لها ولكنه اعتزل المنصب وآثر الانصراف إلى التأليف والتصنيف، تلك الحياة الشاقة التى تلذ للعالم بشقائها، والذى يرى فيها العلماء غذاءً طيبًا لوطنهم، وراحة جميلة لنفوسهم.

وللمرحوم فى عالم التأليف آثار باقية على الأيام منها كتابه فى أصول الفلسفة وهو ذو ثلاثة أجزاء ومناهج الآداب، وقد وضع خريطة للبلدان الإسلامية فى غاية الإتقان وجعل لها فهرسًا خاصًا بها.

ثم إن له وراء ذلك رسائل ومقالات نشرتها الصحف والمجلات فى مناسباتها.

والمرحوم ممن رافقوا النهضة الوطنية الحديثة منذ ولادتها فقد اشترك مع المغفور له مصطفى كامل باشا فى غرس بذورها.

وهو - رحمه الله - من زملائنا الذين اشتركوا فى العمل معنا فى جمعية الرابطة الشرقية اقتناعًا منه بمبادئها التى خدمها بصدق وإخلاص.

وقد رثته الصحف جميعًا بما هو أهل له وشُيِّعت جنازته فى الساعة الثالثة والنصف بعد ظهر الأربعاء ٢٥ يناير واشترك فى تشييعها علية القوم، وفى مقدمتهم أعضاء الرابطة الشرقية وأصدقاؤه العديدون وورى التراب مبكيًا عليه من الجميع.

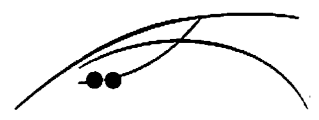
■ ■ ■


الباب الثانى
شهر فبراير

■ ■

الفصل الأول

زيارة ولىّ عهد إيطاليا لمصر



كان قد تقرر أن يزور سمو الأمير أمبرتو دى سافوى، ولى عهد المملكة الإيطالية مصر وتحدد لهذه الزيارة يوم ٣١ يناير، فوصل سمو البرنس وحاشيته إلى ميناء الإسكندرية فى الساعة الثامنة من صباح ذلك اليوم على طرّادة إيطاليا التى لم تكد تستقر فى مرساها حتى بدأت بإطلاق ٢١ مدفعًا تحية لمدينة الإسكندرية وخف لاستقبال الأمير المستر باترنو دى مانكى وزير إيطاليا، المفوض فى مصر وكبار رجال مفوضيه وصعد إليها أحمد محمد حسنين بك الأمين الأول لجلالة الملك فؤاد لتحية الزائر الكريم من قِبل جلالته وحسن صبرى باشا محافظ الإسكندرية ومعه حكمدار المدينة فاستقبلهم سموه فى السفينة باسمًا باشًا. وقد رفعت السفن التى كانت راسية فى الميناء أعلامها وزيناتها تحية وإجلالاً، كما ازدحمت أرصفة الميناء بمئات من الناس ولا سيما من الجالية الإيطالية.

وفى منتصف الساعة العاشرة استقل سموه ومن معه زورقًا بخاريًا وسارت خلفه زوارق أخرى عديدة يتعالى فيها الهتاف لسمو الأمير، فلما وصل إلى الميناء استقبله جمهور كبير من أعيان الجالية الإيطالية وغيرها من الجاليات والأعيان الوطنيين. ثم ركب سيارة فخمة وسار الموكب فى طريق اصطفت على جانبيه شراذم من رجال البوليس وراءهم الجماهير الغفيرة من المشاهدين وقصد الركب إلى دار المدارس الإيطالية بالثغر، حيث اجتمع كثير من أعضاء العائلات الإيطالية القاطنة بالثغر لرؤية ولىّ عهد مملكتهم وتحيته وجرى استعراض طلبة المدارس وعدة جمعيات إيطالية.

وبعد انتهاء هذه الزيارة توجه سموه فزار المستشفى الإيطالى، ثم قصد بعدئذ إلى فندق كلاردج حيث أعد لسُمُوِّه جناح خاص غاية فى الفخامة وتبادل الغداء مع بعض كبار رجال حاشيته.

وظل سموه فى الفندق إلى منتصف الساعة الخامسة بعد الظهر وعندئذ ركب سيارته وذهب إلى حديقة أنطونيادس لحضور حفلة الشاى التى أقامتها بلدية إسكندرية تكريمًا لسموه. وقد بلغ عدد الذين حضروا هذه الحفلة حوالى الثلاثة آلاف فى مقدمتهم سمو الأمير عمر طوسون ونجلاه النبيلان سعيد وحسن ومحافظ المدينة ومدير البلدية وأعضاؤها وجميع رؤساء المصالح الأميرية فى الثغر وكبار الأعيان من جميع العناصر.

وعند وصول سموه إلى مكان الاحتفال صدحت الموسيقى بالنشيد الوطنى الإيطالى.

وحوالى الساعة الرابعة بعد ظهر ذلك اليوم قصد سموه، ومعه وزير إيطاليا المفوض فى مصر وبعض رجال حاشيته وجميعهم بالملابس الرسمية، إلى قصر عابدين حيث حظى بمقابلة جلالة الملك مقابلة دامت نحو عشرين دقيقة. وقد أدى التحية لسموه عند القصر قره قول شرف كما صدحت الموسيقى بالنشيد الإيطالى، وبعد نصف ساعة من مغادرته القصر رد جلالة الملك الزيارة لسموه فى دار المفوضية الإيطالية. وبعد ذلك بقليل قصد هذه الدار أيضًا المندوب السامى البريطانى فأدى الزيارة لسمو الأمير.

وفى الساعة الثامنة مساء أقام جلالة الملك وليمة كبرى فى قصر عابدين تكريمًا لسمو الأمير حضرها معه المركيز باترنو دى مانكى الوزير المفوض ورجال الحاشية ورئيس الوزراء والوزراء والمندوب السامى البريطانى ووزراء الدول المفوضون وأعقبتها حفلة ساهرة استمرت لما بعد منتصف الليل(١).

وفى اليوم التالى زار سموه مسجد الرفاعى وقبر ساكن الجنان المغفور له إسماعيل باشا وساكنة الجنان والدة جلالة الملك ووضع على كل منهما إكليلاً بديعًا من الورد الطبيعى يحيط بكل منهما شريط بلون العلم الإيطالى. وزار سموه بعد ذلك القلعة ومسجد المغفور له محمد على باشا، وقد استقبله فى هذه

(١) سياسة وأهرام ٢ فبراير.

الأماكن الأثرية زكى الإبراشى باشا ناظر الخاصة الملكية وأحمد محمد حسنين بك الأمين الأول وغيرهما.

وقصد سموه بعد ذلك دار الآثار العربية حيث كان فى انتظاره مسيو فييت مديرها وكبار موظفيها، فطافوا به أنحاء الدار التى أُعجب كثيرًا بما تحتوى عليه من بدائع الفن العربى.

وذهب بعدئذ إلى المتحف المصرى فاستقبله مسيو لاكو مدير الآثار وكبار معاونيه وساروا معه يشرحون أقسام الآثار وأبدى سموه إعجابه السامى بكنوز توت عنخ أمون. وعند الظهر تناول الغداء ومعه الوزير المفوض لإيطاليا على مائدة لورد لويد المندوب السامى البريطانى.

وفى منتصف الساعة الرابعة بعد الظهر حضر سموه الاحتفال الذى أقامته المدرسة الإيطالية وعند وصوله صدحت الموسيقى الفاشيستية بالسلام الملكى الإيطالى، وهناك استعرض سمو الأمير فرَق الفاشيست من فتيان وفتيات وقُدم لسموه أعيان الجالية الإيطالية وقام التلاميذ ببعض الألعاب الرياضية.

وفى المساء تناول العشاء فى دار المفوضية الإيطالية مع لفيف من الكبراء منهم ثروت باشا ولورد لويد وعقيلته، ثم حضر التمثيل فى الأوبرا حيث مُثلت رواية توسكا(١).

وفى اليوم الثالث من الزيارة زار سمو الأمير المستشفى الإيطالى ومعه الوزير المفوض وبعد أن تفقد غرفه قصد فى الساعة العاشرة الكنيسة القبطية بمصر القديمة، فاستقبله لفيف من الأكليروس القبطى ومعه وعلى رأسه نيافة الأنبا يؤانس النائب البطريركى ومرقص سميكه باشا رئيس لجنة المتحف القبطى وغيرهم، فشاهد سموه هذه الكنيسة الأثرية وحصن بابليون ثم خرج على المتحف القبطى فشاهد ما يحويه من نفائس الآثار. وبعد أن أمضى فى هذه الزيارة ساعتين كاملتين انصرف مودعًا بالإجلال والاحترام، وعاد إلى فندق سميراميس حيث تناول طعام الغداء مع توفيق نسيم باشا وسعيد ذو الفقار باشا وزكى الإبراشى باشا وأحمد حسنين بك.

---

(١) الأهرام والسياسة فى ٢ فبراير.

وبعد الظهر زار سموه أهرام الجيزة وصعد إلى قمة الهرم الأكبر وتناول الشاى عليها، ثم نزل وتفرج على الهرم من الداخل وأجريت فى حضرة سموه ألعاب قام بها بعض الأعراب.

وفى الساعة العاشرة مساء أقامت المفوضية الإيطالية فى دارها حفلة ساهرة تكريمًا لسموه دعت إليها كبار الجالية الإيطالية وغيرهم وحضرها كثير من المصريين كإسماعيل صدقى باشا وعبد الحميد سليمان باشا وشاهين باشا ومحمود صدقى باشا وغيرهم، وقد رقص فيها سمو الأمير مع المركيز دى مانكى ومع سيدات أخريات ثم افتتح مقصفًا فاخرًا أعد بهذه المناسبة، وظل الحضور فى أنس وحبور إلى ساعة متأخرة من الليل(١).

وفى اليوم التالى غادر سموه عاصمة القطر قاصدًا إلى الأقصر لمشاهدة الآثار المصرية بها، وقد انتدب جلالة الملك حسين بك لمراقبة سمو الأمير فى سياحته فى الوجه القبلى. وبمناسبة مرور القطار على المنيا استقبل فى محطتها، التى برزت فى مدينة فاخرة، مدير المنيا وكبار الموظفين وأعيان الجالية الإيطالية.

ولما وصل القطار محطة الأقصر استقبل سموه كبار رجال السلطة المحلية والأعيان وعلى رأسهم المدير، وأدى التحية لسموه فريق من رجال البوليس الذين اصطفوا فى المحطة ثم استقلّ سيارة فاخرة برفقة حسنين بك قاصدًا فندق بلاس الذى تقرر أن ينزل فيه.

وبعد أن استراح قليلاً من السفر زار معبدَى الأقصر ووقف جميع المدعوين تحية وتعظيمًا وعند وصوله بالسرادق الذى أعد لجلوس سموه حيّاه سمو الأمير عمر ونجلاه وقدم المحافظ إلى سموه أعضاء القومسيون البلدى، ثم وقف فألقى خطبة باللغة الفرنسية رحب فيها بقدوم سمو الأمير ونوّه بالعلاقات الطيبة بين إيطاليا ومصر ولا سيما بين جلالة الملك فؤاد والبيت الملكى الإيطالى التى تجلّت بأحسن مظاهرها فى الحفاوة العظيمة التى استقبل بها جلالة الملك فؤاد عند زيارته روما. وانتهت هذه الحفلة فى منتصف الساعة السادسة.

---

(١) أهرام ٤ فبراير وسياسة ٥ منه.

وفى المساء أقامت القنصلية الإيطالية مأدبة عشاء شائقة تكريمًا لسموه أقام له النادى الإيطالى بعدها حفلة استقبال باهرة[1].

وفى صباح اليوم التالى زار سموه المتحف الرومانى فتفقد محتوياته فى أكثر من نصف ساعة وأهديت إليه كتب عن الآثار وعن محتويات الدار.

وحوالى الساعة الحادية عشرة والنصف ذهب إلى المحطة حيث فُتح له الباب الملكى واستقل القطار الخاص قاصدًا عاصمة الديار المصرية وكان وداع الإسكندرية لسموه بالغًا حد الحفاوة.

ولما وصل القطار مدينة طنطا وقف وكان فى استقباله مدير ووكيل وحكمدار الغربية وكبار الموظفين فيها وقنصلا إيطاليا فى طنطا والمنصورة وتلميذات المدارس الإيطالية بالمنصورة اللاتى ألقت إحداهن كلمة ترحيب وبعد ذلك عاد سمو الأمير فركب القطار الذى تحرك بين الهتاف والتصفيق.

ووصل القطار محطة العاصمة حوالى الساعة الثالثة بعد الظهر وكانت المحطة حاشدة بالجماهير العديدة من المستقبلين، وفى مقدمتهم سعيد ذو الفقار باشا كبير أمناء جلالة الملك موفدًا من قِبل جلالته وثروت باشا رئيس الوزراء ومرقص حنا باشا وزير الخارجية اللذان رحبا بسموه باسم الحكومة المصرية وعبد الحميد سليمان باشا مدير عام مصلحة السكك الحديدية ومحمود فهمى القيسى مدير الأمن العام ومحمود صدقى باشا محافظ العاصمة وحكمدار وموظفو المفوضية الإيطالية وقنصليتها فى القاهرة وجمهور كبير من أعيان الجالية الإيطالية بها، واصطف قرة قول شرف فأدى التحية العسكرية لسموه ثم عرضه فسُرَّ من حُسن نظامه، ثم اخترق سموه صفوف الجموع الحاشدة وركب السيارة قاصدًا فندق سميراميس حيث أعد لإقامة سموه جناح خاص، فى ضيافة الحكومة المصرية وزار معبد الكرنك بصحبة المسيو لاكو من الآثار، وبعد الظهر عبر النيل لمشاهدة آثار طِيبَة وحضر فى المساء حفلة الشاى التى أقامها تكريمًا له يسَّى بك أندراوس كبير أعيان الأقصر بسرايه وكانت الموسيقى تصدح بالأناشيد الإيطالية. وبعد الانتهاء من تناول الشاى زار سموه

---

(١) أهرام وسياسة ومقطم أول فبراير.

متحف يسى بك الأثرى وظهر فى النيل عدة زوارق مزدانة بالأعلام والثريات تصعد منها أنغام المزمار البلدى[1].

وفى اليوم الثانى لإقامته فى الأقصر زار أبواب الملوك حيث شاهد مقابر قدماء المصريين ثم قصد المدارس الإيطالية حيث أُلقيت خطب الترحيب وقدمت لسموه طاقات الزهور، وفى المساء حضر سموه حفلة الشاى الفاخرة التى أقامها المجلس المحلى إكرامًا له وكان من بين المدعوين فيها وزير الخارجية المصرية[2].

وبعد ظهر يوم ٧ فبراير غادر سمو ولى العهد مدينة الأقصر ومعه مندوب جلالة الملك وحاشيته ووجهته أسوان فالسودان. وقد ودعه فى محطة الأقصر جمع حاشد وسار القطار بين هتاف الجماهير[3].

وفى أسوان زار سمو الأمير الخزان وجزيرة أَنَس الوجود وحضر حفلة الشاى التى أقيمت إكرامًا لسموه. ثم وصل السير إلى وادى حلفا بالباخرة قاصدة زيارة السودان وكسله فما وراءه من المستعمرات الإيطالية[4].

■ ■ ■

(١) أهرام وسياسة ٦ فبراير.
(٢) أهرام ٧ فبراير.
(٣) أهرام ٨ فبراير.
(٤) أهرام ١١ فبراير.

الفصل الثانى

المنشآت الحديثة
وضع الحجر الأساسى لبناء الجامعة المصرية



كان يوم ٧ فبراير يومًا مشهودًا من أيام مصر السعيدة وسيبقى مذكورًا فى تاريخها الفكرى كعيد من أعيادها القومية؛ إذ فيه وضع حجر الأساس فى البناء الجديد للجامعة المصرية بحديقة الأورمان بالجيزة بل فى بناء حرية الفكر والبحث العلمى والثقافة المصرية.

ففى منتصف الساعة الثانية عشرة صباحًا أُقيم احتفال كبير فى المكان الجديد للجامعة للغرض المذكور دُعى إليه كثير من علية القوم من الوزراء والنواب والشيوخ ووزراء الدول المفوضين ورجال الدين وكبار الموظفين والأعيان، وعلى رأس الجميع حضرة صاحب الجلالة مليك البلاد. وعند تشريف جلالته وقف الحضور إجلالاً وتعظيمًا وبعد أن أخذ مكانه ألقى على الشمسى باشا وزير المعارف والرئيس الأكبر للجامعة خطابًا جامعًا وتلاه لطفى السيد بك مدير الجامعة فألقى خطابًا آخر، وبعد الانتهاء من إلقاء خطبته قُدمت إلى جلالة الملك ثلاثة سجلات وقع عليها جلالته كتب فى كل منها عبارة بتاريخ وضع حجر الأساس وتفضل جلالته بوضع هذا الحجر. وبعد ذلك غادر المكان مشيعًا بمثل ما قوبل به من الحفاوة والإجلال، وأقبل المدعوون على وزير المعارف ومدير عام الجامعة يهنئونهما على هذا العمل العظيم.

لأهمية الخطابين اللذين ألقاهما الوزير والمدير من الوجهة التاريخية ولما احتويا عليه من التفصيلات التى يهم الوقوف عليها ننشرهما بنصهما فيما يلى:

خطاب وزير المعارف

مولاى صاحب الجلالة:

يحق لمصر أن تفخر بهذا اليوم المبارك الذى تؤسس فيه يدكم الكريمة بناء جامعتها الكبرى. وليس هذا الأساس الذى تتفضلون بوضعه اليوم بأول ما أقمتوه فى بناء الجامعة المصرية. فلقد شايعتم الأمة بجهدكم الجليل منذ سنة ١٩٠٨ فى العمل على إنشاء جامعة أهلية وأمددتم تلكم الجامعة بعظيم الثقة إذ توليتم رياستها وبذلتم ثمين وقتكم فى تعهدها، وتجشمتم الأسفار لزيارة كبرى جامعات الغرب واقتباس خير طرائقها ونُظُمها فعملتم بهذا على إنهاض الجامعة وترقيتها.

كذلك كانت لجلالتكم اليد الطُّولَى فى إنشاء الجامعة الحالية منذ شرعت الحكومة عام ١٩٢٣ فى تحقيق هذا الغرض العظيم. وإن من يُمّن طالع الجامعة أن تدرج فى كفالتكم، وتشب فى رعايتكم، وأن يكون لها دائمًا من عطفكم السامى هذا الموضع الكريم.

مولاى صاحب الجلالة:

إنى إذا أردت أن أبيِّن الغرض الذى بعث على التفكير فى إنشاء الجامعة فلست أجد أجمع مما قلتم جلالتكم فى الخطاب الذى تفضلتم بإلقائه فى حفل افتتاح الجامعة المصرية سنة ١٩٠٨: «لقد حان الوقت الذى تقضى فيه الضرورة على الشبيبة المصرية بورود مناهل التربية العلمية المحضة فى نفس القاهرة حتى تتربى فيهم فضيلتا الصبر والاستمرار لأنهما سر النجاح».

فالغرض الذى تفضلتم بالإبانة عنه، والشعور السائد بنقص التعليم فى ذلك الوقت والرغبة الشديدة فى فتح أبواب الثقافة الحقيقية، كل ذلك هو الذى كان قد حدا ببعض النابهين من أبناء هذه الأمة إلى التفكير فى إنشاء الجامعة فنهضوا سنة ١٩٠٦ وفى طليعتهم سعد زغلول وقاسم أمين وبعثوا ألسنتهم وأقلامهم بالدعوة إليها وسرعان ما لبّى دعوتهم العاملون الغيورون، واكتتبوا لهذه الغاية بسخاء عظيم أكتفى بأن أذكر من بينهم بكل إعجاب واحترام الأميرة الجليلة المغفور لها فاطمة هانم فلقد نفحت الجامعة من العقار والمال بما قوَّى دعائمها وثبت قوائمها وبعثها فى الحياة قوية العزم بعيدة الأمل.

مولاى صاحب الجلالة:

لقد بدأت الجامعة الأهلية سعيها بإرسال بعثات من الطلاب إلى جامعات أوروبا ليتهيأ لها منهم أساتذة يعلمون العلوم العالية بلغة البلاد. كما جاءت فى الوقت نفسه بطائفة من أفاضل الأساتذة لإلقاء محاضرات فى تاريخ الحضارة القديمة فى مصر والشرق، وتاريخ الحضارة الإسلامية إذكاء لعزائم المصريين كلما ذكروا ما كان لهم من فضل السبق ونباهة الشأن حتى يعملوا على استرجاع مجد كان رفيعًا.

ولم يمض غير قليل حتى فرضت الجامعة دراسات منظمة فى التاريخ والآداب العربية والفلسفة والقانون. وجعلت تمنح درجات علمية لمن يجوز امتحاناتها التى كان يشترك فى لجانها مندوب من وزارة المعارف. وفى سنة ١٩١٥ رأت الحكومة أن تشايع الأمة فى رغبتها فى التزيد من العلم العالى فى نفس بلادها، فشكلت لهذه الغاية لجنة مختلطة عالجت البحث ثم قدمت تقريرها فى سنة ١٩١٧ وضمَّنته مشروعًا يقضى بجمع المدارس العالية القائمة فى إدارة واحدة.

وفى سنة ١٩٢٣ أشار مولانا صاحب الجلالة على وزير معارفه حينذاك بإحياء موضوع الجامعة فأنشأ يضع لها نظامًا. واتصل بمجلس إدارة الجامعة القديمة، وتم التعاقد بين الطرفين علي إدماجها فى الجامعة الجديدة، على أن تكون نواة لكلية الآداب، وبشرط أن تكون الجامعة الجديدة مستقلة فى إدارتها. وقضى المشروع بأن تنتظم إدارة الجامعة أربع كليات، هى: الآداب والعلوم والطب والحقوق.

وفى سنة ١٩٢٥ صدر قانون الجامعة الجديدة وهو الذى وافق عليه البرلمان فى الدورة الماضية.

من هذا يتبيَّن يا مولاى أن الجامعة لم تُخلق اليوم خلقًا ولم يأتِ عفوًا، بل هى صفحة مجيدة من صفحات النهضة الحديثة لشعبك الكريم هى ثمرة جهود صادقة متلاحقة قامت وتواصلت أكثر من عشرين عامًا.

مولاى صاحب الجلالة:

إن الجامعة التى شاركتم البلاد فى إنشائها أولاً، وبعثتموها للحياة القوية ثانيًا ما برحت حريصة على تحقيق الأغراض السامية التى أُنشئت من أجلها وقد

أخذت الآن تستكمل مراتب التعليم العالى فى جميع كلياتها حتى يتهيأ للبلاد الاستغناء عن كثير من البحوث العلمية التى تُصدَّر كل عام إلى الخارج فلا تبقى مصر من جهة العلم، كما قال ثروت باشا فى الخطاب الذى ألقاه فى حفلة افتتاح الجامعة القديمة، عالة على بلاد الغرب.

والأمل المعقود فى الجامعة الآن أن تربى فى شبيبة المتعلمين فيها ملكات حب العلم والتعمق فيه، وحب البحث العلمى لتخرج فى مصر طوائف من العلماء الباحثين المتحررين لطلب الحقائق العلمية. وأولئكم الذين يستطيعون أن يثبتوا لبلادهم العظمة العلمية والفنية الجديرة باسمها القديم، وحينئذ يتهيأ لمصر أن تحتمل هى الأخرى قسطها فى بناء الحضارة العالمية، وأن تشارك جماعة الأمم فى العمل على تقدم المدنية ورفعة الإنسانية.

وقد قُدِّر لمصر أن تكون فى ملتقى الشرق بالغرب، وهى بهذا قبلة الأنظار ومحط الرحال. كما عقدت لها فى نفوس أهل الشرق القريب إمامة العلم، وفى هذا مجدها وفخارها. وستعمل على الدوام للمحافظة على هذه المكانة السامية وستكون جامعتها إن شاء الله منارًا عاليًا يهدى إليها طلاب العلم ليغترفوا من بحارها ويستضيئوا بأنوارها.

لهذه الاعتبارات ومطاوعة لتلك الآمال لم تضنَّ الحكومة بما تطلبته حاجة الجامعة إلى الأموال فى سبيل تزيُّدها فى فنون العلم وترقيها كَمَالَها المقسوم لها. فلقد جعلت تمدها سنويًا منذ نشأتها الجديدة سنة ١٩٢٥ بإعانات مالية تزيد طوعًا لنمو الجامعة. فبدأت الإعانة أول عام بمبلغ ألفَىْ جنيه مصرى وقدرت فى مشروع الميزانية الجديدة بمبلغ ١٣٣,٥٠٠ ج. م. ومنحتها الحكومة هذه الأرض التى تبلغ مساحتها تسعين فدانًا تقريبًا وقررت أن تقوم بنفقات البناء أيضًا. كما خصت بكلية الطب ومستشفاها أرضًا أخرى فى منيل الروضة تبلغ مساحتها أربعة وأربعين فدانًا تقريبًا وستقوم الحكومة كذلك بنفقات المبانى المرسومة لهذا الغرض.

والبناء المشروع فيه اليوم يتناول ثلاث كليات، هى: الآداب والعلوم والحقوق. وقد أفرد من هذه الأرض جزء فسيح لتُقام عليه (فى المستقبل) «مدينة جامعية» فيها مساكن للطلبة وأماكن للاجتماعات العامة الرياضية وما إلى هذا من المرافق.

وقد وضع تصميم هذه المبانى كلها فى وزارة الأشغال حيث قامت به مصلحة المبانى.

مولاى صاحب الجلالة:

على اسم الله تضع يدك الكريمة الحجر الأساسى فى بناء الجامعة فتضمن لها البركة والنجاح على وجه الزمان. وهى أيضًا ستضمن لك دعاء الأجيال المقبلة التى تطبعها على الثقافة الحقيقية.

أدامك الله يا مولاى ذخرًا لآمال مصر، وأقرَّ عينيك بولىِّ عهدك المحروس بعناية الله.

خطاب مدير الجامعة

مولاى

إلى جلالتكم ترفع الجامعة المصرية آيات إخلاصها العميق لشخصكم الكريم واعترافها بنعمتكم المتصلة التى هى مدينة لها بوجودها وبرعايتكم السامية التى شملتها فى جميع أدوار حياتها.

حقًا يا مولاى لكل من مرافق البلاد من عطفكم حظ معلوم ولمعاهد التعليم وجمعيات العلوم والآداب والفنون حظوظ أوفر ولكن الجامعة التى يتصل تاريخها فى كل أدوارها بشخصكم الكريم، بل التى هى من عمل يدكم ونتيجة جهودكم الشخصية - هذه الجامعة التى أنشأتموها وليدة ورعيتموها فتية لها من عطفكم مركز خاص هذا العيد بعض آثاره.

مولاى

إن أمتكم العتيقة بمدنيتها الماضية، والفتية بجهودها الحالية، والواثقة بما يدخره المستقبل لها من العظمة، لم تقنع بعد بمجدها الغابر بل تتطلع إلى مجد جديد. وليست مسألة المجد إلا مسألة المدرسة فقد تشهد تجارب الأمم أن مجد الأمة إنما يُقاس بمقدار ما أنتجت مدارسها من أهل العلم والثقافة والأخلاق. فهمت الأمة المصرية هذه الحقيقة حق فهمها فانبعثت منها حركة عميقة نحو العلم العالى المقصود لذاته يدرس فى مصر ويخدم فيها لتتحمل من المسئولية عن الرقى العالمى النصيب اللائق بمقامها بين الأمم. أحس المأسوف عليهما سعد زغلول باشا وقاسم أمين بك وأصحابهما هذا الميل العام فدعَوَا إلى إنشاء

الجامعة المصرية ولجئُوا فى حماية هذا المشروع ورياسته إلى حضرة صاحب السمو الأمير أحمد فؤاد فوصل المشروع بعنايته أولاً وبرعايته ثانيًا إلى الحال الراهنة من أمر الجامعة المصرية. وإنى أنتهز هذه الفرصة النادرة بين يدَىْ جلالة مولاى الملك لأبسط بالإيجاز طرفًا من تاريخ الجامعة إلى ما وصلت إليه اليوم.

مرت الجامعة فى مراتب الوجود بأدوار ثلاثة:

دور الدعاية والتمهيد. ودور البدء فى التنفيذ. ودور التمام.

أما الدور الأول فيبتدئ من يوم ١٢ أكتوبر سنة ١٩٠٦؛ إذ اجتمع نخبة من أهل الغيرة على التربية فى دار المرحوم سعد زغلول باشا وتعاقدوا على الدعوة لإنشاء الجامعة وقرروا فيما قرروه أن تكون الجامعة بمعزل عن السياسة ولا يقبل فى العمل بها أحد من الساسة، ذلك ليصونوا مشروعهم عن التهم السياسية لأن أُولِى السلطان وقتئذ كان لا يميلون إلى مشروع كهذا أو على الأقل كانوا يقولون إن الوقت لم يَحِنْ بعد إلى أن تصبح حرية التفكير فى مصر عقيدة من العقائد. ولا شك فى أن اعتناق حرية التفكير والدفاع عنها نتيجة لازمة للتعليم الجامعى. أقبل الناس على الاكتتاب للمشروع لكنه مع ذلك لم يلبث أن تراخى أمره؛ فرأى القائمون بالمشروع وعلى رأسهم قاسم أمين بك أن لا سلامة له إلا بأن يوكل إلى سمو الأمير أحمد فؤاد. كان ذلك، وقبل الأمير زعامته ودافع عنه وكان لنفوذه أثر بيِّن فى اشتداد حركة الاكتتاب للمشروع والوقف له واجتمعت جمعية المكتتبين فى ديوان الأوقاف تحت رياسة سموه فى ٢٠ مايو سنة ١٩٠٨ وسموا جمعيتهم باسم «الجامعة المصرية» وقرروا لائحتها وانتخبوا سمو الأمير رئيسًا للجامعة وكانت فاتحة آثاره فيها أن تغير رأى الحكومة بعض الشىء فى أمرها بل نفحتها إعانة ٢٠٠٠ جنيه سنويًا ونفحها ديوان الأوقاف بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه سنويًا ونفحها الأمراء والأعيان بمبالغ يُعتدُّ بها. وقد يحسن فى هذا المقام الإشارة إلى مجهودات مجلس الجامعة الأول الذى عاون سمو الأمير، وأخص بالذكر حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا الذى استمر يشتغل بمجلس الجامعة عشرين عامًا من ٢٣ مايو سنة ١٩٠٨ إلى هذه الساعة.

أما أعمال التمهيد فكانت بمحاضرات الثقافة العامة التى كانت يشرف عليها يوميًا سمو الرئيس وبإرسال بعثة علمية من الشبان المصريين بلغ عددهم أربعة

وعشرين للتخرج فى العلوم العالية وليحضروا أنفسهم ليكونوا معلمين فى كليات الجامعة، ولم تكن عناية سمو الرئيس بهذه البعثة أقل من عنايته بأمر حماية المشروع والتمهيد لتحقيقه داخل البلاد. وكذلك تناول التمهيد تأليف مكتبة الجامعة، ويُنسب جُلُّ ما فيها من الكتب القيِّمة والنقود والأنواط إلى نفوذ سمو الرئيس فى البيئات العلمية الأوروبية عند بعض رؤساء الحكومات بل بعض ملوك الأمم الكبرى ولا شك فى أن جمع المكتبة أول تمهيد ضرورى لافتتاح كلية العلوم. وقد فتحت المكتبة أبوابها للطلبة من يوم دخول الجامعة فى دورها الثانى أى يوم افتتاح كلية الآداب وكان لا بد للجامعة من بناء خاص وكانت مواردها لا تسمح بذلك حتى لفت المرحوم الدكتور علوى باشا نظر المغفور لها الأميرة فاطمة هانم إسماعيل إلى الجامعة فغمرتها بإحساناتها، وهذا البناء الذى يُحتفل بوضع الحجر الأول منه اليوم هو أثر من آثار هذه الأريحية الخالدة وسيكتب عليه اسمها اعترافًا بجميلها واحترامًا لشرط وقفها.

سارت كلية الآداب سيرًا طبيعيًا وتخرَّج بها شباب أكفاء. وقد لا يكون من الإنصاف أن يُقاس نفعها بمقدار من تخرجوا فيها؛ لأنه إذا كان الطلبة المقيدون بها قليلين فلا شك فى أنها أدت للثقافة العامة خدمة تذكر وأفادت كثيرًا من الشبان والشابات المستمعين الذين كانوا يحضرون دروسها بالمئات.

فلما كانت الحرب قلت موارد الجامعة قلة معها وقف تيار ارتقائها إلى أن اتفقت الجامعة مع الحكومة فى سنة ١٩٢٣ على إدماجها فى الجامعة الجديدة وجعلها نواة لكلية الآداب بها.

الجامعة الجديدة

ابتدأ هذا الدور الثالث دور التعليم بمرسوم بقانون فى ١١ مارس سنة ١٩٢٥ بإنشاء الجامعة المصرية، وعُضِّد بالقانون الصادر فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٨.

بهذا القانون أُدمجت الجامعة الجديدة فى الجامعة القديمة ومدرسة الحقوق ومدرسة الطب وأُنشئت كلية العلوم إنشاء.

تنفيذًا لهذا القانون وضع مجلس الجامعة لوائح للكليات الأربع بصفة مؤقتة جرى عليها العمل إلى أن يعرض على البرلمان ما يختص منها بخطط الدراسة ومنح الشهادات وشروط توظف موظفى التدريس، ثم يعرض على الحكومة بقية اللوائح والمأمول أن يتم ذلك فى هذه الدورة البرلمانية الحاضرة.

كلية الآداب

أما كلية الآداب فقد قُسمت إلى ستة أقسام يبتدئ التخصص فى كل منها أول سنة، وهى:

قسم آداب اللغة العربية واللغات السامية.

قسم الآثار المصرية.

قسم الفلسفة وعلم الاجتماع.

قسم التاريخ والجغرافيا.

قسم اللغات الحية.

قسم الآداب اليونانية والرومانية.

وفى كل هذه الأقسام يحضر الطلبة لنيل درجة الليسانس فى الآداب فى مدة أربع سنين. كذلك تمنح الجامعة درجة الماچستير فى الآداب للطالب الذى بعد حصوله على الليسانس بسنتين يقدم رسالة ترضاها الكلية.

وتمنح الجامعة درجة الدكتوراه لمن حصل على الليسانس منذ ثلاث سنوات وقدم رسالتين ترضاهما الكلية.

ولقد خصصت الكلية دراسة تحضيرية للحقوق الغرض منها الثقافة وإن كانت تشمل أيضًا درسًا فى مقدمة الشريعة الإسلامية ودرسًا فى مقدمة القوانين.

يقوم بالتدريس فى الكلية أحد عشر أستاذًا من أُولِى الكراسى، منهم اثنان مصريان وتسعة أجانب وأربعة من الأساتذة المساعدين أحدهم أجنبى وسبعة مدرسون منهم ثلاثة أجانب.

ويقوم الأساتذة علاوة على التدريس فى الكلية بإلقاء محاضرات للجمهور فى قاعة الجمعية الجغرافية وفى جمعية الاقتصاد السياسى.

وعدد الطلبة فى هذه الكلية ٥٠٦ منهم ٣٤٧ محضرون للحقوق و١٥٩ للآداب.

وقد تحسن الإشارة هنا إلى أن قسم الآثار المصرية يتم هذا العام دراسة الليسانس والمظنون أن يرسل أربعة من خريجيه إلى أوروبا للتخرج على أساتذة الآثار هناك ليكونوا بعد ذلك أساتذة فى القسم الذى ينبغى أن يُعنى به عناية خاصة حتى يصير معهد تعليم الآثار فى مصر مقصودًا من كل ناحية والعمل فى الجامعة متجه إلى إنشاء قسم للآثار العربية بجانب قسم الآثار المصرية. من

الطبيعى أن تكون جامعة مصر بلد الآثار هى المركز العام للبحوث الأثرية لا أن يستمر المصريون يتعلمون من غيرهم آثار آبائهم.

كلية العلوم

يدرس الآن فى كلية العلوم الرياضة البحتة والرياضة التطبيقية والكيمياء والنبات والحيوان والچيولوچيا.

وقد اتخذت من هذه المواد ثلاث مجاميع يكون التخصص فى كل مجموعة منها من السنة الأولى ومدة دراسة هذه المجاميع أربع سنين للحصول على درجة بكالوريوس فى العلوم، وستمنح الجامعة درجة ماچستير ودرجة دكتوراه فى العلوم بالأوضاع والشروط المقررة فى اللائحة.

وفى هذه الكلية قسم خاص لتحضير طلبة الطب فى مدة سنة واحدة.

وعدد الطلبة فى الكلية ٣٧٨، منهم ٢٥٣ يحضرون للطب، ١٢٥ للعلوم.

وأساتذة هذه الكلية سبعة أصحاب كراسى أحدهم مصرى وفيها أستاذان مساعدان مصريان.

أما المدرسون فعددهم ثلاثة عشر، منهم خمسة أجانب والمدرسون والمساعدون والمعيدون والمحضرون عددهم أربعون كلهم مصريون.

وقد تحسن الإشارة إلى أنه سيكون من الصعب بقاء الكلية فى مكانها الحاضر بعد سنة ١٩٣٠ والمأمول أن يتم بناء هذه الكلية هنا فى هذه المدة.

كلية الحقوق

أُدخل على خطط الدراسة ومناهج التدريس فى هذه الكلية تعديل جديد يتناول قصر مدة الدراسة المؤهلة لدرجة الليسانس على ثلاث سنين والتوسع فى بعض المواد وتغيير فى ترتيب سنيِّها.

وأُنشئ فيها قسم للدكتوراه يدْرس فيه نخبة من كبار الأساتذة الأوروبيين يعاونهم الأساتذة المصريون الذين يدرسون فى قسم الليسانس، كما أن أساتذة الدكتوراه يلقون محاضرات فى قسم الليسانس.

وتلقى الدروس فى قسم الليسانس باللغة العربية وأما المحاضرات فباللغة الفرنسية والإنجليزية، وقد رُئى من يوم إدماج مدرسة الحقوق فى الجامعة إلغاء القسم الليلى فى هذه المدرسة ولم يبقَ من هذا القسم إلا السنة الأخيرة.

وعدد طلبة الكلية ٥٩٩، منهم ٥٠٤ بقسم الليسانس و٩٥ بقسم الدكتوراه.

وعـدد الأسـاتذة ذوى الكراسـى تسـعـة منهم إثنان مـصـريان، والأسـاتذة المساعدون ستة أحدهم أجنبى والمدرسون ومساعدوهم تسعة أحدهم أجنبى.

وقد نَحَت الكلية فى تعاليمها نحو الكليات الأوروبية من حيث صرف جُلّ عنايتها إلى تكوين ملكة التفكير القانونية عند الطلبة والاستزادة من دراسة تاريخ القانون ومقارنة الشرائع، ومن حيث إعداد قاعات للبحث يشترك فيها الطلبة والأساتذة فى البحوث العلمية.

كلية الطب

كذلك أدخل تعديل على خطط الدراسة ومناهجها فى كلية الطب وأضيف إليها مدرسة طب الأسنان كفرع من فروعها. وأنشئت فيها بعض الأقسام التى لم تكن موجودة من قبل. وجعلت مدة الدراسة بها أربع سنين وثلاثة أشهر لنيل درجة بكالوريوس فى الطب وأنشئت فيها درجات عالية وشهادات للتخصص، وهى:

دكتوراه فى الطب.

ماجستير فى الجراحة.

ماجستير فى جراحة طب الأسنان.

ماجستير فى الصيدلة.

دبلوم التخصص فى طب المناطق الحارة والصحة العامة.

وعدد الطلبة ٨٥٨ منهم ٦٣٣ فى قسم الطب والجراحة و٩٢ فى طب الأسنان و٢٩ فى الصيدلة و٨٦ فى الممرضات و١٨ فى قسم مساعدى الصيادلة.

وعـدد الأسـاتذة ذوى الكراسى ١٥ منهم خـمـسـة مـصـريون، والأسـاتذة المساعدون خمسة مصريون، والمدرسون ١٦ منهم أجنبيان، والمدرسون المساعدون ١٧ منهم أجنبيان والمعيدون ١٠ وكلهم مصريون.

ولا حاجة للتنبيه إلى ضيق هذه الكلية ومستشفاها عن حركة التعليم ولكن الحكومة قررت بناء كلية الطب ومستشفاها فى منيل الروضة وعقدت لذلك مسابقة نال الجائزة الأولى فيها بيت المعماريين نكولاس وديكسون بلندن، وقد وكلت إليه أخيرًا وضع الرسوم التفصيلية ومباشرة البناء والمأمول أن يوضع الحجر الأساسى فى ذلك البناء الضخم هذا العام.

على ذلك يكون عدد طلبة الجامعة ٢٣٤١، منهم ١٢ فى المائة قد أعفوا من المصروفات و٢ فى المائة أعفوا من نصف المصروفات كلٌّ على قدر اجتهاده.

وقد تحسن الإشارة هنا إلى أن الجامعة لم تستطع أن تجعل اللغة العربية لغة التعليم كما هو مرجو وإن كان لها فى التعليم حظ عظيم فى كلية الحقوق وبعض أقسام الكليات الأخرى، والمأمول أن قسط اللغة العربية فى التعليم يزداد شيئًا فشيئًا بالزمان وكلما أمكن ذلك من غير أن تستتبع صعوبة فى الاتصال بالحركة العلمية فى أوروبا؛ ذلك الاتصال الذى يجب على العلم المصرى أن يرعاه حق رعايته؛ ولهذا الغرض ينبغى أن لا يستغنى التعليم المصرى عن اللغات الأجنبية تعليمًا لذاتها وأداة للتعليم إلى زمن غير قريب.

إذا كان تعليم العلوم العالية فى الكليات قد أخذ الآن يسلك السبيل العادى للجامعات فإن جامعاتنا لم تمكنها بعد ظروف المكان ولا مرور الزمان من أن تحيا الحياة الجامعية المطلوبة، تلك الحياة التى هى فيما يرى واضعو أساس الجامعة بل يرى الشارع المصرى أهم ما كان ينقصنا قبل إنشاء الجامعة. وهذا الاعتبار يبرر بغاية الوضوح سخاء الحكومة والبرلمان بإعطاء الجامعة تسعين فدانًا فى هذه الروضة وأربعة وأربعين فدانًا فى منيل الروضة وتقرير المبالغ اللازمة لبناء الكليات الأربع والمستشفى والمكتبة وحىّ للطلبة يسع ألف طالب يعيشون فيه المعيشة الجامعية. أقول إن هذا السخاء يبيِّن أن حكومة جلالة الملك قد لمست داء تأخرنا فسلهت غاية التسهيل طريق التقدم.

تلقاء ذلك لا يكفى الجامعة أن تقف عند حد الشكر ولكن شكرها الحقيقى للحكومة وللأمة على هذه الرعاية أن تقطع على نفسها عهدًا بين يدَىْ جلالة الملك أن تُعنى بالتربية كما تعنى بالتعليم سواء بسواء، وأن تجعل مَهمَّتها الأولى تخريج جيل على علم واسع وخلق متين يستطيع أن يقوم بالمسئوليات المتنوعة التى تنتظره غدًا.

مولاى

تلك هى الجامعة التى وضع مشروعها بين يدى جلالتكم منذ عشرين عامًا ولم يكن إلا فكرة أو حركة مجردة فصار الآن حقيقة راهنة قد أخذ صورته النهائية فى هذا اليوم إذ تتفضلون جلالتكم بوضع الحجر الأول فى بناء هذا المعهد بل فى بناء عظمة أمتكم المنشودة.

فلمولاى أن يغتبط بنجاح مشروعه وأن يتقبل التهنئة على هذا النجاح وليَدُمْ لهذه الأمة العظيمة ملكًا عظيمًا حاميًا للعلم».

هذا، وقد اغتبطت الأمة المصرية بأسرها بهذا اليوم التاريخى العظيم واستبشرت خيرًا فى رفع مستوى التعليم العالى وتلقين الناشئة لُبَاب العلم الصحيح الذى طالما تاقت إليه فكانت تحول بينها وبين تحقيق هذه الأمنية إرادة الأجنبى المحتل. وقد عقدت الصحف الفصول الضافية تعلق بها الآمال الكبار على هذه الجامعة منوّهة بفضل جلالة الملك الذى كانت له اليد الطُّولَى فى إنشائها فتولاها برعايته السامية منذ الساعة الأولى، وهى بعد جامعة أهلية ما زالت فى المهد، وظل يرعاها أميرًا ومليكًا حتى نمت وازدهرت.

وقد قالت جريدة السياسة فى معرض كلامها عن الجامعة: «فحق إذن لكل مصرى أن يبتهج اليوم وأن يتهلل وأن يبارك هذا العمل المجيد وأن يشارك بقلبه وبروحه فى تمامه. حق لكل مصرى أن يعتبر أن كل حجر يوضع فى أساس هذا البناء الذى يضع مليك مصر حجره الأساسى اليوم إنما هو قالب من نور يضىء الطريق للمستقبل. وأن يستبشر بأن سيكون لمصر فى هذا المستقبل مجد أكبر مما كان لها أيام مدرسة الإسكندرية ومدرسة عين شمس. وأن يطرب أيما طرب لأن أبناءنا وأحفادنا لن يكونوا كآبائهم اعتمادًا على علم الغير وتجاربه بل سيكون لهم فى العلم والتجارب قدم راسخة كغيرهم وسيكون للعالم منهم أئمة هدى يكشفون من أسرار الطبيعة ويعرفون من خفى سننها، ما يزيد العالم عرفانًا وسعادة»[1].

وضع الحجر الأساسى لقناطر نجع حمادى

تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك فقبل أن يضع بيده الكريمة الحجر الأساسى لقناطر نجع حمادى فركب القطار الملكى الخاص من محطة الجيزة وفى معيّته رئيس الوزراء والوزراء وموظفو القصر ومدير السكك الحديدية والأمن العام، وفى الساعة الثامنة من صباح يوم ٩ فبراير تحرك القطار على بركة الله بين دوى المدافع وعزف الموسيقى وهتاف الجمع الحاشد من المودعين.

---

(١) السياسة فى ٧ فبراير.

وكانت جميع المحطات التى مر بها الركاب العالى بارزة فى أبهى حُلَل الزينة وكان يُقابل فى كل منها بأعظم مظاهر السرور والابتهاج من الجماهير التى خفت إلى تحية مليكها والتيمن بطلعته المشرقة وعلى رأسهم رجال السلطة المحلية. وقد وقف القطار بعدة محطات كبنى سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج وكان صاحب الجلالة يتلطف أثناء وقوف القطار فيسأل المديرين عن حالة رعيته المتعلقة بعرشه المصرى وينصت إلى خطب الترحيب التى كانت يلقيها أعيان البلاد(١).

وعند وصول جلالته إلى محطة مواصلة الواحات استقل مركبة فخمة إلى اليخت «قاصد خير» الذى سار بالقرب من موضع القناطر وعلى بُعد كيلومترين منها.

وقد دعت وزارة الأشغال إلى هذه الحفلة التاريخية أعضاء مجلسَى الشيوخ والنواب ووزراء الدول المفوضين ووكلاء الوزارات والمستشارين وكبار رجال الأعمال من الأجانب. وأعدت خمسة قطارات مجهّزة بأتم وسائل الراحة لنقل المدعوين من القاهرة إلى محطة مواصلة الواحات، وأقيمت فى مكان الاحتفال ثلاثة سرادقات ووقفت على طول الطريق بين المحطة ومكان الحفلة شراذم من رجال الجيش المصرى.

وفى صباح العاشر من فبراير أخذ المدعوون يفدون إلى مكان الاحتفال وأخذ كلٌّ مكانه، وفى الساعة العاشرة شرف جلالة الملك السرادق فاستقبله جميع الحضور وقوفًا، وبعد أن استقر بجلالته المقام وقف عثمان محرم باشا وزير الأشغال فألقى خطابًا نوّه فيه بَتشجيع جلالة الملك للأعمال الإنشائية وأتى فيه على تاريخ التفكير فى إنشاء هذه القناطر والأدوار التى مرّت به وما يرجى منها من فوائد جمة، ونوّه بفضل من اشتركوا فى إخراج هذا المشروع إلى حيِّز الوجود. وهذا هو نص الخطاب:

«مولاى»

لقد شاء الله أن تتبارى فى عهدكم الزاهر عظائم النهضات فبالأمس تفضلتم فوضعتم بيدكم الكريمة الحجر الأساسى فى بناء الجامعة المصرية واليوم

---

(١) الأهرام والسياسة فى ١٠ فبراير.

يشرفنى كوزير للأشغال العمومية أن ألتمس من جلالتكم التفضل بوضع الحجر الأساسى لقناطر نجع حمادى بيدكم الكريمة: هذه لتوفير أسباب الثروة والرفاهية لشعبكم، وتلك لطبع الشبان من رعاياكم على الثقافة الجديدة بمطامع أمتكم فى الحياة:

لا زالت هذه اليد الشريفة تبنى كل يوم لكل وسائل الخير والعظمة للبلاد.

«مولاى»

ليس مشروع قناطر نجع حمادى إلا حلقة من سلسلة موصولة الحلقات تتضافر جميعها على استثمار كل ما يمكن استثماره من أرض وادى النيل بمياه النيل. وإن مصر وإن نهضت إلى جميع مطالب العظمة ورنت ببصرها إلى كل أسباب التقدم لن تنسى يومًا أنها ـ كما قال هيرودوت ـ هدية النيل.

«مولاى»

إن الحجر الذى تتفضلون بوضعه الآن هو جزء من أساس الحائط الذى يفصل بين الهويس والقناطر التى تتكون من مائة فتحة سعة كل واحدة منها ستة أمتار، والغرض العاجل من إنشاء هذه القناطر هو ضمان الرى الحوضى لمنطقة تبلغ مساحتها نحو ٥٨٠,٠٠٠ فدان واقعة على جانبَىْ مجرى النيل بين الحدود الشمالية لمديرية قنا وقناطر ديروط شمالى مدينة أسيوط.

وقد أُصيبت هذه المنطقة فى الثلاثين سنة الأخيرة بثمانية فيضانات منحطة كان أشدّها انخفاضًا فيضان سنة ١٩١٣ الذى تخلف من الشراقى على إثره نحو ٣٨٠,٠٠٠ فدان، وبلغت خسائر الأهالى وخزانة الدولة فى تلك السنة وحدها نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات. إزاء هذا كان واجبًا على وزارة الأشغال أن تفكر فى خير الوسائل لدفع هذه الأضرار ولتوفير أسباب الرفاهية والثروة لشعبكم المخلص.

ويرجع فضل التفكير فى تنفيذ هذا المشروع إلى المهندس الكبير سير مردوخ ماكدونالد الوكيل والمستشار السابق لوزارة الأشغال الذى أعتبر وجوده اليوم بين المدعوين فرصة سعيدة يرى فيها ثمرة رأيه القيِّم واقتراحه النافع الذى حاز قبول سلفائى المحترمين، وإنه لشرف عظيم فى أن يكون تنفيذ المشروع الذى يفكر فيه ويؤيده أمثال هؤلاء المهندسين على يدى وفى عهدكم المبارك.

هذا، وسيُنشأ - عدا القناطر - الأعمال الملحقة وأهمها ترعتان كبيرتان على شاطئ النهر. وقد تفضلتم جلالتكم فأذنتم بتسمية الترعة الغربية التى ستضمن رى نحو ٤٣٠,٠٠٠ فدان بالترعة الفؤادية، والترعة التى ستضمن رى ١٥٠,٠٠٠ فدان بالضفة الشرقية للنهر بالترعة الفاروقية، وقد وقع الاختيار على هذين الاسمين الكريمين تيمنًا باسم جلالتكم واسم ولىّ عهدكم حضرة صاحب السمو الملكى الأمير فاروق حفظه الله قرة لعينكم وذخيرة لشعبكم.

وستبلغ تكاليف هذا المشروع نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات منها مليونان لبناء القناطر التى عُهد فى إقامتها للمقاول الشهير جناب المسيو باكسون وشركائه، والمليون الباقى للأعمال الملحقة كالقناطر وكالترع والكبارى وقناطر الموازنات وما إلى ذلك من أعمال ثانوية.

ولئن كانت فائدة هذه القناطر فى المستقبل القريب محصورة فى رفع مياه الفيضانات المنحطة لضمان الرى الحوضى فى هذه المنطقة، إلا أنه روعى فى تصميمها أن تقوم بإمداد نحو نصف مليون من الأفدنة فى هذا الجزء من الوادى بالمياه الصيفية بعد تدبير وسائل التخزين وتحويل الحياض إلى رى مستديم على النحو الذى سار عليه العمل فى مصر الوسطى.

ويسرنى أن أعلن أن وزارة الأشغال جادة فى سبيل الاستفادة من المياه الصيفية وتوفيرها بجهد الطاقة، حتى ترى البلاد عما قريب وفى عهدكم السعيد نتائج إرشاداتكم الغالية ونصائحكم الثمينة.

مولاى

إنى لسعيد بأن أذكر أن أول من قام بمباحث هذا المشروع الكبير وتوفر على دراسته هو حضرة صاحب السعادة عبد الحميد سليمان باشا يوم أن كان مفتشًا لمشروعات نجع حمادى، وأن الذى يقوم اليوم على تنفيذه هو حضرة نجيب إبراهيم بك يعاونه نخبة من المهندسين المصريين والأوروبيين على السواء يعملون جميعًا تحت إشراف جناب المستر برتون بكلى مدير عام الخزانات بالنيابة ومساعده حضرة إبراهيم رزق بك، وهم فى ذلك عاملون بإرشادات بيت من أكبر البيوتات الهندسية الاستشارية فى العالم ذلك هو بيت فتز موريس وشركائه الذى انتدب جناب المستر فون لى ليكون عونًا لوزارة الأشغال فى تنفيذ هذا المشروع على أكمل الوجوه وبخير الوسائل الفنية الحديثة.

مولاى

سينتهى بعون الله تعالى هذا المشروع الكبير قبل فيضان سنة ١٩٣٠ وستكون نتائجه المرجوّة سواء فى السنين القليلة القادمة أو فى المستقبل البعيد من البواعث على توفير أسباب الثروة والهناء لشعبكم المخلص، ذلك الشعب الذى يلهج بلسان واحد على الدوام بصالح الدعوات لذاتكم الكريمة ولولى عهدكم المُفدّى.

هذا وإنى أرقب باطمئنان وفخار ذلك اليوم الذى تتفضلون فيه بوضع الحجر النهائى فى ذلك البناء التاريخى حتى يحق لعصركم الذهبى أن يدعى فى التاريخ: عصر البناء».

وضع الحجر الأساسى

ولما فرغ معالى الوزير، نهض جلالة الملك وتقدم إلى وزراء الدول المفوضين فصافحهم واحداً واحداً بيده الكريمة ثم قصد إلى السلم المنحدر واجتازه إلى موضع الحجر الأساسى، وهناك وضعت منضدة مغطاة بغطاء أخضر وعليها حامل الملاط ومطرقة صغيرة من الفضة المموّهة بالذهب، ووعاء الملاط من الفضة الخالصة.

وكان مصعد مدرجًا بالعلم المصرى يروح ويغدو بين شاطئ النيل الشرقى والغربى أثناء إلقاء معالى الوزير خطبته.

ثم دعا معالى الوزير جلالة الملك إلى التفضل بوضع الحجر الأساسى، فنهض جلالته وأمامه الياوران يتقدمهم معالى وزير الأشغال ووراء جلالته الوزراء ورجال الحاشية. وبينهم دولة نسيم باشا ومعالى كبير الأمناء وكبير الياوران والأمين الأول. فقصد إلى السلم ونزل إلى حيث موضع الحجر، وهناك قدم له معالى وزير الأشغال علبة من الفضة الخالصة بها حامل الملاط «مسطرين» ومطرقة صغيرة من الفضة مموهيْن بالذهب، وكُتب على العلبة العبارة الآتية:

«رفع حضرة صاحب المعالى عثمان محرم باشا وزير الأشغال هذه الأدوات إلى حضرة صاحب الجلالة فؤاد الأول ملك مصر للتفضل باستعمالها ثم وضع الحجر الأساسى بيده الكريمة فى قناطر نجع حمادى فى ١٨ شعبان سنة ١٣٤٦ و١٠ فبراير سنة ١٩٢٨».

ثم قدم لجلالته صورتين من محضر حفلة وضع الحجر الأساسى فوقعهما جلالته، فتناول وزير الأشغال نسخة منهما فوضعها مع مجموعة من النقود المصرية المتداولة فى القطر المصرى وأعدادًا من الصحف التى أشارت إلى الاحتفال، فوضع الجميع فى علبة من الصاج، ثم أودع العلبة حفرة مربعة صغيرة واقعة تحت الحجر الأساسى.

ثم أذن جلالة الملك فرفعت الآلة الرافعة الحجر وتناول جلالته الحامل فاجتزأ من الإناء مقدارًا من الملاط وضعه تحت الحجر، وتدلى الحجر فوضع مكانه.

والحجر من الجرانيت على شكل قطاع الدائرة نُقشت عليه أربعة أسطر هذا نصها:

«وضع حضرة صاحب الجلالة فؤاد الأول ملك مصر، بيده الكريمة هذا الحجر فى أساس قناطر نجع حمادى فى ١٨ شعبان سنة ١٣٤٦ - ١٠ فبراير سنة ١٩٢٨، فى السنة الحادية عشرة من ملكه السعيد».

ثم عاد جلالته إلى السرادق ثم أذن فتحرك الركاب الملكى فدوت المدافع. وكانت تقلُّ جلالته سيارة ومعه صاحب الدولة ثروت باشا. وتبعت ركاب جلالته سيارات أخرى تقل رئيس الديوان الملكى وكبير الياوران والأمين الأول ورجال الحاشية الآخرين؛ قاصدين إلى اليخت الملكى(١).

وقد تبرع جلالته قُبيل عودته بمبلغ مائتى جنيه عونًا لفقراء النجوع.

* * *

عقدت الصحف عدة فصول تعليقًا على إنشاء هذه القناطر فقالت جريدة الأهرام: «والغرض الأساسى من إنشاء هذه القناطر هو ضمانة رى مساحة عظيمة ريًا مستديمًا بعد أن كانت تُروى ريًا حوضيًا عندما يكون النيل مرتفعًا ارتفاعًا كافيًا، ففى الجهة الغربية يضمن رى نصف مليون فدان ريًا مستديمًا و٣٠٠ ألف فدان ريًا حوضيًا إلى حين يصبح فى الإمكان ريها بصفة مستديمة بواسطة إنشاء خزان جبل الأوليا أو تعلية خزان أسوان. أما فى الجهة الشرقية حيث يحدُّ النيل جبل فسينشأ نفق طوله ٧٠٠ متر تمر فيه ترعة عرضها ٨ أمتار وتفصل الماء الكافى لإرواء ١١٥ ألف فدان وراء الجبل ريًا مستديمًا.

---

(١) السياسة فى ١٢ فبراير.

ويُلاحظ أيضًا أنه حتى الأراضى التى ستظل تروى ريًا حوضيًا ستنتفع كثيرًا إذ تصلها مياه محملة طميًا بحصبها بينما الآن المياه بمرورها على الأحواض ينفد طميها»(١).

وشاءت الإرادة السَّنية أن يعود جلالته إلى مقر ملكه بطريق النيل فسار اليخت يمخر عباب الماء، وكانت جميع المدن التى مر بها تختال فى أبهى حلل الزينة رافعة أعلامها مكللة بالأزهار والرياحين ناصبة أقواس النصر وعليها كلمات الترحيب والدعاء للمليك المعظم. وما يكاد يدنو موعد مرور اليخت الملكى بكل بلدة حتى يُهرع أهلها وعلى رأسهم رجال الحكومة وكبار الأعيان إلى أقرب مكان لمروره، وما تكاد تشرق عليهم طلعة المليك حتى يتزاحموا بالمناكب لرؤيته وتتعالى أصواتهم بالدعاء والتهليل.

فلما أقلعت الباخرة من نجع حمادى بعد انتهاء حفلة وضع الحجر الأساسى قصدت إلى مدينة سوهاج فوصلتها فى مساء ذلك اليوم، وفى صباح ١١ فبراير شرف جلالته السرادق الذى أعد لاستقباله وكان الطريق من المرسى إلى السرادق قد انتظمت على جانبيه جموع الأهالى وصفوف الطلبة واجتمع فى السرادق كبار الموظفين والأعيان. وألقيت فى حضرة جلالة الملك خطب الترحيب المناسبة للمقام ثم عاد الركاب العالى إلى مرسى السفائن بين مظاهر التبجيل والتكريم، وسار اليخت بعد ذلك ووجهته أسيوط(٢).

وفى أسيوط أقيم سرادق كبير تفضل جلالة الملك فشرفه فى صباح ١٢ فبراير وفى معيته رئيس وزرائه وكبار رجال الدولة وتصدر جلالته المكان ثم ألقيت بين يديه خطب الترحيب والولاء ومن بينها خطبة الشيخ الأحمدى الظواهرى شيخ معهد أسيوط الذى رفع إلى جلالته مجموعة خطب وقصائد صاغها علماء المعهد بمناسبة هذه الزيارة الملكية وتلاه توفيق دوس باشا فألقى خطابًا عن جلائل الأعمال التى يقوم بها المليك لصالح رعيته وخطب أيضًا نائب المدينة السيد باشا خشبة. ثم غادر جلالة الملك مكان الاحتفال إلى اليخت الملكى الذى أقلع بين مظاهر الاحترام والإجلال ودوى المدافع وعزف الموسيقى وصالح

---

(١) الأهرام فى ١٠ فبراير.

(٢) الأهرام فى ١٢ فبراير.

الدعوات التى تتصاعد من أفواه الجماهير. وجادت المكارم العلية بهذه المناسبة بإعانة قدرها ٤٠٠ جنيه لفقراء أسيوط.

وولت السفينة الملكية وجهها شطر مرسى جهة تل العمارنة بملوىّ، فلما ألقت مراسيها شرف جلالة الملك السرادق الذى أقامه أعيان ملوى احتفاء بالزيارة الميمونة فألقيت الخطب المناسبة للمقام ثم عاد إلى اليخت فمضى فيه الليلة. وفى صباح ١٢ فبراير زار جلالته آثار تل العمارنة المشهورة وبمعيته مسيو لاكو مدير عام الآثار لشرح ما غمض[1].

وبعد الانتهاء من هذه الزيارة واصل اليخت سيره إلى مدينة المنيا التى أظهر أهلها شدة تعلقهم بالعرش بما أقاموا من زينات وبما أحياه بعض أعيانها من حفلات ساهرة وولائم ابتهاجًا بتشريف جلالة الملك، كما تبرع بعضهم (قللينى فهمى باشا) بمقدار فدانين من الأرض بنزلة الفلاحين لإقامة مدرسة ابتدائية عليها تخليدًا لهذه الزيارة.

وقد افتتح جلالته فى هذه المدينة وابور المياه والنور الذى أنشأته البلدية، وزار المدرسة الثانوية ومنها قصد إلى المتنزه العام فتفضل بافتتاحه وهناك أجريت حفلة الاستقبال.

وقد جادت المكارم العلية على فقراء المدينة بمبلغ ثلاثمائة جنيه، كما منح عدة منح لكل من نادى الألعاب الرياضية والمدرسة الثانوية ومدرسة البنات الابتدائية.

ووصل الركاب العالى مدينة بنى سويف بعد ظهر ١٤ فبراير فأطلقت المدافع وصدحت الموسيقى بالسلام الملكى، ثم بارح جلالته اليخت يحف به رجال الدولة فافتتح المرفأ الجديد (ميناء الأمير فاروق).

فألقى خطابًا آخر فى هذا الشأن ثم سار جلالته إلى المتنزه الجديد (منتزه جلالة الملك) فأعلن افتتاحه أيضًا، ومن هناك استقلّ جلالته السيارة إلى الموضع الذى سيُنشأ عليه مستشفى جديد باسم جلالته وشرف السرادق الذى أقيم بجوار المكان، ثم ألقى الدكتور شاهين باشا وكيل الداخلية للشئون الصحية كلمة عن مشروع المستشفى وتبعه مدير بنى سويف وواصف غالى باشا وعلى إسلام باشا فألقيت كلمات تناسب المقام، ثم تفضل جلالة الملك فوضع الحجر الأساسى

---

(١) الأهرام فى ١٣ فبراير.

فى بناء المستشفى وبارح السرادق إلى مدرسة الأمير فاروق الثانوية فأزاح الستار عن باب المدرسة وتفقد قاعات المدرسة ومعاملها. وشرف بعد ذلك سرادقًا استقبل فيه كبار الموظفين والأعيان ثم عاد إلى اليخت. ومنح جلالته فقراء المدينة ثلاثمائة جنيه ومنحة أخرى لمدرستها الثانوية(١).

وفى صباح ١٥ فبراير، أقلعت الباخرة الملكية قاصدة إلى حلوان فوصلتها بعد الظهر حيث كان فى انتظار تشريف جلالة الملك الأمير عباس حليم ووكلاء الوزارات ومحافظ القاهرة ومدير الجيزة وكبار الأعيان، ومن هناك استقل جلالته سيارة وفى معيته رئيس الوزراء ميممًا سراى عابدين فشرفها باليُمْن والإقبال(٢).

افتتاح مصحة فؤاد بحلوان

وكأنما كان شهر فبراير شهر المنشآت الحديثة الجليلة القدر، فبعد أن احتُفل بوضع حجر الأساس فى بناء الجامعة المصرية وقناطر نجع حمادى احتفل فى ١٩ منه بالافتتاح الرسمى لمصحة فؤاد التى أنشأتها وزارة الأوقاف فى حلوان لمعالجة التدرن الرئوى. فأقامت الوزارة سرادقًا فخمًا اتسع لستمائة مقعد ودعت إلى هذا الاحتفال رئيس الوزراء والوزراء ووزراء الدول المفوضين والشيوخ والنواب ورؤساء الأديان وكبار الموظفين، وقد قوبل جلالة الملك عند وصوله بالتصفيق الحاد والهتاف المتواصل ثم تقدم نجيب الغرابلى باشا وزير الأوقاف فألقى خطبة ضافية ضمَّنها تاريخًا مسهبًا عن إنشاء المصحة وفضل جلالته فى ذلك وأفاض فى بيان ما تقوم به المصحة من الخدمات الجليلة، وتبعه حمدى بك سيف النصر نائب حلوان فألقى كلمة أعرب فيها عن ابتهاج مدينة حلوان لتشريف شبل إسماعيل ونوّه بالمشاريع الإصلاحية التى تمت فى عهد جلالته الزاهر بفضل تشجيعه السامى. وبعد ذلك زار جلالته أقسام المصحة وغرفها وكان يتلطف مع المرضى بينما كان مدير المصحة العالم الدكتور برنار رينيه يشرح لجلالته ما يحتاج إلى الشرح، وبعد أن انتهت الزيارة استقل جلالته السيارة الملكية مودعًا بالحفاوة والإجلال(٣).

---

(١) الأهرام فى ١٥ فبراير.

(٢) الأهرام فى ١٦ فبراير.

(٣) السياسة فى ٢٠ فبراير.

تعيين السير مردوخ مكدونالد بوزارة الأشغال

للإشراف على أعمال الرى الكبرى

كان السير مردوخ مكدونالد مستشارًا إنكليزيًا بوزارة الأشغال فى وقت ما، ثم اعتزل الخدمة وألغى هذا المنصب فى العهد الأخير. وفى شهر فبراير قدم عثمان محرم باشا وزير الأشغال مذكرة إلى مجلس الوزراء يذكر فيها أن وزارته اعتزمت البدء فى برنامج واسع النطاق يرمى إلى تنفيذ بعض المشروعات التى أوشكت دراستها أن تنتهى وإلى استكمال البعض الآخر مما لم تكن الوزارة قد وصلت فيه إلى رأى حاسم، وهذه المشروعات هى: «١» تعلية خزان أسوان، و«٢» مشروع أعالى النيل الأبيض، و«٣» تقوية القناطر وطلب لذلك من المجلس أن يرخص لوزارة الأشغال: «١» بالاتفاق مع السير ماكدونالد على الأتعاب التى تراها مناسبة لما يقوم به من الأعمال حتى الآن على أن يكون مستعدًا لتقديم كل البيانات التى تلزم للوزارة أو اللجنة الدولية فى هذا الصدد، «٢» للترخيص للوزارة باعتبار السير ماكدونالد المهندس الاستشارى لتعلية خزان أسوان وإعطائه الأجر الذى يتفق عليه بين الوزارة وبينه، «٣» الترخيص للوزارة بالرجوع إلى رأيه فى خير الوسائل التى ينفذ بها هذا المشروع وتستكمل دراسته على أن يترك لها تقدير الأتعاب، «٤» الترخيص للوزارة بالاتفاق معه على دراسة مشروعات القناطر المذكورة آنفًا وأن يترك لها أيضًا حرية تقدير الأتعاب حسب أهمية كل مشروع وعمل سواء كان ذلك فى أدوار الدراسة الابتدائية أو التنفيذ، مع العلم بأن الأتعاب الخاصة بكل مسألة تتراوح بين الألف والألفَىْ جنيه لدور الدراسة ومثلها سنويًا لدور التنفيذ(١).

تلك هى مذكرة وزارة الأشغال التى أثارت شيئًا من الضجة حولها يرجع إلى سببين: الأول أنها تنم عن روح الرغبة فى إعادة السير مكدونالد إلى منصب مستشار لوزارة الأشغال، والثانى وهو السبب المهم، أن هذه المذكرة أرسلت إلى الوزراء الذين وقعوها دون أن تمر أولاً على اللجنة المالية لفحصها وعرضها بعد ذلك على مجلس الوزراء مشفوعة برأيها كما تقضى بذلك النظم المالية فاعترض محمد محمود باشا وزير المالية، الذى كان غائبًا وقت عرض المذكرة، على تجاوز

---

(١) الأهرام فى ٢٤ فبراير.

اختصاصه بتلك الصورة، كما رأى أن الموافقة على اقتراح وزارة الأشغال فيه مخالفة للمبدأ الدستورى الذى يقضى بعدم صرف شىء من أموال الدولة إلا إذا كانت قيمته مربوطة فى الميزانية العامة. وأبلغ معاليه اعتراضاته إلى ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء الذى اتفق معه على أن تعود مذكرة وزارة الأشغال فتأخذ الطريق العادى[1].

ومع ذلك فقد تم تعيين السير مكدونالد طبقًا لاقتراح وزارة الأشغال.

وقد علقت جريدة الأهرام بكلمة على هذه المذكرة فقالت: «هل يستطيع أحد أن يفهم منها (أى المذكرة) أو أن يقول بعد مطالعتها إن السير مكدونالد لم يُعين من جديد مستشارًا ولم يغنم من هذا التعيين فوق ما كان يغنمه وهو فى منصبه الأول قبل أن يُحال على المعاش؟»[2].

وقالت فى كلمة أخرى عقدتها فى هذا الصدد أيضًا: «والأعمال المبدئية فى ذلك كله (أى فى المشروعات) تستغرق الوقت الطويل جدًا، ثم إن أعمال التنفيذ تستغرق السنين الطويلة. أفلا يكون استخدام السير ماكدونالد مستشارًا فى هذه المشروعات كلها حتى تنتهى حجة قائمة على صحة ما نقول وبرهانًا قاطعًا على بطلان إنكارهم.

«وإذا كانت المكافأة عن دراسة كل مشروع تتراوح بين ألف وألفَى جنيه وأن هذه المكافأة تكون دائمة فى كل سنة من سنِى التنفيذ حتى النهاية. أفلا يكون ما يعطى لهذا المستشار الآن فوق ما كان يأخذه يوم كان فى خدمة وزارة الأشغال» إلى أن قالت إنها لا تقول بعدم الاستعانة بالإخصائيين من الأجانب والسير ماكدونالد على الأخص؛ ولكن الأمر الذى تتكره بل تستنكره ألا تُسمى الأشياء بأسمائها وأن يعين السير ماكدونالد مستشارًا للأشغال فتتخذ فى هذا التعيين طرق اللف والدوران ويُقال إنه تعين لأعمال خاصة. ثم نعت على وزارة الأشغال عدم مراعاة القانون وتخطى السلطة المالية المختصة.

وقد لفتت جريدة السياسة النظر إلى بعض نقط تراءت لها فانتقدت عدم إعطاء السير ماكدونالد مرتبًا ثابتًا، وقالت إن تقاضيه مكافأة على كل عمل يقوم

---

(١) سياسة ٢٧ فبراير.

(٢) الأهرام فى ٢٦ يناير.

به على نحو ما جاء بمذكرة وزارة الأشغال قد يؤوِّل إلى استيلائه على مبلغ باهظ كل سنة ربما يصل إلى عشرة آلاف جنيه أو أكثر إذا قام بعدة أعمال خلال سنة واحدة، كما انتقدت أيضًا التعاقد مع السير ماكدونالد لمدة عشر سنوات[1].

وتلقاء ذلك أذاعت وزارة الأشغال البيان الآتى:

بيان وزارة الأشغال عن تعيين سير مردوخ مكدونالد

أكثرت الصحف من ذكر ما سمته مسألة تعيين السير مردوخ مكدونالد فى وظيفة مستشار الوزارة.

والواقع أن هذا الأمر لم يحدث ولا يمكن أن يُفكر فيه وكل ما حصل هو أن الوزارة رأت الانتفاع بخبرة السير مردوخ مكدونالد فى مسائل معينة جرى العمل على أن ترجع فى مثلها إلى خبرة ذوى الاختصاص حتى فى العهد الذى كان بها موظف فنى كبير بلقب مستشار.

والرجوع إلى خبراء عالميين فى المسائل المهمة أمر يوجبه الحرص على أموال الدولة وعدم صرفها على أعمال بعيدة المدى وعظيمة الأثر على البلاد وكبيرة النفقات قبل تمحيصها وتقليب الرأى فيها على جميع وجوهه والعناية التامة فى الإشراف على تنفيذها.

وقد وقع ذلك فيما مضى عند بناء كل من خزان أسوان وتعليته الأولى وقناطر أسيوط وإسنا وزُفتى، وآخر مرة حدث فيها ذلك كان فى سنة ١٩٢٥ عندما اتفقت الوزارة مع الخواجات كود وفتسموريس وشركائهما المهندسين الاستشاريين بلندره ليكونوا مهندسين استشاريين لها فى بناء قناطر نجع حمادى ومشروع خزان جبل الأولياء، على أن يتقاضوا أتعابًا معينة أثناء دورَى الدراسة والتحضير وأتعابًا سنوية أثناء دور التنفيذ قُدرت بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه سنويًا بالنسبة للعمل الأول و٧٥٠٠ جنيه سنويًا بالنسبة للعمل الثانى، وقد بلغت الأتعاب التى دفعتها الوزارة من دورى الدراسة والتحضير فيما يختص بقناطر نجع حمادى حوالى ٥٠٠٠ جنيه، وسيبلغ مجموع الأتعاب حتى انتهاء تنفيذها حوالى ٢٠,٠٠٠ جنيه.

---

(١) السياسة فى ٢٠ فبراير.

ومن هذا يتضح أن وزارة الأشغال لم تخرج عن تقاليدها الماضية عندما رغبت فى انتداب السير مردوخ مكدونالد الذى يدير مع شركائه بلندره مكتبًا استشاريًا فى الأعمال الهندسية الكبرى ليكون مهندسًا استشاريًا فى أعمال مهمة معينة، رأت الوزارة الرجوع إلى تجاربه وعظيم خبرته فيها بأتعاب تقل كثيرًا عما اتفق عليه فيما ماثل ذلك من الأعمال.

■ ■ ■

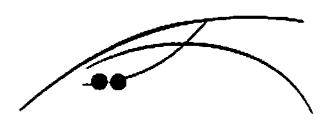
الباب الثالث

■ شهر مارس

■ ■

الفصل الأول

"المحادثات السياسية والأزمة الوزارية"



فى أواخر الشهر الماضى ـ تحت تأثير الإلحاح من الصحف الوفدية وصحف المعارضة ـ أفضى ثروت باشا بنتيجة محادثاته إلى زعيم الوفد وإلى حزب الأحرار الدستوريين، ليتخذوا إزاء هذه النتيجة قرارًا تبنى عليه الوزارة مسلكها.

ويظهر أن روح التشاؤم من نتيجة المحادثات سادت كلا الحزبين، فما كاد يحل اليوم الأول من شهر مارس حتى كان رأى الوفد ورأى الأحرار الدستوريين قد عُرف للناس جميعًا وهو رفض العرض البريطانى، وقد أبلغه مشافهة ثروت باشا للمندوب السامى ريثما يتم تحرير مذكرة.

وقد رأى الوفد المصرى أن يعرض نتيجة بحثه على الهيئة الوفدية البرلمانية لمجلس الشيوخ والنواب فدعاها إلى الاجتماع لهذا الغرض فى مساء أول مارس، وعقدت الهيئة جلسة سرية تلا فيها النحاس باشا نصوص المشروع ثم قرار الوفد وانتهى الاجتماع بالموافقة على هذا القرار.

واكتفت الحكومة وهيئة الوفد بذلك عن عرض المشروع على البرلمان ما دامت الحكومة ذاتها لم تقبله، ولا سيما لأن الهيئة الوفدية البرلمانية تمثل الأكثرية من أعضاء المجلسين فعرضه عليها يكون بمثابة عرضه على البرلمان بصفة غير رسمية[1].

لم يكن لدى الوزارة بعد ذلك إلا أن تضع مذكرة الرفض فأكبَّ الوزراء على تحضيرها وكانت شغلهم الشاغل طوال نهار مارس؛ غير أنهم اختلفوا فيما بينهم

---

(١) الأهرام فى ٢ مارس.

على الصيغة التى تفرغ فيها المذكّرة. ففريق رأى أن تقتصر على الرفض البسيط أى أن يُقال فيها إن المشروع لا يحقق أمانى الأمة المصرية وآمالها، فالحكومة لا تستطيع تحمل مسئولية عرضه على البرلمان لأنها هى نفسها غير مقتنعة بصلاحيته قاعدة للاتفاق. وفريق آخر رأى أن تفند المذكرة التى تقدم إلى دار المندوب السامى كل فقرة من فقرات المشروع وترد عليها ردًا مفحمًا؛ تبيانًا لما فيه من الافتئات على حقوق مصر واستقلالها وحريتها ونظامها الدستورى. غير أن هذا الرأى كان يصطدم مع بعض مواد المشروع التى رأى الفريق الأول التسليم بها وقد اجتمع الوفد المصرى مساء ٢ مارس للبحث والتشاور فى هذا الموضوع(١).

وكان الوزراء يجتمعون مرات اجتماعات غير رسمية حضر بعضها النحاس باشا، وقد وضعت ثلاث صِيَغ للرد واشترك عدلى يكن باشا فى وضع واحدة منها؛ غير أنها جميعها لم توفق بين الآراء المختلفة.

وفى يوم ٤ مارس كُتبت مذكرة الرفض بالعبارة الآتية:

حضرة صاحب الفخامة

أتشرف بإخبار فخامتكم أنه عملاً برغبة سعادة السير أوستن تشمبرلن فى الرسالة التى أبلغنى إياها بواسطتكم قد عرضت على زملائى مشروع معاهدة التحالف الذى أفضت إليه محادثاتنا فى الصيف الماضى وأحطتهم علمًا بالأدوار المختلفة التى مرّت بها هذه المحادثات بالمذكرات التى تبودلت والمناقشات التى جرت بعد ذلك.

فرأى زملائى أن المشروع لا يتفق فى أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ويجعل الاحتلال العسكرى البريطانى شرعيًا.

بناء على ذلك عهد إلىّ زملائى فى إبلاغ سعادة وزير خارجية حضرة صاحب الجلالة البريطانية أنهم لا يسعهم قبول هذا المشروع.

فأرجو من فخامتكم أن تتكرموا بإبلاغ ما تقدم إلى سعادة السير أوستن تشمبرلن وأن تعربوا له فى الوقت نفسه عن خالص شكرى لما أبداه من الاستعداد الودى فى هذه المحادثات منذ بدئها.

---

(١) الأهرام فى ٣ مارس.

وإنى أغتنم هذه الفرصة لأشكر لفخامتكم أيضًا ما لقيته منكم من دلائل الود فى اجتماعاتنا بشأن مشروع المعاهدة ولأعرب لفخامتكم عن عظيم احترامى.

(عبد الخالق ثروت)

رئيس مجلس الوزراء

وقد حملها ثروت باشا بنفسه إلى المندوب البريطانى وارتاح الرأى العام إلى هذا الرفض الذى تقرر بإجماع آراء الساسة، فقالت السياسة فى مقال كتبته بصدد ذلك: «وإنه يسرنا أكبر السرور أن تكون ابوزارة قد انتهت إلى هذا القرار بالسرعة التى تزيل من نفوس الناس قلقها يسرنا بعد أن كتبنا نطلبه فى حديث أمس وبعدما بيّنا للوزارات ما يجيش بالنفوس من قلق مصدره حرص الناس على أن يعرفوا المصير الذى كتب لبلادهم. وهو يسرنا كذلك أن كان بإجماع آراء الوزراء بعد أن اجتمعت عليه آراء الهيئات السياسية التى استتار الوزراء برأيها فى الأمر. فهذا الإجماع يحفظ على الأمة وحدتها ويزيد فى قوتها وتماسكها. ولئن كان رفض المشروع يبعدنا عن حال الطمأنينة على مصير بلادنا ويقضى فى النفوس على أمل كان كبيرًا فى أن يحقق الاتفاق مطالب البلاد فإن ذلك لن يغير من نفسية الأمة شيئًا ولن يدفع إلى نفسها بأى يأس من الحصول على حقوقها كاملة»[1]، وبعد تسليم الرد إلى المندوب السامى البريطانى قالت فى مقال آخر: «يجب أن يقف المصريون من الحوادث موقف أناة وحكمة مقرونتين بالحزم والإيمان بحقوق البلاد ويجب أن يعلم المصريون أن هذا الظرف الدقيق الذى تتخطاه يتطلب من كل مصرى أكبر حظ من إنكار الذات ومن التفكير فى مصلحة البلاد وحدها ومن الوقوف بإزاء الحوادث موقف من لا يخشى ما يمكن أن تتمخض عنه هذه الحوادث».

إلى أن قال:

«لقد انتهت مسألة الاتفاق ومشروعه بين مصر وإنكلترا بتسلُّم معتمد إنكلترا فى مصر رأى الحكومة المصرية. فلنَعُد إلى النظر فى شئون البلاد الأخرى وتتحد فى ذلك كلمتنا وتتحد كذلك قلوبنا لنتخطى الظرف الدقيق الذى تمر البلاد به وتتقى مفاجآته وتفتح أمامنا بابًا جديدًا للأمل فى المستقبل الكفيل بأن

---

(١) السياسة فى ٢ مارس.

يحقق للأمم كل ما تطمح إليه من حقوقها وما تطمح فى تحقيقه من مطالبها العادلة»(١).

وقد حبَّذت جريدة الكشاف خطة الوزراء فى قرار الرفض، فقالت: «وقد أحسنت الوزارة صنعًا بتعجيلها بإعلان الرفض إلى الحكومة البريطانية وبنائه على ما ذكرناه بإيجاز واستحقت الحمد من الأمة على هذا الموقف القوى الذى لم يكن يسعها خلافه أو يُنتظر من مثلها سواه» ثم استطردت من ذلك إلى الكلام عن استقالة الوزارة، فقالت: «وسيكون عبء الوزارة القادمة ثقيلاً ومهمتها شاقة ولكن الأمل معقود بأن تسلك سبيل الحكمة التى ظهرت بها مصر إلى الآن وأن تستطيع تخطى ما عسى أن يعترض طريقها من العقبات وتذليل المصاعب التى قد تواجهها فى ظل السكينة والهدوء والعقل والأناة فليس أحق بأن يقوى موقف البلاد ويؤيد حجتها من توخى الحكمة والتزام السكينة ولكن الحكمة من جانب مصر وحدها قليلة الجدوى. ولا بد من أن يبدى الجانب الإنكليزى مثل ما تبدى مصر من روح الاعتدال وإيثار الود فقد فشلت مفاوضات من قبل كما فشلت هذه المرة فلم يمنع ذلك أن تقوم العلاقات بيننا وبين إنكلترا ولا سيما فى المدة الأخيرة على حدود التفاهم الودى. وليس من الضرورى ولا من المجدى أن يؤدى حبوط المفاوضة إلى المشادة التى لا طائل تحتها ولا خير فيها حتى ولا لبريطانيا إذا ذهبنا نعتبر النتيجة ونحكم على الأمور بمقدماتها»(٢).

وأنشأت الأهرام فصلاً أتت فيه على ملخص تاريخ المحادثات الأخيرة وشرحت كيف جرت وانتهت، ثم قالت: «فما دامت الوزارة لم تأخذ بنتيجة المباحثات التى جرت ولم تأخذ بتنفيذ المشروع على عاتقها وقد تقدمت زعماء الأحزاب فى رفضه، فالآراء المصرية إذن متفقة اتفاقًا تامًا على هذا الرفض لا لأن المصريين لا يتمنون الاتفاق مع الإنكليز، وهذا الاتفاق مع احترام استقلال البلد وحقوقه كل ما تتمنى الأمة، بل لأن المعروض على مصر للاتفاق مع إنكلترا لا يحقق آمال الأمة ولا يتفق مع أمانيها فالأمة كلها حاكمة ومحكومة على اتفاق تام برفض المشروع»، إلى أن قالت: «وكل ما يصح أن يُقال إن هذه المحادثات التى بدأت فى شهر يوليو قد انتهت الآن بلا نتيجة عملية. نقول عملية لأنه قد تكون

(١) السياسة فى ٤ مارس.
(٢) الكشاف فى ٥ مارس.

لها نتائج يظهرها المستقبل من وراء معرفة كل فريق اتجاه الفريق الآخر ليس لنا أن نتكلم عنها لأنها رهن المستقبل والمستقبل لله».

«وباستطاعتنا أن نختم هذه الكلمة بما قاله لنا أحد رجال الدولة أننا تحادثنا مع الإنكليز فلم نتفق فاحتفظ كل فريق بمركزه وبرأيه وباستطاعة كل فريق منا أن يقول للآخر إن لكل منا رأيه والاحتفاظ بالرأى لا يعنى الخصام والعداء»[1].

وعقدت جريدة المقطم فصلاً قالت فيه:

«ولا يحتاج الباحث إلى الإفاضة فى بيان الأسباب لعدم قبول المشروع فى مصر فقد حادثنا عشرات من المشتغلين بالشئون السياسية من جميع الأحزاب والطبقات قبل أن يتبيَّن رأى الأحزاب وقرار الوزارة فكاد الجواب يكون واحدًا فى جميع الأحوال وهو أن مصر لا يسعها أن ترتبط بمعاهدة على هذا المنوال؛ لأنها تطمع بخير منها ما دام المطلوب منها هو أن تتقيد بنصوص معينة قد تكون وقتية بحسب لفظ المعاهدة ولكنها قد تصير دائمة بحكم الظروف والأحوال، فإذا كان لا بد من الرضا والتقيد بقيود معاهدة فمصر تؤثر أن تتريث إلى أن تستطيع أن تنال ما هو خير من المعروض عليها الآن فى فرص تكون أفضل من الفرص الحالية.

«فتقرير رأى مصر لم يستغرق وقتًا طويلاً لأن الرأى العام أدرك فى الحال هذه الحقيقة وسواها من الملابسات المتصلة بها، ولأن الذين يمثلون هذا الرأى عرفوا كيف يعبرون عنه فالقرار الذى يبلغ إلى الحكومة البريطانية اليوم يصح أن يوصف بأنه قرار إجماعى وبهذه الصفة يجب أن يكون له وقع عظيم فى الدوائر السياسية والبريطانية وفى غيرها من الدوائر فى البلدان الأخرى؛ لأنه سيظهر للملأ حقيقة الشعور فى مصر بجلاء وبيان تامين.

«ورُبَّ قائل يقول إن هذا الجهد الذى بذل فى المحادثات ضاع سُدًى وكنا فى غنى عنه، أما نحن فنرى غير هذا الرأى ونقول إنه أسفر عن نتائج كبيرة الشأن ربما كان فى مقدمتها أن المسئولين فى بريطانيا من حزب المحافظين القابض على زمام السلطة الآن وسائر الأحزاب التى يمكن أن تلى الحكم فيما بعد استطاعوا أن يقفوا على رأى مصر الصريح فى أمر العلاقات بين الدولتين، فإذا

---

(١) أهرام أول مارس.

قال لهم وزير أو قطب مصرى مسئول إن مصر تتوق إلى كذا وكذا وتأتى هذا الأمر وذاك قال حقًا ونطق صدقًا وكان بقوله هذا مترجمًا عما فى نفوس الشعب المصرى وأن الحالة من هذا القَبيل هنا لا تزال كما كانت فى حياة زعيم البلاد الأكبر سعد باشا.

«أضف إلى هذا أن عرض مشروع المعاهدة الذى كان وليد المحادثات أتاح لمصر فرصة لتبدى مشيئتها وتعلن رغبتها ولهذا قيمته العظيمة فى ما سيدور من المحادثات والمفاوضات فى المستقبل لأننا من الذين يعتقدون أن الباب لم يُقفل وأن مصر وبريطانيا لا تريدان إقفاله»(١).

ونشرت البلاغ مقالاً بإمضاء عباس محمود العقاد جاء فيه:

«وكان رفض المشروع الذى انتهت إليه المفاوضات بين مصر وإنكلترا مُجْمعًا عليه، بل نحن لم نَرَ أحدًا قط يقول بغير هذا الرفض أيًا كان مذهبه السياسى ونزعته النفسية، فإن المشروع قد نزل إلى الحد الذى يتلاقى عنده التطرف والاعتدال والإقدام والحذر، ولن تجد هيئة مصرية يمكن أن تفكر فى اتخاذه أساسًا لاتفاق بين البلدين أيًا كان الخطر الذى ينذروننا به عند رفض الاتفاق، فحسبُنا منه أنه يشتمل على اعتراف ببقاء جيش الاحتلال فى مصر وإطلاقه فى جميع أنحاء القطر حيث يحلو له التنقل والمقام، وهو الأمر الذى لم يقبله مجلس شورى القوانين فى أيام الجهل والجمود ولم يفتأ يحتج عليه عامًا بعد عام كلما عُرضت عليه الميزانية ورأى فى أبوابها نفقات جيش الاحتلال، فاليوم البلاد فى نهضتها والحرية تملأ الأرض بدعوتها كيف يخطر فى بال إنكليزى أن هيئة مصرية تُصاب بهذا الخلل الذى يريدونها عليه وتقبل اليوم ما لم يقبله المصريون قبل أربعين عامًا لغير سبب إلا أن الإنكليز يطلبون ذلك ويحتاجون إليه وما الذى يضطر المصريين إلى ذلك؟ ربما خطر للمستعمرين أن الدستور أداة صالحة للتخويف والتهديد... فنتيجة وجوده إذن أن نخاف عليه فنقبل اليوم ما لم نكن نقبله قبل عهد الدستور! فإن كان هذا ما توهموه فإنهم يستطيعون أن يعرفوا اليوم وغدًا وفى كل حين أن حرص هذه الأمة على الدستور معناه حرصها على الحرية والسيادة والاستقلال، وأن هناك كارثة لا تبالى الأمة عندها بكل كارثة

---

(١) المقطم فى ٣ مارس.

تصيب دستورها وبرلمانها وهى الكارثة التى تسجل عليها الاحتلال وتمس حقوقها المشروعة فى الاستقلال.. إلخ[1].

أما الصحافة الإنكليزية فقد علقت تعليقات عدائية على قرار الرفض وحملت حملة شديدة على الوفد المصرى كما أن بعضها طلبت إقصاءه عن الحكم، ونحن إذا أردنا أن نأتى هنا على كل ما كتبته هذه الصحف عن الموقف السياسى لاستغرق ذلك منا عشرات الصفحات وإنما نكتفى هنا بأن نورد أقوال أمهات الصحف البريطانية.

فقد قالت جريدة «التيمس»، إن من دواعى الأسف أن زملاء ثروت باشا ورجال الوفد عجزوا كما عجز زغلول باشا فى سنة ١٩٢٤ عن تقدير حقائق الموقف قدرها، إلى أن قالت: «ومن المؤكد أن السبب الذى بُنى عليه الرفض هو مسألة إبقاء الحامية البريطانية فى مصر وقد علل المعترضون ذلك بقولهم: إن الاعتراف بهذا الإبقاء يجعل الاحتلال البريطانى شرعيًا فيكون زعماء الوفد قد سلكوا ذات الخطة التى سلكها زغلول باشا مع مستر مكدونالد بدون نجاح» ثم تابعت قولها «بأن وجود قوة بريطانية فى مصر هو الضمان الوحيد الأكيد لحماية هذه الحلقة الحيوية فامتناع الوفديين أو عجزهم عن الاعتراف بهذه الحقيقة البديهية يدعو إلى أعظم استغراب بعد أن رأوا نتيجة التجربة التى جربها زغلول باشا وإذا كان يعنى أن أتباع زغلول باشا تنقصهم قوة الابتكار فهم يقلدونه حتى فى أغلاطه السياسية فذلك من أعظم دواعى الأسف، ثم استطردت الجريدة من ذلك وقالت: «ومهما تكن الأسباب التى أكرهت متطرفى الوفد على رفض المعاهدة فعملهم خسارة على مصر لا على بريطانيا فالناس هنا لا يستكبرونه وستظل العلاقات بين بريطانيا ومصر قائمة على تصريح سنة ١٩٢٢ وقد اكتسب الفريقان من السنتين الماضيتين مقدارًا كافيًا من رباطة الجأش وحسن الشعور. فمن الممكن إبقاء التسوية الوقتية بدون أن تُحْدث أثرًا سيئًا فى الصداقة بين البلدين».

«إن المفاوضات الأخيرة على الرغم من حبوطها تدل على تقدم مهم جدًا فى العلاقات بين بريطانيا ومصر فقد أظهرت الحكومة البريطانة ما هى مستعدة

---

(١) البلاغ فى ٦ مارس.

للتنازل عنه وما هى المصالح التى تعدها شروطًا حيوية تتعاون على أساسها بصفة حليفة مع مملكة مصر ثم إن ثروت باشا قد أظهر بعد الشجاعة التى أبداها فى البدء بالمفاوضات أن السياسى المصرى الذى يحب وطنه يستطيع أن يصل إلى اتفاق مع الحكومة البريطانية يُعترف فيه باستقلال مصر اعترافًا كاملاً كما يعترف بمصالح الإمبراطورية الحيوية»(١).

ثم نشرت جريدة «الدايلى كرونكل» مقالاً رئيسًا جاء فيه ما يأتى:

«يظهر أن ثروت باشا كان يعتقد أنه يستطيع أن يحمل الوطنيين على قبول المعاهدة. ولكن الحوادث أظهرت أنه كان مخطئًا فقد قرر الوطنيون رفضها. وفى خلال ذلك حدث هياج فى الرأى العام ناجم من الروايات المتناقضة التى نشرتها الصحف المصرية عن محتويات مشروع المعاهدة، ولم ينشر النص الرسمى لأسباب تتعلق بأحوال الإجراءات المتبعة فى هذا الصدد. نعم إن عدم النشر كان جريًا على سوابق صحيحة ولكنه أحدث تأثيرًا غير حسن، وبما أن ثروت باشا قد استقال فلا مفر عن الأزمة. وقد كانت الفرصة سانحة له بعض السنوح من قبل لإطالة أجل المفاوضة بحكمة وصبر إلى أن يدنو الصيف ويكون الوقت كفيلاً بتحسين الجو. أما الآن فأمامنا حكومة من الوطنيين أو انتخابات عمومية. وقد لا يبقى بُدٌّ من الرجوع إلى التقاطع مع بريطانيا بل قد يعود عهد الاعتداءات.

«وقد أصاب السير أوستن تشمبرلن بقوله: إن رفض المعاهدة هو من سوء حظ مصر لا من سوء حظ بريطانيا. ووجه الصواب فيه أن النظام الوقتى القائم على تصريح سنة ١٩٢٢ أعظم ضررًا للوطنيين المصريين منه لنا ولمصالحنا فهو ينص على ضمانات نافذة؛ ولكنه يترك مركز مصر الدولى ناقصًا لم يتم بعد مع أنهم يريدونه كاملاً. فلو قبلت المعاهدة لاستفاد منها الفريقان.

«إننا نريد أن نضع العلاقات بين بريطانيا ومصر على أساس ودى دائم. وليس لبريطانيا أى مصلحة متى توافرت بعض الشروط فى تحديد استقلال مصر. ولكن هذه الشروط حيوية لسلامة الإمبراطورية فإذا وافقنا الوطنيون عليها وقبلوا صداقة بريطانيا بالروح التى عرضت بها عليهم فإنهم يستطيعون أن يضمنوا أفضل مستقبل لبلادهم»(٢).

---

(١) برقيات الأهرام الخصوصية فى ٦ مارس.

(٢) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٦ مارس.

وعقدت جريدة «الإيفننج ستاندرد» فصلاً عالجت فيه موضوع رفض المعاهدة قالت فيه[1]:

«إن النزاع هو فى الواقع بين موقف مؤسس على الحقائق وموقف لا نراه نحن على الأقل مؤسسًا على حقائق مركز مصر. فالنتائج الصريحة التى تترتب على ذلك لا يمكن كتمانها. وأمامنا ثلاثة واجبات لا بد لنا من القيام بها فى مصر، وهى: أولاً نحو المصريين أنفسهم. وثانيًا نحو أنفسنا، وثالثًا نحو العالم المتمدن.

«وإننا لسنا فى الحقيقة موجودين فى مصر لنقوم بالواجب فلو كانت مصر فى غير هذا المركز الجغرافى لما رأينا بأسًا فى ترك المصريين يفعلون كما يشاؤون بدون مساعد ولا نصير. وإذا كنا موضوع الهُزْء والسخرية لأننا ذهبنا نسعى فى الأرض كمن يفتش عن أعباء للرجل الأبيض لا كرجل قوى مدرب يلقى هيبته فى النفوس فهذا قد انتهى الآن، ولكن الميول تسير إلى جانب السياسة. فنحن موجودون فى مصر ونريد أن نخدم المصريين أفضل خدمة نستطيعها. ولا يسع المراقب النزيه سوى أن يسلم بأننا خدمناها خدمة حسنة. ولكن الحقيقة التى لا مفر منها هى أن مصر واقعة فى وسط طريق المواصلات بين أوروبا والشرق والجنوب، فمن الواجب علينا رغبة فى صيانة مصالحنا ومصالح التجارة بين الأمم إجمالاً أن نكون فى مركز نضمن به حرية تلك الطريق. وفى وسعنا أن نخلى المجال لحكومة مستقلة قوية يستطيع العالم أن يثق بها ولكنه إذا أمكن إنشاء مثل هذه الحكومة فى المستقبل فلا يمكن إنشاؤها بسرعة ولا يعرف أحد ما يحدث خلال ذلك. على أننا نستطيع أن نسلم مركزنا لنظام دولى. ولكن إذا أمكن إيجاد هذا النظام فقد يجد المصريون أنفسهم أنهم يكرهونه كما يكرهون وجودنا بينهم. فإلى أن يحصل انقلاب غير منظور فى وسائل النقل يُستعاض به عن النقل فى القناة يجب أن تعوِّد مصر نفسها على أن تكون موضع اهتمام العالم كله؛ فقد خلقت فى ذلك الوادى ويجب أن تتحمل عواقب المركز الذى وضعتها فيه الطبيعة».

وقالت «المورننج بوست»: «إنه إن كان ما نشرته الصحف المصرية كنصوص لمشروع المعاهدة الإنكليزية المصرية مطابقًا للواقع فلو أنها قبلت لكان قبولها من

---

(1) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٦ مارس.

سوء حظ الإمبراطورية البريطانية وأن تصريح ٢٨ فبراير لم يكن معاهدة بل منحة من بريطانيا فالنزول عن منحة من جانب واحد إلى معاهدة ثنائية هو فى ذاته تساهل قد يفضى إلى نتائج خطيرة» إلى أن قالت: «أما الشروط نفسها فإذا صحت «الروايات» عنها فهى تحتوى على استسلام فى بعض المبادئ التى يلوح لها أنها حيوية لسلامة بريطانيا ولرعايا بريطانيا ولمصالح بريطانيا فإنها تعدل نظام الامتيازات الأجنبية وتمنح الحكومة المصرية حق فرض الضرائب على رعايا الدول الأجنبية وتلغى بعض القيود التى تضمن العدالة للأجانب وتعدل شروطًا أخرى وتحدد سلطة المستشارَيْن المالى والقضائى وتلغى منصب السردار البريطانى فتسهل ظهور اضطرابات أخرى وتصير جمعية الأمم التى تتضم إليها مصر بواسطتنا حَكَمًا فى مصيرنا إذا تعذرت تسوية الاختلافات فى مدة عشر سنوات» ثم حملت فى ختام كلامها على الوفد المصرى قائلة: إن الوفد الذى تقع عليه التبعة الأدبية فى مقتل السير لى ستاك ظهر بمظهر العداء لبريطانيا العظمى ولم يأتِ عملاً يبرهن به على كفاءته لتحمل تبعة الحكم فى مصر[1].

ونشرت جريدة «الديلى نيوز» مقالاً رئيسًا جاء فيه ما يأتى «مهما تكن حقيقة النقط التى حبطت عندها المفاوضات فإنه يلوح أن الشروط التى عرضتها الحكومة البريطانية هى فى جوهرها كالشروط التى اقترحتها لجنة ملنر فقابل الوطنيون المتطرفون هذه الشروط كما قابلوا تلك فى سنة ١٩٢٣ وما بعدها. وإذا كانت وجوه الاختلاف مقتصرة على نفس مكان الجيش البريطانى فإننا نميل إلى وجوب بذل مساع جديدة للتسوية أما إذا كانت هنالك نقط اختلاف أخرى كما يُقال كالحكم فى السودان فإننا لا نرى مخرجًا من هذه الورطة. لقد بحث المصريون مسألة السودان مع ثلاث وزارات بريطانية مختلفة وهى وزارة الائتلاف ووزارة العمال ووزارة المحافظين فيجب أن يعرفوا أنه لا يمكن إكراه بريطانيا على قبول طلبهم فى شأنها ثم ناشدت المعتدلين من المصريين الذين يأسفون لمجرى الحوادث أن يتخذوا تدابير فعّالة لمقاومة المتطرفين. وأضافت إلى ذلك أنه إذا عمد أصحاب الأفكار المتطرفة إلى انتهاز الفرصة لتجدد عهد الفتن

(١) برقيات الأهرام فى ٦ مارس.

والاضطرابات فسيكون لذلك أثره فى الإضرار بقضية استقلال مصر بفعل العناد الأعمى الذى تبديه فئة من المتعصبين المصريين».

وأنشأت جريدة «منشستر جارديان» مقالاً رئيسًا جاء فيه ما يأتى:

«إذا كانت الأخبار التى وردت عن محتويات مشروع الاتفاق صحيحة فليس من المستغرب أن تُقابل بالرفض، وإن يكن الرفض مؤسفًا لأنها لا تحدث فى الحقيقة تبدلاً مباشرًا مهمًا فى الحالة السائدة الآن. إن من جملة التحفظات وجود جيش الاحتلال البريطانى. وهو موجود فى القاهرة وله أن ينتقل إلى أى مكان آخر فى مصر. ويبرر وجود الجيش بالحاجة إلى حماية القناة وهى حاجة حقيقية ولكن قوة الدفاع الفعّالة عن القناة هى الأسطول الذى يستطيع وحده أيضًا أن يرد عن مصر هجوم دولة أجنبية. ومع ذلك نترك الأمور كما هى إلى مدة عشر سنوات على أمل أن يتفق عليها فى خلال ذلك فإذا لم يقع اتفاق فإن جمعية الأمم تصدر حكمها فى الأمر، ولكن هل يكون الحكم على أساس مشروعية الاحتلال، إن هذا ليس واضحًا فى المشروع. وقد وعدنا مصر بأن نبذل كل ما فى وسعنا لإقناع الأمم الأخرى بالتنازل عن الامتيازات الأجنبية ولكننا لا نستطيع أن نفعل أكثر من ذلك. ثم إن مصر ما زالت موجودة بالاسم فى السودان لأن الإدارة كلها فى أيد بريطانية ففى هذه المسألة أيضًا لم يقع تبدل. نعم إن المندوب السامى سيُلقّب سفيرًا ولكن علاقات مصر الخارجية تبقى تحت سيطرة بريطانية. على أننا لا نستطيع أن نعين بالضبط قيمة الاقتراحات التى عرضت لعدم وجود معلومات أكيدة ولكن ليس من المستغرب ألاّ يرتاح إليها الوطنيون ويلوح أن المجال ما زال متسعًا لمفاوضات أخرى».

وقد تحدث السير أوستن تشمبرلن إلى مندوب شركة روتر فقال: إنه اتضح الآن تمامًا أن الحكومة المصرية لن توافق على المعاهدة التى كان ثروت باشا يفاوض فى عقدها وإن ذلك مما يؤسف له وستستمر العلاقات مع بريطانيا العظمى قائمة على قاعدة تصريح سنة ١٩٢٢. وزاد السير تشمبرلن على ذلك فقال إن المتطرفين قد تغلبوا مرة أخرى فى مصر، ثم أعرب عن أسفه لفشل هذه المحاولة الشريفة القائمة على روح السخاء والتى كانت ترمى إلى التوفيق بين مبادئ مصر وآمالها وحاجات الإمبراطورية البريطانية الحيوية. وختم حديثه بقوله: «إن المصيبة تقع على مصر أكثر مما تقع على بريطانيا العظمى»[١].

---

(١) الأهرام فى ٥ مارس.

ولما اطّلع الجمهور على خلاصات الأقوال المختلفة التى نشرتها الصحف عن مشروع المعاهدة انهالت برقيات الاحتجاج من جميع الهيئات والأفراد فى أنحاء القطر، معلنين فيها استياءهم من هذا المشروع وتأييدهم للوفد المصرى فى موقفه وتمسكهم بأهداب سياسته.

وفى صباح السبت ٣ مارس لبت طوائف من طلبة المدارس العالية والثانوية داعى الإضراب عن الدرس وانتظموا فى مظاهرات كانوا ينادون فيها بسقوط المعاهدة وبالحياة لذكرى سعد باشا والنحاس باشا والوفد المصرى.

وصل خبر هذه المظاهرات إلى ولاة الأمور فأسرع رجال البوليس فانتشروا فى الشوارع المؤدية إلى بيت المرحوم سعد باشا ورياسة مجلس الوزراء، وقد اصطدم الجند مع الطلبة فأصيب خمسة من الطلبة بإصابات مختلفة من الجروح وتمزيق الثياب.

وكذلك قامت المظاهرات فى بعض بلاد القطر كشبين الكوم وطنطا وغيرها.

وفى بيت سعد باشا أطلت السيدة حرمه على جموع الطلبة وأهابت بهم أن يعودوا إلى مدارسهم والتزام الهدوء والاعتصام بالسكينة؛ وكذلك نصحهم بعض أعضاء الوفد الذين وجدوا فى بيت الأمة فى ذاك الوقت. وبناء على إشارة النحاس باشا أسرع إلى بيت الأمة وليم مكرم عبيد أفندى سكرتير الوفد فنصح الطلبة بالإقلاع عن المظاهرات والإضراب، وصرح لمندوب البلاغ يومئذ قائلاً: «إننا نرغب أن يقلع الطلبة عن الإضراب والمظاهرات لأننا لا نريد أن يفهم الناس أن الوفد اتخذ قرارًا فى جو من المظاهرات والإضراب، إذ إن حقنا أقوى وأثبت من أن تدعمه المظاهر أيًا كانت، وأطمئن الناس أن الشعور الذى لم يجد له مخرجًا على ألسنتنا وجد له مدخلاً إلى أعماق صدورنا وأننا أمينون على العهد الذى قطعناه لأمتنا وهو عهد الاستقلال التام. ورجائى إلى الطلبة الغيورين باسم الرئيس وباسم الوفد وهم الذين عهدنا فيهم شجاعة الرأى فى التمسك بالحق أن يبرهنوا مرة أخرى على شجاعة هى الشجاعة الكبرى، شجاعة ضبط النفس، وإن قضيتنا هى قضية حق وسلام والحق بليغ وإن صمت، وقوى وإن سكن»[1].

* * *

(١) البلاغ فى ٤ مارس.

حديث للنحاس باشا

أدلى النحاس باشا بحديث عن العلاقات بين مصر وإنكلترا إلى ممثل بعض الصحف الأمريكية هذه ترجمته:

«ليست المعاهدة الإنكليزية المصرية أمرًا ممكنًا فقط ولكنها فوق ذلك أمر مرغوب فيه إذا بنيت على الاحترام المتبادل والثقة المتبادلة كما بين الصديق والصديق لا كما بين السيد والمسود ومصر فى مرحلتها الحاضرة من الرقى الأدبى والعقلى لا تستغنى ولا يسعها أن تستغنى عن شيئين تعدهما من الضرورات الأولى للوجود الوطنى، وهما الاستقلال والحرية. وفى هذا العصر عصر الرقى الإنسانى السريع ليس الاستقلال سوى فُتات فى وليمة الأمة. فلا يصح وصم المصريين بالتطرف إذا طلبوا أن يحيوا الحياة التى لهم فإن رجلكم واشنطن العظيم، الذى كان فى الحق من أبناء الإنسانية العظام، قال وصدق فيما قال: إن العدل خير الطرق إلى الشرف الإنسانى وأسلمها بل الطريق الوحيد إليه. ونحن إنما نطلب العدل.

«ولا بد لى من أن أقول هنا إن هذا ليس خيالاً مجردًا. فقد كان مدار سياسة الوفد على الدوام جعل الاستقلال المصرى شيئًا عمليًا ممكن التطبيق لا يعارض بوجه من الوجوه المصالح الإنكليزية أو غيرها من المصالح الأجنبية. وإنى أذهب إلى مدى أن أقول إن لإنكلترا كل مصلحة فى أن تكون مصر مستقلة وقوية. ويوم يتحقق الساسة الإنكليز ذلك يجدون المسألة المصرية أسهل حلاً بكثير مما يظنون.

«أما من جهة المحادثات الأخيرة بين ثروت باشا والسير أوستن تشمبرلن فأقول إن ثروت باشا لم يُنتدب للمفاوضة فى عقد معاهدة مع إنكلترا بل إنه دخل فى محادثات شخصية صرفة بقيت مجهولة حتى عند زملائه وغرضه المعترف به من ذلك وضع قاعدة للمفاوضة المقبلة. وبعدما فشلت المحادثات فى بلوغ غرضها ووجد أن القاعدة التى وضعت لا ترضى الرأى الاجتماعى لجميع الأحزاب المصرية فمن الصعب أن ندرك لِمَ رأت إنكلترا من الضرورى بعد تلك المحادثات الشخصية الصرفة أن تعمد إلى خطة ليس من شأنها أن تؤدى إلى العلاقات الودادية بين البلدين.

«وفى رأيى أن هناك خطأ بشأن القاعدة التى تصلح للمفاوضات أو صورة معكوسة. فالنقطة التى بدأت إنكلترا منها هى أنه يجب أن تقنع مصر من الحرية بالقسط الذى ترى إنكلترا أن تمنحها إياه، فى حين أن وجهة نظر مصر هى أنها لم تكن قط جزءًا من الإمبراطورية البريطانية فلها أن تطالب بحريتها التامة كحق لها لا كهبة من أية دولة أجنبية.

«ولقد كانت سياسة الوفد على الدوام سياسة للتجديد والبناء. فلو عرضت علينا فرصة شاذة كما يزعمون ما تركناها تفوتنا عمدًا. ولكن المحادثات الأخيرة أفضت إلى مقترحات تقضى ببقاء احتلال البلاد عسكريًا ومدنيًا وهو احتلال قال الساسة الإنكليز منذ سنة ١٨٨٢ إنه وقتى. فمن هذا ترى بسهولة لِمَ أخفقت المحادثات فى بلوغ غايتها. وليس من المبالغة فى شىء أن يُقال إن الشروط المشار إليها لا يمكن الجمع بينهم وبين حريتنا الداخلية والخارجية.

«وبالاختصار، لسنا نطلب أكثر من أن نحصل على مكاننا الذى قُسم لنا تحت الشمس وأن نعيش أحرارًا وأصدقاء لكل واحد» ا . هـ.

ومما يستحق الذكر أن أحد أعضاء مجلس العموم البريطانى سأل وزير الخارجية عما إذا كان انقطاع المفاوضات مع الحكومة المصرية قد غير اتجاه نظر الحكومة البريطانية بإزاء المؤتمرين اللذين دعا ملك مصر إلى عقدهما للنظر فى مسألة تعديل الامتيازات الأجنبية، فأجاب السير أوستن تشمبرلن بأن الحكومة المصرية اقترحت أن يجتمع المؤتمر المشار إليه فى الأيام الأولى من شهر فبراير ولكنها حتى اليوم لم تحدد موعدًا معينًا لانعقاده وبمقتضى مشروع المحالفة الذى كان معروضًا على مصر كانت الحكومة البريطانية مستعدة لتأييد تعديل الامتيازات الأجنبية تعديلاً واسع النطاق. أما وقد رفضت الحكومة المصرية المعاهدة فإن الحكومة البريطانية تحتفظ بتمام الحرية فى التقدير والعمل[1].

(١) برقيات السياسة الخصوصية فى ٢١ مارس.

استقالة الوزارة الثروتية

لاحظ ثروت باشا خلال مناقشاته أنه قد تخالف مع زملائه ومع زعماء الأحزاب بشأن مشروع المعاهدة وأن وجهة نظره تناقض وجهة نظر زملائه وغالبية البرلمان، فعزم على الاستقالة وتشرَّف بعد ظهر ٤ مارس بمقابلة جلالة الملك، وبعد أن أطلع جلالته على قرار زملائه برفض المشروع قدم كتاب استقالته فطلب منه جلالة الملك إعادة النظر فى الأمر فاعتذر فكلفه جلالته أن يظل وزملاؤه فى مناصبهم يصرِّفون الأعمال إلى أن يبتّ فى المسألة. فكان الوزراء يتوجهون إلى دواوينهم للنظر فى المسائل العادية والبت فى الأعمال المستعجلة، ومن الجهة الأخرى توالت اجتماعات الوفد المصرى لتبادل الآراء فى الحالة السياسية.

مذكرة إنكليزية

وفى ٦ مارس قدم المندوب السامى البريطانى المذكرة الآتى نصها إلى الحكومة المصرية كما أبلغها فى نفس الوقت إلى جلالة الملك:

«لاحظت حكومة صاحب الجلالة البريطانية بعين القلق بعض الأعمال التشريعية التى أقرها البرلمان والتى إذا عمل بها أضعفت إضعافًا جديًا من سلطة الهيئات الإدارية المسئولة عن حفظ الأمن وحماية الأشخاص والأموال.

«ولما كان هناك محل للأمل فى عقد محالفة بين البلدين تحدد مسئوليات وحقوق كل منهما أمسكت حكومة جلالة الملك عن إبداء أية ملاحظة أملاً منها فى أن تعتمد باطمئنان على الحكومة المصرية لاجتناب كل تشريع يحول بين الإدارة المصرية والقيام بنجاح المسئوليات الكبيرة التى يستلزمها النظام الذى توجده المحالفة.

«ولكن لما كانت هذه المحادثات مع الحكومة المصرية لم تنجح فى تحقيق غرضها فإن حكومة جلالة الملك البريطانية ليس فى وسعها أن تسمح بأن تتعرض مسئولياتها الناشئة عن تصريح ٢٨ فبراير للخطر، سواء بتشريع شبيه بذلك الذى أشرنا إليه أو بأى تصرف إدارى فتحتفظ لنفسها بالحق فى اتخاذ أى إجراء ترى فى نظرها أن الحالة تقتضيه».

فسارع الوزراء إلى الاجتماع برياسة ثروت باشا لبحث هذه المذكرة، واتفقت آراؤهم على أنهم مستقيلون الآن من مناصبهم فلا يمكنهم والحالة هذه أن يدرسوا هذه المذكرة ولا أن يجيبوا عليها.

وقد علقت جريدة الأهرام على هذه المذكرة بقولها: «إن الذى نفهمه من تقديم المذكرة إلى حكومة مستقيلة أنها فى الحقيقة والواقع موجهة إلى الحكومة التى تليها لا إليها، وإذا كانت موجهة إلى حكومة آتية فإن المراد منها وضع تلك الحكومة فى مركز حرج إذا صحت عزيمة الحكومة الإنكليزية على التنفيذ. والذى نفهمه بعد ذلك أن الحكومة الإنكليزية تتعرض باسم الأجانب للتشريع المصرى وللإدارة المصرية، وإذا قلنا التشريع والإدارة فقد قلنا كل شىء فى البلد فماذا يبقى للبرلمان من الحرية إذا هو لم يكن حرًا فى التشريع وماذا يبقى للهيئة التنفيذية من الحرية إذا لم تكن حرة فى أعمالها؟

وإذا هم تكلموا باسم الأجانب ومصالحهم فأى شأن من شئون الحياة لا يمس به الأجانب كما يمس المصريون وهل بالإمكان فصل ما بين ساكنى بلد واحد. وهل تنازل الأجانب للإنكليز عن امتيازاتهم وحماية رعاياهم حتى يقوم الإنكليز مقامهم وحتى تكون أمام دولة واحدة لا أمام دول عديدة؟

وقد فسرت جريدة الكشاف هذه المذكرة بقولها: «وقد أخطأت إحدى الزميلات الصباحية (تقصد جريدة الأهرام) فيما فهمته من أن الحكومة الإنكليزية لا تتعرض للتشريع المصرى إلا باسم الأجانب الذين تدعى حمايتهم. فإن الواقع أن المدى أوسع والدعوى أعرض والمذكرة تتناول «حفظ النظام وحماية الأرواح والأموال فى مصر» على العموم لا فيما يتعلق بالأجانب وحدهم على الخصوص وفى وسع إنكلترا حين تشاء أن تستعمل (الفيتو) الذى أعلنته حيال البرلمان وحيال الإدارة. فإذا لم يَرُقْها تشريع طلبت إسقاطه أو إلغاءه أو منع نظره. بل حتى إذا لم ترضَ عن نقل مدير من أحد الأقاليم إلى إقليم آخر فإن فى وسعها أن تبلغ الحكومة المصرية أنها تطلب إبقاء هذا المدير أو الوكيل أو العدول عن نقله لأن نقله يضعف السلطة الإدارية أو يعرض النظام للخطر أو يضر بالأرواح أو الأموال أو يحول من بعض النواحى بين إنكلترا وبين القيام بالتبعات الملقاة على عاتقها بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير، وهكذا يصبح البرلمان مقيدًا بإرادة الحكومة البريطانية فى كل عمل تشريعى وتصبح الإدارة مكلفة أن

ترضخ لمشيئة دار المندوب السامى وإلا اتخذت هذه من الإجراءات ما تتطلبه الحالة، ولا ندرى بعد ذلك كيف يمكن أن يكون فى البلاد وزارة دستورية مسئولة أمام برلمان حر؟؟»[1].

وإزاء هذه الحالة رأى جلالة الملك أن يستطلع رأى كبار ساسة البلد وفى مقدمتهم رئيس مجلس النواب، فاستدعى مصطفى النحاس باشا يوم ٧ مارس فقضى فى حضرة جلالته زُهَاء الساعة شرح فيها لجلالته الحالة شرحًا وافيًا وما كان من أمر مشروع المعاهدة والاتفاق على رفضه بالإجماع - وتشرف بمقابلة جلالته فى اليوم التالى الأستاذ محمود بسيونى أحد وكيلَىّ مجلس الشيوخ، نظرًا لمرض الرئيس، وأبدى رأيه فى الحالة لجلالته وما يراه لحل الأزمة بما يتفق والتقاليد الدستورية.

وهكذا تابع جلالته استشارة كبار رجال الدولة فاستدعى يوسف وهبه باشا ويحيى إبراهيم باشا وأحمد زيور باشا من رؤساء الوزارات السابقين؛ وكذلك محمد محمود باشا وواصف غالى باشا. كما أعاد جلالته استدعاء كل من ثروت باشا والنحاس باشا. وقد أبلغ جلالته ثروت باشا قبول استقالته وأخذ رأيه فى الحالة الحاضرة، وهذا هو نص كتاب استقالة ثروت باشا وأمر جلالته بقبولها:

- ١ -

مولاى

أتقدم لسُدَّتكم الكريمة ملتمسًا إقالتى نظرًا لحالتى الصحية التى تضطرنى إلى تجنب الإجهاد عملاً بمشورة الأطباء. وإنى أشكر لجلالتكم ما أوليتمونى على الدوام من جليل الرعاية وشملتمونى به من العطف والتأييد.

ولا زلت لذات جلالتكم العلية المخلص الوفى ولعرشكم المُفدَّى الخادم الأمين.

القاهرة فى ٤ مارس سنة ١٩٢٨.

عبد الخالق ثروت

---

(١) الكشاف فى ٩ مارس.

- ٢ -

عزيزى عبد الخالق ثروت باشا

إن ما أعربتم عنه فى كتابكم المرفوع إلينا فى ٤ مارس سنة ١٩٢٨ من التماس إقالتكم من مهمة الحكم مراعاة لحالتكم الصحية كان من بواعث الأسف لدينا.

وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم مقدرين خالص ولائكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما بذلتم من جهود فى القيام بأعباء مناصبكم.

ونسأل الله أن يمنَّ على دولتكم بوافر الصحة.

صدر بسراى عابدين فى ٢٤ رمضان سنة ١٣٤٦ و١٦ مارس سنة ١٩٢٨.

رقم ١٣ لسنة ١٩٢٨ (فؤاد)

من دولة ثروت باشا

إلى أصحاب المعالى الوزراء

ننشر فيما يلى صورة الخطاب الذى بعث به حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا إلى زملائه الوزراء.

عزيزى

أتشرف بإبلاغ معاليكم صورة الأمر الملكى رقم ١٣ الصادر إلينا بتاريخ ١٤ رمضان سنة ١٣٤٦ (١٦ مارس سنة ١٩٢٨) بقبول استقالتى.

وإننى بهذه المناسبة أقدم لمعاليكم خالص شكرى على ما لقيته من صادق معونتكم وعظيم مساعدتكم.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق احترامى

وفى المقابلة الأخيرة مع النحاس باشا التى كانت فى ١٢ مارس كلفه جلالته تأليفَ الوزارة الجديدة بصفته زعيمًا للأغلبية، فاستمهل جلالته حتى يعرض الأمر على زملائه أعضاء الوفد.

وفى مساء ذلك اليوم عقد الوفد المصرى اجتماعًا بحث فيه فى تشكيل الوزارة الجديدة وفى من يؤلفها وفى اشتراك حزب الأحرار الدستوريين فيها، وكان الأعضاء فى جانب قيام النحاس باشا بتأليف الوزارة والإبقاء على الائتلاف.

وكان الرأى السائد فى الدوائر السياسية منها الوفدية وغير الوفدية المحافظة على الائتلاف وضرورة إشراك الأحرار الدستوريين فى تأليف الوزارة الجديدة؛ غير أن الدستوريين أنفسهم اختلفوا فيما بينهم على النقطة الأخيرة فاجتمعت الجمعية العمومية لحزبهم فى مساء ١٤ مارس برياسة محمد محمود باشا وكيل الحزب إبقاء لسياسة الائتلاف؛ إلا أن المناقشة احتدمت حول نظرية اشتراك الحزب فى تأليف الوزارة فأيدها فريق وناقضها فريق آخر، وانتهى الاجتماع بأن قرر الحزب ما يأتى:

(١) استمرار تأييد الائتلاف بين الأحزاب بإجماع الآراء.

(٢) اشتراك الحزب فى تشكيل الوزارة الجديدة بأغلبية الآراء ومما هو جدير بالذكر أن الأغلبية التى أقرت الشطر الثانى من هذا القرار كانت أغلبية ضئيلة جدًا.

وبعد ارفضاض الجلسة حمل محمد محمود باشا هذه القرارات وأبلغها إلى النحاس باشا الذى قابلها بكل سرور[١].

وعلقت جريدة التيمس على ذلك بقولها: «ولا شك فى أنه واضح أن القرار الذى وضع ليلة أمس يدل على انقسام لا يبشر بتأييد الأحرار الدستوريين قلبًا وقالبًا ولا بالتضامن داخل الحزب. هذا ومع أن الرغبة الطبيعية فى الاستطلاع دائرة حول تأليف الوزارة وأشخاص الذين تتألف منهم إلا أن الاهتمام الأكبر هو بمن عسى أن يشترك فيها من الأحرار الدستوريين ما دام أن خير عناصر الحزب معاونة لفكرة الاشتراك فى الوزارة»[٢].

وكتبت جريدة الأهرام كلمة افتتاحية فى هذا الصدد قالت فيها: «نُشر أمس قرار الأحرار الدستوريين بأن يشتركوا بالوزارة وما كان لنا قبل قرارهم أن نتعرض لآرائهم وليس لنا بعد قرارهم أن نتعرض لرأى الأقلية التى كانت تقول بعدم الاشتراك. ولكن لنا أن نسجل أن الحكمة كانت فى هذا القرار غالبة كما أن الدعوة التى وجهها الوفديون إلى الأحرار الدستوريين ليشاركوهم فى الحكم أملتها الحكمة والوطنية الصادقة لا لأن عدم الاشتراك بالحكم كان يفصم عُرَى

---

(١) الأهرام فى ١٥ مارس.
(٢) الأهرام فى ١٦ مارس.

الائتلاف؛ بل لأن الذى أفضى إلى استعفاء الوزارة هو رفض مشروع المعاهدة بين مصر وإنكلترا ورفض هذا المشروع يحمل الجميع التبعة السياسية، فالوفد يحمل تبعة عمله بعد الرفض فلا تكون للأحرار الدستوريين مندوحة عن تحمل هذه التبعة مع الوفد لأنهم هم أيضًا رفضوا المشروع، أضف إلى هذا أن مظهر الائتلاف كان بارزًا بصورة تأليف الوزارة والاشتراك بحمل التبعة ولو لم يكن الاشتراك الذى دعت إليه الغالبية لفقد الائتلاف مظهره الصحيح أو مظهره البارز ولاستطاع الذين أبوا الاشتراك بالوزارة أن يتنصلوا من تبعة سياسة البلد وقاعدة هذه السياسة اليوم رفض مشروع المعاهدة ومواجهة السياسة البريطانية بعد الرفض(1).

وفى نفس الوقت نشرت الأهرام بيانًا تفصيليًا عما دار من المناقشات فى جلسة حزب الأحرار الدستوريين، استهلته بأن محمد محمود باشا رأس الاجتماع وأفضى إلى المجتمعين بما دار بينه وبين النحاس باشا من أمر الاشتراك فى الوزارة وأوضح أنه لم يجْرِ بينهما حديث عن البرنامج الذى ستسير عليه الوزارة الجديدة لأنها ستضعه بعد تشكيلها، وأن الدكتور محمد حسين هيكل بك رئيس تحرير جريدة السياسة اقترح رفض الاشتراك فى الوزارة قطعيًا وقال إن مما يدعوه إلى تأييد هذه الفكرة هو أن الوزارة الجديدة إما أنها ستقبل المذكرة البريطانية وإذن فإنها لا تكون بحاجة لتأييد الأحرار الدستوريين لها، وإما أنها سترفضها وإذن سيقع بينها وبين الإنجليز اصطدام فيجب إذن أن تكون هناك هيئة تقاوم أثر هذا الاصطدام.

فقال عبد المجيد إبراهيم بك: وماذا تعنى بموقفنا فى حالة الاصطدام؟ هل تعنى أننا نلف ونذهب للإنكليز ونتبع السياسة التى جرينا عليها فى سنة ١٩٢٥؟

فاعترض إسماعيل صدقى باشا على هذا القول فأجاب عبد المجيد بك أنه لم يقصد مطلقًا أن يعرِّض بمعالى صدقى باشا؛ لأن الخطة التى اتبعت إذ ذاك كانت خطة قررها الحزب كله.

وتكلم إبراهيم الهلباوى بك مؤيدًا الاشتراك فى الوزارة توطيدًا لقوة الائتلاف ووحدة الأمة.

---

(1) أهرام ١٦ مارس.

وأضافت الأهرام إلى ذلك بأن نشرت أسماء أعضاء الحزب المؤيدين لفكرة الاشتراك وأسماء المعارض لها[1].

ولما اطَّلع الدكتور حسين هيكل بك على ذلك أرسل إلى الأهرام كلمة بيانًا لما غمض قال فيها بعد الديباجة:

أنا شخصيًا أرى، مع تمام الاحتفاظ بالائتلاف، عدم الاشتراك فى الوزارة أيًا كانت الخطة التى يقررها الوفد إزاء المذكرة وما ينجم عنها وأرى ذلك للمصلحة الوطنية العامة أولاً وللمصلحة الحزبية ثانيًا.

فأما أن المصلحة الوطنية العامة تقتضيه فذلك لأن الائتلاف لما تقرر بيننا وبين الوفد فى أواخر سنة ١٩٢٥ إنما كان الغرض منه إعادة الحكم الدستورى والحياة النيابية ولم يكن الغرض منه الاشتراك من جانبنا نحن فى الوزارة. فإن إعادة الحكم الدستورى بمعناه الصحيح أن يكون الحكم فى يد الأغلبية لا فى يد الأقلية. ولقد كان المغفور له سعد باشا قرر فى وقت من الأوقات وعلى إثر تمام الانتخابات أن يتولى رياسة الوزارة فلم يكن لنا يومئذ اعتراض بل على العكس أيدنا الفكرة؛ لأن فيها تأييد الحياة الدستورية التى حصل الائتلاف لإعادتها سليمة. وإنما جاء الاشتراك فى الوزارة لضرورة سياسية اقتضت أن يترك المغفور له سعد باشا إلى دولة عدلى باشا تأليف الوزارة، ولو لم تقع هذه الضرورة السياسية وألف سعد باشا الوزارة سعدية صرفة لما غيَّر هذا من الائتلاف وأغراضه شيئًا.

فالائتلاف إذن حاصل ومستمر للسبب الذى وجد من أجله وهو مستمر كذلك فى كل ظرف يقع فيه خلاف بين مصر وإنكلترا أو أية دولة أخرى أجنبية. وليس معناه ولا من مقتضياته الاشتراك فى الحكم، على أن المصلحة الوطنية فى شأن المذكرة الإنكليزية تقتضى عدم اشتراكنا فى الحكم اشتراكًا تامًا . فالأغلبية قد تستطيع أن تحل الأزمة الحاضرة بين مصر وإنكلترا وأن تزيل أثر هذه المذكرة الماسة مساسًا شديدًا بسيادة البلد وقد لا تستطيع. فإن هى استطاعت وتم التفاهم بينها وبين الإنكليز لم يكن حاجة بعد ذلك إلى أن تفسد الحياة الدستورية والنظام النيابى بأن تشترك فى الحكم أقلية لا توجب ضرورة خاصة

---

(١) أهرام ١٦ مارس.

الاشتراك فيه. أما إن لم تستطع الأغلبية حل الأزمة الحاضرة وترتب على ذلك ما يقتضى الاصطدام مع الإنجليز، فإننا نستطيع يومئذ ونحن خارج الحكم أن نسعى فى إيجاد حل لا يترتب عليه هدم الحياة الدستورية. فلما أن اشتركنا ووقع الاصطدام بين الحكومة والإنكليز وتغلبت القوة على الهيئتين المؤتلفتين دفاعًا عن الدستور فسيترتب على هذا أن تجىء حكومة قد يكون أول عملها أكثر من حل المجلس - قد يكون تعطيل الحياة الدستورية أو النقص من أطرافها والقضاء على سلطة الأمة، ومن يدرى بعد ذلك ما تكون نتيجة الجهاد الذى نعاوده لإعادة الحكم النيابى.

فالمصلحة الوطنية إذن تقتضى بقاءنا بعيدين عن الحكم والنظام الدستورى يقتضيه ويجعل اشتراكنا فى الحكم مفسدًا لإدارة البلاد. فإن الحياة النيابية معناها الصحيح رقابة الأمة من طريق نوابها وصحافتها لأعمال الحكومة. هذه هى الطريقة التى نتقى بها الخطأ والتحيز والظلم، ومن شأن الاشتراك فى الحكم أن يُضْعف هذه الرقابة. وقد رأينا من تجارب السنتين الماضيتين ما يؤيد هذا القول.

هذا من جهة المصلحة الوطنية العامة. أما من جهة المصلحة الحزبية فقد رأينا ما أصاب حزبنا من تفكك منذ اشتراكنا فى الحكم، ورأينا ما كان من تذمر كثيرين من نوابنا وأصدقائنا بسبب ضعف الرقابة، ورأينا كذلك أن مطالبنا من الحزب المؤتلف معنا لم تكن تُقابل مقابلة ترضى حضراتكم وترضى الأحرار الدستوريين.

وهنا تخوف أحد حضرات الأعضاء من أن يؤدى عدم اشتراكنا فى الحكم فوقوع الصدام بين الحكومة الوفدية والإنكليز إلى حل مجلس النواب وإلى أن تتكرر حكاية سنة ١٩٢٥. ثم سأل عن الطريقة العملية التى يمكن أن تُحل بها الأزمة إذ وقعت بسبب رفض حكومة الوفد مطالب المذكرة الإنكليزية، قائلاً إن فيما ذكرته من قبل إيهامًا يدعو إلى ذلك التخوف الذى ذكره فقلت:

- اتقاء لأية مظنة من هذا القبيل أرى أن أعرض على حضراتكم فكرتين لكم أن تختاروا بينهما. الأولى: أن يذهب سعادة النحاس باشا إلى لورد لويد ويخبره بتكليف جلالة الملك إياه تشكيلَ الوزارة وبأنه يريد حل الموقف الذى نشأ عن المذكرة الإنكليزية حلاً وديًا وأنه فى ذلك يعبر عن رأى الوفد والأحرار

الدستوريين جميعًا، فإن وصل مع المندوب السامى إلى اتفاق فيها أمكن للوفد أن يؤلف الوزارة. وإن أصرت إنكلترا على المساس بسيادة البلاد فى تشريعها وتنفيذها أعلن الوفد والأحرار الدستوريون جميعًا عدم قبول تشكيل الوزارة وأبلغ سعادته جلالة الملك هذا. وإذن يكون موقفنا هو بعينه موقف الائتلاف للمحافظة على الدستور الذى أُعدت عليه المذكرة البريطانية.

وهذا الحل، حل يشرف البلاد جميعًا. وقد سبق أن وقفت مصر مثله قبل تصريح ٢٨ فبراير وقبل إعلان الدستور.

«أما فى حالة قبول حضراتكم الاشتراك فى الوزارة فإنى أعرض عليكم الفكرة التى وضعها المغفور له سعد باشا حين طلب اندماج الأحرار الدستوريين أن يكون لهم حين الاندماج ٢١٤ نائبًا وأن يكتفوا فيطلبوا أن يكون لهم ٤٥ وأنا أعتقد تمام الاعتقاد ضرورة هذا الاندماج فى حالة الاشتراك فى الحكم وفائدته. فيومئذ نحضر جلسات الوفد وهيئته البرلمانية ونستطيع أن نناقش وندافع عن آرائنا ونظرياتنا وأن لا نكتفى بقبول ما يفرض علينا من الآراء والنظريات».

«وبعد أن تكلم بعض الأعضاء عن ضرورة التفاهم مع الوفد على فكرة عدم تشكيل الوزارة إلا بعد حل الموقف الناشئ عن المذكرة قال أحدهم إنه يرى الفكرة صالحة لولا اعتقاده بأن الوفد يرفضها فسألنا إن كان قد تحدث أحد فيها مع سعادة رئيس الوفد فكان الجواب سلبًا. قلت إذن يجب أن نوفد منا - ولو الآن وعلى الفور - جماعة يتحدثون فيها إلى الوفد وقد يصلون من طريق تبادل الرأى إلى اقتناع أحد الفريقين برأى الآخر: وعرضت هذه الفكرة للتصويت فنالت ستة عشر صوتًا مقابل ستة عشر أخرى. وإذ رجح صوت الرئيس جانب عدم التأجيل لتبادل الرأى مع الوفد أخذ الرأى على الاشتراك فى الوزارة».

«وربما جاز لى أن أضيف أنى لما قررت الهيئة المجتمعة رفض التأجيل طلبت إذا قرر الحزب الاشتراك لحل الأزمة السياسية أن يستقيل الوزراء الدستوريون متى حُلت هذه الأزمة حلاً وديًا، فإن لم تُحل هذا الحل الودى احتملنا معًا ما يترتب على ذلك من النتائج. فلم يُطرح هذا الاقتراح للتصويت كما لم يطرح الاندماج كذلك. وأكرر ما قلت أولاً من تأييدى وتأييد الحزب بالإجماع للائتلاف وضرورة استمراره».

«وهذا هو ما أبديت فى جلسة الحزب ما كنت لأقول عنه شيئًا لولا ما أخشى من أن يحمل ما نشرتم أمس على أنه ما قلت بالفعل، وأن يُتخذ حجة عليَّ: فأرجوكم التفضل بنشر هذا التصحيح وأكون لكم شاكرًا أجزل الشكر».

محمد حسين هيكل

على أن حزب الأحرار الدستوريين أذاع بعد ذلك نشرة قال فيها إن ما نشر بجريدة الأهرام على لسان أحد حضرات أعضاء الحزب عن جلسة الأربعاء الماضى فيه تحريف كثير ولا يمكن نشر هذا المحضر بالسياسة ولا بغيرها لأنه محضرى سرِّى(١).

وفى اليوم التالى لقرار حزب الأحرار الدستوريين تشرف النحاس باشا بمقابلة جلالة الملك فكلفه جلالته رسميًا تشكيلَ الوزارة، وفى المساء اجتمع الوفد المصرى فبحث فى المسألة وبعدئذ اجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية لمجلسَى الشيوخ والنواب فبسط النحاس باشا الحالة لها.

تأليف الوزارة النحاسية

وفى مساء ١٦ مارس كان النحاس باشا قد فحص كل ما تجمع لديه من الآراء وبتَّ فى أمر من يشترك معه من الوزراء، فتشرف بمقابلة جلالة الملك وعرض أسماء الوزراء الذين وقع عليهم اختياره فصدر النطق الكريم بالموافقة عليها على الوجه الآتى:

مصطفى النحاس باشا	: رئيسًا لمجلس الوزراء ووزير الداخلية
جعفر ولى باشا	: وزيرًا للحربية
واصف بطرس غالى باشا	: وزيرًا للخارجية
محمد نجيب الغرابلى باشا	: وزيرًا للأوقاف العمومية
على الشمسى باشا	: وزيرًا للمعارف
أحمد محمد خشبه باشا	: وزيرًا للحقانية
محمد محمود باشا	: وزيرًا للمالية
محمد صفوت باشا	: وزيرًا للزراعة

(١) السياسة فى ١٨ مارس.

إبراهيم فهمى بك : وزيرًا للأشغال

وليم مكرم عبيد أفندى : للمواصلات

هذا، وفى نفس الوقت صدر مرسوم ملكى بتعيين إبراهيم فهمى بك وزير الأشغال عضوًا بمجلس الشيوخ وذلك بمناسبة انتخابه من أعضاء الوزارة الجديدة.

وفى يوم تأليف الوزارة زار النحاس باشا ثروت باشا فى منزله كما زار الوزراء المستقيلين الذين لم يدخلوا الوزارة الجديدة، وفى اليوم الثانى وقّع جلالة الملك مرسوم تشكيلها وتشرفت هيئة الوزارة بأكملها بمقابلة جلالته وبعد خروجهم قصدوا إلى قبر الزعيم المغفور له سعد باشا فأدوا له الزيارة وعادوا إلى بيت الأمة حيث قابلوا أم المصريين ثم توجهوا بعدئذ لزيارة ثروت باشا فلبثوا معه مدة تبادلوا فيها عبارات المودة والإخاء[1].

وقد قوبلت هذه الوزارة الشعبية من جميع طبقات الأمة بعظيم السرور والابتهاج وعم البلاد فرح كبير وأخذت أسلاك البرق تمطرها وابلاً من برقيات التهنئة، كما غص بيت الأمة وديوان الرياسة بوفود المهنئين من الشيوخ والنواب وغيرهم من مختلف الهيئات.

وأراد الطلبة أن يعربوا عن شعورهم نحو الوزارة الشعبية فخرجوا فى مظاهرات سلمية يطوفون على دُور الوزارات يحيُّون وزراء الأمة، فاتجه جمعهم أولاً إلى بيت الأمة ثم يمَّموا شطر دار النيابة وهناك قابلوا النحاس باشا رئيس الوزارة وهتفوا بحياته وزملائه فى الوزارة، وألقى بعضهم كلمات التهنئة المناسبة للمقام بين يدَى الرئيس الذى ألقى بعد ذلك خطبة على الطلبة قال فيها: «إن هذه الوزارة التى أخذت على عاتقها عبء العمل فى هذه الظروف الدقيقة إنما تعمل للأمة لا لسواها، تعمل للأمة فى المحافظة على حقوقها كاملة وفى عدم التفريط فى ذرة واحدة منها ونرجو الله سبحانه وتعالى التوفيق. والوزارة معتمدة على القدرة الإلهية وهى مؤيدة بالأمة ومعتزة بانتصار الشعب لها ومستمدة قوتها من عناية المليك الجليل الذى أدار الأمور فى هذه الظروف بحكمة سامية ومحافظة على الدستور محافظة كاملة فهو حامى الدستور».

---

(١) أهرام ١٧ و١٨ مارس.

أراد جلالته أن يسير بالأمور بما يقتضيه موقفها فترك الأمر للتقاليد الدستورية وقد وعدنا جلالته بكل عطف وتأييد: إزاء كل هذا فإن البلاد، أمة وحكومة وملكًا، تسير فى طريق واحد إلى غرض واحد وليس معنى هذا أنها منعته متطرفة فإنها أمة لا تطلب شيئًا إلا أن تعيش حرة مستقلة متمتعة بحقوقها، وهذا لا يتأتى إلاَّ مع حسن العلائق مع الدول عامة والإنكليز خاصة إذا خلصت نياتهم معنا كما أن نياتنا خالصة تمامًا معهم»، ثم حث الطلبة على التزام السَّكِينة والانعكاف على دروسهم وترك أمور الدولة لزعماء الأمة.

وسارت الطلبة بعد ذلك بمظاهرتهم الكبيرة إلى وزارة المواصلات هاتفين بحماس شديد بحياة «وزير الشباب» وليم مكرم عبيد أفندى، وخطب بعضهم بتهنئة الوزير الذى رد عليهم قائلاً: «سأحاول بصفتى نائبًا وبصفتى وزيرًا أن أدخل على الوظائف تلك الروح الدستورية؛ ليشعر الكل بما قال به زعيمنا الكبير المغفور له سعد باشا من أن الشعب مع الحكومة لا كالطير للصائد، بل كالجيش للقائد» ثم عاهدهم على خدمة خالصة لوجه الوطن.

وهكذا سارت مظاهرة الطلبة من وزارة إلى وزارة يحيون وزارة الشعب وليدة إرادة الأمة ويهتفون لأعضائها(1).

وقد استقبلت الصحف خبر تأليف الوزارة النحاسية بالتفاؤل، فقالت جريدة البلاغ الصادرة بتاريخ ١٩ مارس ما يأتى:

«واليوم وقد أُلِّفت وزارة النحاس باشا دستورية بالمعنى الكامل وكان اختيار أعضائها، لا اختيار رئيسها فقط، اختيارًا تتمثل فيه إرادة الأمة، يقول صاحب الدولة مصطفى باشا النحاس كتابة لصاحب الجلالة الملك:

«وإنى لأستمدُّ يا مولاى من تعضيد جلالتكم وسامى رعايتكم، وما أرجو أن يمنحنى إياه ممثلو الأمة من ثقة وتأييد، وما يحبونى به الرأى العام من إمداد وتشجيع قوة أستعين بها على ضعف شخصى، وأشد بها أَزْرِى، معتمدًا على توفيق الله وعنايته».

فهناك إذن مصادر ثلاثة تعتمد عليها الوزارة الجديدة وتستمد سلطتها منها، هى تعضيد جلالة الملك، وثقة ممثلى الأمة، وتشجيع الرأى العام. فأما تعضيد

---

(١) أهرام ١٩ مارس.

جلالة الملك فقد ظهر فى أنه حرص على أن يكون حل الأزمة مطابقًا للدستور أى لرغبة الأمة ممثلة فى أغلبيتها وذلك ما أبرزه صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا فى قوله: «وإنى لأقدر يا مولاى تبعة الاضطلاع بأعباء الحكم... جاعلاً نُصْب عينى الاحتفاظ بحقوق البلاد وخدمة مليكها الذى كان له بما جُبل عليه من حب الخير لشعبه أكبر الفضل فى صياغة الدستور وتمكين تقاليده مما ربط الأمة بمليكها رباطًا وثيقًا تزيده الشدائد إحكامًا».

وأما ثقة ممثلى الأمة وتشجيع الرأى العام فهما السندان الحقيقيان اللذان تستند إليهما الوزارة فى العمل. ويُلاحظ هنا أن إرادة الأمة، وثقة ممثلى الأمة، ذُكرا فى برنامج الوزارات الدستورية السابقة. أما «الرأى العام» فلم يذكر بهذا النص الصريح إلا فى برنامج هذه الوزارة فصار من الحق أن توصف بأنها وزارة شعبية، وكان الجمهور صادق الفِرَاسة إذ أعطاها هذا الوصف منذ اللحظة الأولى وقبل أن يطلع على برنامجها.

ويحق للشعب أن يغتبط بكل هذا إلا أنه يرى أن إرادته هى التى تسود فى اختيار رئيس الوزارة واختيار الوزارة، وأن هذه الإرادة هى القوة التى تعتمد عليها الوزارة فى العمل، فهو إذن الذى يحكم والوزارة مكلفة أن تتحرى مصلحته وخيره فى كل ما نفعله، وهذا هو مظهر الحكم الدستورى وامتيازه الذى يمتاز به على حكم الفرد.

وإنه ليسُرُّ الأمة أعظم السرور أن ترى فى هذه الفرصة أن صاحب الجلالة الملك أيد هذا المظهر الدستورى وعاون على احترامه، وسيكون هذا الاحترام على الدوام رباطًا متينًا يربط الشعب بالعرش فيزيد فى التفافه حوله ويرفعه إلى أسمى مكان من الحب فى القلوب. وفق الله مصر إلى الخير وهداها إلى سبيل الرشاد».

واستقبلت جريدة المقطم الوزارة الجديدة بمقال افتتاحى قالت فيه:

«وليس فى مصر عاقل مخلص إلا ويهمه أن تنجح حكومته فى تسيير الأمور على ما يُرام وإزالة العثرات القائمة فى سبيل مصر بفعل العوامل الخارجية والداخلية فكل وزارة تأخذ على عاتقها هذه المهمة وتقطع هذه العهود جديرة بأن المتوقع العون والتأييد من كل جانب وتكون البلاد قد استوفت شروط النجاح بما تبذل من جهد مشترك وتبدى من براعة صادقة، أما بعد ذلك فالتوفيق من الله.

بهذا نستقبل الوزارة الجديدة راجين أن يكون عصرها عصر خير ونجاح وأن يقدر لها حل العقد والمعضلات فإن صدق وطنية رئيسها وأعضائها شهيرة ورغبة مصر فى التقدم والارتقاء ظاهرة لا تحتاج إلى بيان ومتى كان الأمر كذلك حق للباحث أن يتوقع نتائج طيبة فلنترك الوزارة تسير فى عملها الكبير سائلين لها التوفيق بفعل العوامل والقوى التى سردها رئيسها فى بياناته الصريحة وأقواله البليغة»(١).

وأنشأت السياسة فى يوم ١٨ منه مقالاً جاء به: «ولنا كبير الأمل فى أنهم بعملهم وجهادهم وبتأييد البرلمان لهم وثقته فيهم يستطيعون القيام فى سياسة الدولة العامة وفى سياسة وزاراتهم جميعًا بما تتطلع إليه الأمة من العدل ورعاية المصلحة على خير وجه ترضاه».

«وإلى جانب هذا الرجاء الذى نقرنه إلى تهنئتنا دولة رئيس الوزارة وزملائه نبدى أعظم غبطتنا بما تبدو به هذه الوزارة من مظهر دستورى صحيح يتولى زعيم الأغلبية البرلمانية رياستها فإن سياسة الدولة العامة تتركز فى الواقع فى رئيس الوزراء. وهو دون زملائه جميعًا الشخص الذى يتجلى فيه معنى التضامن الوزارى فى الحياة النيابية. وهو لذلك الذى تستقيل الوزارة كلها باستقالته. ومهما تكن الحياة الدستورية بطبيعتها تقتضى تغير الوزارات أكثر من الحياة غير الدستورية فإن ثبات الوزارة أطول زمن ممكن هو خير ما يكفل للبلاد استمرار سياسة الإنشاء والبناء وخير ما يشعر الناس بقوة الثبات والدأب فى العمل. ولا شك أن الوزارات الدستورية تكون أطول عمرًا وأثبت سياسة كلما كان زعيم الأغلبية هو رئيسها. فأما الوزارات التى لا يرأسها هذا الزعيم فتكون مهددة بتغير كثير ولعل السبب فى أن الوزارات الإنكليزية أطول من الوزارات الدستورية فى العادة عمرًا، أن زعيم الأغلبية البرلمانية الإنكليزية هو بحكم التقاليد الذى يتولى دائمًا رياسة الوزارة. وقد بدأ المغفور له سعد زغلول باشا بإقرار هذا التقليد فى مصر أول ما بدأت الحياة النيابية فيها سنة ١٩٢٤. وهذا هو صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا يتابع اليوم هذا التقليد الصالح بتولى رياسة الوزارة واحتمال مسئولية التضامن الوزارى وأعباء سياسة الوزارة العامة المرتبة على هذا التضامن.

(١) المقطم فى ٢٠ مارس.

بل إن لنا أن نغتبط إلى جانب مظهر الوزارة الدستورى الصحيح بمظهر آخر هو مظهر التجانس بين أعضائها. والتجانس بين أعضاء أية وزارة من الوزارات سبب من أسباب مقدرتها على العمل واستطاعتها أن تقطع من خطواته ما لا تستطيعه وزارة ينعدم فيها التجانس. وقد رأينا فى كثير من الأحوال كم تتعطل شؤون وتقف مصالح وتضطرب مرافق لأن الأعضاء الذين تتكون منهم وزارة يفكر كل منهم على طريقة غير التى يفكر بها صاحبه؛ لأنه يكون قد تربى غير تربيته أو درس غير دراسته أو يكون مختلفًا معه فى المزاج أو فى طريقة التفكير، اختلافًا يجعله لا يصل وإياه إلى تفاهم فى المسائل المختلفة بالسهولة والسرعة التى يصل بها متجانسان ونحن من حياة مصر فى عصر يحتاج إلى السرعة، لأنه عصر إنشائى، حاجة البلاد فيه إلى إقامة المرافق والمنشآت الجديدة ماسَّة إلى حد يشعر الناس معه بضرورة السرعة فى العمل أعظم السرعة. فتجانس الوزارة الجديدة يكفل من هذه السرعة ما لا يكفله قيام وزارة ليس بين أعضائها ما بين أعضاء الوزارة الحالية من تجانس».

«ولقد يتعذر علينا اليوم أن نتنبأ بما ستقوم به الوزارة الجديدة من الأعمال أو أن نتنبأ بشىء من سياستها وهى بعد لم تتقدم إلى البرلمان ببرنامجها، وإن كنا نعتقد أنها فى الشؤون الداخلية جميعًا ستقرر بأنها ستسلك مسلك الوزارتين اللتين سبقتاها. على أن أكبر رجائنا لها التوفيق فى سياستها العامة وفى حل الأزمة السياسية التى نشأت عن مذكرة ٦ مارس الإنكليزية، حلاً يكفل سيادة البلاد ويحفظ عليها شرفها وكرامتها من غير أن يصل بها إلى أزمة سياسية جديدة تتعرض البلاد لها. ولنا أن نضع فى حضانة الوزارة الجديدة وفى حكمتها وحزمها ودقة تقديرها لموقف البلاد مطمعًا يكفل للبلاد هذا الحل ويستبقى بين مصر وإنكلترا من حُسْن التفاهم ما يديم الجو السياسى صفوًا ويمهد إلى حل المسائل المعلقة بين الدولتين».

ومما يجدر لفت النظر إليه فى هذا المقام أن جريدة كوكب الشرق كانت، قبل تأليف الوزارة، قد انفردت من بين الصحف الوفدية برأى يقضى بألاّ يقوم رئيس الوفد بتأليف الوزارة، وقد أعلنت رأيها هذا بصراحة تقول:

«حقيقة أن العادة الدستورية جرت بأن يستدعى جلالة الملك زعيم الأغلبية البرلمانية ويعهد إليه فى تأليف الوزارة، لكان لكل بلاد ظروفها «وما هو حق هنا

ربما يكون ضلالاً وراء (الببرانية)» كما قال باسكال! وزعيم الوفد لا يحسُن به ولا من مصلحته ولا من مصلحة القضية الوطنية التى فى عنقه أن يتولى الحكم ويضطلع بأعبائه؛ لأن مسؤوليته فيه لها تكاليفها وللكرسى ظروفه والرجل الذى يحمل أقدار الأمة فى يمينه لا يستطيع أن يحمل أعباء الحكم فى يساره وللمركز أخطاؤه. لكن هذا لا يمنع من أن تكون له الكلمة فى اختيار رئيس للوزارة الجديدة وأن يؤخذ رأيه فى الوزراء الجدد الذين يتحتم استشارته فيهم. ومادام صاحب الأغلبية البرلمانية فحبل الوزارة فى يده دائمًا لكن وجوده فى الحكم قد يعرضه إلى موقف محرج ما أحراه أن يتفاداه من اليوم ليُبْقى لنفسه حرية العمل على ما تقتضيه مصلحة القضية الوطنية التى وُكِّل أمرها إليه.

نقول هذا ونصر عليه لأن تأليف زعيم الوفد للوزارة يشله عن العمل ويقيد حرية تصرفه، ويجعله أسير الظروف وتطوراتها والموقف واحتمالاته. لكنه إذا بقى بعيدًا يرقب من بعد وعن قرب، ويدقق فى هذا وذاك فإن مركزه يظل سليمًا ولا ترتطم سفينته بصخر الوظيفة ولا بما يمكن أن يخلقه له خصوم البلاد لإضعاف موقفه والتجنى عليه»[1].

على أن ذلك لم يمنع هذه الصحيفة من أن ترحب بالوزارة الشعبية الجديدة فكتبت مقالاً قالت فيه:

«ليس بدعًا أن يكون اغتباط الرأى العام بتأليف الوزارة الجديدة شديدًا عظيمًا. إنها أُلِّفت وفق مقتضيات الدستور وأحكامه، وحب المحافظة على أوامر الدستور ونواهيه متغلغل فى القلوب، والدفاع عنه فرض محتوم على كل وطنى يطلب الحرية والاستقلال حقًا وصدقًا».

«لقد رُوِّع الرأى العام عقب استقالة الوزارة الثروتية الماضية بأنباء رجعية هُددت بها الأمة فى دستورها وبرلمانها من طريق تأليف الوزارة؛ ولكن حرص ولاة الأمور ورجالاتنا المسؤولين على تنفيذ أحكام الدستور وتقاليده قد قضى على كل تلك الإشاعات المقلقة، وذهب بآمال الذين روجوا لها من الرجعيين أدراج الرياح، وألفت الوزارة وفق ما يقضى به الدستور».

---

(١) كوكب الشرق فى ٦ مارس.

«فالرأى العام يحتفل - حين احتفاله بتأليف الوزارة الحالية - بعيد جديد يذكر به نصرًا جديدًا للدستور، وللأمة التى تبذل كل مرتخص وغالٍ فى سبيل بقائه قائمًا».

«وإذا كانت المذكرة الإنكليزية الأخيرة قد ألقت بها السياسة الغاشمة عقبة فى طريق الدستور، فإن الرأى العام موقن أن الوزارة الدستورية ستعالج فى برنامجها السياسى الذى ستعلنه اليوم فى مجلسَى البرلمان هذه العقبة، وتزيلها من طريق الدستور والبرلمان».

❊ ❊ ❊

أما صحف المعارضة فأظهرت عدم ارتياحها من تشكيل الوزارة فأغلظت لها القول، ونورد هنا مثلاً مما كتبته الأخبار والاتحاد:

قالت الأولى:

«تقول إن الحياة العامة امتازت بظاهرتين تعودنا من الوفد اصطناعهما فى مثل هذه المواقف. لكنهما اختفتا فى العهد الممقوت لسياسة حسن التفاهم ثم برزتا أمس فى ضآلة وصَغَار، ونريد بهما إشادة الصحف بالوزراء الجدد ومظاهر العالمية».

لقد أخذت الصحف الوفدية تبث الدعاية للوزارة النحاسية محللة رد النحاس على جلالة الملك كما شاءت نفسها أن تسول لها. زاعمة أنها وزارة الشعب بحق، ووزارة الأمة بحق ووزارة الرأى العام بحق. لأن النحاس قال فى رده: «وإنى لأستمد يا مولاى من تعضيد جلالتكم وسامى رعايتكم وما أرجو أن يمنحنى إياه ممثلو الأمة من ثقة وتأييد وما يحبونى الرأى العام من إمداد وتشجيع قوة أستعين بها على ضعف شخصى وأشد بها أزرى» وقد أعمى الله هذه الأقلام عن أن تقول إنها وزارة الله إذ لم يروا أن النحاس قال أيضًا: «معتمدًا على توفيق الله وعنايته» والحمد لله على أنهم نسوا هذا وما أنساهم إياه إلا الشيطان. وتوسلاتهم بالمقابر توسلات يبغضها الله.

على أنه لو كانت الأعمال الوزارية تسير وفاق تفسير أقوال الوزراء على لسان الصحف الحزبية لكنا طردنا الإنكليز منذ زمن بعيد، ولكانت تفسيرات برامج سعد وخطب سعد من بواعث الاطمئنان إلى المصير على الأقل؛ غير أن الأمر جاء على العكس بحكم سوء النية فى هذه التفسيرات وسوء النية فى الأعمال.

أما الظاهرة الثانية فهى ظاهرة المظاهرات. وكم من مظاهرة أُقيمت لوزارة عدلى الأولى فى ١٥ مارس سنة ١٩٢١ ولكنه لم يمضِ شهر حتى تبدل نثر الزهور والرياحين رجمًا بالطماطم والبيض وغير ذلك من القاذورات. ثم انقلبت النداءات بالحياة نداءات بالسقوط والدعوات الصالحات لعنات. وعاقل ذلك الذى لا يضحك إلا فى النهاية. وحكيم ذلك الذى يدرك أن لابتسامات الشعوب غدوات وروحات وأن لحماستها إقبالاً وإدبارًا كما أن لها بركات ونقمات ونكبات».

وقالت جريدة الاتحاد ضمن مقالها:

«ليس أدلُّ على ما قابل به الرأى العام هذه الوزارة النحاسية من وجوم وعدم اكتراث واهتمام من قبالها بالأمس لتسلّم زمام العمل فى الوزارات بغير مظهر من مظاهر الحفاوة الشعبية، اللهم إلا ذلك الضجيج الذى قام بها أحداث الطلبة فى دار الحكومة من خطب تلقى وأبيات تُنشد وقبلات يتبادلها خليفة حسن يس مع خليفة سعد ومع ابن سعد، أو تصريحات بعد ذلك تتلى من وزراء أتلفهم الظمأ إلى مطالعة الناس بالأمر والنهى ومبادهة الجمهور بالمداهنة والرياء، ومحاولة اقتياد النهَى والعقول بأساليب الخديعة والمكر من قول مموه وحديث مُوشّى تتخلله أشباه وعود وأمثال عهود برقها خُلَّب وسحابها جهَام. وكان فيما تبادل من خطب بين الوزراء والغلمان ظاهرتان بارزتان تدلان على وهن الدعائم التى يقوم عليها أبناء هذه الهيئة الوزارية: أولاهما ماء غث بارد يزيد أغرار الناشئة المصرية غرورًا فيما لهم من قوة على إسقاط الحكومات وقيامها ونهوضها وكبوتها إذ يقول لهم النحاس: «إنى مغتبط كل الاغتباط لتولى شئون البلاد وزارة وافقت هواكم وصادفت رغبتكم» وإذ يصارحهم وليم مكرم عبيد أو مكرم عبيد فقط - بعد أن خلع إنكليزيته - «إن حماستكم المقدسة هى التى رفعتنى إلى منصبى» وثانيتهما مخادعة فاترة ومواربة ظاهرة للأجانب الذين يعرفون أكثر من غيرهم للوفد قيمة احترامه للعهود وبره بالوعود ويعلمون من صدقه وشرف مقصده ما لا تزال تبدى صحفهم من دواعى الشك والريبة. إذ يقول صاحب الدولة الحادثة بتعبيره الركيك وعبارته المفككة لكل من ألقى إليه السمع من الموظفين والصحفيين: «يهمنى أن يشعر الأجانب بيننا بأنهم فى أمن وطمأنينة بعملنا نحن قبل غيرنا لا بعمل أى جهة غيرنا» وإذ يُرّجع زملاؤه الوزراء صدى قوله فى كل ما أدلوا من بيان وأبدوا من تصريح لمناسبة وغير مناسبة ولمعنى أو

غير معنى؛ مما يدل على شعورهم التام الأكيد بما يحيط بهم من شك وما يعلق بهم من تهمة لا يزيدها التنصل إلا تأييدًا وتأكيدًا».

أما الصحف الإنكليزية فقد نشرت نبأ تأليف الوزارة الجديدة معلقة عليها تعليقات وجيزة ولم تكن حملتها على الوزارة شديدة اللهم إلا عند ذكر اسم الأستاذ وليم مكرم عبيد كعضو فى الوزارة، فأشارت جريدة «الديلى تلغراف» إلى أن الأستاذ وليم مكرم كان شديد الاتصال بجماعات الطلبة السعديين وأنه دائمًا وطنى متطرف يرسم للصحف الخطة التى تتبعها نحو الوزارة القائمة بالأمر.

وعلى كل حال، فقد وصفت جريدة «الديلى كرونكل» الوزارة بأنها وزارة معادية للمعاهدة.

وقالت جريدة «السترداى رفيو» فى مقال افتتاحى، إن المصريين المعتدلين قد بدءُوا يدركون مقدار الشروط الحسنة التى غنمها ثروت باشا لمصر وكيف أنهم صَغَوْا إلى نزعة حمقاء فى رفض المعاهدة دون العناية بدرسها، ثم قالت إن المعتدلين لن يحمسوا فى تأييد النحاس باشا إذا هَمُّوا عمدًا إلى تنظيم الخطط لإثارة الحكومة البريطانية. وقد يكون تأليف وزارة وفدية خير ما يقع فى مثل هذه الظروف؛ لأن مصر ستجد نفسها إزاء الحقائق وجهًا لوجه[1].

ونشرت جريدة «المورننج بوست» مقالاً فى هذا الموضوع جاء فيه: «أن وزارة النحاس باشا تستحق النظر وإعمال الفكرة وقد يكون النحاس باشا جديرًا بالتهنئة باختياره زمرة من الزملاء هى بالتأكيد ليست أقل مقدرة وحزمًا من الوزراء الذين حلت محلهم وقد يكون لها من المواهب اللازمة أكثر مما كان لأولئك، فإبراهيم فهمى لا ينتمى إلى حزب سياسى ولكنه رُقِّى نظرًا إلى جدارته واستحقاقه. وليس عند النحاس باشا ما عند ثروت باشا من صفات أقطاب الدول والخبرة السياسية والشخصية الممتازة ولكن مسئوليات القيادة العليا قد تغير نظره فى الأمور السياسية كما جرى فى حالة بعض الذين تولوا رياسة الوزارة أول مرة فى بلدان أخرى ويُشْعر تأليف الوزارة الجديدة بأن المتطرفين لا ربحوا على حساب عضو زغلولى مخلص» إلى أن قالت: «وقد استلفت إدخال مكرم بك عبيد فى الوزارة الأنظار فى المجالس السياسية وقد تلقَّى علومه فى

---

(١) البرقيات الخصوصية فى ١٨ مارس.

جامعة أكسفورد وهو شديد الذكاء وكانت أعماله دائمًا مضادة لإنكلترا، وقد نفى إلى سيشل وهو من الوفديين المتطرفين الذين يعارضون أشد معارضة فى مشروع المعاهدة مع إنكلترا»(١).

وقد أرسل مراسل الأهرام فى لندن إلى جريدته تلغرافًا فى ١٧ مارس قال فيه:

«ترى المقامات الواقفة على بواطن الأمور فى لندن أن تأليف الوزارة المصرية الجديدة بالشكل الذى توقعته جرائد الصباح بدون تعليق عليه يشجع على تفاؤل معتدل فى شأن سير الحوادث سيرًا هادئًا. وعلى كل حال لا توجد أى رغبة فى مضايقة الوزارة الجديدة بأى انتقاد سابق لأوانه. وفضلاً عن ذلك فإن المقامات ذات النفوذ الأعظم تفضل أن تنتظر ريثما ترى الوزارة فى ميدان العمل وتميل إلى الاعتقاد بأن استبقاء الائتلاف يرمى إلى منع تكرار أى حادث صعب».

ولم يُعرف بعد هل ينتهز البرلمان البريطانى فرصة لبحث المسألة المصرية فى مناقشة رسمية؟ إن كثيرين من أفاضل النواب يعتقدون أنه كلما قل الكلام فى الظروف الحالية كان ذلك أفضل وبما أن حزب الأحرار قليل العدد فى البرلمان فالحزبان اللذان يُحسب حسابهما هما حزب المحافظين وحزب العمال. ويظهر أن الأخير لا يميل رسميًا إلى التقيد الصريح بأى خطة سياسية فى شأن مصر، على الرغم من أن كثيرين من أعضائه يظهرون استياءهم من إجماع المحافظين على الادعاء بأن النقطة التى فشل عندها السير أوستن تشمبرلن هى التى فشل عندها مستر ماكدونالد. وربما كانت مقالة جريدة «نيوستيسمان» التى نشرت فى تلغرافات الأهرام الخصوصية أمس خير ما يمثل آراء المعتدلين من العمال فى المسألة المصرية، فإذا استثنينا بعض نواب العمال المجردين من المسئولية والراغبين فى الإعلان عن أنفسهم دائمًا فإن زعماء حزب العمال المسئولين يتطلعون من الآن إلى قرب موعد الانتخابات العمومية فلا يريدون أن يحسوا بتقييد أنفسهم بخطة صريحة فى المسائل الخارجية المختلف عليها، بل يودون بنوع خاص أن يتجنبوا إعطاء خصومهم أى فرصة فى الانتخابات المقبلة لاتهام العمال أنهم مستعدون للعبث بمصالح الإمبراطورية الجوهرية.

---

(١) البرقيات الخصوصية للمقطم فى ١٧ مارس.

«وأما المحافظون فمن الممكن أن يسعى جناحهم الأيمن إلى انتهاز فرصة لإبداء قلقهم لا من إدخال جمعية الأمم فى المسألة المصرية فقط بل من التفكير أيضًا فى ذلك».

«ويُقال إجمالاً إن الدلائل العمومية تدل على أن كل مناقشة قد تحدث فى البرلمان البريطانى فى المسألة المصرية ستكون سطحية بسيطة لا شأن لها إلا إذا وقعت تطورات سيئة فى القاهرة تعكر صفو السكينة السائدة الآن».

ونشرت جريدة الأوبزرفر مقالاً رئيسًا قالت فيه ما يأتى:

«من دواعى الترحيب بالنحاس باشا أن له كلمة حاسمة فى السياسة المصرية فاختلال الموقف الدستورى الذى جعل النحاس باشا وهو خارج الحكومة ذا قوة كافية لرفض المعاهدة مع أن ثروت باشا الذى هو رئيس الوزارة المسؤول فيها قد حول الجهود السياسية الجديدة التى بُذلت مدة تسعة أشهر مهزلة دامت بضع دقائق. وقد أعلن النحاس باشا أن سياسته فى الحكم ستستمر من الاستقرار والهؤدة قد يعدلان رأيه ويحملانه على اقتراح تسّوية عادلة وخير الأدوات التى يمكن استخدامها ما يأتى من الزمن حتى بلوغ أغراضه الخاصة هى تقدير الخدمات التى خدمت بها مصر والخدمات التى استُخدم بها. وقد صرحت الحكومة البريطانية بكل جلاء أنها لن تتساهل أى تساهل آخر بإزاء الوفد، فالنحاس باشا هو الذى يجب إذن أن يكون البادئ باستئناف المفاوضات».

وقد صرح النحاس باشا فى حديث له مع مندوب جريدة الأهرام بأنه لم يضطلع بعبء الحكم إلا تلبية لداعى الوطن وصوت الضمير وأنه من أزهد الناس فى الحكم، إلى أن قال:

«وعرضت حوادث لم أتردد أن أودى واجبى فى خدمة الوطن بعيدًا عن الوزارة. ولكن الآن ونحن أمام ظرف دقيق، لم يسعنى إلا أن أتحمل مسئولية الحكم لمواجهة الحالة ومعالجتها بروح من الأناة والحزم. ومادمنا لا نتطلع لغير حقوقنا وتحقيق سيادتنا ولا نحمل لأمة من الأمم حقدًا ولا ضغينة فلاشك من وصولنا إلى آمالنا عاجلاً أو آجلاً عندما تتحقق الأمة الإنكليزية أن مصلحتها فى مصادقتنا صداقة الحر للحر لا السيد للمسود»: ثم استطرد من ذلك فقال: «وسيرى ضيوفنا الأجانب أن الخُلُق المصرى الموروث كفيل بتبديد كل

وهم وحرىّ بأن يجعلهم يعيشون بيننا فى أمن وسلام وفى جو مشبع بالمحبة والوئام»[1].

ونشرت التيمس تلغرافًا لمكاتبها من القاهرة تضمن حديثًا للنحاس باشا مع المكاتب، وقد قال فيه رئيس مجلس الوزراء: «وأنى ما برحت، حتى فى أشد الساعات حلكًا لما كنا فى عدن وسيشل، أعتقد بحلول يوم تبلغ فيه بريطانيا ومصر اتفاقًا وهذا اليوم آتٍ سواء قَرُب أو بَعُد طبقًا للأحوال والميول فى البلادين. ولكنى أرى الاتفاق محتمًا لا مندوحة عنه.

وفى طاقتى أن أؤكد أن ميل المصريين إلى بريطانيا وفكرة الاتفاق بين البلدين لا يزال طيبًا. ولكن كل شىء يتوقف على سلوك بريطانيا وتصرفها».

«إن المحافظة على مصالح الأجانب عامة والمصالح البريطانية خاصة ليست بالضرورة مناقضة للاستقلال، بشرط أن تظل فى ضمن نطاق الضمان بأن مصر ليست جزءًا من الإمبراطورية البريطانية وأن وقوعها على طريق الهند لا يعنى تجريدها من مركز المستقل».

«ويجب ألاَّ يُعكس الموقفان فلا يقال إن بريطانيا سيدة تمنحنا استقلالاً، فالاستقلال حق طبيعى لنا فنحن نريد أن نتعامل على قاعدة المساواة كما يكون الأمر بين صديق وصديق».

«إن خير ضمان لصون مصالح بريطانيا هو الصداقة القائمة على الثقة، فمصر المستقلة القوية مع صداقتنا الخالصة هما خير ضمان لبريطانيا العظمى»[2].

بيان الوزارة النحاسية

كانت أول جلسة عقدها البرلمان بعد تأليف الوزارة الجديدة فى مساء ١٩ مارس فعرض فيها مصطفى النحاس باشا على مجلس الشيوخ والنواب، برنامج وزارته يقول فيه:

---

(١) الأهرام فى ١٩ مارس.

(٢) البرقيات الخصوصية للمقطم فى ٢٠ مارس.

«حضرات النواب المحترمين»

«لقد تعطف جلالة مليكنا الدستورى حفظه الله، فعهد إلىَّ فى تأليف الوزارة، طبقًا لأحكام الدستور وتقاليده، فأجبت أمره الكريم معوِّلاً أنا وزملائى على تحمل أعباء الحكم وتجشم مشقته، مُلبِّين داعى الوطن فى شدته، متوخين فى قبولنا للحكم الاحتفاظ بحقوق البلاد وأحكام دستورها، من غير أن يعتبر هذا القبول قرارًا لأى حالة أو فعل يتعارض مع استقلال البلاد التام وسيادتها».

«وإن الوزارة لتتقدم اليوم إلى حضراتكم ببيان موجز عن الخطة التى ستنتهجها فى سياسة البلاد، وما كان لها أن تتخذ خطة غير التى استقر عليها تصميمكم. وصارت إليها جهودكم. وهى الاحتفاظ بحقوق البلاد كاملة فى مصر والسودان (تصفيق حاد) بما يتفق مع كرامة حقنا وروعة نهضتنا والعمل على تمكين الدستور وتقاليده الحرة من نفوس الأمة جميعًا، حكومة وشعبًا».

«تعلمون حضراتكم أنه كان بين دولة ثروت باشا والسير أوستن تشمبرلن فى الصيف الماضى محادثات خاصة فى شأن العلاقات بين مصر وبريطانيا العظمى وأن هذه المحادثات ظلت مستمرة إلى عهد غير بعيد، فلما عرض دولة ثروت باشا النتائج التى أفضت إليها تلك المحادثات على زملائه الوزراء رأوا أنهم لا يسعهم قبولها، لأنها تتعارض فى أساساتها وفى نصوصها مع استقلال البلاد وسيادتها وتجعل الاحتلال البريطانى شرعيًا».

«وإذا كان من دواعى الأسف أن تلك المحادثات لم تؤدِّ إلى تحديد أساس صالح للمفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية، فإننا موقنون بأن مصلحة البلدين معًا كفيلة بالوصول إلى حل يحقق استقلال بلادنا ويؤمِّن الحكومة البريطانية على مصالحها بما لا يتعارض مع ذلك الاستقلال».

«وإن الوزارة لتثق بأن ما تبديه مصر على الدوام من حسن الاستعداد فى أن تكون علاقاتها مع بريطانيا العظمى على خير حالات الصفاء والمودة سيقابله من جانب بريطانيا مثل ذلك الاستعداد، إذ بهذا التبادل وحده يتحقق الاتفاق الودى بين البلدين، اتفاق الصديق مع الصديق، لا السيد مع المسود».

«ويسر الوزارة أن تشير إلى علاقات المودة والصفاء بين مصر والدول الأجنبية عامة وإلى رغبتها الأكيدة فى العمل على توطيد هذه العلاقات وإنمائها، كما

يسرها أن تنوّه بما يتمتع به ضيوفنا الأجانب من راحة وطمأنينة وإلى سهر الحكومة على مصالحهم وحماية مرافقهم (تصفيق)».

«أما سياسة البلاد الداخلية فقد لا تستطيع الوزارة - بعد أن تقدمت الميزانية إلى حضراتكم - أن تعرض برنامجًا مفصلاً بالأعمال التى تعتزمها مكتفية بما فصله خطاب العرش من وجوه الإصلاح فى سائر مرافق الدولة الاقتصادية والأدبية، على أنها ستتوخى فى جميع مناحى العمل قاعدتين أساسيتين، الأولى أن إدارة الأعمال سيراعى فيها رغبة الإنجاز ووجه المصلحة، والثانية أن أعمال الحكومة ستجرى على سنن العدل والمساواة فلن يكون للأهواء سبيل إلى القائمين بتلك الأعمال؟ ولن يميز فريق على فريق ولن يغلب رأى أو تصرف على آخر إلا بالحق وفى سبيل المصلحة العامة.

فى الجملة ستنظر الوزارة فى عموم النظم المتبعة بكل عناية ودقة، فما أثبتت التجارب أنه لم يعد ملائمًا أو مطابقًا لروح العصر أخذت الوزارة فى إصلاحه، وما تبين أنه ينقصنا السير إلى الأمام والأخذ فى سبيل التقدم والتطور والواجبين لمكانة أمتنا بين الأمم أخذت الوزارة فى تكميله، جاعلة نصب عينيها أن تكون الإدارة المصرية بحيث يستطيع المصرى أن يباهى بها ويقنع القريب والبعيد بأن مصر لا تنقصها الرغبة والاستعداد الصريح لاستكمال أسباب الرقى والمدنية».

«ولقد أشار الدستور المصرى إلى كثير من المسائل المهمة التى يُحتاج فيها إلى وضع تشريع مما ينقصنا الآن، فستُعنى الوزارة بأن تجعل هذه القوانين المكملة للدستور فى مقدمة ما تشتغل به باعتبار كونها أولى المسائل التشريعية بالعناية».

«يا حضرات النواب

سترون الوزارة تعمل. وستتبينون طريقها فى العمل، فلا حاجة بها إلى الإسراف فى القول. ولكنها أبدًا بحاجة لأن تنصروها بحكمتكم وتؤيدوها بقوتكم. وإنها لتعدكم بأن تكون عند حسن ظنكم بها. والخير كل الخير معقود بما بين البرلمان والوزارة من تمام الثقة والتأييد».

«وثقوا أن الوزارة التى هى وليدة رغبتكم، لن تألو جهدًا فى تمكين دعائم الائتلاف بين الأحزاب والعمل فى جو صافٍ من التنابذ والأحقاد، متوخية فى

أعمالها ـ كما توخت فى تكوينها ـ تجانسًا وتضامنًا ووحدة فى الرأى والغرض على أن تجمع فى أعمالها ومقاصدها بين حكمة الحق وحزم اليقين».

«وإن من دواعى الغبطة الحقة للوزارة أن تسير فى منهاجها تحت رعاية مليك البلاد الدستورى المحبوب، مستظلة بعطفه مستنصرة بتعضيده منفذة لإرادة الأمة ممثلة فى شيوخها ونوابها الكرام عاملة على الاحتفاظ بحقوق البلاد كاملة فى جو مشبع بالمحبة والوئام معتمدة على الله جلت قدرته، وهو خير من يُستعان ونعم النصير».

«إننى فى الوقت الذى أتخلى فيه عن رياسة المجلس يحلو لى أن أذكر بعظيم الفخر وجزيل الشكر، تلك الثقة الغالية التى قلدنى المجلس إياها بأن أسند رياسته إلىَّ، وأن أذكر ما لقيته من حضرات الأعضاء ومن مكتب المجلس وموظفيه من المعونة الصادقة والإخلاص فى العمل. وسأحفظ فى نفسى عن تلك المدة التى قضيتها فى رياسة المجلس أجمل الأثر وأجمل الذكرى، تلك الذكرى التى تلوح لى دائمًا محوطة بالإكبار والإجلال وسيبقى عهدها أمام خاطرى عهدًا كريمًا. ومما يخلِّدها فى قلبى أننى سأبقى فى المستقبل كما كنت فى الماضى بينكم مستنصحًا بآرائكم نازلاً على حكمكم، مشاركًا لكم فى ما نضطلع به جميعًا فى خدمة البلاد وتوفير هنائها (تصفيق)».

تعليق الصحف على البرنامج

قالت جريدة السياسة فى عددها المؤرخ ٢٠ مارس:

«ولن يستطيع إنسان يرى هذا البرنامج ألاَّ يرتاح له أشد الارتياح ويطرب أشد الطرب ويرجو للوزارة التى أخذت نفسها بتنفيذه كل نجاح. ولقد أحسنت الوزارة صنعًا حين ذكرت أنها لا حاجة بها إلى الإسراف فى القول ما دامت معتزمة العمل بتنفيذها هذا الذى قدمنا وتنفيذ ما ورد فى خطبة العرش خاصًا بالشؤون الداخلية متوخية فى عملها رغبة الإنجاز ووجه المصلحة وأن تجرى الأعمال على سنن العدل والمساواة، فلن يكون للأهواء إلى نفس القائمين بعمل من الأعمال سبيل ولن يُميز فريق ولن يغلب رأى إلا بالحق».

«ومما يزيد ارتياح المُطَّلع على البرنامج وكبير رجائه فى توفيق الوزراء إلى تحقيق ما جاء فيه أنها عمدت إلى خطة الصراحة منذ أول ساعات مناقشاتها

البـــرلمانيـــة. فلم يَسَع دولة رئيس الوزراء إلى أى طـريقـــة مـن طـرق المنـاورات البـرلمانية فى الإجابة عن ما كان يلقى إليه من حضرات النواب من الأسئلة. بل كان يجيب عن كل سؤال فى صراحة وقوة فى حماس عظيم. وإذا كانت البلاد تحتاج فى كثير من الأحيان إلى مهارة الساسة ومناورات البرلمانيين فهى تحتاج كذلك فى كثير من الأحيان إلى الصراحة فى القول والصراحة كذلك فى العمل. وقد كان رئيس الوزارة صريحًا فى القول كل الصراحة فى جلسة أمس. وصراحته هذه فى القول تبعث إلى النفوس أشد الاعتقاد بأن الوزارة لن تكون أقل صراحة من ذلك فى العمل».

«فلتَسِرْ إذن على بركة الله فى تنفيذ برنامجها لتلك الصراحة القوية الأخاذة التى استثارت من المجلس حماسة أى حماسة وإنها لواجدة من كل مصرى أشد الإخلاص فى رجاء التوفيق لها وأشد التصفيق عند كل نجاح تجنيه لمصلحة البلاد. فليس أحد لا يريد أن تكون الإدارة المصرية بحيث يستطيع المصرى أن يباهى بها وأن يقتنع القريب والبعيد بأن مصر لا تنقصها الرغبة أو الاستعداد الصحيح لاستكمال أسباب الرقى والمدنية. وليس أحد لا يريد لبلاده أكثر من هذا وأن تكون بين الأمم نيران يستضاء بها وهدى ورحمة للعالمين. وليس أحد لا يرى مطمع وزارة فى تحقيق هذا لبلادها مطمعًا جديرًا بكل تقدير وحماس جديرًا بأخلص الرجاء فى أن يتحقق هذا المطمع».

«والمصريون اليوم وغدًا ينظرون إلى هذا البرنامج القوى ورجاؤهم فى الوزارة الحالية أن تحققه بمَضَاء وحزم، وينتظرون من صراحة دولة رئيس الوزارة صراحة بدت أمس واضحة جلية أن تتخطى البلاد كل المصاعب وأن تجتاز كل العقبات، بما يتفق مع كرامة حقنا وروعة نهضتنا وبما يمكّن الدستور وتقاليده آخرة من نفوس الأمة جميعًا وبما يبسط على هذه البلاد ظل الأمن والسكينة والرخاء».

«والمصريون جميعًا ينتظرون عمل الوزارة. وهم على استعداد أتم الاستعداد لتأييدها فى حفظ حقوق البلاد ولمعاونتها فى نشر أسباب الرخاء والأمن فى ربوعها. وأكثر رجائنا جميعًا أن يوفقها الله وأن يسدد خُطاها لخير البلاد ومصلحتها».

وقالت جريدة الأهرام عن البيان الوزارى: «فأية يد مصرية لا تصفق لمثل هذه الأقوال، وأية نفس مصرية لا تطيب لمثل هذا العهد والميثاق الذى لا تحسبه عهد

الوزارة وميثاقها على نفسها بل نحن نوقن ونعتقد بأنه ميثاق الأمة المصرية كلها، لأنه لُباب عقيدتها وجوهر يقينها وإيمانها وإرادتها. وإن مثل هذا العهد والميثاق يعلنه رئيس الوزارة فى البرلمان ويتكل فى إعلانه على إرادة الأمة وينال من أجله الثقة بالإجماع ويعرض اليوم على الرأى العام المصرى فيقره هو أيضًا لهو الأساس الصحيح المكين للبناء عليه، سواء كان هذا البناء فى السياسة الخارجية أو فى السياسة الداخلية وما عداه لا يصح أن يكون أساسًا للبناء»(١).

وقالت الكشاف فى كلمتها عن هذا البيان: «وهو بيان قوى بارع يجاوز أقصى ما كان منتظرًا ويحقق أعظم ما كان يرتجى، وقد استهله، على نحو ما فعل الزعيم الفقيد المغفور له سعد باشا حين ألف أول وزارة دستورية، بأن أعلن إلى الأمة قاطبة أنه هو وزملاؤه إنما تحملوا أعباء الحكم «ملبين داعى الوطن فى شدته متوخين فى قبولنا الحكم الاحتفاظ بحقوق البلاد وأحكام دستورها من غير أن يعتبر هذا القبول إقرارًا لأى حالة أو فعل يتعارض مع استقلال البلاد التام وسيادتها».

«وفى هذه إشارة جلية لا تحتمل التأويل إلى تصريح ٢٨ فبراير وتحفظاته وإلى المذكرة الإنكليزية الأخيرة وإلى كل ما عدا هذا وذاك مما يمس الاستقلال ويجور على السيادة أو ينافيها بوجه من الوجوه، وكأنما إرادة دولة الرئيس ألا يَدَع شكًا فى معنى البلاد فقال بعد ذلك: «وما كان لنا أن نتخذ خطة غير التى استقر عليها نصحكم وسارت إليها جهودكم وهى الاحتفاظ بحقوق البلاد كاملة فى مصر والسودان بما يتفق مع كرامة حقنا وروعة نهضتنا والعمل على تمكين الدستور وتقاليده الحرة من نفوس الأمة جميعًا حكومة وشعبًا».

«وصدق دولة الرئيس فما طلب الوزارة أو بغاها أو رغب فيها أو استهواه منصبها. ولكن أهابت به البلاد وناداه الوطن فى شدته فلم يَسَعُه إلا إلى أن يلى وهو مدرك لما يُقبل عليه، مقدر لما هو مُقْدم على احتمال تبعاته والاضطلاع بأعبائه ولا ينتظر من المصرى أن يطلب حق بلاده بالسيف والمدفع ليطلب منه - على حد تعبير دولة الرئيس - أن يحتفظ بحقوق البلاد كاملة غير منقوصة وألا يفرط فى دائرة منها ولو أن كل وزارة تجىء تفعل ذلك وتلزم على وجه الدقة ما

---

(١) الأهرام فى ٢٠ مارس.

يقتضيه واجب الاحتفاظ بهذه الحقوق لكان ذلك بحسب الأمة، ولكفل لها الفوز التام بما تنشده من الاستقلال الذى لا يرتمى عليه ظل من شك من حماية أو وصاية أو ما يشبه هذه أو تلك وبخاصة إذا كانت طريقة الاحتفاظ بهذه الحقوق تتفق، كما نوَّه بذلك دولة الرئيس، مع كرامة الحق وروعة النهضة فما يستوى طالب حق وطالب جدى يتسول المِنَن ويستجدى الهيئات»[1].

ووصفت جريدة الاتحاد مصطفى النحاس باشا فى بيانه فقالت: «إن دولة الرئيس مصطفى باشا النحاس لم يكن فى قوله صريحًا بالقدر الذى يريد أن يعتقده فى نفسه ويتراءى به بين الناس ولكنه عمد إلى الألفاظ الرنانة والجمل الداوية فحشا بها جوانب تصريحه وحواشيه حتى لم يبقَ فيها موضع لغرض يجلى أو خطة ترتسم. وإنك لتدرك لأول وهلة أن هذه التصريحات الوزارية قد روعى فى وضعها وتنسيقها إرضاء الجمهور وتحريك أيدى تلك النمر البرلمانية التى تسحرها زخارف الأعراض فتلهيها عن جوهر الأغراض بالتصفيق أكثر مما قصد منها إلى تحديد خطة سياسية أو تعيين منهج للحكم يصح الاطمئنان له والركون إليه»[2].

أما الصحف الإنكليزية، فقد وصفت جريدة التيمس والديلى تلغراف البيان بأنه مَصُوغ فى قالب بيانات زغلول باشا.

وأضافت التيمس إلى ذلك قولها:

«إن أغلب الأجانب والمصريين المستنيرين يدركون أن النحاس باشا ربما يكون قد أراد ببيانه التأثير فى عواطف الحاضرين واكتساب ميولهم فإنهم فى الوقت نفسه يأسفون على ما أبداه من تحمس لا يجىء فى أوانه».

وقالت الديلى تلغراف: «إن بيان النحاس باشا لم يترك أقل شك فى خطأ ما اعتقدته بعض الصحف البريطانية من أن القسم الخاص بالاحتلال فى المعاهدة هو العقبة الحقيقية فى رفض الاتفاق، فقد رفض الوفد كل مادة من مواد المعاهدة لأنها تخالف فى المبدأ والمعنى الصورة التى يصور بها الاستقلال الذى ينشده وهذا استقلال يشبه استقلال بلچيكا».

---

(١) الكشاف فى ٢٠ مارس.

(٢) الاتحاد فى ٢١ مارس.

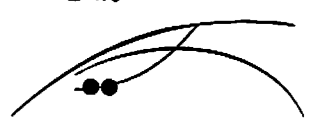
وكتبت جريدة نير إيست مقالة رئيسة قالت فيها: «إن النحاس باشا فى البيان السياسى الذى ألقاه فى البرلمان لم يجد صعوبة فى إرضاء المتطرفين من الوفديين دون أن يقول أى شىء يمكن أن يُقابل بمعارضة جدية فى غير الوفد من الدوائر السياسية»[1].

■■■

(١) البرقيات الخصوصية للسياسة فى ٢٢ مارس.

الفصل الثانى

حالة الائتلاف بين الأحزاب



كانت جريدة الأهرام قد أشارت فى سياق كلامها عن مشروع المعاهدة إلى أن ثروت باشا قد بعث إلى المغفور له سعد زغلول باشا قُبيل وفاته فى ٨ أغسطس سنة ١٩٢٧ بخطاب ومعه صورة من مشروعه، وذكرت أن هذا الخطاب وصل إلى سعد باشا فى وقت مرضه ولم يُعرض عليه إلا فى يوم ٢١ أغسطس حيث كانت صحته تحسنت ظاهرًا وأن المحيطين به وقتذاك يقولون إنه - رحمه الله - ألقاه بيده مرتين غاضبًا وأنه أمر فكتب تلغراف رد على ثروت باشا يطلب فيه إليه الحضور إلى مصر ليتكلم معه بخصوص ما ورد فى خطابه، وبقى هذا الخطاب فى الأوراق السرية التى لم يطّلع عليها أحد إلى أن عُرفت هذه الحكاية أخيرًا[1].

وفى مساء اليوم الذى نشرت فيه الأهرام ذلك كتبت جريدة البلاغ كلمة بهذا المعنى تمامًا، قالت فيها إن سعد باشا لما اطلع على المشروع بدا عليه السخط وألقاه من يده متأثرًا[2].

وفى اليوم التالى أذاعت إدارة المطبوعات التصريح الرسمى التالى:

«إن ما ورد بجريدة الأهرام الصادرة فى صباح اليوم خاصًا بما أجاب به المغفور له سعد زغلول باشا دولة ثروت باشا عقب إرساله المشروع الأول للاتفاق غير صحيح بالمرة. والواقع أن إجابة سعد باشا كانت غاية فى التلطف

(١) الأهرام فى ٦ مارس.

(٢) بلاغ ٧ مارس.

والمودة وأنه تبودلت بعد هذا تلغرافات أخرى تضمنت أحسن عبارات الود والمجاملة»[1].

ولم يَرُقْ فى نظر جريدة السياسة لسان حال حزب الأحرار الدستوريين ما نشرته الصحيفتان سابقتا الذكر واعتبرتهما تحملان على ثروت باشا بدون مبرر وتشوهان جمال الجهود التى بذلها، فأنشأت مقالاً بعنوان «الحكمة والتضامن أولى من حملات طائشة لا تضر غير مصر» استهلته بوجوب اتحاد الكلمة لملافاة ما عسى أن تسفر عنه تلك الأزمة العصيبة، ثم قالت: «لكنَّا مع الأسف رأينا بعض الصحف ورأينا الناس فى مجامعهم ينصرفون عن هذا الحديث الذى يتعلق به مصير البلاد فى الأيام القريبة المقبلة إلى حديث لا ندرى سببًا فى التعلق به الآن ولا نرى له مبررًا عند إنسان يقدر مصلحة بلاده: ذلك حديث ثروت باشا والمشروع الذى وضعه وما إذا كان يحقق الاستقلال أو لا يحققه وما إذا كان أُخذ رأى المغفور له سعد زغلول باشا فيه. وذلك ما يتقوله الناس على ثروت باشا عن مشروع الاتفاق الأخير الذى قدمته الحكومة البريطانية وكان موضع بحثه إلى الزمن الأخير حين أُلقيت بينه وبين الحكومة البريطانية فقط لم يصل فيها إلى اتفاق».

والعجيب فى نظرنا والذى لا نجد له مبررًا من مصلحة مصر أن ما تكتبه الصحف وما يتناوله الناس من الحديث فى هذا الشأن يقال بلهجة مثيرة للعواطف وبصورة تثير عند كل إنسان يقدر مصلحة بلاده تقديرًا صحيحًا أشد الدهشة. وربما كان لمثل هذه الأحاديث محل لو أن ثروت باشا أبدى رأيًا غير رأى زملائه الوزراء وغير رأى الهيئات السياسية المصرية فتمسك بالمشروع الذى عرضه ورأى أن لابد من عرضه على البرلمان وذهب إلى حد السعى لحل البرلمان كى يستطلع رأى البلاد فيما عرضته إنكلترا. أما وشىء من ذلك لم يحدث، وأما وقد أجمع الوزراء على الرفض ومعهم ثروت باشا وإن اختلف معهم فى أسبابه، ثم أما وهذا كله هو الواقع فلسنا ندرى سبب هذه الحملة المثيرة التى تباعد بها أصحابها عن الموقف السياسى الحقيقى وأخذوا جانبًا من جوانب ماضية لا علاقة له بالوقت الحاضر ولا يمكن أن يكون له أثر صالح فيه»[2].

(١) السياسة فى ٧ مارس.
(٢) السياسة فى ٨ مارس.

وبعد أن نشر ثروت باشا الكتاب الأخضر ونشرت الحكومة الإنكليزية كتابها الأبيض، عقدت جريدة السياسة فصلاً بهذه المناسبة بعنوان: «وثائق المفاوضات وما فيها من خطوات جديدة لكنها لا تحقق الاتفاق» أشادت فيه بالمجهود الضخم الذى قام به ثروت باشا للتوفيق بين وجهتَى النظر المصرية والإنكليزية وأبانت أن مشروع ثروت باشا الأول كان قد عُرض على سعد باشا فبعث فى بدء مرضه ببرقية إلى ثروت باشا يطلب إليه إرسال مشروع السير تشمبرلن وملاحظاته عليه فى لهجة رقيقة تدل على ثقته بالرجل، كما أشارت إلى أن ثروت باشا قد اتخذ من مشروع الوفد المصرى الذى قدم إلى لورد ملنر فى ١٧ يوليو سنة ١٩٢٠ أساسًا لمحادثاته مع الحكومة البريطانية، وأن محادثات ثروت باشا أكسبت البلاد خطوات جديدة للوصول إلى حقها ونشرت مقارنة بين مشروع الوفد ومشروع ثروت باشا[١].

ولمحت جريدة البلاغ من ثنايا كلام السياسة أنها تروج لمشروع ثروت باشا فغضبت أشد الغضب لأنه لا يحقق أمانى البلاد فى كثير أو قليل، فكتبت مقالاً طويلاً بعنوان (حملة الترويج. ما كسبته مصر من المحادثات هو أنها خسرت كل شىء. مقارنة بين مشروع ثروت باشا ومشروع الوفد).

وإذا كانوا يقولون إن الكتاب يُقرأ من عنوانه فلا شك أن عنوان هذا المقال يدل دلالة واضحة على ما احتواه بعد ذلك، فقد استهلت جريدة البلاغ ردًا على مقال السياسة بأنها أحست بمبادئ حملة مدبرة لترويج مشروع المعاهدة. وأخذت ترد على ما جاء بجريدة السياسة وتفند مزاعمها ثم قارنت بين المشروعين وبينت مزايا مشروع الوفد المصرى، بينا أن مشروع ثروت باشا لا يُكْسب البلاد فتيلاً[٢].

واستمرت الصحيفتان تتراشقان السهام وتلقى كل منهما تبعة ما عسى أن ينتهى إليه تراشقهما من تقويض دعائم الائتلاف على عاتق الأخرى. فإذا أضفنا هذه المشادة التى قامت بين جريدتَى البلاغ والسياسة إلى ما تلا ذلك من أن حزب الأحرار الدستوريين، عندما اجتمع للنظر فى اشتراك الحرب فى الوزارة

---

(١) السياسة فى ٨ مارس.

(٢) البلاغ فى ١٢ مارس.

النحاسية قرر الاشتراك بأغلبية ضئيلة جدًا وهى صوت واحد مرجح، ولو أنهم فى نفس الوقت قرروا بقاء الائتلاف بين الأحزاب وإلى ما سبق تخلل جو الائتلاف من غيوم فى شهر ديسمبر الماضى بسبب مقال نشرته جريدة السياسة، نقول إذا أضفنا كل هذه الملابسات لأمكننا أن نقرر هنا بحق أن صرح الائتلاف لم يكن فى شهر مارس بالقوة التى كان بها فى أيامه الأولى.

■ ■ ■

الفصل الثالث

أعمال البرلمان

مجلس النواب

يذكر القراء ما قام من الضجة حول خلو أربعة مقاعد فى مجلس الشيوخ وعدم التعيين فيها فى مدى الميعاد الذى ينص عليه الدستور؛ ولذا نبادر هنا فى مستهل كلامنا عن البرلمان إلى أن نسجل المرسوم الذى استصدرته الحكومة فى ٤ مارس بشغل هذه الكراسى الأربعة بأحمد مظلوم باشا وعزيز عزت باشا والسيد عبد الحميد البكرى وكامل صدقى بك وبذلك انتهت الضجة التى قامت حول هذه المخالفة الدستورية - ولذا تنازل أحمد رمزى بك عضو مجلس النواب بجلسة ١٩ مارس عن الاستجواب الذى كان قد قدمه فى هذا الموضوع نظرًا لتعيين الشيوخ وسقوط الوزارة السابقة[١].

انتخاب الرئيس

وبجلسة ٢٠ مارس انتخب مجلس النواب، بناء على ترشيح الهيئة الوفدية البرلمانية، الأستاذ ويصا واصف بك رئيسًا لمجلسهم خلفًا للنحاس باشا، وعلى إثر انتخابه ألقى خطابًا بليغًا فى مَهمَّة الرئيس وواجباته فكان خطابه درسًا نفيسًا، وهذا هو نص الخطاب:

الحرية أساس النظام

«عندما أعطيتمونى أصواتكم، هل فكرتم فى أنكم تريدون رئيسًا لمجلسكم يحب الحرية فوق كل شىء ولا يسمح بأن تمسوا بسوء فى دائرة مقدوره؟ إن كان

(١) الأهرام فى ٢٠ مارس.

هذا الذى قصدتموه بانتخابى فإنى لست فقط محبًا لهذه الحرية بل أرى من الواجب علينا جميعًا أن نبث مبادئها ومعانيها وتعاليمها فى جميع الأوساط المختلفة حكومية كانت أو شعبية، لا بل بين الأفراد صغارًا كانوا أم كبارًا رؤساء كانوا أم مرءوسين حاكمين أو محكومين؛ لأن الحرية هى أساس كل مسئولية وبدونها لا توجد كرامة وعزة شخصية أو قومية».

«إنى من الذين يعتقدون اعتقادًا يكاد يكون دينًا أن كل نظام أساسه الحرية هو دون سواه النظام الذى يلائم طبائع البشر وعلى الأخص الاحتياجات الحالية للحياة العامة للشعوب. ولما كان النظام البرلمانى هو النظام الذى يجعل الحرية أساسًا له فإنى أتمنى دوامه لهذه البلاد وسأكون دائمًا فى طليعة من يدافعون عنه مهما كلفنى هذا الدفاع من وقت ومال ومجهود وصحة (تصفيق)».

«وإنى سعيد لأن أرى أن فى الأزمات الشديدة التى تجتازها البلاد يخرج هذا النظام ظافرًا لا بل أقوى مما كان عليه. وهذا لحكمة الجالس على عرش مصر حامى الدستور وحامى النظام وحامى حرياتنا العامة جميعها (تصفيق)».

فصل السلطات

«إخوانى»

«لست فى حاجة إلى أن أذكّركم بأهم مبدأ للنظام البرلمانى، ألا وهو فصل السلطات الثلاث الدستورية. لأنكم وقد رأيتم وجوب تأليف لجنة خاصة سميتوها لجنة الشؤون الدستورية لا نظير لها على ما أعرف فى البلاد الدستورية الأخرى، أثبتم بهذا التشكيل نيتكم الأكيدة فى المحافظة على جميع المبادئ الدستورية الحقة، ليس فقط المحافظة على المبدأ الأساسى لفصل السلطات بل، لحل كل إشكال دستورى مهما كان صغيرًا، وذلك بعد فحصه بمعرفة تلك اللجنة التى شرفتمونى برياستها والتى يمكننى أن أتكلم عن أعمالها بفخر لا تؤاخذوننى عليه، فالمسائل التى تُطرح عليها كانت تُدرس درسًا دقيقًا على القواعد المتبعة فى جميع البلاد الدستورية وعلى الأخص البلاد العريقة فى الدستور».

«فالآن وقد أصبحت بإرادتكم رئيسًا لمجلسكم فإنى سأسير معكم فى هذه الرغبة الدستورية لإتمام تفسير دستورنا وتقاليدنا الدستورية طبقًا للقواعد

المتبعة وطبقًا لما أرشدنا إليه رئيسنا الجليل سعد زغلول باشا صاحب رأى تأليف اللجنة الدستورية السديد ـ وطبقًا للخطة التى سار عليها سلفى الرئيس السابق صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا، فقد رسم لى الاثنان الطريق التى سأتبعها وما علىَّ، وقد مهداها لى، إلا أن أقتفى أثرهما فلا أخشى الخطأ أو الزلل».

النقد الحر قاعدة النظام البرلمانى

«إخوانى»

«لست فى حاجة أيضًا إلى أن أذكركم أن قاعدة النظام البرلمانى هو النقد الحر، فالنظام البرلمانى ليس فقط يسمح به لا بل يتلمسه تلمُّسًا؛ حتى إنه فى بعض البلاد تُدفع مكافأة خاصة من الخزينة العامة لرئيس حزب المعارضة كما هو الحاصل فى كندا مثلاً (ضحك وتصفيق)».

«ولكن إذا كان مصدر هذا النقد الشهوات الشخصية أو المطامع الفردية وإن لم تكن الحكمة والإخلاص رائدَى هذا النقد وإذا أُسىء استعماله ساءت الحالة وأصبح النظام نفسه فى خطر. وربما كانت إساءة هذا الاستعمال سببًا فى اتهام النظام البرلمانى بالتردد والبطء والتناقض من بعض المنتقدين».

«على أنى أعتقد أنه قد نسى هؤلاء المنتقدون أن ما يرمون به النظام نفسه ليس إلا أمرًا ظاهرًا فقط، فإن الحياة البرلمانية كالحياة النفسية لا تسيِّرها آلة يحركها محرك فى طريق واحد».

«إن كل مسألة من مسائل الحياة لا تُحل بحل واحد كما تحل المسائل الرياضية، وليست الاجتماعات السياسية اجتماعات مدرسية أو علمية، وإنما هى اجتماعات يملؤها الحياة بما فيها من خير أو شر من شهوات حسنة ورديئة. فهى صورة للحياة نفسها، فجمال حياتكم البرلمانية كحياتكم الشخصية فى أيديكم إن أردتم جعلتموها جميلة حسناء».

«وإن أردتم جعلتموها قبيحة مرذولة. ليست الحياة البرلمانية إلا آلة العمل فى أيديكم، وإنما آلة قابلة للتحسين فحسنوها حتى الكمال إذا استطعتم وبهذا لا تتركون مجالاً للناقدين فتقوى تقاليدكم الدستورية وتصبح الحياة العامة مستحيلة بدون الدستور فالأمر إذن بين أيديكم (تصفيق متواصل)».

«إخوانى»

«قد جربتمونى فى العمل حينما انتخبتمونى وكيلاً لمجلسكم وحكمتم علىَّ فى ضمائركم وليس لى سبيل للوصول إليها فكل ما أستطيع أن أذكره لكم هو أنى سعيت وسأسعى لأن أكون رئيسًا للنظام لا أحمى أحدًا ولا أتحامل على أحد متناسيًا رأيى الشخصى فى إدارة مناقشاتكم، مُجدًا فى إظهار رغبتكم الحقيقية التى تعبر عن رأيكم بكل حرية. وكل ما أطلبه منكم أن تفسحوا صدوركم لجميع الآراء ففى كل رأى، مهما كان فى نظركم بعيدًا عن الصواب، ذرة من الحقيقة النسبية التى نسعى لإيجادها إذ من المستحيل أن نصل للحقيقة المطلقة. والحقيقة النسبية هذه التى نبحث عنها وسط متناسب كما يقول الرياضيون نقتبسه من طيات الآراء المتناقضة، فلا تنسوا أن حقيقة اليوم ربما تكون خطأ الغد كما أن خطأ اليوم قد يكون حقيقة الغد (تصفيق)».

«إخوانى»

«إن الحوادث الأخيرة ألقت علينا درسًا ثمينًا فعلمتنا مقدار قوة ائتلافنا ووحدة كلمتنا وهذه القوة قد ظهرت مجسمة فى وسط الانقسامات الوطنية والدولية فى العالم فبهرته وجعلت مصر قدوة حسنة لشعوب الأرض».

«إخوانى»

«الآن وقد ألقت إرادة مليكنا الدستورى الحكيم مسئولية الحكم على وزارة أعضاؤها منكم يعرفون رغبات البلاد وأمانيها عاشوا عيشتنا العامة ينبض قلبهم بنبض قلبنا وقلب شعبنا فاسمحوا لى بأن أقدم باسمكم خالص ولائنا لمليكنا المعظم الذى أظهر محبة أبوية لشعبه والذى يبذل كل جهد فى سبيل رقيه وسعادته وأن نبتهل إلى الله الكريم أن يطيل عمر ولىّ عهده حتى تتم على يديه الكريمتين الأعمال الجليلة التى تمت فى عهده (تصفيق متواصل)».

«قررتم بالأمس ثقتكم بالوزارة ولم يرتفع صوت ضد إجماعكم فبعد هذه الثقة لم يبقَ لرئيسكم إلا أن يُبْدى باسمكم حضرات زملائنا الوزراء غبطتنا للمسئولية الكبرى التى قبلوا أن يتحملوها بكل شجاعة فى الظروف الدقيقة التى تجتازها البلاد، وإننا نرجو لوزارتنا النجاح عاملين معها بكل إخلاص وتضحية

لخير مصر وأبناء مصر والقاطنين بأرض مصر مهما كانت أديانهم أو جنسياتهم (تصفيق)».

«إخوانى»

«إن المسئولية التى ألقيتموها على عاتقى مسئولية عظمى فإن شكرتكم فلحُسْن ظنكم بى ولأنى لا أرى فى نفسى شيئًا من المؤهلات لهذه الثقة الغالية (تصفيق)».

وتلاه رئيس الوزراء فألقى كلمة هنأ بها النواب على حسن اختيارهم لرئيسهم الجديد وهنأ الرئيس بالثقة الكبرى التى نالها عن جدارة[1].

وقد قابلت جميع الصحف الخطاب القيِّم الذى ألقاه رئيس مجلس النواب الجديد بما هو جدير به من التقدير.

ونشرت جريدة الإجيشيان ميل، الصحيفة الإنكليزية المحلية، مقالاً افتتاحيًا تعليقًا على انتخاب الأستاذ ويصا لرياسة المجلس قالت فيه:

«إن انتخاب ويصا واصف بك رئيسًا لمجلس النواب، وهو المنصب الذى يلى فى مصر منصب رئيس الوزارة، انتخاب قد استحق صاحبه التهنئة العامة».

«وبغض الطرف عن المميزات الشخصية لرئيس النواب الجديد وصفاته المؤهلة لهذا المنصب، فإنه قبطى من أقلية من البلاد، ولطالما كانت الاختلافات الدينية على الدوام فى الشرق مَعِينًا لا ينضب للانقسام وعدم الائتلاف. بيد أن مجلس النواب قد لقن الأمة درسًا فى سَعَة العقل وبُعد التبصر بانتخابه الرجل الكفء بدون أى اعتبار بعقائده الدينية»[2].

وقد مر بالقارئ ما كان من إلقاء النحاس باشا البيان الوزارى أمام البرلمان فى مساء ١٩ مارس والموافقة على الثقة بوزارته، ويحسن بنا الآن أن نأتى ببعض تفصيل عما دار فى جلسة مجلس النواب التى ألقى فيها هذا البيان؛ إذ بعد أن فرغ رئيس الوزارة من إلقائه طلب الأستاذ محمد حافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطنى تأجيل المناقشة فى هذا البيان إلى جلسة أخرى حتى يكون هناك متسع من الوقت لدراسته وتمحيصه فيكون الرأى بعد ذلك ناضجًا. وأيده فى

---

(١) الأهرام والسياسة فى ٢٠ مارس.

(٢) عن الاتحاد ٢٢ مارس.

طلبه هذا نواب الحزب الوطنى. فأعلن رئيس الوزارة أنه مستعد للمناقشة فى البيان فى الحال حتى يمكن طرح مسألة الثقة بالوزارة لنتبين رأى مجلس النواب فيها ولتعرف ما إذا كان لها أن تسير فى جهتها أم تخلى الطريق لغيرها. لأن ترك أمر الثقة بالوزارة تعليقًا إلى أجل ليس فى مصلحة البلاد فى شىء ولا تقره التقاليد الدستورية فى أى بلد من بلاد العالم، إذ جرت العادة أنه عقب إلقاء تصريح رئيس الوزارة تجرى المناقشة فيه فورًا وتعرض الثقة فى نهايتها. ثم قام كثير من الأعضاء فبين أنه لا محل لطلب التأجيل وأن بيان الوزارة واضح جلىّ. واحتدم الجدل بين طلاب التأجيل ومعارضيهم إلى أن أقفل باب المناقشة وقرر المجلس عدم الموافقة على التأجيل، وعلى الأثر طُرحت مسألة الثقة بالوزارة فكانت النتيجة أن حازت الوزارة ثقة إجماعية تقدم إزاءها النحاس باشا رئيس الوزارة للمجلس بعظيم الشكر(١).

بعد انتخاب الأستاذ ويصا بك لرياسة المجلس خلا منصب وكيل المجلس الذى كان يشغله فرشحت الهيئة الوفدية البرلمانية الدكتور أحمد ماهر، وزيرًا للمعارف فى وزارة سعد باشا زغلول واتُّهم بعد فى إحدى المؤامرات وحكم ببراءته؛ غير أنه اعتذر فى المجلس من قبول هذا المنصب بالنظر لكثرة أشغاله الخصوصية.

إلا أن بعض الصحف ذكرت أن السبب فى هذا الانسحاب يرجع إلى ضغط دار المندوب السامى. وقد علقت جريدة الديلى تلغراف على هذا الزعم قائلة: «وهذا العمل من جانب الوفد يُعد دليلاً على رغبته فى انتهاج سياسة سالمة وهذا ما يستحق أعظم الحمد والثناء. ولكن من سوء الحظ أن يكون النحاس باشا قد أكد للمجلس قبل ذلك بأربع وعشرين ساعة فقط أن الوزارة لن تقيل أية حالة أو عمل يتعارض مع استقلال البلاد التام وسياستها. وكذلك أكد وليم مكرم عبيد للطلبة حين مظاهرة يوم السبت فى وزارة المواصلات ألاّ يكون خادمًا إلا للأمة المصرية لا لأى رئيس أو عظيم أو كبير».

وبعد ذلك رشحت الهيئة الوفدية البرلمانية حمد الباسل باشا لوكالة المجلس فاعتذر أيضًا تلغرافيًا إذ كان فى الفيوم(٢).

وأخيرًا أعادت الهيئة النظر فى المسألة فرشحت الأستاذ أحمد رمزى بك.

(١) الأهرام فى ٢٠ مارس.
(٢) المقطم فى ٩ مارس.

مجلس الشيوخ

بتعيين محمد صفوت باشا وزيرًا للزراعة فى الوزارة الجديدة خلت وظيفة مراقب بمجلس الشيوخ التى كان يشغلها وفى جلسة ٢٧ مارس انتخب المجلس لها، بناء على ترشيح الهيئة الوفدية على عبد الرازق بك السكرتير بالمجلس، وانتُخب أحمد عبده بك ليكونَ سكرتيرًا برلمانيًا بدلاً منه(١).

وكانت الهيئة الوفدية للمجلس قررت فى أول الأمر ترشيح محمد فتح الله بركات باشا وزير الزراعة السابق لمنصب مراقب المجلس إلا أنه اعتذر لأسباب صحية(٢).

ومما هو جدير بالذكر، ونحن نعرض لأعمال مجلس الشيوخ، أن أحد الأعضاء قدم إلى المجلس اقتراحًا بإلغاء القانون القاضى بتحديد مساحة زراعة القطن بثلث الزمام فرفضه المجلس بالإجماع(٣).

ومن الأسئلة التى استرعت الأنظار سؤال وجَّهه أحد أعضاء مجلس الشيوخ إلى وزير الخارجية، جاء فيه: «حدثت أخيرًا أزمة وزارية بسبب رفض مشروع معاهدة وضعها وزير الخارجية البريطانية لتحديد العلاقات السياسية بين مصر وإنكلترا وعلقت الصحف الإنكليزية على حادث الرفض والأزمة بما يؤيد وجهة النظر الإنكليزية ولم نسمع أن المفوضية المصرية بلندن اهتمت بشرح وجهة النظر المصرية، سواء بتقديم مذكرات أو بعقد اجتماعات أو إلقاء خطب أو تصحيح روايات الصحف الإنكليزية - فهل لمعالى الوزير أن يبين لماذا قعدت المفوضية عن القيام بهذا الواجب».

وقد أثار هذا السؤال اهتمام الصحف ببحث الخدمة التى يجب أن تقوم بها المفوضيات المصرية فى الخارج والفوائد الجمة التى تعود على البلاد من الدعاية فى البلاد الأجنبية ولسماعها صوت مصر ولعلنا نسجل الجواب فى الشهر القادم إن شاء الله(٤).

---

(١) الأهرام فى ٢٨ مارس.
(٢) المقطم فى ٢٩ مارس.
(٣) الأهرام فى ٢٨ مارس.
(٤) الأهرام فى ٢٩ مارس.

وندرج فيما يلى الكلمة القيمة التى حيا بها علوى بك الجزار وكيل مجلس الشيوخ الوزارة النحاسية الجديدة بعد أن ألقى رئيسها بيانها فى جلسة ١٩ مارس.

«يا صاحب الدولة ويا أصحاب المعالى

إن البرلمان ليستقبلكم اليوم - وأنتم من صميم رجاله - والأُلْفة تربط القلوب جميعًا. والثقة المكينة بينكم وبين هذا البرلمان ليست بنت اليوم. بل هى وطيدة بيننا وبينكم جميعًا منذ نشأته. لا. بل هى وليدة أعوام الجهاد السابقة كلها. فنحن نعرفكم أعلام الفضل. ورجال الوطنية. وذوى الأحلام الراجحة. والبصائر النيِّرة.

لم تتقلدوا الوزارات حبًا فى هنائها ولا رغبة فى سلطانها. وأنتم تعلمون ما وراءها. ولكن تقلدتموها عن رضى واختيار. لأنها مرحلة من مراحل الجهاد الذى أحبتكم الأمة من أجله. ولأنها أداة من قوى الإصلاح. وسبب يقوى به الحكم أوصال الاستقلال فهى لهذا مصدر تعب وعَنَت وإجهاد. سيشكركم على حسن الخدمة فيها الوطنُ يوم الجزاء.

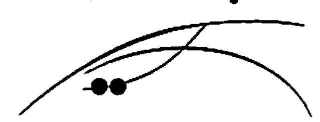
ولستم أيها الوزراء فى حاجة إلى إعلان ثقتنا بكم وأنتم منا. وليعلم الناس جميعًا أننا نؤيدكم فى سبيل الجهاد. وفى سبيل الإصلاح. وسيكون الماضى الناصع لكم آية التوفيق فى مستقبل الأيام. فامضوا فى سبيلكم منفذين لبرنامجكم. مستهدين برضا الأمة والبرلمان».

«وأرجو الله أن يثبت أقدامكم. ويسدد خطاكم. ويمهد لكم سبيل الفوز حتى تنال البلاد استقلالها فى ظل جلالة مليكنا الدستورى المعظم فؤاد الأول حفظه الله وأبقاه (تصفيق حاد)».

■ ■ ■

الفصل الرابع

مشروع الاتفاق والوثائق الرسمية
الكتاب الأبيض الإنكليزى
الكتاب الأخضر المصرى



وزعت رياسة مجلس الوزراء على الصحف نصوص بعض الوثائق الرسمية التى يحتوى عليها الكتاب الأبيض الإنكليزى وقدمت لها ببيان، فنشرته الصحف فى صباح اليوم التاسع من شهر مارس سنة ١٩٢٨.

وهذا نص البيان والوثائق الرسمية تتبعها بقية الوثائق السياسية الأخرى التى نشرتها جريدة السياسة عن مراسلها الخاص بلندن:

بيـــان

(١) المشروع المصرى - (٢) المشروع البريطانى - (٣) ملاحظات عامة (٤) المذكرة البريطانية الأولى عن الامتيازات الأجنبية - (٥) المذكرة البريطانية الثانية عن الامتيازات الأجنبية - (٦) رسالة السير أوستن تشمبرلن المؤرخة ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٧ بإبلاغ المشروع النهائى - (٧) المشروع النهائى - (٨) استيضاحات - (٩) رسالة السير أوستن تشمبرلن الأولى إلى ثروت باشا - (١٠) الرد البريطانى الأول عن الاستيضاحات - (١٠ مكررة) المكاتبتان المتبادلتان بين ثروت باشا واللورد لويد فى ٢٦ و٢٧ فبراير سنة ١٩٢٨ - (١١) الإجابة المصرية على الرد البريطانى الأول - (١٢) الاقتراح البريطانى بشأن البوليس والأمن العام - (١٣) الاقتراح البريطانى بشأن الطيران فى منطقة القنال - (١٤) الرد البريطانى بشأن الاستيضاح المطلوب عن المادة الرابعة من المعاهدة - (١٥) رسالة السير أوستن تشمبرلن الثانية إلى دولة ثروت باشا - (١٦) رد ثروت باشا على رسالة السير أوستن تشمبرلن ومذكرتان عن البوليس والجيش - (١٧) رسالة السير أوستن تشمبرلن الثالثة إلى ثروت باشا - (١٨) كتاب بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢٨

من ثروت باشا إلى اللورد لويد بتبليغ وجهة نظر زملائه - (١٩) كتاب بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٢٨ من ثروت باشا إلى اللورد لويد».

بيان من سكرتارية مجلس الوزراء

«على أثر نشر الكتاب الأبيض بلندره وضرورة إيقاف الجمهور المصرى فى أقرب وقت على الوثائق المختلفة الخاصة بالمحادثات التى دارت بين دولة عبد الخالق ثروت باشا والسير أوستن تشمبرلن، اضطرت سكرتارية مجلس الوزراء إلى التعجيل بترجمة هذه الوثائق وإبلاغها إلى الصحف. وهى تأمل أن ينشر فيما بعد من بيان المراحل المختلفة التى اجتازتها هذه المحادثات ما يسد النقص فى هذا التبليغ».

مقدمة سر أوستن تشمبرلن

«وهى من لندن مباشرة وليست من الوزارة نقلاً عن مراسل السياسة».

«بدأ ثروت باشا كلامه بالإعراب عن تقدير جلالة الملك فؤاد وتقديره الشخصى للحفاوة التى لقيها الملك فؤاد من الملك جورج، فأعربت عن أملى بأن يكون دولته قد تحقق ما تضمره الحكومة والشعب البريطانى من الولاء وحسن النية نحو مصر من وراء هذا الترحاب، فأجاب ثروت باشا أنه يعترف بذلك كل الاعتراف وأنه يستطيع أن يؤكد لى أنه معترف به أيضًا فى مصر حيث تسود الرغبة ذاتها فى التفاهم القلبى، وهو يود أن يصف لى الحوادث الأخيرة كما يراها لا لكى يسرد الاختلافات الماضية ولا ليوجه أى تهمة لأحد، بل ليدفع عن الحكومة المصرية كل تهمة تصِمُها بأنها تضمر أى شىء غير الشعور الودى».

«ثم تناول الحديث حوادث مختلفة تقدمت الأشهر التى كانت فيها العلاقات بين بريطانيا ومصر مهددة. فلو كان من الضرورى أو من المستحب أن أتتبع دولته بالتفصيل لاستطعت أن أقول أشياء كثيرة ولو لم أكن قد تعمقت فى درس المسائل التى تناولها. ولكننى فضلت أن يتناول قواعد عامة. لذلك جاويته على الإيضاحات التى ذكرها بعد ما شكرته عليها أننى لا أود أن أدخل فى التفاصيل الماضية ولكننى أظن أن دولته تذكر أننى لفتُّ نظره أمس إلى التحفظات التى علقناها على منح الاستقلال وإلى الواجبات والحقوق التى تفرضها التحفظات علينا. أما الحقوق فإنها حيوية لنا فلا تستطيع أية حكومة إنكليزية أن تتجاهلها.

وقد أكد ذلك سلفى تأكيدًا صريحًا كما كنت فعلت لو كنت محله، وهى حيوية لكيان الإمبراطورية فكل حكومة إنكليزية فى الماضى وفى المستقبل مهما يكن لونها السياسى لا بد لها من التمسك بها».

«إن لى من العمر ما يسمح لى أن أتذكر ظروف تدخلنا فى مصر والإخلاص الذى صرح به وزراؤنا أن احتلالنا وقتى فقط وأننا سننسحب فى أقرب وقت ممكن؛ ولكن الظروف كانت قاسية علينا فلم ننسحب وأظهرت الحوادث التى وقعت فى السنين التالية أن لا أحد منا يستطيع أن ينجو من الموقف الذى وضعه الله فيه أو أن يتملص من العلاقات المتبادلة التى يفرضها ذلك الموقف علينا. ويمكن إذا كانت هذه هى الحالة فى شأن حقوقنا ومصالحنا فإن التمهيدات التى فرضها تصريحنا للدولة الأجنبية الذى شفعنا به إعلان استقلال مصر ليست أقل وجوبًا، فقد أخطرنا الدول أننا نعد كل اعتداء منها على سلامة مصر أو تدخل فى الأراضى المصرية عملاً غير ودى. فمن البدهىّ أن ما قدمناه من الدفاع والوقاية لاستقلال مصر وسلامتها بهذا الإخطار يفرض علينا أن نكون عند الحاجة فى مركز نستطيع به أن نحمى رعايا تلك الدول الأجنبية فى مصر وأن نجعل الحكومة المصرية تراعى حقوقهم».

«إننى أهتم للمستقبل أكثر من اهتمامى للماضى. والمسألة الحقيقية هى هل تعرف الحكومة المصرية الظروف التى وضعنا نحن فيها معًا وبالضرورات التى أوجبتها لنا هذه الظروف فتتعاون تعاونًا قلبيًا مع الحكومة البريطانية أم لا؟».

«إن حاجة السياسة البريطانية الأساسية تعرفها الأحزاب كلها فى هذه الدولة فتبدل الوزارات لا يحدث أى تبدل فيها، حتى إننا نستطيع أن نبدل سياستنا إذا شئنا لأن الظروف تقضى علينا مهما قام فى سبيلنا من العقبات أن نبقى متمسكين بتلك الأمور التى تُعد جوهرية، فهل يعترف الشعب المصرى بالظروف التى فرضتها العناية علينا كما فرضتها عليه فيتعاون معنا فى الدفاع عن مصالحنا المشتركة وعن رخاء أمتينا أم يترك علاقاتنا تحت رحمة كل حادث طارئ قد يتحول إلى أزمة تدعو إلى استعمال القوة لحلها».

«عندما كان زغلول باشا فى لندن منذ ثلاث سنوات سعى مستر ماكدونالد كل السعى بإيجاد أساس لمثل هذا التعاون الودى ولم يكن من الممكن وجود رجل أعظم إخلاصًا منه فى رغبته باحترام شعور المصريين واعتبار أمانيهم، ومع ذلك

تعذر عليه وضع أسس لأى اتفاق وعند ذلك حذر زغلول باشا من الأخطار التى تنطوى عليها الخطة التى يسلكها والعواقب التى لابد أن تترتب عليها؛ ولكن ذلك التحذير صادف ويا للأسف أذنًا صمَّاء فى ذلك الحين! وقد عرف ثروت باشا ماذا كانت النتيجة فهل لم يتعلم شيئًا من الاختبار؟ وهل نحن الآن أقل حكمة أو لا تستطيع الحكومة المصرية والبرلمان أن يدرك بصراحة أن العناية قد فرضت الامتزاج بين أمتينا، وأن هذه الروابط التى لا تقوى يد التفريق على حلها تفرض علينا ضرورة التعاون؟».

«فأجاب ثروت باشا أنه يشاركنى فى رأيى كل المشاركة وأن مصالح مصر الحقيقية تقضى بضرورة الارتباط بين البلدين. ولقد وقع تبدل عظيم فى الرأى العام المصرى وأصبح البرلمان والجمهور يعترف بأنه من الواجب وجود تعاون ودى بيننا، وأن مساعدة بريطانيا ضرورية لمصر وهو يعرف الخطر الذى يتهدده من نواح أخرى إذا وقف وحده، لذلك يرغب أن يسير فى طريق التعاون التى ذكرتها له. وعلينا أن نجرب إعداد الطريق للتعاون الوثيق الذى تقضى به ظروفنا».

«فقلت لدولته إننى مسرور كل السرور لأنى وجدته يشاطرنى رأيى فى أن مصالح مصر الحقيقية تقضى بأوثق تفاهم بين البلدين ولا أرى أن نشرع فى مفاوضات فى أثناء زيارته للندن ولكن ألا نستطيع أن نمهد السبيل لمحادثات تجرى بينه وبين اللورد لويد عندما يعودان إلى مصر؟ إنه تكلم مثلاً عن مسألة الجيش وقال إن الاتفاق لا يمكن بيننا مادام حقنا فى استبقاء جيش الاحتلال منازعًا فيه أو على الأقل غير معترف به ولكن لابد لنا من أن ندقق كل التدقيق فى زيادة قوة مصر العسكرية، إلا أن الإيضاح الذى ذكره لرغبة الحكومة المصرية فى زيادة عدد جيشها بعض الزيادة وإنقاص مدة الخدمة العسكرية معقول فى ذاته ولكن يجب أن يعرف كيف ننظر نحن إليها. فحماية مصر الحقيقية من الأخطار الخارجية تقوم بضمانة الأسطول البريطانى فمادامت الحكومة المصرية لا تعترف بمركزنا اعترافًا صريحًا فكل اقتراح لتقوية جيشها أو تعزيز قواتها الاحتياطية أو تجهيزها يجب ألاَّ نعده وسيلة دفاعية مشروعة بل استعدادًا أو تهديدًا موجهًا ضدنا. أما إذا كان بيننا اتفاق (أو مخالفة إذا شاء) فالحالة كلها

تتبدل وتعترف مصر بمركزنا وتكون مصالح البلدين متفقة فى الدفاع عن مصر، ونستطيع عندئذ أن تعاون الحكومة المصرية معاونة قلبية فى جعل جيشنا على غاية من الكفاءة».

«وتوجد أيضًا مسائل أخرى تهتم بها مصر اهتمامًا خاصًا فهى ترغب منا بعض التعديل فى حقوقنا الخاصة بالامتيازات الأجنبية. وقد سلمت صراحة فى هذا الشأن بوجود مساوئ تدعو إلى الإصلاح والمعالجة وأننا نستطيع أن نتساهل بعد الحصول على بعض الضمانات، ولكن إذا كان هذا التساهل جزءًا من تسوية أعم تضع العلاقات بين البلدين على قاعدة دائمة مُرْضية فإن إنجازه سهل علينا».

«وإننى أرجو دولته أن يعيد النظر فيما قلته فإذا كان يشعر فى مدة إقامته فى لندن أن هنالك فائدة تُرجى من السير إلى الأمام؛ فإننى أُسَر كل السرور فى استئناف الحديث معه ولعله يستطيع عندئذ أن يبين لى شيئًا من القواعد التى يرى أننا نستطيع أن نسير عليها، وكررت له القول إننى لا أفكر فى الدخول فى مفاوضات معه فى أثناء زيارته. ولكن قد يكون من المفيد قبل سفر اللورد لويد أن يكون فى استطاعتى إعطاءه بيانات أعظم وخصوصًا من التى قلتها لدولته عن القواعد التى يمكن أن نسير عليها».

«فأجاب ثروت باشا معربًا عن أصدق سروره من العاطفة التى أبديتها له وردد مرة أخرى أنه موافق على كل ما قلته فى شأن الظروف المسيطرة على العلاقات بين بريطانيا ومصر وسينظر إذا كان ثمة أى شىء آخر يقوله لى قبل أن يبرح لندن، وعلى كل حال إنه يرجو كل الرجاء بلوغ الاتفاق المنشود فعقد اتفاق كهذا يشرِّف اسم الرجل الذى يضعه».

مشروع ثروت باشا (ترجمة رسمية)

«إن الحكومة البريطانية والحكومة المصرية»

«رغبة فى توثيق عُرَى الصداقة وحرصًا على حسن العلاقات ودوامها بين البلدين»

«وبما أنه يقتضى، تحقيقًا لهذه الرغبة، أن تعين العلاقات بين البلدين تعيينًا دقيقًا وذلك بأن تحل وتحدد المسائل المعلقة وهى المسائل التى رأت حكومة

حضرة صاحب الجلالة البريطانية وجوب الاحتفاظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢»

«وبما أن هذا التحديد لا مندوحة عنه لاسيما أن كل تدخل فى إدارة مصر يتعارض مع النظام الدستورى الجارى العمل به»

«قد اتفقتا على ما يأتى:

«المادة الأولى ـ تُعقد بين البلدين محالفة تؤكد إلى ما شاء الله قيام الصداقة والاتفاق الودى وحسن العلاقات بينهما».

«المادة الثانية ـ إذا أصبحت مصر على إثر غارة أو اعتداء أيًا كان نوعه فى حالة حرب للدفاع عن أراضيها أو عن مصلحة من مصالحها تقوم فى الحال بريطانيا العظمى لإنجادها بصفة محارب».

«ولأجل تحقيق هذه المعاونة بين الجيشين تتعهد الحكومة المصرية بأن يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب الأساليب المتبعة فى الجيش الإنكليزى، وإذا رأت الحكومة ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الأجانب فقد تختارهم من الرعايا البريطانيين».

«المادة الثالثة ـ تتعهد بريطانيا العظمى بأن تبذل كل ما لها من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول على إبدال نظام الامتيازات الحالى بنظام أكثر ملاءمة لروح العصر وللحالة الحاضرة فى مصر».

«وتعترف الحكومة المصرية – فى سبيل الاعتراف لها بحق التشريع ضد الأجانب ـ لبريطانيا العظمى بحق التدخل بواسطة ممثلها فى مصر لمنع تنفيذ كل قانون مصرى يشترط الآن فى تطبيقه على الأجانب مصادقة الدول ذوات الامتيازات. وتتعهد بريطانيا العظمى من جهتها بألاَّ تستعمل هذا الحق إلا فى الأحوال التى يجعل فيها القانون فرقًا غير عادل فى معاملة الأجانب ولغير مصلحتهم فى موضوع الضرائب أو التى يتعارض فيها القانون مع مبادئ التشريع المشتركة بين الدول ذوات الامتيازات».

«وتوضع اتفاقات خاصة بالتعديلات المقتضى إدخالها على النظام القضائى الحالى توصلاً إلى إلغاء المحاكم القنصلية وتخويل المحاكم المصرية كامل السلطة لمحاكمة رعايا الدول ذوات الامتيازات».

«المادة الرابعة ـ تبذل بريطانيا العظمى وساطتها لتقبل مصر فى جمعية الأمم وتعضيد الطلب الذى تقدمه مصر لهذا الغرض».

«المادة الخامسة ـ إذا اشتبكت بريطانيا العظمى فى حرب تقبل الحكومة المصرية، ولو لم يكن يترتب على هذه الحرب أى مساس بحقوق مصر ومصالحها، أن تبذل لبريطانيا العظمى كل ما فى وسعها من المساعدة فى حدود أراضيها بما فى ذلك استخدام موانيها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها».

«المادة السادسة ـ تسهيلاً وتحقيقًا لقيام بريطانيا العظمى بحماية طرق مواصلات الإمبراطورية ترخص الحكومة المصرية لحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن تبقى قوة عسكرية فى الأراضى المصرية. ولا يكون لوجود هذه القوة مطلقًا صفة الاحتلال ولا يخلُّ بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية».

«وتستقر هذه القوة العسكرية بعد انقضاء مدة... سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة فى ......».

«المادة السابعة ـ تتعهد مصر بألاَّ تتخذ فى البلاد الأجنبية موقفًا يتنافى مع المحالفة أو موقفًا يجوز أن يفضى إلى إثارة صعوبات لبريطانيا العظمى. كما تتعهد بألاَّ تسلك فى البلاد الأجنبية مسلك المعارضة للسياسة التى تتبعها بريطانيا فيها وألاَّ تعقد مع الدول الأجنبية أى اتفاق يكون مضرًا بالمصالح البريطانية».

«المادة الثامنة ـ تعين مصر بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانى مستشارًا ماليًا تخوله فى الوقت الملائم السلطات التى يتولاها الآن أعضاء صندوق الدَّيْن، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى غير ذلك من الشؤون التى ترى استشارته فيها».

«المادة التاسعة ـ نظرًا للتنظيم القضائى فى المستقبل تعين الحكومة المصرية أيضًا فى وزارة الحقانية بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية موظفًا يُحاط علمًا بكل ما يمس إدارة القضاء فيما يتعلق بالأجانب ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى غير ذلك من الشؤون التى ترى استشارته فيها».

«المادة العاشرة ـ بالنظر إلى العلاقات الخاصة التى تنشئها المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر، يكون لممثل بريطانيا العظمى لقب سفير. ويكون

اعتماده بالطرق العادية المتبعة لإعتماد الممثلين السياسيين ويُخول حق التقدم على الممثلين الآخرين».

«المادة الحادية عشرة - مع الاتفاق على تأجيل تسوية مسألة السودان إلى مفاوضات تجرى فيما بعد ويكون لكل من الطرفين المتعاقدين فيها تمام الحرية فى تقرير حقوقه، توافق الحكومتان منذ الآن على الرجوع إلى الحالة التى كانت قائمة قبل سنة ١٩٢٤، وعلى أن تُتخذ كقاعدة لتحديد نصيب مصر فى مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق النتائج التى وردت فى التقرير الذى وضع مع ما أدخل عليها من التعديل بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية المصرية، وعلى الاعتراف بحق الحكومة المصرية فى اتخاذ كافة تدابير المراقبة اللازمة لتكفل توزيع المياه طبقًا للقواعد التى وضعت فى التقرير المذكور. وعلى أن تقدم لها كل التسهيلات للقيام على نفقتها بجميع أعمال الرى على مجرى النيل التى أشار إليها ذلك التقرير فى مصلحة مصر».

«المادة الثانية عشرة - إنه وإن تكن الحكومتان على يقين من أنه مع الإيضاحات السابق الإشارة إليها عن طبيعة العلاقات بين البلدين لا يُحتمل وقوع أى سوء تفاهم بينهما. إلا أنهما رغبة فى الحرص على حسن علاقاتهما قد اتفقتا على أن كل خلاف ينشأ عن تعليق أو تفسير أى حكم من تلك الأحكام يُعرض على جمعية الأمم ويصرح الطرفان المتعاقدان منذ الآن بالإذعان لقرارها».

مشروع السير أوستن تشمبرلن (ترجمة رسمية)

مشروع معاهدة تحالف

بين بريطانيا العظمى ومصر

«إن حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والأراضى البريطانية فيما وراء البحر وإمبراطور الهند».

«وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر».

«رغبة فى توثيق عُرَى الصداقة وحرصًا على حسن العلاقات ودوامها بين البلدين».

«وبما أنه يقتضى، تحقيقًا لهذه الرغبة، أن تعين العلاقات بين البلدين تعيينًا دقيقًا وذلك بأن تحل وتحدد المسائل المعلقة وهى المسائل التى رأت حكومة

حضرة صاحب الجلالة البريطانية وجوب الاحتفاظ بها فى تصريح ٨ فبراير سنة ١٩٢٢».

«ورغبة فى قطع السبل دون إمكان أى تدخل فى إدارة مصر الداخلية يتعارض والنظام الدستورى الجارى العمل به».

«ونظرًا إلى أن خير وسيلة لبلوغ هذه الغاية هى عقد معاهدة صداقة وتحالف تسهل - فى مصلحة كلتا الحكومتين المتعاقدتين - تعاونهما الفعلى فى القيام بواجبهما المشترك، واجب الدفاع عن مصر وتحقيق استقلالها والمحافظة على علاقات الصداقة بينهما وبين الدول الأجنبية الأخرى».

«قررا عقد معاهدة لهذا الغرض وعيَّنا المفوضين عنهما وهم:»

....

«وبعد أن تبادلوا أوراق التفويض الكامل وتبينت صحة هذه الأوراق قد اتفقوا على ما يأتى:»

«المادة الأولى - يُعقد بين الحكومتين المتعاقدتين محالفة تؤكد إلى ما شاء الله قيام الصداقة والاتفاق الودى وحسن العلاقات بينهما».

«المادة الثانية - كافة مسائل السياسة الخارجية التى تكون المصلحة فيها مشتركة بين البلدين تكون موضع مشاورة تامة صريحة بين الحكومتين المتعاقدتين؛ وعلى الأخص إذا حدثت ظروف يُخشى منها الإخلال بحسن العلاقات بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر وأية دولة أخرى يتشاور جلالته فى الحال مع حضرة صاحب الجلالة البريطانية للاتفاق على خير الطرق الودية لحل إشكال».

«المادة الثالثة - إذا أصبح حضرة صاحب الجلالة ملك مصر على إثر غارة أو اعتداء أيًا كان نوعه فى حالة حرب للدفاع عن أراضيه أو عن مصلحة من مصالحه، يقوم فى الحال حضرة صاحب الجلالة البريطانية لإنجاده بصفة محارب؛ وذلك مع عدم الإخلال بما نُص عليه من الأحكام فى ميثاق جمعية الأمم».

«المادة الرابعة - إذا تهدد حضرةَ الجلالة البريطانية وقوعُ حرب أو إذا وُجد فى حالة حرب، ولو لم يكن يترتب على هذه الحرب مساس بحقوق مصر أو مصالحها، يبذل حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة

البريطانية فى الأراضى المصرية كل ما فى وسعه من التسهيل والمساعدة اللتين تقتضيهما حالة حليفتين مشتبكتين معًا فى حرب بما فى ذلك استخدام موانيها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها».

«المادة الخامسة - تسهيلاً للتعاون بين القوات المسلحة لكل من الحكومتين المتعاقدتين وتسهيلاً وتحقيقًا لقيام حضرة صاحب الجلالة البريطانية بحماية طرق مواصلات الإمبراطورية، يرخص حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن يبقى فى الأراضى المصرية من القوات المسلحة ما ترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ضرورة وجوده لهذا الغرض ويبذل له فى كل وقت ما يقتضيه بقاء هذه القوات وتدريبها من التسهيلات، أو لا يكون لوجود هذه القوات مطلقًا صفة الاحتلال ولا تخلُّ بأى وجهه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية».

«وبعد انقضاء مدة عشر سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة تنظر الحكومتان المتعاقدتان فى مسألة الجهات التى تستقر فيها تلك القوات، مسترشدين فى ذلك بما تكونان قد أحرزتاه من الخبرة فى تنفيذ أحكام هذه المعاهدة مع مراعاة الأحوال العسكرية القائمة فى ذاك الوقت».

«المادة السادسة - لأجل تحقيق التعاون بين الجيشين تحقيقًا فعليًا طبقًا لأحكام المادتين الثالثة والخامسة، يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب الأساليب المتبعة فى الجيش البريطانى. وإذا رأت الحكومة المصرية ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الأجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين».

«المادة السابعة - يتعهد حضرة صاحب الجلالة البريطانية ببذل كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجارى العمل به فى مصر وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر وللحالة الحاضرة فى مصر».

«المادة الثامنة - بالنظر إلى التعهدات التى أخذها حضرة صاحب الجلالة البريطانية على نفسه بمقتضى هذه المعاهدة بشأن الدفاع عن مصر من كل اعتداء وإلى المسئوليات الخاصة التى تقع على عاتق حضرة صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالمصالح الأجنبية فى مصر، تتعهد الحكومة المصرية بأن توافى حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى كل وقت بوسائل التحقيق من أن

حياة الأجانب وأموالهم تتمتع بحماية كاملة فى مصر. وتُبقى الحكومة المصرية فى إدارة البلاد عنصرًا أجنبيًا كافيًا لضمان مثل تلك الحماية».

«المادة التاسعة ـ يبذل حضرة صاحب الجلالة البريطانية وساطته لتقبل مصر فى جمعية الأمم ويعضّد الطلب الذى تقدمه مصر لهذا الغرض».

«المادة العاشرة ـ يتعهد حضرة صاحب الجلالة ملك مصر بألاّ تتخذ فى البلاد الأجنبية موقفًا يتنافى مع المحالفة أو موقفًا يجوز أن يفضى إلى إثارة صعوبات لحضرة صاحب الجلالة البريطانية، كما يتعهد بألاّ يسلك فى البلاد الأجنبية مسلك المعارضة للسياسة التى تتبعها بريطانيا العظمى وألاّ يعقد مع الدول الأجنبية أى اتفاق يكون مضرًا بالمصالح البريطانية».

«المادة الحادية عشرة ـ كلما دعت الحاجة لاستخدام موظفين أجانب فى الإدارة تطلب الحكومة المصرية من حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وساطتها للقيام بسد حاجاتها، وتتعهد حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها بأن تبذل المعونة اللازمة فى هذا السبيل. وكل تعيين لموظف أجنبى لا يتمتع بالجنسية البريطانية فى وظيفة مدير أو فى أية درجة أعلى يجب أن يُتفق عليه مقدمًا بين الحكومة المصرية وحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية».

«المادة الثانية عشرة ـ بالنظر إلى العلاقات الخاصة التى تُنشئها المحالفة بين الحكومتين المتعاقدتين»

١ ـ يكون لممثل بريطانيا العظمى لقب سفير ويكون اعتماده بالطرق العادية المتبعة لاعتماد الممثلين السياسيين. ويُخول حق التقدم على الممثلين الآخرين».

٢ ـ يظل منصبا المستشار المالى والمستشار القضائى باختصاصاتهما الحالية باقيين كما هما الآن. ويكون تعيينهما كما كان فى الماضى بالاتفاق مع حكومة حضرة الجلالة البريطانية ويكونان تحت تصرف الحكومة المصرية فى جميع المسائل التى يرى استشارتهما فيها».

المادة الثالثة عشرة ـ تعترف الحكومتان المتعاقدتان بأن أوفَى ضمان لصيانة مصالحهما ولاسيما مصالح مصر فى مجارى النيل العليا هو استمرار سيادتهما المشتركة فى السودان».

«وكلتاهما متفقتان على أن تتخذا كقاعدة لتحديد نصيب مصر فى مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق النتائج التى وردت فى تقرير لجنة النيل المؤرخ ٢١ مارس

سنة ١٩٢٦ وفى الاتفاق الذى عُقد فى أول مايو سنة ١٩٢٦ بين ممثلى مصلحتَى الرى فى مصر والسودان. ويُمنح ممثلو مصلحة الرى المصرية التسهيلات اللازمة لمراقبة المعاهدات المتعلقة بأعمال قناطر سنار، كما أنه تكون لهم حرية الوصول إلى البيانات الخاصة بذلك لتتحقق من أن توزيع المياه جار طبقًا للقواعد التى وضعت فى التقرير المذكور. وتمنح حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية الحكومة المصرية كل مساعدة ممكنة لتمكينها من القيام لمصلحتها الخاصة وعلى نفقتها وبوجه يتفق مع مصالح السلطات المحلية ذات الشأن بأعمال الحفظ المنصوص عليها فى ذلك التقرير، وتتحمل الحكومة المصرية نفقات كل عمل تكميلى ودفع كل مبلغ نقدى تدعو الحاجة إليهما باعتراف الطرفين تعويضًا للمصالح المحلية من كل تلف أو تفكك ينجم عن الأعمال المشار إليها».

«ويستمر حضرة صاحب الجلالة ملك مصر - نظرًا لاهتمامه بحفظ السلام فى ربوع السودان وعلى حدود مصر الجنوبية - فى دفع حصته الحالية فى نفقات الإدارة فى السودان إلى أن تقرر الحكومتان المتعاقدتان أن الحال يدعو إلى إعادة النظر فى هذا الترتيب».

«المادة الرابعة عشرة ـ لا تخلُّ أحكام هذه المعاهدة بأى وجه من الوجوه بالحقوق أو التعهدات التى تنجم أو يجوز أن تنجم لكل من الطرفين المتعاقدين عن ميثاق جمعية الأمم».

«المادة الخامسة عشرة - يتضمن ملحق هذه المعاهدة أحكامًا تفصيلية لتنفيذ بعض نصوص هذه المعاهدة. ويكون للملحق ما للمعاهدة نفسها من النفاذ وتكون مدتها مدته».

«المادة السادسة عشرة - إنه وإن تكن الحكومتان المتعاقدتان على يقين من أنه مع الإيضاحات السابق الإشارة إليها عن طبيعة العلاقات بين البلدين لا يُحتمل وقوع أى سوء تفاهم بينهما إلا أنهما، رغبة فى الحرص على حسن علاقاتهما قد اتفقتا على أن كل خلاف ينشأ عن تطبيق أو تفسير أى حكم من تلك الأحكام ولا يتيسر حله بمفاوضات مباشرة يكون الفصل فيه طبقًا لأحكام ميثاق جمعية الأمم».

الملحق

«١ - فى أثناء المدة المشار إليها فى الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من المعاهدة يجب ألا يتجاوز عدد رجال الجيش المصرى فى زمن السلم ١٢,٤٥٠ رجلاً. ولأجل تحقيق الاتصال بين القوات المسلحة البريطانية والمصرية وتنسيق تدريبها يجرى العمل فى هذه المدة طبقًا للأحكام المنصوص عليها فى المذكرات المتبادلة بين ممثلى حضرة صاحب الجلالة البريطانية ورئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩ مايو و٣ و١٣ و١٤ يوليو سنة ١٩٢٠ على التوالى».

«٢ - تضع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تحت تصرف الحكومة المصرية مدربين وفنيين عسكريين وتبذل لها التسهيلات الخاصة بالتدريب العسكرى بحسب ما يقع عليه الاتفاق بين الحكومتين فى هذا الشأن من وقت إلى آخر، وليس للحكومة أن تدرب رجالها فى بلد أجنبى عدا بريطانيا العظمى».

«٣ - تورِّد حكومة صاحب الجلالة البريطانية إلى الحكومة المصرية بالثمن الأساسى ما يلزمها من الأسلحة والذخائر والتعيينات مما لا يُصنع فى مصر، وليس للحكومة المصرية أن تستوردها من أى مصدر آخر».

«٤ - تحتفظ القوات البريطانية فى مصر بما تتمتع به الآن من المزايا والامتيازات وتستمر الحكومة المصرية فى المدة المشار إليها فى الفقرة الأخيرة من المادة الخاصة من المعاهدة فى أن تضع مجانًا تحت تصرف تلك القوات الأراضى والمبانى التى تشغلها الآن».

«٥ - تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق شُقَّة من الأراضى عرضها عشرون كيلومترًا على كل من جانبَىْ قنال السويس، على أن لا يسرى هذا الحظر على القوات المشار إليها فى المادة الخامسة من المعاهدة ولا على ما هو قائم الآن من خدمات الطيران للمنظمة بناء على اتفاقات معمول بها».

«٦ - يُحتفظ بالإدارة الأوروبية فى وزارة الداخلية وتتعهد الحكومة المصرية بألاَّ تعدل فى عدد واختصاص الموظفين البريطانيين الموجودين الآن فى الإدارة المذكورة وفى البوليس بمصر والإسكندرية وبورسعيد إلا بعد الاتفاق على ذلك مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية».

ملاحظات ثروت باشا على مشروع سير أوستن تشمبرلن

ملاحظات عامة

«كان الغرض من تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٦ أن يعاد إلى مصر التى أُعلن استقلالها حق التصرف من غير قيد فى إدارة شؤونها إلا ما يرتبط معها بالنقط المحتفظ بها. ولقد كفل محضر أول مارس سنة ١٩٢٢ إيضاح هذه النقط ولكن ذلك الإيضاح، فضلاً عن عدم كفايته، لم يكن يقيد الوزارات التى تعاقبت من بعد وزارتى فى سنة ١٩٢٢. والظاهر من جهة أخرى أن الحكومة البريطانية تعتبر نفسها فى حِلّ منه».

«وقد كان من شأن ذلك أن يقوم خلاف فى الرأى فى بعض المسائل التى رأت الحكومة البريطانية فيها أن من حقها أن تُستشار فيها أو أن ترسم بشأنها الخطة الواجبة الاتباع. ولما كنت راغبًا فى وضع حد لتلك الاختلافات التى يترتب عليها تكدير العلاقات الحسنة بين البلدين، فقد فكرت فى إمكان عقد محالفة توضح وتحدد المسائل المعلقة إيضاحًا وتحديدًا وافيين وتحصر ما للطرفين المتعاقدين وما عليهما من الحقوق والواجبات، فيُتقى بذلك وقوع حوادث كالتى وقعت فى يونيو الماضى.

على أن المشروع البريطانى لا يتضمن دائمًا الإيضاح والتحديد المطلوب وهو يستعمل بعض الصيغ المبهمة التى لا تلبث أن تصبح عند العمل بها مثارًا لمثل ما تعرضنا له حتى الآن من الصعوبات وحيث يتضمن ذلك الإيضاح والتحديد فإنه يرمى إلى جعل تصرفات الحكومة المصرية خاضعة لمراقبة تُنافى فى شؤون كثيرة ما تمتعت به مصر من حرية فى السنوات الأخيرة. فلا يسع مصر إذن أن تتعزى بأنها - إذا جاءت المحالفة ببعض القيود لسيادتها - تستفيد فى مقابل ذلك التخلص من قيود أخرى؛ إذ إن المشروع لا يجعل حظها خيرًا مما كان لو بقيت الحالة مبهمة على ما كانت عليه مع التحفظات الأربعة وما كان التدخل فى شؤون البلاد فى ظل تلك التحفظات ليزيد على ما يجوز أن يحصل فى ظل المشروع».

«على أن أَخصَّ ما فى معاهدة التحالف أن يكون إلى جانب ما للطرفين المتحالفين من الحقوق والواجبات المحددة حرية واسعة النطاق يتبين من خلالها وفى سياق استعمالها روح الصداقة بينهما، ولو أن أعمالهما وتصرفاتهما فى كل

الأمور قُيدت بوجوب الاستشارة والاتفاق مقدمًا عليها لترتب على ذلك إضعاف الصداقة لا توثيقها. والواقع أن الصداقة بين حليفتين لا تنمو ولا تترعرع إلا فى ظل فهمهما الصحيح لمصالحهما المتبادلة، وإلا إذا توافرت للحليفتين حرية الرأى والإرادة ولن يتحقق معنى الصداقة الصحيحة بين اثنين إذا كان أحدهما للآخر وصيا أو رقيبًا عتيدًا».

«لذلك يجوز القول بأن الأحكام الرئيسية للمشروع تخالف ما جاء فى مقدمته التمهيدية من مقاصد ولا نزاع فى أن هذه الأحكام تترك فى النفس أثرًا واضحًا بأن الحكومة البريطانية ليس لها بمصر كبير ثقة وأنها تلتمس بما تتخذه من التدابير وأساليب الحيطة والمراقبة عن الأغراض التى تتحقق عادة بين الحليفين الحَريَّين بالثقة وبالفهم الصحيح للمصلحة، وإذا أُتيح لبريطانيا العظمى بمثل هذا المشروع أن تحرز بالفعل كل ما ترمى إليه من النتائج الحسية المقصودة فإن الثقة المتبادلة بين البلدين لن تستفيد من ذلك شيئًا. أما بريطانيا العظمى فإن شعورها بأن مصالحها لن تُصان بغير الوصاية التى جاء المشروع بها لا بد أن يقوى على توالى الأيام، وأما مصر فإن ثقل هذه الوصاية لا بد مُبهظها ولن تشعر فى صميم نفسها بأى فضل، هذا فى محافظتها على المصالح البريطانية إذا كانت فى أعمالها وتصرفاتها فى هذا السبيل مُسيَّرة بإرادة الدولة الوصية لا صادرة عن وحى نفسها».

«وربما قيل إن المصالح البريطانية تتطلب التدبر والحذر وتقتضى أن يبدأ عن وحى نفسها بوسائل الحيطة ينزل عنها شيئًا فشيئًا إلى أن تتقطع تمامًا، تاركة مكانها ثقة بَنَتْها إنكلترا وجربتها فحمدت آثارها. ولست أنكر هذه الحقيقة بل لقد اتخذتها نبراسًا لى فى وضع المشروع الذى تشرفت بتقديمه؛ غير أنى لا أزال أرى بكل احترام أن المشروع البريطانى قد تجاوز الغرض المقصود منه بما احتواه من نظام وصاية ضاغطة ومراقبة لا تنام وتغفل لها عين».

«ولا بد فى إنماء الصداقة وجعلها قوية لا تُزعزع بما ترتكز عليه من تداخل وتشابك فى المصالح ويحوطها من ثقة واحترام متبادلين من الإجزاء بالضمانات الضرورية، وإننى لمدرك جد الإدراك أن الواجب فى السياسة تقدير أسوأ الفروض ولكن لا لكى تبنى عليه المعاملات اليومية وإنما لكيلا يغيب عن النظر وإنه ليكفى بعد تقديره أن توفر الوسائل لاتقاء تحقق ذلك الغرض السيئ أو

لمعالجته إذا تحقق، ومن هذه الناحية أستطيع أن أقرر أنه ليس فى المشروع الذى قدمته ما يُفقد بريطانيا العظمى أى مزيَّة محسوسة يمكن أن يكفلها لها المشروع الآخر. نعم أن المشروع البريطانى يربو على المشروع الذى قدمته فى الاحتياطات، ولكن ليس فى تلك الاحتياطات ضمانة أكبر للمصالح البريطانية وكل ما فيها أنها تدل على عدم الثقة وعلى الرغبة فى وضع مصر تحت الوصاية».

«على أن ما تطمح إليه مصر ونحرص عليه هو إقناع بريطانيا العظمى بصداقتها وجعل الثقة تسود العلاقات بين البلدين، وهى لم يَفُتها فى هذا السبيل أن تقترح جميع الضمانات الكفيلة باتقاء كل خطر بل الكفيلة بمنع المشاكل البسيطة. ولكنها ترى من كرامتها ومن حقها على نفسها أن تحتفظ بحريتها كى تقيم الدليل لبريطانيا العظمى على أن هذه الحرية تتفق كل الاتفاق مع حماية المصالح البريطانية، وكيف يكون ثمَّت شك فى ذلك أو كيف يفترض أن مصر - بعد أن حصلت على محالفة تكفل لها مع تحقيق أمانيها المشروعة معاونة أقوى حليف فى الدفاع عن أرضها - يمكن أن تسبب لبريطانيا العظمى أى قلق دون أن تعرض نفسها للتهمة بأقبح ضروب الحماقة والجنون».

«وبعد هذه الملاحظات العامة أنتقل إلى البحث التفصيلى فى المشروعين».

«التمهيدى - الفقرة الرابعة: ورغبة فى قطع السبيل دون إمكان أى تدخل فى إدارة مصر الداخلية يتعارض والنظام الدستورى الجارى العمل به»

«يبدو أولاً أن هذه الفقرة تجيز أو بالأحرى لا تنفى إمكان التدخل فى إدارة شؤون مصر الخارجية بما أنه بدلاً من كلمة «الإدارة» مجردة استعملت عبارة «الإدارة الداخلية». ويبدو ثانيًا أن تلك الفقرة لا تنفى التدخل فى الإدارة حتى الداخلية منها إذا كان هذا التدخل لا يتعارض مع النظام الدستورى فى القطر المصرى».

«أما النقطة الأولى فلا مُشاحة فى أن التعهدات التى تأخذها مصر عاتقًا والتى ورد ذكرها فى المادة السابقة من مشروعى (وتقابلها المادة العاشرة من المشروع البريطانى) فيها كل الكفاية لتطمئن بريطانيا العظمى بشأن خطة مصر فى سياستها الخارجية. وترى مصر أن التدخل الذى تتم عنه الإشارة التى تنطوى تحت هذه الفقرة يعدل الوصاية فى الحقيقة، فليس علىَّ إذن سوى أن أحيل إلى ما سبق لى ذكره فى هذا الصدد».

«وأما النقطة الثانية فيُلاحظ بشأنها أنه بالنظر للاتفاقيات الدولية التى تفيد سيادة مصر قد جاء فى المادة ١٥٤ من الدستور المصرى أن تطبيقه لا يخلُّ بتعهدات مصر للدول الأجنبية، فإذا فرض عقد اتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى على قاعدة المشروع البريطانى فإن هذا الاتفاق بطبيعة أنه اتفاق دولى سيقيد مفعول الدستور المصرى. ولذا فإن عبارة «تدخل فى إدارة مصر الداخلية يتعارض والنظام الدستورى الجارى العمل به» لا تنطوى على أى تحديد للتدخل فى شؤون الإدارة الداخلية إذا كان الدستور المصرى لم يعين مدى لأثره وقوة نفاذه بالنسبة للدول الأجنبية. أما العبارة التى اقترحتها فترمى على العكس من ذلك إلى تحديد أثر المادة ١٥٤ وتستثنى بوضوح من حكم هذه المادة سلطة التدخل المبهمة العامة التى يُراد من فقرة المشروع البريطانى على ما يظهر أن تظل الحكومة البريطانية متمتعة بها. وإذن فتكون العبارة التى اقترحتها بمثابة تفسير للمادة ١٥٤ مدلوله أنه فى العلاقات التى بين مصر وبريطانيا العظمى لا محل لغير الحقوق والالتزامات الصريحة».

«الفقرة الخامسة»

«ونظرًا إلى أن خير وسلة لبلوغ هذه الغاية هى عقد معاهدة صداقة وتحالف تسهل - فى مصلحة كلتا الحكومتين المتعاقدتين - تعاونهما الفعلى فى القيام بواجبهما المشترك واجب الدفاع عن مصر وتحقيق استقلالها».

«هذه العبارة تسوِّى بين مصر وبريطانيا العظمى تسوية تامة مطلقة فيما يتعلق بالدفاع عن مصر وتحقيق استقلالها ويُفهم منها لزامًا أن ذلك الواجب مفروض من الأصل على بريطانيا العظمى على أن ذلك لن يكون إلا مع الحماية، فإن مثل هذا التعبير لا يجوز بين بلدين يتساويان فى الحرية إذ إنه إذا كان ضمان الاستقلال والدفاع عن الذات من الواجبات الجوهرية الطبيعية بالنسبة لمصر فلا يكون بالنسبة لبريطانيا العظمى كذلك إلا من طريق العرض وبوصف إنها حليفة؛ ولذلك لا يكون ضمان استقلال مصر والدفاع عنها واجبًا مشتركًا بين البلدين إلا نتيجة المحالفة وبناء عليها كذلك أصلاً وبالذات ويجب إذن ملاحظة الفرق بين مركز مصر وإنكلترا فى هذا الصدد عند تحرير نص هذه الفقرة إذا رغب فى استبقائها».

«والمحافظة على علاقات الصداقة بينها وبين الدول الأجنبية الأخرى».

«لا يتبين جليًا على أى جملة تُعطف هذه العبارة: فإذا كان المقصود أن خير الوسائل للحصول على تلك النتائج عقد المحالفة والمحافظة على علاقات الصداقة..إلخ، فلا يكون هذا إلا من باب تحصيل الحاصل ولا يصلح سببًا من الأسباب التى تُبنى عليها المعاهدة إذ لا يخرج الأمر فيه عن أنه إرشاد أو نصيحة لا سببًا يسوّغ أو يفسر أحكام المعاهدة. أما إذا كان المقصود - خلافًا لما ذكر - هو أن المحالفة تسهل التعاون الفعلى، والمحافظة على علاقات الصداقة: جاز التساؤل عما يمكن أن يكون ثمّت من الصلة أو الارتباط بعد عقد المحالفة والمحافظة على علاقات الصداقة..إلخ. وفى الحق انه لا شك فى أن هذه المحالفة سيكون من آثارها أن حالة مصر من الناحية الدولية تعتبر قد استقرت على قواعد وأسس أشد متانة وقوة وأنها تصبح لذلك أحق وأجدر بتقدير الدول الأجنبية واحترامها وصداقتها، ومن جهة أخرى فإنه وقد كفلت نصوص المعاهدة صيانة مصالح بريطانيا العظمى تصبح هذه الدول أقل استعدادًا للتعرض لتلك المصالح وأكثر استعدادًا للنظر إليها بعين الاحترام والعطف ولكن هذا وذاك نتيجتان مختلفتان ترجع إحداهما إلى حد طرفَى العقد والأخرى إلى الطرف الآخر. وفيما عدا ذلك لا أرى وجهًا لأن يكون عقد المحالفة عاملاً لتوثيق علاقات الصداقة بين مصر وبريطانيا العظمى بوصف كونها طرفًا واحدًا وبين الدول الأجنبية طرفًا آخر. بل إنه لا يُخشى أن تؤوّل تلك العبارة على غير وجهها، فقد يرى فيها معنى وأثر معانى الحماية وآثارها والحماية كما هو معروف تقتضى، فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية، اندماج الدول أو فناءَها فى الدولة الحامية. وعلى أى حال، فإن فكرة المحافظة على علاقات الصداقة لا ترتبط مطلقًا بنصوص المعاهدة ويمكن دون الإخلال بأى شىء فيها أن تُحذف هذه الإشارة».

«المادة الثانية - الواقع أن هذه المادة تكرير للمعنى المقصود بالمادة العاشرة التى تقابل المادة السابعة من مشروعى. فإن جوهر الغرض الذى ترمى إليه هذه المادة الثانية هو الاستيثاق من أن مصر فى سياسة شؤونها الخارجية لا تُلحق ضررًا بالمصالح البريطانية وهذا هو عين المراد أيضًا من المادة العاشرة».

«على أن هذين النصين يتنافيان ولا يجوز الجمع بينهما فإن التعهد المنصوص عليه فى المادة العاشرة يقتضى بالضرورة أن تكون الدولة الحليفة حرة فى

تصرفها، بمعنى أنها ليست ملزمة قبل شروعها فى عمل معين بالاستشارة فيه أو بالاتفاق مقدمًا عليه. إذ القيد الوحيد لحريتها يتعلق بالمقصد لا بالوسيلة، ثم إن الجزاء على مخالفة التعهد ينحصر فى فسخ المحالفة. أما المادة الثانية فإنها على عكس ذلك تنفى بذاتها الحرية وتثبت فى الحقيقة صورة من صور الوصاية، وحكمها شبيه بحكم القاصر يتحتم عليه إذا أراد أن يباشر عقدًا صحيحًا من عقود التصرف أن يحصل من وَصِيِّه على الترخيص له بذلك وإنما يبذل الإرشاد ويحدد المقصد لمن يتولى وحده شؤون نفسه، أما من يؤخذ بيده فى طريقه فهو فى غنى من ذلك».

«ولقد أفضت فى مسألة الوصاية التى هى طابع المشروع البريطانى فى ملحوظاتى العامة بما فيه الكفاية. فلست بحاجة إذن إلى إعادة ذكر الأسباب التى ترتاح مصر من أجلها إلى قبول قاعدة تسير عليها كالقاعدة التى أتت بها المادة العاشرة؛ إذ كانت تلك القاعدة تجمع إلى أنها تضمن المصالح البريطانية ضمانًا وافيًا أنها تتفق مع رغبات مصر الحقيقية، أو ذكر الأسباب التى لا ترضى مصر من أجلها أن تجيز نظامًا يقرر الوصاية عليها».

«وقد يرد على الملاحظة السابقة الاعتراض بأن المادة الثانية لا تنطبق إلا على الشؤون الخارجية التى ترتبط بها مصلحة مشتركة بين البلدين وبأن مدى انطباقها لذلك ضيق محدود وبأن ما رسمه من التكاليف يقتضيه الاشتراك فى المصلحة».

«غير أنه يجوز التساؤل عما هى تلك الشؤون على وجه التدقيق وما هو ضابط المصالح المشتركة ومن هو الذى يقضى بوجودها وعند أى حد يقف مداها وهل تلك الشؤون تقتصر على مسألة الدفاع عن القطر أم تتناول المسائل الاقتصادية والقضائية وغيرها».

«إذن لا مناص من التسليم بأن هذه العبارات قد بلغت الغاية من الإبهام واللبس وأن ما انطوت عليه من التعميم يجعلها تغمر جميع مناحى السياسة الخارجية، وينجم عن ذلك أن حركة الحكومة فى هذا الميدان تصبح مشلولة بل تصبح معطلة أعمال السياسة الداخلية نفسها بقدر ما تكون متصلة بالسياسة الخارجية. والحق أن هذه الأعمال بضروبها المختلفة تصاب بالشلل والعطل بالنسبة لمصر المستقلة، إذا كانت تجعل تابعة لبريطانيا العظمى وخاضعة لوصايتها».

«وإنه لمن المفهوم فى حالة توتر العلاقات بين مصر ودولة أجنبية أى فى الحالة التى يجوز أن يقال فيها إن ثمّت خطر الحرب أن الحليفين يتبادلان المشورة أو على الأصح أن تستشير مصر بريطانيا العظمى؛ لأن مثل هذه الاستشارة من صميم معنى المحالفة ولُبّها ولكن هذه المسألة حالة بعينها لا مثل يجوز القياس عليه كما هو مصور فى هذه المادة. وبناء عليه فلكى يتوافر معنى التحالف وينتفى معنى الحماية أو الوصاية ينبغى استهلال المادة الثانية بعبارة «إذا طرأ»».

«وهل ثم حاجة إلى أن نزيد على ما تقدم أن من الجائز أن يكون لحليفتين فى بعض المسائل المفردة أو العارضة مصالح مختلفة أو متعارضة وأن تعمل كل منهما مستقلة عن الأخرى على تحقيق مصلحتها الخاصة دون أن يكون فى ذلك إخلال بروح التحالف، ولم يكن معنى التحالف ليقتضى توافق المصالح فى جميع الشؤون والمهم فى هذا الصدد أن يمسك كل من الحليفتين عن أى عمل أو تصرف ينافى الغاية المقصودة من المحالفة أو يعطلها».

«المادة الرابعة - هذه المادة تختلف عن المادة الخامسة من مشروعى فى نقطتين. فمن جهة تضيف الحالة التى تكون بريطانيا العظمى فيها مهددة بحرب، ومن جهة أخرى تشير إلى جميع التسهيلات والمساعدات الملائمة بين حليفتىَ حرب اشتبكتا فيها معًا».

«وإذا صدقتنى الذاكرة فإن الفكرة التى تتضمنها المادة الخامسة من مشروعى ترجع إلى اقتراح عرضه الوفد المصرى حينما كان يتفاوض مع اللورد ملنر وكان وجه ذلك الاقتراح بيان معنى التبادل فى المحالفة (دفعًا لشبهة الحماية التى تعطى ولا تأخذ) وتقديم الدليل الحسى على حسن استعداد مصر وصدق نياتها. على أنه بالنظر لما لبريطانيا من المركز الخاص فى العالم ولكثرة وخطورة مشاغلها السياسية ولما يفضى إليه بالنسبة لمصر فى هذه الحالة التبادل المجرد من كل قيد رُئى وجوب تحديد المعاونة بأن تكون فى داخل الأراضى المصرية. نعم لم تحدد التسهيلات والمساعدات واقتصر على إيراد بعض الأمثلة عليها؛ غير أن هذه الأمثلة هى فى الحقيقة كل ما يتصور فى هذا الصدد. أما الصيغة المقترحة فى المادة الرابعة من المشروع البريطانى فقد يظهر أنه أُريد بها تحديد معنى المساعدة؛ ولكن هذا التحديد ينطوى على توسع فى معنى المساعدة. ولهذا

فيحسن قبل المناقشة فى هذا الموضوع تفسير مراد الحكومة البريطانية من عبارة: «تقتضيها حالة حليفتين مشتبكتين معًا فى حرب»».

«المادة الخامسة ـ تجعل هذه المادة لوجود الجيوش البريطانية فى القطر المصرى غرضًا جديدًا هو التعاون بين الجيوش البريطانية والمصرية. وقد كان يُظن بحق أن ذلك الغرض يتحقق تمامًا بتعهدات مصر المشار إليها فى الفقرة الثانية من المادة الثانية؛ لأن التعاون بين جيشين يتطلب تقريبًا بين الأساليب وفى بعض الأحيان مشاكلة بينها أكثر مما يتطلب وجود الجيشين باستمرار إلى جانب أحدهما الآخر. وعلى كل حال، إذا وجب الاحتفاظ بهذا الغرض فيجب أن تشترك الحكومتان فى تحديد العدد اللازم من الجنود البريطانيين وفى تعيين المكان الذى تعسكر فيه».

«ثم ماذا يُراد بالتسهيلات الضرورية لإقامة القوات البريطانية وتدريبها ولقد يظهر أن الفقرة الرابعة من الملحق تتضمن بيان هذه التسهيلات، على أنه يجب أن يتبين ما إذا كان يجوز أن هذه التسهيلات تتسع بشىء آخر غير ما ذكر فى الملحق».

«وبعد فإن الفقرة الثانية تجعل الحكم فى مسألة المكان الذى تستقر فيه الجنود البريطانية حتى بعد مُضىّ عشر سنين من العمل بالمعاهدة مُجهَّلاً غير مضمون؛ فيجوز أن يكون لمصلحة مصر ويجوز ألاَّ يكون ولا تعدو هذه الفقرة الوعد بالنظر فى المسألة، ولقد يلوح بالرغم من ذلك النص أن من شأن الطرفين أن الحل يتوقف بصفة خاصة على بريطانيا العظمى لاسيما إذا صح مفهوم هذه الفقرة من أن تنفيذ نصوص المعاهدة مهمة تقوم القوات البريطانية على تحقيقها؛ مما يجعل لوجودها غرضًا ثالثًا جديدًا لم يكن حتى الآن متوقعًا».

«فليس من شك إذن مع تعدد الأغراض التى يقصد إليها بوجود القوات البريطانية ومع كل ما تقدمت الإشارة إليه من الشك والتجهيل بالنسبة لمكان استمرار الجنود، فى أن الواقع فى أمر تلك القوات أنه بالرغم من تأكيد الفقرة الأولى للعكس احتلال بالمعنى الصحيح وفى أنه أشد وجوه الإخلال بسيادة البلاد».

«المادة الثامنة ـ تتضمن هذه المادة سببين: أولهما الدفاع عن البلاد من الاعتداء، وثانيهما مسؤوليات بريطانيا العظمى الخاصة حيال المصالح الأجنبية.

كما تتضمن تعهدين تلتزم بهما مصر: أولهما أن توافى مصر بريطانيا العظمى بوسائل التحقق من توافر الحماية اللازمة لأرواح الأجانب وأموالهم، والثانى أن تحتفظ فى الإدارة المصرية بعنصر أجنبى يفى بضمان مثل هذه الحماية. وليؤذن لى هنا بملاحظة أن مصر لم تطالب فى المفاوضات السابقة بمثل هذه التعهدات. ثم ما فى تلك الوسائل.. وما عدد الموظفين وفى أى نوع من الوظائف. كل هذه تعهدات بالغة من الإيهام والإطلاق مبلغًا يجعل قبولها بمثابة واضع اليد تمامًا على إدارة مصر الداخلية كلها».

«ثم ما وجه الارتباط بين الدفاع عن البلاد ضد أى اعتداء يوجَّه إليها وبين التعهدات المشار إليها. قبل انصراف الفكر مثلاً إلى حالة تدخل إحدى الدول الأجنبية عسكريًا فى مصر لحماية أرواح التابعين إليها وأموالهم ولكن المعلوم هو أنه - إذا استُثنى تدخل بريطانيا العظمى فى سنة ١٨٨٢ - لم يقع قط تدخل من هذا القَبيل. وقد يقال إن وجود الجيوش البريطانية فى مصر وقاها شر هذا التدخل ولكن ماذا يكون القول فى المادة السابقة على الاحتلال الإنكليزى حيث كانت أرواح الأجانب وأموالهم أكثر تعرضًا للخطر منها الآن وكانت السياسة المصرية دونها الآن سواء فى حسن الإدراك أو فى صحة التدبير، وأخيرًا فإن الجنود البريطانية لا تتجلى عن البلاد بمقتضى عقد المحالفة».

«وإذا تعرضت بفرض المستحيل أرواح طائفة من الأجانب وأموالهم للخطر (ويعتبر خارجًا عن موضعنا حالة الاعتداء على فرد من الأجانب إذا لم يعهد التدخل فى بلد ما بسبب مثل هذه الحالة) فلابد من أن يسبق العمل المباشر عمل ديبلوماتيكى، وهذه الحالة هى المعينة بنص كنص المادة الثانية من المشروع بحسب الصيغة التى اقترحتها وفى مثلها تتحقق الفائدة من ذلك النص».

«أما التعهد باستبقاء عنصر أجنبى فى الإدارة المصرية فقد ذهب عن البال فيما يظهر أن مصر أصبحت منذ صدر القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٢٣ المؤيد باتفاقية عُقدت بين مصر وبريطانيا العظمى غير ملزمة بإبقاء أجنبى فى وظيفته، وبالأوْلَى غير ملزمة بتعيين أجنبى فى وظيفته تخلق من أجله. ولو أن هناك ما يُلزمها بعد أن دفعت من ستة إلى سبعة ملايين من الجنيهات تعويضًا للموظفين الأجانب بأن تعود من حيث بدأت، لكانت مصر كمن يدور فى حلقة

مفرغة غريبة الشكل واقتصر أمرها على تحريك القدمين دون أن تخطو أى خطوة».

«على أن فساد المسألة آتٍ عن أساسها إذ ما هى بالضبط مسئوليات بريطانيا العظمى حيال المصالح الأجنبية وكيف يمكن التوفيق بين هذه المسؤوليات مع ما خلعه المشروع البريطانى عليها من الشكل وفرَّعه عنها من النتائج، وبين وجود ممثلين للدول الأجنبية بمصر من ناحية. أو كيف يمكن من ناحية أخرى التوفيق بينها وبين أى صورة من صور الاستقلال ولقد أعلنت إنكلترا استقلال مصر بحق لا أن نعتقد أن ذلك الإعلان بُنى على الإخلاص اللائق بالسياسة البريطانية. ثم أى فائدة تجنيها مصر من تعريف المسائل المعلقة إذ كان هذا التعريف يؤدى على طول الخط إلى توسيع التدخل البريطانى فى شؤون مصر وتحديده».

«لكل هذا يجوز أن نعتبر أن بريطانيا العظمى لم تقصد بهذه المادة إلى مثل ذلك المرمى البعيد الذى يصح وصفه بالهادم لكيان استقلال البلاد، وأنها لم تقصد أكثر من اشتراط بقاء بعض الأنظمة أو الهيئات الإدارية القائمة الآن والتى ترى هى أنها كفيلة بالأمن والطمأنينة على أموال الأجانب وأرواحهم (الفقرة السادسة من ملحق المشروع) فإذا كان هذا هو ما ترمى إليه بريطانيا العظمى فإنى أستأذن فى التنبيه على أن الأنظمة الدولية التى وضعت لحماية المصالح الأجنبية وافية بهذا الغرض تمامًا. ولقد وفت به مؤكدًا قبل الاحتلال. فلماذا إذن تُعقّد العلاقات الإنكليزية المصرية فوق تعقيدها بهذا العنصر الخارج عن الموضوع، وقد يكون الأوْلَى بالنسبة لمسألة الاحتفاظ بالضمانات القائمة أو إضافة ضمانات جديدة إليها أن تناقش عند إعادة النظر فى نظام الامتيازات الحالى».

«على أنه إذا كانت بريطانيا العظمى ترى منذ الآن أن تثبت فى المحالفة الضمانات التى طلبتها فى الفقرة السادسة من الملحق، ففى الوسع أن يتفاوض البلدان فى وضع شرط بهذا المعنى يحل محل الفقرة المتقدم ذكرها».

«ومع هذا فإنى أرى التنبيه فيما يتعلق بالإدارة الأوروبية إلى أن السبب فى وجودها كان على وجه الخصوص تعقُّب مرتكبى الجرائم السياسية. أما الآن وقد اكتُشف أمرهم فلم يعد مبرر لبقاء هذه الإدارة مع وجود المستشار القضائى والموظفين البريطانيين فى بوليس القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والحق أن هذه

تدابير مختلفة يكفى أيُّها لتأمين الأجانب (على فرض أن استقلال البلاد يلقى القلق والإزعاج فى روعهم) ومن مجاوزة الحد الجمع بينهما جميعًا».

«وفضلاً عن هذا فقد أيد الاختيار عدم فائدة تلك الإدارة وأثبت أن وجودها طالما أدى إلى الاحتكاك مع هيئة البوليس فى المدن الثلاث الآنفة الذكر وبخاصة فى مدينة القاهرة».

«المادة الحادية عشرة - الغرض من هذه المادة إيجاد ضمان لتفادى أي نفوذ سياسى من جانب موظف غير بريطانى، وإنى مقتنع تمامًا بأن هذا الغرض يجب لمصلحة الصداقة والمحالفة بين البلدين أن يكون نُصب أعيننا ولكن فِيمَ إلزام الحكومة المصرية بالالتجاء دائمًا للحكومة البريطانية ولم لا تترك لها حرية الاختيار من بين الرعايا البريطانيين ومن الواضح أنه إذا عينت الحكومة المصرية بريطانيًا فى وظيفة فإن هذا الموظف لا يشخِّص اى مصلحة سياسية، وأن تعيينه لا يجوز أن يكون ذريعة لبريطانيا العظمى للتدخل فى الشؤون التى يُناط بالموظف المذكور أداؤها وليس التعيين إلا تصرفًا من تصرفات الإدارة الداخلية تقوم الحكومة المصرية به قيامها بالتصرفات الداخلية فى اختصاصها. نعم لجأت الحكومة المصرية فى بعض الأحوال إلى وساطة الحكومة البريطانية لتسهل عليها استخدام بعض المرشحين؛ ولكن الشطر الأكبر من التعيينات فى السنوات الأخيرة تم مباشرة على يد الحكومة المصرية ذاتها فكل تقييد لحريتها فى هذا الموضوع تقييد بلا مبرر لسلطتها المقررة من قبل المؤيدة بالعرف المتصل، وأن أى نص خاص بهذا الشأن ولو أفرغ فى مثل القالب الآتى: (تتعهد الحكومة البريطانية كلما لجأت الحكومة المصرية إلى وساطتها بأن تبذل جهدًا فى معاونتها «يكون تزيدًا وفضولاً، فضلاً عن أنه يثير شكوكًا لا داعى لها إذا كانت الفكرة التى يعبر عنها طبيعية وتحصيل حاصل ولم يكن ثمت حاجة لتقريرها لا بين حليفتين فحسب بل بين أى بلدين».

«وينبغى من جهة ثانية ملاحظة أنه قد يفضل فى بعض الوظائف وإن كانت نادرة جدًا اختيار أجنبى غير بريطانى. ففى مثل هذه الحالة يجب أن تكون الحكومة المصرية حرة فى اختيار الموظف حينما تقضى مصلحة العمل بتوجيه اختياره. أما أن يتعلق هذا التصرف على مشورة الحكومة البريطانية، فتقييد وتضييق لحقوق السيادة لا يتفقان واستغلال البلاد. صحيح أن النص المقترح

يتضمن شيئًا من محاولة تخفيف وطأة هذا التقييد وذلك باتخاذ حد لدرجة الوظائف التى تُطلب الاستشارة من أجلها وليكن ماهى هذه الدرجة «درجة المدير فما فوق» إن هذه التعابير إن هى إلا من الاصطلاحات الكادر لا أكثر. وقد لا تتفق مع حقيقة الوظيفة فإن هناك مديرين أى موظفين يتولون إدارة شؤون مصلحة من مصالح الحكومة وليسوا فى الدرجة المتفق على تسميتها بدرجة المديرين أو الدرجة الأولى، كما أن هناك موظفين فنيين تجردت وظائفهم من سلطة الإدارة والحكم ولكنهم يتقاضون مرتب الدرجة الأولى وعلى فرض أن لكلمة المدير دلالة معينة فإن هذه المادة ليس فيها ما يقيد الحكومة المصرية إذا شاءت ترقية أجنبى موجود فى خدمتها إلى وظيفة المدير. ففيمَ إذن تقيد حريتها حينما يؤتى بهذا الأجنبى من الخارج».

«الحق يقال إن مصر صديقة إنكلترا لن تبرح تولّى وجهها بطيب نفس شطر صديقتها كلما أعوزتها الحاجة إلى الأجانب من أصحاب الاختصاص الفنى وتُؤْثر المرشحين البريطانيين منهم لتقليدهم الوظائف الفنية ممن توافرت فيهم الكفايات المطلوبة؛ ولكن البون شاسع بين هذا وبين تعليق عمل الحكومة المصرية إذا تراءى لها أن هناك فائدة لصالح العمل من وراء استخدام مرشح غير بريطانى على موافقة الحكومة البريطانية».

«وإذا كان من الواجب أن يُشار بطرحه فى معاهدة التحالف إلى شىء فى هذا الموضوع فلا يجوز أن يخرج عما سبق تقريره».

«المادة الثانية عشرة - عُنى مشروع لجنة ملنر ومشروع اللورد كرزون بتحديد اختصاصات كل من المستشار القضائى والمستشار المالى. وقد كان مثل هذا التحديد أجدر بالمشروع الحاضر لاسيما أن الغاية المقصودة منه هى تحديد النقط المحتَفَظ بها والتى أدى إبهامها ولَبْسها إلى صعوبات جمة».

«ولقد أصبح مركز هذين المستشارين ووظيفتهما غير معينين الآن وظاهر أن ما كان لذينك المستشارين من المركز والوظيفة فى عهد الاحتلال أو الحماية لم يكن ليبقى كما هو بعد أن أُعلن استقلال مصر، فيجب إذن أن نتبين ما إذا كان هناك منذ هذا الإعلان وثيقة ما تقيد الحكومة المصرية فى هذا الصدد. ولست أعلم أن شيئًا من ذلك يوجد اللهم النص الوارد فى إنذار نوفمبر سنة ١٩٢٤ خاصًا بهما. ولقد أظن أن الحكومة البريطانية لا تحب أن تستبقى عبارات

وصيفًا صدرت بتأثير مثل الحالة النفسية التى كانت سائدة فى وقت تحرير تلك الوثيقة؛ لذا أرى أن الصيغة التى اقترحتها فى المادتين الثامنة والتاسعة من مشروعى تتفق تمامًا مع ما يجوز لبريطانيا العظمى أن ترغب فيه للاستيثاق من أن النظام فيما يتعلق بالقضاء والمالية سيظل سائدًا فى القطر المصرى».

«المادة الثالثة عشرة ـ لقد صرحت فى المشروع الذى قدمته على تجنب القطع برأى فى مسألة السودان العامة التى تختلف فيها الحكومتان وذلك اختصارًا للمناقشات بقدر الإمكان وقد اجتزأت من تلك المسألة بالإشارة إلى بعض شؤون معينة تتطلب حلاً عاجلاً؛ غير أن المشروع البريطانى على العكس من ذلك أراد أن يعالج كل المسألة وأن يلقاها وجهًا لوجه ليحلها على النحو الذى ترسمه خطة السياسة الإنكليزية فى هذا الموضوع. ومن ثمَّ كان يتعذر علىَّ مسايرته فى هذا السبيل؛ ولهذا أوثر إرجاء المسألة إلى مفاوضات لاحقة».

«أما المسألة المستعجلة التى يتطلب حسن الوفاق بين البلدين مباشرة حلها فورًا فهى التى أوضحتها فى المادة الثانية من مشروعى أى: الحالة قبل سنة ١٩٢٤ وتوزيع مياه النيل ومشاريع الرى».

الحالة قبل سنة ١٩٢٤

«قضى تصريح ٢٨ فبراير بالاحتفاظ بالحالة الحاضرة فى السودان، ثم طرأت حوادث سنة ١٩٢٤ التى جعلت الحكومة البريطانية تُقْدم على إجراء تغييرات أساسية فيه؛ وبخاصة على طلب إخلاء السودان من الجيش المصرى. ولا مراء فى أنه لم يأسف أحد لوقوع تلك الحوادث وما أفضت إليه من عواقب بقدر ما أسفت مصر. ولا يخامرنى شك فى أن بريطانيا العظمى تعالج المسألة، فى عهد الصداقة الذى سيُفتتح بمعاهدة التحالف إذ يسود السلام والوفاق بين البلدين، بغير ما عالجتها به وقتما قدمت إنذار نوفمبر سنة ١٩٢٤. ولا يغرب عن بال الحكومة البريطانية أن الخواطر من الجانبين قد هدأت وأن النفوس تستطيع أن تواجه فى هدوء وسكينة حل تلك المسألة على خير وجه يعيد الثقة المتبادلة ويوثق العلائق الودية بين البلدين».

«وأن الحكومة البريطانية لتذكر بلا ريب أن الوزارة المصرية فى سنة ١٩٢٥ قررت الاحتفاظ فى الميزانية المصرية بالاعتمادات اللازمة لنفقات الدفاع عن

السودان للدلالة على استمرار حقوق مصر على السودان وتمهيدًا لعودة الأحوال إلى مجراها السابق. ولقد وافق البرلمان المصرى على تلك الاعتمادات فى ميزانية سنة ١٩٢٦ / ١٩٢٧، وصحب هذه الموافقة بتحفظات تدل صراحة على أنه يرى أن الحالة فى السودان ليست إلا وقتية لا تلبث أن تُسوَّى عند سنوح أول فرصة بما تقتضيه مصلحة البلدين. غير أنه يلوح من المشروع البريطانى أنه يريد أن يجعل تلك الحالة الوقتية نهائية دائمة وواضح كل الوضوح أن قبول مثل هذا الحل معناه تخلِّى مصر عن حقوقها فى السودان، وأن ذلك الحل حتى على فرض أن يكون الأساس هو السيادة المشتركة من الحكومتين فى السودان يخلُّ بالمساواة بينهما لمصلحة بريطانيا».

«لذا كان الحل الذى يتفق وحده مع مركز بريطانيا العظمى ونفوذها ومع كرامة مصر وحقوقها هو أن تعود الحالة فى السودان إلى مجراها السابق فى سنة ١٩٢٤ ريثما تُسوَّى مسألته نهائيًا، وهو أيضًا الحل الذى وجده يحمل البرلمان المصرى على الاستمرار فى الموافقة على الاعتمادات اللازمة لنفقات السودان فى الميزانيات المقبلة. وليست عودة الحالة إلى ما كانت عليه إلا أمرًا طبيعيًا لا صعوبة فيه ولا تعقيد. لاسيما أن تلك الحالة كانت منذ ثلاث سنوات فقط لا بأس بها، وأن تلك العودة ستطابق البدء بتنفيذ معاهدة التحالف التى يُراد بها أن تقوم العلاقات بين القطرين على أثبت الأسس وأن تطبع على غرار الود الصحيح».

« مياه النيل - أما ما يتعلق بمسألة مياه النيل فيلوح لى أن المشروع البريطانى يوافق فى الواقع على ما أبديته من الاقتراحات فى المادة الحادية عشرة من مشروعى؛ غير أنه أفرغها فى صيغة قد يبرز ظاهرها قول الذين يزعمون خطأ فى نظرى إن السياسة الإنجليزية ترمى إلى إلغاء رقابة وزارة الأشغال المصرية على مياه النيل. والحق أنى لا أجد تفسيرًا واضحًا للاستعاضة من الصيغة البسيطة الصريحة التى استعملتها بعبارة «ممثلى مصلحة الرى المصرية للتسهيلات اللازمة لمراقبة الأرصاد الخاصة بعملية سد سنار» وعبارة «إعطاء الحرية للوصول إلى البيانات المتعلقة بها» فإن هاتين العبارتين اللتين صيغتا على وجه التضييق قد تحملان على على الظن أن مراقبة مصر ليست إلا مراقبة حسابية للأرقام وعمليات الجمع، فى حين أن الطريقة الصحيحة الطبيعية لمراقبة

الأرصاد هى مراقبة العملية ذاتها. إن حرية الوصول للبيانات تستلزم حتمًا الوصول إلى معرفة نظام حركة الخزان ذاتها، ومن المؤكد فوق هذا أن بريطانيا العظمى لا تقصد أن تغير التقاليد التى أثبتها ودافع عنها بقوة كبار المهندسين البريطانيين الذين تولوا العمل فى وزارة الأشغال كمستشارين أو وكلاء وزارة وأثر عنهم فيها ما شئت من علم ومن إخلاص، تلك التقاليد تقضى بأن مراقبة مياه النيل يجب أن تظل بيد هذه الوزارة وقد رُوعيت دوامًا وبخاصة فى إنشاء خزان سنار أفليس من الأسهل فى هذه الحالة أن تُتخذ الصيغة الصريحة التى اقترحتها بدلاً من الصيغة المبهمة الواردة فى المشروع؛ خصوصًا وأن هذه الصيغة على إبهامها تؤدى إلى نفس النتائج العملية التى تؤدى إليها الصيغة الصريحة».

«ومن جهة أخرى قد يؤخذ من عبارة المادة الثالثة من المشروع بصدد مشروعات الرى التى قد تباشر مصر إقامتها على مجرى النيل أنها تتحدث عن بلد لا حق له على السودان وإنما يُراد الاعتراف له ببعض المزايا والمنافع. كذلك احتفظ بمصالح السلطات الإقليمية كما لو كانت سلطات أجنبية. أما بمسألة نفقات الأعمال التكميلية والتعويض عن الضرر الذى ينجم من جرَّاء أعمال الرى فليست المعاهدة على ما نرى موضعًا لذكرها؛ لأن مسئولية الحكومة المصرية من هذه الناحية مستمدة من حقوق سيادتها على السودان. دَعْ أن مصر لم تغفل قط عن واجباتها فى هذا الموضوع».

«يبقى أن نتبين ما هو اتفاق أول مايو سنة ١٩٢٦ الذى يشير المشروع إليه فى عرض الكلام على تقرير لجنة النيل؛ خصوصًا وأنه يلاحظ أن المشروع البريطانى لم يُشِرْ إلى التعديلات التى أدخلتها وزارة الأشغال العمومية على النتيجة الختامية لذلك التقرير ووافقت عليها مصلحة رى السودان على ما أذكر».

«الملحق - عولجت العلاقات العسكرية بين البلدين فى خمس فقرات من ست يتضمنها الملحق، وهى تتناول تحديد قوات الجيش المصرى وبيان بعض الالتزامات التى تقع على مصر من جراء وجود القوات البريطانية فيها واتصالها بالجيش المصرى وتدريب هذا الجيش وتعليمه وتزويده بالمؤن والذخائر، كما تتناول أيضًا منع الطيران فوق منطقة معينة».

«الفقرة الأولى: يجب قبل كل شيء الإشارة إلى أن تحديد قوات الجيش فى معاهدة دفاعية هجومية أمر ليس له من نظير ولا مبرر له أبدًا. وليس من شك فى أن مصر أبعد ما تكون عن الرغبة فى الحرب وليس لها بالحرب مع ذلك من حاجته. فجارها إلى الشرق هو بريطانيا العظمى حليفتها وإلى الغرب دولة إيطاليا التى ما برحت علاقاتها الودية بها على خير ما يُراد. أما السودان فقد ساد السكون فيه وخيمت عليه الطمأنينة فلا خوف من نزوع أهله إلى الثورة ولا من اعتداء جدّى تقوم به البلاد المتاخمة له لذلك كله تكون القوات الحالية للجيش فى الواقع كافية نسبيًا؛ ولكن الذى لا يتفق مطلقًا لا مع استقلال البلاد ولا مع معاهدة التحالف هو فكرة التحديد فى ذاتها. ولم تذعن مصر لتحديد قواتها إلا فى عهد سياسة الدولة العثمانية وكانت قوات الجيش المصرى مع ذلك محددة بثمانية عشر ألف جندى، أفيجوز إذن أن يُفسر التحديد المقترح بأن بريطانيا العظمى تخشى، إذا أصبح الجيش المصرى كبيرًا، أنه يعرض للخطر سلامة المواصلات الإمبراطورية أو يجوز أيضًا أن يُفهم أنه إذا كان المشروع البريطانى قد أُفرغ فى قالب لا يترك لمصر مجالاً للحرية تستطيع التحرك فيه فما ذلك إلا لخوف بداخل بريطانيا من تصرفات الحكومة المصرية، إذا كان الأمر كذلك فخير ألاّ يجرى حديث فى مخالفة. فما كانت بلفظها ولا بمعناها لتلتئم أو لتتفق مع تسوية يُفسدها ذلك الخوف والتدابير التى تهيًأ لاتقاء أسبابه».

«ولقد يتبادر إلى الذهن أن عدم تحديد قوات الجيش المصرى هو بالأكثر لمصلحة بريطانيا العظمى إذ كلما زيد عدد تلك القوات خف عن عاتقها أثر ما تعهدت به كحليفة من المعاونة على الدفاع عن مصر. ولكن هذا وجه يفرض فيه توافر الثقة من الجانبين».

«وعلى كل حال فإنه يجب التنبيه إلى أن هذه هى المرة الأولى التى تعرض فيها مسألة تحديد قوات الجيش المصرى. فإن المفاوضات السابقة لا تتضمن أى أثر فى هذا الصدد. فهل جد من الأحداث يا ترى ما يبرر هذا التجديد أم ينبغى أن يؤوّل ذلك بأن الثقة آخذة فى النقص شيئًا فشيئًا. وهل ضعف الثقة هذا هو الذى يفسر أيضًا أن التسوية الوقتية التى وضعت لمدة ثلاث سنوات عقب الحادث الأخير بمقتضى تبادل المذكرات الذى تشير إليه هذه الفقرة يقرها المشروع ويجعل لها مدة مداها عشر سنوات على الأقل، مع أنه كان يلوح أن

الأمثل فى هذا الشأن إعادة النظر فى التسوية المذكورة بمناسب عقد المحالفة وذلك للتوفيق بينها وبين الحالة التى تنشأ عن المحالفة».

«الفقرة الثانية: يجوز التساؤل عما إذا كانت هذه الفقرة ليست تكرارًا لشطر الفقرة السابقة الخاص بالاتصال بين قوات الجيش البريطانية والمصرية وتنسيق طرائق تدريبهما. ولقد يظهر أن التعهد بوضع معلمين وفنيين تحت تصرف الحكومة المصرية يؤدى نفس الغرض من التسوية التى وضعت بالمذكرات المتبادلة فى شهر يونيو الماضى. والأقرب للفهم أن تُعرض هاتان الفقرتان على سبيل الخيَرة لا أن يجمع بينهما».

«ولست أدرى إذا كان منع تدريب رجال الجيش المصرى فى بلد أجنبى غير بريطانيا العظمى مرجعه استحالة تعيين ضباط فى الجيش البريطانى ممن تلقوا علومهم العسكرية أو أتموها بالخارج، فإن لم تكن ثمة استحالة من هذا الطراز فلا يُفهم لماذا يكون الشىء الجائز فى الجيش البريطانى ممتنعًا فى الجيش المصرى. وعلى أى حال، فالموضوع فنى وإنما أبديت هذه الملاحظات كأثر لما يحدثه هذا الشرط فى نفس من كان غريبًا عن ذلك الفن».

«الفقرة الثالثة: لمسألة التسليح والذخائر ارتباط وثيق بنظام التعليم والتدريب فى الجيش وأساليبهما. وإذا كان المطلوب نظرًا للتعاون بين الجيشين أن يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه على نمط الأساليب المتبعة فى الجيش البريطانى، فقد تُفهم ضرورة توحيد الأسلحة والذخائر فى الجيشين ولكن هذه الضرورة شىء والالتزام بوجوب الرجوع إلى الحكومة البريطانية فى توريد هذه الأسلحة والذخائر شىء آخر، ولا يستلزم أحدهما الآخر. حقًا أن وساطة الحكومة البريطانية لا تكلف حكومة مصر ثمنًا كبيرًا (يؤكد المشروع للحكومة المصرية أنها تحصل على تلك الأسلحة والذخائر بقيمة تكاليفها كما لو كان ثمة مجال للشك فى ذلك) ولكن هذا أيضًا تقييد جديد لا وجه له. وبعد، فلِمَ لا تخاطب الحكومة المصرية مباشرة دُور الصناعات القائمة بصنع الأسلحة والذخائر المطلوبة؟ وهل المقصود هنا أيضًا بسط رقابة؟ وما المخاوف التى يُراد اتقاؤها بذلك؟».

«وإذا صح نظرى وجب أن يكون الأمر فى التعيينات أن الحكومة المصرية تستوردها من حيث تريد».

الفقرة الخامسة

«لا أدرى إذا كان مثل هذا المنع تقضى به الضرورة أم تسوّغه المصلحة، وقد يكون من الممكن اعتبار شريط من الأرض على جانبَى قناة السويس فى بعض جهاتها منطقة عسكرية لا يجوز التحليق فوقه بالطيارات؛ ولكنه يمكن تطبيق هذا المنع على عموم منطقة القنال دون الإضرار بحرية المواصلات بين القطر المصرى وآسيا وهل قُدِّر أن هذا المنع يتناول الطيارات التابعة لشركة (إمبريال إيرويز) كما يتناول كل طيارة مصرية؟ وما هى هذه الاتفاقات القائمة التى تشير إليها هذه الفقرة؟».

الفقرة السادسة

«راجع الملاحظة على المادة الثامنة».

(عبد الخالق ثروت)

مذكرة مستر سلبى الأولى

«ورفع مستر سلبى، أحد رجال وزارة الخارجية البريطانية، إلى سير أوستن تشمبرلن مذكرة بتاريخ ١٨ يوليو تضمنت بيانًا عن مشروع المعاهدة التى قدمها ثروت باشا، فقال إن ثروت باشا زاره بعد ظهر اليوم المذكور وأبلغه القواعد التى يرى وضع معاهدة التحالف مع بريطانيا العظمى على مقتضاها، فاطلع عليها وتلاها أثناء وجوده».

«وقال المستر سلبى إنه فيما يتعلق بالفقرة الأخيرة من المادة السادسة من مواد المعاهدة قد لاحظت أنه يرى من الضرورى إدماج شىء عن مسألة الاحتلال البريطانى، فسألته عما إذا كان يرى ذلك ضروريًا لاعتقادى أن ذلك يثير بعض العقبات فى طريق المعاهدة، فأكد لى ثروت باشا أن مثل هذا الشرط ضرورى كى يستطيع حمل مصر على قبول المعاهدة وقد رأى أن يجعل مدة الاحتلال مبدئيًا ثلاث أو خمس سنوات بعدها تتفق الحكومتان المصرية والبريطانية على أن تنتقل القوات البريطانية من الأراضى إلى منطقة القنال ويرى أن يكون انتقالها إلى بورتوفيق».

«وقد أكد ثروت باشا أن بمثل هذه الشروط تصبح المواصلات الإمبراطورية تقدم المصالح الحربية مصونة فى مصر، فهو لا يرى معنى لمخاوف بريطانيا

مادام جنودها موجودين بمنطقة القنال ومادامت معاهدة التحالف قد أُبرمت، فقلت لثروت باشا أن يسرع بتبليغ مشروعه إلى السير أوستن تشمبرلن».

مذكرة مستر سلبى الثانية

«ورفع المستر سلبى مذكرته الثانية من باريس بتاريخ ٢١ أغسطس، وهذا نصها:»

«زارنى ثروت باشا بعد ظهر اليوم فى السفارة البريطانية بباريس ليطلعنى على ملاحظاته التى وعدنى فى لندن بإبدائها على مشروع المعاهدة الذى سلمه إليه السير أوستن تشمبرلن، فقال إنه من الواجب أن يبدى آراءه الشخصية بكل صراحة فى شأن بعض نصوص مشروع المعاهدة وأنه يأمل أن تنظر وزارة الخارجية البريطانية فى ملاحظاته قبل أن يعود إلى زيارة السير أوستن تشمبرلن فى شهر أكتوبر لاستئناف المباحثات التى بدأها معه، وقد صرح لى فى الوقت نفسه أنه لا ينتظر أى رد عليها».

«ولقد تلوت المشروع بحضوره، ولاحظت له أنى أشعر بشىء من الفتور ووَهَن العزيمة؛ لأن ملاحظاته تخلق عقبات أساسية قد تحول دون وصول المحادثات إلى النتيجة المُرضية التى يرقبها الطرفان، فملاحظته فيما يتعلق بمسألة الجيش مثلاً تعنى رجوعه إلى الاقتراحات التى عرضها أصلاً على السير أوستن تشمبرلن، وبالمثل مسألة السودان. ثم أفهمته أن الحالة تغيرت تغيرًا أساسيًا منذ سنة ١٩٢٢ فأصبح من المستحيل على الحكومة البريطانية أن تفكر فى مسألة حماية المصالح الأجنبية، فيظهر أن هناك خلافًا بين وجهة نظره ووجهة نظر السير أوستن تشمبرلن إلى المشروع الذى قدمه هذا إليه، وقد أذيعت هذه التفسيرات الأوَّلية الضرورية الجوهرية لرغبتى فى إيضاح المعنى الحقيقى للوثيقة الجديدة والغرض منها، فقال ثروت باشا إنه لا يقصد إلى أن يعتبر المستند الذى يقدمه الآن بيانًا أخيرًا لموقفه ولكنه قدمه ليوضح به بعض التناقض البيِّن فى المشروع الذى وضعناه، لكى يلفت إليه نظر وزارة الخارجية فإذا أنعمت النظر فى مستند ثروت باشا فلقد أراه مستعدًا للموافقة على أن تحصل بريطانيا العظمى على كل الضمانات الضرورية لحماية المصالح الأجنبية، وأن يبقى الرؤساء البريطانيون مسيطرين على البوليس فى المدن الرئيسية، ويمكن تسوية هذه المسألة بتبادل المذكرات أو بأى طريقة أخرى».

«وتبقى الإدارة الأوروبية بوزارة الداخلية كما هى إذا رغبت الحكومة البريطانية، ومع ذلك فقد لاحظ ثروت باشا نتيجة خبرته الشخصية كوزير للداخلية أنه كثيرًا ما لاحظ تصادمًا فى الاختصاص يقع بين هذه الإدارة وبين رؤساء البوليس الإنكليزى فى محافظة القاهرة».

«وفيما يختص بمسألة قوات الاحتلال فقد قال ثروت باشا إنه يرغب، ولا يرى ضيرًا ما، إذا ترك البحث فى هذا الوضع جانبًا إلى وقت آخر بعد أن تُسوَّى باقى المقترحات وأنه يتعشم أن نجد لها فى المستقبل حلاً مُرْضيًا إذا توقفنا إلى الاتفاق على المسائل الأخرى. كذلك أبدى نفس الملحوظة عندما جاءت نقطة السودان فما دمنا نحن المسيطرين فيه وما دام كله خاضعًا لإرادتنا فماذا يحدو بنا أن نتعجل التسوية بشأنه؟ وماذا يضرنا لو أبقينا الموضوع إلى فرصة تُتاح فى المستقبل تكون أكثر ملاءمة وأقرب توثيقًا. ثم قال: وماذا تخسر إنكلترا إذا قبلت هذا التأجيل. فالحالة الراهنة سيحتفظ بها والحكومة البريطانية تتولى كل السلطة، فما الأضرار التى تحيط بها لو علقت التسوية النهائية إلى وقت آخر فى المستقبل. وقد رأى ثروت باشا أن هذا الحل هو أنسب الحلول التى يمكن الالتجاء إليها فى الوقت الحاضر».

«ومع ذلك فقد أبدى أنه يتذكر أن الحكومة البريطانية أظهرت استعدادها فى سنة ١٩٢٣ لأن تجعل للحكومة المصرية نصيبًا فى إدارة السودان؛ فإذا كانت وجهة نظرها فى هذا الموضوع لا تزال كما هى فلا يرى مانعًا من تضمين المعاهدة نصوصًا تحل مسألة السودان».

«ثم قال ثروت باشا إنه مادامت الحكومة البريطانية لا تريد أن توافق على ما يطلبه من عدم التدخل فى شؤون الحكم الداخلية فى مصر بينما لا يوافق هو على وجهة نظرها فى الموضوع، فلماذا لا يترك كلانا الإشارة إليها ويتضمن جوهر الاتفاق فقط ذكر الضمانات الضرورية لنا لحماية مصالح الأجانب التى يمانع هو فيها وأبدى استعداده بالموافقة عليها إن لم أن قد أسأت فهم أفكاره».

«وقال ثروت باشا فى ختام حديثه إنه يعتقد أن فرصة حسنة قد أُتيحت وأنها ستمكِّن العناصر الصالحة فى مصر أن ترفع صوتها وأن يُسمع هذا الصوت، وانتهى أخيرًا بأن أبدى أنه ليس يائسًا من المستقبل وأن العاقبة ستكون حسنة».

«وقد أجبت ثروت بأننى أتعشم أن تبرهن الحوادث على صدق نظره وأن خيرًا كثيرًا يتوقف على القرار الذى تتخذه مصر لنفسها خلال الأسابيع القليلة القادمة بشأن اختيار زعمائها، وأننى أظن أنها إذا وُفِّقت إلى قرار حكيم فإن خيرًا كثيرًا سيجرى وسيبث الطمأنينة والثقة فى الجمهور والرأى العام فى داخل البلاد وخارجها».

«وقد قال ثروت باشا نفسه إنه يقدر ذلك كله وأنه سيستعمل كل ما يستطيع من نفوذ عند عودته إلى مصر للوصول إلى هذه الغاية التى يرغب فيها رغبة أكيدة».

المشروع البريطانى الذى عُرض أخيرًا

«إن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر»

«وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والأراضى البريطانية فيما وراء البحار وإمبراطور الهند:»

«رغبة فى توثيق عُرَى الصداقة وحرصًا على حسن العلاقات ودوامها بين البلدين»

«وبما أنه يقتضى، تحقيقًا لهذه الرغبة، أن تُعين العلاقات بين البلدين تعيينًا دقيقًا وذلك بأن تحل الاحتفاظ بالمسائل المعلقة، وهى المسائل التى رأت حكومة صاحب الجلالة البريطانية وجوب تحديدها فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢».

«ورغبة فى قطع السبل دون إمكان التدخل فى إدارة مصر الداخلية»

«ونظرًا إلى أن خير وسيلة لبلوغ هذه الغاية هى عقد معاهدة صداقة وتحالف تسهل - فى مصلحة كلتا الحكومتين المتعاقدتين تعاونهما الفعلى فى القيام بواجبهما المشترك، واجب الدفاع عن مصر وتحقيق استقلالها»

«قررا عقد معاهدة لهذا الغرض وعيَّنا المفوضين عنهما وهم»

....

....

....

«وبعد أن تبادلوا أوراق التفويض الكامل وتبينت صحة هذه الأوراق قد اتفقوا على ما يأتى:»

«المادة الأولى - يُعقد بين الحكومتين المتعاقدتين محالفة تؤكد قيام الصداقة والاتفاق الودى وحسن العلاقات بينهما».

«المادة الثانية - يتعهد حضرة صاحب الجلالة ملك مصر بألاَّ يتخذ فى البلاد الأجنبية موقفًا يتنافى مع المحالفة أو موقفًا يجوز أن يفضى إلى إثارة صعوبات لحضرة صاحب الجلالة البريطانية، كما يتعهد بألاَّ يسلك فى البلاد الأجنبية مسلك المعارضة للسياسة التى يتبعها فيها حضرة صاحب الجلالة البريطانية وألاَّ يعقد مع الدول الأجنبية أى اتفاق يكون مُضرًا بالمصالح البريطانية».

«المادة الثالثة - إذا أصبح حضرة صاحب الجلالة ملك مصر على إثر غارة أو اعتداء أيًا كان نوعه فى حالة حرب للدفاع عن أراضيه أو لحماية مصالح بلاده يقوم فى الحال حضرة صاحب الجلالة البريطانية لإنجاده بصفة محارب، وذلك مع عدم الإخلال بما نُص عليه من الأحكام فى ميثاق جمعية الأمم».

«المادة الرابعة - إذا حدثت ظروف من شأنها أن تجعل فى خطر ما بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر وإحدى الدول الأجنبية من حُسْن العلاقات أو أن تهدد حياة الأجانب وأموالهم فى مصر، يتشاور جلالته فى الحال مع حضرة صاحب الجلالة البريطانية لاتخاذ جميع الوسائل لحل الإشكال».

«المادة الخامسة - لأجل تحقيق المعاونة بين الجيشين المنصوص عليهما فى المادة الثالثة، تتعهد الحكومة المصرية بأن يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب الأساليب المتبعة فى الجيش الإنكليزى. وإذا رأت الحكومة المصرية ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الأجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين».

«المادة السادسة - إذا تهدد حضرةَ صاحب الجلالة البريطانية وقوعُ حرب أو إذا وجد فى حال حرب، ولو لم يكن يترتب على هذه الحرب أى مساس بحقوق مصر ومصالحها، يبذل حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية فى الأراضى المصرية كل ما فى وسعه من التسهيلات والمساعدة، بما فى ذلك استخدام موانيها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها».

«المادة السابعة - تحقيقًا وتسهيلاً لقيام حضرة صاحب الجلالة البريطانية بحماية طرق مواصلات الإمبراطورية البريطانية وريثما يحين الوقت لعقد اتفاق

يعهد بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية إلى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر مهمة تحقيق هذه الحماية، يرخص حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن يبقى فى الأراضى المصرية من القوات المسلحة ما ترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ضرورة وجوده لهذا الغرض. ولا يكون لوجود هذه القوات مطلقًا صفة الاحتلال ولا يخلُّ بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية».

«وبعد انقضاء مدة عشر سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة تعيد الحكومتان المتعاقدتان النظر فى مسألة المكان الذى تستقر فيه تلك القوات، مسترشدتين فى ذلك بما تكونان قد أحرزتاه من الخبرة فى تنفيذ أحكام هذه المعاهدة. وفى حالة عدم الاتفاق تعرض المسألة على مجلس جمعية الأمم، وإذا لم يكن قرار جمعية الأمم موافقًا لمطالب الحكومة المصرية جاز بناء على طلبها بالشروط نفسها إعادة النظر فى المسألة فى آخر كل خمس سنوات ابتداء من تاريخ صدور القرار المذكور».

«المادة الثامنة - نظرًا لما بين البلدين من روابط الصداقة ولما تنشئه هذه المعاهدة من التحالف، تخوّل الحكومة المصرية بوجه عام للرعايا البريطانيين الأفضلية على غيرهم فى حالة استخدام أجانب بصفة موظفين».

«ولا يُعين من رعايا الدول الأخرى إلا إذا لم يوجد من الرعايا البريطانيين من يكونون حائزين المؤهلات والشروط المطلوبة».

«المادة التاسعة - يبذل حضرة صاحب الجلالة البريطانية كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول على تعديل الامتيازات الجارى العمل بها وجعلها أكثر ملاءمة لروح العصر وللحالة الحاضرة فى مصر».

«المادة العاشرة - يبذل حضرة صاحب الجلالة البريطانية وساطته لتقبل مصر فى جمعية الأمم ويعضِّد الطلب الذى تقدمه مصر لهذا الغرض. وتصرح مصر من جانبها بأنها مستعدة لقبول الشروط المطلوبة للاندماج فى تلك الجمعية».

«المادة الحادية عشرة - بالنظر إلى العلاقات الخاصة التى تُنْشئها المحالفة بين الحكومتين المتعاقدين، يمثل حضرةَ صاحب الجلالة البريطانية فى بلاط

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر سفيرٌ يعتمد بحسب الأصول المرعية ويخوّله حضرة صاحب الجلالة ملك مصر حق التقدم على أى ممثل أجنبى آخر».

«المادة الثانية عشرة - لا تخلُّ أحكام هذه المعاهدة بأى وجه من الوجوه بالحقوق والتعهدات التى تنجم أو يجوز أن تنجم لكل من الطرفين المتعاقدين عن ميثاق جمعية الأمم».

«المادة الثالثة عشرة - الترتيبات التى يقتضيها تنفيذ بعض نصوص هذه المعاهدة واردة فى الملحق المرفق بها. ويكون للملحق ما للمعاهدة من حيث النفاذ وتكون مدته مدتها».

«المادة الرابعة عشرة - إنه وإن تكن كلتا الحكومتين المتعاقدتين على يقين من أنه مع الإيضاحات السابق الإشارة إليها عن طبيعة العلاقات بين البلدين لا يُحتمل وقوع أى سوء تفاهم بينهما؛ إلا أنهما رغبة فى الحرص على حُسْن علاقاتهما قد اتفقتا على أن كل خلاف ينشأ عن تطبيق أو تفسير أى حكم من تلك الأحكام ولم يتيسر حله بمفاوضات مباشرة يكون الفصل فيه طبقًا لأحكام ميثاق جمعية الأمم تعتمد هذه المعاهدة ويكون تبادل الاعتماد بـ... فى أقرب وقت».

«بناء على ذلك قد وقَّع (المفوَّضون) هذه المعاهدة ورسموها بختمَى الفريقين صدرت فى.... من نسختين بتاريخ...»».

الملحق (١)

«أ - ما لم يتفق مقدمًا بين الحكومتين المتعاقدتين على العكس، يحتفظ فى الجيش المصرى مدة عشر السنوات المشار إليها فى المادة السابعة من المعاهدة بموظفين بريطانيين من الدرجات الموجودة الآن فى وظائفهم الحالية وبالشروط المنصوص عليها فى العقود المعمول بها».

«ب - لا تدرب الحكومة المصرية رجال الجيش المصرى فى الخارج إلاَّ فى بريطانيا العظمى وتتعهد حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها بقبول كل بعثة توفدها الحكومة المصرية لهذا الغرض إلى بريطانيا العظمى».

«ج - تكون أسلحة الجيش المصرى من نفس الطراز المستعمل فى الجيش البريطانى. وتبذل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وساطتها إذا طلبتها منها الحكومة المصرية لتسهيل توريد تلك الأسلحة من بريطانيا العظمى».

«د - تحتفظ القوات البريطانية فى مصر بما تتمتع به الآن من مزايا وامتيازات وتضع الحكومة المصرية مجانًا تحت تصرف تلك القوات الأراضى والمبانى التى تشغلها الآن؛ وذلك إلى أن يُغيَّر المكان الذى تستقر فيه تلك القوات عملاً بالفقرة الثانية من المادة السابعة من المعاهدة. وعلى إثر هذا التغيير تعود الأراضى والمبانى التى تجلو عنها القوات إلى حوزة الحكومة المصرية، على أن تضع الحكومة المصرية مجانًا تحت تصرف تلك القوات ما يُعاد لها من الأراضى والمبانى فى الجهات التى تنقل إليها».

«هـ - تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق شُقَّة من الأرض عرضها عشرون كيلومترًا على كل من جانبَى قناة السويس ما لم تقرر الحكومتان المتعاقدتان بالاتفاق بينهما ما يخالف ذلك. على أن هذا الحظر لا يسرى على قوات كل من الحكومتين المتعاقدتين ولا على ما هو قائم الآن من خدمات الطيران المنظمة بناء على الترتيبات المعمول بها».

«و - تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية مستشارًا ماليًا تخوِّله فى الوقت الملائم السلطات التى يتولاها الآن أعضاء صندوق الدَّين ويُحاط علمًا بكل مشروع تشريعى مما يقتضى الآن مصادقة الدول ذوات الامتيازات ليكون نافذًا على الأجانب ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى غير ذلك من الشؤون التى ترى استشارته فيها».

«ز - بالنظر إلى تعديل النظام القضائى المنصوص عليه فى المادة التاسعة من المعاهدة تعين الحكومة المصرية بالاتفاق أيضًا مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية مستشارًا قضائيًا يُحاط علمًا بكل ما يمس أداء القضاء فيما يتعلق بالأجانب ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى غير ذلك من الشؤون التى ترى استشارته فيها».

«إلى أن يجرى العمل بإصلاح نظام الامتيازات المنصوص عليه فى المادة التاسعة من هذه المعاهدة على إثر ما يُعقد من الاتفاقات بين مصر والدولة ذات الشأن، لا تغير الحكومة المصرية فى عدد واختصاص الموظفين البريطانيين الذين يشتغلون الآن بإدارة الأمن العام والبوليس إلا بعد الاتفاق على ذلك مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية».

مشروع مذكرة من وزارة خارجية بريطانيا العظمى

«إلى حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء»

«ببيان وجهة نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى إصلاح نظام الامتيازات».

(نوفمبر سنة ١٩٢٧)

«حضرة صاحب الدولة»

«جاء فى المادة السابعة من مشروع المعاهدة ما يأتى:»

«يتعهد حضرة صاحب الجلالة البريطانية ببذل كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجارى العمل به فى مصر وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر وللحالة الحاضرة فى مصر».

«قد يكون من المفيد أن أبيِّن لدولتكم القواعد الكلية التى يمكن بحسب ما أراه أن يترسَّمها هذا الإصلاح، وذلك لأنى مستعد لتأييد جهود الحكومة المصرية فى إجراء تسويات مع الدول على أساس هذه القواعد فيما إذا أصبحت المعاهدة التى تدور المناقشة عليها الآن نافذة».

«وقد كان المرجوّ فى سنة ١٩٢٠ وقتما كانت المفاوضات دائرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية إجراء تسويات لحمل الدول الأجنبية على إغلاق المحاكم القنصلية فى القطر المصرى؛ لذلك وضعت فى السنة المذكورة مشروعات قوانين بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة لتتمكَّن من أداء القضاء الذى تقوم به المحاكم القنصلية الآن».

«وإنى لمستعد لأن أقبل اتخاذ هذه المشروعات أساسًا للإصلاح المزمع إدخاله على نظام الامتيازات إذا وافقت الدول الأجنبية على نقل قضاء محاكمها القنصلية إلى المحاكم المختلطة».

«ومما لا ريب فيه أن ستمس الحاجة لإدخال تغييرات شتى على بعض النقط التفصيلية وسيشتغل الخبراء بالمناقشة فى هذه النقط. على أن هناك بعض تعديلات أرى أنها ضرورية على كل حال وأود بهذه المناسبة بيانها لدولتكم».

«قد يكون من المتعذر على بعض الدول أن توافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة. ففى هذه الأحوال يكون النقل

اختياريًا ويجب أن يبقى الاختصاص فى مثل هذه القضايا للسلطات القنصلية، ما لم يقع الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة صاحبة الشأن على نقل هذا الاختصاص إلى المحاكم المختلطة. أما فيما يختص بحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية، فنحن على استعداد لأن نقبل اختصاص المحاكم المختلطة بالنظر فى قضايا الأحوال الشخصية التى يكون للرعايا البريطانيين صالح فيها».

«وترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن الأحوال التى يكون المصريون فيها متهمين بجريمة ضد الأجانب ينطوى فيها صالح مختلط، يسوغ إدخال كافة القضايا التى من هذا القَبيل فى دائرة الاختصاص الجنائى الذى سيكون للمحاكم المختلطة».

«وفى حالة العفو أو التخفيف من عقوبات صادرة على الأجانب تؤلف لجنة صغيرة يُناط بها إبداء الرأى الذى يبنى عليه استعمال حق الملك فى العفو، ويكون تأليفها من وزير الحقانية والمستشار القضائى وشخص ثالث ويكون لهذه اللجنة نفسها أن تبدى رأيها للملك فيما يختص بتنفيذ عقوبات الإعدام الصادرة على الأجانب فى القطر المصرى».

«والمتبع الآن هو أنه من الضرورى لجعل التشريع المصرى منطبقًا على رعايا الدول صاحبة الامتيازات فى القطر المصرى أن توافق الدول أو الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة عليه. غير أنه يجب توسيع سلطة الجمعية المذكورة من هذه الناحية بحيث تتناول التشريع المصرى بأجمعه إلا ما تعلق منه بفرض تكاليف مالية على الأجانب أو تعلق بتشكيل المحاكم المختلطة ذاتها أو باختصاصها. أما النوع الأول مما يُستثنى من اختصاص الجمعية العمومية فلا ينفذ قبل أن يعلن ممثل صاحب الجلالة البريطانية اقتناعه بأنه لا يلقى على عاتق الأجانب تكاليف ظالمة. وأما النوع الثانى فمن شأنه أن يُدّخل فى الواقع تعديلاً على تسوية اتفاقية تمت بين مصر والدول ولا ينبغى إذن أن ينفذ قبل مصادقة الدول عليه».

«وسيستدعى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى مواد الجنايات إعداد قانون جديد للتحقيقات الجنائية وإصداره، وفى مشاريع القوانين التى وضعت سنة ١٩٢٠ جملة نصوص ذات أهمية فى هذا الموضوع (من المادة ١٠ إلى المادة

٢٧ من القانون رقم ٢) ولا ريب فى أن دولتكم توافقون على أن قانون العقوبات الجديد لا ينبغى أن ينحرف عن المبادئ المقررة فى المواد المذكورة».

«وهناك مسائل أخرى لا غنى عن الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى بريطانيا العظمى. على أنى لا أجد الآن ضرورة لأن أزيد على الإشارة إليها».

«وأولى هذه المسائل هى تعريف كلمة أجنبى وذلك فيما يتعلق بالتوسيع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة، فإذا كان التعريف الذى يستقر عليه الرأى أضيق من التعريف الوارد فى مشروع القانون رقم ١ سنة ١٩٢٠ فيصبح من الضرورى أن تشمل المسائل التى يُحاط المستشار القضائى بها علمًا كل ما يختص بأداء القضاء فى الدعاوى التى يكون فيها مصلحة لأى أجنبى كان، لا أن تقتصر هذه المسائل على ما كانت المصلحة فيه لأجنبى تابع لإحدى الدول صاحبة الامتيازات».

«والثانية منها أن يزداد عدد موظفى المحاكم المختلطة الزيادة التى يستدعيها التوسيع المقترح لاختصاصها ومن باب الاحتياط الاختصاصات الجديدة للنائب العام وللموظفين الذين سيحتاج إليهم ليتمكن من القيام بواجبات وظيفته على وجه مُرْض، وعلى كل حال فإن المستشار القضائى الذى تعينه الحكومة المصرية طبقًا لنصوص مشروع المعاهدة سيُرجع إليه طبعًا لاستشارته فى تعيين القضاة الأجانب فى المحاكم المختلطة والأعضاء الأجانب فى نياباتها».

«مشروع مذكرة من وزارة خارجية بريطانيا العظمى إلى حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء ببيان وجهة نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى إصلاح نظام الامتيازات:»

«حضرة صاحب الدولة»

«جاء فى المادة السابعة من مشروع المعاهدة التى تناقشنا فيها ما يأتى:»

«يتعهد حضرة صاحب الجلالة البريطانية ببذل كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجارى العمل به فى مصر وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر وللحالة الحاضرة فى مصر».

«وقد يكون من المفيد أن أبيِّن لدولتكم القواعد الكلية التى يمكن بحسب ما أراه أن يترسَّمها هذا الإصلاح، وذلك لأنى مستعد لتأييد جهود الحكومة المصرية

فى إجراء تسويات مع الدول على أساس هذه القواعد فيما إذا أصبحت المعاهدة التى تدور المناقشة عليها الآن نافذة».

«ولقد كان المرجوّ فى سنة ١٩٢٠ وقتما كانت المفاوضات دائرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية إجراء تسويات لحمل الدول الأجنبية على إغلاق المحاكم القنصلية فى القطر المصرى؛ لذلك وضعت، فى السنة المذكورة مشروعات قوانين بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة لتتمكن من أداء القضاء الذى تقوم به المحاكم القنصلية».

«وإنى لمستعد لأن أقبل اتخاذ هذه المشروعات أساسًا للإصلاح المزمع إدخاله على نظام الامتيازات إذا وافقت الدول الأجنبية على نقل قضاء محاكمها القنصلية إلى المحاكم المختلطة».

«ومما لا ريب فيه أن ستمس الحاجة لإدخال تغييرات شتى على بعض النقط التفصيلية وسيشتغل الخبراء بالمناقشة فى هذه النقاط، على أن هناك بعض تعديلات أرى أنها ضرورية على كل حال وأود بهذه المناسبة بيانها لدولتكم».

«قد يكون من المتعذر على بعض الدول أن توافق على نقل كافة رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة، ففى هذه الأحوال يكون النقل اختياريًا ويجب أن يبقى الاختصاص فى مثل هذه القضايا للسلطات القنصلية، ما لم يقع الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة صاحبة الشأن على نقل هذا الاختصاص إلى المحاكم المختلطة، وأتوقع أن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تكون مستعدة لأن تقبل اختصاص المحاكم المختلطة بالنظر فى قضايا الأحوال الشخصية التى يكون للرعايا البريطانيين صالح فيها».

«وترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أنه من الضرورى أن يُحاكم المصريون المتهمون بجرائم سياسية ضد الأجانب أمام المحاكم المختلطة. وتجنبًا لصعوبة الفصل فى أى مسألة معينة فيما إذا كانت الجريمة سياسية أو غير سياسية يجب أن يوضع نص يقرر أنه كلما وجد لدى النائب العمومى أمام المحاكم المختلطة أسباب للاعتقاد بأن الجريمة المنسوبة إلى مصرى هى جريمة سياسية فتكون القضية من اختصاص تلك المحاكم وتنظر فيها بناء على ذلك».

«وفى حالة العفو أو التخفيف من عقوبات صادرة على الأجانب تؤلف لجنة صغيرة يُناط بها إبداء الرأى الذى يبنى عليه استعمال حق الملك فى العفو ويكون تأليفها من وزير الحقانية والمستشار القضائى وشخص ثالث، ويكون لهذه اللجنة

نفسها أن تبدى رأيها للملك فيما يختص بتنفيذ عقوبات الإعدام الصادرة على الأجانب فى القطر المصرى».

والمتبع الآن هو أنه من الضرورى لنجعل التشريع المصرى منطبقًا على رعايا الدول صاحبة الامتيازات فى القطر المصرى أن توافق الدول أو الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة عليه. غير أنه يجب توسيع سلطة الجمعية المذكورة من هذه الناحية بحيث تتناول التشريع المصرى بأجمعه، إلا ما تعلق منه بفرض تكاليف مالية على الأجانب أو تعلق بتشكيل المحاكم المختلط ذاتها أو باختصاصها.

أما النوع الأول مما يُستثنى من اختصاص الجمعية العمومية فلا ينفذ قبل أن يعلن ممثل صاحب الجلالة البريطانية اقتناعه بأنه لا يوجد تمييز ظالم بالنسبة للأجانب. وأما النوع الثانى فمن شأنه أن يُدخل فى الواقع تعديلاً على تسوية اتفاقية تمت بين مصر والدول ولا ينبغى إذن أن يُنفذ قبل مُصادقة الدول عليه.

«وسيستدعى توضيح اختصاص المحاكم المختلطة فى مواد الجنايات إعداد قانون جديد للتحقيقات الجنائية وإصداره وفى مشاريع القوانين التى وضعت سنة ١٩٢٠ جملة نصوص ذات أهمية فى هذا الموضوع (من المادة ١٠ إلى المادة ٢٧ من القانون رقم ٢) ولا ريب فى أن دولتكم توافقون على أن قانون العقوبات الجديد لا ينبغى أن ينحرف عن المبادئ المقررة فى المواد المذكورة».

«وهناك مسائل أخرى لا غِنى عن الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى بريطانيا العظمى، على أنى لا أجد الآن ضرورة لأن أزيد عن الإشارة إليها».

«وأولى هذه المسائل هى تعريف كلمة (أجنبى) وذلك فيما يتعلق بالتوسيع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة، وقد فهمت من دولتكم أن القوانين التى تطبقها المحاكم الأهلية تُخْضع لقضائها كل شخص فى مصر غير الذين لا يخضعون له بمقتضى القوانين أو المعاهدات أو العادات المرعية. وإنى مستعد لقبول هذا المبدأ على شرط أن يكون مفهومًا أن جميع الأجانب الذين كانوا فى الماضى يتمتعون بنظام الامتيازات يكونون خاضعين لقضاء المحاكم المختلطة، بصرف النظر عما يكون قد وقع منذ الحرب سنة ١٩١٤ ـ ١٩١٨ من التغييرات فى السيادة».

«ومن جانب آخر فإن المستشار القضائى يضع نفسه تحت تصرف الحكومة المصرية فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بأداء القضاء فى القضايا التى يكون لأجنبى فيها أيًا كان مصلحة إلا فيما يتعلق فقط بالمسائل التى تكون فيها مصلحة لأجنبى خاضع لقضاء المحاكم المختلطة».

«أما المسألة الثانية فلن يُزاد عدد موظفى المحاكم المختلطة الزيادة التى يستدعيها التوسيع المقترح لاختصاصها. ومن باب الاحتياط الاختصاصات الجديدة للنائب العام والموظفون الذين سيحتاج إليهم للتمكن من القيام بواجبات الوظيفة على وجه مُرض. وبطبيعة الحال سيُرجع إلى المستشار القضائى لاستشارته فى تعيين القضاة الأجانب فى المحاكم والأعضاء الأجانب فى نياباتها».

بين سير أوستن تشمبرلن ولورد لويد

وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٧

«حضرة صاحب الفخامة»

«١ - إن المناقشات التى دارت بينى وبين ثروت باشا كانت فى الواقع قد انتهت عند ما تركتما لندن عائدين إلى مصر. ولكن الوقت لم يمكِّنى من الحصول على قرار نهائى من حكومة حضرة صاحب الجلالة فى بريطانيا العظمى بشأن الصيغة التى وضع بها مشروع المعاهدة على إثر ما جرى طويلاً بيننا من تبادل الآراء الودى».

«٢ - إننى قد استطعت أن أخبركم قبل مبارحتكم مارسيليا على نفس الباخرة التى أبحر فيها دولته بأنه فيما عدا وضع نص مُرض يثبت ما اتفق عليه فى أمر نقطة ذات أهمية ثانوية انتهيت فيها مع ثروت باشا إلى رأى من حيث المبدأ وفيما عدا موافقة حكومة حضرة صاحب الجلالة فى المستعمرات الحرة وفى الهند (وهذا ما نعدُّه ضروريًا كما سبق أن بينت ذلك لدولته) فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة فى بريطانيا العظمى مستعدة لقبول المعاهدة بالصيغة التى قرَّ الرأى عليها، كما أنه كان من المفهوم بيننا أن يُعلق اعتماده على مصادقة برلمان كل من البلدين عليها».

«٣ - وإننى فى غِنًى عن القول إن المعاهدة التى قر الرأى عليها نهائيًا تختلف فى عدة مواضع مهمة عن المشروع الذى قدمته فى بادئ الأمر إلى ثروت باشا

من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة. فإنها تتضمن تساهلات عظيمة سلمت بها حكومة جلالته نزولاً على رأى ثروت باشا ومراعاة للشعور المصرى بغية الوصول إلى اتفاق وذلك بعد أن سمعت ما أبداه دولته من البيانات. وقد قرر ثروت باشا أكثر من مرة أن حكومة حضرة صاحب الجلالة كانت تقابل وتبحث اعتراضاته واقتراحاته بروح الصداقة والعطف، كما أننى أذكر بارتياح ما كان يُبديه دولته من نفس الروح ومن بعد النظر وصادق الرغبة للوصول إلى اتفاق».

«٤ ـ ويجب أن يعد مشروع المعاهدة فى صيغته الحالية كأنه معبر من الجانبين عن الحد الأقصى الذى يستطيع فيه كل من الطرفين أن يتقدم إليه رغبة فى ملاقاة الآخر. ذلك ما كان مفهومًا بيننا وعلى هذا الشرط فقط أمكننا أنا وثروت باشا أن نبلغ هذا المدى البعيد. فكان من نتيجة ذلك أن لا سبيل إلى إجراء تعديلات أخرى وأن المعاهدة يجب أن تُقبل كما هى أو تُرفض كما هى».

«٥ ـ ويذكر دولته ما عانيته من الصعوبة فى سبيل الموافقة ولو بصفة شخصية مؤقتة على العبارة الواردة فى أوائل المادة السابقة. أشير بذلك إلى الجملة الآتية: «ريثما يحين الوقت لعقد اتفاق يعهد بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية إلى حضرة الجلالة ملك مصر..».

«فلقد كان يشغلنى أن تثير هذه العبارة فى المستقبل فكرة أنها تقضى حتمًا على حكومة حضرة صاحب الجلالة فى وقت ما ـ مهما يكن بعيدًا ـ بأن تعقد مثل هذه الاتفاق. وقد قلت لدولته إننى وإن كنت لا أرغب البتة فى أن أقف حجر عثرة فى سبيل عقد مثل هذا الاتفاق إذا أصبح يومًا ما مستطاعًا؛ إلا أننى لا أريد أن يقع أى لَبْس فى وثيقة لها ما لهذه الوثيقة من الأهمية فى نظر البلدين، وأن حكومة صاحب الجلالة لا يسعها الارتباط بأى تعهد صريح أو ضمنى بسحب جنود حضرة صاحب الجلالة من مصر وتكليف الحكومة المصرية وحدها حماية جميع خطوط مواصلات الإمبراطورية حيث تخترق هذه الخطوط الأراضى المصرية أو تمر عليها. غير أن دولته قد أكد لى أنه لم يَرُم بالعبارة التى اقترحها علىَّ إلى هذا القصد ولا إلى هذا المعنى».

«وقال لى إنه يؤمل ـ إذا ما اعتُمدت المعاهدة ـ أنه قد يأتى يوم تشعر فيه حكومة حضرة صاحب الجلالة من أسباب الأمن بما جعلها تعهد فى أمر الدفاع عن مصر وحماية المصالح البريطانية فيها إلى الحكومة المصرية، كما أنها

شعرت من أسباب الأمن بما جعلها تعهد بحماية مثل هذه المصالح فى المستعمرات الحرة إلى حكومات تلك المستعمرات نفسها. وأن دولته ليدرك على كل حال أن هذا اليوم بعيد ويكتفى بأن يترك لحكومة حضرة صاحب الجلالة مطلق التصرف فى تقرير أن ذلك جاء يومه، وكل ما يطلبه هو أن لا تسد حكومة حضرة صاحب الجلالة الباب فى سبيل إمكان تحقيق أمنية مصرية إذا تيقنت هذه الحكومة نفسها فى يوم مستقبل أن لا خطر بالنظر إلى طبيعة العلاقات التى تربط مصر بإنكلترا من إمكان اتخاذ مثل هذه التدابير».

«٦ - فبناء على هذا التأكيد قد رضيت بتعضيد مطالب ثروت باشا لدى الحكومة البريطانية، ومما يجب ذكره أن زملائى لأول وهلة كانوا يشاطروننى هذا الخوف للسبب نفسه الذى أبديته لدولته، وهو الرغبة فى اجتناب استعمال أية عبارة يمكن أن تُفسر فى المستقبل ممن يجهلون ما دار بينى وبين دولته بما يُعد إلزامًا لحكومة حضرة صاحب الجلالة بأن تعقد فى زمن يتفاوت قربه اتفاقًا من هذا القَبيل. وقد أحطت حكومة حضرة صاحب الجلالة علمًا بما أبداه لى ثروت باشا من البيانات فى هذا الشأن، وبناء على هذا التفاهم وعلى تأكيدات دولته قبلت حكومة حضرة صاحب الجلالة النص الذى اقترحته».

«٧ - ويشتمل المشروع على نقاط أخرى كانت موضوع بحث جدى طويل بينى وبين ثروت باشا ولما كانت هذه النقاط خارجة عن دائرة التعليمات التى أُعطيت لى، فقد اضطررت إلى الاحتفاظ بها على وجه التعيين لعرضها على مجلس الوزراء وسيرى دولته أن حكومة حضرة صاحب الجلالة قد تجاوزت عن الاعتراضات التى أثرتُها؛ معربة بذلك عن صادق رغبتها فى جعل المعاهدة بحيث يستطيع ثروت باشا أن يؤيدها لدى الحكومة المصرية والشعب المصرى بكل ثقة وبلا تحفظ».

«٨ - وقد يكون دولته فى حاجة إلى أن أكرر له ما سبق أن أكدته له وأكد هو لى من أن العبارات: «المعمول بها» و«الموجودة» و«الحالية» والمقررة أصلاً وما يماثلها الوارد ذكرها فى الملحق تتعلق بالشروط التى كان معمولاً بها وقت المناقشة فى المشروع، فهى لا تتناول أى تعديل فى هذه الشروط من الطرفين يطرأ بين ذلك الوقت وتاريخ اعتماد المعاهدة».

«٩ ـ ويروق لى الآن أن أحيط فخامتكم علمًا بأن حكومة حضرة صاحب الجلالة فى بريطانيا العظمى ـ بعد أن خابرت حكومة حضرة صاحب الجلالة فى المستعمرات الحرة وفى الهند ـ قد قبلت المشروع الذى قر الرأى عليه بيننا والمرفقة صورته بهذا الكتاب وأنه مرخص لكم بتوقيعه عن حكومة حضرة صاحب الجلالة حالما يستطيع دولته التوقيع عن الحكومة المصرية. وأملنا وطيد أننا بهذه المعاهدة التى تصون كرامة الشعبين على السواء وتحقق لمصر حريتها واستقلالها والمنزلة اللائقة بها بين الأمم وللإمبراطورية البريطانية حماية مصالحها الحيوية وتعهداتها الدولية، نكون قد وضعنا أسسًا متينة للصداقة وحسن التفاهم بين مصر والإمبراطورية البريطانية فى المستقبل».

«وأرجو منكم أن تتلوا هذا الكتاب على ثروت باشا وأن تسلموا إلى دولته صورة منه».

الإمضاء (أوستن تشمبرلن)

«ملاحظة: نص المعاهدة المرافقة لهذا هو النص الإنكليزى، وهو النص الذى يوقع ويرجع إليه وذلك طبقًا لما تم الاتفاق عليه بينى وبين ثروت باشا. ولتسهيل مهمتكم عند المناقشة فى الموضوع مع دولته أرسل لكم أيضًا الترجمة الفرنسية (وهو الذى نُشر فى دوره)».

استيضاحات عما تقصده الحكومتان المتعاقدتان

ببعض عبارات مشروع المعاهدة مقدمة عن مصر

«الفقرة الثالثة من التعهد: يُستبدل بالعبارة الآتية: (وذلك بتحديد المسائل المعلقة..إلخ ـ) عبارة: (وذلك بتحديد المسائل المعلقة وحلها..إلخ -) ذلك أن تحديد هذه المسائل يجب أن يسبق حلها».

«المادة الثانية ـ المفهوم أن هذه المادة فى إشارتها للصعوبات التى يمكن أن يثيرها موقف الحكومة المصرية ولمسلك المعارضة للسياسة الإنكليزية وللمصالح البريطانية التى قد يلحقها ضرر من جراء اتفاقيات مصر، لم يكن المراد منها غير المسائل السياسية البحتة وعلى ذلك فإن الحكومة المصرية يظل لها تمام الحرية فى تصرفاتها الاقتصادية والتجارية».

«المادة الرابعة ـ المفهوم أن هذه المادة التى كان يجب أو يجوز أن تلحق بالمادة الثالثة كفقرة ثانية للدلالة على ما هنالك من الارتباط بين الفكرتين الواردتين فى المادتين، إنما هى متممة للمادة الثالثة وذلك لأنه بينا تشير الثالثة إلى واجبات إنكلترا فى حالة إعلان حرب على مصر، تبين المادة الرابعة الأحوال التى قد تستدعى قيام إنكلترا بواجباتها المنصوص عليها فى المادة الثالثة التى تبرر تعهد الحكومة المصرية بمشاورة الحكومة البريطانية اتقاء لوقوع الحرب. وقد حصرت هذه الأقوال فى أمرين: أولهما حالة خلاف خطير مع إحدى الدول الأجنبية يُخشى ألاّ يحل إلا بقوة السيف، وثانيهما حالة حدوث فتنة تتهدد حياة الأجانب وأموالهم بحيث يخشى تداخل إحدى الدول الأجنبية فيها بالقوة العسكرية، وقد كان الغرض من هذه المادة بوجه خاص تحديد الحالات التى تجب فيها المشاورة ليمتنع بذلك إمكان التداخل البريطانى فى غير تلك الحالات».

«ويجب التذكير هنا بأن المشروع البريطانى الأول كان يحتوى نصًا».

«المادة الخامسة ـ لم يسعنى قبوله لأسبابه ولما تضمَّنه من التعميم وبأن النص الجديد إنما وضع لإرضائى فى هذه المسألة».

«المادة السادسة ـ كانت هذه المادة فى تحريرها الأول تحتوى فى وصف المساعدة عبارة (التى تقتضيها حالة حليفتين مشتبكتين معًا فى الحرب) لم يسعنى قبولها لما يمكن أن تؤدى إليه فى حالة لا تكون فيها الحكومة المصرية فى حرب ولا تتهددها حرب، من إلزام الحكومة المصرية بإعلان الأحكام العرفية وإغلاق حدودها كلها أو بعضها أو شراء المؤن قهرًا..إلخ ـ وإذا جاز أن تعتبر هذه التدابير من وجوه المساعدة فلا مُشاحة فى أنها من الأسباب الخطيرة للانزعاج من الاضطراب فى البلاد، وعليه فليس فى نية الحكومة المصرية أن تأخذ على نفسها فى هذا الصدد عهدًا ما وما وضعت هذه المادة بصيغتها الحالية إلا لتقرير ما للحكومة المصرية من حرية فى هذا الموضوع».

«المادة السابعة ـ الغرض من هذه المادة كما يخلص من البيانات التى اقترنت بوصفها ـ هو اتقاء أن يكون للموظفين الأجانب غير البريطانيين نفوذ سياسى أجنبى قد يعرض تحالف البلدين للخطر ـ ولذلك جاء فى المشروع البريطانى الأول أن تعيين الموظفين الأجانب من درجة مدير فما فوق يجب أن يكون بمشاورة الممثل البريطانى؛ لذا كانت هذه الطائفة من كبار الموظفين الذين يجوز

أن يكون لهم نفوذ سياسى فى إدارة الأعمال العامة هى وحدها التى تثير فى نظر بريطانيا العظمى مثل تلك المخاوف، وقد لاحظت على هذا النص أنه - فضلاً عن أنه يكوّن تداخلاً غير جائز فى إدارة البلاد - صعب التطبيق فإن أساسه مسألة (كادر) لا ثبات لها وليس بينها وبين النفوذ السياسى الذى يقتضى إلغاؤه أى ارتباط مباشر. وبناء على تلك الملاحظة أستعيض عن النص القديم بهذه المادة الثامنة التى تجعل مناط الحكم فى المسألة مسألة موضوعية أدنى إلى القبول ولكنها لا تتعلق طبعًا إلا بنفس كبار الموظفين الذين يجوز أن يكون لهم بسبب أهمية مناصبهم نفوذ سياسى».

«الملحق ١ - جاء فى الصيغة الأولى لتحرير هذا النص أن شروط استبقاء الموظفين البريطانيين فى الخدمة هى عين الشروط الواردة فى المذكرات التى تبودلت فى شهر يونيه الأخيرة بين فخامة المندوب السامى وبينى. ولما كان تبادل هذه المذكرات لم يحصل إلا بمناسبة حادث كاد يكدر العلائق الحسنة بين البلدين، فقد آثرت أن لا ألمع إليه أو أذكره فى سياق معاهدة جديدة يُراد بها توثيق رابطة الصداقة والود. على أنه لم يقصد فى الواقع أن يكون للصيغة الجديدة مدلول أوسع مما كان للصيغة السابقة، وقد تبينت فى أحاديثنا مرمى التسوية التى تمت فيجب إذن أن نفهم العبارة الجديدة على أن من يجب الاحتفاظ به فى خدمة الجيش هو المفتش العام ومساعده فقط، وعلى أن اختصاصات ذلك المفتش العام تظل محددة كما هى الآن بمقتضى مرسوم يناير سنة ١٩٢٥ الذى أنشأ مجلس الجيش ولجنة الضباط وجعله عضوًا فيهما.

الملحق ٢ - كانت هذه الفقرة بحسب المشروع البريطانى الأول، تشير إلى موظفى الإدارة الأوروبية والموظفين الأوروبيين ببوليس القاهرة وإسكندرية وبورسعيد، وبعد مناقشة وضعت الصيغة الجديدة وكان المفهوم أن عبارتها لا تشمل إلا هؤلاء الموظفين بعينهم مما يترتب عليه أن يبقى اثنان من موظفى إدارة الأمن العام خارجًا عن نطاق تلك الصيغة. وقد حددت هذه الصيغة أَجَل الالتزام بأنه تاريخ العمل بما يتم عليه الاتفاق بين مصر والدول صاحبة الشأن من الاتفاقات بشأن إصلاح نظام الامتيازات المشار إليه فى المادة التاسعة من مشروع المحالفة».

«لا يخرج الحال فى هذا الشأن عن أمرين:»

«فإما تُبرم هذه الاتفاقات فى أجل قريب جدًا،»

«وإما أن لا تنجح المفاوضات الخاصة بها».

«وما دارت المناقشة حوله ووقع التفاهم عليه مع السير چون برسيڤال خاصًا بقواعد النظام القضائى المستقبل هو تعيين بعض الضباط الأجانب بمصر وإسكندرية وبورسعيد؛ ليكون منهم بوليس للأجانب يمكن للمحاكم المختلطة من أن تنفذ بواسطتهم أوامر القبض أو الضبط أو التفتيش فى الحالات التى ترى أن يكون تنفيذ هذه الأوامر بواسطة ضباط أجانب».

«ولم يُتفق على شىء بشأن الحالة الثانية، فقد كنت أرى فى الوقت الذى كان الحديث فيه دائرًا على هذه المسائل أن تُعالج المعاهدة السياسية وإصلاح الامتيازات معًا فى وقت واحد. ولكن وقد عرض أنه يجب إمضاء المعاهدة السياسية قبل المفاوضة فى شأن الامتيازات وجب تدبير حل لتلك الحالة الثانية».

«أما المسائل التى أثارها كتاب وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ... فى صدد تعديل نظام الامتيازات الأجنبية، فيهمنى أن أدلى بشأنها بالإيضاح الآتى:

١ ـ بالنسبة لاختصاص المحاكم المختلطة بنظر الجرائم السياسية التى تقع من مصرى على أجنبى متمتع بالامتيازات أود أن أبدى قبل كل شىء أن المقصود إنما هو جريمة القتل الناشئة عن سبب سياسى دون أى جريمة أخرى. ولست أقصد الاعتراف للنائب العمومى لدى المحاكم المختلطة بالحق فى وصف جريمة قتل ما بأنها سياسية أو غير سياسية أن أعترف له بحق البتّ نهائيًا فى ذلك الموضوع، فلقاضى التحقيق ومحكمة الجنايات ـ إذا رأيا أن سبب الجريمة سياسى ـ أن يقررا عدم اختصاصاتهما. وتنحصر مهمة النائب العمومى إذن فى أمر واحد هو أن يُصْدر قرارًا ابتدائيًا لا يرمى لأكثر من تحديد الاختصاص مؤقتًا؛ وذلك تجنبًا لتعطيل التحقيق بسبب اختلاف وجهات النظر فى الجهة القضائية المختصة.

وأما ما يتعلق بالتشريع الذى يطبق على الأجانب، فإن المادة ١٢ من القانون المدنى المختلط تعتبر أنها القاعدة لكل تشريع لا يكون تشريعًا ماليًا. وتكون مهمة

الجمعية العمومية للمحكمة المختلطة الاستيثاق من أن التشريع الذى يعرض عليها ليس بحيث لا يتفق مع المبادئ المشتركة للتشريع فى بلاد الدول ذوات الامتيازات.

وفيما يختص بالتشريع المالى يجب أن يستعمل حق المعارضة - الذى أرى نفسى مستعدًا للاعتراف به - إلا بالنسبة للقوانين التى تقرر فرقًا فى المعاملة[1] لغير مصلحة الأجانب كما يجب أن يشترط فيه:

«أولاً - الا يُستعمل إلا بناء على تقرير تضعه هيئة مُشكَّلة لهذا الغرض وتكون الحكومة المصرية ممثلة فيها، كأن تكون مثلاً لجنة مؤلفة من أربعة أعضاء اثنان منهم مصريان وثالث يمثل الدول الكبرى ورابع يمثل الدول الصغرى».

«ثانيًا - أنه لا يوقف تنفيذ المشروع إلا استعمال حق المعارضة فعلاً».

«ثالثًا - أن يقرر للحكومة المصرية حق الطعن فى ذلك الاستعمال أمام هيئة دولية تكون عُصبة الأمم أو محكمة لاهاى».

«ويقتضى أن يلاحظ هنا أن جواز رفع الأمر إلى هيئة دولية عندما ترى الحكومة المصرية أن حق المعارضة استُعمل على غير وجهه كان يرجع فى المشروع الذى قدمته إلى أن الأحكام الخاصة بحق المعارضة كانت سيُنص عليها فى المعاهدة نفسها، فكان يجب لذلك أن يسرى عليها حكم المعاهدة الختامى بشأن تفسير أو تأويل أحكام المعاهدة الختامى عند الخلاف بحسب ميثاق عصبة الأمم».

«فإذا رُئى لمناسبات أخرى أن توضع الأحكام الخاصة بحق المعارضة فى اتفاق آخر فيجب - احتفاظًا بالمعنى المتقدم - أن يُنص صراحة فى ذلك الاتفاق على حق الحكومة فى الطعن فى استعماله دون أن يكون فى هذا النص ابتداع شىء جديد».

الرد البريطانى الأول على الاستيضاحات المصرية

«١ - قد رأيتم دولتكم من الضرورى استيضاح المعانى التى تقصدها حكومة صاحب الجلالة البريطانية من بعض عبارات وضعت فى المعاهدة التى وقَّعناها، وتعلمون دولتكم أن فى الاتفاقات الدولية التى من نوع الاتفاق الذى وقعناه لا يمكن التفادى عن احتمال وقوع خلاف فى وجهات النظر، على أن المعاهدة

---

(١) المفهوم انه لا يعتبر تقريبًا فى المعاملة أن ضريبة متساوية للجميع تكون اثقل اثرًا على الأجانب؛ لأنها تفرض بالنسبة لحالات أو اعمال اخص، أو اكثر تحقيقًا عندهم.

نفسها قد احتاطت لهذا فى المادة الرابعة عشرة التى تنص على أن فى خلاف من هذا القَبيل يجب أن يُعرض على مجلس جمعية الأمم».

«٢ ـ ومع الاحتفاظ بهذه الاعتبارات قد رخصت لى حكومة حضرة صاحب الجلالة فى بريطانيا العظمى بإحاطة دولتكم علمًا بأنها لم تقصد من المادة الثانية تقييد الحرية التى تمتعت بها مصر حتى الآن من حيث عقد المعاهدات التجارية».

«٣ ـ وفيما يختص بالمادة الرابعة فإن الالتزام الذى فرضته على حضرة صاحب الجلالة ملك مصر بأن يستشير حضرة صاحب الجلالة البريطانية عند حدوث بعض الطوارئ، لا يمنع ولم يُقصد به أن يمنع ممثلى الدول الأجنبية من حق الاحتجاج لدى الحكومة المصرية كلما تهدد الخطر مصالح دولهم أو رعايتهم، وفى مثل هذه الأحوال لا تحتفظ حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بغير حق التدخل حين لا تنجح المفاوضات المباشرة بين الفريقين فى إيجاد حل وحين تكون ظروف الحال من الخطورة بحيث تجعل حسن العلاقات بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والدولة التى نشب معها الخلاف فى خطر».

«فترون دولتكم بلا شك أن الأثر العام الذى تتركه المعاهدة عند النظر فى جملتها هو أن حق حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى التدخل لحماية المصالح الأجنبية قد ضُيِّق تضييقًا شديدًا وهذا ما فهمته الحكومة البريطانية جيدًا وما قصدته».

«٤ ـ ولا تريد حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن تشدد فى وجوب إعلان الأحكام العرفية إذا كانت المساعدة والتسهيلات التى وعدت بريطانيا العظمى بها فى الظروف التى افترضتها المعاهدة يمكن تحقيقها بدون ذلك الإعلان».

«٥ ـ ولم تعارض حكومة صاحب الجلالة فيما مضى فى استخدام خبراء من الأجانب حيث لا يوجد مرشحون بريطانيون لائقون للعمل وهى ليست راغبة فى تعديل هذه الخطة ولا هى متشددة فى تفسير المادة الثامنة تفسيرًا يكون غير معقول فى ضيقه فى هذا الشأن».

«٦ ـ وتوافق حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية على وجهة نظر دولتكم بأن الملحق ٢ (ج) لا يفرض على مصر أى التزام بعد تنفيذ نظام الامتيازات على الوجه المبين فى الملحق المذكور».

ملاحظة لثروت باشا

القاهرة فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٨

من حضرة صاحب الدولة ثروت باشا إلى فخامة اللورد لويد

«عزيزى صاحب الفخامة»

«لاحظت لدى مراجعة الملخصات التى تفضلتم بإبلاغها إلىَّ جوابًا على ملاحظاتى، أن الفقرة الأولى من ملخص مذكرة حضرة صاحب السعادة السير أوستن تشمبرلن الموضحة لرأى حكومة صاحب الجلالة البريطانية ونيَّاتها بشأن المادتين الثانية والرابعة من مشروع المعاهدة والملحق رقم ٢ (ج)».

قد استُهلت بالعبارة الآتية:

«قد رأيتم دولتكم من الضرورى استيضاح المعانى التى تقصدها حكومة صاحب الجلالة البريطانية من بعض عبارات وردت فى المعاهدة التى وقَّعناها».

«وقد فهمت دائمًا أنه لا شك فى أن هذه العبارة لا تفيد أن المعاهدة قد تم توقيعها؛ لأن المعاهدة التى لم تزل كما تعلمون فخامتكم موضوع المفاوضة بين سعادة السير أوستن تشمبرلن وبينى لم يقع بشأنها أى تبادل توقيع. وأكبر ظنى أن هذه الجملة تصور صيغة البروتوكول الذى يمكن تبادله للدلالة على حقيقة معنى النصوص التى تم الاتفاق عليها وذلك فى حالة التوقيع على المعاهدة».

ولقد تراءى لى فى الوقت الذى اعتزمت فيه مكاشفة زملائى بنتيجة محادثاتى وجوب إيضاح معنى تلك الجملة دفعًا لسوء التفاهم فى نفوسهم بهذا الصدد.

المخلص (عبد الخالق ثروت)

«من فخامة اللورد لويد إلى حضرة صاحب الدولة ثروت باشا»

المندوب السامى لمصر والسودان

دار المندوب السامى

القاهرة فى ٢ فبراير سنة ١٩٢٨

«عزيزى رئيس مجلس الوزراء»

«أشكر لدولتكم جزيل الشكر كتابكم المؤرخ ٢٦ فبراير، وإنى لموافق على أنكم مُحقون فى اعتبار الجملة: المعاهدة التى وقّعناها، التى يتضمنها مشروع الوثيقة المُسلّمة إلى دولتكم فى ١٠ يناير صيغة تستعمل فى المذكرات التى يتبادلها الطرفان عند التوقيع على المعاهدة لا أنها تفيد أن شيئًا قد تم توقيعه».

المخلص ـ الإمضاء

لويد

الإجابة المصرية على الرد البريطانى الأول

«أرى التفسير الوارد فى الشطر الأول من الفقرة الثالثة مُرْضيًا إذ هو يعلق التزام الحكومة المصرية بالمشاورة مع الحكومة البريطانية فى الحالتين المنوّه عنهما فى المادة الرابعة على شرط أن المفاوضات المباشرة بين مصر والدولة الأجنبية لم تؤدِّ إلى حل المسألة المختلَف عليها بينهما وأن تكون ظروف المسألة من الخطورة بحيث إنها تعرض العلاقات الحسنة بين مصر والدولة الأجنبية للخطر، أى بعبارة أخرى أنه يخشى من تدخل عسكرى غير أن الشطر الثانى من الفقرة، وإن يكن قد أُريد به تأييد التفسير الوارد فى الشطر الأول منها، قد يؤدى إلى تأويلات لم تُقصد من الجانبين ولذلك يجب حذفه».

«وتريد الحكومة المصرية عندما تَعِدُ الحكومة البريطانية بالمساعدة إذا وجدت فى حالة حرب أو هُددت بوقوع حرب أن تحتفظ بحريتها فيما يتعلق بإعلان الأحكام العرفية».

«ومع ذلك فأخذًا بملاحظات السير أوستن تشمبرلن التى جاءت فى إجابته التى قُرئت علىَّ يجوز أن يكون مفهومًا أن الحكومة المصرية تعلن عند الضرورة الأحكام العرفية إذا استلزمتها مقتضيات الدفاع عن بعض الأراضى المصرية».

الاقتراح البريطانى الخاص بالبوليس والأمن العام

إذا تعذَّر فى أثناء خمسة الأعوام التالية لنفاذ المعاهدة الوصول إلى الاتفاق مع الدول ذوات الشأن على إصلاح نظام الامتيازات المنوّه عنه فى الفقرة (ج) من الملحق (٢)، وتعذر أيضًا الاتفاق بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبين الحكومة المصرية على تعديل الأحكام الواردة فى تلك الفقرة ـ فإن حكومة

صاحب الجلالة البريطانية تشترك مع الحكومة المصرية فى دعوة مجلس جمعية الأمم ليصدر قرارًا فيما يختص بعدد ومركز واختصاصات الموظفين البريطانيين الذين يكونون حينذاك موظفين وفى أعمال البوليس والأمن العام، مسترشدًا بالأحوال التى تكون قائمة فى هذا الصدد إذ ذاك ويكون من المفهوم أن الحكومتين تعتبران هذا القرار اتفاقًا بينهما بالمعنى المذكور فى الفقرة ج من الملحق (٢) للمعاهدة.

خلاصة مذكرة

«تعتزم حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن ترسلها إلى الحكومة المصرية عند التصديق على المعاهدة إذا رأت الحكومة المصرية الموافقة عليها».

نصت الفقرة (هـ) من الملحق (١) من المعاهدة على ما يأتى:

«تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق شُقَّة من الأرض عرضها عشرون كيلومترًا على كل من جانبَى قناة السويس ما لم تقرر الحكومتان المتعاقدتان بالاتفاق بينهما ما يخالف ذلك، على أن هذا الحظر لا يسرى على قوات كلتا الحكومتين المتعاقدتين ولا على ما هو قائم الآن من خدمات الطيران المنظمة بناء على الترتيبات المعمول بها».

«وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأحيط علم دولتكم أن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية على استعداد، طبقًا لهذا النص، لأن لا تعارض فى استثناءات لهذا المنع فى حالات الطيران الفردى الذى لا يكون جزءًا من خدمة منظمة ويكون خاضعًا لمراقبة كافية ثم لا تعارض فيه الحكومة المصرية. وفى هذه الحالة يصدر الترخيص اللازم فى كل مسألة على حدتها من السلطة المختصَّة فى الحكومة المصرية ومن الممثل البريطانى بالقاهرة».

«وترغب حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أيضًا أن تنبه إلى أنه يجوز فى المستقبل أن تطلب موافقة الحكومة المصرية على الاستثناء من هذا المنع لصالح خدمات طيران مدنى بريطانى قد يرى من المرغوب فيه إنشاؤها، وترجو أن تحصل على تأكيد من الحكومة المصرية بأنها مستعدة للنظر فى أمثال هذه الطلبات بعين الرضا والحكومة البريطانية من جانبها على استعداد لأن تنظر أيضًا بعين الرضا فى كل طلب استثناء من هذا النوع يمكن أن يقدم فى المستقبل لصالح خدمة طيران مصرية من النوع نفسه».

الرد البريطانى الخاص بالتحديد المطلوب
للمادة الرابعة من المعاهدة

«إذن لى أن أحيط دولتكم علمًا بأن حكومة صاحب الجلالة البريطانية توافق على إلغاء الشطر الثانى من الفقرة الثالثة من المذكرة التى بعثت بها إليكم فى ١٠ يناير خاصة بتفسير بعض مواد المعاهدة والفقرة المشار إليها تتعلق بتفسير المادة الرابعة».

من لورد لويد إلى سير أوستن تشمبرلن
بعد محادثاته مع النحاس باشا

«أرسل لورد لويد إلى سير أوستن تشمبرلن تقريرًا تلغرافيًا عن حديثه مع النحاس باشا، جاء فيه أن رئيس الأغلبية قال إنه (يشعر أن من العبث البحث فيما يعود على مصر من الفوائد من مواد المعاهدة المختلفة مادامت المعاهدة لا تنص على جلاء الجنود البريطانية من مصر جلاءً تامًا».

رأى أوستن تشمبرلن فى موقف النحاس باشا

«فرد سير أوستن تشمبرلن على تلغراف لورد لويد قائلاً:»

«إن النحاس باشا على ما يظهر ليس أكثر ميلاً إلى إدراك حقائق المسألة مما كان عليه زغلول باشا منذ أربع سنوات، عندما ذكر له مستر رامزى ماكدونالد إنه لا يمكن لأية جكومة بريطانية أن تعمد بعد تجربة الحرب الأخيرة إلى التنزل حتى لحليف عن مصلحتها فى حراسة حلقة حيوية فى المواصلات البريطانية مثل قناة السويس، ويجب أن يكون مثل هذا الضمان وجهًا من وجوه أى اتفاق يُعقد وأن إدراك ثروت باشا لهذه الحقائق هو الذى جعل من المتيسر المفاوضة لعقد المعاهدة ورفض النحاس باشا إدراكها هو الذى سيجعل من جديد الوصول إلى تسوية مستحيلاً».

خطورة قرار النحاس باشا ونتيجة الرفض

وأرسل سير تشمبرلن إلى لورد لويد بتاريخ أول مارس التلغراف التالى:

«لمناسبة تقديم ثروت باشا أوراق المفاوضات ومشروع الاتفاق للنحاس باشا وقبل سفر دولته مع جلالة الملك فؤاد إلى الوجه القبلى، فأرى من الضرورى أن لا يترك النحاس أية فرصة للتظنن فى خطورة القرار الذى يطلب إلى مصر أن

تبديه فى أمر المفاوضات وما للنحاس باشا بصفته رئيس الأغلبية من أثر فى هذا القرار. وأصرح لك بناء على ذلك بأنه فى حالة رفض المعاهدة بأن يخطر ثروت باشا بأن الحكومة البريطانية تعتبر إقرار بعض الشؤون التشريعية المنظورة الآن أمام البرلمان المصرى مخالفة لتصريح سنة ١٩٢٤، وأن منشورات بعض الطلبة فى الفترة الأخيرة وما تعلمه الحكومة البريطانية عن لجانهم ذات الصبغة غير المرغوب فيها تدفع بريطانيا إلى القيام بتعهدها نحو حماية الأجانب».

الكتاب الأخضر المصرى

أو

بيان دولة ثروت باشا

عن تفصيل المحادثات السياسية

بينه وبين وزير الخارجية البريطانية

أصدر دولة ثروت باشا كتابًا أخضر عن المحادثات السياسية التى جرت بينه وبين سير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية، وهذا نصه الرسمى قال:

المحادثات الأوَّلية مع السير تشمبرلن

إن المحادثات التى دارت بينى وبين سعادة السير أوستن تشمبرلن وزير خارجية حضرة الجلالة البريطانية، لأجل الوصول إلى اتفاق يصلح أساسًا لمفاوضات رسمية يكون الغرض منها عقد معاهدة تحالف وصداقة بين بريطانيا العظمى ومصر، وقد مرت بأدوار ثلاثة: أما الدور الأول، وهو الذى كانت ثمرته تبادل مشروعينا، فقد جرى أثناء زيارة مليكنا المعظم لإنكلترا أى من ٤ إلى ٢٦ يوليو سنة ١٩٢٧، كذلك جرى الدور الثانى بلندره فى خلال المدة القصيرة التى أقمتها فيها عقب زيارة جلالته لمدينة بروكسيل مباشرة. وفى غضون هذه المدة كانت أهم المناقشات فيما اقترحه كلا الطرفين، وجرى الدور الثالث فى القاهرة وكان أهم أغراضه تبادل الرأى تتمَّة للأحاديث السابقة وسعيًا إلى تحديد مرمى بعض نصوص المعاهدة. وقد بدأ هذا التبادل شفهيًا ثم عاد كتابيًا وكان الوسيط فيه فخامة اللورد لويد المندوب السامى لحضرة صاحب الجلالة البريطانية فى مصر.

ولقد بدا لى أن زيارة حضرة صاحب الجلالة الملك للإنكلترا فرصة موفقة للاتصال مباشرة برجال السياسة الإنكليز ولاسيما رجال حكومة حضرة صاحب

الجلالة البريطانية، ثقة بأن هذا الاتصال الشخصى لا بد عائد بالفائدة على مصر بما يؤدى إليه من زيادة فهم كل منا حالة الآخر وكنت حريصًا بوجه خاص على إزالة ما علق بأذهانهم من الأثر الذى تركته الحوادث الأخيرة ولاسيما حادث شهر يونيه بشأن الجيش، ذلك الحادث الذى حدا بهم إلى اتخاذ تدابير - من مثل إرسال مدرعات إلى الإسكندرية - لم تكن فى نظرنا لتتفق مع رغبتنا الصادقة فى أن تكون علاقاتنا مع بريطانيا العظمى ودية ولا متناسبة مع الأسباب التى دعت إلى تلك الأزمة. وقد كان للحفاوة الفائقة التى لقيها مليكنا المعظم من حضرتَىْ صاحبَى الجلالة البريطانية ومن الجمهور الإنكليزى بوجه عام فى جميع المدن التى زارها ما شد من عزمى وسهَّل من مهمتى. لذلك اجتمعت للمرة الأولى فى وزارة الخارجية البريطانية بالسير أوستن تشمبرلن اجتماعًا طويلاً، أعربت لسعادته فيه قبل كل شىء عما خالج فؤاد جلالته من عظيم الرضا والارتياح وما تركته فى نفسه من جميل الأثر ومظاهر الحفاوة الودية التى لقيها جلالته من جميع طبقات الشعب بحماسة وطواعية نفس بالغتين، مما سرَّنا أن نرى فيه إشارة ناطقة بالعطف على مصر، وكان لعبارات الارتياح والشكر التى أبلغتها لسعادته أجمل الوقع فى نفسه. وقد أعرب لى السير تشمبرلن من جانبه عما تكنّه الأمة البريطانية من حسن الاستعداد نحو الشعب المصرى، وأكد لى أن موقفه كان على الدوام منطبعًا بعامل الصداقة نحو مصر. وأسهب كثيرًا فى هذا الباب وتمنى أن تجد بريطانيا العظمى ما يشجعها على مواصلة السير فى هذا الطريق فأكدت لسعادته أن الشعب المصرى يضمر مثل هذا الشعور نحو الأمة البريطانية، وأننا نرغب رغبة صادقة فى الارتباط معها بأوثق العلاقات وأن اليوم الذى نصبح فيه حلفاء وأصدقاء لا يبدو فى نظرى بعيدًا. وكان يسعدنى من هذا الحديث أنه مكَّننى من أن أثبت لسعادته أن الأمل الذى أعربت له عنه فى العام الماضى لم يَخِبْ وأن مصر قد سعت بإخلاص إلى تحقيق سياسة حسن التفاهم بين البلدين. وأكدت له أنه، بصرف النظر عن الحوادث الأخيرة التى أخشى أن تكون قد تركت فى نفسه أثرًا غير حسن، فالحكومة المصرية وأولو الشأن المسئولون فى مصر لم يحيدوا عن الخطة التى ترسَّموها وأنهم بذلوا أقصى ما استطاعوا من الجهود لاجتناب أسباب سوء التفاهم، كما أنهم ذللوا صعابًا ما كانوا ليذللوها لولا رغبتهم الصادقة فى السلام

وحسن التفاهم. فأبدى لى السير أوستن تشمبرلن بالغ سروره لسماع ذلك وطلب إلىَّ أن أذكر له بعض تفصيلات فى هذا الموضوع، فأجبته إلى طلبه وأفضت فى إيضاح موقف الحكومة المصرية والبرلمان والزعماء المسئولين بصدد الخلافات التى وقعت أخيرًا فى مسألة الموظفين البريطانيين ومسألة الجيش وبعض مسائل أخرى، وبيان ما كان للجهود التى بذلها كل فى دائرته من الأهمية للوصول إلى تسوية هذه الخلافات، تسوية ودية دفع بها الخطر على حسن العلاقات بين البلدين. وقد ذكرت له أنى لم أقصد بهذا البيان توجيه أية تهمة لأى كان، بل الإشارة إلى أننا لم نضمر لبريطانيا العظمى فى أى وقت من الأوقات أى شعور غير ودى.

لاح لى أن السير أوستن تشمبرلن، وقد كان يصغى إلى هذا البيان بعظيم الاهتمام واللطف، تقبَّله قبولاً حسنًا. وقال لى إنه يأسف جد الأسف لوقوع مثل هذه الحوادث التى قد تكدر العلاقات بين إنكلترا ومصر فى اى وقت، وأنه يرى من مصلحة مصر الحقيقية أن تذكر أن لبريطانيا العظمى مصالح وتبعات لا يسعها التخلى عنها. ونوَّه بوجه خاص بواجب الحكومة البريطانية فى مراعاة الحقوق والواجبات المترتبة على تحفظات تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى ألغى الحماية وأعلن استقلال مصر، وأشار إلى أن لهذه الحقوق أعظم الأهمية للإمبراطورية البريطانية وأن كل حكومة إنكليزية أيًا كان تشكيلها لا يسعها إلا أن تحافظ عليها مهما كلفها ذلك إذا كانت تلك الحقوق حيوية لبريطانيا العظمى مرتبطة بكيانها نفسه. واستطرد قائلاً إن سِنَّه تسمح له بأن يذكر ظروف التداخل البريطانى فى مصر وأن يذكر أن وزراء حضرة صاحب الجلالة البريطانية كانوا مخلصين عندما كانوا يصرحون بأن الاحتلال وقتى وأنه صائر إلى الزوال فى أقرب زمن ممكن؛ ولكن الحوادث كانت فوق مقدور الرجال. وذكر أن المستقبل يعنيه أكثر من الماضى وعنده أن لُبَّ المسألة فى الوقت الحاضر هو ما إذا كان الشعب المصرى والحكومة المصرية على استعداد للاعتراف بالظروف الخاصة التى يجد كل من البلدين أنه وضع فيها تلقاء الآخر وبما يترتب على تلك الظروف من الضرورات بالنسبة لكل منهما، وما إذا كنا نرغب فى التعاون الودى مع الحكومة البريطانية لضمان الدفاع عن مصالحنا المشتركة ولرخاء بلادنا، فإن كان الجواب سلبًا ظلت العلاقات بين مصر وإنكلترا تحت رحمة أدنى حادث

يطرأ وتعرضت تلك العلاقات إلى أزمات قد تضطر بريطانيا العظمى، على أسف إلى تسويتها بالقوة. وذكر السير أوستن تشمبرلن أنه فى سنة ١٩٢٤ عندما كان زغلول باشا فى لندره عمل المستر رامزى ماكدونالد، وقد كان فى ذاك الوقت رئيسًا للوزارة البريطانية، مخلصًا لوضع أساس التعاون الودى بين البلدين. ولكن مسعاه على الرغم من رغبته الصادقة فى احترام الأمانى المصرية المشروعة لم يُكلل بالنجاح ومن ذلك الحين وقعت حوادث يؤسف لها وكان لها عواقب غير مُرْضية. وتساءل عما إذا كنا قد استفدنا من تلك التجارب وأصبحنا الآن أكثر استعدادًا لأن نلقى حقائق الحالة وجهًا لوجه، وأن ندرك المزايا التى تترتب على التعاون مع بريطانيا العظمى تعاونًا قائمًا على الصراحة والإخلاص.

فأجبته بأنى لا أنكر ما لوجهة النظر البريطانية من القدر والشأن على أنى أتمنى أن تُقدر وجهة النظر المصرية أيضًا حق قدرها، وذكرت لسعادته أن الشعب المصرى فى جملته لا يشك فى صدق الوعود البريطانية وأنه لم يفارقه الأمل بأن سيأتى على أى حال يوم تتحقق فيه هذه الوعود، وأنه ليس من العدل أن تُلام الأمة المصرية على ذلك الاطمئنان واليقين الراسخين وإنما أملاهما عليها شعورها بعدالة حقها التى عززتها التصريحات الرسمية المتكررة على لسان رجال الحكومة البريطانية، وإننى لأدرك تمام الإدراك أن مصالح بلدينا تجعل لهما على السواء مصلحة فى إزالة أسباب الاحتكاك والتصادم، وأننا لا نطلب إلا أن نتعاون قلبيًا فى تحقيق هذا الغرض. وقد بينت له أن أكبر الأسباب فيما كان يقع من الحوادث من وقت إلى آخر، مما لا يأسف له أحد بقدر ما نأسف له، يرجع إلى جو من سوء الظن وعدم الثقة يحيط علاقات مصر مع إنكلترا. ويترتب على ذلك أن أبسط أعمالنا وأشدها انطواء على حسن النية كان ينظر إليه من الجانب البريطانى بعين الريبة، كما أن مطالب الحكومة البريطانية حتى ولو كانت فى مصلحة مصر. كانت تؤوَّل عندنا بأنها اعتداءات على حقوق مصر واستقلالها. وعندى أنه يجب الا نلتمس فى غير هذا المصدر أسباب المشكلات التى كان على الحكومتين أن تذلّلاها فى العهد الأخير. شاطرنى السير أوستن تشمبرلن الرأى وسألنى عن العلاج لهذه الحالة. فأجبته بأن أحسن حل فى نظرى هو أن يتولى بإخلاص تحديد العلاقات بين إنكلترا ومصر تحديدًا يحول دون وقوع مثل هذا الاصطدام ويجعل علاقاتنا قائمة على قواعد تكفل - بما

توثق من عُرَى الصداقة ـ زوال سوء التفاهم التى تجلت أضراره بالبلدين على السواء. فقال لى إن هذا هو ما يشعر به ويتمناه. ولكن هل من سبيل إلى تحقيقه، فأجبت بأن ذلك يتوقف على إنكلترا بنوع خاص؛ لأنها تطلب ضمانات بينما مصر لا يسعها أن تعطى من الضمانات إلا ما يتفق مع حرية القيام بشؤون استقلالها. وقد قلت إن رغبة الشعب المصرى وزعمائه المسئولين فى إيجاد علاقات ودية مع بريطانيا العظمى رغبة أكيدة لا شك فيها. وقد سبق لى أنى أقمت الدليل على ذلك. وإنى لأشعر أن هذه الرغبة قد زادت تأكيدًا بما قوبل به مليكنا المعظم من مظاهر الحفاوة التى أوَّلها المصريون بأن المقصود بها مصر نفسها فى شخص جلالته فإذا عرض شىء لا يتضمن قيودًا تتعارض مع سيادتنا فثمة أمل كبير فى أن يحوز القبول، ولاسيما أنى شخصيًا لا أرى بين مصالح البلدين تعارُضًا غير قابل للتوفيق. فأعرب السير أوستن تشمبرلن عن ارتياحه لسماع ذلك منى وأكد أن الحكومة البريطانية لا تنوى مطلقًا التدخل فى الشؤون المصرية وأنه إذا أدركت مصر أن بريطانيا العظمى فى حاجة إلى بعض ضمانات لحماية مصالحها الجوهرية فمن المستطاع الوصول إلى اتفاق. فذكرت لسعادته أنى لم أكلف إجراءَ أى مفاوضة وأنى لم أَرْمِ بزيارتى إلى لندره إلى مثل تلك الغاية الخطيرة. ولكن ما أبداه لى من صدق الحَفاوة ولطف المودة أثناء محادثاتنا قد شجعنى على الإعراب بكل بساطة عن رأيى الذى لا يلزم أحدًا سواى. وأن كل ما أستطيع عمله فى هذا الشأن إنما هو، إذا أذِن بذلك، أن أتعرف رأيه ونوع الضمانات التى يراها ضرورية من الوجهة البريطانية. فإذا بدت لى مقبولة أبلغتها إلى زعيم الأغلبية (سعد زغلول باشا) وننظر بعد ذلك فيما إذا كان فى الإمكان الدخول فى مفاوضات رسمية. وإذا تمت تلك المفاوضات فتعرض نتيجة الاتفاق على البرلمان. فإن لم تَبْدُ الاقتراحات البريطانية مقبولة بقيت الأمور على ما كانت عليه واتقينا بذلك المضار التى قد تنشأ عن قطع مفاوضات رسمية.

طلب السير تشمبرلن

تقديم مشروع من ثروت باشا

وبعد أن اتفقا تمامًا على هذه القاعدة طلب إلىَّ السير أوستن تشمبرلن أن أقدم له مشروع معاهدة، فقلت له إنه يفاجئنى بهذا الطلب وأنى ليست لدى العدة لذلك فليس بين يدىَّ شىء مما يلزم من الوثائق وليس معى مساعدون وأن

وزارة الخارجية البريطانية أولى منى بالقيام بهذه المهمة. غير أنه ألحَّ علىَّ فى تلك فوعدته بأنى سأبذل الجهد فى إعداد مشروع. ثم تذاكرنا فى مواضيع عامة أخرى واستأذنته فى الانصراف بعد أن ترك فى نفسى أجمل الأثر بما أبداه من دلائل الترحاب والصراحة، مما استطعت معه بسط أفكارى عن الحالة الحاضرة وعن الآراء المصرية.

شرعت إذن فى وضع مشروع المعاهدة وإن أعز أمانىَّ ككل مصرى أمانى لا شك فى أنها مشروعة - هى تحقيق مطالب البلاد كاملة. ولكننى مع ذلك كنت أحسب حسابًا لما هو قائم فى الأذهان فى إنكلترا من عوامل الريبة وعدم الاطمئنان مما قد يحول دون التحقيق الكامل لتلك المطالب، وإن تكن مصر لم يتوافر لها حتى الآن الوقت أو الوسائل اللازمة لإزالة تلك العوامل. لذلك رأيت أننى لا أكون خدمت المصالح المصرية إذا اقتصرت على تقديم دفاع بليغ عن المطالب القومية. فإن هذه المطالب قد تبدو منذ النظرة الأولى لمحدثىَّ البريطانيين بحيث يتعذر الصلح عليها؛ فيصبح من المستحيل مواصلة المحادثات وينسدُّ بذلك طريق البحث عن حل يمهد سبيل الاتفاق بين الطرفين. على أننى كنت حريصًا جد الحرص على أن يظل طريق ذلك البحث مفتوحًا؛ وإن كنت لا أشك فى أن البحث أمر بالغ فى الدقة. وواضح أنى لم أكن أستطيع بلوغ غايتى ببسط جميع المطالب القومية مرة واحدة وليست هذه المطالب فوق ذلك بخافية على أحد، فقد صُرح بها فى المفاوضات الشبيهة بالرسمية التى جرت فى سنة ١٩٢٠ وفى المفاوضات الرسمية التى دارت فى سنتَىْ ٩٢١ و١٩٢٤ وعرفها رجال الحكومة والساسة البريطانيون، بل الشعب الإنكليزى كافة.

الخطة التى سلكها ثروت باشا فى مشروعه ومحادثاته

وإن هذه المفاوضات لأسباب مختلفة لم تُكلل بالنجاح بل إن إحداها لم يكد يُشرع فى مباشرتها حتى قُطعت. ولكنه لم يكن لها من الظروف الملائمة ما كان للمحادثات المتواضعة التى كنت سآخذ فيها. فإن الحفاوة الشائقة التى لقيها مليكنا المعظم فى إنكلترا وائتلاف الأحزاب السياسية المصرية وما تمتعت به مصر من استتباب السكينة والنظام - بالرغم من صعوبات جمة - فى ظل حكومة وطنية دستورية، كل أولئك أسباب كانت تدعو إلى التفاؤل ولكنها تدعو أيضًا فى الوقت نفسه إلى الحكمة والتبصُّر، ذلك أنه، على خلاف ما كان يجب عادة أن

يكون، وقع على الجانب المصرى لا على الجانب البريطانى عبء تقديم الاقتراحات. أفإذا كان هذا العبء قد ألقى بحث الظروف على عاتقى، بعد أن فشلت كل التجارب، وعلى غير استعداد سابق منى للقيام به، أفكنت أستطيع ألا أرى أن أهم واجب علىَّ هو ألا تُجَبّه طلباتى بادئ ذى بدء بالرفض. إذن كان من المحتم أن تكون الفكرة الأساسية فى وضع مشروعى هى أن يصلح أداة لفتح باب المحادثات وكان يجب لذلك ألا تذكر فيه المسائل بقدر الإمكان إلا على أبسط وجوهها، على أن ينظر بعد، إذا ما اتسع نطاق المحادثات واطرد الكلام فى الشرح والتدليل وذكر الشواهد والأمثال، فى استيفاء المشروع ببيان جميع الصعوبات التى قد ترد على الحلول المختلفة للمسائل التى تستلزم لأهميتها عليه خاصة، وكنت أود بعد إقرار فكرة التحكيم فيما يتعلق بتفسير نصوص المعاهدة المتوقعة وتطبيقها - أن أعرف المدى الذى يمكننا الاتفاق عليه فى جملة المسائل المختلفة عدا المسألة العسكرية. وما كنت لأخشى أن يُظن حتى من الجانب البريطانى، أننى إذا أغفلت الكلام فى مدة استقرار الجنود البريطانية فى منطقة قناة السويس وفى شروط هذا الاستقرار، يكون معنى هذا الإغفال هو أنى أتصور أن الاحتلال البريطانى لتلك الشُّقَّة من الأراضى المصرية، احتلال دائم. إذ إن السكوت فى هذا الصدد لا يفيد بحال من الأحوال القبول. ولقد كنت أوثر ألا أتعرض لهذه المسألة إلا بعد الاتفاق على بقية المسائل إذ يكون الجو أكثر صفاءً وملاءمة للبحث فيها. كان أبسط وجوه الحذر والاحتياط يقضى علىَّ بسلوك هذا المسلك؛ إذ ليس من الحكمة حينما يقتضى معالجة مشكلات عدة أن يبدأ بأصعبها دون أن يعرض الإنسان جهوده إلى الفشل ودون أن يُضْعف وجوه الاحتمال وأسباب الأمل فى تعرف الصعوبات جميعها وفى حلها.

ولقد كانت هذه المشكلات على وجه الخصوص الاحتلال، والسودان، وحماية المصالح الأجنبية، والعلاقات الخارجية.

مشروع ثروت باشا ومشروع الوفد فى سنة ١٩٢٠

أما المسألة الأولى، فبصرف النظر عما بين مشروعى والمشروع الذى قدمه الوفد فى سنة ١٩٢٠ من فرق فى التعبير، فإن الفقرة الأولى من المادة السادسة من مشروعى تتفق مع نص المادة الثامنة (عدا الفقرة الأخيرة) من مشروع الوفد، بينما الفقرة الثانية من المادة السادسة تطابق المادة الثانية من مشروع الوفد

مطابقة تامة. فإن هذه المادة الأخيرة، عندما تشير إلى جلاء الجنود البريطانية عن الأراضى المصرية بعد انقضاء مدة «لم تحددها» من تاريخ العمل بالمعاهدة لم تقصد فى الواقع، بالرغم من صيغتها المطلقة القاطعة، إلا الأراضى الواقعة فى غير المنطقة الشرقية لقناة السويس، لأن احتلال هذه المنطقة وهى جزء من الأراضى المصرية قررته صراحة المادة الثامنة من مشروع الوفد.

وقد خلا مشروعى، كما خلا مشروع الوفد، من بيان الأجَل الذى يجب عند انقضائه أن تستقر الجنود البريطانية فى مكان خاص، إذ آثرت أن يكون الكلام فى ذلك فى سياق الأحاديث التى ستكون لنا فيما بعد.

والواقع أنى عند تقديم مشروعى اقترحت أن يكون الأجل من ثلاث إلى خمس سنين وأن يكون استقرار الجنود بمكان فى منطقة القنال، والوجه الوحيد من هذه المسألة الذى لم أُشِرْ إليه فى مشروعى إذا قيس بمشروع سنة ١٩٢٠، وإن كان لم يَغِبْ عنى هو مدة الاستقرار. وهل أكون بحاجة لأن أذكر أن أثر هذا الاختلاف بين المشروعين ليس راجعًا لخلاف فى الجوهر والموضوع، بل لخلاف فى الطريقة والأسلوب؟ وحسبى الإشارة إلى أن المشروع الذى أفضت إليه محادثاتنا يدل بلا جدال على أن تحديد أجل لاستقرار الجنود كان يشغلنى دائمًا. وهل أدلُّ على ذلك من العبارة الواردة فى المادة السابعة من المشروع التى نصت على أن الحل الذى وضعته تلك المادة إنما قرر ريثما يحين الوقت لعقد اتفاق يعهد بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية إلى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر مهمة تحقيق حماية طرق مواصلات الإمبراطورية البريطانية، وسأعود فيما بعد إلى المقابلة بين مرمى هذه العبارة ومرمى الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من مشروع سنة ١٩٢٠.

أما فيما يتعلق بمسألة السودان، وهى المسألة التى رأى مشروع سنة ١٩٢٠ وجوب تأجيلها. بما فيها مسألة مياه النيل وعلى الرغم مما لهذه المسألة الأخيرة من صفة الاستعجال، لتكون موضوع اتفاق خاص يُعقد فيما بعد، فلا ينكر أحد أن مركزنا فى سنة ١٩٢٠ كان أحسن كثيرًا مما هو عليه الآن. وحتى فى سنة ١٩٢٢ عند صدور تصريح ٢٨ فبراير لم يكن قد اعترى هذه المسألة أدنى تغيير بل بقيت على حالتها كما كانت فى سنة ١٩٢٠ وإنما تحرجت المسألة فى السودان بعد حوادث سنة ١٩٢٤، فبالنظر إلى ما نجم عن ذلك من الصعوبات التى لم يكن

لها وجود عند وضع مشروع سنة ١٩٢٠ رأيت، مع الاحتفاظ بحل مسألة السودان السياسية إلى اتفاق يعقد فيما بعد، أننى إذا استطعت الوصول إلى إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ وتسوية المسألة الحيوية المستعجلة، مسألة مياه النيل، فى الحال، أكون قد بلغت نتيجة مُرْضية لمصر. ومن شأن هذه النتيجة أنها تمهد الطريق على كل حال لحل أسرع وأوفق للمسائل الأخرى الخاصة بالسودان.

أما ما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية، فإنى لم أرَ داعيًا لأن أغير فى المشروع الذى أقدمه المركز الذى اتخذه مشروع سنة ١٩٢٠ فى هذا الصدد، اللهم إلا فى ما سلم به المشروع الأخير من حصر المفاوضات فى تعديل الامتيازات بين مصر والحكومة الإنكليزية دون الحكومات الأخرى ذات الشأن، فصرحت فى مشروعى بأن إصلاح نظام الامتيازات ستقوم بالمفاوضة فيه الحكومة المصرية لا الحكومة البريطانية. ومن يقابل فوق ذلك بين المادة الثالثة من مشروعى وبين المذكرتين اللتين وضعتهما وزارة الخارجية البريطانية عن الامتيازات على إثر محادثاتنا وبالإيضاحات التى قدمتها إلى فخامة اللورد لويد يدرك المسافة التى قُطعت فى هذا السبيل والتحسينات التى تمت فى هذا الصدد بفعل المحادثات، فإن هاتين المذكرتين وتلك الإيضاحات تحدد النتائج التى وصلنا إليها فى هذا الشأن.

وأخيرًا فإنه كان من الواضح أنه يجب مراعاة ما تقضى به الضرورة من إعطاء التأكيدات اللازمة بأن مصر ستقف حيال بريطانيا العظمى موقف الحليف المخلص وأن لا تسبب لها أى قلق فيما يتعلق بأعمالها ومواقفها فى البلاد الأجنبية، على أنى كنت أحرص أيضًا على إطلاق مصر من كل وصاية أو التزام باستشارة بريطانيا العظمى فى المسائل الخارجية، لذلك اقترحت فى المادة السابقة من مشروعى بعض قيود هى فى الواقع نتيجة لكل محالفة، سواء كانت هذه القيود منصوصًا عليها أو مسكوتًا عنها.

وقد لاحظت فيما يتعلق بهاتين المسألتين الأخيرتين وبغيرهما من المسائل التى ترتبط عن قرب أو عن بعد بالإدارة الداخلية أن لبعض الدوائر البريطانية آراء ونزعات لا تعين على الاعتراف لمصر بحرية تسلم من المراقبة، فكان يهمنى أن أدفع الجهات الرسمية فى بريطانيا إلى تحديد موقفها فى المسائل المعلقة بين البلدين فيتسنى بذلك أن نلتمس معًا تقريب ما بيننا بما نعالجه من

مناقشات صريحة وما نبذله من جهود صادقة، كما يتسنى أن نوفق إلى حلول مُرْضية. وكان الغرض الأساسى الذى توخيته فى وضع هذا المشروع هو أنه فى سبيل تبادل الرأى هذا لا تُمس القضية التى بيدى بأى سوء، وأن اتفادى بوجه خاص عرض تعهدات لم يسبق للوفد أن عرضها فى مشروعه سنة ١٩٢٠. وإذا كان لا يتعلق بى أن أمضى قولاً فيما إذا كنت قد وُفِّقت إلى أول الغرضين اللذين كنت أرمى إليهما، فإنى أستطيع على كل حال أن أؤكد أنى حافظت كل المحافظة على الغرض الثانى.

بين ثروت باشا وسير تشمبرلن

بعد وضع مشروع دولته

ففى هذه الظروف وعملاً بهذه المبادئ التى شرحتها وضع المشروع المصرى، وقد سلمته فى ١٨ يوليو إلى المستر سلبى ليوصله إلى السير أوستن تشمبرلن. فبعد أن تلاه أعرب لى عما يخشاه بوجه خاص من أن الاقتراح الذى تضمنته المادة السادسة فى موضوع نقل الجنود البريطانية إلى منطقة القنال فى مدة من ثلاث سنوات إلى خمس قد يفضى إلى استحالة الاتفاق. فأجبته بأن هذا الأمر فى نظرى لازم لا مندوحة عنه. وذكرت له أنه بالنظر إلى وسائل المواصلات الحاضرة وتقدم أساليب الحرب الفنية يجب ألا يساور الحكومة البريطانية أى خوف فى هذا الشأن. ثم إن فترة الانتقال التى أشار إليها المشروع من شأنها أن تؤكد لها أسباب الاطمئنان وذلك ريثما يكون تنفيذ المعاهدة على الوجه الصحيح فى تلك الفترة، وما أعتقد أن الحكومة البريطانية ستتبينه فى سياق ذلك التنفيذ من حرص مصر على توثيق عُرَى الصداقة قد أدى إلى إزالة ما قد يظل يساورها من المخاوف من جانب مصر.

لم أرَ السير أوستن تشمبرلن إلا بعد بضعة أيام من هذا الحديث مع المستر سلبى، وكان ذلك فى المأدبة التى تكرم بإقامتها لى. وقد اعتذر بمشاغله العديدة عن أنه لم يتمكن بعد من تحديد موعد لاجتماعنا التالى؛ مصرحًا بأنه قد يرى أن لقاءنا قبل سفر مليكنا المعظم إلى باريس غير ميسور. فقلت له إنى أفهم تمامًا ما يحيط بمركزه من المشاغل فى الوقت الحاضر، على أنى أستطيع عند الضرورة أن أستأذن جلالة الملك فى تأجيل سفرى من لندره يومين أو ثلاثة أيام بشرط ألا يتجاوز ذلك التأجيل ٣١ يوليو؛ إذ يجب أن ألحق بجلالته فى باريس

فى ذلك التاريخ لمرافقته فى أول أغسطس فى زيارته الرسمية لروما. ثم اتفقنا على المقابلة (يوم الجمعة ٢٩ يوليو) على الأثر وكان آخر يوم لمقامى بلندره.

مشروع سير تشمبرلن

استقبلنى السير أوستن تشمبرلن فى الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم بوزارة الخارجية البريطانية، وبعد أن شكرنى على وضعى للمشروع صرح لى بأنه يرى أن بعض نصوصه لا يمكن قبوله فذكرت له أنى بذلت ما فى وسعى إجابة لما طلبه منى من تقديم الاقتراحات الأولى وإنى مستعد لسماع ما قد يبدو له من الملاحظات بشأنه، فقال لى إنه عملاً على تسهيل المناقشات وجلها واضحة قد أمر بوضع مشروع يجوز أن نتناقش فيه معًا وسلم إلىَّ صور منه وأخذ يتلوه علىَّ مادة مادة، وكان يدلى إلى أثناء تلاوته بالإيضاحات التى كان يراها لازمة عن بعض نصوصه ويبين لى الأسباب التى دعت لوضع تلك النصوص. وكنت من جانبى أظهر أثناء تلاوته، بالقول أو الإشارة، رأيى فى أن الأحكام الأساسية التى بنى عليها المشروع البريطانى لم تصادف منى ارتياحًا وإنها تستدعى على كل حال مناقشة جدية وأنها تبدو لى غير متفقة مع مبدأ استقلالنا. وذكرت أنه لتوثيق عُرى الصداقة بين إنكلترا ومصر وإقامتها على قواعد ثابتة كما هى رغبتنا جميعًا، يجب أن يكون أساس المشروع الثقة المتبادلة ويجب لذلك أن يقتصر على مجرد الضمانات التى لا غنى عنها وألا يتعداها إلى غيرها.

ولقد أعلم حسن مقاصده وصحيح رغبته فى إقامة الصداقة بين البلدين على أسس قوية وطيدة. لذلك ذكَّرته بأنه تفضل فى أول حديث معه بالتصريح بأن الحكومة البريطانية لا ترغب مطلقًا فى التدخل فى شؤون مصر الداخلية، وإن لى إذن أن أستخلص من ذلك أنه يحق لى أن أعتبر أن بعض نصوص المشروع البريطانى لا يمكن أن يكون لها بالرغم من صراحتها ووضوحها مدلول العبارات الواردة فيها، وأنه يجب أن تؤوَّل طبقًا للمقاصد الحسنة التى سبق لسعادته إبداؤها، ووعدت بعد ذلك بوضع مذكرة بملاحظاتى على النصوص السياسية لمشروعه وإرسالها إليه. فقال السير أوستن تشمبرلن إنه مغتبط بذلك جد الاغتباط وسألنى متى أنجز هذا العمل. فأجبته بأنى أقدر له، بضعة أيام بعد زيارتنا الرسمية لمدينة روما، أى فى مدى أسبوعين، ومتى انتهيت من تدوين ملاحظاتى فسأقدمها إليه، فإذا تراءى له بعد الوقوف عليها، أن فى استئناف

المحادثات ما يدعو إلى شىء من الأمل فى النجاح، فسأكون على استعداد للرجوع إلى لندره. ثم أضفت إلى ما تقدم أنى أنوى العودة إلى القطر المصرى فى خلال الأيام الأولى من شهر سبتمبر بعد إقامة مدة أسبوعين طلبًا للراحة فى بعض الجهات الجبلية، ثم أرجع بعد ذلك إلى أوروبا فى منتصف أكتوبر لمرافقة صاحب الجلالة الملك فى زيارته لمدينة باريس وبروكسل فوافق السير أوستن تشمبرلن على هذا واستأذنته فى الانصراف.

تعديل بعض نصوص القانون المختلط

غير أنى قبل مفارقتى إياه لفتُّ نظره إلى الطلب الذى قدمته الحكومة المصرية منذ أكثر من خمسة أشهر إلى الحكومة البريطانية بشأن تعديل بعض نصوص القانون المختلط وبخاصة ما يتعلق منها بالرقيق الأبيض.. إلخ، والذى ظل بلا ردّ طول هذه المدة وأوضحت لسعادته ما نجم عن تأخير الرد من القلق. وقد كان لنا أن نستشعر القلق لاسيما أن لدينا من الأسباب ما يحملنا على الاعتقاد بأن التعديلات المقترحة صادفت من الجمهور الأوروبى نفسه فى مصر ارتياحًا تامًا. ثم زدت على ذلك أن امتناع الحكومة البريطانية عن إجابتنا إلى ما نطلبه فى هذه المسألة يتناقض تناقضًا كليًا مع ما تبديه لنا من شعور الصداقة، وأن ممثلى أغلب الدول الذين استطلعنا رأيهم فى هذا الشأن أكدوا لنا حسن ميول حكوماتهم نحوه. وإذا كنا ننتظر وصول الرد البريطانى لكى نرسل إلى الدول منشورًا بعقد مؤتمر دولى للمناقشة فى التعديلات المقترحة فإن مركز الحكومة المصرية أمام البرلمان لم يخلُ بسبب إبطاء ذلك الرد من الدقة، ثم ذكّرته بأن هذه الاقتراحات كانت قد تمت الموافقة عليها فى عهد وزارة عدلى باشا وألححت فى طلب تعجيل الحكومة البريطانية بإرسال الرد مهما تكن نتيجة محادثاتنا القائمة الآن فى مسألة المعاهدة، فوعدنى السير أوستن تشمبرلن بأن الرد سيصل إلينا فورًا وبلغ من لطفه أن استدعى فى الحال كاتب أسراره وكلفه أن يدعو فى الحال السير جون برسيفال لمقابلتى للاتفاق معى على ما يلزم إجراؤه فى هذه المسألة. فأعربت له عن مزيد ارتياحى وشعورى، ثم اتفقت على أن تكون مقابلتى مع السير جون برسيفال للبحث فى ذلك الموضوع فى باريس بعد عودتى من إيطاليا.

وغادرت إنكلترا قاصدًا إلى باريس فى ٣١ يوليو وفى اليوم التالى، أى فى أول أغسطس، رافقت جلالة مولانا الملك فى زيارته الرسمية لروما.

ـ ٤ ـ

بين ثروت باشا وسعد باشا

وبمجرد وصولى كتبت بإسهاب إلى المغفور له سعد زغلول باشا؛ لأوقفه بالتفصيل على سير المحادثات بينى وبين السير أوستن تشمبرلن والظروف التى تقلبت فيها والأثر الذى تركته فى نفسى من ناحية احتمال الوصول إلى اتفاق، وتاريخ هذا الكتاب ٨ أغسطس. وقد أرسلت إليه طىَّ هذا الكتاب صورة من مشروعى وسألته عما إذا كان يرغب فى أن أبعث إليه بالمشروع الذى وضعته وزارة الخارجية الإنكليزية قبل أن أضع ملاحظاتى عليه وأقدمها للحكومة البريطانية أو أن أضع تلك الملاحظات وأبعث بها إليه مع هذا المشروع أولاً، وأخبرته فى الوقت نفسه بما اعتزمته من العودة إلى القاهرة فى أوائل شهر سبتمبر بعد أن أكون قد تناقشت مع السير چون برسيڤال فى تعديلات القانون المختلط فأرسل لى تلغرافًا: يخبرنى فيه بمرضه وبأنه وإن كانت صحته وقد تحسنت تحسنًا محسوسًا لا يستطيع أن يدلى لى برأى فى موضوع الخطاب إذ كان قد قرأه قراءة سريعة، خصوصًا وأنه لا يعلم ما فى المشروع البريطانى وكنت أرجو أن تأتينى بشرى إبلاله من المرض تمامًا، لاسيما بعد تلغرافه الذى ورد لى بعد ذلك يبشرنى فيه بأن خطر المرض قد زال والحمد لله وأنه دخل فى دور النقاهة ولكن أراد القضاء أن أتلقى من مصر بدلاً من خبر شفائه نبأ وفاته، وكنت يومئذ فى سان موريتز فكان لهذه الفاجعة فى نفسى أشد أثر إذ كنت أرى فى وفاته خسارة كبرى للبلاد ولاسيما فى الوقت الذى كان يستطيع فيه أن يقوم لها بأجلِّ الخدم فى حل مشكلاتها الكثيرة، الداخلية منها والخارجية بما عُرف فيه من علو الكلمة والنفوذ العظيم والذكاء النادر. وكنت أسائل نفسى طبعًا إزاء تلك الكارثة ماذا يكون منذ الآن حظ تلك المحادثات التى أعالجها مع السير أوستن تشمبرلن بقصد الوصول إلى اتفاق مع بريطانيا العظمى، وهل سألقى عند من يخلفونه ما لقيت منه من التشجيع والتأييد؟

ولقد سافرت إلى باريس وأنا فى هذه الحالة النفسية، فالتقيت فيها بالمستر سلبى فى دار سفارة بريطانيا العظمى فسلمت إليه مذكرة شاملة لملاحظاتى

العامة على الرد البريطانى، فوجَّه نظرى إلى أننى أثرت فيها من المسائل ما يخشى أن يحول دون الوصول بمحادثاتنا إلى نتيجة مُرْضية، فكان جوابى له أنه إذا أمعن النظر فى مذكرتى فسيتبين أنى لم أغفل الضمانات التى لا غنى عنها لبريطانيا العظمى.

وبعد ذلك بأيام، فرغت فيها من المسائل التى التقيت من أجلها مع السير چون برسيڤال عدت إلى القطر المصرى. ثم علمت أن السير أوستن تشمبرلن كان ينتظر رجوعى إلى لندره. وفى منتصف أكتوبر عدت إلى باريس ورافقت جلالة الملك فى زيارته الرسمية فى باريس وبروكسل، وينبغى لى فى هذا المقام أن أشير إلى أنى اغتنمت فرصة مُقامى بروما وباريس وبروكسل لاستطلاع رأى حكومات إيطاليا وفرنسا وبلچيكا فى موضوع تعديل الامتيازات. ولقد سرنى ما لقيته على العموم من حسن الاستعداد للنظر فيما تقترحه الحكومة المصرية فى هذا الشأن. فلما انتهت الزيارات الرسمية لحضرتَىْ صاحبَى الجلالة ملك بلچيكا وملكتها، أذن لى جلالة مولانا الملك بالسفر إلى لندره لاستئناف المحادثات مع السير أوستن تشمبرلن.

مذكرة ثروت باشا
وأثرها فى المحادثات

وصلت إلى لندره فى ٣٠ أكتوبر. ولست أخفى أنه كان يخالجنى الشك فى نتيجة محادثاتى مع وزارة الخارجية، غير أنى ذكرت أن لبريطانيا العظمى مصلحة تعدل مصلحتنا فى تسوية المسائل المعلقة وتوثيق روابط الصداقة مع مصر. قابلت إذن السير أوستن تشمبرلن فلم يُخْفِ علىَّ بادئ ذى بدء ما كان لمذكرتى من أثر لا يقوى الأمل فى نجاح محادثاتنا وذكر أنه يخال له أنى بلغت فى مذكرتى حدًا لم أترك له معه سوى أمل ضعيف جدًا فأعربت له عن شديد أسفى لذلك، على أننى لم أزد على أنى بسطت له بحرية تامة، وجهة نظرى فى المشروع الذى سلم إلىَّ؛ إذ كنت أعتقد أن خير ما تخدم به الصداقة بين البلدين هو أن يفهم كل منهما آراء الآخر على وجهها الصحيح. ثم أخذت فى تأييد الملاحظات التى أبديتها على المشروع البريطانى وبسطت الكلام بعبارات عامة فى ذلك المشروع وفى عدم الأمل فى قبوله. كذلك عُنيت بإيضاح أنه مناقض كل المناقضة لأساس الفكرة التى بُنى عليها؛ إذ كان المقصود إقامة استقلال مصر

على قواعد وطيدة وحل المسائل المعلقة منعًا للتدخل فى شؤوننا الداخلية وتفاديًا من خطر وقوع البلدين فى مشكلات جديدة وأن المشروع البريطانى، فضلاً عما يقترحه من حل غير مقبول لمشكلة القوات البريطانية العسكرية، يتعارض مع هذه الأغراض الأساسية بل هو يهدم بالفعل أساس استقلالنا، إذ يضع مصر تحت نوع من الوصاية ويزيد فى أسباب التدخل فى شؤونها الداخلية والخارجية. أفلا يكون الأفضل إذن أن نترك الأمور كما هى فذلك خير من عمل يزيد من أسباب سوء التفاهم. وأن بعض وجوه التدخل فى الشؤون المصرية مما تعتبره مصر تدخلاً غير مشروع يصبح بمقتضى المشروع البريطانى مشروعًا. ولن يخفف من هذا العيب أن يكون المشروع البريطانى قد قبل ما اقترحته فى مشروعى من أن تحكم جمعية الأمم فى كل خلاف يجوز أن يقع فى تطبيق شروط المعاهدة أو تفسيرها؛ إذ الواقع أن جمعية الأمم لن تعتمد فى حكمها فى الخلاف إلا على المبادئ الثابتة فى وثيقة الاتفاق. فإذا قُبل المشروع البريطانى فإنما تكون قاعدة الحكم مبادئ ذلك المشروع نفسه.

فأجابنى السير أوستن تشمبرلن بأنى كنت قاسيًا جدًا فى حكمى على المشروع البريطانى، وأنه لا يرى أن هذا المشروع قد جاوز المعقول فى أمر الضمانات اللازمة لحماية مصالح بريطانيا العظمى وأنه فيما يتعلق على وجه الخصوص بوجود القوات البريطانية فى مصر لا مراء فى أن الرأى البريطانى فى هذه المسألة مجمع على أن بقاء تلك القوات من المسائل الحيوية بالنسبة للدولة البريطانية وأن كل سعى للاتفاق لا تلحظ فيه تلك الحقيقة مآله حتمًا إلى الفشل والإخفاق. ثم ذكّرنى بما قاله لى فى هذا الشأن قبل الآن من الموقف الذى وقفه أسلافه إزاء هذه المسألة وبخاصة موقف المستر رامزى ماكدونالد فى سنة ١٩٢٤. وصرح بأن مسألة تعيين النقطة التى تعسكر فيها تلك القوات وتحديد الأجَل الذى تنتقل بعد انقضائه إلى تلك النقطة أمران تريد الحكومة البريطانية أن يكون البتُّ فيهما موكولاً لمحض رأيها. وأخيرًا فإنه فيما يتعلق باحتمال الجلاء عن هذه النقطة التى تكون فى منطقة القنال فلا يمكن البحث فيها فى الوقت الحاضر. وقال إن الأوفق فى هذه المسألة وفى مسألة الضمانات التى تطالب بريطانيا العظمى بها الآن الانتظار ريثما تظهر نتائج المحالفة وما تجرى عليه الأمور فى مصر فى هذا العهد الجديد وهذا لا يمكن التنبؤ به الآن، وعلى أى

حال فلن تعرِّض الحكومة البريطانية نفسها لخطر التفريط فيما بيدها من ضمانات.

وهنا رأيت من الواجب علىَّ أن ألفت نظر السير أوستن تشمبرلن إلى أنى لم آلُ جهدًا فى أن أحسب لهذه الآراء حسابها، على أنه لن يفوته أن المفاوضة لإبرام معاهدة ليس فى الواقع إلا ضربًا من ضروب المصالحة وهو لذلك يستلزم واجبات على الطرفين مهما يكن مركز كل منهما تلقاء الآخر. ويلوح لى، بناء على ما تقدم، أنه إذا أريد الوصول إلى حل فلابد أن يقتصر على الضمانات الأساسية فإنه مادام مفهوم الضمانات التى تطلبها الحكومة البريطانية هو أنها، بالنسبة للوقت الحاضر على الأقل، بديل من الثقة الكاملة التى يُراد بالمعاهدة أن تنشئها بين البلدين فإن خير الوسائل لجعل وثيقة الاتفاق محتملة القبول هو ألا تزيد تلك الوثيقة شيئًا على الضمانات الأساسية؛ لتكون بذلك قد قدمت عربونًا من الثقة ولن تزال هذه الثقة تقوَى وتشتد حتى تبلغ درجة من الكمال تصبح الضمانات معها لا لزوم لها.

وقد سرنى أن أرى السير أوستن تشمبرلن يشاطرنى بوجه عام شعورى فى هذا الشأن. ومن ثَم مضينا نتناقش فى مواد المشروع.

المناقشات عسيرة

مسألة النقطة العسكرية

وكانت هذه المناقشات التى دارت تارة مع السير أوستن تشمبرلن وطورًا مع المستر سلبى والمستر إمرى أو غيرهما من كبار موظفى وزارة الخارجية البريطانيا، عسيرة، وكنا لا نخطو خطوة إلى الأمام إلا بكثير من المشقة والعناء نظرًا لبعد مسافة الخلاف بين وجهتَىْ نظر الفريقين، كما يتبين من مطالعة الوثائق، على أنى كنت قد جعلت جَهْدى محصورًا فى الأهم وهو وضع المبادئ، طارحًا جانبًا بعض المسائل التفصيلية، وكنت أرى من ناحية أخرى أن صيغة المبادئ التى يتم تقريرها أو شكلها يجوز تحسينها بعد ذلك فى سياق المفاوضات الرسمية. ولقد اتسع نطاق البحث فى مسألة القوات العسكرية ومسألة الامتيازات ذلك الاتساع الذى كنت محتفظًا به لهذا الدور من أدوار المحادثات، وحصلت بذلك على حلول لم تعالج فى المفاوضات السابقة بشىء من الأمل فى نجاحها، وإذ لم أوفَّق لأن يقبل مبدأ تحديد أجَل تنتقل بعده القوات العسكرية

إلى منطقــة القنال وكنت لا أرضى بأى حـال أن أترك هـذه المســألة لمحض رأى بريطانيا العظمى وإرادتها، فقد جعل الفصل فى هذه المسألة لجمعية الأمم على أن يكون لمصـر فى آجـال دورية حق اسـتـئناف المسـألة أمـامـهـا إذا لم تُجب إلى مطالبها. وقد حصلت أيضًا على أن يتضمن المشروع نصًا خاصًا يشير إلى إمكان وضع حد لبقاء الجيوش البريطانية فى معسكرها بمنطقة القنال. نعم أن مشروع سنة ١٩٢٠ تضـمن أيضًـا الإشـارة إلى مـثل ذلك الإمكان ولكن ذلك المشـروع لم يرتب حكمًا للحالة التى تقضى فيها عصبة الأمم لغير مصلحة مصر، مما قد يترتب عليه بقاء القوات البريطانية بمنطقة القنال إلى غير أجل معين.

كذلك أمكن الحـصـول، فـيـمـا يتـعلق بإصـلاح نظام الامـتـيـازات، على مـزايا محسوسة بالنسبة لمشروع سنة ١٩٢٠، فقد حددت القواعد الأسـاسية لامتيازات الأجانب فى القضاء والتشريع وقد كان هذا التحديد متروكًا لبريطانيا وكانت هى التى ستتولى المفاوضة فى هذا الشأن مع الدول الأجنبية الأخرى على أساس المبادئ والنزاعات التى أُجِّلت فى مشروعات السير سيسل هرست[1].

أما السودان فـقـد قلت فى أمـره إن المسـألة المهـمـة المسـتـعـجلة، مسـألة مـيـاه النيل، تحل مع المعاهدة على وجه يكفل مصالح مصر الحيوية فى هذا السبيل.

وأود أن أشـيـر آخر الأمـر إلى المزايا التـى حصلت عليها بالنسبـة لمشـروع سنة ١٩٢٠ فى أمـر التـمـثيل السـيـاسـى لمصـر فى الخـارج وفـى أمـر عـقـد المعاهدات مما يتبين جليًا من مقارنة النصوص.

يتـبـين من هـذا البـيـان الموجـز أنه بالـرغم مما بُذل من الجـانبـين من صـادق الجهد فى التوفيق كان يبدو فى بعض الأحيان أن المحادثات لن تسفر عن نتيجة. كذلك كان الأمر فى اليوم الأخير من زيارتى الثانية للندره؛ فقد تعارضت وجهتا النظر بحيث لم يستطع التوفيق بينهما، فانقطعت المحادثات على غير نتيجة. غير أنى لم أشأ أن أغادر لندره دون أن أناشد السير أوستن تشمبرلن وأستنهض رغبته الصادرة فى تمكين حسن العلاقات لاستئناف المحادثات، وذلك بخطاب[2]

---

(١) راجع فى شأن التعديلات التى أُدخلت على تلك المشروعات، على أثر محادثاتى مع السير سيسل هرست، مذكرتَىْ وزارة الخارجية (الوثيقتان رقم ٥ و٦ من مجموعة الوثائق).

(٢) الوثيقة رقم ٤.

كنت أعددته ليُسلم إليه بواسطة سكرتيره: فلما تفضل فشرفنى بحضوره شخصيًا إلى المحطة مودعًا ناولته إياه، ولقد كان من أثر ذلك أن كلف المستر سلبى باللحاق بى فى باريس لاستئناف المحادثات فى المسائل التى لم نكن قد وصلنا بشأنها إلى اتفاق.

متى قررت

بعض نصوص المشروع النهائى

ولم يقرر بعض نصوص المشروع النهائى إلا بعد عودتى إلى القاهرة، وقد أرسل إلىَّ السير أوستن تشمبرلن بواسطة فخامة المندوب السامى المشروع النهائى بعد أن وافقت عليه الحكومة البريطانية وحكومات المستعمرات، وطلب إلىَّ بعد ذلك بقليل أن أعرض المشروع على زملائى.

ولقد رأيت من الضرورى - لكى أستطيع أن أشرح لزملائى نصوص المعاهدة ومدى إحكامها وأن أجيب عن ما يمكن أن يوجَّه إلىَّ من الأسئلة - أن أطلب إيضاحًا عن بعض نصوص تبينت فيها غموضًا يؤدى فيما بعد إلى خلاف فى تأويلها، لذلك قدمت إلى اللورد لويد مذكرة بهذه الإيضاحات رجوته أن يبلغها لوزارة الخارجية البريطانية[1]، وقد تضمنت هذه الاستيضاحات مسائل كنت بسطتُ فى أحاديث لندره بشأنها ملاحظات أريد الاعتبار بها ومراعاتها فى النصوص التى وضعت على إثر تلك الأحاديث. وكان من بواعث اغتباطى بعد ذلك أن ألفيت المستر أوستن تشمبرلن يرى أن خطتى هذه لها ما يبررها وأن ما أوردته خلال مناقشاتى مع فخامة المندوب السامى بيانًا وتأييدًا لما ذهبت إليه فى تفسير النصوص كان تصويرًا صحيحًا لما تبودل بيننا من الآراء فى وزارة الخارجية البريطانية. على أنه قد بقيت ثلاث مسائل بغير حل نهائى قاطع، وهى مسائل الجيش والبوليس وصورة المراقبة على مياه النيل، وكانت هذه المسألة الأخيرة لا تزال موضوع مناقشة بين وزير الأشغال العمومية وفخامة المندوب السامى.

---

(١) الوثيقة رقم ٩.

المسائل الخلافية الباقية

بين ثروت باشا والحكومة البريطانية

أما ما يتعلق بالجيش، فقد اقترحت على الحكومة الإنكليزية أن تتفاوض قبل توقيع المعاهدة أو بعده فى إنشاء بعثة عسكرية تماثل البعثات القائمة فى اليونان وتشيكوسلوفاكيا وبلاد أخرى مستقلة.

أما مسألة البوليس، فإن السير أوستن تشمبرلن بعد أن سلم بأن النص الوارد فى الملحق (١) (جـ) لم يرتب فى شأن مركز موظفى البوليس البريطانيين، حكمًا للحالة التى تكون فيها المفاوضات الخاصة بإصلاح نظام الامتيازات قد أخفقت، اقترح تحكيم عصبة الأمم، عند الحاجة، فى أمرها. فلم يسعنى مع الأسف قبول ذلك الاقتراح وكتبت لسعادته مشيرًا إلى أن نص المادة ١٤ الذى يستند إليه قائم أصلاً على فرض جواز حدوث صعوبات لم تكن متوقعة عند تحرير المعاهدة لا صعوبات موجودة فعلاً قُصد بالمعاهدة تسويتها وحلها، وقد أرسلت إلى السير أوستن تشمبرلن مذكرتين عن مسألتَى الجيش والبوليس.

لم أكن حتى ذلك الوقت عرضت على زملائى ولا على رئيس الأغلبية نص المشروع أو نتيجة تبادل الرأى بيننا منذ عودتى إلى القاهرة إذ كنت أرى أننا لم نصل بعد إلى شىء نهائى، على أنه فى هذه الأثناء ألحَّ السير أوستن تشمبرلن فى طلب عرضها عليهم دون انتظار حل المسائل السابق ذكرها. ولما كان مصطفى النحاس باشا وزملائى من جانب آخر أبدوا إلى رغبتهم فى الوقوف على المشروع والمذكرات التى تبودلت فى شأنه مهما تكن النتيجة التى وصل إليها حتى ذلك الوقت، لم يسعنى إلا إجابة تلك الرغبة العامة، فقدمت إلى كل منهم ملفًا كاملاً بالوثائق المتعلقة بمحادثاتى مع وزارة الخارجية البريطانية.

بين ثروت باشا والنحاس باشا

موقف الوزراء

وقد ذكَّرت مصطفى النحاس باشا عند تقديم هذه الوثائق إليه بما كنت قد اتفقت عليه من بادئ الأمر مع السير أوستن تشمبرلن وسبق لى إخباره به، من أمر إنه إذا ما رأيت ورأى هو من بعدى، أن المشروع غير محتمل القبول يقف الأمر عند ذلك الحد منذرًا بذلك مضار انقطاع المفاوضات انقطاعًا رسميًا

علينا، فأبدى سعادة النحاس باشا موافقته على ذلك. ثم جاءنى سعادة النحاس باشا بعد ذلك يدلنى على رأيه فى المشروع من أنه لا يتفق فى أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها، من أنه يجعل الاحتلال البريطانى شرعيًا؛ ولذلك لا يرى فائدة للدخول فى مناقشة تصح أن تفسر المشروع أو توضحه أو يصح عند الحاجة أن تسمح بإدخال تحسين عليه يجعله صالحًا للقبول. أما زملائى ـ وقد كان رأيهم رأى رئيس الأغلبية ـ فقد طلبوا إلىَّ تبليغ رأيهم هذا إلى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية.

حكم ثروت باشا على المشروع

ولا شك فى أنه يُباح لى أن أختم هذا البيان ببعض كلمات أُجْمل بها حكمى على المشروع الذى أفضت إليه محادثاتى ومناقشاتى مع سعادة وزير الشؤون الخارجية لحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية.

وعندى أنه لو جاء الرد الذى كنت أنتظر وصوله فى مسألة البوليس مطابقًا لوجهة نظرى ووافقت الحكومة والوفد مبدئيًا على المشروع، لكان هذا المشروع فى مصلحة مصر وذلك بصرف النظر عما كان يرجى من موافقة الحكومة البريطانية، على إثر ذلك القبول على إدخال بعض تحسينات فيه.

ولقد كان ذلك المشرع يكفل لمصر العمل لسيادتها حرة كاملة سواء فى الشؤون الخارجية ما دامت إدارة تلك الشؤون مطابقة لروح المعاهدة، أو فى الشؤون الداخلية إذ هى غير مقيدة من هذه الوجهة بسوى وجوب إدخال أساليب التدريب والنظام المتبعة فى الجيش الإنجليزى واتخاذ الأسلحة المستعملة، فى الجيش المصرى؛ وبسوى تفضيل البريطانيين على غيرهم من الأجانب فى الوظائف الفنية التى ترى الحكومة المصرية فيها حاجة إلى تعيين إخصائيين أجانب، مادامت الكفايات المشترطة متوافرة فيهم. وهذان التعهدان يمكن اعتبارهما من النتائج التى تلزم عن المحالفة.

أما مسألة السودان، فقد كان المشروع يضع لها حلاً ابتدائيًا عظيم الأهمية من شأنه أن يمهد لحل الوجهة السياسى لتلك المسألة وأن يسهله.

وأخيرًا، فإن المعاهدة مع بعدها عن مظنة تأييد الاحتلال تجعل لمسألة وجود الجيوش البريطانية فى مصر حلاً لم يتيسر فى المفاوضات السابقة، رسمية أو غير رسمية، أن ينظر فيه بشىء من الأمل فى نجاحه.

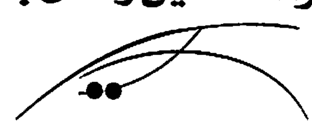
وإن مبدأ تدخل عصبة الأمم فى جميع المسائل الناشئة عن المعاهدة وبخاصة فى مسألة الجيش، وهو ما لست بحاجة إلى التذكير بأن بريطانيا العظمى كانت حتى الآن تصر على رفضه وهو ما رضيت به فى مشروع المعاهدة فيما يتعلق بمستقبل علاقاتنا مع بريطانيا العظمى - من أكبر الأمانى المشجعة لمصر. لهذا أوثر أن أعتقد أن هذه الجهود لن تذهب سُدًى وأرجو لذلك أنه بالرغم من الصورة التى رفضت بها المشروع سيأتى يوم تستأنف فيه المفاوضات. كما أرجو أن تدخل الأمانى القومية فى سبيل التحقيق بأن يدخل على المشروع التعديلات والإيضاحات الكفيلة بتبديد ما قد يساور النفوس من القلق. وبذلك يقوم ما يجب أن يكون بين البلدين من الصداقة على أوطد الأسس، ويُفتتح لمصر عهد جديد من التقدم والرفاهية.

عبد الخالق ثروت

■■■

الفصل الخامس

وفاة حسين رشدى باشا



بينما البلاد غارقة فى أزمتها السياسية منصرفة بجهودها إلى حل هذه الأزمة وإذا بالموت يفجع المصريين فى رجل من أكبر رجالاتهم، ذلكم هو المغفور له حسين رشدى باشا رئيس مجلس الشيوخ فانطفأ مصباح حياة مجيدة حافلة بجلائل الأعمال، وطوى الموت صحيفة رجل كان له أعظم الأثر فيما طرأ على مصر من تطورات سياسية فى العقد الثانى من القرن العشرين كما كانت له اليد الطولَى التى لا تُنكر فى تعضيد الحركة الوطنية ومؤازرة زعيمها المغفور له سعد زغلول باشا، وطالما كان اسمه محورًا تدور حوله المناقشات تبحث فيما إذا كان رشدى باشا أحسن إلى بلاده أم أساء.

على أنه مهما قيل فى رشدى باشا فمما لا شك فيه أن الرجل كان يحمل بين جنبيه قلبًا طَهُورًا وضميرًا حيًا كان يسير على نورهما فى جميع أعماله، وكانت نفسه تنطوى على صفاء ونقاوة جعلته يحتل من قلوب الجميع مكانًا عليًا.

أما موقفه فى وزارته الأولى والثانية ولاسيما فى الانقلاب الخطير الذى حدث فى عام ١٩١٤، فقد أبدينا فيه رأينا ووفينا الموضوع حقه فى الجزء الأول من التمهيد.

تُوفِّى رشدى باشا فى مساء الثالث عشر من مارس وأُذيع نعيه فى أنحاء القطر فوقع من نفوس الجميع موقع الأسف. ولما وصل الخبر إلى المسامع الملكية أبدى جلالته مزيد أسفه وأمر بأن يكون الاحتفال بدفنه وتشييع جنازته رسميًا.

وبعد ظهر اليوم التالى نُقلت الجثة على قاطرة خاصة من منزل الفقيد بمصر الجديدة إلى محطة كوبرى الليمون حيث بدأ سير الجنازة، فتقدمتها خيَّالة

الجيش المصرى فالطوبجية فالمشاة والموسيقى تعزف بالأنغام المحزنة، ولُفَّ النعش بالعلم المصرى ووضع على عربة مدفع تحيط بها قوة من الجيش والبوليس ووراءها حَمَلة أكاليل الأزهار فجمهور المشيعين، وفى طليعتهم توفيق نسيم باشا مندوبًا عن جلالة الملك وسمو الأمير عمرو إبراهيم نائبًا عن صاحب السمو السلطانى الأمير كمال الدين حسن فثروت باشا فالنحاس باشا فرؤساء الوزارات والوزراء الحاليون والسابقون فالمستر هندرسون ورجال السلك السياسى ورجال القضاة والنيابة وغيرهم من الكبراء والعظماء.

وبعد أن صُلِّى عليه فى جامع الكخيا استأنفت الجنازة سيرها، وقد أبَّنه فوق القبر الأستاذ أحمد زكى باشا بكلمة موجزة قال فيها:

«أنا أعرَف الناس برشدى. والذى أعرفه عنه مما لا يعرفه أحد عن غيره هو أنه دخل الوزارة وفى يده شىء أو بعض الشىء من المال فلما خرج منها كان صفر اليدين وكان مثقلاً بالدين. هذا ما لا يمكن قوله عن أى وزير آخر فمن ذا الذى يضاهيك يا رشدى فى هذه المعجزة التى تفردت بها وحدك. لقد أرضيت ضميرك وأرضيت وطنك فرضى الله عنك. ورحمة الله عليك».

* * *

ثم وقف الأستاذ على فودة أحد علماء الأزهر فأبَّن الفقيد بكلمة جاء فيها:

«مات رشدى، أيها السادة، فانطوى جسد ونُشر كتاب».

«كان رشدى عظيمًا من جميع نواحيه، كان عظيمًا فى علمه، عظيمًا فى خلقه، عظيمًا فى وطنيته».

«كان حجة فى القانون الدولى وغير القانون الدولى، فله حق الأستاذ على كثيرين من قضاتنا وزملائهم، ويدين له الكثيرون من أعلام مصر وخيرة علمائها بالتلمذة».

«وكان رضِىَّ الخلق سمحًا لين الجانب، سادت به الديموقراطية دواوين الحكومة وقت أن لم يكن أحد يسمع باسم الديمقراطية إلا همسا ـ كان يُدْنيك من مجلسه مهما باعدت بينكما مظاهر الرتب والحياة الاجتماعية، يصغى إليك فى عطف الأب وحنان الأخ».

«وكان فى وطنيته كذلك عظيمًا، طوّح بكرسى الوزارة غير مرة فى وجه خصوم البلاد المحتلين تأييدًا للحركة الوطنية، وتعضيدًا للنهضة القومية».

«فليُدفن جسده، وليخلُد ذكره، وليُمجَّد اسمه، ولتبقَ على الدهر سيرته مصباح هدى للمجاهدين، ودرسًا عاليًا فى العظمة للناشئين.. رحمه الله!!».

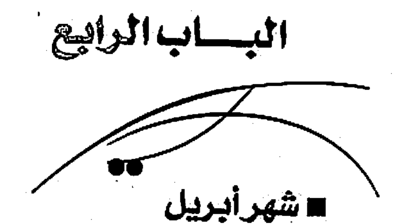
وقد شاء عطف جلالة الملكة أن تواسى حرم الفقيدة فأوفدت إليها كبيرة وصيفاتها تحمل إليها تعزيتها.

وقد انهالت برقيات العزاء من داخل القطر وخارجه، وفى مقدمتها برقية صاحبة العظمة السلطانة ملَك إذ كانت مقيمة بالأقصر فى ذاك الوقت.

وقد أوقفت كثير من المحاكم وعلى رأسها محكمة الاستئناف الأهلية، جلساتها حدادًا على وفاة الفقيد وأُلقيت كلمات التأبين والرثاء نظرًا لما كان له من المكانة السامية فى العائلة القانونية[1].

■ ■ ■

(١) الأهرام فى ١٥ مارس.


الباب الرابع
شهر أبريل

الفصل الأول

الحالة السياسية



دخل شهر أبريل فى حساب الزمن ووزارة النحاس باشا متسلّمة زمام الأمور وأمامها مشكلات لا يُستهان بها، وأولى هذه المشكلات مسألة الرد على مذكرة ٤ مارس التى كانت قدمتها الحكومة الإنكليزية إلى الوزارة السابقة وذكرنا أنباءها فى حينها وقد ردت عليها وزارة النحاس باشا، وصاغت الرد باللغة الفرنسية وسلمته إلى دار المندوب السامى فى نهار الجمعة ٣٠ مارس سنة ١٩٢٨.

ظل نص الرد متكتمًا، وإن شاع فحواه، وهو رفض ما جاء فى المذكرة البريطانية مما اعتبرته وزارة النحاس تدخلاً غير شرعى فى شئون البلاد التشريعية، وقد تريثت الوزارة فلم تَدَع نص الرد ولم تتكلم عنه مراعية فى ذلك أساليب المجاملة السياسية حتى تعطى فرصة لحكومة لندن أن تبسط رأيها فيه.

ولكن صحف لندن، على نحو ما جاء فى البرقيات، أذاعت ما أسمته خلاصة الرد المصرى ونعتته بما شاءت لها سخيمة الصدور وغل النفوس. وكالت السبَّ كيلاً للوزارة المصرية، ووصفت الرد بأنه (وقح ومتبجح)!

أقوال الصحف الإنكليزية

وفى هذه الفترة، فترة النظر فى الرد قبل نشر نصه الرسمى، أخذت الجرائد الإنكليزية تنعى على الوزارة المصرية خطتها وتقول كبيرة من كبرى جرائدها (الديلى تلغراف) فى مقال رئيس: «إن هذا الرد يعيد إلى الذكرى بشكل غير حسن التغيير الذى حدث بحلول النحاس باشا محل ثروت باشا»، ثم تصف الرد بأنه (غير حكيم ومهيج للخواطر). «أما المذكرة الإنكليزية التى يجيب هذا الرد عليها فقد كانت لازمة ولم ترسل قبل أوانها بأى حال من الأحوال. وقد كان يمكن

أن تنظر حكومة مصرية على رأسها ثروت باشا أو من يشابههم من السياسيين إلى هذه المذكرة بعين الاحترام إن لم يكن بالرضا. إلا أن ثروت باشا حل محله النحاس باشا وهو سياسى ليس له تجربة إدارية، وقد ظهر دائمًا وهو زعيم للوفد أنه مفتقر كل الافتقار إلى روح الاعتدال والحنكة السياسية التى أوحى بها سعد باشا زغلول فى آخر مرحلة من حياته العصيبة. وأن فى رئيس للوزارة كالنحاس باشا يعضده الوفد لاحتمالاً واضحًا لحدوث تغيير فى العلاقات مع دار المندوب السامى والحكومة البريطانية التى ظلت قائمة مدة ثلاث السنوات الماضية. ويقى أن نعلم هل تُؤْثر الحكومة البريطانية أن تجادل فى تعليق النحاس باشا على مذكرتها التى لم تتضمن أى قرار بشأن البرلمان المصرى، وإنما أشارت إلى بعض الوقائع المتعلقة بمسئولية بريطانيا فى مصر واحتمال سَنّ بعض القوانين التى تتعارض مع التزامات هذه المسئولية. وإذا رُئى أنه يحسن تقوية الجيش البريطانى ليقوم بمهمة الحماية فى مصر، فسوف يصبح واجبًا لا يحتمل أى تردد أن يعمل الترتيبات اللازمة لذلك».

وقد لا تستطيع الحكومة البريطانية أن تمنع عمليًا موافقة البرلمان المصرى على القوانين التى قد يتضاعف بها السخط على الأجانب: إلا أن لمثل هذا التشريع عواقب دولية خطيرة جدًا.

ثم انتهى هذا الكتاب إلى إعلام قارئه بأن الوزارة الإنكليزية ستبحث الرد فى هذا الأسبوع(١).

ونشرت جريدة (صنداى إكسبرس) خبرًا تحت عنوان: «مذكرة مصر الوقحة إلى إنكلترا»، قالت فيه: «إنه يُخشى وقوع أزمة خطيرة الشأن بسبب مذكرة الحكومة المصرية، إذ المفهوم أن مصر تطلب بوقاحة الاستقلال التام وحق حماية قنال السويس بجيشها من غير معاونة الجيش الإنكليزى والأسطول الإنكليزى إلا إذا طلبت مصر معاونتها بصراحة، وأن مصر لا تُحسب من الآن فصاعدًا عضوًا فى الإمبراطورية البريطانية بشكل من الأشكال بل تحسب حليفة لإنكلترا مساوية لها» ا. هـ.

---

(١) الكشاف فى ٢ أبريل سنة ١٩٢١.

وأنشأت الجريدة نفسها (صنداى إكسبرس) فصلاً افتتاحيًا قالت فيه: «لقد أرسل النحاس باشا ردًا وقحًا على المذكرة الإنكليزية تعترض الحكومة المصرية فيه على تعرض إنكلترا لشئونها الداخلية، وتتحدى مركز إنكلترا فى مصر وتطلب استقلالها تامًا وأن يكون الجيش المصرى هو الذى يتولى حماية القنال».

«وقد أظهرت الحكومة الإنكليزية صبرًا وأناة فائقى المعتاد فى معاملة الشرقيين غير المسئولين الذين يسيطرون على السياسة المصرية فحمل الأفاقون المتعصبون اعتدالها على محمل الضعف خدمة لمآربهم. فمن العبث والخطر المماطلة فى المفاوضات إذ لا فائدة منها على ما يظهر».

فإذا أصرت الحكومة المصرية على خطة التحدى هذه فالجواب الوحيد عن ذلك هو إخراج الجنود المصرية من السودان (كذا) ووضعه تحت مراقبة الجنود الإنكليزية. والواجب أن يُكره النحاس باشا وشركاؤه على احترام المصالح الإنكليزية.

«ولا يمكننا أن نترك أعمالنا التجديدية والضحايا التى ضحينا بها فى خلال نحو خمسين سنة تسقط ضحايا أمام دسائس سياسيين لا يبدو عليهم أثر من حسن السياسة والعقل السليم»[1].

أقوال الصحف المصرية

ذلك مثل مما كانت تكتبه الصحف الإنكليزية بينا نص الرد لم يُنشر رسميًا ولا غير رسمى، أما الصحف المصرية فقد رأت - على اختلاف مذاهبها - فى موقف النحاس باشا حزمًا وعدالة وحرصًا على حقوق البلاد التى لا يمكن التفريط فيها خصوصًا من حكومة قائمة على انتخابات شعبية، وفى عصر الأمة فيه هى المسيطر الأعلى بواسطة نوابها.

فكتبت الأهرام تقول: «فى ٥ مارس كان ختام المحادثات السياسية بين حضرة صاحب الدولة ثروت باشا والسير أوستن تشمبرلن وزير خارجية إنكلترا وكان ختام هذه المحادثات برفض مشروع المعاهدة الذى قدمه السير أوستن تشمبرلن لثروت باشا. وحتم عليه أن يعرضه على زملائه الوزراء بعد أن سأل اللورد لويد

(١) الكشاف فى ٢ أبريل سنة ١٩٠٨.

المندوب السامى النحاس باشا زعيم الغالبية رأيه، فكان رأى النحاس باشا وكان رأى الوزراء (أن هذا المشروع لا يتفق فى أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها)».

فلما اطّلعت الوزارة الإنكليزية على قرار الوزارة المصرية، أرسلت فى ٦ مارس[١] تلك المذكرة الشهيرة التى قالت حكومة إنكلترا فيها: «إنها نظرت فى العهد الأخير بعين الريبة إلى بعض مقترحات تشريعية عُرضت على البرلمان المصرى لو أنها أصبحت قانونًا لأضعفت إلى حد كبير سلطة السلطات الإدارية المسئولة عن حفظ النظام وحماية الأرواح والأموال فى مصر».. إلخ.

«هذه المذكرة وصلت إلى الوزارة الثروتية بعد أن قدمت استعفاءها».

«ولما تولت الوزارة النحاسية الحكم قال دولة رئيسها: «عولت أنا وزملائى على تحمل أعباء الحكم وتجشم مشقته ملبين داعى الوطن فى شدته، متوخين فى قبولنا للحكم الاحتفاظ بحقوق البلاد وأحكام دستورها من غير أن يعتبر هذا القبول إقرارًا لأية حالة أو فعل يتعارض مع استقلال البلاد وسيادتها»»[٢].

«سمع الإنكليز البيان الوزارى الحازم الحكيم فوقف وزير إنكلترا يقول إن إنكلترا لن تزيد شيئًا على ما أعطته لمصر لا فى الحاضر ولا فى المستقبل، وغنم السير تشمبرلن الفرصة فى وليمة أودلهام فقال إنه يحافظ كل المحافظة على تصريح ٢٨ فبراير وتحفظاته، وقال بعض الكُتّاب الإنكليز إن النحاس باشا ألقى كلمته ليستميل عواطف الشعب. وقلنا وقالت هذه البلاد كلها إن النحاس باشا لم يقلْ إلا ما تقرر الأمة وهو إذا قال قولاً لا يرمى من قوله إلى غير الحقيقة مجردة عن الهوى منزهة عن الزخرف، فهو يقول ما يضمر وهو يقول ما يتفق مع إرادة الأمة».

وكتبت الكشاف تقول ما خلاصته أن مضمون رد الوزارة المصرية على المذكرة الإنكليزية يتفق تمام الاتفاق مع البيانات الوزارية التى فاه به النحاس باشا. ولم تشأ الجريدة أن تعلق أكثر من ذلك منتظرة نص الرد الرسمى؛ داعية إلى استعمال الريث واجتناب اللغط فى انتظار ما تقابل به إنكلترا هذا الرد[٣].

---

(١) صحتها ٤ مارس كما سيأتى.
(٢) الأهرام فى أول ابريل سنة ١٩٢٨.
(٣) الكشاف فى ٢ أبريل سنة ١٩٢٨.

وكتبت جريدة البلاغ تقول: «لا نظن أن الموقف السياسى الذى نشأ من رد الحكومة المصرية على المذكرة البريطانية كان يستدعى كل هذا الإرجاف».

«والأمر هين والموقف طبيعى ما كان لحكومة وطنية أن تتهيبه أو تنكص عنه..إلخ»(١).

ونصحت جريدة السياسة باستعمال الحكمة وملازمة السّكينة حتى يتبين الموقف(٢) ولما وجدت أن الصحف فى إنكلترا والجرائد فى مصر كلتاهما قد دخلت فى المعمعة قبل أن تبتَّ فى الأمر بل قبل أن تنشر نص الرد رسميًا أو شبه رسمى حتى ينجلى الأمر، كتبت مقالاً تنعى فيه على هذه الصحف جميعًا موقفها وآثرت أن تنشره تحت عنوان: «الموقف السياسى والصحف. هراء فى إنكلترا وهراء فى مصر» ونحن نرى هنا إثباته بنصه، قالت(٣):

«يطلع القارئ فى التلغرافات الخاصة على لهجة جديدة تبدو من جانب الصحف البريطانية غير اللهجة التى تعودناها منذ زمان طويل لهجة تجاوزت العنف إلى استعمال الفاظ لا تجرى بها أقلام الصحيفة النزيهة فى غير حاجة. ولولا أن الصحف التى جاءتنا أقوالها إنما هى صحف الأحد وليس من بينها صحيفة سياسية محترمة تعبر عن الرأى العام البريطانى الذى يوجه تيار السياسة، لكان لنا فى مناقشتها رأى آخر وموقف آخر ولكنها جميعًا صحف أسبوعية ليست السياسة وشؤونها هى الظاهرة الأساسية فيما تتناوله كل أسبوع. بل إن الكثير منها ليحشو أنهاره بأخبار الجرائم والقضايا التى تثير شغف الجمهور بالقراءة لقضاء عطلة الأحد من غير أن يكون فيها من الرأى السياسى ما يعتمد عليه إنسان يريد أن يستريح يوم الأحد من التفكير الجدى فى الشؤون العامة. ولهذا الاعتبار لا نعبأ بهذه اللهجة التى بدت فى صحافة أمس الإنكليزية وننتظر ما تطالعنا به الصحف المحترمة ذات الرأى السياسى الذى يمكن التعويل عليه ومناقشته مناقشة جدية. ويؤكد للقارئ أن هذه الصحف لا يمكن أن يُعبأ برأيها لما فى مقالاتها من أغلاط مادية لا يرضى صحفى محترم نفسه أن يجرى بها قلمه. فذلك الكاتب الذى يحدثنا عن إخراج العساكر المصرية

---

(١) راجع البلاغ فى ١٢ أبريل سنة ١٩٢٨.
(٢) السياسة فى أول أبريل سنة ١٩٢٨.
(٣) السياسة فى ١٠ أبريل سنة ١٩٢٨.

من السودان جزاء لرد الحكومة على المذكرة البريطانية يجهل تمام الجهل ما حدث فى سنة ١٩٢٤ كأثر للإنذار الإنكليزى، ويجهل أن هذه المسألة لا تزال موضع خلاف بين مصر وإنكلترا تريد مصر تسويته بما ينطبق وحقوقها الكاملة فى هذا القسم من وادى النيل، فإذا كان ذلك هو الشأن كان لنا أن نطرح ما أرهصت به هذه الصحف جانبًا وأن لا نعيره أى شىء من العناية أو الالتفات».

«على أنَّا إلى جانب ما تقدم نأسف أن تُساق جريدة مصرية فى تيار لا يقل سرفًا فى تجاهل الحقائق أو الجهل بها عما وقعت فيه هذه الصحف الإنكليزية التى لا تعبر عن رأى سياسى معروف. ويزيد أسفنا أن هذه الصحيفة المصرية صحيفة كبيرة كنا نود أن تتفق أقوالها وما تكتب عن حالة مصر السياسية مع المقام الذى لها بين الصحف الأخرى». هذه الصحيفة هى الأهرام. فبينا تقف البلاد الآن متكاتفة لمواجهة الموقف السياسى الحاضر، وبينا ينتظر المصريون فى سكينة حازمة ما يمكن أن ينشأ عن هذا الموقف من الاحتمالات لمواجهته بما يحقق مصالح البلاد ويكفل حقوقها سليمة من كل عبث، إذا بها تظهر اليوم وفى صدرها مقال افتتاحى جاء فيه ما يأتى:

«لما تولت الوزارة النحاسية الحكم قال دولة رئيسها فى بيان الوزارة تلك الجملة الصغيرة العبارة الكبيرة المعنى التى صفقت لها البلاد تصفيق الاستحسان لأنها ترجمت إرادة الأمة وأعربت عن إرادتها، وهى «عولت أنا وزملائى على تحمل أعباء الحكم وتجشُّم مشقته مُلبِّين داعى الوطن فى شدته، متوخين فى قبولنا للحكم الاحتفاظ بحقوق البلاد وأحكام دستورها من غير أن يعتبر هذا القبول إقرارًا لأى حالة أو فعل يتعارض مع استقلال البلاد وسيادتها».

«ذلك ما جاء فى البيان الوزارى فقلنا وقالت البلاد معنا إنه لبيان حازم وأنه لبيان حكيم وأنه لبيان يعرب أصدق الإعراب عن إرادة الأمة، وقال المستضعفون وقال المترددون وقال الذين أسماهم المغفور له سعد باشا دعاة التردد والهزيمة إنه إنكار لتصريح ٢٨ فبراير وأنه رد على المذكرة الإنكليزية. فقلنا فليكن، فما تصريح ٢٨ فبراير بوحى من الله ولا هو شريعة مارى لا تحول ولا تغير ولكنه بعض حق مصر رُدَّ إليها وأن الإنكليز ذاتهم يعرفون بل يعترفون بأنه بعض هذا الحق».

فهل تستطيع الأهرام أن تقول لنا معنى هذه الكلمة وموجبها؟ وأنى ترى هى من يعترض الوزارة الحاضرة فى بيانها الوزارى. لقد قلنا غداة ألقى دولة رئيس الوزراء بيانه هذا فى مجلس البرلمان ما نصه:

لن يستطيع إنسان يرى هذا البرنامج إلا أن يرتاح له أشد الارتياح ويطرب أشد الطرب ويرجو للوزارة التى أخذت نفسها بتنفيذه كل نجاح.

«ومما يزيد ارتياح المُطَّلع على البرنامج وكبير رجائه فى توفيق الوزراء إلى تحقيق ما جاء فيه أنها عمدت على خطة الصراحة، منذ أول ساعات مناقشاتها البرلمانية. فلم يَسَع دولة رئيس الوزراء إلى أى طريقة من طرق المناورات البرلمانية فى الإجابة على ما كان يلقى إليه من حضرات النواب من الأسئلة، بل كان يجيب عن كل سؤال فى صراحة وقوة وفى حماس عظيم. وإذا كانت البلاد تحتاج فى كثير من الأحيان إلى مهارة الساسة ومناورات البرلمانيين فهى تحتاج كذلك فى كثير من الأحيان إلى الصراحة فى القول والصراحة كذلك فى العمل. وقد كان رئيس الوزارة صريحًا فى القول كل الصراحة فى الجلسة أمس، وصراحته هذه فى القول تبعث إلى النفوس أشد الاعتقاد بأن الوزارة لن تكون أقل صراحة من ذلك فى العمل».

«ثم كنا بعد ذلك عند هذا الرأى الذى أبديناه فى تعليقنا على برنامج الوزارة. فمن تُرى يكون دعاة التردد والهزيمة الذين تشير الأهرام إليهم وماذا ترى يكون قصدها من هذه الإشارة؟».

«لقد كان لنا أن نمر على كلام الأهرام مر الكرام باللغو لو أنها قالت دعاة التردد والهزيمة مطلقة. وكنا نترك للأهرام فى صدق وطنيتها وعظيم حرصها على أن تحل قضايا بلاد الشرق جميعًا مما تتصور من شاءت أن تتصور بين المصريين أو غير المصريين من دعاة التردد والهزيمة، أليس من الناس من إذا رأى غير شىء ظنه رجلاً؟! أما وقد عبرت بقولها: (وقال الذين أسماهم المغفور له سعد باشا «دعاة التردد والهزيمة») فإنَّا نُكره أنفسنا على النزول لنسألها من هم هؤلاء الذين أسماهم المغفور له سعد باشا دعاة التردد والهزيمة. لقد نعلم أن سعد باشا كان يذكر هذه العبارة فى وقت خصومة رأى ـ رحمه الله ـ ورأينا معه أن لا فائدة لأيِّنا منها فائتلفت البلاد وظل سعد باشا منذ سبتمبر سنة ١٩٢٥ إلى أن اختاره الله إلى جواره فى الصيف الماضى، أقوى عضد فى سياسة

الائتلاف. وانطوت هذه الكلمات بانطواء الخصومة فى جوف ماض ما نظن مصريًا مخلصًا لبلاده يريد عوده. وأصبح الناس إذا اختلفوا رأيًا تناقشوا لا مُتهاترين ولا لينتقص أحدهم من صاحبهم ولكن ليصلوا إلى الحق وإلى ما يحقق مصلحة البلاد. فماذا عسى تريد الأهرام بنبش ذلك الماضى وإعادة الألفاظ التى كانت تستعمل فى الخصومة. هل تُراها تريد أن توقظ فى البلاد نار الفتنة من جديد. وهل هى تعتقد فى إيقاد نار الفتنة مصلحة لها أو لوطنها. اللهم إن المصريين قد أيقنوا جميعًا أن ليس لمصر من وراء الفتنة مغنم وأنهم إن اختلفوا يومًا فى الرأى فلن يكون ذلك ليعودوا إلى خصومة ولكن ليسعوا إلى تفاهم لاعتقادهم الأكيد أن الخصومة بينهم تضرهم ولا تنفعهم. فهل تدلنا «الأهرام» على وجه الخطأ فى هذا الرأى الذى اهتدى المصريون إليه عن تجربة. ثم هل تدلنا هى على (الذين أسماهم المغفور له سعد باشا دعاة التردد والهزيمة)، وأما موقفهم اليوم فى نظرها الوطنى السامى مما يجعلها تعيد إلى الحياة نغمة لا يريد أحد أن تعود».

«ثم نقل لنا الأهرام أيضًا ما شأن تصريح ٢٨ فبراير بالموقف الذى تتحدث عنه وما شأن مصرى أيًا كان موقفه فى إنكار المصريين هذا التصريح. إن الوزارة الحالية لم تُشِرْ فى بيانها إلى تصريح ٢٨ فبراير حتى تعود المناقشة فى إنكاره أو عدم إنكاره. ثم إن هذا التصريح الذى صدر من جانب واحد لم يطلب إلى مصر أن تعترف به بل هو قد حل محل الحماية التى كانت مضروبة على مصر بالرغم منها ومن غير قبول لها، وهو قد حل محل الحماية لأن المصريين أنكروا هذه الحماية وطلبوا لبلادهم الاستقلال لم يندَّ واحد منهم فى ذلك عن أخيه. فإذا كان هذا التصريح قد رد إلى مصر شيئًا، قل أو كثر، من حقوقها فما لا يزال باقيًا من هذه الحقوق تقف منه مصر موقفها السابق. هذا رأى رجال التشريع ورأى الوطنيين جميعًا. وهذا هو الرأى الذى طالما أبديناه على صفحات هذه الجريدة منذ بدأت حياتها إلى اليوم ولعل الأهرام تعرف هذا، فماذا تُراها مع ذلك تعنى بإعادة كلمة معينة ونسبتها إلى المغفور له سعد باشا فى هذا الموقف الذى نحن فيه».

لعلَّ الأهرام تجيبنا على هذا وعلى غيره مما سألنا عنه. على أنَّا مع ذلك مُعْفوها من هذا الجواب إن هى رأت أن تعفى نفسها منه. وقد نعتذر نحن لها

فى هذا الوقت بأن القلم يجرى فى بعض الأحيان بأشياء لا يقصد صاحبها منها ما يمكن أن يفهم القراء. وأغلب ظننا أن هذا كان حال الأهرام. وعلى كل حال، فإنَّا نأسف لها أن زلت هذه الزلّة، ونرجو لها بإخلاص خير التوفيق فى توجيه وطنيتها الحارة إلى الوجهة النافعة للبلاد.

وصحيفة الأخبار، لسان حال الحزب الوطنى، وهى المسرفة فى نقد الزعماء الناعية عليهم جميعًا التراخى فى حقوق البلاد شدت فى هذه المرة من عضد النحاس باشا وحبَّذت موقفه، وقالت: «إننا لا نرضى أن يعتدى أجنبى على زعيم مصرى مهما كان لونه السياسى. وإننا لا نريد أن ينفرد النحاس باشا وحده أو غير النحاس وحده بتلقى أى ضربة من الإنكليز من أجل العمل على تحقيق استقلال مصر. وإنما نريد أن تتلقى الأمة كتلة واحدة كل ضربة يوجهها الغاصب إلى أى زعيم مادامت الضربة فى سبيل الاستقلال والحرية. وختمت كلمتها بالآية الكريمة: «وما كان لنفس أن تموت إلا بإذن الله كتابًا مؤجلاً. ومن يُردْ ثواب الدنيا نؤته منها ومن يُردْ ثواب الآخرة نؤته منه وسنجزى الشاكرين»[1].

وما كان للنحاس أن يفوز من «الأخبار» وهى لسان الحزب المتطرف بمثل هذا لولا أن موقفه كان ينطوى على شىء من الحزم والحرص على حقوق الوطن العزيز.

أما جريدة الاتحاد فلم يَرُقْها موقف النحاس باشا وزعمت أنه موقف يثير المعركة، وقالت إن المهارة ليست فى إثارة المعركة ولكن فى كسبها، وذكرت شيئًا من تصرفات المغفور له سعد باشا وقارنت بينه وبين النحاس الذى قالت عنه إنه سائر بمثل هذه التصرفات إلى هزيمة[2].

والجرائد الإفرنجية المحلية كتبت عن الموقف كلامًا لم يخرج عمَّا تقدم، من ذلك أن جريدة الإچبشيان زعمت أننا على أبواب أزمة سياسية ذات أهمية عظمى، وإنها لأهمية يتعذر معها لا ريب التكهن بما سيكون من نتائجها.. إلخ[3].

---

(١) الأخبار فى مساء أول ابريل سنة ١٩٢٨.

(٢) راجع الاتحاد فى مساء ٢ ابريل سنة ١٩٢٨.

(٣) عن الاتحاد فى مساء ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٨.

بيان رئيس الوزارة المصرية للصحفيين

إزاء هذا التهريف والتحريف، وانتظارًا لرد الوزارة الإنكليزية على الرد المصرى، لم يجد النحاس باشا بُدًا من أن يقف الرأى العام فى مصر وفى غير مصر على حقيقة الحال فى وجه الإجمال - وخير وسلة لنشر ما يريد هى الصحف - لهذا وجه دعوة إلى الصحفيين جميعًا، دون استثناء، على يد قلم المطبوعات. فاجتمعوا فى مكتبه قُبيل الظهر ببضع دقائق من يوم الثلاثاء ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٨، وبعد أن جلسوا حياهم دولته ثم أبان لهم الغرض من دعوته إياهم قال:

حديث تمهيدى

«دعوتكم اليوم لأحدثكم بعض الحديث فى رد الحكومة المصرية على مذكرة ٤ مارس؛ وذلك لأنى أعتدٌ بالرأى العام كما قرأتم فى خطابى الذى رفعته إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حين قبول تأليف الوزارة. وغرضى من حديثى الآن معكم أن أقفكم على حقيقة الحال؛ كى تتمكنوا أنتم أيضًا أن تقفوا الرأى العام على هذه الحقيقة».

«وما كان لى قبل الآن أن أفضى إليكم بشىء لأن التقاليد السياسية كانت تمنعنى من أن أتكلم أو أن أنشر شيئًا. وأنا إلى الآن لا أستطيع أن أعطيكم نص الرد الذى ردت به الحكومة المصرية على مذكرة ٤ مارس وأنتم تكتبون كثيرًا أنها مذكرة ٦ مارس هذا خطأ - ولكنى أستطيع أن أعطيكم بيانًا عنها».

ثم ذكر أن الصحافة خير واسطة بين الحكومة والرأى العام وأن الساعة الآن ساعة عمل للمصلحة الوطنية بدون نظر إلى الفوارق الحزبية. وأخذ بعد ذلك يتلو بيانه حتى إذا أتمَّه وقف صاحب العزة داود بك بركات رئيس تحرير «الأهرام» وشكره باسم الصحفيين جميعًا لعنايته هذه بالرأى العام وبالصحافة وتمنى أن تنهج الحكومة هذا المنهج دائمًا فى الاتصال بالصحافة، فأجاب دولته بأنه يقبل هذا الشكر بسرور وبأن خطته ستكون كذلك فى كل الأمور.

وهذا هو البيان:

البيان الرسمى

«إلى أن ترى الحكومة الوقت الملائم لنشر الرد على مذكرة الحكومة البريطانية وإزاء ما أذاعته بعض الصحف الأجنبية عن مضمون هذا الرد فلم

تُحطْ بالموضوع من جميع نواحيه، وحيال ما علقت عليه بما لا يتفق وروحه وأغراضه رأيت أن أدعوكم لأبيِّن لكم حقيقة الموقف حتى لا يُضلّل الرأى العام هنا وفى الخارج».

«وإنى لواثق كل الثقة أن الجرائد البريطانية والأجنبية ستساعدنا على إظهار هذه الحقائق بعد أن تتبين الوقائع على صحتها».

«إن الوزارة الحالية وجدت أمامها مذكرة من الحكومة البريطانية مؤرخة فى ٤ مارس الماضى سُلمت إلى الوزارة السابقة التى ردت بأنها لا تستطيع الإجابة عليها نظرًا لتقديم استقالتها، فأصبح من الواجب على هذه الوزارة أن ترد عليها احتفاظًا بحقوق البلاد ووفاء بوعدها أمام مجلس النواب والرأى العام الذى تقدره حق قدره».

«لقد رأت الحكومة البريطانية على إثر محادثات خاصة بين سير أوستن تشمبرلن ودولة ثروت باشا أن ترتب على عدم قبولها من الوزارة التى لم يشترك فيها حقًا لها فى التدخل فى إدارة البلاد التشريعية والتنفيذية بما يهدم استقلال البلاد ودستورها من أساسهما وسجلت ذلك بالمذكرة التى أرسلت الوزارة السابقة فلم يكن بُدٌّ للوزارة الحالية من أن تسجل هى أيضًا ردها عليها صونًا لحقوق البلاد، ودرءًا لما قد ينجم عن هذه المذكرة من سوء التفاهم بين الحكومتين».

«وقد توخينا فى ردنا الذى سلمناه فى ٣٠ مارس الماضى الاحتفاظ بحقوق البلاد من جهة وبعلاقات المودة والصداقة بيننا وبين بريطانيا العظمى من جهة أخرى. فأبدينا أسفنا الشديد لأن هذه المذكرة لا تطابق إرادتنا الصريحة فى تنمية وتوثيق صلات المودة التى يجب أن تسود علاقاتنا مع بريطانيا العظمى. وبينًا أن هذه المذكرة لم يكن لها مبرر لا من جهة القانون ولا من جهة الواقع، إذ إن التدخل السياسى المستمد من القواعد المُقرَّة فى القانون الدولى لا يجيز للحكومة المتدخلة حق الرقابة على أعمال الدول الأخرى وأن الواقع أن الحكومة المصرية والبرلمان المصرى والشعب المصرى بأسره لم يألُ جهدًا فى الاهتمام براحة الأجانب عمومًا من بريطانيين وغير بريطانيين والسهر على أمنهم والعناية بمصالحهم، بما جعلهم يتمتعون فى مصر بمعاملة لا تقل بل تزيد عما يلقونه فى أى بلد آخر طبقًا لتقاليد الأمة المصرية حكومة وشعبًا فى كرم الضيافة».

«ولا أرى غرابة فى ذلك فإن مصر تقدر حق القدر ما بينها وبين ضيوفها الأجانب من الصلات الأدبية والمادية التى ترجع إلى عهد قديم».

«ثم أوضحنا فى ردنا أنه ما كان للحكومة المصرية أن تسلم بتدخل فى إدارتها الداخلية على نحو ما جاء فى المذكرة مما يشل حق البرلمان فى التشريع والرقابة على أعمال الإدارة ويجعل مهمة الحكومة مستحيلة على أية حكومة مصرية».

«وقد أبدينا اعتقادنا أن الحكومة البريطانية لم تقصد إلى شىء من ذلك كما أكدنا لها أن الحكومة المصرية التى نص دستورها على أنها حكومة دولة مستقلة ذات سيادة تشعر تمام الشعور بما عليها من واجبات وأنها معتزمة بعون الله وتوفيقه على القيام بأعبائها فى حرص ودقة وعلى وجه مُرْض للجميع».

«هذا مجمل ردنا على المذكرة وهو كما ترون يضع الأمور فى نصابها من غير تحدٍ ولا هجوم، بل توخينا فيه تمهيد سبيل الصداقة الحقيقية بيننا وبين بريطانيا بإزالة أسباب الاشتباك بيننا وبينها».

«وإنى لكبير الأمل بأن تكونوا خير واسطة لإثارة الرأى العام هنا وفى الخارج بما تقدم بيانه».

دعاية مصرية واسعة النطاق

ولم يكتفِ النحاس باشا بإعلام هذا الحديث للصحفيين بل قد اتخذت وزارة الخارجية المصرية الوسائل لإذاعته فى أنحاء العالم بواسطة المفوضيات المصرية، فنشرت المفوضيات صورته بنصه[1].

وقد طير مراسلو الصحف الإنكليزية هذا الحديث المهم إلى صحفهم بالبرق، وقد كانت الوزارة الإنكليزية فى هذا الظرف منهمكة فى درس الرد المصرى الذى عقدت للنظر فيه والرد عليه عدة اجتماعات[2].

أما الصحف المصرية فقد أجمعت على امتداح هذا العمل من جانب النحاس باشا. ورجت أن يكون بيانه قاضيًا على هذا التهييج الذى لا مبرر له منقيًا الجو فى مصر وفى لندن من العناصر الفاسدة التى اختلطت فيه؛ كى تتمكن

(١) عن الكشاف فى ٥ أبريل سنة ١٩٢٨.

(٢) راجع الصحف فى أيام ١ و٢ و٣ أبريل سنة ١٩٢٨.

الحكومتان من حل الخلاف فى وسط من الرَّوِية والهدوء النفسى يسهل الفئ إلى الحق وتذليل الصعوبات[1].

ولم يَطُل الانتظار، فقد انتهت الحكومة البريطانية إلى حل المسألة على الوجه الذى تراه فى نص ردها. وحينئذ استباحت الوزارة المصرية لنفسها أن تنشر الوثيقتين: وثيقة ردها على المذكرة البريطانية ووثيقة رد الوزارة الإنكليزية على هذا الرد. وها نحن نسوق إليك النصوص الرسمية كما أعلنتها رياسة مجلس الوزراء[2].

ـ ١ ـ

«رياسة مجلس الوزراء»

القاهرة فى ٣٠ مارس سنة ١٩٢٨

«حضرة صاحب الفخامة»

«أتشرف بإحاطة فخامتكم علمًا بأنى اطَّلعت على مذكرة سلمتموها إلى سلفى عن بعض مقترحات تشريعية معروضة على البرلمان، مما رأيتموه حقيقًا بأن يضعف بصورة جدية سلطة الهيئات الإدارية المسؤولية عن حفظ النظام وحماية الأرواح والأموال فى مصر. وبعد ما أشرتم إلى ما أدرك الحكومة البريطانية من القلق بسبب ذلك ذكرتم فى ختام تلك المذكرة أنه بما أن المحادثات التى دارت بين حضرة صاحب السعادة سير أوستن تشمبرلن وحضرة صاحب الدولة ثروت باشا لم تُفْضِ إلى الغاية التى أريدت منها «فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية لا يسعها أن تسمح بأن يكون اضطلاعها بما يفرضه عليها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ من المسئوليات معرضًا لأى خطر يأتى من تشريع مصرى من نوع التشريع الذى سبقت الإشارة إليه أو من أى عمل إدارى وتحفظ لنفسها الحق فى اتخاذ أى تدبير ترى أن الحالة تستدعيه»».

«ولا يَسَع الحكومة المصرية فى الجواب على هذه المذكرة إلا أن تبدأ بالإعراب عن شديد أسفها لأن تجد نفسها أمام مذكرة ٤ مارس التى لا تطابق ما للحكومة

---

(١) البلاغ فى ٥ أبريل سنة ١٩٢٨.

(٢) الصحف فى ٥ أبريل سنة ١٩٢٨.

المصرية من رغبة صريحة فى تنمية وتوثيق صلات الصداقة التى يجب أن تسود العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر».

«فإن تلك المذكرة إذا نُظر فيها من ناحية القانون الدولى تبين أنها ظاهرة الخروج على القواعد المُسلَّم بها فيه بشأن التدخل السياسى؛ إذ إن هذا التدخل ما لم تتغير طبيعته ووجهته تغيرًا كليًا - لا يجيز للدولة المتدخلة حق الرقابة على أعمال الدولة الأخرى».

«ومن جهة الواقع فإن الحكومة كانت ولا تزال تحرص على أن تلقى فى نفوس الرعايا البريطانيين ونفوس الأجانب بوجه عام كل الثقة بأنها ساهرة على أمنهم وراحتهم وأنها قد وضعت حماية مصالحهم موضعًا خاصًا من رعايتها. هذا ولو لم تكن تلك الحماية من نزعات الحكومة المصرية وتقاليدها الثابتة لكانت نزعات البرلمان البيِّنة المعروفة كفيلة بأن توجبها عليها إيجابًا. ولقد دلت الحكومة على الدوام بتصريحاتها وأعمالها على أن للأجانب أن يثقوا بأن ما يتمتعون به فى مصر من حسن المعاملة لا يقل بوجه من الوجوه عما يلقونه فى أى بلد آخر، هذا فضلاً عما يجدونه فيها من كريم الضيافة التى امتاز بها الشعب المصرى فأصبحت من مناقبه».

«يُضاف إلى ما تقدم أن المذكرة المشار إليها تهيئ السبيل لتدخل مستمر فى إدارة شؤون البلاد الداخلية مما يشل سلطة البرلمان فى التشريع وفى الرقابة على أعمال الإدارة ويجعل مهمة الحكم مستحيلة على أية حكومة جديرة بهذا الاسم».

«ولا ريب لدينا فى أن الحكومة البريطانية لم تقصد إلى شىء من هذا لذلك لا يسع الحكومة المصرية أن تقبل تدخلاً لو أنها سلمت بمبدئه لأسلمت ذاتها وأنكرت وجودها، بل إنها كحكومة دولة مستقلة ذات سيادة لتدرك حق الإدراك ما عليها من واجبات وتعتزم بعون الله وتوفيقه أن تنهض بأعبائها فى حرص وذمة، وعلى وجه مُرْضٍ للجميع».

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

النص الرسمى للرد البريطانى

ترجمة رد الحكومة البريطانية على مذكرة الحكومة المصرية

«يا صاحب الدولة»

«اطلّعت حكومتى على المذكرة التى أرسلتها دولتكم إلىَّ فى ٣٠ مارس، وقد تلقيت تعليمات بأن أقول إن حكومة جلالة الملك لا تستطيع أن تقبل مذكرة دولتكم كبيان صحيح للعلاقات الموجودة بين بريطانيا ومصر أو لتعهدات كل منهما. إن حكومة جلالة الملك قد أعلنت فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٦ أن استقلال مصر خاضع لأربعة تحفظات ذكرت فيه. وقد شفعت حكومة جلالة الملك إبلاغ قرارها هذا للدول الأجنبية بقولها إن سلامة مصر وخيرها ضروريان لسلامة الإمبراطورية البريطانية وأمنها، لذلك تصونهما دائمًا لما فيهما من المصلحة الجوهرية لبريطانيا. وقد اعترفت الحكومات الأخرى منذ زمن طويل بالعلاقات الخاصة الموجودة بين بريطانيا ومصر، وذكرت حكومة جلالة الملك فى إلفات النظر إلى هذه العلاقات الخاصة «كما هى محددة فى تصريح ٢٨ فبراير» أنها لا تسمح لأى دولة أخرى بأن تعترض عليها أو تجادل فيها، وأنها تعد كل سعى تقوم به دولة أخرى للتدخل فى شؤون مصر عملاً غير ودى وأنها تعد كل اعتداء على الأراضى المصرية عملاً تدفعه بكل ما لديها من الوسائل».

«فنظرًا إلى هذه المسؤولية التى تحملتها نحو الدول الأخرى ولما للمصالح البريطانية فى مصر من الأهمية الحيوية للإمبراطورية البريطانية، احتفظت حكومة جلالة الملك فى مصر فى التصريح المتقدم بحريتها التامة فى التصرف: (أولاً) فى سلامة المواصلات الإمبراطورية فى مصر (ثانيًا) الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أجنبى أو تدخل مباشر أو غير مباشر (ثالثا) حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات (رابعًا) السودان. وذلك إلى أن توضع تسوية لهذه المسائل باتفاقات تُعقد بين الحكومتين المصرية والبريطانية، وقد سعت حكومة جلالة الملك واعتقدت أنها وجدت هذه التسوية بالمعاهدة التى فاوضت فيها رئيس الوزارة المصرية السابق».

«وبما أن الحكومة المصرية فرضت تلك المعاهدة فإن الحالة التى تقدمتها تبقى مستمرة، فالمركز اليوم إذن هو كما كان عندما حبطت المفاوضات بين مستر رامزى مكدونالد وزغلول باشا إلا فيما طرأ عليه من التعديل بالمذكرات التى

تبودلت فى نوفمبر سنة ١٩٢٤. وتبقى حكومة جلالة الملك محتفظة لنفسها بحرية التصرف فى النقط المحتفَظ بها، فتمارس الحكومة المصرية سلطتها المستقلة على شرط إرضاء حكومة جلالة الملك فى هذه المسائل».

قابلت الصحف المصرية هذا التبليغ الإنكليزى الجديد بالاعتراض والنقد، وحبذت موقف الوزارة المصرية، وفى مساء ١٥ أبريل سنة ١٩٢٨ وقف رئيس الوزارة (النحاس باشا) فى مجلس النواب وألقى تصريحًا قوبل بالارتياح من حضرات النواب جميعًا، وقد رد على هذا البيان المشرف الحزب الوطنى بلسان عبد الحميد بك سعيد، والأحرار الدستوريون بلسان عبد المجيد بك إبراهيم، وإليك النصوص نقلاً عن مضبطة الجلسة.

بيان رئيس الوزارة

«حضرات النواب المحترمين»

«لقد ردت الوزارة المصرية بتاريخ ٣٠ مارس على مذكرة الحكومة البريطانية فجاءنا الرد فى مساء أمس ولما علمنا أن الوثيقتين نُشرتا فى إنكلترا وزعنا الصورة على الصحف المصرية فنشرتها صباح اليوم».

«ولقد كان ردنا متفقًا مع البيان الوزارى الذى تشرفت بإلقائه عليكم فنال حظوتكم لاحتفاظنا فيه بحقوق البلاد مع استيفاء صلات المودة بيننا وبين بريطانيا العظمى، ولقد بينت الحكومة البريطانية وجهة نظرها ولا حاجة لى إلى القول بأن الحكومة المصرية متمسكة بوجهة نظرها مستمدة من برنامجها (تصفيق حاد) وإنى معتقد إنها خير سبيل لتوثيق عُرى الصداقة بين البلدين والله تعالى ولى التوفيق، ولست فى حاجة إلى أن أذكر لكم ما ذكرته بعض الصحف الأجنبية من أن الرد لم يكن بإجماع الآراء، محض افتراء فإن الرد وضع بإجماع الآراء، وباتفاق تام بيننا والله تعالى أسأله التوفيق فى خدمة البلاد».

«عبد الحميد سعيد - إن الحزب الوطنى ليؤيد الوزارة فى خطتها، تلك الخطة الحازمة خطة الدفاع عن استقلال مصر والسودان. وإنَّا ندهش من أن الجرائد الإنجليزية، تقول إن الوزارة المصرية غير مؤيدة من الأمة فإن الأمة بأسرها تؤيد الحكومة فى هذه الخطة وليس هناك أحزاب وإنما كلنا الآن يد واحدة مؤيدين الحكومة التى تحمى الدستور وكرامة البلاد».

«عبد المجيد بك إبراهيم - إننى كحر دستورى أتقدم بدورى لتقديم واجب الشكر للحكومة على خطة الحزم والعزم التى اتبعتها وأقول بأعلى صوتى من أعلى هذا المنبر وإنى أفخر بأن أقول إن اليوم يوم مصر لا يوم الأحزاب».

بعد ذلك اعتُبرت الأزمة منتهية فيما يتعلق بتبادل المذكرات. وإن الحَّت والحفت جريدة الأخبار فى وجوب الرد من جديد على التبليغ البريطانى الأخير، ولكن الأزمة نفسها موشكة أن تتجدد لكل حادث من الحوادث أو أمر من الأمور ترى إنكلترا محلاً لتجديدها فيه.

وقانون المظاهرات أو بالأحرى (قانون الاجتماعات العامة) الذى نُظر من قبل فى مجلس البرلمان، والذى كان سيرفع منذ زمن طويل لتصديق جلالة الملك، لولا هذه الفقرة البسيطة التى سقطت حين تبليغه من مجلس النواب لمجلس الشيوخ، هذا القانون سينظر قريبًا. فإذا أصرت إنكلترا على موقفها الحالى كان معنى هذا أن تسحب الحكومة القانون من المجلس، وأن لا يقره هذا المجلس، فإذا لم يحصل ذلك ونظر المجلس القانون وأقره كان معنى هذا أن تتجدد الأزمة بين الحكومتين من جديد، وكان معنى هذا أن يُشل الحكم النيابى سواء بقبول وجهة النظر البريطانية - وذلك موقف لم تقبله الوزارة - أو باعتراض إنكلترا بالقوة إقرار القانون أو صدوره أو تنفيذه[1].

ظلت الصحف المصرية بعد هذا تعتب فى لين ورفق على الوزارة البريطانية فى غير مدعاة للتعنت، وافتئاتها على تصريح ٢٨ فبراير سنة ٢٢ وتفسير بعض نصوصه حسب أهوائها الاستعمارية، وظلت تطالب (الأخبار) الوزارة المصرية بالرد وعدم الصمت تجاه التبليغ البريطانى الأخير، معلنة أن (السكوت عن الرد على إنكلترا رضاء بأن مصر مستعمرة حقيرة)[2].

«أما الصحف البريطانية فظلت آخذه شرعتها ومنهاجها الذى ترى فيه خير بلادها، من ذلك ما جاء فى مقال رئيس لجريدة (أوبزرفر):

«إن الخلاصة التى تُستخرج من تبادل المذكرات بين بريطانيا ومصر هى أن النحاس باشا فكر فى محو كل ما كتب على لوح التاريخ بوضع توقيعه على

---

(١) ملخصًا عن السياسة فى ٨ أبريل سنة ١٩٢٨.

(٢) راجع الأخبار فى ١٨ أبريل سنة ١٩٢٨.

مستند قصير. وخطر له أن تصبح مصر والقناة والسودان من اختصاص مصر وحدها. ولكن رد السير تشمبرلن صحح له هذا الخطأ فى التقدير. أما اللوح الذى محاه النحاس باشا فهو أصغر وأقل شأنًا من ذلك. فإنه لم يمحُ سوى ما عرضته الحكومة البريطانية من إعطاء مصر قسطًا آخر من الاستقلال الذى تريده. ولم تكد مذكرة النحاس باشا تصل إلى لندن حتى بدأت تظهر على آراء الوفد دلائل تدل على الشك فى الحكمة من إرسالها. وشرعت القاهرة فى تعليلها وتحيلها. ولكن الفرح حل محل القلق عند ما جاء رد السير أوستن تشمبرلن أقل شدة مما كان يؤمل..إلخ[1].

«وكذلك كتب (سرايموس) الذى كان مستشارًا بمصر مقالاً فى جريدة (صنداى تيمس) تعليقًا على المذكرة البريطانية فحمل على قوانين حمل السلاح والاجتماعات والعُمَد، قائلاً إن هذه القوانين إذا نُفذت أضعفت عمل الحكومة المركزية فى تخفيض حوادث الشعب والقتل والأخذ بالثأر فى القرى حيث يعيش غالبًا جماعات من الأجانب قد يصيبهم أذى من بعض الحوادث»[2].

«ثم تساءل سيرايموس ماذا يكون جواب بريطانيا فى هذه الظروف وهى التى أخذت على نفسها مسئوليات أمام الدول التى لم تتعود أن تعتمد فى حماية رعاياها على الحكومات المصرية غير المعضدة بعنايات طيبة، ومن جهة أخرى فإن السياسة البريطانية لا تسمح بالتدخل الأجنبى فى الشؤون المصرية ونتيجة ذلك إذن أنه يجب على بريطانيا أن تكون مستعدة وقادرة على أن تشمل الأجانب فى مصر، على الأقل، بالحماية التى يتوقعونها من حكوماتهم».

«وقال سيرايموس إن هذا التعليل لم يُنس حين أُلغيت الحماية بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى احتفظت فيه بريطانيا بالحالة الراهنة فيما يتعلق بأربع مسائل، الثانية منها تتعلق بعدم السماح بالتدخل الأجنبى فى مصر، وتتعلق الثالثة بحماية مصالح الأجانب».

«ويقول سيرايموس: ولكن هنا تأتى الصعوبة. فماذا كانت الحالة القائمة. قبل تصريح سنة ١٩٢٢ فإنكلترا - على عكس الرأى الشائع - لم تنظم تحت الحماية

---

(١) راجع الأهرام فى ٩ ابريل سنة ١٩٢٨.

(٢) السياسة فى ٩ ابريل سنة ١٩٢٨.

وسائل الحكم فى مصر. صحيح أن بريطانيا حكمت مصر أثناء الحماية حكمًا مباشرًا ولكن هذا الحكم كان حاصلاً بموجب القانون العسكرى ولم يكن بموجب سلطة مدنية مرتبطة بفضل الحماية. والنظام الدستورى والمصرى الحاضر يجعل من الصعب إسداء نصيحة حكمها حكم الأمر لجمعية منتخبة أو لوزارة معتمدة على هذه الجمعية».

«ولكن الإرشاد البريطانى استُخدم بمهارة حافظت على نفوذه. والحالة الواقعة التى أشار إليها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ احتوت على كثير من حسن التفاهم المتبادل بين المندوب السامى والوزراء المصريين».

«وعلى الرغم من أن مصر قد أصابت من تصريح سنة ١٩٢٢ مزايا سياسية؛ فإنه لم يوجد بعد وزير مصرى جرؤ على قبول أحكامه».

«وأشار سيرايموس إلى المجهودات التى بُذلت فى السنوات الماضية لاتقاء التصادم بين المصالح البريطانية وإحساسات المصريين، ثم قال إنه يرجو برغم ما حدث من إثارة هذه المسألة التى لا يضبطها ضابط فى الوقت الحاضر أن يُسدل عليها ستار النسيان، واختتم قائلاً إن فى الناحيتين متطرفين وطلب إلى كليهما أن يدرسا حقائق الشؤون العالمية الحاضرة وألا يكتفيا بدراسة تاريخ الاحتلال البريطانى لمصر».

«لقد أعلن سير أوستن تشمبرلن أن المقادير قد قضت بتزاوج الأمتين وإن العقلاء الذين يجدون أنفسهم مرتبطين بهذا التزاوج المناسب سيبذلون أقصى ما يستطيعون لأن يتقوا - بواسطة التساهل المتبادل - المسائل التى لا يُحتمل الاتفاق عليها. ولا يوجد مصرى يستطيع أن يتهم بريطانيا بأنها غير راغبة فى التساهل».

ولما كثر تردد ذكر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فى أثناء الأزمة وزعمت الحكومة الإنكليزية أنها تتدخل بناء على ما يخوّله لها هذا التصريح، ولما كان حزب الأحرار الدستوريين يرى فى هذا التصريح ربحًا لمصر، كتبت جريدة هذا الحزب المتكلمة بلسانه (السياسة) مقالاً تنحى عن هذا التصريح مثل هذه الشبهات، وتقول إنه لا يبيح لإنكلترا حق التدخل فى التشريع المصرى. ونؤثر إثبات هذا المقال بنصه لأهميته[1]، قالت:

---

(١) السياسة فى ٩ أبريل سنة ١٩٢٨.

«لا تزال الصحف البريطانية تتحدث عن القوانين التى أشارت إليها مذكرة ٤ مارس الماضى صراحة، قوانين المظاهرات والعُمُد وحمل السلاح، وترى فى إنفاذ الهيئة التشريعية المصرية إياها منافاة للتحفظ الخاص بحماية الأجانب من تحفظات تصريح ٢١ فبراير سنة ١٩٢٢, ولم يقف أمر ذلك عند الصحفيين الذين لم يحيطوا إحاطة دقيقة بمدى هذا التصريح والظروف التى أحاطت به؛ بل هذا هو السير موريس شلدون إيموس الذى كان مستشارًا بوزارة الحقانية فى مصر حين صدور التصريح والذى كان له ضلع في صدوره يذكر هذه القوانين على ما يرى القارئ تلغرافاتنا الخاصة ويرى فيها تهديدًا لسلامة الأجانب وموجبًا لتداخل الحكومة البريطانية، ومع أنه وجد نفسه بعد ذلك أمام اعتبارات قانونية تحول دون هذا التدخل فإن تربيته القانونية لم تتغلب عليه التغلب الذى يجعله ينصح لحكومته بتعديل سياستها والعدول عن موقفها الأخير الناشئ عن مذكرة ٤ أبريل والذى تقول فيه بشأن المسائل المحتفظ بها إنها «تبقى مطلقة التصرف فى هذه المسائل فمارست الحكومة المصرية سلطتها المستقلة على شرط إرضاء حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى شأنها». وكل ما طلبه إلى الحكومتين المصرية والإنكليزية أن تجدا حلاً للموقف الحالى يتفق والأمور الواقعة فى شؤون السياسة العالمية فى الوقت الحاضر».

ولقد أجابت الحكومة المصرية بإزاء تبليغ إنكلترا هذا بأنها متمسكة بموقفها الناشئ عن ردها فى ٣٠ مارس بأنها «كدولة مستقلة ذات سيادة لا يسعها أن تقبل لأى سبب من الأسباب تدخلاً فى شؤون مصر يشل سلطة البرلمان فى التشريع والرقابة على الهيئة التنفيذية ويجعل مهمة الحكم مستحيلة على حكومة جديرة بهذا الاسم».

«ولقد بينًا أمس، بالإضافة إلى رد الحكومة المصرية، أن استناد الحكومة البريطانية إلى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ كمبرر لتداخلها فى شؤون الهيئة التشريعية وسلطتها استناد غير صحيح عل الإطلاق. فالدستور المصرى قد ترك للبرلمان السلطة المطلقة فى التشريع وفى الرقابة على الهيئة التنفيذية. والدستور لم يصدر إلا بعد أن اطّلع الإنكليز على مشروعه وطلبوا حذف المادة الخاصة بالسودان على اعتبار أنها مخالفة لتحفظات سنة ١٩٢٢. فلو أن مادة أخرى كانت مخالفة لهذه التحفظات لطلبوا إلغاءها وتعديلها كما عُدلت مادة السودان. أما

وشيء من ذلك لم يحصل وجرى العالم مدى أكثر من ست سنوات بعدم تداخل إنكلترا فى شؤون التشريع المصرى، فإن الحق الذى تدعيه إنكلترا لنفسها اليوم لا وجود ولا مبرر له على الإطلاق».

«بل ما لنا نعتمد على الاستنتاج من تداخل إنكلترا فى نص الدستور الخاص بالسودان وعدم تداخلها فى غير هذا النص من نصوص الدستور، وأمامنا فى التبليغ الذى بلغ به تصريح ٢٨ فبراير لجلالة الملك وعظمة السلطان إذ ذاك ـ ما يقطع فى الأمر بأن إنكلترا اعترفت بأن ليس لها أى حق فى التداخل، بل أكثر من هذا، بأنها ردت على الذين يدّعون أنها تطمع فى التداخل فى شؤون مصر الداخلية ـ أمامنا نصوص هذا التبليغ قاطعة، فقد ورد فى الفقرتين الخامسة والسادسة من تبليغ تصريح ٢٨ فبراير ما نصه:

«٥- أما أن تكون إنكلترا راغبة فى التداخل فى إدارة مصر الداخلية فذلك ما قالت فيه الحكومة البريطانية وما لا تزال تقول، إن أصدق رغباتها وأخلصها هو أن تترك للمصريين إدارة شؤونهم وإذا كان قد ورد فيه ـ مشروع الاتفاق ذكر موظفين بريطانيين لوزارتَى المالية والحقانية فإن الحكومة البريطانية لم تَرْمِ بذلك إلى استخدامها للتداخل فى شؤون مصر، وكل ما قصدته هو أن تستبقى أداة اتصال تستدعيها حماية المصالح الأجنبية».

«٦- هذا هو كل مرمى الضمانات البريطانية، ولم تصدر هذه الضمانات قط عن رغبة فى الحيلولة بين مصر والتمتع بحقوقها الكاملة فى حكومة أهلية».

«فهل تتفق هذه العبارة الواردة بنصها فى تبليغ التصريح مع ما تقصد إليه إنكلترا من التدخل فى شؤون البلاد التشريعية وغيرها من الشؤون الداخلية، وهل معنى تمتع مصر بحقوقها الكاملة فى حكومة أهلية أن تمارس مصر المستقلة حقوقها على شرط إرضاء الحكومة البريطانية فى المسائل المحتفظ بها مع بسط هذه المسائل لتشمل كل شؤون البلاد التشريعية والإدارية؟ نظن الحكومة البريطانية ودار المندوب السامى البريطانى فى مصر لا نرى هذا ولا تقول به».

«على أن فى تبليغ التصريح ما هو أقطع دلالةً فى النص على عدم جواز تداخل الحكومة البريطانية فى سلطات الهيئة التشريعية بوجه من الوجوه. فقد ورد فى الفقرة العاشرة من هذا التبليغ ما نصه:»

«١٠ ـ أما إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة فى حكومة مسئولة فالأمر فيه يرجع إلى عظمتكم وإلى الشعب المصرى».

«هذه هى نصوص تبليغ تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الرسمية. وهذه النصوص إنما وضعت بطبيعة الحال تفسيرًا للتصريح المذكور. وعلى موجبها يجب أن تنظم الحكومة البريطانية موقفها مع الحكومة المصرية، سواء أقرت الحكومة المصرية هذا الموقف أو تركت إقراره لمفاوضات مقبلة. فليس يمكن وذلك هو الشأن أن تعدل هى من هذا الموقف لغير ضرورة ماسة من غير اعتداء على حقوق اعترفت بها وأصبحت دولية بتسجيلها فى عصبة الأمم».

«لهذا، وللأسباب التى أبدتها الحكومة فى ردها على مذكرة ٤ مارس وتمسكت بها أمام البرلمان بعد ورود تبليغ ٤ أبريل لها، أصبح حقًا على الحكومة، بل أصبح واجبًا عليها أن تترك السلطة التشريعية حرة فى النظر فى القوانين التى ترى نظرها، وأن يكون موقف الحكومة الدستورى إبداء الرأى فى هذه القوانين وطرح الثقة عندما ترى الحكومة ضرورة لطرحها».

«فهل لنا أن نرجو أمام هذه النصوص الصريحة أن تقف إنكلترا من مصر موقفًا يتفق معها ويمهد السبيل لصفو الجو بين الدولتين صفوًا كما كان؟».

تاريخ قانون الاجتماعات

وظلت الصحف المصرية بعد هذا نتناول قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات وما يدور حول هذا القانون الوشيك العرض على مجلس الشيوخ، وجاءت الأهرام بتاريخ القانون المذكور والأدوار التى مر بها فى عدد ١١ أبريل فقالت:

«١ ـ أصدرت وزارة يحيى باشا إبراهيم فى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣ القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٢ وأسمته قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات فى الطرق العمومية وقالت فى ديباجته إنه «بما أن حق الاجتماع العام لم تعترف به ولم تنظمه القوانين المصرية بعد. وبما أنه من الضرورى ومن الملائم الاعتراف بهذا الحق وتقرر حدوده وأحكامه لكى يتسنى للأهلين الاشتراك فى الحياة العامة للبلاد على وجه هادئ منتظم».

«٢ ـ عند صدور هذا القانون احتج عليه المغفور له سعد باشا وقد كان عند ذاك فى (إكس لابان) قبل عودته إلى مصر، كما صرح فى خطبة فيما بعد بهذا

الرأى واحتج عليه الوفد المصرى واعتبره الرأى العام الوطنى قانونًا رجعيًا قُصد به تقييد حرية الاجتماعات ووضعها تحت سلطة البوليس المطلقة».

«٣ - فى جلسة الثلاثاء أول يوليو سنة ١٩٢٤ عُرض على مجلس النواب مشروع قانون بإلغاء القانون فوافق الأعضاء على الإلغاء بالإجماع».

«٤- فى جلسة الأربعاء ٢ يوليو سنة ١٩٢٤ وقف حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء عند افتتاحها وقال: «لى ملاحظة وهى أن المجلس نظر أمس فى قانون الاجتماعات فى غيبـ الحكومة ولم يكن هذا القانون مدرجًا فى جدول الأعمال. فهل يمكن أن يتناقش المجلس فى موضوع لم تكن الحكومة مُعْلَنة به وهل يجوز أن يُتخذ قرار فى غيبة الحكومة»».

«ثم حدثت مناقشة مهمة بين الأعضاء، ودولة رئيس الوزارة حول مبدأ قانونى دستورى مهم، وهو هل يحق للبرلمان أن ينظر فى القوانين فى غيبة الحكومة دون سماع رأيها: على أن رغبة مجلس النواب اتجهت فى مسألة إلغاء قانون الاجتماعات إلى استبقاء قرار المجلس. ورُئى أن حل المسألة متدارك فى مجلس الشيوخ وقد كان من حجج المغفور له سعد باشا فى تدعيم رأيه إنه لم يُرِدْ ولم ترد الحكومة مطلقًا الاحتفاظ بذلك القانون؛ ولكنه رأى أنه يجب أن لا يُترك الأمر من غير وضع قانون آخر يحل محله».

«٥- أرسلت رياسة مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ مشروع القانون الذى أقره مجلس النواب بإلغاء القانون رقم ١٤ الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩١٣ بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات فى الطرق العامة».

«٦- أحال مجلس الشيوخ مشروع إلغاء على لجنة الداخلية بالمجلس. ووضعت اللجنة مشروع قانون جديد بتعديل قانون سنة ١٩٢٣ ووافق مجلس الشيوخ على تقرير اللجنة فى ٩ يوليو سنة ١٩٢٤ وأرسله إلى مجلس النواب».

«٧- أرسل مجلس الشيوخ مشروعه الجديد إلى مجلس النواب فى سنة ١٩٢٤ فى الدورة البرلمانية الأولى».

«٨- بقى المشروع فى مجلس النواب ووافق المجلس ووضعت اللجنة عندها تقريرًا أدخلت فيه تعديلات على مشروع الشيوخ ثم عرضته على مجلس النواب، ووافق المجلس على النص النهائى له بعد أن أدخلت عليه تعديلات أخرى من الأعضاء فى جلسة ٣ يناير سنة ١٩٢٨».

«٩- أرسل مجلس النواب النص إلى مجلس الشيوخ على لجنة الداخلية التى وافقت فى تقريرها على نص النواب. ثم عرض على مجلس الشيوخ فوافق أيضًا على هذا النص».

«١٠- أرسل مجلس الشيوخ هذا النص إلى رياسة الوزراء لكى يعرضه فى اجتماع مجلس الوزراء ويتفضل حضرة صاحب الجلالة الملك بالتوقيع عليه فيصبح قانونًا من قوانين الدولة».

«١١- فى اليوم التالى لإرساله لاحظ أحد نبهاء موظفى مجلس الشيوخ أن النص الذى أرسله مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ لم يوضع به فقرة كان قد اقترح النائب المحترم الأستاذ محمد بك يوسف إدخالها على المادة الثانية التى نصها:».

«يجب على من يريد تنظيم اجتماع عام أن يخطر بذلك المحافظة أو المديرية، فإذا كان يُراد عقد الاجتماع خارج مقر المحافظة أو المديرية أخطر سلطة البوليس فى المركز ويكون الإخطار قبل عقد الاجتماع بثمان وأربعين ساعة على الأقل، وتنقص هذه المدة إذا كان الاجتماع انتخابيًا».

«أما الفقرة التى اقترحها محمد بك يوسف فهى: وعلى من يُقَدَّم إليه الإخطار أن يعطى وصلاً لمن قدمه مبينًا به اليوم والساعة اللذين قُدم فيهما».

«١٢ ـ طلبت سكرتارية مجلس الشيوخ من رياسة مجلس الوزراء بالتليفون إعادة القانون إليها حالاً للنظر فى أمر الفقرة التى سقطت عند تحرير سكرتيرية مجلس النواب النص النهائى لإرساله إلى مجلس الشيوخ».

«١٣ ـ أُعيد القانون إلى مجلس الشيوخ. وكان ذلك فى مارس الماضى عند استقالة دولة ثروت باشا وقبل قبولها».

«١٤ ـ كتبت رياسة مجلس الشيوخ إلى رياسة مجلس النواب تذكر ما وقع وتسأل ماذا ينوى مجلس النواب أن يتبع».

«١٥- فكتبت رياسة مجلس النواب فى عهد دولة مصطفى النحاس باشا إلى رياسة مجلس الشيوخ تقول إن ما وقع كان مجرد خطأ مادى لا ينبنى عليه أن يعاد نظر القانون أمام مجلس النواب. إذ إن هذا المجلس أقر القانون ومعه تلك الفقرة. وأن المسألة أصبحت الآن تعنى مجلس الشيوخ وهو الذى ينظر فى الموافقة على الفقرة الناقصة».

«١٦- أحال مجلس الشيوخ القانون على لجنة الداخلية فى ٢٧ مارس سنة ١٩٢٨ وقرر تأجيل النظر فيه أسبوعين نظرًا لعدم انتخاب مقرر اللجنة بدلاً من حضرة صاحب المعالى محمد صفوت باشا لتعيينه وزيرًا للزراعة».

«١٧- لجنة الداخلية بمجلس الشيوخ لم تجتمع منذ ذلك التاريخ لانتخاب مقررها وعند اجتماعها القادم تعين مقررًا لها».

«ويُعرض القانون على المجلس فى جلسة الأربعاء القادم ١٧ الجارى. إذا اجتمعت اللجنة قبل تلك الجلسة واختيار المقرر».

«من ذلك يتبين أنه لم يحصل أى عائق غير دستورى يمنع من نظر هذا القانون واجتماعات اللجان وتأجيلاتها وانتخاب مقرريها مسائل إدارية بحتة للمجلس».

وبقى الناس متربصين ما سوف يحدثه هذا القانون من أزمة والموقف الذى ستقفه الحكومة المصرية تجاه ما تتنبأ به الصحف والناس إذا وقع شىء من هذه التنبؤات.

حديث للنحاس باشا

وبينما الجو السياسى فى شبه ركود أو تربص إذا بالمقطم تطلع على قرائها بحديث دار بين الدكتور وايزل الألمانى ممثل شركة (أولشتاين) فى الشرق الأدنى، والمعروف لدى كثيرين من الساسة المصريين، وفى مساء ١٠ أبريل الذى طيَّر فيه الدكتور الحديث إلى صحف شركته ترجمته عنه المقطم، وهذا نصه بعد المقدمة:

قابل الدكتور وايزل حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء أمس الأول مقابلة طويلة استغرقت ساعة ونصف ساعة، وحضر الشطر الأخير منها حضرة صاحب المعالى الأستاذ وليم مكرم عبيد وزير المواصلات وأفضى دولة الرئيس إلى زميلنا الألمانى بتصريحات خطيرة رأينا أن نسبق إلى نقلها إلى القراء لما تضمنته من التفاصيل الإيضاحية الوافية لموقف الحكومة المصرية، وقد أبرق الدكتور وايزل هذه التصريحات إلى شركته وستنشر فى جرائده فى الوقت الذى يطَّلع عليها هنا قراء المقطم.

* * *

استهل الدكتور وايزل حديثه مع دولة النحاس باشا بسؤال عن سبب الأزمة الأخيرة، فأجاب دولة الرئيس:

«إن الأزمة الأخيرة نشأت بسبب مذكرة أرسلتها الحكومة البريطانية إلى سلفى، وقد جاء فى هذه المذكرة أن لبريطانيا الحق فى التعرض لكل عمل تشريعى أو إدارى قد تعده ماسًا بمصالح الأجانب. ثم استطردت الحكومة البريطانية فى مذكرتها إلى الاحتجاج على بعض أعمال التشريع من دون أن تعينها بالذات؛ مستندة فى احتجاجها إلى إحدى النقط المحتفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير».

«أما نحن فلا نعتقد أن الأجانب الذين فى مصر فى حاجة إلى حماية أعظم من التى تمنحها إياهم دائمًا وهو الرد الذى نجابه الإنكليزى به».

«هذا من جهة، ومن جهة أخرى أننا لا نستطيع الاعتراف بتصريح ٢٨ فبراير أو بالنقط الأربع المحتفظ بها؛ لأننا لا نعترف بحق إنكلترا فى إعلان استقلال مصر. فإن مصر لم تكن فى وقت من الأوقات جزءًا من الإمبراطورية البريطانية، وهى والحالة هذه تتمتع باستقلالها مستندة إلى حقوقها الطبيعية».

«وإن الاعتراف بهذا الاستقلال لا يمكن تقييده بقيد من القيود؛ ولذا لا يسعنا الاعتراف بالنقط الأربع المحتفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير».

«وقد ردت علينا الحكومة البريطانية فى ٤ أبريل بتأييد تصريح ٢٨ فبراير، فجاوبت من جهتى على هذا الرد فى مجلس النواب مؤيدًا وجهة نظرنا وعند هذا الحد وقعت الأزمة».

«وهنا أراد الدكتور وايزل أن يقف على رأى دولة النحاس باشا فى الباعث للحكومة البريطانية فى توجيه مذكرة ٤ مارس إلى الحكومة المصرية، فقال دولته:»

«إنى لا أدرك تمامًا الباعث الذى بعث بريطانيا على سلوك هذا المسلك بإرسال المذكرة المذكورة إلينا فإن القانون المشار إليه فيها هو كما يلوح لنا قانون المظاهرات والاجتماعات، وقد عرض هذا القانون على مجلس النواب فى خلال أسابيع عكف فى أثنائها على درسه والمناقشة فيه فى جلسات علنية من دون أن تفوه الحكومة البريطانية بكلمة واحدة، حتى إذا صودق على القانون قررت فجأة أنه من الضرورى أن تتعرض بصفة استثنائية لسلطة البرلمان المصرى

التشـريعيـة.. إنى لا أستطيع أن أفهم هذا المسلك إلا إذا قرنته برفض مشروع المعاهدة الذى عُرض علينا وعندئذ يكون المراد بهذا المسلك إذلال مصر وإظهار عجـز الوزارة المصـرية أمام مريديها وأنصارها، وبعبارة أخرى إن هذا المسلك يكون والحالة هذه بمثابة عقوبة لنا كالعقوبات التى فرضتها فرنسا على ألمانيا عقب الحرب العظمى».

«فسأل الدكتور وايزل دولة النحاس باشا عن سبب رفض مشروع المعاهدة وهل هذا السبب هو مسألة الاحتلال العسكرى».

«فأجاب النحاس باشا: «كلاًّ! إن الاحتلال العسكرى ليس السبب الذى من أجله رفضنا مشروع المعاهدة. لقد التبس الأمر عليك فقد رفضنا مشروع المعاهدة لأن قاعدته كانت لا تصلح على الإطلاق لأن تكون أساسًا للتفاهم والتعاهد؛ فإنها لم توضع لتكون معاهدة بين دولتين متساويتين ولكن بين سيد ومَسُود. هذا هو السبب الذى من أجله رفضنا مشروع المعاهدة»».

«فقال الدكتور وايزل هل لدولتكم أن تضربوا لى مثلاً عن عدم صلاحية قاعدة مشروع المعاهدة».

«فقال النحاس باشا: «خذوا مسألة الاحتلال العسكرى مثلاً فإن بريطانيا تطلب إبقاء جنودها فى مصر، وهو أمر لا نستطيع أن نسلِّم به من دون أن نتنازل عن سيادتنا كدولة مستقلة. إن الأمر ليس متوقفًا على بقاء بضعة آلاف جندى بريطانى فى مصر ولكنها مسألة مبدأ»».

«فقال الدكتور وايزل: «إذا كان الإنكليز يصرون على إبقاء قوة عسكرية فى مصر رغمًا من استحسانكم الذى تبدونه لهم جليًا فلابد أن يكون هناك دافع يدفعهم إلى الاستمرار فى الاحتلال. فما هو هذا الدافع أو الباعث فى نظر دولتكم وهل تظنون أنهم يجنون من ورائه فوائد مادية أو مزايا عسكرية»».

«فأجاب النحاس باشا قائلاً، إن هذا السؤال الذى تطرحونه علىَّ الآن ما فتئت أسأله من عدة سنوات من دون أن أوفق إلى الإجابة عنه، وإنى أجاهر لك بصراحة بأنى لا أرى مُسوِّغًا لبقاء الإنكليز فى مصر إذ إنهم لا يجنون من وراء احتلالهم لا فوائد مادية ولا مزايا عسكرية بل إن الأمر على العكس من ذلك. فإنه إذا كانت بريطانيا تريد الدفاع عن قنال السويس وعن المواصلات الإمبراطورية فإنه من الأسهل عليها جدًا أن تحقق ذلك بالاعتماد على اتفاق ودى

خالص مع مصر وهى قوية ومخلصة وموالية لها، بدلاً من أن تعتمد على احتلال بضعة آلاف جندى بريطانى محاطين ببغض مصر وهى مغلوبة على أمرها».

«فقال الدكتور وايزل «لعلَّ لإنكلترا مصلحة أخرى من حماية المواصلات الإمبراطورية فإنه ربما كانت تعتبر الحالة السياسية العالمية دقيقة بدرجة أنها ترى نفسها مضطرة إلى الاستعداد لحرب جديدة لتقاوم عدوًا هائلاً - ربما كان ذلك الباعث لإنكلترا على البقاء فى مصر لتحول دون توطد نفوذ غيرها فيها»».

«فقال النحاس باشا: «الأمر على العكس من ذلك وإنى لا أعلم إذا كنت مصيبًا فى تقديرك. وهب أن هناك مثل هذه الفكرة عند الإنكليز فإنى أرى أن مصلحة إنكلترا تقضى عليها بالتأهب للحرب المقبلة باكتساب تحالف مصر، بدلاً من أن تعمل على زيادة كره المصريين الذين لا يترددون عند وقوع تلك الحرب عن الانضمام إلى أعداء إنكلترا».

«إننا مستعدون لأن نصون مصالح إنكلترا الحقيقية ولكن من دون أن نسلم بأى نزعة إمبريالستية».

«فقال النحاس باشا: «إنى أريد بالنزعة الاستعمارية كل نزعة تدفع دولة إلى احتلال بلاد أجنبية عنها»».

«أما فيما يتعلق بقنال السويس حيث لإنكلترا مصالح جدية فيجب أن لا يغرب عن البال أن هناك بلدانًا أخرى لها مصالح مهمة فيه أيضًا، ثم إن اتفاقية الأستانة (اتفاقية سنة ١٨٤٨) سوَّت هذه المسألة بالاعتراف بحياد القنال مع تكليف الجيش المصرى الدفاع عنه وفى حالة الضرورة الاعتماد على الجيش التركى».

«وقد عرضنا بأن تُنقَّح هذه الاتفاقية بحيث تستعيض مصر فى حالة الضرورة من مساعدة الجيش التركى بمساعدة الأسطول البريطانى أما فى غير ذلك من الأحوال فيكون للجيش المصرى وحده الدفاع عن القنال، وعرضنا أن تُسجل هذه الاتفاقية فى جمعية الأمم لتكفلها بدورها وبهذه الكيفية يُضمن حياد القنال بواسطة الجيش المصرى أولاً ثم فى حالة الضرورة بمساعدة الأسطول البريطانى ثانيًا ثم بضمان جمعية الأمم ثالثًا ولا أظن أن هناك أحدًا يستطيع أن يطلب ضمانًا أكثر من هذا الضمان المثلث».

«وختم الدكتور وايزل حديثه مع النحاس باشا بسؤاله عن رأيه فى التحول الذى يُنتظر أن تتحوله الأزمة السياسية وكيف تكون نهايتها».

«فقال النحاس باشا: «إنى لا أميل إلى المناقشات النظرية أما من الوجهة العملية فليس هناك ما يبعثنا على توقع نشوء أزمة جديدة، فإن قانون المظاهرات سيقدم لمجلس الشيوخ بعد أسبوع أو أقل من أسبوعين ثم يرسل إلى جلالة الملك لإمضائه ولا أظن أن جلالته يرفض التوقيع عليه»».

«ثم قال النحاس باشا ردًا على استيضاح من الدكتور وايزل: «وإنى لا أنتظر أن يصر الإنكليز على الاحتجاج على هذا القانون لأنه لا يمس مصالحهم ولا مصالح غيرهم، وإنى أعرف هذا القانون وقد درسته وأنا رئيس لمجلس النواب فهو قانون جيد لا يمس أحدًا؛ ولذا أرى أن عهد الأزمات قد انقضى».

«وقد استأذن الدكتور وايزل دولة النحاس باشا فى نقل تصريحاته إلى شركته فأذن له فانصرف من لديه شاكرًا لدولته حفاوته ورقته وحسن بيانه».

دُهش الناس لهذا الحديث وما تضمنه من شبه مجازفة يتحاشى عنها عادة رجال السياسة المسئولون الذين اعتادوا أن يصيغوا عباراتهم فى جمل كثيرة المنافذ وحذقوا هذا النوع من التخاطب حتى سُمى فى العرف العام (بلغة السياسة)، وأكثر ما تُصاغ العبارات السياسية فى هذه القوالب المطاطة حينما تدفع إليها ظروف سياسية خاصة كالظرف الحالى بين مصر وإنكلترا، ذلك الظرف المتوتر وإن بدت على ظاهره مسحة من اللين.

«قرأ الناس هذا الحديث فعجبوا له، واعتبرته بعض الدوائر السياسية قنبلة قوية لابد وأن يُحدث دويها انفجارًا هائلاً[1]».

ولكن ما عتَّمنا أن رأينا النحاس باشا يكذِّب الحديث تكذيبًا هو أعجب من الحديث نفسه، بل جاء هذا التكذيب كما رآه بعض الناس برهانًا جديدًا على أن الحديث حصل من رئيس الوزارة.

وإليك نص التكذيب: «نشر المقطم حديثًا منسوبًا لحضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء مع الدكتور فون وايزل، وهذا الحديث، فضلاً عن كونه يشمل

---

(١) الأخبار فى ٢٧ ابريل.

أغلاطًا مادية، لم يُعرض على دولة الرئيس قبل نشره ولذلك لا يتحمل مسئولية هذا الحديث أو أى حديث غيره لا يعرض عليه قبل نشره[1].

وقد قفّى الدكتور وايزل هذا التكذيب ببرقية نشرها له المقطم هذا نصها:

«على إثر الحديث الذى دار بينى وبين صاحب الدولة النحاس باشا أرسلته فى الحال بالبرق إلى الصحف التى أراسلها، ولم يكن عندى متسع من الوقت لكى أعرض على دولته مُسوَّدته لتصحيحها».

«وقد علمت على إثر ذلك أن الحديث لا يعبر بالضبط عن وجهة نظر دولة رئيس الحكومة»[2].

وقد علقت بعض الصحف المصرية على هذا الحديث واعتبرته جريدة الأخبار قنبلة ألمانية قذف بها النحاس باشا رأس تصريح ٢٨ فبراير لسنة ١٩٢٢ فهشمه[3]، أما صحف الائتلاف فقد أهملت التعليق عليه واكتفت بتكذيب الحكومة له.

ومراسل الديلى تلغراف بعث لجريدته برسالة طويلة جاء فيها عن هذا الحديث أنه «أجرأ وأصرح حديث فاه به وزير مصرى منذ تأليف الوزارة الحالية»[4].

ونعته مكاتب (الفيننشال تيمس) بأنه «حديث مدهش فإن النحاس باشا ظهر فيه بما هو مأثور عنه من التعامى عن الحقائق السياسية وأنكر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢.. إلخ»[5].

عود إلى الحالة السياسية العامة

ويظهر أن هذا الحديث برغم تكذيبه كان له أثره فى تعجيل بعض الحوادث، فلقد نشطت دار المندوب السامى وخاطبت الوزارة المصرية فى شأن مشروع قانون للمظاهرات والاجتماعات العامة، طالبة عدم نظره فإعطاءَه الصيغة التى يصبح بها قانونًا، مدعية أن ذلك من شأنه أن يطلق أيدى القلائل التى تعبث

---

(١) الصحف فى يوم ٢٠ ابريل.

(٢) المقطم فى ٢١ ابريل سنة ١٩٢٨.

(٣) راجع الأخبار مساء ٢١ ابريل سنة ١٩٢٨.

(٤) و(٥) المقطم فى ٢١ ابريل سنة ١٩٢٨.

بمصالح الأجانب فى مصر وإنكلترا تعتبر نفسها، اعتمادًا على أحد تحفظات تصريح سنة ١٩٢٢، هى القائمة بحماية المصالح الأجنبية إلى أن يوضع اتفاق نهائى بشأنها.

قابل النحاس باشا المندوب السامى عدة مرات للمناقشة فى هذا الشأن، ويظهر أن النحاس باشا كان يحاول من جانبه حصر المناقشة فى بعض مواد القانون المثير للشبهة عند الإنكليز، وتصفية صيغتها بما يضمن نفاذ القانون وإخراجه.

ولما طالت المفاوضة بينه وبين دار المندوب السامى أحالته هذه الأخيرة على المستر (كوين بويد) المدير لإدارة الأمن العام الأوروبية فى وزارة الداخلية، ومشت الإشاعات بين الناس بما توهموه جاريًا بين الجانبين من المفاوضات، ورددت بعض الألسن أنباء عن مذكرة جديدة بريطانية بشأن هذا القانون وغيره من القوانين المنظورة أمام البرلمان.

ولكن هذا كله كان إلى هذا الحين على سبيل الفرض والتخمين.

حفلة تكريم المحامين لزملائهم الوزراء

كان يجرى كل هذا ونقابة المحامين تأخذ أهبتها فى إعداد حفلة تكريمية لحضرات الزملاء من المحامين الذين تولوا الوزارة، وقد اختارت لها مكانًا فندق «شبرد» وحددت لإقامتها موعدًا الساعة الخامسة بعد ظهر يوم الجمعة ٢٧ أبريل ١٩٢٨.

وبعد تناول المرطبات وقف نقيب المحامين الأستاذ محمود بسيونى فرحب وأثنى ما شاء، ثم قفَّاه الأستاذ إبراهيم بك الهلباوى فانحدر بالقول بعد المقدمات إلى الحديث عن «مشروع قانون الاجتماعات» حديثًا قانونيًا مُهمًا نؤثر هنا ذكره بنصه. قال، بعد أن أعلن أنه لن يتكلم فيه من الوجهة السياسية، ولا من وجهة القانون الدولى «ضحك» إنما سيتكلم كمحامٍ. أى من الوجهة القانونية فقط «ضحك»!

* * *

«عُقْدة العقد الحاضرة هى قانون الاجتماعات. أقر مجلس النواب ومجلس الشيوخ هذا القانون. إنما مجلس الشيوخ وجد بالصدفة فيه فقرة ساقطة. قيل

إن القانون فيه احتمال الخطر على الأمن العام. الجرائد الأوروبية وعلى الأخص الصحف الإنكليزية تشرح بعض مواد هذا القانون. وحكومة مصر تقول لا شأن لأحد فى التدخل فى قوانينى لأن أنا الدولة الكفيلة بحفظ الأمن فى بلادى. فيُقال لها وعلى لسان رجال السياسة: نحن جربناكم وأنتم تدعون بأنكم تحافظون على حقوق الأجانب. جربناكم من قبل وقد حدثت اعتداءات على حقوق الأجانب».

«فهل هذا ينهض حجة لهم أو ضدهم؟!».

«إنهم يذكرون حوادث الإسكندرية التى حصلت فى سنة ١٩٢١ ويذكرون حوادث سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٠، فليذكروا أن حوادث ١٩ و٢٠ و٢١ قد وقعت كلها تحت ظل القانون العسكرى البريطانى الذى يحرِّم كل اجتماع زاد أفراده على أربعة أشخاص، تحت سلطان هذا القانون عبث بالأمن العام (تصفيق حاد) تحت سلطان هذا القانون الذى أظهر واضعوه عدم الثقة. فهدموا كل اجتماع حتى الاجتماعات المشروعة وأغلقوا الأندية. وأغلقوا الجمعية التشريعية والمجالس القروية بحجة الخشية من حدوث ما يخل بالأمن العام. من سنة ١٩١٤ لغاية سنة ١٩٢٣ كان القانون العسكرى الإنكليزى هو القانون السائد فى البلاد - أفلا يذكر المنصفون من رجال الإنكليز أنه فى تاريخ مصر أثناء القرن الماضى وما بعده لم يحدث فى خلالها اضطرابات مخلة بالأمن وأشد فسادًا وقلقًا مثلما عانته مصر فى ظل هذه القوانين العسكرية الصارمة (تصفيق حاد)».

«رُفع القانون العسكرى الإنكليزى فى سنة ١٩٢٣ وعادت الأمور إلى الحالة العادية نحو الخمس سنوات وذاق المصريون، إلى حد ما، نعمة الحرية فما الذى ألمَّ بالأمن العام؟».

«هذا عهدنا وذاك عهدكم، تلك قوانينكم، انظروا كم من دماء أُريقت فى ظلالها. أما عهدنا فهو عهد السكينة والأمان لجميع السكان وطنيين وأجانب (تصفيق حاد) إنهم يقولون - مع ذلك - لقد وقعت حوادث مايو سنة ١٩٢١».

***

«إن برلمان مصر، وحكومة مصر تتبعه، أراد أن يشرع للبلد تشريعًا يكرمه. تشريعًا يلقى فى نفوس أهله الثقة ويجعلهم أهلاً للكرامة والاحترام. لا تشريعًا

يعود بنا إلى الأيام السوداء، إذا أراد الإنكليز التمسك بفكرة المحافظة على الأمن العام ـ فهل من الحكمة ومن مصلحة النزلاء عامة والإنكليز خاصة أن يمنعوا المصرى من أن يضع تشريعًا يجعله سيدًا فى بلاده. ويجب عليهم أن يعرفوا أن المصرى قد لفظ عهد العبودية. وأنه لم يعد يقبل تشريعًا يعيده إلى نِير العبودية ولن يقبله (تصفيق)».

«إنكم إذا أردتم منه سكينة نفس وكرم طباع وحشمة وحكمة، فاحترموه يحترم نفسه ويحترم غيره. اهدموا الشرائع القاسية إنكم تعاملونه معاملة السيد للعبد، معاملة الجبار للأسير».

«هذا ما يتطلبه البرلمان المصرى للبلد وتتكلم عنه حكومة مصر؛ لأنه بلد كريم ذو خلق مستقيم ولكنكم تقولون: الثورة. القلاقل. الاضطرابات!!».

«هذه أول مسألة أرد بها على قولهم أن النظام الحالى عرَّض أمن البلاد للخطر».

* * *

«أما المسألة الثانية فهى قانون الاجتماع. عُرض هذا القانون على البرلمان من زمن طويل. ولما قيل لرجال الإنكليز لماذا أنتم اليوم تشكون من هذا القانون مع أنه كان تحت أنظاركم من زمن طويل، وأنكم باعتراضكم اليوم عليه قد يتوهم فيكم العَنَت وتحقير الهيئة التشريعية وأنه لو فرض وكان لكم الحق وكان عندكم حقيقة إخلاص لكنتم اخترتم أن تتحدثوا مع رجال العقد منا تحت الستائر والخضرة وبالوشوشة قبل أن يأتى القانون إلى البرلمان ثم تقولون لا. إن عملكم هذا فيه رائحة العنت والتحدى ـ قلتم: إننا لا نقصد هذا. قلتم: لما كنا رأينا القانون سائرًا كانت هناك مفاوضات وكان هناك أمل فى أن تنتهى إلى معاهدة، إلى عقد بيننا وبين مصر، بمقتضاه نترك المسئولية لمصر رأينا فى ذلك اعترافًا ضمنيًا منكم بأنكم تتحدوننا. هل كان لكم حق التشريع لمصر فى شؤونها الداخلية وكان رفض المعاهدة يوقفكم. ويضيع الكفالة التى كنتم تتكلون عليها؟ أنتم تعلمون أن المعاهدة التى رأينا مشروعها إن لم تكن مقيدة لسلطتكم الآن أكثر، فى الحالة الحاضرة، فهى على الأقل لا تعطى لكم حقًا أكثر من المعاهدة لا تسمح لكم بالتدخل. لقد أوقفتمونا برفض المعاهدة على سر عظيم لم نكن نعلمه، ذلك أن لكم مصلحة أخرى لا تتعلق بالأمن. فلما خاب الظن وانقطع

الرجاء جئتم تتسلَّلون وتتدخلون بغير حق لإكراه مصر على أن تبرم عهدًا لا يتفق مع استقلالها وكرامتها. إن أهل الإنصاف من الإنكليز وغير الإنكليز يعلمون أن الأمة المصرية أكثر رغبة فى أن تعيش بسلام مع كل النزلاء، لا نقول هذا مجونًا ولا خُدْعةً لمن يدعى أن له حق التدخل لحفظ حقوق الأجانب».

«إن فى مصر أجانب من أبعد العصور وفى كل القرون الماضية من ٤٠٠٠ سنة من عهد هيرودوت فى مصر أجانب. وأهل الإنصاف فى تواريخهم وقصصهم يعترفون بأن الأجنبى كان فى جميع الأدوار والقرون ممتعًا بطمأنينة وسكينة ورخاء لا يقل عن مسقط رأسه الأصلى. هذا تاريخنا القديم قبل أن يقضى علينا بالاحتلال الإنكليزى قبل أن ينتشر التعليم بين العامة والخاصة. وعندما كانت العامة تُساق فى حركاتها سَوْق الأنعام. بعد أن وضعت مصر لنفسها شريعة أوروبية بعد أن قطعت مصر أكبر المراحل. ودخل التمدن فيها: فأصبح قضاؤها ونظامها لا يختلف عما عند أعظم الأمم العريقة فى التمدين والحرية فهل انقلبت الآية الآن فانقلبت مصر بلدًا وحشية بعد أن كانت مستأنسة ومتمدينة؟ اللهم إن العقل والمنطق لا يقبلان ذلك:»

«أرجو أن يعلم أهل الإنصاف أنه بالرغم مما حدث من الحوادث فإن رغبتنا جميعًا أفرادًا وجماعات أن نعيش بسلام مع كل الأمم. يجب أن يعلموا أن رغبة الوزراء السابقين والحاليين فى أن تعيش مصر على قاعدة حسن التفاهم الذى لا يتناول أن المصرى يُعامل بمذلة وأن يقبل أى ذرة واحدة تحدُّ من سلطانه وأن يقبل تدخل الأجنبى فى شؤونه».

❁ ❁ ❁

«حضرات الوزراء:»

«سيروا على بركة الله حاملين راية السلام قرروا ما استطعتم أن تعيشوا مع الدول عامة ومع رجال الدولة الإنكليزية خاصة فى سلام، ولكن نطلب أن هذا السلام لا يجوز أن يضحى به قُلامَة ظفر من كرامة هذه الأمة من مجدها واستقلالها» (تصفيق حاد).

ثم أعقبه النحاس باشا فقال بعد المقدمة:

«لقد بينت مصر المعتصمة بحقها على جلاء ووضوح على لسان ممثليها، فى جميع الظروف والمناسبات، وجهة نظرها التى تتفق مع كرامتها وعزتها، والتى

تؤيد الصداقة الصحيحة، وتساعد على التمكن من رعاية العهود وما وقفنا إلا كما وقف سعد حيث وقفته الأمة، فهى التى أظهرت من أول يوم نهضت فيه إرادتها وما كان لنا غير شرف إبلاغ تلك المشيئة وإذاعتها بأمانة وحرص على الوفاء، وإبانة لحقوقها فى صراحة وحكمة، وحسبُنا رضاء الأمة الذى هو من رضاء الله» (تصفيق).

«والمستقبل كفيل بوسائل التفاهم والإقناع لتأسيس صداقة نزيهة متبادلة بين الشعبين المصرى والإنكليزى».

«إن وطنيتنا البريئة هى ربيبة الخلق المصرى الذى أصبح ميراث الأجيال والقرون، فقديمًا عرف المصرى بالتسامح ورعاية الجميل، وامتزج سكان مصر بضيوفهم من النزلاء امتزاج محبة ووئام، وقام حتى طاب لهم المقام فى آفاق مصر الرحيبة والاستقرار فى قراها النائية».

«وحاشَ لمصر وهى الحريصة على راحة الأجانب وطمأنينتهم أن تنتهج فى تشريعها منهجًا يعرض للخطر أمنهم وسلامتهم، وليس أدل على ذلك من نفس مشروع قانون الاجتماعات العامة الذى أقره المجلسان وهو الآن فى مرحلته الأخيرة أمام مجلس الشيوخ، والذى اتخذه بعض كُتَّاب الصحف الأجنبية تكأة للتدخل فى الأعمال التشريعية والطعن على المصريين من غير أن يتبينوا حقيقته، ولو تبينوها لما وجدوا للطعن سبيلاً وليبقى أفق البلاد صافيًا وجوها رائقًا» (تصفيق).

«وإنى كمصرى بل وكرئيس للوزارة المصرية أرى من واجبى أن أبيِّن لكل إنسان وفى كل مجال أننا فى تشريعنا لا نتوخى إلا إنصافًا وعدلاً، والعدل ميزان الحقوق وقسطاسها فلا يرجح كفة قريب على بعيد أو وطنى على أجنبى؛ بل إننا فى تشريع العدالة وتوزيعها نرعى حق الضيافة قبل حقنا أمناء فى ذلك لتقاليد ورثناها وطباع جُبلنا عليها؛ فقد كنا ولا نزال كرماء لضيوفنا نأبى لغيرنا ما نأباه لأنفسنا».

«بحث الحكومة السابقة والبرلمان هذا المشروع بدقة واعتدال ولم يكن القصد من وضعه غير تنظيم الحريات التى كفلها الدستور».

«كفل الدستور الحرية الشخصية فى المادة الرابعة وحرية إبداء الرأى فى المادة الرابعة عشرة وحرية الاجتماع فى المادة العشرين وذلك فى حدود القانون».

«لذلك وجب وضع القانون لتنظيم حريات التظاهر والاجتماع، وقد راعينا فى هذا التنظيم حياطة الأمن العام ووقايته من أى عبث أو إقلاق بل لحياطة الأمن العام فيه النصيب الأكبر» (تصفيق).

«فإذا ما راجعنا نصوص المشروع والمناقشات البرلمانية التى دارت حوله وبيانات الحكومة عنه المدون كل ذلك فى مضابط المجلس لتبين ما يأتى:»

أولاً - أن المشروع خلافًا لما زعموا أطلق يد البوليس فى منع أو تفريق المظاهرات السياسية التى تسير فى الطريق العام ليس فقط فى حالة الإخلال فعلاً بالأمن العام؛ بل أيضًا فى الحالة التى يُخشى فيها على الأمن العام قبل وقوع أى إخلال به، وتقدير ذلك موكول للبوليس كما هو ثابت فى مضبطة الجلسة العاشرة لمجلس النواب.

ثانيًا - ويتبع ذلك أن للبوليس الحق فى تحويل سير المظاهرات عن الجهات التى يُخشى منها على الأمن العام كما هو واضح من البيان الذى ألقاه وكيل وزارة الداخلية بمجلس الشيوخ وتَدوَّن بمضبطة الجلسة العاشرة.

ثالثًا - وأبلغ من ذلك أن البوليس لا عقاب عليه بمقتضى هذا المشروع حتى فى حالة إساءته استعمال الحق فى شأن هذه المظاهرات، بل فى حالة التعسف المقصود اكتفاء بالمسئولية الإدارية والوزارية كما هو ثابت فى مضبطة جلسة النواب السالفة الذكر.

وهذا منتهى المبالغة فى إطلاق يد البوليس فى شأن المظاهرات السياسية حرصًا على الأمن العام.

رابعًا - أن تنظيم المظاهرات المنصوص عنها فى هذا المشروع مقصور على المظاهرات السياسية، وأما غيرها من المظاهرات كالمظاهرات الشيوعية وغيرها فخارجة من أحكام هذا المشروع وخاضعة للقانون العام كما هو ثابت فى مضبطة جلسة مجلس النواب السالفة الذكر.

وفوق ذلك فقد نص الدستور صراحة فى المادة العشرين على أن للبوليس السلطة التامة فى اتخاذ أى تدبير لوقاية النظام الاجتماعى، فله بمقتضى ذلك أن يمنع من غير قيد ولا شرط أية مظاهرة شيوعية أو اجتماع شيوعى وقاية للنظام الاجتماعى.

خامسًا - وفيما يختص بالاجتماعات العامة، فقد نص المشروع على أن يحضرها مندوب من رجال الإدارة أو أحد ضباط البوليس، وله حق حل الاجتماع إذا طلبت منه ذلك اللجنة المكلفة بأن تحافظ على النظام وتمنع كل خروج على القوانين وبأن تحفظ للاجتماع صفته المبينة فى الإخطار وبأن تمنع كل خطاب يخالف النظام العام أو يشتمل على تحريض على الجرائم؛ وكذلك للبوليس حل الاجتماع فى حال حدوث اضطراب شديد.

وقد نُصَّ فيه على أنه إذا عادت السكينة يستمر الاجتماع أو يعاد، وواضح أن تقدير ذلك موكول إلى البوليس الذى له حق الحل، فله أن يستعمله وله أن يكتفى بإخراج المشاغبين والسماح باستمرار الاجتماع لعودة السكينة - كما أن له متى استعمل حقه فى الحل أن يسمح هو بعودة المجتمعين إلى الاجتماع إذا قدر أن السكينة عادت بإبعاد المشاغبين عن منطقة الاجتماع.

وفى ذلك الكفاية للمحافظة على السكينة داخل مكان الاجتماع.

«سادسًا - ولما كان لا مبرر من وجهة الحرص على الأمن العام للسماح بتخطى هذه الحدود، رأى المشرِّع حرصًا على حرية الاجتماع أن يفرض فى المادة التاسعة من المشروع عقابًا على الموظف الذى يحل الاجتماع أو يمنعه فى غير الأحوال المبينة فى القانون».

«ويُلاحظ أن هذا العقاب مقصور على منع أو حل الاجتماع فى غير صدور القانون ولا يتعدى ذلك إلى المظاهرات فى الطريق العام التى لا عقاب مطلقًا على من يمنعها أو يفرقها حتى فى غير الأحوال المنصوص عليها فى القانون».

«لا خطر على الأمن العام مما يحدث داخل الاجتماع ولا شأن للأجانب فيه وذلك لأنه محظور عقد الاجتماعات العامة فى الميادين والطرق العامة، كما هو ثابت فى مضبطة الجلسة العاشرة لمجلس النواب. فالاجتماعات العامة تكون إذن فى أماكن محصورة لا دخل للأجانب فيها وضرر الاضطراب الذى قد يحصل فيها إنما يكون مقصورًا على المصريين الموجودين داخلها، ولذلك صرح وكيل وزارة الداخلية أمام مجلس النواب (المضبطة الثالثة عشرة) «وأن المظاهرات غير الاجتماعات لأن الأولى تمس راحة الجمهور، أما الاجتماعات فلا خطر فيها وإنما الخطر كله فى المظاهرات»».

«فإذا خرج المجتمعُون من مكان اجتماعهم دخلوا فى حظيرة الطريق العام وكانت سلطة البوليس غير محدودة بإزائهم؛ إذ قد أوضحنا أن حق البوليس مطلق فيما يختص بالمظاهرات فى الطريق العام فلا خوف إذن على الجمهور ولا على الأجانب من جرائها».

«أما الاجتماعات فلا خطر فيها ولذلك لا خوف على الجمهور ولا على الأجانب مما يحدث داخلها».

«وللبوليس على أى حال حتى داخل الاجتماع منع وقوع الجرائم قبل ارتكابها وضبطها إذا وقع شىء منها».

سابعًا ـ أن عقاب الموظف الذى يعتدى على حرية المجتمعين فى غير حدود القانون قد اقتصر على الحبس لغاية شهر أو الغرامة لغاية ثلاثين جنيهًا مصريًا، بينما عقاب الذى يستعمل سطوة وظيفته فى توقيف تنفيذ أحكام القوانين يُعاقب بمقتضى المادة ١٠٨ من قانون العقوبات بالحبس وبالعزل».

«فالمشروع توسط فى الأمر توسطًا معقولاً ونص على ذلك العقاب البسيط فى حالة التعدى المقصود على الحرية المكفولة بمقتضى الدستور».

«على أن العقاب المنصوص عليه فى المشروع قد يكون مانعًا من الإخلال بالأمن العام، فإنه إذا ما أُبيح الاعتداء على حرية الاجتماع فى غير حدود القانون فإن ذلك قد يبعث على عقد الاجتماعات السرية بما يكون خطرًا على الأمن العام».

«وعلى أى حال، إذا دل الاختبار على أن هذا النص يُضْعف من سلطة البوليس فى المحافظة على نظام الاجتماع فإن الحكومة تكون أول من يطلب إلى البرلمان إدخال التعديل على القانون بما تقتضيه المصلحة العامة، شأنه شأن كل القوانين الأخرى، فلا ندرى إذن محلاً للتخوف من هذا النص على الإطلاق».

«ثامنًا ـ أما القول بأنه لا تناسب بين العقوبة المفروضة على الموظف العمومى الذى يفض الاجتماع فى غير الأحوال المبينة بالمشروع وهى عقوبة جنحة وبين العقوبة المفروضة على من يعصى أمر البوليس بالتفرُّق وهى عقوبة مخالفة فقول منقول عن موضعه. إذ إن من يعصى الأمر الصادر من البوليس بالتفرُّق يُعاقب بعقاب مخالفة بالحبس لمدة أسبوع أو بغرامة مائة قرش بمجرد مخالفة أمر البوليس من غير أن يقترن ذلك منه بأى عمل إيجابى أو بأية مقاومة».

«فإن حصل منه تعدٍ على رجل الضبط بالقول أو بالإشارة أو قاومه بالقوة أو بالعنف أو اقترن ذلك بضرب أو جرح كان مستحقًا فوق عقوبة المخالفة لعقوبة الجنحة المقررة لهذه الجرائم، وهى المعاقَب عليها بالمواد ١١٧ ـ ١١٨ ـ ١١٩ من قانون العقوبات وهى جنح فيها العقاب بالحبس الذى يبلغ إلى ستة أشهر أو سنتين أو ثلاث سنين وغراماته كبيرة، وقد تكون العقوبة عقوبة جناية إذا كوَّن الفعل جناية».

«وقد نُصَّ على ذلك فى المشروع بقوله فى نهاية المادة الثامنة: ولا يحول تطبيق أحكام الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة دون توقيع عقوبة أشد عن الأعمال ذاتها مما يكون منصوصًا عليه فى قانون العقوبات».

«فأين هذا من العقاب المنصوص عليه فى المشروع للموظف الذى يعتدى على حرية المجتمعين عمدًا فى غير حدود القانون؟».

* * *

«بعد هذا البيان يكون ما أُذيع عن هذا المشروع غير مطابق للواقع، ولا محل مطلقًا لتلك المخاوف الموهومة».

«ومازلنا نرجو لهذه الصحف أن تعود إلى نشر الحقيقة بعد أن تبيَّنت لها وليطمئن الأجانب على أمنهم وراحتهم فإننا كحكومة وكمصريين أصحاب المصلحة الكبرى فى صيانة الأمن العام؛ لأن كل عبث به يعود على قضيتنا وعلى بلادنا بأوخم العواقب وإننا لنستجلب المعونة والتوفيق من حيث عودنا الله أن يكلأ كنانته ويحفظ مليكها المعظم لعز مصر وسؤددها (تصفيق وهتاف)».

ورغم هذه البيانات التى قدمها ويقدمها رئيس الوزراء، فلا تزال الصحف الإنكليزية تضرب على نغمة أن القانون المذكور يعرض أمن الأجانب للخطر. ولا تزال الحكومة البريطانية ودار المندوب السامى فى مصر متمسكتين بهذه الوجهة من وجهات النظر، حتى لا يكاد أحد يرتاب فى أن الصحف الإنكليزية إنما تكتب بوحيهم حين تذكر ما يذكرونه عن خطر تعريض البوليس للعقاب بنص خاص أعد لتنظيم الاجتماعات للناس ولم يكن الغرض منه النص على العقوبات التى توقَّع على البوليس فى حالة تجاوزه سلطة وظيفته مادامت هذه العقوبات منصوصًا عليها فى القانون العام[1].

(١) ملخصًا عن السياسة فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٨.

وفى أواخر الأسبوع الثالث من هذا الشهر حظى فخامة المندوب السامى البريطانى فى مصر بمقابلة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر مرتين، كما حظى بهذه المقابلة مرتين أيضًا دولة النحاس باشا، وذكرت الصحف على إثر ذلك أن الحكومة البريطانية ستبلغ الحكومة المصرية تحذيرًا من إقرار مجلس الشيوخ المصرى للقانون وإلا تكون هى - أى الحكومة البريطانية - حرة فى اتخاذ الإجراءات التى تراها ضرورية لهذه المناسبة.

على ذلك ازداد المركز دقة وإبهامًا، وتحدث الناس بشأن وقوع أزمة وزارية.

وصول الإنذار البريطانى

ولم تترك الحوادث وقتًا كافيًا لانتشار الإشاعات واختلاقها، فقد كان الواقع أسبق من الحَدْس والتخمين، وذلك أنه فى صباح ٢٩ أبريل أبلغت دار المندوب السامى البريطانى الحكومة المصرية بأنها ستبلغها فى الساعة السابعة مساء مذكرة تلقتها من حكومتها بشأن قانون الاجتماعات.

وفى الموعد المحدد وصل المستر (هور) الوزير المُفوَّض الجديد فى دار المندوب السامى وقابل النحاس باشا، ورفع إليه المذكرة التى طالما لاكت الألسن أنباءها وذكرت اسمها وتنبأت بمحتوياتها.

وعلى إثر وصولها اجتمع الوزراء المصريون للمناقشة فيها والتشاور فى الحالة الحاضرة على عجل، إذ قد ضربت المذكرة موعدًا لسحب مشروع القانون المشار إليه قبل الساعة السابعة من مساء الأربعاء، أى فى مدى ثمان وأربعين ساعة.

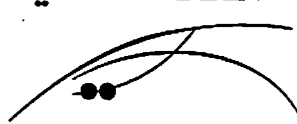
وفى الساعة الرابعة من هذا اليوم (التاسع والعشرين من أبريل)، تشرف النحاس باشا بمقابلة حضرة صاحب الجلالة الملك وبسط لجلالته الموقف وتلقى الإرشادات.

ولم يدهش الرأى العام المصرى لوقع هذا الحادث إذ قد أَلِف مثله من جانب الإنكليز، وقد كانت تدل عليه جميع المقدمات التى سبقته. ومهما يكن من شىء فقد بدا هذا الإنذار الإنكليزى سحابة كدَّرت صفو الجو السياسى وأظلمت أرجاءه، ولم تعلق الصحف المصرية عليه إذ قد انتهى شهر أبريل ولم يعلن نصه الرسمى، أو بيان شبيه بالرسمى عن محتوياته.

■ ■ ■

الفصل الثانى

الحالة الداخلية



تقلبت الحالة بين الأحزاب فى هذا الشهر فبينا ترى الروابط بينها فى غاية الاستحكام والمتانة، إذا بها قد وَهَتْ وتراخت، هذا إذا استثنينا (حزب الاتحاد) وهو الحزب التى كانت جريدته تتجنى على الوزارة وتتدلل عليها وتنث لها العيوب، وتلحق بها الوصمات، وكانت ترى فى جميع محاولات الوزارة، فى أى أزمة ولدى كل مسألة، تفريطًا فى حقوق البلاد وتهاونًا. ولو ذهبنا نسوق لك الشواهد لطال بنا القول ولأحوجنا ذلك إلى ذكر مقالات مختلفة العبارة متحدة المعنى مما لا يخرج عما قدمناه. وإنّا نحيلك على مجموعة جريدة (الاتحاد) فى ذلك التاريخ.

أما صحيفة الأخبار فقد رحبت أولاً بصلابة الوزارة فى الحق، ورفضها التطفل الإنكليزى من حيث التدخل فى التشريع المصرى الذى هو من حق البرلمان المصرى وحده، وظلت تثنى على الوزارة وتدعو المصريين جميعًا لشد أزرها. وقد اقتبسنا بعض كلام الجريدة المذكورة فى هذا الموضوع من الفصل السابق، ولكنها ما عتّمت أن قلبت ظهر المِجَنّ للوزارة متهمة إياها بالتهاون والتفريط لأن الإنكليز أجابوا برفض رد الوزارة على مذكرة ٤ مارس ومضيهم فى التمسك بما يزعمونه لأنفسهم من حقوق فى تبليغهم الذى نُشر نصه فى ٥ أبريل، والوزارة لم تُجب عليه.

رأت إذن جريدة الأخبار فى سكوت الوزارة شبه تسليم بما تدّعيه إنكلترا لنفسها، وراحت تكتب المقالات الضافية تحت عنوان «سكوت الأمة عن الرد على إنكلترا رضاء بأن مصر مستعمرة»[١] وما تضمنته هذه المقالات هو، طبعًا، رأى الحزب الوطنى.

---

(١) راجع الأخبار فى ٩ أبريل وما حواليه.

أما صحف الائتلاف، ونعنى بها صحيفة الأحرار الدستوريين (السياسة) وصحف الوفد، والكشاف والأهرام أيضًا؛ فإنها ظلت تطالب الرأى العام المصرى بالهوادة من ناحية، وتحاول أن تلين من قناة الإنكليز من ناحية أخرى، وكان موقفها بالنسبة للوزارة موقف تأييد.

ولكنك وأنت تقرأ بعض مقالات جريدة كوكب الشرق فى أثناء هذا ترى فيها غمزًا هو أقرب إلى التصريح لجريدة السياسة أحيانًا وبالكشاف أحيانًا أخرى. ولسنا ننقل هنا فقرات من هذه المقال فهى ليست، على أى حال، نصًا فى الموضوع ولكنًا نلفت النظر إلى مقالاتها المعنونة (أعداء فى ثوب أصدقاء).

إشاعة الحزب الجديد

ومما يجر إليه الحديث فى الحالة الداخلية تلك الإشاعة التى طيَّرها بالبرق مراسل جريدة (ديلى تلغراف) بالقاهرة إلى جريدته ونشرتها السياسة ضمن برقياتها فى يوم ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٨. يزعم فيها هذا المراسل أن حزبًا جديدًا من رجال السياسة المصرية منوىّ تأليفه، إلى آخر ما جاء فى نصها الذى نرى إثباته حرفيًا:

«تنشر جريدة ديلى تلغراف غدًا رسالة لمُكاتبها من القاهرة يقول فيها إن الصحف المصرية تروى إشاعات عن تأليف حزب جديد اسمه حزب (الاستقلال المصرى) يؤلَّف من الهيئات الثلاث القائمة الآن وهى الوفد والأحرار الدستوريون والاتحاديون، ويقال إن ثروت باشا سيتولى رياسة الحزب الجديد، ويتولى صدقى باشا وكالته، ومن الذين يؤيدونه ماهر باشا، وحلمى عيسى باشا وبركات باشا».

«ويقال إن الحزب الجديد ستمثله جريدتان، هما السياسة والكشاف».

وفى اليوم الذى نشرت جريدة السياسة هذا الخبر، وهى لسان حزب الأحرار الدستوريين، الذين من بينهم صدقى باشا رسميًا ومن زعمائهم عمليًا دولة ثروت باشا، لم تكذبه السياسة بل سكتت عنه. فظهرت جرائد الوفد فى المساء صاخبة، وكانت أشدها صخبًا جريدة (كوكب الشرق) التى عادت تنشر مقالاتها تحت عنوان: «ألم أقل لكم إنهم أعداء فى ثوب أصدقاء» ونذكر للقارئ بعض ما جاء فى مقالاتها الأولى قالت:»

« ..... وأنت تعلم يا سيدى القارئ أن جريدة الكشاف ما لبثت أن ظهرت إلى عالم الوجود حتى تبرأ الوفد منها ومن اتصالها بتاتًا لأسباب أبنّاها فى حينها».

....

«من أجل هذا كنا نرقب من جريدة السياسة الغراء أن تعلق على ذلك النبأ الذى جمعها والكشاف فى قرن واحد، وما كان نزول الكشاف عن تلغرافاتها الخصوصية ومراسليها فى لندن وباريس لجريدة السياسة بالأمر الذى يغل يديها عن أن تبرأ إلى الأمة من الاشتراك العملى مع صحيفة قضت عليها الأمة وهى وليدة ولفظتها لفظ النواة، شأنها مع كل فرد أو جماعة يعملون للغاصب لا لها ويخدمون مصالح خصومها ومطامع أعدائها».

«ولكن لأمر ما وسر غامض، لزمت السياسة الغراء الصمت الغائر والسكوت البليغ عن ذلك النبأ، وهو سكوت لا نعلله إلا بأن القائمين على تحرير السياسة اليوم يتمنون أن يصبح ذلك الحلم حقيقة وأمرًا واقعًا. إنهم يرغبون النيل من الأمة فى شخص وزارتها الجريئة الشريفة، فلا يضرهم ـ مادامت الغاية تبرر الواسطة كما يقولون ـ أن يظلّهم وحلمى عيسى وعلى ماهر سقف واحد، وأن تتعاقد منهم الخناصر على الكيد للوفد الناطق باسم الأمة وأنوف خصومه فى الرُّغام.. إلخ»[1].

وظهرت جريدة السياسية فى صباح اليوم التالى، وفى ناحية من وجوهها كتبت هذه الكلمة التى يتجلى فيها عدم الاكتراث بمثل هذه الإشاعات التى لا قيمة لها ولا ظلَّ من الحقيقة، وهذا نصها:

إشاعة الحزب الجديد

«نشرت بعض الصحف المصرية منذ أيام إشاعة تأليف حزب جديد. ثم تناقلت الصحف التى تُنشر فى مصر باللغات الأجنبية هذا الخبر وأضافت إليه أسماء أشخاص بالذات زعمت أنهم سيكونون فى زعامته وجرائد معينة زعمت أنها ستكون لسان حاله. وقد رددت جريدة ديلى تلغراف أمس هذه الإشاعة. ونحن نستطيع أن نؤكد من جهتنا تمام التأكيد أن لا علاقة لأحد من الأحرار الدستوريين بأية حركة من هذا القَبيل، كما نعتقد أن الخبر فى مجموعه عارٍ عن الصحة وأنه أقرب لأن يكون دسيسة لإفساد الجو السياسى المصرى. أما ما ورد فى أخبار مراسل الديلى تلغراف عن جريدة السياسة فلا يستحق أية عناية. وكل قول بأن السياسة ستكون لسان حزب غير الأحرار الدستوريين هراء لا يُلتفت إليه»[2].

---

(١) كوكب الشرق فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٨.

(٢) السياسة فى أبريل سنة ١٩٢٨.

وقد قامت جريدة المقطم بتحريات وأحاديث مع بعض أصحاب الأسماء ذكرها مراسل ديلى تلغراف صاحب الإشاعة.

ونرى هنا إثبات نص هذه التحريات التفصيلية:

«حزب الاستقلال - تصريحات صريحة لأركان الحزب «الموهوم»»[1].

نقلت إلينا تلغرافاتنا الخصوصية اليوم من لندن أن مُكاتب جريدة «الديلى تلغراف» فى القاهرة أرسل تلغرافًا إلى جريدته يقول فيه، إن جماعة من الساسة المصريين فكروا أو يفكرون فى تأليف حزب سياسى جديد، وأن القائمين بأمر تأليف هذا الحزب سيسندون رياسته إلى دولة ثروت باشا ووكالته إلى معالى صدقى باشا وأن بين الذين يؤيدونه معالى فتح الله بركات باشا وغيره».

«ولما كانت مثل هذه الإشاعات قد راجت فى أثناء المباحثات التى كانت دائرة بين دولة ثروت باشا ورجال الحكومة البريطانية، اهتم الناس بنبأ مُكاتب الديلى تلغراف وإن كانوا قد استبعدوا أن يكون له أساس من الصحة».

«وقد رأيت لزيادة تعزيز الاعتقاد بعدم صحة المعلومات التى أبرق بها مكاتب الديلى تلغراف إلى جريدته أن أقابل أركان الحزب «الموهوم» وأستطلعهم رأيهم فى ما شاء المكاتب أن يعزوه إليهم فى هذه الآونة التى لا تخفَى دقتها على أحد».

«وكان معالى محمد فتح الله بركات باشا الوحيد الذى وجدته فى منزله عند سؤالى عنه فقصدت إلى معاليه فى داره بالزمالك، وكأنه شعر بالغرض من قدومى فابتسم ابتسامته المعروفة ثم سألنى عن الغاية من زيارتى فأفضيت إليه بها فقال بحزم:»

«سألنى اليوم سائل عن الخبر الذى نشرته جريدة «السياسة» فى هذا الصباح فكان جوابى له: وهل أنت مجنون توجه إلىَّ سؤالاً كهذا».

«هذا حديث خرافة أو حديث دسيسة فلو أن الناس جميعًا ألفوا حزبًا غير حزب سعد لما كان بينهم ابن سعد وصديق سعد».

«فاكتفيت بهذا التصريح وانصرفت أبحث عن دولة ثروت باشا، وقضيت نحو ثلاث ساعات فى البحث عنه بين داره ونادى محمد على من دون أن أوفق إلى الاهتداء إليه، وأخيرًا طرقت نادى محمد على حوالى منتصف الساعة الثانية

---

(١) المقطم فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٨.

بعد الظهر فألفيته جالسًا مع رهط من أصدقائه، فقال لى لما رآنى: «خيرًا؟»، فقلت: «أقرأتم دولتكم...» فقاطعنى كمن يريد أن يقول يا له من خبر سخيف وقال: «لا أعلم من أين أتوا بهذا الخبر الذى لا أصل له ولا صحة له على الإطلاق». ثم قال: «أنا أستريح الآن وأقول إنى أستريح، فهل معنى الراحة أن أؤلف حزبًا جديدًا؟»».

وبعد ما سكت لحظة قال بلهجة الرجل الذى يقدر الظروف قدرها: «وهل هذا الوقت وقت تقضى فيه مصلحة البلد بتأليف أحزاب جديدة؟».

ووفِّقت فى نادى محمد على أيضًا إلى الاجتماع بمعالى إسماعيل صدقى باشا وهو الذى قال عنه مكاتب الديلى تلغراف إنه سيتقلد وكالة الحزب الجديد، فما كدت أكاشفه بالأمر حتى قال:

«كذب فى كذب كل هذا فإنه ليست هناك فكرة فى تأليف حزب كهذا لا فى مُخيِّلتى ولا فى مخيلة غيرى وإنى أؤكد لك أنى لم أتكلم مع أحد فى شأن تأليف حزب شديد ولم يكلمنى أحد فى هذا الصدد فالخبر عارٍ عن الصحة من أساسه».

«وقد رأيت بعد مقابلتى لثروت باشا وإسماعيل صدقى باشا وفتح الله بركات باشا أن أكتفى بتصريحاتهم الجلية التى نقلتها إلى قراء المقطم آنفًا، واثقًا إنها بما هى جديرة به من الارتياح فى هذه الأيام التى تدعو فيها مصلحة البلاد إلى التعاون وعقد الخناصر».

* * *

«ومما هو جدير بالذكر أن هذه الأخبار التى رواها مكاتب الديلى تلغراف تشبه تمامًا ما نُشر فى بعض صحف مصر المحلية التى تصدر بلغات أجنبية، وفى مقدمتها الريفورم بالإسكندرية».

احتجاب جريدة «الكشاف»

وفى يوم ١٥ أبريل ظهرت جريدة الكشاف وأعلن رئيس تحريرها الأستاذ إبراهيم أفندى عبد القادر المازنى احتجاب الجريدة من اليوم التالى إلى أن تكمل أدوات طُلبت لها من الخارج وتأخذ استعدادًا كبيرًا؛ حتى تظهر بعدئذ فى ثوب قشيب كأكبر الصحف فى العالم.

وقد تمنت لها السياسة والأهرام وغيرهما توفيقًا. أما جريدة كوكب الشرق فقد أظهرت الشماتة بها وأعلنت أنها ماتت فى المهد[1].

هذا تفصيل وافٍ للحالة الداخلية. والقارئ يرى مما قدمنا أن ظواهر الحال لم تكن دالة دلالة صادقة على حقائق الأمور، فهذا الغمز من جانب الصحف، بل هذا التصريح الذى ليس بعده تصريح من جريدة كوكب الشرق، التى هى على أى حال وفدية، يدل كل ذلك على أن فى النفوس حالة تسترها المصلحة الوطنية المشتركة، وإن كانت الأيام كفيلة بإظهارها.

وقد قالت ذلك صراحة إحدى الجرائد الإفرنكية التى تصدر فى القاهرة (الإجبشيان ميل) تحت عنوان:

«هنا وهناك».

«ولو أن ظاهر الأمور فى مصر يدل على الهدوء؛ إلا أن هناك تيارات خفية من الشؤم ينبعث عنها التهديد فى أية لحظة باضطراب هذا الهدوء. ويجب أن لا يؤاخذ هذا الجمود الظاهر على الأحزاب السياسية المختلفة فى تأييد الحكومة بقيمته السطحية، فمما لا ريب فيه أن الدساسين السياسيين يرون الآن الفرصة سانحة لإسقاط الوزارة الحالية بالإلحاح عليها أن تنهج مسلكًا وعرًا يؤدى بها إلى انثلام السُّمْعة.. إلخ»[2].

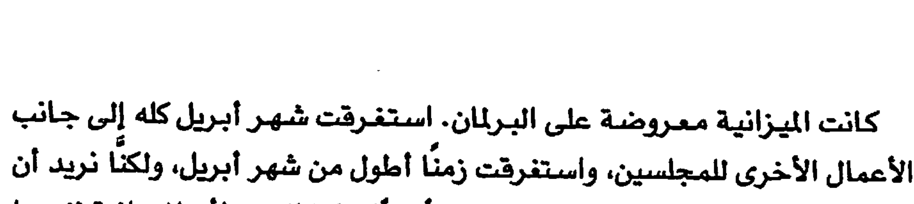
وليس لنا، ونحن نختم هذا الفصل، إلا أن نتمنى للنفوس صفاءً، وللقلوب إخلاصًا، وللائتلاف دوامًا، وللحق تأييدًا وانتصارًا.

■■■

(1) كوكب الشرق فى ١٦ أبريل.
(2) عن الاتحاد فى ١٥ أبريل سنة ١٩٢٨.

الفصل الثالث

أعمال البرلمان وقراراته



كانت الميزانية معروضة على البرلمان. استغرقت شهر أبريل كله إلى جانب الأعمال الأخرى للمجلسين، واستغرقت زمنًا أطول من شهر أبريل، ولكنًا نريد أن نقول إنه فى أثناء هذا الشهر كان البرلمان مُجدًا غاية الجد، لأن الميزانية نفسها فى أثناء عرضها، تتفجر من جوانبها الاقتراحات والمشروعات، وتتفرع عنها كل الشئون الحيوية التى تمس الدولة فى شرايين وجودها.

مجلس النواب

ففى الجلسة الأولى من هذا الشهر أعلن رئيس مجلس النواب «ويصا واصف» ما يأتى:

«وبمناسبة الميزانية أقترح على حضراتكم الاقتراح الآتى: إن الميزانية تأخذ منا وقتًا طويلاً، أفلا ترون من المصلحة أن نقسم الميزانية على عدة أيام ونفحص كل جزء منها فى يوم خاص ومن يريد التكلم فى الموضوع يقدم قبل الجلسة بيوم أو يومين طلبًا بذلك يقرر فيه أنه يريد التكلم فى النقطة الفلانية، وهذا يمنع المفاجأة وتعلق أسماء المتكلمين والموضوعات التى يتكلمون فيها. بذلك يكون لدى الرياسة بيان الموضوعات فيمكننى إدارة المناقشات بسهولة، وهذا لا يمنع أيًا كان من التكلم فى أثناء الجلسة فى الموضوعات التى أثيرت».

«والسبب فى ذلك الرغبة فى تحديد المناقشة قبل المجىء فى الجلسة لأن الميزانية فيها مواد كثيرة، ويصح أن يُعرف الموضوع قبل الجلسة ويكون كل من

يريد الكلام مستعدًا ومن يُرد الرد من غير خروج عن الموضوع فله ذلك وليس ممنوعًا استيضاح أى وزير»[1].

فقوبل هذا الكلام بالارتياح التام، وكان له أثره فى سرعة إنجاز الأعمال التى كان أهمها فى هذا الشهر ما يأتى:

كان محل أحد وكيلَى المجلس خاليًا بانتخاب ويصا بك واصف رئيسًا له، فانتخب المجلس بأغلبية ١١٥ صوتًا حضرة الأستاذ أحمد رمزى وكيلاً[2].

ثم ابتدأ المجلس فى نظر ميزانية الدولة بابًا بابًا فكان يلاحظ عليها حضرات النواب بالزيادة أو الحذف أو التعديل أو غير ذلك. وكان مقرر اللجنة المالية هو صاحب المعالى النابغة إسماعيل صدقى باشا، الذى كانت له دائمًا يدُ إصلاح فى كل ما تولاه من الأعمال؛ خصوصًا ما يختص منها بالميزانية والمسائل المالية.

وقد أقر المجلس تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية إيرادات الدولة، وقد أجملت هذه الإيرادات فيما يلى:

	جنيه مصرى
١ ـ أموال مقررة	٥٩٩١٠٠٠
٢ ـ إيراد الجمارك	١١٠٨٢٠٠٠
٣ ـ رسوم الموانى والمنائر	٣٥٧٣٠٠٠
٤ ـ مصايد الأسماك	٧٨٠٠٠
٥ ـ رسوم الدمغة	١٦٣٠٠٠
٦ ـ رسوم دمغة المصوغات	٣٠٠٠٠
٧ ـ الرسوم القضائية والقيدية	٢٠٢٨٠٠٠
٨ ـ إيراد السكك الحديدية	٦٨٥٠٠٠٠
٩ ـ إيراد التلغراف	٢٣٠٠٠٠
١٠ ـ إيراد التليفون	٦٥٦٠٠٠
١١ ـ البريد	٧٥٠٠٠

(١) الأهرام فى ٣ أبريل سنة ١٩٢٨.
(٢) السياسة فى أبريل سنة ١٩٢٨.

١٢ ـ الأملاك الأميرية	٩٣٥٧٠٠
١٣ ـ بدل الخدمة العسكرية	٢٠٠٠٠٠
١٤ ـ رسوم الخَفَر	١٣٧٢٠٠٠
١٥ ـ مستقطع الماهيات	٣٠٠٠٠٠
١٦ ـ أرباح تشغيل النقود	٢٤٣٧٠٠٠
١٧ ـ رسوم متنوعة	٢٦٥٧٠٠٠
١٨ ـ إيرادات غير عادية	٢٥٠٠٠٠

أما ضريبة القطن البالغة ١,٢٠٠٠٠٠ جنيه، فإن المجلس أرجأ نظرها إلى الأسبوع القادم.

مجلس الشيوخ

وكذلك كان الشأن فى مجلس الشيوخ، انصراف تام للنظر فى الميزانية وفحص أبوابها بدقة، ومناقشاتها مناقشة حازمة، على أنه لم تخلُ جلسات هذا الشهر من بعض أسئلة تقدم بها حضرات الشيوخ إلى الحكومة غالبها (محلى) وسائرها عام، من ذلك سؤال الشيخ المحترم بتشو توبك عن بيع الأقطان الموجودة فى حيازة الحكومة، وقد أجاب عنه وزير المالية بأن الوزارة ترقب أسعار السوق وأنها لا تبيع ما لديها من الأقطان إلا بما يتفق ومصلحة السعر العام ومصلحة الخزينة[1].

ومن ذلك أيضًا سؤال الشيخ المحترم عبد الفتاح بك اللوزى عن ميناء دمياط، وقد أجاب عنه وزير المواصلات بأن الوزارة جادة فى هذا الموضوع كل الجد، وأنها استقدمت من أجل ذلك ثلاثة خبراء بعد أن قدموا تقريرهم التمهيدى كُلفوا بزيادة الموانئ الأربع المشابهة لميناء دمياط. قال الوزير: «ويجب أن ألفت نظر حضراتكم إلى أن مسألة ميناء دمياط مسألة دقيقة تحتاج إلى بحث متشعب كما أشار الخبراء إلى ذلك فى تقريرهم النهائى الذى لا يزال تحت النظر والبحث، وقد قامت الوزارة بكل ما عليها فاعتمدت فى ميزانية سنة

(١) السياسة فى ٣ ابريل سنة ١٩٢٨.

١٩٢٧/ سنة ١٩٢٨ مبلغ ٨٠٠ ج.م. ومبلغ ٧٠٠٠ ج.م. فى ميزانية ١٩٢٨/ ١٩٢٩ وإنما المسألة مسألة وقت فقط يجب توفيره لبحث هذا الموضوع الخطير».

فقوبل هذا الرد بالشكر من السائل(١).

ومما قرره المجلس، بعيدًا عن الميزانية، تعديل الأمر العالى الخاص بمنع زراعة الدخان الصادر سنة ١٩٢٠، فقد شدد هذا الأمر النكير على المخالفين للائحة منع زراعة هذا الصنف حتى أدخل فى دائرة الاتهام شيخ البلد أو الناحية التى تقع فى منطقته هذه المخالفة، ولكن المجلس خفف من هذه العقوبة، وجعل نظرها أمام المحاكم الجزئية وأعفى شيخ البلد من المسئولية القضائية، وجعل عقاب المخالف خاضعًا للأصول القانونية المعتادة(٢).

هذا، وقد طلب الشيخ حسن عبد القادر أن تعمل الحكومة على إيداع مبالغها فى بنك مصر، فوعد مندوب وزارة المالية بأن الحكومة ستجد فى هذا السبيل(٣).

متفرقات

استقالة يسرى باشا

فى آخر شهر ديسمبر الماضى سنة ١٩٢٧، وصل إلى القاهرة صاحب السعادة سيف الله يسرى باشا وزير مصر المفوض فى برلين لقضاء إجازته فى مصر التى تنتهى فى يوم ٢٠ أبريل الجارى، ولذا قرر سعادته السفر إلى مقر عمله فى يوم السبت ١٤ أبريل ليكون ببرلين فى موعد انتهاء الإجازة.

وقد حُددت الساعة السابعة والربع من صباح السبت المذكور لسفره مع السيدة قرينته (كريمة المغفور له الأمير إبراهيم حلمى أخى جلالة الملك) إلى الإسكندرية للإبحار منها إلى أوروبا فى طريقه إلى ألمانيا على ظهر الباخرة «كندا»؛ ولكن الذين قد بكّروا فى الذهاب إلى المحطة لوداعه ومن جملتهم وكيل وزارة الخارجية المصرية ووزير ألمانيا المفوض ظلوا فى انتظاره حتى تحرك القطار المسافر فى ميعاده ولم يحضر سعادته.

---

(١) السياسة فى ٣ ابريل سنة ١٩٢٨.

(٢) السياسة فى ٤ ابريل سنة ١٩٢٨.

(٣) السياسة فى ٥ ابريل سنة ١٩٢٨.

وتساءل الحاضرون عن السبب، وتوهم البعض أنه ربما يكون قد سافر إلى الإسكندرية فى قطار منتصف ليل الجمعة، ولكن سعادة يوسف أصلان قطاوى باشا، وقد كان حاضرًا فى المحطة، نفى ذلك وأعلن أن الباشا عدل عن السفر رغبة فى الاستقالة، وأنه أبدى هذه الرغبة فى ساعة متأخرة من المساء الماضى.

وما كاد يصل هذا القول إلى علم الهر شتوهرر الوزير المفوض لألمانيا فى مصر حتى أسرع فى محادثة يسرى باشا تليفونيًا، وقد اتفقا فى أثناء المحادثة على المقابلة «بنادى محمد علىّ» فى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم السبت.

وما ذاع هذا النبأ بين الناس حتى أخذوا يسببونه بأسباب لا ندرى مبلغها من الصدق ونصيبها من الصحة.

وفى يوم الأحد ١٥ أبريل[1]، كتب سعادته كتابًا رسميًا إلى معالى واصف غالى باشا وزير الخارجية يرجو فيه منه قبول استقالته. ولم يسبب الاستقالة بأى سبب اعتمادًا على أنه حر فى ذلك! وليس ثمة من قوة تضطره إلى البقاء فى المنصب رغم إرادته.

ولكن الذى ذاع ولاكته جميع الألسن هو أن جلالة الملك لم يُصَدِّر نطقه بتحديد موعد المقابلة مع الوزير المفوض. فراح يقدم استقالته.

والقارئ يرى أن هذا ليس «السبب الباعث» وإن كان «السبب المباشر».

وقد ألحَّ مندوبو الصحف فى محادثة الباشا طالبين إليه الإفضاء بالسبب أو الأسباب التى حدت به إلى الاستقالة: ولكنه كان أحزم من أن يفوه بكلمة واحدة واكتفى بالتصريح بأنه إنما يستقيل احتفاظًا بالكرامة، وأنه لن يعدل عن الاستقالة إلا إذا أُزيل ما اعتقده ماسًا بكرامته[2].

ولكن الاستقالة قبلت إزاء تصميم سعادته وأُصبح منصب وزير مصر المفوض شاغرًا إلى جانب مكان وزيرها فى لندن، ولعلَّ أُولى الأمر موفقون لحسن اختيار من يمثل البلاد فى الدولتين الكبيرتين تمثيلاً مشرفًا.

---

(١) المقطم فى ١٨ أبريل سنة ١٩٢٨.

(٢) الأهرام فى ١٦ أبريل سنة ١٩٢٨.

يعتبر الأزهر، فى نظر المصريين والشرقيين، بل فى نظر العالم أجمع معقل الإسلام وحصنه المنيع، ومصدر تعاليم هذا الدين القويم ومنارة هُداه العالية. ويُتهم الأزهريون بالإسراف فى التعصب لدينهم: ورمى الخارجين عليه، بله المهاجمين له بأفول الذهن وظلمة العقل.

وقد مُنيت مصر، ككل بلاد الشرق، بجماعة من المبشرين المسيحيين يذيعون بين الناس دينهم: وينشرون عليهم تعاليمهم، ويتكالبون على ذلك تكالبًا غريبًا، مُستخدمين، لتنفيذ مآربهم الدينية، كل الوسائل الممكنة والحيل المستطاعة.

وفى الأسبوع الثالث من شهر أبريل سنة ١٩٢٨، انسلَّ إلى الأزهر حوالى الساعة العاشرة صباحًا جماعة من هؤلاء وفيهم رجل عرفه المصريون لطول إقامته بينهم وكثرة زُلْفَاه لديهم، وحبه فى التقرب من جماعاتهم هذا الرجل يدعى «القس زويمر». وكان يحمل فى زيارته للأزهر بعض رسائل مما كتبه عن الدين الإسلامى وحمل فيها على تعاليم هذا الدين ونظمه ولم يتهيَّب أن يتقدم برسائله هذه إلى الطلبة وهم منتظمون فى دروسهم، فما لبث الطلاب أن تناولوها وقرءُوا أسطرًا منها حتى مشت الحمية فى نفوسهم وصاحوا به وصحبه وكادوا يلحقون بهم بعض الأذى.

وحدث هذا فى الأزهر، والبلاد فى أزمة سياسية من جرَّاء مشروع قانون الاجتماعات والمظاهرات الذى يدعى الإنكليز أن فى صدوره مساسًا بأمن الأجانب وسلامتهم واطمئنانهم، والوزارة جد منهمكة فى خلق جو هادئ كى لا يعصف بالحياة النيابية عاصفة من الحمق الاستعمارى.

فطن إلى دقة الموقف الأستاذ الشيخ على سرور الزنكلونى، أحد كبار علماء الأزهر والذى كان يلقى درسه فى التفسير ساعتئذ؛ فهدأ روع الطلبة الثائرين وحال بينهم وبين القس زويمر وصحبه، ثم وجه الخطاب إلى المبشر قائلاً له ما معناه: «إنك تبصق فى وجه المدينة التى تدعى أن نورها يشرق من بلادكم وضياءها ينبعث من دياركم، بفعلتك هذه. إن هناك ما يُسمى «الذوق» والعرف. والأدب. والمجاملة. وقد برهنت على أنك لا تعرف هذه الأصول التى هى من ألزم اللوازم للدعاة.. إلخ.. إلخ».

ثم وجه النصح للطلبة فى رفق أن يخلوا سبيلهم دون إلحاق أى أذى بهم؛ لافتًا الأنظار إلى ما يكتنف البلاد من أزمة داعيًا إلى الثبات على الخلق المصرى الذى عُرف بإكرام الأجنبى وإن أساء.

إلى هنا كان قد أدى الأزهريون واجبهم الدينى فى رفق وحرص، وواجبهم الوطنى فى حكمة وحذر.

ثم صدرت الصحافة، وهى مرآة الرأى العام؛ صاخبة ساخطة على هذا التصرف من جانب المبشرين مُهيبة بالحكومة أن تتخذ حيالهم خطة حازمة؛ فإن الدفاع عن دين الدولة الرسمى أمام هؤلاء المفتونين لا يُعاب.

ولم يمر هذا الحادث على النواب دون الاهتمام بشأنه فقد وجه حضرات عبد الحميد بك سعيد وخليل أبو رحاب ومحمود بك لطيف الأعضاء بمجلس النواب إلى دولة وزير الداخلية ومعالى وزير الأوقاف، سؤالاً عن دخول المبشر زويمر للأزهر الشريف وتوزيعه رسائل على الطلبة طعنًا على النبى (صلى الله عليه وسلمَ) وفى الدين الإسلامى. فأجاب دولة وزير الداخلية عن نفسه وعن معالى وزير الأوقاف بما يأتى[1]:

«اهتمت الحكومة لحادثة زويمر الاهتمام الجدير بها وأخذت من فورها الإجراءات اللازمة لمنع تكرار مثل هذا الحادث فى المستقبل، ومنها أن وزارة الأوقاف استردت منه رخصة دخوله المعاهد الدينية الإسلامية وقد شفع رد التصريح بكتاب اعتذار عما وقع».

«ويسرنى أن أصرح للمجلس أن القائم بأعمال مفوضية الولايات المتحدة الأمريكية التى تربطنا بها روابط المودة والصداقة - قام من تلقاء نفسه بإظهار أسفه الشديد لوقوع هذا الحادث ووضع الأمر موضع البحث ليأخذ وجهة التصرف الذى يليق به».

«ويملأ نفسى غبطة أن أعلن أمام حضراتكم أن الأزهريين خاصة ومجموع الأمة عامة قد وقفوا إزاء هذا الحادث المثير للشعور موقف الرزانة والحكمة وضربوا مثلاً عاليًا فى ضبط النفس والخلود إلى السكينة؛ مما دل أبلغ دلالة

---

(١) السياسة فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٨.

على تأصل روح التسامح فى هذا الشعب الكريم فكان لذلك أحسن الأثر فى حرصه على الأمن العام (تصفيق)».

وفى الليلة نفسها كان قد تقدم صاحب السماحة السيد عبد الحميد البكرى عضو مجلس الشيوخ ورئيس جمعية الرابطة الشرقية بسؤال لم يخرج عن معنى سؤال النواب، وقد أجاب الوزير بنفس الإجابة المُسطَّرة آنفًا.

وفعلاً قد اتخذت المفوضية الأمريكية الإجراءات الأدبية اتباعًا لوسائل المجاملة السياسية، فأقصت الدكتور زويمر عن القطر المصرى، وحمد لها الناس هذا التصرف الحازم، وإن كان أول الواجبات إزاء ما يبذله المصريون كرمًا لضيوفهم.

وقد نبه هذا الحادث وزارة الأوقاف المصرية فسحبت من المبشر صاحب الحادث قبل سفره التصريح الدائم الذى كانت قد منحته إياه والذى كان يخوِّله الحق فى دخول جميع المساجد والأماكن الأثرية، وكذلك عمَّمت هذا الحكم فسحبت تصريحاتها من جميع المبشرين فى القطر المصرى[1].

■■■

---

(١) السياسة فى ٤ أبريل.

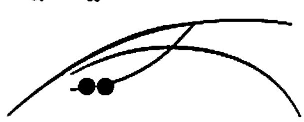
الباب الخامس

■ شهر مايو

■■

الفصل الأول

الحالة السياسية



الإنذار البريطانى الأخير

كان الموقف السياسى بين مصر وإنكلترا على نحو ما قدمناه فى الباب الماضى لم تَرْسُ سفينته على بر الطمأنينة. وفى اليوم الأول من شهر مايو الحالى أذاعت رياسة مجلس الوزراء النص الرسمى لترجمة الإنذار الإنكليزى الأخير، وهو:

«دار المندوب السامى»

القاهرة فى ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٨

«يا صاحب الدولة»

«أتشرف بإخبار دولتكم بأن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى بريطانيا العظمى قد راقبت بمزيد الاهتمام، من يوم أن قدمت لدولتكم مذكرتى المؤرخة ٢ أبريل، ما يبدو من رغبة الحكومة المصرية رغبة متزايدة فى المضى فى تشريع يؤثر فى الأمن العام. وهذا التشريع -، كما لا بد أن تكونوا دولتكم قد علمتم تمام العلم، ليس فقط من الرسالة الشفهية التى تشرفت بإبلاغها إلى دولتكم فى ١٩ الجارى، بل أيضًا من الرسائل السابقة المماثلة لها التى أبلغت إلى دولة سلفكم وإلى دولتكم قبل تاريخ المذكرة التى تشرفت بتقديمها لدولة ثروت باشا فى ٤ مارس الماضى وبعده - داخل فى نطاق التحفظ الذى أيدته مذكرتى المؤرخة ٤ أبريل».

٢ - وإنى الآن مكلف من قِبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن أطلب إلى دولتكم كرئيس للحكومة المصرية أن تتخذوا فى الحال الإجراءات اللازمة لمنع مشروع القانون المنظم للاجتماعات العامة والمظاهرات من أن يصبح قانونًا.

٣ - وإنى مكلف بأن أطلب من دولتكم إعطائى تأكيدًا كتابيًا قاطعًا بأنه لن يستمر فى نظر مشروع القانون المذكور. فإذا لم يصلنى هذا التأكيد قبل الساعة السابعة من مساء يوم الأربعاء ٢ مايو، فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تعد نفسها حرة فى أن تقوم بأى عمل ترى أن الحالة تستدعيه».

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احتراماتى».

«س. لويد»

المندوب السامى

تسلم رئيس الحكومة هذا الإنذار واجتمع بالوزراء للبحث فى الموضوع فى الساعة الواحدة بعد الظهر وتناقشوا فى صيغة الرد، وارفضَّ اجتماعهم فى الساعة الثالثة وانصرفوا ما عدا واصف غالى باشا وزير الخارجية ووليم مكرم عبيد وزير المواصلات، فقد تناولا طعام الغداء فى دار رياسة الوزراء وظلا يتباحثان فى الموقف.

وفى منتصف الساعة الخامسة عادت هيئة مجلس الوزراء إلى الانعقاد ولم ترفضَّ إلا فى منتصف الساعة السابعة.

وقد أخطرت رياسة مجلس الوزراء دار المندوب السامى البريطانى أن رد الحكومة المصرية سيصلها فى نحو الساعة التاسعة مساء، وفى نحو الساعة التاسعة والربع كانت قد انتهت كتابة الرد حيث وقّعه مصطفى النحاس باشا وحمله على بك إسماعيل (مدير مكتب رياسة مجلس الوزراء) إلى دار المندوب السامى. وإليك نصه، وإن كانت قد أبقت الوزارة على إذاعته ريثما يصل إلى لندن مراعاة للتقاليد السياسية:

رد الحكومة المصرية

«يا صاحب الفخامة

«تشرفت بتسلُّم خطابكم المؤرخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٨ الذى تصرحون فيه بأن مشروع قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات داخل فى نطاق التحفظ الذى أشارت إليه المذكرة البريطانية المؤرخة ٤ مارس وأيدته المذكرة المؤرخة ٤ أبريل سنة ١٩٢٨، وبأنكم مكلفون من قِبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن تطلبوا إلىَّ كرئيس للحكومة المصرية أن أتخذ فى الحال الإجراءات اللازمة

لمنع هذا المشروع من أن يصبح قانونًا وأن أعطيكم تأكيدًا كتابيًا قاطعًا بأنه لن يستمر فى نظر مشروع القانون المذكور، وإذا لم يصلكم هذا التأكيد قبل الساعة السابعة من مساء يوم الأربعاء ٢ مايو فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تعتبر نفسها حرة فى القيام بأى عمل ترى أن الحالة تستدعيه».

«وردًا على خطاب فخامتكم أتشرف بإبلاغكم أن الحكومة المصرية فى ردها بتاريخ ٢٠ مارس على المذكرة البريطانية المؤرخة ٤ مارس قد أوضحت وجهة نظرها التى ترى أنها كفيلة بالاحتفاظ بحقوق البلاد وباستيفاء صلات المودة بين بريطانيا العظمى ومصر، وقد عادت الحكومة فأكدت وجهة نظرها هذه أمام البرلمان فى بيانها الذى ألقته بتاريخ ٥ أبريل إجابة على المذكرة البريطانية المؤرخة ٤ أبريل».

«ولا يَسَع الحكومة المصرية أمام واجبها فى صيانة حقوق البلاد كاملة والمحافظة على دستورها أن تسلم بما تضمَّنه الإنذار البريطانى الأخير، من حق بريطانيا العظمى فى التدخل فى التشريع المصرى ارتكانًا على تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فإن هذا التصريح كان ولا يزال تصريحًا من جانب واحد. وقد قصدت الحكومة البريطانية أن تكون له فعلاً هذه الصفة فهو بطبيعته لا يُلْزِم الطرف الآخر ولا يقيده. ولقد صرح بذلك المستر رامسى ماكدونالد بصفته رئيسًا للحكومة البريطانية فى الخطاب الذى أرسله اللورد أللنبى بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٩٢٤ إلى المغفور له سعد باشا زغلول رئيس الحكومة المصرية وقتئذ، وقد جاء فى ذلك الخطاب ما يأتى نصه:

«لقد أبدى المستر ما كدونالد بعبارة صريحة لوزير مصر المفوض فى ١٥مايو سنة ١٩٢٤ أن كل تصريح من أحد الطرفين يُعين فيه موقفه لا يلزم مطلقًا الطرف الآخر الاعتراف بهذا الموقف».

«ولقد أوضحت الحكومة المصرية مرارًا وجهة نظرها هذه بكل صراحة وإخلاص للحكومة البريطانية ولفخامتكم، فلم تألُ جَهْدًا فى إثبات ما انطوت عليه من حسن النوايا، وقد كان لى الشرف أن أوضح لفخامتكم فى أوقات متعددة بصدد مشروع قانون الاجتماعات والمظاهرات أنه ليس فى مقدور أية حكومة دستورية أن تعبث بالمبدأ الدستورى القاضى بفصل السلطات فتسحب مشروع

قانون وافق عليه المجلسان والحكومة معها، فلم يبقَ منه أمام مجلس الشيوخ إلا فقرة تتعلق بالشكل سقطت عَرَضًا».

«ثم سمحت لنفسى أن أبيِّن لفخامتكم أن مشروع القانون بما تضمنه من نصوص وما اقترن به من تصريحات الحكومة بالبرلمان ومناقشات المجلسين المثبتة فى مضابط جلساتهما لا يعرِّض أمن الأجانب لخطر ما؛ بل يرمى إلى تنظيم الحريات الدستورية مع صيانة الأمن العام صيانة تامة».

«كما أنى صرحت مرارًا أنه إذا دل العمل على نقص فى القانون بعد إصداره؛ فالحكومة على أتم استعداد لاقتراح تعديله بما يتفق ومقتضيات النظام العام».

«تلقاء ما تقدم جميعه من المظاهر الجدية لصدق النية وحسن الاستعداد لا يسع الحكومة المصرية إلا أن تبدى أسفها الشديد على أن الحكومة البريطانية لم تقدر رغبة الحكومة المصرية الأكيدة ومجهوداتها الصادقة المتوالية فى توطيد العلاقات الطيبة بين البلدين».

«ولذلك لا يَسَع الحكومة المصرية أن تسلم بما جاء فى ذلك الإنذار فتعبث بحق مصر الأزلى عبثًا خطرًا؛ بل ما كان لها أن تعتقد أن الحكومة البريطانية بما عُرف عنها من ميول حرة تبغى إذلال أمة عزلاء من كل سلاح إلا قوة حقها وصدق طويتها».

«ولهذا فإن الحكومة المصرية - مدفوعة فى ذلك برغبتها الصادقة فى التفاهم والمسالمة التى كانت على الدوام رائدها - قد طلبت بالأمس فى حدود حقها الدستورى إلى مجلس الشيوخ أن يؤجل المناقشة فى مشروع القانون إلى دور الانعقاد القادم، وقد وافقها المجلس على ذلك وهى تأمل أن تقدر الحكومة البريطانية تلك الخطة الودية، وأن يُمهد بذلك السبيل إلى تذليل المصاعب الحالية فى ضوء الثقة المتبادلة التى يجب أن تسود العلائق بين البلدين وأن يعقبها عهد من التفاهم الحقيقى والمودة والعدل».

رد الحكومة البريطانية وانتهاء الأزمة

وفى الساعة السابعة والربع من مساء يوم ٢ مايو وصل المستر هارفى هول (الوزير البريطانى المفوَّض) إلى البرلمان، ودخل على دولة النحاس باشا وسلمه نص المذكرة الإنكليزية التى بها تنتهى الأزمة الطويلة التى كانت تساور العلائق

المصرية الإنكليزية منذ تولى النحاس باشا الحكم إلى اليوم، وهاك نص الإجابة الإنكليزية:»

إجابة الحكومة البريطانية

على رد الحكومة المصرية

دار المندوب السامى

القاهرة فى ٢ مايو سنة ١٩٢٨

«إلى حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس الوزارة المصرية»

«ياصاحب الدولة»

«(١) أبلغت حكومتى تلغرافيًا محتويات مذكرة دولتكم تاريخ أول مايو فتلقيت التعليمات بأن أقول جوابًا عليها إن حكومة جلالة الملك علمت بارتياح أن مجلس الشيوخ قرر أن لا يستمر على النظر فى مشروع قانون الاجتماعات فى الدورة الحالية، وذلك بناء على رجاء حكومة جلالة الملك وعملاً بالنصيحة التى قدمتها دولتكم والحكومة المصرية إليه. وتأخذ الحكومة البريطانية علمًا بتأكيدكم بأن هذا القرار قد وضع وفاقًا لرغبة الحكومة المصرية الأكيدة فى الوصول إلى تفاهم ولما تشعر به من روح المسالمة والتوفيق. لذلك يحق للحكومة البريطانية أن تفرض أن الحكومة المصرية ستُعنى بتجنب كل ما يعد الخلاف الذى أفضى إلى الأزمة الحالية».

«(٢) على أن الحكومة البريطانية تلاحظ أن نيات الحكومة المصرية فى شأن مستقبل هذا المشروع لم تُذكر بصراحة فى مذكرة دولتكم، فهى ترى من المفيد والحالة هذه أن تبين بعبارة لا تسمح بسوء التفسير أنها تعد أن من شأن بعض أحكام المشروع أن يضعف أيدى السلطات الإدارية المسئولة عن حفظ الأمن وعن حماية أموال الأجانب وأرواحهم إضعافًا خطيرًا. فإذا أُعيد المشروع المذكور أو إذا قدمت مشروعات أخرى تتضمن مظاهر تراها الحكومة البريطانية خطرة أيضًا، فإن حكومة جلالة الملك تضطر إلى التدخل ثانية كما تدخلت الآن لمنعها من أن تصير قوانين».

«(٣) لا تستطيع حكومة جلالة الملك أن تدخل فى أية مناقشة حتى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، ومن جملة ما ترتب على ذلك التصريح جعل الحكومة

البريطانية مسئولة عن حماية المصالح الأجنبية فى مصر. ويتضح من الفقرة السابقة أن حكومة جلالة الملك عازمة فى كل حين على الإصرار على القيام بشروطه بكل دقة. وهذا التصريح يتضمن شروطًا تقيد بها الاستقلال الذى أعطى لمصر، فحكومة جلالة الملك لا تسمح بتعديله ولا بالتغاضى عنه».

«وإننى أغتنم هذه الفرصة لأكرر لدولتكم فائق احترامى».

س. لويد: مندوب سام[1]

تعليقات الصحف على الموقف

أثار رد الحكومة المصرية القيلة بين الناس، وتشيعت صحف مصر كلٌ إلى رأيها فحبَّذته جريدة البلاغ التى قالت فى بدء إحدى مقالاتها: وُفِّقت الوزارة إلى حل للأزمة يحفظ حقوق البلاد ويسد أمام القوة الغَشُوم باب التنكيل والتدمير.. إلخ[2].

«وقالت فى مقال آخر: «وكل ما كان واجبًا على الوزارة هو ألا تسلم للإنكليز بحق حماية الأجانب والتعرض لحرية التشريع، وهذا ما فعلته الآن حين قررت أن تطلب تأجيل النظر فى قانون الاجتماعات والمظاهرات وأن تبلغ الإنكليز فى الوقت نفسه أنها تستمسك بسلطاتها وسلطان البرلمان وتلجأ إلى هذا الحل تجنبًا للصدام ومنعًا للمشكلات، ولا تعترف لهم بالحقوق التى ادعوها لأنفسهم وسوَّغوا بها الاعتراض على قانون الاجتماعات.. إلخ»»[3].

«وعلقت جريدة كوكب الشرق بما لم يخرج عن معنى ما تقدم».

«أما جريدة السياسة فقد تفاءلت من رد إنكلترا على مصر خير وكتبت مقالاً تحت عنوان بين مصر وإنكلترا جاء فيه:

«يرى القارئ فى صدر السياسة نص رد الحكومة المصرية على الإنذار البريطانى الذى أبلغ إليها فى ٢٩ أبريل الماضى، ونص رد الحكومة البريطانية على بيان الحكومة المصرية. ويسرنا أن يكون هذا الرد الأخير محققًا لما قلناه فى هذا المكان من السياسة أمس بعد أن أشرنا إلى تأجيل قانون الاجتماعات العامة

---

(١) عن جريدة الأهرام.

(٢) البلاغ فى ٦ مايو سنة ١٩٢٨.

(٣) البلاغ فى ٣ مايو سنة ١٩٢٨.

إلى الشتاء المقبل من أنه: «لا يزال في الوقت فسحة للنظر نظرًا هادئًا مطمئنًا في علاقات مصر وإنكلترا وما يمكن أن تكون عليه. ونحسب أن هذا النظر يكون أيسر وأدنى إلى النجاح إذا اكتفت الحكومة البريطانية بما صنعته الحكومة المصرية في سبيل إرضائها ولم تلجأ إلى اتخاذ تدابير أخرى... ومادامت الحكومة المصرية قد أبدت ما أبدت من رغبة في التفاهم فلا تنتظر أن تجيب الحكومة البريطانية على هذه الرغبة إلا برغبة مثلها تتحقق بقبولها الرد المصرى على إنذارها».

«يسرُّنا أن يتحقق هذا الذى قلنا أمس وأن يكون ما تبادلته كل من الحكومتين المصرية والبريطانية أمس وأمس الأول فاتحًا من جديد باب الأمل في اتفاق نهائى بين الطرفين. فالواقع أنك تخرج من الكتابين المصرى والإنكليزى حين تحليلهما بأن كل حكومة وقفت من الوجهة النظرية موقفها السابق على الإنذار. ثم انتهت الحكومة المصرية إلى القول إنها «مدفوعة برغبتها الصادقة في التفاهم والمسالمة التى كانت على الدوام رائدها قد طلبت بالأمس في حدود حقها الدستورى إلى مجلس الشيوخ أن تؤجل المناقشة في مشروع القانون إلى دور الانعقاد القادم وقد وافقها المجلس على ذلك، وهى تأمل أن تقدر الحكومة البريطانية تلك الخطة الودية وأن يمهد ذلك السبيل إلى تذليل المصاعب الحالية في ضوء الثقة المتبادلة التى يجب أن تسود العلائق بين البلدين وأن يعقبها عهد من التفاهم الحقيقى والمودة والعدل». وأما الحكومة البريطانية فبدأت مذكرتها التى أبلغتها إلى الحكومة المصرية أمس بأنها: «علمت مع الرضا أنه وفاقًا لطلب حكومة حضرة صاحب الجلالة وتبعًا للنصيحة التى أبدتها دولتكم والحكومة المصرية قرر مجلس الشيوخ، ألا يتابع نظر مشروع القانون الخاص بالاجتماعات العامة خلال الدور الحالى، وأن حكومة حضرة صاحب الجلالة لتثبت تأكيدكم أن هذا القرار صدر موافقة لرغبة الحكومة المصرية الأكيدة في الوصول إلى تفاهم ومؤيدًا لميولها في سبيل التوفيق. وإذن فيحسن لحكومة جلالة الملك أن تفترض أن الحكومة المصرية ستُعنى باجتناب أية عودة للخلاف الذى أدى إلى الأزمة الحالية».

«وإذن فقد اعتبرت الحكومة البريطانية هذا التأجيل جوابًا كافيًا لطلبها أن لا ينظر قانون الاجتماعات، وإذن فقد تأجلت الأزمة السياسة بين مصر وإنكلترا

ولم تُحل إلا إذا اعتبرت التأجيل للدور المقبل تأجيلاً ثانيًا. وهذا التأجيل هو ما توقعنا ليكون بعده محل للتفكير. وما كنا لنستطيع أن نتصور غير هذا «إذ كانت الحكومة البريطانية تعتزم اعتزامًا صادقًا أن تنظر من جديد فى علاقتها مع مصر على قاعدة التفاهم»، كما قلنا أمس. وإذن فقد أصبح أمام الحكومتين: المصرية والإنكليزية الوقت الكافى للنظر فى علاقات الدولتين حتى أسباب الاحتكاك بينهما. ولا يمكن اتقاء تجدد هذه الأسباب ببقاء كل من الدولتين مستسمكة بموقفها الذى شرحته فى مذكراتها الأخيرة. وكيف يمكن ذلك وهو كان محالاً قبل هذه المذكرات وقبل أن تذكر الحكومة البريطانية تحفظات سنة ١٩٢٢ وتعديلها بإنذار سنة ١٩٢٤ وإصرارها على أن تباشر الحكومة المصرية سلطتها المستقلة على شرط إرضاء إنكلترا فى هذه المسائل. إنَّا نعتقد ذلك غير ممكن مع التأويلات الفسيحة التى بدأت إنكلترا فى العهد الأخير تؤوِّل بها المسائل المحتفظ بها، ونخشى لذلك إذا لم تبادر كل من الدولتين للنظر فى علاقتهما معًا أن يتجدد خلاف يؤدى إلى أزمة كالأزمة الأخيرة التى أجلت إلى المدى الذى تأجل أو يمكن أن يؤجل له قانون الاجتماعات العامة».

«ولقد سبقنا إلى القول منذ أيام بأن التأجيل الذى انتهت إليه الحكومة المصرية فيه مصلحة إذا كانت هى معتزمة أن تعود إلى بحث العلاقات بين مصر وإنكلترا بغية الوصول إلى اتفاق صالح. ويومئذ اقترحنا أن تبين الحكومة المصرية من جانبها ما تراه اقتراحًا صالحًا للاتفاق بين الدولتين اتفاقًا أشار دولة النحاس باشا بأن لا مفر منه عاجلاً أو آجلاً. ومثل هذا الاقتراح إذا تقدمت به الحكومة المصرية قد يجد من الأنصار ومن المؤيدين فى إنكلترا نفسها ما يحمل الحكومة البريطانية على النظر فيه بصفة جدية. فقد رأينا فى هذه الأزمة الأخيرة نفسها أن ميلاً عظيمًا للاتفاق مع مصر موجود فى أوساط مختلفة، رأينا ذلك أثناء مناقشات مستر ماكدونالد ومستر لويد جورج للسير أوستن تشمبرلن فى مجلس العموم البريطانى، ورأيناه فى مظاهرات العمال لمناسبة عيد العمال فى أول مايو حين جعلوا شعارهم «لا تتعرضوا لمصر». فإذا كان هذا الجو مهيئًا فى إنكلترا الحالية وقد أظهرت فى ردها أمس على الحكومة المصرية أنها اكتفت بتأجيل قانون الاجتماعات أى أنها لا تريد التعرض للحياة المصرية ولا للنظام العام اليوم فى مصر، فنعتقد أن من المصلحة الكبرى لهذا

الوطن أن تفكر الحكومة الحاضرة تفكيرًا جديًا فى سلوك سبيل لاتفاق مع إنكلترا اتفاق يتقى أزمات كالأزمة الأخيرة التى حدثت».

«ونعتقد أن الحكومة الحالية قديرة على الاستفادة من الجو المُهيَّأ، قديرة على الوصول إلى اتفاق صالح ينتهى به فعلاً عهد الأزمات».

وكان من بين ما كتبته الأهرام قولها:

«نستطيع اليوم أن نقول إن موافقة مجلس النواب على سياسة الحكومة كانت سهلة بل كانت على وجه التقريب إجماعية».

«ولكن موافقة مجلس النواب على الخطة التى ارتأتها الحكومة بشأن قانون الاجتماعات كانت موضوع البحث الطويل الشاق وموضوع الجدل الذى استغرق ثلاث ساعات. فلم يكن من السهل إقناع النواب بطلب تأجيل النظر والموافقة على مشروع قانون الاجتماعات والمظاهرات ولم يكن من السهل الوصول إلى الرضا بالقرار الذى صدر، لولا أن الحكومة تذرعت أمام المجالس بما يتفق مع الرأى العام ومع روح البلاد وإرادة المجلس ذاته؛ وهى إرادة الأمة وما تذرعت به وهو إقامة الدليل لإنكلترا خاصة على حسن ميول مصر ومقاصدها والرغبة فى التفاهم معها والعيش عيشة الوئام والتراضى والاتفاق. وهو ما يتفق من جهة أخرى مع مصلحة البلد باتقاء الأزمة؛ حتى تظل البلاد سائرة فى الاتجاه الطبيعى نحو الإصلاح دون عائق ولا عرقلة ولا اضطراب، وهذا ما تسببه للبلاد السياسة الإنكليزية منذ إعلان الاستقلال إلى اليوم».

«الحكومة مضطرة من أجل السياسة الإنكليزية إلى الانشغال بتلك السياسة عن الانصراف كل الانصراف إلى ما يقام فى وجهها من العراقيل وإلى ما نلقاه من المتاعب وما يوضع فى سبيلها من العثرات».

«نقول إنه لم يكن من السهل إقناع مجلس النواب بطلب تأجيل القانون فى مجلس الشيوخ لولا الاعتداءات التى ذكرناها والتى كانت موضوع البحث الطويل والجدل العنيف وأهمها وأجلاها هو التساؤل هل تقدِّر السياسة الإنكليزية هذه الخطة حق قدرها؟ أم هى تريد أمرًا فلا تنظر معه إلى أى اعتبار آخر ولا يهمها من مصر أن تمد إليها يد الولاء والتسامح أو لا تمدها مادام الأسطول والجيش قادرين فى كل وقت على إنالة إنكلترا ما تريد».

«ذلك ما كان موضوع التساؤل فى البرلمان والبلاد وكان الجواب عليه أن علينا أن نعمل الحسن ونَدَع لغيرنا عمل ما يريد والمثل يقول: (اعمل الطيب وارميه بالبحر)».

«فقد لفظوا فى المجلس كلمة (استقالة الوزارة) ولكنهم ردوا على هذه الكلمة باستمداد الوزارة فى كل ساعة للتخلى عن مناصبها؛ لأن منصب الوزير المصرى - كما قال الهلباوى بك فى خطابه فى حفلة تكريم الوزراء يوم الجمعة الماضى - ليس المنصب الذى يطمع فيه الآن لكثرة متاعبه ومشاغله ويهظ أعبائه. ولكن مصلحة الوطن تتطلب قبل الإقدام على ذلك النظر إلى من يتولى الحكم بعد الوزارة الشعبية وهل هو (يسلم البضاعة أم لا)».

وانفردت جريدة الاتحاد والأخبار بالتشنيع على الرد المصرى الذى اعتبرته الاتحاد تسليمًا وهزيمة، فكتبت مقالة تحت عنوان: (وزارة التسلم والهزيمة) جاء فيها:

«وإنه ليسرنا أن يكون الرأى العام المصرى من اليقظة والانتباه بالحد الذى شهدنا فى المجالس الخاصة التى نغشاها فنجتمع فيها بالكثيرين من أهل الرأى والنظر على مختلف المبادئ السياسية والعقائد الحزبية، وكلهم مُجْمِع على ما كان من خرق وزارة التسليم والهزيمة وسوء أثرها فى شئون الدولة العامة وفيما تولته من معالجة المشاكل السياسية، التى خلقتها خلقًا وعَدَت إليها عَدْوًا لا لفرض إلا تمثيل أدوار تياترية يُقصد بها إلى تضليل العقول والتأثير على أحلام الدهماء».

«ولقد عالجنا بالأمس مناقشة وجوه التردد والتقلب التى تسكّعت فيها الوزارة الحاضرة وراء كل الحوادث وفى كل الظروف، رأينا أشد ما جنت بأعمال طيشها ونزقها وجهالتها على حقوق الأمة واستقلال البلاد من جرائم وآثام لا مندوحة لمن ينوبون من الأمة وينطقون بلسانها من بحثها بحثًا دقيقًا ومناقشتها الحساب عنها وتحديد مسئوليتها فيها لمحاسبتها على ما اقترفت من وجوه الغصب الذى تذرعت به فى كل ظروفها وفى خطبها وأحاديثها ومذكراتها فلم تَرْعَ لما بذلت فيها من وعود خلابة ومواثيق كاذبة لا ذمة ولا عهدًا، بل أخذت تتقلب فى مناحى الخلف وتتمحل أسباب النكث وتذهب فى سبيل النكران كل مذهب، فكان من وراء جبنها وخَوَرها وترددها هذا الخسران الذى رُزئت به البلاد فى حقوقها

واستقلالها والذى لم تجد هذه الوزارة الخاسئة فى نفسها، بعض الشجاعة التى كانت تدَّعيها فى مَوَاطن التغرير والتضليل لتحمل مسئوليته بنفسها وأرادت أن تجر وراءها البرلمان ليشاركها فى خضوعها ويساهمها إثم التفريط فى حقوق الأمة والتسليم فى مظاهر حريتها واستقلالها».

«أما الأخبار فوضعت فى رأس مقالها الرئيسى إطارًا أسود وجعلت عنوانه: «نعى» وكان بإمضاء رئيس تحرير الأستاذ أحمد بك وفيق، وقد جاء به:»

«إن تحرير الشعوب عمل قدسى: لذلك وجب أن نمجد هذا العمل أمام القبر. ولنستعن بحقائق السماء على تفهُّم واقع الغبراء. وأمام هذا الخلاص بالموت الكريم كان خليقًا بنا أن ندعم وسيلة الخلاص الآخر الماثل على أعين التاريخ فى حركة مصطفى القوية الزكية الطاهرة التى تعالت عن أى شائبة من شوائب المصلحة وسمت عن قاذورات الحياة الفانية. ولنَقُل ذلك فى لين وإنما فى صرخة عالية داوية، لنَقُلْه لهؤلاء الذين جحدوا الحاضر وأنكروا المستقبل وخانوا العهد والميثاق فزعين من قوة الباطل صاعقين من قوة الحق. لأن خذلان الماضى بالأمس كان عبثًا بحق الجميع».

«إننا ونحن نذكر هذا القبر كان لزامًا علينا أن نؤيد القوانين الأدبية التى كان يدعمها فى حياته شهيد الشباب والعمل الصالح. ولما كان ظلام القبر الرهيب الكريم يصغى إلينا بجميع حواسه وجب أن نتمتع بجلال الواجب وجماله ونتلذذ بتذوق حلاوة التقوى الطاهرة والصلاح العفيف والتضحية الرائعة الوثابة، وأن نذكر بأن هناك من اللحظات ما يكون فيها المفكر الوطنى بطلاً وشهيدًا والانقلابات الروحية عملاً من أعمال رعاية الله وعنايته يقوم فيها الرجال العُدُول الأمناء الأوفياء بإنشاء الشعوب الحرة».

«إن المقبرة القاسية المظلمة لها جلال مثمر نافع فى إعلان الحقائق الخطيرة التى تغذى الضمير الإنسانى. وأفضل استخدام لهذه الظلمات إنما أن يستخلص منها الحكيم العاقل النور الذى لا ينطفئ، نور الظهر والحق. نور الأبطال الغابرين ﴿لقد كان فى قَصَصِهِم عِبْرَة لأولى الألباب ما كان حديثًا يُفترى ولكن تصديق الذى بين يديه وتفصيل كل شىء وهُدًى ورحمة لقوم يؤمنون﴾.

أقوال المراسلين الأجانب
والصحف الإفرنجية

رسالة لمكاتب التيمس فى القاهرة

«نشرت التيمس لمكاتبها فى القاهرة برقية يقول فيها، إن فى دوائر الوفد رأيًا يذهب إلى أن بريطانيا العظمى لا تريد إلا «البلف»، ومما يلفت النظر أن العنصر القبطى فى الوزارة - كما كان فى سنة ١٩٢٤ - هو الذى يدلى بهذا الرأى. على أن الاعتقاد العام هو أن بريطانيا العظمى لن تدع هذه الحادثة تمر دون أن تقوم بعمل جدى. ويذكرون أنه فى نوفمبر ١٩٢٤ حين لم تكن هناك مسألة أى تحدٍّ كما هو الحال الآن اتخذت الحكومة البريطانية تدابير شديدة جدًا تنطوى على توقيف النظام البرلمانى ثمانية عشر شهرًا، ويقولون إن بريطانيا تواجه اليوم تحديًا لمركزها مضافًا إلى ذلك أعمال الحكومة المصرية أخيرًا فلا يسع الحكومة البريطانية أن تفعل أقل مما فعلت منذ ثلاث سنوات، والاتفاق عام على أن هذا العمل لا ينبغى أن يتأخر حتى يصبح المشروع (قانون الاجتماعات) بين يدىّ جلالة الملك فؤاد، لأنه إذا وقع المشروع - كما ينبغى دستوريًا أن يوقعه بعد أن أجازه كلا المجلسين بالإجماع - فإنه يصبح فى موقف ليس فيه شىء من الإنصاف على الإطلاق؛ لأن جلالته فى هذه الحالة يكون قد اتخذ سترًا للوزارة وأوقف وجهًا لوجه مع بريطانيا العظمى فى مسألة يجب أن يحتمل الوزراء وحدهم مسئوليتها، أما إذا استعمل الملك حقه فى الاعتراض ورد المشروع فلن يكون ذلك إلا إرجاء ليوم السوء وتكون النتيجة النهائية إيجاد النزاع والتصادم بين الملك والبرلمان من جهة وتأجيل ما تعمله بريطانيا شهرين آخرين من جهة أخرى».

«ويقول المكاتب إن الآراء تذهب إلى واحد من ثلاثة: أن تقوم بريطانيا بالعمل حين تدرج المشروعات فى جدول الأعمال أو حين ينظرها مجلس الشيوخ أو بعد أن يقرر مجلس الشيوخ فيها رأيًا، والميل إلى الرأى الأول أى الشروع فى العمل الآن».

«ومما يستحق الذكر أن النحاس باشا فى دفاعه عن قانون الاجتماعات يوم الجمعة لم يُشِرْ إلى الوجهة السياسية للمسألة ولا إلى موقف الحكومة المصرية حيال الحق الذى تدعيه بريطانيا فى الهيمنة على الأعمال التشريعية والإدارية

التى تمس المصالح المصرية، وقد كانت خطبة النحاس باشا من أولها إلى آخرها احتيالاً قانونيًا لا يعدو أن يكون خلاصة للنقط التى تناولها المجلس أثناء مناقشة المشروع، وقد مَوَّه النحاس باشا هذه الخلاصة وأفرغ عليها صيغة غير حقيقية لأنه وإن كانت النقط التى ذكرها قد أُثيرت كلها تقريبًا فى البرلمان إلا أن كثيرًا منها لم يَنَل الموافقة، يضاف إلى ذلك أن روح المناقشة التى دارت فى البرلمان كانت بعيدة عن أن تؤيد سلطة أولى الأمر؛ بل كانت على العكس متجهة إلى إضعاف السيطرة بحيث تكون حرية الاجتماعات فى حكم المباحة على الإطلاق. وقد كان دفاع النحاس باشا جاريًا على النظام القضائى الرومانى المعمول به فى مصر والذى بمقتضاه ترجع المحاكم - حين يساورها الشك - إلى المناقشات التى دارت فى البرلمان أثناء نظر القانون للاستعانة بها على تفسير معانيه».

«على أنه فى هذه المسألة لا تستطيع محكمة ما أن تفسر المشروع على نحو ما فعل النحاس باشا، أولاً لأن المشروع الجديد معدل لقانون موجود وقد أُسقطت منه عمدًا حقوق معينة مُخوَّلة بمقتضى هذا القانون الموجود، وثانيًا لأن معانى التصريحات التى أُبديت فى البرلمان أثناء نظر المشروع الجديد غير جلية ولم يوافق عليها كلها البرلمان».

«والخلاصة أن خطبة النحاس باشا لم تكن سوى محاولة غير بارعة للخلاص من الورطة أراد بها أن يُظْهر المشروع الجديد منطويًا على كل السلطات التى اشتمل عليها القانون. ولكنه لا يسع المرء إلا أن يلاحظ أمرين: أولهما أنه إذا صح كل ما يقوله النحاس باشا فإنه لم تكن ثمة ضرورة إذن لتغيير القانون القديم. وثانيهما أنه إذا كان المقصود بإخلاص أن يخوِّل المشروع الجديد السلطات المسئولة، على الرغم من خلوه من ذكر ذلك، كل الحقوق التى اشتمل عليها القانون الجديد فإنه لما كان المشروع لا يزال تحت النظر فليس ثَمَّ سبب يمنع من النص على ذلك فى المشروع الجديد قبل إجازته نهائيًا. فأما وذلك لم يُفعل فإن فى هذا الكفاية لإثارة الشك فى كل التصريحات التى اشتملت عليها خطبة رئيس الوزراء».

أقوال المورنن بوست

«قال مُكاتب المورنن بوست فى القاهرة: كان الظاهر إلى صباح يوم السبت أن شئون مصر الخارجية تدنو باطِّراد من الحرج نظرًا لما أعلن النحاس باشا والوفد

من العزم على المضى بمشروع قانون الاجتماعات حتى يصبح قانونًا وبذلك يقوم التصادم المباشر بين مصر وبريطانيا العظمى؛ غير أن التوتر خفت وطأته قليلاً يوم السبت بما أعلنته الصحف المصرية المُطَّلعة من أن مشروع قانون التعليم الثانوى مدرج فى جدول الأعمال وأن أحد الشيوخ سيطلب النظر فيه قبل سواه لأهميته واستعجاله وقد اعتبر هذا خطوة متخذة بالاتفاق مع الوزارة، وعلى هذا يرجح أن تؤجل المناقشة فى مشروع قانون الاجتماعات مؤقتًا. ولا شك أن المناقشة التى جرت أخيرًا فى مجلس اللوردات فى الشئون المصرية كان لها وقع عميق هنا؛ فلا تزال بعض العناصر المصرية تعتقد أنها تستطيع أن تنال أى تساهل تشاؤه من حزب العمال. ولابد أن بيان اللورد بارمور عن موقف العمال سيُعِين إلى حد كبير على محو هذا الوهم ويقنع أقل المصريين تنورًا بالتضامن الوثيق بين الأحزاب البريطانية فيما يتعلق بتعهداتنا وضماناتنا فى مصر».

«ومن أهم النقط الخاصة بمشروع قانون الاجتماعات والتى فاتت الكثيرين وتجنبها النحاس باشا على التحقيق فى خطبته فى حفلة التكريم، وذلك أن قانون الاجتماعات الموجود أصدرته الوزارة المصرية فى ديسمبر سنة ١٩٢٣ بعد إعلان استقلال مصر بثمانية عشر شهرًا وأنه حين صدر لم توجه إليه اعتراضات أو انتقادات لا من المصريين ولا من الإنكليز ولا من الجاليات الأجنبية. وقد كان هذا القانون نافذًا فى السنوات الأربع الماضية فلم تجد لا الصحافة ولا الجمهور ولا رجال السياسة مسوِّغًا للحملة عليه، فلماذا إذن ترى الوزارة فجأة أنه من الضرورى سَنّ قانون جديد؟ هل يعتقد إنسان متنور اعتقادًا مخلصًا أنه كان جوهريًا وأنه يحتمل أن يرفع مستوى الأمن العام وكفاءة البوليس؟».

«ويقول المكاتب السياسى لجريدة المورنن بوست إلى الدوائر المطلعة، تبين أن الموقف كله يدور على التحفظ الثالث الذى ورد فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ خاصًا بحماية مصالح الأجانب، فإذا صار المشروع الجديد قانونًا فإن الحكومة البريطانية تكون مضطرة أن تكفل للأجانب الحماية اللازمة فى مصر ويقترحون اتخاذ تدابير لإقامة بوليس حربى فى الأماكن التى قد يتعرض فيها الأجانب للخطر، وذلك يضطر الحكومة البريطانية إلى زيادة الحماية الإنكليزية فى مصر. وقد كان من أكبر الاعتراضات على مشروع المعاهدة (التى رُفضت) وجود

الجنود البريطانية فى مصر وقد تكون النتيجة المحتملة لسياسة النحاس باشا زيادة الخامسة»[1].

أقوال المنشستر جارديان

«وقال مُكاتب المنشستر جارديان فى لندن، إن إرسال البوارج الحربية إلى المياه المصرية احتياط عادى من الإمبراطورية فى حالة حدوث اضطراب، وقد تقرر الحكومة البريطانية أنه يجب أن تعمل طبقًا لما أعلنته من عزمها على حماية أرواح الأجانب وأملاكهم فى مصر وستكون اللحظة الحاسمة حين يعرض مشروع قانون الاجتماعات على مجلس الشيوخ. وترى الحكومة البريطانية أن المادتين الخامسة والتاسعة معًا سيكون تأثيرهما أن يكون من المستحيل على البوليس منع الاضطراب، وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية تقول إنها ستتذرع بالصبر إلى آخر لحظة فقد علمنا إنه إذا صار المشروع قانونًا فسيُفسر ذلك فى لندن بأنه تَحدٍّ لتصريح ١٩٢٨، وستتخذ الحكومة التدابير اللازمة لضمان حياة الأجانب وأملاكهم فى مصر».

أقوال الديلى ميل

«وقد علم مكاتب الديلى ميل فى القاهرة أن البوليس اتخذ تدابير دقيقة لمنع حدوث اضطرابات، ويرى استنادًا إلى قول «البلاغ» إن الحكومة المصرية ستحاول اكتساب الوقت، فقد وجدت الحكومة فجأة أن هناك شئونًا مستعجلة يجب النظر فيها وبذلك يرجح ألاَّ يجد مجلس الشيوخ وقتًا للبحث فى قانون الاجتماعات، وهكذا تريح الوزارة وقتًا تتنفس فيه».

«ونشرت الديلى ميل مقالاً لمراسل (وثيق الاتصال بشئون مصر) يقول فيها إن تجدد التوتر فى العلاقات المصرية الإنكليزية مظهر آخر لنشاط الوطنيين المتطرفين الذين عارضوا فى أى اتفاق لا يمنح بلادهم الاستقلال التام».

«وقد اتكأ هؤلاء المتطرفون ـ منذ حطموا معاهدة ثروت ـ على ذرائع شتى لإلهاب الرأى العام وإثارته على بريطانيا العظمى. وليست الأزمة الحاضرة فى الحقيقة إلا محاولة يراد بها أن يعلموا إلى أى مدى يستطيعون أن يسيروا فى

(١) هذه الأقوال جميعها مأخوذة عن برقيات السياسة لمراسلها الخاص فى لندن، مرسلة بتاريخ ٣٠ أبريل.

إطراح سلطة بريطانيا كما أوضحها اللورد لويد، وقد سبق لهم أن رأوا الدليل المقنع على أن اللورد لويد إدارى قوى مصمم؛ ولكن بعضهم يتوهم أن سياسته لم تَنَل الموافقة التامة من الحكومة البريطانية وأن تجربة قوتهم من جديد لا تلقى مثل المقاومة النشيطة السابقة».

أقوال الديلى نيوز

«وعلق مكاتب الديلى نيوز فى القاهرة على المذكرة التى بعث بها اللورد لويد، فقال، إن مجرى الحوادث منذ رُفضت المعاهدة كان يدل على أنه لا مفر من أن تتخذ الحكومة البريطانية عملاً. ومهما تكن نيات الحكومة المصرية فيما يتعلق بإمكان تأجيل المشروع فقد قبضت الحكومة البريطانية على ناصية الحالة. وقدمت مطالب ستدفع النحاس باشا إلى التفكير مرتين قبل المضىّ فى طريقه الحاضر».

«ويقول مراسل الشئون الخارجية فى الديلى نيوز، إن اليوم يحتمل أن يكون يومًا حرجًا على النحاس باشا والوطنيين الذين لا يطلبون أقل من الاستقلال التام لمصر، فإن بريطانيا العظمى متمسكة بالنقط الأربع ولاسيما تلك الخاصة بسلامة الأجانب. ولا يمكن إلا أن يعرف بدقة نوع العمل الذى ستتخذه الحكومة البريطانية لإبطال مفعول قانون الاجتماعات إذا تمت الموافقة عليه. ولكن لما كانت ترى أن القانون خليق أن يغلّ يد البوليس المصرى فى أوقات الاضطراب وبخاصة حين يكون هناك خطر على الأجانب، فإن من المرجح أن يكون عمل الحكومة البريطانية مقصودًا به أن تضمن بوسائل أخرى الحماية الكافية وهى مهمة تحمل هذه البلاد (إنكلترا) أعباءها».

أقوال جديدة الديلى كرونكل

«يعتقد المراسل السياسى لجريدة ديلى كرونكل أنه إذا مر مشروع قانون الاجتماعات، فإن العمل الذى ستُقدم عليه بريطانيا سيكون احتلال الجمارك. ويعلن المراسل أنه منذ أُعلن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ لم يقدّر الوطنيون المصريون روح ذلك التصريح».

«ويقول المراسل إنه من الواضح أن قانون الاجتماعات إيحاء مباشر للشغب والاضطراب».

«ولما كنا قد أخذنا على عاتقنا بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ تبعة حماية أرواح الرعايا الأجانب وأملاكهم فى مصر، فإننا لا نستطيع أن نسمح بصدور مثل هذا القانون دون أن نتخلى عن المسئوليات التى طلبت منا الدول بفضل مركزنا فى مصر أن نتحملها».

ما تقوله جريدة برمنجهام پوست

«تقول جريدة برمنجهام پوست، إن الآمال معقودة على أن يتقى النحاس باشا فى اللحظة الأخيرة وقوع التصادم».

«وتقول الجريدة، إن التجار ورجال الأعمال المسئولين فى مصر لا يقلون قلقًا على الأجانب من جهة الخطر الذى قد ينطوى عليه القانون الجديد المقترح وقد أعلنوا الحكومة بمخاوفهم، وقد اتحد الأجانب من جميع الجنسيات فى التطلع إلى بريطانيا لتحول دون أن يصبح هذا القانون خطرًا يهددهم».

«وما كان النحاس باشا ليتخير للتصادم مع بريطانيا ميدانًا أسوأ من الميدان الذى تنطوى فيه مسألة المحافظة على الأمن العام».

«ولا شك فى أن التغييرات المقترح إدخالها على القانون من شأنها تهديد السلام العام بإضعافها حق البوليس فى أن يمنع الاجتماع من التطور إلى اضطراب وشغب».

«وممالك الغرب لا تسمح فى الاجتماعات العامة بمثل هذه الحرية التى يخوّلها هذا القانون للجماهير المصرية السريعة التهيج. والمنتظر أن جميع الدول الأخرى التى لها مصالح فى مصر مستعدة لأن تؤيد بريطانيا فى موقفها ضد هذه الحماقة المقترحة».

أقوال جريدة الإيڤننج نيوز

«قالت جريدة الإيڤننج نيوز فى افتتاحيتها تعليقًا على أنباء الأزمة المصرية إن قانون الاجتماعات يبيح حرية واسعة؛ فهو من هذه الناحية يُعتبر منبع خوف وخطر يهدد حياة الأجانب التى تتعرض لشدة الرعاع وانتقامهم تحقيقًا لأطماعهم السياسة، ولن تترك مصر لتتحول مسرحًا للفوضى بإجازة هذا القانون مادام فى مقدرة بريطانيا أن تمنع إصداره وتنفيذه. والواقع أن هذا القانون ما هو إلا واحد من سلسلة تدابير مرسومة منذ عهد بعيد يُقصد بها

تفريق السلطة وانتزاعها من الحكومة المركزية التى يمكن أن تصل إليها نصائح بريطانيا بسهولة والتى يمكن أن تقع دائمًا تحت النفوذ الإنكليزى، والنحاس باشا وأعضاء وزارته يعلمون تمام العلم أن قانونًا كهذا لا يمكن أن تسمح به أى حكومة مصرية متعقّلة تفهم شيئًا عما تنطوى عليه إجازة هذا القانون من العدوان وعدم رعاية الذوق. ولن يكون لإصدار هذا القانون إلا أثر مؤلم أول ما يصيب يصيبه نفسه».

أقوال الإيڤننج استاندارد

وتقول جريدة ـ الإيڤننج استاندارد إنه «إذا رفض النحاس باشا تأجيل نظر قانون الاجتماعات فلن يكون هناك تردد وإنما سيكون جزم على سياسة واحدة معلومة. لقد احتملنا مسئولية حماية المصالح الأجنبية فإذا هددت مصر هذه المصالح باعتزام إصدار هذا القانون ولم نتقدم نحن لحمايتها فسيتقدم غيرنا ليقوم بهذه الحماية. ولن يكسب الوطنيون من ذلك شيئًا، بل سيخسرون كثيرًا بوقوفنا بعيدًا. وثمَّت اعتبار آخر فما دمنا نضع أيدينا على الهند فلن نستطيع أن نجرد أنفسنا من كل سلاح إذ إن مصالحنا هنا تفوق بكثير آمالنا فى كثير من العراق وفلسطين».

خلاصة ذلك هو موقف كل من الطرفين المصرى والإنكليزى من أزمة استحكمت حلقاتها أيامًا طوالاً، وتلك هى أقوال وحجج كل من الجانبين وانصاره عرضناها عرضًا واضحًا، ولا شك عندنا أنه كان فى موقف الحكومة الإنكليزية قسط غير يسير من التحدى الموجه إلى الوزارة المصرية يؤيدها البرلمان المصرى، وإلا فقد كان هذا القانون منظورًا من البرلمان فى عهد حكومة عبد الخالق ثروت باشا وأخذ صيغته النهائية وأرسل إلى رياسة مجلس الوزراء لتقديمه للإمضاء والتنفيذ، ولولا تلك الالتفاتة التى أبانت فيه جانب نقص على نحو ما أوضحناه آنفًا لما عاد لمجلس الشيوخ ولما كان تكأة الإنكليز فى ما اصطلحت الصحف والأندية السياسية على تسميته ازمة.

وللمسألة جانبها الدستورى الذى سنوضحه فى الفصل البرلمانى من هذا الباب.

هل تحصل مفاوضات

روت الصحف أن صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا زار المندوب السامى البريطانى ومكث معه نحو ساعة كان الحديث فيها بينهما وديًا، وقد أظهر النحاس باشا استعداده للدخول فى مفاوضة تنتهى بعقد معاهدة بين الطرفين، فأظهر اللورد لويد امتناعًا إلا إذا ضمنت الحكومة الإنكليزية أن يقبل مشروع الاتفاق الذى تؤدى إليه المفاوضة[1].

وقد أخذ هذا الخبر قسطًا من اهتمام الصحف فعلقت عليه جميعًا. أما جريدة الأخبار فقد رأت كعادتها وعلى مبدئها أن الدخول فى المفاوضة جريمة وطنية لا تُغتفر، وأظهرت عجبها من جرأة النحاس باشا على الدخول فى المفاوضة بعد فشلها خمس مرات[2]. وأما جريدة السياسة فقد رأت أن بريقًا من الأمل يلوح فى إمكان استئناف المفاوضة، قالت[3]:

«فإذا صح هذا الخبر الذى تناولته بعض الصحف المصرية بالتعليق وكان الرجاء فى العودة للمفاوضة بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية موجودًا بالفعل، فإنًّا نأمل أن تنتهز الحكومة المصرية هذه الفرصة وتسعى من جديد سعيها لإتمام الاتفاق المرغوب كل الرغبة من الجانبين فى إتمامه. وإذا كانت الحكومة البريطانية قد ذهبت من قبل إلى القول بأن المشرع الذى عُرض أخيرًا ولم يقبل فى مصر هو آخر كلمة لها، فلعلها بعد الذى رأت من رأى مصر ومن رأى كثير من الصحف البريطانية نفسها ترى أن تعليق الحالة بين الدولتين لا خير فيه وأنه يعرض إنكلترا لتظهر الوقت بعد الوقت بمظهر المعتز بقوته على الحق وتنظر فى الاقتراحات المصرية التى تُقدم لها بعين الاعتبار».

«وتناقش المفاوضين المصريين الذين يتقدمون لحمل أعباء هذه المأمورية مناقشة من يقصد إلى تبادل الاقتناع ومن يريد حقيقة أن يصل لاتفاق يزيل من نفس المصريين أى وجه للريبة فى المقاصد البريطانية، ويجعلهم جد حريصين على صداقتهم لإنكلترا صداقة تدفعهم للدفاع عن مصالحها فى حدود

---

(١) الأخبار فى ٧ مايو سنة ١٩٢٨.

(٢) راجع الأخبار فى ٨ مايو.

(٣) السياسة فى ٨ مايو سنة ١٩٢٨.

ما تستطيعه مصر. ونعتقد لو أن ذلك حصل لأمكن أن يؤدى إلى الاتفاق وأن ينهى بين البلدين حالة معلقة تضطرب الوقت بعد الوقت بالاحتمالات وتقف كل الخصومة التى لا يبقى لها حين تمام الاتفاق أى محل».

«هذا إذا كان الرجاء فى العودة إلى المفاوضات فى زمن قريب موجودًا بالفعل. فأما إن كان أمنية يمكن السعى لتحقيقها فاكبر ظننا أن يعمل النحاس باشا كل ما فى وسعه لهذه الغاية. فدولته يقدِّر كما نقدر أن بقاء الحال معلقة ضرره أكبر من نفعه. وأن التبليغات التى تبودلت بين مصر وإنكلترا فى الفترة الأخيرة ليست من النوع الذى يُستحب استمراره، وإذا كنا لا نزال عند ما دعونا إليه أمس وأمس الأول من ضرورة إلحاق مصر بعضوية عصبة الأمم حتى ينقى الاحتكاك الكثير بين مصر وإنكلترا، وكنا لا نزال عند أهل الرأى سواء أسرعت المفاوضات بين مصر وإنكلترا أو أبطأت، فإنًا مع ذلك نعتقد أن المفاوضات نفسها هى الخطة التى لا خطة غيرها فيما نرى وفيما يرى غيرنا لحل المسائل المعلقة. وكل سعى فى سبيل التقريب بين وجهتَى النظر الإنكليزية والمصرية لتلتقيا يومًا من الأيام، سعى محمود. ولقد بُذلت هذه المساعى من جانب الساسة المصريين من سنة ١٩٢٠ حين بدأ الوفد المصرى محادثاته مع لورد ملنر. وإذا كانت المسائل لما تكلل بالنجاح فالذى لا ريب فيه أن مصر قد كسبت فى هذه الأثناء نقط ارتكاز عدة، كما أنه لا ريب فى أن شُقّة الخلاف اليوم أقل مما كانت من قبل. فلو أن النحاس باشا أظهر من الاستعداد لاستئناف لمفاوضات ما يجعل الرجاء فى نجاحنا ممكنًا فإنًا لا نعتقد أن الحكومة البريطانية تستطيع أن ترفض استئنافها، لأن هذا الرفض لا مصلحة لإنكلترا فيه من جهة، ولأنها لا تقبل أن تظهر بمظهر الحريص على استبقاء مركزها فى مصر بالقوة المسلحة وحدها من الجهة الأخرى».

«وأكبر ظننا أن المفاوضات متى استؤنفت بقصد خالص للاتفاق وبحجج يناقشها الطرفان وعلى أساس الحرص على الوصول لهذا الاتفاق فإنها ستنجح. وهى إذا نجحت أنقذت مصر من موقف معرض كل ساعة للاضطراب وراءه من تزعزع فى الأسواق المالية وفى الإدارة العامة، وأنقذت إنكلترا كذلك من مظنة التحكم بالقوة فى أمة تطمع فى صداقتها وترجو أن تكون حليفتها».

وقد رأت كوكب الشرق المفاوضة حقيقة واقعة فكتبت تقول:

«وقد رأى الإنكليز فى حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا أنه من أولئك الأفراد الذين يعتمدون فى حياتهم على الحقيقة المجردة. فهو لا يلجأ فى سياسته إلى شىء من المواربة التى درج عليها السياسيون، وإنما يصارح الحكومة الإنكليزية بالحقيقة مجردة من كل طلاء وتمويه».

ورئيس الوزارة المصرية الذى هذا خلقه وهذه شيمته يسهل على الإنكليز اقتصاد الوقت فى المفاوضة معه، ويسهل عليهم تعرُّف وجهة نظره إن لم يتعلموها بعد من ماضيه فى الوفد المصرى ومن بيانه الذى تقدمت به وزارته على مجلس البرلمان».

ولذلك تبدو لنا بارقة من الأمل فى نجاح المفاوضة المقبلة لما تقدم بنا من الأسباب، ولأن دولة النحاس باشا زعيم الأمة ورئيس الوزارة فى وقت واحد. فالاتفاق الشريف الذى يراه محققًا مطالب مصر يؤيده البرلمان متى ظفر بتأييد دولته فى المفاوضة».

«والنحاس باشا بصفة كونه رئيس الوفد من أنصار المفاوضة ولكن ذلك ليس معناه الرضى بوجهة النظر المصرية إذا تعارضت مع وجهة نظرنا، وإنما معناه أننا نرحب بكل اتفاق قوامه محالفة الصديق للصديق، لا إملاء الغالب إرادته على المغلوب».

وفى اعتقادنا أن المفاوضة المقبلة إذا جرت فى مصر، كان ذلك أجدى وأنفع، ومهدت الطريق إلى الوصول لحل حاسم يرضى عنه الطرفان؛ لأن المفاوض المصرى إذا فاوض على أرض الوطن استطاع الحصول على كل ما يرغب فيه من الوثائق واستطاع أن يستطلع رأى رجالات الأغلبية فى كل ما يعرض له من وجوه الخُلْف من وجهتَى النظر المصرية والإنكليزية».

وكتبت الأهرام تقول:

«لقد جربت مصر هذه المفاوضات أربع مرات على وجوه شتى وطرق عديدة فكانت النتيجة واحدة؛ لأن مذهب الإنكليز ظل واحدًا لم يتغير ومطالبهم واحدة لم تتبدَّل ومقصدهم واحدًا لم تر لهم عنه مُتحوَّلاً».

«فإن النتيجة فى مفاوضات ملنر كانت كالنتيجة فى مفاوضات كرزون ومثلها فى مفاوضات مكدونالد ولم يبتعد عنها كثيرًا فى مفاوضات تشمبرلن. لذلك كان جواب مصر واحدًا على تلك النتيجة الواحدة».

«وهذه مذكرة ٤ أبريل وهذه خطب وزرائهم المسئولين وزعماء أحزابهم؛ حتى حزب العمال يؤكد للمصريين أن ما ورد فى مشروع المعاهدة الذى وضعه السير تشمبرلن هو آخر ما تستطيع إنكلترا الوصول إليه».

«وهذه مذكرة الحكومة المصرية فى رفض المشروع بأن مصر لا تستطيع قبوله لا فى أصوله ولا فى تفاصيله؛ بل هذه مذكرات ثروت باشا ذاته تعرب عن الرأى العام المصرى إعرابًا صادقًا فى حقوقه وميوله».

«فكيف إذن مع كل ما تقدم يخطر بالخاطر العود إلى المفاوضات إذا لم يَبْدُ من جانب الإنكليز ميول إلى أساس جديد للمفاوضات أو «تعديل الأساس» كما كان يقول المرحوم أمين بك الرافعى، وهذا الرأى العام المصرى يقول إنه لا فائدة بعد اليوم من المفاوضات لأننا جربناها كثيرًا وجربناها مرارًا فلم تسفر عن نتيجة يقبلها هذا الرأى العام، فإذا طمع الإنجليز بالانة فريق من السياسيين المصريين فهل يطمع هذا الفريق من السياسيين بالأنة الرأى العام المصرى؟ وهل هو يطمع أو يستطيع أن يطمع بتحويل الرأى العام عن اتجاهه بل عن عقيدته وإيمانه؟».

«أليس النحاس باشا ترجمان الرأى العام؟ بل إنَّا نزيد على ذلك فنقول لهم: هل يستطيع النحاس باشا أن يكون غير من هو وعلى غير ما هو؟».

«فالرجل إذا تمسك اليوم بحقوق بلاده فإنما هو يفعل ذلك بعاملين قويين: الأول عقيدته الصادقة، والثانى زعامته الكبرى القائمة على إرادة الرأى العام».

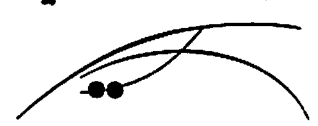
«لسنا أولاد ثمانى سنوات فى هذه السياسة التى يعالجونها بل نحن أولاد نصف قرن معهم. فمن أى جانب من الجوانب يستطيعون أن ينكروا الرأى العام المصرى، ولماذا يظل وسطاء السوء يخدعون لندن من هذا الوجه وهذه الناحية؟ لعمرى لو أن النحاس باشا وغيره تحولوا عن إيمانهم وعقيدتهم لتحول عنهم الرأى العام ولما استطاعوا كما قال المغفور له رشدى باشا للجنة ملنر أن يجدوا فى هذه البلاد هرة واحدة تتبعهم..إلخ».

ومع كل ذلك فقد مضى شهر مايو ولم تتلقَّ حكومة مصر دعوة ولا شبه دعوة من الجانب الإنكليزى للمفاوضة.

■■■

الفصل الثانى

الحالة الداخلية



بين الأحزاب

كنا نود أن نخالف ما جرينا عليه من تقديم الإبانة عن الحالة الداخلية على الفصل البرلمانى فنعكس الترتيب فى هذا الباب بينهما؛ وذلك لأن لقرارات البرلمان وبعض التيارات التى جرت فى مجلس النواب أثرًا عميقًا فيما ساد بين الأحزاب المؤتلفة بعضها والبعض وبينها وبين الخارجين على الائتلاف.

كنا نود عكس الترتيب حتى يكون تعقيبنا على الفصل البرلمانى متضمنًا لحكمنا مبينًا لرأينا، ولكنَّا آثرنا السير على النهج الذى اخترناه مستسمحين القارئ أن نُبْقى التعليق والتطويل ريثما نثبت أهم أقوال الصحف على مواقف الأحزاب فى البرلمان.

أمارات نفور بين الأحزاب المؤتلفة

لندع الحزب الوطنى جانبًا فإنه أخذ على نفسه أن لا يسالم حكومة من الحكومات العصرية مادامت الجنود الإنكليزية فى أرض الوطن، ولندع كذلك حزب الاتحاد فإن الائتلاف بين الوفديين والدستوريين إنما قام على إنقاذ الحياة النيابية من أيدى الوزارة الاتحادية، ولننظر بعدئذ فى علاقات الود والصفاء التى تربط بين الحزبين اللذين تتألف منهما الوزارة، فقد شعر الناس جميعًا بأن هناك تيارات خفية تعبث بما بين الحزبين. وقد قوَّى هذا الشعور ونماه ما طلعت به جريدة كوكب الشرق الوفدية ومن مقالٍ إثر مقال تغمز به الدستوريين غمزًا لينًا حينًا عنيفًا حينًا آخر. وإليك مثلاً من ذلك، قالت تحت عنوان «الموالون للإنكليز طلاب الحكم بأى ثمن ووسيلة ـ موضوع الضعف والعلة» ما يأتى:

«تعتمد الوزارة الإنكليزية فى كل سياسة تختطها نحو بلد شرقى ذات صلة به على ما يصل إليها من تقارير مندوبيها السامين فى هذه البلاد فهم عينها التى بها ترى وأذنها التى بها تسمع».

«هذه حقيقة يعرفها الذين عانوا السياسة وعالجوها. فإذا فرضنا حكومة شرقية مثل حكومة مصر قبلت مطلبًا من مطالب الحكومة الإنكليزية كأنه أمر محتم يجب إنفاذه على علاته فى غير مناقشة فيه ولا مشادة بشأنه، فإنها تعمل بهذا القبول على تقوية ساعد المندوب السامى الذى يمثل حكومة إنكلترا فيها، ويغرى الحكومة أن تأخذ بآرائه ومطالبه على علاتها؛ إذ يذهب بها الظن إلى أنه قد درس نفسية البلد الذى ندب لتمثيلها فيه درسًا عميًا، وخبر حالة أهلها الخلقية فهو لا يقترح على حكومته إلا ما يكون على ثقة من نفاذه، وعلى ثقة من التأثير الذى يتركه لمصلحة هذه الحكومة».

«لكن عدم مقابلة الحكومة المصرية مثلاً كل مطالب تريدها الحكومة الإنكليزية عليه، يفتُّ فى عضد مشيريها هنا، ويضطرها إلى العدول عن خطة العنف التى يشيرون عليها بها لأنها حكومة ذات أحزاب ترقب أعمالها، وذات برلمان يحاسبها على الصغيرة والكبيرة من إجراءاتها».

«وبدهىٌ أن الحكومة الإنكليزية إذا صادفت من مصر اعتراضًا على أول مطلب جائر ترغب منها فى إنفاذه، وتألمًا صادقًا من هذا المطلب القاسى ترددت إذا طلب منها مشيروها هنا بعد ذلك إقرار مطلب جديد فى إجابتهم إلى ما يطلبون تفاديًا من حدوث أزمة أو اضطراب ليس أحدهما من مصلحتها على الإطلاق».

«من أجل ذلك كان حتمًا على الوزارة الشعبية من الناحية الوطنية الشريفة أن تسلك سبيل الحزم الذى سلكته؛ حتى لا يذهب الظن بحكومة إنكلترا إلى أننا قوم تلين قناتنا لكل غامز، ونقابل كل ما يُطلب منا بخنوع الاستسلام».

«أما الذين لا يفهمون ما هى السياسة، وأما أدعياؤها الذين يجهلون حقيقتها، فعذرهم فيما نعوه على الوزارة من مسلك حازم أنهم يجلُّون السياسة وأساليبها ومناوراتها».

* * *

«ولا نكون مغالين إذا قلنا إن الذين يكيدون الوزارة، والذين ينتقدون عليها خطتها وإجراءاتها ليسوا مدفوعين على ذلك بشىء من حسن النية».

ولنضرب لك مثلاً على ذلك ما روته جريدة السياسة الغراء اليوم فى مقالها الرئيسى، قالت:

«ولقد سمعنا بعض الناس منذ قرار تأجيل النظر فى قانون الاجتماعات من أمس إلى الدورة المقبلة يرون فى تصرف الحكومة تراجعًا عن الموقف الذى وقفته!».

ثم قالت فى المقال نفسه ما نصه:

«والناس يتساءلون عما إذا كانت الحكومة الإنكليزية ترضى بإجابة الحكومة المصرية على إنذارها. وتعتبرها مُرْضية لطلباتها، أو هى تتمسك بالنص الذى ارادت أن يُجاب به، وتتخذ من الإجراءات ما أشارت إلى اتخاذه».

«ولسنا ندرى كيف نوفق بين هذين القولين المتناقضين. إننا لم نبلغ من الكفاية بعد ما يتسع للتوفيق بين المتناقضات، ووضع سيفين فى غمد واحد».

«ولعل جريدة السياسة الغراء وحدها دون غيرها من صحف العالمين وأبناء آدم وحواء، هى التى تستطيع، بل قل تجرؤ على اتهام الوزارة الشعبية الحاضرة بالتراجع عن موقفها، ثم هى فى الوقت نفسه ترى أن الحكومة الإنكليزية لا ترضى بهذا الحل، أو التراجع الذى لجأت إليه وزارة الشعب أخيرًا.!!».

«يجب أن يكون هناك أحد أمرين. إما أن الوزارة تراجعت كما تقول السياسة، وإذن فلا محل لأن تمتنع الحكومة الإنكليزية من قبول هذا التراجع حلاً للأزمة، وإما أنها لم تتراجع، وهو الصحيح الذى تتجاهله السياسة وتتعامى عنه، وفى ذلك ما فيه من إيلام العواطف، وفى ذلك ما لا يشرف السياسة والذين يحررونها ويناصرونها إن كان لها نصير».

«ولا نقول إلا حقًا إذا قلنا إن وزارة الشعب لم تتراجع ولن تتراجع عن موقفها، ولكنها سلكت سبيلاً وسطًا تقضى به الحكمة السياسة حتى لا تترك فى يد الإنكليز سلاحًا تُشْهره فى وجوهنا وآلة لإثارة عواطف الأجانب علينا».

«وإذا غاب عن محررى السياسة الغراء، أن تراجع الوزارة عن موقفها يعد اعترافًا منها بالتحفظات الأربعة وبما لإنكلترا من حق فى التدخل فى أعمال

اللجنة التشريعية، فإن ذلك لم يغب عن الوزارة الشعبية ولا عن الوفد المصرى، ولا يمكن أن يغيب عنهما بحال من الأحوال».

«ولكن الذين يكيدون لوزارة الشعب تجردوا من حسن النية فيما يكتبون، وكل ما يتمنونه على الله أو على الشيطان أن تتخلى الوزارة عن كراسى الحكم لأغراض وشهوات هى أظهر من أن تشرحها ولو أدى الأمر إلى ما قال به المستر سبندر فى مقال له نشرته جريدة الديلى نيوز. فقد قال فى تعليقه على موقف وزارة الشعب الذى دافعت فيه عن كرامة الأمة وسلطة البرلمان إذا هى أصرت عليه ما تعريبه:»

«إننا نصبح مضطرين إلى وقف الدستور وإقامة وزارة تحكم البلاد بغير برلمان، وقد فعلنا ذلك من قبل (بمساعدة المصريين الموالين لنا) ولا شك أننا نستطيع أن نفعله ثانية».

«ومعنى هذا أن الإنكليز لو لم يكونوا على ثقة من أن بين المصريين موالين لهم، وبعبارة أجلى وأدق راغبين فى استرداد كراسى الحكم بأعلى الأثمان وأبهظها كما فعلوا قبل اليوم من وأد الدستور تعطيل الحياة البرلمانية...».

«لو لم يكن الإنكليز على ثقة من وجود هؤلاء المصريين المرضى النفوس على دفوف المستوزرين لما تنمروا لنا ولما لجئوا إلى ما لجئوا إليه من عَنَت وصلف وغطرسة وإرهاب».

«هؤلاء المصريون المستضعفون من أمثال الاتحاديين، هم كما قال سعد باشا يومًا، شر على البلاد من الغاصبين وأكثر بلاء..».

«ولو أيقنت إنكلترا أن ليس بين المصريين مستوزرون يرضون عن تأليف الوزارة على أنقاض البرلمان ويتولون الحكم فى حفلة تشييع «الدستور إلى القبور»، لما ملكها الصلف والجبروت، ولما سلَّت علينا ظلمًا «سيف ديموقليس».

«ولكن أنَّى للوطن أن يطهِّر نفوس جميع أبنائه من جراثيم شهوة الذات، ومن الطمع الدنىء فى الوصول إلى ولاية الحكم على أشلاء الدستور وأنقاض البرلمان؟!».

فأنت ترى فى هذا المقال ردًا صريحًا على بعض عبارات لجريدة السياسة تحتمل وجهين قد لا يكون الكاتب أراد منها المعنى الذى حمله عليها محرر كوكب

الشرق، فلولا شعور رجال الحزبين المؤتلفين بما يعتور الائتلاف من فتور ما كان هناك ما يدعو محرر (الكوكب) إلى حمل كلام (السياسة) على غير جانب الخير.

ولم تتفرد كوكب الشرق وحدها بهذا التأويل بل كانت البلاغ أصرح منها فى هذا المعنى، فنشرت مقالاً تحت عنوان: «سؤال اليوم» بإمضاء «عباس محمود العقاد» جاء فيه:

«تتساءل بعض الصحف بنيات مختلفة لا تخفى على اللبيب: هل تقبل إنكلترا هذا الحل الذى قررته الوزارة ووافقها عليه البرلمان؟ وعندنا أن السؤال الأجدر بأن يسألوه هو: هل فى وسع الوزارة المصرية أن تعمل لاجتناب الأزمة والمحافظة على حقوق البلد أكثر مما عملته أو تخطو فى هذا المجال خطوة وراء ما ذهبت إليه».

هذا السؤال الذى كنا نود أن نسمع جوابه من كل مصرى يريد أن يقف فى الأزمة الحاضرة موقف العامل المتضامن مع أبناء وطنه لا موقف المتفرج الذى يأبى أن يجيب (بنعم) أو (لا) بل الذى كأنما يقول بلسان حاله للإنكليز: (إننا مستعدون لأن نذهب فى طاعتكم إلى ما وراء ذلك الحل لأنكم تروننا لا نعلن بصريح العبارة أن مصر قد عملت قُصارى ما فى وسعها وأننا سنكون عليكم معها فى هذه الأزمة إذا آثرتم التعنت والإحراج ولا نكون معكم أنتم عليها) إذ إن السكوت عن قول كهذا حقيق أن يُفهم منه، وأقل ما يُقال فيه انه لا يمكن أن يُسمى بأى لغة من اللغات أو بأى تأويل من التأويلات شداً لأزر البلد ومعاونة للوزارة فى نضالها الشريف المجيد وواجبها المجهد الثقيل.

«كنا نود أن نسمع جواب هذا السؤال من الذين يقفون فى العلانية موقف المتفرجين ويخفون فى أنفسهم ما لا سبيل إلى إخفائه مع هذا الموقف المريب. فإن كانوا يعتقدون أو يزعمون أن الوزارة أخطأت فى شىء؛ فليقولوا ما هو هذا الخطاب وبماذا كان يجب عليها أن تجيب! بالرفض الحاسم أو بحل آخر غير الذى انتهت إليه! وليقولوا لنا ما الذى كانوا يصنعونه هم لو أنهم يواجهون الأزمة التى تواجهها الوزارة الآن. أما «تكتيف» اليدين والسكوت والتلميح بما هو شر من السكوت فلا معنى له إلا أننا هنا «تحت الطلب» فاصنعوا أيها الإنكليز ما بدا لكم ولا تيأسوا من وجود مصريين يخرجونكم بعد ذلك من المأزق الذى إليه تساقون وتسوقون البلاد».

«كنا نود من هؤلاء أن يكلفوا أنفسهم هذا السؤال لا أن يُبدئوا ويعيدوا فى السؤال الآخر كمن يسوؤه أن تنتهى الأزمة بحل الوزارة فهو يغمز الإنكليز متسائلاً: هل يكفيكم هذا الحل بعد الذى صنعتموه ولو أن يزيدوا على الإبداء والإعادة فى السؤال لها كانت الزيادة إلا أنكم تخطئون معشر الإنكليز إذا لم ترهقوا الوزارة الحاضرة بأقصى ما فى استطاعتكم لكى تبسطوا لنا العذر حين نجىء بعدها فنقبل ما أظهرت (الوقائع) ألاَّ حيلة فيه غير القبول!».

كنا نود أن نسمع الجواب عن سؤال اليوم من المتفرجين فى العلانية الدساسين فى الخفاء. ولكنهم لا يجيبون لأن الأيدى التى تنبسط بطلب المناصب فى السر والعلانية لا تستطيع ذلك وهى مقيدة بالعهود والمواثيق «فإما مناصب وإما عهد! والمناصب هنا أجدى على طلابها من العهود».

على أننا نجيب السؤال الحرىّ بالجواب ولا نضنُّ على (المتفرجين) بهذه البشرى إن كانوا بها يستبشرون، إننا نعتقد أن ما تصنعه إنكلترا بعد الآن يعنيها هى ولا يعنينا نحن فى موقعنا الذى انتهينا إليه، لأنه لا يغير شيئًا من خطة الحكومة ولا من خطة البرلمان ولا من خطة الأمة، فسواء قبلت إنكلترا الحل أم لم تقبله فليس فى وسع الوزارة المصرية أن تخطو خطوة واحدة وراء ما ذهبت إليه فى هذا السبيل، وليس عليها من واجب تطالب به لتفريج أزمة لا تقبل التفريج إذن بما يصون حقوق البلاد ويتحاشى بها عواقب الضياع والدماء.

«فقد كان واجبًا على الحكومة ألا تفرط فى استقلال وطنها وحدود دستورها وها هى لم تفرط فى شىء من ذلك، وكان واجبًا عليها أن ترد القوة المغيرة عليها بما فى وسعها من وسائل السياسة والخبرة وقد فعلت ما هو خليق أن يرد تلك القوة عن بُغيتها لو أنها تشاء الارتداد، وكان عليها أن تكشف النيات المضمرة وتمزق النقاب عما يُدبر فى الخفاء وها هى قد تركت القوم فى موقف لا تجديهم فيه المراوغة والرياء. وكان واجبًا عليها ذلك ففعلته كما ينبغى لها وفى الوقت المناسب لفعله على النمط الذى لم يجسُر أحد من (الدساسين) المتهالكين على المناصب أن يعارضها فيه ويعقِّب برأى عليه».

«نعم أنهم كانوا يقولون: لِمَ لم تقبل الحكومة المذكرة البريطانية من البداية؟ فهذا إذن هو حلهم الذى يلومون الحكومة - ثم لا يجسرون على توجيه الملامة إليها علانية - لأنها لم تأخذ به ولم تستبقهم إليه».

«فإن كانت فى نفوسهم ذرة من الشرف والرجولة لم تطمسها الضمائر ولم يحجبها عمى البصائر فليجسروا على التصريح بتلك الملامة ونحن نقول لهم - بل ها نحن نقول لهم قبل أن يصرحوا بملامتهم ، إنهم مخطئون فيما اعترضوا به ومغالطون لأنفسهم وللناس فى التجنى على الحكومة بهذا الاعتراض».

«فقد كان لاعتراضهم معنى لو أن الحكومة المصرية قبلت الآن المذكرة البريطانية واعترفت للإنكليز بما يدَّعونه فيها من التحفظات والحقوق. وكان يقال لها فى هذه الحالة: ولماذا لم تقبلى بالأمس ما أنت مستعدة لقبوله اليوم؟ ولكن الحكومة المصرية لم تقبل تلك المذكرة أمس ولم تقبلها اليوم ولا هى ستقبلها غدًا. فلا تناقض بين موقفها فيما مضى وموقفها الساعة ولا تبدُّل بين ما كان وما هو كائن الآن».

«أما إن كانوا يحتِّمون على الوزارة المصرية ألا يكون لها رأى فى السياسة الوطنية غير تلبية المطالب التى عليها الإنجليز فى كل حين بلا مراجعة ولا مناقشة ولا إمهال فهذا رأى نحب أن ينهضوا بتبعته وأن يعلنوه على الملأ، لأن إعلانه وحده كافٍ لتفنيده وإدحاضه ومُغْن لنا عن مؤونة الرد عليه والبحث فيه. ومع هذا نحن نرضى بأن نناقشهم فى مثل هذا الرأى الغنى سخفة وجله عن المناقشة والكلام ونقول لهم إن الإنكليز يستفيدون من اتباع هذا الرأى دائمًا وأن المصريين لن يستفيدوا منه شيئًا على أى احتمال، فما أهون الأمر فى السياسة إذا كان كل ما على الإنكليز أن يطلبوا مهما تعسَّفوا فى الطلب وكل ما علينا أن نجيب مهما أضر بنا الجواب! وما أحق هذه السياسة التى تجعل الاعتداء على استقلالنا ودستورنا سهلاً سائغًا لا يكلف من يريده عناء ولا انتظارًا ولا ينتقل به من قبول وتسليم إلا إلى قبول وتسليم! كان سهلاً على من يشاء من الإنكليز أو غير الإنكليز أن يكلف نفسه الطلب فتطوع له بالإجابة وتحمل عنه عبء المسئولية وهو مطمئن قرير، ولكن ليس سهلاً - حتى على وزارة إنكلترا العظيمة - أن تُشْهد العالم فى كل يوم على بطشها وجبروتها واستخدامها القوة الغاشمة لإرغام الحكومات الضعيفة على الإذعان لمطامع الاستعمار، وإذا كانت للوزارة المصرية مهمة يرجوها المصريون فليست هى أن تجعل الاعتداء علينا أول ما يفكر فيه الطامعون وأسرع ما يهمُّ به الغاضبون، وإنما هى على نقيض ذلك أن تجعل ذلك الاعتداء آخر ما يفكرون فيه ويُقْدمون عليه».

«لقد تذرع الإنكليز بقانون الاجتماعات ليفرضوا علينا الاعتراف لهم بحماية الأجانب والتعرض لحرية التشريع، فلم يكن واجب الوزارة المصرية أن تعترف لهم بما ادعوه وأن تحمل على عاتقها هى تبعة الاعتداء الذى دبروه. ثم لج الإنكليز فى الطغيان وجردوا علينا القوة وأقدموا ثم أقدموا ليستجيزوا المضى فى الإقدام والمحافظة - فى رأى نوابهم وجمهورهم - على ما يسمونه بالكرامة والنفوذ. فماذا كان يجب على وزارتنا لحل هذه العقدة، التفريط فى الاستقلال والسيادة والدستور، لا. تزويد القوة بالذريعة التى تتذرع بها للتخريب والتنكيل وتنفيذ الخطة التى بيتت عليها النية مع الدساسين والوصوليين المنافقين، لا. ليس عليها أن تعمل هذا ولا ذاك. وإنما عليها أن تجتنب التفريط فى حقوقنا وأن تنزع من يد القوة حجتها التى قد تحتج لها لتنفيذ مآربها وتسخير أعوانها القابعين عند أقدامها: ولقد وفقت فى الجمع بين الأمرين توفيقًا وصفه زعيم المتطرفين فى مجلس النواب بالقدرة والمهارة ولم يَسَع المنافقين أن يجابهوه بانتقاد وتعديل، فمن شاء أن يعتدى علينا بعد اليوم فليعتدِ ما شاء مصرحًا بنية الاعتداء غير متعلل بإهانة أو شبه إهانة يزعمها لاحقة به من التراجع والإحجام».

«كان زعيم هؤلاء الدساسين المتهالكين على المناصب فى نادٍ يغشاه هو وبعض زملائه فى أكثر الأيام، كان هذا الزعيم يقول فى ذلك النادى إن حكومة الوفد حكومة «مجانين» وأنه قد آن الأوان للعقلاء أن ينتزعوا الحكم من أيدى أولئك المجانين... ولو كُشف الغطاء عما وراء اللسان لرأينا فى جوانح صاحبه صارخًا يصرخ بغيظ المجنون الملهوف قد ذابت نفسه خوفًا من الفشل وشوقًا إلى المنصب المأمول: ألا سحقًا لهذه الوزارة «الغافلة»؟ أما كانت تستطيع أن تُجن قليلاً فلا تكشف الإنكليز ولا تكشفنا نحن من خلفهم ولا تجعل المضى فى الاعتداء المرسوم مؤامرة مفضوحة لن يخفى أمرها على العقلاء ولا على المجانين؟».

«إن ذنب الوزارة عند المسكين هو عقلها لا جنونها، وذنبها عنده وعند سائر المساكين أنها تولت الحكم فأرضت الزعامة الوطنية وأرضت البراعة السياسية وجردت خصمها من كل سلاح يصول به عليها غير سلاح الغشم والجبروت وغير الدسيسة المكشوفة مع خشاش مصر الذى لا يبرئه من سمة عقل ولا ضمير».

لم تقف السياسة مكتفة اليدين إزاء هذه الهجمات، بل كتبت عدة مقالات وجهت فيها الخطاب إلى دولة النحاس باشا تطالبه بأن يبين عن رأيه فى الموقف

الذى تقفه جرائد الوفد، زاعمة أن لدى كل حزب الشجاعة الكافية لأن يقول كلمته صريحة متحملاً مسئوليتها.

وثيقة يجب أن تنشر

استدعى رد إنكلترا الذى أسلفناه فى الفصل المتقدم من رئيس الوزارة المصرية مصطفى النحاس باشا أن يجيب عليه، وكانت إجابته متضمنة عبارات عدتها جريدة السياسة فى غير المصلحة المصرية، فكتبت تحت عنوان «وثيقة يجب أن تنشر» ما يأتى:

«مما يُحمد لهذه الحكومة الحاضرة فى الأزمة السياسية الأخيرة التى نشأت بين مصر وإنكلترا أنها لم تكتم أية وثيقة من الوثائق التى تبودلت، فهى لم تكد تثق من وصول ردها فى ٣٠ مارس على مذكرة ٤ مارس إلى الحكومة البريطانية حتى أذاعت هذا الرد كما أذاعت مذكرة ٤ أبريل التى وردت من إنكلترا بيانًا بوجهة النظر الإنكليزية. فلما اقترب موعد نظر قانون الاجتماعات العامة الذى أثار هذه الأزمة الأخيرة وأرسلت إنكلترا إنذارها أُذيع هذا الإنذار وأذيع رد الحكومة المصرية عليه ورد الحكومة البريطانية على هذا الرد. والقراء يذكرون أن رد الحكومة المصرية كان مختتمًا بهذه العبارة، وإن الحكومة المصرية مدفوعة برغبتها الصادقة إلى المسالمة والتفاهم اللذين كانا على الدوام رائديها قد طلبت بالأمس فى حدود حقها الدستورى إلى مجلس الشيوخ أن يؤجل المناقشة فى مشروع القانون إلى دور الانعقاد القادم وقد وافقها المجلس على ذلك، وهى تأمل أن تقدر الحكومة البريطانية تلك الخطة الودية وأن يُمهد بذلك السبيل إلى تذليل المصاعب الحالية فى ضوء الثقة المتبادلة التى يجب أن تسود العلائق بين البلدين وأن يعقبها عهد من التفاهم الحقيقى والمودة والعدل».

«يذكر القراء هذا ويذكرون أن الحكومة البريطانية ردت مثبتة بالرضا قرار الشيوخ المصريين، ملفتة النظر إلى عدم وضوح نيات الحكومة المصرية فى أمر قانون الاجتماعات مؤكدة مرة أخرى أنه «إذا أُعيد مشروع القانون المذكور للنظر ووضعت مشروعات أخرى يكون لها فى رأى الحكومة البريطانية دلائل خطرة كدلالة هذا القانون فإنها تكون مضطرة لأن تتدخل كما حدث الآن لتمنع هذه المشروعات أن تصبح قوانين» معبرة أن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ «يشمل

الشروط التى مُنحت مصر الاستقلال بمقتضاها، ولم تسمح الحكومة البريطانية بتعديل التصريح أو تجاهله»».

«ووقف تبادل المذكرات عند هذا الحد واعتبر الناس فى مصر وفى غير مصر أن الأزمة بين مصر وإنكلترا انتهت ولو انتهاء مؤقتًا، ولم يطلب أحد إلى الحكومة المصرية أن تجيب على هذا التبليغ البريطانى الأخير بشىء ورجونا ورجا غيرنا أن تتجدد المفاوضات بين مصر وإنكلترا وأن تسفر فى مستقبل غير بعيد عن نتيجة يطمئن لها الطرفان حتى ينتهى بالفعل عهد الأزمات».

«ولكن هذا هو السير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية يتلو فقرة من رسالة بعث إليه بها دولة رئيس الحكومة المصرية على إثر انتهاء الأزمة هى الفقرة التى تلاها القارئ فى صدر هذا المقال. وفى هذه الفقرة يشكر النحاس باشا أوستن تشمبرلن «على روح التفاهم التى أبداها ـ فى حل الأزمة الأخيرة ـ ويُبْدى له خالص الرغبة فى حُسْن تبادل العمل بين الحكومتين»».

«وأكبر اعتقادنا أن هذه الرسالة إنما بعث بها دولة النحاس باشا من باب المجاملة وأن دولته لم يكن ينتظر أن يتلوها وزير الخارجية البريطانية مادامت لم تُنشر قبل ذلك فى مصر ولا فى إنكلترا، وقد أثارت هذه العبارة «عاصفة من الضحك» كما يقول مراسلنا البرلمانى فى مجلس العموم البريطانى. ولئن صح أن الرسالة كانت كلها بالصيغة التى صيغت بالفقرة التى تُليت أمام النواب الإنكليز فلهم شىء من العذر عن تصرفهم فإن بلاغ الحكومة البريطانية الأخير ليس فيه، فى الواقع، شىء كثير من روح التفاهم، وليس فيه معنى حسن تبادل العمل بين الحكومتين بل هو على العكس من ذلك إصرار من جانب الحكومة البريطانية على سلوك خطة العنف التى لجأت إليها فى شأن قانون الاجتماعات كلما رأت هى ـ ومن غير مناقشة ـ أن لمشروع قانون من القوانين دلالة خطرة على أحد تحفظات تصريح ٢٨ فبراير الذى كررت فى ختام مذكرتها بأنها لن تسمح بتعديله ولا بتجاهله».

وإنَّا لنعتقد تمام الاعتقاد أن دولة النحاس باشا وإن بالغ فى المجاملة ما بالغ وإن ذكر فى رسالته إلى وزير الخارجية البريطانية العبارة التى تُليت فى مجلس العموم البريطانى، فإنه لا ريب قد احتاط فى التمسك بوجهة نظره التى أبداها فى بيانه الوزارى وفى سائر الوثائق والأحاديث. ويؤيد رأينا هذا ما ذكره سير

أوستن تشمبرلن فى خطابه من أن الحكومة البريطانية، لا تعبأ بالاعتراف النظرى أو عدم الاعتراف النظرى، بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ما دام هذا التصريح محترمًا بالفعل. لكنًّا مع ذلك نعتقد أن مصلحة مصر إذاعة هذه الرسالة التى بعث بها رئيس الوزارة المصرية إلى وزير الخارجية البريطانية ليطمئن الناس إلى أن الحكومة لا تزال متمسكة بوجهة نظرها. ولن يُعترض على هذه الإذاعة بأن الخطاب أصبح ملك وزير الخارجية البريطانية. فإن الرسائل التى تُرسل فى الشئون العامة هى ملك الجمهور الذى تتأثر مصالح بلاده بها قبل أن تكون ملكًا لأى إنسان آخر. كما أن مثل هذه الحجة فى عدم الإذاعة كانت تُقبل لو أن سير أوستن تشمبرلن لم يُذع من الرسالة التى أُرسلت إليه شيئًا، أما وقد أذاع الفقرة التى رأى أن يختار إذاعتها فلم يبقَ مانع يحول دون نشر الرسالة كاملة.

«وإنًّا لنعتقد أن دولة رئيس الحكومة يشاركنا الرأى فى أن لمصر فى هذه الإذاعة مصلحة أقلها استمرار تمسك رئيس الحكومة بنظريته، وأن فيها مصلحة أخرى أقرب هى قطع الطريق على الذين يريدون الاستفادة من بقاء الرسالة مطوية لا تُذاع».

زاد هذا المقال من ثائرة صحف الوفد فراحت كوكب الشرق تكتب تحت عنوان (أعداء فى ثوب أصدقاء ـ ليست هناك وثيقة لتنشر وإنما هناك دس وطعن من وراء الظهور)، وقد جاء من كلامها:

«ولا يهمنا أن تكون جريدة السياسة عاملة على بقاء الائتلاف سليمًا أو عاملة على الكيد لهذا الائتلاف؛ لأنها كما يعلم محرروها قبل سواهم أضعف من أن تؤثر على الرأى العام وأضعف من أن تحول وجهة نظره إلى حيث يشاء لها الحقد الدفين الذى أصبح نارًا تأكل أحشاءها وتعذبها بشديد الآلام».

* * *

«عُرضت المسألة المصرية فى مجلس النواب البريطانى بمناسبة مخصصات وزارة الخارجية الإنكليزية، فوقف المستر مكدونالد زعيم حزب العمال وحمل على السياسة التى اتبعتها وزارة الخارجية حيال مصر فى الأزمة الماضية المنصرمة، مصرحًا أن «الكتاب الأبيض الأول لم يحتوِ على عناصر اتفاق تجعل علاقاتنا مع مصر حسنة موفقة قائمة على التعاون ناعيًا ما لجأت إليه من الإنذار وإرسال المدرعات (لأن التظاهر بالقوة علامة ضعف لا علامة قوة)»».

«وكان طبيعيًا أن يرد السير أوستن تشمبرلن على زعيم المعارضة بصف كونه وزير الخارجية، فكان فيما قال ونقله مراسل الأهرام من لندن ما يلى تعريبه:»

«وإننى أتلو تلغرافًا تلقيته من اللورد لويد منذ أسبوع قال فيه: «سألنى رئيس الوزارة المصرية أن أبلغكم امتنانه للاعتبارات الودية الحكيمة التى يشعر بها مهما تكن الاختلافات فى الرأى بين بريطانيا ومصر وأنها أوحت إليكم بالحل الموفق للأزمة الأخيرة (تصفيق من جانب الوزاريين) فقد حافظت كل من الحكومتين على وجهة نظرها؛ ولكنه أراد أن يجدد لى الإعراب عن رغبته الحقيقية فى العمل بالتفاهم مع حكومة جلالة الملك وتجنب أسباب الشقاق (تصفيق)»».

«وظاهر من هذه السطور، ظهور الشمس فى رائعة النهار، أن السير تشمبرلن تلقى تلغرافًا من اللورد لويد المندوب السامى قرأ بعض ما ورد فيه ليخفف من تشدد المعارضة، بإظهار أنه وفِّق إلى حل الأزمة بما أبقى على صلات الود بين الفريقين».

«أضف إلى هذا أن ما نقله اللورد لويد فى تلغرافه ليس جديدًا، لأن النحاس باشا قال فى رده على الإنذار البريطانى: «إن الحكومة المصرية مدفوعة برغبتها الصادقة إلى المسالمة والتفاهم اللذين كانا على الدوام رائديها».

إلى أن قال دولته:

«وهى تأمل أن تقدر الحكومة البريطانية تلك الخطة الودية، وأن يُمهد بذلك السبيل إلى تذليل المصاعب الحالية فى ضوء الثقة المتبادلة التى يجب وأن تسود العلاقات بين البلدين، وأن يعقبها عهد من التفاهم الحقيقى والمودة والعدل»».

«وإذن فليس فى كلام السير تشمبرلن شىء جديد. ولا تطور حديث فى سياسة وزارة الشعب، التى جمعت بين الحرص على حقوق البلاد وكرامة الأمة، وبين استبقاء الرغبة فى التفاهم مع الإنكليز على أساس المودة والعدل».

«ولكن جريدة السياسة خلقت من لا شىء شيئًا جديدًا، فكانت أشبه شىء بذلك الرعديد الذى رأى غير شىء فظنه رجلاً».

«ذلك لأن محررى السياسة يُضمرون حقدًا دفينًا على النحاس باشا ووزارته فحملهم هذا الحقد الأثيم على أن يشوهوا وجه هذه الحقيقة الناصعة، فادعوا

نقلا عن مُكاتبهم ـ أو مكاتب زميلتهم الكشاف الإنجلوسكسونية ـ أن هناك وثيقة سرية بعث بها النحاس باشا إلى السير تشمبرلن، وأن السطور التى أثبتناها فيما تقدم مَعزوّة إلى تلغراف اللورد لويد، إنما هى مأخوذة من تلك الوثيقة».

ونشر البلاغ مقالاً تحت عنوان «السياسة فى الميدان» بإمضاء عباس محمود العقاد جاء فيه:

«نريد أن نُفّهم كاتب «السياسة» مرة واحدة أننا لا نسمح له بأن يتدلل علينا وأن يتخذ من مقالاته القيمة أوامر ومراسيم نتلقاها بالطاعة والسكوت ولا نجسر على الدنو منها بمناقشة أو تصحيح وإلا فالويل لنا والبلاء والصراخ علينا والعواء والصياح بالوفد أن يغلّ أقلامنا ليكتب هو فى معابة الوفد ما يشاء».

«يقول هذا الأُحيمق: «الأحرار الدستوريون كتلة واحدة اليوم كما كانوا يوم أنقذوكم بالائتلاف الحاضر»، ثم يقول: «بقيت مسألة نريد فيها صراحة الوفد ورجاله. إن زعماء الوفد لا يزالون يتكلمون إلى كل من رأوه بأنهم يعتقدون أن سياسة الائتلاف هى السياسة الصالحة لا تزال لحكم البلاد. وهم يعانون فى كل ظرف ولكل مناسبة احترامهم لزملائهم من الأحزاب الأخرى. مع ذلك فهذه جرائد الوفد التى تمتّ إليه بصلة الحزبية أو بصلة تأييد الجرائد التى تؤيد كل الحكومات القائمة فى الحكم لا تفتأ تعرّض برجال الأحرار الدستوريين المؤتلفين معهم والمشتركين وإياهم فى الحكم.. فهل لنا أن نطالب زعماء الوفد بأن يكونوا صريحين بإزاء هذا الائتلاف الذين يزعمون حرصهم عليه. فإما أن يكون هذا الحرص صحيحًا فلا يجعلوا من أقلام كُتّابهم معاول للنيل فى غير مقتضٍ من حلفاء الوفد فى الائتلاف..إلخ، إلخ».

ويقول هذا الأُحميق: «لولا أن كتابهم اليوم أحقر من أن يُعير واحد منهم بعار لكان لنا متسع للقول فيهم. لكننا نذرهم حتى يسأل كاتب البلاغ أستاذه عبد القادر حمزة على المحامين والمحاماة..إلخ، إلخ».

«فأى هذيان هذا من كاتب يُخيل إليه أنه يكتب فى الجد ويملى الأوامر على الصحف والوزارات ليسمعوها صامتين مطرقين، ما شأن عبد القادر حمزة هنا وأين هو الآن، وما شأن الوفد والأحرار الدستوريين والائتلاف فيما بيننا وبينك من خلاف؟».

«هذا كلام أطفال يا ولد فتكلم كلام الرجال وإلا فاسكت. تكلم واعرف عاقبة كلامك ولا تستصرخ بالوفد ولا بالأحرار الدستوريين فقد تركناك تلغو بما تشاء فيما تستجره من شأن هؤلاء وهؤلاء ولكننا لن نتركك أنت حتى تعلم أن هذا النزق الذى تتماجن به على الناس شىء يسقط على أُمِّ رأسك ولو اعتصمت بأسباب السموات. وأنك إن لم تزن كلامك وزناك أنت وكلامك معًا وأريناك وأرينا من له عينان أنك كاتب بلا كتابة ومحامٍ بلا محاماة وأنك سمج ثقيل لا يُحمد منه التجنى على الصديق والقريب فضلاً عن الغريب والبعيد».

«يا وفد! يا أحرار يا دستوريين! يا ائتلاف!! يا أرض ياسماء..!».

«ما هذا أيها الأحيمق؟ ماذا يصنع لك الوفد والأحرار الدستوريون وماذا يصنع لك الائتلاف وماذا تصنع لك الأرض والسماء؟ أيقولون لك اهبط على الكتاب والوزراء بوحى لا تبديل له ولا معقب عليه واشتمهم وأنِّبهم إذا هم ناقشوك واتهمهم بالجهل والنفاق وخداع الأمة والتمويه على القراء واكشف السوءات ثم ابعث فى استحضارنا على الفور إذا هم قابلوك بما تستحقه من الكلام فنغل لك أيديهم ونحطم أقلامهم ونكتم أفواههم ونقول لك دونك الآن فاشتمهم كما يعجبك أيها الصغير المليح كما يفعلون بالكبار حين يسترضون الصغار! أفهذا ما تريده من الوفد والأحرار الدستوريين ومن الائتلاف ومن الأرض والسماء! أما والله إنك لتستطيع أن تجهل كل شىء إلا أنك قد جاوزت الأربعين وأن هذا الصنيع إنما يصنعونه مع أبناء الأربع لا مع الكهول وفى البيت لا فى معترك السياسة ومجال الوزارات والأحزاب».

«يا فرحتهم بك يا هذا الصغير الأربعينى حين تعدو فى أعمدة السياسة وأنت تصيح ملء رئتيك اللطيفتين: «تمت هزيمة المتألبين. تمت هزيمة المتألبين. وفروا.. إى والله فروا..» فروا كيف يا شاطر؟».

«قال حرسه الله وأبقاه وأفرح المستورين المكشوفين بحرية ونجواه:»

«يؤيد دلالة هذا الفرار على ما نقول تحككهم بأن الشكر إنما كان على فهم الحكومة البريطانية ميول الحكومة المصرية فى المسالمة والصداقة. وأن معنى هذا أن الحكومة المصرية مع تمسكها بوجهة نظرها لا تريد أن يقوم خلاف بينها وبين الحكومة البريطانية. فما معنى هذا أليس معناه قبول إنذار إنكلترا الأخير بالفعل والظهور أمام الجمهور المصرى بعبارة الاحتفاظ بوجهة النظر الخداعة».

«أفتحب أن تفهم معنى هذا يا بابا، معناه بسيط لا يحتاج إلى «رواية بعد حادثة معينة» لتبسيطه وتفهيمه، معناه يا بنى هو معنى القضية المصرية كلها، إذ ليست القضية المصرية كلها إلا قوة مبدأ وحرص على الحق تصادمها قوة فعلية مسلحة. هذا هو معنى قيام الاحتلال فى مصر بالفعل وقيام الأمة مع ذلك بإنكار هذا الاحتلال. افهمت الآن معناه، إن كنت قد فهمت فسننتقل بك إلى درس آخر أو إلى سؤال آخر. سنسألك يا شاطر: هل تدرى ما مزية إنكار القوة وإن كنا لا نملك القوة التى تغلبها بسلاحها؟ مزيته كبيرة جدًا - مزيته أنه أشرف ألف مرة من وضع حقوقنا بأيدينا فى طبق من العبودية والتمليق والذهاب بأرجلنا إلى لندن لوضعها تحت أقدام الإنكليز وشكرهم على التنزل بقبولها هذا الطبق الزهيد، فإذا كان الإنكليز يريدون منا الاعتراف بالاحتلال وحماية الأجانب والرقابة على الأمن العام والإشراف على المواصلات وتسخيرنا فى كل حرب يدخلونها ولو لم تكن لنا مصلحة فيها فليأخذ الإنكليز ذلك كله معروضًا عليهم عرضًا غير مشكور ولا ممنون، بل نحن الذين نشكرهم على قبول هذا العرض بروح المودة والمسالمة لا بالنظر والشَّزْر والقول العنف، تلك هى مزية المحافظة على الحقوق فى وجه القوة أيهذا الأحيمق المسطول وهى مزية كما ترى لا يستحق صاحبها اللعن من المصريين ولا تُسمى بالخداع يا قليل الأدب وعديم الحياء».

«ثم ما هذه الصبيانية التى تأبى إلا أن تُظهرها من نفسك بكل شىء تكتبه فى هذه الصحيفة التعسة التى تلعب بها فى غفلة الأدب والوقار! ما هذا الفرح «بخناقات» مجلس النواب والتهليل لها كأنها انتصار الحروب وغنائم الفتوح؟ أهذه الخزعبلات مما يشفى غليلاً من الوفد لأحد من الناس غير الصبيان والمعاتيه؟ أيعجز الوفد عن طرد كل عضو مشاغب من مجلس النواب لو شاء أن يستعمل حقوق الأدب والنظام، فإن كان الوفد لا يعجز عن ذلك فهل حلمه وسماحته شرف له أو معابة عليه وهذا يعيبها عليه أحد إلا أن يكون صبيًا مثلك يفرح «بالخناقات» ويتهلل لزفَّات الطريق».

«إن الوفد قوى يا بنى، وإنه ليثق بنفسه ثقة الأقوياء الذين يحقد عليهم المساكين ولا يحقدون هم على المساكين، فاحقد عليه ما بدا لك لأنك فشلت فى الانتخابات ولم يخرق لك كل نظام وكل اتفاق لتشريف المقاعد فى مجلس النواب بهذه الصبيانية الخرقاء، واكتب ما يروق أن تكتب لمن يروقه أن يقرأ ويصدق،

لكنك تعلم وأنفك راغم وأنف الذى ينكر هذه الحقيقة راغم - تعلمون جميعًا وأنوفكم فى الرغام أن الوفد قوى وسيظل قويًا لا تهزه الصغائر، ولا يلوى به هذيان المساطيل وتدجيل اللاعبين بالوطن والمبدد كل فريضة مقدسة فى سبيل المنصب والحطام».

بلاغ رسمى فى أمر الوثيقة

لم تسكت الوزارة إزاء مقال السياسة بل أصدرت بلاغًا هذا نصه:

«لا صحة لما جاء بجريدة السياسة الصادرة اليوم من أن هناك وثيقة ما، أرسلها دولة رئيس الوزراء أو الحكومة المصرية إلى الحكومة البريطانية على إثر انتهاء الأزمة الأخيرة بتبادل المذكرتين المصرية والبريطانية المؤرختين أول و٢ مايو سنة ١٩٢٨».

«والذى حصل هو أن دولة رئيس الوزارة قابل فخامة اللورد لويد يوم ٣ مايو سنة ١٩٢٧ وطلب منه فى أثناء الحديث الذى دار بينهما أن يبلغ حكومته امتنانه مما أعربت عنه فى ردها من تفهُّم حقيقى لرغبة الحكومة المصرية فى المسالمة والصداقة مع احتفاظها بوجهة نظرها فى صون حقوق البلاد مما كان له الأثر فى حل الأزمة حلاً سليمًا».

«فأجاب فخامته أن كلاً من الفريقين احتفظ بوجهة نظره، ولكنه يأمل أن يعمل كل منهما على اجتناب التصادم فأكد له دولة الرئيس أن هذا يتفق ورغبة الحكومة المصرية التى تأمل أن يؤدى تبادل روح التفاهم إلى الوصول إلى حل نهائى مؤسس على صداقة حقيقية متبادلة.

القاهرة فى ١١ مايو سنة ١٩٢٨».

وظلت الصحف تكيل لبعضها التهم وتخرج دفين السخائم بكلام طويل فى مقالات أطول مما لا نرى ضرورة لإثباته.

استقالة وزير المالية وسَحْبها

طلع المقطم فى مساء بتاريخ ٥ مايو بنبأ استقالة صاحب المعالى محمد محمود باشا، قال:

«وقد استوثقت من أن معالى محمد محمود باشا عزا فى كتاب استقالته رغبته فى التنحِّى عن منصبه إلى حالة صحته وأنه مازال يؤيد الائتلاف ويناصره».

وقد ذهب الناس يتأولون هذه الاستقالة الغريبة التى لم تكن منتظرة مطلقًا من محمد محمود خصوصًا فى مثل الظرف الذى حدثت فيه حيث لا أزمة ولا غيرها، ولم يكن للائتلاف وَوَهنه أو قوته دخل فى استقالة الوزير على ما يظهر.

ولكن الظروف لم تمهل رءوس الناس تعبث بها الإشاعات المختلفة، فقد استرد الوزير استقالته إزاء إلحاح رئيس الوزارة وزملائه الوزراء وإزاء الرغبة التى أبداها جلالة الملك، وقد استقبلت جريدة البلاغ نبأ استمادة الاستقالة بقولها:

«حضر صاحب المعالى محمد محمود باشا وزير المالية إلى مكتبه فى وزارته فى منتصف الساعة الواحدة بعد ظهر الثلاثاء بعد أن سحب استقالته وأبلغ ذلك إلى صاحب الدولة رئيس الوزراء فى مساء الإثنين».

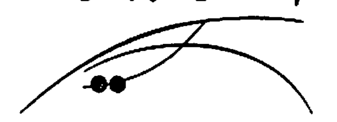
«وإن الجميع ليستقبلون عودة معالى وزير المالية إلى استئنافه العمل بالاغتباط الكثير».

وكذلك ظلت العلاقات بين المؤتلفين يزعج طمأنينتها من حين إلى حين ما كان يعتورها من سوء تفاهم تردد صداه وتكشف عن جوانبه الصحف، حتى كانت مسألة تعديل اللائحة الداخلية لمجلس النواب وكانت غضبة الأحرار الدستوريين وانسحابهم من الجلسة وذلك ما سنبينه بإيضاح فى الفصل القادم.

■ ■ ■

الفصل الثالث

أهم أعمال البرلمان وقراراته



مجلس النواب

كان لا يزال البرلمان يفحص الميزانية وكان من بين قرارات مجلس النواب الموافقة بأغلبية ٨٣ صوتًا ضد ٤٩ صوتًا على إلغاء مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه من ميزانية مصروفات مصلحة الرى لصرف أجور الأهالى الذين يرغبون فى العمل على صيانة جسور النيل عند الفيضان وحراستها، وكانت لجنة المالية برياسة معالى إسماعيل صدقى باشا قد أشارت بإبعاد هذا المبلغ من ميزانية هذا العام(١).

قناطر نجع حمادى

وكان التقدير الأول لمشروع قناطر نجع حمادى فى ميزانية السنة الماضية ٢,١٤٠,٠٠٠ جنيه ثم عُدل فى هذه السنة ١٩٢٨ / ١٩٢٩ إلى ٢,٨٦٩,٥٠٠ جنيه(٢).

تخليد ذكرى سعد باشا

قرر مجلس النواب فتح اعتماد قدره ١٠١,٠٠٠ جنيه بميزانية وزارة الأشغال لتنفيذ قرار مجلس الوزراء بتخليد ذكرى سعد باشا، منها ٢٨,٠٠٠ جنيه لإقامة الضريح و٤٥,٠٠٠ جنيه لإقامة تمثال بالإسكندرية وآخر بالقاهرة و ١٨,٠٠٠ لسداد ثمن المنزلين المنزوعة ملكيتهما بجوار بيته(٣).

---

(١) السياسة فى ٢ مايو.
(٢) السياسة فى ٣ منه.
(٣) السياسة فى ٤ مايو.

تأبين مظلوم باشا

نُعى إلى مجلس النواب أحد أعضائه ورئيسه الأسبق المرحوم مظلوم باشا فوقف الأستاذ ويصا واصف رئيس المجلس ورثاه بكلمة طيبة شاد فيها بمآثر الفقيد، وقفَّاه رئيس الحكومة فشاطر المجلس باسم الحكومة الحزن والحداد(١).

الموافقة على الاعتمادات المطلوبة للسودان

وافق المجلس على الاستمرار بدفع مبلغ ٧٥٠ ألفًا من الجنيهات باسم قوة الدفاع السودانية بعد جدل عنيف أثاره نواب الحزب الوطنى وبسطوا فى الرفض ما عندهم من عِلَل وأسباب؛ ولكن المجلس وافق على المبلغ مع التحفظ الذى وضعه فى سنة ١٩٢٦ وهو:

«المجلس يصدق على مبلغ هذا الاعتماد مؤقتًا من غير أن يعتبر هذا التصديق قبولاً لما حدث فى نظام السودان من التغيير ولا اعترافًا بحق للسودان على مصر ولا قرارًا ببراءته من الديون التى لها عليه ويشترط أن يكون لمصر الحق دائمًا فى مناقشة أساس هذا المبلغ ومقداره ومدته».

«وإليك بعض ما قيل فى الموضوع:»

كلمة النائب المحترم - عبد الحميد سعيد بك

«لقد تناقشنا فى هذا الموضوع طويلاً فى السنوات الماضية عندما عُرضت علينا ميزانية وزارة الحربية، وقد بحثناه بحثًا مستفيضًا فلم نترك منه ناحية إلا وتكلمنا فيها، فلا داعى الآن لتكرار ما قلناه. لقد قلت ولازال أقول، إنه لا يجوز مطلقًا أن نوافق على صرف هذا المبلغ مادامت الحالة فى السودان على ما هى عليه الآن».

«قرر المجلس فى السنة الماضية صرف هذا المبلغ مع التحفظ الذى اتخذه فى سنة ١٩٢٦، وهو إلفات نظر الحكومة إلى تحديد المبالغ الطائلة التى أنفقتها الدولة المصرية على السودان والنظر فى الطريقة الخيِّرة لاسترداد هذه المبالغ، ثم قرر المجلس أيضًا عدم الموافقة على صرف هذا المبلغ قبل أن تقدم كل هذه التفصيلات بطريقة واضحة، وقبل أن يعلم فيما تُصرف هذه المبالغ فالحكومة لم

---

(٢) السياسة والأهرام فى ١٠ مايو.

تقم بما طلب المجلس منها، فمن المدهش جدًا أن تأتى فى هذه السنة وتطلب منا الموافقة على صرف هذا المبلغ مع أنها لم تقم بما طلبه المجلس منها فى السنة الماضية، والأغرب من ذلك أن هذا المبلغ ليس من المبالغ الثابتة التى يجوز أن يسرى عليها ما يسرى على المبالغ الأخرى بل يجب لصرف هذا المبلغ أن يصدر بذلك قرار من المجلس. ولكن الوزارة قد أمرت بصرفه ولا أدرى كيف جاز لها هذا ولا أدرى كيف ساغ لوزير الحربية تنفيذ هذا الأمر».

«يا حضرات النواب. إن فى هذا التصرف خروجًا على الدستور واعتداء صريحًا على سلطة البرلمان. وأظن أن المجلس لا يمكن أن يوافق على هذا. وأرى أن طريقة التأجيل، طريقة التسويف طريقة الإحالة إلى غد، غير مجدية مطلقًا وليست بأداة صالحة لحل مسائلنا السياسية فقد جربناها من سنة ١٩٢٤ إلى الآن فكانت النتيجة - كما رأيتم - عدم الوصول إلى حل، بل الفشل وعدم الوصول إلى حل مُرْضٍ فى أية مسألة من مسائلنا السياسية».

«يجب علينا أن نحل كل مسألة ونبتَّ فيها بما يتفق ومصلحة البلاد غير منتظرين محادثات أو مفاوضات وغير منزعجين من تهديدات أو إنذارات».

«لذلك أطلب عدم الموافقة على صرف هذا المبلغ».

كلمة وزير المالية

«إن صرف هذا المبلغ كان فى السنة الماضية وفى السنة الحالية بطريقة تضمن للمجلس حقه الكامل فى التصريح للحكومة بصرفه أو عدم صرفه إذ إنه مقسط على ثلاثة أقساط. يحل القسط الأول منه فى أول مايو من كل سنة وفى السنة الماضية طلبت حكومة السودان من وزير المالية سداد القسط الأول وقامت الحكومة بدفعه مشفوعًا بكتاب منى إلى حكومة السودان جاء فيه: «أنه إذا لم يوافق المجلس على هذا المبلغ فإن وزارة المالية تخصمه مما لدى الحكومة المصرية من أموال حكومة السودان فى الجمارك، وفى هذه السنة طلبت الحكومة السودانية القسط الأول أيضًا وتصادف أنى كنت وقتئذ مستقيلاً فكلفت وكيل الوزارة بأن يتوجه إلى دولة رئيس الحكومة ويخبره بما اتبعناه فى السنة الماضية فأجازه دولته وأمر بصرف هذا القسط بالطريقة نفسها، وللمجلس كل الحق فى أن يوافق أو لا يوافق على صرف المبلغ، ولم يكن فى تصرف الحكومة

بشأن صرف القسط الأول ما يعيق المجلس من إبداء رأيه فى هذا الموضوع بتمام الحرية (تصفيق)».

«أما فيما يتعلق بقرار المجلس بشأن التحفظات التى أبداها بالنسبة لصرف هذا المبلغ فهو قرار تحترمه الحكومة كل الاحترام؛ ولكن الظروف لم تمكّن الحكومة من تنفيذ قرار المجلس إذ لم يكن لديها متسع من الوقت يسمح لها بذلك. والحكومة تعرض على حضراتكم المسألة بكل صراحة».

«تعلمون حضراتكم أن دولة رئيس الحكومة السابق سافر إلى أوروبا قبل انتهاء الدورة الماضية مع حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك، وهناك أُثيرت المسألة المصرية بحذافيرها فى محادثات مع وزير خارجية بريطانيا أملاً فى الوصول إلى حل موفق للمسألة المصرية ومسألة السودان أيضًا؛ ولكن الوزارة الثروتية استقالت فى شهر مارس الماضى والمحادثات كانت لا تزال مستمرة، ثم أتت الوزارة الحاضرة».

«فهل ترون أنه كان لدى وزارة دولة ثروت باشا أو الوزارة الحاضرة متسع من الوقت لتنفيذ قرار البرلمان؟».

«لذلك تطلب الحكومة من هيئة المجلس الموقر أن يوافق على صرف المبلغ، وتعدكم بتنفيذ قراركم قبل الميزانية القادمة (تصفيق)».

كلمة الصوفانى بك

«يسرنى قبل أن أتكلم فى الموضوع أن أسجل بيان معالى وزير المالية فى أن للمجلس كل الحق فى الاحتفاظ بمال الأمة سواء صرف أو لم يصرف منه إلى الآن، فقد حفظت الحكومة الحق لحضراتكم فى أن تقرروا ما ترونه فى مصلحة الخزانة ومصلحة البلاد، فالمسئولية واقعة الآن علينا، وضمائرنا تحاسبنا قبل أن نقرر أى قرار».

«إن الكلام فى موضوع مبلغ الـ ٧٥٠,٠٠٠ ج.م، يستدعى بحثًا دقيقًا فى سياسة الحكومة وفى مركز الأمة المصرية تجاه السودان، فيجب قبل أن نُصْدر أى قرار بشأن هذا المبلغ أن نقف على كل شىء يحيط بهذه المسألة، ولى أن أتساءل: ما الفائدة من الاستمرار فى صرف هذا المبلغ عامًا بعد عام؟ فهل هناك منفعة جدية تعود علينا من صرفه، إن كان فى ذلك احتفاظ بحقوق مصر فإنى أول من يسلم بصرف المبلغ».

«إنهم يقولون دائمًا لحضراتكم:»

«اتركوا الفرصة للحكومة ودعوها تستمر فى طريقها حتى تصل إلى حل مُرْض فى هذه المسألة، إننا مقابل هذا الوعد ندفع كل سنة ٧٥٠,٠٠٠ جنيه».

«ياً حضرات النواب: لقد جربنا وجربنا كثيرًا فكانت النتيجة مؤلمة. فى سنة ١٩٢٦ عرضت هذه المسألة على حضراتكم فطلبت الحكومة الموافقة على صرف المبلغ، وقد كان لحضراتكم العذر فى الموافقة على ذلك لما كان هناك من مفاوضات وكان الكل يرقب النتيجة بحسن ظن متفائلين خيرًا، وإذا كنتم قد سلمتم بالصرف فعلى أمل ظهر للأسف أنه ضائع».

«تفاوض المغفور له سعد باشا كما تفاوض عدلى باشا من قبل ثم تفاوض أخيرًا ثروت باشا مدفوعين كلهم بعامل الرغبة إلى الوصول إلى نتيجة سارة فى المسألة المصرية».

لا يفوتنى طبعًا أن أذكر أننا كحزب لا نقر مبدأ المفاوضة ولكننا سجلنا وجهة نظرنا، وقد ظهر أن الحق كان فى جانبنا».

«بأى شىء أتت مفاوضات دولة ثروت باشا، أتت بنتيجة مؤلمة، نعم أتت بمشروع معاهدة ليس للسودان ذكر فيه، أو كلمة تشير إلى حق مصر فيه، إذن ظهرت لكم نية الإنكليز بأجلى مظاهرها، ظهر لكم أنه لا يمكن مطلقًا أن يرجع الإنكليز عن أى شىء اكتسبوه، وهم يتقدمون دائمًا خطوات على حساب حُسْن نيتنا واستسلامنا، وكل ما يُقال إننا نسجل وجهة نظرنا بدفع المبلغ حتى لا يضيع علينا حق».

«أعود الآن إلى الكلام فيما هو الحال فى هذه السنة. عُرض اعتماد هذا المبلغ على لجنتكم المالية وأنتم تعرفون مقدار توخيها الوصول إلى الحقائق فى كل أمر يُعرض عليها. فرجعت إلى قراراتكم، الواردة فى مضابط جلساتكم ورأت أنكم كلفتم الحكومة بأن تتعرف الأوجه التى صُرف أو يصرف فيها هذا المبلغ. فماذا كانت النتيجة التى وصلت إليها؟ إنها لم تجد لدى الحكومة أى بيان فى هذا الباب فالنقود تُعطى ولا يُسأل فى أى وجه تنفق. فقولوا لى بربكم كيف نقبل أن نعطى نقودًا من دم فلاحينا، من محصولات بلادنا! ولا نسأل كيف تصرف هذه الأموال. ولا يمكننا أن نعرف أفى حق صرفت أو فى باطل».

«أؤكد لحضراتكم أن المبالغ التى ندفعها قد تُستعمل ضد بلادنا فكأننا بهذا نسلم سلاحًا لقوم يعتدون به علينا».

«إنكم إذا رجعتم إلى مضابط سنة ١٩٢٦ وجدتم أن معالى وزير الحربية فى ذاك الوقت قرر بكل صراحة أنه لا يعرف مطلقًا وجه إنفاق هذه المبالغ. فهل لا يزال الموقف كما هو؟».

«يطلب منا أن نقر هذا المبلغ كل عام فنقره».

«إننى أربأ بحضراتكم أن توافقوا على صرف هذا المبلغ هذه المرة وأنتم تجهلون الأوجه التى يصرف فيها».

«الأغرب من هذا أن لجنة الحربية، وهى اللجنة المختصة اختصاصًا تامًا، قد نظرت فى هذا الموضوع وأسفر بحثها عن عدم موافقتها على صرف هذا المبلغ. فإذا تقدمت لحضراتكم فإنما أتقدم باسم أولئكم الذين درسوا هذا الموضوع درسًا وافيًا وقرروا أن لا وجه لاعتماد هذا المبلغ».

«تطلب الحكومة أن يعتمد المجلس صرف هذا المبلغ. وإنى أُسائلها هل تطلب هذا وضميرها مستريح! وهل تطلب وهى على علم بكل أمر يحدث فى تلك البلاد التى يطلب لها هذا المبلغ، إننا لا نضنُّ على السودان حتى بالمهج والأرواح ولكننا إذا وجدنا أن ما نعطيه له يتعارض ومصلحتنا وجب علينا أن نقف موقفًا حازمًا تكون فيه مصلحة بلادنا وخزانتنا ومصلحة السودان أيضًا».

«إن الفظائع، يا حضرات الزملاء، تُرتكب فى السودان ويُعذب الأهلون هناك تعذيبًا أليمًا وتسفك دماؤهم، بالطيارات تارة، وبالحراب تارة أخرى، وتحصدهم المدافع بحجة أن هناك فردًا اعتدى على ضابط إنكليزى».

«إننى لا أقر أى اعتداء، ولكنى أبغض كل البغض ما يُرتكب ضد قوم عُزّل من السلاح بدعوى أن من بينهم من ارتكب جرمًا. وإن هذا يتنافى مع المدنيَّة التى تتغنى بها بريطانيا».

«ولقد سبق لى أن وجهت سؤالاً فى هذا المعنى إلى دولة رئيس مجلس الوزراء السابق، ولكنه استقال قبل إجابته عنه. وإنى أنتهز هذه الفرصة فرصة مناقشة سياسة الحكومة العامة فى السودان بمناسبة نظر ميزانية وزارة الحربية فألفت نظر دولة رئيس الحكومة الحالى لينظر إلى هذا الأمر بعين الاعتبار. وهو: إما

أن تكون له سلطة حقيقية لمراقبة ما يحدث فى أرجاء السودان فيمنع ما يقع فيه من ظلم واعتداء، وإما أن يجاهر بالحق. فما المجاهرة إلا درس نستفيد منه فنعمل بما تقتضيه الظروف».

«إننى إذا اعترضت الآن، فإنما أعترض ابتغاء وضع حد للقرارات التى تصدر فى هذا الشأن عامًا بعد عام على اعتبار أنها مؤقتة. فلقد سئمنا الوقت الذى لا نهاية له».

«لذلك، أرجوكم، رجاء، باعتباركم مسئولين أمام بلادكم وضمائركم أن تقفوا موقفًا حازمًا وتُلزموا الحكومة بأن تسير فى طريق المفاوضة بل فى طريق عدم اعتماد هذا المبلغ، وستُسجل على حضراتكم مسئولية كبرى إذا خالفتم ما يوحيه الحق والمصلحة الحقيقية للبلاد».

كلمة الأستاذ

محمد فكرى أباظة

«حضرات الزملاء: إن الضعيف الماثل أمامكم هو عضو متواضع فى لجنة عظيمة هى لجنة الحربية والبحرية».

«وأقرر أن هذه اللجنة لم تصلها ورقة واحدة من وزارة الحربية للآن. ولما عُرضت علينا الميزانية قلنا، فرصة سعيدة سنحت نؤدى فيها للمجلس خدمة لا باعتبارنا إخصائيين فى الفنون الحربية - لأنه لم يسبق لنا تلقّى هذه الفنون - بل اعتبارنا أننا اكتسبنا خبرة فى هذه الموضوعات بالتجربة والاختبار».

«إن الحكومة يا حضرات الأعضاء لم تُعْنَ بلجنة الحربية. ولن يؤثر هذا فى نفوسنا بقدر ما أثر فيها عدم عناية لجنة المالية بقرارنا الخاص بحذف هذا الاعتماد».

«لقد جرت عادات لجنة المالية فى بحوثها أن تهتم اهتمامًا كليًا بكل ما يعرض عليها من الاعتمادات فتضع التقارير الضافية الوافية، ولكنى فى هذا الموضوع الهام من جميع السياسية والأدبية والمادية أراها تكتفى بكتابة أربعة أسطر، ولا تُعنى فى بحثها باستعراض الآراء التى أبداها حضرات أعضاء لجنة الحربية».

«هذا عجيب جدًا، وأعجب منه أننا إذا ما لجأنا إلى الحكومة لمعرفة الأوجه التى يصرف فيها هذا المبلغ، أجابتنا بأنها لم يكن لديها متسع من الوقت يسمح لها بتغذية المجلس بالبيانات الخاصة بهذا الموضوع».

«كيف هذا يا معالى وزير المالية لو أن الحكومة قدمت للمجلس بعد قراره الذى أصدره من سنتين فى هذا الموضوع بيانًا كتابيًا أو شفويًا يتضمن الأوجه التى يصرف فيها هذا المبلغ ولكنها مع الأسف لم تحرك ساكنًا زهاء ثلاثة أعوام، ثم هى تأتى اليوم وتقول إن الوقت لم يتسع لتقديم البيانات فمتى يتسع الوقت إذن؟».

«إن الذى أفهمه أنه يجب قبل أن تعرض الميزانية على المجلس أن تقوم وزارة الحربية بمخابرة حكومة السودان لتعلم منها الأوجه التى تصرف فيها هذه المبالغ. وهل هى تصرف فى مصلحة مصر فحسب».

«إن لجنة المالية اقتصادية قبل كل شىء ولا يمكن أن تتقدم للمجلس بطلب إقرار مبلغ أو حذف آخر إلا إذا بحثت باعتبارها لجنة فنية فى الأوجه التى يصرف فيها. فبأى حق تطلب لجنة المالية إقرار هذا المبلغ وهى ليست هيئة سياسية تستعرض أمور الدولة بل هى لجنة اقتصادية من واجبها أن تبحث الموضوع من وجهته المالية أو على الأقل ترد على وجهة نظر اللجنة المختصة. إنى أعد عمل لجنة المالية عبثًا بالقرار الذى سبق للمجلس أن أصدره فى هذا الشأن».

«لقد ذكر حضرة النائب المحترم الدكتور محجوب ثابت بك أننا كثيرًا ما بذلنا فى سبيل السودان مُهَجًا غالية. وأموالاً طائلة فكان من المنطق أن يطلب من المجلس الموافقة على صرف المبلغ المطلوب».

«لذلك أطلب من حضراتكم أن تقفوا موقفًا حازمًا وتحترموا قراركم الذى أصدرتموه. وإلا فلا لوم على غيركم إذا لم يحترمه».

كلمة حضرة صاحب العزة

محمد حافظ رمضان بك

«تذكرون حضراتكم أنه من نحو سنتين وقفت على هذا المنبر وتناولت الكلام عن خطاب ألقاه حاكم السودان العام قال فيه: إننا أخذنا السودان لقمة كبيرة. وإن هذه اللقمة تحتاج إلى زمن كبير لهضمها، وأبنتُ حينئذ لحضراتكم أن ما يرمى إليه حاكم السودان هو أنه لم يأتِ اليوم الذى يصبح فيه السودان غير محتاج لمعونة مصر المالية وذكرت أنه إذا حل هذا اليوم فسينقطع كل أمل لنا فيه، وأوضحت لحضراتكم أيضًا أن السودان الآن محتاج إلى المعونة المالية ولا يزال

محتاجًا إلى المعونة الأدبية والفكرية والاقتصادية، ولكن من اليوم الذى انسحب فيه الجيش المصرى مرتدًا إلى مصر وبعد عن ربوع السودان جميعه، فى هذا الوقت سمعنا أن الضباط الذين عادوا منه بحثوا عن وظائف ليعيشوا منها. ولكن أبواب المصالح أُغلقت جميعًا فى وجوههم ولا ذنب لهم إلا أنهم أبوا أن يحنثوا فى اليمين التى أقسموها ولاء للحكومة المصرية فى هذا الوقت الذى تراجع فيه الجيش المصرى وانسحب جميع الموظفين المصريين منه. لم نعد نعلم ما يجرى فى ربوع السودان. وهل يجرى فيه ما يتفق ومصلحة مصر أو مصلحة السودان نفسه».

«لقد سمعت الآن أن الحكومة المصرية أحسنت صنعًا فى الاحتياط الذى اتخذته لصرف المبلغ المطلوب بأن اشترطت على حكومة السودان أن البرلمان إذا لم يوافق على هذا الاعتماد فإنها تخصم ما يوازيه من إيرادات الجمارك الخاصة بالسودان، وإنى أؤكد لحضراتكم أن هذا ليس هو الحل الصحيح. بل الحل الصحيح هو أن نرفض اعتماد هذا المبلغ وأن نَدَع الحكومة الإنكليزية تأخذه رغمًا عنا وبدون إرادتنا من إيرادات الجمارك».

«إننا فى الواقع نقدر الظروف التى تحيط بنا، فهل من الحكمة السياسية أن نوافق على صرف هذا المبلغ قبل أن نتبين الفائدة التى تعود علينا من وراء صرفه! أظن لا. الحق إذا كان السودان جزءًا من مصر لا يتجزأ فلا تكون هناك غضاضة من الصرف عليه كأية مديرية من مديريات القطر المصرى. أما والحال غير ذلك والاعتداءات عليه فيجب أن لا ندفع هذا المبلغ إلا كرهًا واغتصابًا. وليس ذلك عيبًا إذا ما أكرهتنا القوة عليه. وإنما العيب كل العيب هو أن نسلم بهذا طوعًا واختيارًا».

«إن مجلسنا هذا - بل المجالس النيابية فى عموم بلاد العالم - لا يمكن أن تؤدى مأموريتها تمام الأداء فى بلد يحتله الأجنبى. وليس أمامها فى هذه الحالة إلا أحد طريقين:»

«أولاً - أن نسجل إرادة الأمة وحقيقة مطالبها بصراحة».

«ثانيًا - أو أن نتراجع دائمًا وفى هذا كل الخطر».

«وإننى أعتقد كل الاعتقاد أننا ما جاهدنا حتى حصلنا على الحياة النيابية إلا لإظهار إرادة الأمة وتسجيل مطالبها.

لذلك أرجو من المجلس ألا يقر هذا الاعتماد».

جنح الصحافة

وافق المجلس بعد المداولة الثانية على مشروع قانون بإلغاء القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ الخاص بدعوى الجُنَح التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر، والمرسوم بقانون الصادر بتعديله فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بأغلبية ١٢٢ صوتًا(١).

مشروع قانون الجنسية المصرية

اختلف النظر فى مجلس النواب اختلافًا كبيرًا فى شأن هذا القانون وكانت مادته الأولى هى محور الجدل والمناقشة وقد جاء بالفقرة الرابعة منها، أن المولود بالقطر المصرى لأب أجنبى ولد هو أيضًا فيه إذا كان هذا الأجنبى ينتمى بجنسه لغالبية السكان فى بلد لغته العربية أو دينه الإسلام - يُعتبر مصريًا.

وقد طلب بعض النواب تعديلها وآخرون حذفها.

وبما أن لهذا القانون مساسًا بالقومية المصرية. وهو فى مقدمة التشريع الواجب تنظيم حياة الأمم المستقلة بواسطته، فقد كانت المناقشة فى مجلس النواب فى أمره غاية فى الحذر والدقة وحسن التقدير، ولم يكن الاختلاف بين النواب أساسه الحزبية فإن نوابًا من أحزاب مختلفة كانوا يرون رأيًا واحدًا ونوابًا من حزب واحد يختلفون وقد انتهى شهر مايو ولم يُبتّ فى أمره، وقد علقت عليه بعض الصحف. قالت جريدة السياسة تحت عنوان «الجنسية المصرية يجب أن تكون محترمة - ويجب أن تكون نصوص الدستور محترمة كذلك» ما يلى:

«تابع مجلس النواب النظر فى قانون الجنسية أمس. وقانون الجنسية هو كما قلنا غير مرة قانون الدولة الأول. فعلى موجب نصوصه تترتب الحقوق والتكاليف العامة. ولذلك يجب أن ينظر الكل إليه نظرة قومية بحتة لا أثر فيها لأى اعتبار آخر. وهذه النظرة هى التى نظرها إليه مجلس النواب أمس حين ناقش المادة الأولى منه، فلم يكن الرأى حين المناقشة حزبيًا ولا متأثرًا بأى اعتبار غير اعتبار المصلحة القومية المصرية وحدها. وكنا نود أن يكون ذلك كذلك حين أخذ الأصوات محافظة على هذه المصلحة القومية الكبرى من جهة، وعلى نصوص الدستور

---

(١) السياسة فى ٢٢ مايو.

واللائحة الداخلية وتقاليد المجلس من جهة أخرى. لكن الأمر لم يكن مع الأسف كذلك. بل خولف الدستور وخولفت لائحة المجلس الداخلية مخالفة يراها القارئ فى محضر المجلس المنشور فى غير هذا المكان. وسنشير نحن إليها فى هذا الحديث بعد أن نعرض للموضوع الذى حدثت المناقشة فيه وطُلب أخذ الرأى عليه».

«فقد وضعت الفقرة الرابعة من المادة الأولى من قانون الجنسية فى عداد المصريين بنص القانون «من ولد فى القطر المصرى لأب أجنبى ولد هو أيضًا فيه إذا كان هذا الأجنبى ينتمى بجنسه لغالبية السكان فى بلد لغته العربية أو دينه الإسلام». ومعنى هذا أن أبناء الفلسطينيين والسوريين والحجازيين والنجديين والتونسيين والجزائريين والمراكشيين الذين يولدون فى مصر لأب ولد هو الآخر فى مصر يكونون مصريين بنص القانون. ولما كانت هذه البلاد عدا الحجاز خاضعة كلها لإنكلترا ولإيطاليا ولفرنسا وكانت قوانين الجنسية فيها تأخذ فى الجنسية بقاعدة النَّسَب، فإن هؤلاء الأبناء الذين يرى المشرِّع المصرى أن يعتبرهم مصريين يعتبرون بنصوص القوانين التى يخضع لها آباؤهم من جنسية هؤلاء الآباء؛ لذلك قلنا فى افتتاحية السياسة الصادرة يوم الإثنين ٢١ مايو - أى قبل أسبوع من نظر المجلس القانون - إن «ترك هذا النص على عمومه يخلق بطبيعة الحال مشاكل بين السلطات المصرية التى تطبقه وبين السلطات الأجنبية التى تأخذ بالمبدأ الفقهى العام الذى يجعل الأولاد تابعين فى الجنسية لآبائهم. وقد تناول كثيرون من حضرات النواب المحترمين هذه الفقرة بمثل نقدنا وقد توسعوا فيه توسعًا علميًا جميلاً يطَّلع عليه القارئ فى محضر المجلس، وبينوا ما يجر إليه إقرار هذا النص من إشكالات فى المستقبل. فإن كثيرين جدًا من أهل هذه الجنسيات التى أشرنا إليها مولودون فى مصر من آباء مولودين هم الآخرون فى مصر وهم اليوم يتمتعون بحماية دولهم على اعتبار أنهم ممتازون يتقاضون أمام القضاء المختلط. فإذا أقر المجلس الفقرة المشار إليها وأصبح هؤلاء أو أصبح أبناؤهم مصريين وأُريد أن تُطبق عليهم نصوص القوانين المصرية لجأ من شاء أن يلجأ منهم لحماية دولته، ونشأ عن ذلك إشكالات دولية ليس ثمت ما يوجب تعملها منذ اليوم».

«كذلك قال حضرات النواب المحترمين إسماعيل صدقى باشا وأحمد رمزى بك وإبراهيم الهلباوى بك ومحمد يوسف بك. وأخذ بنظريتهم مع شىء من

التعديل حضرات النواب المحترمين الأستاذ يوسف أحمد الجندى والدكتور محجوب ثابت. وبيَّن هؤلاء جميعًا أن الغرض من اعتراضهم ليس هو قفل الباب أمام أهل هذه الجنسيات أن يصبحوا مصريين إذا أرادوا وكانوا جديرين بهذا. ولكن الغرض منه أن لا يولد التشريع ليكون يوم ميلاده مثارًا لإشكالات دولية وممهدًا لهؤلاء الذين يريدون إمتاعهم بالجنسية المصرية ليسخروا من القانون المصرى وليحتموا بقانون بلادهم وليفروا من التكاليف. فإذا كان منهم من يريد الجنسية المصرية حقًا فليكن ذلك عن طريق التجنس. وعند ذلك لا يكون لدى الحكومة المصرية أى مانع من قبول طلب التجنس الذى جعل الشخص مصريًا ويحول دون فرار من يريد الفرار من الجنسية المصرية».

«ولقد رد على هذه الاعتبارات حضرة النائب المحترم الأستاذ سلامة ميخائيل وحضرة صاحب العزة محمود بك حسن وكيل الداخلية. وكان كل ردهم أنهم يريدون أن يكون الباب مفتوحًا لهؤلاء الناس الذين لجئوا إلى مصر وعاشوا فيها ليكونوا مصريين من يوم مولدهم بالغًا ما بلغ عددهم. وأن يكون لمصر الحرية المطلقة فى تشريعها. وأن قوانين الجنسية فى مختلف بلاد العالم تنشأ عنها دائمًا إشكالات بين الدول بعضها وبعض فلا محل لأن تخشى الحكومة المصرية من الإشكالات، ولا محل من جهة أخرى إلى أن تجعل من هذه الجنسية موضعًا لتحديد تشريعها».

«ولسنا نريد أن نعرض لحرية التشريع فليس هذا موضع الكلام فيها؛ ولكننا نريد أن نقول إن تشريع البلاد الأخرى لا يوضع يوم يوضع ليخلق الإشكالات بل ليتفاداها. فإذا هى نشأت بعد ذلك بُحث فى حلها على مقتضى قواعد القانون الدولى. وليس فى بلاد العالم مشروع يرى بعينيه أن التشريع الذى يسنه يخلق لبلاده الإشكالات. لا موجب إطلاقًا لها ثم يعتمد سنها لخلق هذه الإشكالات. فإذا أضيف إلى هذا أن مؤتمرات دولية تُعقد الوقت بعد الوقت لتفادى ما ينشأ عن قوانين الجنسية من الإشكالات بتقريب القواعد التى تسير هذه القوانين عليها، كان لنا أن نقف بكل قوتنا مؤيدين حضرات النواب المحترمين الذين طلبوا رفع هذه الفقرة من المادة الأولى على أن يضاف مثلها فى باب التجنس إذا اقتضى الحال».

«ونحسب لو أن نص الدستور واللائحة الداخلية اتُّبعا أمس لأيدت أغلبية المجلس الكبرى هذا الرأى القويم. لكن الذى حدث أن طرح رأى حذف الفقرة

للتصويت فوقفت أغلبية ثم طرح الرأى العكسى فوقفت أقلية. ولم يحدث خلاف فى تلك الأغلبية ولا فى هذه الأقلية. بل حدث أن بقى المجلس عشر دقائق لا يعلن فيه قرار ولا يقال فيه إن الأغلبية غير ظاهرة فى أى الجانبين، فيجب اتباعًا لنص اللائحة الداخلية أخذ الأصوات بالمناداة بالاسم. بل الذى وقع أن اقترح بعض الأعضاء تأجيل الجلسة فترة من الزمن، فأعلن حضرة الرئيس تأجيلها إلى يوم الإثنين المقبل بعد العيد».

«ونظننا فى حِلٍّ من أن نبقى دهشتنا كل الدهشة لهذا الإجراء الذى لم يَجْرِ به عرف برلمانى ولم يسبق له فى الدورات الأربع السابقة مثيل. رأى يطرح للتصويت فى جو سكون وهدوء ثم يؤجل أخذه لغير سبب ظاهر أسبوعًا. هذا مدهش حقًا وما نظن أن المجلس ستتغير آراؤه فى هذه المسألة التى نعتبرها كما قلنا مسألة قومية بحتة خلال هذا الأسبوع، بل الذى نعتقده هو على العكس من ذلك أن يقدر حضرات النواب المحترمين ما يجره إقرار الفقرة المذكورة إلى جانب الإشكالات التى يثيرها من عدم تحديد الجنسية المصرية تحديدًا يحفظ كيانها ويوجب احترامها، ويجعلها معرضة لما لا نود أن تتعرض له من عدم احترامها. هذا هو ما نعتقده وهذا هو ما نؤمن بأن المجلس سيبيِّنه بوضوح يوم الإثنين المقبل»[1].

وكتب الأستاذ أحمد وفيق بك مقالاً فى الأخبار تحت عنوان «قانون الجنسية والشرف والنزاهة»، جاء فيه:

«لقد أقسم رئيس مجلس النواب بشرفه أنه نزيه وأنه على الحياد مع جميع الأحزاب وكان ذلك فى خطبة طنانة رنانة أعقبت الصلح بين مجلس النواب، وقد تجلى هذا الشرف واتضحت تلك النزاهة عندما تقرر فى نفس الجلسة التى لم يكن عددها قانونيًا إحالة مشروع تعديل اللائحة الداخلية لهذا المجلس على لجنة الحقانية. وتجددت أيضًا فى جلسة يوم الخميس الماضى عندما طبقت المادة (١٠٠) من الدستور بالنسبة لمشروع قانون الجنسية وتأجيل مناقشته للدورة القابلة من عدمه، وهى المادة القائلة: «فى غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تصدر بالقرارات بالأغلبية المطلقة وعند تساوى الآراء يكون الأمر الذى

---

(١) السياسة فى ٢٨ مايو سنة ١٩٢٨.

حصلت المداولة بشأنه مرفوضًا»؛ إذ طرح السؤال بالشكل الذى يرفض معه التأجيل ولم يعرض بالصيغة التى إذا تساوت معها الأصوات تأجل المشروع، وهو تحايل يتفق تمام الاتفاق مع الشرف وينطبق تمام الانطباق والنزاهة الحزبية».

«وفى جلسة أمس نظر مشروع قانون الجنسية وفاق القرار المتقدم وليس فى المقام متسع اليوم لمناقشة وجهات النظر التى ظهرت فى المجلس أمس؛ ولذلك فإننا نقصر كلمة اليوم على مخالفات دستورية صارخة وقعت من الرياسة وناصرتها إحدى صحف الصباح مستندة إلى الكذب والافتراء؛ فكانت هذه المخالفة أيضًا من العوامل التى برز معها شرف الرئيس وتجسمت بها نزاهته».

«لقد حصل فى جلسة أمس ما صرخت منه الحياة النيابية فى العالم طُرًا. وذهل منه الحاضرون. فضع عن أنه لم تكن له سابقة فى تاريخ الأعمال الدستورية العالمية فإنه لم يتقدمه مثيل له فى الحياة النيابية المصرية، تقول اللائحة الداخلية للمجلس ويقول الدستور بإعلان نتيجة التصويت بالنسبة لأى قرار يصدره المجلس مع تدوين ذلك فى مَحاضِر الجلسات والمضبطة. ولقد حدث أمس أن طُرح أخذ الرأى على حذف الفقرة الرابعة أو إبقائها للتصويت على الوجه الآتى:

الرئيس - الموافق على حذف الفقرة الرابعة من المادة الأولى يقف فوقفت أغلبية.

وهنا لم تُعلن النتيجة.

الرئيس - نأخذ الرأى على طريقة عكسية فالموافق على إبقاء الفقرة الرابعة يقف.

فوقفت أقلية.

وهنا أيضًا لم تعلن نتيجة الاقتراع.

فما السبب فى ذلك؟

قالت لنا (السياسة) فى عددها الصادر صباح اليوم:

«صمت رهيب...

«إزاء هذا ساد على المجلس صمت رهيب تخللته بعض عبارات وجَّهها عبد الستار الباسل بك وهو جالس إلى الأستاذ عبد اللطيف سعودى توجيهًا غير قانونى يريد به

تزييف رأى الأغلبية الذى يقضى بحذف الفقرة الرابعة المذكورة، وظل هذا الصمت مخيمًا على المجلس عشر دقائق والرئيس جالس على منصته، ومحمود فهمى النقراشى أفندى يروح ويغدو».

* * *

وأخيرًا..!

«محمود النقراشى أفندى - أطلب رفع الجلسة للاستراحة».

«الرئيس - تُرفع الجلسة إلى ما بعد العيد».

«وحيث كانت الساعة الثامنة والثلث مساء رُفعت الجلسة دون إعلان قرار المجلس ورأى أغلبيته بحذف الفقرة الرابعة من مشروع الجنسية المصرية، على أن يعود للانعقاد فى الساعة السادسة من مساء يوم الإثنين القادم».

«هذا ما قالته السياسة وهذا ما شهده الصحفيون جميعًا. فهل تنفذ الدستور وهل اتبعت نصوص اللائحة الداخلية للمجلس؟ كلاً إن شيئًا من هذا لم يُنفذ لأن الشرف والنزاهة يقضيان على تنفيذ الدستور واللائحة الداخلية للمجلس. ولكن ماذا قالت الأهرام بصدد هذا؟».

«إنها قالت: الرئيس - يؤخذ الرأى على حذف الفقرة الرابعة من المادة الأولى أو إبقائها فوقف كثيرون مع الحذف ووقف كثيرون مع البقاء وأخيرًا تبين أن العدد غير قانونى».

«أما أنه وقف كثيرون مع الحذف فهذا ما حصل، وأما أنه وقف كثيرون مع البقاء فهذا ما لم يحصل إلا فى مُخيِّلة الأهرام. وأما أنه تبين أخيرًا أن العدد غير قانونى فهذا ما لم يعلنه رئيس المجلس وإعلان الأهرام ليس حجة لاسيما والإجماع قائم على ذلك:»

«إن هذه الاعيب بالدستور وبالحياة النيابية يجدر بمن له شرف وله نزاهة ولو نوعية أن يعدل عنها ولكن عذرًا أيها السادة. فسياسة الشكر وعدم الاحتكاك بالغاصب والتعاون معه وتنفيذ مطالبه تقضى بالحكمة والحكمة هنا فى مخالفة الشرف والنزاهة وعدم تنفيذ الدستور، أليس كذلك؟».

«ألم تَقُلْ لنا المقطم فى عددها الصادر بتاريخ السبت ٢٦ مايو ضمن مقال تحت عنوان «قانون الجنسية»: «ولا يخفى على حضرات النواب أن لهذا القانون

علاقة بالأقليات ولا يخالجنا أقل شك فى أن حضراتهم حريصون جد الحرص على مصالح هذه الأقليات التى ترى أن الاضطراب فى تحديد جنسياتها يؤثر تأثيرًا سيئًا فى مصالحها وهذا ما نلفت أنظارهم إليه ليضموا هذا الوجه من وجوه أهمية القانون على ما عندهم منها» ألم تقل لنا المقطم هذا؟ ثم أليست هى ناطقة بلسان دار العميد البريطانى؟ ثم أليست إنكلترا تزعم حماية الأقليات؟ إذن لا احتكاك. وإذن وجب الخضوع. وإذن وجب الإذعان وإذن وجب الشكر: وإذن وجب التعجيل حتى تصبح مصر بلقانًا آخر كما قال أحد النواب السعديين أو زجاجة أحماض مختلفة لا يمكن الجمع بينها إلا إذا كان الغرض إحداث فرقعة تجعل مصر هشيمًا تذروه الرياح ولا يكون مصيرها لا كمصير الدولة العلية من الثورات والانقلابات وسفك الدماء؛ لأن إنكلترا لا تعرف الاصطياد إلا فى الماء العكر ولا تعيش إلا من الولوغ فى بحار الدماء».

«لذلك عمل النقراشى ولهذا يمهد مقرر اللجنة ولهذا يدعو داعى الحكومة».

«وعلى أية حال، ففى الوقت متسع من الآن إلى ما بعد عيد الأضحى وأملنا وطيد فى أن لا يُعنى النواب إلا بالحرص على مصلحة البلاد دون أن يتأثروا بالمرامى الحكومية؛ لأن قانون الجنسية قانون قومى لا علاقة له بالحزبية ومن أجل ذلك وجب أن يضع الجميع حدًا للتحزُّب لوجهة نظر الحكومة. وأن لا ينقادوا إلا لصوت الضمير الحر وأن لا يلبوا إلا صرخة مصر».

تعديل اللائحة الداخلية لمجلس النواب

فى جلسة الإثنين ١٤ مايو، وإنما أخرنا الكلام عليها لطوله وعمق أثره، تقدم النائبان عبد الحميد بك سعيد ومحمود بك وهبه القاضى بسؤالين إلى رئيس الوزارة ترتب عليهما حادث أدى إلى اضطراب فى الجلسة التى نرى إثبات الهام من محضرها مع السؤالين والإجابة».

- ١ -

«السؤال الموجه من حضرة النائب المحترم»

عبد الحميد سعيد

«نقلت الأنباء البرقية أن وزير الخارجية الإنكليزى تلا فى مجلس العموم الإنجليزى تلغرافًا أرسله إليه اللورد جورج لويد بناء على رغبتكم جاء فيه أنكم «تشكرونه على روح المسالمة والود الذى شعرتم بأنه أوحى إليه بالحل السعيد

للأزمة الأخيرة وأنكم أردتم أن تعربوا عن رغبتكم الشديدة فى العمل بالاتفاق مع الحكومة الإنكليزية واجتناب أسباب الاحتكاك فى المستقبل»».

«فهل صدرت منكم هذه العبارات؟ هل طلبتم من اللورد لويد تبليغها إلى حكومته؟ وإذا كان هذا صحيحًا فكيف سلمتم للغاصب بالتدخل فى شئوننا وكيف أجترأتم على أن تقابلوا بالشكر عمل حكومة تعتدى على حقوقنا وتتعمد إذلالنا، وقد كان جوابها الأخير جامعًا لأكبر إهانة وأشنع اعتداء بما لا تقبله حكومة تحرص على حقوق بلادها».

ـ ٢ ـ

«السؤال الموجه من حضرة النائب المحترم»

محمود وهبه القاضى بك

«ذكرت التلغرافات الخصوصية لجريدة الأهرام فى ١١ مايو سنة ١٩٢٥ أن سير تشمبرلن قال فى صدد إجابته عن خطبة مستر ماكدونالد فى القسم الخاص بمصر ما يأتى: وإننى أتلو تلغرافًا من اللورد لويد جاء فيه:»

«سألنى رئيس الوزارة المصرية أن أبلغكم امتنانه للاعتبارات الودية الحكيمة التى يشعر بها ـ مهما تكن الخلافات بين بريطانيا ومصر ـ أنها أوحت إليكم بالحل الموفق للأزمة الأخيرة فقد حافظت كل من الحكومتين على وجهة نظرها؛ ولكنه أراد أن يجدد لى الإعراب عن رغبته الحقيقية فى العمل بالتفاهم مع حكومة جلالة الملك وتجنب أسباب الشقاق».

«فهل حقيقة وقع ذلك وبالنص المذكور أو بنص آخر؟ وإن كان ذلك حصل فهل حقيقة دولة رئيس الوزراء ممنون من المعاملة التى عاملتنا بها حكومة جلالة ملك بريطانيا فى الأزمة الأخيرة؟».

«وهل هو حقيقة يرى أن هذه معاملة تنتج الود والحب؟ وماذا يقصد دولة رئيس الوزراء من التفاهم فى العمل مع حكومة جلالة الملك، أهذا التفاهم من نوع تأجيل قانون المظاهرات والاجتماعات؟».

«وهل من نوعه أيضًا هذا السيل الجارف من التمييانات الجديدة للموظفين الإنكليز فى الحكومة المصرية.. مثل وكيل مفتش النيابات وضباط الحدود ومهندسين للسكة الحديد».

بيان رئيس الوزراء

«رئيس مجلس الوزراء - إنى أرحب بسؤالى حضرتَى النائبين المحترمين لا لأنهما أتاحا لى فرصة أدفع بها عن نفسى سوءًا، فما من سوء يمسنى أو ضعف يلحقنى، وأنا كما أنا محوط بسياج من الحق، وضميرى من ورائه قوى بتأييدكم والأمة من ورائكم. ولكنها فرصة سنحت لأعرض أمامكم موقفًا كان فيه هذا الضعيف الواقف أمامكم قويًا بل جريئًا فى الحق لا يخشى أن يقول للخاطئ فيما أخطأ فيه أخطأت، ولا للمحسن فيما أحسن فيه أحسنت».

تعلمون حضراتكم كيف تمسكت وزارتكم بحق البلاد كاملاً فى ردها على الإنذار البريطانى فلم يثنها وعيد عن خطتها التى لا محيد لها عنها وهى خطة العزم فى حقها، والصداقة والمسالمة مع غيرها (تصفيق طويل)».

«ولقد اكتفت الحكومة البريطانية بأن سجلت وجهة نظرها فى ردها وعندما سلمنى جناب المستر هور ذلك الرد قال لى: إن فيه الدليل على أن الحكومة البريطانية قدَّرت موقف الصداقة والمسالمة من جانب الحكومة المصرية قدره فجاء ردها كما ترى مسالمًا. فلم يكن لى بُدّ من أن أتقدم إلى ممثل الحكومة البريطانية لإبداء الشكر على رغبة المسالمة التى أعربت عنها مع تأييد تمسكنا بوجهة نظرنا، وهذا ما فعلته (تصفيق متواصل)».

«وإنى أتلو على حضراتكم البيان الرسمى الذى أصدرته فى هذا الخصوص وفيه تفصيل دقيق للمحادثة التى وقعت أخذًا وردًا: «على إثر انتهاء الأزمة الأخيرة بتبادل المذكرتين المصرية والبريطانية المؤرختين أول و٢ مايو سنة ١٩٢٨ قابلت فخامة اللورد لويد يوم ٣ مايو سنة ١٩٢٨ وطلبت منه فى أثناء الحديث الذى دار بيننا أن يبلغ حكومته امتنانكم مما أعربت عنه فى ردها من تفهُّم حقيقى لرغبة الحكومة المصرية فى المسالمة والصداقة مع احتفاظها بوجهة نظرها فى صَوْن حقوق البلاد مهما كان له الأثر فى حل الأزمة حلاً سلميًا، فأجاب فخامته: إن كلاً من الفريقين احتفظ بوجهة نظره، ولكنه يؤمل أن يعمل كل منهما على اجتناب التصادم فأكدت له أن هذا يتفق ورغبة الحكومة المصرية التى تأمل أن يؤدى تبادل روح التفاهم إلى الوصول إلى حل نهائى مؤسس على صداقة حقيقية متبادلة».

«وبدهىّ أن هذا الشكر مُنصبّ فى معناه بل فى لفظه على ما بدا من الحكومة البريطانية من روح المسالمة والتفهم الحقيقى لمقاصد الحكومة المصرية مما كان له الأثر فى حل الأزمة حلاً سلميًا».

«أما تلك الروح التى قابلت بها الحكومة البريطانية رغبتنا السلمية فهى أنها عدلت عن تنفيذ وعيدها. مع أننا لم نسلم لها بوجهة نظرها التى أرادتنا أن نعترف لها بها. وأن نعطيها فى الميعاد المحدد تأكيدًا كتابيًا قاطعًا بأنه لن يستمر فى نظر مشروع الاجتماعات العامة والمظاهرات فاستحقت بهذا العدول شكرنا».

«ومن الامتهان لعقولنا أن يُقال إننى شكرت الحكومة البريطانية على سياسة الإنذار وإرسال البوارج، بل كان الشكر كما هو واضح للعدول عن هذه السياسة».

«أما القول بأن الشكر قد ينصرف إلى ما جاء فى رد الحكومة البريطانية من تمسكها بوجهة نظرها فينفيه قطعيًا أننى فى ذلك الحديث قلت صراحة للورد لويد ما أثبته فخامته فى تلغرافه للسير أوستن تشمبرلن، وهو أن الحكومة المصرية متمسكة بوجهة نظرها فى صون حقوق البلاد (تصفيق) وأكثر من هذا فقد سلم فخامته بذلك حيث قال: إن كلاً من الفريقين قد احتفظ بوجهة نظره».

«وأما تساؤل حضرة النائب المحترم من إعرابى عن رغبتى فى العمل بالتفاهم مع الحكومة البريطانية وتجنب أسباب الشقاق، فقد ذكرت لحضراتكم ما دار بينى وبين اللورد لويد من الحديث فى هذا الصدد أخذًا وردًا. وأكرره الآن منعًا لكل لبس. قال اللورد لويد إن كلاً من الفريقين احتفظ بوجهة نظره ولكنه يأمل أن يعمل كل من الفريقين على اجتناب التصادم. فأجبته أن هذا يتفق ورغبة الحكومة المصرية التى تأمل أن يؤدى تبادل روح التفاهم إلى الوصول إلى حل نهائى مؤسس على صداقة حقيقية متبادلة».

«إذن ليس فى هذا الحديث تسليم بأى تدخل كان بل على الضد من ذلك فيه تكرار وتأييد لما تمسكنا به فى ردنا من تقرير حقوقنا كاملة مع الاحتفاظ بخطتنا الودية فى ضوء الثقة المتبادلة بين البلدين أملاً فى أن يعقبها عهد من التفاهم الحقيقى والمودة والعدل (تصفيق)».

«ولا حاجة بى إلى الرد على ما لوَّح به حضرة النائب المحترم محمود بك وهبه القاضى تعريضًا بالوزارة، فقد كان ردنا على الإنذار البريطانى غاية فى المحافظة على حقوق البلاد وفى حدود حقنا الدستورى. ونال هذا الرد رضاءكم

ورضاء الرأى العام معكم. ولا صحة لما ادعاه حضرته من تعيينات جديدة للأجانب فلم يحصل أى تعيين جديد. وإنما جددت عقود نفر قليل من الموظفين الأجانب اقتضته ضرورة العمل كما حصل فى عهد الوزارات السابقة، وذلك إلى أن يمكن الاستعاضة عنهم بغيرهم من المصريين».

«إن هذه الوزارة وهى قائمة على ثقتكم السائرة فى سبيلها محتفظة بحقوق البلاد من غير ما هوادة ولا صَلَف، غير خاشية فى الحق إلا إرادة أمنها ووحى ضميرها. والله وليُّها وهو حسبُها ونعم البصير».

(تصفيق طويل متواصل)

كلمة عبد الحميد سعيد بك

زملائى المحترمين

«لقد تلقينا بالدهشة الممزوجة بالحزن والأسى ذلك النبأ المروع، نبأ تقديم شكر من رئيس حكومتنا إلى وزير الخارجية الإنكليزية».

«إننا لم نسمع فى التاريخ مرة واحدة أن الغاصب يستحق شكرًا مهما كان مبالغًا فى المجاملة مراعيًا شعور الأمة الوطنى. فكيف ساغ لنا أن نشكر حكومة اعتدت على استقلالنا اعتداء صارخًا، وأهانت كرامتنا وتعمدت إذلالنا ولا تزال تتوعدنا وتتهددنا».

«إن ذلك الخبر كان له أسوأ وقع فى نفوسنا. وقد كان هذا الشكر مجلبة للسخرية بنا عند الإنكليز وفى مجتمعاتهم وفى صحافتهم بل فى مجلس عمومهم».

«وقد اعتبر المستر تشمبرلن وزير الخارجية الإنكليزية، هذا الشكر رضاء من رئيس الحكومة المصرية بتلك السياسة سياسة الاستعباد والإرهاق والجبروت والظلم؛ حتى إن نواب العمال الذين قاموا ليندوا بسياسة الحكومة الإنكليزية فى تصرفها نحو مصر كانوا خجلين عند سماعهم التلغراف الذى تلاه وزير خارجيتهم فى مجلس العموم، وهو الذى يتضمن شكر رئيس الوزارة المصرية مع أن هؤلاء النواب من العمال يعملون كغيرهم من الإنكليز لمصلحة بلادهم قبل مصلحة مصر أو غيرها (مقاطعة)».

الرئيس ـ لقد أطال حضرة العضو المحترم فى تعليقه مع أن اللائحة الداخلية تحتِّم الإيجاز».

«عبد الحميد سعيد ـ هذه مسألة هامة والحق أن الواجب ألاَّ يُحجر علينا لنقول كل ما نريده حتى يكون كل شىء واضحًا جليًا أمامنا».

«الرئيس ـ إن الخطة التى سار عليها حضرة العضو المحترم فى الإسهاب فى الرد لا تقره عليها اللائحة الداخلية التى تنص على ضرورة الإيجاز فى التعليق. أما إذا أراد حضرته أن يسهب كما يشاء فما عليه إلا أن يقدم استجوابًا حتى يشترك الأعضاء فى المناقشة».

«عبد الحميد سعيد ـ لم نَسِرْ دائمًا على هذا المبدأ فقد سبق أن عُقِّب بإسهاب على أجوبة الوزراء».

«الرئيس ـ إن تعليق حضرة النائب المحترم قد يحرج أعضاء المجلس؛ لأنه تناول مسائل لا شك أن لبعضها آراء خاصة فيها ويرون من المصلحة الرد على ما قاله عنها ولا يجدون إلى ذلك سبيلاً بحكم اللائحة الداخلية التى تقضى بعدم تدخلهم بين السائل والمسئول».

«عبد الحميد سعيد ـ سأقدم استجوابًا قريبًا، ولو أن بعض الاستجوابات قُدمت وأُجلت إلى آجال غير مسماة كما حصل فى السنة الماضية، والآن سأتمم تعليقى بإيجاز:

«إن دولة رئيس مجلس الوزراء قد شكر وزير الخارجية البريطانية وهذا أمر لا شك فيه، كما أنه تعهد بأن يتجنب كل ما من شأنه أن يوجب الاحتكاك بين الدولتين (ضجة)».

«أصوات ـ لم يتعهد».

«عبد الحميد سعيد ـ إذن يكذِّب دولة رئيس الوزراء ما زعمه وزير الخارجية البريطانية فى مجلس العموم (ضجة) أما المقاطعة فلا تفيد أصلاً».

«الرئيس ـ ألفت نظر حضرة العضو المحترم مرة أخرى إلى أنه اختار ـ بوضعه سؤالاً ـ الطريق الذى لا يتفق مع التعليق المسهب الذى يريده ولحضرته أن يحول سؤاله إلى استجواب وإلا فإنى لا أسمح بهذا الاسترسال لأنه مخالف للائحة الداخلية».

«عبد الحميد سعيد ـ اتركنى أتكلم عشر دقائق أو خمسًا. إننا نطلب الحريات فى الخارج فمن باب أولى يجب أن نتمتع بها فى داخل المجلس».

«الدكتور أحمد ماهر - قدم استجوابًا».

«عبد الحميد سعيد أفندى - إن فى المجلس رئيسًا واحدًا ولا أعرف رئيسًا غيره يلفتنى إلى ما يجب عمله».

«الدكتور أحمد ماهر - أريد الكلام فى اللائحة الداخلية».

«الرئيس: لم أعط الكلمة لحضرة العضو المحترم».

«الدكتور أحمد ماهر - إن اللائحة الداخلية تبيح الكلام لكل من يريد أن يتكلم فيما له علاقة بها».

«عبد الحميد سعيد - أقول باختصار ما روح المسالمة وما الرد الذى يشكر من أجله رئيسُ وزارتنا وزيرَ الخارجية الإنكليزية؟ هل هو فى المذكرات التى أُرسلت أم فى الإنذارات أم فى التهديدات وإرسال البوارج».

«ليس فى تصرفات الحكومة الإنكليزية ما يستوجب الشكر بحال من الأحوال. إن قول دولة الرئيس أن الحكومة المصرية قد تمسكت بحقوق البلاد غير صحيح، إذ فى تأجيل مشروع قانون الاجتماعات خضوع تام».

أصوات: أبدًا كلا.

«عبد الحميد سعيد - إن وزير خارجية إنكلترا يصرح بأن التأجيل حصل بناء على طلبهم وزير المواصلات - لسنا مسئولين عما يفسر به تصرفنا».

«ثم قال معاليه - وقد كان فى مقعده مع الوزراء أقربهم إلى المنبر وإلى عبد الحميد بك. فى استياء وحماسة شديدين وحِدَّة - لا أقبل أن يُتهم مصطفى النحاس باشا بأى تفريط فى حقوق البلاد. وهو هو الذى ضحى ونُفى وعُذب. ولا يزال يضحى بكل شىء فى سبيل الاحتفاظ بحقوق البلاد كاملة وكل ما قاله حضرة عبد الحميد سعيد بك غير صحيح، بدليل أن حضرة رئيس الحزب الوطنى قال فى الجلسة السرية إن الحل الذى اقترحته الوزارة يقبله إذا كانت الحكومة الإنكليزية تسلم به».

«فقال عبد الحميد بك - غاضبًا منفعلاً - هذه قلة أدب. فوقف معالى وزير المواصلات ثانية وقال: هذه إهانة لا أقبلها مطلقًا».

«فاندفع عبد الحميد بك هائجًا رافعًا يديه بغضب وانفعال من المنبر إلى نحو مقعد وزير المواصلات يهاجمه. وهنا علت ضجة هائلة وقام حسن أفندى يس

وعبد الرحمن عزام بك وراغب بك فوده والدكتور أحمد ماهر بك وصالح حرب بك وفخرى عبد النور ثم رئيس المجلس وتبعهم أكثر الأعضاء إلى نحو عبد الحميد بك سعيد يبعدونه عن وزير المواصلات. وهنا قام نواب الحزب الوطنى: حافظ بك رمضان والأستاذ مصطفى الشوريجى وعبد العزيز أفندى الصوفانى وجاءوا بزميلهم إلى مقعده».

«بعد ذلك وقف النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر وبيده اللائحة الداخلية وقرأ المادة ٣٩ منها، وقال إن المجلس يجب أن يتخذ قرارًا نحو حضرة العضو الذى اعتدى الآن على نائب ووزير لأن المجلس قد لحقته إهانة. وتكلم النائب المحترم عبد العزيز أفندى الصوفانى فى معنى أن الأقلية فى المجلس مضطهدة لا يُباح لها حرية الكلام وتكلم الأستاذ مصطفى الشوربجى فى هذا المعنى أيضًا. ووقف عبد الرحمن عزام بك فقال إن لكل عضو فى المجلس حق الكلام. وحرية النقد والمناقشة. ولكن لا يجوز أن تتحول هذه المناقشة إلى اعتداء الأبدان على الأبدان وقال إنه غير صحيح ما يُقال أن الأقلية فى هذا المجلس مضطهدة أو محرومة من حرية الكلام إذ الواقع غير هذا، فإن الأغلبية - تقديرًا وعرفانًا لموقف الأقلية - تتساهل معها كل التساهل ويسمح لعضو الأقلية أن يتكلم وأن يطيل بما لا يسمح به لعضو الأغلبية - وأقول هذا بصفتى من أعضاء مكتب المجلس - ولم يحصل لعضو ما أن سمح له بأكثر من دقيقتين اثنتين تعليقًا على إجابة وزير. ثم وقف النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك فطلب تأجيل المناقشة فى مسألة الإجراءات التى يصح للمجلس اتخاذها نحو عبد الحميد بك إلى جلسة أخرى. فوقف النائب المحترم الأستاذ محمد صبرى أبو علم وقال - إننى من أشد الناس أسفًا لوقوع هذا الحادث وطلب عدم تأجيل اتخاذ قرار من المجلس نحو العضو المعتدى لأن العادة قد جرت فى المحاكم والمجالس النيابية بأنها تتخذ قرارات فى الحال فى الحوادث التى تقع أثناء الجلسات، وقال: إنى آسف إذ لم نأخذ فى تشريعنا بالتقاليد الإنكليزية التى تعطى لرئيس المجلس سلطة واسعة تكاد تكون مطلقة فى اتخاذ ما يراه فى حوادث كحادثتنا هذه».

«ثم وقف معالى وزير المواصلات فقال: إننى يا إخوانى غير متأثر مطلقًا وغير عالق بذهنى أى شىء وُجّه إلىَّ شخصيًا. إن الذى استاءت له حقًا هو أن ينسب لنائب لوزير. لرئيس وزارة المصطفى النحاس باشا ذلك الرجل الذى جاهد

وضحى ما ضحى من صحة وعافية إبَّان الأزمة الوزارية. ذلك الرجل الذى اضطهد وحورب ونُفى من أجل خدمة بلاده والذى حفظ حقوق البلاد وتمسك بها فى أشد الأزمات. يُنسب إليه كلام مؤداه إنه خان قضية بلاده!! وقال إن ذلك الحل الذى انتهت به الأزمة ـ سل رئيسك عنه حضرة حافظ بك رمضان، فقد قال فى الجلسة السرية عند عرض ذلك الحل على المجلس إنه يقبله لو كان يعلم أن الأزمة تنتهى به».

«ثم نهض النائب المحترم الأستاذ محمد حافظ بك رمضان من مقعده ووقف على المنبر. وتكلم فى هدوء وروية فقال: «الواقع يا حضرات الزملاء إننى قلت فى الجلسة السرية ومازلت أقول وأصرح وأكرر فى موقفى هذا ومن هذا المنبر ـ ولو اعتُبرت مجرمًا ـ أقول للوزارة يجب عليك أن تستقيلى. يجب أن تستقيلى. حفظًا لكرامتك وحرصًا على حقوق البلاد».

«الواقع يا حضرات السادة إننى أعتقد أن جميع الوزارات قد سلمت فى شىء من حقوق البلاد. فإذا قال عضو إن الوزارة سلمت فى حق فليس معنى ذلك أن الوزارة خائنة. كلاً وإنما معناه أن الوزارة أخطأت خطأ لجياسيا. ولكل عضو أن يقول للوزارة إنك أخطأت. فرق بين التسليم والخيانة». ثم قال: «إننى كفيل بإنهاء هذا الحادث وأطلب إيقاف الجلسة حتى أستطيع أن أتكلم مع معالى وزير المواصلات ثم مع حضرة عبد الحميد بك سعيد». فبادر وزير المواصلات بالموافقة على هذا الاقتراح فرُفعت الجلسة للاستراحة. ثم أُعيدت فوقف عبد الحميد بك سعيد على المنبر وقال:

«بما أن العبارة التى أثارتنى لم يقلها حضرة صاحب المعالى وزير المواصلات فإنى أسحب الألفاظ التى وجهتها لمعاليه وأعتذر له وللمجلس على ما حصل منى».

* * *

«وقد سمعنا أن «العبارة» التى يشير إليها حضرة عبد الحميد هى أنه وصل إلى أذنه أن معالى وزير المواصلات قال له: هذا كلام فارغ».

* * *

الدكتور أحمد ماهر ـ بعد ما أبداه حضرة العضو المحترم عبد الحميد سعيد بك من الاعتذار للمجلس لما تحقق من أن معالى وزير المواصلات لم يوجه إليه

قولاً يستفزه وبعد أن سحب أقواله، لا يسعنى إلا أن أطلب من هيئة المجلس الموقر: أولاً تقرير حذف ما قيل بصدد هذه المشادة من مضبطة الجلسة، وثانيًا اقتراح أن يطلب من لجنة الحقانية بحث هذا الموضوع وتعديل اللائحة الداخلية تعديلاً يمكِّن المجلس من معالجة مثل ما وقع هذه الليلة.

الرئيس ـ هل توافقون على ذلك؟

أصوات ـ موافقون.

عبد العزيز الصوفانى أفندى ـ بعد الاعتذار الذى أبداه حضرة العضو المحترم عبد الحميد سعيد بك ليس هناك فى الواقع محل لأن نتناقش أو نجعل المسألة التى حصلت فى الجلسة والتى انتهت بالاعتذار شعارًا لمثل هذه الاقتراحات التى يقدمها حضرة العضو المحترم أحمد ماهر بك؛ لأن الاعتذار قد وضع حدًا لهذه المسألة وكأنها لم تكن.

«أما ما يقترحه حضرته من وضع نظام خاص لمنع تكرار مثل ما حصل اليوم فأرى أن ليس هذا أوانه. وإذا أراد حضرته أن يتقدم لهيئة المجلس بمثل هذا الاقتراح فليكن ذلك بالطريقة القانونية طبقًا للائحة الداخلية».

الرئيس ـ موافقون على ذلك؟

أصوات ـ موافقون.

وزير المواصلات ـ أكتفى بالاعتذار الذى أبداه حضرة عبد الحميد سعيد بك وأعتبر أن المسألة انتهت بذلك.

الدكتور أحمد ماهر ـ ألفت نظر الرئيس إلى أن المجلس وافق أولاً على اقتراحى بشقيه.

أحمد عبد الغفار بك ـ لم يوافق المجلس على اقتراح الدكتور ماهر وإنما الموافقة حصلت على اقتراح عبد العزيز الصوفانى أفندى.

الرئيس ـ إن عبد العزيز الصوفانى أفندى لم يُبْدِ اقتراحًا.

حسن صبرى بك ـ أرى أن اقتراح الدكتور أحمد ماهر يتنافى مع نظم الداخلية ومع الدستور؛ لأنه يريد أن تقترح لجنة الحقانية تعديلاً فى اللائحة الداخلية واللائحة صريحة فى وجوب أن يكون الاقتراح فرديًا أى مقدم من شخص واحد أو أشخاص لا يتجاوز عددهم العشرة، وأن يكون تقديم الاقتراح

بطريقة معينة ولجنة الحقانية كما تعلمون حضراتكم مكونة من خمسة عشر عضوًا ولا يصح أن تضع اقتراحًا؛ ولذا فإنى أنضم إلى رأى حضرتَى النائبين المحترمين عبد العزيز الصوفانى أفندى وأحمد عبد الغفار بك.

الدكتور أحمد ماهر - الرد على ما يقوله الأستاذ حسن صبرى بك بسيط، وإننى لم أطلب أن تقدم لجنة الحقانية اقتراحًا إنما طلبت إلى المجلس أن يوافق على تكليف لجنة الحقانية بعمل التعديل وهذا ما أطلب أخذ الرأى فيه.

أحمد عبد الغفار بك - أكرر أن الفرصة غير مناسبة للنظر فى اقتراح حضرة العضو المحترم الدكتور أحمد ماهر لأن ذلك يتنافى ومقتضيات المجاملة البسيطة، وإذا كان لا بد من تعديل اللائحة الداخلية فى هذا الصدد فليكن ذلك فى فرصة أخرى - أما الموافقة على هذا الاقتراح ففيه نوع من أنواع التشريع خصوصًا بعد أن اعتذر حضرة العضو المحترم عبد الحميد سعيد بك وقبل عذره الوزير؛ هذا فضلاً عما أبداه حضرة الأستاذ حسن صبرى بك من النقط القانونية التى تمنع قبول هذا الاقتراح.

«حسن صبرى بك - أكرر ما قلته وأزيد على ذلك بأنه لا يمكن الاقتراع على اقتراح شفوى بتعديل اللائحة الداخلية التى هى قانون المجلس ولها ما للقوانين الأخرى من واجب الاحترام، فإذا أريد تعديل هذه اللائحة يجب أن تُتخذ كافة الإجراءات التى تتخذ فى تعديل القوانين العادية».

«محمد على باشا - تنص المادة ٧٤ من اللائحة الداخلية على أنه لا يجوز أن يوقع أكثر من عشرة نواب على أى اقتراح بمشروع قانون، أى أن اقتراحات مشروعات القوانين أو تعديلها لا يصح أن تُقدم من هيئة قوامها أكثر من عشرة أشخاص لذلك ليس لأية لجنة أن تقترح مشروع قانون بصفتها لجنة؛ ولذا أرى أن اقتراح الدكتور ماهر مخالف لمدلول هذه المادة وروحها».

«الأستاذ عبد الرحمن عزام - لقد فات الأستاذين حسن صبرى بك ومحمد على باشا أن اللائحة الداخلية ليست قانونًا وإنما هى ملك لهذا المجلس وأذكر فى إحدى دوراته عدَّل اللائحة فى الحال وبدون اتخاذ إجراءات أخرى، فإذا كان أحد أعضاء المجلس يرى أن عضوًا قد استثار شعورنا جميعًا (ضجة) وأنه ليس فى اللائحة الداخلية ما يُطبق على هذه الحالة، ولذا فإنه يستلفت نظر لجنة من

لجانه إلى أن تتقدم بواسطة رئيسها بتعديل يسد هذا الفراغ. فليس فى ذلك شىء غريب: أما التشبث بالأشكال فإنه يفسح المجال لأمثال هذه الحوادث».

«الدكتور محجوب ثابت بك - إنى أرى أن لا يوافق المجلس على اقتراح الدكتور ماهر ولا أن يأخذ بتقرير النائب المحترم عبد الرحمن عزام أفندى لأننا بالغنا فى المسألة كثيرًا وقد أسفنا لها جميعًا، وقد أبدى حضرة عبد الحميد بك سعيد أسفه وما كان أجمل فى نفسى وأحلى من قيام حضرة الأستاذ الوطنى المفضال صاحب المعالى وزير المواصلات قاطعًا كل حديث لتأجيل الجلسة للتفاهم. بعد كل ذلك لا أرى سببًا يدعو إلى طلب تعديل اللائحة بعد أن أصبحت السماء صافية بعد مرور الضباب؛ ولكن ذلك كله لا يغير النفس المصرية المعروفة بجمال الخلق وكلنا نعرف آداب البحث والمناظرة فضلاً عما ذكره حضرتا النائبين المحترمين محمد على باشا وحسن صبرى بك من أن قبول هذا الاقتراح لا يجوز قانونًا».

«الرئيس - سبق أن عدل مكتب المجلس فى اللائحة الداخلية وعرض التعديل على المجلس لإحالته على لجنة الحقانية، فهل يعارض حضرة الدكتور أحمد ماهر فى أن يقوم مكتب المجلس بعمل التعديل المطلوب ثم يحال على لجنة الحقانية؟».

الدكتور أحمد ماهر - لا مانع عندى من ذلك.

أحمد رمزى بك - أرى بعد أن حل الصفاء أن يفهم الناس جميعًا أن ما وصلنا إليه من وئام لا يرجع إلى قصور اللائحة الداخلية، وإنما كان وئامًا قلبيًا خالصًا وهذا فى مصلحة الجميع (تصفيق)؛ لذلك أرى أن يُكتفى بما حصل.

وزير المواصلات - بما أن المسألة خاصة بنا أولاً وآخرًا فإنى أضم صوتى إلى زميلى رمزى بك وأقرر أن الصفاء تام (تصفيق).

عبد المجيد إبراهيم - حضرات الإخوان قبل أن يدلى حضرة صاحب المعالى وزير المواصلات بكلمته السعيدة، كنت أود أن أخاطب المجلس الموقر وزميلى المحترم الدكتور ماهر فى أن يتركوا هذا الاقتراح لفرصة أخرى. والفرص سانحة فى كل وقت وذلك راحة لضمائرنا جميعًا.

أصوات - نطلب قفل المناقشة.

الرئيس - مَنْ مِنْ حضراتكم يعارض فى قفل باب المناقشة؟

الدكتور أحمد ماهر - أعارض فى قفل باب المناقشة لأن المسألة لم تكن شخصية وإنما هى اعتداء على المجلس. وقد اكتفينا بأن سحب حضرة العضو أقواله وأن هذه الحادثة حذفت من مضبطة الجلسة (ضجة) ولو كنت أريد أن أجعل اقتراحى مرتبطًا بالحادثة لقدمته فى الحال؛ ولكنى منعًا للتأثير الوقتى اقترحت أن تتولى التعديل لجنة الحقانية ثم أعدت اقتراحى بأن يكلف مكتب المجلس بوضع هذا التعديل. وارى أن فى هذا كل الاعتدال؛ لذلك أطلب فتح باب المناقشة أولاً وأخذ الرأى على اقتراحى ثانيًا.

الرئيس - المعارض فى إقفال باب المناقشة يقف (وقفت أقلية).

«تقرر إقفال باب المناقشة».

الرئيس - الموافق على اقتراح الدكتور أحمد ماهر بشأن تعديل اللائحة يقف (وقفت أقلية).

الرئيس - إذن تقرر رفض هذا الاقتراح.

ورُفعت الجلسة(١).

تلك كانت القنبلة الأولى التى انفجرت من مجلس النواب فمست الائتلاف عن قرب، ثم تطورت الحوادث فى قاعة المجلس يومًا بعد يوم حتى اتسع الخرق على الراقع وكشفت الصحف البراقع وجردت أسلحة أقلامها، فكتبت السياسة تحت عنوان: (دستور أو لا دستور - الأكثرية تريد التحكم فى الأقلية)، أثبتت فى أثناء مقالها أقوال طائفة من النواب فى جلسة ١٦ منه؛ قالت:

«فى ختام جلسة النواب أمس قدم النائب المحترم يوسف أحمد الجندى أفندى اقتراحًا بتعديل اللائحة الداخلية لمجلس النواب أمس تعديلاً ذهب وذهب المتكلمون من الوفد معه أنهم يريدون به تلافى وقوع مثل ما حدث أمس الأول واليوم الذى قبله. ولما كان ما حدث من المناقشات إنما حدث فى مسائل يطول الأخذ والرد فى شأنها عادة وكان قد انتهى إلى التصافى، ثم لما كان المجلس نفسه قد قرر منذ يومين أن لا محل لتعديل اللائحة، ولما كان كل تعديل إنما يُقصد به القضاء على حرية الأقلية فى التعبير عن رأيها، وكانت الحرية المقدسة هى أول ما يجب المحافظة عليه وبخاصة فى البرلمان قدس الحرية، فقد تقدم

---

(١) الأهرام فى ١٥ مايو.

نواب الأحرار الدستوريين بالرجاء على عدم التعديل محافظة على روح المودة والصفاء فى المجلس وطلبوا إلى الأغلبية الوفدية فى مجاملة أية مجاملة أن لا يعتدوا على الحرية، لكن الأغلبية لم تسمع أمس للحكمة التى سمعت لها من يومين. واندفع النائب المحترم صبرى أبو علم يطعن على المتكلمين بألفاظ اعتبروها جارحة وطلبوا إلى رئيس المجلس أن يسحبها قائلها. فلما لم يجب طلبهم انسحبوا».

«ولم يكن حضرة صاحب المعالى محمد محمود باشا وزير المالية ووكيل الأحرار الدستوريين حاضرًا هذه الجلسة. ونحن نكتفى اليوم بأن نثبت فى هذا المكان أقوال النواب الأحرار الدستوريين ليحكم الرأى لعام لهم أو عليهم، وليقدر مبلغ كلمتهم فى الحرص على الدفاع عن الحرية وروح الائتلاف ودوام الصفاء مادام الجميع يتفقون ويختلفون فى خدمة الوطن».

«طلب النائب المحترم يوسف أحمد الجندى أن يُدرج فى جلسة اليوم اقتراحه بتعديل اللائحة الداخلية على ما يرى القارئ فى صلب مضبطة المجلس فتكلم بعده الأستاذ حافظ بك رمضان وتكلم بعد ذلك الأستاذ هلباوى بك فقال:»

كلمة هلباوى بك

«إن كان للرأى عند حضراتكم وزن فأرجو أن تقبلوا ترك هذا الأمر من غير تشريع فقد انتهى حادثا الأمس وأول الأمس بسلام».

«يا حضرات النواب: مجلس نوابنا أكثر مجالس العالم هدوءًا وسكينة وأكثرها احترامًا للنظام والقانون، وقد كان مجلسكم الموقر فى سنة ١٩٢٤ مؤلفًا من أحزاب متنافرة، تتحارب مع بعضها داخل المجلس وخارجه ومع ذلك فقد وجد فى أحكام هذه اللائحة الداخلية ما يكفى لصون النظام واحترامه، ويحفظ حرمة هذا المجلس».

«لقد كفى هذا التشريع فى أوقات الخُلْف وفى أوقات سوء التفاهم لسلامة المجلس من أن تتعرض لإخلال فى النظام، وقد دخلنا المجلس من سنة ١٩٢٦ إخوانًا متضامنين مؤتلفين، وإن بقيت أحزابنا مختلفة الأسماء، كلنا ترمى إلى غرض واحد وهو تأييد الحكومة ما استطعنا، وقد كانت حكومتنا سنَتَى ١٩٢٦ و١٩٢٧ متمتعين بهذا التأييد؛ وكذلك وزارة دولة النحاس باشا حائزة لثقتنا واحترامنا التام».

«لماذا نعكر الآن هذا الجو الصافى ونحن أحوج ما نكون إلى الهدوء والسكينة؟ لماذا ونحن فى عهد رئيس هادئ تعرف له الأحزاب كل الكرامة والكفاءة يتخذ تشريعًا يبقى أثرًا لما حدث بالأمس وأول الأمس».

«لقد انتهى حادث أول الأمس، وقد كان يتعلق بوزير من خيرة وزرائنا وصرح باسمه وباسم حكومته بانتهاء هذا الحادث بسلام، كما انتهى حادث الأمس بما أراده حضرة الأستاذ المحترم رئيس المجلس».

«عندما يُطلب تعديل تشريع يجب أن تكون هناك حاجة قصوى تقتضيه، كما يجب أن يُفهم أن التشريع الحاضر عاجز عن حفظ النظام».

«قال زميلى المحترم الأستاذ يوسف الجندى، وهو من صفوة نوابنا، إن هذا الحادث يقتضى تشريعًا جديدًا، وأنا أسمح لنفسى، بصفتى زميله وكوالده، بأن أقول إن الحكمة ومصلحة هذا البلد، تقتضيان بأن أتقدم إليكم بالرجاء بألا تحققوا شماتة الخصوم، أرجو ألا تضعوا تشريعًا يسجل حوادث الأمس وأول الأمس، فإن ذلك قد يترك أثرًا فى تاريخ البرلمان يؤسف له».

«أرجو، وأنتم تعلمون أنى رجل شابَ رأسُه دخل المجلس حاملاً راية الائتلاف بين الأحزاب أن تسمعوا كلمة شيخ المحامين، وأكبرهم سنًا، وأقدمهم عهدًا، وأن تساعدوه وتصغوا إليه فى رجاء حضرة النائب المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى وباقى الزملاء الذين يشاركونه رأيه أن يتنازلوا عن رأيهم فى التمسك بهذا الاقتراح لأنى أخشى أن يكون فى ذلك تعكير لصفاء هذا المجلس».

وأرجو ألا يحققوا مظانَّ القائلين بأن روح الائتلاف قد قُبرت يوم قُبر سعد، فمجلسكم محتاج لأن تقوَى فيه روح التضامن والائتلاف.

«أرجو بحق الإخاء والائتلاف، وبحق الوطنية المقدسة التى أتيتم لخدمتها أن تؤيدونى فى مُلتَمسى بترك هذا الاقتراح».

«يا حضرات الأعضاء، إن أغلبيتكم الساحقة ليست فى حاجة لوضع تشريع جديد لأجل أقلية تُعد على الأصابع؟ وهى تشاركنا العواطف الوطنية والمبادئ السامية التى نخدمها جميعًا».

«أرجو أن لا يوضع هذا التشريع فى عهد رئيسنا المحترم، وألح فى قبول التماسى».

***

«وعلى إثر هذه الكلمة رد النائب المحترم يوسف الجندى بما يراه القارئ فى المضبطة».

كلمة عبد المجيد إبراهيم بك

«وعلى إثر إلقاء النائب المحترم يوسف أحمد الجندى أفندى كلمته، ألقى الأستاذ عبد المجيد إبراهيم بك الكلمة الآتية:»

«عبد المجيد إبراهيم صالح بك - إننى كنت أنظر بعد الفكرة الرائقة التى أدلى بها حضرة النائب المحترم إبراهيم الهلباوى بك أن يتقدم حضرة النائب المحترم يوسف أحمد الجندى أفندى يطلب سحب اقتراحه، ولكنه قام يؤيد طلبه من جديد مكررًا ذكر الكرامة التى جُرحت والأخلاق التى مُست، فأية كرامة قد جُرحت؟ ألسنا كلنا إخوانًا فى هذه الحظيرة المقدسة حظيرة الحرية نتناقش ونتحادث ورائدنا جميعًا مصلحة البلاد، فإذا توترت الأعصاب فى سبيل الغرض السامى وهى دائمًا عرضة للتوتر من أجل مصلحة الوطن فإنها تنتهى فى العادة بأجمل النتائج كما انتهت الحادثتان السابقتان بالاعتذار فى الأولى وسحب الكلمة الشاذة فى الثانية وحل الصفاء والسلام محل التنابذ والخصام، فأية كرامة انتهت وأى أخلاق جُرحت، أليس الاعتذار وسحب الكلام الشاذ هو نهاية التسامح؟ أليس كل احتكاك من أجل الوصول إلى ما فيه مصلحة البلاد هو احتكاك مغتفر؟».

«إن بهذا المجلس أيها السادة أقلية لا تملك لنفسها نفعًا ولا ضررًا؛ لأن فيه أغلبية ساحقة وفوق الساحقة تستطيع أن تعمل ما تريد».

«قال حضرة النائب المحترم إبراهيم الهلباوى بك إنه لا يصح أن يوافق المجلس على إدخال أى تعديل على نصوص اللائحة الداخلية فى هذا الوقت الذى يرأس فيه المجلس رئيس معروف بسَعَة الحلم والميل الغريزى إلى الحرية. وهو فى كرسيه يعمل لصيانة حرية الجميع بقلب مملوء بالود والصفاء وكلنا نضمر له فى قلوبنا كل احترام وإجلال. وكيف مع هذا تسارعون إلى طلب تعديل اللائحة الداخلية ثم تخافون، أتخافون من تكرار هذه الاحتكاكات التى تتمُّ على الغيرة لمصلحة البلاد. إننى أرجوكم وألحُّ فى الرجاء لا باسم الأقلية بل باسم الحرية التى من أجلها جاهدتم ونهضتم وفى سبيلها عقدتم مجلسكم، أناديكم قائلاً لأكثريتكم كما أقول لأقليتكم إن رائد الجميع مصلحة البلاد ويجب أن لا يخاف بعضنا البعض».

«ماذا يقول المستبدون إذا نحن وضعنا مثل هذا التشريع، وماذا يفعل مضطهدو الشعوب أمام المظاهرات الشعبية للطلبة بحقوق البلاد غير سن القوانين ووضع المشروعات التى تُميت الحرية وتُخفت الأصوات. إنكم إذا جاريتم ثورة الغضب التى تتملك أعصابكم الآن فأدخلتم على اللائحة التعديل المقترح فكأنكم بذلك تبررون أعمال المستعمرين وتقفون أثر المستبدين، يتخذ الغاصب من عملكم هذا مسوغًا لاستبداده بكم بحجة المحافظة على النظام والعدالة والقانون (تصفيق من الأقلية)».

* * *

«وتكلم بعده الأستاذ مصطفى بك الشوربجى، ثم قام على إثره حضرة النائب المحترم محمود بك وهبه القاضى فألقى الكلمة الآتية:»

كلمة وهبه بك القاضى

«محمود وهبه القاضى بك - يا حضرات الأعضاء، إن أحوج ما نحتاج إليه فى هذا الوجود سعة الصدر وأن الرجل كلما كبر مقامه كان إلى الحلم أحوج والمشرِّع أحوج الناس جميعًا إلى التحلى بهذه الصفة الحميدة، لأن لديه من الشئون ما توجب عليه التمسك بأهداب التأنِّى والتمحيص والنظر فى مختلف الحوادث والمسائل حتى يخرج منها بنتيجة يحسن السكوت عليها. وشر التشريع ما كان صادرًا عن غضب أو تحيز من غير مبرر».

«سمعنا الآن أن اقتراحًا تقدم من حضرة النائب المحترم يوسف أحمد الجندى أفندى يطلب فيه إدخال تعديل على اللائحة الداخلية، فما الروح التى أملت عليه رغبته؟ إنها على ما أفهم روح تضييق سبَّبتها الحوادث التى حصلت كما يُستنتج ذلك من خلال خطبتيه اللتين ألقاهما الليلة».

«كان فى لائحتنا الداخلية التى نسير عليها الآن كل الكفاية منذ بدء حياة هذا المجلس فمن العار أن تصبح غير كافية اليوم».

«تعلمون حضراتكم أنه ليس فى المجالس النيابية لا يقوم النظام على القوانين واللوائح فحسب لأن المجالس ليست سجونًا بل هناك ما يُسمى بالتقاليد، فخير لنا أن يكون لنا من سعة صدورنا ومن تفكيرنا فى جو من الهدوء والسَّكينة مبادئ قويمة نسير عليها وسوابق نجرى على سننها من أن نقوم بعمل تشريع جائر».

«إننا يا حضرات الأعضاء إذا لم نتخذ سعة الصدر أساسًا لأعمالنا كانت المهمة التى نقوم بها فى سبيل الحرية والمطالبة بحقوق البلاد شاقة يصعب القيام فيجب أن نتعلم أولاً أن نعطى أنفسنا من الحرية قبل أن نطالب الغير بها».

«إن الحرية والاحترام والسلام مبادئ تنادينا أن نحترم أنفسنا وليس من احترام أنفسنا أن نتسرع بوضع مثل هذا التشريع».

(تصفيق من الأقلية).

«بعد ذلك تكلم الأستاذ صبرى أبو علم وقال فى آخر عبارته التى يراها القارئ فى المضبطة ما نصه: (إنكم تكررون الحوادث وفى الوقت ذاته تتغنون باحترام الرئيس. إنكم تقولون بأفواهكم ما ليس فى قلوبكم ذكرت كلمة تخرج من أفواهكم)».

فطلب الأعضاء سحب العبارة الأخيرة، فلما لم تُسحب انسحب الأحرار الدستوريون من الجلسة احتجاجًا على امتهان الحرية[1].

أما جريدة الأخبار فظلت بضعة أيام تنشر المقالات الطويلة معلقة على هذه الحوادث التى أسمتها (جلسة الفضائح التاريخية) [2]، ومن بين هذه المقالات واحدة بإمضاء الأستاذ أحمد وفيق نرى إثباتها لما تضمنته من أحكام وقواعد قانونية، قال:

«كنا نود من لجنة الحقانية بمجلس النواب أن تكون صريحة فى مذكرتها الإيضاحية المرفقة بمشروع تعديل اللائحة الداخلية لمجلس النواب فتقول فيها، أنا لجنة وفدية وأريد هدم الدستور الذى وضعته لجنة الأشقياء لا أن تبرر مشروعها بما ينزل قلمها إلى مستوى بعض الأقلام الجاهلة أو المضلّلة. ولا يرفعها إلى المكان اللائق بأصحاب الكرامة وقد تشدقت طويلاً فى مشروعها بكرامة المجلس وكرامة أعضائه. لقد قالت لنا هذه اللجنة فى مذكّرتها الإيضاحية وفى مشروعها ما عدته الصحف المتطفلة على المباحث الدستورية تسامحًا وكرمًا، ولو علمت هذه الصحف أن هذا التسامح إنكليزى وهذا السخاء بريطانى، لو علمت أنه قصقصة أطراف الدستورية وتوطئة لهدمه هدمًا تامًا،

(١) السياسة فى ١١ منه.
(٢) راجع الأخبار فى ١٥ مايو.

لندبت حظ مصر لوجود أمثال هذه اللجنة وأمثال أعضائها، سواء من ناحية الجهل أو من ناحية التضليل».

عن الحرمان من المكافأة

فى مصر

المادة ١١٨ من الدستور

«قالت لنا هذه اللجنة فى مذكراتها الإيضاحية: ومن المتفق عليه فى فرنسا أن الحرمان من أعمال الجلسات مدة شهر أو أكثر من شأنه أن يستتبع عقوبات تبعية، أهمها إيقاف الامتيازات التى يتمتع بها العضو (نقص المكافأة، تعليق الحصانة..إلخ) وأن يُعلن فى الدوائر قرار التوبيخ الصادر ضد العضو. ولم تشأ اللجنة أن تقرر كل هذه الجزاءات التبعية؛ ولكنها اكتفت بالنص على أن العضو الذى يُحرم من الجلسات مدة ما تنقص مكافأته بقدر النصف عن مدة الحرمان ويعلن قرار الحرمان فى دائرته».

«قالت لنا اللجنة هذا القول ونحن هذا نكرر ما قلناه أمس من أن المتّبع فى فرنسا لا يجوز تطبيقه فى مصر لأن الفارق عظيم من الوجهة الدستورية».

ففى مصر قد نص الدستور فى المادة ١١٨ بقوله: «يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية تُحدد بقانون».

«فعمل المجلس بالنسبة لهذه المكافأة مقصور فقط على تحديدها بقانون ولا يمكن الحرمان منها مطلقًا أو نقصها لشخص دون شخص وكل ما يمكن هو إنقاصها بقانون أو رفعها بقانون للجميع لا لفرد دون فرد مع العلم بأن القانون لا يُلغى إلا بقانون واللائحة لا تلغى قانونًا أيضًا. أما قبض هذه المكافأة السنوية بأكملها وفق هذا القانون فلا مناص منه لأنه يحدد لما أطلقه الدستور، وعلى ذلك فقول اللجنة فى مذكرتها الإيضاحية».

««والجزاءان الأخيران ليس فيهما من جديد فى لائحة مجلس النواب المصرى فقد أخذت بهما اللائحة فى حالة تغيب العضو عن حضور الجلسات، فمن باب أولى يكون تعاقبها لازمًا فى حق العضو الذى يحاول بتصرفه تعطيل أعمال الجلسات وحرمان زملائه من أداء واجب الوكالة عن الأمة فى الحدود التى ترسمها التقاليد والأصول المرعية» إنما هو قول مستند إلى عمل غير دستورى؛

إذ ليس للمجلس الحق فى أن يلغى بلائحة نصًا دستوريًا هو نص المادة ١١٨ التى تقرر المكافأة لكل عضو بغض النظر عن الغياب أو غير الغياب إذ مفروض فى النائب الصدق على أية حال، ولم تقُلْ بحرمان عضو من الأعضاء لأى سبب وعلى قَبيل التمثيل. أضف إلى هذه حكمة وضع المكافأة».

«لقد كانت النيابة فى الأصل تكليفًا لا مرتب له أو مكافأة عليه لها، وهذا ما كان يضمن حرية الترشيح لجميع الألوان السياسية من ناحية ويعوق الفقراء من ناحية أخرى. ولكن الثورة الفرنسية الكبرى جاءت وأعلنت أن «لنائب الأمة الحق فى مكافأة - وهذه المكافأة على عاتق الأمة» وهذا ما يتفق مع الصواب والعقل لأن كل عمل لا بد له من أجر كما يقولون. ولأن بهذه الطريقة تضمن حرية الترشيح وحرية الناخبين الذين يستطيعون والحالة هذه أن ينتخبوا نوابهم من بين الفقراء والأغنياء على السواء، كما يستطيعون أن ينتخبوا نوابًا عنهم من جميع الألوان السياسية لا فارق بين متطرف وغير متطرف وفق الميول العامة. فإذا ما تقرر الحرمان لمثل هذه الأسباب المدونة فى المذكرة الإيضاحية لمشروع اللائحة الداخلية أو فى المشروع نفسه كان هذا التقرير عائقًا لحرية الانتخاب التى كفلها قانون الانتخاب، ويكون قانون الانتخاب من هذه الناحية معطلاً وغير نافذ على جميع المصريين وهذا ما يخالف الدستور مادام أن الناخبين بموجب هذه العقوبة سيرون فى المرشح المتطرف أو بعبارة أصح فى المرشح الذى لا يرى ترشيحه حضرات أعضاء الوفد لا فائدة من ترشيحه مادام أنه لن يحضر البرلمان وإذا حضر كان عرضة للطرد والحرمان من المكافأة ولهذا لا يكون حرًا فى إبداء رأيه بصراحة. وعقلية الأمم تكون فى بعض الظروف غريبة».

«على أننا فوق ذلك قد رأينا فى فرنسا أن دستور سنة ١٩٢٨ قد نص فى المادة ٣٨ بقوله: «يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية وليس فى وسعه أن يتنازل عنها».

وفى هذا النص الكفاية للرد على القائلين بالحرمان. وقد وضعت هذه الفقرة الأخيرة من المادة ٣٨ من دستور سنة ١٨٤٨ اجتنابًا لتكرار هذا التنازل من الأعضاء والتمييز الجارح بينهم؛ حتى لا يؤدى الأمر إلى سقوط هذا الحق بعدم الاستعمال كما وقع فى إنكلترا. وإذا كانت بعض القوانين الدستورية قد نصت على عدم التنازل عن المكافأة أى حظرت التبرع للدولة والأمة بالمكافأة، فمن باب

أولى أن يُحظر سلب هذه المكافأة بطريقة استبدادية قانونية. وإلا فقد وجب تعديل المادة ١١٨ بطريق إعادة النظر فيها".

«هذا هو الحال فى مصر أما القول بأن ما جاء فى مذكرات لجنة الحقانية لمجلس النواب بخصوص فرنسا ينطبق على مصر فقول لا يتفق مع الصدق. وإنما هو مغالطة وتضليل إن لم يكن جهلاً بالواقع».

فى فرنسا

«قلنا إن المادة ٣٨ من الدستور الفرنسى لسنة ١٨٤٨ نصت على المكافأة البرلمانية ولكن دستور سنة ١٨٧٥ قد محا هذا النص كما قلنا أمس. غير أن قانون ٣٠ نوفمبر ١٨٧٥ قد قرر هذا الحق للنواب؛ حيث قال فى المادة ١٧ منه: «يتقاضى النواب مكافأة برلمانية. وهذه المكافأة تسوى على قاعدة المادة ٩٦ والمادة ٩٧ من قانونَىْ ١٥ مارس سنة ١٨٤٩ و١٦ فبراير سنة ١٨٧٢». أما بالنسبة لمجلس الشيوخ الفرنسى فإن مشروع دستور هذا المجلس الذى وضعته لجنة الثلاثين؛ وكذلك المشروع الذى أعدته اللجنة الجديدة التى حلت محل لجنة الثلاثين قد اقترحت أن يعمل الشيوخ مجانًا (راجع حوليات الجمعية الوطنية، الجزء الثالث والثلاثين تحت عنوان مشروعات القوانين صحيفة ١٧٢ «مادة ٧: ليس لأعضاء مجلس الشيوخ الحق فى مرتب ولا فى تعويض). وهذه ظاهرة تميز عادة بين مجالس الشيوخ ومجالس النواب أما وقد أمسى مجلس الشيوخ فى فرنسا الآن هيئة نيابية منتخبة كهيئة مجلس النواب فقد وجب أن يتعامل معها على قدم المساواة من ناحية المكافأة البرلمانية، لذلك فإن القانون النظامى الخاص بانتخابات الشيوخ والصادر فى ٢٠ أغسطس سنة ١٨٧٥ قد قرر فى مادته الـ ٢٦: «لأعضاء مجلس الشيوخ الحق فى نفس المكافأة البرلمانية التى لأعضاء مجلس النواب»».

فمن كل ما تقدم يتضح جليًا أن المكافأة البرلمانية فى فرنسا موضوعة بموجب قانون، وللبرلمان الحق فى أن يغير القانون بآخر أو أن يضع فى قانونه الخاص قيودًا تحرمه من قانون شامل لحق من حقوق النواب والشيوخ. أما فى مصر، فإن هذا الحق ليس للنواب ولا للشيوخ متفرقين بما أنهم لا يعيدون النظر فى الدستور ويحورونه إلا مجتمعين وبشروط معينة، كما ليس لهم أن يبدلوا فيه مجتمعين إلا بشروط معينة أيضًا نصت عليها المادتان ١٦٦ و١٥٧. وبناء عليه،

يكون استناد لجنة الحقانية بمجلس النواب المصرى على ما هو معمول به فى فرنسا بالنسبة للمكافأة البرلمانية استنادًا خاطئًا وهادمًا للدستور. وإذا ما اعتمد هذا التشريع كان خطوة قاضية على الدستور. إذ يمكن لأى مجلس نيابى مصرى أن يستند على هذه السابقة كلما كانت له أغلبية مفوَّضة فى تعديل الدستور عن طريق تعديل اللائحة الداخلية ويحرم النواب والشيوخ من حق السؤال والاستجواب، أو يقيد هذا الحق بقيود حديدية تجعل المسئولية الوزارية تتلاشى ويمسى الحزب الغالب هو مصدر السلطات لا الأمة التى تئن من بعض قيود تريد رفعها من دستورها لا أن تزيدها بأغلال جديدة».

«هذا من ناحية تطبيق القاعدة الفرنسية فيا يتعلق بالحرمان من المكافأة الثانية» .

باقى العقوبات

«أما فيما يتعلق بالاستناد فى باقى العقوبات على الدستور الإنكليزى فإن اللجنة تعترف بأن الدستور الإنكليزى غير مكتوب وأنه قائم على تقاليد وسنن، فالرأى إذن رأى المجلس لا رأى دستور مكتوب أقسم الأعضاء له يمين الطاعة. وإذا كانت اللجنة زعمت أنها تفضلت ولم تطبق المتبع فى إنكلترا واليابان وطبلت الصحف الجاهلة لتقريرها من هذه الناحية وعدته تسامحًا وكرمًا وجودًا، فما ذلك إلا لأنها لم تُردْ أن تصيب مَقاتِل الدستور مقتلاً مقتلاً؛ فإزاء ما تقدم نرى أن الأوفق للنواب فى جلسة اليوم أن لا يهدموا دستور بلادهم بأيديهم فالدنيا دول والحجر الذى تلقى به الغير قد ينزل على أُمِّ رأسك فيهشمها، والتشريع ليس لليوم وإنما للغد والغد يتنكر دائمًا للمستبد والمسىء. وبئس من أساء لنفسه فى غده عاميًا فى يومه عن سنن الطبيعة وتقلبات الأزمان».

وقد قامت جريدة الاتحاد كذلك بنصيبها فى النيل من الوزارة النحاسية والنواب الوفديين.

وكتبت الكوكب فيما كتبت تحت عنوان: «حول تعديل اللائحة الداخلية بمجلس النواب ـ ألاعيب جريدة السياسة»، قالت:

«لا يعيب الكاتب أن يظهر بلونه الحزبى، وأن يكتب ما يشاء أن يكتب فى صراحة وجلاء، فالاختلاف فى الرأى أمر لا منجاة منه. إنه طبيعى قضى به اختلاف وجهة نظرنا إلى الأشياء والحكم عليها. وحرية الرأى يجب أن تكون

مقدسة فى عهد الدستور، وإن كان مثارها شهوة النفس الأمَّارة، والغرض الأعمى».

«ولكن الذى يعيب الكاتب أن يكون ذئبًا مستترًا تحت جلد الحَمَل ويكون خَصْمًا مشتملاً ثوب الصدق، لأنه فى هذا المجال لا يروغ روغان الثعلب، ولا يخدع الناس من عقولهم كما يظن أو يتوهم، وإنما هو فى الحقيقة ونفس الأمر يحتقر حرية الرأى، ويأبى أن يستمتع بها، وناهيك بالكاتب الذى يكره نور الحرية، ويعشق ظلام الدس والطعن من وراء الظهور».

«ومن هذا النوع الغريب بين الكُتَّاب محرر زميلتنا السياسة الغراء الذى بلغ به الوهم وإحسان الظن فى براعته ولياقته، أن فى وسعه النيل من أكثرية الأمة تحت ستار النصح والإخلاص والإرشاد، وموالاة غَمْز قناتها تحت ثوب الصداقة والائتلاف، وفاته أن للناس عقولاً تقرأ اتهامًا بين السطور، وأنهم غير مستعدين للنزول عن هذه العقول أو إلغائها».

«ويمينًا لقد كان أولى بمحرر السياسة وبكرامته أحد أمرين. إما أن يهجر تحرير صحيفة معدودة على الرغم منه صحيفة حزب مؤتلف مع الأكثرية مادام رأيه على النقيض من ذلك، وإما أن يناضل الأكثرية فى صراحة الرجال، لا فى روغان الثعالب».

«نقول هذا، وبين أيدينا جريدة السياسة الصادرة هذا الصباح، وفيها مقال رئيسى عن تعديل اللائحة الداخلية لمجلس النواب، لا نعالج مناقشة ما ورد فيه عن ماهية التعديل وضرورته لقد قلنا كلمتنا فى هذا الصدد أمس».

«ولكننا سنقف القراء على أسلوب جديد فى سياسة الصحف الحزبية، أسلوب الثعالب فى روغانها، والأعداء يرتدون لباس الأصدقاء».

وغنى عن البيان أن كل تشريع «يجب أن يساير الحياة بما يعرض لها من ضروب الملابسات ومختلف التطورات» وبناء على هذه القاعدة العامة التى لا معدى عنها، اقترح بعض النواب تعديل اللائحة الداخلية بعد الحوادث التى وقعت، ولا غرض لهم من هذا التعديل أن تمس فى شىء حرية الكلام والمناقشة، ولا أن يُقيد الخطيب بأى قيد بالنسبة للآراء الشخصية وحرية التعبير عنها، وإنما الغرض الوحيد منه أن لا يمس عضو كرامة زميله بتحريم الطعن عليهم.

«ولكن جريدة السياسة التى تدَّعى التجديد فى الثقافة العصرية، والتى تريد أن تحتكر كفايات العقول والأفهام فى كل فن، تطلب تأجيل النظر فى ذلك التعديل، حتى لا يُقال «إن الأغلبية إنما عدلت اللائحة متأثرة بثورة غضب، أو أنها عدلتها مدفوعة بعامل الانتقام، أو لهَوَى الانتقام».

تقول السياسة هذا بعد أن نشرت على صفحاتها أمس الأول مذكرات لجنة الحقانية فى صدد ذلك التعديل وبعد أن فهمت من تلك المذكرة الغرض المقصود منه. وقد أشرنا إليه فيما تقدم، وهو غرض نبيل لا يمس الحرية فى شىء، ولا رائحة فيه للانتقام أو شبه الانتقام.

«ولكن السياسة التى تأكل قلبها نار الانتقام تظن أن حمى الانتقام أصابت الناس جميعًا كما أصابتها فأفقدتها صوابها».

ولو أن الناس فى كل بلد أخذوا بمبدأ السياسة وعدلوا عن إدخال التعديل على كل تشريع إذا دعت أسبابه إليها، لأُصيبت قوانين العالم ولوائحه ونُظُمه بالجمود التام الذى لا يتفق مع شعب كشعب مصر توَّاق للرُّقىّ، ولا يتفق مع دعاة التجديد أو أدعيائه.

«ولندع الآن هذه الفلسفة الجامدة ثم لننظر فيما قالت السياسة غير ذلك».

«لقد انقلبت السياسة بعد هذا عقربًا دُسَّ بين نواب الأغلبية أنفسهم فقد ادعت قائلة: «صحيح أننا سمعنا نقلاً عن بعض أعضاء الأغلبية قولهم إن مثل هذا التأجيل قد يؤخذ على أنه ضعف، وأنه لا يتفق مع سياسة الحزم التى يجب أن نظهر بها، ولسنا ندرى إذا كانت هذه العبارة مقصورة على التعبير عن رأى قائلها أو أنها تعبر كذلك عن رأى غيره»».

«وهكذا أنت ترى السياسة لا تخجل من أن تمشى بالدس بين أعضاء الغالبية ولا تستحى من أن تسند رأيًا لواحد منهم خلقته مخيلتها لكى تتخذ من هذا الرأى الوهمى تكأة تعتمد عليها فى القول: بأن الإصرار على التعديل هو الذى يدل على الضعف وعلى استمرار الأعصاب المتهيجة».

«ثم استطردت إلى المطالبة بالعدول عن ذلك التعديل «حرصًا على الصفاء أن يسود جو المجلس باسم المودَّة بين نواب الأمة المصرية لا باسم العقوبات المقررة فى اللائحة الداخلية»».

«ولم تقف السياسة من الدس والادعاء الباطل عند هذا الحد، بل هى جاوزته إلى نوع من التهديد للغالبية فقالت:»

«ومهما يمكن أن يقع فى الأيام القليلة الباقية فما نظن الأغلبية نفسها مستعدة لانتهاز الخصومة فى ظرف تحتاج البلاد فيه إلى الصفاء».

«ولو أن محرر السياسة الكبير اللَّبق بقيت فى رأسه ذرَّة من قوة التفكير البرىء الذى كنا نعهده، ولا نزال نعتقده فيه..».

«ولو أنه عمل على احترام الحق والصدق واحترام الذين يدَّعى النطق بلسانهم، لما سمح لقلمه أن يصف تعديلاً جوهريًا يراد به صيانة كرامة النواب بأنه خصومة من الغالبية تشهرها على الأقلية؟ ولما أسف فى القول إلى حد الادعاء بأن الوفديين يريدون أن يصفوا جو المجلس باسم العقوبات لا باسم المودة؛ ولكن هذا الحقد الذى يورث الغضب أملى على محرر السياسة ما أملى، والغضب شعبة من الجنون».

«ولو شئنا الإشارة إلى ما فى بقية هذا المقال من دس ونمّ وافتراء لطال بنا المجال، فنكتفى بما تقدم ففيه الغَنَاء للتدليل على نفسية غريبة وعقلية أغرب».

«وكلمتنا اليوم هى كلمتنا بالأمس. ألقوا أوراقكم على المائدة! كما يقول المثل الفرنسى.. إننا نريد صراحة الرجال وتناسب الأقوال مع الأفعال لا هذا الروغان والصَّغار».

وكتب محرر البلاغ تحت عنوان «اللائحة الداخلية للنواب حفظ النظام لا إهانة ولا خلق المعارضة» قالت:

«نشرنا فى العدد الماضى تقارير لجنة الحقانية فى مجلس النواب عن مشروع التعديل المقترح فى لائحة المجلس الداخلية، وهو تعديل كما رأى القراء غاية فى الاعتدال ثم لا ينفرد فيه مجلس النواب المصرى عن غيره من المجالس النيابية فى الأمم الأخرى ولا محل مطلقًا لأن يشكو منه نائب من أعضاء المجلس جميعًا اللهم إلا إذا كان اعتمد فى نفسه أن خطته فى المجلس هى التهويش والمشاغبة والإخلال بالنظام».

«ومن لغو القول ومن المغالطة الجريئة أن يقول قائل إن تعديل لائحة المجلس على أثر حادثة النائب المحترم عبد الحميد بك إهانة لنواب الحزب الوطنى أو

وسيلة لخنق المعارضة فى مجلس النواب، فحادثة النائب المحترم قد انتهت بالصفح عنها فى الجلسة التى وقعت فيها وغفرها معالى وزير المواصلات ونسيها زملاؤه النواب وكفت عن ذكرها جميع الصحف التى تنزع فى سياستها نزعة تخالفه وليس يذكرها الآن إلا صحيفتا الأخبار والاتحاد. فإذا جاز لنواب الحزب الوطنى وفى مقدمتهم النائب المحترم عبد الحميد سعد بك أن يشكو من إهانة تلحق بهم فلا يشكوا من تعديل يُقترح لحفظ النظام فى المجلس، وإنما فليشكوا من هاتين الصحيفتين اللتين ترددان الحادثة فتعيدان بترديدها إلى خواطر الناس صورة مزرية من النائب المحترم عبد الحميد بك سعيد».

«على أن تصور الإهانة لا يستقيم إلا إذا كان فى معتقد نواب الحزب الوطنى أنهم هم وحدهم الذين لا يستطيعون ضبط أنفسهم وهم وحدهم الذين يمكن أن تخرجهم حدة المناقشات إلى ما لا يليق وإن النواب الـ ٢٠٩ الباقين، وفديين كانوا أو غير وفديين، لا يمكن أن يوجد بينهم فرد واحد يشاركهم فى هذه الخَلّة - فهل هذا هو معتقد نواب الحزب الوطنى؟ إننا نشفق أن يكون معتقدهم كذلك لأنهم بهذا المعتقد يحكمون على أنفسهم بأقسى مما يحكم عليهم الناس إذ لم يَدُر بخَلَد مقترحى التعديل، عندما تبين نقص اللائحة الداخلية فى وسائل حفظ النظام ولا بخلد أحد من أعضاء اللجنة ولا من النواب ولا من الجمهور، أن الإخلال بالنظام لا يمكن إلا أن يكون مقصورًا على نواب الحزب الوطنى، وإنما اعتقد الجميع ولا يزالون يعتقدون أن ما حدث من نائب من الحزب الوطنى يمكن أن يحدث من نائب من الأحرار الدستوريين كما يمكن أن يحدث من نائب من الوفديين وأن المصلحة العامة تقتضى من النواب جميعًا بغض النظر عن لونهم السياسى أن يستكملوا نقص اللائحة الداخلية الذى ظهر جليًا فى الحادثة التى وقعت».

«ولا يقل الخطأ فى دعوى خنق المعارضة فى مجلس النواب بالتعديل المقترح فى اللائحة الداخلية عنه فى دعوى الإهانة التى تلحق نواب الحزب الوطنى بهذا التعديل فإن المعارضة لم تُمنع فى مجلس النواب فى دور من أدواره ولا يمكن أن تمنع وقد دل الواقع منذ قام مجلس النواب إلى الآن على أنه لم يمنع بالكلام والإسراف فيه كنواب الحزب الوطنى. وليس فى التعديل المقترح إلا منع مقاطعة المتكلم والخوض فى الشخصيات وإسناد أمور شائنة بسوء القصد إلى نائب أو

وزير وارتكاب أى أمر من شأنه الإخلال بالنظام، فمن التعسف ومن التجنى المحض أن تسمى وسائل المحافظة على الحرية والآداب والنظام فى هيئة سامية كهيئة مجلس النواب كمًا للأفواه وخنقًا لروح المعارضة فيه».

«والمأمول، الآن وبعد أن تريثت لجنة الحقانية بعض الوقت فى إعلان تقريرها، أن تكون أعصاب نواب الحزب الوطنى قد هدأت فيضعوا الأمر فى وضعه الصحيح ويشاركوا زملاءهم النواب عند عرض التعديل المقترح البحث فيه بروح الرغبة فى تمكين كل نائب، كما قالت لجنة الحقانية، فى أداء واجب الوكالة عن أمته فى الحدود التى ترسمها التقاليد والأصول المرعية».

وسنرى[1].

والمراجع لمحاضر الجلسات فى شهر مايو يعلم أن الفوضى والاضطراب كانا سائدين على كثير منها وأن النفور كان مستحكمًا بين الأعضاء، مما لا بد أن نرى أثره فى المقبل من الأيام إن لم يهيئ الله من يصلح ذات البين ويفض ما تمكن من الخلاف.

مجلس الشيوخ

أما مجلس الشيوخ فقد كان هادئًا الهدوء كله، وجميع أعماله وقراراته عادية ليس بينها البارز الذى يدعونا لتسجيله، ولكن فى مناقشاته ما كان أساسها الاتزان وحسن التقدير.

رأى المفتى فى أحكام الإعدام

ونرى إثبات جزء من المناقشة حول هذا الموضوع لما تضمنه من قيمة[2].

«رأى المفتى فى أحكام الإعدام».

«تُلى تقرير لجنة الحقانية عن الاقتراح بمشروع قانون الذى قدمه حضرة الشيخ حسن عبد القادر بإلغاء المادة ٢٠٥ من قانون تحقيق الجنايات رقم ٤ لسنة ١٩٠٤ والمادة ٤٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ الخاصة بأخذ رأى المفتى فى تنفيذ أحكام الإعدام ويقضى تقرير اللجنة بالموافقة على الاقتراح».

---

(١) البلاغ فى ٢٠ مايو.

(٢) السياسة فى ١٥ مايو سنة ١٩٢٨.

«محمود فهمى يوسف بك (مندوب الحقانية) - إن أحكام الإعدام كانت حتى سنة ١٨٨٠ من اختصاص المحاكم الشرعية ثم نُقل هذا الاختصاص إلى القضاء الأهلى، وبقى أخذ رأى مفتى الجهة واجبًا قبل تنفيذ هذه الأحكام وهو تقليد لا ضرر فيه».

«شفيق باشا - هل هناك فتوى واحدة صدرت بمنع تنفيذ حكم بالإعدام؟».

«مندوب الحقانية - لقد بحثت كثيرًا فى هذا الموضوع غير أننى لم أعثر إلا على فتوى واحدة أصدرها المغفور له الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده».

«محمود أبو النصر بك - أيد رأى الحكومة وقال إن الرأى الشرعى فى أحكام الإعدام لا ضرر فيه بل خير كل الخير؛ لأنه يجعل المحكوم عليه يعتقد أن الحكم بإعدامه هو حكم الله فيتقبله راضيًا، بجعله يعتقد أن الحكم جاء من نص القرآن الكريم «ولكم فى القصاص حياة».

«شفيق باشا - قبل أن ينزل أبو النصر بك من فوق المنبر أرجو أن يجيب عن سؤال واحد».

«أبو النصر بك - ما هو؟».

«شفيق باشا - لقد أُحيل المفتى على المعاش من مدة فمن يفتى فى أحكام الإعدام الصادرة من محاكم القاهرة؟».

«أبو النصر بك - عدم وجود مُفتٍ بسبب إحالته إلى المعاش انتظارًا لتعيين خلفه لا يبرر إلغاء النص، وردًا على سؤال معالى شفيق باشا أقول إن الحكم يرسل إلى دار الإفتاء وهى تتصرف».

«واستمر المجلس فى مناقشة مشروع القانون المقدم من الشيخ حسن عبد القادر بإلغاء النصوص الخاصة بأخذ رأى المفتى فى أحكام الإعدام».

«الرئيس - الكلمة الآن للشيخ حسن عبد القادر».

«الشيخ حسن عبد القادر - أيد رأيه وقال إن رأى المفتى استشارى فما هى قيمته! ويطلب إلى المفتى أن يبدى رأيه فى ثلاثة أيام، فى حين أن أوراق بعض القضايا يبلغ عددها كبيرًا تبلغ أجزاء ضخمة. وكيف يستطيع إبداء رأى صحيح دون أن يسمع شهادة شهود أو يعاين؟ وقال إن الاحتجاج بإبقاء النص احترامًا لتقاليد قول لا قيمة له لأنه تقليد لا يصح أن نفاخر به فقد وضع ذرًا للرماد فى

العيون حين أنشئت المحاكم الأهلية، ونقل اختصاص المحاكم الشرعية إليها حتى لا يخرج البسطاء والعامة فيما اعتادوا عليه وفيما أَلِفُوه. وختم بيانه بطلب قرار مشروع القانون الذى تقدم به».

«أبو النصر بك ـ لا أريد أن أعرض لما قاله الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر فقد طاف كثيرًا حول الموضوع ولكنه لم يتكلم فى نقطته الجوهرية. فقط أريد أن أعرض إلى ما أشار إليه حضرته من أن هذا النص وضع تغريرًا بالعامة إذ إنى أنزه الشرع أن يضع نصوصه تغريرًا بالعامة، والواقع أن هذا النص يجب بقاؤه محافظة على تقليد نافع لا ضرر فيه إذ إنه يبث الطمأنينة فى نفس المحكوم عليه وأقاربه فيعرفون أن الحكم قانونى شرعى، اذكروا حضراتكم أن دولة إنكلترا على عظمتها وقوتها لم تبلغ ما بلغته إلا بمحافظتها على التقاليد ورعايتها لها كل الرعاية ولست أرى ضررًا من إبقاء تقليد لا ضرر فيه».

أخذ الرأى

«الرئيس ـ الموافق على رأى أبى النصر بك يتفضل بالوقوف».

(وقف عدد كبير).

أصوات ـ أكثرية.

أصوات ـ أقلية.

«الرئيس ـ يؤخذ الرأى بالعكس فالموافق على رأى اللجنة يتفضل بالوقوف».

(وقف عدد كبير من الأعضاء).

أصوات ـ يؤخذ الرأى بطريق النداء على الاسم.

رفض مشروع القانون

«وأُخذ الرأى بطريق النداء على الاسم فتقرر رفض مشروع القانون المعروض بالأغلبية».

«ثم رُفعت الجلسة حيث كانت الساعة التاسعة إلا عشر دقائق على أن تعود للانعقاد مساء اليوم فى الساعة السادسة».

استجواب الأستاذ محمود أبو النصر بك

وكان للأستاذ محمود بك أبو النصر عضو مجلس الشيوخ استجواب قدمه لرئيس الحكومة فكان زوبعة ثارت فى المجلس، وها نحن نثبته الآن بنصه راجين

أن نثبت الإجابة عليه والمناقشة حوله فى الباب القادم، وتقع الإجابة والمناقشة فى شهر مايو.

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء»

«١ - توالى على الدولة فى هذا العهد الأخير من الحوادث والمحن ما أزعج الخواطر وكدر الأفكار وأوقف الناس حَيارَى يتساءلون إلى أى طريق نحن مسوقون».

«٢ ـ فمن حادثة الجيش التى انتهت بتسليم قياده إلى يد السلطة المحتلة إذعانًا إلى مطالبها فى شأنه والاتفاق على أمره دون أن يكون البرلمان على علم بشىء مما جرى».

«٣ ـ من تلك المحادثة المحزنة إلى مسألة المحادثات التى جرت كذلك فى طىّ الكتمان الشديد على نحو ما قرأناه أخيرًا فى الكتاب الأخضر وانتهت بخيبة الأمل وقطع الرجاء، واستقر فيها رأى حضرات الوزراء على رفض مشروعَى المعاهدة المصرى والإنكليزى رفضًا باتًا للأسباب التى ذكرتموها دولتكم فى بيانكم الوزارى».

«٤ ـ لم يتصل بعلم البرلمان أمر هذا الرفض ولا ما بُنى عليه من الأسباب إلا بعد إبلاغه رسميًا إلى دار المندوب السامى فى أوائل مارس الماضى؛ حيث رُئى الاكتفاء باستشارة حزبَى الأغلبية بعيدًا عن مجلس الشيوخ والنواب اللذين هما الهيئتان الممثلتان للأمة».

«٥ ـ كان من نتائج قطع المفاوضات على هذا النحو أن فاجأتنا الحكومة الإنكليزية بمذكرة قاسية أعلمتها إلى الحكومة المصرية فى ٤ مارس وضمَّنتها ما استباحت لنفسها من الافتيات على حقوق البلاد فى سلطتها التشريعية والتنفيذية بحجة أن المفاوضات قد فشلت وأنها ـ استنادًا على تصريح ٢٨ فبراير ـ تملك حق التدخل فى أخص شؤوننا الداخلية والهيمنة على سيادة البلاد واستقلالها».

«٦ ـ لم تَرَ وزارة ثروت باشا الرد على هذه المذكرة لأنها كانت مستقيلة وجاءت بعدها وزارتكم فتقلدت الحكم فى ١٧ مارس الماضى وأعلنت خطتها إلى مجلسى الشيوخ والنواب فى يوم ١٩ منه؛ حيث تقدم رئيسها بذلك البيان الوافى فتقبلته

البلاد قبولاً حسنًا وسجلته عهدًا وثيقًا بين الحكومة والأمة يحدد للوزارة خطتها ويوضح منهاجها وما اعتزمت أن تسير عليه فى سياسة البلاد الداخلية والخارجية، وقد صرحتم فى بيانكم هذا «إنكم توخيتم فى قبولكم الحكم الاحتفاظ بحقوق البلاد وأحكام دستورها من غير أن يُعتبر هذا القبول إقرارًا لأى حالة أو فعل يتعارض مع استقلال البلاد وسيادتها».

«وقلتم فى موضع آخر، إنه ما كان للوزارة أن تتخذ خطة غير التى استقر عليها تصميمكم وسارت إليها جهودكم وهى الاحتفاظ بحقوق البلاد كاملة فى مصر والسودان بما يتفق مع كرامة حقنا وروعة نهضتنا والعمل على تمكين الدستور وتقاليده الحرة من نفوس الأمة جميعًا حكومة وشعبًا».

«٧ ـ كان أمامكم بعد هذا أن تردوا على مذكرة ٤ مارس بما يحقق هذا العهد ويتفق مع هذه الخطة. وقد فعلتم وأرسلتم ردكم إلى المندوب السامى فى ٢٠ مارس الماضى وأعلنتم إليه تمسككم بحقوق البلاد وبينتم له بوضوح أن مذكرة ٤ مارس لا يجيزها القانون ولا يقتضيها الواقع، وقلتم فى ختامها: «إن المذكرة المشار إليها تهيئ السبيل لتدخل مستمر فى إدارة شؤون البلاد الداخلية؛ مما يشل سلطة البرلمان فى التشريع وفى الرقابة على أعمال الإدارة، ويجعل مهمة الحكم مستحيلة فى أية حكومة جديرة بهذا الاسم. وأضفتم إلى هذا أنه لا يَسَع الحكومة المصرية أن تقبل تدخلاً لو أنها سلمت بمبدئه لأسلمت ذاتها وأنكرت وجودها. ثم أعلنتم فى غير ما موضع كما أعلن بعض حضرات الوزراء إصراركم على أن يأخذ قانون الاجتماعات والمظاهرات سيره الدستورى وأنكم لا تقبلون تعطيله بحال؛ فحمد الناس لكم هذا العزم وانتظروا معتقدين أنكم هيأتم العدة للنجاح فى خطتكم دون أن تهيئوا لخَصْمكم الفرصة حتى لا يتحرج المركز وتتعرض البلاد للأخطار».

«٨ ـ كان الجواب على مذكرتكم هذه رغم ما تضمنته من عبارات الود وروح المسالمة أن أعلنت إليكم الحكومة الإنكليزية بتاريخ ٤ أبريل مذكرة أخرى أشد وأقسى من سابقتها، فقد ضمَّنتها أنها تحتفظ بحريتها التامة فى التصرف فيما بقى من المسائل الأربع التى احتفظت بها فى تصريح ٢٨ فبراير حيث صرحت بما يأتى «وتبقى حكومة جلالة الملك محتفظة لنفسها بحرية التصرف فى النقط المحتفظ بها فتمارس الحكومة المصرية سلطتها المستقلة على شرط إرضاء حكومة جلالة الملك فى هذه المسائل».

«٩ ـ ومما يضاعف البلاء أن هذا المذكرة تعتبر الإنذار الذى أرسله اللورد اللنبى إلى المرحوم سعد باشا زغلول بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ قضاء مبرمًا بما تضمَّنه من ضروب الافتئات وخصوصًا بالنسبة لفصل السودان عن مصر ومنع كل مظاهرة شعبية سياسية. مع أن المفهوم أن ذلك الإنذار لم يصدر إلا فى ساعة غضب وفى ظروف خاصة وأنه كان إجراء وقتيًا لا نظامًا ثابتًا مُعدِّلاً لتصريح ٢٨ فبراير كما تشير إليه المذكرة. هذا فضلاً عن أن تصريح ٢٨ فبراير ذاته لا يبيح للحكومة الإنكليزية مثل هذا التدخل؛ إذ ليس معنى بقاء التحفظات رهن المفاوضات أنها تنفرد هى وحدها بالفصل فيها».

«١٠ ـ وقعت هذه المذكرة على قلوبنا وقع الصاعقة ولكننا تجلدنا بالصبر وانتظرنا أن ترد حكومتنا عليها مادام المركز قد تحرج إلى هذا الحد؛ ولكنها اكتفت بكلمة تقدم بها دولة الرئيس إلى مجلس النواب بتاريخ ٥ أبريل أعلن فيها وصول رد الحكومة البريطانية إليه وزاد أنه لا حاجة به إلى القول بأن الحكومة المصرية متمسكة بوجهة نظرها المستمدة من برنامجها، وأنه يعتقد أن هذا خير سبيل لتوثيق عُرَى الصداقة بين البلدين».

«١١ ـ وقد أعلن الرئيس تمسكه هذا فى أحاديثه وفى خطابه الفياض الذى ألقاه فى حفلة نقابة المحامين بتاريخ ٢٧ أبريل، فأعلن بذلك عزمه القاطع على الاحتفاظ بخطته وتصميمه على المضى فى قانون الاجتماعات إلى النهاية».

«١٢ ـ بقى دولة الرئيس متمسكًا بعهده هذا إلى أن اقترب موعد نظر قانون الاجتماعات بمجلس الشيوخ وأدرج فى جدول أعمال يوم ٣٠ أبريل، فلم يكن من الحكومة البريطانية إلا أن داهمتنا بذلك الإنذار ٢٩ أبريل ـ ولشد ما كانت دهشتنا عندما حضرتم وطلبتم تأجيل نظر القانون التى الدورة المقبلة للأسباب التى أدليتم بها فى الجلسة السرية. ثم أبلغتم الأمر إلى المندوب السامى فى ردكم على هذا الإنذار بتاريخ أول مايو ذلك الرد الذى أوصى الحكومة البريطانية فيما يختص بإيقاف نظر القانون؛ ولكنها مع ذلك أجابت على هذا الرد بمذكرة أُرسلت إليكم فى ٢ مايو والله يشهد أنها أشد وأقسى من إنذار ٢٩ أبريل؛حيث جاء بها:

«إذا أُعيد مشروع القانون المذكور للنظر أو عُرضت مشروعات أخرى يكون لها فى رأى حكومة حضرة صاحب الجلالة دلائل خطر كدلالة هذا القانون؛ فإنها

تكون مضطرة أن تتدخل كما حدث الآن لتمنع هذه المشروعات من أن تصبح قوانين.. وأن حكومة حضرة صاحب الجلالة لا تستطيع أن تدخل فى مناقشة تختص بتصريح فبراير سنة ١٩٢٢، فقد كانت إحدى نتائج هذه الوثيقة تحميل حكومة صاحب الجلالة تبعة حماية المصالح الأجنبية فى مصر وأن الفقرة السابقة لتدل على أن حكومة صاحب الجلالة مُصرَّة على أن تلح فى كل وقت بتنفيذ نصوص ذلك التصريح تنفيذًا دقيقًا وأن التصريح ليشمل الشروط التى مُنحت مصر الاستقلال بمقتضاها ولن تسمح حكومة حضرة صاحب الجلالة بتعديل التصريح أو تجاهله».

«وهكذا وصلتم بنا فى النهاية إلى التسليم على خلاف ما سجلتموه فى بيانكم الوزارى وفى ردودكم السابقة وفى أحاديثكم العديدة، كما هيأتم الفرصة للحكومة الإنكليزية فجاءت تقرر لنفسها بمذكرتها الأخيرة حقوقًا أوسع بكثير من إصرارها على التدخل فى التشريع كلما رأت له مناسبة».

«وكان لزامًا أن تحتجوا على هذه المذكرة. لكنكم استعضتم عن الاحتجاج بتقديم الشكر والامتنان».

«١٣ ـ موقف مُحزن وحل خطر لا شك أنكم تقدِّرون مداه وتلمحون أخطاره وما أصاب البلاد من جرائه، سواء فى حياتها الدستورية أو فى استقلالها المنشود وعزتها القومية».

«إن السياسة الحكيمة ليست فى إثارة المعركة وإنما هى فى اكتسابها فماذا اكتسبت البلاد من جراء سياستكم هذه ومن هو المسئول عن نتائجها؟».

* * *

«١٤ ـ ابتهجتم يا سيدى بانفراج الأزمة وبقبول إنكلترا لذلك الحل «السعيد»، وأقبل بعضكم على بعض تتبادلون عبارات التهانى عندما زف إليكم مستر هور البشرى بانفراج الأزمة، ثم سارعتم إلى المندوب السامى صبيحة اليوم التالى (يوم ٣ مايو) وطلبتم منه إبلاغ شكركم إلى وزير خارجية حكومته على حسن التفاهم وروح الود اللتين أملتا عليه ذلك الحل السعيد».

«وقد علمتم ما كان من أمر هذا الشكر فى مجلس العموم عندما رد السير تشمبرلن على حجة المستر ماكدونالد وهو يناضل عن حقوق مصر، وأن هذا الرد

قد أثار عاصفة من الضحك فى ذلك المجلس وأخجل المستر ماكدونالد حتى امتقع لونه على ما يقولون مادام أن رئيس الوزارة المصرية يشكر وزير الخارجية البريطانية على ما عوملنا به من سياسة الشدة والعنف ويعتبر الحل الذى انفرجت به الأزمة حلاً سعيدًا أملته روح الصداقة والود».

«١٥ ـ ألم يكن حقًا عليكم بدل على هذا الشكر أن تحتجوا على ما جاء فى مذكرة ٢ مايو التى بُلغت إليكم. لأن هذه المذكرة كما قدمنا تقرر لإنكلترا حقوقًا لا تقف عند تأجيل القانون ولا تتفق مع ما عرضتموه على البرلمان عند طلب التأجيل».

فلماذا استبدلتم الاحتجاج بالشكر مع أن الاحتجاج فى العرف الدولى أقل ما يلجأ إليه السياسيون من درجات الدفاع عن حقوق بلادهم!

«لا أقول هذا تعسفًا بل لتكون لكم أسوة بما تجرى عليه السياسة الإنكليزية فى مثل هذه الظروف، حرصًا على ما تدّعيه من حقوق. لست أذهب فى تأييد نظريتى هذه نظرية وجوب الرد والاحتجاج إلى أبعد مما حصل فى نفس المشكلة التى نحن بصددها. فها هى الحكومة الإنكليزية التى لم تترك لنا مذكرة إلا ردت عليها وكانت لها الكلمة الأخيرة حرصًا على ما تدعى، فلماذا نلتزم نحن جانب السكوت ونحن أحوج منها إلى مثل هذا الدفاع ولكننا تركنا ذلك واستبدلناه بالشكر والامتنان!».

«ناشدتك الله يا دولة الرئيس. هل ترى وأنت رئيس وزارة دستورية أنك عبَّرت بهذا التصرف الغريب عن رأى البرلمان؟ وهل هذا يتفق مع الروح التى تبينتها من المناقشات التى حصلت فى الجلسة السرية؟ وهلا تلمحون فيه شيئًا من المساس بالكرامة ومتى هانت الكرامة هان كل شىء».

«١٦ ـ أوضحتم دولتكم فى مذكرة ٣٠ مارس وجهة نظر الحكومة وكررتم هذه العبارة فى غير ما موضع وأعلنتم تمسككم بها فى البرلمان وفى كل مكان؛ ولكنكم سلمتم فعلاً بما يناقضها حيث انتهى بكم الأمر إلى طلب تأجيل القانون؛ فضلاً عن سكوتكم عن الرد على مذكرتَىْ ٤ أبريل و٢ مايو اللتين تقرران للحكومة البريطانية حقوقًا جديدة لم يكن للحكومة المصرية أن تسكت عليها».

«فهل يتفق ذلك مع بقائكم متمسكين بوجهة النظر هذه أو أن لهذه العبارة مدلولاً غير معناها؟».

لذلك كله

«أرجو دولة الرئيس أن يتفضل بإجابتى عما يأتى:

«أولاً ـ ألا يرى دولته أنه بسياسته هذه قد هيأ الفرصة للخَصْم ومكَّنته من التدخل فى شؤوننا التشريعية والافتيات على استقلالنا المنشود وكان لكم مندوحة عن ذلك».

«أعربتم للمندوب السامى يوم طلبتم منه إبلاغ شكركم إلى وزير خارجية حكومته عن رغبتكم الحقيقية فى تجنب أسباب الشقاق فى المستقبل؛ فلماذا لم تتبعوا هذه السياسة فى الماضى إذا كنتم شديدى الرغبة فيها تحاشيًا من تلك الصدمة التى لاقيناها؟».

«ثانيًا ـ ألا ترون أنكم بشكركم إياه بعد مذكرة ٣ مايو التى هى فى الحقيقة إنذار أشد وأنكى مما سبقه قد أقررتموه على ما جاء فى تلك المذكرة من الدعاوى وما تضمنته من تهديد ووعيد؟ وأين هو يا دولة الرئيس مكان حسن التفاهم من هذه المذكرة وأين نجد روح الود التى أملت ذلك الحل السعيد؟».

«ثالثًا ـ كيف رضيتم لأنفسكم أن تعتبروا الحل الذى انتهت إليه هذه المأساة حلاً سعيدًا وأن تبلغوا ذلك إلى وزير خارجية إنكلترا مع ما فيه من المساس بحقوق البلاد وعزتها القومية وما للحكومة من هيبة واحترام؟».

«وهل كنتم فى مسعاكم هذا تعبرون عن رأى البرلمان وعن الروح التى شاهدتموها فى جلسته السر؟ وإذا كان الأمر على خلاف ذلك، فكيف رضيتم لأنفسكم وأنتم على رأس وزارة دستورية أن تواجهوا دولة أجنبية بآراء وعبارات تناقض رأى البرلمان ولا تتفق مع الروح السائدة فيه؟ وهلا ترى أن تقديم الشكر على مذكرة تقرر اعتبار تأجيل القانون سحبًا نهائيًا لا يعود بعده مع أن البرلمان إنما قرر التأجيل فقط للدورة المقبلة. هلا ترى فى تقديم هذا الشكر مقرونًا باعتبار أن حل الأزمة كان حلاً سعيدًا ما يناقض صراحة ما قرره البرلمان من توقيت التأجيل؟».

رابعًا ـ لماذا سكتم عن الرد على مذكرة ٤ أبريل والاحتجاج على مذكرة ٣ مايو مع أن العرف الدولى يحتم ذلك. ومع أن الحكومة البريطانية فى تصرفاتها التى صدرت منها فى إبان هذه الأزمة ما يدل على أهمية هذا العرف الدولى كما تقدم بيانه؟».

«خامسًا - ما معنى قاعدة تمسك الحكومة المصرية بوجهة نظرها التى تردون بها على كل مَنْ يطالبكم بالدفاع عن حقوق البلد إذا كنتم من الوجهة النظرية تمتنعون عن الرد على المذكرات البريطانية التى تقرر حقوقًا على البلاد منافية وجهة النظر التى تتمسكون بها وكنتم من الوجهة العملية عند التنفيذ تسلمون بما يناقضها. وهل مجرد تأكيد القول بالتمسك بوجهة النظر هذه دون أى عمل يؤيده بل ومع التسليم بما ينافيه فيه صيانة الحقوق للبلاد ودفاع عنها، أم فيه تقرير سوابق دون أى تحفظ مع ما فى ذلك من خطورة لا تخفى وأى مدلول يبقى لقاعدة التمسك بوجهة النظر بعد هذا؟».

* * *

«لهذا اسمحوا لى يا دولة الرئيس أن أعلن استنكارى لهذه السياسة ومزيد استيائى من تلك التصرفات الضارة وأعتقد أن المجلس يشاركنى فى ذلك؛ لأن المسألة ليست مسألة أشخاص ولا أحزاب وإنما هى قضية مصر ومصر فوق الجميع».

«لهذا أرجو دولتكم أن تجيبونى عما طلبت بصراحتكم المعهودة حتى نعرف إلى أى طريق نحن مَسُوقون».

الجلسة السرية

ذلك توضيح كافٍ لأهم قرارات وأعمال مجلس النواب والشيوخ، وقد بقى أن نشير إلى تلك الجلسة التى طلب رئيس الوزراء دولة مصطفى النحاس باشا أن تكون سرية فى مجلس النواب ومن مجلس الشيوخ.

وكانت تلك الجلسة فى مساء الأربعاء ٢ مايو لعرض الإنذار الإنكليزى والرد المصرى بعد موافقة الشيوخ والنواب المصريين.

ولقد تكهنت الصحف بما كان فى جلسة النواب السرية. فذهب بعضها إلى أن دولة رئيس الوزراء وقف فى أول انعقاد الجلسة السرية وتلا إنذار الحكومة البريطانية الموجه للحكومة المصرية، وشفع ذلك بعرض رأى الحكومة فى هذا الإنذار ومشروع حل للأزمة على أن يكون هذا الحل اقتراحًا يُعرض على هيئة المجلس: وللمجلس الرأى الأعلى فى أن يقرر ما تراه من قبوله. أو يعرض اقتراحات وحلولاً أخرى.

وإنه كان من رأى النائبين المحترمين فكرى أباظة ومصطفى الشوريجى - وهما من نواب الحزب الوطنى - أن تتمسك الوزارة بخطتها الوطنية وأن تحتفظ بعدم قبول التدخل فى شؤون البلاد واستقلالها ودستورها. وأن تبقى فى مراكز الحكم تاركة للقوة أن تفعل ما تشاء.

وبعد مناقشات عنيفة أخذ الرئيس الرأى على بيان الوزارة فكانت الأغلبية فى جانبه.

متفرقات

القبض على شيوعيين فى مصر

نشرت البلاغ الصادرة بتاريخ ٨ مايو ما يأتى:

«منذ أسبوع وصلت إلى إدارة الأمن العام أخبار تفيد بوجود دعاية شيوعية يقوم بها بعض الأجانب من صنائع السوفيت، فبثت وزارة الداخلية العيون والأرصاد فى كل مكان حتى وثقت من أنها إذا ضربت بيدها على أعناق هؤلاء الشيوعيين كانت الضربة قاضية».

«وأصدرت إدارة الأمن العام التابعة لوزارة الداخلية فى ساعة متأخرة من مساء اليوم الأحد أوامرها إلى قسمَىْ بوليس عابدين والموسكى فى القاهرة وإلى حكمدارية العاصمة وحكمدارية الإسكندرية، بإعداد قوات كافية من رجال البوليس العادى والملكى لتلبية دعوتها فى أية ساعة من ساعات الهزيع الأخير من ليلة الإثنين».

«وعند الساعة الرابعة صدرت الأوامر فى القاهرة بتفتيش بعض المنازل فى حارات واقعة بين ميدان الأوبرا وميدان عابدين وفى حارة البرابرة وضبط ما فيها من أوراق وغيرها واعتقال الساكنين فيها، وكذلك صدرت مثل هذه الأوامر إلى الحكمدارية لإرسال قوة إلى جهة شبين القناطر وإلى حكمدارية الإسكندرية».

«وقد نُفذت هذه الأوامر فيما بين الساعة الخامسة والسادسة من صباح الإثنين، وبلغ عدد الذين اعتُقلوا ٢١ شخصًا منهم ١٨ فى القاهرة واثنان فى شبين القناطر وواحد فى الإسكندرية».

«وعلمنا أنهم جميعًا من الأجانب ومعظمهم من العمال فى معامل ديمترينو للدخان وصنع السجائر وبينهم خباز».

«وقد أُودعوا سجن الأجانب وعلم مندوبنا من مصدر رسمى فى وزارة الداخلية أنه تقرر نفيهم من مصر فى أقرب فرصة، وتدور الآن مخابرات بين وزارة الداخلية وبين القنصليات التابعين لها لاتخاذ إجراءات النفى عاجلاً».

«وقد تمكن البوليس فى هذه المرة من ضبط مطبعة (الرونيو) التى تطبع عليها النشرات الشيوعية ومذكرات هؤلاء الصناع، وكان البوليس قد بذل مجهودًا كبيرًا فى سبيل البحث عن هذه الآلة عند ضبط المؤامرة السابقة فلم يوفق».

«وضبط البوليس أوراقًا كثيرة ومذكرات زادت ما عند ولاة الأمور فى وزارة الداخلية من معلومات عن الحركة الشيوعية».

«والمنتظر أن يُلقى القبض على شخص أو اثنين آخرين لهما صلة بهذه المؤامرة، وقد طُلب منا رسميًا عدم ذكر أسماء المقبوض عليهم والإشارة إلى جنسياتهم لمصلحة العمل على إبعادهم عن مصر».

«وسأل مندوبنا كبيرًا فى وزارة الداخلية عما إذا كان هناك ما يدل على أن بين المنتظر اعتقالهما أحد المصريين فأجاب الموظف الكبير بقوله: «لا أتوقع هذا»، ثم سكت قليلاً وعاد فقال: (لدينا الآن معلومات موثوق بها تفيد أنه ذهب إلى موسكو ١٢ مصريًا للتعليم على حساب السوفيت ولا يزال هناك حتى الآن سبعة وربما أكثر، وعلى كل حال فإن وزارة الداخلية يقظة جدًا وإدارة الأمن العام غير غافلة عن هؤلاء خصوصًا بعد عودتهم إلى مصر لا بصفتهم عائدين من موسكو بل من تركيا)».

«وقد اجتمع فى صباح الإثنين فى وزارة الداخلية صاحبا السعادة على جمال الدين باشا وزير الداخلية ومحمود باشا فهمى القيسى مدير الأمن العام ومستر كوين بويد مدير الإدارة الأوروبية اجتماعًا طويلاً».

«وعلم مندوبنا إن إدارة الأمن العام تبحث الآن فى ضرورة وضع تشريع جديد لإعطاء جوازات السفر إلى الخارج وإجراءات السماح للقادمين من الخارج وبينهم المصريون بالنزول إلى البر والدخول إلى البلاد، بعد أن ثبت لوزارة الداخلية أن الذين يسافرون إلى موسكو إنما يطلبون جوازات سفر إلى اليونان أو تركيا حتى إذا ما وصلوا إلى هناك أشَّروا على جوازات سفرهم فى القنصليات السوفيتية بالسفر إلى الروسيا ويزعمون أنهم فقدوا جوازات سفرهم، وبصفتهم مصريين

لا يمكن منعهم من الدخول إلى بلادهم بعد إثباتهم جنسيتهم بطريقة الإثبات الرسمى».

«ويُراد من التشريع الجديد والمرغوب فيه منع المصريين الذين لا توجد معهم جوازات سفر ويثبت أنهم كانوا فى الروسيا لأغراض لا تتفق مع النظم المصرية من النزول إلى البر ثم إعادتهم من حيث أتوا».

«وقال موظف أجنبى كبير فى وزارة الداخلية إن هذه المسألة بُحثت وتُبحث بما يتفق تمام الاتفاق مع النظام الدستورى».

وقد علقت الصحف جميعًا مستنكرة هذا الحادث، فكتبت السياسة افتتاحيتها فى صباح ٨ مايو تحت عنوان (وثيقة جديدة للبلاشفة) ضمَّنتها معلومات خطيرة عن حركات البلاشفة، جاء فيها:

«وردت أمس فى إحدى برقياتنا الخاصة خلاصة رسالة نشرتها «التيمس» لمراسلها الخاص فى مصر عرض فيها إلى تحرك الدعوة الشيوعية فى مصر بعد ركودها، وإلى ما بذله الدعاة فى سبيل نشرها فى الأعوام الأخيرة، وإلى ما يتخذون من أهبة للقيام بجهود جديدة فى هذا السبيل، وفى وسع إدارة الأمن العام دون غيرها أن تحقق مبلغ هذه الرواية من الصدق أو البطلان، وعليها قبل غيرها تقع تبعة حماية البلاد من كيد أولئك الدعاة الذين طاردتهم غير مرة واستطاعت أن تقف جهودهم فى دور التحضير، وسواء صحت رواية مراسل التيمس هذه عن أهبة أولئك الدعاة فى مصر أم كانت حدسًا فقط، فإن فى حوادث الأيام الأخيرة ما ينهض على أن الشيوعية تقوم اليوم بوثبة فى سبيل بث الدعوة الثورية. والظاهر أن هذه الوثبة عامة تشمل كل البلدان التى تأنس فيها الشيوعية ميدانًا للعمل، وليس بعيدًا أن تكون مصر إحدى هذه الميادين، وأنها وثبة محكمة مدبرة تجمع بينها وحدة الوحى والخطط والمؤازرة المادية والمعنوية. فليس من المصادفة فى شىء أن تتعاقب الفورات الشيوعية من اليابان فى أقصى المشرق إلى فرنسا وبريطانيا فى أقصى المغرب فى فترة واحدة وفى ظروف متماثلة ولكن هذا ما وقع. ففى لتوانيا، وفنلندا، والنمسا، والمجر، وفرنسا، وبريطانيا، واليونان واليابان نشطت الدعوة الشيوعية فى الأسابيع الأخيرة، وظهرت بأثواب وأساليب مختلفة تناسب ظروف كل بلد، ـ اتخذت مظهر الثورة

والعنف فى لتوانيا وفنلندا، والنمسا والمجر. ومظهر الدعوة القوية فى بريطانيا واليابان».

«وقد بدأت هذه الحركة الجديدة منذ ثلاثة أشهر من النمسا حيث أسفرت تدابير الشيوعيين عن ثورة عنيفة كادت تُسْقط حكومة المنسنيور سبيل، ولم تخمد إلا بعد جهود عنيفة. وقد كانت أسباب الفقر والفوضى السياسية والاقتصادية التى تسود فى النمسا والمجر من بعد الحرب ميدانًا خصيبًا لنشاط البلاشفة، بل كان فى مقدمة الميادين التى طمحت إليها أبصارهم وقويت دعوتهم إلى حد أنه لم تمضِ أعوام قلائل بعد الهدنة حتى نشبت فى المجر ثورة بلشفية قوية حطمت الحكومةَ الملوكية القائمة وأقامت فى بوادبست جمهورية سوفيتية على رأسها الزعيم البلشفى بيلاكون؛ ولكن الحكومة الثورية انهارت لأسابيع فقط لأنها لم تقُمْ إلا على العنف، ولم يكن لديها من أسباب القوة ما تعتمد عليه. ومع ذلك فإن البلاشفة لم ينقطعوا لحظة عن العمل فى هذا الميدان، فكان فى مقدمة برنامجهم الجديد. ولم تمضِ أسابيع على الثورة النمسوية حتى اكتُشفت فى فينا وفى بوادبست مؤامرة شيوعيَة جديدة هى التى جاءتنا بأخبارها الأنباء الأخيرة. وفيها يقصد البلاشفة أيضًا إسقاط الحكومة المجرية القائمة وإقامة حكومة سوفيتية وفيها أيضًا يمثل اسم بيلاكون ورفاقه القدماء، واكتشفت الحكومة الفلندية والحكومة اللتوانية، كل فى نفس الوقت، مؤامرة شيوعية خطيرة لقلب الحكومة القائمة. وهكذا لا تزال جمهوريات البلطيق الجديدة التى اقتُطعت من روسيا ميدانًا لدسائس شيوعية مستمرة لأنها جارات مباشرات لروسيا، وسيل الشيوعية إليها لا يرده رادّ. والفوضى الاقتصادية فيها تؤيد جهود الدعاة وموسكو تُعنى بتمكين الدعوة الشيوعية فيها بصفة خاصة لكى تقضى بذلك على كل حركة مرجعية أو بيضاء (خصيمة للبلشفية) تُدبر ضدها. ويجب أن لا ننسى أيضًا ما كان لهذه الحركة من صدى فى فرنسا وبريطانيا. ففى فرنسا اشتدت الدعوة الشيوعية وضاعف الحزب الفرنسى الشيوعى جهوده فى بث دعوة التمرد فى الجيش والبحرية واشتدت الحكومة من جانبها فى مطاردة الشيوعية وحوكم جماعة من النواب الشيوعيين وألقوا إلى السجن. وفى بريطانيا اكتشفت فى إيرلندا أسلحة مهربة، وأعتقد أنها فِعْلة الشيوعيين وثارت لذلك ضجة فى مجلس العموم، ويُبدى الحزب الشيوعى البريطانى نشاطًا جديدًا، ويعتزم أن

يضاعف جهوده فى خوض المعركة الانتخابية القادمة لكى يظفر فى المجلس بأكثر من نائب. كذلك اكتشفت الحكومة اليابانية فى نفس الوقت مؤامرة شيوعية خطيرة، وظهر من التحقيق أن للحزب الشيوعى اليابانى صلة مباشرة بالدولية الشيوعية وأن دعاته نفذوا إلى أكبر النقابات فى يوكوهاما وفى طوكيو، وأن برنامجهم يشمل إلغاء الحكومة الملوكية وإقامة جمهورية سوفيتية اشتراكية، واستبدال البرلمان الحالى بدكتاتورية عمال وفلاحين، ونزع ملكية الأسر الملوكية وأصحاب الأموال، ومُلاّك الأرض وتأييد روسيا السوفيتية والحركة الصينية الوطنية. وصرح البارون تاناكا رئيس الحكومة اليابانية أن هنالك من الأدلة ما يؤيد أن المؤامرة الشيوعية كانت تقصد إلى قلب الحكومة والنظم القائمة بالعنف».

«وهكذا نرى ريح البلشفية تعصف فى أنحاء مختلفة من أقصى العالم إلى أقصاه. وبعيد كما قدمنا أن يرجع اتحاد هذه الفورات فى الظروف والأساليب والمقاصد إلى الاتفاق المجرد. فليس من ريب أنها حركة موحدة مدبرة، وأنها ترجع كلها إلى وحى واحد. ولسنا بحاجة لأن نقول إن موسكو هى مصدر لكل حركة شيوعية وأن إصبع الدولية الشيوعية تمثل فيها جميعًا. ولا تغفل موسكو ذرة عن انتهاز كل فرصة تهيّئ جوًا صالحًا لبَثّ دعوتها، ولا يغفل دعاتها الذين تبثهم فى أقطار الأرض كلها لمحة عن خلق الفرص كلما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً. ومهما كان من تضعضع روسيا السوفيتية وانهيار النظم الشيوعية فيها، واضطراب شئونها الاقتصادية والاجتماعية، فإن البلاشفة لم ينزلوا ذرة عن غايتهم أو رسالتهم القصوى: الثورة العالمية أو ثورة الكتلة العاملة فى كل بلد متمدين. وهم يوقفون لهذه الغاية موارد روسيا المادية والمعنوية، ويراعتهم الفذة فى حشد الدعاة وتنظيم الدعوة وقد قطعوا بلا ريب شوطًا فى سبيل هذه الغاية وغدت الدولية الشيوعية أداة هدامة هائلة تبث معاولها للتقويض والهدم فى معظم المجتمعات المتمدينة. وقد يدفع البلاشفة إلى ذلك بغريزة البقاء والاحتفاظ بالنفس، فالثورة الشيوعية لا تحيا إلا فى غمار الاضطرابات والثورات وقد عاشت إلى اليوم فى هذه الغمار، فيجب لبقائها أن تبقى. وقد لا تشهد انهيار الأسس الأخيرة لصرح ماركس ولينين إلا يوم ينفد هذا الغذاء الدموى. ولا ريب أن الثورة العالمية مازالت حلمًا مروعًا ولكنه حلم تزعج بوادره

الخطيرة كل المجتمعات المنظمة، وليس يكفى لتحطيمه وإيقاظ دعاته من تأملاتهم الوحشية أن تقف المجتمعات المنظمة عند هذا الاعتبار فقد كانت النظريات الاشتراكية والشيوعية حلمًا منذ قرن، ولكنها ظفرت خلال هذا العصر بكثير من أسباب التحقيق. ولن تتحطم أحلام البلاشفة إلا على صخور جبهة موحدة تمثل فيها كل جهود تبذل لصون المدنية والنظام».

ونشرت البلاغ افتتاحية كذلك بتاريخ ٩ مايو بإمضاء الكاتب المعروف الدكتور محمد أبو طائلة، جاء فيها:

«نشرت «البلاغ» بالأمس نبأ القبض على واحد وعشرين من دعاة الشيوعيين فى مصر ومصادرة مطبعة كانوا يطبعون عليها منشوراتهم، وقد نُقل هذا النبأ إلى الصحف الإنكليزية فنشرته وهولت ما شاء لها التهويل حتى ليظن قراؤها أن الأمة المصرية صارت حليفة الشيوعيين وأن القاهرة أصبحت أختًا لموسكو، ولها فى ذلك مآرب غير خافية فإن نشاط حركة الشيوعية فى مصر كما تزعم ليس إلا سببًا جديدًا لبقاء الإنكليز فى مصر وسيطرتهم على شؤونها الداخلية حتى لتكون مكافحة الشيوعية تحفظًا خامسًا يُضاف إلى حماية الأجانب والتحفظات الأخرى. ولكن مهما هولت الصحف الإنكليزية ومهما أذاعت من أخبار «الحركة البلشفية» فى هذه البلاد، فإنها لا تستطيع أن تنكر أن الواحد والعشرين شخصًا الذين قُبض عليهم الأمس لترويج المبادئ الشيوعية هم جميعًا من الأجانب وليس بينهم مصرى واحد، وكذلك كان من الأجانب أكثر الذين قُبض عليهم فى المرات السابقة بتهمة السعى فى نشر الشيوعية».

«أما المصريون فقد ظلوا بعيدين عن هذه الحركة ولم يخدعهم زخرف المبادئ البلشفية ولا رياء أساطين موسكو إذ يدعون أنهم ينصرون حرية الشعوب المظلومة. وكثيرًا ما زعم الكاتب الإنكليزى أن الحركة الوطنية فى مصر قد بعثها البلاشفة من عندهم ومدوها بروحهم ومالهم، ولكن اتضح الآن كذب هذه التهمة حتى خجل أصحابها من ترديدها فقد مضى نحو عشر سنوات على قيام الحركة الوطنية فلم تلوث فيها بالمبادئ البلشفية ولم يكن بين الاثنتين أية صلة، وهذه الحقيقة الناصعة لا تَدَع للإنكليز مجالاً لأن يزجوا لمصر تهمة البلشفية أو يبالغوا فى أمرها، وإنما يأتى خطر البلشفية كما قلنا من الأجانب الذين يدعى الإنكليز حق حمايتهم، فإذا طلب هؤلاء لأنفسهم أيضًا أن يكافحوا البلشفية فى مصر

فمعنى ذلك أنهم يحمون المصريين من الأجانب فى الوقت الذى يحمون فيه الأجانب من المصريين».

«ولا نستطيع إلا أن نحمد للحكومة المصرية يقظتها وهمتها فى مقاومة الدعوة البلشفية ومراقبة دعاتها المفسدين. وقد أبدت مثل هذا الحزم مرارًا من قبل رجال القضاء فأصدر على دعاة البلشفية أحكامًا شديدة رادعة. ولا شك أن الحكومة مواصلة السير فى هذا السبيل بعد أن اتضح اهتمام أقطاب البلشفية بنشرها فى مصر والهند والشرق الأدنى، ولعلها تُزيد رقابتها على الأجانب الوافدين من فلسطين خاصة فقد سرت الأفكار الشيوعية بين المهاجرين الذين استعمروها حديثًا وصاروا رسل البلشفية إلى هذه البلاد والصلة بين روسيا والشرق. وبعض العمال الأجانب الذين يعملون فى المصانع والمشروعات القائمة فى مصر قد أُفعمت نفوسهم بالخُيالات؛ الشيوعية فصاروا دعاة لها بين زملائهم من المصريين والأجانب، فهم لذلك أهل للرقابة والحذر ولا يجوز أن تتهاون السلطات فى إبعادهم عن مصر. ومن المصريين أيضًا أفراد قليلون بهرهم رونق المبادئ الشيوعية وحسن طلائها، أو دفعتهم الحاجة إلى أن يبيعوا أنفسهم للبلاشفة ويصبحوا مأجوريهم فى مصر، ومنهم شبان يتلقون التعاليم البلشفية فى جامعة موسكو، ولا يصد الحكومة شىء عن أخذ هؤلاء جميعًا بغاية الشدة والحزم».

«غير أن هذه كله لا يكفى لدرء خطر الشيوعية ولا يصح أن نستهين بهذا الخطر وإن كانت بلادنا فى شبه وقاية منه لأنها زراعية ولا تروج الأفكار الاشتراكية فى البلاد الزراعية عادة، ولأن الدين الإسلامى السائد يحمى الملكية الفردية وينافى المبادئ الشيوعية. ففى مصر مقابل ذلك عوامل تخشى أن تستثمرها الدعوة البلشفية وهذه العوامل هى التى يجب القضاء عليها بكل وسيلة تُستطاع، ولا يُجْدى فى ذلك حزم الحكومة وحده الذى تأخذ به الدعاة، وقد شرعت الحكومة فى ذلك أيضًا منذ ألفت لجنة من الموظفين والشيوخ والنواب لتضع مشروع قانون لحماية العمال بعد مقارنة التشريع الخاص بذلك فى الدول الأخرى. وقد أنجزت اللجنة مهمتها أخيرًا ووضعت مشروعًا نحسبه وافيًا بالغرض وجديرًا بأن يحفظ للعمال حقوقهم ويحميهم من الإرهاق والجور فيجعل حركتهم الناشئة فى مأمن من المبادئ الشيوعية».

«ولكنَّ ثمة فريقًا غير العمال قد يكونون أخطر منهم وأقرب فى التعلق بالخيالات، وهم المتعلمون الذين زاد التعليم مطالبهم المادية والمعنوية ثم لم يستطيعوا قضاءها لعطلهم وحاجتهم. ولا تزال المدارس على اختلاف درجاتها تخرج كل عام آلافًا من المتعلمين فلا يجدون مجالاً للعمل والكسب، إذ امتلأت دواوين الحكومة على رحبها بالموظفين وليس فى البلاد مشروعات اقتصادية تستثمر قوى المتعلمين وتهيئ لهم أسباب الرزق - إلا المشروعات الأجنبية التى تحرص على استخدام الأجانب دون المصريين»(*).

استقبال جلالة الملك فى الأكاديمية

إنه لما انتخب أعضاء أكاديمية الآثار والآداب جلالة الملك عضوًا بها قرروا أن يستقبلوا جلالته رسميًا بعد بضعة أيام. وقد أقاموا حفلة لهذا الغرض فى المعهد العلمى القديم لم يشترك فيها إلا أعضاء الأكاديمية وبعض المدعوين ورجال الحاشية الملكية وموظفو المفوضية والقنصلية المصرية. وكانت غاية فى البساطة لأنها فى الواقع كانت جلسة عمل عادية ولم يوجد بها أى شىء من مظاهر الزينة - وقد جلس أعضاء الأكاديمية حول مكاتبهم ينتظرون زميلهم الجديد جلالة الملك فؤاد الذى وصل فى الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر فاستقبله فى مدخل المعهد المسيو ريناخ رئيس مكتب الأكاديمية ومعه وكيله والسكرتير الدائم.

ولما دخل جلالته القاعة قام جميع من فيها احترامًا. ثم تقدم إلى مركزه بجانب أعضاء الأكاديمية الآخرين، ووقف الرئيس فرحب بجلالة الملك الذى كان هو وجميع الحاضرين وقوفًا.

وقد أصغى جلالة الملك بعناية واهتمام إلى خطاب الرئيس الذى لم يُقابل بالتصفيق لأن الجلسة كانت جلسة عمل عادية كما تقدم القول. وقد رد جلالة الملك على خطاب الرئيس بصوت جهورى صريح يُسمع بإعفاء وانتباه تكلم فيه عن التعاون الوثيق بين فرنسا ومصر وما نسبه من الفائدة لخدمة الإنسانية. وبعد أن أتم هذا الخطاب العظيم لم يتمالك الأعضاء بالرغم من صفة المكان ودقة التقاليد الأكاديمية من التصفيق الشديد والهتاف الطويل لزميلهم الجديد.

(*) سيلاحظ القراء أن ثمة انقطاعًا فى السياق حيث انتقل المؤلف إلى الحديث عن رحلة الملك إلى فرنسا مما يعنى أن صفحات بداية الرحلة قد سقطت فى النسخ الأصلية، وقد حاولنا البحث عن نسخة كاملة فلم نجد سوى نفس الخطأ فى سائر النسخ لذا لزم التنويه. (المحرر).

وطبقًا لجدول الأعمال تلا أحد الأعضاء بيانًا مكتوبًا عن تربية أمير ملكى فى الأسرة التاسعة فى عهد الفراعنة. ولما انتهى هذا العضو من بيانه شكر الرئيس ثم قدم لجلالة الملك نسخة من ميدالية العضوية فى المعهد وميدالية ذهبية أخرى موضوعة فى صندوق كتب على أحد وجهيها اسم جلالته - وقد وقّع جلالته ورقة الحضور كباقى الأعضاء. وقبل دعوة الرئيس والسكرتير لزيارة المكتبة التى أُعجب بما فيها من نفائس الكتب وبعد ذلك ودع جلالته زملاءه الجديدين، وغادر المعرض مصحوبًا بثروت باشا قاصدًا الجمعية العراقية يتبعه ذو الفقار باشا وفخرى باشا والأميرال توسين»[1].

جلالة الملك فى الجمعية الجغرافية

وصل جلالة الملك إلى الجمعية الجغرافية، وهى دار فخمة كانت قبلا مِلْكًا لرئيسها السابق البرنس رولان بونابارت وهى الآن ملك لشركة قنال السويس، فاستقبله على عتبة الدار رئيس الجمعية وسكرتيرها. ثم سار ومعه حاشيته إلى البهو الكبير حيث رحب به رئيس الجمهورية ونوّه بعنايته العالية واهتمامه المتواصل بالجغرافية وأشار إلى الشرف الذى أولاه جلالته الجمعية بقبوله عضوية الشرف بها وميداليتها الكبرى. وقد رد الملك على الرئيس ببضع كلمات رقيقة وكان بين حضور هذه الحفلة وزير المعارف والمستعمرات والمسيو لاكو مدير مصلحة الآثار المصرية.

ثم قصد جلالة الملك مكاتب الجمعية ومكتبتها التى تحوى ٣٢٠ ألف مجلد فتفقّد غرفها وكان يرافقه أمين المكتبة؛ فأعجب جلالته كثيرًا بالكتب النادرة التى لها علاقة بتاريخ مصر أو جغرافيتها وخطوط شمبليون وكبار الرحالين. وكان كثيرًا ما يستوضح ما يرى الاستعلام عنه متكلمًا بغير كلفة. وقد رجا المسيو دولار أستير جلالة الملك أن يتقبل منه إهداء المجلد الثالث الذى أصدره عن اكتشاف أفريقيا قائلاً إنه مدين لجلالته فى إنجاز هذا العمل فشكره جلالته. واستمر يتفرج بتؤدة، وإعجاب على الكتب والتجليد والمستندات وهنأ أمين المكتبة الذى سار معه إلى قاعة مزينة نُسق فيها مقصف فقُدم لجلالته كأس من الشمبانيا، وكان جلالته يتحادث حديثًا وديًا بكل بساطة مع وزير المعارف

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٢ أكتوبر.

وأعضاء الجمعية وبعد ذلك استأذن وغادر دار الجمعية مع ثروت باشا وفخرى باشا ورجال الحاشية[1].

وقد أدبت شركة قناة السويس مأدبة تكريمية لجلالته حضرها ٦٠ مدعوًا، منهم أعضاء مجلس إدارة الشركة وعددهم ٣٢ والباقى من الوزراء ومديرى اليزل والشركات وغيرهم.

وأدب المسيو ريان وزير الخارجية فى المساء مأدبة فخمة فى وزارة الخارجية؛ إكرامًا لجلالة الملك ورئيس الجمهورية حضرها ٨٠ مدعوًا من الكبراء ورجال الحاشية الملكية وموظفو المفوضية المصرية وسفراء الدول وثروت باشا وبعض النواب والشيوخ وكبار رجال الجيش والمالية والصناعة.

زيارة الملك للمعاهد الكبرى

بعد أن كان الجو صافيًا فى اليومين الماضيين أصبح يوم ٢٢ أكتوبر فإذا به قد تغير وأخذ المطر يهطل غزيرًا؛ غير أن ذلك لم يؤخر جلالة الملك من الذهاب إلى مدسة السنترال ومعه رئيس الجمهورية وكان فى انتظاره أمام مدخل المدرسة وزير المعارف والمسيو ترويه ورئيس مجلس المدرسة ومديرها وسكرتيرها العام ويوسف قطاوى باشا ـ لأنه من طلبتها القدماء، وغيرهم. وقد عزفت الأبواق عند تشريف جلالته وحيا الحرس الجمهورى جلالته والمسيو دومرج تحية عسكرية، ثم قدم مدير المدرسة لجلالة الملك أعضاءَ مجلس إدارتها وأساتذتها ولجنة طلبتها القدماء. ولما دخل الملك فناء المدرسة الكبير صدحت الموسيقى بالنشيد المصرى. وكان جميع الطلبة مُصطفِّين على طول الرِواق بملابس زرقاء، ثم مر جلالته بلوحة رخامية كُتب عليها أسماء ٥٥٠ طالبًا قُتلوا فى ميدان القتال بين سنتَى ١٩١٤، ١٩١٨. وبعد الوقوف برهة زار جلالته معمل التجارب الطبيعية والصناعية ومعمل المبردات والمعمل الكبير حيث كان يتمرن نحو مائة من الطلبة.

ثم زار جلالته القاعة المخصصة لطلبة السنة الأولى فوجدهم فيها وقوفًا فى انتظار تشريفه، وجلس جلالته والمسيو دومرج فى الصف الأول أمام التلاميذ الدين كانوا يستمعون درسًا فى الطبيعيات مقرونًا بتجارب مهمة وكان الإصغاء تامًا.. وطاف بعد ذلك قاعات المدرسة ومر أمام موسيقى الطلبة التى كانت

(١) البرقيات الخصوصية فى ٢٢ أكتوبر.

تصدح بنشيد النصر، ثم دخل المتحف فقاعة الحفلات حيث خطب رئيس مجلس إدارة المدرسة فحيًّا الملك وشكر له تشريفه المدرسة ونوَّه بعمل المعهد العلمى المصرى، وشكر لجلالته الحفاوة التى لقيها العلماء الفرنسيون فى مصر فى المؤتمرات الدولية التى عُقدت فيها منذ عهد قريب. وقال الخطيب إن غرض المدرسة هو تحقيق الاتحاد بين العلم والعمل ثم تلاه المسيو جيليه مدير المدرسة فألقى كلمة نوه فيها بالأعمال والمشروعات الكبرى التى تمت فى مصر الحديثة على يد خريجى مدارس الهندسة الفرنسية وذكر من بين خريجى هذه المدرسة القدماء نوبار باشا وقطاوى باشا. وختم كلامه كما استهله شاكرًا لجلالته الفخر العظيم الذى أولاه المدرسة بزيارته لها.

وقد تبرع الملك بمبلغ ٤٥ ألف فرنك لتعليم ثلاثة من الطلبة فى هذه المدرسة فشكره مدير المدرسة على هذا السخاء ـ ثم أعلن المدير أن الطلبة سيُمنحون إجازة فى ٣١ أكتوبر بمناسبة الزيارة الملكية. وأهدى جلالته مجموعة من صور المدرسة وميدالية ذهبية وكذلك ميداليات صغيرة إلى ثروت باشا وذو الفقار باشا وشاهين باشا، ووقَّع جلالته فى سجل المدرسة الذهبى ووقع بعده المسيو دومرج[1].

وعلى إثر ذلك خرج جلالته وركب السيارة ومعه رئيس الجمهورية قاصدين إلى مدرسة الهندسة فوصلاها فى الساعة الحادية عشرة والربع، وكان فى استقباله وزير الحربية والبحرية وقومندان المدرسة الجنرال إلفين وعشرون جنرالاً بملابس طلبة المدرسة القدماء والأساتذة والمعلمون. وبعد أن قدم المسيو بانليفه وزير الحربية الحاضرين إلى جلالته، دخل فناء المدرسة وانحنى محييًا راية المدرسة وعليها شعار المدرسة وهو «للوطن والعلم والمجد» بينما كانت الموسيقى تصدح بالنشيد المصرى ثم بنشيد المارسيليز. وعرض جلالته طلبة المدرسة ثم بدأ بالزيارة فمر بين قاعات الدروس المخصصة بطلبة السنة الأولى، ووصل إلى قاعات المكتبة حيث قدم أمينها الكتب القديمة لجلالته الذى أُعجب بها إيما إعجاب، ثم نظر فى سجل المسابقات لسنة ١٨٧١ وفيه اسم الطالب فوسن الذى هو الآن الجنرال فوسن المشهور وفيه إمضاء المسيو بوانكاريه. ثم مر جلالته بمعامل المدرسة ووصل بعد ذلك إلى المتحف حيث أعجب بكثير من الأدوات العلمية القديمة والحديثة

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٣ أكتوبر.

وخصوصًا العدسة الأولى التى ابتدعها فرسنل لتوضع على المنائر. ودخل إلى قاعة العلوم الطبيعية ثم خرج بطريق حديقة قومندان المدرسة وتوقف بموكبه أمام النُصب التذكارى الخاص بقتلى الحرب وقد حيته فصيلة الطلبة المعدين لرتبة الضباط. وبعد ذلك انتقل جلالته والمسيو دومرج إلى قاعة مجلس الإدارة حيث قدم لهما القومندان وفد المجلس ومندوبى الأساتذة وجمعية إعانة الطلبة القدماء وخريجى المدرسة وبينهم كثير من العظماء».

وقد أعرب الجنرال إلفين قومندان المدرسة عما نال المدرسة من الشرف والفخر بزيارة جلالته، وقد رجا جلالة الملك فؤاد أن يقبل تمثالاً من البرونز يمثل أحد متطوعى سنة ١٨١٤ فى موقف لا يدل على التحرش والاعتداء بل على الدفاع وذلك تذكارًا للزيارة الملكية، ثم طلب إلى جلالة الملك والمسيو دومرج أن يوقعا على الكتاب الذهبى وعلى صورتين موضوعتين فى قاعة المجلس تذكارًا لهذا اليوم التاريخى فى حياة المدرسة، وشكر الجنرال إلفين لجلالة الملك فؤاد تبرعه بمبلغ ٤٥ ألف فرنك لمجموعات المدرسة. وشكر لجلالته أيضًا باسم الطلبة تفضله بأن طلب لهم من وزير الحربية إجازة يوم فى ٣١ أكتوبر.

وبعد أن مر جلالته أمام فرَق الطلبة الذين حيوه تحية عسكرية ركب السيارة ومعه المسيو دومرج قاصدين إلى قصر وزارة الخارجية[1].

وفى منتصف الساعة الأولى بعد الظهر أُقيمت مأدبة غذاء خاصة فى قصر الإليزيه إكرامًا لجلالته حضرها ثلاثون مدعوًا، بينهم كثير من وزراء فرنسا وجرت فى جو ملؤه الصفاء والوداد.

فى الساعة الثالثة بعد الظهر وصل جلالة الملك إلى متحف اللوفر لزيارة قسم الآثار المصرية فاستقبله المسيو هريو وزير المعارف ورئيس مجلس المتحف الوطنى ومدير الفنون الوطنية الجميلة والمسيو ريناخ مدير أكاديمية الآثار والآداب وكبار أمناء المتحف وأعضائه وكثيرون من العلماء والعظماء وبينهم المسيو لاكو مدير مصلحة الآثار المصرية فزار جلالته رُوَاق الدور الأول بإرشاد المسيو بوره أمين القسم المصرى فأُعجب بما رأى فيه من المسلات وتماثيل أبى الهول والآثار الأخرى التى جىء بها من معبد دندره. ثم صعد إلى الدور الثانى على

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٣ أكتوبر.

سلم أثرى وكان جلالته يُعنى كثيرًا بما يشاهده من الآثار التى يرجع تاريخها إلى عهد رمسيس ورأى فى جملتها خاتمين له عليهما صورة مركبة، ثم مر جلالته فى قاعات الرسم التى تحتوى على صور يرجع تاريخها إلى ما قبل ١٨، ١٩ قرنًا. وصعد بعد ذلك بالمصعد وبمعيته ذو الفقار والمسيو هريو إلى متحف الفنون الإسلامية وأعجب بالمصابيح المذهبة التى جىء بواحد منها من جامع السلطان حسن، كما أعجب بالأسلحة والآثار الفنية الفضية والذهبية الواردة من الأندلس وغيرها وبالخشب المُطعَّم الذى جىء به من القاهرة وبالفسيفساء المأخوذة من دمشق والأناضول وإيران - وقد بحث جلالة الملك مع أمين المتحف فى مسائل خاصة بعلاقات مصر مع الغرب فى عهد الصليبيين وما كان لمصر من النفوذ والتأثير فى الشرق الأوسط وفى الحضارة الغربية فى القرون الوسطى.

ثم نزل جلالته فزار قاعة الكنوز القديمة وذهب منها إلى قاعة آثار البرنس الإمبراطورى الذى قال عنه المسيو هريو لجلالته، إنه نُظم خصيصًا تذكارًا للعلم الفرنسى فى مصر وما قام به شمبليون وبونابرت، وفيه مجموعة كبيرة من صور التنقيب عن الآثار فى مصر سنة ١٨٤٤. وفى الوسط صورة محمد على باشا الكبير بين صورتين كبيرتين لإبراهيم باشا تمثله إحداهما فى صباه والأخرى فى شيخوخته، وقد وضعت أمامها باقات من الأزهار وأُحيطت بألوان الراية الفرنسية. وأعرب جلالته عن استحسانه السامى لفكرة إقامة هذا المعرض وشكره على ذلك. ومر ببعض الرسوم والألواح القديمة والحديثة وبعضها تمثل مناظر النيل وشاهد الميداليات البديعة التى صُنعت بمناسبة الحملة الفرنسية على مصر فأعرب عن إعجابه بها. وعندئذ أصدر المسيو هريو تعليمات لأخذ أمثلة منها لتقديمها إلى جلالته. وبعد أخذ صورة جلالته مع وزير المعارف أمام صور محمد على وإبراهيم باشا، أمضى جلالته سجل المتحف الذهبى وأمضاه بعده المسيو هريو.

وقد خطب فى هذا الاحتفال المسيو مورييه رئيس الجمعية الفرنسية للآثار معربًا عن الابتهاج والفخر باستقبال جلالته. ونوه بما أبداه جلالته من التعطفات الملكية عندما تُوفِّى العالِم بنتريت. وبالمعاونة السخية التى قدمها فخرى باشا لجمعية الآثار المصرية. فرد جلالة الملك عليه شاكرًا.

ثم تلاه وزير المعارف فألقى خطبة شكر فيها جلالته باسم الحكومة لزيارته هذا المتحف. ثم عرَّج على الآثار المصرية وأهميتها فى جميع البلدان واهتمام العالم بها وما قام به العلماء الفرنسيون من المجهودات فى إظهار تاريخ مصر القديمة. ثم ذكر بالشكر والثناء التعطفات السامية التى أبداها جلالة الملك عند وفاة العالم بنتريت التى وصفها بأنها كانت محققة لحزن فرنسا على هذا العالم. ثم انتقل إلى ذكر أسلاف جلالة الملك العظام. وقد فاه المسيو هريو بكلماته الأخيرة بلهجة مؤثرة جدًا كان لها أعظم وقع فى النفوس حتى تأثر جلالة الملك جدًا فاغرورقت عيناه بالدموع. فتقدم نحو وزير المعارف فصافحه باليد قائلاً: إنى يا حضرة الوزير لا يسعنى الكلام للرد عليكم فقد بلغ التأثر من نفسى أعظم مبلغ، وقد وهب جلالته مبلغ ثلاثين ألف فرنك للجمعية الفرنسية للآثار المصرية. ثم خرج وعاد إلى دار المفوضية المصرية وكانت هذه الحفلة مسك ختام الزيارة الرسمية(١).

وقد أقام جلالته فى المفوضية المصرية فى الساعة الثامنة مساء مأدبة فخمة لرئيس الجمهورية ورئيس الوزارة الفرنسية حضرها ثلاثون مدعوًا، منهم رئيسا مجلس الشيوخ والنواب والوزراء ووزير فرنسا فى مصر وبعض علماء الفرنسيين ورجال الحاشية الملكية. ولما وصل رئيس الجمهورية صدحت موسيقى الأوبرا بنشيد المرسلييز. وفى آخر المأدبة تبودلت الأنخاب بين جلالة الملك ورئيس الجمهورية وقام ممثلو الأوبرا بتمثيل بعض فصول(٢).

وأقام جلالته أيضًا مأدبة عشاء فى مساء ٢٣ أكتوبر فى دار فخرى باشا إكرامًا لسفراء الدول وممثليها السياسيين، حضرها سفراء الدول الكبرى السياسيون الفرنسيون الذين تولوا من قبل منصب ممثل فرنسا فى مصر أو تمثيل فرنسا فى صندوق الدين وكثيرون من أعضاء المعهد العلمى وكانت دار المفوضية بارزة فى حُلَل بديعة من الزينة.

وأقام سفير إنكلترا فى فرنسا وقرينته مأدبة غذاء فى ٢٤ أكتوبر إكرامًا لجلالة الملك فؤاد، حضرها كبار رجال السياسة والمسيو بوانكاريه والمسيو بريان وثروت باشا وذو الفقار باشا.

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٣ أكتوبر.

(٢) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٣ أكتوبر.

وفى الساعة الثالثة والدقيقة والأربعين بعد ظهر ٢٤ أكتوبر زار جلالة الملك جامع باريس زيارة خاصة، فاستقبله على باب الجامع السيد قدور بن غبريت وموظفو الجامع وكثيرون من كبراء المغاربة ببرانسهم البيضاء وحسنين بك وموظفو المفوضية والقنصلية المصرية والشعبة المدرسية ومندوب عن وزير الخارجية ووزير فرنسا المفوض فى مصر وغيرهم من الكبراء، وبعد أن صافح جلالته باليد السيد ابن غبريت وباقى المستقبلين سار يتبعه ثروت باشا وفخرى باشا وذو الفقار باشا، فدخل ساحة الجامع الكبرى المفروشة بحجارة الفسيفساء الخضراء اللون وفيها بضعة حياض للمياه الفوّارة وقد قامت فيها الأغراس والأزهار الجميلة. وقد أُعجب جلالته بما رأى من بدائع الهندسة والنقوش. ودخل الجامع وتقدم إلى المحراب فأدى الصلاة وألقى الشيخ شعيب الدوكالى وزير الحقانية السابق فى حكومة المغرب الأقصى كلمة بين يدَىْ جلالته حيَّاه فيها باسم طلبة الأزهر القدماء وختمها بالدعاء له؛ فتفضل جلالته فأعرب للخطيب عن شكره ثم زار أبنية الجامع والمستوصف والحمام والمطعم العربى حيث صدحت الموسيقى المغربية بالنشيد المصرى.

وعند انتهاء هذه الزيارة سلم جلالة الملك إلى السيد قدور بن غبريت تحويلاً بمبلغ مائة ألف فرنك اشتراكًا فى نفقة إتمام إنشاء المعهد الإسلامى، وأهدى لمكتبة المعهد كثيرًا من نسخ القرآن الكريم الذى طُبع فى القاهرة بإشراف لجنة من العلماء فيها - وبعد ما زار جلالته قاعة معرض أفريقيا الشمالية عاد بين الإجلال والاحترام بالسيارة الملكية مصحوبًا بثروت باشا(١).

ثم أقامت «لجنة الشؤون الفرنسية وفرنسيى مصر» مأدبة عشاء وحفلة ساهرة فى فندق كلاردج فى مساء ٢٤ أكتوبر لجلالة الملك غاية فى الفخامة، وزُين الفندق أبدع زينة بالثريات الكهربائية والرايات والأزهار. وبلغ عدد المدعوين ٢٥٠ مدعوًا، فى مقدمتهم الكبراء المصريون الموجودون فى باريس وبينهم ثروت باشا وعدلى باشا وواصف غالى باشا وزيور باشا وفخرى باشا ووزير فرنسا المفوض الحالى وممثلوها السابقون فى مصر وغيرهم - وعند وصول جلالة الملك استقبله المسيو ليسون رئيس اللجنة ووكيلها وسكرتيرها العام؛ ودخل جلالته الصالة الأولى حيث صافح باليد جميع المدعوين الذين قدمهم لجلالته وزير مصر المفوض فى باريس وجلس إلى مائدة الشرف. وكانت

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٥ أكتوبر.

موسيقى الأوبرا تشنِّف الأسماع أثناء المأدبة، وفى نهايتها ألقى رئيس اللجنة خطابًا بليغًا أعرب فيه عن عواطف الإجلال والاحترام لشخص جلالته وعن العطف على مصر والصداقة بينها وبين فرنسا، فرد عليه الملك بخطاب بليغ قوبل بالتصفيق الشديد والهتاف.

وقُدِّم لجلالته فى هذه الحفلة الكتاب الذهبى فى صندوق من الحديد المصقول وصُدِّر هذا الكتاب بخطاب بخط يد المسيو بوانكاريه رئيس الوزارة الفرنسية يتضمن الترحيب والحفاوة بجلالة الملك، وقدمت إليه أيضًا ساعة كبيرة من المعدن وهى مهداة لجلالة الملكة ومرآة مهداة للأميرة الملكية، وتُعد هذه الحفلة الساهرة من أجمل وأفخم الحفلات التى أُقيمت فى باريس من منذ الحرب الأوروبية الكبرى - وبعد منتصف الليل بقليل عاد جلالته بعد ما أعرب عن شكره وسروره العظيم[1].

زيارة جلالته للمسيو كليمنسو

ذهب الملك فى صباح ٢٥ أكتوبر مصحوبًا بفخرى باشا للمسيو كليمنسو الوزير الفرنسى الشهير بمنزله وبقى معه أكثر من ساعة، ثم رد جلالته الزيارة لباغوص نوبار باشا وخرج بعد الظهر فتنزه فى باريس متنكرًا.

وقد أرسل مراسل الأهرام إلى جريدته برقية فى ٢٥ أكتوبر قال فيها، إنه اتصل به أن جلالة الملك يفكر فى إنشاء جمعيات جديدة للرقى الفكرى والعلمى فى البلاد، منها أكاديمية دولية فى القاهرة للغة والآداب السامية يجتمع فيها أشهر الكُتَّاب اللغويين من جميع الأقطار العربية ويُعنى فيها بوضع قاموس للغة العربية واختيار كلمات للتعبير عن الاصطلاحات الفنية الحديثة، ومنها إنشاء معرض أفريقى فى مصر. وأن جلالته ينوى أيضًا إنشاء معهد للصحراء فى القاهرة لغاية علمية ورياضية، وأنه بجانب تفكيره فى هذه المشروعات لنهضة مصر الفكرية؛ كذلك يفكر جلالته فى إنفاذ مشروعات صناعية لنهضة البلاد من الوجهة الاقتصادية[2].

فى نادى اتحاد الحلفاء

وفى مساء ٢٥ أكتوبر، أقام نادى اتحاد الحلفاء مأدبة فخمة إكرامًا لجلالته مُدت فيها ١٢ مائدة للمدعوين وأُعد مكان للموسيقى والتمثيل. وفى الساعة

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٦ أكتوبر.
(٢) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٦ أكتوبر.

الثامنة والنصف وصل جلالة الملك مصحوبًا بثروت باشا وفخرى باشا وذو الفقار باشا فاستُقبل جلالته بمظاهر الإجلال، وقُدم المدعوون له فصافحهم ثم دخل إلى قاعة المأدبة فصدحت الموسيقى بالنشيد المصرى وبنشيد المرسلييز وسمع جميع الحضور النشيدين وقوفًا، وكان بين المدعوين بعض كبار رجال الجيش الفرنسى وسفراء الدول ورجال الحاشية الملكية ومندوبو الصحف.

وكانت الموسيقى تشنِّف الأسماع فى أثناء المأدبة وفى نهايتها. ولم تُلقَ خطب ولكن تبودلت الانتخاب بين وكيل الاتحاد وجلالة الملك.

وبعد أن شرب جلالته القهوة دخل إلى قاعة الحفلة الساهرة التى كان بين المدعوين إليها سرب من السيدات قُدم بعضهن إلى جلالة الملك - فشاهد رقصًا بديعًا وسمع نشيدًا يتضمن مديح جلالته، ثم عُرضت بعض المشاهد التمثيلية الفنية. وفى الساعة الحادية عشرة والنصف، خرج جلالته مودعًا بمثل ما قوبل به من مظاهر التكريم(١).

الزيارة الرسمية فى بلجيكا

وأخذت بلجيكا تستعد لاستقبال جلالة الملك فؤاد بأعظم مظاهر الإجلال والوداد عند زيارته الرسمية لها. ورحبت الصحف البلجيكية ترحيبًا حارًا بقدوم جلالته ونشرت بهذه المناسبة صورًا ورسومًا أخرى تمثل بعض مناظر القطر المصرى، وامتدحت جهود جلالته فى سبيل ترقية بلاده وما يبديه من العطف والتأييد للعلوم والعمل على نشرها ولقبت جلالته بمُحْيى مصر الحديثة وأنشأت المقالات المسهبة فى وصف تقدم مصر الاقتصادى والعلمى والعلاقات بينها وبين بلجيكا. ونوهت بالمشروعات التى قام بها البلجيكيون فى مصر ولمحت إلى التطورات السياسية التى حدثت أخيرًا فيها(٢).

وقد انتهزت الصحف البلجيكية فرصة وجود المسيو فان النائب العمومى لدى المحاكم المختلطة، فى بروكسل فأرسلت له مندوبيها الذين ازدحموا على بابه ليحصلوا منه على بيانات وافية عن مصر. فنشرت له كثير من الصحف الأحاديث الطويلة التى وصف فيها تقدم مصر الصناعى والاقتصادى واتساع

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٧ اكتوبر.
(٢) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٧، ٢٨ اكتوبر.

نطاق التعليم فيها فى جميع درجاته والمركز الممتاز الذى للجالية البلجيكية فى مصر ولاسيما فى دوائر الصناعة. ولفت الأنظار إلى أن الزيارة التى سيقوم بها جلالة الملك لمصانع المعادن ومعامل الغزل فى البلاد البلجيكية (كما سيأتى) إنما الغرض منها الاستفادة والاسترشاد بها فى إيجاد صناعة القطن بمصر بجانب زراعته. وكتب المسيو فان دن بوش مقالاً فى المجلة الكاثوليكية قال واصفًا جلالة الملك: «إنه لولا خوفه من أن تُفسر عباراته بغير معناها المقصود لقال إن لجلالة الملك فؤاد قلبًا مصر وروحًا غربيًا؛ فإنه مع حبه لبلاده وآدابها وتقاليدها وعاداتها ورغبته فى أن يراها عظيمة ناجحة يعتقد اعتقادًا صريحًا بأن نهضة مصر تتوقف على الاستفادة الحكيمة من تجارب الغرب وعلى تطبيق هذه التجارب بحزم ودراية». وقال منوهًا بما لجلالة الملك من التسامح الدينى: «إن حكومة جلالته مع حرصها على مقام الدين الإسلامى وكرامته تترك للأديان الأخرى الحرية التامة فى الممارسة والعمل»[1].

وكانت الحكومة البلجيكية قد أرسلت القطار الملكى البلجيكى إلى باريس فى ٢٤ أكتوبر ليصل جلالة الملك فؤاد فى زيارته لبلجيكا. ففى صباح ٢٦ منه وقف القطار فى محطة الشمال التى فُرشت بالبُسُط الكبيرة واصطف على طول إفريز المحطة فصيلة من الحرس الجمهورى، وقد أخذ العظماء وذوو الحيثيات يفدون على المحطة وفى مقدمتهم الليوتنان جنرال دوبوش الموفد من قِبل جلالة ملك بلجيكا ليكون بمعية ملكنا المعظم طول مدة إقامته فى بلجيكا ورجال الحاشية الملكية.

فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم

مفتى الديار المصرية

«تخرج فضيلة الأستاذ الشيخ عبد المجيد سليم من الأزهر الشريف فى سنة ١٩٠٨ ونال شهادة العالمية من الدرجة الأولى ثم ندب للتدريس بمدرسة القضاء الشرعى ثم عين قاضيًا بالمحاكم الشرعية ١٩١٠».

«وفى سنة ١٩١٦ ندب للتفتيش على المحاكم الشرعية إلي أن عين مفتشًا ثم وقع الاختيار عليه ليكون رئيسًا للتفتيش القضاء الشرعى بالحقانية وفى سنة

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٨ أكتوبر.

١٩٢٣ عين نائبًا لمحكمة مصر الابتدائية الشرعية وفى أواخر ديسمبر من هذه السنة عين إمامًا لحضرة صاحب الجلالة الملك وفى سبتمبر سنة ١٩٢٥ عين رئيسًا لمحكمة مصر الابتدائية الشرعية فمفتيًا للديار المصرية».

«والمفتى الجديد مشهود له بالنزاهة والاستقامة والغيرة الدينية».

وإن صاحب «حوليات مصرالسياسية» ليعلم من مكارم أخلاق الشيخ المراغى وعزة نفسه وسمو مداركه ونزيه نزعته ما يجعله يؤمل أن يبعث الأزهر علي يديه بعثًا جديدًا وأن يلقى من عناية الشيخ المصلح المجد ما يكفل له إعادة حظه السالف ومجده التليد».

فضيلة الشيخ المراغى

رئيسًا للمحكمة العليا الشرعية

نال فضيلة الأستاذ الشيخ المراغى شهادة العالمية فى سنة ١٩٠٤ يوم كان المغفور له السيد على الببلاوى شيخًا للجامع الأزهر، ثم عُين قاضيًا لمديرية نقلا فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٤. ثم نقل إلى مديرية الخرطوم فى ديسمبر سنة ١٩٠٦. وفى سبتمبر سنة ١٩٠٧ وقع الاختيار على فضيلته ليكون رئيسًا لمفتشى الدروس الدينية بوزارة الأوقاف. وفى شهر يوليو سنة ١٩٠٨ عين قاضى قضاة السودان وظل يشغل هذا المنصب إلى شهر يوليو سنة ١٩١٩ حيث نقل رئيسًا للتفتيش القضائى الشرعى فى وزارة الحقانية، ثم عين رئيسًا لمحكمة مصر الابتدائية الشرعية، ثم نائبًا فى المحكمة العليا الشرعية ثم رئيسًا لهذه المحكمة إلى أن ولى هذا المنصب الخطير».

«وهو من عائلة عريقة وكان المرحوم والده من كبار علماء الصعيد تلقى العلم والطريق عن العارف بالله شيخ المشايخ أحمد أبى شرقاوى وقد ولد فى ربيع الأول سنة ١٢٩٨ هجرية».

«وليس فى تاريخ شيخ الأزهر الجديد ما يدل على عدم الرغبة فى مماشاة روح العصر والتوفيق بين أصول الدين ومقتضيات الحاجة الزمنية، وأكثر صفاته وضوحًا ومتانة الحجة وبلاغة التعبير فى صراحة وحزمه وله سلطان كبير على محدثيه. ونرجو أن تُستخدم هذه المواهب السامية فى إصلاح الأزهر».

■ ■ ■

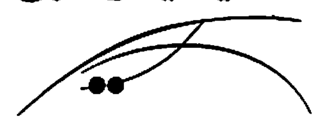
البـــاب السادس

■ شهر يونيه

■■

الفصل الأول

«الحالة السياسية والنزاع الحزبى»



تركنا القارئ فى الشهر الماضى والائتلاف بين الأحزاب يساوره الوَهَن ويتخلله الضعف؛ بسبب جنوح الغالبية الوفدية فى مجلس النواب لتعديل اللائحة الداخلية وانسحاب النواب الأحرار الدستوريين مع نواب الحزب الوطنى من الجلسة (لكى لا يتحملوا مسئولية تعديل اللائحة الداخلية[1]). فلقد رأت الصحف الوفدية هذا الانسحاب ثَلْمًا فى بناء الائتلاف ومناورة يُراد منها القضاء عليه، واشتد النزاع الصحفى بين هذه الجرائد وبين (السياسة) لسان حال الأحرار الدستوريين - اشتدادًا جعل (كوكب الشرق) ترى فى محرر السياسة (ذئبًا مستترًا تحت جلد حَمَل وخصمًا مشتملاً ثوب صديق يروغ رَوَغان الثعلب.. إلخ)[2].

فأجابت السياسة فى مقال رئيس تحت عنوان (فى الائتلاف ـ الكلمة الآن لمصطفى النحاس)، جاء فيه: «قلنا فى هذا المكان من السياسة منذ ثلاثة أيام إن الائتلاف قائم بين الأحزاب ، وأن بقاءه وعدم بقائه معلق بإرادتها، وأن لدى كل منها الشجاعة الكافية، ليقول فى هذا الائتلاف رأيه إن كان فيه رأى جديد. وأن الصحف يجب لذلك أن تكتب عن تناول هذا الموضوع الذى يضر بنا ولا يفيد، فإن الصحف المتصلة بالوفد ما فتئت تضرب على النغمة التى أنكرنا، وما فتئت تتحدث عن الائتلاف ومصيره، حتى إن الأهرام لجأت، حين صار جناها بأن تجرى به سطورها لا يقدم ولا يؤخر فى الائتلاف شيئًا، إلى أن تكتب بإمضاء (وفدى) فى الموضوع عينه. وليست الأهرام وحدها هى التى تتحدث فى الموضوع

(١) السياسة فى ١٥ يونيه سنة ١٩٢٨.

(٢) راجع كوكب الشرق فى ٤ يونيه سنة ١٩٢٨.

بل إن صحفًا أخرى تزعم أنها تعبر عن آراء الوفد لا تزال تتحدث فيه الأخرى. فلا تزال «كوكب الشرق» تكتب بلهجة عرف القراء وعرفت هى أنًا لا نتنزل فى الرد عليها. لهجة عنيفة بذيئة تنادى بنقض الائتلاف من أساسه وتطعن على الأحرار الدستوريين طعنًا جارحًا. وإلى جانب الأهرام وكوكب الشرق «صرح» الوفد «روزاليوسف» تنال من أعراض المؤتلفين مع الوفد ما شاءت أن تنال. فهل نستطيع أن نفهم مع هذا كله أن الوفد ينظر بعين الرضا إلى ما تكتبه هذه الصحف، إلا أنه يرى فى هذه الخطة وسيلة لإحراج الأحرار الدستويين وإكراههم على فض الائتلاف»[1].

استمرت هذه المشادة العنيفة بين الصحف «الائتلافية» التى دخلت ميدانها «الأهرام» مؤيدة للوفديين تعقد فى سبيل نصرتهم المقالات الضافيات. وقد جاء فيما كتبته تحت عنوان: «سياسة الائتلاف وسياسة الأحزاب» ما يأتى: «الائتلاف بين الأحزاب يتضمن فى طيه وفى طبيعته جرثوم الفناء والانحلال فهو، كما يصفه الإفرنج، تلفيق لا يدوم بعد قضاء الأمر الذى لُفِّق لأجله..»»

ثم تساءلت الأهرام فى أسلوب المستتكر، بعد ما ذهبت تبرهن على أن الائتلاف لا بد منه:

« .. كيف يُصان الائتلاف؟».

«هل هو يصان بمهاجمة الأغلبية للحلول محلها؟».

«وهل حان الوقت لمثل هذه الحرب الحزبية؟».

«وهل يمكن الحلول محل الغالبية بمبادئ غير مبادئها؟».

«وما هى هذه المبادئ التى تسلم بها الأمة وترضاها؟..إلخ».

فأنت ترى أن الأهرام - وهى جريدة على أية حال غير حزبية - قد لجت فى الخصومة وأسرفت فيها، فلم تكتفِ باتهام غير الوفديين بمعارضة الحكومة للحلول محلها بل راحت تشكك فى مبادئهم وتفرق بين مذهبهم السياسى ومذهب الوفديين. وكان الائتلاف قد قضى على هذه الفوارق وأفهم الناس طُرًا أن الغاية التى ينشدها الجميع واحدة.

---

(١) السياسة فى ١٤ يونيه سنة ١٩٢٨.

إشاعة حدوث أزمة

ويظهر أن توترًا أحسته الوزارة من العلاقات بينها وبين (بعض المقالات) -على حد ما يعبرون - فأوحت إلى صحفها أن تكتب أن (فى الجو أزمة) فراحت البلاغ تكتب تحت هذا العنوان نفسه، وبإمضاء كاتبها البارز عباس محمود العقاد. ويقول الكاتب فى مستهل مقاله: «كل مراقب للحالة السياسية يحكم فى غير تردد بأن فى الجو أزمة تُدبر لغاية مرسومة، فالدسائس تحيط بالدستور من كل جانب والأذناب الذين علم الناس أنهم لن ينهضوا على أقدامهم بحركة مستقلة يجترئون على التحدى والإعنات بحجة بعد حجة؛ كأنهم مدفوعون إلى نقض الائتلاف بأى شكل من الأشكال. وعلى أية حال من الأحوال، فكلما بطلت حجة لهم أردفوها بأخرى مثلها فى الوهن والتعسف».

....

«إن فى هذه المناورات لدليلاً جديدًا - إن كنا فى حاجة إلى دليل جديد - على أن الوزارة القائمة بالحكم هى شجى فى حلوق أعداء الاستقلال وخصوم الدستور، وأنها ليست وزارة التسليم فى حقوق الاستقلال كما يزعمها المأجورون للغاصبين والرجعيين.. إلخ»[1].

كذلك قالت البلاغ (لسان الوفد)، فأصبحت السياسة ترد عليها وعلى غيرها تحت عنوان «أزمة»، هذا نصه:

«أزمة وزارية، بل أزمة دستورية: وأزمة بالغة الخطر: كذلك تقول الأهرام، وتقول البلاغ، وتقول صحف أخرى. وكذلك تسمع فى الأندية والأوساط التى تفصل تلك الصحف بها وتعبر عن رأيها. وأنت ترى فيما تقرأ وفيما تسمع ما يخيل إليك أن مصر فى خطر أى خطر! أليست تقول الأهرام إن رئيس الوزراء وزملاءه الذين كانوا حددوا موعد سفرهم للخارج قد عدلوا عن السفر فى انتظار ما يمكن أن تتطور إليه الحالة ولو أن الأمر وقف عند هذا الاحتياط من جانب الهيئة التنفيذية لهان الأمر؛ ولكن الأهرام أيضًا تقول إن البرلمان الذى أصبح على وشك الانتهاء من نظر الميزانية وأصبح كذلك ينتظر ختام الدورة الحالية بحكم الدستور الذى حدد موعد الانعقاد العادى لستة أشهر تنتهى عادة

---

(١) البلاغ فى ١٧ يونيه سنة ١٩٢٨.

فى الأسبوع الأخير من شهر مايو - سوف لا يختتم دورته وسيظل منعقدًا أثناء العطلة ليرقب الأمور عن كثب؟ وأكثر مما تقوله الأهرام أن البلاغ تهيب بالأمة كلها كى تكون يقظة حذرة متطلعة لما توشك الليالى أن تلده من أمور جاء فيها الخطر كل الخطر على سيادتها وعلى نظام الحكم فيها. وليس يُعقل أن يجرؤ البرلمان على الالتجاء لإجراء ثورى مخالف للدستور بمداومة انعقاده مدة العطلة، وليس يعقل أن يهاب بالأمة كى تكون على أهبة الدفاع عن كيانها إلا إذا كان الخطر المحدق بها بالغًا من الجماعة أعظم مبلغ، وأن تكون هذه الأزمة الوزارية، أو الأزمة الدستورية التى يلوحون بها ستسلب البلاد كل نتائج جهودها إلا أن تقاوم الأمة من يحاول سلبها هذه النتائج بجهود جديدة لا تقل عن الجهود القديمة جسامة وقوة».

«ولعل الذين قرءوا حديث تلك الأزمة فى الصحف أو سمعوا خبرها فى الأندية والأوساط التى تتصل بها تلك الصحف قد رُوِّعوا وقد ضربوا الأخماس فى الأسداس يريدون أن يعرفوا ماهية هذا الخطر الجلَل المحدق بالبلاد. وهم إن روعوا فلهم أبلغ العذر. فلقد وقفنا نحن بإزاء أخبار هذه الأزمة مروعين حيارى وجعلنا نقلب الأمر على مختلف وجوهه ونستعيد أمام ذاكرتنا الحوادث الأخيرة؛ علّنا نهتدى إلى ما يمكن أن يؤدى إلى مثل هذا الخطب الذى يعدل الثورة تشب فى البلاد نارها أو الحرب تعلنها البلاد أو تعلن عليه فيضطر برلمانها للبقاء منعقدًا انعقادًا دائمًا. لكنّا نعرف بأنّا برغم قراءتنا كل ما كتب فى الصحف عن الأزمة وبرغم استعادتنا الحوادث لم نستطع أن نجد ما يبرر الأزمة التى يقولون عنها أو ما يدعو إليها فلكل أزمة وزارية سبب خطير. ولكل أزمة دستورية سبب أجلُّ خطرًا. كذلك علمتنا الحوادث فى الماضى القريب وفى الماضى البعيد. وهذه الوزارة الحاضرة نفسها قد تعرضت لأسباب أزمات مختلفة عرفها الناس فى حينها. فأما اليوم فليس فى الجو شىء يدعو إلى أزمة وزارية أو أزمة غير وزارية. فهل تُرى جَدَّ ما بين يوم الخميس الماضى وبين أمس السبت من الأسرار التى لم نطلّع عليها ولم يعرفها القراء ما كان سببًا فى هذه الأزمة الخطيرة التى توشك أن تشعل فى البلاد النيران ما لم يتداركها البرلمان بانعقاده الدائم؟ هذا ما لم نعرفه وما نشك بأن القراء لا يعرفونه، لأن الصحف التى كتبت عن الأزمة، ولأن الأوساط التى أشاعت حديثها لم تذكر شيئًا جديدًا».

«بل إن الذى نعرفه، والذى لا تزال الصحف تتحدث عنه وتدع الناس يفهمون أنه سبب الأزمة، فذلك أمر الحركة الإدارية التى عرضت الوزارة أمرها على جلالة الملك ومازال جلالته لم يوقعها ويبدى فى شأنها ما يرى إبداءه من ملاحظات. ولسنا نستطيع أن تتصور، ولا نعتقد أن القراء يستطيعون أن يتصوروا، أن تكون الحركة الإدارية سبب أزمة وزارية، بل أزمة دستورية، فهذه الحركة تتناول بعض أشخاص يمكن الانتهاء بالتفاهم عليهم بين الوزارة وجلالة رئيس الهيئة التنفيذية، وإذا اقتضى هذا التفاهم بعض الزمن فلن يمكن أن يكون فى ذلك معنى من معانى الأزمة خصوصًا وأن هذه الحركة الإدارية باقية لم تنفذ منذ سنة تقريبًا. فإذا بقيت أسبوعًا أو أسابيع أخرى فلا يمكن أن تعتبر مصدرًا لأزمة صغيرة أو كبيرة، شخصية أو وزارية أو دستورية، بل لا يمكن أن تعتبر مصدرًا لشىء يمكن أن يبعث فى صفو الجو سحابة صيف بدلاً من أن تثير كل هذه الثائرة التى تتحدث عنها الصحف التى ذكرناها».

«وهَبْ أن هناك أزمة بسبب الحركة الإدارية أو بسبب أخطر من الحركة الإدارية قد تبديه الصحف التى ذكرت حديث الأزمة اليوم أو غدًا، فما نحسب هذه الوزارة الحاضرة هى التى تقف من هذه الأزمة هذا الموقف المضطرب الذى تدل عليه أقوال الصحف. فهى قد تحملت فى الأشهر القليلة التى قضتها فى مناصب الحكم أزمة كانت مصر معرضة فيها لخطر بالفعل أمام الإنذار الإنكليزى الذى بُلغ لدولة النحاس باشا فى ٢٩ أبريل الماضى. تخطت هذه الأزمة الخطيرة بما أبدته لإنكلترا «من روح المسالمة» وبتأجيلها قانون الاجتماعات إلى الدورة البرلمانية المقبلة، وقد كان من نتائج روح المسالمة هذه أن استردت إنكلترا بوارجها مع إصرارها على إنذارها ولذلك شكرها النحاس باشا على تقدير روح المسالمة. ولم تكن هذه الأزمة وحدها هى التى تخطتها الوزارة بعد ما بلغت منتهاها بل تخطت أزمات غيرها بما أظهرت من مجاملة ولطف تحدث عنهما البلاغ فى مقاله عن الأزمة أمس بقوله:

«وقد أبدت الوزارة مجاملة لا تُنكر فى مسائل شتى مع الجهات التى تُساق الآن لتنفيذ المؤامرة إبطالاً لكل حجة ومنعًا لكل تَعِلَّة» فكيف يمكن مع هذا أن يقال إن الأزمة الحاضرة تقتضى تجنيد البرلمان وتجنيد الأمة مع كل هذه المهارة التى أبدتها الوزارة فى الماضى والتى أثبتت بها أن فى ميدان المجاملة متسعًا لجميع الحلول،

وفيمَ تجنيد البرلمان وقد أبدى هو الآخر من المجاملة، أثناء نظر الميزانية ما جعله يتخطى فى سكينة وصمت مسائل كان يثيرها فى الأعوام الماضية بشدة وعنف، وكان يتخذ فيها من القرارات ما يخالف سياسة المجاملة التى اتبعها هذا العام. ومسألة أموال السودان إحدى مسائل كثيرة لا نتعرض اليوم لها».

«من أجل ذلك كله لا نستطيع أن نفهم كل هذه الضجة التى قرأنا فى الصحف والتى تهتف بها جوانب النوادى إعلانًا للأزمة التى يقولون عنها ولا يذكرون لها سببا مفهومًا. فهل ترى فى الجو ما ترى الوزارة معه صرف الأنظار عن شىء من تصرفاتها بإثارة حديث الأزمة هذا. وهل لدى الوزارة ما يدعوها إلى نهج تلك الخطة القديمة، خطة الطعن على طائفة من المصريين لتدارى بذلك تصرفاتها وموقفها بإزاء السلطات التى تشترك وإياها فى تصرفاتها، نريد أن ننزِّه الوزارة عن هذا التصرف الوضيع وأن نعتقد أن تلك السياسة التى كان لها مبرر فى الماضى حين كان النحاس باشا وأصحابه لم يجربوا فى الحكم قد أصبحت ولا مبرر لها. فمنذ الائتلاف تولت الحكم وزارتان غير وزارة النحاس باشا وقامتا بتصريف شئون البلاد الداخلية واتصلتا بالسلطات التى يتصل بها النحاس باشا، فلم يلاحظ أحد على هاتين الوزارتين إلا كل احتفاظ بالكرامة وكل محافظة على حقوق البلاد من غير ضجة ولا جلبة. ومن غير أن تنشر الصحف المتصلة بهما أزمات لا وجود لها إلا فى مخيلة الذين يتوهمونها وفى خيال الذين يخلقونها ليوهموا الجمهور أن أمام الوزارة عقبات تجاهدها وتعمل للتغلب عليها بينا ليس ثمَّت فى الحقيقة عقبة ولا شبه عقبة. وإن يك ثمَّت شىء فلن يزيد على أنه خلاف فى الرأى يستطيع الرجل الحصيف ذو العقل الراجح أن يسويه فى هدأة وسكون».

«لسنا نريد أن نجاوز هذا الحد اليوم بأكثر من أن نطلب إلى الوزارة وإلى الذين يتحدثون عن الأزمة. ويكتبون أخبارها أن يبينوا للناس سببها إن كانت هنالك أزمة. والمصريون جميعًا على اختلاف أحزابهم ونزعاتهم لن يقصروا فى بذل كل جهد ممكن بذله لمعاونة الوزارة على الخروج من مأزقها. فأما إن لم تكن أزمة وكان حديثها حديثًا يقصد به إلى غاية خاصة، وذلك أكبر الظن عندنا، فإنَّا لنأسف أشد الأسف أن تزعج الحكومة الناس هذا الإزعاج المروع مخالفة بذلك واجبها الأول فى بث روح السكينة والأمن والنظام فى ربوع البلاد».

«ولعلنا لا نضطر إلى العودة لحديث الأزمة من جديد وإلى بيان أن ما يزعمونه سبب الأزمة لا يتعلق فى قليل ولا كثير بمصلحة من مصالح البلاد. وأنه أدنى إلى المآرب الذاتية فى النزعات الطائفية»[1].

وفى نفس اليوم نشرت جريدة الأخبار تحت عنوان «أزمة وزارية» ما يأتى:

«نستطيع أن نؤكد أن هناك أزمة وزارية شديدة أساسها الخلاف الذى استحكمت حلقاته بسبب الوظائف الإدارية. وقد يُفصل فى هذه الأزمة غدًا أو بعد غد. ولئن امتنعت الوزارة عن الاستقالة فقد تُقال من مناصبها».

وهكذا يظهر أن التجانس بين الوزراء كان غير تام فى الوزارة النحاسية. فالصحف تكاد تجمع على أن فى الجو أزمة. وكل منها ينفرد بنوع من التعليل حسبما يمليه عليها الهوى وترشدها إليه المصلحة الحزبية؛ وكذلك كان الحال كلما مضى يوم تكشَّفت الحوادث عن أشياء تزيد الجو تربُّدًا واكفهرارًا.

حملات جريدة الأخبار على الوزارة

وقد نشطت جريدة الأخبار فى معارضة الوزارة نشاطًا غير عادى وأصبحت تكاد تكون منفردة فى الهجوم عليها وعلى الوفد هجومًا صريحًا. وقد نشرت فى سبيل ذلك سلسلة مقالات تحت عنوان: (افتئات عصابة الوفد على الدستور ووجوب الرقابة القضائية على مهمة السلطة التشريعية) بإمضاء الأستاذ أحمد وفيق ذهب فيها، بعد مقدمات طويلة، ومقارنة للدستور المصرى بالدساتير الأخرى، إلى وجوب الرجوع إلى القضاء للفصل فى كل استشكال دستورى.

إشاعة التآمر على الوزارة

فى أثناء ذاك كانت تظهر الصحف الوفدية طافحة بالمقالات التى تحاول فيها إثبات أن هناك مؤامرة فى الخفاء على الوزارة النحاسية، وأن هذه المؤامرة تكاد تمس الحياة النيابية إن لم تغتلها. وتقول هذه الصحف إن كبيرًا رفع (تقريرًا) إلى جهة معينة عن الحالة الدستورية وعن النظم البرلمانية، ولم تصرح تلك الصحف باسمه وإن لاكت الألسن أن صاحب هذا التقرير، إن كان ثمة تقرير، هو إسماعيل صدقى باشا.

---

(١) السياسة فى ١٧ منه.

لم تترك السياسة هذه المزاعم تنتشر بين الناس تذيعها صحف الوفد وترددها بعض الألسن دون أن تلقى على الموقف قبسًا من رأيها وهى لسان حال الجماعة الذين إليهم يعزو الوفديون التآمر على الوزارة وعلى الحياة البرلمانية، فكتبت مقالاً طويلاً بتاريخ ٨ منه تحت عنوان «أزمة» جاء به ما يأتى بعد مقدمة:

«أفتدرى ما هى هذه الأسباب؟ تقول البلاغ تعليقًا على حديثنا أمس: «يُخيل للقارئ أن السياسة لا تعرف حقًا أن فى الجو أزمة تتطلب من الأمة أن تكون يقظة حذرة متطلعة، ولكن مع هذا يرى بجانب هذا المقال وفى السياسة نفسها أنباء بعنوان ـ فى الأفق الوزارى ـ تروى فيها السياسة لقرائها أن فى الأفق الوزارى سحبًا وأن صاحب الدولة توفيق باشا نسيم رئيس الديوان الملكى العالى زار بعد ظهر يوم السبت صاحب الدولة مصطفى باشا النحاس وأن أنباء مختلفة أذيعت فى بعض الأندية على إثر هذه الزيارة»، وهل تدرى ما هى هذه الأنباء المختلفة التى أذيعت على إثر تلك الزيارة. أذيع أن الوزارة ترشح لمناصب المديرين خمسة من الخارجين عن سلك الإدارة بينهم النائب المحترم حمدى سيف النصر بك وحضرة صاحب العزة عثمان بك يوسف رئيس إحدى محاكم الوجه القبلى، وأذيع أن نية الوزارة متجهة إلى تعيين بعض حضرات النواب المحترمين مستشارين فى محكمة استئناف والظاهر أن ترشيحات الوزارة للحركة الإدارية نوقشت من لدن جلالة رئيس الهيئة التنفيذية، مما أدى بالوفد إلى خشية مناقشة الحركة القضائية أيضًا، وإذن ففى الجو أزمة كان يجب أن تعترف بها السياسة. أزمة دستورية خطيرة لا يصح بحيث تستدعى تجنيد الأمة لتكون على أهبة لدفع الملمَّة وإنقاذ البلاد».

«كذلك كانت تقول البلاغ أمس الأول حين لم يذكر شيئًا تصريحًا ولا تلميحًا عن أسباب الأزمة التى تدعيها الوزارة، فأما بعد أن نضحت أمس بالأسباب التى ذكرناها لك فقد رأت لا تصلح فى عرف عاقل أسبابًا لأزمة وزارية ولا لأزمة دستورية، ولذلك تراجعت فلم تذكر شيئًا عن تجنيد الأمة أو نواب الأمة وذهبت تطعن على السياسة وعلى ما تسميه زعم السياسة من أنها دعت إلى الائتلاف وناصرته ولا تزال تناصره وللبلاغ أكبر العذر عن هذا التراجع. فليس يُعقل أن تكون مناقشة جلالة الملك بعض الأسماء أو بعض المبادئ محل أزمة دستورية خصوصًا إذا لاحظنا أن النحاس باشا نفسه لم يعترض على مبدأ المناقشة هذا،

فلقد حدث فعلاً أن رشح دولته أحد الوكلاء ليكون مديرًا من الدرجة الثالثة فكفته إشارة تدل على عدم قبول هذا الترشيح لسحب اسم ذلك الوكيل من بين المرشحين من غير أن يرى فى ذلك سببًا لأزمة وزارية أو لأزمة دستورية. فكيف مع قرار النحاس باشا لهذا المبدأ يذهب إلى أن عدم تعيين حمدى بك سيف النصر مديرًا من الدرجة الأولى يجعل الدستور فى خطر! وكيف تُزاه مصر على رفت ثلاثة مديرين يقومون الآن بأعمالهم خير قيام ويرى فى عدم رفتهم تعريضاً بالدستور للخطر؟ أفيكون هذا جدًا وحرصًا على مصلحة البلاد أم يكون لهوًا وعبثًا على حساب مصلحة البلاد. وهل يكون هذا التصرف من جانب النحاس باشا ووزارته هو الذى يعرض البلاد بالفعل للخطر أم يكون العمل لإيقاف هذا التصرف المجحف هو الذى يعرض البلاد لأزمة دستورية تُجند من أجلها الأمة كأنما نحن على أبواب الحرب أو الثورة؟ موظفون يُرفتون لغير جريرة معروفة وآخرون يُعينون لشهوات حزبية وذاتية بحتة؛ فإذا نوقش ذلك التصرف المعيب بحال صاحت الوزارة والوفد وكُتَّابهم وأنصارهم أن الدستور فى خطر. أى منطق هذا المنطق وأى خطر أكبر من أن يصبح الموظفون صغارًا وكبارًا عرضة للهو بهم والعبث بحقوقهم، يرفع صغيرهم إلى عليا الدرجات إذا هو صادفته ميول طيبة من جانب وزير من الوزراء ويرفت موظف كبير لغير شىء إلا أن هذه الميول والشهوات تجافته وصدفت عنه».

«ألا إن هذه السياسة لهى السياسة التى توقف البلاد على أبواب الأزمة والتى تجرها إلى الفوضى والاضطراب. وما عُقد الائتلاف يوم عقد فى المؤتمر الوطنى العام، الذى اجتمع بمنزل حضرة صاحب المعالى محمد محمود باشا والذى تم مع تلك الشخصية البارزة الكبيرة، شخصية المغفور له سعد زغلول باشا، لخدمة شهوات حزبية بل لخدمة البلاد ومصلحتها العامة. فبالاتفاق مع المغفور له سعد زغلول باشا وضع دولة عدلى باشا خطبة العرش الأولى مُضمنًا إياها برنامج الائتلاف فى شأن الموظفين بما يتفق وتلك الخطة التى تريد أن تنهجها الوزارة الحاضرة. فقد جاء فى ذلك البرنامج بشأن الموظفين ما نصه: (وإذا كان من الواجب أن يطمئن الناس على حرياتهم ومرافقهم فإن حكومتى ترى أن حاجة الموظفين الذين يُناط بهم حماية تلك الحريات، وتدبير تلك المرافق، إلى الطمأنينة على مراكزهم ليست بأقل منها وجوبًا. وماداموا يرعون

واجبات الوظيفة ويؤدونها بالأمانة والإخلاص فلن يمسهم ضرر من تغير القائمين فى الحكم)».

«فإذا عدلت الوزارة الحاضرة هذا البرنامج الذى أقره البرلمان بالإجماع وأقرته البلاد كلها إلى برنامج فيه الضرر كل الضرر بالموظفين وفيه تهديد للنظام والأمن تهديدًا ينشأ عن رفت بعض الموظفين وعدم اطمئنان سائرهم على مراكزهم؛ فإن من العبث كل العبث أن يُقال - إذا أُريد تأمين الموظفين على حقوقهم وأريد تغليب المصلحة العامة على الشهوات الحزبية - إن هناك أزمة دستورية أو أزمة وزارية، وإنما الحق أن يقال إن هناك أزمة تدفع إليها المآرب الذاتية، ويدفع إليها ما هو شر من المآرب الذاتية، يدفع إليها التكالب على الحكم ومناصبه ولو كان فى هذا التكالب تضحية المصلحة العامة وتضحية لآمال البلاد جميعًا».

«هذا هو منطق الأزمة التى يدعونها اليوم. وهو منطق يدل صراحة على أنها أزمة مآرب ذاتية لا أزمة دستورية ولا أزمة مصلحة عامة، وعلى أنها أزمة يراد بحلها بقاء هذه الوزارة فى الحكم أبد الآبدين ودهر الداهرين كأنها وقف على هذه البلاد. وتصرف ذلك شأنه لا يمكن أن يلقَى من عاقل أو من محب لوطنه تعضيدًا أو تأييدًا».

استقالة وزير المالية

لم تلبث هذه الزوبعة أن تكشفت فى صباح ١٨ يونية عن استقالة وزير المالية (محمد محمود باشا)، وكيل حزب الأحرار الدستوريين وأحد ممثلى الحزب فى الوزارة الائتلافية.

وقد علقت الأهرام الصادرة فى نفس الصباح والمتضمنة نبأ الاستقالة على هذا الحادث بافتتاحية جاء فيها: «يجب أن ننظر إلى شخصية الوزير المستعفى وأن نقول، بصرف النظر عن السياسة وأطوارها وشؤونها، إن شخصية الوزير المستقيل فوق كل ريبة وشك وهى شخصية محترمة من الجميع محوطة بالكرامة واحترام الجميع».

«أما من الوجهة السياسية فإن التساؤل كان ليلة أمس كبيرًا جدًا عن السبب لاعتقاد الجميع أو لإجماع الجميع على أن سبب هذه الاستقالة ليس المرض

وليس الصحة ولا هو - كما أشاع البعض - تعيين وكيل الأشغال الجديد؛ لأنهم يؤكدون لنا أن الجلسة التى تقرر فيها تعيين محمود بك فهمى وكيلا للأشغال حضرها معالى وزير المالية».

....

«فالوجهة السياسية فى نظر الأكثرين هى السبب. ولكن أية الوجهات هى؟؟ أهى مسألة الائتلاف بين الوفد والأحزاب الدستوريين؟؟ أم هى تلك الحركة التى أطلقوا عليها لفظ «المؤامرة» ؟؟».

ثم قالت الأهرام بعد كلام لا نرى ضرورة إثباته:

«لم يُقبل حتى الآن استعفاء معالى وزير المالية ولكن الذين يصفون الحالة وما يرون فيها بالتآمر على الوزارة لتسمعهم يقولون لك إن الذين يتهمون على الوزارة ليخلو الجو إبان الانتخابات لمجلس المديريات ومجلس الشيوخ لحكومة من الأقليات يوجهون قوتهم ومساعيهم لحمل بعض الوزراء الآخرين على الاستعفاء، وإذا سألتهم عن الوزراء الذين يُعد بالإمكان أنهم يقدمون على الاستعفاء أبوا عليك ذكر الأسماء. فإذا فرضنا أن هذا القول صحيح فهل صحة هذا القول تدعو إلى الأزمة الوزارية ومن وراء الوزارة الغالبية؟».

بُهت الناس لنبأ استقالة هذا الوزير. أما الذين يعلمون فإنهم كانوا على رقبة لهذا الحادث ولما يتبعه من أمثاله؛ إذ كانت الصحف المعبرة عن رأى طرفَى الائتلاف فى حرب قلمية تنم عن دخائل فى النفوس وسخائم فى الصدور لا تلبث أن تمس الائتلاف حتى يذهب ريحه وكأنه ما كان.

تعليق الصحف على استقالة وزير المالية

أما صحف الوفد فحملت على محمد محمود باشا حملة شعواء؛ إذ طلعت كوكب الشرق فى مساء يوم الاستقالة بمقال تحت عنوان: «اشرعوا فى تنفيذ المؤامرة على الدستور ووزارة الدستور»، جاء به ما يأتى:

«وهذه الاستقالة أول بادرة من بوادر محاولتهم تنفيذ المؤامرة على الدستور. ومن الطبيعى أنهم لا يودون أن يقفوا عند هذا الحد، فقد رأيناهم اليوم يحاولون حمل صاحب المعالى جعفر والى باشا وزير الحربية على الاستقالة والاقتداء

بوزير المالية بدعوى التضامن معه وبدعوى أنه دخل الوزارة مرشحًا عنهم، أى عن الأحرار الدستوريين.. إلخ»[1].

وظهرت جريدة البلاغ بمقال تحت عنوان «المؤامرة تتكشف» نرى إثبات غالبه لما لجريدة البلاغ من المنزلة الرسمية عند الوفد.

«كل الذى نستطيع أن نفهمه أن هذه الاستقالة لم تكن إلا حلقة من سلسلة المؤامرة التى تُدبر للدستور وللحياة النيابية فى الأشهر الأخيرة، وقد قرأنا فى الصحف أن صاحبها مُصرّ عليها وأنه عقد النية على أن يتشبث بها ولا يرجع عنها. فإذا كانت هذه نيته فالذى رأيناه من الدوائر الوفدية التى حادثناها أنها لا تريد غير ذلك وأنها لا تنظر إلى تلك الاستقالة المخجلة إلا بهذه النظرة. ولو أنها رأت فيها رأيًا آخر لما وسعها الإغضاء عن استياء الأمة وتذمر العقلاء. فالواقع أن الأمة قد سئمت بل اشمأزت بل تهوَّعت من هذا التدلل الذى أوشك أن يصل إلى حد الاستعباد والإذلال فى سبيل المحافظة على ائتلاف لا ترى أحدًا غير الوفد يحرص عليه، ولو جرت الأمور مع المنطق أو لو كان خصوم الوفد يعتمدون على الأمة دون غيرها لوجب أن ينعكس الأمر جدًا وأن يكون حرص الأحزاب الأخرى على الائتلاف أضعاف حرص الوفد عليه».

«أى شىء لم يصنعه الوفد للمحافظة على الائتلاف منذ كان هذا الائتلاف».

«ذهب ثروت باشا ليمهد الطرق للمفاوضات فقَبِل الوفد أن يلزم الصمت ويقف على البعد يرقب هذا «التمهيد السرى» الذى كان يصح أن يطّلع عليه بعض الاطلاع وهو صاحب الأغلبية والمسئول عن السياسة المصرية فى البرلمان، فلما سمح ثروت باشا للوفد ولزملائه أن يطلعوا على ذلك التمهيد إذا هو لم يكن تمهيدًا وإذا هو قد تعدى الكلام إلى المفاوضة بل إلى كتابة المعاهدة وعرضها من جانبه هو تبرعًا سخيًا يعدل عنه ولم يشعر بالندم عليه، فماذا صنع الوفد بإزاء هذه الخيانة الفاضحة وهذا الإجرام الذى تقشعرُّ من هوله الأبدان؟ قيل الائتلاف فقال لهم ليكن ما تشاءون على حكم الائتلاف، وخرج ثروت باشا بأقل ما يمكن من التشهير وأكثر ما يمكن من المجاملة لأنصاره الذين مالئُوه ولا يزالون يمالئونه وهم أحق بالتبرؤ منه لو كانوا على حسب الظواهر مخلصين».

---

(١) كوكب الشرق فى ١٩ يونيه.

«وجاءت أزمة قانون الاجتماعات وما هى إلا أزمة جرتها مكيدة صاحبهم وما أطمع به الإنكليز من إمكان تسجيل الاحتلال وحماية الأجانب وتسخير مصر لحروب المستعمرين».

«مضت هذه الأزمة على غير ما يريدون ولم يتحقق بها ما وعدوه منذ قيام الوزارة النحاسية، فراحوا يتمحلون أسباب الخصام من الهباء ويتجنون العِلَل التوافه على الوفد والوفد يغضى على القذى ويدفع بالحسنى إلى أن كان الاعتداء على وزير المواصلات، فإذا بعصابة من الأحرار الدستوريين تنتصر للمعتدى الذى كرر الاعتداء وتملى للمشاغب الذى لا يرجع عن الشغب وتأبى على حليفهم الوفد حتى أن يعمل لحماية المجلس من تكرار الشغب فى المستقبل بتعديل معقول يوجد مثله فى كثير من مجالس النواب، ولو أن هذا الوفد المبتلى بالطَّغام يبغى شيئًا غير المحافظة على النظام والصفح عن الإساءة لكان خيرًا له أن يدع نظام المجلس بغير تعديل؛ ليعرف إسماعيل صدقى وأمثاله أن الصفع بالأكُفّ والركل بالأقدام شىء لا يستعصى على أحد ولا يحق للوفد أن يخشاه كما يخشاه خصومهم المعدودون».

«وانقضت هذه الزوبعة أيضًا فإذا بأختها وراءها على الفور لا تمهل ولا تكلف للمداراة، وإذا بالسياسة تطلب الكلمة من النحاس باشا ليقول لها إننى لا أريد الائتلاف ولتغتبط هى والموعِزُون إليها بما يقول! ويسكت النحاس باشا فتعيد عليه الكَرَّة وتلجُّ فى الإلحاف بكلام تتعمد فيه الاستفزاز والإثارة وهى فى هذه الأثناء وقبل ذلك تذكر نعمة الأحرار الدستوريين وتتوقح وتتبجح والوفد لا يقابل ذلك بغير السكوت والإغضاء».

* * *

«إننا لا نتوقع من أصحاب المؤامرة أن يتقدموا إلى الأمة معترفين بتدبيرها مصرحين بما يقصدونه منها، ولكننا لا نتوقع كذلك من أحد أن يطلب دليلاً على تلك المؤامرة غير ما تكشَّف من مناوراتهم القديمة والجديدة فى جانب ما يجرمون فى الخفاء! فإن وزيرًا لا تجهله السياسة قد تقدم إلى جهة عالية بعريضة يتبرم فيها بالحياة النيابية ويشير بإلقائها ويحول على عاتقه كل تبعة يقتضيها هذا الأمر الخطير الجسيم».

«على أننا لسنا بحاجة إلى فضيحة نفضح بها تلك العريضة المستورة وهذه الظواهر دليل على البواطن، الا يطالبون فى العلانية إسقاط وزارة الأغلبية فلماذا يطلبون ذلك؟ لتخلفها وزارة أخرى على القواعد الدستورية؟ كلا! فالذى يطلبونه إذن هو نقض هو الدستور والتوطئة لحل مجلس النواب والعود إلى سياسة (الخطاب وأشباه الخطاب) وهذه هى المؤامرة بعينها لا تنقصها شهادة المتآمرين أنفسهم ليعلم الناس جميعًا أنها تُدبر الآن وأنها تدبر من قبل الحركة الإدارية بأسابيع».

* * *

إزاء هذه الحملات لم تقف (السياسة) لسان حال.الأحرار الدستوريين معقولة اللسان عن رد هذه الحملات، بل طلعت فى صباح يوم ١٩ مايو بمقال تحت عنوان: «أزمة؟؟ وإلاّ تكن فمؤامرة؟» قرأه الناس بشغف شديد إلى استطلاع رأى الأحرار فى الموقف فكان هذا المقال وما سبقه من كلمات الوفديين انتهاءً رسميًا للائتلاف، وإليك ما جاء فيه(١):

«ضجت أندية الوزارة والوفد وصحفهما فى اليومين الماضيين بوجود أزمة دستورية توشك أن تهلك فى البلاد الحرث والنسل. فلما أبدينا لهم أن ليس فى الجو ما يصلح سببًا لأزمة وأن أية أزمة لا تكون إلا إذا كان لها سبب ظاهر، وأنه إذا فرض وجود أزمة فإن ما أبدته الوزارة فى مختلف الظروف من روح التسامح ومن مجاملة الإنكليز وغير الإنكليز فى مصالح البلاد وحقوقها فيها يجعلها قديرة على أن تحل هذه الأزمة التى تزعمون كما حلوا أزمة قانون الاجتماعات وغير قانون الاجتماعات من قبل، راحوا يتهموننا بأننا نزعم أن ليس ثمة أزمة على حين أن هناك فى الحقيقة أزمة، وعلى أن هذه الوزارة التى كانت منذ تأليفها ـ على نحو ما يزعمون ـ شجى فى حلق أعداء الاستقلال وسيادة الأمة لن تفرط فى شىء من هذه السيادة وذلك الاستقلال، وأن عدم تفريطها هذا هو سبب الأزمة الوزارية بل سببا لأزمة الدستورية».

«كان ذلك كلامهم حتى أمس لكنهم ما كادوا يُصْبحون حتى رأوا الأزمة تُحل بتنازل الوزارة عن ترشيحاتهم فى الحركة الإدارية وذهابها مذهب المجاملة فى هذا

---

(١) السياسة فى ١٩ يونيه.

الظرف كما ذهبت من قبل فى ظروف غيره. ولقد كنا نحن واثقين كل الثقة من حل الأزمة المزعومة على هذه الطريقة؛ ولذلك نصحنا إلى المتكلمين باسم الوفد واسم الوزارة منذ أول يوم تحدثوا فيه بحديث الأزمة أن يتريثوا وأن ينتظروا من جانب الوزارة مجاملة تحلها. وفى ميدان المجاملة متسع لحل جميع الأزمات».

«وما كنا - علم الله - متهكمين بالوزارة فى قولنا هذا. وإنما قلنا بعد الذى جربته البلاد على الوزارة من تشبث وتشدد بادئ الأمر ثم ارتخاء وارتماء فى الأحضان باسم روح المسالمة وحسن المجاملة فى آخره. والوزارات كالأشخاص لا تتغير طبائعهم. فإذا رأيت رجلاً يصيح بك وينادى فى وجهك بأنه لن ينزل عن حق أو يرتضى مساومة فلم يَكْفِهِ بعد ذلك أن تكشر له عن نابك لينقلب صخبه ابتسامًا وتشبثه بالحق تسامحًا؛ فلك بعد ذلك أن تنتظر منه هذا التشبث ثم هذا الاسترخاء فى كل مسألة من المسائل».

«ولقد جربت الأمة على هذه الوزارة أنها لم تجمع رأيها على أمر وتُظْهِر التشبث به حتى نقضت إجماعها بإشارة أو تهديد يلوح لها به من أى سلطة من السلطات. ولسنا نريد أن نحصى عليها كل ما كان من ذلك وإنما نضرب بعض الأمثال مما يعرف الناس جميعًا ليروا إنَّا كنا على حق؛ إذ نقول إن هذه الوزارة الحاضرة لن تتشبث بشىء أبدًا ولن تتشدد فى شىء مطلقًا مادامت ترى سلطة من السلطات تلوح لها بأنها لا ترضى عن هذا الشىء ولا ترغب فيه».

«ألم تجمع هيئة الوفد رأيها على ترشيح حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر خلفًا للأستاذ ويصا بك واصف فى وكالة مجلس النواب وتعلن قرارها فى الصحف، ثم كفت إشارة بأن الدكتور أحمد ماهر غير مرغوب فى انتخابه لهذا المنصب اعتذر حضرته من قبوله وليعدل الوفد إلى ترشيح أحمد رمزى بك، وإلى انتخاب المجلس هذا الأخير وكيلاً له وإلى قيام رمزى بك إثر انتخابه للوكالة يشكر المجلس ويقول: «وإنى لآسف لحرمان المجلس ممن هو أحق منى بهذا المركز وأخص بالذكر الدكتور أحمد ماهر الذى اعتذر عن قبول الترشيح لوكالة المجلس لأسباب اعتقد أنها ترجع للمصلحة العامة وإن قال حضرته إن اعتذاره كان لأسباب خاصة». فهل كانت هذه إلا أول مجاملة لتلك السلطة التى أمرت بسحب ترشيح الدكتور ماهر مع ما فى هذه المجاملة من هدم لاستقلال مجلس النواب».

«وقانون الاجتماعات العامة. أولم ترد الوزارة الحاضرة على مذكرة ٤ مارس الإنكليزية بأنها تعتبر كل تداخل من نوع ما ورد فى هذه المذكرة حيث يشل سلطة البرلمان فى التشريع والرقابة على الهيئة التنفيذية ويضع الحكومة التى تقبل هذا التدخل، فى موضع لا ترضاه حكومة جديرة بهذا الاسم؟ أولم يعلن النحاس باشا بعد ذلك فى حديثه للدكتور فون وايزل أن تصرف الحكومة البريطانية أشبه شىء بالعقوبات التى فرضها الحلفاء على ألمانيا كنتيجة للحرب، وأن الحكمة المصرية لا يمكن أن نقبلها؟ أولم يقف دولته فى يوم ٢٧ أبريل الماضى خطيبًا بنقابة المحامين الذين كانوا يحتفلون به وبزملائه ليدافع عن قانون الاجتماعات وليدل على تمسك الحكومة المصرية به. ثم ماذا كان بعد كل هذه الضجة؟ كان أن أرسلت الحكومة البريطانية إنذارها فى ٢٩ أبريل تخطر فيه الحكومة المصرية بأن تحول بين صيرورة مشروع قانون الاجتماعات قانونًا وإلا اتخذت من الإجراءات ما تراه لازمًا. فإذا تشبث الحكومة المصرية ينقلب استرخاء وإذا قولها أن مطلب الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تقبله حكومة جديرة بهذا الاسم ينقلب قبولاً لهذا المطلب بتأجيل القانون إلى الدورة البرلمانية المقبلة. فلماذا ردت الحكومة البريطانية بأنها قدرت ما فى هذا الحل من روح المسالمة، وأنها مع ذلك تنذر الحكومة المصرية من جديد بأنها إذا عادت إلى عرض هذا القانون أو قانون مثله ترى الحكومة البريطانية فيه خطرًا على الأمن العام عادت إلى اتخاذ التدابير التى كانت بدأت تتخذها بإرسال البوارج وبإعلان ألوان مختلفة من التهديد، ولما ردت الحكومة البريطانية بهذا أسرع النحاس باشا إلى فخامة لورد لويد يطلب إليه أن يبلغ وزير الخارجية البريطانية جزيل شكره وعظيم امتنانه لروح المودة التى أملت هذا الحل السعيد لأزمة كانت تخشى الوزارة الحاضرة أن تنتهى بإجلائها عن مناصبها، مسجلاً بذلك ضعف مصر وتخاذلها واستسلامها لمطالب الحكومة البريطانية وتهديداتها».

«وغير وكالة مجلس النواب، وغير قانون الاجتماعات مسألة تعيين المشايخ. أليس فى مصر من لا يعرف أن الشيخين عُيِّنا على غير ما تريد الوزارة ورئيسها، وإنما أمر دولته بأن يوقع فوقَّع محافظة على روح المسالمة التى تُحل بها كل المشكلات».

«واعتماد السودان. رحم الله قرار مجلس النواب فى العام الماضى فقد كان يذهب إلى أن لا تدفع مصر مبلغ الخمسين والسبعمائة ألف من الجنيهات إلى حكومة السودان حتى يُعرف ما للسودان على مصر من ديون وحتى يعرف أبواب إنفاق هذا المبلغ الطائل. فلما كان موعد نظر هذه المسألة من أيام قليلة ماضية فى مجلس النواب، إذا أحد لا يكترث بديون مصر على السودان وبأوجه إنفاق المبلغ المطلوب، ولأن الوزارة رأت مجاملة لحكومة السودان وأصحاب الأمر فيها أن لا يُثار فى هذا الشأن مناقشة قد تنتهى إلى تناول تصريح سنة ١٩٢٢ أو إنذار سنة ١٩٢٤. والحكومة البريطانية قد أمرت الوزارة المصرية فى ردها الذى شكرها النحاس باشا عليه بأنها لن تسمح بإنكار تصريح سنة ١٩٢٢ أو بتجاهله والنحاس باشا وحكومته يرون ضرورة مجاملة الحكومة البريطانية بإطاعة أمرها المذكور».

«هل تكفى القارئ هذه الأمثال أم نضرب له غيرها؟ إن الأمثال الباقية لا تزال كثيرة ولكنّا نكتفى منها بمثلين أخيرين. أما أحدهما فخاص باعتماد كونستبلات البوليس. فلقد طُلب إلى النحاس باشا، أن يرصد فى ميزانية الدولة اعتمادًا قدره ١٣٥٠٠٠ جنيه لهؤلاء الكونستبلات فلم يستطع النحاس باشا إلا أن يصدع بالأمر دون مناقشة، فلما عرضه على مجلس الوزراء واعترض عليه معالى محمد محمود باشا طارت عصافير رأس رئيس الوزارة واعتقد أن وزير المالية يريد أن يخلق بين الوزارة والإنكليز أزمة، فطلب إليه محمد محمود باشا أن يبعث إليه المختصين بالأمن العام من كبار موظفى وزارة الداخلية ومن بينهم مستر كين بويد. فلما تحدث وزير المالية إلى هؤلاء الموظفين اقتنعوا معه بأن خمسًا وثمانين ألف جنيه كافية وكان هذا هو المبلغ الذى رصد فى الميزانية. ولو أن النحاس باشا ناقش الأمر الذى صدر ويُراد أن يكون صاحب رأى فى حكومته وفى الوزارة التى هو وزيرها لوصل من غير شك إلى ما وصل إليه وزير المالية. ولكنما يناقش رجل راجح العقل ذو بصر بالأمور يعرف تبعته ويحتملها ولا يكتفى بأن يؤمر فيطيع».

«وأما المثل الآخر فهذه الحركة الإدارية الأخيرة التى قامت حولها الضجة والتى أذاعت الوزارة وصحفها بسببها أن فى البلاد أزمة دستورية، فلقد قدم النحاس باشا إلى جلالة رئيس الهيئة التنفيذية كشفًا أولاً بهذه الحركة فلم يَنَل

الموافقة فسحبه، ثم قدم كشفًا ثانيًا بهذه الحركة فلم ينل الموافقة فسحبه. ثم قدم كشفًا ثالثًا هو الذى لم ينل الموافقة أخيرًا والذى ثارت بسببه الضجة، وهذا هو النحاس باشا يعلن فى تلطف ومجاملة أنه غير متشبث بأى واحد من المرشحين ويذيع على الصحف تكذيبًا لمن ذكر أسماء هؤلاء المرشحين».

«أوتحسب بعد هذه الأمثال التى ضربناها لك أن هذه الوزارة يمكن أن تعترضها يومًا من الأيام أزمة. إنما تنشأ الأزمات يوم تكون وزارة ذات كرامة تحرص عليها فتمس هذه الكرامة، أو تكون وزارة ذات إرادة يقويها إيمان بأن ما تعمله إنما هو فى المصلحة العامة فتتشبث بها. فأما وزارة كالوزارة الحاضرة لا تخشى على كرامتها أن تمس ولا إيمان لها بما تقترحه لأنها لا تقترح شيئًا للمصلحة العامة، فلا يمكن أن تنشأ فى سبيلها أزمة وكيف تنشأ الأزمة فى سبيل من لا رأى ولا كرامة له؟!».

«ولو أن هناك أزمة بالفعل فالأزمة أيها السادة إنما هى فى جبنكم وفى عدم رجحان عقولكم والجبان الضعيف يتوهم فى كل شىء عقبة وأزمة، حتى إذا رأى غير شىء ظنه رجلاً».

«وما نحسب إلا أن هؤلاء الناس الذين أحسوا صدق ما قلنا من ذلك أمس وأمس الأول عن حديث الأزمة الذى سموه حديث المؤامرة. فإنما يشعر الرجل ذو الإحساس والكرامة، ولكنهم اعتقدوا أن تنازلهم عما كانوا يوهمون التشبث به فى أمر الحركة الإدارية قد حل ما كانوا يتوهمون من أزمة، ثم ظلوا مع ذلك وجلين خائفين فخلق لهم وجلهم وخوفهم شبحًا هو هذه المؤامرة التى يزعمون. وزادهم خوفًا ووجلاً استقالة وزير المالية من منصبه. فهم ضعاف ضعاف وكانوا يتوهمون لأنفسهم قوة تمكّنهم من الوقوف على أرجلهم إذا هم نقضوا الائتلاف فى ظهره على نحو ما فعلوا واضطروا المؤتلفين منهم ليتركوهم. فلما تركهم محمد محمود باشا زاغت منهم العقول والأبصار وجعلوا يفتشون فى الماضى. ويضربون الرمل للمستقبل هالعة أفئدتهم متوجسين خيفة من ضعف أنفسهم فانكفئوا يعيدون ذكر مشروع المعاهدة الذى رُفض وكأنما لم يشترك محمد محمود باشا معهم فى الحكم بعد رفضه، ويذكرون مذكرة ٤ مارس وما تلاها وكأنما لم يتغلب محمد محمود باشا آخر الأمر على طيشهم ولم يمهد لهم السبيل إلى حل الأزمة على خير وجه يمكن أن تُحل به بعد تورطهم الذى تورطوا كأنما لم يستقل محمد

محمود باشا بعد انتهاء هذه الأزمة، فذهبوا إليه زُرافاتٍ ووحدانًا يضرعون إليه بكل أنواع الرجاء أن يسترد استقالته ويكادون يلثمون يديه لثمًا ويقبلونها تقبيلاً. كأنما لم يحصل من ذلك كله شىء فهم لذاك يقولون إن استقالة وزير المالية حلقة من مؤامرة كانت تُدبر ضد الوزارة الحاضرة منذ تولت الحكم. أفطيش بعد هذا الطيش، أجحود بعد هذا الجحود وإنكار للجميل أدنأ من هذا الإنكار؟».

«وماذا أنتم حتى تُدبر لكم مؤامرة أو يُبيت لكم كيد؟ ألا إنكم لتعملون أنكم أهون على أنفسكم وعلى الناس من هذا وأن جوانب الضعف السياسية والطائفية والحزبية والأخلاقية فيكم كثيرة، وأن الناس جميعًا يعرفون جوانب الضعف هذه، وأنهم إذا احتملوكم اليوم فإنما احتملوكم باسم الائتلاف الذى عقده الأحرار الدستوريون مع المغفور له سعد باشا وإجلالاً لذكرى هذا الزعيم الراحل. لكنكم ما تفتَئُون تدنسون هذه الذكرى بشهواتكم الوضيعة وبأهوائكم الطائفية؛ حتى لقد ضج الناس منكم وأنتم بما فى قلوبهم عنكم أعرَف من غيركم».

«لقد تبين للناس أن ما زعموه أزمة ليس إلا وهمًا. والناس جميعًا يعلمون أن ما يزعمونه مؤامرة ليس هو الآخر إلا وهمًا. وما نحسب أن الله كتب على هذا البلد أن يعيش تحت سلطان حكومة تعيش من جبنها وضعفها وشهواتها فى أوهام وأباطيل».

وكان للمقطم كلام فى الموضوع فقد أفرد له افتتاحيته التى افتتحها بأن «مصر أَلِفت كلمة (الأزمة) فكل اختلاف فى وجهة النظر يؤدى إلى نوع من توقف سير الأعمال قليلاً أو بطئها يُسمى أزمة»، وانتهى إلى قوله إن المشكلات خُلقت لتُحل والمعضلات وجدت لتعالج. وفى مثل هذه الأحوال تتجلى الحنكة السياسية وتبدو مظاهر الحصافة وبعد النظر...إلخ»[1].

أما جريدة الاتحاد فكانت أجنَح إلى الأحرار الدستوريين بنقدها للوزارة النحاسية، فانتهزت فرصة استقالة الوزير الحر الدستورى وراحت تنشئ المقالات ناعية فيها على النحاس باشا تصرفاته وتقول: «نكتفى بأن نلفت الناس إلى تلك الخطة الآثمة التى ينتهجها النحاس اليوم بمشورة أصدقاء السوء الذين يحيطون

---

(١) المقطم فى ١٩ يونيه.

به ويغلبونه على أمره والتى يريد بها أن يحبس مناصب الحكومة وقفًا على العاطلين من ذيولهم دون الأكفاء العاملين المخلصين من أبناء البلاد..الخ»[1].

تعليق الصحف الأجنبية

كتبت جريدة الإچبشيان ميل افتتاحيتها تحت عنوان (متاعب حديثة)، جاء فيه ما يأتى:

«يلوح أن النحاس باشا يعدو إلى المتاعب بكل قواه، فقد ظلت الخلافات بين الأحرار الدستوريين وبين الوفد تنمو وتتفاقم فى الأيام الماضية وهكذا كانت تُسوَّى بينهما الأمور مرة بعد أخرى حتى إذا وقعت بينهما حادثة جديدة أتت على هذه التسوية، وكان المأمول أن تحل عطلة الصيف بلا انقسام بين الأحزاب غير أن مظهر الحالة فى الوقت الحاضر قد علته فترة سوداء».

«لقد كان محمد محمود باشا وزير المالية هو الذى حمل «غصن الزيتون» فى غير هذه الفرصة بنجاح باهر، غير أن المعتقد السائد عن استقالته التى رفعها يوم الأحد الماضى إنها نهائية. وعلى ذلك يكون معنى هذا انشقاقًا فى الائتلاف لا علاج له».

«لقد ازدادت الصعوبات حياله تدريجيًا فى أن يعمل مع رفاقه الوفديين مع استمرار المعارضة التى يقوم بها بعض أعضاء آخرين من نفس حزبه، والمعتقد أيضًا أن بينه وبين رئيس الوزراء بعض اختلافات شخصية خاصة بتعيين فرد معين. وقد أُشير إلى أن هذا هو السبب الكامن خلف استقالته الحالية».

«وإذا انهار الائتلاف فلا بد من تغيير عظيم فى الحالة خاص بالسياسة العامة. وقد يتعذر فى الظروف الحاضرة تقدير مدى هذا التغيير مهما تكن الحال، وهناك شك ضئيل فى أن النحاس باشا على استعداد لأن يقدم أى قدر من الامتيازات ليحتفظ بتعاون الأحرار الدستوريين بينما أن الواجب عليه أن يقدر أهمية هذا التعاون ولكن هناك أمر آخر، وهو هل الأحرار الدستوريون لا يزالون يميلون إلى استمرار تعاونهم فى العمل على سياسة لا يستطيعون الموافقة عليها بتاتًا».

---

(١) الاتحاد فى ١٩ يونيه.

«إنهم يشعرون أنهم وآراءَهم لا يُقدَّرون كما يجب وأن حزب الأغلبية لا يهتم بهم الاهتمام الواجب، ولا ريب فى أن الناس يتوقون بتلهف إلى ما يجدُّ من الأمور بعد ذلك».

ونشرت جريدة الديلى تلغراف برقية لمراسلها بمصر، جاء بها:

«إذا جاز لى أن أتنبأ شيئًا عن سياسة الأحزاب المصرية أقول إن الائتلاف الذى كان منذ أمد بعيد يكافح الأنواء والعواصف قد أشرف على الغرق فى لجّة أمواج عاصفة هوجاء ثارت بين الأحزاب فى الأسبوع الماضى فى شأن تعديل اللائحة الداخلية المختصة بمجلس النواب، عندما خرج نواب الأحرار الدستوريين وأعضاء الحزب الوطنى من المجلس احتجاجًا على ما عدّته أحزاب الأقلية تشريعًا الغرض منه إخماد أنفاس حرية المناقشة تحت ستار تنفيذ ما يقتضيه النظام. وبالرغم مما أدلاه نواب الأحرار الدستوريين من البيانات البليغة احتجاجًا على هذا التشريع، أقر مجلس النواب التعديل المقترح الذى يخوِّل لرئيس المجلس من الآن فصاعدًا سلطة متسعة النطاق على النواب المتعنتين الذين أصبحوا عرضة للوقف مدة لا تتجاوز شهرين مع الحرمان من المكافأة البرلمانية. وكان من المنتظر أن هذا الحادث يؤدى إلى استقالة وزراء الأحرار الدستوريين، ولكن بدلاً من ذلك أعلن فيما بعد أن نائبًا كبير الشأن من نواب الدستوريين قد رُشح لمنصب مدير مديرية ورشح له أيضًا نائب من الهيئة الوفدية: على أن هذه المناورة البسيطة لم تُجد على ما يظهر لأنى علمت من مصدر موثوق به أن محمد باشا محمود قد قدم طلب استقالته إلى رئيس الوزراء اليوم ولكن أسباب الاستقالة لم تنشر بعد، على أنه ظهر فى اليومين الأخيرين ما يدل على حدوث شىء فى كيان الائتلاف لأن لهجة الجرائد الحزبية أصبحت فيما يتعلق بالائتلاف لهجة مُرة تشف عن النَّزق. وأخذت الصحف الوفدية أمس تدق ناقوس الخطر وتنذر الجمهور أن كيان الدستور مهدد بالمخاطر. وأعلن أنه نظرًا للموقف الحرج قد ألغى النحاس باشا التدابير التى اتخذها للسفر إلى أوروبا لكى يصون الدستور من مكائد المتآمرين على قلبه، وأن مجلس النواب سوف يرفضُ فى ميعاده المعتاد للعطلة الصيفية بل واصل عقد جلساته بلا انقطاع. ونشرت البلاغ مقالة صريحة اتهمت فيها بعض أعضاء حزب الأحرار الدستوريين بأنهم يتآمرون على الدستور بموالسة البريطانيين الذين وعدوا

بتأييد المتآمرين. ولم تذكر سوى أسباب غامضة جدًا ضمن هذه الإنذارات بقرب وقوع الخطر ولم يُعلم حتى الآن إذا كان هناك أقل شىء يبرر سلوكهم هذا، على أن ما يمكن تسقطه من الأخبار يدل على أن هناك بعض الخلاف بين السراى ورئيس الوزراء يتعلق بعدد من التعيينات الإدارية من الجهة الأخرى بترشيح شيوخ فى محل الشيوخ الذى سيُقالون فى أكتوبر بمقتضى مادة من مواد الدستور تنصُّ على تجديد نصف الشيوخ كل خمس سنوات».

«وقد أثارت ترشيحات إدارية قامت بها الحكومة الشىء الكثير من الانتقاد من جانب المعارضة بحجة أن الحكومة عمدت إلى إدماج سلطتى التشريع والإدارة بعزمها على تعيين بعض النواب الوفديين مديرين فيتخطون غيرهم من الموظفين النظاميين المستحقين لتلك المناصب. وكانت صحف الاتحاديين التى تردد عادة صدى آراء السراى ترعد وتبرق بعنف احتجاجًا على هذا السلوك ولكن لا يُحتمل أن يكون هذا السبب الوحيد للخلاف. هذا من جانب، ومن الجانب الآخر نرى أن جريدة السياسة تقول فى عددها الصادر هذا الصباح إن هذه الأزمة لا تعنى وجود أى خطر على الدستور وعلى المصالح الوطنية بل إن الضجة التى أثارتها الجرائد الوفدية لا تخرج عن كونها مناورة يُقصد منها تمهيد السبل لبعض المآرب الشخصية والمصالح الخصوصية. وعلى أى حال، فإن الأزمة هذه المرة هى أزمة داخلية محضة والظاهر أن الوفد قد أثار هذه الضجة كسابق عادته، وأن تفصيل المسائل يؤيد دعوى السياسة بأن المسألة كلها مدبرة يقصد منها تدعيم الوفد ليتغلب على مقاومة الترشيحات المطلوبة، ولكى تؤثر فى انتخابات مجالس المديريات المقبلة وكذلك فى انتخابات الشيوخ».

«فكتب مراسل جريدة الديلى ميل اليوم تلغرافًا لمكاتبها من القاهرة قال فيه ما يلى:»

«باتت أيام الائتلاف فى البرلمان على ما يظهر معدودة وقد كان مركز النحاس باشا منذ مدة من أشد المراكز تزعزعًا، وأوشكت المنازعات الداخلية أكثر من مرة أن تؤدى إلى فَصْم عُرَى الائتلاف. على أن النحاس باشا كان يتمكن فى ما يبذله من المساعى من إصلاح ذات البين فى اللحظة الأخيرة، أما الآن وقد ثارت عاصفة أخرى فيُشك فى ما إذا كانت الوزارة تصمد لها. فالأحرار الدستوريون غير راضين عن اتجاه التشريع أخيرًا ولا عن سَنّ قوانين لمجلس النواب يعتقدون أن الغرض

منها إخماد المناقشة، والوفد من الجهة الأخرى يتهم هؤلاء بالتآمر على قلب الدستور بمساعدة البريطانيين. ويُقال إن النحاس باشا قد عدل عن السفر إلى أوروبا وقرر أن يبقى البرلمان مستمرًا فى عقد جلساته ليحمى الدستور، وإذا قُبلت استقالة محمد باشا محمود كان ذلك بمثابة انتهاء الائتلاف».

ونشرت جريدة التيمس اليوم تلغرافًا لمكاتبها فى القاهرة قال فيه:

«إنه علم أن كتاب الاستقالة الذى قدمه محمد باشا محمود يؤيد فيه أسباب استقالته الأولى وهذا يؤيد أن استقالته لأسباب صحية كما صرح رسميًا لم تكن الداعى الحقيقى لاستقالته الأولى؛ بل الحقيقة وواقع الأمر أن هناك شقاقًا سياسيًا بين الوفديين والأحرار الدستوريين»(١).

«وقد اهتمت صحف إيطاليا بالموضوع فنشرت برقية لشركة التلغرافات الإيطالية الشرقية «إنمو» هذا نصها:»

«أصبح من المسلَّم به الآن بين قادة الرأى العام المصرى أن سلسلة الأزمات والمشكلات السياسية المعرقلة للحياة التشريعية والاجتماعية والمؤذية لسير الأمور الاقتصادية التى تُثار من آن لآخر بين مختلف السلطات فى مصر لا تنقطع مطلقًا إلا إذا سُويت المسألة المصرية بحذافيرها وحُلت حلاً نهائيًا فى أقرب وقت مستطاع، فعندئذ تعرف كل ناحية حدودها فلا تتعداها بحيث تصطدم بسلطة أخرى ذات اختصاص. فقد ثارت من يومين عاصفة جديدة على الوزارة لم يكن مصدرها هذه المرة قصر الدوبارة بسبب اختلاف الرأى على الذين يُقلدون مناصب المديرين الخالية، ومع ذلك فقد عرف النحاس باشا كيف يصرف هذه العاصفة بعيدًا عن كيان حزبه ويخلص بالحياة الدستورية سليمة من السوء».

«ولا يعتبر انسحاب وزير المالية الممثل للأفراد الدستوريين إلا حادثًا طبيعيًا لانتهاء الائتلاف ثبت أنه كان متداعيًا عندما أُلفت الوزارة الحاضرة. وسيأخذ رجال الوفد على عاتقهم مسؤولية الحكم وحدهم إلى أن تُتاح لهم الفرصة عاجلاً لتقرير الفصل فى المسائل المتعلقة بين مصر وبريطانيا العظمى، وبذلك تستقر الأمور فى نصابها المطابق للعقل والمنطق»(٢).

---

(١) السياسة فى ١٩ يوليو.

(٢) المقطم فى ٢٠ يونيه.

قبول استقالة الوزير

وفيما كانت الصحف تتسابق فى نقل الإشاعات وانتحال الأسباب والتعلاّت، والإكثار من فنون القول والتأويلات ـ كان رئيس الوزارة يدرس الموضوع مع خلصائه من الوزراء. وقد قرّ رأيه على قبول استقالة وزير المالية، فقبلها ونشرت الصحف هذا النبأ رسميًا فى صباح ٢٠ يونية.

استقالة جعفر والى باشا

بعدئذ توجهت الأزمة بسهمها الثانى إلى الوزارة النحاسية فبعث وزير الحربية والبحرية معالى جعفر والى باشا باستقالته ظهر يوم ١٩ يونيه، وقد حملها إلى مكتب رياسة الوزراء (جاويش) من قِبَل معاليه.

أسباب الاستقالة

ولئن شاء محمد محمود باشا ألاَّ يسبِّب استقالته أو يسببها بالمرض، فإن والى باشا لم يستنَّ هذه السُنة. بل جاء فى كتابة استقالته أنه: حيث إن دولة النحاس باشا يميل إلى انفراد الوفديين بالحكم فإنه يسحب نفسه من الوزارة شاكرًا لرئيسها ما لاقاه من العطف أثناء الاشتراك فى العمل[1].

تعدد الإشاعات

فى أثناء ذلك تعددت الإشاعات وتنوعت التقولات وأكثرها ذيوعًا ما كانت تعمد جريدتا الكوكب والبلاغ إلى ترسيخه فى الأذهان، من أن وزيرًا تقدم إلى جهة عالية بعريضة يشير فيها بإلغاء الحياة النيابية، وقد علقت على ذلك السياسة بعنوان (تلفيقاتهم)!

قالت:

«زعمت جريدة البلاغ فيما تزعم «أن وزيرًا لا تجهله السياسة قد تقدم إلى جهة عالية بعريضة يتبرم فيها بالحياة النيابية ويشير بإلغائها، ويحمل على عاتقه كل تبعة يقتضيها هذا الأمر الخطير الجسيم» وأول ما نريد أن نسرى به عن نفس البلاغ أن هذا الذى يقوله ونضع تحته الخطوط إظهارًا له هو زعم لا أكثر ولا أقل واختراع لا شبهة فيه من الحقيقة أو الواقع».

---

(١) الصحف فى ٢٠ و٢١ يونيه.

«ولو أن البلاغ تصدر فيما تكتب عن منطق سليم لجنّبها هذا المنطق أن نظن أن من الممكن إذاعة مثل هذا النبأ لو أنه كان صحيحًا، إذ إن من الواضح أن يحرص الوزير الذى تعنيه البلاغ على الكتمان كل الحرص، كما أن أقل الناس فهمًا وتقديرًا للجهة العالية التى تشير إليها البلاغ ينزهها عن أن تذيع هذا النبأ من جانبها لو كان صحيحًا، وإذن فلم يبقَ الا أن البلاغ تريد أن تمعن فى التلفيق وتوغل فى التشكيك متخذة الكذب والاختراع وسيلتها إلى ذلك».

«على أنه ما حاجة الوزير الذى تعنيه البلاغ إلى العمل فى الخفاء والدستور قائم والبرلمان معقود وقد كفل الدستور حرية المناقشة، فلو أنه كانت هناك أسباب، توجب الخصومة ما كانت هذه الخصومة إلا جهرة فى وضح النهار، ولقد فات البلاغ أنها حين ذكرت «الجهة العالية» فى هذا المقام قد أشركتها من حيث تدرى أو لا تدرى فى مخالفة الدستور الذى أقسمت الإخلاص له قَسمًا بارًا».

«إن الدستوريين أعلى نفسًا وأكبر همة من أن يصدر عن واحد منهم هذا العبث الذى تزعمه البلاغ، وما كان للدستوريين أن يكونوا غير ذلك، وهم الذين وضعوا الدستور وقاموا عليه ومكنوا منه الأمة، ومن كان هذا شأنهم لا يُقبل عنهم القول أنهم يهدمون الدستور أو ينحرفون عن الجادة التى رسمها، فإن من غير المعقول أن يهدم المرء ما بنى وأبعد المستحيلات ورودًا للذهن أن يَئِدَ والدٌ أولاده الذين أنجبهم، وأن هذه منزلة الدستور من الأحرار الدستوريين، أما الذين يهون عليهم موت هذا الدستور إذا لم يمهد أمامهم سبيل المغانم وتستحب عندهم حياته إذا أنالهم ما طمعوا وما أملوا فأولئك قوم آخرون تعرفهم البلاغ وتعرف مواقفهم من الدستور سلمًا وحربًا ومهادنة وقتالاً»(1).

الحركة الإدارية

ومن الإشاعات ما دار حول التنقلات والتعيينات الإدارية. كانت الوزارة النحاسية تميل إلى إحالة بعض المديرين على المعاش وتعيين خَلَفهم من أنصارها النواب. وفوق ذلك فقد رغبت أن تجعل مقياس ترقى المديرين وتنقلاتهم ما لهم لديها من مآثر وزُلفى، وتقدم إلى القصر الملكى رئيس الوزارة بثَبْت يضم ذلك كله. وقيل إن القصر تريث فى إمضائه، وأبطأ فى إبرامه. وقيل أن الثبت سُحب

---

(1) السياسة فى ١٩ يونيه سنة ١٩٢٨.

وعُدل، فسحب فعدل. وتلك إشاعات لم نقف على شيء رسمى يؤيدها أو ينفيها. كما أُذيع أن هناك أزمة وزارية سببها هذه الحركة. وجاءت السياسة تعلن انفراج الأزمة بسحب المشروع من السراى نهائيًا ونزول رئيس الوزارة عن رأيه فيه(١).

كانت هذه الإشاعات أيضًا موضع أخذ ورد وإنشاء مقالات ونزاع صحفى لا نرى ضرورة لإثباته مادام نص رسمى لم يقطع فى الموضع.

صدقى باشا فى الإشاعات

ودائمًا كان إسماعيل صدقى باشا قطب رحى الإشاعات. ومما قوّى الظنون حوله أنه كان قد اعتزم الرحيل إلى أوروبا طلبًا للراحة. وذهب إلى السراى (ليستأذن فى السفر) كما هى العادة. فقيل إنه استُمهل ريثما تتكشف الحوادث.

هنا ثارت ثائرة الصحف الوفدية وراحت ترمى صدقى باشا بكل منكر من القول، وشنيع من التهم. إذ دخل فى روعها أن الوزارة إن سقطت فإنما سيرأس الوزارة الجديدة صدقى وحينئذ فلتقدم بين يدَى (الوزارة الصدقية) ما لا تستطيع معه أن تنهض.

قضية الأمير سيف الدين والوزارة

فى مساء يوم ٢٣ يونيه، نشرت جريدة الأخبار بالزّنكُغراف صورة اتفاق مبرم بين كل من:

حضرات الأساتذة صاحب السعادة مصطفى النحاس باشا وصاحبَى العزة ويصا واصف بك وجعفر فخرى بك المحامين لدى محكمة الاستئناف.

طرف أول

وحضرة صاحب العزة محمد شوكت بك من ذوى الأملاك ومقيم بالإسكندرية بصفته وكيلاً عن حضرة صاحبة السمو الأميرة نوجوان هانم أفندى والدة حضرة صاحب السمو الأمير أحمد سيف الدين المرزوق لها من المغفور له الأمير إبراهيم باشا أحمد بموجب توكيل عام رسمى، إلى آخر صورة عقد الاتفاق الذى نرى إثباته بنصه لما كان له من أثر فى موقف الوزارة، وهَاكَهُ.

---

(١) السياسة فى ١٩ يونيه.

عقد اتفاق

إنه فى يوم الأربعاء الموافق ٣ فبراير سنة ١٩٢٦. قد حصل الاتفاق بين كل من:

حضرات الأساتذة صاحب السعادة مصطفى النحاس باشا وصاحبَى العزة ويصا واصف بك وجعفر فخرى بك المحامين لدى محكمة الاستئناف.

طرف أول

وحضرة صاحب العزة محمد شوكت بك من ذوى الأملاك مقيم بالإسكندرية بصفته وكيلاً عن حضرة صاحبة السمو الأميرة نوجوان هانم أفندى والدة حضرة صاحب السمو الأمير أحمد سيف الدين نجلها المرزوق لها من المغفور له الأمير إبراهيم باشا أحمد بموجب توكيل عام رسمى باللغتين التركية والعربية صادر لعزته من سمو الأميرة المذكورة بالآستانة بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٦ عن يد مدحت جمال بك كاتب العقود لدى مُفوَّض حكومة الجمهورية التركية يحيى بك أوغلى مستخرج منه صورة رسمية بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٦ تحت نمرة ١٩٨٤٠، ويخول التوكيل المذكور لحضرة محمد شوكت بك إبرام الاتفاق الآتى:

البند الأول

«وكَّل الطرف الثانى الأول فى المرافعة والمدافعة فى حقوق حضرة صاحب السمو الأمير أحمد سيف الدين نجل صاحبة السمو الأميرة نوجوان لدى مجلس البلاط أو أية جهة قضائية أو إدارية للحصول على رفع الحَجْر عن سمو الأمير وتسليمه إدارة أمواله من باب أصلى واحتياطيًا وترتيب نفقة مناسبة لمركزه وثروته».

البند الثانى

«قَبل الطرف الأول هذا التوكيل وتعهد بالقيام بكل ما يتطلبه الدفاع عن حقوق صاحب السمو الأمير المذكور أمام جميع الجهات المختصة ابتدائيًا واستئنافيًا وبالطرق الودية إذا احتاج الحال لها على الحصول إلى الغرض المطلوب فى أقرب وقت ممكن».

البند الثالث

الأتعاب المتفق عليها من الطرفين هى كالآتى:

أولاً ـ فى حالة الحصول على قرار برفع الحَجْر عن سمو الأمير وتسليمه أمواله فتكون الأتعاب مائة وسبعة عشر ألف جنيه (١١٧٠٠٠) مصرى.

ثانيًا ـ فى حالة ربط النفقة المبينة فى البند الأول تكون الأتعاب عشرة آلاف جنيه مصرى (١٠٠٠٠).

إذا كانت هذه النفقة المبينة اثنين وعشرين ألف جنيه (٢٢٠٠٠) مصرى سنويًا. وإذا كانت النفقة التى تُقرر أكثر أو أقل من ذلك، فتُرفع أو تخفض الأتعاب حسب أهمية النفقة التى ترتب.

ثالثًا ـ وفى حالة الحصول على المبالغ التى يطلبها الأمير عن المدة السالفة من يوم سفره من إنكلترا إلى حين تقرير هذه النفقة وكذلك فى حالة الحصول على قرار بصرف مبلغ آخر للأمير فى نظير شراء منزل فى الآستانة ومَصِيف على ضفاف البوسفور وشراء الأثاث اللازم لها وأتومبيل ولانش بخارى أو غير بخارى وخلافه مما يليق بمقامه من دفع الأتعاب بالطريقة الأشبه عن ذلك إذا كان ما يقضى به لا يقل عن ستين ألف جنيه (٦٠٠٠٠) فتكون الأتعاب خمسة آلاف جنيه (٥٠٠٠)، وإذا زادت أو نقصت عن هذا المقدار فترفع أو تخفض الأتعاب حسب أهمية ما يقضى به.

البند الرابع

تعهد الطرف الثانى بأن يدفع لإذن الطرف الأول بمحل أحدهم بمصر أو لمن يحوله إليه أولاً. فى مدى عشرة أيام من تاريخه مبلغ ألف وخمسماية جنيه مصرى (٥٠٠) وصار هذا المبلغ من الآن من حق الطرف الأول لا رجوع فيه بأى حالٍ من الأحوال. ثانيًا باقى الأتعاب بحسب الأحوال المبينة فى البند الثالث عند تسلم ما يقضى به أو يصير الاتفاق عليه.

البند الخامس

تعهد الطرف الثانى باستحضار جميع المستندات والأوراق اللازمة لدعواه بمصاريف من طرفه واستحضار من يلزم من الشهود بمعرفته ودفع ما يطلب من الدين والمصاريف الرسمية وغير الرسمية.

البند السادس

فى حالة الصلح أو التنازل عن الدعوى أو عن توكيل الطرف الأول أثناء سير الإجراءات بغير مسوّغ شرعى وقانونى، فيكون الطرف الثانى ملزمًا بدفع كامل الأتعاب المبينة بالبند الثالث حسب الأحوال.

البند السابع

اتفق الطرفان على اختصاص محكمة مصر الابتدائية الأهلية وإحدى محاكمها الجزئية تحت اختيار الطرف الأول ومحكمة استئناف مصر الأهلية فى فى كل يتعلق بهذا العقد وبتنفيذه.

تحرر من هذا العقد أربع صور ليد كل متعاقد صورة.

محمد شوكت ويصا أفندى، مصطفى النحاس، جعفر فخرى.

وقد أقامت جريدة الأخبار حول هذا الموضوع ضجة ورمت المحامين المشار إليهم فى عقد الاتفاق بما لا يتفق وشرف المحاماة من ناحية، وبما يتبوؤونه من مناصب عامة فى الدولة من ناحية أخرى.

وقد نقلت جريدتا السياسة والاتحاد نص الاتفاقية وعلقتا عليها؛ فازداد بذلك موقع الوزارة حرجًا.

اجتماع الهيئة الوفدية

انعقدت جلسة الهيئة الوفدية عقب ارفضاض جلستى النواب والشيوخ من جلستيهما مساء الخميس ٢٨ يونيه، وقد أذاعت سكرتارية الهيئة هذا البيان فى صبيحة الاجتماع:

«اجتمعت الهيئة الوفدية لمجلس الشيوخ والنواب أمس فى منتصف الساعة التاسعة مساء برياسة حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا وبحضور ١٨٢ من أعضائها فى المجلسين، وبعد أن سمعت بيانات دولة الرئيس ومناقشات حضرات من تكلموا من أعضائها أعلنت القرار الآتى نصه:»

«بعد سماع بيان دولة الرئيس عن الحالة الحاضرة والظروف التى تجتازها البلاد تعلن الهيئة بإجماع الآراء ثقتها التامة بحضرة صاحب الدولة رئيس الوزارة وتؤيده فى السياسة الرشيدة التى اتبعها فى إدارة شئون البلاد الداخلية والخارجية».

«وأن الهيئة التى تقدر كل التقدير روح الإخلاص والحزم التى عالج بها دولته كل ما طرأ من الأزمات من عهد توليه الحكم تعلن من جديد التفافها حوله وتضامنها معه فى السير بشؤون البلاد وقضيتها الخالدة على المبادئ التى اختطها الوفد وأعلنها دولته فى بيانه الوزارى، مسترشدة فى ذلك بروح الزعيم الجليل معتمدة على حسن تأييد البلاد وتوفيق الله ورضاه».

* * *

استقالة وزير الحقانية

صاحب المعالى أحمد محمد خشبة باشا وزير وفدى؛ لهذا لم يكن ليتطرق إلى ذهن أحد أن يستقيل من الوزارة النحاسية إذا كان أساس الاستقالات خلاف أو جفاء بين الأحزاب. ولكن معالى خشبة باشا أقدم على الاستقالة وأذيع أمرها فى يوم ٢٢ يونيه فلم يكن ذلك مدعاة للدهشة فحسب ولكنه خرج بالمسألة عن أن تكون تدبير حزب لحزب، كما فُهم من تتالى استقالتَى الوزيرين الدستوريين، إلى دائرة أوسع وأصبح الناس يعتقدون عسر ترقيع الوزارة النحاسية واستعصاء تلافى الأمور.

على أن خشبة باشا كان جريئًا فى استقالته فقد دُعى إلى حضور حفلة عقد قران ابنة النائب عضو الوفد (سينوت بك حنا) بالإسكندرية فى مساء الخميس ٢١ يونيه فسافر إجابة للدعوة بعد الظهر؛ ولكن جريدة المقطم كانت أذاعت فى المساء نفسه أن خشبة باشا ينوى الاستقالة فالتقى بالوزير أحد أصدقائه الوفديين وسأله عما نشره المقطم، فأحس الوزير أن ذهابه إلى الحفلة سيجعله هدفًا لأسئلة قد تشوش جمال حفلة القران وتقلبها إلى ميدان للجدل السياسى. من أجل هذا عاد إلى الفندق ومن هناك كتب خطاب استقالته وبعث به إلى دولة رئيس الوزراء فى القاهرة ليقرأه الرئيس إذا عاد إليها.

وثمة إشاعات بأن خشبة باشا سبَّب استقالته باستحالة العمل مع وزراء حامت حولهم شُبَه يستدعى شرف الوظائف العامة الكبرى أن ينحوا عنها؛ حتى يأخذ التحقيق مجراه فى جو بعيد عن شبهة التدخل للمصلحة العامة.

وذلك كان رأى وزير الحقانية قبل أن يُقدم على الاستقالة، فقد صارح زملاءه ورئيس الوزراء بوجوب استقالة الوزارة إزاء ما أُشيع حول رئيسها(١).

---

(١) المقطم فى ٢٤ يونيه.

أقوال الصحف فى موضوع قضية الأمير سيف الدين

ولنترك الحال بين الوزراء على ما هى عليه لنبسط للقارئ بعض البسط استخدام الصحف غير الوفدية لعقد قضية الأمير سيف الدين الذى سموه «بالوثائق».

فقد كتبت الاتحاد تحت عنوان: «الخيانة العظمى»:

«زعماء الأمة يلطخون كرامتها بالعار - وجوب محاكمة المسئولين» بتاريخ ٢٣ يونيه مقالاً جاء به:

«فى غير هذا المكان من الاتحاد يجد القارئ صور الوثائق الخطيرة التى تكشف للرأى العام عن تلك الجريمة الكبرى التى ارتكبها متآمرون: رئيس الهيئة التنفيذية دولة الأستاذ النزيه مصطفى النحاس باشا وشريكاه ويصا واصف أفندى رئيس مجلس النواب وجعفر فخرى بك أحد رجال وفده ونوابه، قصد اغتيال ثروة هذا الأمير التعس الذى يدور الشطار والنصابون حول والدته من يوم أن فر من المستشفى، يمنونها أطيب الأمانى ويؤكدون لها. ولقرينها استطاعتهم بما لديهم من الوسائل المختلفة وضع ثروة الأمير الطائلة بين أيديهما وتحت تصرفهما إذا أحسنا الاتفاق معهم أو عيَّنا لهم من الأتعاب ما يشجعهم على العمل، ولقد كنا وأيم الله نعتقد أن النحاس باشا القاضى السابق، والأستاذ ويصا واصف المحامى المعروف، آخر من يساهم فى هذا العمل أو يشترك فى تلك المؤامرة وأبعد الناس عن ارتكاب مثل هذه الجريمة. فخاب الظن وضاع الأمل وإذا بهما وزميلهما جعفر فخرى، أبطال هذه الفعلة الشنعاء والجريمة النكراء التى ضجت لهولها البلاد وفزع لأنبائها الرأى العام، وأصبحنا وإذا الناس يتساءلون اليوم عن مصير رئيس حكومة وزعيم حزب يشترك مع اثنين من رجاله، أحدهما رئيس الهيئة التشريعية والثانى نائب، فى اغتيال ثروة أمير مصرى فى صورة أتعاب لهم على عمل قضائى؟ ويسخِّرون الهيئة التشريعية لسَنِّ قانون وإقرار مقترح يُراد استخدامهما وسيلة لكسب قضية وقبض ما سموه أتعابًا لها».

لقد تضمن العقد الاتفاق على المبالغ الآتية:

١٥٠٠٠ ج.م. مقدم أتعاب، ١١٧٠٠٠ ج.م. لرفع الحَجْر عن الأمير و١٠٠٠٠ ج.م. لترتيب نفقة له و٥٠٠٠ ج.م. عند تقرير المجلس شراء منزل له بالآستانة

ومصيف على البوسفور ويخت يتنزه فيه، فتكون جملة الأتعاب١٢٢٣٥٠٠ ج. م. - أى ما يقرب من ضعف رأس المال الذى تأسس به بنك مصر!

وليس سبب ما عرى الناس من الاندهاش هو فداحة المبلغ فقط، وخروجه عن الحد المعقول فى كل اتفاق قضائى صدر فى عهد المغفور لـه سعد باشا أيام كان النحاس وويصا وكيلين لمجلس النواب يتمتعان بنفوذ مركزهما وبدالّتهما المعروفة على سعد وعلى أمّ المصريين. كان مغريًا لكل ذى حاجة من المتقاضين بالالتجاء إلى أمثالهما. ولكن المدهش أن يتورط النحاس فى عمل يقوده إليه جعفر فخرى وأن ينحدر الأستاذ ويصا وراءهما فى هذه الهوة السخيفة. وأن يقبلا اتفاقًا تتعلق زيادته ونقصه بنسبة ما يحكم لموكلهم به وهم يعلمون كمحامين أن عمل المحامى محدود لا يختلف باختلاف نتيجة الحكم، وكيف استباحا لنفسيهما أن ينتهزا فرصة رغبة والدة المحجور عليه فى القوامة واستيلائها على ثروته ومساومتها هذه المساومة المجرمة. ويظفران منها بهذا الاتفاق!!

تلك هى الوجهة الأدبية والقضائية التى يأخذ الناس رئيس النواب ورئيس الوزارة بها! أما مسئوليتهما السياسية والنيابية الدستورية فإنَّا لا نبالغ إذا قلنا إن اكتشاف مثل هذه الجريمة فى بلد دستورى كاف لطرد رئيس جمهورية أو رئيس وزارة يجب أن يكون أمينًا على ما فى يده من السلطة حفيظًا على ما أعطت البلاد لنوابها من سلطة التشريع للأعمال العامة لا للمصالح الخاصة والمآرب الذاتية!

«والواقع أن الفضائح النيابية التى يكشف عنها جواب نائب الإسكندرية يجعل تشريع المجلس محل الريبة والشك؛ لأنه ينسب إلى رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب تضامنهما معه (وهو كما يعلم القراء صاحب السوابق الكثيرة التى طالما حوكم من أجلها) فى توجيه ميول النواب إلى خدمة مصالحهم الذاتية ولمصلحة موكلهم فى قضية منظورة أمام القضاء، وأنهما ليصلا إلى غرضهما المنشود فى الحصول على هذا المبلغ الجسيم دفعا المجلس فى هذا الطريق المشبوه ليتم لهم الوصول إلى بغيتهم بطريق نيابى قصير المدى».

«أليس جعفر فخر بك يقول فى خطابه: «لقد بعث اليأس إلى خصومنا ما شاهدوه من مرور هذا الاقتراح «اقتراح إلغاء مجلس البلاط بسرعة فى اللجان

التى مر بها» ـ ولا أكون مبالغًا إذا أكدت لكم حتى الآن أن الموافقة عليه ستكون بالإجماع من المجلسين ـ ولا يخفى عليكم وقوفنا على حقيقة نفسية المجلسين وكيفية توجيه ميول أعضائهما بما يجعلنا على تمام الثقة بقرار المجلسين فى هذا الموضوع ـ ولولا ذلك ما أقدمنا على الاضطلاع بمثل هذه القضية الكبيرة».

ومعنى ذلك بالخط العريض، لولا ثقتنا بقوتنا فى الحصول على استصدار التشريع اللازم لربح هذه القضية وسَوْق المجلسين للتصديق عليه، وهو ما نقوم به فعلاً، بدليل مرور هذا الاقتراح بسرعة فى جميع اللجان التى مر عليها، ما أقدمنا على قبول التوكيل فى هذه القضية الكبيرة!!»).

ولا شك أن هذه تصريحات خطيرة لا توقف قائلها وحده موقف الاتهام، بل تضع المجلسين وعملهما موضع الشبهة وتلقى على المتآمرين مسئولية التلاعب بتشريع البلاد وغش البرلمان بمحاولة استخدام سلطة التشريع وسيلة لتحقيق المآرب الذاتية والمنافع المادية؟؟

«ولو أن هذا التآمر اشترك فيه أفراد من النواب ليست لهم صفات النحاس وويصا الرسمية ما كان له، على خطورته هذا الأثر السيئ، فإن مما ضاعف جريمة هؤلاء الناس صدورها من رئيس الهيئة التنفيذية ورئيس الهيئة التشريعية».

ولا يمكن القول بأن هذا الاتفاق قد تم قبل ارتقائهما إلى منصبهما الحاليين فلا يصح أن تترتب عليه المسئولية المستمدة من منصبهما، فلقد نُظرت القضية أمام مجلس البلاط فى الأسبوع الماضى. وكان الواجب يقضى على مصطفى النحاس وقد صار رئيسًا للوزارة محرومًا من الاشتغال بالمحاماة أن يخبر المجلس بتنازله عن التوكيل؛ ولكنه لم يفعل وأبقى التوكيل معلقًا بخلاف زميله ويصا واصف الذى أناب عنه الأستاذ محمود بسيونى بك وكيل مجلس الشيوخ وذلك رغبة منهما فى خدمة القضية بالوسائل القضائية والإدارية كما يدل عليه نص عقد الاتفاق».

«وفوق ذلك فإن الجزء الخطير من المؤامرة لم يتم إلا فى عهد رياسة النحاس للوزارة وويصا واصف لمجلس النواب، ذلك أن جعفر فخرى بك قدم اقتراحًا إلى مجلس النواب بطلب تعديل المادتين ١٠ و١١ من قانون الجنسية الذى كان منظورًا أمام المجلس، تعديلاً يعطى كل مصرى أقام بعيدًا عن مصر مدة عشر سنوات حق

التجنس بالجنسية التى يريدها من غير موافقة الحكومة المصرية، ويقولون إن المقصود بذلك التعديل تمكين أمير مصرى له صلة بهذه القضية من التجنس بالجنسية التركية ليحولوا بين مجلس البلاط وبين الإشراف على شئونه».

«ويقولون أيضًا إن سبب ما شوهد من الاضطراب على الأستاذ ويصا واصف أثناء نظر هذا القانون راجع إلى ما رآه من تدقيق المجلس فيه وعنايته به وعدم وثوقه من قبول اقتراح تعديل المادتين؛ مما حمله على طلب إرجاء نظر القانون إلى الدورة المقبلة بعد أن أقر المجلس أربع مواد منه».

«الآن استطعنا أن نكشف لقرائنا حقيقة هذه المؤامرة النيابية التى ضجت لهولها البلاد حرصًا منا على كرامة برلمانها، ونقول بعد ذلك إننا كنا نترقب أن تحاول الأهرام الرد على هذه الوثائق ودهشتها؛ لأننا لم نَرَ أثرًا لذلك على صفحاتها الواسعة وهى التى تعود معالى وليم أفندى أن يبث لها كل صباح بما يرى هو أو رئيسه أن يذيعاه على قرائها، ولكن قد أدركنا سر هذا السكوت باطلاعنا على الخطاب الوارد إلينا من (مُطَّلِع) فكشف لنا فيه عن حقيقة موقف هؤلاء الناس إزاء هذه الفضيحة ورغبتهم فى التستر عليها».

«والآن نطلب إلى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء إن كان يريد أن يبرئ نفسه، أن يستقيل هو وزميله ويصا واصف أفندى من منصبيهما وأن يطلبا رفع الحصانة النيابية عنهما وعن شريكهما جعفر فخرى لتتمكن النيابة من التحقيق معهم ولتعرف الأمة حقيقة أمرهم لأن الأمر يتعلق بكرامتها وبشرف برلمانها وحكومتها وبحياتها الدستورية التى تعرضت فى أول عهدها لهذه الفضائح على يد هؤلاء الناس».

«ونسأل الوزراء ما رأيكم الآن فى رئيسكم النزيه وزملائه الشطار؟».

«إننا نعتقد أن واجب الجميع أن يفسحوا للعدالة لتأخذ مكانها وتؤدى وظيفتها، فإذا لم يجد النحاس من نفسه الشجاعة الكافية لذلك فإن على الوزراء الباقين فى مناصبهم أن يستقيلوا وعلى مجلس النواب أن يرفع الحصانة النيابية عنهم جميعًا ليصبحوا أفرادًا عاديين تستطيع يد القانون أن تتناولهم من أعناقهم».

وكتبت السياسة افتتاحيتها فى يوم ٢٥ يونيه تحت عنوان (أمكتب رئيس وزراء أم مكتب محام؟)، جاء بها:

«والوثيقتان ثابتتان قطعًا لا سبيل إلى إنكار واحدة منهما، فهما لاصقتان بأصحابهما حتمًا رغم التهويش والتضليل الذى تذهب فيه صحف الوفد وأذنابه كل مذهب لأنهما حقيقتان قائمتان، وما كانت الحقائق يومًا لتغرق فى بحر الأضاليل، وعلم الله إنَّا لنشفق على هذه الأمة كل الإشفاق ولنرثى لها صادق الرثاء فهذا الذى كشفته الأيام مؤلم ومزر وداع للإشفاق والرثاء: مؤلم لأنه يجرح الشرف القومى، ومُزر لأنه يجعل المادة معبودًا لرئيس دولتنا ورئيس نوابنا ولأحد نوابنا المحترمين، وداعٍ إلى الإشفاق والرثاء لأنه لطمة تصيب إباءنا الوطنى أمام الأجانب إذا جاء ذكر رؤساء الحكومات وشرفهم ونبلهم، وإذا جرى ذكر رؤساء النواب ونزاهتهم وكرامتهم، فأى أثر يستشعره المصرى فى نفسه، وأى إحساس عميق يغمر صدره حينئذ؟، أليس يطأطئ رأسه خجلاً، وأليست تذهب فى أعضائه جميعًا رعشة الضَّعة والامتهان، أليس يحس فى أعماق نفسه بألم الذى تؤذيه فى كرامته وإبائه وتصيبه فى شرف أمته؟!»

* * *

«وياليت الأمر وقف عند هذا الحد الذى عرف الناس. ولكنما المهزلة تسير فى طريقها حتى النهاية، وتلتهم كل شىء فلا تُبقى نظامًا، ولا أملاً، ولا تدع صالحًا ولا نافيًا وإنما تنشر الفوضى واليأس والخراب، أجل فقد تجاوزت هذه الفضائح كل حد معقول فأمس طلعت علينا الاتحاد تقول:»

«أصحيح أنه إلى يوم الخميس الماضى كان الأساتذة المحامون «جورج ولكن»، و«لوزينا فيس» و«جوزيف ابله» شريك جعفر فخرى يشتغلون فى مكتب أولهم يعاونهم، الأفوكاتو ناعوم الذى يشتغل فى مكتب «متشل ويرنار» بوضع مذكرة تكون هى تقرير لجنة الحقانية البرلمانية التى تُرفع للمجلس بطلب الموافقة على إلغاء قانون مجلس البلاد؟».

«ونقول لها ما علاقة هؤلاء المحامين الأجانب بعمل تشريعى معروض على مجلس النواب؟».

«ولتكون على بيِّنة من أن بحثهم كان لهذه الغاية نقول لها، إنهم رأوا لمجلس البلاد المصرى نظيرًا فى إيطاليا وبعض ممالك أخرى».

«ألا يدل كل ذلك على أن إلغاء مجلس البلاط الذى يشتغل من أجله محامون أجانب ونواب محامون يُقصد به خدمة هذه القضية؟؟».

«ثم مـا قـول الأهرام فى مـا أُذيع من أن رئيس الوزارة كـان إلى قُبَـيل هذه الفضائح يعمل ليل نهـار فى مكتبـه برياسـة مـجلس الوزارة فى تحـضيـر النقط الشـرعيـة التى أعـدها الشـيخ مـحـمـد عـز العرب بك، وهـى الجـزء الخـاص فى المذكرة التى ستُقدم قريبًا إلى مجلس البـلاط، وأنه كان يستخدم فى ذلك العمل الذى هو محرم عليه باعتبـاره موظفًا ممنوعًا من المحاماة موظفى مكتبـه، ومنهم «نصيف أفندى» الذى رقاه أخيرًا يعاونه إبراهيم حسن أفندى لوكيل مكتب جعفر فـخـرى للمـحـامـاة. فـحـول بذلـك مكتب رئيس الـوزارة إلى مكتب مـحـام يشـتـغل لحساب مصطفى النحاس وويصا واصف وجعفر فخرى؟».

«تلك الفضائح الجديدة التى أُذيعت أخيرًا من تصرف رئيس الوزراء فى هذه الجرائم النيابية والقضائية والتى استخدم فيها هو وشركاؤه لا مجلس النواب فـقط، بل فضح كـرامة البـلاد فـسخَّـر مـحـامين أجـانب فى عـمل يعـملونه وهم يعتقدون فى ضمائرهم أن نواب البلاد ستُساق للأخذ به والتصديق عليه!!».

* * *

«وإذا كان حقًا هذا الذى ننقل عن الاتحـاد ـ وكم نود من صميم أفئدتنا أن لا يكون ـ فـأى حـرج يصيب نفوس المصريين عندما يفكرون أن رئيس وزارتهم هذا الذى حملوه والذى حمَّله منصبه مسؤوليات جسامًا، يدع هذا الحمل، يدع هذه المسئوليات ليتفرغ إلى «تحضير النقط الشرعية» وهى جزء من المذكرة التى ستقدم قريبًا إلى مجلس البـلاط»، أى جـرح يصيب نفوسهم عندما يفكرون أن رئيس وزارتهم فى مكتبـه ليس رئيس وزارة يُعنى بشؤون أمتـه وإنما محـام يُعنى بشؤون قضاياه! بل أى غيبة تشيع فى صدورهم عندما يحسون هذا الإحساس؟».

«قسوة منك حقًا يا نحاس باشا على أمتك، أن تدع شؤونها وقد أقامتك عليها وهى ليست من التفاهة والهون بحيث تجد لك متسعًا من الوقت تصرفه فى تحضير المذكرات».

«قسمة جريئة ليست من نزاهتك التى كلَّلوك بها ووضعوا على جبينك منها أزهارًا وطاقات».

* * *

«وموظفو الدولة الذين يتقاضون مرتباتهم من أموالها يعملون أيضًا فى تحرير هذه المذكرات. رحم الله خلفاء الإسلام الذين كان يضنُّ الواحد منهم أن يستعمل

زيت بيت المال كى يضىء لنفسه وهو يعمل فى غير شؤون المسلمين! رحم الله هذه النزاهة وهذا الصون الكريم. أما النحاس باشا الذى قرأنا مرة، فى إحدى الصحف، أيام رمضان الفائت أنه كان يعتكف فى بيته بمصر الجديدة للصوم فلا يرى ضيرًا أن يستخدم أموال الأمة وموظفى الأمة فى تحرير مذكرات خاصة فى قضية هو موكل فيها وله مغنم منها».

«مرة أخرى يطأطئ فيها المصرى رأسه خجلاً وصدمة أخرى تصيبه فى إبائه وكرامته إذا جرى ذكر رؤساء الوزارات ومكاتب رؤساء وزارات إنكلترا وفرنسا وألمانيا وامريكا وغيرها ـ إذا جرى ذكرهم وهم مجد لأوطانهم لا يفتئون يعملون لها، إذ اضطلعوا بمسئولية الحكم فيها، لا فى مكاتبهم فحسب، ولا فى ساعات العمل الرسمية فحسب، ولكن فى كل وقت: فى أوقات راحتهم وسكونهم: فى منازلهم وغرفات نومهم وعلى فراشهم حين يضطجعون حتى لينهكهم الداء ويصيبهم المرض ولكنهم رغم ذلك لا يفتئون يعملون».

«أجل مسكين هذا المصرى حين يحس برأسه يتضاءل خجلاً حين يذكر إلى جانب هؤلاء رئيس وزارته وقد جعل من مكتبه الذى أجلسته عليه الأمة كى يرعى شؤونها، حين يذكر أنه جعل منه ـ مغنمًا له وتوفًر على تحرير المذكرات فى قضاياه».

* * *

«ومحامون أجانب أيضًا! كانوا يعملون فى وضع مذكرة تكون هى تقرير لجنة الحقانية البرلمانية التى ترفع للمجلس بطلب إلغاء قانون مجلس البلاط».

«تقرير لجنة برلمانية لا تضعه هى ولا يضعه أعضاؤها ولا يُحرر فى قاعة اجتماعها، وإنما يضعه محامون أجانب ويحررونه فى مكتب محامٍ هو الأستاذ جعفر فخرى بك النائب المحترم».

«إساءة كبرى إلى برلماننا الوليد يقدمونها إليه وهو لا يزال طفلاً بين البرلمانات، حين يشركون محامين أجانب فى وضع تقرير لجنة من لجان البرلمان المصرى كى تتقدم به إلى المجلس يناقشها عنه ويحاسبها فيه؛ ولكنهم لا يفهمون كيف يسيئون إلى البلاد لأنهم لا يفهمون لها كرامة وكيف تريد ممن لا يفهم لنفسه كرامة أن يفهم أن لأمته عليه كرامة!».

«صدمة ثالثة يطأطئ فيها المصرى رأسه خجلاً حين يستعيد إلى ذهنه ما ضحت البلاد من أجل دستورها، حين يستعيد إلى خاطره تلك الدماء التى أريقت، هذه الأشلاء التى تطايرت ثمنًا لهذا الدستور ودمعة بريئة تتحدر من مقلتيه أسفًا، حين يجد هذا العزيز الكريم الذى اشتريناه بالدماء والأشلاء سُخْرة فى أيدٍ لا تعرف كرامة ولا تعرف حياء، إلخ».

* * *

لم تسكت الصحف الوفدية على ما أُلصق برئيس الوزارة وبرئيس مجلس النواب وبركن من أركان الوفد من تهم بل راحت تدافع عنهم، فكتبت البلاغ تحت عنوان: «مهزلة الوثائق الزنكغرافية أين النيابة؟ - حافظ رمضان يتاجر بالنيابة - إسماعيل صدقى ومحمد محمود يخدمان الشركات الأجنبية» بتاريخ ٢٥ يونيه تقول:

«النحاس باشا وويصا واصف بك وجعفر فخرى بك محامون عن الأمير سيف الدين. أليس هذا كل ما تثبته الوثائق التى طبّلوا بها وزمروا وأرادوا أن يضيفوها إلى أسباب الأزمة المختلقة لما أحسوا أن الاستقالات المدبرة واحدة بعد أخرى لا تصلح لتكوين تلك الأزمة ولا لصرف الأنظار عن مؤامرتهم المقصود بها إسقاط الوزارة وحل مجلس النواب بأية حال؟».

....

«هؤلاء الدجاجلة المهوشون يشفقون على الأمير سيف الدين وعلى أمواله؛ لأنهم يضعفون مركز محاميه ويساعدون على إبطال دعواه..! فهل سمع أحد بشفقة كهذه الشفقة ونزاهة كهذه النزاهة إلا حين يكون الغرض المنشود شيئًا غير النزاهة وغير الإشفاق. من هو صاحب المصلحة فى هذه «التهويشات»؟ أهو الأمير سيف الدين صاحب الأموال التى يشفقون من ضياعها كما يقولون، أو الجماعة الآخرون الذين لا يعنيهم على الأقل أن تعود إليه تلك الأموال وألا يظفر منها بكثير أو قليل؟».

«ومع هذا النظر هل كثير مبلغ ١١٧٠٠٠ جنيه على قضية تُرْبى أموالها على ثلاثة ملايين وتتشعب جهاتها بين مصر وتركيا وإنكلترا وتنظر فيها المحاكم المختلطة والأهلية والشرعية ومجلس البلاط. والمجالس الحسبية وقد يطول نظرها إلى سنين لا تُعرف نهايتها ويحتاج المحامون فيها إلى الاستعانة بعشرات

المساعدين للتفرغ لها فى جميع أدوارها، ويحف بها من الشكوك والعوامل القديمة والحديثة ما لا يحف بقضية أخرى نُظرت فى الديار المصرية؟ هل كثير ثلاثة فى المائة من مبلغ قد ينفق المحامون على نظر قضاياه المئات والألوف ثم يخرجون منه بغير نصيب؟ أما أن حضرات الأساتذة المحامين ينزلون بهذا المبلغ إلى عشرة آلاف ثم إلى خمسة آلاف إذا لم يُحكم بكل المطلوب فهذه مرحمة تشكر لهؤلاء المجاهدين فى مصلحة الأمير المنكوب وليست بمذمة تعاب عليهم؛ لأنهم على كل حال يعملون ما يستحقون به جميعهم الأتعاب، ومن المضحك المخجل أن يُقال إن فى هذا التقدير «جناية» وهو يتعلق بثلاثة من أكبر المشترعين فى هذه الديار يقيدونه فى عقد رسمى ليطالبوا به أمام المحاكم التى تعاقب على الجنايات!».

بقى أن أحد الموظفين الثلاثة رئيس الوزارة وقد كان رئيسًا لمجلس النواب، وأن الآخر رئيس لمجلس النواب الآن والثالث عضو فى هذا المجلس، فإذا كان لشىء من هذا دلالة ما فهى دلالة تشرف رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب وتُظهر للناس مقدار نزاهتهما النقية وحرصهما الشديد على عدم التأثير بأى شكل فى مسائل هذه القضية من طريق السلطة التى لها فى مجلس النواب.

«أولاً - لأن الاقتراح متروك فى لجنة الحقانية منذ سنة، ولا يخفى أن رئيس المجلس يستطيع أن يحركه ويستعجله لو أراد ذلك ويستطيع أن يستخدم نفوذه لئلاً يظل متروكًا فى اللجنة كما هو الآن، فتعفف رئيس الحكومة ورئيس المجلس عن ذلك دليل على الأمانة البالغة والنزاهة التى لا تتطرق إليها الريب والشبهات».

«ثانيًا - لأن هذا الاقتراح كان من المستطاع أن يُقدم من أحد الأعضاء الوفديين؛ ولكنه قدم من رئيس الحزب الوطنى الذى يعمل بكل ما فى وسعه لمناوأة الوفد والحكومة».

«ثالثًا - أن الاقتراح مقدم بعد تاريخ العقد بأربعة أشهر؛ مما يدفع عن حضرات الأساتذة المحامين حتى شبهة الرغبة فى الاستفادة من تقديم الاقتراح إلى المجلس على يد الآخرين».

«فليس فى شىء من هذا غبار ولا ظل من ملامة، بل فيه كل ما يدل على الأمانة والنزاهة وإبعاد الاقتراحات واللجان وإجراءاتها عن كل علاقة بالأعمال

الخارجية، إنما الملامة والعيب أن يستخدم حافظ رمضان وظيفته فى المجلس للانتفاع بها فى قضايا مكتبه وأن يقترح ذلك الاقتراح ويلتمس من الأعضاء مساعدته فى قبوله وهو وكيل عن دائرة صاحبة السمو والدة الخديو السابق وعن دوائر أخرى تطالب فى قضاياها التى يؤجر عليها بإلغاء مجلس البلاط.. وإنما الملامة والعيب أن يجىء هذا الرجل فى هذه الظروف ليحاول أن يلقى الشبهة على متهم أشرف منه نفسًا وأكرم خلقًا وأنقى صفحة وهو أحق بأن يدفع الشبهة التى تحيط به من رأسه إلى قدمه، وإنما الملامة والعيب أن يتصنع هذا الموقف الآن لخدمة المؤامرة السياسية المدبرة لتقويض الدستور كأنه قد علم بشىء جديد وهو لا يسعه أن يتجاهل أمر الاتفاق فى قضية سيف الدين لاشتغاله بعدة قضايا لها مساس بها فى مجلس البلاط، وإنما الملامة والعيب أن يضر الرجل موكليه بترويج «التهويش» الذى لا مصلحة لهم فى ترويجه بل المصلحة لهم كل المصلحة فى إحباطه وإبراز خفاياه، هذان هما الملامة والعيب اللذان لا يبرئان صاحبهما من المزج بين منافعه فى المحاماة ووظيفته فى مجلس النواب بل يوقعانه فى تهمة أخطر من هذه التهمة؛ لأنها اشتراك فى مؤامرة سياسية يُراد بها القضاء على البرلمان وحقوق الدستور وإيقاع البلاد كلها فى الفوضى والخراب خدمة لمطامع النهابين الذين يكرهون كل نظام وكل قانون وكل دستور».

«ولقد زعموا أنها فضائح مخزية فيما كتبوا عن مهزلة الوثائق الزنكغرافية، والحق أنها فضائح مخزية ولكن الذين يدبرونها ولا يزالون يفتضحون كل يوم بتدبيرات جديدة يتحينون لها الفرص ويرمون بها إلى غاية واحدة، وهى إسقاط الوزارة وحل مجلس النواب والعودة بالبلاد إلى ذلك العهد الجهنمى، عهد الخراب والإرهاب وابتزاز الأموال والنكسة بالبلد إلى شر ما تكون عليه حكومات الاستبداد فى ظلمات القرون الوسطى، وإنها لفضائح مخزية ولكن للذين أخزيناهم قبل بضعة أشهر حين قلنا عنهم إنهم خدام الرجعية وأن صحيفتهم ينفق عليها الرجعيون ثم تبين الآن مبلغ اتصالهم بالرجعيين وخدمتهم للرجعيين وإنكارهم لحقوق الوزارة الدستورية فى التعيينات والأعمال الإدارية: وهم هم الذين يعيشون فى غفلة الغافلين بما يزيفون من أحاديث الوطنية المتطرفة والملحقات والغيرة على حقوق الشعب المظلوم».

«وإنها لفضائح مخزية للذين تعلم الصحيفة الأخرى - صحيفة الأحرار الدستوريين - أنهم يستخدمون وظائفهم حقًا للهف واللف بين الشركات والمشروعات التجارية كأنهم الجياع المنهومون.. والذين تعلم أنهم أوعزوا إليها فى يوم من الأيام أن تحمل على «احتكار» الأدوية رحمة بالمرضى المساكين ثم أسفرت تلك الرحمة بالمرضى المساكين، عن قيام إسماعيل صدقى - عمادها النزيه الشريف - على رأس تلك الشركة بعد حين .أو تعلم أنهم يستخدمون نفوذهم فى اللجنة المالية بمجلس النواب لحمل وزارات الحكومة على شراء السيارات من شركات تعطيهم السمسرة على هذا العمل ورفض الشراء من الشركات الأخرى إلى حد تعطيل الاعتمادات التى تطلبها بعض الوزارات.. وتعلم أنهم ينهضون فى مجلس النواب لمنع كهربة خط حلوان وهم على اتصال بشركة مصر الجديدة التى لا تستريح إلى تنفيذ ذلك المشروع، وتعلم أنهم يطلبون تخفيض رسوم الدخان وهم مستشارون لشركات الدخان وتجيبهم وزارة المالية إلى طلبهم قبل استقالة محمد محمود باشا بيومين.. إنها لفضائح مخزية لهؤلاء لا لرئيس الحكومة ورئيس النواب، وهما من طهارة السمعة وبراءة الذمة بحيث لا تنالهما ألسنة الإفك والإجرام».

«ولكن هل تقف وقاحة هؤلاء المجرمين النهابين عند حد؟ وهل يتورعون عن الكذب بل عن التزوير الصريح الذى تدل عليه وثائقهم الزنكغرافية نفسها، وهم ينشرونها فى بلد يسكنه الألوف ممن يجيدون اللغة التركية ويطّلعون على مَواطِن ذلك التزوير الصريح؟ أين فى خطاب جعفر فخرى بك الذى نشروه باللغة التركية تلك الكلمة التى دسوها دسًا فى الترجمة العربية عن توجه مجلس النواب إلى ناحية تأييد الاقتراح؟ لا أثر لها فى ذلك الخطاب. وأين فيه قولهم: «ولولا ذلك ما أقدمنا على هذه القضية» هذه زيادة لا وجود لها ولا يستطيعون أن يشيروا إلى حرف منها فى وثيقتهم المنشورة، ولا أدل على براءة ذلك الخطاب وبُعْده عن تلك الشبهة من اضطرارهم إلى التزوير والتلفيق والزيادة فى ترجمته لإلقاء الشبهة عليه».

«هذه هى الفضائح التى تسوَدُّ منها الوجوه إذا كان قد بقى فيها موضع لسواد».

«وسيزداد القراء اطّلاعًا على الحقيقة فى شأن ذلك الخطاب الغريب حين يعرض أمره على مجلس النواب كما هو منتظر بعد استفسار الأستاذ رئيس المجلس من جعفر بك عن حقيقة الأمر فيه».

«وبعد كل هذا ما محصول تلك الضجة من بدايتها إلى نهايتها إلا أنهم يتخبطون فى اختلاق الأسباب لتنفيذ البرنامج المرسوم المقصود به إسقاط الوزارة وحل مجلس النواب، وإلا أن المؤامرة أوسع نطاقًا مما يتوهم الكثيرون، فأمام هذه الدسائس التى تنمُّ على أصحابها يومًا بعد يوم والتى يُخشى منها الخطر أكبر الخطر على سلام البلاد ونظام حكومتها، لم يبقَ لنا الا أن نتوجه إلى المالك الدستورى للقضاء عليها وإنقاذ الأمة من هذه الحالة المعلقة بالبتِّ فى جميع المسائل المرتبطة بها؛ منعًا لاستفحال الخطب وتداركًا لما تنطوى عليه المؤامرة من عواقب لا تعرف الناس إذا هى بدأت أين يقف بها الختام».

قانون مجلس البلاط

قضية الأمير سيف الدين - ذات الشأن فى الأزمة الوزارية القائمة الآن - مطروحة أمام (مجلس البلاط) المختص بالنظر فيما يعرض لعلاقات الأمراء المصريين بعضهم والبعض وعبر بعضهم والأهالى.

وقد رأى المحامون الموكلون بالدفاع من جانب الأمير أن نظرها أمام دوائر القضاء المصرى قد يكون أجدَى بالنسبة لظرفهم.

وكان الأستاذ محمد حافظ رمضان بك عضو مجلس النواب قدم اقتراحًا بإلغاء قانون مجلس البلاط هذا ليعود تقاضى الأمراء فيما بينهم وبين أنفسهم وتقاضيهم والأهالى إلى حظيرة القضاء العام. ولما قامت هذه الضجة تقدم الأستاذ محمد حافظ رمضان بك بخطاب إلى رياسة مجلس النواب بسحب اقتراحه، وهذا نص كتابه:

«حضرة صاحب العزة رئيس مجلس النواب، أتشرف بإخباركم اننى قدمت من زمن اقتراحًا بإلغاء مجلس البلاط، وقد رأيت البارحة فى إحدى الجرائد اليومية عبارات تنم على أن هناك فكرة اتجهت لأجل استغلال هذا الاقتراح؛ لذلك رأيت أن أطلب سحب اقتراحى هذا».

وتفضلوا بقبول احترامى.

محمد حافظ رمضان

اجتماع الهيئة الوفدية وقراراتها

اجتمعت الهيئة الوفدية برياسة مصطفى النحاس باشا الساعة السادسة من مساء أمس وبحضور ١٤ من أعضائها ودام اجتماعهم إلى الساعة الحادية عشرة، وقد تلا عليها رئيسها تطورات الأزمة وتفصيلات استقالة الوزراء الأخيرة، ثم عرض عليها أمر سعادة أحمد خشبة باشا بمناسبة استقالته من الوزارة . فتقرر بإجماع الآراء عدا ثلاثة فصله من الهيئة الوفدية واعتباره غير وفدى».

قرار الهيئة

وبعد ذلك أصدرت القرار الآتى بالإجماع:

«إن ما للهيئة من الثقة التامة بحضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة يحدوها إلى أن تطلب من دولته أن يبادر إلى تكميل هيئة الوزارة تمكينًا لأحكام الدستور وتقاليده وصيانة لمصالح المملكة: سبب خلو بعض المناصب الوزارية. وهى تعتمد على حكمة جلالة المعظم وحرصه على مصلحة البلاد فى أن يسهل دولة رئيس الحكومة القيام بهذا الواجب ».

***

ثم تناقشت الهيئة فى أمر الخطاب المنسوب صدوره لحضرة النائب المحترم جعفر فخرى بك بخصوص قضية الأمير سيف الدين والذى نشرت بعض الصحف صورة منه، فروى حضرته للهيئة أنه كتبه بمناسبة ما قرأه فى إحدى الجرائد بخصوص تغيير جنسية الأمير سيف الدين ليستفهم عن صحة الخبر. وأنه بعد كتابته، طبعه بدفتر الكوبيا ثم بدا له ما جعله يعدل عن إرساله. وروى الظروف التى سُرق فيها هذا الخطاب من دفتر الكوبيا وأنه تبين من ذلك له أن المقصود كان هو سرقة الأوراق الخاصة بقضية الأمير سيف الدين دون غيرها، ولم يجد السارق غير صورة عقد الاتفاق على أتعاب القضية وصورة الخطاب المكتوب بالكوبيا. وقال إنه أبلغ أمر السرقة إلى نيابة الإسكندرية فى منتصف مارس سنة ١٩٢٨. ثم ترجم للهيئة خطابه مقررًا أن الذين أذاعوه ونشروه قد تعمدوا تزوير فيه بأن دسوا عبارة فى الترجمة العربية لا وجود لها مطلقًا فى الأصل التركى الذى نشرته الجرائد نفسها مطبوعًا بالزنكغراف، وهى العبارة التى استغلوها فيما بعد ونصها هو «ولا يخفى عليكم.. كيفية توجيه ميول أعضاء

المجلسين». فإن هذه العبارة لم يرد لها أى ذكر فى خطابه وكذلك حُرِّفت بعض عبارات أخرى. وقد صادّق على كلامه ثلاثة من أعضاء الهيئة الذين يعرفون اللغة التركية على أن عبارة «توجيه ميول أعضاء المجلسين» لا وجود لها مطلقًا فى الأصل التركى لا لفظًا ولا معنًى. ثم قال حضرته إن أصل الخطاب الذى وضع بالكوبيا لا يزال موجودًا على ما يعتقد.

«وبعد سماع بيانات حضرة العضو المحترم رأت الهيئة، زيادة فى استجلاء الحقيقة، أن تعهد لمترجم رسمى ترجمة الخطاب إلى اللغة العربية ووافق حضرته على ذلك».

وانتهت الجلسة الساعة الحادية عشرة[1].

* * *

ولقد كتبت (الاتحاد) تعليقًا على قرارات الهيئة تحت عنوان: «الهيئة الوفدية البرلمانية ـ تقرر الثورة على الدستور» بتاريخ ٢٥ منه تقول:

«كل الفضائح الأخيرة وتأثيرها السيئ فى الرأى العام نتيجة شديدة فى موقف الوزارة أولاً وعلى نفوس أعضاء الهيئة الوفدية البرلمانية ثانيًا، كما كان لاستقالات الوزراء المتتابعة فرارًا من عار هذه الوزارة ومسئولية الاشتراك فيها من الحكم نفس الأثر على هذه الوزارة وأنصارها».

اجتمعت الهيئة الوفدية بعد ظهر أمس وظل اجتماعها إلى الساعة الحادية عشرة مساء كانت المناقشة فيها على أشد ما يكون؛ لأن المسائل التى عُرضت فيها تتعلق بكرامة الوزارة والنواب معًا، تتعلق بكرامة الوزارة لأن الوثائق التى نُشرت أخيرًا جعلت مركز رئيس الوزارة فى مركز الاتهام بحيث لا يستطيع أى وزير ذى كرامة أن يشاركه مسئولية الحكم. وتتعلق بالنواب لأن من واجباتهم أن يكونوا أمناء على الدستور الذى فى أيديهم والذى تبين من الوثائق أن بعض زملائهم يريدون أن يتلاعبوا به من وضع تشريع وإلغاء تشريع.

«كان المجتمعون من أعضاء الهيئة الوفدية البرلمانية ٦١ عضوًا فقط لا ٤٠ كما أرادت بعض الصحف الممالئة أن تذكره».

---

(١) الأهرام فى ٢٥ يونيه.

«وقد علمنا أن رئيس الوزراء عرض عليهم حالة وزارته وما انتابها من الضعف وأسماء من يرشحهم ليشغلوا المناصب الخالية، وقال إنه لا يرى مندوحة عن الأسماء التى عرضها مادام لا يستطيع أن يشكل وزارة ائتلافية».

«فأشار عليه بعضهم بالاستقالة ورأى البعض الآخر بقاءهم فى الحكم إلى أن يُقالوا».

«وقد صدرت الأهرام فى صباح اليوم وفيها صورة ما أسمته قرارًا بالإجماع يتضمن الثقة برئيس الوزراء والطلب منه أن يكمل الوزارة وهو قرار خاطئ؛ ولأنه برغم الحالة التى أوصلت الوزارة إليها البلاد يريد هؤلاء الناس إبقاءها قائمة بعملية التدمير والخراب رغم الدستور والقانون».

«وإنهم ليمهدوا لذلك اتفقوا فيما بينهم على مد الدورة البرلمانية إلى أطول وقت ممكن».

«وقد بحثوا فى مسألة الوثائق الخطيرة المعروفة فولوا أكثر عنايتهم للخطاب الصادر من جعفر فخرى إلى فريدون باشا زوج والدة الأمير سيف الدين. وقد رأى كثيرون من فضلاء من الهيئة الوفدية تمهيدًا لطرده من النيابة بعرض الأمر على مجلس النواب واستصدار قرار منه بذلك. ولكن جعفر قام ملوحًا بيده قائلاً لهم، لست المسئول عن هذا وحدى فلماذا أُخص بهذا العقاب! ففهموا معنى إشارته واكتفوا بما قرروه من عرض الخطاب على مترجم رسمى لعله يستطيع أن يجد فيه ما ينقذ الموقف».

استقالة وزير الأشغال

وفى يوم ٢٤ يونيه، قدم إبراهيم فهمى بك وزير الأشغال استقالته فتحرج موقف الوزارة وأصبحت استقالتها محتومة ومنتظرة. ولكن دولة مصطفى النحاس باشا لم يتقدم باستقالته بل صمم - كما تبين فى موقفه وبيانه الذى أوضحناه فى نبأ اجتماع الهيئة الوفدية البرلمانية - على البقاء فى منصبه وتكميل الوزارة من بين رجاله.

إقالة الوزارة

ولكن صاحب الجلالة الملك أحمد فؤاد الأول أقال الوزارة وأرسل إلى دولة رئيسها كتابًا بذلك مع رسول خاص فى داره بمصر الجديدة فى الساعة العاشرة

من صباح يوم ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٨، فأبلغه دولته إلى أصحاب المعالى الوزراء فى دواوينهم، وأبلغه بدوره وزير الخارجية إلى ممثلى الدول الأجنبية فى مصر.

وهذا نص كتاب الإقالة:

«عزيزى مصطفى النحاس باشا»

«لما كان الائتلاف الذى قامت على أساسه الوزارة قد أُصيب بصدع شديد، فقد رأينا إقالة دولتكم شاكرين لكم ولحضرات زملائكم ما أديتم من عمل فى خدمة البلاد».

فؤاد

«صدر بسراى عابدين ٧ محرم سنة ١٣٤٧ - ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٨». هذا وقد أرسل حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا إلى زملائه الخمسة وزراء المعارف والأوقاف والمواصلات والخارجية والزراعة الكتاب التالى:»

«عزيزى

أتشرف بإبلاغ معاليكم صورة من الأمر الملكى رقم ٢٧ الصادر إلىَّ بتاريخ ٧ محرم سنة ١٣٤٧ (٢٠ يونيه سنة ١٩٢٨).

وإننى بهذه المناسبة أقدم لمعاليكم خالص شكرى على ما لقيته من صادق معونتكم وعظيم مساعدتكم».

«وتفضلوا معاليكم بقبول فائق احترامى».

مصطفى النحاس»

«القاهرة فى ٧ محرم سنة ١٣٤٧ - ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٤».

بعض تصرفات الوزارة

ولم يترك دولة النحاس باشا الصحف المعارضة تذيع عنه ما تذيع، فطلب إلى النائب العام أن يحقق معها فيما نسبته إليه وكذلك حرم وزير المواصلات (الأستاذ وليم مكرم عبيد) جرائد الأخبار والاتحاد والكشكول من (مجانية) التليفون، وهى ميزة تتمتع بها الصحف المؤيدة والمعارضة على السواء.

وقد نشرت الاتحاد هذا النبأ والتعليق عليه فى مساء ٢٥ يونيه بهذه الصورة.

آخر جرائمهم ضد الحرية

بين الاتحاد والنحاس

«جاءنا من مصلحة تلغرافات وتليفونات الحكومة الخطاب المسجل التالى»

«مصر فى ٢١ يونيه سنة ١٩٢٨ نمرة...

مسجل الموضوع

«حضرة صاحب العزة مدير جريدة الاتحاد

«نتشرف بأن نلفت نظركم بخطابنا بنفس النمرة بعاليه بتاريخ ٢ يونيه الجارى بخصوص إلغاء مجانية التليفون الممنوح لجريدتكم من وزارة الداخلية ونرجوكم التكرم بإفادتنا عما إذا كنتم ترغبون إبقاء هذا التليفون على حسابكم الخاص ونفيدكم مع الأسف بأننا مضطرون فى حالة عدم دفعكم الاشتراك عن هذا التليفون فى ظرف ثلاثة أيام من تاريخه لقطع المواصلة التليفونية وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

مدير التليفونات - القاهرة».

«والاتحاد - لا تقول شيئًا تعليقًا على هذا سوى أن تسجل عليهم آخر جرائمهم ضد الحرية فى يوم سقوطهم».

تعليق الصحف على الإقالة

ليس من شأننا أن نحشد هنا كل ما علقت به الصحف على اختلاف نزعاتها على إقالة الوزارة. ولكن همَّنا أن نقتطف من كل صحيفة خلاصة ما قالته فى الموضوع. فمن افتتاحية الأهرام صباح ٢٧ يونيه قولها: «اليوم صدر الأمر الملكي بإقالة الوزارة النحاسية التى تألفت فى ٦ مارس الماضى فلم يكن عمرها طويلاً ولم ترتح يومًا واحدًا لأنها ولدت فى وسط العاصفة، عاصفة مشروع المعاهدة مع إنكلترا وتألفت لترث عن وزارة ثروت باشا مذكرة إنكلترا بأنها تستعيد حريتها فى السيطرة على القوانين. وتألفت لتتحمل شدة الإنذار الذى تنفذ به إنكلترا إلى ثروت باشا: وهكذا ثارت عليها الزوابع من كل جانب فإذا حوسبت على شيء فإنها تُحاسب على قوة ثباتها على حق الوطن والحرية والدستور وهذا ما فعلته ولم تَهنْ به ولم تَهِ. ولا يؤثر فى هذه الحقيقة والواقع الشتم مهما غلط والاتهام مهما كبر والتجنى مهما عظم..إلخ».

«ونشرت البلاغ فى ذات المساء مقالاً تحت عنوان «الحالة حرجة ـ إقالة الوزارة» بإمضاء الكاتب الوفدى عباس أفندى محمود العقاد استهلها بقوله: «أى قوة غير دستورية فى مصر هى قوة إنكليزية بلا جدال. فما يتم فى هذا البلد على غير سُنَّة الدستور وإرادة الرأى العام إنما يتم بإرادة إنكليزية صرح الإنكليز بذلك أو لم يصرحوا ..».

....

«ليس فى مصر من يجهل ذلك ولكن لعل كثيرًا من الناس لم يعلموا بعد أن النية كانت منصرفة إلى إسقاط الوزارة حتى بعد وصول الرد البريطانى إلى القاهرة.. فقد خوطبت فى أمر الاستقالة قبل تسليمها الرد البريطانى بساعات وهو موجود هنا بدار المندوب البريطانى، ووصف لها الرد بأوصاف مخيفة مفزعة عسى أن يُلْجِئها ذلك إلى الإذعان فأبت أن تذعن لهذا التصرف الغريب.. إلخ».

«وكتبت «كوكب الشرق» ضمن افتتاحيتها فى ذات المساء أيضًا تقول: «لسنا فى حاجة إلى أن نبين كيف تآمروا فقد نطقوا هم بما بيتوه للأمة وشهدت أقلامهم النجسة على ما انطوت عليه صحائف قلوبهم السوداء..إلخ»».

أما السياسة فقد نشرت مقالاً تحت عنوان «بؤساء» فى (حديث اليوم) يوم ٢٦ يونيه، جاء فيه بعد كلام:

«ولعل هذا الإحساس هو الذى دعا حضرة صاحب الجلالة الملك ليبنى سبب الإقالة على ما ذكر فيها من ظهور صدع فى الائتلاف الذى قامت عليه الوزارة. فإن الوزراء الذين استقالوا قبل هذه الإقالة ذكروا أن استقالتهم لم تكن لأسباب حزبية. والأحزاب التى قررت الائتلاف وأعلنته لم يعلن واحد منها فَضَّه، وهذا الصدع الذى يتحدث عنه جواب الإقالة ليس بالأمر الجديد إن كان حقًا؛ لأن استقالة وزراء الأحرار الدستوريين ترجع إلى أكثر من أسبوع مضى».

«ولكن جلالة الملك فى عطفه وإشفاقه لم يَرَ أن يذكر فى خطاب الإقالة تلك الفضائح التى ظهرت أخيرًا والتى نعتقدها السبب المباشر لطرد هؤلاء الناس من مناصب الحكم. وكيف كانت تطيب نفس جلالة الملك بذكر سبب كهذا معناه القضاء قضاء مبرمًا على وجود هؤلاء الناس الأخلاقى. ثم كيف كانت تطيب نفس جلالته بذكر سبب كهذا وفيه ما يُعرِّض حكومة جلالته لاحتقار الشعوب المتمدينة فليكن إذن سبب آخر. ليكن صدع الائتلاف أو غير صدع الائتلاف فهو

على كل حال أيسر أن يُقال من ذلك القضاء المبرم القاسى الذى طُردت من أجله الوزارة بالفعل. وما دام الغرض هو طرد الوزارة فليكن لسبب هو أقل الأسباب إيلامًا لنفس الوفديين وفضحًا لما انحط لهم من خلق، وقد قال عليه السلام: (إذا قتلتم فأحسنوا القِتْلَة)».

«دعك من السمسار جعفر فخرى الذى انزوى خمس سنوات فى الآستانة فرارًا من قضية جنائية كانت ضده والذى كان متهمًا منذ سنوات قليلة أمام محكمة الجنح، فإن يكن قد صدر الحكم ببراءته مما اتُّهم به فلن ينقض ذلك ما يعرفه الناس جميعًا من أن لا دخان بلا نار. ثلاثة آلاف جنيه يتقاضاها أكبر محام فى مصر عن قضية يتقاضى الفرسان الثلاثة النحاس وويصا وجعفر فيها ١٣٢٠٠٠، فماذا تسمى هذا إلا أنه التحايل على السرقة؟ ونريد أن نسأل النحاس وويصا واصف ونطلب إليهما أن يجيبانا فى صراحة. لو لم يكونا وكيلين لمجلس النواب يوم تم هذا الاتفاق هل كان يفكر أحد فى توكيلهما؟».

....

«ولكن ما قول رجال الوفد وألسنتهم فى أن مسيو مليران الذى كان رئيسًا للجمهورية الفرنسية قد ترك بلاده وعمله السياسى، بل عطل مكتبه مدة طويلة وجاء إلى مصر للمرافعة فى قضية المجلس البلدى بالإسكندرية ولم يتقاضَ أتعابًا عن ذلك أكثر من ٤٠٠٠ جنيه!».

....

«واعتبار آخر يدلك على أن عقد سيف الدين عقد استغلال لا يجيزه قانون من القوانين. ذلك أن رفع الحَجْر والكلام فى ضم الأم أو الأخت للقيِّم والمشرف تكاد كلها تكون مسائل تتصل بالشريعة الإسلامية وأحكامها فما شأن ويصا واصف فى أحكام الشريعة الإسلامية؟ إنًا نحترم للرجل كرامته ونحترم له دينه فهلا كان أليَق به أن يحترم للمسلمين كرامتهم ودينهم، ولم يعرف أحد عن النحاس أن عمل فى قضية شرعية؛ فكيف يكون أول ما يفتح الله عليه به فى هذا الباب قضية أتعابها هذه الأتعاب الخرافية، أم أن وكالة مجلس النواب تقلب النصرانى مسلمًا ومن لا عهد له بالمحاماة الشرعية محاميًا شرعيًا وتجعل مبلغ الأتعاب مبلغًا لا يدور بحلم أحد من كبار المحامين بل صغارهم ومن لم يُعرف لهم فى عالم المحاماة قدر ولا قيمة؟».

وكتبت جريدة الاتحاد فى مساء ٢٦ يونيه تحت عنوان: الوزارة الساقطة» مقالاً جاء فيه ما يأتى:

«قُضى الأمر واقتضت إرادة الله تعالى ومشيئة صاحب العرش وسيد البلاد أن تخلى تلك الوزارة النحاسية من مراكز الحكم التى استلبتها وشغلتها أكثر من ثلاثة شهور بأسوأ وأردأ ما تأتيه حكومة من خطل فى الرأى وأَفَن فى التدبير وعبث بالأحكام واستهانة بالشرائع والقوانين وازدراء لكرامة الدستور واتِّجار بمصالح الأمة والبلاد وإفساد للأخلاق والضمائر ونشر للفوضى بكل صنوفها وأنواعها فى كل وجوه الحياة السياسية وفى جميع نواحى الهيئة الاجتماعية. ولو أن الله قدر لشفاء هذه الأمة أن يمد فى حياتها شهرًا أو بعض شهر لشهد الملأ أجمع من شرور كانت تبيتها ومفاسد كانت تحيك شِبَاكها وتعد مصائدها، سواء فى التعيينات الإدارية والنظم القضائية والوظائف القنصلية ما لم يكن قد خطر على بال إنسان ولا وقع فى روع شيطان..إلخ».

أقوال الصحف الأجنبية

نشرت جريدة «الديلى نيوز» مقالاً رئيسًا قالت فيه:

«تبيَّن من أيامٍ أن الوزارة المصرية بلغت أخريات أيامها ثم جاءت الضربة القاضية بنشر تُهَم من أشد التهم وضوحًا تَصِمُ سمعة النحاس باشا وويصا واصف بك - إلى أن قالت:

«بَيْدَ أن المصير الغريب لا يبعث على الأمل فمصر الجديدة متبلبلة بساسة من أبنائها فيهم مسٌّ من الحماقة والطيش.. إلخ».

ونشرت جريدة الديلى هرالد» مقالاً لمكاتب جاء فيه:

«أُثيرت فى مصر حملة شخصية شديدة على النحاس باشا حجبت ما هناك من الوسائل السياسية، فقد نشرت جريدتان مصريتان فى وقت واحد مستندات يقول أنصار النحاس باشا إنها مُحرَّفة.. إلخ».

وقالت (التيمس): «إن انحلال الائتلاف فى هذه الظروف يوضح الكتاب الذى أقال به جلالة الملك فؤاد الوزارة فمن الطبيعى أن يكون جلالته حريصًا على سمعة الحكومة المصرية..

إن إقالة جلالة الملك لرئيس وزارته عمل دستورى. نعم إنه عمل خارق للعادة ولكن تبرره الظروف التى مارس فيها جلالة الملك سلطته..إلخ».

وقالت مجلة (سكوتسمان): «تنظر وزارة الخارجية البريطانية إلى الحوادث السياسية فى مصر الآن نظرة حياد..

....

وليس فى مصر الآن زعيم ذو شخصية قوية تكفى لأن يكون ديكتاتورًا؛ ولكن الملك فؤاد يمكنه أن يجمع حوله بعض وزراء يحكمون البلاد حكمًا يكون على أى حال حكمًا ملتزمًا».

وكتبت جريدة المورنن پوست افتتاحيتها فى الموضوع قالت فيها: إننا نرى لحسن الحظ، أن الأزمة التى تجتازها مصر الآن تعد فى الظروف الحالية مسألة مصرية داخلية. وقد كان للساسة المصريين فى الأشهر القليلة الماضية وقت كاف للتبصر فيما أظهروه من التهور والتسرع فى رفض أفضل شروط عرضتها الحكومة البريطانية على ثروت باشا.

....

«ولكنه (أى النحاس باشا) قد أظهر أنه غير حائز على مقدرة زغلول باشا، ويُشاع أنه لم يستطع أن يحص على ثقة جلالة الملك فؤاد.. إلخ»[1].

وكتبت التيمس افتتاحيتها يوم ٢٦ يونيه تقول فيها:

«هؤلاء الذين يذكرون محاولات الأمير سيف الدين ومخاطراته للهرب من مستشفى الأمراض العقلية فى إنكلترا، لم يكن يخطر ببالهم حينئذ أن نجاته ستؤدى يومًا من الأيام إلى فضيحة كبيرة فى مصر تلوث سمعة زعماء سياسيين، فضيحة ذات طابع خاص تجعل جلالة الملك فؤاد يقيل رئيس وزارته بعد أن تصدع الائتلاف بين الوفديين والأحرار الدستوريين..إلخ[2]».

ولم تخرج تعليقات بقية الصحف عن معنى ما تقدم.

نداء الوفد للأمة

وفى صباح ٢٤ يونيه أصدر الوفد نداء للأمة، هذا نصه:

«أيها المصريون:

«تجتاز البلاد شديد محنتها، وتستعيد الحوادث فاجع سيرتها، فقد مُنيت هذه الأمة بأن تشقى فى أسباب هنائها، وأن تكون شقوتها فى نفر من أبنائها، يستعين

---

(١) نقلاً عن برقيات الأهرام الخصوصية فى يوم ٢١ يونيه.

(٢) نقلاً عن برقيات السياسة الخصوصية فى ٢١ يونيه.

بهم الخصوم على مناعة حقكم وينفذون بهم إلى وحدة جبهتكم من أن يضلوكم عن سواء سبيلكم، وأن يسلبوكم نعمة الحياة والحرية بأيدى أناس ينتسبون إليكم».

«أيها المصريون»

«اذكروا، عبر غابركم، موعظة حاضركم فإن الذكرى تنفع المؤمنين».

«اذكروا سعدًا يوم تألب عليه المتآمرون، وتنمَّر له المستضعفون فراحوا بالأكاذيب يبسطون ألسنتهم فيه، ويخلعون أخس الرذائل عليه. اذكروا يوم اتهموه فى أخص صفاته وأظهر فضائله، فطعنوه فى شرفه وشجاعته ووطنيته وأمانته ولم يردعهم رادع من خلق أو كرامة عن التدلِّى إلى حضيض الأباطيل، حتى بعد مماته».

«اذكروهم يوم خرجوا على سعد، وقد خُيل إليهم أن الوفد قد أهوى إلى غير نهضة، وأن سعدًا قد هبط إلى غير رفعة، ناسين أن فى الأمة إلهامًا إلهيًا، تميز به إخلاص الصادقين حتى فى ساعة شدتهم. كما تبين به وهن الكائدين حتى فى ساعة بطشهم».

«اذكروهم وقد ائتمروا بالدستور فعطلوه عامًا وبعض عام، ونكَّلوا بكم وساموكم سوء العذاب. ثم مشوا بالسعاية بين الأمة ومليكها حتى يسوء الحال ويعم الخراب».

«اذكروهم وقد ائتلفت الأحزاب، وضحى الوفد ما ضحى فى سبيل هذا الائتلاف، فحملهم إلى كراسى النيابة، فالوزارة ولم يدخروا وسعًا فى توثيق عُرَى المودة بين المؤتلفين، ولكنهم ما لبثوا أن اتخذوا من الائتلاف سبيلاً إلى تحويل البلاد عن مطامحها إلى مطامعهم، متوهمين أن موت سعد قد أدخل الضعف على صفوفكم، وأوهن من قوة وفدكم. غير أن الله أبطل سعيهم وأحبط أعمالهم، فرفض الوفد والأمة معه مشروع معاهدة ثروت باشا التى أُريد فرضها على البلاد فرضًا».

«من ذلك اليوم بيَّتوا النية على هدم الوفد وفض الائتلاف، فإما الائتلاف على تضييع حقوق البلاد، وإما طعن وأكاذيب ودسائس رأيتم بعض ظواهرها، ولا يعلم إلا الله ما تنتهى إليه فى آخرها».

«وها هو التاريخ يعيد نفسه، وها هى حملة الأكاذيب والسعاية بين الأمة وعرشها يتوسل بها الطامعون إلى إرضاء شهواتهم، ويمهدون بها السبيل إلى تعطيل دستوركم، عسى أن ينال الخصوم من وفدكم، فينالوا من نهضتكم، فيقضوا عليكم قضاء أخيرًا».

«أيها المصريون:»

«لقد أقيل وزراؤكم مرفوعة رءوسهم، موفورة كرامتهم، وهم يلهجون بحمد الله على أنهم أُقيلوا وهم حائزون لثقة ممثليكم، فنالوا أجرهم من رضاء الأمة وثناء الضمير، وهو خير من كل أجر يسعى إليه الطامعون فى زهو الحكم ومتاع الحياة الدنيا».

«أيها المصريون:»

«ألا أن الساعة خطيرة فضمُّوا صفوفكم وانتبهوا إلى ما يراد بكم، والتزموا سكينتكم ورابطة جأشكم، فما كان سلاحكم فى الحق إلا سلامًا وما كان جهادكم فى سبيل العداء عدوانًا ولا خصامًا. وثقوا أن الوفد سيُظهر على الدوام مظهر عزمكم وكلمة حقكم، وتمثلوا روح سعد تناديكم بأن كلمة الأمة ستعلوا أبدًا كما علت من قبل، وما هذا الذى ترونه إلا امتحان جديد لوطنيتكم وثباتكم، ستخرج البلاد منه أصفى ما تكون معدنًا بعد أن تصلاها نيرانهم! وأقوى ما تكون ثقة بنفسها وبالمخلصين من أبنائها، وإن سُلط عليها بها عدوانهم».

«وحسبها الله ونعم الوكيل».

رئيس الوفد المصرى

مصطفى النحاس

بيت الأمة فى ٨ محرم سنة ١٣٤٧، الموافق ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٨.

من أم المصريين

إلى صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا

«تلقى حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا الرسالة البرقية الآتية من أُمّ المصريين:

«إننى على القرب وعلى البعد قريبة من أبنائى الأعزاء المجاهدين فى سبيل وطنهم وليكن شعارنا على الدوام المطالبة بحقوق البلاد المقدسة والله معنا»».

«صفية زغلول»

نصيحة الأمير عمر طوسون

إنكم أبناء لوطن واحد له مجده القديم وتاريخه العظيم، وقد مُنى هذا الوطن العزيز بالسيطرة الأجنبية بسبب ما وقع بين أبنائه من الشقاق والفتن، فكان المتوقع منا وقد جربنا هذه العاقبة وتجرعنا كأسها المُرَّة أن نرهب الانقسام رهبة من لدغته أفعاه من قبل. والمؤمن لا يُلدغ من جُحْر مرتين: وأن تكون أمة متحدة ذات مبدأ واحد لا تذهب بها الغايات ذات اليمين وذات اليسار؛ إذ الخطر لا يزال محدقًا بنا ودفع هذا الخطر مقدم على كل ما عداه.

ولكن قُدِّر أن ننقسم أحزابًا تقليدًا للأمم الأوروبية مع الفوارق الكبيرة التى بيننا وبينها، وليت الأمر وقف بنا عند هذا التقليد فكنا كأحزاب تلك الأمم نختلف إذا اختلفنا فى وجوه الصالح العام والأساليب المؤدية إليه ونتحد فيما عدا ذلك ونكون كتلة واحدة عند الخطر فيكون تقليدنا لهم تقليدًا صادقًا صحيحًا، وإن كانت حالنا تخالف حالهم فهم فى بلادهم فى أمن دائم ونحن فى خطر ملازم. على أن أشد ما يؤلم فى حال مصر الآن واصطدام أحزابها عدم الاهتداء إلى أسباب وجيهة يصح أن ينجم عنها هذا الاصطدام، مع أنه لا ينبغى أن تؤدى أعظم الأسباب بنا إلى هذا النوع من التطور الخطر مهما تكن. لأن ضرره بمصلحة الوطن مُحقق ولا نفع منه مطلقًا. وأشد من هذا إيلامًا للنفس أن يجر هذا الخصام الصحف المصرية وينزل بها إلى لهجة من المطاعن والمثالب وإلقاء التهم جزافًا، لا تليق بأمة وضيعة فضلاً عن الأمة المصرية المجيدة».

«فباسم مصر العزيزة أفصح لكم وأضرَع إليكم أنتم الذين قدمتكم الأمة ووثقت بكم وجعلتكم تعبرون عن شعورها. وتنطقون بلسانها وخوَّلتكم زعامتها ورئاستها. أن تكونوا عند حسن ظنها بكم ولا تجرُّوا عليها المصائب باختلافكم وشقاقكم وخصامكم. فالأمة لا تقركم على هذا الخصام وقد أظهرت تألمها وإشفاقها على الوطن من جرائره فإذا كنتم وطنيين حقًا. فألقوا سلاح الخصام جانبًا لأن الوطن الذى تحبونه يفتك به هذا السلاح المسموم وانبذوا التراشق بسهام السِّباب؛ لأن أعراضكم وشرفكم هى الغرض الذى يصوب إليه هذا الطعن المذموم. وعودوا فى الحال إخوانًا متحابين أو أصدقاء متصادقين؛ إذ لا معنى لدعوى حب الوطن وأبناؤه منقسمون على أنفسهم بأسهم بينهم شديد تحسبهم جميعًا وقلوبهم شتى».

عمر طوسون

بيان إبراهيم بك راتب

المعروف عن إبراهيم بك راتب أنه عضو ممتاز فى الوفد المصرى عَضَّده بماله ومواهبه وبذل كثيرًا فى عونه وقت الحرج والعسر. ولذلك دهش الناس جميعًا إذ قرءُوا له فى صباح ٢٧ يونيه هذا البيان:

«فى اجتماع الوفد الليلة تقدم النحاس باشا بتلاوة بيان يريد منا إقراره على نشره للأمة، فرأيته يتناول مرمى أقل ما فيها أنها تدل على التحوط للنواحى السياسية المختلفة فقمت لأبدى اعتراضًا على تلك المجازفات؛ حتى لا تضيف إلى سلسلة تسرعات النحاس باشا حلقة أوخم عاقبة وأسوأ مصيرًا».

«شاهدت فى هذا البيان تهييجًا للخواطر بإحياء ذكريات غطى عليها الائتلاف ودُرجت فى طى النسيان من يوم أن مد محمد محمود باشا يده لمصافحة المرحوم رئيسنا الجليل سعد زغلول باشا فى يوم الكونتنتال المشهود. وحذرتهم عواقب هذا البيان الذى ربما جر إلى تعطيل الحياة النيابية وتعريض دسورنا لأخطار ليست فى الحسبان. خصوصًا وقد اعترف النحاس باشا بعدما ناشدتهم بالائتلاف صيانة لدستورنا وإنقاذًا له من هاوية الخطر بأن صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس الوزارة الجديدة قد أرسل إلى الوفد يعرض رغبته فى اشتراك بعض الوفديين فى الوزارة، فقال النحاس باشا إنه من تلقاء نفسه جاوب الرسول برفض الطلب بتاتًا».

«رفضت الموافقة على بيان يتناول مثل هذه النوايا فى وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى الحكمة والتبصر والعمل لجمع الصفوف التى تصدعت أركانها من يوم تسلم زعامتها النحاس باشا، طلبت إليه أن يعاد النظر بعين الحكمة فى هذا البيان وأن يتريث فى نشره حتى يظهر برنامج الوزارة الجديدة وتطلع علينا بخطتها التى قد تغير كثيرًا من الوجهات التى تناولها هذا البيان، فرفض قائلاً بأنه لا يمكن أن يكون بين الوفد والوزارة تعاون أو سلام».

«إزاء هذا الإصرار الخطر الذى سيضيع بجَرَّة قلم ما خلَّفه لنا المغفور له سعد باشا من ميراث من حياة نيابية قائمة يحوطها إجماع أمة متراصة كرجل واحد.. قلت لهم تحملوا وحدكم تبعة فعلتكم، أما أنا فضميرى ووطنيتى ووفديتى وسعديتى وإخلاصى لعرش بلادى، كل أولئك يأبى علىَّ أن أوقع بيمينى على بيان كهذا. فما كان منهم إلا أن طلبوا منى الاستقالة من الوفد إذا لم أتحمل معهم

مسئولية هذا البيان، فقلت إنى مستعد للاستقالة على أن أبيِّن للناس أسبابها حتى لا يُفهم أننى هربت من الميدان فى ساعة الخطر، فأبوا إلا أن أقدم استقالة غير مُسببة فأواجه الأمة أعزل من كل سلاح. فلما أبيت ذلك قالوا إنَّا أقلناك».

«أما وقد أقالنى اليوم وفد النحاس فإنى أتقدم بتجديد عهدى الذى أخذت به نفسى من العمل بكل إخلاص وتضحية لمصلحة بلادى، مرتسمًا فى ذلك دائمًا الخطة الوطنية المُثْلَى التى عاهدت عليها المغفور له سعد زغلول باشا. فأنا سعدى ما حييت وكيف أكون نحاسيًا بعد أن رأيته خضع للإنجليز وشكرهم وهو يترنم بشجاعته وبسالته، وضرب بمعاول طيشه فى ائتلاف الأمة الذى تركه لنا سعد باشا. وهو اليوم بخطته التى بدأها بهذا البيان التعس يعمل لهدم الحياة النيابية، وهى البقية الباقية لهذه الأمة من ثمار جهادها».

إبراهيم راتب

فى بيان راتب بك غنية لنا عن إثبات قرار الوفد بفصله من عضويته، فقد تولى هو الإبانة عن ذلك بوضوح. وقد صدرت صحف الوفد وفيها من الشتائم لراتب بك ما هو طبيعى بالنسبة لخروجه على الوفد، وقد ردت جريدة السياسة فى افتتاحيها يوم ٢٨ يونيه على ذلك تحت عنوان: (تناقض واضطراب الوفد وإبراهيم راتب بك)، جاء فيها:

«فى الساعة الرابعة بعد ظهر أمس الأول صدرت جريدة البلاغ وفيها كلمة تتعلق بما أُشيع عن استقالة راتب بك من الوفد، وقد نفت البلاغ هذه الإشاعة وأشارت فى كثير من المديح والإطراء إلى وطنية راتب بك الكبيرة وإخلاصه العظيم، وكان أن اجتمعت الهيئة الوفدية فى مساء ذلك اليوم وحدث فيها ما حدث من غضب راتب بك لوطنه، ولراحته. وما أعقب ذلك من قرار الوفد فصلَه من عضويته. وقد أصدرت البلاغ ملحقًا لهذا الحادث فى المساء يعنى بعد صدور العدد اليومى ببضع ساعات، وهذا الملحق يتألف من أربع صفحات ليس فيها جديد إلا الصفحة الأولى، فأما الصفحات الثلاث الأخرى فهى الصفحات الرابعة والخامسة والسادسة من عدد البلاغ اليومى فكان من المطرب المعجب. وكان من الإبداع فى الصحافة والابتكار فى الوطنية أن تقرأ فى الصفحة الأولى من الملحق العناوين قد كُتبت بالخط العريض. يعلن فيها الوفد فصل راتب بك من عضويته، وتعقّب البلاغ على هذا الفصل بما يعنُّ لها من الإهانة والتجريح،

ثم ترفع بصرك عن هذه الصفحة إلى الصفحة الثانية - وهى الصفحة الرابعة فى العدد اليومى كما ذكرنا - فتقرأ الخبر الذى يشيد فيه البلاغ براتب بك ويُكبِر وطنيته وإخلاصه...

فهل رأى الناس أو سمعوا عجبًا كهذا، وهل أبصر الناس فيما قرءوه من القصص والخرافات إن كانت الفوضى السياسية تعصف بأناس اليوم ممن ينتحلون زعامة الأمة ويريدون أن يتصدروا فيها؟».

ولقد كان لفصل راتب بك من الوفد صداه فى الخارج؛ إذ بعث بعض مراسلى الصحف الإنكليزية إلى جريدته يذكر الحادث ويصف راتب بك بأنه (أحد المصريين القلائل الذين امتازوا منذ أيام دراستهم بالشجاعة الأدبية واستقلال الرأى)[1].

الطلبة والأزمة

طلبة العلم فى كل أمة هم مناط أمانيها ومطمح أنظارها ومستقر رجائها، وهم كذلك عُدتها فى النائبات ونبراسها فى المدلَهمَّات، وجنودها عند اشتداد الأزمات.

كانوا فى الطليعة حين هبت مصر تستخلص استقلالها وتسترد حريتها، فلما اعتُدى على أربعة من رجال الوطن بعد الهدنة التى أعقبت الحرب العامة بذل هؤلاء الطلاب والطالبات دمهم الذكى من أجل الوطن ومهجهم الغالية فى سبيل الحرية وكان ذلك كرمًا وكان وفاءً وكان قربانًا للوطن خلاصًا.

ولكن الفتنة ثارت نارها بين القادة والزعماء فانشق الوفد بعضه على بعضٍ وتحطمت الكتلة الوطنية وأصبح القوم شتى وأحزابًا. وطالب العلم فى دور تعلُّمه لا يستطيع مهما كان ذكيًا لبيبًا أن يحكم لحزب على حزب وأن ينتصر لطائفة من أخرى؛ لهذا لم يكن يرضينا إلا أن تنصرف الطلبة إلى معاهدهم وأن يخلصوا للعلم وحده؛ حتى إذا اكتملوا كان لهم رجالاً أن يختاروا الجانب الذى يرون نصرة الرأى الأسَدّ.

على أنه ما كادت تقع حادثة إقالة الوزارة وتفكك عُرَى الائتلاف حتى وجدنا بلاغات الطلبة تحتل مكانًا فى الصحف فهذه اللجنة التنفيذية للطلبة الوفدية، وتلك للأحرار الدستوريين وثالثة للوطنيين ليهيب كلٌّ بأنصاره ويدعو لتأييد

---

(١) نقلاً عن تلغرافات السياسة الخصوصية فى ٢٨ يونيه.

حزبه. وكنا نود من الصحف جميعًا المعبرة عن مختلف الآراء أن تحول دون إذاعة ما يكتبه الطلبة فى هذا الشأن وكان من أثره قيام بعض مظاهرات أشارت إليها صحف ذلك الحين ولكنها لم تكن مهمة كثيرًا.

الوزارة تتألف فى دار آل عبد الرازق

لم يطُل انتظار تأليف الوزارة الجديدة؛ فقد عهد صاحب الجلالة الملك إلى حضرة صاحب المعالى محمد محمود باشا فى تأليف الوزارة الجديدة. وإذا بالسياسة فى صباح ٢٨ يونيه وفيها هذا البلاغ:

حزب الأحرار الدستوريين

«عقد حزب الأحرار الدستوريين فى الساعة التاسعة مساء الأمس اجتماعًا حضره حضرات أعضاء مجلس إدارة الحزب والشيوخ والنواب برئاسة حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا بمنزل حضرة صاحب السعادة محمود عبد الرازق باشا، وألقى دولة الرئيس بيانًا وافيًا عن الحالة الحاضرة أفاض القول فيه عن الشؤون السياسية المهمة. وتكلم بعده حضرة صاحب المعالى إسماعيل صدقى باشا باسم حضرات النواب فهنأ دولته ورحب بوزارته أشد ترحيب. وبعد مناقشة من حضرات الأعضاء قرروا تأييد الوزارة كل التأييد والثقة بها ثقة تامة بإجماع الآراء».

مرسوم تأليف الوزارة والوثائق المتعلقة بها

ثم تألفت الوزارة الجديدة وصدر المرسوم الملكى بتأليفها بعد أن رفع حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا إلى حضرة صاحب الجلالة الملك، كتابَ شكره وقبوله تأليف الوزارة ردًا على الأمر الملكى الذى وُجِّه لدولته فى الخامس والعشرين من شهر يونيه الحالى. وقد أذيعت قبل ظهر يوم ٢٨ يونيه هذه الوثائق كلها فلننشرها فيما يلى.

- ١ -

أمر ملكى بتشكيل الوزارة

«عزيزى محمد محمود باشا»

«بما لنا من الثقة بكم وبما نعهده فيكم من المقدرة على إدارة أمور البلاد، فقد اقتضت إرادتنا توجيه مُسنَد رئاسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة إليكم».

«وأصدر أمرنا هذا لدولتكم للأخذ فى تأليف الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا العالى به»

«ونسأل الله أن يوفقنا جميعًا لما فيه خير البلاد»

فؤاد

صدر بسراى عابدين فى ٧ محرم سنة ١٣٤٨ ـ ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٨.

رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٨.

ـ ٢ ـ

إجابة دولة محمد محمود باشا
برنامج الوزارة وأعضاؤها

«مولاى»

«أتقدم إلى سُدَّتكم الكريمة بأخلص الولاء وأبلغ الشكر على ما أوليتمونى من ثقة غالية بتقليدى منصب الرئاسة ورتبتها، وإنى لأقدِّر حق القدر ما فى قبول هذا المنصب من تبعات جسام وما يتطلبه الظرف من معالجة مشكلات وتذليل صعاب. ولكنى معتمدًا على تعضيد جلالتكم وتأييد الأمة ومؤازرة زملائى، أستخير الله فى هذا القبول مستلهمًا منه السداد، راجيًا أن يوفقنى فى عملى لما فيه رضى جلالتكم وخير البلاد».

«ولست فى هذا المقام بصدد تفصيل برنامج الوزارة التى تفضلتم فكلفتمونى بتأليفها؛ ولكنى لا يسعنى قبول هذا التشريف دون أن أعاهد جلالتكم وأعاهد الأمة على الخطة التى أترسمها والغاية التى أرمى إليها.

ومجمل عهدى أنى بمعاونة زملائى سأدأب جاهدًا فى سياسة البلاد وتصريف أمورها على الاستمساك بحقوقها وإعلاء شأنها وسيكون رائدنا أن يظل الدستور فى حمى جلالتكم ركن الحكم الركين وعماده المتين، وأن تكون الحياة النيابية صورة صحيحة لحاجات البلاد وأمانيها وعونًا جلاليًا على رفاهيتها وتقدمها؛ كذلك سيكون نُصْب أعيننا السعى فى تمكين البلاد من التمتع باستقلالها التام وسنحرص فى هذا السبيل على توثيق حسن التفاهم مع الدولة الإنكليزية وسائر الدول الأجنبية، كل ذلك مقرونًا بالعمل على نشر الطمأنينة وإجراء العدل مجراه وإقرار الحقوق فى نصابها ونثبت الحريات مع أخذ الجميع فى غير هوادة بالتزام ما رسمه القانون من الحدود».

«ولى ملء الثقة، يا مولاى، أن عطفكم السامى وتأييدكم الجليل سيهونان علينا الصعب من الأمور، وسيكونان لنا خير سند ونعم الظهير».

«وأتشرف بأن أعرض على سُدَّتكم العلية أسماء حضرات الوزراء الذين قبلوا معاونتى فى هذه المهمة محتفظًا لنفسى بمنصب وزارة الداخلية، وهم»

«جعفر ولى باشا: لوزارة الحربية والبحرية ولوزارة الأوقاف مؤقتًا

عبد الحميد سليمان باشا: لوزارة المواصلات

أحمد محمد خشبة باشا: لوزارة الحقانية

نخلة المطيعى باشا: لوزارة الزراعة

على ماهر باشا: لوزارة المالية

إبراهيم فهمى بك: لوزارة الأشغال العمومية

حافظ عفيفى بك: لوزارة الخارجية

أحمد لطفى السيد: لوزارة المعارف العمومية.

فإذا حاز هذا الاختيار قبولاً لدى مولاى رجوت من جلالته التفضل بإصدار المرسوم الملكى باعتماده».

وإنى لا أزال لجلالتكم الخادم المخلص الأمين

محمد محمود

القاهرة فى ٩ محرم سنة ١٣٤٧ - ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٨.

- ٣ -

المرسوم الملكى بتأليف الوزارة

بعد الاطلاع على المادة ٤٩ من الدستور وعلى الأمر الكريم الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٩،

وبعد الإطلاع على أمرنا الكريم الصادر بتاريخ ٧ محرم سنة ١٣٤٧، ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٨،

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

عُين محمد محمود باشا وزيرًا للداخلية

جعفر والى باشا وزيرًا للحربية والبحرية وللأوقاف مؤقتًا

عبد الحميد سليمان باشا وزيرًا للمواصلات

أحمد محمد خشبة باشا وزيرًا للزراعة

على ماهر باشا وزيرًا للمالية

إبراهيم فهمى بك وزيرًا للأشغال

حافظ عفيفى بك وزيرًا للخارجية

أحمد لطفى السيد بك وزيرًا للمعارف العمومية

المادة الثانية

على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا

صدر بسراى عابدين فى محرم سنة ١٣٤٧ (٢٧ يوليه سنة ١٩٢٨).

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء محمد محمود

* * *

النائبان عن وزيرَى الزراعة والخارجية

هذا ولما كان حضرنا صاحبى المعالى نخلة المطيعى باشا وزير الزراعة وحافظ عفيفى بك وزير الخارجية متغيبيْن الآن بأوروبا، فقد قرر مجلس الوزراء أن يتولى حضرة صاحب المعالى إبراهيم فهمى بك وزير الأشغال أعمال وزارة الزراعة وأن يتولى حضرة صاحب المعالى على ماهر باشا أعمال وزارة الخارجية إلى أن يعود الوزيران الغائبان.

وقد ورد فعلاً من معالى المطيعى باشا تلغراف بأنه يصل إلى مصر يوم الثلاثاء المقبل. أما معالى حافظ عفيفى بك فلم يصل منه شىء عن موعد عودته حتى الآن.

بذلك أصبحت وزارة حضرة صاحب الدولة الأستاذ مصطفى النحاس باشا فى سجل التاريخ وأصبح للتاريخ وحده - وهو قاضٍ عادل - أن يصدر حكمه على هذه الوزارة فى غير محاباة ولا افتئات.

وقد نستطيع أن نقدم جريًا على سُنتنا فى تحليل شخصيات رؤساء الوزارات، رأينا فى صراحة ووضوح فى دولة النحاس باشا وأعماله.

* * *

نظرة فى أعمال الوزارة النحاسية

كان مصطفى النحاس باشا قاضيًا واشتهر بالنزاهة والاستقامة ولكن مظاهر النبوغ وعلائم الشهرة لم تُعرف عنه.

ثم كان سكرتيرًا للوفد واندمج فى عضويته «وكان انضم إلى حزب سعد باشا حين أخذ الخلاف محله بين العاملين لمصر، وما لبث أن تولى سعد باشا الوزارة حتى كان من جملة أعضائها. وتتابعت الحوادث على نحو ما سردنا فى هذا الكتاب حتى كانت وفاة سعد باشا ومصطفى النحاس باشا فى فرنسا حيث استدعاه وزملاءه المصيفين فى الخارج مَنْ فى مصر من رجال الوفد».

وكان ثروت باشا فى رياسة الوزارة التى قامت على الائتلاف، واختلفت آراء الوفد فى شأن زعامته وانتهى الأمر بإسنادها إلى الأستاذ مصطفى النحاس باشا.

النحاس فى زعامة الوفد

أحس الناس جميعًا وعرفت الأحزاب طُرًا، أن وفاة سعد باشا قد أحدثت فراغًا ليس من الهين ملؤه. تلفَّت الوفد حواليه ونثَّ كنانته بين يديه فلم يجد فيها تلك الشخصية التى كانت لسعد زغلول؛ لهذا لم يكن غريبًا أن تبدو اقتراحات كجعل الرياسة دورية أو غير ذلك إلى أن انتهى الأمر بإسنادها إلى النحاس باشا.

ولو أن للنحاس باشا شخصية الزعيم ما كان هناك شك فى أن تبرز هذه الشخصية وتأخذ مكانها فى غير مزاحمة ولا معارضة.

اتخذ رئيس الوفد الجديد سكرتيرًا للوفد الأستاذ وليم مكرم عبيد، فكانا يسيِّران أمور حزبهما الكثير الأتباع والأنصار حيث كانا موضع ثقة جميع الأعضاء.

وعاد ثروت باشا من سفره وكان يحمل المشروعات التى وقفت عندها المفاوضات بينه وبين السير تشمبرلن، وكان الإنكليز يلحون فى عرضها على البرلمان المصرى ليتبينوا رأيه ووجهة نظره من ناحية وكان رئيس الوفد يلح فى معرفتها من ناحية أخرى. ورغم أن عبد الخالق ثروت باشا كان يرى بحذقه السياسى ومهارته وحنكته أن يتريث حتى يستخلص من الإنكليز آخر ما عندهم،

فإن هذا الإلحاح قد جعله يفضى إلى حزبَى الوفد والأحرار الدستوريين بما وصلت إليه المفاوضات، طالبًا النظر فيها وتمحيصها قبل عرضها على البرلمان المصرى علنًا: ولكن كلا الحزبين قد قر قراره على رفض المشروعات نهائيًا وعدم أهليتها للعرض على البرلمان، وكان أن رفضه ثروت باشا نهائيًا بالصيغة التى أثبتناها فى موضعها من هذه الحولية.

كان رئيس الوفد الجديد فى رياسته غير مُوالٍ لرئيس الوزارة عبد الخالق ثروت باشا) الولاء الذى كان يهبه إياه سعد باشا.

والذى عُرف من تصرفات سعد باشا وأقواله بعد الائتلاف وقبل وفاته أنه كان صادقًا ومخلصًا لزملائه وأصدقائه الأقدمين، وكانت الأحزاب على حد قوله (فى سبيل الاندماج)[1] لتكوين جبهة وطنية واحدة تضم خير العناصر العاملة لصلاح الوطن.

وعلى العكس من ذلك كان يشاع - إن صدقًا وإن كذبًا - عن النحاس باشا أنه ينظر بعين الرضا إلى وزارة ثروت باشا وبغير اطمئنان إلى تصرفات رئيسها.

يده فى استقالة ثروت باشا

ورغمًا من أن وزارة ثروت باشا لم تكن وزارة مفاوضات بل جاءت المفاوضات عَرَضًا؛ فإن رئيس الوفد كان يكره أن يبقى ثروت باشا على رأس الوزارة وهو صاحب مشروع لم يُرْضِ الأمانى القومية ولم يوافق هوى الأحزاب.

لهذا سعت الرسل وراجت سوق الإشاعات؛ فاستقال ثروت باشا ودُعى زعيم الغالبية لتولى رياسة الوزارة فتولاها.

أعماله فى الوزارة

وكانت وزارته ائتلافية أيضًا إذ تغلب فى حزب الأحرار الدستوريين الرأى القائل بالاشتراك فى الوزارة على نحو ما قدمنا.

ولسنا ندرى مبلغ حذق النحاس باشا - وهو رئيس وزارة مسئول - فى حديثه مع الدكتور فون دايزل الألمانى وإن كذبه فى صبيحة نشر ترجمته بالمقطم.

---

(١) قالها سعد باشا فى إبان الانتخابات التى حصلت بعد الائتلاف.

وكان للنحاس باشا موقف مشتبه رغم صراحة أقواله إزاء المذكرة الإنكليزية الخاصة بمنع مشروع قانون الاجتماعات أن يصير قانونًا. فلقد صرح النحاس باشا في غير موقف بأنه لا يقبل مطلقًا تدخل الإنكليز في أمور مصر الشخصية، وأعلن في حفلة تكريم المحامين إياه وفي غيرها أن التشريع الخاص بالمصريين مرجعه البرلمان وحده وأن ليس للإنكليز ولا لغير الإنكليز حق التدخل مطلقًا في مثل هذا الشأن، وألقى بمضمون ذلك في بيان في مجلس النواب ثم عاد فقبل أن يتفاوض مع الإنكليز في شأن المشروع بواسطة المستر كوين بويد مدير إدارة الأمن العام الأوروبية بوزارة الخارجية المصرية، وانتهى الأمر بلجوئه إلى طلب تأجيله في مجلس الشيوخ إلى الدورة القادمة فتأجل.

أخذه خصومه بهذا وعد أنصاره ذلك فوزًا ونحن بين الطرفين نرى النتيجة غير خطرة جدًا على القضية العامة، وإن كنا نستحسن لو أن النحاس باشا كان قد خفف من حدته وقلل من صراحته في بدء تولِّيه الوزارة.

هنات تحصيها المعارضة

والمعارضة تكبر من شأن الصغير وتعظم الأمر الحقير فلقد أخذت النحاس باشا بقرار يجعل (سمنود) - بلده مركزًا، وترقية أخيه مأمور البوليس والسعي بنقل (كوبري إمبابة القديم) لسمنود إلى ما لا نرى فيه ما يدعو لمؤاخذة جسيمة.

إقالة النحاس

يقول خصوم سياسة النحاس باشا إنه كان ينبغي بمجرد إذاعة الوثائق الزنكغرافية لقضية الأمير سيف الدين كائنًا مبلغها من الصدق والحق ما كان أن يستقيل دولة مصطفى النحاس باشا تاركًا رياسة الوزارة لغيره من رجال حزبه ذي الغالبية البرلمانية.

ولكن النحاس باشا تورط ووجد نفسه إزاء تُهَم توهم أنه ربما أيدتها استقالته، فطلب إلى رئيس النيابة أن يحقق مع الصحف التي نشرت صور الاتفاقية، وانتهى الأمر على الصورة التي خُتمت بإقالة الوزارة النحاسية ثم رفض النحاس باشا أن يشترك واحد من الوفد في الوزارة الجديدة.

وقد تكون للحجة القائمة بوجوب استقالة الوزارة بمجرد إلصاق التهمة برئيسها وجاهتها فإن لها نظائر في البلاد الدستورية.

ونحن نرى أن امتناع النحاس باشا عن الاستقالة وعنوان الهيئة الوفدية الثقة المطلقة برئيسها كان مما يمكّن لمحمد محمود باشا أن يتولى الوزارة، وقد كان فى وسع الهيئة الوفدية أن تحبط ما سمته مؤامرة فيستقيل النحاس ويستدعى جلالة الملك من بين الغالبية من يسند إليه أمر الوزارة. مهما يكن من شئ فالحوادث لم تنجلِ بعد؛ ولعلنا نعود بمناسبة ما وبعد أن تتكشف الأمور للكلام على النحاس باشا مرة أخرى.

التعريف بأعضاء بالوزارة الجديدة

قامت جريدة الأهرام بمهمَّة تعريف أعضاء الوزارة الجديدة إلى الجمهور، فذكرت نبذة مجملة لحياة كل واحد ونحن ننقلها عنها لعدم خلوها من الفائدة.

محمد محمود باشا

ولد حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا فى ١٥ أبريل سنة ١٨٧٧ بساحل سليم بمركز أبى تيج، وهو نجل حضرة صاحب السعادة الشيخ الجليل محمود سليمان باشا عميد الوجه القبلى ورأس أعيانه ووجوهه. وقد تلقى علومه الابتدائية فى مصر ثم سافر إلى إنكلترا والتحق بجامعة أكسفورد فكان مثالاً للذكاء فى التحصيل والنبل فى المعاملة والسيرة، وبعد أن تخرج عاد إلى بلاده فعُيِّن وكيل مفتش بوزارة المالية فوكيل مفتش بوزارة الداخلة فسكرتيرًا للمستشار الداخلى فمدير الفيوم فمحافظًا للقتال فمديرًا للبحيرة.

وفى هذه الأثناء أرادت السلطة العسكرية إلقاء القبض على زعماء الحزب الوطنى فى هذه المديرية. ومنهم المرحومان عبد اللطيف الصوفانى بك وعبد الحميد عمار بك فرفض محمد باشا التسليم بهذا الأمر وأخذ على عاتقه حماية المطلوب إلقاء القبض عليهم، وحدثت بينه وبين المستر چيمس هيتر مستشار الداخلية إذ ذاك مشادة كانت نتيجتها أن خرج المدير المصرى منها منتصرًا بالاحتفاظ بكرامته.

ثم جاء دور تكوين الوفد فكان منزل محمد باشا محمود، محلاً لتدبير الخطة وسير الطريق المؤديتين إلى تحقيق استقلال البلاد وعمل الباشا فى تكوين الوفد بفكره وجاهه وماله. ثم اعتُقل مع المغفور له زغلول باشا وسافر إلى مالطة،

وتوسل إذ ذاك للشيخ الجليل والده بأن لا يبذل أى مجهود فى سبيل فك اعتقاله، وبعد أن أفرج عنه ظل مواصلاً السعى فى سبيل خدمة قضية البلد.

ولما دعا المغفور له الزعيم الأكبر إلى إنقاذ الحياة الدستورية كان محمد محمود باشا أول من لبّى هذا الطلب، بل كان العامل المهم فى تقريب دائرة الخلاف وإزالة عوامل الشقاق بما عُهد له من حسن الرأى والنفوذ، فكان جبهة متينة فى سبيل الوصول إلى الغرض المحمود.

وعُين دولته وزيرًا للمواصلات فى وزارة دولة عدلى باشا الائتلافية فاحتفظ بكرامته، ومن أهم ما يذكر فى هذا الشأن إنه أعاد الحاج أحمد جاد الله أحد المتهمين فى قضايا الاغتيال السياسى إلى عمله بالسكة الحديدية. وضرب الأمثلة على تقدير المصلحة فلم يَمِلْ بأذنه إلى أية رغبة شخصية على حساب الائتلاف وكانت علاقته على غاية الود مع النواب السعديين، وأعاد عبد القادر مختار بك الذى كان وكيلاً لمديرية أسيوط إلى الخدمة بوزارة المالية بعد أن فصلته الوزارات السابقة.

ومن المرغوب أن نقول شيئًا عن عائلة الرئيس الجديد، فهو يمتُّ بأواصر المصاهرة والقرابة إلى أعرق العائلات وأضخمها فى أسيوط وجرجا، مثل عائلة خشبة والهلالى ومحفوظ وجاد الرب وقرشى وسيف النصر وحمادى وأبو رحاب، كما أن العائلة السليمية التى ينتمى إليها الرئيس الجديد ذات علاقة وثيقة بعائلات سلطان والشريعى وأبو مناع وحضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ أبو الوفا الشرقاوى.

أما يد والده الشيخ الجليل محمود سليمان باشا فى قضية البلاد فواضحة الأثر؛ وبخاصة أعماله فى لجنة الوفد المركزية واعتقاله فى القاهرة وإرساله إلى ساحل سليم أيام الاضطرابات السياسية. هذا ملخص من تاريخ الرئيس الجديد والتاريخ يتطلب ذكر الواقع وإنصاف الحكام.

نخلة المطيعى باشا وزير الزراعة

تخرَّج نخلة المطيعى باشا فى مدرسة الحقوق والتحق بالنيابة ثم عُين قاضيًا، وظل يترقى حتى شغل منصب المستشار فى محكمة الاستئناف الأهلية، ثم تولى وزارتى المواصلات والزراعة فى وزارتى دولة زيور باشا والمطيعى باشا من حزب الاتحاد.

عبد الحميد سليمان باشا وزير المواصلات

تخرج عبد الحميد سليمان باشا فى مدرسة الهندسة الملكية، ثم عُين مهندسًا فى وزارة الأشغال وترقى فى مناصبها حتى عين سكرتيرًا فنيًا لمعالى إسماعيل سرى باشا وزيرها ثم عين وكيلاً لهذه الوزارة، فوزيرًا لها ثم سقطت الوزارة وظل مدة بلا عمل فعرض عليه منصب ناظر مدرسة الهندسة الملكية فى عهد وزارة المغفور له سعد باشا فقبله، ثم عين مديرًا لمصلحة السكة الحديدية وظل بهذا المنصب إلى أن عين وزيرًا للمواصلات.

على ماهر باشا وزير المالية

تخرج على ماهر باشا فى مدرسة الحقوق، ثم عين عضوًا فى النيابة فقاضيًا، فمستشارًا بلجنة المراقبة القضائية فوكيلاً للإدارة بوزارة الحقانية فمديرًا لإدارة المجالس الحسبية.

وفى أثناء الاضطراب السياسى كان على ماهر (بك) عضوًا مهمًا فى لجنة اضطراب الموظفين، فلما أُلفت الوزارة الإدارية تحت رئاسة حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا طلب نقله إلى الأقاليم فقدم استقالته وعمل فى الوفد رسميًا، وقد حمل إلى الوفد بأوروبا التحفظات التى أبدتها الأمة على مشروع اللورد ملنر. ثم عاد فانفصل عن الوفد وعين أخيرًا ناظرًا لمدرسة الحقوق، فوكيلاً للمعارف فوزيرًا لها فى عهد الوزارة الاتحادية.

معالى جعفر والى باشا

تخرج معالى جعفر والى باشا فى مدرسة الحقوق وكان سكرتيرًا لمستشار الداخلية، ثم عين مديرًا للإدارة العامة بوزارة الداخلية فوكيلاً لهذه الوزارة، ثم عين وزيرًا للمعارف فى الوزارة العدلية الأولى فوزيرًا للأوقاف فى الوزارة الثروتية الأولى، فوزيرًا للحربية فى الوزارة الثروتية الثانية والوزارة النحاسية.

أحمد محمد خشبة باشا وزير الحقانية

تخرج أحمد محمد خشبة باشا فى مدرسة الحقوق ثم اشتغل بالمحاماة ثم عُين قاضيًا، ولما بلغت الحركة الوطنية أشدها أعرب خشبة باشا عن ميله فى كثير من المناسبات واشترك فى الحركة الوطنية اشتراكًا فعليًا، فجره ذلك إلى

غضب الحكومة فاستقال مع زميله سلامة ميخائيل بك وعمل فى صفوف الوطنيين.

ولما سقطت الوزارة الزغلولية وأُلِّفت وزارة زيور باشا الأولى، عين خشبة باشا وزيرًا للمعارف ثم استقال.

وعين فى الوزارة العدلية الائتلافية وزيرًا للحربية، ثم وزيرًا للمواصلات فى الوزارة الثروتية ووزيرًا للحقانية فى الوزارة النحاسية.

إبراهيم فهمى بك وزير الأشغال

تخرج إبراهيم فهمى بك وزير الأشغال فى مدرسة الهندسة الملكية ثم عين مهندسًا للرى ثم ارتقى إلى مناصب أخرى، وعين سكرتيرًا فنيًا لوزير الأشغال فمفتشًا عامًا لرى الوجه البحرى فوكيلاً لوزارة الأشغال فوزيرًا لها فى الوزارة النحاسية.

أحمد لطفى السيد بك وزير المعارف

تخرج أحمد لطفى السيد بك فى مدرسة الحقوق سنة ١٨٩٧ وعين عضوًا للنيابة ثم رُقى نائبًا لنيابة المنيا فى سنة ١٩٠٦ واستقال لسبب خلاف وقع بينه وبين النائب العام، ثم انتظم فى سلك المحاماة مشتركًا مع الأستاذ عبد العزيز فهمى بك وترافع فى قضية دنشواى عن المتهمين أمام المحكمة المخصوصة بلا أجر، ثم عين مديرًا للسياسة بصحيفة «الجريدة» وظل فى هذا المنصب حتى الحرب العامة ثم عين رئيسًا لنيابة بنى سويف ثم استقال وانضم إلى الوفد المصرى. وفى سنة ١٩٢٣ عين مديرًا لدار الكتب، وفى سنة ١٩٢٠ عين مديرًا للجامعة.

ولطفى بك من رجال مصر ذوى المكانة العلمية والمقدرة الخطابية والكتابية، وله شهرة من الناحية العلمية تفوق ما عداها من الصفات الأخرى.

❊ ❊ ❊

حافظ عفيفى بك وزير الخارجية

تخرج حافظ عفيفى بك فى مدرسة الطب وظل يمارس مهنته بمهارة حتى اشتهر ولما تكون الوفد المصرى للمطالبة باستقلال البلاد، انضم إليه الدكتور حافظ عفيفى بك وسافر إلى أوروبا ثم عاد، ولما شُكِّل حزب الأحرار الدستوريين انضم إليه وأدار جريدة السياسة الغراء».

أراد محمد محمود باشا - حين طلب جلالة الملك - أن لا يستقل بالوزارة حزب دون حزب لهذا فاوض الوفديين فى أمر الاشتراك فى الوزارة وعرض عليهم أربعة كراسى[1]؛ ولكنهم رفضوا هذا العرض وامتنعوا عن الاشتراك فى الوزارة التى يعتبرونها حقًا لهم إذ هم أصحاب الغالبية البرلمانية.

وعلى هذا استقل بالوزارة رجال من الأحرار الدستوريين والاتحاديين، وعارضت بطبيعة الحال فى تأليفها ونقدت رجالها صحف الوفد فشبهتها كوكب الشرق بوزارة زيور باشا، ونال أحد محررى البلاغ «عباس محمود العقاد» من رجالها فى مقال تحت عنوان: «وزارة هزيلة مفككة»[2].

أما المقطم فقد جاء فى ضمن افتتاحيتها بتاريخ ٢٩ يونيه:

«ومما يُذكر عن الدكتور حافظ عفيفى رئاسته لبعثات الهلال الأحمر فى الحروب مع الدولة العثمانية».

«وقد كان من بواعث الارتياح ما فعله رئيس الوزارة الجديدة عند الشروع فى تأليفها للدلالة على اتجاه ميله من هذه الناحية، فقد ذكرنا أمس أنه عرض الوفد أن ينتظم وزراء وفديون فى وزارته واتصل بنا بعد ذلك من مصدر وثيق أنه اقترح أن يكون عدد الوزراء الوفديين أربعة، وهى خطوة حسنة دلت على رغبته الأكيدة فى السعى لإزالة أسباب الشقاق وتوفير أسباب التعاون على خدمة البلاد، بتوحيد جهود جميع الهيئات السياسية والقومية فيها وتمثيلها فى الوزارة كما هى ممثلة فى سواها، ولو أن الوزارة ليست حزبية بل هى تعد نفسها وزارة أهلية مصرية يُناط بها واجب شاق لا بد من النهوض به إذا أريد أن لا تُشلَّ أعمال الدولة.. إلخ».

وجاء فى افتتاحية الأهرام (٢٩ يونيو) أيضًا بعد مقدمات طويلة أن محمد محمود باشا يَعِدُ ويؤكد بأنه يحافظ على الدستور وأحكامه، فهو يقطع هذا العهد على نفسه فلا يجوز لنا أن نتردد فى تصديقه حتى تنطق الأعمال بتصديقه وإما بالضد. ولكن دولة الرئيس الجديد يعرف هنا معنا أن إقالة

(١) المقطم فى ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٨.

(٢) البلاغ فى ٢٨ يونيه.

الوزارة النحاسية لم تكن على الأسلوب الدستورى المتعارف بصرف النظر عن نص القانون، فإذا ضمن لنفسه إقامة قسطاس العدل والمحافظة على الدستور فمن يضمن له ولزملائه أن أمرهم لا يكون غدًا كأمر الذين تقدموهم وحلوا محلهم؟ والذين تقدموهم كان مثلهم كمثل الليمونة تعصر ثم تلقى وقد أخذ عصيرها، فأمامهم كرامتهم وأمامهم أمتهم وأمامهم مصلحة وطنهم القائمة على الحياة الدستورية الحرة لا مندوحة لهم عن الاحتفاظ بكل ذلك إذا لم يشاءوا أن يكونوا تكأة للإنكليز فى قضاء مآربهم من بلدهم.. إلخ.. إلخ».

أما جرائد السياسة والأخبار والاتحاد فكانت جميعها مؤيدة دون شك للوزارة الجيدة، داعية لها بالتوفيق فيما اعتزمته من سياسة وفيما رسمته لنفسها من خطط.

حديث لدولة محمد محمود باشا

قالت الأهرام بتاريخ ٢٩ يونيه ما يأتى:

«أردنا أن نعرف من حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا خطته السياسية وما ينويه دون أن يسلم للأقاويل أو ما ينقل إلينا عنه وعن زملائه، فقصدناه ليلة أمس فى داره وكان معه حضرة صاحب المعالى وزير الحقانية وحضرة صاحب المعالى وزير المعارف وحضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر».

«ولما أعربنا لدولته عن قصدنا من الحظوة بمقابلته ابتسم ابتسامة المرحب كعادته وقال إنه لا يضنٌ علينا بما نطلب منه من البيان».

«فقلنا - كيف فضلتم دولتكم الانفصال عن الائتلاف والاستئثار بالحكم دون الأحزاب الأخرى وأنتم معروفون منذ الساعة الأولى بالدعوة إلى الائتلاف حتى اتهمكم بعض إخوانكم من الأحرار الدستوريين بأنكم كنتم وفديين أكثر منكم دستوريين؟».

«فأجاب - لما تفضل جلالة مولاى الملك بتكليفى تأليفَ الوزارة كانت أول فكرة قصدت إلى تنفيذها هى أن أعيد الائتلاف إلى نصابه؛ لأنى مازلت أعتقده خير وسيلة للقضاء على ما جره التخاصم الحزبى على البلاد من المناورات التى جنت على الحالة الاجتماعية وتكاد تضر بالحالة الاقتصادية وهى فى كل حال لم تقدمنا خطوة فى السياسة بل أخرتنا خطوات».

«فقلنا ـ كيف تصديتم دولتكم إلى إعادة الائتلاف، وأى الطرق اتبعتم للوصول إلى هذا الغرض؟».

«فأجاب دولته ـ نعم قصدت إلى إعادة الائتلاف كما فهمه المغفور له سعد باشا زغلول وكما فهمه دولة عدلى باشا ودولة ثروت باشا وكما فهمته أنا ودعونا إليه الأحزاب فأقروه فى هذه الدار».

«لذلك طلبت معاونة السعديين ودعوتهم للاشتراك فى الوزارة فرفض حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا دعوتى وكأنى كنت أوجه إليه الدعوة».

«قلنا ـ وإذا كنتم لم توجهوا الدعوة إليه فإلى من إذن كنتم توجهونها ليرفضها هو؟».

«فأجاب ـ كلاًّ. لو كنت أريده أن يعمل معى لما استقلت من وزارته مرتين إشفاقًا على الائتلاف كما فهمه الذين وضعوا أسسه وجروا على نهجه فى سياسة البلاد نحو سنتين. إنما أنا بسطت يدى لرجال الحزب السعدى الذين يترسَّمون خطط الزعيم المرحوم فى جعل قوى البلاد جميعها جبهة قوية تستطيع أن تحقق آمال الأمة السياسية وترقى بمصر إلى ما تقضيه لمزاحمة الدولة».

«قلنا ـ هل تتفضلون دولتكم بالإجابة عن السبب الذى دعاكم إلى تأجيل البرلمان؟».

«فأجاب دولته: لقد علمتم من السبب الذى رتب عليه إقالة الوزارة السابقة وعلمتم الآن أن دعوة الأكثرية للاشتراك فى الحكم لم تُجب؛ فأصبح من الضرورى أن يؤجل البرلمان وقتًا ما ليُهيأ فيه جو صالح لتسيير الأمور فى مجراها الطبيعى».

«قلنا ـ هل تتفضل علينا دولتكم بكلمة عما تنويه نحو الأحزاب الأخرى؟».

«فأجاب دولته ـ إنى أصرح لكم أنه من الخطأ البيِّن أن يُظن أن الحكومة تعامل أولئك الذين يتوعدونها بالمناوأة بمثل معاملتهم».

«كلاًّ، ليس من وظيفة الحكومة أن تنزل إلى ميدان المناوأة ولكنها ستعامل كل الناس بالعدل من غير هوادة، وهى مصممة على أن لا تنى لحظة عن تثبيت النظام وحسبُنا التجارب المحزنة التى كادت تُسقط هيبة الحكومة وموظفيها».

«وأرجو منكم أن تعلنوا نقلاً عنى الكلمة الآتية، وهى:»

فليعلم الموظفون القائمون بتنفيذ القانون من أى صنف كانوا أنه يجب عليهم مع هذه الحكومة أن يكونوا باطمئنان تام أيًا كانت عقيدتهم السياسية، بشرط أن لا يجرهم الهوس السياسى إلى الميل عن جادة العدل والحق والإخلاص فى العمل الذى وكِّل إليهم وبشرط ارتسام الحدود المرسومة لوظائفهم».

«قلنا ـ آخر سؤال نلقيه على دولتكم فى موضوع البرلمان الذى يشغل البلد».

«فهل تأجيل عقد البرلمان يعنى التوطئة لحله؟».

«فأجاب دولته ـ كلاً ليس التأجيل توطئة حتمية لحل مجلس النواب؛ ولكننا لا نستطيع منذ الآن أن نبتَّ بما تقضى به مصلحة البلاد وسلامة الدستور عند انتهاء الأجَل الذى ضُرب للتأجيل».

«قلنا ـ ورد فى كتابكم الذى رفعتموه إلى جلالة الملك عن تأليف الوزارة وخطة الحكومة العبارة الآتية:»

«وأن تكون الحياة السياسية صورة صحيحة لحاجات البلاد وأمانيها وعونًا جليلاً على رفاهيتها وتقدمها».

وقد أُوِّلت هذه الكلمة فى بعض الدوائر تأويلاً مرماه أنكم تعنون بها تغيير قانون الانتخاب أو تعديله على ما جرت به إحدى الوزارات السابقة، ونهضت البلاد وأنتم معها لدفع ذلك.

فلما ألقينا هذا السؤال التفت دولته إلى الوزيرين خشبة باشا ولطفى السيد بك ضاحكًا ثم قال لنا:

«من أين أتى هذا التفسير لمثل هذه العبارة الصريحة الجلية بمغزاها ومبناها؟».

«إنَّا لم نعْنِ إلا ما قلنا ولم نُرِدْ إلا ظاهر اللفظ البيِّن الصريح إذا أردنا شيئًا قلناه دون أن نَحمل الناس على التأويل».

بعد هذا الكلام شكرنا لدولته تفضله علينا بهذه التصريحات التى ننقلها للرأى العام كدين على الصحفى لقرائه.

مظاهرات الطلبة وكلمات رئيس الوفد وسكرتيره

وعقب ما تقدم نشرت الأهرام فى نفس العدد ما يأتى:

«حشد البوليس أمس قواته فى الشوارع التى بها الوزارات ومنزل محمد محمود باشا والشوارع المؤدية إليها. وكان الجنود مسلحين بالعِصىّ والمسدسات. كذلك وقف منهم جانب كبير عند النادى السعدى وبيت الأمة وشارع سعد زغلول وشارع قصر العينى. وقد قصدت وفود الطلبة متظاهرة خاطبة هاتفة لدولة النحاس باشا ولحضرة رئيس مجلس النواب ولحضرات أعضاء الهيئة الوفدية فى صباح أمس ومسائه».

«ولما وصل دولة الرئيس إلى النادى السعدى حمله المتظاهرون من الباب إلى النادى فى وسط حماس شديد وهتاف عالٍ كاد يصمُّ الآذان».

«وطلبت الجموع المحتشدة أن تسمع كلمةً الرئيس فأجاب دولته نداءها وألقى الخطاب الآتى وكان مؤثرًا أثار حماسة وتصفيقًا، كما زاد النفوس إيمانًا بحقوق البلاد والاحتفاظ بدستورها».

خطبة الرئيس

«الحمد لله على أن شاهدتم بأنفسكم فى هذا اليوم على يد من تُوأَد الحياة النيابية».

«لقد عبثوا بالحياة النيابية وعلى يد من؟ على يد أولئك الذين أخذوا يدعون ويهاترون بأنهم كانوا عماد الائتلاف لأجل صيانة الدستور، هؤلاء الدستوريون بزعمهم يرمون اليوم الدستور بأنفسهم ويخربون بيوتهم أيديهم».

«قالوا إننا كنا سببًا فى تصدع الائتلاف! أعرفتم الآن كيف صدع الائتلاف ومن هم الذين صدعوه؟».

«وما كان يمكننا أن نستمر مؤتلفين مع هؤلاء وقد باتت نياتهم لهم أنهم ائتلفوا معنا على يوم واحد هو إنقاذ الدستور، وها هم الآن ينقذون الدستور بتعطيله إرضاء لشهواتهم الشخصية».

«إنهم لم يأتلفوا معنا لأجل قضية البلاد لأن البلاد لم تأتمنهم على قضيتها؛ بل إن الهيئة الوحيد التى تأتمنها الأمة على قضيتها هى الهيئة التى وضعت الأمة ثقتها الكاملة فيها من بدء الحركة الوطنية إلى الآن وهى هيئة الوفد المصرى».

«من أجل ذلك لم يتناول الائتلاف قضية البلاد، لنا حقنا ولهم باطلهم الذى بانت بوادره بما بدءُوا به أعمالهم فى وزارتهم، وقد بدءُوها بوأد الدستور وتعطيل الحياة النيابية كما هو ظاهر فى جواب الوزارة».

«أرأيتم ماذا فى جراب الوزارة؟ جاء فيه أن الحياة النيابية يجب أن تكون صورة صحيحة لحاجات البلاد. ولكى تعرفوا معنى هذه العبارة فارجعوا إلى الماضى وانظروا كيف كانوا يقولون إن الدستور ثوب فَضْفاض وأن البلاد غير أهل للانتخاب من طريق مباشر، إلى آخر ما ادعوا».

«إنهم يريدون نوابًا على شاكلتهم ليسلموا البلاد لغيرهم».

«ثم طلب الجمهور المتحمس أن يسمع كلامه من الوطنى الكبير الأستاذ وليم مكرم عبيد. فتقدم إليهم وألقى الخطاب الآتى بين الحماسة والتصفيق المتكرر الحاد والهتاف بحياته:»

كلمة الأستاذ مكرم

«كلمة رئيس الوفد فوق كلمة سكرتير الوفد، كما أن كلمة الأمة فوق كلمة الحكومة».

«لقد فعلوا فعلتهم فنالوا أجرهم وأما نحن فأجرنا فى جهادنا وسنقوم بواجبنا أمناء لمبدئنا الذى نتمسك به إلى النهاية، ألا وهو الاستقلال الصحيح والحياة الدستورية للبلاد».

«ثم خطب النائب المحترم الدكتور محجوب ثابت بك منتقدًا ما روجه البعض من إشاعة تعديل قانون الانتخاب الحالى المباشر وإبدال القانون ذى الدرجتين به. ثم خطب حضرة النائب المحترم حسن يسن أفندى. وقد عاد مندوبنا مساء والجموع محتشدة فى بيت الأمة».

حديثان لرئيس الوفد

وقالت الأهرام بتاريخ ٣ يونيه:

أردنا من الحديث الذى نشرناه أمس مع حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس الوزارة الجديدة أن نجلى الغامض من الأمور، وأن نقدم للرأى العام آراء عظماء الأمة ورجالها وكبار الذين يتحملون المسئولية، وقد رأينا أن نعرف بالدقة وقع الكلام الذى فاه به حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا من

نفس حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى، فقصدنا إلى دولته وهو فى النادى السعدى منصرف فى خلوته إلى أعمال الوفد وشؤون البلد السياسية، فلما استأذنًا فى محادثته وأذن بلطفه المقرون بالصراحة التامة أبنًا له الغرض من مقابلته».

«وقلنا له: لقد اطَّلعتم دولتكم بلا شك على حديثنا الذى نشرناه فى الأهرام أمس مع حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا».

«فأجاب: نعم أنى اطلعت على ذلك؟».

«قلنا ـ وهل لكم رأى تبدونه لنا فى هذا الموضوع الجليل الشأن الذى يشغل الأمة».

«ج ـ لقد دهشت لظهور حديث فى الأهرام لصاحب الدولة محمد محمود باشا يتكلم فيه عن الدستور وكان ظنى به أن يتوارى عن الكلام فيه؛ لأن أعماله فى بدء تكوين وزارته على خلاف إرادة الأمة أبلغ من كل كلام».

« س ـ وماذا تعنى دولتكم بذلك؟».

«ج ـ أعنى بذلك أنه بدأ حياته الوزارية بما بدأ حياته الوزارية زيور باشا فى وزارته سنة ١٩٢٤ من مناهضة إرادة الأمة بتعطيل الحياة النيابية شهرًا، وذلك فى أشد أوقات الحاجة إليها لإتمام النظر فى ميزانية الدولة وسائر المشاريع الهامة المعروضة عليها».

«اجترأ صاحب الدولة محمد محمود باشا على هذا الاعتداء ولكنه لم يجرؤ على مواجهة ممثلى الأمة فى برلمانهم؛ فكان ذلك دليلاً ساطعًا على أن دولته لم يعبأ بإرادة الأمة ولم يستند إليها. وكيف يطمع فى الاعتماد عليها وقد ظهرت إرادتها صريحة فى البرلمان وخارج البرلمان ساخطة على هذه التصرفات وغيرها؟».

وإذن على من يستند دولته، لا شك أنه يستند على الأجنبى لتنفيذ إرادته فيها».

«وكذلك فإنه لم يتورع عن التصريح بحل مجلس النواب من غير أن يراجع ضميره فى هدم الحياة النيابية وهى القسط الضئيل الذى حصلنا عليه منذ نهضتنا».

«إنى لأعجب كيف أن يدًا مصرية تقدم على هذا».

«س - لقد تكلم حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا فى حديثه مع الأهرام عن الائتلاف وتمسكه به ودعوته إليه. فما رأى دولتكم فى هذه الدعوة بصرف النظر عن كل اعتبار آخر؟».

«ج - إن الأعجب مما تقدم أن دولة محمد محمود باشا يتكلم فى حديثه عن الائتلاف وهو الذى عمل على تقويض أركانه.. (وهنا ضحك دولته ثم قال:) والذى يظهر لى أنه لابد لهؤلاء القوم من ائتلاف يصلون به إلى غايتهم فإما ائتلاف مع السعديين أو مع الاتحاديين - لا يبالون بأيهما طالما أنهم يصلون به إلى المناصب التى يرمون إليها ولو كان فى ذلك تعطيل الحياة النيابية مرة ثانية فثالثة».

«لقد احتلمنا فى سبيل هذا الائتلاف كل تضحية ولكنهم عبثوا به بالطرق والمناورات التى تعرفونها وعليهم وحدهم عبء فضه.. (ثم سكت قليلاً واستطرد بقوله:) ولعلَّ ذلك خير.. فقد كان ائتلافنا معهم لصيانة الدستور وها هم قد عبثوا بالدستور فلا ائتلاف معهم على هذا، ولا ائتلاف معهم على قضية البلاد لما بيننا وبينهم من البَوْن الشاسع وقضية البلاد أمامكم قد حملتها الأمة للوفد المصرى ولن يفرط فيها أبدًا».

«س - هل تظنون دولتكم أن تأجيل جلسات البرلمان يعقبها الحل؟».

« ج - إن المقدمات تدل على النتائج».

«أما قول دولة محمد محمود باشا إن الغرض من التأجيل هو تهيئة الجو الصالح لتسير الأمور فى مجراها الطبيعى فإن كان يرمى به إلى السعى بمختلف الوسائل لدى ممثلى الأمة بقصد التأثير عليهم فإن هذا الأمل أمل كاذب، لأن نواب الأمة وشيوخها أكبر وأرفع من أن يؤثر عليهم فى وطنيتهم بأى مؤثر. وسيرى دولته أن السعديين أصحاب مبادئ لا أصحاب منافع وأن السعديين ليسوا (كما توهمهم دولته) فريقين مختلفين، بل هم كتلة واحدة فى شعورهم ومبادئهم والتفافهم حول الوفد».

«ولقد كنت أظن ذلك واضحًا لكل ذى عينين بعدما بدا من تضامنهم جميعًا، ذلك التضامن العجيب فى هذه الظروف العصيبة. ولكن دولة رئيس الوزراء يتجاهل ذلك كما يتجاهل بعض الأجانب..».

«أما إن كان دولته يرمى إلى التأثير فى الأمة بمختلف الوسائل التى يعرضها فإن الأمة تعرف نفسها وكفى، وهى يقظة لما يبيتونه لها».

دعوة السعديين للاشتراك فى الوزارة

«قلنا لدولته - إن دولة رئيس الوزارة وجه دعوة صريحة إلى السعديين ليشتركوا معه فى الحكم وأنكم رفضتم الاشتراك، فما رأيك فى ذلك؟».

«ج - أما قول دولته أنه طلب معاونة السعديين ودعاهم للاشتراك فى الوزارة فرفضت دعوته وكأنه كان يوجه إلى الدعوة، فالرد عليه أن السعديين قد ضربوا له أحسن الأمثال لتعلقهم بمبادئهم وبنظام هيئتهم فليسر فى طريقه والأمة فى طريقها وكل مُيسَّر لما خلق له».

«س - هل تتفضلون ببيان العرض الذى عرض عليكم».

«ج - لقد أرسل دولته إلىَّ رسولاً يعرض علىَّ أن يدخل الوزارة أربعة من السعديين يختارهم هو شخصيًا، كما عرض الوزارة على بعض السعديين من غير طريقى فكان نصيبه الرفض بتاتًا من الجميع».

«س - ولماذا ولأى سبب رفضتم هذا الاشتراك؟».

«ج - ما كان لنا أن نقبل الاشتراك معه فى الحكم لأنه غير مستند إلى ثقة مجلس الأمة، وهى الثقة التى يحرص عليها كل الحرص لأنها أساس الدستور».

* * *

«وعند وصولنا إلى هذه النقطة من الحديث شكرنا دولته لتفضله بالرد على ما ألقيناه عليه من الأسئلة لننشرها للرأى العام بكل أمانة وحرص على نصوصها».

حديث آخر لرئيس الوفد

مع مندوب الديلى تلغراف

وقالت الأهرام فى نفس العدد:

«أفضى صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا بالحديث التالى إلى مُكاتب جريدة «الديلى تلغراف»، وقد بعث به أمس مساء إلى جريدته. قال دولته:»

«إن الأسباب الفعلية للأزمة الحالية بعيدة عن أن تكون أسبابًا داخلية ولا ريب أن تأجيل برلماننا لتمهيد الطريق لحله ضربة قاسية لحياتنا الدستورية. وإن

رجلاً كمحمد محمود باشا لم يكن ليجرؤ على عمل كهذا دون أن يعتمد على مساعدة البريطانيين أو على تغاضيهم على الأقل وهذا على كل حال هو الاعتقاد السائد الذى تولد من الحقائق ذاتها. وليس محمد محمود باشا فى شخصه بموسولينى ولا هو بكرمويل، وهو ينتمى سياسيًا إلى حزب يكاد لا يكون له وجود فوق شدة كراهية الناس له. وقد شاهدت بعينَىّ رأسك كيف أنه لم يجرؤ هو ولا وزراؤه على أن يواجهوا البرلمان. وكيف قابل النواب والمتفرجون معًا تأجيل البرلمان استبدادًا بمظاهر الغضب وعدم الثقة بالوزارة الجديدة، وهى مظاهر لم يسبق لها مثيل فى تاريخها البرلمانى».

«ولست فى حاجة إلى أن أضيف إلى ما تقدم قولى بأن البلاد على بكرة أبيها نافرة كل النفور من التدابير الرجعية التى اتخذتها الوزارة الجديدة. ولا ريب أن الرأى العام قد ثارت ثورته، ولولا مناشدة الوفد له لكى يلزم الهدوء والسكينة لكان الموقف حرجًا بلا مراء» .

«ومن أجلَى مظاهر هذه الأزمة أن السياسة البريطانية مسئولة رأسًا عن هذا الاعتداء الصارخ على نظامنا الدستورى وحريتنا. ولم يحدث فى تاريخ العالم المتمدين أن وزارة تتمتع بالثقة الإجماعية فى مجلسَى البرلمان تُقال لأن الائتلاف انحل. ومن الغريب أن الوزارة التى خلفتها تألفت من ممثلى أقلية يبلغ عددها ثلاثين نائبًا من مجموع ٢١٤ نائبًا وأغفلت دعوى الائتلاف بكل جرأة. وهذه الوزارة التى هى وليدة تغاضى بريطانيا هى التى أجلت البرلمان وهى التى تهدد بحله، فهل هذه السياسة لائقة بالشعب البريطانى والحكومة البريطانية. وهل من اللائق بتقاليد الأمة البريطانية القائمة على الحرية والإنصاف أن تُحرم أمة صغيرة كالأمة المصرية تجاهد للحصول على حريتها السياسية، من حريتها الدستورية التى هى قوام حياتها؟».

«لنتجنب التلاعب بالألفاظ فالحالة تستدعى الصراحة. فهل من العدل أن تفقد مصر كل شىء لأنها رفضت الفُتات الذى قدمته إليها بريطانيا فى شكل معاهدة تجعلها ذليلة خاضعة؟».

«إن الأسباب الحقيقية لهذه الأزمة تعود إلى موقف «الوفد» بإزاء مشروع المعاهدة ومشروع قانون الاجتماعات. وقد كنا نود أن تنمى سياسة ولاء وتفاهم

البلدين، ولكن موقف بريطانيا الحالى تجاه مصر وبرلمانها يجعل من المستحيل على أى زعيم موكل مسئول أن يسير على مثل هذه السياسة».

«لقد جرب وقف البرلمان وإجراء انتخابات جديدة فى سنة ١٩٢٥؛ ولكن الوفد حصل على أكثرية عظيمة على الرغم من جميع ضروب الضغط، وإننى أستطيع أن أؤكد ذلك بصفتى زعيمًا مسئولاً، أن الوفد الآن أقوى منه فى أى وقت مضى على الرغم من جميع دسائس أعدائه، وأن الانتخابات الجديدة لا تقتصر على إعطائه أكثرية بل سينال بها تأييد الأمة بالإجماع. والفضل الوحيد فى حصول النواب الخمسة والثلاثين الذين تتألف منهم الأقلية بين ٢١٤ نائبًا، على مقاعدهم الحالية، إنما يعود إلى تخلى الوفد عن هذه المقاعد حبًا بالائتلاف أما وقد انفصلوا فإن حظهم فى إعادة انتخابهم لم يبقَ له أثر».

«أما أساس التهم التى وجِّهت إلىَّ فى ما يتعلق بقضية الأمير سيف الدين فهو دسيسة يظهر الغرض منها أوضح لأضعف العقول، أننى لم أسع قط فى أى وقت من الأوقات لاستغلال أى منصب شغلته وأقابل بالاحتقار كل جواب أخير غير الذى أعلنته بتبليغ الأمر إلى النائب العمومى، وإنما أود أن أضيف إلى ما تقدم أنى انسحبت من القضية عندما توليت رياسة الوزارة».

إلى هنا كان قد انتهى شهر يونيو من سنة ١٩٢٨ حافلاً بالحوادث ذات الأثر العميق فى القضية المصرية مخلفًا قسطًا كبيرًا منها للأيام التى تتلوه.

ونحسب أننا أطلنا فى هذا الفصل بعضَ الطول وفاءً بما أخذنا به أنفسنا من إلقاء شعاع النور على الحالة من جميع نواحيها؛ ليستخلص القارئ الحكم فى ضوء الحقيقة.

وبقى أن نسرد للقارئ ما عرض للبرلمان المصرى وسط هذه العواصف الشديدة والرياح الهوج، فقد كان لتصرف النواب وسياستهم أثر غير هين فى كل ما حدث.

■ ■ ■

الفصل الثانى

أعمال البرلمان وقراراته

مجلس النواب

كانت الميزانية تحت نظر البرلمان يعدل فيها الشيوخ والنواب بما يتفق ورأيهم فى مصلحة البلاد. وقد تناقش مجلس النواب أثناء هذا الشهر فى «قانون الجنسية المصرية»، وقد اقتُرح تأجيل النظر فيه إلى الدورة المقبلة فوافق المجلس فى جلسته المنعقدة يوم السبت ٩ يونيه.

تعديل اللائحة الداخلية

وفى جلسة ٩ يونيه، تقدم مقرر لجنة الحقانية وتلا قرار اللجنة فيما يختص بتعديل اللائحة الداخلية. وقد رأى نواب الحزب الوطنى أن القصد بهذا التعديل إلى خنق المعارضة لأنه طُلب عُقَيْب مشادة بين الأحزاب فالتعديل إذن نتيجة لهذه المشادة. وبما أنه كذلك فهم يفضلون التأجيل حتى إذا ذهبت الحدة كان من السهل عرض المسألة للبحث، وحيث إن موعد ارفضاض المجلس قريب فليس هناك ضرر من التأجيل(١).

وقد كانت مسألة تعديل اللائحة الداخلية أول قنبلة انفجرت بين المؤتلفين، ونرى هنا إثبات كل ما قيل بين جدران المجلس ليستبين المطلع الحجج ويستخلص الحكم.

خطاب الأستاذ الشوريجى

«أشار تقرير اللجنة إلى أن العقوبات التأديبية المراد إدخالها على اللائحة الداخلية لها نظير فى اللوائح المعمول بها فى المجالس النيابية ببلجيكا وفرنسا

---

(١) الأهرام فى ١٠ يونيه.

وإنكلترا واليابان وغيرها من البلاد الأجنبية، ولا شك أن هذه الإشارة تؤثر فى الكثير منا».

«ويسهل انقياد الأعضاء إلى قبول التعديلات بعد ذلك وإنى أقرر أمام حضراتكم بأن ما جاء فى تقرير اللجنة من هذا القبيل لا يطابق ما جاء فى لوائح تلك البلاد. ولذلك فإنى أرجو من المجلس الموقر أن يقرر توزيع نصوص اللوائح التى تستشهد بها اللجنة فى هذا الموضوع حتى يستطيع حضرات الأعضاء عمل مقارنة بين ما جاء بها وبين ما هو وارد فى تقرير اللجنة».

«لقد اطلعت على جميع اللوائح فى كتب مختلفة وأستطيع أن أحيل المجلس إلى ما جاء فى كتابَىْ «فيلكس مورو» و«دلبتش»، وهما يتضمنان النصوص التى وردت فى جميع برلمانات العالم».

«لقد راجعت بنفسى هذه النصوص فوجدت البَوْن شاسعًا بينها وبين ما جاء بتقرير اللجنة».

«ولذلك أطلب من المجلس أن يقرر كما قلت طبعها وتوزيعها حتى يستطيع المجلس عمل المقارنة ويرى ما إذا كانت هذه النصوص حقيقة وردت بالشكل الذى تقول به اللجنة وإلا فإنى أطلب من اللجنة أن تتنازل عن الإشارة إلى وجود مثل هذه النصوص فى تلك اللوائح حتى لا يكون هناك تأثير على الأعضاء».

«هذا هو السبب الأول فى طلب التأجيل وأما السبب الثانى ـ فهو تلويح حضرة النائب المحترم يوسف أحمد الجندى أفندى فى اقتراحه بالمادة ٩١٢ من الدستور، إذ قال إن هذه المادة تعطى المجلس الحق فى طرد أى عضو من حضرات الأعضاء نهائيًا. وقد أشارت اللجنة فى تقريرها إلى هذه النقطة قائلة بأن للمجلس الحق فى أن يخرج أى عضو من حضرات الأعضاء إخراجًا نهائيًا وذكرت فى تقريرها أيضًا بأن الدستور اليابانى نص فيه على شىء من هذا القبيل وهذه مسألة دستورية لا يصح أن يلوح بها تلويحًا وأستطيع أن أقرر بأن ما ورد فى تقرير اللجنة غير صحيح وأنى على تمام الاستعداد لمناقشة هذه النقطة فى لجنة الشئون الدستورية إذا ما أُحيلت عليها. فليس لمجلسنا ولا لأى مجلس من المجالس النيابية فى العالم الحق فى أن يُخْرِج عضوًا كسب كرسيه فيه بالانتخابات المباشرة. أقول ليس للمجلس أن يخرج أى عضو إخراجًا نهائيًا وحتى الإخراج المؤقت قد طُعِن عليه طعنًا كبيرًا فى كتب الشراح وإذن لا يمكن

للجنة ولا لحضرة العضو مقدم الاقتراح أن يقولا بأن للمجلس الحق فى إخراج أى عضو إخراجًا نهائيًا بمقتضى نص المادة ١١٢ من الدستور لأن هذه المادة لا تؤدى المعنى الذى ترمى إليه اللجنة، وعلى ذلك لا يمكن أن يُقبل تقرير كهذا التقرير فى موضوع خطير مثل هذا بل يجب إحالته على لجنة الشؤون الدستورية لبحثه. وإلا فإذا وافقتم على رفع هذه المسائل ورفع تفسير المادة ١١٢ من الدستور التى فسرتها اللجنة بمعنى غير المعنى الذى تؤديه، فإننا مستعدون للمناقشة فى هذا الموضوع الآن».

«بناء على ذلك أطلب من هيئة المجلس الموقر تأجيل نظر هذا التعديل».

* * *

«وبعد إجابة حضرة المقرر عن خطاب الأستاذ الشوربجى استأنف حضرته خطابه قائلاً:»

«أقرر مرة أخرى أن ما جاء فى اللوائح التى أشارت إليها اللجنة فى تقريرها يخالف كل المخالفة بل يناقض كل المناقضة ما جاء فى التقرير».

«أما مؤلَّف العلاّمة أوجين بيير الذى أشار إليه حضرة المقرر فلم يرد فيه ذكر لنصوص اللوائح الأجنبية ولا المواد التى ارتكنت عليها اللجنة وكل ما جاء فى المؤلف المذكور هو تقرير لمختلف العقوبات المقررة فى اللوائح الداخلية لبرلمانات العالم دون بيان للأفعال التى وضعت من أجلها العقوبة المذكورة. فوجود العقوبات التى تشير إليها اللجنة لا مبرر مطلقًا أن تقتضيها للأفعال الواردة فى الاقتراح».

«توجد فى قوانين الممالك الأخرى عقوبات مختلفة من إعدام وأشغال شاقة مؤبدة وأشغال شاقة مؤقتة، ولا يُحكم على شخص بأية عقوبة منها إلا إذا ارتكب جريمة معينة، فهل يجوز لنا ـ نظرًا لوجود هذه العقوبات فى قوانين الممالك الأخرى ـ أن نقتبسها ونقرر عقوبة الإعدام للضرب الذى أفضى إلى موت وعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة للضرب البسيط؟ لا أظن أن أحدًا يقول بذلك».

«فالعلامة أوجين بيير لم يبين الأفعال التى تستوجب توقيع العقوبات التى يُراد توقيعها على حضراتكم. إننا لا نبحث فى هل هناك عقوبات أم لا، ولكننا نود معرفة الأفعال التى من أجلها توقَّع هذه العقوبات والذى أعرفه أنه ليست هناك عقوبة إخراج العضو من الجلسة إذا أتى ما يخلّ بالنظام».

«وإنى أراهن على أن اللجنة لم تطَّلع على نصوص اللوائح الداخلية للبرلمانات الأجنبية، وإنى مستعد لتقديم جميع هذه اللوائح والكتب غدًا صباحًا ومنها يتضح لحضراتكم أن العقوبات الواردة فى التعديل المقترح غر موجودة بالشكل الوارد فى تقرير اللجنة وكل ما أريده أن تكون المواد أمامنا حتى تسهل المقارنة بين ما تقرره وبين ما هو مقرر فى اللوائح الأجنبية».

«للجنة رأى ولنا رأى مخالف والقول الفصل لحضراتكم فكيف تستطيعون تكوين رأى دون أن تكون المواد بين أيديكم. إن القاضى يطلع دائمًا على أى مادة أو فصل يُشار إليه أثناء المرافعة حتى لا يقتنع اقتناعًا فاسدًا، وهذا ما أطلب من حضراتكم لأن قول اللجنة ـ وفيها مثل العلامة صبرى أبو علم ـ أن للعقوبات المراد تقريرها نظائر فى اللوائح الأجنبية قد يسهل اقتناع حضراتكم بالموافقة على رأى اللجنة، وهذا ما لا أريده إلا بعد التحقق مما تقوله اللجنة. ولا يكون ذلك إلا بالاطلاع على النصوص الأصلية».

«يقول حضرة المقرر إننا لسنا بصدد تفسير المادة ١١٢ من الدستور، وهذا صحيح، ولكن إذا كان للمجلس الحق فى فصل أى عضو دون شرط كنص المادة المذكورة فمن السهل الموافقة على التعديلات المقترحة، لأن من يملك الكثير يملك القليل فإذا جاز فصل العضو فمن باب أولى لا يكون هناك من حرج إذا شُهر به فى دائرته، أو إذا حُرم من حضور جلسات المجلس مدة شهر أو شهرين. أو إذا حرم من مكافأته. أقول إن الإشارة إلى المادة ١١٢ من الدستور تسهل قبول التعديل المطلوب. ولكنى لم أقل إننا بصدد تفسير المادة المذكورة لذلك أصر على أن تقرر تعريب المواد التى أشارت إليها اللجنة، وإنى مستعد لتقديم ما يلزم من البيانات واللوائح».

«إنى لا أطلب التأجيل محافظة على الائتلاف أو غير ذلك من الأسباب التى أبداها حضرة زميلى عبد الحميد إبراهيم صالح أفندى؛ ولكنى أطلب أن نتريث قبل البتّ فى مسألة تمس شرفنا وكرامتنا. إنى لا أطلب إلا أن تطلعوا على السند الذى تبنون عليه رأيكم. وبهذه المناسبة أذكر لحضراتكم أنه فى ٧ مارس سنة ١٩١٠ قُدم إلى مجلس نواب الولايات المتحدة اقتراح بتعديل اللائحة الداخلية ولم يكن هذا التعديل يرمى إلى تقرير عقوبات جديدة كما هى حالنا، بل يرمى إلى تضييق حقوق رئيس المجلس فلكى يُقبل الاقتراح المذكور شكلاً

تناقش فيه المجلس يوم ١٧ مارس وليلة ١٨ منه واستمرت الجلسة إلى الساعة الثانية والدقيقة العشرين من بعد ظهر اليوم التالى ثم رُفعت للاستراحة وأُعيدت فى الساعة الرابعة».

«وفى يوم ٩ مارس أُخذت الآراء على قبول الاقتراح شكلاً وما ذلك إلا لأن اللائحة الداخلية وتعديلها من الأهمية بمكان خصوصًا ما كان منها متعلقًا بالنظام».

«فإذا كان الأمر كذلك فهل ترتضون التأجيل حتى تطلعوا على نصوص المواد التى أشارت إليها اللجنة؟».

«لذلك أصر على طلب التأجيل حتى تقدم اللجنة نصوص المواد، وأصر على رفع الإشارة إلى المادة ١١٢ من الدستور وإحالة بحثها على لجنة الشئون الدستورية».

خطاب الأستاذ عبد المجيد إبراهيم

«ثم نهض الأستاذ عبد المجيد بك إبراهيم وألقى الكلمة الآتية:»

«حضرات الزملاء»

«خاطبت حضراتكم مرتين من أعلى هذا المنبر راجيًا تأجيل نظر هذه التعديلات إلى الدورة القادمة. تقدمت بهذا الرجاء لا لأنى عدو لهذه الإصلاحات ولا لأنى عدو للنظام والقانون فأنا أحب النظام وأحترم القانون. لا أغالى إذا قلت إننى أؤيد الكثير من هذه التعديلات المقترحة ولكنى ألحت فى الرجاء حبًا فى الصالح العام، لأنى أرى أن نظر هذا الموضوع الآن مضر بمجلسنا الموقر مُضرّ بائتلافنا، مضر بإخائنا، أقول هذا لأن طلب التعديل تقدم به حضرتا المقترحين على أثر المشادة التى حصلت بين بعض الزملاء. إننى أطلب التأجيل كى لا يُشتمّ من هذه التعديلات أن المراد بها قضاء لشهوة الغضب؛ إننى أرجو من المجلس الموقر ألا يسرع فى نظر هذا الموضوع لأننا فى آخر الدورة ولم يبقَ على انتهائها من أعمالنا إلا أيام قلائل، وفى استطاعتنا لو وافق المجلس على التأجيل أن نبحث هذا الموضوع فى الدورة القادمة بتريث وهدوء ومحبة وصفاء، وستكون موافقتنا وقتئذ على ما تقرره موافقة مبنية على التآزر والوئام».

«إننى أكاد ألمح ممن تقدموا بالاقتراح ما يُشْعرنى بأنهم قد يرون فى هذا التأجيل مساسًا بكرامتهم لأنهم تورطوا فيه إلى حد ما، إزاء ما يفرضه الواجب

علينا أتقدم بالرجاء إليهم أن يضحوا شيئًا نحو إخوانهم. لن يكون هذا التأجيل إلا للمصلحة العامة وحدها لا لغرض المساس بما أقدم عليه حضرتا مقدمَى الاقتراح، وإنما إبقاء على جو الصفاء والهدوء والتآزر والائتلاف».

«إنى أرى الجو ملبدًا بأشياء كثيرة، وأرى أن أمامنا ما قد يقضى على وحدتنا وعلى وقوفنا كرجل واحد، لنزيل ما حلق فى سماء بلادنا من غيوم ترسلها مختلف السلطات والقوات. لهذا يجب علينا أن نحافظ على اتحادنا، وعلى قوتنا ووقوفنا كجبهة وطنية واحدة، بصرف النظر عن الأحزاب، وعن مسألة الأكثرية والأقلية، لأن مصر ليست ملكًا لحزب دون الآخر، كما أنها ليست ملكًا للأكثرية أو الأقلية ولكنها ملك للجميع مندمجين فى بعض».

«يا حضرات النواب:

«إن لم يكن جو بلادنا ملبدًا اليوم بالغيوم فأرى أنه سيكون ملبدًا بها فى القريب العاجل، ولست محتاجًا لتفصيل ما أقول لأنى أعلم أنكم تشعرون وتحسون بما أشعر وأحس به. ولهذا أرجو حضراتكم أن توافقوا على التأجيل لكى تبقى وحدتنا وقوتنا وإخاؤنا وصفاؤنا سليمة متينة حتى إذا ما أتت الساعة التى نحتاج فيها إلى التقدم للوقوف فى وجه من يعتدى على قضيتنا، على قوميتنا، على استقلال بلادنا، على أحكام دستورنا، كنا كرجل واحد ويد واحدة فى الدفاع عن حقوق البلاد، من غير أن يكون فى قلب أى واحد منا جرح يدميه، دون أن يفكر أحدنا فى الانتقام أو التشفِّى من أخيه».

«لقد ضحيتم كثيرًا من أرواحكم وأموالكم ومن كل ما هو عزيز لدى الإنسان، ولهذا أطلب إلى حضراتكم أن تضيفوا إلى قائمة هذه التضحيات المجيدة تضحيات أخرى صغيرة لا تكاد تُذكر بجانب ما نقدمها، وذلك بأن توافقوا على تأجيل نظر تقرير لجنة الحقانية عن تعديل بعض نصوص اللائحة الداخلية، وفى هذه الحالة يمكننى أن أهنئكم بالتضحية الجديدة التى تُبذل لا لأشخاص، بل فى سبيل المحافظة على مصلحة الوطن وسلامة البلاد (تصفيق)».

* * *

«ثم عاد حضرته إلى الكلام بعد إدلاء حضرة المقرر والدكتور ماهر برأيهما فقال: عقب كل من الأستاذ صبرى أبو علم والدكتور أحمد ماهر على الكلمة التى ألقيتها بخصوص طلب تأجيل النظر فى هذه التعديلات إلى الدورة المقبلة».

«أما الأستاذ صبرى أبو علم فرد على ما طلبت إبقاء للوحدة والصفاء بيننا بأن طلبى هذا يدل على أن الوحدة من الضعف بحيث تؤثر فيها تلك التعديلات المراد إدخالها على اللائحة. فأقول لحضرته إن الوحدة ليست من الضعف كما تصور وإنما هى من القوة بحيث تحتاج للتغذية والنمو وأن الوحدة يا حضرات الزملاء وليد غال على هذه الأمة، وقد عانى أقطاب البلاد فى سبيل وجودها ما عانوا فهى غالية عند الأمة غالية عند المجالس. وهى قوية بهذا الشعور. لأجل ذلك يجب علينا جميعًا أن نغذيها ونقويها كلما طرأ عليها ما يوهنها».

«ليست وحدتنا يا حضرات النواب من الرخص على البلد بحيث نوهنها ونتركها عرضة لتلك الضربات التى تلقى عليها من وقت لآخر إشفاء لشهوة مريضة أو عَرَض ضئيل (ضجة)».

«هذا من جهة ما قاله حضرة الأستاذ صبرى أبو علم أما ما قاله حضرة الدكتور أحمد ماهر من أن طلب التأجيل معناه الهروب من النظام وعدم الرغبة فى التقيد به، فتلك نغمة أرجو حضرة الزميل أن يسحبها كما أرجو أن يفهم تمامًا أن طالب التأجيل يحب النظام ويقدسه مثله. نحن نفهم النظام ونقدسه ولسنا أقل من حضرته حرصًا على احترام النظام».

«ما طلبت التأجيل تهربًا من هذه التعديلات لأنى أقدس النظام وقد قلت إنى أوافق على كثير مما جاء بهذه التعديلات من حيث إنها نظم تكفل المحافظة على النظام، إنما طلبت التأجيل لغرض التأجيل فقط تلافيًا لما قد يتسرب إلى الأذهان من أن هذا التعديل فى هذا الظرف مقصود به المساس بما يشملنا من صفاء وإخاء ووحدة».

«أخشى يا حضرات الزملاء أن يُفهم من سرعة نظر هذه التعديلات أن الغرض منها إرضاء لشهوة الغضب».

«لهذا كله أناشدكم الوحدة وأن تتريثوا وأن توافقوا على طلب التأجيل للدورة المقبلة حيث تكون الأعصاب هادئة فننظر تلك التعديلات فى جو الصفاء والوئام، كما أرجو من الدكتور ماهر أن يسحب من خاطره كلمته من أن طلب التأجيل معناه الهروب من التقيد بالنظام».

«الدكتور أحمد ماهر ـ إننى أعارض فى طلب التأجيل وأظن أن مشروع تعديل اللائحة الداخلية شأنه فى المجلس كشأن كل المسائل التى تعرض عليه لنظرها

وبحثها. وقدم قدم زميلى الأستاذ يوسف الجندى وقدمت معه إلى المجلس تعديلاً للائحة فسار المجلس فى ذلك طبقًا للنظام الذى يتبع فى مثل هذه الأحوال من إحالة هذا التعديل على اللجنة المختصة. وقد بحثته تلك اللجنة وقدمت للمجلس تقريرها عنه لينظره ويقرر بشأنه ما يراه».

«يتساءل حضرات طالبى التأجيل لماذا ينظر هذا التعديل فى الدور الحالى ولا يؤجل إلى الدورة المقبلة والأجدر بحضراتهم أن يسألوا لماذا تنظر التعديلات فى الوقت الطبيعى العادى. هذا ما يجب أن يقال، أما أن يقال إن فلانًا رجانا أو تقدم إلينا بطلب إرجاء نظر هذا الموضوع إلى فرصة أخرى دون أن يبين لنا السبب الذى يبرر ذلك، فأرى أنه لا يصح الأخذ به لأن فيه ضياعًا لأوقات لجاننا عبثًا».

«إن حضرات المعارضين لو تركونا ننظر هذه التعديلات لانتهينا منها الآن ولكنهم يريدون التعديلات والتأجيل إلى فرصة أخرى، فإذا ما جاءت تلك الفرصة أعادوا الكرَّة وقالوا أن لا محل لنظر هذا التعديل».

«لقد دعانا إلى التقدم بهذا التعديل شعورنا بأنه لا وجود لمجلس نيابى بغير نظام. لهذا أردنا بعملنا أن نحيط هذا النظام بما يكفل الحرص عليه فالذى لا يحب النظام طلب التأجيل ولا يمكن مساعدة من يطلب إيجاد فرصة لتمكين كائن من كان من الإخلال بالنظام».

«يقولون إن المجالس النيابية الأخرى مكثت تعمل طبق لوائحها سنوات كثيرة ثم هى أدخلت بعد ذلك تعديلات على هذه اللوائح، والواقع فيما أرى أن الاستمرار فى العمل سنين طويلة قد يمكّننا من الاستغناء عن لوائحنا ولكننا (ونحن فى بدء حياتنا النيابية) نحتاج إلى وضع وجود لائحتنا وأنظمتنا بما يضمن لنا السير على قواعد صحيحة ثم لنا بعد ذلك أن نعدل فيها تبعًا للحاجة ومقتضيات الظروف. وهذا هو ما عملنا بالنسبة للائحتنا الداخلية».

«لهذا أطلب من هيئة المجلس الموقر النظر فى التعديلات الآن (تصفيق)».

«وكثيرًا: ما يحدث ذلك. وليس فى ذلك من عيب إنما العيب هو الالتجاء إلى الألفاظ البذيئة وألفاظ الشتم والسباب وإنى أنزه لسانى عن استعمال مثل هذه الألفاظ. هذا ما أرجو من حضرته أن يعيه جيدًا وأن يفهمه تمامًا».

«أحمد عبد الغفار بك - لم أقل ألفاظًا بذيئة ولا أسمح لحضرته أن ينسب إلىَّ ذلك»:

«الرئيس - هو ما قال شيئًا عليك، هو ما قالش حاجة».

«الدكتور أحمد ماهر - أما بخصوص الأقوال التى نسبتها إلى الأستاذ محمد عبد اللطيف سعودى فإنى أترك للأستاذ سعودى الرد عليها».

«الأستاذ عبد اللطيف سعودى - إنى لم أقل شيئًا».

«المقرر - لقد بحثت اللجنة هذا المشروع وقدمت تقريرها لحضراتكم وكنت عضوًا من أعضائها، وقد ورد فى كلام حضرة الأستاذ الشوربجى تلويح بالنسبة لمقدرتى وكفاءتى فى اللجنة».

«ولست أريد أن أتعرض لهذه الإشارة إلا بكلمة. فقد كنت عضوًا فى اللجنة وتقدمت إليها بما أمتلكه من كفاءة. أما حضرة الزميل وهو عضو فى اللجنة أيضًا فكان فى وسعه أن يحضر إحدى جلستيها ويضع تحت تصرفها علمه الواسع».

«هذا من جهة. وأما من جهة الموضوع الذى نحن بصدده فلا يمكن أن يقال إن التعديلات التى تقدمت بها اللجنة أتت بجديد كما سيتبين ذلك لحضراتكم عند مناقشة الموضوع (ثم مضى يؤيد الاقتراحين).

خطاب الأستاذ الشيشينى

«ثم تلاه الأستاذ الشيشينى فقال، إنى أنضم إلى حضرات الذين طلبوا التأجيل وأرجو أن يوافق المجلس على هذا الطلب للأسباب الآتية:»

«الأول: ليست هناك خطورة كبرى فى نظر المشروع حالاً، ولا داعى للتشبث بنظره فى الوقت الحاضر خصوصًا وأن أمامنا من القوانين الهامة ومشروع الميزانية ما هو أكثر منه بكثير».

«الثانى: لا جدال فى أن اللائحة الداخلية لم تنص على توقيع عقوبة على الأعضاء الذين يخرجون على النظام. ولكن لا داعى إلى العجلة فى اقتباس النظم المقررة فى اللوائح الأجنبية، ولا ضرر من تأجيل نظر التعديل إلى الدورة المقبلة خصوصًا وأن مجلسنا ليس قديمًا كمجلس نواب فرنسا وإنكلترا كما قالت اللجنة. وعندما نصل إلى درجة معينة يصح بحث مثل هذه الجزاءات».

«الثالث: أرى إجابة طلب التأجيل حبًا فى المحافظة على الوحدة. كما طلب ذلك إخواننا وأرى من المسالمة واللياقة والشجاعة الأدبية أن لا نخيب رجاءهم (تصفيق) إنى أتكلم بصفتى منتسبًا لحزب معين وأرى أن الوقت يستدعى أن يتكلم الواحد منا بشجاعة فأقول إنه يليق بنا أن نجيب طلب التأجيل حتى نبحث التعديل بروِيَّة فندخل فى لائحتنا بعض ما هو مقرر فى اللوائح الأجنبية وإلا فما الذى وقع حتى تُتخذ كل هذه الإجراءات الشديدة».

«وأقول هذا وأنا معتقد أن كلامى غير مقبول عند إخوانى ولكنى أرجوهم أن يوافقوا على تأجيل نظر الاقتراح إلى الدورة المقبلة (تصفيق)».

كلمة الأستاذ سعودى

«أؤيد حضرة زميلى الأستاذ أحمد الشيشينى فى طلب تأجيل النظر فى تعديل اللائحة الداخلية فى الدورة المقبلة وأن تعديل اللائحة الداخلية كما يقول الأستاذ الشوريجى يكاد يكون تعديلاً دستوريًا؛ لذلك يجب أن نتريث فى نظر هذا الموضوع أكثر من تريثنا فى نظر أى تعديل لقانون آخر. وإذا كان البعض يرى أن اللائحة بحالتها غير كافية لحفظ النظام فإن هذه اللائحة قد وضعت فى سنة ١٩٢٤، ومنذ ذلك التاريخ إلى الآن لم يحصل فى المجلس ما يدل على أنها ناقصة من وجهة حفظة النظام وحرية الكلام ونحن نعرف أن المناقشات البرلمانية فى البرلمانات الأخرى كثيرًا ما يحصل فيها مشادة وأخذ ورد بين بعض الأعضاء والبعض الآخر أو بين بعض الأعضاء والحكومة ثم نرى أن هذا لا يتجاوز جدران المجلس».

«لذلك أرى أن لا يتسرع المجلس فى نظر هذا التعديل الآن خصوصًا وأننا فى بدء حياتنا الدستورية. وأن حريتنا ليست الآن إلا كالطفل الصغير فيجب أن نتعهدها بالعناية والاهتمام حتى تنمو وتترعرع ولا يجوز أن تحيط هذه الحرية أنظمة قد يكون من نتيجتها ـ تحت سلطان بعض الشهوات ـ أن تصبح عرضة للقيل والقال؛ ولذا أرى أن يؤجل النظر فى هذا الموضوع إلى الدورة القادمة حتى ينظره المجلس فى هدوء وصفاء».

خطاب أحمد بك عبد الغفار

«ولما كان النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر وهو يرد على اعتراضات طالبى التأجيل قال فى سياق حديثه إنهم لا يريدون النظام ويسعون إلى الخروج عليه؛ فقد نهض النائب المحترم أحمد بك عبد الغفار قال:»

«لقد طلبنا أو طلب فريق منا يا حضرات الزملاء تأجيل النظر فى هذه التعديلات للدورة المقبلة وكان هذا الطلب فى شكل مقبول. ولم يُرِدْ طالبه أن يُظهر فى كلامه السبب الحقيقى الذى يدعونا بصفتنا أقلية إلى نظرها فى هذه الدورة. من المعلوم أن المجلس الموقر يكون من أغلبية كبيرة وأقلية صغيرة فهذه الأقلية تطلب من الأغلبية أن لا تنظر هذه التعديلات فى هذا الدور حتى لا تعتقد الأقلية أنها المقصودة بها؛ إذ إنها ترى فى وجوب نظرها الآن مساسًا بإحساسها، ومما يدعو للعجب أن يكون الدكتور أحمد ماهر هو المتشدد فى وجوب التعديل ونظره الآن مع أنه إذا كان هناك من يخلُّ بالنظام فإن الدكتور ماهر هو أول من يسير على خطة منظمة فى ذلك وطالما حصلت من الدكتور ماهر مقاطعة كانت سببًا فى الهياج والخروج على النظام».

«لا أرى داعيًا للتفريق بين الأشخاص. تذكرون حضراتكم أن الأستاذ مكرم عبيد حصلت بينه وبين وكيل المجلس الأستاذ ويصا واصف أثناء ترؤسه الجلسة فى العام الماضى مشادة كبيرة، ومع ذلك لم يطلب أحد منا تعديل اللائحة بل مرت المسألة بسلام ووئام، فلماذا تتشددون الآن إذا حصلت المشادة من حر دستورى أو من أحد أعضاء الحزب الوطنى؟».

«وفيما مضى قاطع الدكتور ماهر زميله الأستاذ محمد عبد اللطيف سعودى؛ مما اضطر هذا الأخير إلى أن يوجه إليه ألفاظًا جارحة ونسب إليه قلة الأدب».

«هذا الذى أذكره ولم يطلب أحد منكم تعديل اللائحة بحجة المحافظة على النظام. وقد حصلت مشادة بين الأقلية والأكثرية انتهت بالصلح بيننا، فلماذا تريدون العودة إلى هذا النفور مرة أخرى بتعديلكم هذا؟».

«يجب أن يكون لدى الأغلبية من الشهامة ما يجعلها توافق على طلب التأجيل خصوصًا وقد طلبنا ـ نحن الأقلية ـ ذلك وقلنا إن فى نظر هذا التعديل الآن مساسًا بعواطفنا».

تعليق الصحف على الموقف

ذهبت كل صحيفة تؤيد حزبها. فنشرت الأخبار سلسلة مقالات تحت عنوان، «افتئات عصابة الوفد على الدستور ووجوب الرقابة القضائية على مهمة السلطة التشريعية».

ذهبت فيها إلى «أن هذا التعديل الذى جعل المسئولية الوزارية صُورية، وحرية المنابر صورية. وقضى على تمثيل النواب للأمة وعلى حق النائب فى المكافأة البرلمانية وهدم المساواة أمام قانون الانتخاب. وافتات على نصوص الدستور دون الاستناد إلى المادتين ١٥٦ و١٥٧ من الدستور الخاصتين بإعادة النظر فيه، قد يزين لكل وزارة غاشمة أن تطوى الدستور طى السجل وتعمل هى وغالبيتها وفق أهوائها وشهواتها، ويمكّن كل محب للاحتلال ومُوال للغاصب من أن يبقى فى الحكم دون أن يعمل حسابًا للأمة العزلاء من السلاح إلاّ سلاح الحق.. إلخ»[1].

وقالت السياسة فى يوم ١١ منه تحت عنوان: «النواب ولائحتهم الداخلية ـ الائتلاف وكيف يُصان من العبث»، ما يأتى:

«أقر مجلس النواب أمس تعديل لائحته الداخلية فيما يتعلق بالعقوبات التى توقع على أعضائه عند ارتكابهم مخالفات معينة. وأقر هذا التعديل على إثر الحوادث التى وقعت وانتهت يومَىْ ١٤ و١٥ مايو بين وزير المواصلات وعبد الحميد سعيد بك فى اليوم الأول وبين الدكتور محجوب بك ثابت وعبد العزيز بك الصوفانى فى اليوم الثانى. أقر المجلس هذه التعديلات بالرغم من طلب الأحرار الدستوريين تأجيل بحثها والنظر فيها حتى تهدأ الأعصاب من أثر هذين الحادثين، وحتى يتسنى للمجلس فى الدورة القادمة أن ينظر فى هذا التعديل وفى غيره بروح مطمئنة غير متأثرة بشهوة الغضب ولا بشهوة الانتقام، أو توقع الانتقام، وبرغم انضمام عدد كبير من الوفديين أنفسهم إلى الأحرار الدستوريين يؤازرونهم فى فكرة التأجيل. وإنَّا لنأسف أشد الأسف لعدم قبول المجلس فكرة الأحرار الدستوريين ومن شد أزرهم وإبقاء أغلبية منه متأثرة بالحادثين اللذين أشرنا إليهما، تأثرًا دفعها إلى إقرار التعديل وإلى رفض كل طلب يرمى إلى الرويَّة والأناة، وكل طلب يرمى إلى درس اللوائح الداخلية للمجالس النيابية الأوروبية درسًا صحيحًا يمكن أن يستنير به المشرِّعون ليكون تشريعهم سليمًا».

«ولقد بيَّن الأحرار الدستوريون فى خطبهم بالمجلس منذ يوم ١٦ مايو كما بينوا أمس الأول أنهم لا يعارضون فى تعديل اللائحة الداخلية لمجرد معارضته

(١) الأخبار فى مساء ١٠ يونيه سنة ١٩٢٨.

ولأنهم ليسوا من أنصار النظام. كلاًّ الأحرار الدستوريون كانوا أبدًا أشد الناس نصرة وتأييدًا للنظام وأشد الناس حرصًا على الحرية الصحيحة فى التفكير وفى إبداء الرأى؛ ولكنهم إنما يطلبون تأجيل التعديل حرصًا على بقاء جو المجلس صفوًا لا يشعر معه أحد بأن غيره يريد أن يتحكم فيه أو يحدَّ من حريته، وصفو جو المجلس، فضلاً عن كفالته حرية البحث بروح التفاهم، فإنه يزيد فى ائتلاف البلاد قوة على قوته ويبعد عنه المخاوف التى يروجها فى الجو خصومه».

«وعجيب أن يُقابل هذا الروح النبيل السامى - روح الأحرار الدستوريين ومؤازريهم من الأكثرية نفسها - بغير ما يستحقه من التقدير، وأن يتهكم بعض حضرات النواب الوفديين بشدة من حرص الأحرار الدستوريين على الائتلاف، فيقول النائب المحترم الأستاذ صبرى أبو علم:

«إنى لا أعتقد أن وحدتنا وقوميتنا وائتلافنا ضعيفة مهلهلة لهذه الدرجة حتى يُخشى عليها من نظر تعديل فى بعض مواد اللائحة الداخلية...».

«فأطلب إلى حضراتكم أن ترفضوا طلب التأجيل على الأساس المتقدم لأن فى قبوله تسجيلاً لضعف ائتلافنا». وتفسر الأهرام هذا التهكم من جانب الأستاذ صبرى أبو علم بقولها فى عدد أمس على لسان بعض الوفديين قولاً لم يُنقض فى جرائد المساء ولكنهم - أى الوفديين - رأوا أن تسامحهم وتساهلهم عُدَّ ضعفًا فلم يكن لهم بُد من عرض التعديل على هيئة المجلس حتى لا يُعد تسامحهم ضعفًا ولا تساهلهم تقهقرًا.. والذى ظهر أن الكثيرين يمنون على الوفديين ببقائهم على الائتلاف معهم وكان الائتلاف لخدمة الوفديين لا لخدمة الوطن مع أن الغرض من الائتلاف خدمة الوطن لا خدمة الأحزاب ولا خدمة الأفراد، ويلاحظ الوفديون فى العهد الأخير أنهم تحت ستار الائتلاف يُهاجمون مهاجمات شديدة على أشد ما تستطيع المعارضة أن تقوم به نحو خصومها. وعلى هذا إما أن يكون هناك ائتلاف وهذا الائتلاف يتطلب التفاهم ومتى وجد التفاهم كانت المسألة على وجه ما موزعة بين المؤتلفين، وإما أن لا يكون الائتلاف وتكون هناك معارضة وحينئذ يقوم كل فريق بالتبعة الملقاة على عاتقه. وأما أن الإنسان صديق وخَصْم فى وقت واحد فيغنم غُنْم الصديق ويطعن طعن الخصم فذلك لا يجوز البقاء عليه بل لا يمكن الصبر عليه».

«هذا التأويل الذى فسرت به الأهرام تهكم الأستاذ صبرى أبو علم يضطرنا إلى أن نذكِّر من يريد أن يتذكر بأن الأحرار الدستوريين كانوا ولا يزالون أشد الناس حرصًا على أن يكون الائتلاف خالصًا صريحًا قائمًا على الأساس المتين الذى قام عليه منذ وجد، وفى سبيل متانة الائتلاف ضحى الأحرار الدستوريون ما ضحوا من مصالحهم ولم يطمع واحد منهم يومًا فى هذا الذى تسميه الأهرام غُنم الصديق، ولم ينزووا يومًا من الأيام فى موقف جدل. بل هم وقفوا لإنقاذ الدستور وقفتهم التاريخية المعروفة وكما وقفوا بعد ذلك موقفهم يوم عرض المعاهدة وكما كانوا بموقفهم أيام الإنذار الأخير القوة التى كسرت من حدة إنكلترا عن طريق المنطق السليم والعقل الراجح. فعلوا هذا ولم يغنموا كما قلنا «مغنم الصديق» ولا غير مغنم الصديق ولا كانوا فى موقف خاص بهم إلا مستعدين للتضحية فى سبيل المصلحة العامة ولو كان تحقيق المصلحة العامة على حساب مصالحهم الخاصة، ولو كان المؤتلفون معهم ينفردون دونهم بالاستفادة الذاتية أو الحزبية مما يحقق هذه المصلحة العامة».

«كان الأحرار الدستوريون ولا يزالون أشد الناس حرصًا على أن يكون الائتلاف خالصًا صريحًا قائمًا على الأساس المتين الذى قام عليه منذ وجد. وهذا الأساس المتين هو التفاهم بين الأحزاب المؤتلفة على المسائل المختلفة بروح العدل والمصلحة الصحيحة لا على أن أحدهما حزب أكثرية والثانى حزب أقلية، ولكن على أن كل واحد منهما حزب يتفاهم مع الحزب الآخر على أساس المساواة فى الرأى وتحرى الفائدة الوطنية».

«كان هذا الأساس هو الذى قام عليه الائتلاف فى مقدماته يوم دارت المحادثات فى شأنه بين المغفور له سعد زغلول باشا وجماعة من رجاله من جهة، وبين رجال حزب الأحرار الدستوريين من الجهة الأخرى. فلما انعقد الائتلاف كان هذا الأساس هو الذى اتُّبع دائمًا فى شتى المسائل. فكان معالى محمد محمود باشا بالاتفاق مع الأحرار الدستوريين كممثل لهم فى الوزارة وبالاشتراك مع دولة عدلى باشا ثم دولة ثروت باشا كرئيس للوزارة يتفاهمون مع المغفور له سعد باشا على كل مسألة يُراد عرضها ثم لا تعرض هذه المسألة حتى يتم الاتفاق بشأنها. ولم يكن يدور بخَلَد سعد باشا منذ تم الائتلاف أن يقول إنى صاحب الأكثرية ولذلك أفرض عليكم رأيى؛ ولكنه كان على القاعدة التى قدمنا يتناقش وكان على هذه القاعدة

يتفاهم وكان كل خلاف فى الرأى لذلك يُسوَّى خير تسوية لمصلحة الائتلاف ولمصلحة الوطن. بل لقد كانت فى أحيان كثيرة تؤلف لجان مشتركة من الحزبين لبحث المسائل قبل التفاهم فيها بين الزعماء حتى يمهد أى خلاف بذلك التسوية؛ ليكون اتفاق الزعماء بعد ذلك ميسورًا لمصلحة الائتلاف ولمصلحة الوطن».

«وكنا نود لو أن هذا الأساس اليوم ثابت الأركان كما كان فى عهد سعد باشا. لكنَّا مضطرون مع الأسف إلى القول بأن الأكثرية أصبحت تميل عنه وأصبحت ترى فى الائتلاف معنى غير الذى كان يراه انزعيم الراحل، فإما أن تخضع الأقلية بكل آرائها ومطالبها وإما أن تعتبر شكوى الأقلية من هذا التحكم مَنًا عليها ومعارضة لها. ولسنا نسوق هذا القول جزافًا بل إنَّا لنضرب له مثلاً مسألة تعديل اللائحة الداخلية بالذات. فبعد أن طلب الأحرار الدستوريون بجلسة ٧ مايو الماضى، فى رجاء أى رجاء تأجيل التعديل للدورة المقبلة، بعد أن انسحبوا من الجلسة محتجين على عبارة وجِّهت لهم. واعتبروها ماسَّة بهم وكاد ينشأ عن ذلك ما لا تُحمد عواقبه، تقابل معالى محمد محمود باشا ودولة النحاس باشا للتفاهم فى الأمر اتقاء ما يمكن أن يحدث فذكر رئيس الوفد أن الوفد لا يقصد بهذا التعجيل حدًا من حرية أو مساسًا بائتلاف، وأن الدليل الذى يريد الوفد أن يقدمه على حرصه على الائتلاف هو أن لا يقدم التعديل الذى يستقر رأى الوفد عليه إلى المجلس قبل أن يبلغه دولته إلى معالى محمد محمود باشا ليعرضه على الأحرار الدستوريين؛ حتى يتم التفاهم على نصوص بين الحزبين المؤتلفين فإذا عرض على المجلس لم يكن لمناقشة جديدة محل. مع ذلك قدم التعديل إلى المجلس من غير أن يبلغ إلى وكيل الأحرار الدستوريين ومن غير أن يحاطوا به علمًا قبل تقديمه. أتُراهم بعد ذلك إذا وقفوا أمس الأول مثل موقفهم فى ١٥ مايو يكونون مُمتنِّين على الوفديين بالائتلاف أو يكونون قاصدين إلى التحكم فى الأغلبية التى آزرهم من أعضائها عدد غير قليل؟ وهل تُراهم إذ نَبهوا إلى ما قد يجره ذلك التصرف من تكدير صفو الجو تكديرًا قد لا تُحمد عواقبه يكونون «مهاجمين مهاجمة شديدة على أشد ما تستطيع المعارضة أن تقوم به نحو خصومها ؟؟» لا ، لن يقول بذلك إلا متبرم بالائتلاف ساع لنقضه عامل على الاستفادة الحزبية من أكثريته مخالف بذلك الأساس الذى قام الائتلاف عليه والذى لا يمكن أن يقوم على سواه».

«على أنَّا مع ذلك نعتقد أن هؤلاء المتبرمين بالائتلاف أضعف من أن يظهروا بأنفسهم فى الميدان ومن أن يعتدُّوا بأية عدة لديهم، واثقون كذلك من أن مجلس النواب سيرى فى المستقبل فى هذه الدورة وفى الدورات التى تليها أن التعديل الذى أدخله أمس على لائحته الداخلية سيبقى حبرًا على ورق، بعد ما أثبت المجلس أربع سنوات متتالية أنه حفيظ على النظام بروحه وبعقيدته وأن النظام هو الأساس الصحيح للحكم الدستورى، فإذا انطبقت هذه التعديلات برغم ذلك فليكن من شأن تطبيقها إلا أن يشعر الناس بأن الاستبداد قد تسلل إلى حرم مجلس النواب، إلى هذا القدس الذى يُناط به صيانة حرية الأمة ودفع الاستبداد عنها، لا أن يكون هو موضع العبث بالحرية وإعلان سلطان الاستبداد».

وقالت جريدة البلاغ فى ١٢ منه تحت عنوان «بعد التعديل» ما يأتى:

«لم تصنع الأكثرية شيئًا إزاء هذا الاعتداء الذى تكرر فى يومين متواليين من جانب واحد، لم تصنع أكثر من العمل لاتقائه فى المستقبل محافظة على كرامة المجلس ومنعًا للشغب والمهاترة فى المناقشات. وهى لم تصنع ذلك باعتبارها أكثرية لأنها لم تكن على إجماع فى الخطة التى تسير عليها وإنما صنعته باعتبارها هيئة المجلس التى تعنيها المحافظة على نظامه والاحتياط لأمثال هذه الحوادث مما لا يليق بكرامة الوزراء ولا بكرامة النواب».

«هذا أقل ما يتصور العقل أن نطلبه من الأكثرية بإزاء تلك الإهانة الشنيعة، ولكن الأكثرية تجاوزت هذا الحد فى الصبر والمسامحة وذهبت تسترضى الآخرين وتؤجل النظر فى التعديل مرات التماسًا لذلك الرضى الذى لا يُنال».

«ثم ظهر أن الأعضاء الذين سموا أنفسهم «الأقلية» لا يقنعون من الأكثرية بأقل من أن تعترف على نفسها بأنها غير أهل لأن تؤتمن على نصوص اللائحة الداخلية، وأنها يجب أن تسلم طوعًا أو كرهًا بأنها غير أهل للثقة حين يقول لها أعضاء «الأقلية» إننا لا نثق بك ولا نركن إليك.. وفى كل مجلس من مجالس الدنيا أقليات وأكثريات فلم يمنع ذلك أن يؤتمن المجلس على حقوق النظام والعقاب، أما فى مصر فما دامت «الأقلية» تقول للأكثرية إنك لست كسائر الأكثريات التى فى العالم وأننا لا نريد تعديل اللائحة لأننا لا نثق بك ولا نأتمنك

فيجب أن تقول الأكثرية أيضًا: نعم أننى لست ككل الأكثريات وأننى لن أعدل اللائحة الداخلية لأننى غير جديرة بالثقة وغير جديرة بالائتمان».

* * *

«ومع هذا لماذا تُسمى المسألة مسألة أقلية وأكثرية، هذا النائب اعتدى وكرر الاعتداء، فهو مُعتدٍ على المجلس لا على الأكثرية وحدها. وهو مسىء إلى الأقلية وإلى الأكثرية معًا وإلى العرف والنظام الذى يحمى هؤلاء وهؤلاء، فما دخل الأقلية والأكثرية هنا إلا إذا كنا نريد أن نعتبر الاعتداء على الأكثرية جائزًا مُغتفرًا، بل حسنة تكفِّر عن سيئة الاعتداء على النظام فالاعتداء على النظام مكروه؛ ولكنه إذا جاء عن طريق الاعتداء على الأكثرية فهو فضيلة يجب أن نحميها ونوسع المجال لتكرارها فى كل حين».

«لو فعل مجلس النواب - ولا نقول الأكثرية - غير الذى فعله بالأمس لما كان معنى عمله إلا أنه يتهم كفاءة المصريين للحكومة النيابية ويشهد على نفسه أنه غير صالح لتطبيق نظام يقترحه هو كما تقترح النظم فى جميع الدساتير، ومن الاستعباد للناس أن نسىء إليهم وأن نقول لهم علنًا إنكم لا تصلحون لتطبيق حدود النظام ثم لا نقنع بهذا بل نأمرهم أن يسجلوا على أنفسهم هذه المسبَّة وإلا فلا صداقة ولا ائتلاف. كلاً هذا استعباد لا يسوِّغه ائتلاف ولا تسوغه مصلحة وطنية ولا تسوغه المروءة، وهى أكبر من الأحزاب والأوطان».

وكتبت كوكب الشرق تحت عنوان: «لا أكثرية تريد تشريعًا يسد نقصًا ولا تريد تحديًا ولا تحكمًا فى الأقلية»، مقالاً جاء فيه:....

«وإذا جاز لنا أن نفهم أن هذه المعارضة تجىء من نواب الحزب الوطنى المتطرفين لأنهم ميالون بطبيعتهم السياسية إلى الشغب والضجيج، فإننا لا نستطيع أن نفهم كيف تجىء من ناحية نواب الأحرار الدستوريين المعتدلين المؤتلفين مع السعديين»[1].

«وإذا لم تكن هناك نُدْحة من طلب التأجيل فقد كان من الواجب أن يُبنى هذا الطلب فى اعتقادنا الخاص على مثل ما بناه عليه النائب المحترم عبد المجيد بك

---

(١) كوكب الشرق بتاريخ ١١ يونيه.

إبراهيم، والذى أيده من النواب السعديين الأساتذة أحمد زكى الشيشينى ومحمد عبد اللطيف سعودى وغيرهما ممن عضدوا التأجيل.... إلخ».

وعلق المقطم فى افتتاحيته بتاريخ ١٢ يونيه بكلمة، جاء فيها:

«ولكن هب جدلاً أن الأمر كذلك وأن الأكثرية تريد التحكم بالأقلية وأنها تبغى أن تضطهدها وتسومها العناء فى العمل البرلمانى فهذا أمر يجب أن ترحب الأقلية به وتطلبه إذا لم يكن موجودًا؛ لأنه يكون أعظم عامل لتقويتها وكسب العطف عليها واستمالة الأنصار إليها، فما من حزب أو قضية أو دعوة أو دين أو مذهب سِيمَ الاضطهاد إلا خرج منه كاسبًا غانمًا بما ينشأ فيه من قوة المقاومة والمناعة وما يربح من عطف الرأى العام خصوصًا فى هذه الأيام».

«بقى الوجه الآخر من وجهَى المسألة، وهو أن نواب الأقلية طلبوا من إخوانهم نواب الأكثرية وتوسلوا إليهم - وشاطرهم فى ذلك بعض نواب الأكثرية - بأن يؤجل نظر التعديل إلى الدورة القادمة أى أن يزول كل أثر للحادث الأول الذى كان علة إنشاء التعديل أو مقدمة له ولاسيما أن الفترة الباقية من هذه الدورة البرلمانية قصيرة لا تجاوز عشرين يومًا».

«وعندنا أنه كان يجدر بنواب الأكثرية تلبية هذا الطلب رغبة فى إزالة ما علق بالأذهان صوابًا أو خطأ، وحبًا بأن يكون التعديل برضى جميع الأحزاب عملاً بالعرف المتَّبع فى البرلمانات الأخرى فى كل مسألة عامة كهذه تمس جميع النواب على اختلاف أحزابهم».

«ورُبَّ قائل يقول فى دفع اعتراضنا إن نواب الأكثرية لا يأمنون تكرار ما حدث فى الحادث الأول».

«وجوابًا على ذلك نقول إنه إذا تكرر هذا الوقوع فى هذه الفترة الوجيزة، وهو ما لا نتوقعه بعد الذى قاله نواب الأقلية، كان هذا التكرار أسطع برهان وأقوى حُجة فى يد الأكثرية على وجوب التعديل والتعجيل له ولم تبقَ هناك حاجة للأخذ والرد وسرد الأدلة والبيانات لأن الأمر الواقع أبلغ من كل كلام فإذا اعترض معترض حينئذ على التعديل، حق لأنصاره أن يقولوا إن الأيام أيدت صدق نظرهم وصحة حكمهم ووجوب أخذ الأُهبة لتلافى أمثال هذه الحوادث».

وقد أبرق مراسل «الديلى تلغراف» إلى جريدته يقول[1]:

«تعرض الائتلاف مرة أخرى للخطر فقد عاد نواب الأحرار الدستوريين يرفضون من جديد تأييد التعديل الذى اقتُرح إدخاله أخيرًا على لائحة مجلس النواب الداخلية إثر المشادة التى حدثت فى الجلسات القليلة السابقة وسلك فيها نواب الحزب الوطنى مسلكًا عنيفًا».

ثم أشار المراسل إلى انسحاب نواب الأحرار الدستوريين من المجلس، وقال إن الوزارة اجتمعت الليلة لبحث الموقف الذى بدا خطيرًا ولم يكن وزيرا الأحرار الدستوريين حاضرَيْن هذا الاجتماع ولم يشتركا فى البحث.

«والواقع أن المسألة كلها تتوقف على مسعى محمد محمود باشا الذى وفِّق فيما مضى إلى دفع الخطر عن الائتلاف وحفظ علاقات الوفديين والأحرار الدستوريين قوية سالمة من شقاق محقق، على الرغم من ابتعاد حزب ثروت باشا حتى أن يعاون معاونة فعالة أو أن يشترك اشتراكًا نشيطًا فى الائتلاف».

«إن الوفد يتمتع بأغلبية ساحقة، ولكن انفصاله عن الأحرار الدستوريين يجعل النحاس باشا فى مركز سيئ من السهل اجتيازه ويصح التساؤل هلا يرغب الأحرار الدستوريون فى إدخال تعديلات يُقصد منها حفظ النظام مثل تلك التى توجد فى البرلمانات الأخرى؛ ولكن الواقع أن الأقلية تخشى إذا أُجيز التعديل الجديد أن يُطبق بتعصب حزبى بحيث يقضى على كل انتقاد يوجَّه إلى الوفد ويمكِّن الأغلبية من أن تُسكت كل أصوات المعارضة».

* * *

بعد هذه الضجة العنيفة انصرف المجلس إلى أعماله الاعتيادية، حتى كانت المفاجأة باستقالة صاحب المعالى محمد محمود باشا وما تلاها من حوادث بسطناها بسطًا وافيًا فى الفصل المتقدم.

مجلس الشيوخ

أما مجلس الشيوخ فليس بين أعماله ما يدعونا لتسجيله اللهم إلا هذا الاستجواب الذى تقدم به الأستاذ محمود بك أبو النصر وجواب رئيس الوزارة

---

(١) السياسة فى ١٢ يونيه.

عليه، ونحن نثبت المهم من المناقشة التى دارت حول هذا الاستجواب بعد أن أثبتنا نصه فى الباب السابق.

استجواب أبى النصر بك

عن سياسة الدولة فى العهد الأخير

الرئيس ـ نظرًا لأن الاستجواب المقدم من أبى النصر بك لدولة رئيس الوزراء عن سياسة الدولة فى العهد الأخير فهل دولة الوزير مستعد للمناقشة فى الاستجواب؟».

«رئيس الوزراء ـ نعم مستعد».

«الرئيس ـ هل يريد حضرة أبى النصر بك شرح استجوابه؟».

«محمود أبو النصر بك ـ أرجو من حضرات إخوانى أن لا يجعلوا موضوع استجوابى مُظهرًا لشىء آخر غير مصلحة البلاد وأرجو أن يأخذ هذا الاستجواب سيره القانونى فيُتلى أولاً لأنه لا يعتبر قائمًا إلا إذا تُلى وهنا ألفت نظر حضراتكم إلى أن هذه الجلسة مليئة، ومعنى هذا أن تقفوا حضراتكم والجمهور على كل ما يجرى فيها وإذن فلا يصح مطلقًا أن يُستثنى هذا الاستجواب من القاعدة التى نصت عليها اللائحة من حيث وجوب تلاوته».

«الرئيس ـ ألفت نظر حضرة العضو إلى المادة (٥١) من اللائحة الداخلية التى تنص على أن المستجوب «يبدأ بشرح الموضوع ثم يجيب عضو الحكومة ويشترك الأعضاء فى المناقشة بشرط أن لا يزيد عددهم على أربعة، إلا إذا قررت الهيئة خلاف ذلك» فنحن مقيدون هنا بهذا النص. بناء على ذلك فليتفضل حضرة العضو المستجوب بشرح استجوابه فى الجلسة العلنية كما يريد وليس هناك حَجْر ما على حرية حضرته».

«أبو النصر بك ـ وأنا ألفت نظرة حضرة الرئيس إلى المادة ٤٩ من اللائحة التى نصها «على العضو الذى يريد أن يستجوب واحدًا أو أكثر من الوزراء أن يقدم إلى الرئيس بيانًا مكتوبًا بموضوع هذا الاستجواب فيأمر الرئيس بتلاوة هذا البيان فى جلسة».

«الرئيس ـ أرجو أن يتم حضرة العضو تلاوة نص المادة».

«أبو النصر بك - «ويحدد المجلس موعد المناقشة فى موضوع الاستجواب من ثمانية أيام على الأقل، إلا إذا رأى المجلس الاستعجال ووافقه الوزير».

«الرئيس - إذن التلاوة تكون عند تحديد ميعاد للمناقشة فى الاستجواب».

«أبو النصر بك - ليسمح لى حضرة الرئيس أن أقول إنه لما طلب رئيس الوزراء التأجيل فى الجلسة الماضية أخرت طلبه وقررت أنه أن لم يُتْلَ الاستجواب اليوم فسيُتلى غدًا، وعلى كل حال فتلاوة الاستجواب واجبة».

«الرئيس - أليس غرض حضرة العضو تلاوة الاستجواب؟».

«أبو النصر بك - غرضى أولاً أن تحترموا اللائحة وأن لا تستثنوا هذا الاستجواب من التلاوة بسبب أنه خاص بدولة رئيس الوزراء».

«أصوات: لا . لا».

«على عبد الرازق بك - ليس هناك أى استثناء».

«أبو النصر بك - هوِّنوا على أنفسكم فلست والله متعنتًا فى موقفى وإنما أريد مصلحة البلاد ولا نهتم إلا لها فأرجو أن يُتلى الاستجواب».

«الرئيس - ليتفضل حضرة العضو بتلاوة استجوابه فإن أحدًا لا يمنعه من ذلك».

«محمود أبو النصر بك - أتلو على حضراتكم الاستجواب».

(مقاطعة من حضرة عبد الله سليمان أباظة بك).

«الرئيس - أرجو حضرة عبد الله بك ألا يقاطع وأن يترك حضرة المستجوب يشرح استجوابه».

«محمود أبو النصر - ماذا يريد حضرة عبد الله أباظة بك! هوِّن على نفسك يا سيدى إن هذه الوزارة قائمة الآن وقد لا تبقى غدًا ومصر أبقى منها».

«الرئيس - أرجو حضرات الأعضاء ألا يتكلموا إلا فى دورهم ليستمر حضرة محمود أبو النصر فى تلاوة الاستجواب».

«محمود بك أبو النصر - وتلا نص استجوابه. وقد نشرناه فى الباب السابق كما أسلفنا، ثم قال: اسمحوا يا دولة الرئيس أن أعلن استنكارى لهذه السياسة ومزيد استيائى من تلك التصرفات الضارة وأعتقد أن المجلس يشاركنى فى ذلك».

«(ضجة) أصوات: لا . لا . أبدًا».

«سعد مكرم بك ـ لا يوجد بيننا من يشاركك فى ذلك».

«إبراهيم نور الدين بك ـ لو سكتنا على ما يقول لاعتُبر السكوت إقرارًا».

«محمود بك أبو النصر ـ لا. أرجو حضرة الزميل أن ينتظر حتى أتمم كلامى».

«إبراهيم نور الدين بك ـ إنى أوجه الكلام لحضرة الرئيس ولا يملك حضرة زميلى أن يوجه له الكلام».

«محمود أبو النصر بك ـ وهو كذلك، ثم استمر فى التلاوة «أعتقد أن المجلس يشاركنى فى ذلك»».

«أصوات: لا. لا».

«عزيز ميرهم أفندى ـ قلنا لا».

«سعد مكرم بك ـ لا يشاركك منا إلا الفريق موسى فؤاد باشا».

«محمود أبو النصر بك ـ أعتقد هذا».

«ثم استمر فى التلاوة.. لأن المسألة ليست مسألة أشخاص ولا أحزاب إنما هى قضية مصر ومصر فوق الجميع: لهذا أرجو دولتكم أن تجيبونى عما طلبت بصراحتكم المعهودة حتى نعرف إلى أى طريق نحن مسوقون».

«محمود أبو النصر – ضجة».

«إبراهيم نور الدين ـ يكفى ما سمعناه».

«الرئيس ـ لحضرة العضو أن يشرح استجوابه».

«محمد أبو النصر بك ـ هل ترضون أن تحرموا زميلاً لكم من حق خوَّله إياه القانون؟! إنكم لا ترضون ذلك لأنفسكم مهما كانت الظروف فأنتم رجال القانون وأنتم أوّلَى الناس باحترام القانون فدعونى أتكلم، إنى الآن وأنا على منبر له قدسية وحرية أتكلم فى قضية مصر ومصر فوق رئيس الوزراء وفوق الأحزاب اتركونى اتركونى أتكلم. لاحظوا أنكم فيما عرضته عليكم قضاة لا رقيب عليكم غير ذممكم الطاهرة ولا مسئولية عليكم إلا أمام ضمائركم والله والناس ـ لاحظوا أن الواجب يقضى بأن تصدروا قرارًا تدفعون به تلك النتائج المحزنة عن بلادكم وتعلنون للملأ أنكم لا تستطيعون شكرًا ولا تستطيعون تصريحًا بأن الحل سعيد. أعتقد أنكم لا تقبلون توجيه ذلك الشكر لا من النحاس باشا ولا ممن هو أكبر منه ما دامت مصلحة مصر تقضى بأن تدفعوا عنها كل عار وكل ما يهضم حقوقها».

«إن هذا الشكر الذى يتقدم به دولة النحاس والذى يقول عنه فى بيانه الرسمى إنه كان على حسن التفاهم يجب لقبوله يا حضرات الإخوان أن نتجرد من عقولنا. تقول الحكومة البريطانية فى مذكرة ٣ مايو سنة ١٩٢٨ إن مذكرة الحكومة المصرية التى أشارت إليها فى أول مايو سنة ١٩٢٨ غامضة وتفسيرها لمصر تفسير لا نقض فيه ولا وإبرام. أترى يا دولة الرئيس وأتعلمون يا حضرات الزملاء الأجلاءً ما هو هذا التفسير؟ إن هذا التفسير بطبيعة الحال ينصبُّ على حسن التفاهم ماذا نتفاهم فيه أنتفاهم فى شىء غامض هو معنى التأجيل؟».

«ليس للتأجيل إلا معنى واحد يعلمه النحاس باشا هو سحب المشروع سحبًا أبديًا».

«على أن الأمر لا يقف عند هذا الحد بل يتعداه إلى التحذير من إعادة نظر هذا المشروع أو النظر فى أى مشروع آخر يكون من واديه، وترى الحكومة البريطانية وحدها أن فيه مساسًا للحقوق التى تدعيها لنفسها اعتمادًا على تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢».

«نعم أيها الإخوان هذا هو التفاهم الذى جاء فى مذكرة ٢ مايو وياليت الأمر وقف عند هذا الحد ليته وقف عند هذا الحد ولكن كان ما هو أدهى وأمَرُّ كان مع هذا ما سألقيه على مسامعكم».

«محمود بسيونى أفندى ـ أية جريدة هذه التى يريد حضرة العضو المحترم أن يقرأ منها؟».

«أبو النصر بك ـ هى جريدة السياسة وسأقرأ منها نص مذكرة الحكومة البريطانية المرسلة».

«الرئيس – تفضل».

«أبو النصر بك ـ إن كانت جريدة السياسة مش عاجبه أتلو النص من الأهرام».

«إبراهيم نور الدين بك ـ أرجو أن يوجه حضرة العضو المحترم عبارته ردًا على ملاحظات حضرات الأعضاء إلى الرئيس لا إلى الأعضاء أنفسهم».

«أبو النصر بك ـ أرجو حضرة العضو أن يصبر علينا».

«نور الدين بك - أرجو أن لا يخاطبنى حضرة العضو بل عليه أن يوجه كلامه إلى حضرة الرئيس».

«أبو النصر بك - سمعًا وطاعة يا سيدى. جاء فى إجابة الحكومة الإنكليزية على رد الحكومة المصرية المؤرخة ٢ مايو ١٩٢٨ ما يأتى «وإن حكومة حضرة صاحب الجلالة لتلاحظ مع ذلك أن نيات الحكومة المصرية فيما يختص بمشروع هذا القانون فى المستقبل مصوغة بوضوح فى مذكرة دولتكم؛ ولهذا فإنها ترى أن توضح بعبارات لا تقبل أى خطأ فى التفسير».

«(هذا يا حضرات الأعضاء هو ما يسمونه حسن التفاهم) إنها تعتبر من شأن بعض نصوص المشروع أن تضعف إضعافًا شديدًا سلطان السلطات الإدارية المسئولة عن توطد أركان الأمن وحماية أرواح الأجانب وأموالهم فإذا أُعيد مشروع القانون للنظر.. إلخ».

«محمود بسونى أفندى - كل هذا وارد فى الاستجواب».

«أبو النصر بك - إذن إذا ما جاءكم رئيس الوزراء يقول إننى أنا سارعت إلى الشكر حين يوم ٣ مايو بعد أن وصلت إلىَّ مذكرة أو إنذار المستر هور فى مساء يوم ٣ منه هذه المذكرة التى سمعتم بنص فقراتها ورأيتم كيف تمثل حسن التفاهم فيها وكيف تجسمت روح الود والصداقة فى عباراتها مذكرة تنذر رئيس حكومتكم تلك الحكومة الدستورية: تنذره وتنذركم فى شخصه بأن القانون ليس بعائد على الإطلاق وأن تأجيله معناه سحبه بتاتًا وأنه ليس فقط هذا القانون وحده الذى تعينه بل كل تشريع من هذا القَبيل ترى فيه مساسًا بما تدعيه من الحقوق هنالك تقف أمامكم لتمنعكم عن التشريع الذى تريدونه».

«أتقبلون يا حضرات الإخوان على كرامتكم وعلى عزتكم القومية وعلى هيبة حكومتكم أن تُعامل بما عوملنا به فى هذه المذكرة التى هى موضوع الشكر والتى هى قاصمة الظهر أن يتوجه رئيس حكومتكم مهرولاً يوم ٣ مايو لا يترك إلا الليل يمضى من وصول تلك المذكرة القاسية إليه، وبعد تناول عبارات التهانى والشكر لله على ذلك الحل السعيد يذهب فيرفع إلى عُمُد تلك الحكومة رجاءه فى أن يبلغ شكره إلى وزير خارجية حكومته».

«أليس هذا منكم يا دولة الرئيس إقرارًا لا أقول ضمنيًا بل صريحًا بأنك توافق على ما تضمنته المذكرة من الدعاوى التى ذهبت بحقوق مصر وجعلت تشريعها أشلّ وبرلمانها أشبه ببرلمان العراق أو شرق الأردن أو غيرها».

«لويس قانونى أفندى - لا يصح التعريض بالبلاد الأخرى».

«أبو النصر بك - أية قيود للبرلمان إذا كنا كلما أقدمنا على عمل تشريعى نرى فيه ما نراه من واجب الاحتفاظ بالأمن العام وواجب السيادة القومية تنذرنا إنكلترا بأنها واقفة بالمرصاد وتحول بيننا وبين عمل هذا التشريع. ألم تعتبر تأصيلكم القانون سحبًا نهائيًا له، فكيف تذهبون وتتكرون أننى ما رأيت إنسانًا يقبل على نفسه مثل هذا الهوان وعلى أمته مثل هذه المذلة بمثل ما قبل مصطفى النحاس باشا فى شكره».

«تذكرون موقف رئيس الوزارة وهو يذكر ما وصل إليه حرج الموقف فى ٣٠ ابريل ويذكر ما ساقنا إليه بتلك السياسة التى اتبعها».

«عزيز ميرهم أفندى - أتشير بهذا إلى ما جرى فى الجلسة السرية؟».

«أبو النصر بك - أرجو أن لا تقاطعنى».

«بسيونى أفندى - أرجو من حضرة الرئيس أن يسأله إن كان يتكلم الآن عما جرى فى الجلسة السرية، لأن هذا لا يجوز ذكره الآن ونحن فى جلسة علنية».

«أبو النصر بك - هوِّن على نفسك إننى لا أذكر ما دار فى الجلسة السرية! إنك تعجلت ولو أنك تمهلت وسمعت لعرفت أنى أعرف واجبى».

«ميرهم أفندى - معنى هذا أنك تسحب كلامك الذى قلته الآن».

«الرئيس - دعوه يتم كلامه، فالمسألة معلومة وما جرى فى الجلسة السرية يشرف دولة الرئيس».

«أبو النصر بك - لا أتعرض لهذا إرضاء لحضرة الزميل الأستاذ بسيونى أفندى».

«الرئيس - كان حضرة أبو النصر بك يطلب هذا الحل».

«أبو النصر بك - أبو النصر بك طلب هذا الحل نعم طلبت ولا أنكر ذلك أنت الذى تبوح الآن بما دار فى الجلسة السرية (ضحك) ومع ذلك فما دمت تقول هذا القول فاعلم أنى أطالبك بأن تثبت أننى كنت أريد هذا الحل. أتمشى معكم

وأقول إننى كنت مع رئيس الوزراء فى طلب التأجيل فهل أبحث له ـ وكان يرى ما يتجلى على وجوهكم وقلوبًا يكاد يفتك بها الأسى ونفوسنا استولت عليها الكآبة.
هل أبحث له أن يكون ذلك الحل مقرونًا بما قُرن به من الشكر الذى سجل عليكم اعتبار الحل حلاً سعيدًا واعتبار الروح أو التفاهم الذى أودعوه مذكرة ٢ مايو حسن تفاهم إذا سلمنا بأنى طلبت هذا الحل وأنى أقول إننا رأينا أنفسنا أمام حالة دفعنا إليها رئيس الوزراء بسياسته الماضية وتصريحاته التى ما كنا نعرف لها مدى، وأيضًا انقلبت من يوم ١٤ مارس الذى تُلى فيه البيان الوزارى إلى اليوم الذى دار فيه الحديث المتقدم مع مُكاتب الشركة الألمانية إلى يوم ٢٧ أبريل الذى ألقى فيه خطابه فى حفلة المحامين إلى آخر لحظة فى تلك التصريحات والمذكرات التى كان يعلن فيها أن الرضاء بتداخل الإنكليز وهوانهم على تشريعنا معنا أمر لا يمكن أن تقبله حكومة تحترم نفسها ولا يمكن أن ترضى به حكومة تعتبر لنفسها وجودًا محال عليها ذلك. هكذا قال فى مذكرة ٣ مارس ثم حار هذا المستحيل وانقلب واجبًا فى ٣٠ أبريل ومع ذلك لا ترضون أن توجهوا ما أوجه من النقد لرئيس الوزراء فوجهوا إليه من ضروب النقد فوق ما أوجّه أنا فهو جدير بأن يُنقد وحقت عليه كلمة النقد. إذن المرحلة الأولى من سياسته أى من يوم ١٧ مارس الذى تبوأ فيه كرسى الوزارة إلى يوم ٢٩ مارس الذى ألقى فيه ذلك البيان الذى تقبلتموه قبولاً حسنًا وماجت به البلاد فرحًا إلى يوم ١٩ ابريل يوم حديثه مع مُكاتب الشركة الألمانية تلاحظون أنه فى كل تلك الأحاديث، أقول إنه لكى تكوِّنوا فكرة صحيحة أرجو أن تلاحظوا فى كل تلك التصريحات والأحاديث وفى مذكرته التى قدمها يوم ٣٠ مارس، كان يرى خصومه الذين يرابطون على الأبواب كاشرين عن أنيابهم؟ أعلنوا إليه كما أعلنوا لسلفه دولة ثروت باشا أنهم يرون من الخطر كل الخطر فى أن يصبح هذا المشروع قانونًا نافذًا قالوا هذا لدولة ثروت باشا. كان دولة النحاس رئيسًا لمجلس النواب ولابد أن يكون قد علم به ثم تولى الحكم وأعلن به كتابة ومشافهة، كاشفوه بأنهم لا يسمحون مطلقًا بأن يصبح هذا المشروع قانونًا وكان دولته يعلم أنهم بالمرصاد، ومع ذلك كان يستمر فى طريقه..
نعم كما نحمدك على هذا الإقدام ونشكر لك هذه الوطنية وأنك خلصتنا من نتائجها ولكن كانت النتيجة أنك بعد التصاريح ملأت قلوبنا بشرًا وملأت نفوسنا حماسًا ـ قلنا من هو المتكلم؟ هو رئيس مجلس الوزراء فلابد وأن يكون قد قدَّر

عاقبة تصريحاته، لأنه ليس بمطلق رجل يلقى الكلام على عواهنه ولا يقر له عقباه بل هو رجل قد عرفناه وعرفناه بالخبرة والحكمة فلابد وأن يكون قد اتخذ عُدَّته قبل إلقاء هذه التصاريح».

«انتظرنا فإذا يوم ٣ أبريل والحالة كما عرفتموها حضراتكم ثم كانت الإجابة بعد ذلك فى أول مايو وكانت إجابة عظيمة تتفق تمامًا مع ما كان بالجلسة السرية».

«ولكن ليس هذا هو كل ما نقف عنده. فقد أوقفنا أولاً على حافة الهاوية وكان لك عنها مندوحة لأنك أحد رجلين، فإما أن تكون قد قرأت العواقب فدفعتنا إليها وإما أغفلتنا وأنت فى كلتا الحالتين مسئول أمام الله والناس عما لحقنا من المهانة ولحق تشريعنا من الافتيات وكانت لك عن كل ذلك مندوحة. يسألنى زميل بجانبى ماذا تعمل لو كنت فى مركز رئيس الوزراء! فلست أنا اليوم بمسئول وإنما أنا اليوم فى موقف من يطلب الحساب، ذلك الموقف الذى هو أحد دعامتَى التشريع ورقابة السلطة التنفيذية ورقابة السلطة فإذا سلبتنى هذا الحق سلبت كل التشريع وكان الأجدر بنا ألا تكون لنا هيئة نيابية إذا رضينا لأنفسنا هذا».

«لست أنا المسئول على أنى لو كنت مسئولاً أو لو كان أحدكم مسئولاً لسهُل عليه».

«محمد أحمد الشريف ـ لم يسألك أحد».

«أبو النصر بك ـ شىء غريب إذا قلت وأخذت تقول لم يسألك أحد على أنى مستعد أن تجيب أى سائل ولا زلت أقول إنه كان لرئيس الحكومة مندوحة أن يبعد عن هذا الشر».

«وكان فى وسعه ألا يصل إلى ذلك الخطر لو أنه سار على غير هذه السياسة ولكن يظهر أن دولة الرئيس كان فيما يذيعه من الأحاديث وما ينشر من المذكرات وطنيًا جدًا وطنيًا حقًا».

«إذن ـ أولو كان أحدكم مسئولاً هناك مسئوليتان تمتاز إحداهما عن الأخرى كانت وكانت نتيجة اتباع هذه السياسة ذلك الحل المشئوم ولا أقول بالغيب حل تأخير مشروع القانون إلى الدورة المقبلة».

«لما فرض سيدنا عمر الجزية على اليهود قالوا له: لا نقبل الجزية لأنها مَسبَّة ولكن نرضى أن ندفعها إذا سميتها باسم آخر، فقال لهم: أسموها كيف شئتم ما دمتم تدفعونها. فأنت يا دولة الرئيس تسمى سحب القانون تأجيلاً ولكن لا يختلف واحد فى أن سياسة مجلس الوزراء قد أوصلتنا إلى الهاوية وأوقفتنا فى موقف حرج بين نارين ما كان لنا محيص عن اختيار أقلهما حرقًا! ليتنا وقفنا عند هذا الحد تحرق النار أكبادنا وكان ذلك الحال الذى انعكست به آية السياسة من بياض إلى سواد ومن إباء إلى تسليم بل ذهبنا إلى أبعد منه وتقبلنا بالشكر مذكرة ٢ مايو لأنها حلت الأزمة فى سبيل حسن التفاهم. ما هذا التفاهم، لا أظنك تقول عندما تقدمت إلى المندوب السامى ليرفع شكرك إلى وزير خارجية إنكلترا إنك قلت له إنى أشكرك على حسن التفاهم وهذه رواية السير تشمبرلن فى مجلس العموم التى نقلها إليه المندوب السامى بالحزب فأصدرت من دولة رئيس مجلس الوزراء، وليت أقواله محسوبة عليه فقط بل إذا نطق الرئيس فأقواله محسوبة عليه وعلينا ما صرحنا لدولته ولا أبحنا له أن يقف هذا الموقف بقول إنى أشكرها على حسن التفاهم، فعلام كان الشكر؟ أعلى تأجيل القانون أو على سحبه إلى النهاية! ليته أبقى بجانب قانون العُمُد وقانون حمل السلاح، فقد كان هذا أولى من التعرض لهذا التصادم. يجب أن تلحظوا أمرًا يستوجب المسئولية وأن تمقتوا معى هذه السياسة التى صارت بنا إلى هذا الموقف».

«أصوات - لا يوافقك أحد».

«الرئيس - دعوه يتكلم وأرجو أن يوجز حضرة أبو النصر فى كلامه».

«أبو النصر بك - أترى أن أختصر؟».

«الرئيس - لا. استمر حتى للغد من غير تكرار».

«أبو النصر بك - أنا لا أقبل قولاً كهذا».

«نور الدين بك - جرت العادة فى المحاكم أنه إذا كرر المحامى عبارات بلغه الرئيس إلى عدم التكرار».

«أبو النصر بك - فليكن ذلك يا حضرة الزميل».

«أنتقل الآن إلى نقط الرد على مذكرة..».

«سعد مكرم بك ـ لقد تلا أبو النصر بك استجوابه وبيَّن فى آخره الأسئلة التى أراد أن يجيب عنها دولة رئيس الوزراء، فماذا يطلب بعد ذلك؟».

«الرئيس ـ أرجو حضرة العضو أن لا يقاطع المتكلم».

«أبو النصر بك ـ لى أن أشرح استجوابى وأرجو أن لا يثقل كلامى على حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك».

«إن دولة رئيس الوزراء سيجيبنى على ما أعتقد بقوله أنا محتفظ بوجهة نظرى وقد بينت ذلك فى مذكرة ٣٠ أبريل حيث قلت بها كيت وكيت».

«اسمحوا لى أن أعلن لكم فى صراحة أن هذه الكلمة كلمة التمسك بوجهة النظر فى الوقت الذى ينفذ فيه عكس ما تدل عليه أصبحت لا وزن لها حتى فى نظر الإنكليز أنفسهم».

«أؤكد لحضراتكم إننى إذا أشفقت على بلادى من أن تضيع حقوقها بمثل هذه السياسة، فإنى أشفق أيضًا على وزارة مصرية من أن تمس كرامتها. ماذا يقول الإنكليز إذا عرفوا أن مدى هذه التصريحات والمذكرات والتمسك بوجهة النظر أن يكفى أن يكشروا ليذهبوا بكل أثر لهذه المذكرات وغيرها؛ إن الدفاع عن حقوق البلاد لا يكون بمثل هذا الكلام».

«قولوا لى كيف لا يُجاب عن مذكرة مايو! كنت أفهم أن دولة رئيس الوزراء يقول إنى خصصت شكرى بكيت وكيت لو أنه رد عليها؛ ولكن دولته لم يفعل».

«ولقد قضى العرف الدولى الذى يتمسك به دولته فى مذكرة ٣٠ مارس بأن أقل ضروب الدفاع هو الاحتجاج فلماذا لم يحتج؟ وهل ما صدر من الحكومة الإنكليزية من التهديد لا يحتاج إلى الرد عليه ولو بكلمة واحدة! هذا شىء كبير».

«والخلاصة إنى لا أفهم معنًى لهذه السياسة؟ سياسة يد أبسطها للمندوب السامى طالبًا منه الاتفاق وأن أتوب إلى الله عن معارضته، ويد أخرى أبسطها للأمة قائلاً لها إنى محتفظ بحقوقك لا أتنازل عن شىء منها وأنى أطالب بحقوق مصر كاملة كما أطالب باحترام حقها فى السودان».

«ما هذا؟».

عَرِّفونا تفسير هذه السياسة

«تقدمكم وزارة عرفنا من سياستهم ما عرفنا ومنهم وزير تعطل البرلمان على يده! لا، إن البرلمان يعود ثانيًا لأن الدستور أصبح من دم الأمة، ولكن كيف ندفع هذه الويلات التى تجرونها على البلاد؟ وكيف نفاخر بدستورنا إذا شللتم يده وذهبتم تشكرون الخصوم على ما أنزلوه بنا من الويلات؟».

«لازلت يا إخوانى أقول، والقضية قضية مصر، إن تباعدكم عن موافقتى على رأيى له نتائج خطيرة، لأنكم بذلك تسجلون على أنفسكم فى الرضى بها رضى بالذل والهوان والافتيات على حقوق البلاد بالتدخل فى شئونها، وأن لا يعرض قانون الاجتماعات على المجلس ولا أى قانون آخر مثله».

«ولا شك أن القضية قضية مصر ومصر فوق النحاس وفوق كل حزب وكل اعتبار».

إجابة رئيس الوزراء

«يتساءل حضرة العضو المحترم فى مستهل استجوابه وفى ختامه «إلى أى طريق نحن مَسُوقون».

«والجواب غير خافٍ عليه. فإنًّا نعالج من أحوال البلاد ما أفسده غيرنا وحضرته أدرَى الناس بهؤلاء الغير».

«فما كانت وزارتنا هى التى قبلت إنذارات ولا اعترفت بحالة أو فعل يمس استقلال البلاد، بل على الضد من ذلك لما تولينا الحكم فى الظروف الدقيقة التى تلت رفض مشروع المعاهدة، ويعرف حضرة العضو المحترم كيف رفضت قائلاً صراحة فى برنامجنا إننا توخينا فى قبول الحكم الاحتفاظ بحقوق البلاد وأحكام دستورها من غير أن يعتبر هذا القبول إقرارًا لأية حالة أو فعل يتعارض مع استقلال البلاد بسيادتها (تصفيق حاد)».

«وقد أيدنا ذلك التصريح بالعمل فرددنا على مذكرة ٤ مارس سنة ١٩٢٨ بمذكرة ٢٠ مارس التى يعترف حضرة العضو المحترم أنها حققت العهد الذى أخذناه على أنفسنا وأنها تتفق مع الخطة التى أعلنًاه».

«أما مذكرة ٤ أبريل التى يدَّعى حضرة العضو المحترم أننا سكتنا عن الرد عليها فقد رددنا عليها الرد الكافى أمام البرلمان وسجلناه فى مضابطه، ولم

نكتفِ بذلك بل عدنا فأثبتاه فى ردنا على الإنذار البريطانى بتاريخ أول مايو سنة ٢٨ حيث قلنا فيه:»

«وقد عادت الحكومة المصرية فأكدت وجهة نظرها هذه فى الاحتفاظ بحقوق البلاد أمام البرلمان فى بيانها الذى ألقته بتاريخ ٥ أبريل إجابة على المذكرة البريطانية المؤرخة ٤ أبريل».

«أما تساؤل حضرة العضو المحترم عن معنى وجهة نظرنا التى تمسكنا بها فيدهشنى أن يتساءل عنها مصرى فى الوقت الذى سجلناها فى ردودنا على الحكومة الإنكليزية واعترفت لنا بتمسكنا بها، ويكفى أن أحيل حضرته على نصوص ردودنا وأذكره بوجه خاص بما قلناه فى ردنا بتاريخ أول مايو حيث جاء فيه:»

«ولا يَسَع الحكومة المصرية أمام واجبها فى صيانة حقوق البلاد كاملة والمحافظة على دستورها أن تسلم بما تضمنته مذكرة ٢٩ أبريل من حق بريطانيا العظمى فى التدخل فى التشريع المصرى ارتكانًا على تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، فإن هذا التصريح كان ولا يزال تصريحًا من جانب واحد وقد قصدت الحكومة البريطانية أن يكون له فعلاً هذه الصفة فهو بطبيعته لا يلزم الطرف الآخر ولا يقيده. ولقد صرح المستر رامزى ماكدونالد بصفته رئيسًا للحكومة البريطانية فى الخطاب الذى أرسله اللورد أللنبى بتاريخ ٧ يوليو سنة ١٩٢٤ إلى المغفور له سعد زغلول باشا رئيس الحكومة المصرية وقتئذ. وقد جاء فى ذلك الخطاب ما يأتى نصه:»

«لقد أبدى المستر ماكدونالد بعبارة صريحة لوزير مصر بلندره فى ١٥ مايو سنة ١٩٢٤ أن كل تصريح من أحد الطرفين يبين فيه موقفه لا يلزم مطلقًا الطرف الآخر بالاعتراف بهذا الموقف».

«وقد كان لهذا الرد معناه وقيمته فى الوقت الذى كانت فيه البلاد مهددة بأكبر الأخطار. ولم أكتفِ بهذه التصريحات العلنية التى لا تترك مجالاً للريبة، بل فى المقابلة التى يعيبنى عليها حضرة العضو المحترم لم أقتصر على المجاملات السياسة المألوفة بل اغتنمت تلك الفرصة لأؤكد موقفنا ردًا على مذكرة ٣ مايو، وقلت لفخامة اللورد لويد إننا متمسكون بوجهة نظرنا وأبرق فخامته بذلك إلى السير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية».

«وإنى آسف يا حضرات الأعضاء أن يُلجئنى حضرة العضو المحترم أن أضع نفسى موضع المفاخر بما قلت أو فعلت إذ لم أؤدِّ إلا واجبًا تعلق بذمتى وضميرى، ذلك أنى لم أقتصر على هذه الردود والأحاديث التى تعرفونها. بل إنه فى مقابلات أخرى مع فخامة اللورد لويد لم أدخر وسعًا لتعيين الموقف على حقيقته وشرح وجهة النظر المصرية من بدء الاحتلال إلى الآن، وأكدت له أننا مع رغبتنا الصادقة فى توثيق عُرَى المودة بين مصر وبريطانيا العظمى والوصول إلى اتفاق يحفظ حقوقنا ويصون مصالح غيرنا أنه لا يتعارض مع استقلالنا فإننا لا نعترف أن استقلالنا منحة من غيرنا (تصفيق حاد) بل هو حق طبيعى لنا ولا يمنح الشىء إلا مالكه. ولم تكن مصر فى يوم من الأيام جزءًا من الإمبراطورية البريطانية وقد صرح بذلك رجال الدولة من الإنكليز فى مختلف الأوقات».

«أما ما جاء فى استجواب حضرة العضو المحترم بشأن تأجيل مشروع قانون الاجتماعات إلى دور الانعقاد المقبل وما ادعاه من أننا شكرنا الحكومة الإنكليزية على سياسة الإنذار والشدة، فليس لدىَّ ما أزيده على ما أجبت به فى مجلس النواب بجلسة ١٤ مايو سنة ١٩٢٨ ونال استحسانه التام، وما كنت أظن أنه بعد هذا البيان الوافى يعود سائل أو مستجوب إلى الحط من شأن هذا الموقف المشرف. وإنى أكرر هذا البيان هنا لتقدروه حضراتكم قدره، وهو:»

«إننى أرحب بسؤالَىْ حضرتَى النائبين المحترمين لا لأنهما أتاحا لى فرصة أدفع بها عن نفسى سوءًا، فما من سوء يمسنى أو ضعف يلحقنى وأنا كما أنا محوط بسياج من الحق وضمير من ورائه قوى بتأييدكم والأمة من ورائكم. ولكنها فرصة سنحت لأعرض أمامكم موقفًا كان فيه هذا الضعيف الواقف أمامكم قويًا بل جريئًا فى الحق لا يخشى أن يقول لخاطئ فيما أخطأ فيه أخطأت ولا للمحسن فيما أحسن فيه أحسنت».

«تعلمون حضراتكم كيف تمسكت وزارتكم بحق البلاد كاملة فى ردها على الإنذار البريطانى فلم يَثْنِها وعد عن خطتها التى لا محيد لها عنها وهى خطة الحزم فى حقها والصداقة والمسالمة مع غيرها».

«ولقد اكتفت الحكومة البريطانية بأن سجلت وجهة نظرها فى ردها. وعندما سلمنى جناب المستر هور ذلك الرد قال لى: إن فيه الدليل على أن الحكومة البريطانية قدرت موقف الصداقة والمسالمة من جانب الحكومة المصرية قدره

فجاء ردها كما ترى مسالمًا. فلم يكن لى بد من أن أتقدم إلى ممثل الحكومة البريطانية لأبدأ الشكر على رغبة المسالمة التى أعربت عنها مع تأييد تمسكنا بوجهة نظرنا. وهذا ما فعلته».

«أما القول بأن الشكر قد ينصرف إلى ما جاء فى رد الحكومة البريطانية من تمسكها بوجهة نظرها فينفيه قطعيًا أننى فى ذلك الحدث قلت صراحة للورد لويد ما أثبته فخامته فى تلغرافه للسير أوستن تشمبرلن، وهو أن الحكومة المصرية متمسكة بوجهة نظرها فى صون حقوق البلاد».

«وأكثر من هذا فقد سلم فخامته بذلك حيث فيه صون حقوق البلاد مما كان له أثر فى حل الأزمة حلاً سلميًا ـ لا سعيدًا: فأجاب فخامته إن كلاً من الفريقين احتفظ بوجهة نظره؛ ولكنه قال: إنه يأمل أن يعمل كل من الفريقين على اجتناب التصادم (تصفيق). وإنى أتلو على حضراتكم البيان الرسمى الذى أصدرته فى هذا الخصوص وفيه تفصيل دقيق للمحادثة كما وقعت أخذًا وردًا».

«على إثر انتهاء الأزمة الأخيرة بتبادل المذكرتين المصرية والبريطانية المؤرختين أول و٢ مايو سنة ١٩٢٨. قابلت فخامة اللورد لويد يوم ٣ مايو وطلبت منه فى أثناء الحديث الذى دار بيننا أن يبلغ حكومته امتنانى فى ما أعربت عنه فى ردها من تفهُّم الحقيقة لرغبة الحكومة فى المسالمة والصداقة مع احتفاظها بوجهة نظرها بأمل أن يعمل كل منهما على اجتناب التصادم، فأكدت له أن هذا يتفق ورغبة الحكومة المصرية التى تأمل أن يؤدى تبادل روح التفاهم إلى الوصول إلى حل نهائى مؤسس على صداقة حقيقية متبادلة».

«وبديهى أن هذا الشكر مُنصبٌ فى معناه بل وفى لفظه على ما بدا من الحكومة البريطانية من روح المسالمة والتفهم الحقيقى لمقاصد الحكومة المصرية؛ مما كان له الأثر فى حل الأزمة حلاً سلميًا ـ لا سعيدًا».

«أما تلك الروح التى قابلت بها الحكومة البريطانية رغبتنا السامية، فهى أنها عدلت عن تنفيذ وعيدها مع أننا لم نسلم لها بوجهة نظرها التى هى إرادتنا على أن نسلم لها بها وأن نعطيها فى الميعاد المحدد تأكيدًا كتابيًا قاطعًا بأنه لن يستمر فى نظر مشروع قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات فاستحقت بهذا العدول شكرنا».

«ومن الامتهان لعقولنا أن يقال إنى شكرت الحكومة البريطانية على

سياسة الإنذار وإرسال البوارج، بل كان الشكر كما هو واضح للعدول عن هذه السياسة».

وأما تساؤل حضرة النائب المحترم ـ لاحظوا حضراتكم أننى أتلو عليكم ما قلته فى مجلس النواب ـ عن إعرابى عن رغبتى فى العمل بالتفاهم مع الحكومة البريطانية وتجنب أسباب الشقاق، فقد ذكرت لحضراتكم ما دار بينى وبين اللورد لويد من الحديث فى هذا الصدد أخذًا وردًا. وأكرره الآن منعًا لكل لبس. قال اللورد لويد إن كلاً من الفريقين احتفظ بوجهة نظره، ولكنه يأمل أن يعمل كل من الفريقين على اجتناب التصادم. فأجبته أن هذا يتفق ورغبة الحكومة المصرية التى تأمل أن يؤدى روح التفاهم إلى الوصول إلى حل نهائى مؤسس على صداقة حقيقية متبادلة».

«إذن ليس فى هذا الحديث تسليم بأى تدخل كان، بل على الضد من ذلك فيه تكرار وتأييد لما تمسكنا به فى ردنا من تقرير حقوقنا كاملة مع الاحتفاظ بخطتنا الودية فى ضوء الثقة المتبادلة بين البلدين أملاً فى أن يعقبها عهد من التفاهم الحقيقى والمودة والعدل (تصفيق)».

«إن هذه الوزارة وهى قائمة على ثقتكم لسائرة فى سبيلها محتفظة بحقوق البلاد من غير ما هوادة ولا ضعف غير حاسبة فى الحق إلا إرادة أمتها ووحى ضميرها والله وليُّها وهو حسبُها ونعم النصير».

الثقة بالوزارة

«ثم تلا الرئيس بيانًا موقعًا عليه من كل من عبد الله أباظة بك والأستاذ عزيز ميرهم ومحمد أحمد الشريف بك، هذا نصه:»

«بعد سماع البيان الذى ألقاه صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء يعرب مجلس الشيوخ عن تأييده التام للسياسة الحكيمة التى اتبعتها الحكومة للاحتفاظ بحقوق مصر كاملة، ويشكرها على كل سعى طيب فى تحسين العلاقات بين مصر وإنكلترا قاعدته استقلال مصر استقلالاً تامًا: ومع ثقة المجلس كاملة بها يقرر الانتقال إلى جدول الأعمال».

«فوافقت الهيئة عليه. ورُفعت الجلسة».

واستمر الشيوخ يعالجون الشئون المعروضة عليهم حتى كان قضاء الله بتغيير الجو السياسى وإحلال وزارة مكان أخرى».

تأجيل البرلمان

وحين تولى محمد محمود باشا رياسة الوزارة على النحو الذى قدمناه فى الفصل السابق، بُذلت من جهته بواسطة أنصاره مساع لإقناع النواب بعدم الاقتراع على الثقة بالوزارة حتى تستبين خطتها ويتضح نهجها؛ ولكن كل ذلك ضاع عبثًا وكان الجو يبشر بإصرار أكثرية النواب على مجابهة الوزارة بالمعارضة، فاستصدر رئيس الوزارة مرسومًا ملكيًا بتأجيل انعقاد جلسات البرلمان شهرًا كاملاً فصدر ذلك المرسوم وتلاه رئيس النواب فى المجلس فى مساء يوم صدوره (٢٨ يونيه سنة ١٩٢٨). وإليك وصف تلك الجلسة لأهميتها نقلاً عن السياسة بتاريخ ٢٩ يونيه.

احتياط البوليس

اتخذ البوليس أمس احتياطه للمحافظة على الأمن والنظام فيما جاور دار البرلمان فوقفت السيارات تحمل جنود بلوك الخفر، ووقفت شراذم من هؤلاء الجنود على رءُوس الطرقات الموصلة لشارع دار النيابة وكانوا جميعًا بقيادة جناب البكباشى هن مساعد الحكمدار.

إلا أن صاحب السعادة رسل باشا حكمدار العاصمة حضر بعد ذلك وتفقّد الحالة العامة.

❊ ❊ ❊

وعُقد مجلس النواب فى موعده العادى مساء الأمس برياسة الأستاذ ويصا واصف بك، وكان مفهومًا أن مرسومًا ملكيًا قد صدر بتأجيل جلساته شهرًا كاملاً، فانتظم عقد النواب المحترمين قبل افتتاح الجلسة بدقائق وكان يبدو عليهم شىء من السكون، كما كان يبدو شىء من الحركة غير العادية فى الشرفات العليا التى كانت حافلة بعدد كبير من الطلبة.

تصفيق وهتاف

ودخل الأستاذ ويصا واصف وأخذ مكانه من مقعد الرياسة ودخل بعده صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا، وكان فى انتظاره عند مدخل الجلسة

النائب المحترم فخرى بك عبد النور الذى قابل النحاس باشا بالتصفيق عند دخوله، فوقف النواب وصفقوا طويلاً وانبعث التصفيق من الشرفات العليا.

وانقطع التصفيق فوقف النائب المحترم زكريا أفندى مهنا وهتف «ليحى الدستور» فردد هتافه النواب، ثم هتف «ولعنة الله على من يعتدى على الدستور» وجلس.

* * *

كلمة واحدة

ووقف النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى بك واستأذن الرئيس فى كلمة يريد إبداءها، فقال الرئيس حرفيًا: «اسكت. اسكت. مافيش كلام. لا أسمح لك بالكلام».

«فقال عبد العزيز بك الصوفانى: «دى كلمة واحدة»، فكان رد الرئيس: اسكت اطردوه بره: اطردوا الراجل ده بره».

«فاحتج عبد العزيز بك الصوفانى على هذه العبارات وجلس».

* * *

مرسوم الإرجاء

«وتناول رئيس المجلس ملفًا كان أمامه على المكتب، وتلا المرسوم الملكى بتشكيل الوزارة ثم تلا المرسوم الآتى:»

«نحن فؤاد الأول ملك مصر»

«بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٧ بدعوة البرلمان إلى عقد جلساته العادية»

«وبعد الاطلاع على المادة ٣٩ من الدستور»

«وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقته رأى هذا المجلس، رسمنا بنا هو آت:»

«المادة الأولى - يؤجل انعقاد البرلمان مدة شهر».

«المادة الثانية - على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا ويُعمل به ابتداء من اليوم».

«صدر بسراى عابدين فى ١٠ محرم سنة ١٣٤٧».

ثم قال:

«وبناء عليه يؤجل المجلس على أن ينعقد من تلقاء نفسه فى الساعة السادسة من مساء يوم السبت ٢٨ يوليو القادم».

* * *

انصراف النواب

وانصرف النواب المحترمون مصفقين تصفيقًا حادًا متواصلاً؛ حيث استقلوا سياراتهم وغادروا دار البرلمان.

حكمدار العاصمة

«وكان صاحب السعادة رسل باشا حكمدار العاصمة واقفًا على باب المجلس عند انصراف حضرات النواب المحترمين يشرف على حفظ النظام وصيانة الأمن».

تلك كانت نهاية حياة البرلمان فى شهر يونيه سنة ١٩٢٨ .

متفرقات

سفر حرم المغفور له سعد باشا

كان من فضل الحركة القومية فى مصر وما أُحيط به اسم المرحوم سعد زغلول باشا من العناية والاهتمام أن ورثت حرمه السيدة صفية ابنة المرحوم مصطفى فهمى باشا قسطًا من عطف الجمهور وإجلاله وأصبح غُدوُّها ورواحها محفوفًا بالاحترام. وكانت أولى سفراتها إلى الخارج بعد وفاة زوجها فى يوم الخميس ٨ يونيه سنة ١٩٢٨ إلى فرنسا للاستشفاء، وقد ودعها على رصيف محطة العاصمة نواب وشيوخ وطلبة وغيرهم كما رافقها إلى الإسكندرية رهط كبير منهم، كما صحبها إلى فرنسا فؤاد بك كمال وطاهر بك اللوزى وعقيلاتهما والآنسة فريدة وصيفتها ووالدة هذه الوصيفة. وقد صرحت بأنها تنوى العودة فى يوم ١٤ يوليو من العام الحاضر.

وقد أُلقيت كلمات توديع ذكرتْ فيها المرحوم زوجها، كما بعثت هى ببيان شكر للحفاوة التى ودِّعت بها نشرته لها الصحف.

وقد أقلعت بها الباخرة (سيبيريا) قُبيْل الساعة السادسة من بعد ظهر يوم ٨ يونيه.

وفاة الطبيب الدكتور على بك إبراهيم رامز

أُصيب المرحوم الدكتور على بك إبراهيم رامز بجرح فى إبهام يده اليمنى أثناء قيامه بعملية جراحية، وقد أودى هذا الجرح بحياته التى كانت نهايتها يوم ٩ يونيه.

وقد قامت الأمة بواجبها فى تشييع جنازة النابغة المُبرِّز، فى حفل مَهيب، كما رثته الصحف والكتّاب والشعراء بأبلغ الكلمات.

سلطان الشحر والمكلا وحضرموت

وصل إلى القاهرة فى يوم الإثنين ١٨ يونيه سنة ١٩٢٨ حضرة صاحب السمو السلطان (عمر بن عوض القعيطى) سلطان الشحر والمكلا وحضرموت قادمًا من بلاد الحجاز، وبقى بمصر بضعة عشر يومًا لقِى فى خلالها صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول بسراى عابدين بعد ظهر يوم ٢٥ يونيه، ثم سافر منها إلى أوروبا لمشاهدة مفاخر المدنية الحديثة فى بلاد الغرب.

■■■

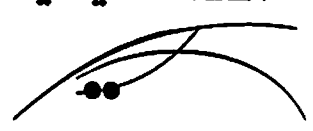
الباب السابع

■ شهر يوليو

■ ■

الفصل الأول

الحالة السياسية



اختُتم الشهر الماضى بصدور المرسوم الملكى بتأليف الوزارة المحمدية وتسمية أعضائها جميعًا عدا وزارة الأوقاف، فقد أُحيلت أعمالها مؤقتًا على صاحب المعالى جعفر والى باشا وزير الحربية إلى أن يتم قريبًا أو بعيدًا اختيار وزيرها، وصدر إثر ذلك مرسومٌ ملكى آخر أثبتناه فى موضعه قاضٍ بتأجيل البرلمان شهرًا.

هل للإنكليز يد فى هذا الانقلاب؟

لا شك عندنا فى أنه ما دامت إنكلترا تحتل هذه البلاد فلابد لها رأى فيما يجرى بها من تطورات وانقلابات، ولكن الظواهر كانت تدل فى هذه المرة على حيدة الحكومة الإنكليزية، فلم تكثر زيارات مندوبها فى مصر للقصر الملكى كعادته فى كل أزمة ولم تتحدث الصحف بادئ الرأى بمثل هذا، اللهم إلا صحيفة البلاغ فقد نبهت على تدخل الإنكليز ببعض مقالات إحداها تحت عنوان: «الإنجليز هم المسؤولون» بتاريخ ١٧ يوليو، جاء فيها:

«هذه أمة كاملة تريد أن تحكم نفسها بنفسها أى أن تكون حكومتها فى يد أغلبيتها، وقد كانت كذلك فعلاً، فإذا نزعت هذه الحكومة من يد الأغلبية وأعطيت للأقلية ـ ونقول تسامحًا الأقلية وإلا فإن هذه الأقلية لا تزيد على بضع عشرات من طلاب المصالح الشخصية، وإذا قامت هذه الأقلية تحكم بيد من حديد، فليس يقبل العقل كما لا يقبل العرف أن تتمكن الأقلية من ذلك إلا وهى مستندة إلى قوة، ولا قوة هناك غير الحراب البريطانية».

«ولدينا فى هذا مثلان معروفان أحدهما كان الإنكليز فيه ظاهرين والثانى كانوا فيه مختبئين ثم كشفتهم الحوادث. فأما الأول فهو وقوفهم فى وجه المغفور له سعد زغلول باشا فى يونيو سنة ١٩٢٦ حينما أعطته الانتخابات الأغلبية التى هى الآن للوفد فى البرلمان ورأى أن من حقه الدستورى أن ينهض بالحكم ويؤلف الوزارة. هذا هو المثل الأول وقد كانوا فيه ظاهرين غير مستترين. أما المثل الثانى الذى كانوا فيه مستترين فهو عملهم فى حل مجلس النواب فى مفتتح سنة ١٩٢٥ مرتين متواليتين، فلقد اجتهدوا إذ ذاك فى أن يختفوا عن العيون كما يفعلون الآن فقالوا وأكثروا إن الشأن شأن مصر وحدها وأنهم هم واقفون على الحياد لا ناقة لهم فى الأمر ولا جمل. ثم لم يكتفوا بهذا بل زادوا فجعلوا كلما جلسوا إلى مصريين قالوا إنهم قوم يألفون النظم الدستورية فلا يمكن أن يرضوا عن العبث بالحياة النيابية فى مصر أو فى غيرها من البلدان، ولكنهم من جهة أخرى يحرصون على الاستقلال (!!!) الذى اعترفوا به لمصر فيتركون لها أن تتصرف فى شؤونها كما تشاء».

وكانت كلمة «الاستقلال» فى ألسنتهم مضحكة للذين يعرفون مقدار عبثهم به حينما تكون لهم مصلحة ومقدار لَوْكهم إياه بألسنتهم حينما يريدون أن يصلوا فى الظلام وأن يستتروا خلفه. ولكن الرواية كانت إذ ذاك تمثل أول مرة فكانت مناظرها براقة وأمكن أن تجوز على بعض الساذَجين. ثم لم تمض أيام حتى انكشف المستور كله فإذا الناس يرون رأى العين أن الإنكليز هم العاملون مباشرة فى حل مجلس النواب مرتين وفى تعطيل الحياة النيابية، وإذا المندوب السامى البريطانى يحول دون إعادة هذه الحياة بكل الوسائل لولا أن يُكره على ذلك بتحفز الأمة للغضب وباجتماع البرلمان فى الكونتننتال.

فالإنكليز هم الذين كانت لهم دائمًا اليد الأولى والأخيرة فى نزع الحكم من الأغلبية وإعطائه للأقلية أو فى جعله حكمًا مطلقًا..إلخ».

تدخل الصحف الإنكليزية فى موضوع الأزمة

على أن هذه الحيدة الظاهرة فى موقف الحكومة الإنكليزية لم تلتزمها صحف إنكلترا، فقد تدخلت فى الأمور والأسباب التى حدت بجلالة الملك أن يقيل وزراء مملكته.

فكان من أقوالها ما نشرته مجلة أفريكان ورلد، وقد جاء بها نقلاً عن برقيات الأهرام الخصوصية فى أول يوليو:

«بنى جلالة الملك فؤاد إقالة الوزارة على انحلال الائتلاف ومن الضرورى أن تصرح بهذا لأن قضية سيف الدين سائرة سيرًا يحجب عن الأنظار معظم المسائل السياسية. فمن التعقل والحكمة أن تمتنع عن إبداء أى حكم إلى أن تتضح جميع الوقائع».

ثم وصف المراسل بيانات عبد القادر حمزة بك بأنها صحيحة كل الصحة فلم يشك أحد قَط فى نزاهة النحاس باشا وويصا واصف ولِمَ أغفل رفيقهما الثالث جعفر فخرى بك صدفة واتفاقًا. فمن المعروف لكل أحد حتى أعداء النحاس باشا أن شر ما يُقال فيه هو أنه أحمق نزيه».

«وأما فى شأن الموقف السياسى فإن ما وقع يبرر ما أظهرته الحكومة البريطانية من الحكمة بقبول إذعان مصر الجزئى غير الكامل لشروط الإنذار، فلو أصرت على وجوب الإذعان التام لسقطت وزارة النحاس باشا وعدت الحكومة البريطانية مسئولة. أما الآن فإن وزارة النحاس باشا قد سقطت بدون تدخل من جانب بريطانيا».

أما فيما يتعلق بالمستقبل فقد قال المراسل إنه من الممكن للأكثرية الوفدية فى البرلمان أن تُظهر حكمة وبُعد نظر فتتجنب تعطيل الحياة النيابية وتمتنع عن إعلان عدم الثقة بالوزارة الجديدة وبذلك تنتهى الدورة البرلمانية انتهاء عاديًا، وإلا فيجب أن نتوقع حل البرلمان أو تأجيل انعقاده إلى أجل غير معين. وعندئذ تستمر الوزارة فى عملها من دون برلمان وتسعى إلى تقوية مركزها. ثم إنها تعدل أيضًا قانون الانتخابات آملة أن يأتى يوم تستطيع فيه دخول انتخابات جديدة على أساس يضيق نطاق حرية الانتخاب؛ لأن كل انتخاب يجرى على حسب القانون الحالى يفضى إلى انتخاب أكثرية وفدية عظيمة.

«على أن جميع هذه الخطط لا تحمل على التفاؤل فقد جُربت فى السابق وانتهت بالفشل».

أقوال مكاتب جريدة الديلى ميل

ونشرت جريدة الديلى ميل اليوم تلغرافًا لمكاتبها فى القاهرة، قال فيه ما يلى:

«نشأ عن البيانات التى أصدرتها الأحزاب المختلفة عن الأزمة الحاضرة موقف غريب. فمحمد باشا محمود يقول إنه لا ينوى أن يُدْخل أى تعديل على قانون الانتخابات أو يُحْدث أى تغيير فى الدستور. ويصر الوفد على زعمه بأن

الوزارة الجديدة قد تولت الحكم لكى توقف الحكومة البرلمانية وتعدل قانون الانتخابات لكى يُحرم أكبر جانب من المنتخبين من حقوق الانتخاب».

أقوال مجلة أفريكان ورلد

ونشرت مجلة أفريكان ورلد مقالا رئيسًا قالت فيه ما يلى:

«لم يُظهر النحاس باشا منذ تولى رياسة الوزارة أى مظهر يدل على أنه يحرز مقدرة أو حنكة إدارية. وكان أظهر تصرف يدل على غباوته هو عدم استقالته وطلب التحقيق الرسمى حالما وجِّهت إليه تلك التهم التى مست كرامته الشخصية مساسًا خطيرًا مهما كان يعدها سخيفة. ولم يَرَ الملك فؤاد بُدًا من السيطرة على الموقف فالملك فوق الاعتبارات السياسية، فقد كان الملك فؤاد دائمًا من أشد الناس محافظة على دستور البلاد وهو مشهور بالحكمة والدهاء. وجعل غايته دائمًا أبدًا السهر على مصالح بلاده وتقدمها والمحافظة على حقوقها القومية. وكان دائمًا يظهر استعداده للثقة بالوزراء الذين يتوخون الحكمة والإخلاص فى خدمة بلادهم ويؤيدهم كل التأييد. وقد أصاب فى اختيار محمد باشا محمود لرياسة الوزارة الجديدة. فهو مصرى نبيل مقتدر مثقف خير ثقافة وسينال محمد باشا محمود عطف أصدقائه الكثيرين هنا فى أثناء القيام بمهمته الوعرة. ثم إن إدخال الدكتور حافظ بك عفيفى فى الوزرة وتخصيصه بوزارة الخارجية أمر جدير بالاهتمام. فقد زار الدكتور عفيفى إنكلترا أكثر من مرة فهو محترم ومحبوب لدى كل من عرفه. وسترقب بريطانيا بعطف واهتمام مساعى الملك ووزرائه لمعالجة الحالة. ونحن لا يمكننا أن ننتظر من الوزارة الجديدة أكثر من أن تبذل كل ما فى وسعها - وهذا ما نعتقده فيها - بأن تمهد السبيل لسير العلاقات الإنكليزية واجتناب وقوع أزمات أخرى لا موجب لها ولا تنتج غير الضرر للبلدين. ويجب الآن تأجيل كل فكرة تتعلق بالمفاوضات إلى أجل غير مسمى. فمصر تقضى مدة من الزمن فى مكافحة مشكلاتها الداخلية الخطيرة».

رد الأستاذ ويصا واصف على الصحف

وقد دعا هذا التدخل المتوالى من جانب الصحف الإنكليزية الأستاذ ويصا واصف رئيس مجلس النواب إلى صوغ رسالة للرد عليها نشرتها له بعض صحف لندن، وقد جاء فيها:

«ردد بعض الجرائد البريطانية (بحسن نية على ما أظن) صدى اتهامات كاذبة وجهت ضد رئيس مجلس وزراء مصر السابق وضد رئيس مجلس نوابها

بمناسبة نشر وثيقتين خاصتين بقضية منظورة الآن أمام مجلس البلاط. لذلك أرجو أن تتفضلوا بنشر التصحيح الآتى:

«يجب أن يلاحظ قبل كل شىء أن المسألة ليست إلا مسألة عقد اتفاق يتعلق بأتعاب محاماة حُرِّر بطريقة قانونية منذ ستة عشر شهرًا، أى فى وقت لم يكن أحد يتوقع انتخاب مصطفى النحاس باشا لرياسة مجلس النواب أو توليته رياسة مجلس الوزراء».

«إن هذا العقد يرمى إلى نوعين مختلفين من الإجراءات: الأول يتعلق برفع الحجر الموقع على الأمير سيف الدين للوصول إلى إعادة جميع أملاكه إليه، تلك الأملاك التى كانت موضع تصرفات مشكوك فيها كثيرًا، وذلك بطريق المرافعة عنه أمام أية جهة من الجهات القضائية المختلفة فى البلاد وتُقدر تلك الأملاك بعدة ملايين من الجنيهات. وبموجب هذا العقد ليس لنا الحق أن نتقاضى خلافًا للألف والخمسماية جنيه المدفوعة مقدمًا، مليمًا واحدًا من الأتعاب المتفق عليها وقدرها ١١٠,٠٠ جنيه إلا بعد تسليم جميع الأملاك إلى الأمير».

«أما النوع الثانى من الإجراءات فيتعلق بالنفقة وبموجبه تكون الأتعاب ١٠٠٠ جنيه إذا تقرر للأمير نفقة قدرها ٢٢٠٠٠ جنيه على أن تزيد أو تقل قيمة الأتعاب بحسب ما تقرر من النفقة، وقد نُص فى العقد على أنه فى حالة حصول نزاع بشأن الأتعاب يكون تقديرها من اختصاص محاكم القاهرة ابتدائيًا واستئنافيًا».

«وللآن لم تُقَمْ أية دعوى لرفع الحجر - وكل ما هنالك أننا ترافعنا أمام مجلس البلاط فى قضية النفقة. ويلاحظ أنه منذ ترك الأمير لندن لم يكن القيِّم قد صرف له شيئًا وإنما توسطنا أمام مجلس البلاط هو الذى ترتب عليه منحه نفقة مؤقتة قدرها ١٢٠٠٠ جنيه سنويًا. وبالرغم من ذلك فإننا لم نطالب بأتعاب».

«وعلى كل حال، فإن دولة مصطفى النحاس باشا قد تنازل عن توكيله بمجرد توليته رياسة مجلس الوزراء».

«أما الوثيقة الثانية فهى عبارة عن كتاب قيل إن جعفر فخرى بك أحد المحامين الثلاثة المكلفين بالقضية حرره فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٠ إلى زوج والدة الأمير. ولم يكن لى ولا النحاس باشا أى علم بهذا الكتاب على أنى لم أكن فى

ذلك التاريخ بمصر؛ وفضلاً عن ذلك فإن الفقرة المهمة من هذا الكتاب المحرر باللغة التركية وهى الفقرة التى بُنيت عليها الطعون الكاذبة التى وجّهت إلينا قد ترجمت ترجمة خاطئة قصد فيها التحريف قصدًا. وقد نُسب إلينا فى هذه الترجمة أننا سنقوم بمناورات الغرض منها حمل البرلمان على الموافقة على إلغاء القانون. فهذه الفقرة ليس لها وجود فى الأصل التركى. على أن فكرة إلغاء القانون الخاص بإنشاء مجلس البلاط قد قامت برءوس بعض الأمراء المصريين غير الراضين عن وجود هذا المجلس، وفضلاً عن ذلك فإن مشروع إلغاء المجلس المذكور قد قدمه أحد نواب المعارضة بعد أن وكل إلينا أمر هذه الدعوى بمدة طويلة وبعد أن توسطنا أمام مجلس البلاط ونلنا منه قرارًا بترتيب النفقة للأمير. وعلى كل حال، فإن هذا المشروع لم يزل فى ملفه أمام اللجنة المختصة رغمًا عن انقضاء سنة من تاريخ إيداعه».

«هذا الملخص الصغير يثبت لكم بجلاء أن لا أصل بالمرة للاتهامات الباطلة التى وجهها خصومنا السياسيون إلى رئيس مجلس الوزراء السابق وإلىَّ. وعلى كل فإننا سنحاسبهم عن ذلك أمام القضاء».

الإمضاء.. ويصا واصف ـ رئيس مجلس النواب

حديث للنحاس باشا

نشرت جريدة (ديلى تلغراف) حديثًا جرى لمكاتبها مع النحاس باشا، قال فيه:

«إننى أعتقد أن أسباب الأزمة الحالية بعيدة عن بريطانيا أو على الأقل لم تكن برضائها وهذا هو ما نستنتجه من الحوادث، فليس محمد محمود باشا كموسولينى أو كرومويل وهو إنما ينتمى إلى حزب سياسى مكروه جدًا وليس له أنصار، وتبعد كل البعد أن تكون مجرد أسباب داخلية محضة. وما تأجيل البرلمان إلا الخطوة الأولى فى سبيل حله الذى هو ضربة قاسية تصيب حياتنا الدستورية فرجل كمحمد محمود باشا. لم يكن ليجرؤ أبدًا على إتيان ذلك ما لم يكن معتمدًا على مساعدة تُذكر. ولست فى حاجة إلى أن أقول لك إن جميع البلاد تكره هذه الأعمال الرجعية التى أتتها الوزارة الجديدة والسياسة البريطانية هى المسئولة مباشرة عن هذا التهجم الجَسُور على حريتنا الدستورية ولم يحدث فى أى بلد من بلاد العالم المتمدين أن وزارة تتمتع بثقة الأغلبية فى كلا المجلسين تُقال لأن الائتلاف قد انفضَّ. فهل يوافق الشعب البريطانى على سياسة كهذه

وهل توافق عليها الحكومة البريطانية فتسلب أمة صغيرة كالأمة المصرية تجاهد لنيل حريتها السياسية من حريتها الدستورية التى هى كل ما تملك؟ دعنا من التلاعب بالألفاظ فالموقف يستدعى الصدق والدقة، فهل من العدل أن تفقد مصر كل شيء لأنها رفضت أن تقبل الفتات التى عرضتها عليها بريطانيا فى شكل معاهدة تجعل منها أمة ذليلة خاضعة، لقد أملنا أن ننمى سياسة الصداقة والتفاهم بين البلدين ولكن موقف بريطانيا الآن نحو مصر ونحو برلمانها يجعل من المستحيل على أى زعيم مسئول أن يناصر هذه السياسة»[1].

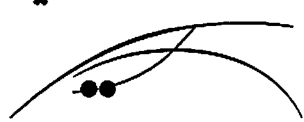
ذلك ما كان فى الجو السياسى بين مصر وإنكلترا سحابة شهر يوليو سنة ١٩٢٨ وما عسى أن يكون فى جو لا تعكره مفاوضات ولا تغيم فى سمائه محادثات، وإنما هى أمور داخلية بحتة لا شك فى أن لها أثرها العميق فى مستقبل الأمة المصرية ولكنها على كل حال تُسمى فى العرف السياسى شئونًا داخلية وسنبينها بإيضاح فى الفصل القادم.

■ ■ ■

(١) السياسة فى أول يوليو.

الفصل الثانى

الحالة الداخلية



كانت السياسة الداخلية فى غضون شهر يوليو من العام ذات لون واحد فقد أخذت وزارة محمد محمود باشا نفسها بمناوأة الوفديين كما أخذ الوفد نفسه بمعارضة الوزارة؛ وكذلك ظلت هذه الحرب بينهما: فتلك تستعمل ما بيدها من سلاح الحكم وسلطانه، وهذا يستخدم الدعاية ضد هذا بالخطب والأحاديث وما إليها.

وفى الحق أن الجمهور كان يتوقع من آن لآخر سقوط الوزارة، ظانًا أنها لا تقوى على السير ضد رغبات أكثرية النواب بضعة أيام. ولكن يظهر أن محمد محمود باشا ولى الحكم بعد أن وضع لنفسه ووزارته برنامجًا محدودًا وكان مقدرًا ما سيلقاه من صعاب وعراقيل تضعها المعارضة دائمًا فى طرق الحاكمين. فأعد لذلك عدته، وأبى إلا المضى فى الطريق التى يراها أصلح لشؤون البلد وقضيته، وهدد المعارضة «بيد حديدية» ولوح فى خطبه (بالدكتاتورية) وكلا الأمرين بغيض لدى شعوب هذا العصر شرقيها وغربيها؛ إذ لاتزال للديمقراطية مكانتها فى نفوس الجماهير وأثرها فى عقائدهم.

مصادرة مجلة روزاليوسف

السيدة روزاليوسف ممثلة كان لها فى عالم المسرح شهرة، ثم انصرفت عن العمل فى المسرح إلى نقد العاملين فيه، وأنشأت لذلك صحيفة أسبوعية خلعت عليها اسمها، فلما وقعت الفُرْقة بين الأحزاب تلمَّس الوفد صحيفة أسبوعية على شاكلة (الكشكول) تجرى فيها الأقلام بالنقد التهكمى فمالت إليه (روزاليوسف)؛ وأصبح للوفد كاتبان يسودان أكثر صفحات المجلة بالتهكم على الوزارة والسخرية منها.

وفى يوم الأحد انتظر قراء (روزاليوسف) صدورها على عادتها، وإذا بالصحف تنبئ بمصادرتها قبل موعد صدورها بيوم. ولم يتلمس الناس سببًا لهذه المصادرة فقد كان السبب واضحًا، وذلك أن (روزاليوسف) فى عددها المصادر كانت تتضمن فصلاً عن قضية سيف الدين قيل إن لهجته تمس بعض ذوى المقامات، كما أنه كان بين صورها واحدة تمثل محمد محمود باشا واطئًا الدستور بقدميه ليرقَى إلى كرسى الرياسة(١).

على أن صاحبة المجلة رفعت دعوى عاجلة على وزارة الداخلية نُظرت فى اليوم الثالث لمصادرة العدد ثم أُجِّلت بضعة أيام وانتهى أمرها ببراءة الوزارة. وقد نشرت جريدة البلاغ كثيرًا مما كان يتضمن العدد المصادر من صور ومواويل وأزجال وما إليها.

اجتماع الهيئة الوفدية وخطبة النحاس باشا

عند الساعة السادسة من مساء ٢٩ يونيه كان قد أَمَّ النادى السعدى أكثرية أعضاء مجلس الشيوخ والنواب. وقد انتظم اجتماعهم برياسة حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا الذى قوبل بالتصفيق الحاد وبتحية حارة. وكان عدد الزائرين من غير الأعضاء كثيرين جدًا حتى امتلأ بهم فناء النادى،وخارجه فى شارع سعد زغلول.

خطاب النحاس باشا

«وقف دولة الرئيس فخطب الحاضرين ساعة ألمَّ فيها بالحالة السياسية الحاضرة فتكلم دولته عن بدء الوزارة أعمالها بمحاولة التأثير فى النواب السعديين بما يعد جرحًا لعزتهم، وامتهانًا لوطنيتهم، واعتداء على كرامتهم. إذ السعديون ليسوا طلاب منافع ووظائف وإنما هم أصحاب مبادئ يضحون المنافع والمناصب فى سبيل قضية البلاد ويبذلون كل تضحية دفاعًا عن الدستور والحريات جميعًا».

«ثم تكلم دولته عن جبن الوزارة وضعفها الواضح البادى فى عدم استطاعتها مواجهة البرلمان، والتجائها إلى تأجيل عقده شهرًا فى نفس الوقت الذى صدر فيه الأمر الملكى بتأليفها. وأن هذا الفعل هو ذاته ما فعله دور أحمد زيور باشا

---

(١) الأهرام أول يوليو سنة ١٩٢٨.

فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ وإنه مقدمة لحل المجلس ووأد الحياة النيابية. وأن لا فرق إذن بين وزارة زيور والوزارة الحالية من حيث الاعتداء على الدستور ووطئه بالإقدام. وإن من الجراة الغريبة أن يزعم رئيس الوزارة أنه حريص على الدستور وجعله ركن الحكم الركين وعماده المتين!! وقد كان تأليف وزارته نفسه اعتداء صارخًا على الدستور؟!».

«ثم تكلم الرئيس عن حادثة مصادرة أعداد مجلة روزاليوسف وبيَّن أن هذا مخالف للمادة ١٥ من الدستور. مخالف لأبسط مبادئ الحرية ومخالف للقانون وأنه حادث غريب ليس له مثيل. وإذا كان القوم قد أرادوا أن يمنعونا من أن نتنفس فى برلماننا - فهل يريدون أن لا نتنفس فى صحافتنا؟؟ ثم قال دولته إن الأمر سيكون فى يد القضاء يفصل فيه بالعدل وبمقتضى الدستور والقانون».

«على أن الصورة الرمزية التى صادرها البوليس من مجلة روزاليوسف تمثل رئيس الوزارة يطأ الدستور بقدمه. وهذا يعبر عما يقوله كل مصرى من أن دولته قد وطأ الدستور بقدمه أولاً بتأليف وزارته ضد إرادة البرلمان ثم بتأجيله، وهذا نقد مباح أقرته المحاكم فى أحكامها- بل أقرت ما هو أكثر تطرفًا منه كالصور التى تُنشر فى جريدة الكشكول».

«ثم ختم دولته خطابه مؤكدًا عزمه وزملاءه للدفاع عن قضية الدستور، مغتبطًا بالروح القوية التى إطارها الشعب المصرى الملتف حول وفده الأمين، مكبرًا تلك الوطنية المُثلى التى ضربها ممثلو الأمة يوم تأجيل البرلمان، ذاكرًا أن النجاح حليف الأمة فى النهاية مهما طال الأمد وعظُم الجهاد وكاد الكائدون ودس الدساسون، وأن كل اعتداء على الحرية وكل ظُلامة ستكون عونًا على تحرير البلاد».

«وكان دولته يُقاطع بالتصفيق الحاد. كما كان النواب يتقبلون كلام دولته بحماسة وتأمين».

وقد علقت السياسة على خطبة النحاس باشا بكلمة تهكمية تحت عنوان: «حزب روزاليوسف»، قالت:

« ما كنا نصدق أن الأيام ستدور دورتها بالنحاس باشا الرئيس «الجليل» فتجرى الحقائق على لسانه فيعترف يومًا من أعلى المنبر بالنادى السعدى بأن مجلة رزواليوسف، على ما تنضح به من قاذورات، وما تلطخ به صفحاتها من

أوساخ، تتنافى مع أبسط قواعد الشرف والكرامة، هى لسان حال الوفد، ولسان حال النحاس باشا الرئيس «الجليل» وحاشيته».

«أجل ما كنا نصدق أن يقف النحاس باشا وحوله العصابة، على منبر الخطابة، مساء السبت بالنادى السعدى فيلقى الخطبة الطويلة العريضة؛ مشيرًا فيها إلى مصادرة مجلة روزاليوسف فيقول فيما يقول:»

«وإذا كان القوم قد أرادوا أن يمنعونا من أن نتنفس فى برلماننا فهل يريدون أن لا نتنفس فى صحافتنا؟».

«النحاس إذن يعترف صراحة بأن مجلة روزاليوسف صحيفة القاذورات فى الشتائم، صحيفة نبش الأعراض، صحيفة روزاليوسف الممثلة، هى لسان حال النحاس الشريف ووفده الطاهر النقى، الذين كانوا ينكرون فى جبن وخسّة انتماء هذه السلعة القذرة لهم تدافع عن قضية وطنية كما يدّعون».

«أيها الرئيس «الجليل» الثرثار إنك قد أخذت باعترافك وأثبتّ للرأى العام أنك والحاشية كنتم تمدون هذه الصحيفة القذرة بما يدنس وجه الفضيلة، كنتم تحملون لسان حالكم، مهمة نهش الأعراض والاعتداء على الشرف، وإذن لقد برهنت أيها الرئيس «الجليل» الطاهر، على أنك وعصابتك جراثيم تنخر فى عظام قضية البلاد وأنكم عصابة انحطت بكم كرامتكم المزعومة إلى أدنأ ما تنحط إليه الكرامات المخدوشة».

«اعترفوا إذن على لسان الرئيس «الجليل» أنكم أحط نفسًا من صبية الأزقة وشريديها، اعترفوا إذن أن هذه «الممثلة، روزاليوسف هى لسان حال الوفد المصرى وأن حزبكم على «حزب روزاليوسف».

«فبارك الله فى ثرثرة تجرى على لسان النحاس فتكشف عن سوءات العصبة وتُظهر للناس جرائم كانوا يرتكبونها فى الخفاء».

«وإذن فإن قضية البلاد عندكم هى قضية «نهش الأعراض»».

حديث لرئيس الوزارة

قالت السياسة بتاريخ ٤ يوليو سنة ١٩٢٨ ما يأتى:

«منذ يومين جرى لحضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء حديث مع مندوب جريدة «فرانكفورتر تسايتونج» وغيرها من الصحف

الألمانية بعث ملخصه إلى برلين بالتلغراف إلى أن يرسل نصه المطول فى مقال خاص.

وأمس نشرت زميلتنا «لاليبرتى» حديثًا لدولة الرئيس عرض فيه دولته لأكثر من واحد من الموضوعات التى يُعنى بها الرأى العام المصرى هذين اليومين.

وها نحن أولاء ننشر فيما يلى تعريب ملخص الحديث الأول كما أرسله المندوب بالتلغراف، وتعريب الحديث الثانى كما نُشر فى «لاليبرتى»:

- ١ -

«قال هر «كستلر» فى تلغرافه إلى مجموعة الجرائد الألمانية التى يمثلها:»

«قابل محمد محمود باشا الرئيس الجديد لمجلس الوزراء المصرى مندوبكم اليوم وصرح له بأنه لن يطرأ تغيير فى المبادئ التى تقوم عليها سياسة مصر الخارجية، وهو الآخر يعتبر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ تصريحًا من جانب واحد يجب أن تصل المفاوضات الخاصة بأربع النقط المحتفظ بها فيه إلى تحقيق استقلال مصر التام. إذ إن المصالح البريطانية فى هذا البلد لا تتعارض مع ذلك الاستقلال».

«على الرغم من أن الاتفاق بين البلدين أمر يُنظر إليه بعين العطف فإن دولة محمد محمود باشا يرى من غير المرغوب فيه أن تبدأ منذ الآن المفاوضات فى سبيل الوصول إلى ذلك الاتفاق».

«وقد صرح دولته فيما يختص بسياسة النحاس باشا أنها متغيرة غير ثابتة، وأضاف دولته أن كل ذى كرامة كان يجب عليه أن يستقيل بعد ظهور الوثائق المتعلقة بفضيحة سيف الدين».

***

- ٢ -

«ونشرت جريدة لاليبرتى بعد مقدمة الحديث التالى:

«سأل المندوب دولة الرئيس قائلاً:»

«ألا يسمح دولة الرئيس فيذكر لى الأسباب التى دفعته مرتين لتقديم استقالته فى الوزارة السابقة؟».

« دعنا من الإفصاح عن هذه النقطة فلسنا إذن فى معرض وضع تاريخ للأزمة».

- ألا يسمح دولة الرئيس فيشرح لقرائنا لماذا رفض مصطفى النحاس باشا أن يصافح اليد التى بسطتها دولتكم له بصدق وإخلاص، تلك اليد التى تقبلها المغفور له سعد زغلول دون تردد؟».

«لقد كان سلفى شديد التشبث بالحكم ولم يبْدُ منه أى رغبة فى قبول أى بديل عنه، فإما أن يتولى الحكم بنفسه وإما أن يترك السفينة دون ربان. فبعد أن تنحى عن الاشتراك معه فى الوزارة عدد من زملائه وحتى بعد أن أذيعت الوثائق الأخيرة أبدى مصطفى النحاس باشا عناده ورغبته فى الاحتفاظ برياسة الوزارة وقد كان هذا العناد الذى يؤسف له على غير أساس ودون مبرر لو وضع أمام نظره المثل الذى ضربه سلفه العظيم فى رياسة الوفد، فإن المغفور له سعد زغلول باشا الذى كان يشغل فى شؤون الأمة مكانًا مبرزًا عظيمًا والذى كان يتمتع باحترام لا مثيل له لم يتردد لحظة، مدفوعًا بعاطفته الوطنية ورغبته فى تسهيل ائتلاف الأحزاب أن يضع يده فى يد عدلى باشا وثروت باشا».

«وكان يجب على النحاس باشا أن يتبع نفس السبيل التى اتبعها المغفور له سعد باشا فى سبيل تذليل العقبات وحفظ الهدوء والذى نرغب فيه جميعًا. ولكنه فضل أن يعلن حربًا وأن يذيع بيانًا وأن يمنع أعضاء حزبه من الاشتراك والتعاون مع رئيس وزارة كان دائمًا أكثر الناس تحمسًا للائتلاف والدفاع عنه».

«- هل يمكننى يا سيدى الرئيس أن أحمل إلى قرائنا النقط المهمة فى برنامج دولتكم؟».

«- قل إننى سأحافظ على الأمن العام فى جميع البلاد بنشاط وسوف لا أسمح لأى شخص كان بأن يقلق الأمن والنظام، كما أننى سأبذل جهدى بحماس وإخلاص لبسط العدل بين كل الطبقات. فكل اجتراء على إقلاق النظام سيُقابل بشدة وحزم دون شعوذة ولا ابتعاد عن روح الدستور ونصوصه، وستُعطى العدالة للجميع دون تمييز وسيكون الكل أمام القانون سواء».

«سيدى الرئيس - فى جملة ظروف أُصيبت الإدارات والمصالح بالقلق والعبث من جراء الحوادث السياسية وأصيب الموظفون من جراء ذلك بمثل هذا القلق وعدم الاطمئنان».

«لقد قلت - وأكرر الآن أن ليس للموظفين أن يخشوا شيئًا ماداموا يؤدون أعمالهم بدقة وإخلاص ولن يؤخذوا بشىء يمس آراءهم وعقائدهم السياسية

بشرط أن لا يكون لها أثر فى تأدية أعمالهم، وفى استطاعتك أن تؤكد عنى أننى سأحافظ على مستقبل كل موظف وصالحه وأننى سأوفر لهم جميعًا احترامًا أدبيًا وأضمن طمأنينتهم المادية من كل عبث».

«هل يستطيع دولة الرئيس أن يفيدنى شيئًا عن قانون المعاشات الذى يرغب فى صدوره كثير من الموظفين؟».

«- لم يعد هذا الموضوع من اختصاصى وفى استطاعتك إذا أردت أن تسأل عنه وزير المالية».

« - هل يسمح دولة الرئيس فيفضى إلىَّ بما يراه فى العلاقات بين مصر والدول الأجنبية؟».

«أظننى لست فى حاجة أن أقول إن أرغبتنا الأكيدة هى أن نعيش فى سلام وتعاون مع جميع الدول وعلى الأخص هذه التى لها رعايا فى بلادنا، وأن للأجانب النازلين فى أرضنا الذين هم ضيوفنا أن يعتمدوا علينا فى ضمان الطمأنينة والحماية لأشخاصهم وأملاكهم وأن يتأكدوا أنهم سيلقون منا دائمًا تلك المعاملة الطيبة التى هى شيمتنا القديمة، وأنهم سيتمتعون فى كل الأحوال بعطفنا القلبى ودنا الذى لا تدفعنا نحوه إلا إرادتنا واختيارنا».

«كما أننا سنوجه أعظم اهتمام إلى تحسين علاقاتنا مع بريطانيا العظمى ويجعلها دائمًا قائمة على التعاون القلبى والثقة المتبادلة، وذلك دون أن يكون لدينا أقل نية أن نحيد قيد شعره أو نتوانى فى تحقيق آمالنا القومية فى مصر والسودان».

«هل تنوون دولتكم إعادة المفاوضات مع بريطانيا العظمى؟».

«إن الظروف الحالية لا تسمح مطلقًا بمواجهة مثل هذا السؤال».

«وكان صوت الرئيس دالاً على الجد والخطورة حين ألقى هذه العبارة ثم قال:»

«وإننى أعتقد أنه ليس من المرغوب فيه أن نستأنف المفاوضات فى الظرف الحاضر. إن السياسة تشغل دائمًا».

«فيما بعد؟».

«إن السياسة تُعنى قبل كل شىء بحوادث الساعة ولو أنه لا يحرم عليها أن تعنى بالخطط البعيدة المدى».

«وقد كان تعبيرك «فيما بعد» سابقًا لأوانه فلنتركه للمستقبل ولا نسبق الحوادث».

تعيين مديرين

ومضت الوزارة فى شأنها فاستصدرت مرسومًا ملكيًا بتعيين طائفة من المديرين، هذا نصه:

«نحن فؤاد الأول ملك مصر»

«بناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء»

رسمنا بما هو آتٍ

المادة الأولى

«عُين هارون سليم أبو سحلى بك محافظ السويس مديرًا لجرجا ومحمد زكى صالح بك مدير بنى سويف محافظًا للسويس وعبد السلام الشاذلى بك وكيل مديرية المنوفية مديرًا لبنى سويف وإبراهيم رشدى قمحة بك الوكيل بمديرية الغربية مديرًا لأسوان».

المادة الثانية

«على وزير الداخلية تنفيذ مرسومنا هذا»

«صدر بسراى عابدين فى ٢٦ محرم سنة ١٣٤٧ (٤ يوليو سنة ١٩٢٨)».

يأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
محمد محمود

محمد محمود
وزير الداخلية

* * *

كتاب إلى المديرين

وأعقب رئيس الوزراء بصفته وزيرًا للداخلية هذا المرسوم بكتاب إلى المديرين نصه:

«تفضل حضرة صاحب الجلالة مولاى الملك فعهد إلىَّ منصب رياسة ووزارة الداخلية، وقد بينت فى الكتاب الذى تشرفت برفعه إلى سُدَّته الخطة التى

أترسمها والغاية التى أرمى إليها والعهد الذى قطعته على نفسى بالذات فى سياسة للبلاد وتصريف أمورها، مجاهدًا على الاستمساك بحقوقها وإعلاء شأنها وتمكينها من التمتع باستقلالها التام والمحافظة على الدستور وأن تكون الحياة النيابية صورة صحيحة لحاجات البلاد وأمانيها، كل ذلك مقرونًا بالعمل على نشر الطمأنينة وإجراء العدل مجراه وإقرار الحقوق فى نصابها وتثبيت الحريات مع أخذ الجميع فى غير هوادة بالتزام ما رسمه القانون من الحدود».

«ولما كنت واثقًا من أنكم لا تدخرون وسعًا فى مؤازرتى فى تنفيذ هذه الخطة التى أعتقد بحق أنها إحدى الوسائل لتقدم البلاد ورقيها ورفاهيتها وإسعادها، رأيت فى الوقت نفسه أن أجعل لكم من السلطة والحرية فى العمل بقدر ما يتناسب مع ما يلقى على عاتقكم من كبير المسئولية بمنحكم بعض الاختصاصات التى لم تكن من قبل والتى سأفصلها فى كتاب سيرسل لكم قريبًا».

«وعهدى بكم - أن تكونوا عند حسن ظنى فيكم. وأن تقدروا هذه المسئولية قدرها بالدأب على القيام بواجباتكم - فى هذا الظرف الذى يستدعى تمام اليقظة والجد والمثابرة وحسن التصرف. وأول ما ألفت إليه نظركم المحافظة على النظام والأمن العام واتخاذ التدابير الفعالة الكافلة لبث الراحة والسكينة والطمأنينة فى ربوع البلاد فى الحدود التى رسمتها القوانين، فهذا هو المطلب الأسمى الذى أهتم به وأود تحقيقه بل الميزان الصحيح الذى تقاس به درجة الرقى الذى نسعى إليه».

«ولا داعى لأن أنبهكم إلى أنى لا أسمح مطلقًا بأى عمل من شأنه المساس بالأمن ولن أتسامح مع أى موظف كائنًا من كان يفرط أقل تفريط فى القيام بواجبه، وأصرح فى الوقت عينه بأننى سأعنى بأمر الموظفين من رجال الإدارة وضباط البوليس عناية خاصة ترفع أسباب الشكوى من تأخير ترقيتهم وتقوى من عزائمهم فى سبيل القيام بالواجب وتبث فيهم روح النشاط والهمة ولكننى سأزن أعمالهم وزنا دقيقًا فلا أمنح ثقتى إلا لمن كان شعاره العدل والاستقامة والنزاهة وحب العمل لخير الوطن مع الإباء وحفظ الكرامة».

«ويهمنى أن أقف أولاً فأولاً على أحوال البلاد العامة بما تقدمونه إلىَّ من تقارير أود أن تكون مفصلة مصورة لما يجرى فى دائرة اختصاصكم من مختلف نواحى الأموال جميعها وما يقوم به الموظفون المرءوسون من الأعمال؛ لأتخذ فى

الحـال مـا أراه مناسبًـا لكل حـالة. ويجب أن ترسل إلىّ هـذه التـقـارير فى اليـوم الأول من كل أسـبـوع إلا فـى الحـالات المتـعـجلة التى تقـومـون بإبلاغى عنهـا فى الحـالة وبغيـر توان. ولا يغـرب عن بالكم أن سيـاسـة الوزارة تقضى بإجـراء العـدل وتحقيـق المساواة بين النـاس بلا تمييـز بين الأحـزاب والمذاهب، فـالفتكم إلى ذلك كل الإلتفات وأرجو أن تعملوا له بكل ما استطعتم من قوة».

«وأنبـه هنا بصـفـة خـاصـة إلى مـا أعلمـه عن بعض الموظفـين من إشـغـالهم بالمسائل السيـاسـية وتأثرهم بحـزبية معينة تدعو إلى إيثارهم بعض الناس على بعض، وهـؤلاء يجب أن يفـهـمـوا أننـى لن أقـبل بأى حـال أن يسـتـمـروا على هـذه الخطة وإلا فـأرانى مضطـرًا إلى اتخاذ وسـائل شـديدة تجعلهم يندمـون على مـا أتوه من سوء استعمال سلطتهم التى لم تُخول لهم إلا ليقيموا العدل بين الناس».

وزارة الداخلية

محمد محمود

تحريرًا فى ٤ يوليو سنة ١٩٢٨.

تكريم رئيس الوفد

نظم الوفـد حـفلة تكريم لصـاحب الدولة الأسـتـاذ مـصطفـى النحـاس باشـا وزمـلائه الوزراء المتضـامنين معه فـى الأزمة التى انتهت بإقـالة الوزارة، وقد وجهت باسم مـحـمـد حفنـى الطرزى بـاشـا، وكـان مـكـانهـا فى (كـازينو الجـزيرة) مـسـاء يوم الجمعة ٤ يوليو.

وليس يعنينا إثبـات وصـف هـذه الحـفلة بمقدار مـا يهمـنا إثبـات مـا قـيل فـيهـا كوثائق لها قيمتها صدرت من طائفة تصدرت لزعامة الشعب وقيادة الجماهير.

خطاب رئيس النواب

الأستاذ ويصا واصف

«سادتى، إخوانى»

«ليس الغـرض من هـذا الاجتماع الآن إلا أن نُظهـر إعجابًا ثلاثًا ـ إعجابًا بدولة الرئيس مـصطفـى النحـاس باشـا وزمـلائه الكرام الـذين ناصـروه وعـاونوه حـتى سـاعـة إقـالتـه ـ وإعـجـابًا بحـضـرات الشـيـوخ والنواب الـذين حـبـوهـم بتـأييـدهم واختـصـوهـم بثقتهم ـ وإعـجابًا بهذه الأمـة الكريمة التى سندتهم من ورائهم كرجل

واحد وتماسكت وتضافرت محافظة على الدستور وحرياتها العامة المهددة (تصفيق حاد)».

«أما إعجابنا بحضرات الوزراء السابقين فلأنهم، وهم مؤيَّدون بثقة ممثلى الأمة مصدر جميع السلطات، قد ثبتوا فى مراكزهم ونهضوا بواجبهم على الرغم مما كان يحيط بهم من الدسائس والإبهام. غير مبالين بما يمكن أن يقع لأشخاصهم من عتب واعتداء».

«وأما إعجابنا بكم يا حضرات الشيوخ ويا حضرات النواب فذلك لأنكم سخرتم من جميع المحاولات التى أرادوا بها التأثير فيكم فلم ينفعهم تهديد ولا وعيد كما لم يُجْدِهم إغراؤهم ووعدهم وعرض المراكز العالية على بعضكم (استنكار وتصفيق)».

«ولقد أظهرتم بثباتكم الإجماعى أنكم جديرون بشرف النيابة عن هذه الأمة النبيلة الزكية التى ناضلت وتناضل عن استقلالها وحرياتها مهما كلفها ذلك من التضحيات العديدة المستمرة، والتى أدركت من أول الأمر أن الصبر والمثابرة والإخلاص والتضحية هى سر النجاح وأدواته. وكما أدركت أخيرًا أن خصومها لم يأتوا ما أتوا به إلا لظنهم بأن الأمة قد ملت تكاليف الجهاد وتعبت من أول الطريق ووعورته».

«أيها السادة»

«إن الدساتير لا تُفسر بألفاظها فحسب بل تفسر على وجه أخص بالتقاليد التى تصححها وتبنى عليها، كما تفسر القوانين بالأحكام التى تنشأ عنها، ولست فى حاجة إلى أن أبين لكم أن ما حصل أخيرًا من إقالة الوزارة الحائزة على ثقة ممثلى الأمة وإلقاء مقاليد الحكم إلى الأقلية مخالف تمام المخالفة لما جرت به تقاليد البلاد الدستورية جمعاء (تصفيق لمدة ثلاث دقائق وحماسة قوية)».

«وكلكم يعرف الظروف التى أوصلتنا إلى هذه الحالة التعسة التى لاقت من الأمة غضبًا شديدًا، وسخطًا عامًا».

«وإنى لعلى يقين من أنكم ترون هذا الرأى معى وأنكم توافقوننى جميعًا على الإعجاب بهذه الأمة اليقظة التى تنصر دائمًا المخلصين من أبنائها كما تنبذون دائمًا المعتدين على دستورها وحرياتها المستهينين بكرامتها وبالخاذلين لنهضتها (تصفيق)».

خطبة الأستاذ محمود بسيونى
وكيل مجلس الشيوخ

«إنى أتقدم بالنيابة عن حضرات أعضاء مجلس الشيوخ وبالأصالة عن نفسى بالاحتفاء بحضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء السابق وزملائه الوزراء المحترمين الذين تضامنوا معه. لا لأنهم أداروا دفة شئون البلاد المصرية بحذق ومهارة فقط بل لأنهم عملوا على الاحتفاظ بحقوقها كاملة وأعادوا إلى الذاكرة مواقف الزعيم العظيم وربان السفينة الكبير الذى ستبقى صورته مرتسمة فى مخيلتنا ومبادؤه منطبعة على قلوبنا أبد الآبدين. ذلك الرجل الخالد والعبقرى الماجد المغفور له سعد زغلول باشا (تصفيق حاد)».

«إننا نكرِّم فى مصطفى النحاس باشا وزملائه مزيتين عظيمتين يجب أن يتحلى بهما الحاكم الحازم، وهما مزية الإنصاف ومزية الرفق بالرعية. أما الأولى فقد تحققت بالمساواة بين الناس مهما كانت نِحَلهم ومهما كانت الأحزاب التى ينتمون إليها. وبذلك قطعوا كل صلة بين الوظائف العامة والمحاباة والشفاعة عملاً بقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم﴾. وأما المزية الثانية فقد أتت عنها جميع أعمالهم التى كانت منصرفة إلى خير الأمة متجهة إلى برِّها والإحسان إليها والسير بها فى الطريق التى تحقق مطالبها وأمانيها. ولم يحدث منهم ولله الحمد أحداث أرهقتها أو مظالم هضمتها».

«ومن أجل هذا استمرت الوزارة ظاهرة بثقة البرلمان الممثل للأمة فهنيئًا لخلفاء سعد بالثقة الغالية التى لم يظفر بها سوى سعد زعيمنا الأكبر رضوان الله عليه (تصفيق حاد)».

«يقولون أن النحاس باشا كان متشبثًا بالحكم والحق أنهم غير منصفين، ذلك لأنه لم يحدث ما يوجب استقالته ولأن الأمة وهى مصدر السلطات جميعًا هى التى أنابته عنها فى الحكم، فكان من حقه بل من واجبه أن يستمر فى القيام بما تستلزم وكالته من الأعباء والمسئوليات (تصفيق)».

«إن انتزاع الحكم من يد الوزارة السابقة لهو حدث خطير فى الحياة العامة نظرت إليه الأمة بعين الدهشة والحذر، لأن الإقالة لا تكون إلا عند استحكام الخُلْف بين الوزارة والبرلمان وهو ما لم يكن. كما أن تكوين الوزارة من أقلية غير

حائزة للثقة افتئات على التقاليد الدستورية الصحيحة. ومدعاة للقلق وزج للأمة فى كفاح كانت فى غنى عنه من شأنه أن يصرف جهودها، ولو مؤقتًا، عن التقدم فى مراحل قضيتها الكبرى (تصفيق طويل جدًا فى حماسة)».

«يعلم الله لو تبدلت الأرض غير الأرض والسماء غير السماء، ما تركت الأمة مبادئ سعد وما انتخبت لبرلمانها غير نواب سعديين».

(تصفيق حاد متواصل).

«إن شيوخ الأمة ينصحون بوجوب إعادة الأمور الدستورية إلى نصابها الطبيعى، ويناشدون كل مصرى أن يعمل من جانبه وبإخلاص على أن تكون للتقاليد البرلمانية الصحيحة حريتها وقدسيتها وعندئذ تتحول جهود الأمة إلى ميدان الكفاح الحقيقى. وهو ميدان العمل لخلاص الوطن من أيدى الغاصبين (تصفيق حاد)».

* * *

مصطفى النحاس باشا

«سادتى:»

أحمد الله على ما حظيت به من نعم وآلاء وأشكره على ما ابتُليت به من سرَّاء وضرَّاء. فلقد يبتلى الناس فى سرائهم ما يبتلون فى ضرائهم. ولقد شاء ربى أن يقينى فى السراء شر الزهو، والبطر، وأن لا يمسنى من الضراء ذل ولا خَوَر (تصفيق حاد)».

«حضرات الشيوخ والنواب المحترمين:»

«أشكركم باسم زملائى وباسمى كنت أشكر حضرات الخطيبين الفاضلين اللذين تكلما باسمكم، لا لأنكم تفضلتم بتكريمنا. بل لأنكم تكرمون فى هذه الحفلة الشائقة معنى يسمو على أشخاصنا وفكرة تفنى فيها ذواتنا، معنى الثبات وفكرة الوطن (تصفيق حاد)».

«أشكركم إذ هيأتم فرصة لى أقف فيها بينكم، متحدثًا إليكم، متبادلاً وشعوركم، فلقد جاء الوقت الذى يجب أن أصارحكم فيه بحقيقة الموقف وما يضمرون وأن أكشف الستار عما يبيتونه للأمة وما يدسون. ولا تعجبوا لالتجائهم إلى الدس فقد كان الأقوياء على الدوام يحسون بضعفهم فى باطلهم فيواربون،

كما أن الضعفاء يشعرون بقوتهم فى الحق فيصارحون. فالصراحة هى النور الذى يفر منه أبناء الظلام ويهتدى بهديه المبصرون (تصفيق)».

«وإنى وقد شرفتمونى برياسة هيأتكم الموقرة، لأحس بالقوة تسندنى من كل جانب وما كان لأحد أن يبخس هذه القوة قدرها، فإن لنا قوتنا ولهم قوتهم فهم قوة عليكم ونحن قوة بكم. هم أقوياء فى تعذيبنا واضطهادنا، ونحن أقوياء فى تحمل عذابهم والاستزادة من اضطهادهم. هم أقوياء فى الشر، ونحن أقوياء فى دفعه. هم أقوياء فى الدس علينا وافتراء الأكاذيب عندنا والتنكيل بأشخاصنا، ونحن الأقوياء بنفوسنا وحقنا وأمتنا (تصفيق)».

«قوة الحق، قوة اليقين، قوة الثبات، كلكم دعائم وفدكم، ولئن أفلح الظالمون فى تجريد الأمة من مظاهر عزتها، فاستلبوا حريتها، وأوقفوا برلمانها ووطئوا بأقدامهم دستورها؛ فإنهم مهما توغلوا فى مظالمهم وأباطيلهم لن يصلوا إلى قرارة نفسها، وطهارة ضميرها، وقدس مشاعرها، فلقد أصبحت الوطنية فى مصر دينًا، والوفد عقيدة، والحرية حاجة، ولن يطفئوا للحق نورًا ولو كان بعضهم لبعض ظهيرًا (تصفيق حاد متواصل)».

الأزمة الوزارية

«أيها السادة»

«تجتاز البلاد أزمة خطيرة تتهددها فى دستورها، بل فى صميم وجودها كأمة حرة مستقلة ذات سيادة».

«ولقد كان المظنون والمعقول أن أزمة كهذه بعيدة المدى كبيرة الأثر لا تولد بين عشية وضحاها. بل تسبقها مقدمات طويلة وأسباب خطيرة. وهذا هو الواقع فعلاً وإن لم يكن كذلك مظهرًا وشكلاً. فلقد حاولوا أن يخفوا أسباب الأزمة الحقيقية فاصطنعوا أزمة فجائية، فى وقت كانت فيه الأعمال الحكومية والبرلمانية سائرة سيرها الطبيعى».

«لقد مهدوا لهذه الأزمة بأسباب روائية لولا أنها مبكية لأضحكت، وكان بطل هذه الرواية التمثيلية صاحب المعالى قبلاً وصاحب الدولة حالاً محمد محمود باشا!.. (ضحك كثير)».

«لقد عبث هؤلاء بالدستور فهل يعبثون أيضًا بعقولنا؟ اسمعوهم يتهموننا بالتشبث بالحكم ولماذا؟».

«أولاً ـ لأن محمد محمود باشا زعيم الأقلية لم يتمكن أو يدعى أنه لم يتمكن من العمل متضامنًا مع مصطفى النحاس زعيم الأغلبية، فلذلك وجب على زعيم الأغلبية أن يستقيل ليفسح المجال لزعيم الأقلية. وأية أقلية هى! (ضحك)».

«وثانيًا ـ بما أن الائتلاف قد فُض فوجب أن يُقال زعيم الأغلبية من الحكم ويحل محله زعيم الأغلبية وإن كان الائتلاف لا يزال مفضوضًا».

«وثالثًا ـ بما أن الأغلبية لا تريد أن تتلاشى فى الأقلية، وبما أن الدستور والعقل يقضيان تحكم الأغلبية، وبما أن صاحب الدولة محمد محمود باشا من الأقلية، فليلغ محمد محمود باشا الدستور وليلغ الناس عقولهم...».

«وما حاجتكم بالدستور أيها السادة! فإن محمد محمود باشا وعدكم أنه سيحكمكم بيد من حديد وبلا هوادة..».

«وهذا هو الواقع الذى لا مراء فيه، فإن لمحمد محمود باشا يدًا من حديد (ضحك) هى الحراب الإنكليزية».

«ولكن بقى أن نعرف هل الحراب الإنكليزية ترتكز على محمد محمود باشا كما يرتكز هو عليها؟ وهل يريد الإنكليز أن يتخذوا من تلك الوزارة حربًا على الأمة بتنفيذ أغراضهم فيها والتنكيل بها وبحريتها ودستورها».

«هذا هو السؤال الذى يرد على كل لسان. فإن الأمة المصرية على بكرة أبيها تعتقد أن وزارة هزيلة كالوزارة السليمانية لا تقوم لها قائمة إذا لم تكن مستندة على سند أجنبى يستخدمها لأغراضه الاستعمارية. وهكذا مُنيت هذه الأمة الأسيفة أن تكون شقوتها فى نفر من أبنائها يستعين بهم الأجنبى على مناعة حقها، وينفذ بهم إلى وحدة جبهتها».

الأسباب الحقيقية للأزمة

«إن أسباب الأزمة بين وزارتنا وبين الإنكليز ليست بنت يومها بل ترجع إلى ما قبل تكوين الوزارة عندما قدمت وزارة ثروت باشا استقالتها، ولا إغلو إذا قلت إنها ترجع إلى تاريخ وفاة المغفور له زعيمنا الجليل سعد زغلول باشا؛ إذ إنهم من ذات الحين بيّتوا النية على هدم الوفد. ولست فى ذلك مستنتجًا بل مستندًا على الأدلة الرسمية كما سيرون».

وفاة الزعيم الجليل

المغفور له سعد زغلول باشا

«إذا راجعتم الكتاب الأبيض الذى أصدرته الحكومة الإنكليزية على إثر رفض مشروع معاهدة ثروت ـ تشمبرلن تبينتم منه أن المستر سلبى اجتمع بثروت باشا فى باريس فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٧ ولما يمضِ على وفاة زعيم البلاد أسبوع ولقد أراد الإنكليز ـ وهم أهل سياسة ودهاء ـ أن يستغلوا هذه الخسارة الفادحة لمصلحتهم فلجئوا كعادتهم إلى المصريين ليعاونوهم على ذلك. وإليكم ما جاء فى الكتاب الأبيض بالحرف الواحد منقولاً من جريدة السياسة الصادرة فى ٩ مارس سنة ١٩٢٨».

«قال مستر سلبى فى تقريره المقدم فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٧ وقال ثروت باشا فى ختام حديثه إنه يعتقد أن فرصة حسنة قد أُتيحت وأنها ستمكّن العناصر الصالحة فى مصر أن ترفع صوتها وأن يُسمع هذا الصوت. وانتهى أخيرًا بأن أبدى أنه ليس يائسًا من المستقبل وأن العاقبة ستكون حسنة».

«وقد أجبت ثروت باشا بأنى أتعشم أن تبرهن الحوادث على صدق نظره وأن خيرًا كثيرًا يتوقف على القرار الذى تتخذه مصر لنفسها خلال الأسابيع القليلة القادمة بشأن اختيار زعمائها، وأننى أظن أنها إذا وفّقت إلى قرار حكيم فإن خيرًا كثيرًا سيجرى وسيبث الطمأنينة والثقة فى نفس الجمهور والرأى العام فى داخل البلاد وخارجها».

«وقد قال ثروت باشا نفسه إنه يقدر ذلك كله وأنه سيستعمل كل ما يستطيع من نفوذ عند عودته إلى مصر، للوصول إلى هذه الغاية التى يرغب فيها رغبة أكيدة».

وكان ذلك أول مسعًى خفى إلى هدم الوفد ومحاولة الحط من مكانته فى الأمة بتقسيمه إلى فريقين متناظرين فى الاعتدال والتطرف. ولكن الوفد لم يلبث أن يبرهن أنه كتلة واحدة فى مبادئه وخطته. وجاءت هيئتكم الموقرة على إثره فظهرت بمظهرها الرائع متضامنة متماسكة مما دهش له الأجانب ولا يزال محل دهشتهم إلى اليوم، ولو أنهم دروا أن الوفديين هم رجال الشدائد شبوا وشابوا فيها وأن الشدائد لا توهن من عزمهم بل هى السبيل إلى إثارة نخوتهم وتوثيق وحدتهم، لو أنهم دروا ذلك لوفروا على أنفسهم مؤونة الدهشة والعجب».

محادثات ثروت باشا
ورفض مشروع المعاهدة

«تلا هذا السعى المضى فى المحادثات بين ثروت باشا والسير تشمبرلن فى جو من السرية والتكتم لا مثيل لها فى أى مفاوضات سابقة. ولولا أن هذا الضعيف الماثل أمامكم ألحَّ إلحاحًا شديدًا فى وجوب إطلاع الأمة على نتيجة هذه المحادثات إلى هذا الصنيف كما أراد ثروت باشا وكما هو مثبت فى الكتاب الأبيض، أملاً فى تخدير أعصاب البرلمان والأمة فى ظل الائتلاف».

«ولكن الله أراد بالأمة خيرًا فوقف الوفد وقفته التاريخية فى مشروع المعاهدة رفضًا باتًا من أساسه، بما فى ذلك المشروع الذى قدمه ثروت باشا من تلقاء نفسه والذى قال عنه السير تشمبرلن قوله المشهور فى مجلس العموم البريطانى فى يوم ١٠ مايو سنة ١٩٢٨ كما هو وارد بجريدة الأهرام فى ١١ منه».

«وبعد ثلاثة أيام عاد ثروت باشا إلى وزارة الخارجية يحمل مشروع معاهدة، فهل يرى المستر ماكدونالد أنه كان يجب علىَّ أن أقول له: كلاً يا صاحب الدولة إننا لا نريد منك الاقتراحات التى وضعتها؟ إنها كانت اقتراحات وضعها رئيس الوزارة المصرية وكانت ودية. فهى تستحق أن تقابل منا باهتمام ودى جدى أيضًا. فالاقتراحات التى وضعناها جاءت وافية بما كان مشتركًا بيننا».

«وذهب ثروت باشا إلى مصر مقتنعًا وعارفًا أنه خدم بلاده خدمة عظيمة لو أظهر رجال بلاده حكمة كافية وانتهزوا الفرصة التى أوجدها لهم. ولكنى آسف كل الأسف لأنهم لم يُظْهروا الحكمة».

«وبعد تأخير طويل الحفت على توقيع المعاهدة، فأجاب ثروت باشا أن الوزارة المصرية لا تستطيع أن تفعل شيئًا إلا بعد أن يقرر الوفد قراره. وجاء قرار الوفد ضد المعاهدة فقتلها».

«وقد كان للماثل أمامكم وقفة مع فخامة اللورد لويد فى صدد تلك المعاهدة ذكر الكتاب الأبيض بعض ما دار فيها. ولا يجدر بى أن أفاخر بذكر تفصيلاتها ويكفى أن أسجل هنا مفخرة الوفد المصرى فى إنقاذ البلاد من هذه المعاهدة التى أريد فرضها على البلاد فرضًا، والتى لم تستَح إحدى الجرائد الحزبية أن تروج لها بعد أن أجمعت الأمة على رفضها. ويكفى أن أحيل حضراتكم على ما

جاء فى الكتاب الأبيض وفى الجرائد الإنكليزية من أن الوفد هو المسئول عن رفض تلك المعاهدة وما حوته من مزايا».

مذكرة ٤ مارس

«نقم الإنكليز على الوفد رفضَ مشروع المعاهدة ونقموا علينا أننا لم نرد أن نكتب صك استعبادنا بأيدينا، فوجهوا مذكرة ٤ مارس إلى وزارة ثروت باشا المستقيلة وبعبارة أخرى إلى الوزارة التى ستليها وهى وزارة الوفد. وكان الغرض الذى ترمى إليه إنكلترا من وراء تلك المذكرة ظاهرًا بل يكاد يكون مفضوحًا. وهو إحراج كل وزارة تأتى بعد ثروت باشا وجعل مهمة الحكم مستحيلة عليها، إذ ما كان لأية حكومة دستورية أن تسلم لدولة أجنبية بحق التدخل والاعتراض على التشريع المصرى. ولم يشأ ثروت باشا أن يرد على تلك المذكرة بدعوى تقديم استقالته، فساعد الإنكليز على إحراج مركز الوزارة التى كان مقررًا توليها الحكم بعده».

«ولكنًّا لم نخشَ مسئولية ولم نتهيب خطرًا . بل واجهنا الصعاب وجهًا لوجه وأعلنا لحضراتكم وللأمة قبل توليه الحكم وبعده أن الحالة خطيرة وخطرة، وأنه قد لا تمر أيام حتى تصطدم الوزارة مع الإنكليز الذين بانت نيَّاتهم صريحة ضد الوفد فى الكتاب الأبيض وفى مذكرة ٤ مارس. عرفتم ذلك، وعرفتم أيضًا أنه كان من واجبنا أن نواجه هذه الحالة بأنفسنا لنخرج الأمة من هذا المأزق الحرج بعدم التفريط فى شىء من حقوقها. وبناء على ذلك قررت الأغلبية أن تتولى الحكم طبقًا لمقتضيات الدستور. ورأينا وقد كنا لا نزال حَسَنِى الظن بالائتلاف أن نشرك الأحرار الدستوريين معًا فى الحكم ظنًا منا أن هناك فائدة تعود على البلاد من هذا الاشتراك ولكن خاب فألنا، فقد كانوا منذ أول يوم عونًا علينا وحربًا على الأمة كما رأيتم وكما سترون».

أزمة قانون الاجتماعات

«أيها السادة»

«لا حاجة بى إلى التكلم عن برنامج وزارتنا الشعبية وردها على مذكرة ٤ مارس، فهاتان وثيقتان تاريخيتان سيسجلهما التاريخ بمداد من الفخر لأبناء مصر المجاهدين. ويكفى أن أقرر أنه ما كان لوزارة غير وزارة الشعب أن ترفع صوت الشعب كما رفعت، وأن تحتفظ بكرامة الأمة كما احتفظت (تصفيق حاد)».

«لم يكن ذلك ليُرضى الإنكليز طبعًا فلم ينفكوا عن إقامة العراقيل فى سبيل وزارتنا. وانتهى الأمر بأزمة مشروع قانون الاجتماعات التى مهدوا لها قبل تبوُّئنا الوزارة بمذكرة ٤ مارس».

«تعرفون أيها السادة ما مرت به تلك الأزمة من أدوار وتعرفون مواقف الوزارة المشرفة فيها، ولكن ما لا تعرفونه هو ما يتخللها من دسائس من أولئك الذين ائتلفنا معهم فى الوزارة وخارجها. ففى الوقت الذى كنا فيه نناقش الإنكليز متمسكين بحقنا كاملاً فى رفض كل تدخل منهم فى تشريع البلاد، كان محمد محمود باشا يصرح للجهات العليا من الإنكليز وغير الإنكليز أنه وإن كان مضطرًا أن يسير مع الوزارة فى طريقها إلا أنه شخصيًا لا يوافق على التشبث بهذا القانون ويرى سحبه أو تأجيله إلى أمل غير مسمى، ولم يتورع محمد محمود بك عن أن يكشف بعض زملائه بذلك فكان يمهد بذلك السبيل لنفسه إلى رياسة الوزارة ولو على حساب أمته. وبينما كنا نحن نعانى بذلك فى داخل الوزارة كان الفريق الآخر من الأحرار الدستوريين ينافس محمد محمود باشا فى التهالك على المناصب، فتقدموا إلى دار المندوب السامى البريطانى يعرضون عليها بضاعتهم مزجاة بثمن بخس مناصب معدودات استنكارًا واستياء».

«كنا وجهًا لوجه مع الإنكليز؟ وكان أولئك الأبطال من المصريين يطعنوننا فى ظهورنا. فهل من عجب إذا اشتدت عزائم الإنكليز ضدنا وألحفوا فى إرهاقنا وقد وجدوا لهم نصيرًا منا؟ أحس الإنكليز بعدم تضامننا وضعف جبهتنا فتشددوا فى مطالبهم وانتهى الأمر بإرسال إنذارهم إلينا».

«وحتى فى هذه الآونة الخطيرة لم ينسَ محمد محمود باشا نفسه فتقدم إلينا برأى هو أن تستقيل الوزارة وتترك الدار تنعى من بناها. ولكننا لم نقبل هذه النصيحة المغرضة وبقينا فى مراكزنا نعالج الحالة بما تقتضيه من الحزم والحكمة، ورأينا من الحكمة ضرورة دفع الخطر دون الانحناء له وذلك بطلب تأجيل النظر فى مشروع القانون إلى نوفمبر المقبل. وكان هذا القرار الذى يحاول بعضهم التنصل منه الآن بإجماع الآراء بعد أخذ رأى الوزراء واحدًا وواحدًا ومحمد محمود باشا من ضمنهم».

«وإنى أؤكد لحضراتكم أن هذا الحل الذى عرضناه على البرلمان فوافقنا عليه هو الحل الوحيد الذى كان فى مقدور حكومة وطنية ضنينة بكرامة البلاد أن

تتخذه. فقد عرفت وزارتنا أن ترفع صوت مصر عاليًا فى الوقت الذى كان سلاح القوة مُصلتًا فوق رأسها، فأنكر فى ردها المشرف حق إنكلترا فى منحنا الاستقلال بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، واستنكرت كل تدخل منها فى تشريع البلاد، ثم استعملت حقها الدستورى فى طلب تأجيل النظر فى مشروع القانون إلى دور الانعقاد المقبل ولكن لأى سبب يا سادتى! أخضوعًا لرغبة الإنكليز؟ كلا! فقد طلبوا إلينا سحبًا نهائيًا، وتأكيدًا كتابيًا فى مدى ٧٢ ساعة وهو ما لم نفعل. بل الواقع أننا أجلنا القانون رغبة فى إقناع الإنكليز بوجهة نظرنا وفتحًا لباب التفاهم بين البلدين فخاطبنا إنكلترا مخاطبة الند للند، ودفعنا أخطارًا جسيمة كانت تهدد البلاد، واحتفظنا بحق البلاد كاملة. هذا هو الحل المشرف الذى تقوم عليه حتى زعماء المعارضة فى السر وما يُكن لهم أى اعتراض عليه إلا احتمال عدم قبوله من إنكلترا فلما أن قبلته إنكلترا ارفعوا عقيرتهم باستنكاره واستنكار عبارات المجاملة والشكر التى وجهتها الحكومة الإنكليزية لعدولها عن سياسة العنف والشدة ووصولها إلى حل سلمى. ولم أرد حتى فى مجال المجاملة من أن أحتفظ بحق البلاد كاملة كما يفعل كل وكيل أمين على حقوق موكله فإذا كان هذا ما يلوموننى عليه فإننى أتشرف به وأرفع الصوت عاليًا مفتخرًا بأدائه، فما كنت من أولئك الذين يتنصلون من أعمالهم وما كنت أعمل إلا تلبية لصوت الضمير ونداء الوطن».

«كلاًّ! بل هى السخائف التى تملأ صدورهم حقدًا هى التى جعلتهم يقبلون الحقائق عمدًا ويصورون من البياض نفوذًا (تصفيق حاد متواصل)».

مأساة الاستقالات

«انجلت الأزمة، وأقبل الناس يهنئون بعضهم بعضًا لأن مصر خرجت منها مرفوعة الرأس، موفورة الكرامة دون أن تمكن منها خصومها فى الخارج وفى الداخل».

«لم يَرُق هذا لمحمد محمود باشا فقد حُلت أزمة البلاد ولم تُحل أزمته هو (ضحك كثير..) فقد سعى جهده أن تستقيل الوزارة - (ولعل الوقت لم يحنْ بعد لتفصيل تلك المساعى) - ولكنه لم يفلح فى إسقاط الوزارة وتحقيق تلك الأمنية القديمة التى طالما جاشت فى صدره وأشار إليها صديقه مراسل التيمس فى إحدى رسائله إلى جريدته. فمحمد محمود باشا يريد أن يكون رئيس وزارة، وقد

بلغت به هذه الشهوة أن كشفت بها بعض النواب السعديين قُبيل سقوط وزارة ثروت باشا مقترحًا أن يكون هو رئيسًا للوزارة حتى لا يصطدم مع الإنكليز. فلما لم تتحقق أمنيته حتى فى أزمة مشروع قانون الاجتماعات ـ مع أنه لم يدخر وسعًا ولا جهدًا فى تعقيد الموقف مسهلاً لأغراضه ـ لم يَرَ بُدًا من تقديم استقالته فى اليوم التالى لحل تلك الأزمة (ضحك واستنكار)».

«تصوروا دهشتى وألمى يا حضرات السادة، وقد كنت لا أزال حسن الظن به التمس له المعاذير فى تلك الشهوة الغلابة جاءنى مقدمًا لى استقالته لأسباب صحية فرفضتها بكل إخلاص، مبينًا له ما يمكن أن تئول إليه هذه الاستقالة وما قد ينجم عنها من أثر على الائتلاف، فأقسم لى أن سبب الاستقالة راجع إلى صحته دون غيرها فعرضت عليه إجازة طويلة ولكنه ألحَّ فى قبول استقالته إلى حد أن أمسك بيدى وقال لى بالحرف الواحد: «يا باشا إنى أقبِّل يدك وأؤكد لك أنى سأبقى خادمًا لك وللائتلاف فى خارج الوزارة كما كنت فى داخلها بل وأكثر منه».

«ولكنى لم أقبل استقالته ووضعتها فى جيبه عند خروجه من غرفتى. غير أنه لم يلبث قليلاً حتى أرسل استقالته مع أحد السعاة بالسركى (ضحك) وهذا نصها:»

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء»

«نظرًا لضعف صحتى ووجوب تفرغى للعلاج والراحة من عناء الأعمال أتشرف بأن أرفع لدولتكم استقالتى من الوزارة راجيًا لكم ولحضرات الزملاء التوفيق فى مهمتهم كما أنى أرجو أن يظل العمل موجهًا لتوثيق عرى الائتلاف لخير البلاد».

«وتفضلوا بقبول أسمى عبارات الاحترام»

«القاهرة فى ٣ مايو سنة ١٩٢٥».

(محمد محمود) إمضاء

«فأحسست بالدسيسة والخديعة ولكنى لم أشأ أن أماشيه فى رغبته حفظًا للائتلاف وتوطيدًا له، فألححت عليه بنفسى وبواسطة زملائى وغيرهم أن يسترد استقالته».

«وانتهى الأمر بأن عاد محمد محمود باشا إلى الوزارة».

«وإذا بالأسباب الصحية قد انقلبت إلى أسباب حزبية، وإذا به ينقم علينا أننا لم نرشح لوكالة مجلس النواب عضوًا من حزب الأحرار الدستوريين وأننا لم نرشح لرياسة مجلس الشيوخ من يتصلون به ولم نكن قد بحثنا فى ترشيح أحد بعد (ضحك)».

«عاد محمد محمود باشا إلى الوزارة. ولكنه عاد ليمهد السبيل إلى الخروج منها فى جو أكثر ملاءمة، ويخجلنى والله أن أشير إلى الألاعيب والمناورات التى لجئوا إليها لإقامة العراقيل فى سبيل الوزارة، ويكفى أن أذكر منها حركة الانسحاب من مجلس النواب التى أضحكت الناس منهم، ومسلكهم فى صدد تعديل اللائحة الداخلية، ومعارضتهم لنا فى كل كبيرة وصغيرة، وجمع صفوف المعارضة حولنا حتى ائتلف محمد محمود باشا مع إسماعيل صدقى باشا (ضحك كثير جدًا)».

«وأصبح الأحرار الدستوريون متضامنين مع الحزب الوطنى ومع الاتحاديين ومع الإنكليز فى محاربة ذلك العدو المشترك من الوفد المصرى».

الحركة الإدارية

«فى تلك الأثناء ناقش مجلس الوزراء فى الحركة الإدارية وبعد مناقشة طويلة انتهى الأمر إلى مشروع أقره مجلس الوزراء بإجماع الآراء بموافقة محمد محمود باشا نفسه، بعد أن اعترض على إقالة واحد من المديرين فقط وطلب إقالة اثنين آخرين من المديرين غير الذين تقررت إقالتهم فلم أوافقه على ذلك. لم تكن إذن تلك الحركة الإدارية النزيهة البريئة من عيوب الحزبية والمحسوبية مثارًا للنزاع بيننا ولم تكن هى سببًا للاستقالات التى تلتها بعد بضعة أسابيع».

«ويجدر بى بهذه المناسبة أن ألفت نظر حضراتكم بصفة كونكم ممثلى الأمة إلى الحركة الإدارية التى قررتها الوزارة السليمانية أخيرًا وإلى روح الحزبية والمحسوبية المتجسمة فيها».

«ولا حاجة فى الإفاضة فيها فقد قرأتم عنها فى الجرائم ما فيه الكفاية».

الحركة القضائية

«أما الحركة القضائية التى نسبوها إلينا فذكروا أسماء مستشارين فى محكمة النقض أو محكمة الاستئناف قالوا إننا رشحناهم أو فكرنا فى

ترشيحهم، فإنى أصرح على رؤوس الأشهاد أن كل ما ذكروه فى هذا الصدد لا أساس له من الصحة بل هى كذبة من أكاذيبهم التى تعودوا تلفيقها من غير حياء ولا خجل فما فكرت الوزارة مطلقًا فى أى ترشيحات قضائية، ولم تكن بعد قد بدأت دراسة مشروع قانون محكمة النقض، وحضرات الوزراء المستقيلين أعلم الناس بهذه الفرْية التى يروجها أنصارهم والتى كذبناها رسميًا فى حينها».

«صارت الأمور فى مجراها وإذا بمحمد محمود باشا يباغتنا من جديد باستقالة جديدة من غير ما سبب ظاهر.. وصلتنا الاستقالة فى أثناء انعقاد مجلس الوزراء الذى اعتذر عن حضوره محمد محمود باشا لمرضه، فأحسست بالدسيسة المبيتة صدقًا ولم أتردد لحظة فى قبول استقالته وأخطرت زملائى فى المجلس بهذا القبول، وإليكم نص استقالته:»

نص استقالة محمد محمود باشا

«القاهرة فى ١٧ يونيه سنة ١٩٢٨»

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء».

«لما كانت الأسباب الحقيقية التى دعتنى إلى تقديم استقالتى من الوزارة فى الثالث من شهر مايو الماضى والتى شرحتها لدولتكم ولحضرات الوزراء مجتمعين عقب استعادتى الاستقالة لا تزال قائمة، وإنى أقدم لدولتكم استقالتى من الوزارة راجيًا لكم ولحضرات الزملاء التوفيق والنجاح».

«وتفضلوا بقبول مزيد احترامى».

(محمد محمود) إمضاء

«وكانت دهشة يا حضرات السادة وكان أكثر الزملاء دهشة صاحب المعالى أحمد خشبة باشا، فإنه صرح لنا أنه كان مع محمد محمود باشا إلى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، وأنه لم يكاشفه بشىء إلا أنه يحس بوجع فى أضراسه! (ضحك)».

«وهل أنا فى حاجة يا حضرات الأفاضل إلى الإفاضة فى الكلام عن هذه الاستقالات المحزنة؟ وهل أنتم فى حاجة إلى التساؤل عن أسبابها بعد أن ظهرت لكم نتائجها.. إنهم إنما استقالوا ليعودوا ....».

«لم يعد ذلك خافيًا على أحد حتى أشد أنصارهم. فقد كان أولئك الوزراء يستقيلون من الوزارة أولاً ثم تبحثون عن السبب ثانيًا (ضحك كثير)».

«وإنى أسائلكم هل إذا كانت هناك أسباب تدعو إلى غضب أولئك الوزراء واستقالتهم أما كانوا يستقيلون معًا؟ أو على الأقل يستقيلون فى اليوم التالى لاستقالة محمد محمود باشا ولكن واخجلتاه للرجولة والرجال؟.. أسف عميق فقد كان كل منهم يستهجن استقالة زميله الذى سبقه. ثم متى أتى دوره هو فى الاستقالة يستهجنها زميله الذى يليه (ضحك واستنكار)».

«وهكذا دواليك إلى أن بقى معى خمسة من الوزراء هم الرجال حقًا الذين احنى رأسى إجلالاً لرجولتهم، وثباتهم وإخلاصهم.. أولئك هم إخوانى! أولئك هم أبناؤكم! ويغبطنى أن أشيد بأسمائهم اسمًا اسمًا. وأفاخر به واحدًا فواحدًا، أولئك هم: واصف غالى باشا. محمد نجيب الغرابلى باشا. على الشمسى باشا. محمد صفوت باشا. مكرم عبيد (هتاف لحياتهم واحدًا واحدًا مع تصفيق حاد)».

«سجلوا لهم إخلاصهم وثباتهم. وسجلوا للآخرين فرارهم واستقالاتهم، وإليكم باقى هذه الاستقالات بنصوصها وتواريخها المتعاقبة بعد أن قرأت عليكم استقالة محمد محمود باشا».

استقالة جعفر ولى باشا

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء»

«علمت من بعض زملائى الوزراء أن دولتكم رأيتم أن يكون جميع أعضاء الوزارة من الوفديين. لذلك أتشرف بأن أرفع لدولتكم استقالتى هذه من وزارة الحربية والبحرية، شاكرًا لدولتكم ولجميع زملائى أصحاب المعالى الوزراء ما لقيته من حسن المعونة والتعضيد أثناء قيامى بأعباء الوزارة المذكورة والله أسأل أن يكلل أعمال دولتكم بالتوفيق والنجاح».

هذا وتفضلوا بقبول فائق احتراماتى».

١٩ يونيه ١٩٢٨ — جعفر ولى

استقالة خشبة باشا

«وتليها استقالة أحمد خشبة باشا الذى كان يصرح قبل أن يستقيل أن مثل هذه الاستقالة تكون خيانة لحزبه، وأنه لا يمكن أن يكون ذيلاً لمحمد محمود

باشا والذى سافر إلى الإسكندرية وزيرًا وعاد منها فى نفس اليوم مستقيلاً (ضحك). وهذا نص استقالته».

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء»

«إن الظروف التى تجتازها البلاد الآن تجعلنى أعتقد أن الاشتراك فى حكمها حكمًا يتفق مع المصلحة العامة ليس بالأمر الميسور».

«ولقد أقنعتنى الحوادث الأخيرة أن لا سبيل للتوفيق بينها وبين ما أعتقده واجبًا نحو بلادى».

«لذلك أرجو دولتكم أن تقبلوا استقالتى من الوزارة وأسأل الله أن يوفقكم وحضرات الزملاء إلى ما فيه خير للبلاد».

أحمد محمد خشبة

استقالة إبراهيم فهمى بك

٢١ يونيه ١٩٢٨

«وتليها استقالة إبراهيم فهمى بك، وهذا نصها:»

القاهرة، ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٨

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء»

«أتشرف بأن أرفع لدولتكم استقالتى هذه لأن الحالة السياسية العامة أصبحت تقضى باعتبارى وزيرًا مستقيلاً أن أتخلى عن منصبى. وإنى أنتهز هذه الفرصة لأقدم لدولتكم أجلَّ عبارات الشكر على ما لقيته أثناء قيامى بأعباء وزارة الأشغال من تعضيد دولتكم وسامى مودتكم، ولن أنسى المعونة القيِّمة التى أمدنى بها حضرات أصحاب المعالى زملائى الوزراء مما أحفظه لهم ولدولتكم فى سويداء قلبى بجانب إخلاصى وصادق محبتى».

«هذا وإنى أدعو الله لدولتكم بالتوفيق فى خدمة البلاد وأن يسدد خطاكم فى العمل على ما يحقق على يديكم بلوغ ذلك الغرض الأسمى الذى ننشده جميعًا وأن يمدكم بروح منه».

«وأرجو أن تتفضلوا دولتكم بقبول فائق احتراماتى». وزير الأشغال

«إبراهيم فهمى» إمضاء

«حقًا إنها لفضيحة! ومن المخجل أن تكون فضيحة أخلاقية أكثر منها سياسية، فقد قضت محاسن الصدف أن يكون الذين استقالوا هم الذين عادوا إلى الوزارة فهنيئًا لهم بما كسبوا (استنكار)».

قضية سيف الدين

«ولكنهم أرادوا أن يغطوا فضائحهم بفضيحة يلصقونها بنا. فطعنونا في محل الأمانة منا، ورمونا في نزاهتنا، وهي كل رأس مالنا. وإني لأحتقر أن أنزل مع أولئك الدساسين في ميدان ترهاتهم. فهم يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم. وهم أدرى الناس بأن هذه اليد لتقطع قبل أن تمتد إلى إثم، وأن هذا القلب ينفجر قبل أن يضمر خيانة لمخلوق! «(تصفيق حاد وحماسة وضجة استنكار)».

«أيها السادة. إذا كانت هناك فضيحة فهي تلك التي لصقت بأولئك الذين لم يتورعوا عن السرقة والتزوير لإلصاق التهم بالأشراف الأبرياء لخصومة حزبية دنيئة. ولقد أبلغت سعادة النائب العمومي منذ ظهور تلك المؤامرة في الجرائد لتتولى النيابة العمومية التحقيق ضد القاذفين في حقنا».

«ويكفي أن أشير هنا أن مشروع قانون إلغاء مجلس البلاط الذي قدمه حضرة محمد محمود رمضان بك زعيم حزب المعارضين بعد اتفاقنا في القضية بأربعة شهور قد بقي أكثر من لجنة في لجنة الحقانية ولا يزال باقيًا فيها. وقد كنا أنا وزميلي المحترم الأستاذ ويصا واصف رئيسين لمجلس النواب على التعاقب وكنت أنا رئيسًا للجنة الحقانية عند إحالة المشروع إليها، ومع ذلك لم يَسْعَ واحد منا في تحريك هذا المشروع من نومته، ثم ما إن توليت الوزارة حتى تنازلت عن التوكيل في القضية. فهل يقول بعد ذلك أولئك الدساسون إننا نستغل مراكزنا خدمة للقضية؟ وهل يطعنون في عقد كله نزاهة وشرف إذا قيست الأتعاب فيه بمركز الوكالة وقوة الخصوم وقيمة الثروة المحروم منها صاحبها يستغلها الغير في مصالح حزبية وغير حزبية، فضلاً عن جسامة القضية والجهود التي تستتبعها إذا قيست بكل ذلك لكانت غاية في الاعتدال، وإذا ذكرتم ما قُبض مقدمًا من الأتعاب وهو لا يزيد على خمسماية جنيه للواحد منا في قضية تشمل ثروة تُقدر بملايين الجنيهات لكان غاية في الرحمة بذلك الأمير النكود الحظ وبوالدته الأسيفة التي أنفقت أموالها الخاصة في سبيل إنقاذه من معتقله الذي

أُبقى فيه ستًا وعشرين سنة ينتظر فيه الموت البطىء ثم استمرت تتفق عليه من مالها مما استوجب رحمتنا بها».

«لا. لا. إذا كانت هناك فضائح فهى ليست منا «وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون».

موقفنا بإزاء الوزارة الجديدة

«أيها السادة»

«كانت قضية سيف الدين دسيسة ولكنها دسيسة مفضوحة، الغرض منها أن يشغلوا الأمة بقضيتنا عن قضيتها وبفضائح موهومة عن فضائح مرسومة. ولكن الأمة أدركت ما يدسون لها وللمخلصين من أبنائها! ولم ترجع فى ذلك إلا إلى وحى غريزتها وسابق خبرتها. فللأمة خبرة طويلة فى كذبهم وصدقنا وريائهم وإخلاصنا».

«توالت الدسائس وتتابعت، وخلقوا منها جوًا خاصًا لإسقاط الوزارة فيه. ولكنًا لم نشأ أن نستقيل احترامًا لثقة ممثلى الأمة واحتفاظًا بأحكام الدستور وتقاليده. فجاءت إقالتنا مشرِّفة لنا، مبرزة ذلك المعنى الدستورى السامى الذى سعينا إليه وتمسكنا به. وحمدنا الله على أن وزارتنا أُقيلت وهى حائزة لثقة نواب الأمة وشيوخها ،ومتمتعة بمحبة الأمة وتأييدها (تصفيق حاد)»

«ثم تكونت وزارة صاحب الدولة محمد محمود باشا؛ فولدت ميتة منذ نشأتها فى وزارة غير دستورية فى تكوينها ووسائلها وأغراضها. ومسئولية هذا التكوين وتلك التصرفات واقعة كلها على رئيس الوزارة؛ فقد قبل أن يؤلف وزارته من أقلية ضئيلة من غير أن يُستشار زعيم الأغلبية طبقًا للتقاليد الدستورية المرعية فى مصر وغيرها من البلاد. وليته اقتصر على ذلك بل بلغت به الجرأة فى احتقار الأغلبية أن امتنَّ عليها بإدخال أربعة وزراء منها يختارهم هو شخصيًا. ثم تدرج صاحب الدولة من احتقار الأغلبية إلى احتقار البرلمان بأسره فلم يشأ أن يتقدم إليه لعرض برنامجه عليه وطرح مسألة الثقة على مجلس النواب، بل أجَّل انعقاد البرلمان شهرًا بطريقة استبدادية لا يبررها أى عرف دستورى.

«وها هو اليوم يلوِّح بحل البرلمان حتى تصبح الحياة البرلمانية صورة صحيحة لحاجات البلاد، ثم يهدد بإنزال الويلات على البلاد وساكنيها «ضجة استنكار)».

«ولكن محمد محمود باشا رجل قوَّال فعَّال؛ فهو يقول لمن شاء أن يسمع إنه سيضرب بيد من حديد، ويدعى أن تلك اليد الحديدية يده ولقد بدأ فعلاً صاحب السعادة رسل باشا حكمدار العاصمة ورجال البوليس معه فى تهديد الطلبة الوادعين فى حريتهم الشخصية، والأمر بالقبض عليهم على قارعة الطريق من غير سبب ظاهر. وكذلك صدر الأمر إلى رجال البوليس بمصادرة إحدى الصحف الحرة وانتهاك حرمتها فصودرت مجلة روزاليوسف بالطريقة الفظيعة التى تعرفونها لا لسبب إلا أنها نشرت صورة لمحمد محمود باشا يطأ فيها الدستور بقدميه، ونسى دولته أنه بمصادرة تلك الصورة يطأ الدستور بقدميه فعلاً لا صورة. ونسى أيضًا أن المادة ١٠ من الدستور تحرِّم بتاتًا - إلا فى حالة وقاية النظام الاجتماعى من ضرر البلشفية - التعرض لحرية الصحافة بأمر إدارى أيًا كانت اليد التى تصدره حديدية كانت أو فولاذية (ضحك كثير)».

حقًا إنها لمهزلة أيها السادة، أى دستور هذا الذى يعبث مثل محمد محمود بقدميه نصوصه وأحكامه. فلا سيادة للأمة فى برلمانها ولا حرية للرأى فى صحافتها ولا حرمة للأفراد فى أشخاصهم، ولا مساواة بين الموظفين فى حقوقهم فما الذى أبقاه صاحب اليد الحديدية لنهاية حكمه إذا كانت هذه بدايته؟!».

«وما السلطة التى يرتكن عليها محمد محمود باشا فى إخضاع الأمة وهدم دستورها، وخنق حريتها؟ دعونا من يده الحديدية وهذره إنه ولا ريب يرتكز على سند معين، فهل هو الأمة؟ لا نظن عاقلاً يقول بهذا، والبلاد من أقصاها إلى أقصاها نافرة من أولئك المنبوذين الذين لا يرتفعون إلا على أنقاض دستورها ولا يشبعون إلا على حساب حريتها».

«هل هم ممثلو الأمة؟ كلاًّ! فهو ووزراؤه يفرون من مواجهتهم ويقفلون برلمانهم...».

«هل هو الرأى العام؟ كلا! فهم يصادرون صحافته، ويخشون ألسنته».

«هل هم الموظفون؟ كلا! فهو يهددهم بمنشوراته».

«هل هم أفراد الشعب رجالاً أم نساء أم شبانًا؟ كلا! فهو يهددهم بيده الحديدية، ويقبض على الأفراد الآمنين، ويعبث بحريتهم، ويسد أذنيه دون سماع احتجاج الهيئات والنقابات واللجان المختلفة».

«أم هل هم الوفود الذين يجمعهم له أمثال مظهر الطويجى من منبوذى الانتخابات ومتطوعى السلطة؟ كلا! فهى مهزلة قديمة لا تخدع أحدًا».

«إذن على من يعتمد محمد محمود باشا؟ لا شك أنه يعتمد على الأجنبى ومساعدته».

«يا حضرات الشيوخ والنواب!»

«إنهم يهددونكم فى وجودكم! فإما ثقة بإكراه وإما حل بإكراه. إنهم يخيِّرونكم بين أمرين لا ثالث لهما. إما أن تفقدوا نفوسكم وإما أن تفقدوا مراكزكم».

«وإنى باسمكم واسم الكرامة التى منها جُبلتم والحرية التى لأجلها جاهدتم وسلطة الأمة التى لها انتخُبتم والدستور الذى منه وجدتم. أرفض رفضًا أن يساومنا مساوم فى نفوسنا وكرامتنا وحريتنا ودستورنا (تصفيق حاد متواصل)».

«أما الثقة فما كانت ثقة ممثلى الأمة لتؤخذ كرهًا كثقة متطوعى السلطة. وما كان لممثلى الدستور والحرية أن يقرروا اعتداءات صارخة على الدستور وعلى الحرية بجميع أنواعها لا معنى للدستور، أيها السادة ولا مبرر لوجوده إذا لم يكن فيه مظهر لكرامة الأمة، وضمان لحرياتها وسياج لحقوقها».

«أما حل مجلس النواب فعليهم مسئوليته وعاره إلى أبد الآبدين. وإنى ليُدهشنى كيف يجرؤ مصرى على هذا الوزير العظيم. أهل يُحل مجلس الأمة ويوقف دستورها لأن أقلية ضئيلة تعتمد على سلطة الأجنبى تريد أن تتلاشى أمامها الأغلبية الساحقة الممثلة لسلطة الأمة. أهل يحل مجلس النواب لأن محمد محمود باشا يريد أن يبقى رئيسًا للوزارة؟ وهل يعرضون البلاد لأزمة خطرة وخطيرة لأسباب كهذه تافهة وصغيرة؟».

«لقد كانت البلاد هادئة مطمئنة، والأعمال سائرة فى مجراها الطبيعى، فما معنى هذا الحدث الذى يخلقونه خلقًا! وهل يظنون أن أمة ذاقت طعم الحرية والدستور وترضى أن يرجع بها القهقرى إلى حكم الاستبداد والمظالم! أى تاريخ علمهم هذا؟ وفى أى عصر نحن عائشون؟».

«ما الذى جناه المصريون حتى يُحرموا ذلك القسط الضئيل من حريتهم وهو لباب عيشهم!».

«وما الذى جناه ضيوفنا الأجانب حتى تُعطل من أزمة إلى أزمة أشغالهم ويوقف دولاب أعمالهم!».

«أنى أخاطب الإنكليز الذين تعتمد هذه الوزارة على حرابهم، أى تجربة جديدة يلجئون إليها، وأى غلطة جسيمة يرتكبونها؟ لقد جربوا منذ بدء النهضة أن يُخْضعونا فما خضعنا، وأن يخدعونا فما خُدعنا، لقد اضطهدونا فى أشخاصنا، فى حرياتنا فى تعطيل دستورنا وحل مجلس نوابنا، فلم يُغْنهم ذلك فتيلاً، ولم ترضَ البلاد عن استقلالها بديلاً، فما الذى يرجونه الآن! لعلهم يطمعون فى الأمة لأن سعدًا قد مات. لا وربى فقد كان سعد عظيمًا بهذه الأمة بل إن سعدًا لم يمت فهو حى فى وفده، والوفد قوى وهو الآن أقوى منه فى أى وقت آخر كما هو ظاهر للأجانب قبل المصريين. وإذا شاء خصومه منازلته فى ميدان الانتخاب فإنما يفقدون مراكزهم التى كسبوها بفضل تنازلنا عنها لهم وتأييدنا لهم. ولا ريب أن الوفد سينال من الأمة تأييدًا إجماعيًا أو قريبًا من الإجماع. فما كانت الأزمة هازلة يوم وضعت ثقتها فى الوفد ونبذت خصومه، وما كانت التجارب لتزيدها إلا تمسكًا به وإعراضًا عنهم (تصفيق حاد)».

«إنى أسائل الإنكليز مرة أخرى هل يريدون صداقة هذه الأمة أم إذلالها؟ أما الذل فما نحن من أهله ولا قِبل لنا به. وأما الصداقة فليست هذه طريقها بل يجب أن تكون مؤسسة على كامل حريتنا وتمام استقلالنا».

كلمتى إلى الأمة

«وأخيرًا إنى أخاطب الأمة فأدعوها إلى الحذر مع السكينة، وإلى الثبات مع الطمأنينة. فلئن سلطوا عليها عدوانهم فلقد سلط الله عليهم أنفسهم وشهواتهم».

«أيها المصريون!»

«إنها لتجربة أخيرة يجربون فيها وطنيتكم وثباتكم، فسيروا فى سبيلكم أقوياء فى نفوسكم كرماء لضيوفكم؟ واحذروا يد التفريق فى صفوفكم فلقد كُتب لكم نصر من الله وفتح قريب. إن ينصركم الله فلا غالب لكم».

تعليق الصحف على الخطبة

علقت السياسة على خطاب النحاس باشا فى صباح اليوم التالى (٨ يوليو) بقولها:

«ونود قبل أن نتناول من الخطبة فصلها السياسى، أو فصلها «المضحك للغاية» كما كنا نقرأ فى إعلانات المسارح فى الزمن الماضى، أن نقف مع النحاس

باشا قليلاً حين حديثه عن نفسه وعن نزاهته ـ نود أن نقف معه برهة عند وثائق قضية سيف الدين. يقول النحاس باشا إن الوزارة الحاضرة أرادت قبل أن تتألف وأثناء ما يسميه دولته بالمؤامرة ضده أن تغطى هى وأصحابها فضائحهم بفضائح يلصقونها به. فطعنوه فى محل الأمانة وفى موضع العفة منه. ثم اسمع النحاس باشا اسمع الممثل البارع العظيم: «هم ـ أى خصوم النحاس ـ يقولون بألسنتهم ما ليس فى قلوبهم، وهم أدرى الناس بأن هذه اليد لتقطع قبل أن تمتد إلى إثم، وأن هذا القلب لينفجر قبل أن يضمر خيانة المخلوق»: «براڤو، براڤو تصفيق حاد ـ أعد، أعد».

ثم ماذا يا سيدى النزيه الورع «وهل يطعنون ـ أى الدساسون فى لغة النحاس ـ فى عقد كله نزاهة وشرف إذا قيست الأتعاب فيه بمركز الموكلة وقوة الخصوم وقيمة الثروة المحروم منها صاحبها ليستغلها الغير فى مصالح حزبية وغير حزبية فضلاً عن جسامة القضية والجهود التى تستتبعها»، كذلك يقول النحاس باشا: وعلى إثر هذا القول لم يصفق أحد. فليس يرى أحد جسامة فى قضية رفع حَجْر عن رجل متهم فى قواه العقلية والحكم فى أمره موكول لذلك للطبيب وللمحامى. وليس يعرف أحد كيف تصرف أموال الأمير سيف الدين فى مصالح حزبية وغير حزبية مادامت هناك رقابة على إنفاقها لمجلس البلاط إلا أن يطعن النحاس باشا فى نزاهة أعضاء مجلس البلاط، وفى أنه حين يُقدم إليه حساب الأمير المحجور عليه يتغاضى عن التلاعب به واستغلاله لغير مصلحة الأمير. ثم ماذا يريد النحاس باشا بقوة الخصوم وما علاقة هذا بأتعابه هو وزملائه؟ أليس هذا اعترافًا صريحًا بأنه لم يكن موكلاً فى القضية كمحام ولكنه وكُل فيها اعتمادًا على قوة مركزه ومركز زميله كوكيلين لمجلس النواب لم يُعرف عنهما قبل هذه القضية أى اقتدار خاص فى المحاماة؟ أحسب هذا كله مضحكًا لأن النحاس يفضح به نفسه. دعك مما سبقنا إلى قوله فى هذا الموضوع من رسائل سابقة. والآن فهل يقول لنا النحاس باشا وزميلاه فى قضية سيف الدين: هل قرءوا التاريخ وعرفوا أن فرمان الوراثة فى الابن الأكبر كلف مصر ستين ألف جنيه فقط. فهل توكيل الفرسان الثلاثة لرفع الحجر عن البرنس سيف الدين مراعاة لقوتهم كوكيلين وعضو فى مجلس النواب يكلف هذا الأمير وأمه ضعف ما تكلفته الخزنة المصرية فى فرمان الوراثة! ثم هل يذكرون ـ حفظهم الله ـ أن بنك مصر

قام كله على رأس مال قدره ثمانون ألفًا من الجنيهات؟ فهل رفع الحجر عن سيف الدين يجعل الفرسان الثلاثة فى حلٍّ من إنشاء بنك يعدل رأس ماله ضعف رأس مال بنك مصر عند إنشائه أو يكاد؟ أحسب الكلام بعد ذلك كله عن النزاهة وعن موضع العفة والأمانة من السخريات المضحكة التى لا يجرؤ على قولها إلا مسخ مهرج يضحك هو نفسه منها بعد مغادرته المسرح والتى لا يقولها جادًا إلا أحد رجلين: رجل طاش صوابه فما يدرى ما يقول. وآخر يحسب الناس من الغفلة بحيث تجوز عليهم كل الأقاويل مهما كان خيط تلفيقها ناصعًا لا يخفى على إنسان من الناس.

ويقول النحاس باشا فى صدد مسألة سيف الدين أيضًا: «ولقد أبلغت سعادة النائب العمومى منذ ظهور تلك المؤامرة فى الجرائد لتتولى النيابة العمومية التحقيق ضد القاذفين فى حقنا» ونقول نحن له مرحى مرحى وكل ما نطلبه إلى النيابة العمومية أن لا تأخذها فى هذه القضية رأفة بإنسان. وإنَّا لنعتقد اعتقادًا جازمًا بأنها ستنتهى إما بإحالة أصحاب وثائق سيف الدين إلى القضاء أو على الأقل إلى الهيئة التأديبية للمحامين نطلب إلى النيابة العمومية أن لا تأخذها هوادة وأن لا ترى فى إحالة رئيس حكومة سابق وشركائه ما تخشى منه على سمعة البلاد أمام العالم المتمدين. فأخذ الناس أيًا كانت مراكزهم بالحق وتطبيق القانون بالغة ما بلغت قسوته على الناس جميعًا - ذلك هو طريق أمن البلاد ونظامها وهو الوسيلة لتقديم المُثُل الصالح لناشئة المحامين».

* * *

«ونترك مسألة وثائق سيف الدين وننتقل من خطبة النحاس إلى فصل آخر. ذلك أنه إذ أراد أن يكسب عطف الناس بالتحدث عن ذكر المغفور له سعد زغلول باشا فى هيبة وخشوع ليتوهم الناس حقًا أنه يبكى وفاة سعد، وأن يلصق بثروت باشا ما يوهم الناس معه أنه على غير رأى النحاس فى ذلك. ولسنا نعجب لهذه البضاعة يزجيها النحاس للناس فى كل فرصة وهو يعلم أنه لا وجود له بغيرها. لكنَّا نود أن نستحلف النحاس باشا.. بماذا؟ لا أدرى ما إذا كان النحاس يستحلف به؟ نعم. نود أن نستحلفه بقضية سيف الدين وأتعابها! ماذا كان موقفه يوم بلغة نعى سعد وهو فى فيِّنا! هل يستطيع أن يذكر عن ذلك شيئًا؟ وهل يذكر انه ذهب يومئذ إلى قهوة «زخر» التى يتردد إليها الطلبة المصريون الذين أظهروا صادق

الأسف على هذه الفاجعة التى أصابت الأمة فلم يطق البقاء معهم نصف ساعة وخرج فى أثره، ويعلم الله كم بكينا ليلتها وفاة سعد. كلاً يا سيدى الباشا، يا من كنت يومًا ما صاحب معالى ثم صرت بعد ذلك صاحب دولة! لا تلزمنا أن نذكر ما يجدر بك وبكرامتك كتمانه ولا يذهب بك الاتجار بذكرى سعد إلى حد هذا التهريج المسرحى فى مسألة يجب أن لا يذكرها إنسان كأنه ما كانت علاقته الماضية بسعد إلا فى كثير من الهيبة والصدق».

«وماذا يقول النحاس عن ثروت باشا؟ يقول إن مستر سلبى قد رفع تقريرًا إلى حكومته ذكر فيه أن ثروت باشا قال له فى ختام حديث بشأن ملاحظات دولية على مشروع سير أوستن تشمبرلن: «إنه يعتقد أن فرصة صالحة قد أتيحت وأنها ستمكن العناصر الصالحة فى مصر أن ترفع صوتها وأن يسمع هذا الصوت» ويستند النحاس باشا فى هذا إلى ترجمة يعزوها هو إلى السياسة بينا هى واردة فى السياسة والأهرام بنص واحد، وكنا نود لو أن دولته ذكر النص الرسمى الوارد فى الكتاب الأبيض الإنكليزى نفسه ليرى القراء أن تفسيره كذب كله، أن يفهم من الكتاب المذكور أن عبارة ثروت باشا إنما هى رد على إشارة ضمنية إلى أن وفاة المغفور له زغلول باشا قد تجعل للعناصر التى لا تريد اتفاقًا مع إنكلترا كما كان يريده سعد باشا محلاً للظهور وإفساد كل محاولة للاتفاق. وهذا هو ما يُفهم من رد مستر سلبى بأن خيرًا كثيرًا يتوقف على القرار الذى تتخذه مصر بشأن اختيار زعمائها. ويدل على ذلك دلالة تفقأ عين كل مكابر الخطاب الذى بعث به ثروت باشا إلى المغفور له سعد باشا والذى وصله قبل وفاته بأيام. وهذا الخطاب تحت يد الوفد وتحت يد النحاس اليوم. فلينشروه إذا لم يكونوا كاذبين. لينشروه حتى تتبين الأمة عواطف ثروت بالنسبة لسعد، كما تتبين عواطف النحاس بالنسبة لسعد من تلك الرواية التى رويناها».

* * *

«قلنا إن الحديث يطول إذا نحن حاولنا أن نبين ما فى خطبة النحاس من مفارقات مسرحية عجيبة. فالمعاهدة وحديثه عنها. وافتخاره بشكره إنكلترا على إنذارها وكذبه على «السياسة» وموقفها من المعاهدة وهذا غيره مما فى الخطبة سنعود إليه. لكنَّا لا نريد أن نختم هذا الحديث قبل بيان إحدى أكاذيب النحاس باشا بشأن محمد محمود باشا، وهذه الأكذوبة الأولى من سلسلة الأكاذيب الكثيرة تدل على مبلغ فشل النحاس حتى فى موقف المسخ المهرج ».

«فقد ذكر دولته ـ حفظه الله ـ أن الحكومة قررت تأجيل النظر فى مشروع القانون إلى نوفمبر المقبل «وكان هذا القرار الذى يحاول بعضهم التنصل منه بإجماع الآراء بعد أخذ رأى الوزراء واحدًا واحدًا ومحمد باشا محمود من بينهم». وهذا حسن ولكن اسمع الباقى. لما اعتبرت إنكلترا التأجيل قبولاً لطلبها وكررت إنذارها واعتبر النحاس هذا التصرف من إنكلترا انتهاء للأزمة «لم يَرَ محمد محمود باشا بُدًا من تقديم استقالته فى اليوم التالى لحل تلك الأزمة»».

«ولماذا الاستقالة إذن مادامت الأزمة حُلت؟ لأن محمد محمود باشا كل يطمح فى رياسة الوزارة ومادامت الأزمة حُلت فهو لم يصل إليها. وإذن فهو يستقيل!! ولكن لماذا إذن يستقيل إذا كانت الأزمة حلت وكانت الوزارة تؤذن بالبقاء فى مناصبها، ليس المعقول أن يبقى وزير مادام لم يصل لرياسة الوزارة. ولكن هذا المعقول عندى وعندك عكس معقول النحاس باشا. ويجب فى الحق أن يكون لك منطق كمنطقه لكى تفهم هذه المفارقة المسرحية العجيبة. وكيف استقال محمد محمود. ذهب إلى النحاس وقدم له استقالته بسبب ضعف صحته. وهذا طبيعى وحسن. ولكن النحاس رفضها بكل إخلاص اسمع وتعجب. وزير يستقيل فيرفض رئيس الوزارة الاستقالة: كيف هذا! نفهم أن تُرفض استقالة الموظف حتى يحال على مجلس تأديب مثلاً! ولكن كيف تُرفض استقالة وزير بأكثر من رجائه أن يسحبها؟ لكن النحاس لا يفهم هذا، ويريد أن لا يفهم الناس. ولماذا لا يفهمه! لكى يقول إن محمد محمود أمسك بيدى وقال لى بالحرف الواحد ـ يا باشا إنى اقبّل يدك وأؤكد لك أنى سأبقى خادمًا لك وللائتلاف فى خارج الوزارة كما كنت فى داخلها بل وأكثر منه»، وهنا أيضًا لم يصفق أحد. أليس يقول المثل: إن كان المتكلم مجنونًا فليكن المستمع عاقلاً. فلماذا يا سيدى النحاس يقبل محمد محمود يديك لتقبل استقالته؟ افأنت تستطيع أن ترفضها إذا هو صمم عليها، أم تحسب أن الوزارة ملك أبيك فلا يتركها أحد إلا بإذنك. ألعلك لم تسمع قول الناس: «كذب مساوى ولا صدق مبعزق» فالناس يستطيعون أن يصدقوا أن يقبل رجل يد رجل ليخدمه فى شىء ولكن.. يقبل محمد محمود يدك ليترك وزارتك وليتخلص من وجهك! أظن أن أى إنسان ولو كان فى غفلة النحاس يأبى عليه عقله أن يصدق هذا الكذب المفضوح الذى لا يقبله حتى المهرجون على المسارح».

«ولمن تقول إن محمد محمود يمسك بيدك ليقبلها؟ إن الذين لا يعرفون محمد محمود قد قرءوا عنه وعن أخلاقه كثيرًا. وهو إذا اتُّهم بشيء فإنما يُتهم بالكبرياء والترفع فهل يصدق عاقل بل مجنون أنه يقبل يدك أنت يا نحاس؟ ولكن: ألم أقل لك. إنه مهرج؟ وأنه يصطنع الأكاذيب لتضحك بها الناس. والحق أن هذه الأكذوبة مضحكة حقًا. وأحسب كثيرين بل أحسب الوفًا من الناس يدفعون مبالغ طائلة ليروا هذه الحركة التى يقول عنها النحاس، حركة محاولة محمد محمود تقبيل يده، ليقسموا جهد أيمانهم أنهم رأوا أحد المستحيلات».

«أطلت اليوم على القارئ، لكن حكاية النحاس ومحمد محمود لما تنته فلها فى خطبة النحاس جوانب طريفة تدل على غفلة هذا النحاس غفلة لا نظير لها، وسنعود فى غد إليها وإلى شىء مما فى هذه المهزلة التى مثلها النحاس أمس الأول والتى أسموها خطبة».

وكتبت الأهرام ضمن افتتاحيتها:

«تكلم زعيم الوفد عن الأزمة الوزارية وأسبابها الحقيقية البعيدة والقريبة بما فى ذلك أثر وفاة المغفور له الزعيم الأكبر سعد زغلول باشا فى الحالة السياسية المصرية، فى رأى دولة ثروت باشا ورأى السير تشمبرلن ومحادثات ثروت باشا ورفض مشروع المعاهدة، ثم مذكرة ٤ مارس وأزمة قانون الاجتماعات، واستقالات الوزراء الأربعة».

«ثم تكلم دولته عن موقف الوفد بإزاء الوزارة المحمدية؛ فقال: «تكونت وزارة صاحب الدولة محمد محمود باشا فزادت ميتة منذ نشأتها. فهى وزارة غير دستورية فى تكوينها ووسائلها وأغراضها ومسئولية هذا التكوين وتلك التصرفات واقعة على رئيس الوزارة، فقد قبل أن يؤلف وزارته من أقلية ضئيلة من غير أن يُستشار زعيم الأغلبية طبقًا للتقاليد الدستورية المرعية فى مصر وغيرها من البلاد. وليته اقتصر على ذلك بل بلغت به الجرأة فى احتقار الأغلبية أن امتنَّ عليهم بإدخال أربعة وزراء منها يختارهم هو شخصيًا.. ثم تدرج صاحب الدولة من احتقار الأغلبية إلى احتقار البرلمان بأسره، فلم يشأ أن يتقدم إليه لعرض برنامجه وطرح مسألة الثقة على مجلس النواب، بل أجَّل انعقاد البرلمان شهرًا بطريقة استبدادية لا يبررها عرف دستورى. وها هو اليوم يلوِّح بحل البرلمان

حتى تصبح الحياة البرلمانية صورة صحيحة لحاجات للبلاد، ثم يهدد بإنزال الويلات على البلاد وساكنيها».

«ظاهر من هذا الكلام أن موقف الوفد من الوزارة المحمدية هو موقف معارضة وهذا أمر طبيعى، وأن الوفد يرى فى هذه الوزارة أنها غير دستورية، وأن التقاليد الدستورية لم تتبع فى تأليفها، وأن الوفد ما كان يستطيع أن يقبل ما عرضه عليه صاحب الدولة محمد محمود باشا من كراسى أربعة فى الوزارة يختارهم دولته شخصيًا، وأن عدم تقدم الوزارة إلى البرلمان وعرض برنامجها عليه يُعد احتقارًا للبرلمان وأن المتوقع بعد تأجيل البرلمان. ثم ألقى دولة النحاس باشا - فى آخر كلامه عن موقف الوفد من الوزارة - مسؤولية حل مجلس النواب على عاتق الوزارة وحدها».

* * *

«ومن خطاب دولة النحاس باشا قوله: «إنى أخاطب الإنكليز الذين تعتمد الوزارة على حرابهم: أى تجربة جديدة يلجئُون إليها وأى غلطة جسيمة يرتكبونها، لقد جربوا منذ بدء النهضة أن يخضعونا فما خضعنا وأن يخدعونا فما خدعنا، لقد اضطهدونا فى أشخاصنا. فى حرياتنا فى حل دستورنًا وحل مجلس نوابنا فلم يُغْنهم ذلك فتيلاً. ولم ترض البلاد عن استقلالها بديلاً. ثم قال دولته: إنى أسائل الإنكليز مرة أخرى: هل يريدون صداقة هذه الأمة أم إذلالها؟ أما الذل فما نحن أهله ولا قِبل لنا به، وأما الصداقة فليست هذه طريقها. بل يجب أن تكون مؤسسة على كامل حريتنا وتمام استقلالنا».

«فالوفد صريح فى اعتبار الإنكليز مسؤولين عن تأليف الوزارة من الأقلية دون الأغلبية وعن إجراء تجربة جديدة بحل مجلس النواب وأن الالتجاه إلى هذا الطريق ليس سبيل الصداقة بين مصر وإنكلترا، تلك الصداقة التى طالما دعا إليها الوفد المصرى والزعيم الأكبر على شرط أن تكون مؤسسة على تبادل الثقة واحترام الحقوق. ولقد قلنا أمس إن مراسلى الصحف الإنكليزية قد أبرقوا إلى صحفهم فقرات من خطاب النحاس باشا وخاصة كلمة دولته التى وجهها إلى الإنكليز واعتبرهم مسؤولين عما حدث من تأليف الوزارة وتأجيل البرلمان واحتمال حله».

* * *

اجتماع حزب الأحرار الدستوريين

نشرت السياسة بتاريخ ٨ يوليو ما يأتى:

«اجتمعت فى السادسة من مساء أمس الأول اللجنة الإدارية لحزب الأحرار الدستوريين برياسة حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا بمنزل حضرة صاحب السعادة محمود عبد الرازق، وحضر الاجتماع مندوبون من أعضاء الحزب وفدوا من سائر المديريات فاكتظ المكان بالنواب ووجوه البلاد وأعيانها. وألقى دولة الرئيس بيانًا عن الحالة السياسية الحاضرة يشمل خطة الوزارة وغرضها السامى فى خدمة الوطن العزيز، فقوبل بأشد مظاهر الارتياح والتأييد».

«وتوالى بعد دولته أعضاء الحزب يتكلمون فى شؤونه العامة ويناقشون فيها، راجين لدولة الرئيس التوفيق والنجاح. وجدد المجتمعون الثقة التامة بالوزارة».

مدير السكك الحديدية

صدر فى يوم ١٠ يوليو المرسوم الملكى بتعيين عبد الحميد سليمان باشا مديرًا عامًا لمصلحة السكة الحديد والتلغرافات والتليفونات، على أن لا يباشر اختصاصات هذا المنصب مادام وزيرًا للمواصلات وعلى أن يقوم الآن بالاختصاصات المذكورة وكيل تلك المصلحة أو من ينوب عنه.

الوفد فى بيت الأمة

لم تكن حفلة (كازينو الجزيرة) هى كل ما فى جعبة الوفد من سهام المعارضة، بل جاءت الوفود تترى إلى بيت الأمة تقول بالثقة بالنحاس وزملائه ويخطب فيهم النحاس باشا معلنًا سخطه على الوزارة، مبينًا مساوئها مُظهرًا عيوبها.

من ذلك قوله نقلاً عن الأهرام فى ١٧ يوليو:

سادتى

«أشكركم باسم زملائى أسمى وأجمل الشكر وأثنى عليكم أجلَّ الثناء وأتقبل تحية أهل الإسكندرية بالغبطة والابتهاج».

«إنكم جئتم بدافع وطنيتكم وشعوركم لا مسوقين كما يُساق غيركم، وليس ممكنًا أن الأمة التى تسعى وراء حريتها تأتى طوعًا لتؤيد من يفتات على حريتها ويعمل على استعبادها (هتاف)».

«من البلاهة حقًا أن يتصور أحد أن وفدًا من المصريين يأتى إلى من يغتصب حرية بلاده ويقول له إنى واثق بك. نعم، لا يمكن ذلك إلا إذا كانت الأمة أمة عبيد أرقاء (حاشَ حاشَ) ولكن الأمة أمة حرة كريمة نهضت وهى عالمة بما يدور أمامها من قوة غاشمة وأيد حديدية فقامت غير مبالية بنيرانها أو حديدها، وضحت ما ضحت وبذلت ما بذلت من غير اعتداء ولا إثم وأمة هذا شأنها لا تأتى فى آخر الأمر لتقول للمعتدى عليها أعطنى يدك لأقبّلها (هتاف).

«لم تكن الأمة بلهاء ولا فى حماقة حينما نهضت نهضتها جادة غير هازلة، فكيف تثق بمن يقول لها إنك لست أهلاً لدستور أو حرية أو استقلال».

«إنما يفعل مثل ذلك الساخرون الذين تأخذهم شهواتهم وتعميهم الحقائق عن أغراضهم فيمشون وراء هذه الشهوات الدنيئة وهى من فعل الشيطان حتى وإن خربت بلادهم (هتاف)».

«إنكم ولا ريب قرأتم وسمعتم ما يقولونه ويكررونه يومًا بعد يوم من أن الأمة جاهلة فى مجموعها، ولا تستحق الحياة النيابية وغير أهل لدستورها؛ وبذلك يقيمون الدليل للأجنبى على أن الأمة لم تكن بعد ناضجة لحكم نفسها (هتاف)».

«يقول محمد محمود باشا إن الحياة النيابية ليست صورة صحيحة لحاجات البلاد (كبُرَت كلمةً تخرج من أفواههم)، إن الحياة النيابية الحاضرة هى الصورة الصحيحة لحاجات البلاد كما كانوا يعترفون بذلك صراحة من قبل وما حاجة البلاد إلا أن تعيش حرة مستقلة وأن تكون كلمتها هى العليا لا كلمة فرد من الأفراد (تصفيق حاد وطويل)».

«كلمة الأمة هى العليا وذلك هو المسطَّر فى دستورها، إذن تكون الأمة هى الحاكمة، البصيرة بأمرها، وهى رشيدة لا تحتاج إلى فرد من الأفراد يكون وصيًا عليها مثل محمد محمود (هتاف عال)».

«الأمة رشيدة وأهل للاستقلال الذى جاهدت فى سبيله، والدستور الذى فازت به، وهى حرة فى اختيار نوابها بإرادتها ليتولوا أمورها تشريعًا وتنفيذًا».

«إن حاجة الأمة التى يتجاهلونها هى أن تعيش كما تريد لا كما يُراد لها. وإرادتها التى لا ريبة فيها أن تعيش حرة متمتعة بدستورها واستقلالها».

«هذه إرادة الأمة ولكن محمد محمود لا يريدها».

«إذا كان أراد شهوة قد بلغها. فليتّق الله فى الأمة هو ومن معه. ولو أنهم أرادوا أن يكونوا دستوريين حقًا لخضعوا لإرادة الدولة ولما بقوا فى الحكم يومًا واحدًا عندما بدا لهم أن الأمة غير واثقة بهم وساخطة على تصرفاتهم. ولكنهم يفرون من الأمة وممثليها. مثلهم فى ذلك مثل من يخدع نفسه برضاء صاحب الحق عليه، وإن استلب هذا الحق منه والحق المسلوب هنا حق أمة لا حق فرد».

«أيها السادة: هل أنتم الآن فى حكم دستورى (أصوات ـ كلاًّ! كلاًّ) هل الأمة وكّلتهم فى أمورها «أصوات ـ كلا!».

«كلا! إنها لم تعطهم الثقة ولم توكلهم عنها وحاشَ للأمة أن توكل أفرادًا كمحمد محمود وشرذمته بعد أن وكلت برلمانها توكيلاً شرعيًا صحيحًا، فشيوخ الأمة ونوابها هم ممثلو الأمة لا أولئك الأفراد الذين وكلهم الأجنبى فى القضاء على حريتها والعبث بدستورها».

«إنهم ولا ريب يستندون على الأجنبى ويعتمدون على حرابه».

«إن الأمة قد نهضت نهضتها وهى عالمة بما هو مخبأ لها، وهى كما قال أحد خطبائكم جادة فى عملها. تتحمل الشدائد مهما بلغت».

«مرحبًا بالشدائد وأهلاً بها، هى وحدها التى تجلو الغامض من أمورنا وسيظهر لهم هذا الغامض الذى يراه الجميع ولا يرونه هم لأنهم عُمْى البصيرة لا البصر (تصفيق حاد)، هذا الغامض الواضح هو أن الأمة لا تتفق بغير وفدها وكيلاً (هتاف) .

«أهلاً بهذه الشدائد التى ستخرج منها الأمة قوية وستبلغ قوتها حدًا لا يمكن بعده لمخلوق أن ينهض فى وجهها».

«أهلاً بهذه الشدائد فستكون هى التجربة الأخيرة التى يلجئُون إليها بعد وفاة زعيمنا الكبير المبرور المغفور له سعد زغلول باشا، وما دروا أن سعدًا نفسه لم يكن كبيرًا إلا بأمته عاملاً على تحقيق إرادتها، معبرًا عما يجيش فى صدورها وقد كان ـ رحمه الله ـ يفخر قائلاً: «إن مات سعد فكلكم سعود» (هتاف عالٍ)».

«ولقد برهنت الأمة حقًا على أنها متفانية فى المبدأ الذى قام عليه سعد، وماضية فى الطريق الذى سار فيه وأننا لم ننهض بشخص بل بفكرة نبيلة وغرض سامٍ هما الحرية والاستقلال وهى فى هذا السبيل ماضية لا تَنِى ولا

تَهِن، وإنها لواصلة بإذن الله لأن الله ـ جل جلاله ـ الذى رعاها بفضله وتعهدها بقوته سيستمر متعهدًا لها حتى يأتى الوقت الذى تفوز فيه بغايتها».

«وثقوا أن هذا الوقت قريب فالعالم كله فى حركة إلى الأمام لا إلى الوراء».

«أمامنا جيراننا وإخواننا من السوريين والعراقيين وغيرهم لم يكن لهم دستور فحصلوا عليه، أما نحن فقد كان لنا دستور وها هم سلبونا إياه بعد أن حصلنا عليه بمُهَجنا وأرواحنا، فهل يرضى بذلك مصرى (أصوات: كلاً) وهل يقول بذلك أحد فى القرن العشرين عصر الحرية والنور؟».

«ولكن أهلاً بهذه التجربة وسهلاً فليتقدموا ليتلقوا صفعة الأمة صفعة لا تقوم لهم قائمة من بعدها (هتاف طويل وتصفيق)».

«يقول خطيبكم لا تحزن ولا تهن، نعم لا أحزن لأن الأمة قوية لا يخدعها خادع ولكنى فى الواقع محزون لأن الأمة كلما خطت خطوات فى سبيل بغيتها قام نفر من أبنائها ووضعوا العراقيل فى سبيلها، نعم أحزن لأن نفرًا غذتهم مصر بحنانها، وعاشوا تحت سمائها يكونون عونًا عليها لا لها، أحزن لأن البلاد وقد كانت ولا تزال هادئة وجادة فى السير بأعمالها وشؤونها الاقتصادية والاجتماعية وغيرها قد أصبحت الآن معرضة إلى تعطيل أعمالها ومصالح الأجانب من ضيوفها إذ يدفعونها إلى معارك انتخابية ـ اللهم إلا إذا عطلوا الدستور كما يُنتظر منهم ـ لا لسبب إلا لقضاء شهوة دنيئة وتحقيق أغراض الأجنبى فينا».

«أحزن ومن حقى أن أحزن لأنى أُسائِل نفسى ما الذى جد حتى إنهم يحطمون دستورنا».

«إنما جدَّ مطمع واحد هو أن الأجنبى يسعى فى استغلال وفاة زعيمكم وهدم نهضتكم، ويتخذ من هؤلاء البائسين من أبنائكم سندًا وآلة. إنى أحزن لأنهم يدفعون بالبلاد إلى حمأة الإرهاق والشدة وقد كانت فى راحة وطمأنينة، أحزن لأنى من الأمة قلبى يتفطر كلما سمعت بما يوقعونه على أبنائها الآمنين من عذاب وإرهاق».

«أحزن لهذا ولهذا فقط ولكنى أغتبط كما قلت لأنى واثق أن هذه التجربة ستكون الأخيرة من نوعها وستضع حدًا نهائيًا لتلك المهازل وتلك المآسى،

وستعرف الأمة مصيرها وأن لها دستورًا قويًا لا يعتدى عليه مُعتدٍ كائنًا من كان، وأن دستورها إنما هو وسيلة ترقية شؤونها فى الداخل والخارج (تصفيق)».

«وليعلموا أن الأمة سائرة فى طريقها إلى الغاية التى قامت من أجلها وهى أن تعيش حرة تحت الشمس».

«وما نهضت مصر لتكون عبدة ذليلة بل حرة سيدة (هتاف شديد)».

«أشكركم وأكرر شكرى لكم وللإسكندريين الكرام وأرجوكم أن تبلغوهم شكرى بل تأثرى من هذا المظهر الجميل. وإنى وإخوانى لنسرُّ السرور كله بأن نحظى برؤيتهم فى بلادهم،وأن نمتع خواطرنا ونفوسنا بحسن شعورهم وصادق وطنيتهم (تصفيق حاد وهتاف: مرحبًا مرحبًا)».

«قولوا للإسكندريين عنا إننا نعتبر فخرًا لنا إجابة دعوتهم. وإن شاء الله سنكون بينهم فى القريب العاجل وسأخطر حضراتكم بميعاد قريب نلبى فيه كريم دعوتكم».

وقال فى وفد بنى سويف:

«إخوانى، سادتى»

«أشكركم باسم زملائى واسمى، أشكركم شكرًا جزيلاً وأغتبط بهذه المظاهر الوطنية حقًا، أغتبط بها وما كنت أجهلها بل إنى واثق منها كل الثقة أنا وزملائى الذين أخذنا على عاتقنا أن نخدم الأمة ونسير بها إلى غايتها القصوى، استقلالها التام وحريتها الكاملة».

«إننا أعرف الناس بوطنيتكم وإخلاصكم وثباتكم فهى كل قوتنا وعمادنا فى جهادنا، إن لنا قوة قد لا تتعادل مع قوة خصومنا، فنحن عُزْل من كل سلاح وهم بالأسلحة مدججون، ولكننا بقوة حقنا أقوى منهم ببطش أسلحتهم (تصفيق وهتاف)».

«إن قوة حقنا هى التى تدفعنا إلى القيام بما عُهد إلينا وأن نؤديه على الوجه الأكمل الذى ترغبه الأمة وترضاه، وما ترضى الأمة هَوْنًا ولا ترغب هزلاً، ولكنها تبغى جدًا وتسير إلى الأمام دوامًا (هتاف: ليحى الاستقلال أو الموت الزؤام)».

«نعم، هذا شعارنا الذى خلَّفه لنا زعيمنا، ألا وهو الاستقلال التام أو الموت الزؤام. (هتاف: ليحى الاستقلال أو الموت الزؤام)».

«إنكم لا تفدون مصطفى بل تفدون أمتكم المهددة فى صميم حياتها، ولن تموت أمة أنتم أبناؤها المستبسلون فى المطالبة بحقوقها (هتاف شديد)».

«قوة نفوسنا لقد اختبروها، لقد جربوها. لقد ابتلوها. فما وجدوا المصريين إلا يستبسلون فى سبيل وطنهم، ويضحون كل مرتخص وغال لأجل حريتهم، وجدوا ذلك منهم فلمَّا لم يجدوا منفذًا إلى بطولتهم حاولوا أنْ يخدعوهم عن حقهم فما خُدعوا، أن يضلوهم فما ضلوا ولكن ويا للأسف هناك نفر من أبنائنا يتخذهم الأجنبى على الدوام وسيلة لقضاء مأربه وسبيلاً إلى إعلاء كلمته، ولم ترضَ الأمة إلا أن تكون كلمتها هى العليا (هتاف)».

«عرفت الأمة أولئك البائسين منذ بدء نهضتها فوسمتهم بميسهم الخزى والعار، وأقصتهم عن حظيرتها وعرفت خدامها الأمناء الذين لم يهنئوا ولم يضعفوا فحملتهم أمانيها وكلكم تعرفون كيف حملوها، وكيف تحملوا الشدائد والآلام فى سبيلها، لم يَثْنِهم وعيد، ولم يفُتَّ فى عضدهم سجن ولا نفى ولا تشريد».

«وها هم اليوم يسيرون فى طريقهم بما عرفتموه فيهم من صلابة قناتهم التى لا تلين لغمز».

«ولقد حاولوا جَهْدهم أن يبعدوكم للحط من شأننا، وبحَبْك الدسائس من حولنا. ولكنهم لم يفلحوا ولن يفلحوا بعون الله فالأمة أكبر من عزلهم، والوفد أمينها، والوفد خادمها لا يسلم بشىء من حقها ولو بلفظ النفس الأخير (تصفيق وهتاف)».

«عجبًا لهم أى تجربة يلجئون إليها! فلقد نفدت جميع تجاربهم وفشلت فشلاً أكيدًا، فقد جربوا أولئك النفر مرة فلم يفدهم ذلك فعادوا إلى الأمة يجربونها فى دورها فلما وجدوا من مخيلتها ثباتًا وصبرًا، عادوا إلى أعوانهم مرة أخرى، وهكذا دواليك لا يواجهوننا وجهًا لوجه بل يعملون على تنفيذ أغراض بواسطة نفر منا، ويعملون على اضطهادنا بيد من حديد وهى وإن كانت مصرية إلا أنها ترتكن على حراب أجنبية» (هتاف: ليسقط براذع الإنكليز)».

«أتعلمون لماذا يسوقون تلك الوفود الزائفة إلى محمد باشا محمود؛ إنهم يريدون أن يقيموا دليلاً لأنفسهم، لأنهم يعرفون جيد العلم أن الأمة ليست معهم، وأن أفراد تلك الوفود لا يمثلون أحدًا حتى ولا حقيقة أنفسهم، إنما هم فى حاجة

إلى مثل هذا الدليل يقدمونه إلى الأجنبى عسى أن يخدعوه فى حقيقة هذه الأمة وقوة نهضتها. ولكن الأجنبى يعلم حقيقة أمرنا وإن كانت له المصلحة كل المصلحة فى تجاهل ميولها إذ ما ضره أن تضرب الأمة بعضها بعضًا وما ضره أن يجرب فينا التجربة تلو الأخرى وهو واقف بالمرصاد فإن نجحت غنم وإن لم تنجح - ومن المحقق عدم نجاحها - علم أن التجربة أفلست وأصبحت هباء منثورًا».

«لقد قال نائبكم المحترم فى خطبته إن الشيوخ والنواب لا يقبلون مساومة فى كرامتهم وأنهم لن يمنحوا ثقتهم الغالية إلا حكومة منهم تمثلهم حق تمثيل ولقد قال حقًا، ونطق صدقًا، فما كنا نبغى الحكم للحكم وإنما هى إرادة الأمة المسيطرة فى دستورها. وقد جاء فى الحديث الشريف: «كيفما تكونوا يُولَّ عليكم»، فلن يولى على هذه الأمة قوم خارجون عليها ولا يفتئون يجاهرون صراحة صباح مساء أن الأمة ليست أهلاً للدستور ولا تستحق أن تحكم نفسها بنفسها وأنها أمة جاهلة قاصرة سُلطوا عليها، وتحكموا فيها، لحساب أنفسهم، بل لحساب الأجنبى الذى يعتمدون عليه».

«ولتكن الأمة لهم بالمرصاد، وهأنتم شيوخ ونواب وأعيان وتجار ومحامون وطلبة ومن كل طائفة فى إقليم بنى سويف، تلك المديرية التى قلتم عنها بحق إنها معقل السعديين، كلكم رجل واحد ولسان واحد فى أن الأمة فى وادٍ وهم فى وادٍ آخر (هتاف: مع النحاس إلى النهاية)».

«أسفًا لهؤلاء الناس، أسفًا وكل الأسف، ولم يكفهم الافتيات على دستورنا حتى أخذوا ينفثون سموم التفريق بين عناصر الأمة وطوائفها فأعادوا نغمة مسلم وقبطى، تلك النغمة المرذولة التى قضت عليها تلك النهضة الوطنية حقًا، القومية صدقًا، تلك النهضة التى تقدست بالدماء التى أُسيلت من المسلمين والأقباط على السواء، والتى توحدت بالآيات الكبرى أعجب بها العالم أجمع، آية الهلال تعانق الصليب (هتاف: الوطنية ديننا)».

نغمة كريهة قُضى عليها فى ظل زعيمنا المغفور له سعد زغلول باشا إذ مُحيت الفروق والعناصر، وأصبحنا كلنا مصريين نجاهد جنبًا إلى جنب ونستبسل معًا روحًا إلى روح، وآيتنا الوطنية ديننا والاستقلال حياتنا (هتاف عالٍ)».

«لم يتورعوا أن ينفثوا تلك السموم فى الأمة حتى يفسحوا للأجنبى سبيلاً جديدًا بين صفوفنا، وحتى يقال إن هناك أقليات يجب حمايتها وما كان فى مصر أقلية وأكثرية فكلنا أبناء مصر وقد روينا أرضها بدمائنا جميعًا، وما كانت العناصر المصرية إلا كتلة وطنية واحدة تذكر وطنها كلما خلت إلى نفسها وتذكر الدين كلما خلت إلى ربها، مصر لنا نحن المصريين مسلمين وأقباطًا (تصفيق).

«ألا يخشون ربهم ولا يرعون للأمة إلاً ولا ذمة؟ أى دسيسة جديدة يرمون إليها؟ وهل لا يرضيهم إلا أن يعبثوا بوحدة الأمة بعد أن عبثوا بحريتها؟ إننى بصفتى رئيسًا للوفد لا أعرف فى الوفد مسلمين وأقباطًا. بل أعرف أبطالاً من المصريين حُكم عليهم بالإعدام والسجن والنفى. وأعرفهم فى سيشل والمالطة وقصر النيل وفى السجون على اختلاف أنواعها، وما كانوا فى ذلك إلا مصريين ومن خير المصريين مسلمين كانوا أو أقباطًا «(هتاف وتصفيق)».

«انظروا إلى صور وفدكم ممثلة أمامكم. فقد توالت طبقاته وكلهم كتلة واحدة لا انفصام لها. ولا فرقة بينها».

«وما كنت فى ذلك وحدى بل المزارع فى مزرعته، والفلاح فى قريته، والتاجر فى تجارته، والطالب فى مدرسته، كلنا رجالاً ونساءً، شبانا وشيبًا، ندين بدين الوطن، ونستبسل فى سبيل الوطن، فالدين لله والوطن للمصريين جميعًا (هتاف عال)».

«إخوانى

أشكركم كل الشكر، وأغتبط بدعوتكم، لا لأنكم تريدون أن أكون بينكم، بل لأنى أُسر وأغتبط أن أكون معكم وأن أحقق أمنية الزعيم الفقيد المبرور الذى كان - رحمة الله عليه - يتمنى أن يزور بنى سويف ولكن الله قضى ولا رادَّ لقضائه، وثوى سعد إلى ربه، وخلَّف لنا هذه الأمنية التى يغبطنى أن أحققها. وأن روح سعد ترفرف علينا وذكراه تساورنا فإننا لخطته مترسمون وفى سبيله سائرون (هتاف: لتحى ذكرى سعد).

«أشكركم وأكرر لكم شكرى أنتم وأهالى بنى سويف الكرام، وأرجو أن تبلغوهم عنى وعن إخوانى الوزراء الذين تضامنوا معى وزملائى أعضاء الوفد جزيل الشكر وجميل الثناء».

«وكلمتى الأخيرة لكم وللأمة هى ألا تحزنوا ولا تهنوا فإن الله معنا وعليه اعتمادنا وهو نعم النصير (هتاف عالٍ وتصفيق حاد طويل)».

***

وقد علقت السياسة على هذه الكلمات بمقال تحت عنوان: «تهديدات مضحكة وبكاء على الأرزاق باسم الدستور» جاء فيه:

«أسمعت إلى النحاس وشيعته كيف يكون الدستور وينحبون حتى لتحسب أن نياط قلوبهم يكاد يقطع جزعًا على ما يخافون من العبث به، وهل تُراك تصدق من هذا النحيب والإعوال شيئًا؟ أو سمعت كذلك إلى النحاس فى خطبه ينفطر قلبه حزنًا على هذه الأمة التى تُعامل اليوم فى رأيه معاملة ملؤها المذلة والهوان؟ وهل سمعت إلى تهديدهم بإزاء هذا كله يعلنون الدعوة إلى عدم دفع الضرائب ويخيفون الأجانب على حياتهم وأموالهم؟ مادمت سمعته فتعال نشترك معًا فى الضحك منه. فما أحسب مهزلة يراد بها أن تكون مأساة كمهزلة هؤلاء القوم. وما أحسب مأساة تثير الابتسام بل الضحك بل القهقهة كمأساة هؤلاء الذين يبكون لأنهم ليسوا اليوم فى الحكم، فهم لا يستمتعون منه بما يريدون أن يستمتعوا به من خيرات وأرزاق لهم ولذويهم ولمحسوبيهم ولمن شئت ممن يرزقونهم جزاء خدمتهم إياهم».

«وأول ما تضحك منه هذا الجزع على شىء لا وجود له. فليس الدستور معرضًا لعبث من جانب أحد من الناس أو سلطة من سلطات الدستور كنظام الحكم فى مصر لا يراد العبث به وإنما تراد صيانته. فلقد انقلبت الحياة النيابية فى العهد الأخير إلى عبث شر عبث بالدستور وقضاء شر قضاء على قواعده، وأحكامه أليس الدستور يقرر المساواة بين المصريين ويقضى بحرية الجميع وبوجوب العدل بينهم؟ فهل كانت بين المصريين مساواة وهل كانت لهم حرية أو كان يشملهم عدل فى هذا العهد الأخير. أترك الجواب لوثائق قضية سيف الدين ولوقف العنانية ولتعيينات تكية البرلمان ومصلحة الصحة، ولغير هذه وتلك من التصرفات التى يكفى وقوعها لتثير أى نفس من النفوس، لا على النظام القائم لذاته، ولكن على المنفذين لهذا النظام ذلك التنفيذ الذى يَئِدُه وأدًا ويقتله قتلاً. وأترك الجواب لتصرفات النواب فى شؤون الهيئة التنفيذية، مما أدى إلى المحاباة والمحسوبية وجعل العدل يئن أنينًا هو شر أنين. وإذن فعلى الذين يقدرون

الدستور معناه حقًا، وعلى الذين يريدون أن تكون الحياة النيابية التى هى أداة ممثلة لهذا المعنى وما يشتمل عليه من مبادئ، أن يعملوا كل ما يستطيعون لتقوية قواعد الدستور الصحيحة فى البلاد ولتكون الحياة النيابية وسيلة صالحة لإقامة هذه القواعد، وهذا هو ما تريد الوزارة الحاضرة أن تفعل وهذا هو ما فعل الأحرار الدستوريون دائمًا فى الماضى. وهذا هو ما تريد عناصر الأمة الصالحة عمله بكل ما فيها من قوة».

«هذا ما تريد الوزارة الحاضرة عمله. وهى واثقة تمام الثقة من أنها لابد ناجحة فيه. وهذا هو ما فعل الأحرار الدستوريون دائمًا فى الماضى وما هم مستعدون دائمًا للقيام به فى المستقبل إذا جنى غيرهم على عملهم. ولقد كانت خطتهم فى ذلك ثابتة لا تتزعزع. فهم قد ائتلفوا مع غيرهم لهذه الغاية وفى كل مرة رأوها غير محققة ثارت نفوسهم وطلبوا إلى وسيلة جديدة تحقق الغاية نفسها. وهم اليوم واثقون، بعد التجارب التى قاموا بها، أن هذه المرة ستكون الأخيرة وأنهم سيقيمون حكم الدستور وسينظمون الحياة النيابية على قواعد وأسس تمنع عنها ما كان يصيبها من قبل من عبث أو تلاعب».

«ليس الدستور إذن معرضًا لبعث وإنما عبث النحاس وشيعته بالدستور هو الذى يجب القضاء عليه. فبكاء النحاس اليوم إنما يبعثه عليه خوفه على هذه الفوضى التى يحرص عليها والتى كان يعيش هو وشيعته فيها ينالون منها من المغانم والأرزاق ما شاءوا. وإذن فمضحك جدًا أن تسمع لهذا البكاء باسم الدستور. ومضحك أكثر منه أن يبكى شيعة النحاس الدستور والحياة النيابية بعد أن استمتعوا من طريق العبث به بخيرات نظام أفسدوه وهم الذين كانوا يقولون فى الماضى إن الدستور والحياة النيابية لا محل ولا مبرر لهما مادام الوفد وكيلاً عن الأمة، ومادام هو الذى يجب أن تنحصر فيه الوكالة دون البرلمان».

«وأكثر من هذا وذاك إثارة للضحك هذا التهديد الذى يهددون به يقولون إن من الناس من يفكر فى عدم دفع الضرائب تحت حكم وزارة يتهمونها كما رأيت بأنها تعبث بالدستور. وعبارة «أن من الناس» هذه إنما يراد بها تفادى قانون العقوبات. ولكنا نرجوهم أن يدعوا وأن يمنعوا ما شاءوا فى دعوة الناس إلى عدم دفع الضرائب. ليدبجوا فى ذلك المقالات وليلقوا الخطب وليرتلوا الأزجال ولينشدوا القضاء. ليلجئوا إلى كل وسيلة من وسائل الدعوة والإعلان. نرجوهم

أن يفعلوا ونرجو الحكومة أن تتغاضى عما قد يقع منهم فى هذا الباب بنوع خاص مخالفًا للقانون. نرجوهم ونلحُّ فى الرجاء حتى يروا بأعينهم بأن دعوتهم ليست إلا سخرية لن يصيبها لا الفشل أشنع الفشل. وماذا يسمع لهم! إنهم لا يطمعون فى أن يجيبهم إلاً من يدعون أنهم أعوانهم وليس من هؤلاء الأعوان من يدفع ضريبة أن الضرائب ومن له فى البلاد ثروة أو مصلحة. فإذا بُحَّ صوتهم بالدعوة فلن يكون نصيبهم منا إلا الفشل، لأن دافعى الضرائب هم طبقة هذه البلاد العاقلة المقدرة ما يجب لمصلحة البلاد والتى تؤيد الحكومة الحاضرة أشد تأييد...».

«ولو أنهم بدل هذه الدعوة التى قُدِّر لها الفشل من بدايتها فكروا فى دعوة الذين يُحكم عليهم من أنصارهم بالمخالفات المختلفة، إذن لكان لهم أن يطمئنوا إلى شىء من النجاح فى التصفيق للدعوة، وإن كان فشلهم فيها هى الأخرى محققًا، فإن أحكام القضاء ينفذها القانون بكل ما فى البلاد من قوة الجيش والبوليس والأهالى. وهؤلاء الأنصار الذين يحسبونهم شيئًا وما هم بشىء لن يستطيع أحدهم أن يقف فى وجه القانون وسلطانه، وإن دعاه النحاس وغير النحاس إلى هذه الثورة على القانون والنظام».

«ومضحك أيضًا تهديدهم فى أمر حياة الأجانب وأموالهم. والذى يدعو إلى الإغراب فى الضحك من أمرهم فيما يقوله النحاس وألسنة النحاس من هذا، أنهم يريدون أن يفهم الأجانب أن حياتهم لا تكون آمنة إلا إذا كانوا هم فى الحكم. أليس هذا دعوة لتصرف هو أشبه الأشياء بمن يجعل حراس مزرعته أو عزبته من اللصوص ليتقى عدوان اللصوص. ليكن النحاس ومن معه فى الحكم. وإذن فالأجانب فى أمن وليكونوا خارج الحكم وإذن فأمن الأجانب مهدد. لماذا؟ لقد حدثت حركة سنة ١٩١٩ فقامت الأمة عن بكرة أبيها تطالب بتحقيق أمانيها ومع ذلك ظل الأجانب فى أمن؛ لأن الذين كانوا على رأس هذه الحركة هم عقلاء الأمة وكانوا يدعون إلى احترام الأجانب، أما اليوم فللنحاس مطلب هو أن يكون فى الحكم. وإلا فليهدد أمن الأجانب حتى تضطر إنكلترا للتدخل وللتقدم بالرجاء الحار إلى النحاس أن يحمل عنها عبء الدفاع عن مصالح هؤلاء الأجانب».

«ولكن رويدك يا سيدى النحاس. الأجانب فى أمن وسيبقون فى أمن. فما أنت ومن حولك بمستطيعين فى هذه الأمة شيئًا ولو أردتم، لأنها عرفتكم ولأن

حكومتها معتزمة عزمًا صريحًا على أن تضرب على الفوضى، وأن تحفظ فى البلاد النظام وأن تجعل الدستور وسيلة لحكم صالح لا لحكم النصب والسلب. هددوا وادعوا الناس إلى عدم دفع الضرائب ونوحوا على الدستور ما شئتم. فلن يستمع الناس لكم إلا ليضحكوا منكم، ثم إنهم لمؤيدون كل حريص على أن يقيم فى البلاد نظام الدستور الكفيل للعدل والذى يحارب الظلم والفوضى أيًا كان مصدرهما»(١).

* * *

فى أثناء ذلك كان قد سافر الدكتور محمد حسين هيكل بك رئيس تحرير السياسة طالبًا للراحة فى الأقطار الأوروبية وحل محله الأستاذ محمود عزمى المحرر، وكان من قصد الأستاذ عزمى أن يحاول جمع الشمل بين الوفد والوزارة فكتب فى يوم ٨ يوليو تحت عنوان:

«تعالوا نتفاهم فى إخلاص وصراحة».. إلخ ما يأتى:

«نعم تعالوا نتفاهم. وليس عجيبًا أن يطمع فى عودة التفاهم بين من ألَّفوا معًا (الوفد المصرى) يسعون إلى (تحقيق استقلال مصر حينما وجدوا لذلك سبيلاً)، ولا بين من وثقوا معًا عُرى (الائتلاف) يدعمون به الدستور ويعيدون الحياة النيابية التى جاهدت البلاد فى سبيلها جادة منذ عهد إسماعيل ما دام موضوع التفاهم المطموح فيه متصلاً بالاستقلال والدستور».

«تعالوا نتفاهم عارضين فى الخلاص وفى صراحة لهذه المحنة التى تجتازها مصر ولأسبابها المباشرة وغير المباشرة ولما قد يكون لها من نتائج تتفاوت خطورتها، وتعالوا نناجى بعد ذلك ضمائرنا متلمِّسين سبيلاً للإنقاذ والخلاص».

* * *

«أكثرتم ذكر «الأزمة الدستورية» ومخالفة (التقاليد الدستورية) وتحكم «القلة الدستورية فى الكثرة الدستورية» واتهمتم الوزارة القائمة وغير الوزارة القائمة أيضًا بانتهاك حرمات الدستور، ونسبتم إليها وإلى غيرها نيَّة الإقدام (فى غير هوادة) على هدم الحياة النيابية والاعتداء على الدستور فهل هذا كله صحيح؟ هل هذا يقره الفقه الدستورى ويقره العرف البرلمانى؟ هذا هو ما نحاول أن

(١) السياسة فى ١١ يوليو.

تتبينه فى (حديث) اليوم، وهذا هو ما ندعوكم إلى أن تتبينوه وإيانا مخلصين صريحين».

«والذى نعرفه هو أن البرلمانات هيئات وجدت للتشريع ووجدت له فى دائرة أنظمة مقرة مبادئها، معروفة مذاهبها، هى فى العادة مبادئ الكثرة مذاهبها مميزة عن مبادئ القلة ومذاهبها كما تعرف أن الأشخاص لا اعتبار لهم فى الحياة البرلمانية إلا من حيث اتصالهم بهذه المبادئ المميزة، ومن حيث اضطرار النظام الاجتماعى إلى الالتجاء للأشخاص كى يحققوا تلك المذاهب المعينة التى تعتنقها الكثرة، فتعلق بانتخاباتها العامة عن الاتجاه الذى تريد أن ترى التشريع متجهًا إليه».

«وإنكم إذا وليتم وجوهكم شطر البلاد العريقة فى الأنظمة النيابية، فإنما تجدون التشريع فيها يُصبغ بصبغات مميزة تختلف باختلاف المذاهب التى تكون لها الحظوة عند كثرة الناخبين من غير ما علاقة للأشخاص وذواتهم وإنما تجدون من أجل هذا تميز الجماعات السياسية فى تلك البلاد راجعًا إلى اختلاف فى أمزجة الأشخاص أو طرائق تصورهم لتحقيق الشئ الواحد».

«تجدون فى إنكلترا جماعة المحافظين تميل إلى صبغ التشريع بالصبغة الرأسمالية. وجماعة الأحرار تميل إلى صبغه بالصبغة الديمقراطية، وجماعة العمال يسعون إلى صبغه بالصبغة الاشتراكية، وفى فرنسا جماعات الاشتراكيين والراديكاليين وجمهوريِّى الشمال واليمين والمحافظين والملكيين يتميزون بتميز المذاهب التى يريدون أن يصبغوا التشريع بها لا بتميز الأشخاص الذين يدينون بهذه المذاهب. وكذلك قولوا عن الشيوعيين والفاشستيين الذين قد تذهب أشخاص زعمائهم وتبقى مميزات مذهبهم تحاول الاستيلاء على عقول الكثرة لتصبغ به التشريع الأهلى صبغًا».

* * *

«وإذن فالحياة البرلمانية إنما تستند إلى أنظمة لا إلى أشخاص، وإذن فالكثرة البرلمانية إنما تكون كثرة مميزة بالصبغة التى تصبغ التشريع، والقلة إنما تكون قلة مميزة بالصبغة التى تأمل مع الوقت أن توفق لصبغ التشريع بها كذلك».

«صبغة التشريع إذن هى التى يُرجع إليها وحدها لتحديد التيارات التى تتدافع فى المجالس النيابية وهى التى يرجع إليها وحدها للتفريق بين ما فى هذه

المجالس من عناصر تكون فيه أو كثرة. أما الأشخاص فما هم فى الواقع إلا وسائل عددية أو تعبيرية تتبين بها تلك التيارات ليس غير».

* * *

«ذلك هو الواقع فى غير مصر من البلاد العريقة فى الأنظمة النيابية أو حديثة العهد بهذه الأنظمة، فهل هذه الطبيعة فى التكوين وفى التمييز هى السائدة فى البرلمان المصرى حتى نقارن بين ما يجرى فى البرلمانات الأخرى وما يراد أن يجرى فيه، وحتى نقارب بين تقاليد تلك البرلمانات وما نريد أن يكون له من تقاليد؟». «الحق أن التمييز بين الفئات البرلمانية المصرية لا يمكن أن يرجع إلى اعتبارات تشريعية، فلا يمكن بالتالى أن يستند إلى مظاهر برلمانية ولا يمكن أن يتصل بأصول دستورية. ذلك أنه يستحيل على أى أن يزعم أنه قادر على التمييز تمييزًا تشريعيًا ـ بالمعنى الذى ذكرناه ـ بين فئات الوفديين والوطنيين والاتحاديين والأحرار الدستوريين بل المستقلين أيضًا. فإن بعض الفئات ليس لها برنامج تشريعى معين يُفهم منه الاتجاه الذى يراد أن يتجه إليه الصبغة التشريعية فى البرلمان وبرامج الفئات التى لها برامج لا يتميز الواحد منها عن الآخر، بحيث يصح القول بأن الجماعة المصرية موزعة بين أحزاب بالمعنى المقصود فى الجماعات الأوروبية أو الأمريكية».

«نعم أن هناك مسألة المفاوضة مع الإنكليز وهى تميز بين الوطنيين من ناحية وبقية الجماعات من ناحية أخرى. يريد الأولون ألا يفاوضوا «إلا بعد جلاء آخر جندى بريطانى عن الأراضى المصرية» ويرضى الآخرون أن يفاوضوا قبل هذا الجلاء. كما تميز بين هؤلاء الآخرين يريد بعضهم ألا يفاوض على أساس تصريح ٢٨ فبراير اسمًا لا فعلاً ويرضى البعض الآخر أن يفاوض فعلاً على هذا الأساس. لكن هذه الخلافات المبدئية أو الشكلية الجوهرية أو العرضية لا يمكن أن تسمى خلافات برلمانية تستند إلى الصبغة التى يراد صبغ التشريع بها إلا يوم تتم المفاوضات وتتقدم الحكومة بنتيجتها فى شكل معاهدة إلى البرلمان ليقرها بقانون وليضمِّنها ثروته التشريعية تحدد بها الاتجاهات التى تراد للتشريع المصرى فيما بعد ونحن لما نصل إلى هذه المرحلة؛ وإذن فلا دخل لتلك الخلافات من حيث المفاوضات لأجل تسوية المسألة المصرية فى التكوين البرلمانى المصرى وتقسيم النواب والشيوخ عندنا إلى كثرة وقلة».

* * *

«ماذا غير هذا الاعتبار من مميز بين فئة وأخرى من الفئات المكونة للبرلمان المصرى، لا شىء آخر فيما نعلم. بل إن الحوادث لتجىء مؤيدة الفكرة القائلة بعدم تميُّز تلك الفئات من الوجهة البرلمانية التشريعية فقد تم الائتلاف بين ثلاثة الأحزاب المصرية داخل البرلمان لأنه لم يكن هناك مميز تشريعى، ولأنها كانت قد تفاهمت على ما يربط بينها جميعًا من الحرص على الدستور والعناية بأمر إرجاع الحياة النيابية».

«ثم جاء العمل داخل البرلمان يزيد نظرية القائلين بعدم تميز الفئات البرلمانية المصرية تميزًا تشريعيًا، فكثيرًا ما عرضت قوانين مبدئية هامة كقانون تحديد زراعة القطن وكقانون الجنسية المصرية وغيرهما فوجدنا الموافقين على بعض نصوصها والمخالفين لها - مع أنها نصوص مذهبية - خليطًا من الأحزاب كلها، منهم السعدى ومنهم الوطنى ومنهم الحر الدستورى. بل كثيرًا ما سمعنا النواب المحترمين يتغنون بأن هيئتهم الموقرة لم تنظر إلى التشريعات التى أصدرتها نظرات حزبية».

* * *

«وإذا تقرر هذا فإنما يتقرر معه حتمًا أن الحالة البرلمانية القائمة الآن فى مصر لا تمكِّن أحدًا من القول بأن لدينا كثرة دستورية وقلة دستورية. بل كل ما يمكن تصوره فى كياننا البرلمانى كثرة عددية وقلة عددية لا تصدر كلتاهما عن مذاهب تشريعية مميزة؛ بل عن طرائق تفهم متقاربة أو عن مجرد أمزجة متناسقة».

«وإذن فماذا كان من أمر الحكومات التى توالت منذ قيام الائتلاف إلى يوم «تصدعت أركانه» وأقيلت الوزارة السابقة؟ لقد كانت كلها وزارات «ائتلاف» يمثل رؤساؤها فكرة الائتلاف لا فكرة الحزبية. وبهذا قال سعد باشا عن وزارة عدلى باشا وبهذا قال البرلمان عن وزارة ثروت باشا وبهذا يجب أن يقوم الاعتبار بالنسبة لوزارة النحاس باشا».

«لكن يظهر أن النحاس باشا أراد أن تكون وزارته وزارة «الكثرة» فتصرف تصرفات شكا منها وزراء «القلة» وأبلغه أحدهم أمرها بعد أن كان قد استقال لعدم استطاعته احتمالها. كل هذا فى حين أن التعبير بالكثرة وبالقلة لا يتمشى بدقة مع ما قدمنا من أصول فقهية وعرف برلمانى».

«على أن القوم احتملوا تلك التصرفات وأرادوا عدم الوقوف عند حد ثقلها».

* * *

وجـاءت حكاية «الوثائق» وثائق قـضـيـة سـيف الدين. والمعـروف عند الأمم المتحضرة أنه بمجرد ظهور شك يحوم حول من يتولى منصبًا خطيرًا من مناصب الدولة يستقيل صاحب المنصب، ويطلب إجراء تحقيق يرجو من ورائه أن يبدد ما حـام حـوله من شكوك فـيعود لاستئناف حـياته العـامـة «عـالى الرأس مـوفـور الكرامة».

«والمعـروف عند الأمم المتحضرة كذلك أنه إذا حـامت الشكوك حـول رئيس حكومة برلمانية تستند إلى كـثرة تشريعية فإن هـذا الرئيس يتنحى عن منصبه وتتقدم الكثرة بمرشح جديد يتولى الرياسة عنها. لكن النحاس باشا ـ وقد أُشير عليه بالاستقالة ـ لم يرضَ أن يستقيل ولم ترضَ كثرته العددية فقط، أن تتقدم بغيره مرشحًا للرياسة بدله إلى أن يتم التحقيق وتتقشع الغيوم جميعًا».

«بل إن النحاس باشا وقومه ذهبوا إلى أبعد من هذا الحد المخالف لكل ما هو معروف عند الأمم المتحضرة، ذلك أنهم عقدوا هيئتهم البرلمانية وأعلنوا ثقتهم التـامـة بالنحـاس باشـا وطلبـوا إلى جـلالة الملك أن «يسـهل على رئيسـهم ملء المناصب الخالية فى وزارته». ومعنى هذا أنهم ـ وقد عرفوا استحالة العمل بين رئيس الدولة ورئيس الحكومـة بعـد أن أُذيعت تلك (الوثائق) ـ مـعنى هذا أنهم يريدون إرغام رئيس الدولة على أن يعمل مع رئيسهم ومعه فقط ـ وفى هذا من مخالفة التقاليد الدستورية فى العالم كله ما فيه. وفى هذا من تعريض الكيان القومى للخطر ما فيه».

* * *

«وإن هذا الموقف ليذكّرنا بما وقفه (الراديكاليون الاشتراكيون) من الرئيس (ميلران) يوم كان رئيسًا للجمهورية الفرنسية وأسفرت انتخابات سنة ١٩٢٤ عن فوز لأولئك الاشتراكيين».

«فـعـهـد إلى أحد زعـمـائهم «مسيو إريو» أن يؤلف الوزارة الجديدة فـأبى أن يأخذ منه الحكم متهمًا إياه أنه قد ناصر خصوم حزبه. فطلب إلى زميله مسيو بانلفى أن يتولى الحكم فرفض هو الثانى وكانت النتيجة ـ وقد رفض مسيو ميلران أن يستعمل حقه فى حل المجلس (الثائرة لكثرته التشريعية) ـ أن استقال الرجل من رياسة الجمهورية. فهل يريد أصحابنا الوفديون أن يصل تحرج الموقف فى خصومتهم المماثلة إلى حد إرغام رئيس الدولة على الاستقالة؟ لكننا

نعيش فى نظام ملكى. والملك لا يستقيل بل «يُعزل» فهل فكر الوفديون فى مدى ما يريدون أن يصل إليه تعنتهم، أولا يرون معنا أنهم وقد خالفوا التقاليد أولاً بعدم استقالة النحاس باشا بمجرد التلويح له بها، وثانيًا بعدم تقدمهم بشخص آخر من طائفتهم العددية ليحل محله فى رياسة الوزارة، وثالثًا بتدبيرهم فى اجتماع هيئتهم البرلمانية الثقة يولونها بتلك الجرأة للنحاس باشا ويلتمسون من جلالة الملك أن يسهل عليه أمر ملء المناصب الخالية، أفلا يرون أنهم وقد خالفوا التقاليد الدستورية ثلاثًا، كان عليهم أن يقفوا عند حدهم وألا يتجاوزوه إلى ما يعرض البلاد لنتائج خطيرة لا يعرف أحد مداها، لأن أحدًا لا يعرف تطوراتها ويقظة اليقظين للاستفادة من مضاعفاتها».

* * *

«إذن فوزر الاعتداء على التقاليد النيابية واقع عليهم لا محالة وكل تصرف يُقابل به هذا الاعتداء - ما دام محصورًا فى دائرة التصرفات الدستورية - إنما يُعتبر دفعًا عن الحياة النيابية وعن كيان الدستور ضد أولئك الذين خرجوا فعلاً على التقاليد الدستورية وهددوا بأعمالهم كيان الدستور».

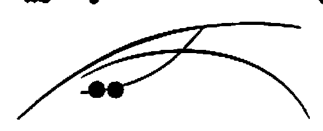
* * *

ولكن ذلك لم يُعِدْ إلى الصحف المعارضة صوابها، وذهب وسط هذا العراك كما تذهب الصيحة فى الوادى السحيق.

■ ■ ■

الفصل الثالث

الانقلاب الدستورى فى مصر
حل البرلمان وتأجيل الحياة النيابية ثلاث سنين
تعطيل المادة الخاصة بحرية الصحافة



حاول محمد محمود باشا، حين كلفه جلالة الملك بتشكيل الوزارة، أن يدخل فيها عنصر الوفديين، وعرض عليهم أربعة مقاعد وزارية فلم يقبلوا - كما بينا ذلك فى حينه - فلما ألّف الوزارة، ووجد ريح المعارضة شديدة، إذ كانت وفود الصلح ترجع خائبة الرجاء، اضطر إلى تأجيل جلسات البرلمان شهرًا. ولم يَفُته منذ صدر المرسوم بذلك أن يحاول استمالة النواب إليه، فراح يعلن فى خطبه وأحاديثه عزمه على الإصلاح، ويتعجل وسائله مترضيًا بتلك الأمة والنواب ولكن مسعى الوفد كان يحول دائمًا دون تحقيق هذه الأمانى فكان شأنه يدور بين أمرين، إما أن يستقيل ويترك هذا البرنامج الواسع الذى رسمه لوزارته دون تحقيق ويسجل على نفسه وزملائه الهزيمة، وذلك ما يظهر أن محمدًا محمودًا باشا لم يفكر فيه ولم يَرْضَه لنفسه. وإما أن يسلك سبيل الحزم والشدة ويمضى فى طريقه غاضًا النظر عن نقد الناقدين ولوم اللائمين تاركًا للتاريخ حكمه بعد هدوء الحوادث وسكون العواصف، وذلك ما فعله محمد محمود باشا حيث استصدر أمرًا ملكيًا بحل مجلس النواب والشيوخ وتأجيل الحياة النيابية ثلاث سنين وتعطيل مادة حرية الصحافة، وكان ذلك فى مساء ١٩ يوليو حيث الناس ينتظرون ما سوف تتقدم به الوزارة وما عسى أن يكون موقفها أمام النواب الذين يتربصون بها الدوائر.

وقد أرفقت الوزارة بالأمر مذكرة وزارية هى التى رفعتها إلى جلالة الملك فأصدر بناء عليها أمره، وهذه نصوص الأمر الملكى والمذكرة والمواد التى أشارت إليها.

أمر ملكى رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨

بحل مجلسَى الشيوخ والنواب وإيقاف تطبيق بعض مواد الدستور

«نحن فؤاد الأول ملك مصر»

«بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٨ بوضع نظام دستورى للدولة المصرية وعلى كتاب الوزارة المرفوع إلينا بتاريخ ١١ يوليو سنة ١٩٢٨، أمرنا بما هو آت:

مادة ١ - يُحل مجلسا النواب والشيوخ. ويوقف تطبيق المادتين ٨٩ و١٥٥ من الدستور».

«وبناء على ذلك يؤجل انتخاب أعضاء المجلسين وتعيين الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ مدة ثلاث سنين من تاريخ أمرنا هذا. وعند انقضاء هذا الأجل يعاد النظر فى الحالة لتقرير إجراء الانتخاب والتعيين المذكورين أو تأجيلهما زمنًا آخر».

«أما السلطة التشريعية فى فترة السنين الثلاث المذكورة أو فى أى فترة أخرى تؤجل إليها الانتخابات، فستتولاها طبقًا لحكم المادة ٤٨ من الدستور وذلك بمراسيم تكون لها قوة القانون».

مادة ٢ - حتى يصدر أمر آخر بوقف تطبيق المادة ١٤ والجزء الأخير من المادة ١٥ من الدستور.

مادة ٣ - على وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه».

صدر بسراى رأس التين فى ٢ صفر سنة ١٢٤٠ (١٩ يوليو سنة ١٩٢٨).

«فؤاد»

بأمر حضرة صاحب الجلالة

	وزير الداخلية	رئيس مجلس الوزراء
	محمد محمود	محمد محمود
وزير المواصلات	وزير الأوقاف	وزير الحربية والبحرية
عبد الحميد سليمان	جعفر والى	جعفر والى
وزير المالية	وزير الزراعة «بالنيابة»	وزير الحقانية
على ماهر	إبراهيم فهمى	أحمد محمد خشبة
وزير المعارف العمومية	وزير الخارجية «بالنيابة»	وزير الأشغال العمومية
أحمد لطفى السيد	على ماهر	إبراهيم فهمى

- ٢ -

المذكرة الوزارية

«مولاى»

«تفضلتم جلالتكم فأخذتم فى سنة ١٩٢٦ بيد الائتلاف واعتمدتموه منهجًا ملائمًا لحاجة البلاد يجنبها مضارَّ التحزب والانقسام ويُرْضى أطماعها فى حكومة ثابتة وطيدة».

«وقد كان من الواجب لنجاح ذلك النظام أن تتعاون العناصر المؤلِّفة له تعاونًا قلبيًا، وأن تصرف جهدها إلى تحقيق وجوه الإصلاح المختلفة وأن تجرى الأعمال فى جهات الحكومة جميعًا على سُنَن العدل والمساواة».

«ولم يشكَّ أحد حين قام الائتلاف فى أن الداخلين فيه طابت به نفوسهم وخلصت له نياتهم. وإذ كان المصريون فى الواقع متفقين فى المقاصد والوسائل ولم يكن بينهم خلاف يرتكز على تشعب الآراء أو تباعد ما بين وجهات النظر، فقد كان المقدر أن الانقسام الذى كان شخصيًا فى أصله ونشأته سائر حتمًا إلى الزوال فيعود المصريون كما بدءُوا متحدين».

«على أن الفئة القليلة التى هيأت لها المصادفة المحضة فى هذا العهد الأخير مكان الزعامة من حزب الأكثرية مازالت، فى حرصها على الاستئثار بالأمر، تنقض أسباب التعاون وتسترسل فى حزبية شديدة الخطر على المصالح العامة، مدعية أن الانقسام جاء من انفرادها بالتمسك بحقوق البلاد جاهدة فى نشر ذلك الوهم؛ عاملة على توسيع نطاق الانقسام واستدامة أسبابه».

«ومما يؤسف له أشد الأسف أن آثار الانقسام نُقلت إلى دوائر الحكومة وكان لها شأن غير ضئيل فى أعمال الموظفين وأحوالهم. ولا يخفى ما يترتب على ذلك من إفساد نظام الأعمال وتعريض مصالح الجمهور للعسف والعبث ومن نشر القلق والاضطراب بين الموظفين».

«كذلك انتقلت هذه الآثار إلى أفراد الأمة فاضطربت بها العلاقات والروابط بينهم، بل انقلبوا بعضهم على البعض وتزعزعت أسباب التراحم والتضامن فى الأسر».

«ثم انتهى الأمر إلى أن أصبحت الحياة النيابية نفسها أداة لطغيان تلك الفئة واستبدادها - مستعينة بأكثرية اضطرت إلى ممالأتها أو مُداراتها بين رجل

مخدوع فيها وآخر يخشى شرها وثالث يطمع فى خيرها. ولذلك عجزت تلك الحياة النيابية عن تحقيق أخص ما يُرجى فيها من إنفاذ الإصلاحات المختلفة فى المرافق العامة للبلاد».

«تلقاء هذه الحالة أبت حكمة جلالتكم إلا أن تعالج الأمر بالوسائل الحاسمة لإنقاذ البلاد مما يتهددها من خصومة دائمة ونظام حكم عاجز مضطرب، فأقلتم الوزارة السابقة وعهدتم بالحكم إلى هذه الوزارة».

«ولقد أطالت الوزارة النظر فى الشؤون الحاضرة تلتمس وجوه العلاج لها فلم تجد لذلك سبيلاً، إلا أن تعمل على تخليص البلاد من تلك المؤثرات المصطنعة كيما تعود الأحوال إلى سيرتها الطبيعية. ولن تعود الأحوال إلى تلك السيرة إلا إذا علم الناس حقائق الأمور وانكشفت لهم أسباب التغرير واستبانوا كيف كان الانقسام مصطنعًا لمصلحة تلك الفئة القليلة وكم جر على البلاد من مضارً وشدائد؛ كذلك لن تصل الأمور إلى قرار إلا إذا خلص الأفراد مما كان يرهقهم من ضروب الاعتداء والتشهير بالباطل. فأمنوا أن يُبْدوا آراءهم فى غير حرج، وإلا إذا اعتقد الجميع أن المرافق العامة ومصالح الدولة يجرى الأمر فيها بالحق والعدل».

«ولكن المؤثرات المصطنعة التى أفضت بالبلاد إلى الحالة التى تئنُّ منها لا يمكن أن تنقطع أسبابها فى الوقت القصير. على أن الوزارة ترجو أن تكون ثلاث سنين كافية فى هذا السبيل».

«كذلك لا تنقطع أسبابها مع بقاء العوامل التى سهلت قيامها وكفلت لها القوة والانتشار».

«ولما كان البرلمان فى حالته الحاضرة لا يعين على الوصول إلى الحالة الطبيعية التى تتوق إليها البلاد، وجب ألا يكون من ناحية أخرى عقبة فى سبيل الأخذ بالأسباب الموصلة لها».

«لذلك لا ترى الوزارة بُدًا من حل المجلسين وتأجيل الانتخابات إلى الوقت الذى يُرجى فيه أن تتجلى إرادة الأمة على وجهها الصحيح».

«كذلك ترى الوزارة أن يُنظر فى قانون الانتخاب وما يتصل به من أحكام الدستور لتعديل ما قد يكون فى تعديله إصلاح الحالة التى سبق وصفها. على أن النظام النيابى والمسئولية الوزارية لن يمسها التعديل بحال من الأحوال».

وما كانت الوزارة لتُقدم على حل المجلسين وتأجيل الانتخابات طواعية واختيارًا ولكن يُلجئها إلى ذلك إلجاء ضرورة الخلاص من الحالة الحاضرة والحاجة إلى نظام ثابت مُرض، يعيد للبلاد وحدتها ويهيئ لها سبيل معالجة قضية استقلالها على وجه يحقق كامل أمانيها. والوزارة شديدة الإيمان بأنها تصدر فى ذلك عن حاجات الأمة الحقيقية وإجماع أهل الرأى فيها.

وقد اعتزمت الوزارة أن تأخذ نفسها فى إدارة الشؤون العامة فى فترة تعطيل الحياة النيابية، بإجراء العدل، وبتحقيق المساواة فى غير تحيز أو حزبية، وبتأييد الحريات فى حدود القوانين، وبتنفيذ الإصلاح فى المرافق العامة، الذى طال على البلاد أمد انتظاره، وترجو أن توفق إلى ما قصدت له فى ظل عطف جلالتكم وبفضل تأييد الأمة.

«فإذا حازت الاعتبارات المتقدمة قبولاً من جلالتكم، تفضلتم بإصدار أمركم الكريم بحل مجلس النواب والشيوخ وإيقاف المواد ٨٩ و١٥٥ و١٥٧ والجزء الأخير من المادة ١٥ من الدستور».

«وإن الوزارة، وهى ترفع إلى سُدَّتكم العلية آيات إخلاصها، لتبتهل إلى الله بالدعاء بأن يحفظ للبلاد ذات جلالتكم الكريمة مؤيدة بتوفيق الله».

١٨ يوليو سنة ١٩٢٨

أحمد محمد خشبة	عبد الحميد سليمان	جعفر والى	محمد محمود
أحمد لطفى السيد	إبراهيم فهمى	على ماهر	

نصوص المواد

«أما مواد الدستور التى أُشير إليها فى المرسوم الملكى السالف الذكر، فهذا نصها:»

«المادة ١٥ ـ فقرة ثانية ـ وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور».

«المادة ٤٨ ـ الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه».

«المادة ٨٩ ـ الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين، وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد فى عشرة الأيام التالية لتمام الانتخاب».

«المادة ١٥٥ ـ لا يجوز لأية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور، إلا أن يكون ذلك وقتيًا فى زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين فى القانون».

«وعلى أى حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توافرت الشروط المقررة بهذا الدستور».

«المادة ١٥٧ ـ لأجل تنقيح الدستور يُصّدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعًا قرارًا بضرورته وبتحديد موضوعه. فإذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التى هى محل التنقيح ولا تصح المناقشة فى كل من المجلسين إلا إذا حضر ثلثا أعضائه ويُشترط لصلحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثى الآراء».

* * *

بدت صحف الوفد ساخطة صاخبة، وأظهرت الأهرام خشيتها من خطورة الموقف: وطالبت المقطم بتلافى هذا الانقلاب حذر عواقبه العظيمة الخطر. وردت السياسة على ذلك بتعليلات لا تخرج فى مغزاها عن كلام رئيس الوزارة المسئول مباشرة عن حلّه. وسنثبت كل ما ينطق به».

موقف الوفد المصرى

كان وفد من طنطا قد دعا النحاس باشا لزيارة مدينتهم وأُقيم له سرادق كبير ودُعى خلق كثير إليه، وفى نفس اليوم والميعاد ـ يوم الجمعة ٢٠ يوليو ـ دعا أنصار الحزب الوطنى زعماء حزبهم وأعدوا لهم سرادقًا بالمدينة نفسها، فرأت المديرية أنه قد يكون من شأن ذلك أن يعكر صفو الأمن العام فعطلت الاحتفالين واقتصر الوفد على إقامة الحفلة داخل دار أحد أنصاره: (إبراهيم بك بهجت)، وقد غصّت الدار بالمدعوين وألقى بعضهم كلمات ترحيب عقب عليها النحاس باشا ووليم مكرم عبيد بهذه الكلمات».

خطبة مصطفى النحاس باشا

«أيها السادة»

«تريدون أن أخطبكم وقد استقبلتمونى أبهر استقبال هو أبلغ من كل خطبة فأية خطبة تريدون سماعها منى وليس أخطَب من تلك المظاهر الحية الدالة

على أن الأمة التى يريدون مصادمتها فى حرياتها أمة حية، قوية ماضية فى سبيل الاستقلال التام والحرية الكاملة (تصفيق)».

«إن الأمة تمثلت اليوم فى مديرية الغربية كما تمثلت مديرية الغربية فى طنطا. وقد تجلى الشعور الوطنى فياضًا جارفًا ولا ريب أن هذا كان معلومًا من قبل، ولذلك أرادوا أن لا يظهر هذا المظهر الباهر فصادروا اجتماعكم ولكن لا يمكنهم أن يصادروا شعوركم فالشعور فى القلوب التى لا يسيطر عليها إلا الله الواحد القهار. لا يسيطر عليها إلا حامى الكنانة وللكنانة رب يحميها حتى تصل إلى غايتها التى يريدون محاربتها لمصلحة الأجنبى وهم يحاربونها باليد الحديدية (ضحك). ولكن هذه اليد لا يمكنها أن تعمل أكثر من أن تنقض على بعض الأفراد فتضطهدهم لكنها تعجز عن أن تنقض على الأمة بأسرها (تصفيق وهتاف بحياة دولته)».

«الأفراد زائلون والأمة باقية (هتاف: لتحى مصر) لقد نلت اليوم أمنية عظمى، حظوة كبرى كان سعد يريد أن ينالها وأظهرتم أنتم إرادتكم أن يحظى بزيارتكم ولكن مُنع منعًا، منعته اليد الحديدية وكانت إذ ذاك يد السلطة العسكرية. ولقد أرضيتم سعدًا فى قبره إذ أريتم خليفته ما حُرم منه، وإن روحه الطاهرة لترفرف علينا وترى شعوركم الشريف هذا فليسترح الفقيد فى قبره وينام آمنًا مطمئنًا (هتاف: لتحى ذكرى سعد) وإن الشعور الذى كان الزعيم العظيم يعلمه حق العلم لا يزال على قوته بل هو آخذ فى الازدياد، يدفع الأمة فى سيرها إلى الاستقلال التام، رَضِى الخصوم أو لم يرضوا».

«وإنى وإخوانى نشكركم كل الشكر. نشكر رب هذا البيت الكريم. نشكر الغربية. نشكر طنطا وسنحفظ هذه الذكرى الطيبة فى حياتنا بل وبعد مماتنا ستكون هذه الذكرى لقبورنا صَيِّبة رحمة نشكركم جزيل الشكر (هتاف وتصفيق)».

«ونصيحتى إليكم الزموا السكينة التامة فى أعمالكم».

خطبة الأستاذ وليم مكرم

«لقد قال الرئيس كلمته وكلمته هى العليا لأنها كلمة الأمة وليس لى ما أقوله إلا أن الدستور هو مظهر إرادة الأمة فإذا كانت الإرادة حية فالدستور حى (هتاف بحياة الدستور)، ولقد تجلت تلك الإرادة حية فيكم فلا خوف على

الدستور مادامت هذه إرادتكم. إننا مع مصطفى. كما كنا مع سعد فإما إلى مجد نحييه وإما إلى جهد يحيينا» (تصفيق). وهنا أراد الانسحاب فمنعه الذين حوله فقال: «إن إخوانكم قد قبضوا علىَّ بيد حديدية وأنعم بها من يد حديدية قوت دعائم نفسى وبئست تلك اليد الأخرى التى تريد أن تقوض دعائم أمة (هتاف)؛ ولكن الأمة التى استمدت من الله روحها ستبقى خالدة أبد الدهر فالزموا رباطة جأشكم ساكنين إلى حقكم مطمئنين إلى دستوركم فوالله طالما هذا شعوركم فلن تخبو حماستكم أو يُطفأ نوركم».

نداء الوفد

«أيها المصريون»

«لقد برح الخفاء وتمزق ثوب الرياء. فسلطت عليكم وزارة محمد محمود باشا أقصى عدوانها، وأجرمت فى حق الوطن بما لم يجرؤ عليه مصرى من قبلها، محاولة أن تحطم فى لحظة ما شيدته الأمة فى سنوات من جهادها ومتصل عملها فجاءت على يديها الكارثة الكبرى وحققت أشأم الظنون، فيما أعدته للبلاد من عَنَت وبلوى، ولم تكن فى البلاد ثورة طائحة، ولا نكبة جائحة».

«كلا، بل هى ثورة منهم على الدستور، وعلى الحرية وعلى النظام، وعلى الأمة بل على الإنسانية فى عصر أصبحت فيه الحرية من مقومات الحياة وأسبابها الأولى، فسلبوا مصر دستورًا كان لها، وحرية نعمت بها فى الوقت الذى هبت فيه أمم الشرق كسوريا والعراق والهند وغيرها، وكسبت نُظُمًا دستورية ونيابية لم تكن قد تمتعت بها فهل كتب للإنسانية أن تنمو وتتطور، بينما مصر تتأخر وتتدهور، وهل غيرنا يكسب ونحن نخسر؟ كلاً فلن ترضى البلاد أن يُرجع بها القهقرى. وأن تُقسر على حكم الاستبداد قسرًا. فكلمة الأمة هى العليا ولقد كانت وستبقى كلمتها دستورًا».

«أيها المصريون»

«لقد خرجت هذه الوزارة على الدستور والقانون معًا. فعطلت نصوصًا حرم الدستور تعطيلها أبدًا، وحرمت الأمة برلمانها. ووقفت الحياة النيابية سنوات بما يوحيه إليها طغيانها. ولم يكفها أن سلبت الأمة سلطانها فمدت يدًا شريرة إلى شعورها ووجدانها وسدت عليها المنافذ فى اجتماعاتها. وصحافتها. وحرية أفرادها. ولم يأخذها فى كل ذلك ورع ولا خجل، فانتحلت صيفًا لتدبير عدوانها

وتوارت خلف ستار يشف عن بهتانها. وزعمت أن فى البلاد خصومة رائجة لهم حكمت على النظام البرلمانى بالعجز والاضطراب. فارتكبت بذلك جرمًا فوق جرائمها. فما فى البلاد خصومة إلا موجهة إلى طغيانها. وما كان لها أن تطعن فى نظام الحكم النيابى وتستبدل به المطلق الاستبدادى. وقد نص الدستور على أن يكون الحكم فى مصر نيابيًا دستوريًا وحاط هذا النص بالتقديس والتأييد فحرم أن تمتد إليه يد العبث. أو أن يحدث به أى حدث».

«أيها الوزراء»

«لقد عطلتم الدستور فهل عطلتم ضمائركم، فقد أقسمتم بالله وبالوطن، وإنه قسم لو تعلمون عظيم، أن تحترموا الدستور وأحكامه. فجئتم اليوم بإيمانكم وحمَّلتم الأمة نتائج عصيانكم، فإذا لم تخشوا حساب الضمير، فهل لا تخشون حساب الساعة! وحساب الساعة عسير».

«ما الذى أبقيتموه للأمة بعد أن بطشتم بحرياتها! وما الذى تكسبونه إذا تمكنتم - ولن تتمكنوا - من تحقير إرادتها وإضعاف مقاومتها؟».

«لن تكسبوا شيئًا إلا أن تُطْمعوا الأجنبى فى أمتكم، وتشبعوا دنىء شهوتكم فإنكم إنما تعملون لحسابه وحساب أنفسكم إذ اعتمدتم عليه فى تحقيق مطامعكم، فتوسل بكم إلى تنفيذ مطمعه فى أمتكم. ليضربها بعضها ببعض ويلفتها عن استقلالها بسلب دستورها فبئس ما حسبتم وبئس ما تعملون!».

«أما الحياة الاقتصادية التى تتبجحون بتوطيدها، فإنكم عملتم على تهديدها بجعلها عرضة لتقلبات سياسية، لا يستقر معها عمل أو يُستغل مال ولم يقتصر أمركم على ذلك فإنكم تحاولون تقسيم الأمة إلى طوائف وطبقات، لتخضِّدوا شوكتها وتمزقوا كلمتها. غير حاسين أنكم تدفعونها بهذا إلى حرب الطوائف والطبقات. مما قد يؤدى إلى أزمة اجتماعية خطيرة، لا يعلم إلا الله مداها».

«أيها المصريون»

«إن الدستور قائم طالما أنكم تريدونه. محترم إذا أنتم تحترمونه. فكونوا واثقين من حقكم. ثقتكم من أنفسكم ذاكرين دروس نهضتكم. فليست هذه المحنة مهما اشتدت بأقسى مما رأيتم أيام الأحكام العرفية الإنكليزية، أيام كانت السجون مفتحة أبوابها والمجاهدون الأبرياء يُحشرون فيها باسمين. أيام كانت المعتقلات النائية والمنافى السحيقة تتلقى آباءكم وزعماءكم وهم فرحون

مستبشرون، أيام كانت الأحكام العسكرية تصدر ضدهم وهم لعذابها مستعذبون. كلاً فما كانت القوة لتزيد تلك الشعلة المقدسة إلا اشتعالاً، وما كانت الشدائد لتوهن من ثبات أمة اعتزمت فى الحق نضالاً».

«أيها المصريون»

«إن وفدكم الذى زعموه فئة قليلة وخصصوا مع ذلك لمحاربته سنوات طويلة إنما هو رمز إرادتكم. وصوت نهضتكم فلن يُهدم أبدًا وإن تألبت عليه قواتهم. إذ الوفد أمة لا نفاد لرجالها وفكرة لا سبيل إلى تقطيع أوصالها».

«وسيبقى الوفد رافعًا علم الجهاد كما رفعه سعد من قبل عاليًا طَهُورًا فما كفاح اليوم إلا ذلك الكفاح الجديد قد تجدد لتخليص الدستور من أيدى الرجعيين وإنقاذ حرمة البلاد واستقلالها من أيدى الغاصبين».

«وإن الوفد ليعاهد الله والأمة عهدًا جديدًا مسئولاً أن لا يعبأ بظلم الظالمين وإن نكّلوا تنكيلاً».

«أيها المصريون»

«يريد الغاصب مرة أخرى أن يمتحن وطنيتكم، ويبلو ثباتكم، فوطدوا دعائم نفوسكم، وأثبتوا للعالم الذى يرقبكم، أنكم وإن كنتم لا تحتملون ضيمًا فحاشَ لكم أن ترتكبوا إثمًا، فما كان سلاحكم فى الجهاد إلا قوة إيمانكم ومضاء عزيمتكم ولئن تكن الكارثة عظيمة، فأنتم أعظم ولئن كانت القو كبيرة فالله أكبر».

مصطفى النحاس

بيت الأمة فى يوم الأحد ٥ صفر ١٣٤٧ ـ ٢٢ يوليو سنة ١٩٢٨.

رد السياسة على نداء الوفد

علقت جريدة السياسة على هذا النداء فى مقالها الرئيس يوم ٢٢ يوليو قائلة:

«مقالة فاترة جدًا ذلك النداء الذى أذاعته تلك «الفئة القليلة» التى تألم أن توصف بحقيقتها ويعز عليها أن تفضح ضآلتها، ويقيننا أنه لولا استحياؤها أن تعود بالصمت المطلق لما ندت كلمة واحدة عن صدورها على ألسنتها. وأين كانت منذ صدر المرسوم الملكى بحل البرلمان وتأجيل الانتخابات ثلاث سنوات لها ما بعدها، نعم أين كانت هذه الأيام الأربعة. أقضت هذه الأيام كلها فى صوغ عبارة

البيان. لشد ما تبلدت إذن وخمدت الوقدة. وما أسرع ما استحالت النار المزغردة رمادًا باردًا تذروه الرياح! وما لنا لا نطلع القراء على جانب من أساليب التفكير الوفدى ونسليهم بالكشف عن طريقة القوم والمناورات والمحاورة، ذلك أن هذه الفئة ما تريثت هذه المدة إلا لسبب يعرفه من يعرفها، فقد كانت تتوهم بقصر نظرها أن عنادها وحماقتها لن يؤديا إلى أكثر من حل مجلس النواب وكان ظنها أن الانتخابات تجرى ولو بعد فترة من التأجيل لا تتجاوز العام مهما طالت، وعميت عن كل الظروف الجديدة المحيطة بالموقف والتى شرحناها أمس فى هذا المكان من السياسة، ويمينًا لو أن الوزارة ساعفتها الظروف ومكّنتها من الاكتفاء بحل مجلس النواب وحده على نية إجراء الانتخابات ولو بعد عام لطار الوفديون فرحًا وإن تظاهروا بالسخط وادعوا الغضب، لأن مجال الشعوذة كان يبقى مفتوحًا وميدان الدجل كان يظل رحبًا فسيحًا ولقد كان حسابهم قائمًا على توقع ذلك على الأكثر فأعدوا عدتهم للطواف فى الإقليم ودعوا أنفسهم أول ما دعوا إلى طنطا التى يحسبونها معقلاً لهم ليجىء الابتداء جسيمًا وليكون وقعه فى النفوس عظيمًا، ولكن الظروف قضت على الوزارة أن تذهب إلى أبعد ما كانوا يتوقعون. فما كان ثَم من فائدة تُرجى برجٍّ البلاد بانتخابات عقيمة لا تقدم ولا تؤخر ولا تزيد على أن تعيد الحالة إلى ما كانت عليه قبل إجرائها، ولم يكن ثم بد من تطهير الجو «وتخليص البلاد من المؤثرات المصطنعة» وإيقاف الناس على حقائق الأمور لتتكشف لهم أسباب التغرير، وقبل ذلك وبعده إنقاذ البلاد «مما يتهددها من خصومة دائمة ونظام حكم عاجز مضطرب»، وفى هذا كله القضاء المبرم على فئة الوفديين فإن فى استئصال شأفة الدجل والتغرير اجتثاثًا لجماعة الوفد من أصولها وقطعًا لدابرها، وفى إصلاح الأحوال وإقرار الأمور وإقامة الحكم على قواعد العدل والحق، قطع لعيش هؤلاء العجزة وإيصاد لأبواب التكايا وقمع للنصب وتأمين الناس على أموالهم وسمعاتهم. فماذا تصنع فئة الوفد؟؟ ألا تقول شيئًا تتفس به عن كربها؟ إن الحالة هادئة والناس بادية عليهم سآمة الألاعيب الصبيانية التى تعطل مصالحهم وتؤذيهم فى مرافقهم وتطوح بمراشدهم، ولئن كان يعز عليهم أن تتعطل عليهم مصالحهم وأن يتحسس الطريق وينفض الميدان قبل أن ينزل إليه، ومن هنا أصر على أن يذهب إلى طنطا ليعرف أين صار من الأمة وفى أية منزلة ينزل الآن، ويعرف القراء أنه عاد

كما ذهب: أخيَب الخيَّاب وأفشَل الفشلة. فقد زالت العوامل التى كانت تغرى الناس بالمالأة والمداراة وأيقنوا أنهم فى عهد يسعهم فيه أن يطمئنوا إلى حماية القانون وأن يكونوا بمأمن من الإرهاق ومن الاعتداء والتشهير بالباطل وأنهم يستطيعون بغير حرج أن يجهروا بآرائهم وأن يكفوا عن المجاوزة والمماذقة. والواقع أن أسف الناسٍ على تعطيل الحياة النيابية أسف مقرون بإدراك أسبابه وتقدير دواعيه والتفطن إلى حقيقة المسئولين عنه، ثم هو ممزوج بالرضى عن الخلاص من عهد الفوضى والعجز والطغيان والإرهاب، والارتياح الذى تفيده الثقة بأنه خلاص لا تخشى النكسة منه ولا تتقى الرجعة فيه، ومن هنا جاء النداء الذى ذهب الوفد من أجله إلى طنطا فاترًا ضعيفًا».

«وهو فى هذا النداء يصف ما لجأت إليه الوزارة بحكم الضرورة التى قضت عليها (بالخلاص من الحالة الحاضرة) وتثبيت نظام الحكم على وجه مُرْض يصف ذلك بأنه «الكارثة الكبرى» وصدق الوفد! نعم نقول إنه صدق وأنه لم يَعْدُ الحقيقة وأنه أجاد الوصف، فإنها كارثة لا بل الكارثة الكبرى، ولكن على هذه الفئة القليلة التى تزعم نفسها وفدًا، لا على الأمة وفيما اضطرت إليه الوزارة «سد للمنافذ» غير أنها المنافذ التى يتسلل منها الوفديون إلى ضمائر الناس وإلى جيوبهم أيضًا، ولسنا نستزرئ أن نفيض فى هذا المعنى فإن من دواعى الأسف أن حماقة النحاسيين وما جرت على البلاد من جراء العجز فى الحكم والاضطراب فى الأعمال والعَبَث بالمصالح - كل هذا كان يُحسب مع الأسف على الأمة ويوضع لها فى كفة الميزان حين ترجو أن تسترد حقها فى حكم نفسها بلا رقيب أو حسيب أو وصى أو حام. أليست دعوى الوفد الزائفة أنه صوت نهضتها. ويقول الوفد هذا حتى بعد أنْ بان عجزه فى الحكم وضعفه عن الاضطلاع بأعباء الدولة وبعد أن انطلقت الفوضى فى الحكومة اضطربت الأمور ببركته وبفضل شيعته، بل بعد أن ظهرت فضيحة الوثائق وارتمى ظلها الأسود الراكد على رئيس الوفد ورئيس مجلس النواب وعضو آخر من خاصة الثُّقات الوفديين. أفتريد هذه الفئة أن يُحسب على الأمة كل ذلك وأن تتهم الأمة بعجزهم وأن تقيد عليها مخازيهم وأن تلصق بها فضائحهم وتطوق أعناقها بمعرَّاتهم».

«يد مَن الشريرة التى تُمد بالسلب وتسد المنافذ وتنطلق بالعبث والإفساد؟ وشهوات مَن الدنيئة التى يطمع أصحابها أن يشبعوها؟ ما هى غير أيديهم التى

تصوغ من صناع الأحذية والنعال كتبة فى البرلمان ومن العاطلين والجياع موظفين فى المفوضيات والمدارس والمستشفيات ومن العميان - نعم العميان - خزانًا وموظفين بمخزن الأسمدة فى وزارة الزراعة.. أسمع الناس بأفضَح وأشيَن من هذه المخزاة الجديدة التى يرى القراء تفاصيلها فى غير هذا المكان ومخزاة فرد واحد من أذنابهم يوظفون له فى مختلف المصالح أربعة عشر رجلاً ما بين صانع أحذية (وخياط بلدى) وعاطل أعمى».

«وأى شهوة يمكن أن تكون أدنأ من تلك التى تدفع صاحبها إلى التفريط فى أقدس الحقوق الوطنية ليظل صاحبها ناعمًا بالحكم متمتعًا بوجاهته من الذى سلم لإنكلترا بأن لها الحق فى أن تتدخل مع السلطة التشريعية وتستعمل «الفيتو» فيما يتعلق بما لا يروقها من القوانين؟ ألم يكن النحاس باشا يملأ الدنيا خطبًا طويلة عريضة يعلن فيها أن مشروعات القوانين التى تعترض عليها الحكومة البريطانية ستأخذ مجراها وأن وزارته لن تمسها وأنه لا يستطيع أن يقبل من إنكلترا ما تدعيه من حق التدخل؟».

«ثم ألم يصبح بعد آخر خطبة فإذا هو يقرر أن يطلب من مجلس الشيوخ إرجاء مشروع القانون الخاص بالاجتماعات توطئة لدفنه؟؟ ألم يكن وزراؤه يفدون على مُكاتبى الصحف الإنكليزية ويقولون لهم إن مشروعى قانونَى العمد وحمل السلاح لا يهمان الوزارة لأنهما فى حكم المدفونين، وأن المشكل هو فى مشروع قانون الاجتماعات وأن المراد الاهتداء إلى طريقة يدفن بها هذا أيضًا دفنًا مستورًا لا يفضح الوزارة أمام الأمة؟؟ نعم كان هذا وحده ما يُكْربهم وقد ظنوا أنهم نجوا بتأجيل المشروع. ولما قبلت الحكومة الإنكليزية ذلك وهددت بالعود إلى التدخل مرة أخرى وفى كل مرة إذا تجدد مثل هذا الموقف، هرول النحاس باشا إلى دار المندوب السامى يشكرها ويرجو أن تتفضل عليه بأن تبلغ حكومتها شكره الجزيل لها على قبول هذا الحل السعيد!! وما له لا يشكرها وقد أتاحت له أن يبقى قاعدًا على كرسى الوزارة متمتعًا بأبهتها وجاهها مفيضًا على نفسه من سَمْتها واحترامها؟؟ أتعنيه البلاد والحقوق التى فرط فيها؟؟ كلا، كلا! إن البلاد يمكن أن يضحك عليها بخطبة أو مقالة فى صحيفة يؤكد فيها الخطيب أو الكاتب أن الحقوق صِينَت وأن الكرامة حُفظت وأن الحل سعيد وأن على الأمة أن تظل تأكل وتشرب ولا تكترث لهذه الأزمات فما لهذه قيمة إذا تركته على كرسيه!».

«ولكن الوفد يقول إن اليد الشريرة هى يد الوزارة لأنها تريد أن تستأصل شأفة هذا الفساد وتمنع العبث وتضرب على أيدى المفسدين وتقمع الاضطراب والفوضى وترد الأمور التى نصابها وتقيم صرح العدل وترفع رأس الحق وتقضى على الدجل والشعوذة وتفتح العيون على الحقائق وتطهر البلاد من الأوساخ والأقذار التى تتكاثر فيها هذه الحشرة السامة».

«كلا: لقد مضى الزمن الذى كان يكفى فيه أن يقول الوفد إن فلانًا أو علانًا زائغ أو مارق أو منشق أو خائن «ليشنق» الشعب «سمعته» - مضى ذلك الزمن بشرِّه وصرنا إلى زمن لا يُجْدى فيه التهويش ولا ينفع الأمة فيه ويملأ أيديها بطلباتها إلا اجتثاث الإجرام. هذا وإن هذا الوفد ليعلم قبل سواه أن الوسيلة الوحيدة لإصلاح ما أفسدته أيديه هى الإخلاد إلى السكينة والانصراف عن الحماقات والألاعيب والاقتصار على المعارضة النزيهة المعقولة. بهذا وحده تُخدم البلاد، ومع هذا وحده يُرجى أن تعود الحياة النيابية، وليست الحكومة من ضيق الصدر بحيث لا تطيق المعارضة النزيهة كلا! فإن دولة رئيسها يعلن أنه يريدها وأنه يتقبلها أحسن قبول، وفرق بين المعارضة النزيهة المشروعة وبين الحض على الثورة والدعوة إلى الانتقاض والتمرد، تلك نافعة لازمة وهذه شر تجب المبادرة إلى قمعه فى غير هوادة».

حديثان لمحمد محمود باشا

«نشرت جريدة «التيمس» يوم ٢ يوليو حديثًا جرى لمكاتبها فى الإسكندرية مع صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس الوزراء، قال فيه ما يلى:

«لقد اضطلعت أنا وزملائى بمسئولية ثقيلة فقد كانت طريقة الحكم السابقة سببًا فى بث الفوضى وزعزعة الإدارة المحلية. فمهمتنا أن نبذل كل ما نستطيع من جهد لتنظيف هذه الأكوام وتنقية الإدارة من الشوائب التى علقت بها وجعل الحكمة والتعقل رائد الإدارة العامة وتصريف شؤون البلاد. أما رفاهية البلاد المادية فستكون فى المقام الأول من عنايتنا، سنوجه اهتمامنا لتنظيم الرى وتوفير المياه وسنتخذ قرارًا حاسمًا فى مشروع تعلية خزان أسوان ومشروع خزان جبل الأولياء ونشرع فى العمل حالاً، كذلك سنبحث مشروع قناة السدود».

«وليس لدى الحكومة أى نية فى استخدام سلطانها ضد المعارضة إلا إذا أحرجتها فلم تجد بُدًا من اتخاذ التدابير المشددة ولم يكن للحكومة بُد كى تتجح

السياسة التى اعتزمتها من منع الصحافة من محاولة إضرام الفتنة والثورة فى البلاد؛ إلا أن هناك دعوة جريئة يراد بها حمل الناس عن الامتناع عن دفع الضرائب وهذا يطعن نظام الحكم من أساسه ولا يمكن أن تسمح به أى حكومة من الحكومات، ولن أكون حاكمًا ظالمًا ولكن إذا اقتضت الضرورة فسأكون دكتاتورًا أبغى النفع والخير العام. إننا لسنا وجلين من المهمة التى أخذناها على عواتقنا فقد عزمنا على أن نعيد النظام والهيبة لحكومة هذه البلاد، والمقياس الذى نريد أن يُحكم علينا به هو هل نستطيع أن نوجِد فى البلاد حكومة حسنة أم نحقق فى ذلك».

«وإذا ما أُتيح لنا أن نفرغ من الإصلاحات الداخلية فتأمل الحكومة أن توفق إلى تسوية المسألة المصرية تسوية ترضى الأمانى القومية فى البلاد، على أنه بطبيعة الحال لن تكون هناك تسوية نهائية ما لم يقرها البرلمان المصرى».

«وقالت جريدة الأجبشيان غازيت فى عددها الصادر بتاريخ ٢١ منه:»

«قابل مندوب للإجبشيان غازيت صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس الوزراء قبل ظهر الجمعة فى مكتبه ببولكلى، فلاحظ المندوب أولاً أن صحة دولته الآن على ما يُرام، فأجاب دولته بأنه حمل هو وزملاؤه على كواهلهم عبئًا ثقيلاً من التبعة».

«ثم قال: ولكن هذا كان أمرًا لا بد منه فإن الطريقة التى كانت تدار بها شؤون البلاد فى العهد الأخير أصبحت لا تُطاق ووقع الاضطراب فى كل فرع من فروع الحكومة والحياة؛ ولذلك سنجتهد فى تنظيف المكان وتطهير وإدارة شئون البلاد على وجهها الصحيح».

«وقد وضعنا يُسّر الأمة المادى فى المقدمة فهناك مسائل متراكمة تقتضى الحاجة الماسة إلى العناية بها وقد تركت فى زاوية الإهمال بسبب الاضطراب فى هذه السنوات الأخيرة، وسنهتم بالمسألة الحيوية وهى زيادة ماء الرى. ولى رجاء أننا فى شتاء هذا العام نسوى مسألة تحلية خزان أسوان ونصل إلى قرار فى شأن مشروع جبل الأولياء، وحالما يصدر قرارنا يشرع فى العمل حالاً».

«وهناك أيضًا مشروع شق القنوات فى منطقة السدود وهذا مشروع يتعين درسه واتخاذ قرار فى شأنه، فإذا ثبت أنه ينتج الفوائد المطلوبة منه شُرع فى العمل».

«ثم قال دولة الرئيس فيما يختص بخطته بإزاء المعارضين للحكومة: «إن حكومتى لا تنوى استعمال سلطتها ضد معارضيها إلا إذا أكرهها المعارضون أنفسهم على اتخاذ تدابير شديدة لا مندوحة عنها، مثال ذلك أن الأمر الملكى الصادر بحل البرلمان أوقف مادة الدستور الخاصة بحرية الصحافة وهذا الإيقاف أمر لا بد منه؛ إذ إنه كان يكون من الحماقة أن تسير الحكومة على السياسة التى قررتها ثم لا تتخذ التدابير اللازمة لمنع الصحف من محاولة الحض على الثورة على الحكومة، خصوصًا أنه ثبت فى بضعة الأسابيع الأخيرة أن فى وسع الصحف أن تنسى كل شىء يُقال له ضبط النفس وأن تنغمس فى أشد أنواع البذاءة وأفظعها، والقانون الحالى غير وافٍ بالمرام فيما يختص بمخالفات الصحف وكانت الحكومة آخذة فى النظر فى تشريع جديد لها وسَنّ مشروع قانون لذلك. ولكن هذا العمل يقتضى وقتًا».

«واستطرد رئيس الوزراء فقال: «على إنى لا أنوى أن أستعمل سلطتى فى إيقاف الصحف وتعطيلها بقصد إخماد أنفاس النقد المشروع، بل بالعكس فإنى أطلب هذا النقد المبنى على الإنصاف والذى يكون المراد به البناء والتعمير».

«ففى وسع صحف المعارضة أن تنتقدنى كما تشاء ولكنى لن أدعها تحض على الثورة والانتقاض على الحكومة، وقد سبق أن شرعت بعض الصحف فى حملة لتحريض الشعب على رفض دفع الضرائب وهذا أمر مصوب إلى أساس الحكم ولا توجد حكومة تتسامح فى أمر كهذا ونحن فى الواقع لا ننوى أن ندعه يستمر».

«وهنا سأله المندوب قائلاً:»

«ألا يحاول معارضوك يا دولة الرئيس أن يصفوك بأنك ظالم مستبد أو دكتاتور؟».

«فأجاب:»

«دعهم يقولون ما يشاؤون لن أكون ظالمًا مستبدًا ولكنى سأكون دكتاتورًا إذا دعت الضرورة ودكتاتورًا صالحًا. إننا لا نخشى المهمة التى أخذناها على عاتقنا بل نحن مصممون على رد الوقار والنظام إلى حكومة هذه البلاد».

«قال المندوب:»

«إن العالم الخارجى سيحكم عليكم يا دولة الباشا وعلى زملائكم بأعمالك فإما أن تنجحوا فى منح مصر حكومة صالحة أو لا تنجحوا».

«فأجاب: هذا هو المحك فبهذا المقياس أريد أن يُحكم علينا ونحن مصممون على أن نعمل ليكون الحكم فى مصلحتنا».

«قال: وفى الوقت عينه تصون الحكومة حقوق البلاد السياسية، ومتى تمت الإصلاحات الداخلية ترجو الحكومة أن تسوى المسألة المصرية على منوال يُرْضى أمانى مصر ولا خلاف على أن كل تسوية لا يمكن أن تكون نهائية إلا إذ أبرمها البرلمان المصرى».

انسحاب الأستاذ عزمى من تحرير السياسة

فوجئ الناس صبيحة يوم صدور الأمر الملكى بحلّ البرلمان ووقف الحياة النيابية بنبأ انسحاب الأستاذ محمود عزمى من تحرير السياسة. وقد نشر أسباب ذلك فى الأهرام بتاريخ ٢١ يوليو، قال:

«لم أكن فى حياتى الصحفية كلها إلا معتبرًا نفسى عاملاً لأجل المصلحة العامة لا أصدر فى تصرفاتى وفى آرائى إلا عن عقيدة راسخة مهما قام فى سبيلى من عقبات ومهما بعد ما بينى وبين الجماعة من مسافة للخُلْف فى النظر. هكذا كنت يوم عملت فى جريدة «العلم» إلى جانب المرحوم أمين الرافعى سنة ١٩١٢ إذ كنت كما كانت كثرة المصريين النابهين عضوًا فى الحزب الوطنى، وهكذا كنت يوم توليت تحرير «المحروسة» إبان النهضة المصرية سنة ١٩١٩ أدعو إلى نبذ نظرية «دولية المسألة المصرية» وأؤيد موقف «الوزراء الثلاثة» فى علاقتهم بالوفد المصرى؛ وهكذا كنت وأنا أراسل «الأهرام» من لندن أثناء محادثات لجنة ملنر أنبه القوم فى جرأة إلى ما هو مستطاع وإلا ما هو غير مستطاع؛ وهكذا كنت يوم توليت تحرير «الأفكار» سنة ١٩٢٠ أدعو الناس إلى قبول مشروع ملنر لكن على أن يعرفوا أنه ليس الاستقلال الذى ينشدونه بل خطوة فقط إلى جو يسهل فيه العمل لتحقيق هذا الاستقلال، وهكذا كنت يوم أصدرت جريدة «الاستقلال» أهيب فيها بلجنة الدستور أن تصدره متمشيًا مع نتائج العمل البرلمانى فى البلاد الدستورية لا مع مجرد نصوص الدساتير التى يغلب أن تكون قد قضى عليها بأن صارت «ميتة» غير معمول بها».

* * *

«هكذا كنت فى كل تلك الأدوار، وهكذا كان طبيعيًا أن أكون يوم تفضل حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا فدعانى إلى أن أمثل جريدة «السياسة» لدى

مؤتمر «لوزان» فاعترضت بأنى لست من حزب الأحرار الدستوريين حتى أعمل فى جريدته، فأجابنى بأن الصحفى فى المهمات الدولية إنما يمثل أمته لا حزبًا من أحزابها، فقبلت على أن أسجل هذا الاعتبار فى أول رسالة لى وفعلت».

«وجاءت الحياة النيابية وافتُتح البرلمان فى سنة ١٩٢٤ فدُعيت إلى أن أكون مراسل السياسة البرلمانى، فقبلت على اعتبار أن عملى هناك سيكون فنيًا طريفًا وأنى سأدلى فيه بنصيبى من تدعيم الحياة النيابية والحث على تركيز تقاليدها الصالحة».

«ثم حل صيف سنة ١٩٢٤ وسافر الدكتور هيكل إلى الشام فدُعيت إلى النيابة عنه فى رياسة تحرير «السياسة» وكان الدور البرلمانى قد انقضى فانتظمت بهذا فى سلك تحرير الجريدة الفعلى واستأنفت هذا الانتظام بعد حل مجلس النواب الأول وتعطيل الحياة النيابية لتلك المرة الأولى، وكنت فى هذا الاستئناف كما كنت دائمًا لا أصدر عن رأى ثابت وعقيدة راسخة فوجهت أول ما وجَّه من سهام إلى التشريع المعدل لبعض نصوص قانون العقوبات الخاصة بجرائم الصحافة، على الرغم من أن وزير الحقانية فى ذلك العهد كان هو عبد العزيز فهمى باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين الذى تعبر عنه جريدة «السياسة»».

* * *

«وكان الحزب الديمقراطى الذى كنت من مؤسسيه قد تلاشى بانضمام فريق من أعضائه إلى جماعة الوفديين وبانضمام فريق آخر منهم إلى الأحرار الدستوريين. فأخذت أتردد فى التفكير فى انضمامى إلى حزب الأحرار الدستوريين حتى أصحح موقفى فى جريدة «السياسة» ولاسيما أن مبادئ الحزبين متقاربة إن لم تكن واحدة. وقضى على هذا التردد حادث إقالة عبد العزيز فهمى باشا من وزارة الحقانية وما كان لحزبه إزاءه من موقف نبيل، إذ قُضى على زميلَىْ عبد العزيز باشا الدستوريين فى الوزارة ـ محمد على باشا وتوفيق دوس باشا ـ بالتضامن معه وبالاستقالة، إذ قدمت فى ذلك المساء طلب انضمامى إلى الحزب تحت تأثير موقفه النبيل».

«ودارت الأيام دورتها وعادت إلى البلاد وحدتها فحرصنا كلنا الحرص كله على الائتلاف الذى أنقذ الدستور وأعاد الحياة النيابية. ثم كان الصيف الماضى وكان ذلك المقال الذى وجهت فيه النظر ـ لمناسبة التعيينات الشرعية ـ إلى ما

اعتقدته اعتداء من جانب ثروت باشا على الدستور فاعتبرته النيابة العامة عيبًا فى الذات الملكية أقرتها عليه محكمة الجنايات، ثم رأته محكمة النقض والإبرام لومًا موجهًا لجلالة الملك من أجل عمل من أعمال حكومته فحكمت علىَّ من أجله بغرامة عشرين جنيهًا».

* * *

«وكانت فى الصيف نفسه وفاة المغفور له سعد زغلول باشا، وكانت عودة ثروت باشا بعد انقضاء دور مفاوضاته الأولى مع وزير الخارجية البريطانية، وكان صمته «الهُولىّ» وكان رجوعه إلى لندن واستئنافه المفاوضة، وكانت عودته إلى مصر، وكان صمته دائمًا، وكانت الأقاويل عن محتويات مشروعات المعاهدة، ثم كان الإيضاح الاضطرارى، وكانت المواقف المتباينة، فكان كل ذلك سببًا لأن أتبين أن هناك «تيارات تحتية» انتظرت توجهها النهائى مقررًا فى نفسى ويعلم بعض أصدقائى الأخصاء استقالتى من حزب الأحرار الدستوريين ومن جريدة السياسة إذا كان هذا التوجه النهائى إلى نتيجة معينة. لكن التوجه انتهى بأن كان إلى خير وانتهى ثروت باشا إلى الاستقالة».

«وجاءت وزارة النحاس فأحسست فى الجو كهرباء عجيبة جعلتنى أرى «الائتلاف» فى خطر فسعيت سعيى المستطاع المتواضع لإبعاد الخطر عن الائتلاف وتوجهت بهذا السعى إلى جماعة من زعماء الوفد وزعماء الأحرار الدستوريين فكنت أحسبنى حينًا موفقا فيما أحاول أن أسعى إليه من خير، وكانت حوادث مجلس النواب تصدمنى أحيانًا بما يجعلنى أحس فشل المسعى».

«وكان الرأى الذى ركنت إليه آخر الأمر مطمئنًا هو ذلك الذى أدلى به زعماء الأحرار الدستوريين من أنه إذا كان محتومًا على «الائتلاف» أن ينقضى فليكن انقضاؤه فى هدوء بانسحاب الأحرار الدستوريين من الوزارة ووقوفهم فى مجلس النواب موقف المعارضة الشريفة تؤيد كل عمل خير منتج تأتيه وزارة النحاس باشا وتحمل على كل شر يصدر عنها لكن فى هوادة وأدب، زاهدين فى مناصب الحكم ظالين هكذا طول السنتين الباقيتين فى الفصل التشريعى، متقدمين بعد ذلك إلى الانتخابات العامة غير طامعين فى الوصول إلى منصات الحكم إلا عن طريق الكثرة البرلمانية».

«لكن تيارات أخرى كانت تبدو وتتداول فكنت أرقبها على حذر، مرددًا فى نفسى ومع أصدقائى الأخصاء نغمة اعتزام الاستقالة إذا طغى واحد من هذه التيارات ولاسيما بعضها الذى كنت أعتقده ماسًا بالدستور وبالحياة النيابية».

* * *

«وأخيرًا تداعت الحوادث بسرعة فى مجلس النواب وفى مجلس الوزراء وانتهت إلى الاستقالات وإلى الوثائق ثم إلى إقالة الوزارة».

«وكنت منذ جدت الحركة أمتنع عن كتابة أى مقال يتعلق بها أو يعلق عليها، وكنت أدعو دائمًا إلى ترك الوفديين يتفردون بالحكم وإلى أن يزهد الأحرار الدستوريون فى مناصبه وقتًا».

«لكن محمد محمود باشا ألَّف الوزارة التى استصدرت مرسومًا بتأجيل البرلمان شهرًا. وكنت أخشى قُبيل تأليف دولته الوزارة أن تكون معتزمة الاعتداء على الدستور، فسعيت عند بعض زعماء الحزب وانتهى سعيى وغير سعيى كذلك إلى عقد الحزب جلسة بارحة إعلان مرسوم الوزارة أُبلغت بعدها أن محمد محمود باشا صرح متعهدًا بعدم الاعتداء على الدستور، وباستعداده لأن يقصد إليه أى عضو فى الحزب يطلب إليه الاستقالة إذا هو شم رائحة إقدام على عمل يعتبره ماسًا بالدستور».

«لكنى سمعت همسًا أن النية فى سبيل أن تُعقد على حل مجلس النواب وعلى تأجيل الانتخابات. وكان صديقى الدكتور هيكل قد اعتزم السفر إلى أوروبا، فقصدت إلى أحد زعماء الحزب أبث له قلقى على الدستور وأبلغه فى صراحة وإخلاص أن عقيدتى الديمقراطية الدستورية لن تسمح لى بالبقاء لحظة فى الحزب وفى جريدته إذا صدر عن الوزارة التى يرأسها وكيله الأول ويعاونه فيها وكيله الثانى واثنان من أعضاء حزب الأحرار «الدستوريين»، شىء يمس الدستور عن قرب أو بعد. ورجوت القوم إذا كانوا على بينة من صدق ما أخشاه ووجدوا من المصلحة الحزبية عدم سفر الدكتور هيكل أن يستبقوه حتى لا يعتبوا علىَّ بأنى أترك «السياسة» فى غياب رئيس تحريرها، فأكد لى القوم عدم احتمال المساس بالدستور. وسافر الدكتور هيكل وأخذت أتولى عنه كتابة «حديث اليوم» فى لهجة من التوفيق، ذاهبًا فى اقتناعاتى إلى حد اعتراض تقدم الوزارة إلى مجلس النواب فى اليوم الثامن والعشرين من شهر يوليو الحالى».

* * *

«لكنى فوجئت بذات الأمر الذى استصدرته الوزارة والذى يقضى، لا بحل مجلس النواب وتأجيل الانتخابات إلى ما بعد الموعد الدستورى بشهر أو اثنين فقط. بل بحل مجلس النواب، وحل مجلس الشيوخ، وتأجيل الحياة النيابية ثلاث سنين قابلة للتجديد، والقضاء على حرية الصحافة التى كان مفروضًا أن الدستور جعلها خالدة بالنص على استحالة تنقيح المادة التى تنص عليها لأنها من المواد المقررة للحرية والمساواة، ومنح الوزارة حق تعديل الدستور كما تشاء».

«أمام هذه الكارثة الكبرى لم تكن مندوحة عن الانسحاب من تحرير جريدة «السياسة» وهى لسان حال الأحرار الدستوريين المتصل حزبهم بالوزارة القائمة ذلك الاتصال المتين. ولم تكن لى مندوحة عن الاستقالة من الحزب ذاكرًا فى شىء غير قليل من الألم ذلك الظرف النبيل الذى انضممت فيه إليه. غير مستطيع إلا أن أفعل هذا، فالانفصال عن الجرائد والأحزاب ممكن لكن الانفصال عن العقيدة لمن كان ماضيه الصحفى ما ذكرت مستحيل».

«لهذا إذن انسحبت من تحرير السياسة واثقًا الثقة كلها أن أصدقائى فيها وفى حزب الأحرار الدستوريين يعرفون حق المعرفة أنى لم أكن لأستطيع أن أقف غير هذا الموقف. وليحى الدستور دائمًا».

محمود عزمى

خروج موظف آخر على الوزارة

وفى ذات عدد الأهرام قرأ الناس مقالاً للأستاذ محمد توفيق دياب تحت عنوان: «من الأعماق» كانت سبب فصله من وظيفته بالجامعة، وهذا نصها:

«أمس، يوم ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨ - يوم حالك السواد فى تاريخ مصر الحديث. فقد حجبت الوزارة فيه شمس الحياة النيابية، وحكمت عليها بقرار الحجاب ثلاث سنين على الأقل، فإذ بدا للحكم المطلق بعد انقضائها أن البلاد قد أصبحت جديرة بنور الشمس أنعموا به عليها من جديد، وإلا فإلى الظلام مرة أخرى وإلى مدى غير معلوم».

«وأعجب العجب، والأمر الذى يبدو لنا سخرية مُرَّة من سخريات القدر، أن لا يُتاح لهذه الفعلة التى يكفى وصفًا لها أن قد تلقاها المصرى كما يتلقى الولد نعى أمه أو الأم نعى وحيدها حزنًا وإن يكن مكظومًا، ودموعًا وإن تكن محبوسة،

وسخطًا على القضاء يبلغ درجة الغليان وأن لا يسمع له دمدمة، ولا أزيز - سخرية مُرَّة من سخريات القدر أن لا يتاح لهذا الفعلة سوى وزارة على رأسها حر «دستورى» له المقام الأول بين الدستوريين وفى أعضائها مفكر مشهور وديمقراطى قديم طالما كتب منذ عشرين سنة تحت عنوان «من أجل هذا نطلب الدستور»».

«سخرية مرة أن يؤتَى الدستور من مأمنه، وأن يشله شللاً غير محدود إلا بالنهاية الصغرى - ثلاث سنين، فأما النهاية العظمى فغير محدودة إلا بإرادة الحكم المطلق، أقول سخرية مرة من سخريات القدر أن يؤتى الدستور من مأمنه وأن يشله هذا الشلل أولئك الذين طالما تغنوا بأنهم آباؤه وأمهاته ولدوه بشق الأنفس وبعد طول المخاض. فيا لهم من آباء يئدون وليدهم أو يحطمون يديه ويبترون ساقيه لأنه لم ينل إعجابهم ومازال طفلاً لم يبلغ من العمر خمس سنين».

* * *

«نعم إن هى إلا خمس سنين منذ ولد ذلك الطفل المعذب المسكين بل خمس سنين إلا شهورًا، على أن البرلمان لم يُعقد فى خلالها سوى خمسة عشر شهرًا. وسائر المدة مضى بين عطلة صيف وتعطيل شاذ. وكانت مدة الائتلاف فى الوزارة والمجلسين حوالى سبعة شهور. ومن هذا ينتج أن الكثرة البرلمانية أى النواب السعديين لم ينفردوا بالحكم إلا حوالى ثمانية أشهر! فهل يزعم زاعم وهل تزعم الوزارة أن ثمانية أشهر تتولى الكثرة فيها الحكم كافية - ولو كان حكمها سلسلة متصلة من السيئات، أقول أهذه المدة كافية لانتزاع الرحمة بالدستور من قلوبكم إلى حد أن تعطلوه زمانًا أقله ثلاث سنوات وأكثره لا تعلمونه، أنتم ولا يعلمه أحد عن بصيرة وتدبر فعلتم فعلتكم الكبرى هذه أم عن فورة من الغضب طار لها الصواب كل مطار؟! إن تكن هذه أو تلك فقد كتبتم لأنفسكم فى تاريخ مصر صحيفة لا يفاخر بها إنسان، وأشرفتم بها على شفا جُرُفٍ هارٍ وأنتم تعلمون أو لا تعلمون».

* * *

«لماذا لم تتركوا الحكم لأعضاء الكثرة البرلمانية أيها السادة المصلحون حتى يتبين الناس خطأهم إن كانوا يخطئون وجورهم إن كانوا يجورون ومواضع

الفساد من أعمالهم إن كانوا يفسدون؟ فإذا تبينت الأمة ذلك منهم فى مدى عام أو عامين أو خمسة أعوام وهبتكم أنتم وشيعتكم ثقتها وأعادتكم إلى البرلمان يومًا من الأيام كثرة حاكمة لا قلة محكومة. لماذا لم تقفوا معارضين فى البرلمان خاطبين على منبره وعلى المنابر العامة كاتبين فى الصحف صابرين على سبل الجهاد الشريف حتى يبدو حقكم جليًا إن كنتم على حق وباطلهم جليًا إن كانوا على باطل! إذن لكان فوزكم فوزًا دستوريًا مشروعًا ولكان إخفاقهم إخفاقًا دستوريًا مشروعًا أما الآن أيها السادة فماذا تقولون! تقولون جربنا الكثرة فى الحكم ثمانية أشهر فلم تعجبنا أو لم تسر على الخطة التى نظنها تعجب البلد فرأينا أن نمحو الكثرة من سجل النواب واتخذنا إلى هذه الغاية وسيلة قريبة هينة هى سجن الدستور ثلاث سنوات (على الأقل) ووقف أهم مواده التى هى روحه ومرماه».

«أى الخطبين أكبر أيها الوزراء المُصْلحون - أن تصبروا على الحكم ثلاث سنوات أو أقل أو أكثر دائبين على الجهاد الحزبى أو القومى المشروع، أم أن تضربوا الحياة النيابية ضربة تكتم أنفاسها وتهد كيانها ثلاث سنين على الأقل! ولقد فعلتم فعلتكم باسم الصالح العام. فأى الطريقتين أشبه بالصالح العام أيها السادة! هى طريقة الجهاد البرلمانى القومى المشروع الذى ما كنتم لتعدموا فيه سميعًا ما دمتم مخلصين فى القول والعمل! وما كنتم أزيد والعداوة بين المصريين بل تنقصوها، وما كنتم لتكلفوا أمتكم عناء ولا شدة وما كنتم لتأخذوها بعنف ولا قسوة، أتلك الطريقة كانت خيرًا أم الطريقة التى تورطتم فيها حاملين وزرًا هو أعظم الوزر فاقدين أصدقاءهم أنزه الأصدقاء، موقدين بين العشائر والأفراد عداوات تظنون خطأ أن فى فعلتكم قضاء عليها مغامرين بالأمة فى مجاهل إن عرفتم أولها فلا سبيل لكم إلى معرفة منتهاها؟».

«أم إذا أراد الله قضاءَ أمرٍ سلب من ذوى العقول عقولهم «واأسفاه!».

❊ ❊ ❊

«أيتها الوزارة التاريخية المُصْلحة الكبرى لو أن كل الأمم العريقة فى الحياة الدستورية ينزع منها دستورها وحياتها النيابية ثلاث سنين على الأقل كلما أساءت الكثرة ثمانية أشهر أو كلما ظن بها السوء طائفة من الناس قليلة أو كثيرة لما بقى إلى اليوم فى العالم المتحضر دستور قائم أو حياة نيابية محترمة. ولو أن

كل أمة حصلت على الحياة النيابية كان مفروضًا عليها أن تكون حياتها النيابية منزهة عن العيوب ومواضع الضعف فى خمس السنين الأولى من وجودها وإلا ذهبت فى أقل من لمح البصر لكانت الحياة النيابية معلقة على أمر من المحال تحقيقه وهو أن تولد النظم الاجتماعية والسياسية كاملة من حيث المبادئ كاملة من حيث طرائق التطبيق ولم يقُلْ بهذا أحد. ومن العبارات المأثورة عن چون ستيوارت ميل - وهو من فلاسفة الإنكليز ومناطقتهم - قالها ردًا على بعض المستعمرين الذين يحولون بين الأمم المستضعفة واستقلالها ومتاعها بالحياة النيابية بحجة أنها لم تنضج بعد - ومعنى ما قاله أن الاستقلال والحياة النيابية أمران تمرن عليهما الأمم مرانة فتارة تخطئ وتارة تصيب حتى يغلب الهدى فيها على الضلال. ولن تكون الأمم قادرة على الاستقلال إلا إذا استقلت بالفعل ولن تكون قادرة على الحياة النيابية حتى تلابسها زمانًا طويلاً».

«فأين هذا من عمل وزارتنا المُصْلحة الكبرى التى رأت أن توجه إلى دستور مصر وحياتها النيابية ضربة تخمدها ثلاث سنين تباعًا على الأقل لا شىء سوى أن الكثرة البرلمانية لم تحكم البلاد على الوجه «الكامل» ثمانية أشهر معدودات!».

«وإذا كان رأى هذا الفيلسوف (الإنكليزى) صحيحًا وهو جد صحيح وكان الاستقلال الفعلى مدرسة الاستقلال والحياة النيابية - فهل يستقيم فى رأى الوزارة المصرية المصلحة أن تغلق المدرسة إذا لم تنجح فى إحدى سنيها كثرة التلاميذ؟ هل سمعتم بهذا يا رجال التربية والتعليم! هل سمعتم بهذا يا رجال السياسة ودُهاة الأمم وقادة الشعوب فى بلاد الأرض طُرًا - ولا نوجه سؤالنا إلى مصطفى كمال ولا إلى موسولينى ولا إلى دى ريڤييرا فلهم شأنهم ولنا شأن، نعم لهم شأنهم ولنا شأن. فتلك بلاد اقتضت أحوالها الداخلية الخطيرة وما آلت إليه من تهدم وانهيار أن ينهض بها فرد واحد، وإن ظل بها ناهضًا عامًا بعد عام سنين طوالاً، وأكبر الظن أن يظلوا ناهضين ببلادهم ما عاشوا. وقد فعلوا ما فعلوا مؤيدين بهمم الشباب وحماسة الطامحين من أبناء الشعب إلى تسويده وإعلاء شأنه».

«فأما هنا فالحال غير الحال أيها السادة المصلحون والقياس مع مائة فارق وفارق. فلستم بضامنين الحكم شهورًا فضلاً عن سنين فإذا جاء يومكم وهو لا بد آتٍ قبل انقضاء السنين الثلاث فماذا أنت صانعون وماذا يصنع خلفاؤكم من

بعدكم؟، إذن تكونون قدر ركبتم ما ركبتم ويؤتمٌّ بما فعلتم وانفردتم بالوزر دون الذين يخلفونكم لأنكم كنتم طلائع القافلة وعلى أثركم يسيرون. إنما يستأنفون يومئذ ما بدأتم وينفذون ما أمرتم ولا جُناح عليهم ولا حرج. ويومئذ تفكرون فتذكرون أنكم لا حياة نيابية أبقيتم ولا عدالة دكتاتورية ضمنتم، ويومئذ يكون الندم ووخز الضمير ولاَتَ حين مَنْدَم ولا وخز ضمير».

«وهَبْكُم أيها السادة بقيتم فى هذه الكراسى ثلاث سنين أو تزيد. وقمتم على الإنصاف والعدل خير قيام. فإن ذلك لن يمحو من سجل التاريخ أنكم فعلتم الفعلة الكبرى ـ عطلتم دستور البلاد وحياتها النيابية على نحو يشبه الإلغاء. ومن أقدم على هذا الأمر فقد أقدم على كبيرة لا تمحوها صغائر الحسنات».

«لقد فعلتموها أمس ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨ ولم يفعل مثلها زيور، وإنما فعل مثلها الإنكليز بمجلس نوابنا القديم على إثر الثورة العرابية منذ حوالى نصف قرن من الزمان ـ وعزيز على مصر أن تُطعن فى حياتها النيابية مرتين: إحداهما بين المحتلين منذ عشرات من السنين، والأخرى اليوم بيد وزيرنا وكيل الأحرار الدستوريين! وفيلسوفنا شيخ الديمقراطيين».

محمد توفيق دياب[1].

اجتماع المحامين وتصرف وزارة الداخلية

كانت أولى الهيئات المحتجة على وقف الوزارة الحياةَ النيابية هى هيئة المحامين، فقد قررت غالبيتها الإضراب عن مباشرة الدفاع أمام المحاكم ثلاثة أيام ابتداء من أمس يوم الثلاثاء ٢٤ يوليو. فدفع ذلك وزارة الحقانية إلى إرسال المنشور الدورى الآتى نصه إلى المحاكم.

منشور وزارة الحقانية

«بمناسبة تقرير بعض المحامين الإضراب»

«حضرة صاحب العزة رئيس محكمة..»

«بمناسبة ما نشر ببعض الجرائد عن قرار قيل بأن جماعة من المحامين لدى المحاكم الأهلية أصدروه يوم السبت ٢١ يوليو سنة ١٩٢٨ بالإضراب ثلاثة أيام

---

(١) الأهرام فى ٢١ يوليو.

ابتداء من يوم الثلاثاء ٢٤ منه، ترى الوزارة أن تشير على حضرات القضاة مراعاة ما يأتى:

«أولاً: إذا طلب أحد المحامين التأجيل بسبب الإضراب المذكور فى قضية مدنية أو تجارية كلية كانت أو جزئية ابتدائية كانت أو مستأنفة ولم يوافقه الخَصْم الآخر رفضت المحكمة طلب التأجيل المذكور ونظرت فى طلبات الخصم الآخر».

«ثانيًا: إذا حضر المحامون فى قضية واتفق الطرفان على طلب التأجيل لهذا السبب فلا يقبل منهم هذا الطلب ويكلفون بالمراقبة فإن امتنعوا كان للمحكمة الخيار بين حجز القضية للحكم مع الترخيص للخصوم بتقديم مذكرات فى المدة التى تحددها لهم وبين تقرير شطب الدعوى طبقًا للمادة ١٧ من لائحة الإجراءات الداخلية للمحاكم الأهلية والمادة ١٧ من لائحة التأجيلات الصادرة فى ٦ يناير سنة ١٨٩٠».

«ثالثًا: إذا طلب المحامون فى قضية جنائية التأجيل للسبب المتقدم ذكره رفضت المحكمة الطلب وباشرت الإجراءات القانونية فى القضية».

«فالمرجو إبلاغ ذلك لحضرات قضاة محكمتكم للعمل بموجبه بحيث يصل إليهم قبل بدء الميعاد المحدد للإضراب».

وتقبلوا وافر الاحترام.

الإمضاء

عن وزير الحقانية ـ عبد الرحمن رضا

تحريرًا ببولكلى فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٢٨.

وقد أضرب فعلاً بعض المحامين وحضر البعض وشىء من ذلك لم يعطل المحاكم عن نظر القضايا المطروحة أمامها.

المظاهرات فى القاهرة

نشرت المقطم بتاريخ ٢٥ يوليو ما يأتى:

«قبض البوليس فى محطة العاصمة ـ عند وصول حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا وحضرات زملائه أصحاب المعالى الوزراء ومن معهم من حضرات أعضاء الوفد المصرى ـ عَلَى عبد الحميد سامى أفندى الطالب بالسنة

النهائية بمدرسة الطب وعلى أمين منصور أفندى الطالب بالسنة الثانية بالمدرسة الثانوية الملكية وجورج شكرى أفندى وهو كاتب تجارى وحنا ميخائيل أفندى بجريدة الحياة الجديدة ووكيل مجلة الضحوك، وذلك بتهمة الاشتراك فى مظاهرة ضد الحكومة وأرسلهم مكتب الضابط القضائى بمحطة العاصمة إلى قسم الأزبكية حيث تولى حضرة محمود سعيد بك وكيل النيابة التحقيق معهم إلى ساعة متأخرة من مساء الإثنين؛ إذ قد جىء بهم مخفورين إلى نيابة مصر صباح أمس (الثلاثاء)؛ فاستأنف حضرة المحقق التحقيق معهم إلى ما بعد انصراف مندوبنا ظهرًا من النيابة».

«وضبط بوليس السيدة زينب على محمد حسن الطالب بمدرسة طنطا الصناعية وفرج عبد الدايم الجريجى وجلال أحمد المرض برعاية الأطفال وحامد حسن صالح وهو بائع صحف ومحمد على المناخلى وفوزى محمد الخادم وعيد محمد النقاش ويوسف على الترزى ومحمد طاهر وعبد الرحيم على أحمد؛ لاتهامهم بالاشتراك فى ظاهرة عدائية ورشق حجارة على قطرات الترام وتحطيم واجهات مصابيح شركة النور وقد كسروا بعض زجاجها».

«وتولى حضرة محمود عفيفى بك وكيل النيابة التحقيق معهم».

* * *

«وقبض بوليس عابدين على أربعة من الشبان بتهمة الاشتراك فى مظاهرة عدائية وتقرر إرسالهم إلى حضرة محمود بك سعيد وكيل النيابة بنيابة مصر للتحقيق معهم».

«ورأى مندوبنا فى المحاكم عددًا كبيرًا من رجال البوليس السرى فى نيابة مصر ذهبوا بدعوة من النيابة لسماع شهادتهم فى قضايا المقبوض عليهم باعتبارهم شهود إثبات».

ولم يكن لأمثال هذه المظاهرات الصغيرة الدَّوِىّ الذى كان مأمولاً فى قلب البلاد. وبين جنباتها.

وصول حرم المغفور له سعد باشا ونداؤها للشعب

وفى يوم ٢٣ يوليو وصلت إلى الإسكندرية من أوروبا حرم المغفور له سعد باشا وكان رجال الشرطة قد اتخذوا احتياطات شديدة لمنع أى تظاهر بمناسبة

وصولها؛ حتى بلغ من الأمر أنهم أعدوا لها سيارة نقلوها إليها وأركبوها القاطرة الحديدية من (عزبة خورشيد).

وقد اتخذ الوفد من هذه الحادثة سلاحًا يلوّح به فى وجه الحكومة بالضعف، وأشار إليها النحاس باشا فى بعض خطبه.

وما استقر بها المقام حتى أصدرت النداء الآتى:

«أبنائى»

«لقد تركتكم مفجوعة فى سعد زوجى وشريك حياتى، وعدت إليكم مفجوعة فى حرية أولادى ودستور بلادى. غادرتكم أمة ناعمة بحريتها ودستورها ممثلة فى برلمانها. معتزة بحكومتها. مجاهدة فى سبيل استقلالها. فلم تمضِ أيام معدودات حتى امتدت يد الوزارة الحالية إلى الحرية فنكبتها، وإلى الدستور فعطلته، وإلى الحكم فجعلت منه أداة إرهاب وسوط عذاب. مما لم تعهده مصر حتى فى طفولة حريتها، وبدء نهضتها فواأسفاه! لقد كان أمركم شورى، وأبيتم أن يكون دستورًا. فأبوا إلا أن يكون كبحًا وقهرًا، واستبدادًا وفوضى».

«لم يقفوا فى هذا الانقلاب الهائل عند حد. فراحوا يتألبون على امرأة ضعيفة بخيلهم ورَجْلِهم فمنعونى من لقاء أبنائى ومنعوا المحتفلين بمقدمى من لقائى. ولم يحترموا لشخصى كرامة. ولا لحزنى روعة»؟. «صعد الباخرة سعادة محافظ الإسكندرية مصحوبًا بجناب المستر ريموندا وطلب إلىَّ باسم الحكومة المصرية أن أنزل معهما إلى الزورق الذى أُعدَّ لنقلى.. زاعمًا أن فى الإسكندرية ثورة قائمة، ورميًا بالطوب والرصاص. فأجبت بأنى أريد أن أكون وسط أبنائى. وبأن لا خشية علىَّ من سوء أو اعتداء. فرفض وألحف فى الرجاء. فرفضت وألححت فى الرفض. فعمد إلى القوة يتهددنى بها. وأعلن أن الأوامر التى لديه تضطره إلى إنزالى من السفينة كرهًا إن لم أغادرها طوعًا. فعجبت أن توجد فى مصر سلطة تعتد بقوتها على امرأة ورجال لا تمنعهم رجولتهم من تهديد سيدة. وأشهدت الحاضرين من أجانب ومصريين على ما وقع وأسلمت لله أمرى».

«قاد أولئك الشجعان أسيرتهم إلى الزورق الذى انطلق بكل سرعة إلى مكان من الشاطئ غير مكان المنتظرين للقائى: وهناك ركبت أنا ووصيفتى سيارة أعدوها. وصارت تنهب الأرض نهبًا وترضُّ أجسامنا رضًا؛ من غير اعتبار لراحتنا التى زعموا أنهم حرصوا عليها. إلى أن وصلنا إلى حيث أخذنا القطر

إلى محطة القاهرة التى لم أرَ أحدًا فيها اللهم إلا جنودًا مرصوصة، وشرطة مبثوثة. وأبناء البلاد المحتشدون فى الشوارع العُزّل من السلاح يُبعدون ويُطاردون، وبيت الأمة مُحاصر بالجنود يمنعون الزائرين والزائرات».

«أيها المصريون»

«لقد نُكبت البلاد فى دستورها كما نكب أبناؤها فى حريتهم. فلا تَدَعُوا أعمالهم تهد من عزمكم. أو تفتَّ فى عضدكم. وما كانت ثمرات جهاد سعد وجهادكم لتضيعها بموت سعد ومحاولات خصومكم: فإن روح سعد فى وفدكم. ومبادئ الوفد مبادئكم وإن سعدًا ليكون قد مات حقًا وروحًا - إذا تمكنوا من تشتيت وحدتكم وخنق حريتكم. وإضعاف نفوسكم. وصرفكم عن وفدكم، فاثبتوا لهم وللعالم أجمع إن سعدًا لم يمت إلا جسمًا. وهو حى خالد بمبادئه وتعاليمه، التى يحمل لواءها خلفه العظيم مصطفى النحاس باشا وأعضاء وفدكم المخلصون. وما هؤلاء وأنصارهم - علم الله - بالقلة التى يتظاهرون بالاستهانة بها. وهم فى الواقع يبعثون كل قواتهم لمحاربتها لأنها الأمة بحذافيرها وما كان للأمم أن تموت أو ترضى بديلاً عن مطمحها الأسمى. ومثلها الأعلى».

«وإنى أتقدم بخالص الشكر لأبنائى الذين تجشموا المتاعب فى سبيل لقائى وآسَفُ أشد الأسف على ما لاقوا من اعتداء المعتدين».

«بارك الله لمصر فى أبنائها المخلصين العاملين على خلاصها ورفعتها والساعين إلى توطيد حريتها. وإعلاء كلمتها».

«أيها المصريون»

«إن روح سعد ترفرف فوق رؤوسكم وهى لن تموت ما دامت الحياة فى نفوسكم والدستور قوام وجودكم. والاستقلال قبلة سعيكم».

صفية زغلول

«بيت الأمة فى ١٠ صفر سنة ١٣٤٧ و٢٧ يوليو سنة ١٩٢٨».

خطبة النحاس باشا فى وفد الشرقية

ظُهْر يوم الثلاثاء ٢٤ يوليو قَدِم إلى بيت الأمة وفد من مديرية الشرقية خطب بعضه أمام النحاس باشا الذى ألقى فيه الكلمة الآتية:

«إخوانى، سادتى»

«أقدم لحضراتكم باسم زملائى واسمى أجمل عبارات الشكر وأقدم لمديرية الشرقية ممثلة فيكم أجمل الثناء لتفضلكم بالحضور إلى هنا ولتمثيلكم لمديريتكم التى شرفتنا اليوم لنكون بينها ولنسمع هذه العبارات الفياضة التى فاضت بها عواطف خطبائكم فأبانت عن شعور حقيقى، شعور حق، ووطنية أمة عالمة بحقها ناهضة تطلب هذا الحق، هبت لأخذه. هبت لانتزاع استغلالها وقامت قومة واحدة. وأقسمت أن تستمر فى جهادها لا تزعزها الحوادث حتى تصل إلى غايتها مهما بذلت من جهد وتضحية (تصفيق حاد)».

«وما كان لأمة فى الوجود والدنيا أن ترضى لنفسها بالفناء يفنى الأفراد ويتناولهم الفناء يومًا من بعد يوم وساعة بعد ساعة ولكن هذا الفناء لا يتناول الأمة. فالأمة أجيال متعاقبة وكل موت تعقبه حياة سُنة الله فى عباده ولن تجد لسنة الله تبديلاً».

«هل فكروا عندما أرادوا أن يأخذوا على الأمة السبل فى هذه الحقيقة الخالدة وهى أن الأمة باقية وهم زائلون».

«لم يفكروا فى ذلك لأن الشهوات غطت على أبصارهم وبصائرهم فلم يسمعوا صوت الحق. ولم يتفهموا للنهضة حقيقة بل ساروا وراء شهواتهم؛ تحقيقًا لأغراض أولئك الطامعين فى هذه الأمة من غاصبين ورجعيين (تصفيق)».

«فواأسفاه لأبناء منا يكونون آلات تحركها تلك المطامع للنيل من الأمة. وما كانت هذه المطامع لتنال من أمة عرفت حقها وصممت على الاستمرار فى المطالبة به مهما أصابها فى سبيله من الشدائد والأهوال».

«لقد أوحت إليهم أوهامهم وخُيالاتهم أن هذه الحركة حركة مصطنعة وقديمًا قالوا إنها حركة فئة قاتلة تغلبت على شعور أمة بأسرها. وقديمًا قالوا إن الحركة حركة سعد وأن الأمة جاهلة غبية منقادة إلى تغريرات سعد وتضليلاته (أصوات: كذبوا) نعم كذبوا فقد أثبتت الأمة لهم أن الحركة حركتها وأن القومة قومتها وأن سعدًا إنما كان خادمًا للأمة ووكيلاً لها يعبر عن نهضتها تعبيرًا صادقًا بما وهبه الله من ثبات جَنَان وقوة بيان».

«ثوى سعد فى أعلى علِّيين وترك لنا هذا الميراث العظيم، ونحن نُشهد الله والأمة أننا لهذا الميراث حافظون وعلى العهد باقون. فلتهنأ روح سعد فى أعلى عليين ولتطمئن الأمة على أن الوفد سيبقى خادمًا لها رافعًا لواء جهادها حتى تصل بعون الله وقوته إلى غايتها (تصفيق)».

«يقولون إنها فئة ضئيلة لا قوة لها ولكن ما لهم لا يقوون على الاصطبار على قوة هذه الأمة وهى تستقبل شريكة سعد فى حياته وحاملة لواء جهاده بعد مماته. ما لهم لا يُطيقون صبرًا على قوة الأمة وتعلقها بشريكة سعد فيحاربونها محاربة اجتمعت فيها كل معانى الخوف ولم يستحوا أن يوجهوا سهام قوتهم إلى سيدة ضعيفة ولكن كلاً بل هى قوية بأبنائها لأنها أُمّ المصريين جميعًا».

«استعملوا القوة المسلحة لخطفها حتى لا تقع عليها أبصار الشعب الذى خرج لاستقبالها وهى عائدة من مكان استشفائها رافعة علم الجهاد بين أبنائها. ما لهم لم يطيقوا اصطبارًا فخطفوها!».

«فى أى عصر نحن عائشون حتى تُختطف سيدة كريمة هى أكرم السيدات عنوة واقتدارًا. وأى قوة تلك التى تخشى أن تقيس قوتها بقوة سيدة لم تدَّعِ يومًا إلا أنها قوية بأبنائها».

«أليس هذا دليلاً على أنهم ضعاف، وضعاف جدًا، وعلى أن قوة الأمة أقوى بكثير من قوتهم!».

«لقد اختطفوا أُمَّ المصريين وهى تقول لهم إنى لا أريد أن أذهب معكم. أريد أن أكون مع أبنائى. ولكنهم ردوا عليها قائلين إن البلد فى غليان وثورة فإذا لم تأتى معنا أخذناكِ قسرًا. فقالت لهم أمام جميع الأجانب والمصريين الموجودين إنى أُشهد هؤلاء الأجانب على أنكم تُنزلونى بالقوة وأنا امرأة لا قوة لى. وكونوا واثقين أنكم مهما حاولتم فسأبقى مع أبنائى إلى آخر نقطة من دمى».

«سيدة كريمة يحجبونها عن أنظار الناس وهى ماثلة فى قلوبهم. حقًا إن هذا لعبث عظيم!».

«ثم إنهم لم يكتفوا بذلك بل حجزونا فى الجمرك إلى قيام القطار، فلما خرجنا إلى أهل الإسكندرية استقبلونا ذلك الاستقبال الذى ارتعدت منه فرائص خصومنا؛ لأنهم لا يخشون من هذا الشعب إلا محبته لزعمائه وما كان شعبًا ثائرًا أو مجرمًا كما يدَّعون».

«ما الذى اكتسبوه من تلك المهزلة إلا أنهم أثبتوا ما أرادوا إنكاره من أن الأمة ملتفة حول سعد وذكرى سعد وحرم سعد وخليفة سعد وأبناء سعد المجاهدين، فقد خرج الشعب بأجمعه للقائها وأما الذين لم يخرجوا فقد كانوا وكأنهم خرجوا لأن رجال الإدارة حاصروهم بقوة جنودهم وأسلحتهم إلا أن الأمة ووفدها فى وادٍ وهم فى وادٍ آخر، لا سند لهم إلا حراب الإنكليز وأطماع الرجعيين».

«هذا دليل إفلاسهم وهو يضحكنا لأنهم يلعبون كالأطفال. فليتركوا الأمة وحدها يروا شعورها فياضًا ويروا إرادتها ظاهرة جلية هى إرادة الحق والحياة. إنهم يعتدون على الأمة ودستورها - وليعلموا أن دستور الأمة حقها وملكها؛ لأنه مقرر لسلطتها وسلطان الأمة فوق كل سلطان (تصفيق حاد)».

«إنما الدستور ثمرة جهادنا واعتقالاتنا وسجننا ونفينا وما سفك من دماء الأبرياء من أبنائنا، فهو حقنا المقدس ومن يعتدى عليه فهو آثم أى آثم».

«اتركوهم فسترون الأمة لن ترضى عن اعتدائهم ولن ترضى عن حريتها بديلاً».

«إن الأمة جادة فى جهادها وهى لابد واصلة إلى غايتها (تصفيق)».

«هذه مديرية بأكملها عنوانها التفانى فى الحق. فلقد برهنت مديرية الشرقية على أنها مركز الوطنية الصحيحة والإخلاص الصادق فمن هذه المديرية كثير من خدام الوطنية المجاهدين، وفى مقدمتهم عضو من أعضاء الوفد المصرى، وزير ثبت على مبدئه وتضامن مع إخوانه هو زميلى الفاضل على الشمسى باشا (أصوات: ليحى الوزير الشرقاوى) ومن مديريتكم أيضًا شيوخكم ونوابكم المحترمون الذين وقفوا معنا وقفة الرجال وخدموا الأمة خدمة خالصة، مثلهم فى ذلك مثل نواب المديريات الأخرى الذين رفعوا رأس مصر فى وقت شدتها».

«فهنيئًا لمصر بأبنائها وشيوخها ونوابها. هنيئًا لمصر بكل من يخدمها خدمة صالحة لوجه الله والوطن».

«وختامًا أقدم لكم شكرًا خالصًا بالأصالة عن نفسى وبالنيابة عن إخوانى على تجشمكم مشقة السفر للحضور إلينا مدفوعين بعامل الوطنية الصحيحة، لقد جئتم إلينا فوجب علينا أن نذهب إليكم (هتاف)».

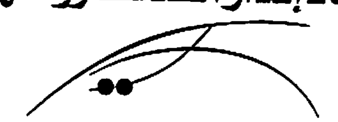
«وسنذهب إليكم إن شاء الله تلبية لكريم «دعوتكم»».

«وإنى أشكركم أيضًا كل الشكر بالنيابة عن أم المصريين وأرجوكم أن تبلغوا أهالى الشرقية خالص تحياتها وجزيل شكرها (هتاف وتصفيق)».

■ ■ ■

الفصل الرابع

محاولة إعادة الحياة النيابة - قرار الشيوخ والنواب بأن البرلمان قائم - مطالبتهم بمفاتيح البرلمان - إنذار النحاس باشا - اجتماعهم بمنزل مراد بك الشريعى - قراراتهم فى الموقف - إنذار الصحف ووقفها وإلغاؤها



لم يفتأ شيوخ الوفد ونوابه يهاجمون الوزارة بكل وسيلة ويرمون عن قوس حيلتهم بكل سهم يعالجون بذلك إعادة الأمور إلى ما كانت عليه من برلمان منتخب ووزارة تؤيدها الغالبية، وكان يشاع من آن لآخر أن الوفد لا يقول بشرعية حل المجلسين وأنه مصمم على دعوة الشيوخ والنوّاب للاجتماع عند آخر الأجل، أى فى يوم ٢٨ يوليو - من أجل ذلك اجتمعت طائفة كبيرة من الشيوخ والنواب فى (النادى السعدى) عند منتصف الساعة السادسة من مساء الثلاثاء ٢٤ يوليو تحت رياسة مصطفى النحاس باشا، ودام اجتماعها إلى منتصف الساعة الحادية عشرة، ولما علمت وزارة الداخلية بهذا الاجتماع حذرت الصحف من نشر شىء عنه ولا عن القرارات التى يصدرها المجتمعون؛ ولكن جريدة البلاغ صدرت وبها نبأ الاجتماع والقرارات وكانت هى الجريدة التى انفردت بذلك. وقد أصدر المجتمعون القرار الآتى الذى وقّعه جميع من حضر وتعهدوا بتنفيذه، وإليك نصه:

«نحن شيوخ ونواب الأمة المصرية الموقعين على هذا نعلن ما يأتى:»

«من حيث إن كلاً من مجلس الشيوخ والنواب قرر بجلسة يوم الخميس ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٨ أن يجتمع من تلقاء نفسه فى يوم السبت ٢٨ يوليو سنة ١٩٢٨ الساعة السادسة مساء»

«ومن حيث إن هذا القرار مازال قائمًا ولا يؤثر فيه ما أقدم عليه الوزراء من استصدار الأمر بحل المجلسين وتعطيل بعض مواد الدستور لأن ذلك باطل بطلانًا أصليًا لمخالفته دستور البلاد»

«ومن حيث إننا أقسمنا اليمين على احترام الدستور الذى هو حق الأمة المقدس؛ لذلك:»

«سيجتمع المجلسان فى يوم السبت ٢٨ يوليو سنة ١٩٢٨ الساعة السادسة مساء تنفيذًا لأحكام الدستور».

القاهرة فى ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٨

إبراهيم القاياتى. على الطحاوى المغازى. عوض عريان المهدى. مصطفى بكير. عزب الليثى. عبد الرحمن عزام. محمود رشاد . جورجى خياط. عفيفى حسين البربرى. زكريا مهنا. عمر عمر. على محمد مروان مرسى وزير. عبد العزيز الزاهد. محمد صالح حرب. محمود عبد النبى. حسن يس. محمود فهمى النقراشى. نجيب إسكندر. عبد المقصود حبيب. محمود فراج زكرى. الدكتور عبد العزيز العجيزى. محمد علوى الجزار. راغب فوده. سعد مكرم. محمد يوسف. أحمد الأتربى. محمود الأتربى. الدكتور عبد الحميد فهمى. عبد العزيز عبد الله سالم. إبراهيم نور الدين. على إبراهيم رضوان. حسين هلال. عبد القادر حمزة. الدكتور محمد أمين نور. سيد عبد الرحمن . على محمد إسماعيل. محمد عبد العظيم خليفة. أحمد مصطفى. محمد صبرى أبو علم. محمد عبداللطيف محمد مرزوق. أحمد عبد الباقى راضى. شعبان مؤمن. محمد أمين أبو زيد. يوسف أحمد الجندى. محمد حامد جوده. عبد الحميد عبد الحق. إسماعيل حمزة. السعيد محمد سبع. محمد عزام بحيرى حلاوة. توفيق راضى. على لهيطة. مصطفى هاشم. حسين أمين الشريف. إبراهيم فرج أبو الجدايل. إبراهيم يوسف عطاالله. أحمد عبده. عبد الحميد البنان. همام أحمد خلف الله. عبد العزيز رضوان. محمود مهنا. محمد لطفى طنطاوى. محمد نصار أحمد رشدى الجزار. عبد الله سليمان أباظة. كامل صديق. إبراهيم حليم مهنا. عبد الحليم الشمسى حافظ عابدين. محمد زغلول. إبراهيم عبد الحميد نوار. عبد الحليم على سليم. حافظ إبراهيم سليمان. مراد الشريعى محمد توفيق حسن. على عبد الرازق. رياض المصرى. اللواء على فهمى. محمد نجيب الغرابلى. حافظ إبراهيم سليمان. عبد الواحد الوكيل بيومى مدكور. عثمان صاوى. محمد غنيم عابدون. إبراهيم بسيونى الخطيب. عبد اللطيف الحناوى. حمد الباسل. جاد الحوت. أمين إسماعيل. محمد على بسيونى. ويصا واصف.

على رمضان الطويجى. محمد زكى عبد الرازق حسن عبد القادر. طه محمد عبد اللطيف. أحمد ماهر واصف غالى. محمود همام حمادى. الشافعى أبو وافيه. طه حسنين. محمد عز العرب. حسن العديسى. غالى إبراهيم. مكرم عبيد. محمد صفوت. محمود صبرى. بطرس حكيم. عبد الله عبد الفتاح. أحمد على أبو ستيت. محمد إبراهيم الأعسر. عبد البر حشيش. أحمد حميد أبو ستيت. على حسنين. لويس أخنوخ فانوس. حمدى سيف النصر. محمد مغازى البرقوقى. فخرى عبد النور. محمود بسيونى. أحمد حجازى. محمود حسن جازية. توفيق اندراوس بشارة. محمد سعيد راغب إسكندر. سعد الأنصارى. محمد سليمان الوكيل. على الشمسى. محمد محمد بلبع. عمر خلف الله. عبد السلام محمد جمعة. حسن كامل. محمد فخرى مرسى. عبد الستار الباسل. محمد خليل العديسى. مصطفى النحاس.

وقد أيد القرار تلغرافيًا حضرات النواب والشيوخ: محمد المغازى. محمد هاشم. محمد كامل حسن الأسيوطى. محمد نجيب محمد. عبد الخالق سليم. حفنى الطرزى. شاكر غزالى. على نجيب. حافظ إسماعيل سلام. عبد الوهاب سليمان خطاب. فؤاد أبو ستيت. الدكتور محجوب ثابت. فهمى ويصا. عثمان محرم. محمد صادق الشيشينى. عبد المجيد أبو العزم. أحمد عصمت خالد. محجوب الحناوى. حسيب حمدين عيادى. أحمد زكى الشيشينى. عبد الرحمن اللوم. حسن الوكيل. الدكتور عبد الرحمن عوض. جعفر فخرى. حسن نافع. محمد العبد. محمد أحمد الشريف. حافظ حتحوت.

طلب مفاتيح البرلمان

وكان مما اتفق عليه الشيوخ والنواب فى اجتماعهم فى النادى السعدى أن يطلب رئيس مجلس النواب ووكيل مجلس الشيوخ مفاتيح البرلمان من صاحب الدولة وزير الداخلية، فتنفيذًا لهذا الاتفاق كتب الأستاذ ويصا واصف الخطاب الآتى:

«حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية»

«حيث إنه بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٨ صدر مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ينتهى فى ٢ يوليو سنة ١٩٢٨»

«حيث إنه فى الفترة بين هذين التاريخين أغلق رجال البوليس قاعة اجتماعات مجلس النواب وأخذوا مفاتيح البرلمان. وبما أن المرسوم الذى صدر

بحل مجلسَى الشيوخ والنواب وتعطيل اجتماعاتهما مدة ثلاث سنوات مرسوم باطل بطلانًا أصليًا لمخالفته مخالفة تامة لنصوص الدستور»

«وحيث إن اجتماع البرلمان سيحصل فى يوليو سنة ١٩٢٨ طبقًا للدستور، فلذلك ألتمس من دولتكم صدور الأمر بفتح قاعة جلسة مجلس النواب حتى يجتمع الأعضاء طبقًا للدستور فى يوم ٢٨ يوليو المذكور وتفضلوا بقبول فائق الاحترام».

رئيس مجلس النواب

ويصا واصف

«وكتب الأستاذ محمود بسيونى أحد وكيلَى مجلس الشيوخ الخطاب الآتى:»

«حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية»

«بتاريخ ٢٨ يوليو سنة ١٩٢٨ صدر مرسوم ملكى بتأجيل انعقاد البرلمان شهرًا نهايته ٢٠ يوليو سنة ١٩٢٨، وحيث إنه صدر بتاريخ ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨ مرسوم آخر بحل مجلسَى الشيوخ والنواب ثلاث سنوات تصح تجديدها»

«وحيث إن المرسوم المذكور باطل بطلانًا أصليًا لمخالفته لأحكام الدستور المصرى»

«وحيث إنه وإن جاز حل مجلس النواب فى بعض أحوال خاصة لم تتوافر إلى الآن وبشروط معينة لم يتحقق واحد منها فإن مجلس الشيوخ لا يمكن حله مطلقًا بمقتضى الدستور المصرى المقدس»

«وحيث إن بطلان مرسوم الحل بطلانًا جوهريًا يجعله عديم الأثر القانونى، وقد علمت أن دولتكم أصدرتم أمرًا بغلق المكان المعد لمجلس الشيوخ وختم أبوابه بالشمع الأحمر»

«وحيث إنى باعتبارى وكيلاً للمجلس وقائمًا بأعمال رئيسه ومؤديًا القَسَم العظيم بأن أكون أمينًا على الدستور ومحترمًا لأحكامه، أرى أن أول واجب أؤدى به حق الأمانة والسير بالقسم الذى أقسمته أن أطلب من دولتكم صدور الأمر بنزع الشمع عن الأبواب وتسليم مفاتيح دار المجلس حتى يستطيع الشيوخ أن يجتمعوا يوم ٢٨ يوليو سنة ١٩٢٨ الساعة السادسة مساء تنفيذًا لقرار المجلس الصادر بجلسته الأخيرة؛ وبذلك يتيسر لحضرات الشيوخ أن يؤدوا الأمانة التى

حملوها ويقوموا بوظيفتهم التشريعية ويعالجوا خدمة أمتهم التى أنابتهم عنها ويصونوا نصوص الدستور من العبث».

«وتفضلوا بقبول احترامى»

وكيل مجلس الشيوخ

محمود بسيونى

إنذار النحاس باشا

قالت الأهرام الصادرة بتاريخ ٢٦ يوليو ما يأتى:

«أرسل حضرة صاحب السعادة محافظ القاهرة أمس مساء بالنيابة عن صاحب الدولة وزير الداخلية إنذارًا إلى دولة النحاس باشا، يبلغه فيه أنه سيكون مسؤولاً عن كل اجتماع يُعقد أو مظاهرة تُقام وتسفر عن الإخلال بالأمن والنظام».

وقد توجه مأمور قسم الوايلى فى المساء إلى داره فى هليوپوليس وسلم هذا الإنذار إلى دولته فتسلمه.

ولم يقف الأمر فى محاولة منع الاجتماع عند هذا الحد، بل أنبأتنا الأهرام بعددها الصادر فى صباح ٢٨ يوليو بأنه قد أصدرت وزارة الداخلية أوامرها إلى حكمدار بوليس القاهرة وبعض مديرى الأقاليم باتخاذ جميع التدابير والتحوطات التى تكفل منع أى اجتماع اليوم، وقد استدعى الميرالاى أبلت بك حكمدار بوليس القاهرة بالنيابة إليه بمكتبه أمس الساعة التاسعة صباحًا حضرات مساعدى الحكمدار واجتمع وإياهم نحو ساعتين ونصف الساعة، تباحثوا خلالها فى أنجع الوسائل والتحوطات التى تُتخذ فى سبيل منع اجتماع أعضاء المجلسين.

«وانصرف حضرات المساعدين من مكتب جناب الحكمدار بالنيابة ووجه كل منهم إلى مكتبه وألقى ملخص ما اتفق على اتخاذه من التدابير على حضرات مأمورى الأقسام التابعين لفرقته. وعلمنا أن ما استقر عليه الرأى فى شأن منع الاجتماعات فى دار البرلمان هو قفل جميع الطرق المؤدية إليها قفلاً تامًا بالجنود بحيث لا يتمكن أحد من الوصول إليها، ومراقبة الفنادق والمحال العمومية الكبرى للحيلولة بين جعل أحدهما مكانًا للاجتماع».

«وقد بُثَّت العيون والأرصاد من الليلة البارحة حول بعض الدُّور الكبيرة فى القاهرة وضواحيها التى تصلح لعقد الاجتماع فيها».

«وطلبت وزارة الداخلية من وزارة الحربية تعيين قوة من رجال الجيش وإبقائها على أهُبة الاستعداد فى قسم المحروسة؛ لتُستدعى لمعاونة قوات البوليس عند الاقتضاء».

«وستُوزع قوات مسلحة على الطرق الزراعية لمنع الداعين إلى الاجتماع من الانتقال من القاهرة إلى إحدى القرى والاجتماع فى دار واحد منهم».

اجتماع البرلمان وقراراته

أصدرت جريدة البلاغ بتاريخ ٢٩ يوليو عددًا خاصًا يتضمن وصف الاجتماع وطريقة تنفيذه وقرارات الشيوخ والنواب، ونحن ننقل عنها هذا الوصف ثم نثبت ما قالت عنه إنه (النص الرسمى لمضبطَىْ مجلس الشيوخ والنواب اللذين عُقدا يوم ٢٩ يوليو)، قالت:

«غصَّت المدينة منذ الصباح بالألوف من الجنود ورجال البوليس حتى كأنما دخلها جيش محارب فاحتل شوارعها وأرصد عيونه على بيوتها وأنديتها ومحالِّها العمومية، أو كأنما المدينة صارت حصنًا من حصون جيش فى ميدان القتال فالجنود فيها غادون رائحون وسياراتهم تنهب الطرق نهبًا وأسلحتهم تلمع تحت أشعة الشمس وعيونهم تتطلع هنا وهناك خوف أن يفاجئها العدو المهاجم».

«أما رجال البوليس السرى فقد انبثُّوا أمام كل بيت من بيوت أعضاء الوفد والوفديين الظاهرين وأمام إدارة البلاغ ومطبعته، وكان نصيب بيت صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا منهم كبيرًا ولكن ضخامة عددهم لم تزدهم إلا فشلاً؛ حتى إنهم لم يستطيعوا أن يتعقبوه ولا أن يهتدوا إلى أمكنته التى تنقَّل فيها. وكذلك أصحاب السعادة الشمسى باشا وحمد الباسل باشا والغرابلى باشا والأساتذة ويصا واصف بك مكرم بك والنقراشى بك وماهر بك وغيرهم وغيرهم. ويمكن أن يُقال إنه ما من شيخ ولا نائب إلا وقد رأى واحدًا أو اثنين من رجال البوليس السرى يتعقبانه من بيته إلى النادى السعدى إلى بيت الأمة إلى كل محل يمكن أن يتوجه إليه، فكان الشيوخ والنواب ينظرون إليهم باسمين أو قل هازئين».

«وأراد بعض الشيوخ والنواب أن يتفكهوا بمداعبة هؤلاء الجواسيس فجعلوا يمتطون السيارات ويدورون بها هنا وهناك لغير قصد إلا الضحك.. نعم الضحك ولكن ليس من هؤلاء الجواسيس المساكين بل من رئيسهم الأعظم وديكتاتور مصر الأشهر محمد باشا محمود...».

كيف عقد الاجتماع

ولكن كل هذه القوى لم تمنع أن يُعقد الاجتماع... وأن يحضره كل الأعضاء الموجودين فى القاهرة.... وأن يعقد فى الساعة التى حددها له منظموه...... وفى المكان الذى اختاروه له. وهم لم يختاروا مكانًا بعيدًا عن المدينة ولا فى جوف الأرض، بل فى بيت معروف لا يبعد عن دار المحافظة بأكثر من خمسمائة متر وهو بيت صاحب العزة مراد الشريعى بك بشارع محمد على».

«ولا نقول هنا كيف تسلل الشيوخ والنواب حتى استطاعوا أن يجتمعوا فى بيت الشريعى، بل نحب أن نترك لرجال البوليس السرى يكتبون فيه ما أرادوا من التقارير ويلتمسون له عند رؤسائهم ما يطيب لهم من الأعذار، ولكنا نقول إن الميعاد المحدد كان الساعة السادسة بعد الظهر فما جاءت هذه الساعة حتى كان كل الأعضاء المتحالفين على الاجتماع موجودين، وكان نجاحهم هذا يملأ نفوسهم غبطة وقوة كأنما هو بشير لهم فى خطوتهم هذه الأولى بأنهم واصلون إلى النهاية، وأن فوزهم قريب تؤيدهم فيه العناية الإلهية التى تحمى الكنانة ومن فيها».

«وما كانت هذه الغبطة التى شعر بها النواب غبطتهم وحدهم بل كانت غبطة مصر كلها برجالها الأوفياء، يرفعون رأسها فى وجه المعتدى عليها وينادون بحقها أمام العالم ويصرخون فى وجه القوة غير مبالين بما يستهدفون له من الأخطار».

مصطفى النحاس باشا

«وفى الساعة السادسة إلا خمس دقائق قَدِم صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا فحيَّاه الحاضرون وهتفوا له وفرحوا بقدومه أعظم الفرح؛ لأنهم كانوا قد عرفوا شيئًا من النضال الذى دار بينه وبين رجال البوليس طول النهار».

مجلس الشيوخ

«اجتمع مجلس الشيوخ فى يوم السبت الموافق ١١ صفر سنة ١٣٤٧و ٢٨ يوليو سنة ١٩٢٨ الساعة الساسة مساء بدار آل الشريعى بالقاهرة بشارع محمد على نمرة ٩٣ برياسة الأستاذ محمود بسيونى وكيل المجلس».

«وتولى أعمال السكرتارية البرلمانية حضرتا محمد عز العرب بك وعبد الفتاح رجائى أفندى، وحضر هذه الجلسة حضرات الأعضاء الآتية أسماؤهم وهم»:

«١- الأستاذ محمود بسيونى. ٢ ـ محمد علوى الجزار بك. ٣ ـ مراد الشريعى. ٤ ـ حسنين عبد الغفار بك. ٥ ـ محمد صفوت باشا. ٦ ـ محمد نجيب الغرابلى باشا. ٧ ـ محمود رشاد باشا. ٨ ـ محمد المغازى باشا. ٩ ـ الشيخ على الطوبجى. ١٠- محمود الأتربى باشا. ١١- على فهمى باشا. ١٢- على عبد الرازق بك. ١٣- أحمد حميد أبو ستيت بك. ١٤- كامل صدقى بك. ١٥- الشيخ إبراهيم الخطيب. ١٦- الشيخ على مروان. ١٧- الشيخ حسن عبدالقادر. ١٨- محمد أحمد الشريف بك. ١٩- سعد مكرم بك. ٢٠- حافظ عابدين بك. ٢١- بيومى مدكور بك. ٢٢- عوض عريان المهدى بك. ٢٣- عبد الستار الباسل بك. ٢٤- عفيفى البربرى بك. ٢٥- لويس أخنوخ فانوس أفندى. ٢٦- حفنى الطرزى باشا. ٢٧- محمد عز العرب بك. ٢٨- الدكتور محمد هاشم. ٢٩- الشيخ طه حسنين. ٣٠- أحمد بك عبده. ٣١- عبد الفتاح رجائى أفندى. ٣٢- على سليمان بك. ٣٣- عبد الله أباظة بك. ٣٤- إبراهيم مهنا بك. ٣٥- إبراهيم نور الدين بك. ٣٦- الدكتور عبد الحميد فهمى. ٣٧- أحمد حجازى بك. ٣٨- الشيخ إبراهيم عطاالله. ٣٩- فرج أبو الجدايل بك. ٤٠- شعبان مؤمن بك. ٤١- عبد الحميد إبرهيم نوار بك. ٤٢- إبراهيم عبد الحميد بك. ٤٣- أحمد مصطفى بك. ٤٤- مرسى وزير بك. ٤٥- السيد عبد الرحمن بك. ٤٦- الشيخ يس أبو جليل. ٤٧- عبد الرحمن مهنا أفندى. ٤٨- عبد العزيز رضوان بك. ٤٩- عمر خلف الله بك. ٥٠- الأنبا لوكاس . ٥١- الشيخ متولى عمر حجازى. ٥٢- الشيخ عزب الليثى. ٥٣- محمود بك على مهنًا. ٥٤- محمد بك توفيق راضى. ٥٥- محمد زكى عبد الرازق بك. ٥٧- يسن العديسى بك. ٥٨- الشيخ شافعى أبو وافية. ٥٩- محمد عبد اللطيفى أفندى. ٦٠- محمد جعفر بك».

«أما باقى الأعضاء فبعضهم غائب وبعضهم بإجازات، وقد اعتذر حضرات محمد عوض جبريل أفندى وعبد الحكيم أحمد بك عبد الفتاح، والشيوخ إسماعيل فواز مع تأييدهم للقرارات التى أصدرها المجلس».

«تُلى محضر الجلسة السابقة وتصدَّق عليه».

«قال الرئيس إن سبب انعقاد جلسة المجلس فى هذه الدار هو أن الوزارة القائمة بالحكم الآن أغلقت دار البرلمان وختمت أبوابه بالشمع الأحمر وأحاطتها

بالجنود بغية منع اجتماع أعضائه بالقوة المسلحة، وقد طلب وكيل المجلس من حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية أن يصدر أمره بنزع الأختام عن الأبواب وتسليم المفاتيح إليه حتى يتمكن المجلس من عقد جلساته بها فى يوم ٢٨ يوليو ١٩٢٨ طبقًا لقراره الصادر بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٩. فلم يزد ذلك الوزارة إلا إصرارًا على الحصار وشدة فى التضييق وإكثارًا من القوة المسلحة وبذلك أصبح اجتماع المجلس فى داره المُعدَّة له مستحيلاً قهرًا ».

«ومن أجل ذلك جاز انعقاد المجلس فى غير مكانه المعد له ووقع الاختيار على هذه الدار التى حصل فيها هذا الاجتماع المبارك».

«ثم عرض الرئيس مع هيئة المجلس الاقتراح الآتى وطلب المناقشة فيه، وهذا نص الاقتراح:»

«ويراه القراء فى مضبطة مجلس النواب المنشورة بعد».

«وكل ما هناك من الاختلاف هو أن القرار الثانى ينص على عدم تأييد المجلس للوزارة بدلاً من «عدم الثقة بها»؛ لأن إعلان الثقة وحرمانها من حق مجلس النواب وحده كما هو معلوم».

«فوافق عليه الحاضرون بالإجماع وتصدق عليه بالتوقيع منهم بعد المناداة عليهم اسمًا اسمًا».

«وبعد ذلك أقسم حضرات الرئيس والأعضاء اليمين الآتية وهم رافعو الأيدى:»

«أقسم بالله العظيم ثلاثًا أنى أكون أمينًا على الدستور محتفظًا بأحكامه معدًا نفسى للتضحية فى سبيل تأييده».

«وبعد ذلك أعلن حضرة الرئيس انفضاض الجلسة فى الساعة السادسة والنصف على أن يعود المجلس للانعقاد طبقًا للقرار الصادر منه بجلسته».

رئيس الجلسة. محمود بسيونى

محمد عز العرب. عبد الفتاح رجائى

مجلس النواب

«مضبطة مجلس النواب المنعقد بالقاهرة بدار آل الشريعى بشارع محمد على نمرة ٩٣ فى يوم ٢٨ يوليو سنة ١٩٢٨».

«فى يوم ٢٨ يوليو سنة ١٩٢٨ الموافق ١١ صفر سنة ١٣٤٧ الساعة السادسة إفرنكى مساء، اجتمع مجلس النواب بالقاهرة بدار آل الشريعى بشارع محمد على نمرة ٢٣ وذلك نظرًا لأن الوزارة قد حاصرت دار البرلمان بالقوة المسلحة وسدت جميع المنافذ المؤدية إليها، وبذلك منعت بالقوة وصول حضرات النواب المحترمين إلى دار البرلمان».

«وترأس الاجتماع حضرة الأستاذ المحترم ويصا واصف رئيس المجلس».

«وتولى السكرتارية يوسف أحمد الجندى أفندى وعبد الرحمن عزام أفندى النائبان وحضر حضرات النواب المحترمين الآتية أسماؤهم»:

محمد صبرى أبو علم أفندى. محمود صبرى أفندى. محمد توفيق حسن أفندى. حسن نافع أفندى. خليل أبو رحاب أفندى. محمود همام حمادى بك. الشيخ أحمد خليل أبو سديره. بطرس حكيم أفندى. الدكتور محمد أمين نور. محمود عبد النبى بك. عبد الرحمن عزام أفندى. أحمد سابق أفندى. عبد البر السادات حشيش أفندى. مصطفى بكير بك. الأستاذ ويصا واصف. عبد السلام فهمى جمعه بك. محمد الشناوى بك. الشيخ إبراهيم القاياتى. راغب فوده بك. فخرى عبد النور بك. أحمد على أبو ستيت بك.كامل حسن الأسيوطى أفندى. محمد فخرى موسى أفندى. عبد الحميد عبد الحق أفندى. إبراهيم ممتاز بك. الشيخ أحمد حمدان. فؤاد أبو ستيت أفندى. محمد باشا أحمد. الشيخ عبد العزيز الزاهد. على رضوان بك. جاد الحوت أفندى. الشيخ الأحمدى منصور. عبد العليم سمعان بك. حامد جوده عبد الهادى عبد الرحيم بك. الشيخ محمود السبع. محمد ظاهر عبد اللطيف أفندى. توفيق الدروى بك. محمد السعيد أفندى. محمود جازيه أفندى. أمين شلقامى بك. عبد المقصود حبيب بك. حامد الماوردى بك. مصطفى النحاس باشا. مكرم عبيد أفندى. على الشمسى باشا. على نجيب أفندى. محمد عزام بك. همام خلف الله بك. أحمد وهبى دويدار أفندى. إبراهيم بهجت محمد خليل العديسى أفندى. بحيرى حلاوة بك. توفيق أندراوس أفندى. عبد العزيز سالم أفندى. رياض المصرى أفندى. الدكتور عبد الرحمن عوض. عبد الحليم الشمسى أفندى. محمد سعيد بك. راتب إسكندر أفندى. الدكتور نجيب إسكندر. حسن يس أفندى. الدكتور أحمد ماهر عمر أفندى - عثمان صاوى بك. أحمد حمدى سيف النصر بك. عبد المجيد

أبو العلا بك. جورجى خياط بك. حسين هلال بك. عبد القادر حمزة أفندى. عبد اللطيف الحاوى بك. على حسين أفندى. أحمد عبد الباقى راضى أفندى. محمد إبراهيم الأعسر أفندى. محمد يوسف بك. الشيخ خالد الحناوى. إسماعيل حمزة أفندى. محمد نصار بك. حافظ سلام بك. حافظ حتحوت أفندى. أحمد رشدى الجزار أفندى. عثمان محرم باشا. على لهيطة أفندى. مصطفى هاشم بك. حافظ إبراهيم سليمان بك. محمد على سليمان بك. محمد أمين أبو زيد بك. حسن كامل بك. محمد نجيب محمد أفندى. عبد العزيز الصوفانى أفندى. أمين إسماعيل بك. عبد الواحد الوكيل بك. السيد على الطحاوى المغازى. سعد الأنصارى أفندى. محمد سليمان الوكيل باشا. محمد زغلول باشا. أحمد عصمت أفندى. غالى إبراهيم أفندى. محمد بلبع بك. عبد العزيز العجيزى بك. الدكتور عبد الخالق سليم. يوسف أحمد الجندى أفندى. محمد صالح حرب أفندى. الشيخ عبد الوهاب خطاب زكريا مهنا أفندى. الدكتور محجوب ثابت. عزيز أنطون أفندى. محمد صادق الشيشينى أفندى. أحمد الطاوى أفندى. الشيخ حسيب عباد حمدين. الدكتور زكى ميخائيل. الشيخ محمد عبد العظيم خليفة. الشيخ على محمد إسماعيل. عبد الخالق عطية أفندى. محمود فهمى النقراشى أفندى. محمد إبراهيم حبيب بك. حمد الباسل باشا عبد الله عبد الفتاح بك. محمد على بسيونى بك. الشيخ عبد الحليم على سليم. محمد مرزوق بك. حسين فودة بك. محمود فرج ذكرى بك. شاكر غالى بك».

«واعتذر حضرات النواب المحترمين الآتية أسماؤهم عن الحضور مع تأييدهم لما أصدره حضرات زملائهم من القرارات، وهم:»

«الشيخ أحمد رضوان، حسين أمين الشريف بك، الشيخ يونس أحمد سليم، عبد الستار حسن. عمران أفندى. عبد الله بركات بك. جعفر فخرى بك. محمد على سرور بك. السيد عبد الهادى القصبى. الشيخ هارون بدر. عبد الرازق القاضى بك. الشيخ محمد غنيم عبدون».

«وعند الساعة السادسة تمامًا قرأ حضرة الرئيس البيان الآتى:»

«لقد جاهد الشعب المصرى من نصف قرن مضى فى سبيل الدستور الذى هو حقه المقدس حتى ناله فكان أول ثمرة لجهاد متتابع وتضحيات متواليات وابتدأت

الأمة تعيش فى ظله عيشًا سعيدًا مرضيًا. وتسير فى طريق الحياة الحرة المطلقة بعد أن كفل لها الاشتراك العملى فى إدارة شئون البلاد والإشراف على وضع قوانينها ومراقبة تنفيذها وأصبحت تحس فى نفسها شعور الراحة والطمأنينة على حاضرها ومستقبلها مع الاحتفاظ بروحها القومية والإبقاء على صفاتها ومميزاتها التى هى ميراثها القومى العظيم».

«وبينما مجلسا الأمة، وهما مظهر سيادتها وعنوان سلطانها، يعملان لإصلاح ما أفسده الماضى وتطهير أداة الحكومة مما اعتراها بسبب الحكومات المطلقة التى حكمت مصر قبل الدستور أو أثناء تعطيله سنتَىْ ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ والإشراف على ماليتها وفحص أبواب ميزانيتها ومراقبة حكومتها ووضع التشريع الصالح لها وصيانة حقوقها وضمان سيادتها والنهوض بالشعب المصرى إلى المنزلة العليا التى يؤهله لها ذكاؤه واستعداده وتتفق مع عظمته التاريخية القديمة وتسمح له بتبوء المكان اللائق به بين شعوب العالم المتمدين وأممه».

«وبينما ظِلُّ السلام والطمأنينة يرفرف على الأمة إذا ببضعة أشخاص هم أعضاء الوزارة الحالية يقومون فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٨ بثورة على دستورها وأنظمتها ويحدثون انقلابًا خطيرًا فى حياتها السياسية والاجتماعية ويطعنونها فى صميم حريتها ويشوهون أمام العالم نهضتها؛ فعطلوا الدستور وعطلوا البرلمان وقضوا على الحريات التى كفلها الدستور واغتصبوا سلطة التشريع وأعلنوا فى البلاد حكم إرهاب واستبداد رجالها بين البرلمان وبين الانعقاد فى داره».

«ولما كان الأمر الذى استصدره الوزراء فى ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨ لتعطيل بعض أحكام الدستور وحق المجلسين باطلاً بطلانًا أصليًا؛ إذ إن مجلس الشيوخ لا يجوز حله مطلقًا (مادة ٨١ من الدستور) ومجلس النواب لا يكون حله صحيحًا إلا إذا كان الأمر الصادر بحله مشتملاً حتمًا على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين، وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد فى عشرة الأيام التالية لتمام الانتخابات (مادة ٨٩ من الدستور)، فإذا خلا أمر الحل من كل هذا وقع باطلاً».

«وبما أن تعطيل البرلمان مدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مخالف للمادة الأولى من الدستور التى تقضى بأن يكون شكل الحكومة نيابيًا وللمادة الـ ١٥٥

من الدستور فى زمن الحرب وأثناء قيام الأحكام العرفية وأنها لا تكون قائمة إلا بعد إذن البرلمان (مادة ٤٥ من الدستور). وعلى أى حال، لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توافرت فى انعقاده الشروط المقررة فى الدستور (مادة ١٥٥ فقرة ثانية)»

«ولما كانت المادة ٢٥ من الدستور تنص على أن السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلسَى الشيوخ والنواب كما تنص المادة ٢٥ على أنه لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك؛»

لهذا

«يقرر المجلس ما يأتى:

«أولاً - أن البرلمان قائم وله حق الاجتماع حسب أحكام الدستور».

«ثانيًا - يقرر المجلس أن هذه الوزارة ثائرة على الدستور ويعلن عدم الثقة بها ووجوب تخليها عن الحكم».

«ثالثًا: - أن كل تشريع تستصدره هذه الوزارة يقع باطلاً».

«رابعًا - أن كل ما يبرمه الوزراء من الاتفاقات السياسية أو التجارية أو المالية مع الدول الأجنبية أو غيرها خصوصًا ما نص عليه فى الباب الرابع من الدستور أو أى إجراء تتخذه، يُعتبر باطلاً وغير ملزم للأمة».

«خامسًا - يؤجل المجلس من تلقاء نفسه اجتماعاته إلى السبت الثالث من شهر نوفمبر سنة ١٨٢٨ إلا إذا طرأ ما يدعو للانعقاد قبل هذا التاريخ فيدعوه الرئيس للاجتماع».

«ثم طلب حضرة الرئيس من حضرات الأعضاء المحترمين المناقشة فى هذا القرار فاقره جميع الحاضرين، فطلب حضرة النائب المحترم محمد حسن كامل الأسيوطى أفندى أن يكون الاقتراع بطريق النداء بالاسم، فوافق المجلس على ذلك ونودى على حضرات الأعضاء فوافقوا على القرار ثم وقع كل من حضراتهم عليه».

«بعد أن تم التوقيع وقف حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا وأقسم اليمين الآتية رافعًا يده:

«أقسم بالله العظيم أن أحافظ على الدستور وأدافع عنه بكل ما أوتيت من جهد وعزم إلى آخر رمق من حياتى».

«فرفع جميع حضرات الأعضاء أيديهم وأقسموا هذه اليمين فى حماسة شديدة».

«ورُفعت الجلسة حيث كانت الساعة السادسة والدقيقة العشرين على أن يجتمع المجلس يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر سنة ١٩٢٨ فى الساعة الرابعة مساء من تلقاء نفسه ما لم يدعه الرئيس الاجتماع إذا طرأ ما يدعو لانعقاده».

السكرتير النائب — السكرتير النائب

يوسف أحمد الجندى — عبد الرحمن عزام

رئيس مجلس النواب

ويصا واصف

* * *

«وقد كتبت جريدة الاتحاد بتاريخ ٣٠ منه تقول: «النحاس باشا يُصاب بنوبة عصبية».

«إنهم لو كانوا ظفروا بذلك لما ضاقت السبل فى وجوههم لتفريج كربتهم بتلك الوزارة الجديدة وإشفاء غليلهم بما يدرون من وجوه نقدها وأسباب مناهضتها ومقاومتها، فلا يضطرون تلك الصحف المأجورة التى باعت لهم ذمتها وضميرها وإيمانها وعقيدتها إلى مثل هذه السخافات التى تضل فى تيهها ولا يحملون أنفسهم على مثل تلك الأحاديث التى يحصب بها رئيسهم الأحمق وجوه الناس مليئة بالهزر متدفقة بمثل هذيان المحموم أو أشد نكرًا. المحموم!! ماذا تقول؟ وإن الذى عرى النحاس من تأثير الغيظ والحنق لهو فوق ما يحدث من أعراض الأمراض والعلل الجسدية؛ إنها نوبة عصبية حادة أدركته فى ليلة الخميس الماضى بالنادى السعدى حين علم بالفراغ من تشكيل الوزارة وصدر المرسوم الملكى فأخذ يرغى ويُزبِد، ويقوم، ويقعد، ويضرب المنضدة، بيديه والأرض برجليه وعاودته أعراض دائه القديم فأخذ يتكلم بصوت عالٍ ويجمل مفككة يتناول بأقبحها وأشنعها مقامات لو أنه كان فى حالته العادية لما نجا من أشد الجزاء وأقسى القصاص. ثم اشتدت به أعراض الهوس فجحظت عيناه واصطكت أسنانه، وانتفخت أوداجه واشتد تشنج أعصابه وخرج الزَّبَد من فيه وخيف عليه أن تدركه السكتة فهُرع أنصاره وأعوانه يفكون عن مخنقه ربطة الرقبة وياقة القميص. وأسرع فريق منهم فأتوا بماء بارد يدفقونه على رأسه ويغسلون له

وجهه إلى أن أفاق من نوبته ورجع عن ثورته فنهض به وليم إلى سيارته وسار به إلى حيث يقضى فى داره ليلة نابغية سوادها ببياض الصبح موصول».

«تلك حادثة واقعة تناقلها الرواة من شهودها تداولتها ألسنتهم فى مختلف المجالس والمنتديات. واقسم بالله يمينًا بارة صادقة ـ لا كتلك الأيمان التى تنطلق بها ألسنة نفاقهم وريائهم حانثة فاجرة ـ أننا ما وقفنا على حقيقة ذلك إلا من لسان ذى مقام رفيع ودرجة عالية فى الأمة لم يقُلْ فى حياته إلا حقًا ولم ينطق إلا صدقًا».

«ومع ذلك فإن مثل هذا الرجل هو الذى لا تستحى نمر النواب وأحجار الشيوخ فى مجلسَى البرلمان من أن تخون أمانة الأمة وتضحى حقوق البلاد وتقدم كرامة الوطن وشرفه قربانًا للتظاهر بتأييده لقاء ما كان يسمح له وليم بتركه لهم من فضلات الرزق وبقايا القوت».

«أليس فى هذه الخطة، خطة الخسف والهوان، التى يسلمها هؤلاء النمر فى حرية رأيهم واستقلال ضمائرهم وفى كل ما يلزم لمثلى الأمة من كرامة واعتبار لما يزرى بنا ـ كلمة تعرف للنظام الدستورى معنى وتقيم للحياة النيابية وزنًا وقيمة؟».

«وهل سمع الناس فى مشارق الأرض ومغاربها أن نوابًا وشيوخًا يجتمعون فى غير مكانهم الرسمى فيؤيدون وزارة أقالها صاحب البلاد والرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية ويعترضون وزارة قامت على أثرها بالطريق الدستورى والحق الشرعى قبل أن يسمعوا منها أى كلمة أو يروا منها عملاً؟».

«تلك سُنَّة قبل يجدها الهمج أنفسهم منطبقة على شىء من قضايا المنطق وتصرفات العقل. ولكن هذه النمر البرلمانية السعدية التى فقدت كل مزايا بنى البشر من لُبٍّ وحِجًى وحس وذوق وشعور بالكرامة واعتداد بالضمير قد وجدت من قحتها ومَوَتان فؤادها ما يشجعها على التبجح بها على مرأى ومسمع من أمم وحكومات لا تُغرم بشىء أكثر من أن ترانا فى كل يوم نقدم دليلاً جديدًا على تأخرنا وانحطاطنا وقلة استعدادنا لحكم أنفسنا وعدم لياقتنا لما نطلبه ونجد فيه من حقوقنا فى الحرية والاستقلال وحسبُنا فيهم الله ونعم الوكيل!».

«انتهت المهزلة النحاسية كما كان ينبغى أن تنتهى، وانقضى اليوم فى سكون ولم يشعر أحد لا بالنحاسيين ولا بما أرادوا أن يمثلوا، ولا عبئ ديَّار بهذه الحركة

البهلوانية التى قضوا أيامًا يغرون الناس بانتظارها ويثيرون فى نفوسهم الرغبة فى شهودها، حتى الذين زعمت البلاغ إنهم موافقون على الاجتماع يوم ٢٨ يوليه ولم يجدوا منهم سوى خمسة وسبعين على الرغم من المساعى التى بُذلت لحشدهم والحصول على توقيعاتهم منهم على القهوات وفى المنازل. وهكذا تم الفشل وكانت الخاتمة خيبة ليس بعدها خيبة! ولو أن هؤلاء النحاسيين كانوا يعتقدون أن الأمر جد لما أقدموا عليه ولا فكروا فيه، ولكنهم واثقون أن الحكومة لا تباليهم وأنها لا يعنيها إلا أن يبقى الأمن مستتبًا والنظام مستقرًا. وإلا أن يبعد هؤلاء النحاسيون عن دار النيابة وليفعلوا بعد ذلك ما بدا لهم».

وقد خيَّب الجمهور أمل هؤلاء الممثلين وحقق فيه ظن العقلاء فلم يعن النحاسيين أدنى التفات وانصرف عنهم إلى شئونه؟ وما ندرى بعد ذلك بأى وجه يستطيع النحاسيون أن يكذبوا على الأمة ويزعموا أنها معهم وأنهم رمزها وعنوانها! ولا عجب أن تمنحهم الأمة ظهورها وتولى عنهم معرضة فقد تكررت المهزلة حتى لم يعد أحد يسيغها أو يطيق الصبر عليها، وملها حتى الذين كانوا يشتركون فيها ويظهرون على ملعبها. فلم يقدر على المضى فيها إلى آخر هذا الفصل سوى خمسة وسبعين كما قلنا: فيا له من مصير: خمسة وسبعون فقط هم كل عُدَّة النحاس وعتاده الآن هم كل قوته التى يصول بها ويجول، وهم جمهوره الذى يخطبه ويدفعه إلى الثورة. ما أحقه والله بأن نرثى له فى هذه المحنة: بل لشد ما نخجل له، وحق من أصاره إلى هذا الفقر: واأسفاه له! لا مظاهرات ساحرات بعد اليوم ولا حفلات باهرات، ولا تصفيق، ولا هتاف، ولا وفد ولا مواكب، ولا طلاب حاجات ولا أصحاب مصالح يتقدمون إليه بالوسيلة أو الوسائل: ولا ولا مما كانت عينه تقرُّ به وصدره ينشرح له، ومن ذا الذى يكترث لمن ينفض عنه الناس بعد إذ طُرد من الحكم هذا الطرد المخزى لأسباب لا ترفع الرأس؟؟؟ مسكين والله!! لم يبقَ له إلا لقب هو أوجع ما يذكر بما زال عنه».

«وتأبَى البلاغ - دبة الصياد الحمقاء - إلا أن تقدم الدليل على أن قومها فقدوا رؤوسهم فتذيع ملحقًا تكتب فيه نهرًا كاملاً طويلاً عريضًا كأنما كانت معركة قد دارت وفاز فيها النحاسيون! ولماذا أن الخمسة والسبعين اجتمعوا فى بيت واحد منهم؟ وكأنما كانت الحكومة تريد أن تجليهم عن القاهرة أو توصد فى وجوههم الخمسة والسبعين كل بيت، أو كأنما كانت تقصد إلى أكثر من إبعادهم عن دار

البرلمان! وتنشر الحمقاء ما تسميه قرارات لمن لا تزال تدعوهم شيوخًا! ونوابًا (وأى قرارات! كلام مضحك - اسمع بعضه فما يفوز المرء بمثل هذه المتعة فى كل مائة عام مرة)».

«يقرر المجلس أن هذه الوزارة ثائرة على الدستور ويعلن عدم الثقة بها ووجوب تخليها عن الحكم».

«أتسمع الوزارة أن هؤلاء الخمسة والسبعين لا يثقون بها ويطالبونها بالتخلى عن الحكم. فهل هى فاعلة؟ كلا أتتركهم يتحرقون هكذا على الحكم ويفنون نفوسهم تلهفًا عليه وندبًا له، وحنينًا إليه. ما أقساها والله وأغلظ أكبادها! يسوؤها منهم ألا يثقوا بها وأنهم يعدونها ثائرة على الدستور، إن هذا - فلتعلم الوزارة - ليس إلا من فرط السخط عليها لاستحواذها على الحكم دونهم. وهم مستعدون أن ينادوا بها وزارة شرعية ويهتفوا بها حامية للدستور إذا تخلت لهم عن كراسيها؛ ولكن الوزارة لسوء حظهم لا تبالى بثقتهم ولا تطلبها ولا تشعر بالحاجة إليها، وليس فى نيتها أن تعدم أكثر من مشاغبين وأن تضرب على أيديهم كلما هموا بإقلاق راحة الناس أو تعريض الأمن والنظام للاضطراب فيا لهم من مساكين!».

«وماذا قرر الخمسة والسبعون أيضًا؟ قرروا يا سيدى تأجيل المجلس من تلقاء نفسه اجتماعاته إلى السبت الثالث من شهر نوفمبر سنة ١٩٢٨ إلا إذا طرأ ما يدعو لانعقاده قبل هذ التاريخ فيدعوه الرئيس للاجتماع».

«فهل نسيتم الدستور بهذه السرعة؟؟ أم ترى شوه البلاغ قراراتكم؟ لسنا نرضى لكم أن تخالفوا الدستور الذى تحمونه وتدافعون عنه وتثورون من أجله على هذه الوزارة الثائرة على الدستور، ومن أجل هذا ننبهكم إلى أن المادة ١٤٠ من الدستور تنص على أنه «لا يجوز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية».

«والميزانية كما تعلمون لم يفرغ البرلمان من نظرها ولا تزال فصول منها ينقصها التقرير والاعتماد، فكيف تجيزون لأنفسكم فض دور الانعقاد قبل الانتهاء من تقرير ميزانية الدولة؟؟ إن هذا غير جائز. فنصيحتنا لكم أن تعدلوا عن هذا القرار وأن تعودوا إلى الاجتماع مرة أخرى وثالثة ورابعة إلى أن تفرغوا من هذا الواجب الذى يحتمه الدستور. وبعد ذلك يكون لكم الحق فى فض دور

الانعقاد. هذا ولسنا ندرى كيف تنوون أن تتأولوا المادة التسعين التى تجعل انعقاد البرلمان فى غير المكان المعين له غير مشروع وباطلاً بحكم القانون، ولكن الذى نعرفه أن هذه المادة التسعين يمكن الاستناد إليها لإلغاء قرار الفض الذى صدر واعتباره كأنه لم يكن، وذلك ليتسنى لكم أن تجتمعوا مرة أخرى من أجل الميزانية».

* * *

«وبعد فلولا أنكم سخفاء ومضحكون لعددناكم ثوارًا ولكن وصفكم بالتمرد واتهامكم بالثورة تشريف لكم ورفع من شأنكم، وما كان لنا أن نفعل ذلك وأن ندرى منكم ونُغلى قدركم بعد أن وضعتكم الأمة وحطتكم عن كواهلها ونفضت غباركم عن أكتافها. وإنها لخاتمة محزنة تلك التى صرتم إليها، وأن فيما انتهيتم إليه لعبرة بالغة وعظة كبيرة. وإذا كان تفتيح العيون على حقيقتكم قد احتاج إلى خمس سنوات طويلات، فما ضاعت هذه السنوات الخمس التى كانت قد كشفت عن دخائلكم وأظهرت دجلكم وألمست الناس شعوذتكم ونصبكم بكل شىء مقدس بالوطن وحقوقه وقضية الأمة وآمالها وشعورها. ولقد عُقْتُم تقدمها هذه السنوات ورددتم خطواتها وشغلتم أبناءها بكم وصرفتموهم عن كل جهاد وسعى، ولكن خمس سنوات ليست بالممر الطويل، وإن الأمة لجديرة بأن تحمد الله الذى عجل بالقضاء عليكم وأنقذ البلاد منكم، وعلى أن هذه السنوات الخمس لم تذهب هباء ولم تخلُ من نفع، فقد حفلت بالتجارب القاسية وكانت هذه التجارب معلمًا عرف الناس كيف يفرقون بين المخلص والدجال ويميزون بين صادق السريرة والخِب والمخادع. فلا ميدان لكم بعد الآن ولا عيش من الدجل ولا مرتزق من الشعوذة والنصب والمتاجرة بأسمى العواطف وأنبل المشاعر. ولئن كان لا يزال لكم خمسة وسبعون فأيقنوا أنهم منفضون عنكم غدًا أو بعد غد ولا تحسبوا إنّا شامتون بكم. كلا - إننا نستغفر لكم ولا نذكركم إلا استمدادًا للعبرة!».

تصريح وزير خارجية إنكلترا

ولم يكن الاهتمام فى البرلمان الإنكليزى بالمسألة المصرية هينًا، فقد أبرق مراسل السياسة الخاص فى لندن إلى جريدته إثر مشادة فى مجلس العموم فى ليل ٢٩ يوليو يقول:

«صرح الليلة سير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية فى مجلس العموم البريطانى أثناء مناقشة جرت بشأن مصر بما يأتى: «لقد جعل الدستور بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ من حق ملك مصر والشعب المصرى، وعندما تداخلت بريطانيا لما رأت عزم الحكومة منصرفًا إلى إجازة قانون يهدد الأمن والنظام لم تكن تعتمد إلا على هذا التصريح أيضًا».

ثم قال: «والآن أتساءل ماذا كانت سياسة حزب العمال: هل كانت لهم سياسة غير انتقاد الحكومة وتسقُّط الغلطات لها مهما فعلت، أما نحن فسنبقى متمسكين بتصريحنا فلن نسمح لأى سلطة سواء أكان هناك دستور أم لم يكن هناك دستور أن تهمل التحفظات التى أشار إليها هذا التصريح والتى احتملناها سنة ١٩٢٢ فمهما كان نوع الحكومة التى يختارها الملك فؤاد وشعبه فيجب عليهم أن يضعوا فى حسابهم هذه التحفظات ويعطوه بشأنها الترضيات اللازمة إلى أن يحين الوقت، إذا كان مقدرًا أن يحين، الذى يستعدون فيه لأن يعقدوا معاهدة مع هذه البلاد (إنكلترا) على أساس يمكن أن تقبله أية حكومة مسئولة كمبدأ للمفاوضة. والآن هل يريد زعيم المعارضة أن نتخلى عن مركزنا فى مصر مخالفًا بذلك الرأى الذى يقدمه الآن مستشار وحكومة صاحب الجلالة البريطانية. إنى أقدم له الشكر على هذه الحكمة وهذا الحزم الذى اختطه حين محادثاته مع المرحوم زغلول باشا، بل إننا نقيم كل أعمالنا وكل تصرفاتنا ومحادثاتنا مع مصر على نفس السياسة التى اتبعها حين كان رئيسًا للوزارة: تلك السياسة التى هى ليست سياسة حزبية وإنما هى سياسة وطنية أهلية».

«ولست أظن أن الوقت الحاضر فرصة صالحة للمفاوضات لعقد معاهدة جديدة، كما أظن أنه ليس من الحكمة محاولة التنبؤ بما يخبئه المستقبل».

إنذار الصحف وإلغاؤها

كان من تكرار مخالفة جريدة البلاغ أوامرَ الوزارة فى أن تنشر شيئًا من قرارات الشيوخ والنواب، أن يقدم وزير الداخلية مذكرة لمجلس الوزراء خاصة بإنذار الصحف ووقفها وإلغائها، وقد وافق عليها المجلس بجلسته المنعقدة فى يوليو وهذا نصها:

«قضت المادة الـ١٤ من الدستور بأن كل ما قررته القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ما سُنَّ أو اتُّخذ من قبل الأعمال والإجراءات

طبقًا للأحوال والأوضاع المتبعة، يبقى نافذًا بشرط أن يكون نفاذه متفقًا مع مبادئ الحرية والمساواة التى يكفلها الدستور».

«قضت المادة (١٥) من الدستور من ناحية أخرى بأن الصحافة حرة فى حدود القانون وأن الرقابة على الصحف محظورة وإنذارها ووقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور كذلك إلا إذا كان ضروريًا لوقاية النظام الاجتماعى».

«وكذلك فإن الأحكام التى كانت سارية فى شؤون الصحافة عند بدء العمل بالدستور، وهى أحكام قانون المطبوعات الصادر سنة ١٨٨١، تظل نافذة مادام يمكن التوفيق بين نفاذها ومبادئ الحرية والمساواة التى كفلها الدستور، وأهم هذه الأحكام وجوب الحصول على إذن ترخيص بإصدار الجرائد والمجلات (المادة الـ١١) وجواز إنذارها وإلغائها بالطريق الإدارى (المادة الـ ١٢)».

«وإذا لم يكن ثمة شك فى أن حكم (المادة الـ ١١) من قانون المطبوعات ظل نافذًا بعد العمل فى الدستور فليس كذلك فعل المادة (١٣) من ذلك القانون، فإنه نظرًا لما قضت به المادة (١٣) من الدستور وجب أن يوقف تطبيق حكم تلك المادة. ولكن لما كان الأمر الملكى الصادر فى ١٩ يوليو ١٩٢٨ قد قضى بإيقاف حكم الجزء الأخير من المادة ١٥ من الدستور فقد أصبحت علة إيقاف تطبيق المادة ١٣ من قانون المطبوعات منتفية؛ ولذلك وجب أن يعتبر أن المادة ١٣ المذكورة عادت نافذة بحكم المادة ١٦٨ من الدستور وأصبح نفاذها متفقًا مع مبادئ الحرية كما هى معمول بها الآن».

«على أن المادة ١٣ المذكورة تجعل وقف الجرائد وإلغاءها بأمر من وزير الداخلية إذا كان قد سبق إنذارها مرتين وبقرار من مجلس الوزراء إذا لم يكن سبق إنذارها».

«وترى الوزارة من الملائم فى الظروف الحاضرة ألا تستقل بالأمر فى الوقف والإلغاء، وأن يكون الوقف والإلغاء بقرار من مجلس الوزراء فى جميع الأحوال».

«فإذا وافق مجلس الوزراء على ما تقدم تفضل بالأمر بنشر هذه المذكرة ليحيط أصحاب الشأن بها علمًا؛ فتتبين السُّنة التى اعتزمت الحكومة أن تجرى عليها».

متفرقات

انتقال جلالة الملك إلى الإسكندرية

ديوان كبير الأمناء يوم الإثنين ١٦ يوليو سنة ١٩٢٨:

«تحرك الركاب العالى الملكى فى رعاية الله من سراى القبة العامرة بالسيارة الساعة ٧,٥٥ صباحًا وفى معية جلالته حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء ووصل إلى محطة القبة حيث كان فى استقبال جلالته حضرات أصحاب السعادة وكلاء الوزارات ومدير الأمن العام ومحافظ العاصمة وحضرات أصحاب الفضيلة العلماء وحضرات رجال الأكليروس وحضرات كبار موظفى السكة الحديد وكبار موظفى القصر الملكى الخاص، وتشرف بمرافقة جلالته فيه هيئة مجلس الوزراء، وكبار موظفى المعينة السَّنِية وسار القطار محوطًا بعناية الله فى طريقه إلى ثغر الإسكندرية».

«ووقف القطار الميمون فى محطتَىْ إيتاى البارود ودمنهور، وكانتا مزدانتين بالإعلام والرياحين والأزهار، غاصتين بوفود العلماء والأعيان والموظفين والقناصل وأعربوا لذاته العلية عن خالص ولائهم وعظيم إجلالهم، ثم وَالَى القطار سيره إلى محطة سيدى جابر وكان فى انتظار تشريف جلالته حضرة صاحب السمو الأمير عمر طوسون وحضرتا صاحبَى المجد النبيل سعيد طوسون والنبيل حسن طوسون وحضرات أصحاب الدولة رؤساء مجلس الوزراء السابقين والوزراء السابقين وحضرات العلماء والآباء الروحانيين ومعتمدى الدول وقناصلها ورجال المحاكم المختلطة والأهلية والشرعية وكبار الضباط وأعيان الجاليات ووجوه الثغر من الوطنيين ورؤساء المصالح فى مقدمتهم حضرة صاحب السعادة محافظ الإسكندرية، وأدى التحية لجلالته قره قول شرف من الجيش المصرى وقد تفضل جلالته فصافح حضرات المستقبلين، ثم سار القطار الميمون قاصدًا سراى المنتزه العامرة فشرفها بمقدمه الكريم فى الساعة ١,١٥ بعد الظهر».

«وقد أُطلقت المدافع تحية لجلالته عند مبارحة القطار الملكى محطة القبة؛ وكذا عند تشريف جلالته محطة سيدى جابر وفى محطتَىْ إيتاى البارود ودمنهور».

حساب الدين العمومى فى سنة ١٩٢٧ / ١٩٢٨

قالت جريدة المقطم المؤرخة ٨ يوليو سنة ١٩٢٨، إنه يؤخذ من تقرير قومسيون صندوق الدَّيْن العمومى عن أعماله فى سنة ١٩٢٧ / ١٩٢٨ أن الدين المضمون ٣ فى المائة استهلك منه فى تلك السنة ١٧٠٥٤٥ جنيهًا، فأصبح الباقى منه لغاية ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٨ ـ ٢٤٤٩١٠٠ جنيه إنكليزى، وقد كان معدل سعر سنداته فى لندن فى شهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر سنة ١٩٢٨ ٨٥١/٨.

وقد استُهلك من الدين الممتاز ٣,٥ فى المائة لغاية ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٨ مبلغ ١٠١٣٠٢٠ج. فالباقى منه إلى ذلك التاريخ ٣٠٦٢٣٩٨٠ جنيهًا مصريًا، وقد كان معدل سعر سنداته ٧٥,٢٥ ج.

وبلغ مجموع ما استُهلك من الدين الموحد ٥٣٠٥٦٨٠ جنيهًا إنكليزيًا وفى جملة ذلك ٣١٠٤٠٠ ج. قيمة ما استهلك فى سنة ١٩٢٧؛ فالباقى منه إلى ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٨ هو ٥٠٠٥٢٥٦٠ جنيهًا إنكليزيًا، وكان معدل سعر سنداته ٨٨,٧٥ ج.

فمجموع الدين العمومى هو ٩٠٧٣٥٦٤٠ جنيهًا إنكليزيًا.

«ومما هو جدير بالذكر أن ٤٣,٧٥ فى المائة من سندات الدين الممتاز كانت متداولة فى مصر فى أبريل سنة ١٩٢٢، فبلغت ٥٣١٣/١٦ فى المائة فى أكتوبر سنة ١٩٢٢».

«وكانت ٤٧,٧٥ فى المائة من سندات الدين الموحدة متداولة فى مصر فى مايو سنة ١٩٢٢ فبلغت $\frac{١٣}{١٦}$٤٥ فى نوفمبر سنة ١٩٢٦».

«أما مصدر تسديد هذه الديون وفوائدها فهو الضرائب العقارية التى تُجبى من مديريات البحيرة والشرقية والدقهلية والقليوبية والغربية والمنوفية فى الوجه البحرى، وبنى سويف والجيزة والمنيا فى مصر الوسطى وأسيوط وجرجا وأسوان فى مصر العليا».

«ويقضى دكريتو ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ بأنه لا يجوز للحكومة المصرية أن تخفض ضرائب هذه المديريات عن أربعة ملايين جنيه سنويًا إلا برضاء الدول».

«وقد بلغ فى خلال هذه السنة الماضية أقصى ما وظفه صندوق الدين فى أوروبا ومصر من الأموال التى أمكن التصرف بها مبلغ ١,٠٥٦,٢٤٤ جنيهًا، وبلغت قيمة الربح من توظيفها عن المدة من أول مايو سنة ١٩٢٧ إلى ٣٠ أبريل

سنة ١٩٢٨ ـ ٤٥٠٦٦ جنيهًا، تضاف إليه ٧٠٦١١ جنيهًا قيمة كوبونات سندات الاحتياطى الذى عنده فيكون المجموع ١١٥٦٧٧ ج.».

«وأن ما يحصله صندوق الدين من توظيف الأموال تغطى مصروفات ميزانيته بالكامل».

«وبلغ مال الاحتياطى الذى فى صندوق الدين ١٨٤٦١٦٠ جنيهًا إنكليزيًا».

وفاة محمد سعيد باشا

فُجعت مصر فى رجل من أكبر رجالاتها وعظيم من عظمائها الذين لعبوا أدوارًا مهمة على مسرح السياسة المصرية فى العشرين سنة الأخيرة، وهو المغفور له محمد سعيد باشا رئيس مجلس الوزراء سابقًا، فجعت مصر فى هذا الرجل العظيم فكان مصابها فيه عظيمًا، وكانت فجيعتها فيه كبيرة، فلقد طويت بموته صحيفة من صحف الاستقلال فى الرأى والرجولة الحقة، فلا غرو إذا رُوِّعت البلاد بفقده وإذا استعظمت الفجيعة فيه.

نال الفقيد الكبير شهادة الحقوق وعُين وكيلاً للنيابة فى المحاكم المختلطة، ثم تقلب فى مناصب القضاء حتى عين مستشارًا بمحكمة الاستئناف الأهلية وارتقى إلى منصب الوزارة فى سنة ١٩٠٨، وألف وزارته الأولى فى سنة ١٩١٠ ثم استقال فى سنة ١٩١٤ وأعاد تأليفها فى سنة ١٩١٩ واستقال مرة أخرى استقالته المعروفة.

وقد ناصَر الفقيد المغفور له الزعيم العظيم سعد زغلول باشا منذ عودته فى سنة ١٩٢٣ وانتُخب نائبًا عن دائرة الجمرك بالإسكندرية، واختاره الزعيم وزيرًا للمعارف فى وزارة الشعب ثم أعيد انتخابه فى الانتخابات الثانية نائبًا عن دائرة الجمرك أيضًا.

ومما يُذكر للفقيد العظيم بالثناء أنه أول من عين مفتشين مصريين فى وزارة الداخلية، كما يذكر له بالفخر أنه أعلن فى الجمعية العمومية سنة ١٩١٠ أن رأيها قطعى فى مسألة قناة السويس.

وإذا ذُكرت لجنة ملنر فى سنة ١٩١٩ فإنما يذكر اسم محمد سعيد باشا مقرونًا بالثناء والإعجاب؛ فقد وقف إزاء قدومها وقفة مشرفة فلما وجد الإصرار على إرسالها وهو يعلم أن الشعب غير راضٍ عن ذلك استقال استقالته المعروفة.

«رحم الله الفقيد الكريم وألهم مصر الصبر على فَقْده وعزّى آله وذويه الكرام».

هذا وقد شُيعت جنازة الفقيد فى منتصف الساعة الخامسة من يوم ٢٢ يوليو من محطة رمل الإسكندرية إلى مدفن المنير.

وقد مشى فى مقدمة الموكب أفواج كبرى من تلاميذ مدارس جمعية العروة الوثيقة الخيرية الإسلامية ورجالها العاملين وأكثر أعضائها، وكان فى مقدمة المشيعين حضرات أصحاب السمو والنبل الأمير الجليل عمر طوسون والأميرين الكريمين نجليه وصاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا وبعض أصحاب المعالى السابقين وجميع سُرَاة الإسكندرية وكبار أعيانها من رؤساء العائلات المعروفة فيها من أقارب الفقيد الجليل وغير أقاربه، ورجال الوفد ورجال الحزب الوطنى وجماعة من كبار رجال الأعمال الأجانب فى المدينة ممن لا نجد مجالاً لنعدد أسماءهم.

وكان بعض الأدباء يحملون أوسمة الفقيد أمام نعشه وكان أحدهم يحمل وسام محمد علىّ الجليل الشأن وحده.

وقد نعته الصحف ورثته خير رثاء واهتز البرق بنبأ وفاته إلى إنكلترا وغيرها من ممالك أوروبا. رحمه الله رحمة واسعة.

■ ■ ■

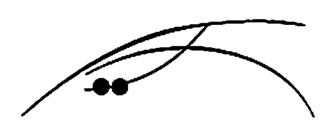
الباب الثامن

■ شهر أغسطس

■■

الفصل الأول

الحالة السياسية



لم تظهر فى موقف الوزارة أمارات الوَهَن والضعف ولم يُصِبْها التفكك والانحلال الذى كان يقدره بعض الناس بعد تنفيذ فكرة عقد البرلمان من الشيوخ والنواب الوفديين، فقد مضت أيام أربعة بعد تلك الجلسة التى انعقدت فى دار مراد بك الشريعى والتى كانت خاتمة ما سجلناه فى الشهر الماضى.

على أن المعارضة أيضًا لم تتوانَ فى إرسال شواطر نارها وجحيم غضبها على الوزارة. فتارة بنقد رجالها وأخرى بتقبيح أعمالها. ولقد اشتهر الكاتب المعروف عباس أفندى محمود العقاد فى السنوات الأخيرة بأنه الكاتب الأول فى جانب الوفديين، وقد كثر قراؤه وعُنى الناس بشأنه حتى أصبحوا ينتظرون مقاله ليستبينوا فيه وجهة نظر الوفد واتجاه تياره السياسى.

وإليك مثلاً مما كانت تنشره جريدة البلاغ بإمضاء العقاد: «الحاكمون بأمرهم ـ على ماهر وحافظ عفيفى وآخرون».

«على ماهر»

«هل هو شخص واحد أو عدة أشخاص؟ الأرجح أنهم خمسة أو ستة يُعرفون بهذا الاسم ولا يتشابهون بغير الأسماء.. فهناك على ماهر الوطنى وعلى ماهر الوفدى وعلى ماهر فى لجنة الدستور وعلى ماهر فى وزارة الاتحاديين وعلى ماهر فى المدارس وعلى ماهر فى الشوارع، وكل واحد من هؤلاء، يقول فى البقية أشد مما يقول الناس فى الجميع!».

وحدث أن هؤلاء الخمسة أو الستة اجتمعوا مرة فى متحف اللوفر وكلهم حائرون يتشاورون ويتساءلون ذلك السؤال الخالد الذى لا يسمعه إنسان وينساه،

وهو: أيهما أسبق نابليون بونابرت أو لويس الرابع عشر؟ والعجيب فى أمر هؤلاء الخمسة أو الستة الذين اسمهم على ماهر أنهم يتصدون لقيادة أمة فى دور الثورة وهم يجهلون كيف كان أكبر انقلاب حدث فى التاريخ القريب.

فهذا الحاكم بأمره أو هؤلاء الحاكمون بأمرهم يحكمون الآن ارتجالاً بغير تحضير، ويتهجرون فى سياسة الأمة المصرية على غير قاعدة، وعاقبة الخطأ مأمونة لأن سوء الحظ قضى على هذه الأمة ألا يُحاسب فيها المخطئون.

والأعجب من هذا أنك تسأل على ماهر لماذا لا تستحق الأمة المصرية الدستور فيقول لك: لأنها لم تنتخبه ولم تقدر مزاياه.

وتسأل محمد محمود: لماذا لا تستحق الأمة المصرية الدستور؟ فيقول لك: لأنها لا تثق به ولا تنزل عند حكمه؟

وتسألهما على انفراد فتعلم أن لكل منهما رأيًا فى صاحبه قد أبداه مرارًا وأعاده مرارًا وهو أسوأ من رأى الأمة فى الاثنين.

وعلى ماهر يعد دعامة من دعائم الأخلاق فى وزارة الأخلاق....!

أما حافظ عفيفى فمصيبته الكبرى كلها أنه يدخن «البيبة» ويزور نادى محمد على ويترفق ويتخافت فى الكلام».

«فهو إذن چنتلمان؟».

«وهو إذن أرستقراط».

«وهو إذن من غير هذا الشعب الذى يطالب بحقوق الاستقلال وحقوق الدستور».

«فلو كان الشعب كله أو لو كان زعماء الوفد كلهم يدخنون البيبة ويزورون نادى محمد على ويترفقون ويتخافتون فى الكلام لكانوا من طبقة حافظ عفيفى الچنتلمان الأرستقراط، ولكن زعماء الوفد ـ أو أكثرهم ـ طبقة أخرى من طراز إبراهام لنكولن لا من طراز الظرفاء الأرقاء. لا يفهمون الرشاقة لا يفهمون الأناقة لا يفهمون التأنث لا يفهمون الأندية والسهرات، فإذا كان التاريخ قد أخطأ مرة فى تقدير إبراهام لنكولن وزملائه فحسبه هذا الخطأ فى القارة الأمريكية ولا ينبغى أن يتكرر خطؤه فى مصر مرة أخرى فتقلد الزعامة أناس لا يدخنون البيبة ولا يختلفون إلى نادى محمد على.... ويُحرم الزعامة أناس

يدخنونها ويجلسون هناك مع عدلى يكن وأنداده ليتحدثوا كما يتحدث ندمان هذه الطبقات».

يمينًا لو صدر قانون بتحريم تدخين البيبة والتأنث فى الكلام والجلوس فى «النادى» لرجع حافظ عفيفى فى اليوم التالى إلى الشعب وآمن بحقه فى الدستور، أو لرجع إلى الأيام التى كان يجوب فيها صحراء طرابلس من قلة العمل فى القاهرة ولا جنتلمانية ولا أرستقراطية ولا تأنث.. ولكن هذا القانون لم يصدر وتكاليف الجنتلمانية أخف من تكاليف الجهاد، فالشعب إذن حقير وحافظ عفيفى رجل ممتاز.

ممتاز بماذا؟

أبعلاج الأطفال؟ لا، فإنه قد ترك العمل فى هذه الصناعة التى يفوقه فيها كثيرون من أفاضل الأطباء، واستسهل العمل فى السياسة لأنها لم تكن تتطلب فى مبدأ الأمر أكثر من المعرفة باللغة الإنكليزية التى كان يجهلها ثروت باشا وصدقى باشا وأفراد حزب الأحرار الدستوريين فى معاملتهم فى دار الحماية ومراسلى الصحف الإنكليزية، ومن هنا أصبح الدكتور سياسيًا ممتازًا لا يرى الناس من سياسته وامتيازه إلا أنه ينكر على الأمة حقها لأنه ليس من الرجال الذين يُنيلون الأمم الحقوق، وإنما هو من الرجال الذين يستغلون حرمانها من حقوقها فى ظُرف وسهولة ولطافة وأمان.

«فمصيبة حافظ عفيفى، أنه محدث طبقات وأنه لا يستطيع أن يفهم أن حياة التطرف مزية رخيصة ولا سيما فى ميدان الجهاد، لأنها كل مزيته فى الحياة».

* * *

«أما بقية الحاكمين بأمرهم فهم خمسة كراسى أو ستة: واحد فارغ فى وزارة الأوقاف والبقية مشغولة فى الوزارات الأخرى، فعسى أن لا ينسى أصحاب الشأن فى الوزارة أنهم محتاجون إلى ملء كرسى واحد «فقط» من كراسى الحاكمين بأمرهم الآخرين....».

عباس محمود العقاد

وقد أجابت السياسة على هذا التجريح بمقال جاء فيه:

....

«الواقع أن هؤلاء النحاسيين قد جُنُّوا! يعلمون أن الحكومة واجبها الأول حفظ الأمن وتوطيد النظام، ومع ذلك يلتمسون الحكم ويسعون إليه من طريق الإخلال

بالأمن والعبث بالنظام فهم يحرضون على إقامة المظاهرات يسيرون فيها المساكين والمخدوعين من صغار الصبية ولا يبالون بموقف البلاد وحاجتها إلى السكينة وإلى اكتساب احترام الدول وثقتها بحكومتها، ولا يحفلون بقضية البلاد وما تتعلل به بريطانيا العظمى للضَّنّ علينا بحقوقنا كاملة، ولا يجعلون بالهم إلى تدخل بريطانيا مرات محتجة بالأمن والنظام وما أصابهما أو يحتمل أن يصيبهما، ولا يكترثون للأطفال من أبناء مواطنيهم وتضييع أوقاتهم عليهم فى هذه الحركات العقيمة التى لا تفيدهم إلا الانصراف عن دروسهم وخسارة سنوات ثمينة من أعمارهم الغضة فى سن التحصيل - وهى سن لا تُعوض - ولا يعبئون بتعريض الجهلة المَسُوقين إلى المظاهرات للحبس والمحاكمة! فأين فى غير مصر المرزوءة بهؤلاء المجانين، يطلب حزب من الأحزاب أن يتولى الحكم ويجعل وسيلته إلى هذه الغاية أحداث الشغب والإخلال بالأمن وتحريض مستخدمى الحكومة على الإضراب؟ وقد أشرنا أمس إلى شىء من ذلك، ولسنا نرى بأسًا أن نذكر اليوم أنهم حاولوا إغراء عمال الترسانة والمطبعة الأميرية وغيرهما ودفعهم إلى الإضراب بأن أبلغت رسلهم عمال الترسانة أن عمال المطبعة أضربوا وعمال المطبعة أن عمال الترسانة أضربوا وهكذا، غير أنهم فشلوا، فأى شىء هذا إذا لم يكن جنونًا؟؟ وكيف يمكن فى عقل عاقل أن يتولى الحكم ناس هذه وسائلهم وتلك مساعيهم؟؟».

«وليس أسوأ من رأى النحاسيين فى هذه الأمة؛ إذ لو أن رأيهم فيها حسن لما أتاحوا لصحفهم أن تنشر للقراء ما يُفهم منه أن الدول يمكن أن تعبأ بقرار هؤلاء الناس وأن الوزارة لهذا السبب تفكر فى الأمر. فلو أن بأحد حاجة إلى دليل يثبت له أن النحاسيين لا يصلحون للحكم فى حال من الأحوال لكان هذا وحده أقطع الأدلة وما نظن الوزارة ينهض لها عذر إذا هى ترددت فى حمل هؤلاء المخابيل إلى البيمارستان ليباشر الأطباء علاجهم بسرعة قبل أن يستفحل الداء ويعز الدواء.

وأظرف من ذلك وأدل على نوع الجِنَّة التى أصابت القوم مطالبة البلاغ للوزارة بالاستقالة؛ لأن نواب هذا البلاَغ وشيوخه قرروا أنهم لا يثقون بها! وهو ضرب من الجنون ينم عن سببه ويكشف عن الباعث عليه والمؤدى له. ومما هو من هذا السبيل أن النحاس باشا لا ينسى كلما خطب أن يصف نفسه ويصف

زمـلاءه بلفظ «الوزراء»، فـهم كـمـا ترى يتـوهـمـون أنهم مـازالـوا «وزراء» ويأبون أن يصدقوا أن الوزارة قد طارت من أيديهم وأنهم أنزلوا عن كـراسيهـا وطردوا من دواوينها وحُرموا مرتباتها وألقابها ووجاهتها وأبهتها. وتراهم من فـرط جنونهم بمنصب الوزارة يحاولون أن يجدوا عزاء عن حقيقتها المفقودة بوصف خيالى يسبغونه على أشخاصهم».

«ومن هنا يتوخى النحاس باشا فى كلامه مع الناس فيما يسميه «خُطبًا» أو ما يُخـيل إليـه أنه «خطب» أن يقـول عن نفـسـه وعن زمـلائه «زمـلائى الوزراء المتضـامنين»، وقـد أرادوا أن يتـمـمـوا الصـورة ويكملوا الحكاية فـعـقـدوا برلمانًا وأصروا على ذلك إصرارًا لا يمكن تفسيره على وجه مقبول يستريح إليه العقل إلا إذا تذكرت مـا أسلفنا عليه الكلام من تعلقهم بلفظ «الوزيـر» فهم يرومون أن تكون الهيئـة كاملة! فـالنحـاس وزمـلاؤه «وزراء»، وويصـا وجـمـاعـتـه مـجلس نواب، ومحمود بسيوني وزمرته مجلس شيوخ. والأرجح عندنا أن يكون النحاس قد عين أربعة وزراء بدلاً من الذين استقالوا من وزارته قبل طرده، ليكمل مجلس وزرائه فى بيت الأمة.. فهى حكومة كاملة الهيئات من تنفيذية وتشريعية، وليس ينقصها مع الأسف إلا الهيئة القضائية والشعب والموظفون».

«مساكين لطف الله بهم»».

«يطالع قراء «الأهرام» البشائر التى يزفها دولة رئيس الوزراء إلى الوفود وإلى محدثيه، وزواره عمًا عمد من مشروعات الإصلاح وعن عقده العزيمة الصـادقة على تنفيـذ تلك المشـروعـات التى يرى أنهـا تعـود على الأمـة والبـلاد بالخيـر والإسعـاد، وتجعل وزارته وزارة عمل وعهد هذه الوزارة عهد إصلاح لم يصل إليه البرلمان لانصرافه وانصراف الحكومة إلى السياسة التى يتحاشاها اليوم إلى أن يعود الدستور الذى تكون عودته ضمانًا لتمثيل الأمة تمثيلاً صحيحًا يحقق ما تحققه الدساتير الصحيحة».

«يقـول ذلك دولتـه ويكرر القـول أنه لا يمس صلب الدسـتـور ولكن قـانون الانتخاب وحده هو الذى يعاد النظر فيه. فلنتناول أقوال دولة الوزير الأول فى هذه الكلمة عن «مشروعات الإصلاح» فإن رأينا فى الحياة الدستورية معروف مشهور وإنَّا لا نزال نعد إيقاف الدستور والحكم البرلمانى مدة طويلة نكبة اجتماعية كان يجب تداركها بل كان يتحتم تداركها إذا صح حتى مع التسليم

للوزارة بأن الدستور لم يكن يمثل الأمة تمثيلاً صحيحًا وأن أقلية ضئيلة كانت تستبد بالأكثرية الكبرى».

«فلندَع هذا البحث الاجتماعى السياسى جانبًا ولنا فيه رأينا ودعوتنا وحجتنا وبرهاننا الذى لم يَقُمْ حجة حتى الساعة تدفعه؛ لأن الحياة البرلمانية لا يُنظر منها إلى جانب واحد حتى يحصر البحث عن وجه المنفعة فى هذا الجانب فقط، ولا فى أشخاص معينين حتى يحصر البحث فى أولئك الأشخاص وحدهم ولا فى حزب مسيطر حتى يقتصر فى النظر إليها على ذلك الحزب».

إن الحياة البرلمانية لأوسع وأكبر وأجلُّ وأسمى من أن تتحصر فى دائرة ضيقة، صيقة جدًا جدًا يبدو منها نكرها ويخفى عرفها ونفعها.

والآن ننتقل إلى موضوع كلمتنا وهو تبشير رئيس الوزارة بالإصلاحات. «الرأى الأول - وقد قال دولته إن وزارته قد عزمت على إنجاز تعلية خزان أسوان فى القريب العاجل، أى البدء بالعمل حوالى شهر ديسمبر إذا جاز الخبراء الثلاثة - الإنكليزى والفرنساوى والأميركى الذين يأتون إلى مصر لدرس المشروعات فى شهر نوفمبر - تعلية الخزان وتقرير ما يجب أن يُقرر بشأن جبل الأولياء ومنطقة السدود.

ونزيد على ما تقدم قول دولته إن هذا العمل الذى ربطته الوزارات السابقة بالسياسة سيكون منزهًا عن كل عمل سياسى.

فليست الأهرام هى الجريدة التى تنعى على الحكومة وعلى الوزارة أيًا كانت اتباع سياسة مائية فى هذه البلاد التى لا حياة لها بغير توفير المياه لتعمير الأرض. وليست الأهرام الجريدة التى تقول مع بعض الناس إن الماء وفير وهى ترى ٤٢٠ نفسًا محشورين الآن فى بعض المديريات بكيلومتر واحد حتى ضاق العيش وحتى أقفلت الكنوز فى وجه المصرى، فهو لا يستطيع إلى فتحها سبيلاً. وهذه الكنوز التى أخذ يفتحها منذ عهد إسماعيل إلى اليوم هى الأرض الزراعية فقط وهذه الأرض الزراعية وحدها هى التى كونت الأسر الغنية وهى التى درت الخير واليسر وهى عماد كل شىء وهى سبب التقدم والرقى بكل شىء وبدونها لا يوجد شىء، فإذا لم يتوافر تعمير الأرض وإصلاحها وزيادة الزرع سنة فسنة وإتقان الرى والصرف - وقد وعد رئيس الوزراء بالعناية بالصرف الذى أفضى إهماله إلى نقصان محصول الفدان من ٧ قناطير إلى ٣ قناطير - ليتفقَ مع توافر

عدة السكان. كانت مصر فى خطر شديد جدًا من أزمة اقتصادية لا يعرف إلا الله مداها البعيد وشرها المستطير ولو أنَّا كنا فى هذه البلاد دقيقى الحساب لهالنا عدد العاطلين والذين لا عمل لهم والذين لهم نصف عمل أو ربع عمل. ولهالنا نقصان المحصول ـ كمية ونوعًا ـ ولكن العالم كله يعيش اليوم على الأرقام والشرقيون يعيشون على الأحلام والأوهام ومضغ الكلام.

والرقم الآن هو قاعدة حياة الشعوب لا دليل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والمالية والتجارية.. إلخ، فمن عدم الدليل يتخبط فى ظلام حالك وكان إلى العثور والسقوط أقرب منه إلى السير فى الطريق القويم فالأرقام عندنا تدلنا على أمرين، زيادة عدد السكان، ونقصان الدخل بالنسبة والقياس على هذه الزيادة فى العدد. ويضاعف فى ذلك ويدنينا من اشتداد الأزمة زيادة عدد المتعلمين وتقدم الناس فى الحضارة وطلبهم الكماليات بعد أن كانوا يكتفون بالضروريات وهذه مطالب لوجوه الإصلاح تدلنا على أن ميزانيتنا إذا ضوعفت أضعافًا عديدة كثيرة ظلت عاجزة عن أن تقضى حاجة بالصحة والتعليم وبناء العزب وإنشاء طرق المواصلات وتنشيط الصناعة والتجارة وشق الترع وحفر المصارف.. إلخ، إلخ.

فأين الكنوز التى نفتحها للقيام بهذه الأعمال كلها ويتوافر العمل لتلك الأيدى العاطلة الرزق لتلك الأفواه الفاغرة والتهذيب والتعليم والصحة لتلك الملايين التى تعيش اليوم فى مساكنها ومشاربها ومأكلها وملابسها كما كانوا يعيشون على عهد الفراعنة الأقدمين.

إن هذا الكنز لا نجده بغير تعمير الأرض والأرض الصالحة للتعمير لا تزيد على مليون و٨٠٠ ألف فدان، وهذه الأرض لا تُعمر بغير الرى والصرف فمن عمل للرى فقد عمل لمصر وأهلها.

ولكن هناك أمرًا سياسيًا يجب أن يقف منه رئيس الوزراء وزملاؤه الوزراء موقف الحذر الشديد وأن يربئُوا بأنفسهم عن أن تغمض عنه عيونهم أو يستصغروا أمرًا أو يحتقروا شأنه. وذلك هو الأمر السياسى الذى يبرءون إلى الله وإلى الأمة منه ما دام البرلمان معطلاً ونحن نسجل عليهم عهدهم.

فقد قالوا إن الإنكليز تساهلوا مع الوزارة بأمر مياه النيل وضبطها وإنشاء الخزانات وفتح السدود والأنفاق مع الأوغندا.. إلخ، إلخ ـ على نحو ما بسطه

مراسل الأهرام فى الإسكندرية - وقد علمنا الإنكليز أنهم لا يعملون عملاً إلا لغرض يرمون إليه وعرفنا بالاختبار أنهم لا يقصدون إلى غرض إلا كان لهم من ورائه نفع مادى؛ لأنهم كسائر أمم الأرض فى هذا العهد إن لم نقل إنهم كانوا معلمى أمم الأرض طرًا. لا يعتمدون على غير المنفعة المادية. فهل هم يعطوننا ما يعطون - إذا كان هناك عطاء صحيح - ليأخذوا منا وثيقة أو عهدًا أو ميثاقًا بحق لنا يتحول إليهم؟؟ أو بحق يدَّعونه لهم ولم يسجل فهم يريدون تسجيله؟

«ذلك ما يجب أن نُسائِل أنفسنا عنه كلما قالوا كلمة أو خطوا حرفًا حتى لا ننشب فى شراكهم إذا كانت هناك شراك منصوبة وهى خفية».

«فلتكن لنا إذن سياسة مائية فهى سياسة لا مندوحة لنا عنها. ولكن فلنقف من مسلك الإنكليز موقف التنبه والحذر واليقظة والسهر فلا يخدعنا السراب بلألائه فنحسبه ماء».

ذلك ما نحذر منه دولة رئيس الوزراء والوزراء فقد تحملوا تبعة وقف البرلمان والبرلمان حىّ لا يمكن أن يزول ولا يمكن أن يُقبر ويُدفن فى هذا العصر. فلا يُقدِمن إذن على تحمل تبعة أخرى قد يكون معها دفن حق من حقوق مصر وقبره؛ فلا يعود ذلك الحق بعد ضياعه ولا يبعث بعد وأده حيًا.

* * *

«الثانى - وقد قال دولته إن الحكومة قد اعتزمت بناء مساكن للعمال. وليست الأهرام الجريدة التى تعترض على هذا المشروع بعد أن صرفت عشرين عامًا وهى تنادى وتصيح «إن الغِنَى يطارد الفقر فى العواصم المصرية»، وإن أحياء العمال قد احتلها أصحاب الثروة الواسعة فلا يدرى العامل الفقير أين يسكن الآن ولا أين يبنى له عشة أو كوخًا والحكومة ذاتها تتاجر بالأرض التى تملكها حول القاهرة والإسكندرية والعواصم الأخرى كما يتاجر الأفراد ويضاربون؛ حتى الصحراء قد وصلت إليها المضاربة وحتى أطراف الجبل قد تملَّكها الأغنياء ولا ينظر أحد فى أحوال العمال ولا فى أحوال الفقراء».

«هذه النغمة كانت نغمة «الأهرام» وهذه الحقيقة كانت تقررها الأهرام، والرأفة بالعمال والفقراء كانت تطلبها الأهرام، فإذا جاء رئيس الوزراء يقول إنه سيوجه اهتمامه إلى بناء منازل للعمال والفقراء حق «للأهرام» أن تقر عمله وأن

تقول إن هذا المطلب كان مطلبها، وأن هذه الأمنية كانت من أجلّ أمانيها فمن حققها فقد حقق أمرًا مفيدًا نافعًا» .

ولكن. «وفى كل أمر لكن»

«نقول ولكن على دولة رئيس الوزراء إذا صح وعده ونفذ عهده أن يأخذ بالحذر الشديد حتى لا يجعله مغناطيسًا يجلب الفلاحين من مزارعهم إلى العواصم، فقد اشتد تدفق هذا السيل الجارف على المدن حتى اختلّ فيها الأمن وكثرت اللصوصية والأمراض».

«فإذا صح أن لكل عمل وجهين: وجه الضرر ووجه النفع، ففى هذه المسألة الاقتصادية كغيرها من المسائل وجهان: أحدهما الوجه النافع وهو توفير المساكن للعمال والفقراء، والثانى الوجه الضار وهو استدراج الفلاحين إلى المدن فمن السهل أن تُبْقى الفلاح فى مزرعته ولكن من أصعب الصعب أن ترجعه إليها إذا هو خرج منها».

فالواجب الحرص كل الحرص أن يظل الفلاحون فى مزراعهم وأن تغريهم الحكومة على البقاء فى تلك المزارع بدلاً من إغرائهم على هجرها والتسرب إلى المدن، والمدن فى طبيعتها مدافن الأحياء إن لم نقل مدافن الأمم والشعوب.

«والذين يتولون شؤون الأمم يجب عليهم أن يقولوا مع كل عمل يعملون «الحياة الحياة»؛ لأن كل عامل يتولى أمور الدولة إنما هو يتولاها للحياة فقط».

النحاس باشا فى الأقاليم

ويظهر أن الوفد رأى مسألة جلب الوفود إلى مقر رياسته فى بيت الأمة مسألة قد يكون فيها شىء من العسر على أنها لا تؤتى بالنتيجة التى يطمح إليها الوفد من التشويش على الوزارة وتقبيح سمعتها وإثارة الخواطر ضد سياستها، فاعتزم القيام برحلات إلى الأقاليم وقد تقرر أن يزور مدينة دمنهور (عاصمة مديرية البحيرة) فى يوم ٢ أغسطس سنة ١٩٢٨ .

وقد عرَّج فى سفره على كفر الزيات فألقى فيها النحاس باشا كلمة كما ألقى خطبة فى دمنهور.

خطاب النحاس باشا

فى كفر الزيات

ثم ألقى دولة النحاس باشا الخطبة الآتية:

«حياكم الله وبارك فيكم. تهتفون للوفد بالحياة الوفد حى لأنكم أنتم أحياء الوفد وفدكم وهو يستعيد الحياة منكم فمادمتم أقوياء، وأنتم بحمد الله أقوياء، فهو قوى. قوى يناضل عن حقكم بقوة. أتعرفون ما المسألة التى يدور عليها النضال الآن؟ المسألة هى أن مصر قامت فى سنة ١٩١٩ تطالب بالاستقلال. والاستقلال داخلى وخارجى: فأما الخارجى فإنَّا مستمرون فى النضال فيه مع الإنكليز، وأما الداخلى فإننا قد وصلنا إلى حد لا بأس به وهو الدستور؟ وما الاستقلال الداخلى قبل كل شىء! هو أن تحكم البلد نفسها بنفسها وأن تكون الأمة هى التى تضع لنفسها القوانين وهى التى تنصِّب الوزراء وتقيلهم وهى التى ترقب أعمال السلطة التنفيذية وهذا كله تتمتع الأمة بواسطة نوابها الذين يشترك فى انتخابهم كل أفراد الشعب ومن هؤلاء النواب يتألف البرلمان: فوجود البرلمان وتمتعه بسلطة التشريع وسلطة مراقبة أعمال الحكومة وسلطة إعلان الثقة بها إذا خالفت هذه الإدارة، كل هذا هو حكم الأمة نفسها بنفسها أى الاستقلال الداخلى، وبينما البرلمان المصرى يؤدى هذه المهمة باسم الأمة إذا بهم يعلنون تعطيله أى تعطيل الاستقلال الداخلى، هذا الاستقلال هو موضع النضال الآن.

نناضل لأن الاستقلال الداخلى من حقنا فمنعنا منه اعتداء صارخ، ومهما تكن القوة المعتدية فهى زائلة والأمة باقية ونحن واصلون إلى حقنا حتمًا إن لم يكن اليوم فغدًا والعجب كل العجب أن يكون مصريون هم الذين يطعنون أمتهم هذه الطعنة النجلاء. العجب كل العجب أن يكون مصريون هم الذين يشهدون على أمتهم بأنها لا تستحق الاستقلال فيقدمون هذه الشهادة للأجنبى ينتفع بها (هتاف: ليحى الوفد وليحى النحاس باشا حامى الدستور)».

يقولون إنهم لا يهدمون الحكم النيابى بل يصلحون به، فهل تصدقون ذلك؟ «(أصوات: كلا كلا)» أيكون القتيل مقتولاً ودمه يجرى على الأرض ثم يقول قاتله إنه لم يقتله وإنما أحياه. أتقبلون قولاً كهذا؟ (أصوات: كلاً كلاً)».

وإنهم يعتمدون فى اعتدائهم على القوة ونحن نعتمد على الحق؛ وإنهم يطلبون عرض الدنيا ونحن نطلب رضاء الأمة ورضا الأمة من الله (هتاف وتصفيق)».

«ولقد أقسمنا على حفظ الدستور كما أقسم معنا الذين يعتدون عليه ونحن مازلنا عند قَسَمنا ونحن نجاهد بَرًا بهذا القسم. أما الذين اعتدوا على الدستور فالله يتولى حسابهم (تصفيق وهتاف)».

«يقولون إننا مضللون فهل هذا صحيح (أصوات: كلا. كلا. حاشَ. حاشَ. هم المضللون) إننا نقول للأمة إن الدستور حقها فهم يسلبونه منها. فهل الذى يهدى إلى الحق ويدعو إلى التمسك به يكون مضللاً والذى يقلب الحق وينكره على صاحبه يكون ناصحًا (هتاف: ليحى الوفد المصرى. ليحى النحاس باشا. ليحى الجهاد)».

«رأينا بعد أن وصلنا إلى كفر الزيات جموعًا عديدة من أهالى المدينة واقفين فى شاطئ النيل يحيوننا على بعد لأنهم محصورون بالجنود لا يستطيعون الوصول إلينا فما كادوا يحيوننا ونحييهم حتى هجم الفرسان عليهم بخيولهم فاضطر فريق منهم إلى السباحة فى النهر، فلماذا يفعلون معهم هذا».

«هل ذنب عظيم أن يجتمع هؤلاء الأبرياء لتحية من يعتقدون فيهم الإخلاص. أذنبٌ عظيم أن يلتف الشعب حول وفده الأمين! نعم هو ذنب عظيم فى عيون الخصوم وسرف عظيم فى عيوننا فليدلنا هذا الشرف (هتاف عالٍ وتصفيق شديد)».

خطاب النحاس باشا فى دمنهور

«سادتى. إخوانى»

«أشكركم باسم زملائى واسمى على هذا الاستقبال الباهر، الذى ينبئ حقًا بما تحمله نفوسكم من صادق الإخلاص، وكريم الإحساس وما تعنونه من تكريم أشخاصنا من الولاء للمبدأ، والثبات لإنقاذ الوطن».

«مظاهر حافلة تأخذ بمجامع القلوب، وتبعث الفزع فى نفوس الخصوم، لقد سخَّروا إذًا الحكومة من عدة وعدد، وحشدوا الجيوش لمنعكم من الاحتفاء بزعمائكم».

«لماذا كل هذه القوات التى سخروها لتحول بينكم وبيننا، هل هى المحافظة على الأمن والنظام كما يدعون كلاَّ! الأمن مستتب والنظام شامل، ولا يعكر صفوه

إلا مظهر هذه القوات المدججة بالسلاح يسلطونها على شعب أعزل لا حول له ولا قوة إلا بحقه، شعب هادئ وديع، اجتمع لنداء زعمائه الذين ما فتئوا يكررون له النصح بالنظام والسكينة والاستعانة بالصبر والاعتصام بحبل الله؛ فإن جهادنا منذ بدايته إنما هو جهاد سلمى مشروع ونحن فى دائرة حقنا لنقدس وما نحن بثائرين ولكن الوزراء هم الثائرون».

«وغرضهم من هذا المنع ظاهر وكلما أمعنوا فى إخفائه ازداد وضوحًا، وهو أن يوهموا الأجنبى أن الأمة قد انفضت من حولنا وأنها معهم تؤيدهم على هدم حقوقها واستباحة دستورها وقتل حرياتها. كما أصبحت هذه الأمة بعد جهاد عشر سنين لا تستحق إلا أن تُسام كالأنعام، ولكن ما يتخذونه من وسائل القوة والإرهاق لأسطع دليل على عكس ما يريدونه وما كان لهم أن يمنعوا الأمة عنا، لولا أنهم أحسوا أنها على اختلاف طبقاتها معنا».

«الوزراء ثائرون على الدستور»

«اجتمع شيوخ الأمة ونوابها رغم أنف القوة الغاشمة التى تعقبتهم فى كل مكان أرادت أن تسد عليهم كل سبيل، ولكنهم اجتمعوا فى دار آل شريعى وعلى مقربة من دار المحافظة اجتماعهم التاريخى الخالد وأعلنوا للملأ أن البرلمان قائم وأن وزارة محمد محمود باشا ثائرة على الدستور وقرروا عدم الثقة بها ووجوب تخليها عن الحكم، ولكن محمد باشا محمود يستمر فى حكم البلاد ويتحدث عن شئونها».

«جرأة على الحق نعرفها فيه. ولكنَّا نُسائِله المرة بعد الأخرى على أى شىء يستند؟».

«لا مراء فى أنه ليس مستندًا على ممثلى الأمة لأن البرلمان رفض الثقة به، ولا هو مستند إلى تأييد الأمة وإلا لتقدم إليها فى انتخابات حرة يعلن فيها آراءه ويكشف عيوب خصومه التى يدعيها حتى يعرف إن كانت توليه ثقتها أو تقصيه وهى ما فتئت تقيم البرهان تلو البرهان حتى أقصته وزملاءه من حضرتها، ونبذتهم نبذة النواة».

«ولكنه آلى على نفسه ألا يتقدم إلى الأمة حتى يمسخ الدستور مسخًا، ويبدل أحكام قانون الانتخاب كما يهوى، وألا يحدث ذلك إلا بعد زمان أقله ثلاث سنين.

إذا آنس من الأمة ضعفًا تقدم إليها، واستلب ثقتها غصبًا وإلا بقى ديكتاتورًا يحكمها بيد من حديد».

«إذن فمحمد محمود باشا يحكم على نفسه بأن الأمة ليست معه. إنه يعلم ذلك علم اليقين هو ومن يعتمد عليهم من الإنكليز والرجعيين وحسبُنا دليلاً على التفاف الأمة حولنا وبعدها عنهم ما لقيناه من احتفائها بنا، وإقبالها علينا فى طنطا وإسكندرية وهنا وفى كفر الزيات وسائر المحطات والقرى التى مررنا بها ودمنهور بالرغم من الجيوش الجرارة التى عبؤوها لحصارنا وإبعاد الناس عنا وكذلك فى استقبال أمّ المصريين، ذلك الاستقبال الحافل الذى هلعت له قلوب الخصوم وطاشت أحلامهم، فحشدت الجيوش حشدًا فى كل مكان من الإسكندرية إلى القاهرة ليمنعوا تدفق الجماهير للاحتفال بعودتها! وبلغ من فزعهم وسوء تدبيرهم أن اختطفوا السيده الجليلة خطفًا من الباخرة إلى رأس التين إلى عزبة خورشيد بالسيارة ومن ثم أركبوها القطار وقد سلموا محافظ الإسكندرية عند وصول الباخرة المقلة لأم المصريين خطابًا ينذر فيه بأن الجماهير فى حماس شديد يُخشى منه على الأمن العام ويطلب إلىَّ أن أنصح إليهم بالتفرق...».

«يعترفون صراحة أن الأمة ليست معهم وأن جماهيرها تحتفل بلقائنا، وأنها حصرت ثقتها فى زعمائها المخلصين لقضيتها الحافظين لحقوقها».

«الوزراء يستندون على قوة الأجنبى»

«إذن عَلامَ يستند الوزراء؟ لم يبقَ إلا أنهم يعتمدون على قوة أجنبية وهو ما قلناه من قبل وقاله غيرنا من النواب الإنكليز أنفسهم من حزب العمال الذين ذكروا الوقائع على حقيقتها، وظهر هذا التأييد أيضًا من أقوال نواب آخرين من المحافظين ومن جرائدهم كذلك، حيث أخذوا يكيلون المدح لمحمد محمود باشا ويطلبون أن تترك له الفرصة فى حكم البلاد حكمًا استبداديًا يكون من نتيجته أن يأتى لهم ببرلمان مزيف يمهد لهم سبيل المصادقة على معاهدة تفرض العبودية على البلاد».

«الإنكليز يخشون هذه المسئولية الهائلة»

لم يسع الرجال الرسميون من الإنكليز أن يحملوا تبعة هذا الانقلاب الخطير وهو القضاء على دستور البلاد، ولذلك ألقوا عبء هذه الجريمة على الوزراة

المصرية وقالوا إن هذا الأمر من شأن المصريين وحدهم وأنه مسألة داخلية بحتة.

لم يجرؤوا أن يصارحوا الرأى العام الإنكليزى بأن لهم يدًا فى هذا الانقلاب الهائل تفاديًا من إثارة حنقه عليهم، واكتفوا بأن يحركوا الوزراء المصريين من وراء ستار.

«محمد محمود يحنث فى يمينه
وينقض الدستور»

«ولكن رغم الوقائع القائمة يتبجح محمد محمود ويخطب الوفود التى يستقدمها إليه الحكام ويقول بملء فيه إنه يحافظ على الدستور ولم يَعْتدِ عليه».

«إن فى ذلك لامتهانًا لعقول الناس فالوقائع شاهدة تكذبه فيما يدعيه، فقد قضى على الحياة النيابية واغتصب سلطة التشريع ونقض الحريات التى كفلها الدستور».

«أقدم على كل هذا فهدم الدستور فى أمنع أحكامه، التى نص على أنه ليس لكائن من كان حتى ولا البرلمان نفسه أن يمسها بسوء، ولا أن يقترح تعديلها».

«نص الدستور فى المادة الأولى على أن حكومة مصر نيابية. ونصت المادة الـ١٥٦ على أن النظام النيابى البرلمانى فى مصر لا يمكن اقتراح تعديله؛ وكذلك الحال فى مبادئ الحرية والمساواة التى كفلها الدستور: وفيها حرية الصحافة، وحرية الاجتماع».

«نقض محمد باشا محمود هذه الأسس قولاً وفعلاً، ومع هذا يدعى أنه لم ينقض الدستور!».

«كذلك اغتصب السلطة التشريعية التى ينص الدستور على أنها من حق البرلمان، فاغتصب من الأمة ألزم حقوقها وأقام نفسه ديكتاتورًا عليها».

«هذا بعض ما فعل محمد محمود بدستور البلاد فى الأيام القليلة من بدء حكمه بعد أن أقسم اليمين على احترامه عند عودة الحياة النيابية فى سنة ١٩٢٦، وكان قبل ذلك فى اجتماع الكونتننتال سنة ١٩٢٥ قد أقسم جهد إيمانه أن ينقذ الدستور أو يموت»».

«وها هو يهدم الدستور والحياة النيابية فى غير ورع ولا استحياء فهو حانث فى يمينه مرتين».

«ولا محل لما يبرر به فعلته الشنعاء من الادعاء بأنه يريد أن يجعل الحياة النيابية صورة صحيحة لحاجات البلاد وأن يخلصها من تحكم فئة قليلة هم الوفديون، وهم يعلمون وهو يعلم أن الوفديين هم الأمة بأسرها وأن الوفد مبادئ كُتب لها البقاء لا أشخاص يجوز عليها الفَناء، فكيف إذن يخلص الأمة من الأمة ومن يبقى بعد ذلك ليتمتع بدستور محمد محمود».

«إنه لا يبقى عليها إلا أعوان الإنكليز الذين يريدون أن يكتبوا صك استعبادهم بأيديهم ويسلموا البلاد غنيمة باردة للغاصبين، لا يتورع محمد محمود أن يرتكب هذه المخازى خدمة للإنكليز ليقدم لهم الدليل بأن الأمة لا تستحق الدستور. ومن باب أولى لا تستحق الاستقلال الذى ذاقت العذاب من أجله ولا تزال تجاهد فى سبيله ولا يأنف أن يناقض نفسه وينقض حكمه، فهو الذى ملأ فاه بمدح الحكم النيابى فى اجتماع الكونتننتال فى نوفمبر سنة ١٩٢٥ وأقسم أن ينقذه أو يموت».

«ثم اشترك فى الحكم النيابى عقب عودته سنة ١٩٢٦ وتعين وزيرًا للمواصلات ووزيرًا للمالية. وفى عهد توليه وزارة المواصلات فى سنة ١٩٢٧ افتتح كوبرى دسوق، وأقام نفسه خطيبًا يشيد بذكر الحكم النيابى ويبين منافعه للناس فى الخطبة التى ألقاها فى ذلك اليوم».

«إن من أكبر دواعى اغتباطى أن أفتتح اليوم هذا الكوبرى الجديد ويزيد فى سرورى أن يتم هذا الافتتاح فى عهد الحياة الدستورية وفى ظل الدستور. نعم أيها السادة أذكر الدستور والحياة النيابية فهما وحدهما الضمان الأكيد والوسيلة الوحيدة لاطّراد تقدم البلاد ونشر عوامل الإصلاح والتجديد فى مختلف مرافقها ومصالحها. فإن رقابة الأمة وهى مصدر السلطات خير كفيل بتحقيق رغبات البلاد وتوطيد أسباب العمران والرفاهية فيها».

«هذه شهادة من الحياة النيابية الحاضرة وقد كان مشتركًا مع الوفديين فى الحكم، أما الآن وقد انفرد به واشترك معه الرجعيون الذين كان يسخط بالأمس عليهم قد انقلب حربًا على الحياة النيابية وأصبحت فى نظره أداة إفساد البلاد. فهل رأيتم أبلغ من ذلك حنثًا بالإيمان، وتناقضًا فى الأقوال، وتضليلاً للأفهام».

«نجاح الحياة النيابية فى مصر»

«على أن حسن قيام المصريين بالحياة النيابية ونجاحها فى مصر قد أثار إعجاب الأجانب بل شهدوا فى جرائدهم منذ قام فى البلاد أول برلمان مصرى، فقد كتب مراسل التيمس الإسكندرى فى ١٢ أبريل سنة ١٨٧٩ على إثر انعقاد مجلس شورى النواب الجديد فقال: «إن لكل حكومة نيابية بداية وأن برلماننا لم يكن مستقلاً دائمًا استقلاله الحاضر، على أن مجلس شورى النواب المصرى قد أظهر فائدة عظيمة فى مناقشة مشروعات الإصلاح الزراعى وتوسيع نطاق الأعمال العامة».

وكتب مستر ماك كون فى كتابه «أمصر كما هى!»: «لقد أصبحوا (أى النواب) أكثر استقلالاً وهم الآن عامل مفيد فى سياسة مصر الداخلية».

«وكتب مراسل التيمس بالقاهرة فى ١٦ أبريل سنة ١٨٧٩ ما يأتى:»

«إن مجلس شورى النواب لم يعد موضعًا للاستهزاء لأن أعضاءه قد أظهروا أدلة كثيرة على حيادهم واستقلالهم، فلقد ذهب رياض باشا ناظر المالية إلى المجلس ليعلن رسميًا انتهاء دور انعقاده فخطب النواب خطبة لطيفة رقيقة نوَّه فيها بخدماتهم وأشار إلى انتهاء واجباتهم كلها، ولكن المجلس أبَى أن يرفَضَّ وقام أحد الأعيان خطيبًا فرفض تحية رياض الختامية. وصرح بالنيابة عن بقية النواب أنهم على عكس ما قال رياض باشا لم يفعلوا بعد شيئًا لأن أمامهم عملاً كبيرًا هو مراقبة الوزارة، وأنهم من أجل ذلك يأبون الارفضاض وقد أيد النواب زميلهم الخطيب».

«وعلى ذلك لا يزال مجلس شورى النواب المصرى يعقد اجتماعاته وهو الآن يتشدد فى وجوب خضوع النظار الأجانب والمصريين لإرادته وصيرورتهم مسئولين أمامه عن تصرفهم فى أعمالهم، فالأعضاء فى الواقع ينوون تحويل الحكومة المسئولة اسمًا إلى حكومة مسئولة فعلاً» «كتاب تاريخ المسألة المصرية نيودر روستيه».

«من هذا يتضح آراء الإنكليز أنفسهم فى مجلس النواب المصرى الذى أوجده الخديو إسماعيل فى سنة ١٨٦٨ أى منذ نصف قرن».

«والآن بعد نصف قرن يتقدم واحد من أبناء مصر يستظل بسمائها ويشرب من مائها هو محمد باشا محمود ويتبرم بالحياة النيابية الحاضرة التى أخذتها

الأمة بدماء شهدائها وجهاد أبنائها، ويرفع عقيرته بسَبِّ الأمة وتحقيرها والطعن على الحياة النيابية فيها والقول بأنها لا تمثل حاجات البلاد وأن الأمة لا تستحق هذا الدستور».

«يقول ذلك فى الوقت الذى يعجب فيه العالم أجمع بالبرلمان المصرى الحالى فبالرغم من كونه أحدث البرلمانات عهدًا فهو من أحسنها نظامًا وأوفرها خدمة للبلاد ولا عيب فيه إلا أنه لا يسلم للإنكليز فى مطامعهم التى يبتغون قضاءها على حساب الأمة وهم كلما راموا قضاء وطرهم أقاموا وزارة استبدادية تستند على حرابهم وتسلم لهم فيما يرومون».

«مشكلة مياه النيل

والتحذير من الاتفاق مع هؤلاء الوزراء»

«وهكذا اليوم يفعلون إذ يجتهدون الآن فى حل مشكلة المياه التى تشدد الوفديون فى أن لا يكون حلها إلا بما يصون حقوق البلاد ويضمن توفير المياه للفلاح المصرى فى الحاضر والمستقبل؛ ولكنهم يسارعون الآن وقد تخلصوا من حكم الوفديين إلى أتمام الاتفاق فيها مع وزارة محمد محمود باشا على ما يروم الإنكليز ويضيع حقوق البلاد ثم يضعون الأمة بعد ذلك أمام الأمر الواقع. ويكفى الآن أن أصرح لكم أنه فى عهد وزارتنا لم يوافق مجلس الوزراء على رأى إبراهيم بك فهمى وزير الأشغال فى مسألة مياه النيل؛ حتى إنه همَّ بالاستقالة لعدم الأخذ برأيه ثم عدل عنها خضوعًا لمجلس الوزراء».

«هاهم الآن ينتهزون فرصة تعطيل الحكم النيابى لإبرام اتفاقية على مياه النيل مع وزارة محمد محمود باشا على يد إبراهيم بك فهمى الذى تدركون الآن سر انسحابه من وزارتنا وإدخاله فى وزارة محمد محمود حيث وجد الإنكليز فيه لقمة سائغة لهم؛ حتى إن اللورد لويد عجَّل بسفره لإبرام هذا الاتفاق على عجل قبل أن يضيع وقته والإنكليز كما تعلمون نهَّازون للفرص يعرفون كيف يستعملونها. ولكن البرلمان فى اجتماعه الأخير الخالد فى يوم ٢٨ يوليو سنة ١٩٢٨ كان حكيمًا فى تحذيره الإنكليز وغيرهم من معاملة هذه الوزارة فى شىء، وإعلانه أن كل اتفاق يُبرم معها يكون باطلاً عديم الأثر وغير ملزم للأمة».

«ليفهم ذلك الإنكليز وليعلموا مرة أخرى أن الأمة لا تفرط فى حق من حقوقها وهى حريصة على استقلالها ميالة إلى الاتفاق معهم، ولكن اتفاق الصديق

للصديق لا السيد للمسود. وليعلم الإنكليز أيضًا أنهم بهدم الدستور وتأييدهم حكم الاستبداد فى البلاد وسلوكهم هذه السبل العوجاء إنما يباعدون ما بينهم وبين الأمة ويضعون العراقيل فى طريق الصداقة الحقيقية التى ينشدها الشعبان فى مصر وإنكلترا ويبديها المصريون وقد ينشدها الإنكليز بعد ذلك فلا يجدونها. أما الأمة فسائرة فى طريقها والله معها وهى واصلة بإذن الله إلى غايتها لاسترداد دستورها وتحقيق استقلالها».

«وما كان لنا أن نشك لحظة واحدة فى تحقيق هذه الغاية المقدسة وفى الأمة هذه الروح العالية التى تتجلى اليوم بأعظم مظاهرها فى هذا الإقليم الكريم الذى كان ولا يزال مثلاً ساميًا للتمسك بالوطنية منذ فجر نهضتها والسير على نهج زعيمنا العظيم المغفور له سعد زغلول باشا».

«بارك الله فى البحيرة وأهلها. وأشكركم باسم زملائى واسمى على ما تفضلتم به من الحفاوة البالغة بنا، كما أشكر حضرات مضيفينا الأكرمين حضرة أمين بك إسماعيل رئيس لجنة الاحتفال الذى أكرم وفادتنا وبالغ فى الحفاوة بنا وصاحب السعادة محمد سليمان الوكيل باشا الذى غمرنا بكرمه هنا وحضرة محمد بليع بك الذى أقام السرادق فى محله والذى هدمته الإدارة، وحضرات أعضاء لجنة الاحتفال الذين اشتركوا فى تكريمنا وأشكر حضرات الخطباء الذين غمرونا بأفضالهم. وليس لى من الفضل بأكثر مما لزملائى الوزراء النيابيين الذين تضامنوا معى فى العمل ولا بأكثر مما لحضرات زملائى أعضاء الوفد حاملى علم الجهاد ولا بأكثر مما لحضرات ممثلى الأمة من شيوخ ونواب الذين كان لهم فضل كبير فى تأييدنا فى حركتنا النيابية المباركة الحاضرة، ولا بأكثر مما لكل فرد من أفراد الأمة التى عليها نعتمد فى السير دائمًا إلى الأمام.

وأرسل أصدق تحياتنا إلى سكان هذا الإقليم الكريم».

منشور ثورى

ويظهر أن بعض الشباب المتحمس للوفد رأى أن يستخدم النشرات الممنوعة قانونًا لتأييد مذهبه والحض على كراهية الوزارة، وقد وصل إلى علم رجال الأمن أن هناك نشرة توزع على الناس جاء فيها:

جهاد حرية

«فاستمع أيها الشعب الكريم كيف ترضى بالاستعباد وقد خُلقنا أحرارًا. الحرية وليدة الدماء، والاستقلال ربيب النداء، إما حرية كاملة وإما موت زؤام، الأموات فى سبيل الوطن أحياء خالدون، حرية أو موت».

تلك هى الفقرة الوحيدة التى أُبيح للصحف نشرها وقد اهتدى رجال الأمن إلى المطبعة والأشخاص الذين كتبوا هذا المنشور، وهى مطبعة صغيرة بحى الفجالة لشخص يدعى (يوسف فرنسيس) والشخص الذى تعاقد معها على الطبع طالب أزهرى يدعى (محمد حسنين محمد) وقد قبض البوليس عليه وعلى أخيه (محمود حسنين) الطالب بمدرسة الحقوق وعلى صاحب المطبعة وذلك فى يوم ٣ أغسطس سنة ١٩٢٨ وساقهم إلى قسم الأزبكية حيث أجرى معهم التحقيق، بينما كان يتولى بوليس السيدة زينب تفتيش مركز (لجنة الطلبة) ببيت الأمة وهى اللجنة التى ينتسب إليها محمد حسنين ولكنه لم يعثر على شىء مما يحظره القانون(١).

وسوف نوافى القارئ بما يكون من أثر التحقيق وما يستتبعه من المحاكمة، إن كان ثمة محاكمة، فى موضعه.

* * *

خطبة لرئيس الوزارة

استقبل حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس الوزارة يوم ٤ أغسطس فى بولكلى، وفدًا عن مديرية المنوفية مؤلفًا من أعيانها ووجوهها، وقد خطب بين يدَىْ دولته كل من حضرات السيد عبد المقصود أبو حسين أفندى فعبد الله فكرى سليم أفندى فعبد الهادى محمد أفندى فالأستاذ عبد المقصود حبيب أفندى المحامى فعبد السلام عبد الغفار بك عضو مجلس النواب السابق.

فرد عليهم بالخطبة الآتية:

«يا حضرات السادة»

«أشكركم يا حضرات السادة على تجشمكم مشقة السفر والسعى إلى هنا لتولونى ثقتكم وتشدوا أزرى بكريم عواطفكم ولتسمحوا لى أن اعتبر أن عطفكم وتأييدكم موجهان أولاً إلى بلادكم لا إلى شخصى».

---

(١) الصحف فى يوم ٤ أغسطس سنة ١٩٢٨.

«حقًا لقد ضجت البلاد من حكم تلك الفئة وحقًا لقد كنتم أنتم يا أعيان البلاد أول من ضج من حكمهم النيابى وأول من أصيب بشروره، ولقد رأينا كيف كانت حياتهم النيابية ذريعه لجر المغانم ووسيلة لاحتكار المنافع وسبيلاً للتدخل فى أعمال السلطات الحكومية، تدخلاً أدى إلى الاضطراب والخلل والارتباك.

«دعونا من كل هذه المساوئ وانظروا معى أيها السادة إلى ما جره حكمهم النيابى الفاسد من المضار والبغضاء. ذلك الحكم الذى فرق بين الآل والأصحاب وأنتم لا يقع نظركم إلا على قلوب متنافرة ونفوس مفعمة بالحفيظة حتى صار الناس ولا تظن نفس خيرًا، فكيف إذًا يُرجى للبلاد نجاح أو صلاح من حكم هذه بعض آثاره».

«إننا أول من يؤمن بالحياة النيابية النزيهة الصحيحة التى تقوم على دعائم الإصلاح وتقويم الأخلاق».

«ثقوا أيها السادة أننا نستعيد للأمة دستورها وحياتها النيابية وسننتفع من تجارب الماضى. سنعيدها بإذن الله حياة نيابية صحيحة لا تشوبها شوائب الغرض ولا ينتابها المساوئ تكون رسول سلام ومهد طمأنينة ووئام فى هذا البلد الأمين، وتكون أداة ناجحة وتقدم سريع فى جميع مرافقة».

«يدَّعون أننا أعداء الدستور فليدعوا ما شاؤوا فإننا ماشون فى سبيلنا لإنقاذ مصر من طائفة عاثت فيها فسادًا باسم النيابة وباسم الدستور. وما دمنا معضدين من مليكنا المعظم مؤيدين منكم فإننا لن نبرح حتى ننقذ مصر ونشيد لها دستورًا نزيهًا عادلاً صحيحًا».

«نعم سيكون ذلك. على أننا فى الوقت نفسه سنعمل على إصلاح ما أفسده ذلك الحكم، وسيكون أول ما نعنى به تقويم الأخلاق التى تصدع هيكل بنائها والتى تدهورت إلى الحضيض. ولن تقف جهودنا عند إصلاح ما أفسدوا ولكننا بعون الله مقبلون بالإصلاح على جميع مرافق البلاد، آخذون بيدها حتى تبلغ الدرجة اللائقة بتاريخ مصر الناهضة وفى عملنا هذا إنما نمهد لاستقلال صحيح. استقلال مبنى على أساس قويم».

«نعم سنعمل للاستقلال من طريقه الصحيح طريق العمل والإصلاح وتقويم الأخلاق وما كانت الوطنية الصحيحة شقشقة كلامية وإنما كانت الوطنية جدًا وعملاً وما ابتغت أمة قط استقلالها بالكلام وإنما يُنال الاستقلال بصادق العمل».

«على أنى أوجِّه نظركم يا حضرات السادة إلى أن الحكومات لا تستطيع أن تضطلع وحدها بكل ما يطلب لتحقيق آمال الأمة ومطامعها فى الحياة وإنما كان على الأمة أن تعاون الحكومة لتقوم هى الأخرى بما عليها من واجب المعاونة».

«لن يُنال استقلال الأمم عفوًا: ولكنه يتحقق إذا تضامن جميع الأفراد على العمل على تحقيقه، ذلك بأن يقوم كل فرد بما عليه من واجب، يقوم الزارع بما عليه من واجب فى زراعته. والتاجر فى متجره. والصانع فى مصنعه. والموظف فى عمله والطالب فى الإقبال على دروسه، فإذا تم لكل فرد أن يُعنى بعمله اليومى عناية صادقة فهنالك العظمة وهنالك الاستقلال الصحيح».

«كونوا على يقين أيها السادة أن طريق الاستقلال الصحيح هو قيام كل فرد بما عليه من واجب أحسن قيام. مدفوعًا بحبه لبلاده ووطنيته الحقة. وثقوا بأن أقرب طريق نسلكه لتحقيق أمانينا هو أن يقوم كلٌّ بعمله خير قيام. يجب أن نشعر جميعًا أننا فى عملنا اليومى إنما نؤدى عملاً وطنيًا وخدمة لبلادنا».

«دعوهم يتكلموا ويجادلوا وإنى لأنصح لكم ألا تضيعوا أوقاتكم فى مناقشات جدلية لا طائل تحتها ولا خير فيها ولا داعى إليها. واعلموا أن كل مصرى وطنى يؤمن بحق بلاده ويحبها حبًا صادقًا إنما هو جندى أمين يخدمها بعمله اليومى لا باللجاجة والمناقشة.

نسأل الله القدير أن يعيننا ويشد من عزائمنا حتى نتمَّ ما عقدنا العزم عليه من إصلاح وحياة نيابية قويمة واستقلال صحيح فى ظل حضرة صاحب الجلالة مليكنا المُفدَّى».

إلغاء صحف يومية

وفى يوم ٥ أغسطس سنة ١٩٢٨، أصدر مجلس الوزراء قرارًا بإلغاء رُخَص الجرائد اليومية التى لا تصدر بانتظام وأتبعه بمذكرة تفصيلية وهذا نصهما...

قرار

من مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على قانون المطبوعات الصادر بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨١ وعلى قرارات مجلس الوزراء الصادرة فى ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩ و٢٦ يوليو سنة ١٩٢٨.

وعلى شروط الرخص التى تعطى بإصدار جرائد يومية وعلى المذكرة المرفوعة من وزارة الداخلية بتاريخ اليوم.

قرر مجلس الوزراء

المادة الأولى ـ تعتبر ملغاة رخص الجرائد اليومية التى لم يعمل بها فى ثلاثة الأشهر التالية لتاريخ إعطائها أو التى انقطع صدورها منذ سنة من تاريخ هذا القرار:

وتُعتبر ملغاة كذلك رخص الجرائد اليومية التى تصدر الآن بغير انتظام.

المادة الثانية ـ على وزير الداخلية تنفيذ هذا القرار.

بولكلى فى ١٩ صفر سنة ١٣٤٧ (٥ أغسطس سنة ١٩٢٨).

رئيس مجلس الوزراء

(محمد محمود)

* * *

مذكرة

مرفوعة إلى مجلس الوزراء

«بشأن الجرائد المرخص لها بالصدور يوميًا»

«لفت نظر الوزارة أخيرًا كثرة رخص الجرائد اليومية كثرة لا تتفق مع الواقع المشاهد مما يصدر منها. ومن المتبع منذ زمن طويل أنه إذا طلب أحد الترخيص له بإصدار جريدة يومية وقبل طلبه اشتُرط عليه فى نفس الرخصة أنه إذا لم يعمل بها فى ثلاثة الأشهر التالية لتاريخ إعطائها أو إذا كان قد عمل بها وانقطعت الجريدة عن الصدور مدة سنة، فإنها تكون ملغاة غير معمول بها».

«لذلك عنيت الوزارة بتقصّى أحوال الرخص المعطاة لإصدار جرائد يومية، حتى إذا كان أحد الشرطين المتقدمين قد تحقق فى بعضها طُبق فيها حكم الإلغاء وأُعلن ذلك لصاحب الرخصة».

«وقد كانت نتيجة الفحص الذى قامت به الوزارة أن رخص الجرائد اليومية تنقسم إلى أقسام ثلاثة»

«الأول رخص بجرائد تصدر يوميًا بانتظام عدا يوم عطلة فى الأسبوع يكون تارة الجمعة وطورًا الأحد أو الإثنين، وهذا النوع من الرخص لا شُبَه فيه».

الثانى ـ رخص بجرائد يومية تحقق فيها أحد الشرطين المتقدم ذكرهما تحققًا صريحًا فهى إما لم يُعمل بها فى ثلاثة الأشهر التالية لتاريخ إعطائها وإما أنه عمل بها وصدرت الجريدة بانتظام أو غير انتظام زمنًا ثم انقطع صدروها مدة السنة، ولا نزاع فى أنها مع الحكم الصريح الوارد فى الرخصة أن تعتبر جميع هذه الرخص ملغاة لا وجود لها».

الثالث ـ رخص بجرائد يومية تصدر منذ الترخيص بها بغير انتظام أو هى قد صدرت زمنًا بانتظام ثم أصبحت منذ أكثر من سنة تصدر بغير انتظام، فبعضها يصدر مرة أو مرتين أو ثلاثًا فى الأسبوع وبعضها مرة أو مرتين في الشهر أو يصدر فى فترات أطول من الشهر كل ذلك بلا ميعاد ثابت أو نظام مُطّرد».

«وقد لاحظت الوزارة أن العدد الأكبر من هذا النوع الأخير من الجرائد يعتمد فى صدوره على الإعلانات القضائية، مع أن هذه الإعلانات لا تعطى لها إلا بوصف أنها يومية وتنفيذًا لأحكام القانون التى تقضى بالنشر فى جرائد يومية».

«ولا تقوم هذه الجرائد على شىء من تحرى موافاة قرائها بصورة مفصلة كاملة بقدر الإمكان عن الأحوال والأنباء التى تزعم أنها جعلتها بضاعة لها، بل تكتفى بنقل أخبار ومقالات عن الجرائد الأخرى استحياء من أن تقتصر على نشر الإعلانات دون غيرها، ولتوهم بأنها كالجرائد الأخرى يجوز أن تقصد لما تضمنته من الأخبار والمقالات».

«من المؤكد أن جرائد تصدر بلا انتظام وعلى هذا الوجه من العناية بالتحرير لا يمكن أن يكون لها قراء ثابتون منتظمون مشتركون أو مشترون يعتادون قراءتها ويلتمسون فيها معرفة الأخبار فيقع نظرهم عفوًا أو قصدًا على ما فيها من إعلانات».

«ولا شك فى أن نشر الإعلانات القضائية فى مثل هذه الجرائد مخالف لظاهر أحكام القانون التى تشترط أن تكون الجريدة يومية؛ إذ لا يجوز أن يكون المقصود إلا أن تكون يومية فعلاً لا اسمًا».

وفى هذا النشر فضلاً عن ذلك تفويت للغرض الذى قصد إليه الشارع من اختصاص الجرائد اليومية بنشر الإعلانات فلم يقع اختياره عبثًا، بل الملحوظ فى ذلك الانتفاع بقوة انتشار تلك الجرائد لتكون للإعلانات التى تنشرها حظ الشهرة والذيوع اللذين يعمل الشارع على تحقيقهما بكل الطرق.

ولذلك يكون نشر الإعلانات فى الجرائد التى لا تصدر يوميًا مخالفًا للقانون شكلاً وموضوعًا.

وليس يمكن أن يقوم شك فى أن العدد الأكبر من هذا القسم يعتمد على الإعلانات القضائية، فإن صدور جريدة بلا ميعاد ثابت معروف مقدمًا لا يمكن أن يكون من مصلحتها ولا يُلجأ إليها إلا لضرورة والضرورة هنا هى أنها لو وصفت بحسب الواقع، أى بأنها أسبوعية أو شهرية أو نصف أسبوعية أو شهرية، لامتنع عليها مورد الإعلانات التى لا تعطى إلا للجرائد اليومية. فصاحب الجريدة لا يستطيع من جانب إصدارها يومية بل قد لا يستطيع إصدارها أصلاً ولا يجد من مصلحته من جانب آخر أن يسلم بذلك خشية أن يضيع عليه ذلك المورد الفياض. وعلى ذلك فبدلاً من أن تكون صفة اليومية سبيلاً ووسيلة للحصول على الإعلانات تصبح الإعلانات سبيلاً ووسيلة لإصدار الجريدة، ولما كانت الإعلانات غير كافية وحدها لتغذية جريدة تصدر يوميًا فهى تصدر بلا انتظام.

وإذا جاز أن تعتبر الإعلانات القضائية موردًا يعين أصحاب الجرائد فى أرزاقهم، فإن نشر الجرائد لمجرد تصيد تلك الإعلانات يكون استغلالاً قبيحًا لنظام الصحافة يخرجه عن وجهه، ويجعله تجارة غير مشروعة وتحيلاً على القانون تتعطل به مصالح الأفراد ويضطرب معه نظام المعاملات.

بناء على ذلك يكون حال هذا العدد الأكبر تحيلاً بقانون المطبوعات على قانون المرافعات وتحيلاً بهذا الأخير على قانون المطبوعات.

وقد تكون بعض جرائد هذا القسم لا تنشر إعلانات قضائية ولكنها فى هذه الحالة لا يصدر منها طول السنة إلا عدد قليل جدًا؛ مما يدل أصرح الدلالة على أن المقصود بإصداره التحيُّل على الشرط الوارد بالرخصة، من أنه إذا انقطعت الجريدة عن الصدور مدة سنة أصبحت ملغاة.

وغنى عن البيان أن القواعد التى تحددها الحقوق والواجبات لا يتوافر لها احترام أو طاعة إلا إذا أبطلت كل محاولة للتحيل عليها والهرب من أحكامها، وذلك مبدأ مُسلَّم معمول به فى جميع القوانين والأنظمة.

«لذلك تكون جميع رخص هذا القسم ملغاة أيضًا وليس هذا الإلغاء أقل تبريرًا من إلغاء رخص القسم الثانى.

ولقد تملك وزارة الداخلية إصدار القرار اللازم لإلغاء رخص القسمين الثانى والثالث. فإن هذا الإلغاء يعدو أن يكون تطبيقًا واضحًا لقانون المطبوعات وتنفيذًا لشروط الرخص التى تعطيها. على أنها آثرت أن ترفع الأمر إلى مجلس الوزراء استئناسًا بتأييده، فإذا وافق تفضل بإصدار القرار اللازم بإلغاء رخص القسمين الثانى والثالث وبالأمر بإعلان ذلك إلى أصحاب الشأن».

وزير الداخلية

(محمد محمود)

ولم يكن خافيًا بحال من الأحوال ما ترمى إليه الوزارة من جراء هذا الإلغاء، فقد قدمنا فى الأبواب الماضية أن وزارة محمد محمود باشا أقدمت - بتعطيلها الحياة النيابية وما استتبعها - على كبيرة، وفى رأينا أن وزارة يرأسها رجل عرك المسائل السياسية وتضم بين أعضائها شخصيات بارزة لم تكن لتقدم على هذا الأمر دون أن تأخذ له عُدَّته وتحتاط لنتائجه. وقد عرف من التجربة فى السنوات الأخيرة أن السلطة الحاكمة إذا وقفت جريدة أو ألغت رخصتها ما لبثت أن رأت جريدة أخرى ذات رخصة قديمة ولم تكن لتظهر قد حلت محل المُلغاة أو المعطلة؛ لهذا كان من الحيطة التى سلكتها الوزارة إلغاء رخص الصحف التى لا تصدر بانتظام، حتى تضمن إذا ما عُطلت صحيفة أن لا تقوم أخرى مقامها.

وقد لقبت (السياسة) هذا العمل بأنه: «قرار حكيم»، ثم قالت:

«ثم هى (أى الصحف الملغاة) تزحم الجو بلا فائدة وتتمتع بحقوق وامتيازات أو منح ليست أهلاً لشىء منها إذ كانت لا تقوم بواجبها فى مقابلة ذلك........

....

....

وما نظن بالقارئ إلا أنه يعلم أن أصحاب هذه الصحف كانوا يعيشون عيالاً على الأمة وحميلة على الجمهور.. إلخ».

أما جريدة البلاغ فاعتبرت هذا القرار (محنة للصحافة)، وقالت بعد مقدمة طويلة:«

«نشرنا أمس القرار الجديد الذى أصدره مجلس الوزراء خاصًا برخص الجرائد، وقد رأى القراء أنه يقسم الرخص ثلاثة أقسام. أولها رخص الجرائد

التى تصدر بانتظام، والثانى رخص الجرائد التى لم يعمل بها فى ثلاثة الأشهر التالية لتاريخ إعطائها أو التى انقطع صدورها من سنة، والثالثة رخص الجرائد اليومية التى تصدر الآن بغير انتظام. فأما الأولى فالقرار لا يمسها بسوء لأن المساس بها لا يكون من هذا الطريق وإنما يكون من طريق إنذارها أو تعطيلها طبقًا لقانون المطبوعات، وأما الثانية فالقرار يعتبرها ملغاة وهى كذلك فى الواقع وعملاً بالنظام الذى أُعطيت على أساسه فليس فى إلغائها جديد. وأما القسم الثالث أى قسم الرخص التى تصدر الآن بغير انتظام، فهو الذى اعتدت الوزارة فيه على حرية الصحافة وعلى حق الملكية معًا اعتداء لا يجيزه قانون من القوانين.

ولبيان هذا الاعتداء نقول إن كل رخص الجرائد اليومية أُعطيت مقيدة بقيد معين تكتبه وزارة الداخلية فى كل رخصة وهذا نصه: «إذا لم يعمل بهذه الرخصة فى ثلاثة الأشهر التالية لتاريخ إعطائها أو إذا كان قد عمل بها وانقطعت الجريدة عن الصدور مدة سنة فإنها تكون ملغاة ولا عمل لها». فهذا هو القيد الوحيد الذى تقيد به الرخصة من حيث صدور الجريدة، والشرط الوحيد الذى يحفظ به صاحب الرخصة ملكيته وهذا الشرط يطلب من صاحب الرخصة أمرين من اثنين، وهما إصدار الجريدة فى ثلاثة الأشهر التالية لتاريخ إعطاء الرخصة، وألا تمضى على تعطيل الجريدة سنة كاملة إن كانت قد انقطعت عن الصدور. فما دام هذان الأمران متوافرين فالرخصة سليمة ملكيتها فى يد صاحبها لا يسوغ أن يدخل عليها من هذه الناحية أدنى سوء. ولكن الوزارة جاءت الآن وقالت إنها تضع شرطًا جديدًا هو أن «تصدر الجريدة بانتظام» ثم لم تجعل هذا الشرط ساريًا على الرخص الجديدة وحدها كلاً، ولم تنذر به أصحاب الرخص القديمة ولم تضرب لهم موعدًا يعملون فيه، بل طبقته فى الحال وبلا أدنى تنبيه أو إنذار على جميع الرخص القديمة فقضت عليها بالإلغاء.

وبأى مبرر تعتدى الوزارة على حق الملكية هذا الاعتداء؟

تقول فى مذكرتها الإيضاحية إن أصحاب هذه الجرائد يحتالون لينتفعوا بإعلانات المحاكم حتى صاروا لا يصدرون جرائدهم إلا لهذه الإعلانات وحدها وبالقدر الذى تطلبه. وهذا فى ذاته صحيح وقد شكت منه الصحف اليومية غير مرة ولكن ما لهذا وللرخص تُلغى من أجله ويُحرم أصحابها من ملكيتها بسببه؟

إن المحاكم هى التى توزع إعلاناتها على الجرائد وهى التى تقرر فى جمعياتها العمومية قبول هذه الجريدة أو تلك لنشر إعلاناتها، فالعلة آتية من هذه القرارات التى تصدرها المحاكم لا من شىء آخر. وقد كان العلاج الحقيقى وأن العلاج هو المقصود، أن ترسل وزارة الحقانيه منشورًا إلى المحاكم تطلب منها فيه الامتناع عن نشر إعلاناتها فى الجرائد التى لا تُقرأ ولا تصدر بانتظام، أما إلغاء الرخص فهو عقاب لأصحاب الجرائد على خطأ فى تطبيق قانون المرافعات ليسوا هم الذين ارتكبوه.. إلخ.

إنذار جريدة البلاغ

وفى اليوم التالى لصدور هذا القرار تسلم الأستاذ عبد القادر حمزة صاحب جريدة البلاغ إنذارًا من دولة وزير الداخلية هذا نصه:

وزير الداخلية:

بعد الاطلاع على المادتين الـ١٣ والـ ١٤ من قانون المطبوعات الصادر فى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨١.

«وبما أن جريدة البلاغ تقصد الحض على كراهة نظام الحكومة وإثارة الخواطر عليه نشرت فى العدد نمرة ١٦٥٥ الصادر بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٩٢٨ خبرًا مختلقًا عن منشور زعمت أن اللورد لويد بعث به إلى رؤساء المصالح بالوزارات».

وبما أن الوزارة أصدرت فى نفس ذلك التاريخ بلاغًا تكذب فيه ذلك الخبر تكذيبًا قاطعًا.

وبما أن الجريدة المشار إليها خلافًا لحكم القانون لم تنشر ذلك التكذيب بل لجَّت فى الاختلاق فكذبت التكذيب على وجه دل على شدة الإصرار واستباحة كل الوسائل فى سبيل التحريض على كراهة الحكومة.

قررنا

أولاً - تنذر جريدة البلاغ للمرة الثانية.

ثانيًا - على جريدة البلاغ نشر هذا القرار فى صدر أول عدد يصدر منها.

ثالثًا - على محافظة العاصمة تنفيذ القرار.

تحريرًا ببولكلى فى ٧ أغسطس سنة ١٩٢٨.

وزير الداخلية

محمد محمود

تصريحات خشبة باشا

قالت الأهرام بتاريخ ١٢ اغسطس:

نشرت جريدة «لابورص» طبعة الإسكندرية، تصريحات لمعالى احمد محمد خشبة باشا وزير الحقانية بعنوان «صفحة من التاريخ المصرى - لماذا خرجت من الوفد» وهذا ما قاله معاليه لمحدثه: تريد أن تعرف لماذا خرجت من الوفد أخيرًا بعد أن كنت وفديا من الساعة الأولى. إن السبب بسيط وهو أنى أعتقد أن الوفد بصفته حزبًا لم يبقَ له ما يبرر وجوده، وأن الأشخاص الذين يؤلفون الآن ما لا يزالون يسمونه وفدًا هم بعيدون عن روحه».

- وماذا تعنى بذلك معاليكم؟

- ترى أنه يجب أن أبسط الحالة بوضوح أتم وها أنا مستعد لذلك.

«يجب أن تلاحظوا أولاً أنى لم أكن عضوًا فى الوفد فى وقت من الأوقات وإنما كنت وفديًا، وأما كيف أصبحت كذلك فهذا ما سأبسطه ولو أطلت الحديث».

لما خرجت البلاد من الحركة الشديدة التى هزتها فى سنة ١٩١٩ بدأت المفاوضات التمهيدية فى سنة ١٩٢٠ على يد الوفد برياسة المغفور له سعد زغلول باشا، وقد أفسحت المجال لأعظم الآمال فيما يتعلق بتحقيق الأمانى الوطنية.

«وعلى إثر هذه المفاوضات وبعد عودة الحكومة البريطانية لمصر فى سنة ١٩٢١ رأت أن ترسل وفدًا رسميًا إلى لندن مهمته تبادل الآراء على أساس إرشادات لجنة ملنر ظهر فى البلاد رأيان مختلفان، فقال فريق (عدلى يكن باشا وأصحابه): إن النتائج التى حصلت عليها البلاد وإن لم تكن محققة لأمانيها المشروعة فى الاستقلال يجب أن تُقبل، وأن تكون بالنسبة إلينا مرحلة أولى فى سبيل التحرر وجسرًا نجتازه لمطالب أخرى ولكفاح وأعمال مقبلة».

وكان القائلون بهذا الرأى يعتقدون أنه يجب أن لا ننتظر من إنكلترا فى الوقت الحاضر تساهلاً أعظم فى سبيل الاعتراف بحقوق مصر، وكانوا يرون أنه يجب الاستفادة من الظروف السانحة بلا إضاعة وقت لأن الوقت قوة يستفيد منها القوى لا الضعيف.

ولكن إلى جانب هذا الرأى الذى كان على سداده لا يحقق الأمنية الكبرى فى الحرية التى كانت تهز أوتار القلوب فى شبيبة البلاد، قام رأى آخر أكثر تفاؤلاً يفسح الجو لآمال أوسع وأعظم، وتمكن هذا الرأى من نفوس السواد الأعظم من المصريين.

وكان المرحوم سعد باشا، ذلك الرجل المخلص الذى يعرف بقوة بلاغته أن يرسل الثقة فى صدور الذين يسمعونه، يحملنا على النظر إلى مستقبل باهر مملوء بالآمال.

«وبإزاء هذين الرأيين: رأى العدليين ورأى السعدية، رأيت بكل إخلاص كما رأى معظم المصريين أنه يجب علىَّ أن أنحاز إلى الوفد الذى كان يعللنا بتحقيق آمالنا فى استقلالنا المحبوب فى أقرب وقت».

«وهكذا صرت وفديًا! وهذا هو السبب الذى حملنى وأنا موظف فى الحكومة على أن لا أخشى الإحالة على مجلس تأديب ولا الإنذار بحجة أنى أظهرت ميولى الوفدية».

«على أن الأحوال لسوء الحظ أثبتت لسعد زغلول باشا ولنا أيضًا أن تحقيق أمنيتنا فى الاستقلال التام ليس سهلاً كما اعتقدنا حينًا..».

«ولا يزال الجميع يذكرون حوادث سنة ١٩٢٣ و١٩٢٤، فقد أعلن الدستور ودُعى سعد زغلول باشا لتولى زمام الحكم على أثر الانتخابات الأولى...».

«وكان معتمدًا على ثقة البلاد كلها فسافر فى أحوال ملائمة جدًا لاستئناف المفاوضات مع بريطانيا العظمى، التى قامت فيها وزارة من حزب العمال كان وجودها فى دست الحكم معززًا لآماله».

«على أن فشل هذه المفاوضات مع المستر رامسى مكدونالد قد أفهم أكثرنا تفاؤلاً أن الآمال العظيمة التى كانوا يلوحون بها للشعوب وهم فى خارج الحكومة لا يتحملون مسؤوليتها، تصطدم من الوجهة العملية بحقائق تضطر الرجال المسئولين إلى مراعاتها مختارين أو مضطرين».

«وكان سعد زغلول باشا نفسه بطبيعة الحال أول الذين اعتقدوا بذلك. وقد لاحظ كل منا هذا التبدُّل فى موقفه إذ أصبحت تصريحاته العلنية والخاصة مفرغة فى قالب الاعتدال».

ومن ذلك الحين لم يبقَ ما يبرر وجود الوفد حزبًا مستقلاً عن حزب عدلى باشا، ويمكنكم أن تلاحظوا أن هذين الحزبين لا فارق بينهما من حيث المبادئ فكلاهما يريد بلا جدال استقلال مصر التام، ولكنهما لم يتفقا فى الرأى على الوسائل التى يجب التوسل بها للوصول إلى هذا الاستقلال».

«ومنذ الساعة التى بدأ بها سعد زغلول باشا يستخدم الوسائل التى اقترحها عدلى باشا وأصحابه وجد الائتلاف فعلاً، وكان من طبيعة الحال أن يندمجا فى كتلة وطنية واحدة».

«ولكن لسوء الحظ قامت الأحقاد الناشئة عن الحالة الروحية السابقة والتى شجعتها صحافة مغرضة غير بصيرة فى حملات متقابلة، فحالت دون تحقيق هذه الوحدة التى هى فى الحقيقة قوتنا الوحيدة وسلاحنا الوحيد فى مفاوضاتنا مع الدولة المحتلة».

ولكى تدرك الأحزاب الموقف إدراكا حقيقيا شاء القدر أن تقع تلك الحوادث المؤسفة التى عقبت مقتل المأسوف عليه السردار، والتى عرضت للخطر نتائج جهود سنوات عديدة كلها جهاد وكفاح .

- هل فى هذه الأحوال قبل سعد زغلول باشا ائتلاف الأحزاب»؟

نعم ولم يقبل فقط تأييد وزارة رأسها أولاً عدلى باشا نفسه ثم ثروت باشا (وقد كنت أحد أعضائها) ولا الموافقة على أن يدير ثروت باشا وحده المفاوضات فى لندن، بل كنا نراه دائمًا فى مجلس النواب الذى أداره بنفوذ ومهارة عظيمين يُسكت أنصاره المشاغبين الذين كانوا يريدون تعكير الأمور.

ومع ذلك أشاع بعضهم حينئذ أن الائتلاف لم يكن قويًا إلا فى ظاهره.

- إنى أتحدى أيًا كان أن يذكر مسألة واحدة من المسائل السياسية الداخلية أو الخارجية لم يكن فيها السعديون والعدليون على اتفاق تام فى كل تلك المدة السعيدة التى دام فيها اتفاق الأحزاب فى حياة سعد زغلول باشا . وماذا يعنى هذا الاتفاق سوى أن الحزبين لم يبقَ مبرر لوجودهما مستقلين أحدهما عن الآخر وقد كان ذلك الوقت أصلح الأوقات لهذا الاندماج فعرضت اقتراحات بهذا المعنى واستطلعت آراء كبار زعماء حزبنا فى هذا الموضوع وأفاخر بأنى كنت من دعاة السلام والوئام ولكن روح الحزبية فعلت فعلها فى هذه المرة أيضًا وحالت دون هذا الاندماج، ولو أمدَّ الله فى عمر سعد باشا لأمكن تحقيق الآمال بهذا الاندماج لأن

الاستمرار فى رؤية هذا الاندماج موجودًا بالفعل والواقع كان يؤدى بالزعيم الكبير المعروف بإخلاصه وحكمه إلى إعلانه برغم التردد والتأجيل الذى كان لابد منه مراعاة لأنصاره، ويالها من قوة أدبية كنا نحصل عليها حينئذ فى جهادنا من أجل مطالبنا الحقة! ولكن سوء حظ بلادنا قضى بأن يخلف النحاس باشا سعد باشا بعد وفاته، ففى الساعة التى تولى فيها السلطة كانت مصر متمتعة بنعمتين عرضهما للخطر بسياسته، وهما فى الداخل نعمة السلام الذى أوجده الائتلاف فى النفوس، وفى الخارج احترام العالم الذى نشأ من سياسة الائتلاف الخارجية.

على أن الدسائس التى دسها أعضاء الوفد ليحلوا أو يعينوا أنصارًا فى الوظائف الإدارية والسياسية غير مبالين بالاعتبارات الوطنية، والمعارضة التى كانوا يبدونها فى ترشيح كل غير وفدى مهما تكن كفاءته، والمحسوبية التى بالغوا فى إظهارها لبعض عناصر السكان على حساب كرامة الآخرين؛ كل ذلك مكن مصطفى النحاس باشا وأصحابه من إثارة الأحقاد القديمة وإلقاء بذور الشقاق وإيقاظ الفتنة.

وكل ذلك لم يكن من أجل فكرة أو مبدأ - إذ من المعقول أن يؤيد الإنسان فكرة أو مبدأ - ولكن من أجل أغراض وغايات خاصة.

وإن الوفد الذى لم يعد حزبًا سياسيًا بالمعنى الصحيح منذ مدة قد أصبح مسلمًا لمطامع خاصة يسعى إلى تحقيقها الذين يحاولون إرضاء شهواته أو تعزيز نفوذهم بالدسائس والتفرقة.

أما سياستهم الخارجية فحسبى أن أذكر عنها المنهج البعيد عن الحكمة والمهارة الذى نهجوه فى أثناء الأزمة المسماة أزمة قانون الاجتماعات والحل غير الشريف الذى حل به النحاس باشا هذه الأزمة.

فأى شيء فى هذه الأحوال يحملنى على البقاء فى حزب الوفد، هل المطامع الشخصية؟! إنى أحمد ربى لبُعْدى عنها وفى حياتى الماضية ما يؤيد ذلك. أم الصداقة أم التربية والأخلاق المتناسبة؟ يمكننى أن نقول إنه من هذه الوجهة أيضًا لا شيء يربطنى بالوفد.

- اسمح لنا يا صاحب المعالى أن أُسائلكم لماذا بقيتم فى الوفد، ولماذا اشتركتم فى الوزارات الائتلافية بصفتكم وفديًا مع أنكم كنتم منذ سنة ١٩٢٤ موقنين بعدم فائدة التفرقة بين وفديين وغير وفديين؟

ـ قلت لك إننى فى حياة سعد زغلول باشا وفى عهد الائتلاف كنت أؤمل أن يتم الاندماج بين الحزبين والسعى إلى ذلك فى كل فرصة؛ فإن مبادئهما واحدة فى السياسة الداخلية والخارجية والوسائل التى يتوسلان بها متماثلة ولم يبقَ فرق فى أن يكون الرجل من هذا الحزب أو من ذلك.

لقد كنت وفديًا بالمعنى الصحيح أى بمعنى أنى كنت أعتقد بإخلاص وأعمل بنشاط على تحقيق أمنيتنا الوطنية بالاستقلال، ولكن منذ صار الوفد غير ما كان حاولت أن أنتهز الفرصة لإعلان عدم تضامنى معه وقد دفعتنى أعمال النحاس باشا وأنصاره نهائيًا فى هذا السبيل. وإنى بخروجى من حزب الوفد الحالى لا أعد نفسى غيرت رأيى أو سياستى بل لا أزال مخلصًا لأمنية جميع المصريين من سعديين وعدليين، الذين جاهد كل منهم لتحقيق وجهة نظره ثم انتهوا عمليًا بانتهاج سياسة وطنية واحدة.

وإنى بتحررى من قيود الأحزاب ومن نزعاتها وتعصبها وأغراضها الخاصة أعتقد أنى أستطيع أن أخدم يسر بلادى العزيزة واستقلالها بحرية ونشاط أعظم وأنا مستقل عن الأحزاب. هذه هى خطتى السياسية.

ثم سأله المحرر رأيه فى شؤون وزارة الحقانية فقال إنه ينوى إجراء إصلاحات كثيرة، وزاد على ذلك «أن الوزارة الحالية عازمة على انتهاج سياسة عملية وسأخبرك متى حان الوقت عن المشروعات التى أنوى تنفيذها».

سفر الأستاذ وليم مكرم عبيد إلى إنكلترا

فكر الوفد أن يبعث ببعض رجاله إلى لندن مقر حكومة الدولة الممثلة للقيام بدعاية ضد وزارة محمد محمود باشا، لإفهام حكومة إنكلترا أنها وزارة بغيضة إلى الشعب المصرى ولا تستطيع أن تزن دقة الأعمال فى البلاد.

وكان يوم الثلاثاء ٤ أغسطس موعد قيام الأستاذ مكرم عبيد على قطار الساعة الحادية عشرة صباحًا من محطة القاهرة إلى بورسعيد ليبحر منها إلى إنكلترا، فاتخذت حكمدارية العاصمة الاحتياطات خشية حدوث مظاهرات أو سواها، ولكن المودعين على رصيف المحطة كانوا عديدين وقد هتفوا بحياة المسافر والنحاس باشا وذكرى سعد، وكان من بين ما هتفوا به: «الأمة فوق الحكومة والحق فوق القوة».

«وبعدما تحرك القطار تقدم بعض رجال البوليس الملكى وساق رئيس قسم الأزبكية حسن يس أفندى عضو مجلس النواب المنحل وثلاثة آخرين، وقد أجرى التحقيق معهم ثم أطلق سراحهم».

استقبال الصحف الإنكليزية لرسول الوفد

«أبرق مراسل الأهرام لجريدته من لندن بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٨ يقول:

«نشرت جريدة مورننج پوست تلغرافًا لمكاتبها من القاهرة قال فيه إن مكرم عبيد بك سيلتحق عما قريب برجل معين من رجال الوفد فى لندن، ويقال إن غرضهما بث الدعوة بين أعضاء البرلمان البريطانى. وتجاهر الدوائر الوفدية فى القاهرة باعتقادهم أنه سيقع تغيير جلى فى الحالة السياسية فى الخريف المقبل».

«والظاهر أن المكاتب بإشارته هذه يقصد الدكتور حامد محمود الذى جاء لندن منذ بضعة أسابيع. ويوجد رجل آخر من كبار رجال الوفد فى لندن أيضًا. وعلى كل حال، فإن الآونة الحاضرة لا تصلح لبث الدعوة بين أعضاء البرلمان لأنهم الآن متفرقون فى جهات متعددة يقضون عطلتهم الصيفية. ومن المشكوك فيه أن أحدًا منهم لا يزال باقيًا فى لندن».

«وقد نشرت جريدة «أفريكان وورلد» رسالة لمكاتب لها بمناسبة عزم مكرم عبيد بك على زيارة إنكلترا والقيام بدعاية بين النواب البريطانيين فقال إن الوقت الذى وقع عليه الاختيار لهذه الزيارة غير ملائم. فلكى يستطيع مكرم عبيد بك أن يحقق الغاية من مهمته عليه أن يوسع نطاق أسفاره حتى تتناول جميع المصايف فى إنكلترا وإيرلندا وأوروبا وحتى فى كندا وأميركا. وكل ما يمكن وقوعه فى الوقت الحاضر هو أن يتمتع مكرم عبيد بك بنزهة؛ طيبة على حساب الوفد. وسيُقال قليلٌ من النواب والعمال الذين لا أهمية لهم ثم يعود بعد ذلك إلى مصر بطنطنة وضجة على قدر ما تسمح به الحكومة، ويحمل رجال الوفد على الاعتقاد بأنه قام بعمل ما غير صريح ولكنه على أعظم جانب من الأهمية. وقد تعود الوفد أن يدفع ثمن مثل هذه السخافات ويتقبلها وسيدفع بلا ريب ثمن القصة التى سيرويها له مكرم عبيد بك ويتقبلها، وإذا كان لمكرم بك بعض الشهرة فى مصر فإنه لا قيمة له فى إنكلترا. ومن سوء حظ الوفد أنه يفتقر دائمًا إلى الطراز الصالح من الرسل الذين يستطيعون أن يعملوا عملاً حسنًا فى بريطانيا،

وقد يسلمون بهذا ويقولون إنه ربما كان فى وسعهم أن يجنوا شيئًا من الفائدة لو وقع اختيارهم على من هو خير من مكرم عبيد بك؛ ولكن ربما كان من هم أقدر منه موضعًا للشكوك والريب».

حديث للنحاس باشا

نشرت جريدتا البلاغ وكوكب الشرق فى يوم ١٥ أغسطس الحديث الآتى نصه الذى أفضى به النحاس باشا لحضرة عبدالقادر أفندى حمزة، قال:

حكم الاستبداد والإرهاب

«س - ما رأى دولتكم فى الحالة الحاضرة؟».

«ج - أى حالة تعنون؟ أما عن شعور البلاد نحو هذا الانقلاب الدستورى الشنيع فليس فى مصر أحد، اللهم إلا جماعة الوزراء والمرتزقة ينكر سخط الأمة وتبرمها من تلك الحالة البشعة التى وصلنا إليها بفضل «محمد محمود وشركاه»، ولقد رأيت بنفسى مظاهر هذا الشعور الوطنى متجلية فى كل مكان وفى كل طبقة من طبقات الأمة مما لم يسبق له مثيل فى تاريخ نهضتها؛ ولذلك إنى مطمئن كل الاطمئنان بل واثق كل الوثوق من أن هذا الحكم الاستبدادى لن يقهر أمة هذا شعورها وتلك بيوتها وهو لابد زائل وقصير المدى».

«وأما عن الحالة التى وصلت إليها البلاد بعمل تلك الوزارة فهى حالة لن تُنكب بمثلها أمة فى القرن العشرين. اذكروا لى أمة واحدة من الأمم الغربية أو الشرقية تعانى ما تعانيه مصر الآن من حكم الإرهاب والظلم فوق التضليل والإفساد بكل طرق الإفساد والإغراء».

«لقد هدموا الدستور ووأدوه وأدًا وكان السبب الذى انتحلوه لهدمه أشنع من الهدم نفسه؛ إذ أعلنوا للملأ أن الأمة المصرية لا تستحق هذا الدستور وأنها قد تبقى ثلاث سنوات فثلاث سنوات بعدها من غير أن تبرهن على أهليتها له».

«فهل هناك جريمة أشنع من هذه الجريمة؟ وهل إذا صح هذا يصح لى أنا المصرى أن أطالب الإنكليزى بالاستقلال؟ وإذا طالبته به ألا يرد علىَّ بما قاله محمد محمود فى تلك الأمة من أنها غير رشيدة لا تستحق حكم نفسها فمن باب أوْلَى لا يُعهد إليها بشؤون غيرها من الأجانب».

«هذه هى النتائج الحتمية لنظرية أولئك الناس فى أمتهم. وهذا مبلغ إجرامهم فى حقها ولكن الأمة لها نظريتها وهى نظرية الحق والصدق ولن تعبأ بمحمد محمود ومن معه من الخارجين عليها، وهى ليست فى حاجة إلى أمثالهم للتدليل على أهليتها واستحقاقها للدستور والاستقلال معًا».

«ولكن هل تظنون أنهم اكتفوا بهدم الدستور ورجع الأمة إلى الوراء سنوات عديدة؟ كلاً فهم لا يكفيهم حكم الاستبداد بل لابد لهم من حكم الإرهاب والتضليل أيضًا حتى يخفوا معالم جريمتهم فالصحافة خنقوها خنقًا ولم يستحوا من أن يعيدوا قانون المطبوعات الكريه بل فعلوا أشد مما فعلته أية وزارة سابقة حتى تحت الأحكام العرفية البريطانية، فألغوا رخص نحو مائتى جريدة وأغلقوا بيوت كثير من أصحابها ومن العمال المساكين، وفى الوقت نفسه فتحوا خزانة الحكومة لبعض الصحف المنافقة كى تكيل لهم المدح والثناء على ما أجرموا فى حق وطنهم».

«وهل أنا فى حاجه إلى تعداد مظالمهم الأخرى من منع الاجتماعات الخاصة مخالفين بذلك حتى قانون الاجتماعات القائم، إلى القبض على الأدباء والاعتداء على حرية الملكية وحرية الأفراد، وبث الجاسوسية فى البلاد، ونشر المحسوبية والحزبية بين الموظفين كما حصل فى تعيينات الرى والقضاء الشرعى والإدارة وغيرها، وسد كل منفذ على الأمة المسكينة ورأيها العام. ومحاولة إفساد كل طبقة من طبقات الأمة بالوعد أولاً والوعيد ثانيًا، إلى غير ذلك مما تئن منه الأمة وتنتظر باطمئنان يوم الحساب عليه».

مسألة مياه النيل

«س ـ وما رأى دولتكم فى مسألة مياه النيل؟».

«ج ـ حتى مياه النيل التى هى حق طبيعى لمصر وفيها حياة مصر لابد أن تضيع على يد محمد محمود وشركاه، وحقًا أنه إن كان فى مصر عاقل يشك إلى الآن فى أن هذا الانقلاب مدبر من الإنكليز فمسألة مياه النيل تضع حدًا لكل شك من هذا القبيل، إذ ما كاد البرلمان يحل والحكم يمهد لمحمد محمود حتى سافر إبراهيم فهمى بك إلى لندن ووراءه اللورد لويد منتهزًا هذه الفرصة النادرة التى جاد بها الدهر فرصة وزارة محمد محمود، ليتمم اتفاقًا لم يتمكن من تنفيذه فى وجود البرلمان والوزارات الدستورية».

«ولقد بينت فى خطبى موقف إبراهيم بك فهمى من وزارتنا وكيف أنه كان يمالئ الإنكليز علينا فى هذا الموضوع الحيوى للبلاد، وقد كنا نوجهه إلى ضرورة إبقاء إدارة مياه النيل فى السودان فى يد وزارة الأشغال المصرية كما كانت من قبل حتى تأمن البلاد عدم الإضرار بها فى مورد حياتها، ولكنه كان يدلى باقتراحات تؤدى إلى ترك الإدارة الفعلية فى يد الإنكليز مكتفيًا لمصر بالرقابة النظرية، وقدم مذكرة بذلك لمجلس الوزراء فرفضناها فهدد بالاستقالة إذا نحن لم نوافقه، ثم عدل عن الاستقالة لما رآنا مصممين. وقد قررنا فى مجلس الوزراء ألا تكون مفاوضة فى مسألة مياه النيل إلا معى بصفتى رئيسًا لمجلس الوزراء وذلك لارتباط هذه المسألة بالسياسة العامة فى مصر والسودان ولأنها مسألة حيوية للبلاد، واتفقنا أيضًا على ألا يحصل كلام فيها فى لندن، إن حصل إلا معى على أن يصحبنى حينئذ وزيرا الأشغال والخارجية لما للمسألة من أهمية سياسية وفنية معًا. وقد صرحنا لإبراهيم بك فهمى بإجازة ليسافر إلى لندن ليبحث مع المستشارين الفنيين عن أحسن الطرق لتعلية خزان أسوان إذ كان من المتفق عليه وجوب إنجاز هذا المشروع وليبحث أيضًا فى مسألة توليد الكهرباء من خزان أسوان. أما مسألة مياه النيل فلا يتعرض لها إلا بعد حضورنا إليه، وكان مقررًا أيضًا أن نعرض النتيجة على البرلمان لبيت برأيه فيها».

«هذا ما كان مقررًا فى مدة وزارتنا أما الآن فإن إبراهيم فهمى بك يبادر إلى المفاوضة فى حل مسألة مياه النيل مع الإنكليز فى لندن، من غير أن يكون معه تفويض فى ذلك إلا من محمد محمود ومن غير أن يعود إلى البرلمان، وهذه جرأة لم يسبق لها مثيل حتى فى المحادثات التى جرت بين ثروت باشا والسير تشمبرلن خاصة بمسألة المياه، فقد كان المتفق عليه بينهما أن تعرض نتيجتها على البرلمان المصرى وأن تكون له الكلمة العليا فيها.

ولا يمكن أن يكون الأمر غير ذلك متى لوحظ أن مسألة مياه النيل مسألة حيوية للبلاد لا يجوز البت فيها من غير موافقه الأمة».

مشروعات الوزارة

س - وما رأيكم فى مشروعات الإصلاح التى تتحدث بها الوزارة هذه الأيام؟.

ج - تريد الوزارة بحديثها فى هذه المشروعات أن تنقل المسألة من وضعها الحقيقى الذى هو افتئاتها على الدستور واعتداؤها على الحياة النيابية وإبعاد

البلاد عن التمسك بمطلبها الأسمى وهو الاستقلال، إلى الاشتغال بتلك المشروعات التى تدعى أنها من ابتكارها وهى فى الحقيقة من ثمار الحياة النيابية كما تعلمون. فإن البرلمان عُنى بكل هذه المشروعات من بدء نشأته وألحَّ فى إنجازها وكان من نتائج ذلك أن تألفت لجان حكومية برلمانية لكثير منها وقامت هذه اللجان بمهامها حتى قاربت الانتهاء منها، فمن ذلك أن لجنة النظر فى أراضى الدومين باشرت عملها من نحو عامين تقريبًا وجابت أرجاء القطر لدراسة حالة تلك الأراضى فى مواقعها ثم إشارت بتوزيع ما يمكن توزيعه منها على صغار المزارعين. فليس عمل الوزارة الحالية فى هذا الموضوع سوى تنفيذ لما قررته تلك اللجنة البرلمانية.

وكذلك المشروعات الصحية فإن البرلمان هو صاحب الفكرة فى الإكثار من المستشفيات وفى ردم البرك، سواء كانت مملوكه للحكومة أو للأهالى وفى تحسين مياه الشرب فى المدن والقرى.

وقد ألح البرلمان على الحكومة أن تضع سياسة عامة فى ذلك وفعلاً أخذت المصالح المختصة فى وضع برنامج عام شامل لكل واحدة من تلك المسائل.. وقد تم ذلك فعلاً فى وزارتنا.

ولو أنكم رجعتم إلى مضابط البرلمان لوجدتم أن الذين كانوا يُعنَوْن بهذه المسائل ويتابعونها إنما هم النواب والشيوخ الوفديون.

فإذا كان محمد محمود يظن انه بهذا يخدع الأمة، فالأمة أكبر من أن تخدع بمثل هذه الأساليب التى جربها الإنكليز من قبل فرأوا إنها لا تصرف الأمة عن مطالبها الأسمى فى الحرية والاستقلال.

حديث خشبة باشا

س ـ هل قرأتم دولتكم حديث خشبه باشا؟

ج ـ كنت أظن أن آخر من يتكلم فى الوفد والخروج من الوفد هو خشبة باشا، وإن الأجدر به أن يسكت حتى يسكت الناس عنه، ولكن إذا جاز لمحمد محمود وهو هادم الدستور أن يتكلم عن صيانة الدستور وإذا جاز له أن يخطب فى وفد البحيرة مترحمًا على الأيام التى قضاها فيها مديرًا ناسيًا أنه اضطر إلى الاستقالة اضطرارًا حتى لا يحال إلى مجلس تأديب بسبب حوادث التعذيب التى وقعت فى البحيرة فى عهده، أقول إنه إذا جاز كل ذلك لمحمد محمود فلماذا لا

يجوز لخشبة باشا أن يتكلم هو أيضًا عن خروجه من الوفد وأن يتبسط فى شرح أسباب هذا الخروج متناسيًا أنه لم يخرج من الوفد بل طرد منه طردًا بقرار رسمى من الهيئة الوفدية.

ثم إن خشبة باشا تعرض لمواضيع أخرى شائكة ولم يتورع فى بعضها عن الكذب الصُّرَاح. أقول هذا والأسف يملأ قلبى، فإن خشبة باشا ادعى أن الحل الذى وصلنا إليه فى قانون الاجتماعات حل مُخْز مع أنه كان من الموافقين عليه صراحة، وقد أخذت رأى الوزراء واحدًا واحدًا فى مجلس الوزراء كلٌّ باسمه فكانوا جميعًا موافقين ومن بينهم خشبة باشا ومحمد محمود باشا.

«ومن المضحك المبكى أن خشبة باشا يقول إنه «بعد أن أخفقت مفاوضات المغفور له سعد باشا مع مستر مكدونالد أدرك أحد المتفائلين من بيننا أن الآمال العريضة التى يمكن للمرء أن يلوِّح بها للناس دون مسئولية وهو خارج الحكم تصطدم فى الواقع بحقائق متينة يُرغم الرجال المسئولون عن الحكم على اعتبارها إن طوعًا وإن كرها .... ومن ذلك الحين لم يكن ثمة سبب خاص لبقاء الوفد كحزب مستقل عن حزب عدلى باشا» أما أن خشبة باشا يرى أن الوفد لا مبرر لوجوده بعد أن تبين أن «الآمال العريضة» غير ميسور تحقيقها فهذا وحده يدلك على عقلية الرجل ومبلغ الضعف المتأصل فى نفسه. وما كان لى أن أدخل فى مناقشة مع رجل مثله فى معنى بقاء الوفد واستمرار الجهاد إذا كنت لا أقيم وزنًا لرأى خشبة باشا فى الوفد والوفديين وهو أول هارب من الوفديين إلى وزارة زيور باشا وقد هرب منهم أخيرًا إلى وزارة محمد محمود باشا».

«على أنى أسأل خشبة باشا لماذا وقد اعتقد أن لا مبرر لوجود الوفد بعد مفاوضات مكدونالد» بقى وفديًا بعد ذلك؟ ولماذا تردد علىَّ أنا وإخوانى فى بيت الأمة قُبيل تشكيل وزارتى قائلاً لكل من يسمع إنه وفدى ووفدى صميم؟ هل كان كل ذلك لكى أدخله الوزارة معى؟ وهل يبرر خشبة باشا وجود الوفد عندما يرى فيه سبيلاً إلى الوزارة ثم ينكر عليه الوجود عند ما يرى سبيلاً آخر إليها؟».

«ثم إن خشبة باشا لم يتورع عن الكلام فى الائتلاف، وفاته أن الوفد قام بالسعى فى قضية الاستقلال وأن الائتلاف لم يكن خاصًا بتلك القضية وإنما كان مقصورًا على إعادة الحياة النيابية بعد أن التجأ إلينا الأحرار الدستوريون على إثر طردهم من الحكم بمعرفة الاتحاديين. ولقد نسى خشبة باشا كل ما تحملنا

فى سبيل الاحتفاظ بهذا الائتلاف ولم يذكر الدور الذى لعبه بالاتفاق مع محمد باشا محمود فى فض هذا الائتلاف والدسائس التى حاكها تحقيقًا لمطامع شخصية جرت على البلاد ما جرته من الويلات. وهل نسى خشبه باشا أيضًا فيما نسى كيف أنه لم يتورع عن النمّ والدسّ بينى وبين جعفر باشا والى؛ مما جعل جعفر باشا يكتب لى فى خطاب استقالته أنه سمع من بعض الوزراء أننى قررت أن يكون جميع الوزراء وفديين، وتبين بعدئذ فى اجتماعنا مع الوزراء أن خشبة باشا هو الذى افترى هذه الفرِية لغرض فى نفسه، واضطر خشبة باشا إلى الاعتراف بذلك بعد أن جابهه إخوانه الوزراء بالأمر...».

«هذا شىء عن خشبة باشا وما عانيناه منه، أما تمسحه بزعيمنا المبرور المغفور له سعد باشا فيكفى فيه أن أقول إن سعد باشا ـ رحمه الله ـ لم يكن يخفى حقيقة شعوره نحو خشبة باشا بعد أن خرج عليه منضمًا إلى زيور باشا؛ حتى إنه لم يقبل أن يراه فى بيت الأمة إلا بعد الائتلاف وبإلحاح من كبار المؤتلفين».

«بقى تعرضه لشخصى ولعملى فى الوزارة فحسبى فيه شهادة خشبة باشا نفسه عندما كان وزيرًا معى، فإنه على أثر انتهائنا من تقرير الحركة الإدارية جاءنى خصيصًا وقال لى إنه كان يقدرنى قبل أن يرانى فى العمل، فلما رأى تصرفاتى فى الحركة الإدارية وسائر أعمالى فى الوزارة وما بنيت عليه هذه التصرفات من الحكمة والأمانة والتنزه عن كل غرض شخصى صار يجلنى إجلالاً عظيمًا. تلك كنت أقواله لى قبل أن يستقيل من الوزارة بأسبوعين فماذا جرى حتى تغير رأيه فىَّ الآن من النقيض إلى النقيض !!.

ولكن دعنا من خشبة باشا والذين هم على شاكلته فإن الأمة لم تعد تُخدع بتضليل ولا تخضع بإرهاب، وهى سائرة فى سبيلها وستصل بعون الله إلى غايتها وسيكون انتصارها باهرًا وقريبًا».

قرار المحامين فى حل البرلمان

للمحامين موقف مشهودة فى الحركة الوطنية الأخيرة ولقراراتهم خطرها وقيمتها، وقد كانت لهم كلمة نشرتها صحف الوفد الصادرة فى يوم ١٥ أغسطس، وهذا نصها مذيلة بالإمضاءات.

«بحث المحامون أمام المحاكم الأهلية المجتمعون والموقعون على هذا فى الظروف الخطيرة التى تجتازها البلاد الآن وقرروا ما يأتى:

أولاً - أن الدستور الذى هو وليد جهاد الأمة وثمرة تضحياتها إنما هو حق خالد لها وليس بمنحة فلا يجوز المساس به.

ثانيًا - أن ما أقدم عليه الوزراء من حل البرلمان وإيقاف العمل والدستور وتعطيل أحكامه والعبث بحقوق الأمة التى هى مصدر السلطات جميعًا والتعرض للحريات العامة المقدسة التى حرمت المادة (١٥٦) من الدستور أى اقتراح بتنقيحها، كل هذا هو ثورة من الوزراء على الدستور وأحكامه وتصرف باطل بطلانًا أصليًا لمخالفته لقانون الدولة الأساسى ولا يمكن أن تترتب عليه آثار قانونية أو نتائج مشروعة.

ثالثًا - يعهد المحامون لمجلس النقابة بنشر هذا القرار وإبلاغه للجهات المختصة وبوضع مذكرة تفصيلية بأسبابه ونشرها على الرأى العام».

الموقعون الأساتذة

دائرة محكمة مصر

«محمد بسيونى بك. كامل صدقى بك. محمد يوسف زاهد قلته. راغب إسكندر. مصطفى رجب. عباس شريف. محمد رشدى. إبراهيم فؤاد. فوزى الراهب. محمد حسن غانم. محمود القاضى».

أحمد زكى. زكى خير. محمد أمين عامر. عبد المنعم حشيش. وديع روفائيل. تادرس ميخائيل. عبد الحميد عطية فوده، محمود حمدى فريد عسل، أحمد عبد الرحمن قراعه. عدلى صديق. محمد عبد الخبير. حسين فتحى. شفيق محبوب. مشرقى عوض. أحمد الجندى. رمسيس جبراوى. زكى غالى. كريم عبد الهادى يعقوب سركيس، أحمد محمود منصور. محمد توفيق. أحمد جمال الدين زكرى، عمر صبحى بهجت، محمود صدقى الدرى، عبد الغنى البطوطى، محمد السعيد شويفه، نسيم حنًا، حسن محمد، جورجى دانيال. أحمد محمد أغا. عبد السلام الهلالى، شكرى عياد كامل إسحق، محمد صبرى أبو علم عبد المنعم محمد أبو زيد. محمد سامى عبد العزيز محمد. محمد سعيد. عبد الحميد هاشم. نصيف لبيب، محمد كامل مرتجى. حافظ محمود.

قاسم أبو السعود. نصر عبد المسيح. كمال جرجس. مصطفى رياض. على أحمد. هيكل رافع محمد. مصطفى فوزى. حمدان عبد الله. إبراهيم صبحى، نسيم بقطر. أحمد سابق. يوسف أحمد الجندى. داود أندراوس. زكى ميخائيل الزردقى. أمين عامر. جورجى زكى. محمد نصار بك. حنا مرقص لبيب عويضه. محمد توفيق فوده. عباس الزنفلى. محمود فهمى بندية. إسحاق حنا، ميلاد سعيد، محمد فايق بسيونى، فهمى عبد اللطيف، محمد على صالح، حسن عبد الرازق، عباس الدسوقى، شفيق مشرقى، عثمان الحسينى. هنرى نصيف المصرى. إسماعيل إبراهيم. فيليب عزيز عياد سعد، ساس بدوى، عزيز مشرقى، السيد رفعت، حليم يوسف، مرقص شحاته.

«أندراوس رزق، أديب نصر. محمد فريد شريف، عزيز تادرس، أحمد مختار جاد، محمد أبو السعود، نصيف رزق الله، إسحق إبراهيم، إسماعيل صديق. بنيامين روفائيل، محروس مرجان. عزيز إسكندر. يوسف أصلان. محمود حسين. محمد أحمد الشيمى. أحمد العربى. عزمى بطرس. محمد نور زين بك. حبيب حنا. جورجى أندراوس. مصطفى صفوت، حسن محمود. محمود محمد على جاد محمد الحوت. محمود تمام كساب. أحمد يحيى. رياض نقولا عبد الرحمن بهيج. بشاره خليل. عزيز عبد النور. وليم بطرس الدوينى. محمد ذهنى. محمد توفيق عمران. محمود أنيس لطيف. حنا عطيه. حليم إبراهيم رمزى فرج. معالى مرقص حنا باشا. عبدالله حسين».

«ويصا واصف بك. محمد حامد جوده. حكيم بقطر. محمد أبو الخير. محمد حسن النوبى، وليم مكرم عبيد بك. يوسف حنا. محمد السعيد. يوسف عبدالملك سمرى. رياض سرور. فؤاد أبو ستيت. معالى محمد نجيب الغرابلى باشا. عبد الرحمن حلمى. إبراهيم حلمى. حبيب شنوده. لبيب سعد. زهير صبرى. أحمد فهمى. أنطون جرجس أنطون. أحمد كمال محمد خالد باشا حسن. المكاوى راغب. حنا عياد أبو الخير. جرجس أنطون. مأمون إبراهيم المرصفى. محمود نصير. محمد أمين هزاع. أنور على زكى الطوخى. يواقيم حبشى ميخائيل غالى. سيد وهبى».

دائرة محكمة الإسكندرية

«عبدالله مخيون. بديع الدخاخنى. خليل عبدالنبى. سليم إسكندر. على الحلوانى. أحمد المدنى. محمد العزارجى. ملاك كامل. محمد زكى. فريد جرجس. حسين والى. عبدالله الديب محمد أحمد حطب. على عبدالمنعم صبره. عبدالفتاح الطويل، محمد أحمد الخشن. أمين جرجس نصيف عبدالنور. خليل خطاب. أميل عياد. عبدالحميد يوسف. عبد الحافظ فكرى. أسعد ميلاد. محمد عثمان. سليمان حسن. محمد أحمد العربى. أحمد الشامى، محمود البلتاجى. حسن سرور فليكس براقين. إسماعيل حمزه أحمد حمادى. شفيق سعد الله حلابه. زكى العرونى. عثمان مسعود، جميل حنا، إدوار سمعان، قسطنطين سعادة بك، عبدالحميد السنبارى. مفيد الشواشى».

«عبدالحميد زغلول، عبدالمجيد الحمامى، سعد الأنصارى، ألبرت برسوم سلامه، أحمد مرسى بدر، غالى إبراهيم، عبدالعزيز عبدالهادى. السيد فتح الله الديرى، يوسف رفعت فهمى، فؤاد على أنيس غبريال، مصطفى عبدالمنصف، ميخائيل أصطفانوس، عبدالحميد السنوسى، موريس صهيون، زكى محمود».

دائرة محكمة المنصورة

«كامل يوسف صالح، مينا فهمى، محمود موسى، نصر لبيب، عبدالحليم قنديل، محمد أحمد عنانى، وهبه ميخائيل، عبدالوهاب البرعى، ميخائيل حنا، صبحى العقداوى. محمد على البنا. باروز بانوب إبراهيم، إبراهيم إبراهيم الحفناوى. وديع صليب، رياض جرجس. حامد عبدالخالق السيد معوض الباز، عبدالحميد سعيد، محمود شاكر عبداللطيف. عبدالفتاح فهمى خطاب. محمود حسين هيكل. على حسن السعدنى. أحمد الدسوقى القاضى. غبريال قلاده».

السيد عوض طه. سليم إبراهيم سلام. نصرى يوسف عباس. أحمد نسيم إبراهيم. طه المقدم. سليم أنطون سعد. محمود قاسم. محمد حسام الدين. فريد غبريال. أحمد زين الدين. نديم جرجس. ناشد صليب. محمد عبدالهادى عابد. صبحة صليب، أحمد نصير الدين، فهمى العقداوى.

دائرة محكمة طنطا

على الخشخانى، حافظ نبيه، مختار الشريف مهدى اليوانى، عبدالسلام فهمى، محمد بك محمد رحمى، عبدالعليم عبدالمالك: ميخائيل بسطوروس.

محمد نجيب صدقى، حامد جعيصه، حسن عبدالقادر. محمد نجيب، محمد حسن طلعت، مصطفى قنديل، فتح الله الصفتى، مرسى محمد.

حسين سليمان، محمد أحمد الشيتى، إسحق ميخائيل، عوض أحمد الجندى، عبدالرحمن محمد بيومى، إسماعيل الكردى، السيد علام محمد.

عبدالحميد دراز، عبدالمجيد جمال الدين، مرقص بطرس، محمد كامل سالم، زكى بدوى محمد، على السيد حسن، عبدالحميد لطفى، زكريا مهنا توفيق سيدهم، مسعود الميدانى، فؤاد خير الدين عبدالواحد جاد، أحمد الفقى، وديع ناروز. سيد أحمد زغلول. محمد صادق الخولى. محمد المغربى محمود عبد ربه. عبدالله فكرى. زكى السعونى بشاره إلياس. رياض أبو السعيد عمر عمر. أحمد عصمت. عبدالغفار بسيونى.

دائرة محكمة الزقازيق

على حسين، محمد فتحى مسلمى، محمود عوض سيد أحمد، يوسف فهمى، محمود عفيفى، محمد دريد الطاروطى، عباس حلمى، سيد حسين سعيد جوده محمد، محمود شعير، محمد كيلانى عمر، محمود صادق عبدالعزيز، عبدالعزيز شعبان، حسن الجندى، محمود صادق، رياض المصرى، محمد على حمدى، السيد زهير، خليل محمود عبدالله بهجت، على متولى البحراوى، حسين الجندى عبدالسلام، يوسف يوسف محمد، لطفى المسلمى، ناشد عبدالمسيح، جرجس ميخائيل، عبدالعظيم الهادى رسلان، محمد كيلانى عمر، محمود شكرى أحمد خليفه، رزق محمود سليم، محمد صالح.

دائرة محكمة شبين الكوم

«وهبه سليمان، محمد تهامى، محمد رفعت محمود، عياد عبدالله، عطا إبراهيم، عطية عبده أحمد الإبيارى، جورجى ميخائيل، زكى فهمى منصور، راغب حنا. فهيم العزب حنا. محمد نصار. رياض حنا. أحمد عثمان. محمد حلمى. على أبو علم. أحمد السعيد. عبدالجواد يوسف. خليل إبراهيم. محمد لطفى موسى. عبدالحميد راضى. ميخائيل فرح. ميخائيل السنباطى. محمود خيرى. محمود فاضل. عبدالقادر عبده».

دائرة محكمة بنى سويف

«يواقيم غبريال. أنيس إبراهيم قسطندى برسوم. على نجيب. محمد كامل لطفى. أمين خليفة. غبريال معوض عوض الله حسن. عباس رفعت. رياض إبراهيم. محمود عبدالجواد. عبد الواحد محمد على. جرجى غبريال. حزين سعد. وهبة فرج. عبدالغنى زيدان. توفيق إبراهيم البرتشاوى. رياض محمود طه الجندى».

دائرة محكمة المنيا

«راتب حمزة. عياد سلامة. حبشى خليل ناشد جرجس. ناشد فهمى. عزيز الدليل. إبراهيم حسن. محمد فؤاد. محمد زكى القشيرى. يوسف شعبان. توفيق العطار. عبدالرحمن مصطفى. محمد أبو الحسن حموده. حبيب سند. إسماعيل نظمى. زخارى صادق، باسيلى حنا».

دائرة محكمة أسيوط

«جميل أخنوخ، نمر بطرس، صادق حسين صالح لطفى، سعد أبو رويس، كامل زكى، زكرى تاوضروس، حسين ثابت كرارة، نسيم تادرس، أمين خله، نصيف لوز، هنرى الجندى. حبيب حنا الديرى. محمد سامى. حسين الجندى. محمد كامل حسين. أحمد عبدالكريم وشقه. تادرس أفلاديوس. أنيس حنا. بدراوس بدار. حلمى عوض، فؤاد تادرس. محمد عبدالحافظ. إبراهيم مختار. عازر جبران. محمد على. رياض مكاوى. نسيب شاربرس. محمد عبدالرحمن. رزق خنوخ. نمر سيف مساج. محمد حسين درويش. قلدس فهمى. حلمى نجيب. سمعان مكسيموس».

وديع جرجس. أحمد هشام. عبدالحكيم عبدالرحمن. فهمى القاضى. محمد عبدالسلام. برار حسن عبدالفتاح. تادرس جرجس. محمد عبدالواحد. عزيز حلمى. أمين سيدهم. مرقص إسكندر. نجيب حبيب. حسين النبهاوى. أديب حبيب. حبيب حنا الديرى. حلمى عوض. حلمى نجيب. محمد سامى مازن. زكرى تاوضروس. أديب سامى زكرى. عبدالسيد تناغو. فايز عبدالنور. محمد أبو المجد بدوى. زهير العزب. محمود حسن العرابى.

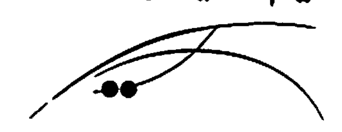
دائرة محكمة قنا

«شكرى فلسطين، محمود حسن، محمد شلبى، بولس منسى، سليم أبو يوسف، أبادير بطرس، إسماعيل عاشور، محمود مصطفى، أحمد هاشم، محمد محمد على دبش، باسليوس بطرس، يوسف عمون بك، فؤاد دخله، خليل عمون».

■■■

الفصل الثانى

مصر ومعاهدة التحكيم ـ مصر فى المؤتمر البرلمانى الدولى تنظيم السيطرة على الصحف



فى هذه الآونة كان مندوبو الدول مجتمعين فى باريس (عاصمة فرنسا) للنظر فى أمر التوقيع على الميثاق العام لتحريم الحرب وتقرير السلام العالمى، وكان قد تقرر أن يوقعه مندوبو الدول فى يوم ٢٧ أغسطس الجارى.

فما لبث الاستاذ وليم مكرم عبيد أن وطئت قدماه أرض فرنسا فى يوم ١٩ أغسطس حتى طاف على سفارات الدول ووزع على المندوبين الذين سيوقعون مع أمريكا ميثاق السلام وتحريم الحرب مذكرة فى هذا الموضوع من صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى، وهذا نصها.

«حضرة صاحب السعادة»

١ ـ إن مصر وحكومتها الدستورية السابقة نظرتا إلى مسألة توقيع ميثاق لمنع الحرب بعين الاهتمام العظيم: وهذه الفكرة الطيبة الكريمة التى مؤداها العدول بصراحة عن استخدام الحرب كأداة للسياسة الوطنية، قد وجدت فى مصر الشعب والحكومة مستعدين للاشتراك فيها مع إبداء إيضاحات تتعلق بحقوق مصر! وقد كانت هذه الحكومة شرعت فى المساعى الأولى فى هذا السبيل ولكن طرأت لسوء الحظ ظروف سياسية مفاجئة حالت دون سير النظام الدستورى فى مجراه الحر وجعلت السلطة فى يد وزارة غير دستورية ليست لها الصفة التى تؤهلها للتكلم أو التعهد باسم مصر ومع ذلك قد بقيت هناك مسألة جوهرية فى نظر البلاد هى أن يوضح الوفد وجهة نظر مصر فيما يتعلق بصرح الحق الدولى الذى يستعد سفراء الدول لتوقيع ميثاقه فى ٢٧ أغسطس؛ لأن الوفد وحده يحق له التكلم باسم الحكومة المصرية فله أكثرية تزيد على تسعة أعشار أعضاء

البرلمان الذى - على رغم حله غير المشروع - لا يزال قائمًا وقد عبر عن إرادة الأمة باجتماعه فى ٢٨ يوليو الماضى.

٢ - وفى أداة من هذا النوع، ولكى يتحقق الغرض حقيقة فإن الاتفاق مع جميع الدول الكبرى والصغرى مرغوب فيه، لا سيما الاتفاق مع الدول التى يجعل لها مركزها الجغرافى أعظم أهمية بالنسبة إلى سلم العالم، ولما كان مركز مصر عند مفترق طرق القارات فإنها تدرك واجباتها الدولية وتحرص عليها، على شرط اتفاقها مع حقوقها الوطنية وهذا من الأمور الممكنة. وإنها لتكون سعيدة فى التمكن من المعاونة فى بناء السلم العام، الذى يُراد بميثاق منع الحرب ومنع أساسه وقواعده.

٣ - على أن مصر تشعر بشىء من القلق فيما يتعلق بالتفسير الذى يمكن أن تُفسر به الفقرة العاشرة من المذكرة البريطانية الموجهة إلى سفير الولايات المتحدة الأميركية فى لندن، والتى جاء فيها ما يلى: -

«أن نصوص المادة الأولى من الميثاق بشأن العدول عن الحرب تكون أداة سياسية قومية تجعل من المرغوب فيه أن نذكر أنه يوجد فى العالم جهات ومناطق ليسرها وسلامة حدودها أهمية خاصة حيوية فيما يتعلق بالسلم وبسلامة بريطانيا العظمى.

وفى الماضى وجدت حكومة جلالة الملك بعض الصعوبات فى إظهار أى تدخل فى هذه المناطق لا يمكن أن تتسامح فيه.

وإن حماية تلك المناطق ضد أى غارة تُعد لدى الحكومة البريطانية كأنها دفاع عن نفسها، فمن الواضح إذن أن حكومة صاحب الجلالة فى بريطانيا العظمى لا ترضى بمعاهدة جديدة إلا بشرط ألا تمس حريتها فى العمل إزاء هذا الاعتبار.

«وقد كانت تعليقات الصحف البريطانية فى هذا الصدد، والإيضاحات التى أُبديت فى مجلس العموم حول هذا الموضوع باعثة على الظن بأن مصر تعد فى نظر الحكومة البريطانية من المناطق التى تدعى هذه الحكومة الاحتفاظ بحرية العمل التامة فيها دون رقابة».

«٤ - وإذا كان الأمر كذلك فإن مصر لا يسعها إلاَّ الاحتجاج المطلق إزاء كل اتفاق يمكن أن يمس حقوقها».

«إن مصر بلاد مستقلة وقد نالت استقلالها بفوزها فى حرب ضد تركيا، وقد أُثبت هذا الفوز فى معاهدة لندن التى عُقدت فى ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠، وأعقبتها معاهدة «هاتى شريف» فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١، ولم تعترف تركيا وحدها بحقوقها فى مصر فحسب، بل اعترفت بها أيضًا الدول العظمى وكان تدخلها ضمانة لهذا الميثاق القاضى بتحريرها، وقد تأيد هذا الميثاق أيضًا بالبروتوكول الذى وقِّع عليه فى الآستانة فى ٢٥ يونيو سنة ١٨٨٢، وكان هذا لابد أن يضمن لمصر حقوقها السياسية ولم يكن للباب العالى أية علاقة بمصر غير العلاقة الإسمية التى لم تكن تعد وتدفع الجزية السنوية».

«٥ ـ ومن سنة ١٨٤٤ إلى سنة ١٨٨٢ لم يقيد استقلالنا بأى قيد، ولم يكن للاحتلال البريطانى فى سنة ١٨٨٢ أية صفة شرعية، ولم يكف الشعب المصرى وحكوماته المتعاقبة عن الاحتجاج ضد هذا الاحتلال، وفضلاً عن ذلك فإن الحكومة البريطانية قد أكدت لمصر والدول أن هذا الاحتلال لم يكن إلا وقتيًا، وأنها لا تتخذه فرصة للكسب من موقفها (بروتوكول ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢)».

«ولم يكفَّ سفراء إنكلترا ووزراؤها عن التصريح أكثر من ستين مرة بين سنة ١٨٨٢ و١٨٨٩ أن هذا الاحتلال مؤقت، وأن الحكومة الإنكليزية لن تنفرد وحدها بالمسألة المصرية.

«٦ ـ وفى سنة ١٩١٤ أضافت بريطانيا العظمى إلى هذا الاحتلال الحماية».

«وصرحت كما صرحت فى سنة ١٨٨٢ بأن هذه الحماية لم تكن إلا وسيلة مؤقتة قضت بها ضرورة الحرب العالمية، وأنها ترمى بها إلى المحافظة على استقلال مصر، وأن هذه الحماية ستنتهى بانتهاء الحرب».

«ولكيلا تقيم مصر الصعوبات فى طريق الحلفاء حتى إذا ما وقع على معاهدة السلم نالت استقلالها وسيادتها الفعليين، اشتركت فى الحرب وقدمت للحلفاء، ولا سيما بريطانيا العظمى، أكثر من مليون رجل للأعمال العسكرية. واشتركت فى تقديم الأموال اللازمة للحرب بمبلغ يُقدر بنحو ثلاثة ملايين ونصف المليون من الجنيهات، ووضعت تحت تصرف الحلفاء طريق مواصلاتها وموادها الخام».

وقد انتهت الحرب، وظلت مصر تنتظر زمنًا طويلاً إلغاء الحماية والاعتراف باستقلالها وكانت لابد من أن تظل ترتقبه حتى اليوم، لو لم يَثُر الشعب المصرى

ولو لم تتسع دائرة الحركة الوطنية التى اضطرت حكومة لندن إلى رفع الحماية وإعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢.

٧ - إن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى ألغى الحماية والذى قيد استقلال مصر بتحفظاته الأربعة حتى أصبح هذا الاستقلال خياليًا، إن هذا التصريح لم يقبله الشعب المصرى ولم ترضَ به أية حكومة دستورية ولا أى مصرى مسئول. ولن يمكن أن يرضى به أحد أن يعد نفسه مرتبطًا بهذه التحفظات التى وضعتها إنكلترا من جانب واحد وتمسكت بها فى المناقشات التى دارت بين مصر وإنكلترا.

«وإن هذا التصريح هو من جانب واحد وليست له أية صفة مشروعة، ولا شكل قضائى ولن يكون فى أية ظرف كانت مما يربط مصر أو يضطرها إلى العمل به».

«وقد اعترفت الحكومة البريطانية بذلك فى سنة ١٩٢٤ فى الرسالة التى سبقت المفاوضات بين زغلول باشا رئيس الوزارة المصرية وبين المستر رامسى ماكدونالد رئيس وزراء بريطانيا العظمى. ويؤخذ من ذلك أن وزارة الخارجية البريطانية قبلت وجهة نظر أول وزارة مصرية دستورية التى بما لها من صفة المفاوضة فتحت الطريق لمن يأتى بعدها».

وفى ١٨ مايو سنة ١٩٢٤، بعث زغلول باشا إلى وزير مصر المفوض فى لندن برقية طلب فيها أن يبلغها للمستر رامسى ماكدونالد، قال فيها: «بما أن الحكومة المصرية لا تعد نفسها مرتبطة بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى وضع من جانب واحد فإنها لا تعترف لإنكلترا بحقها فى الاحتفاظ بما جاء فى المادة الثالثة من ذلك التصريح، وأن قبولها المناقشة فى المسائل المعلقة لا يمكن فى أية حالة أن يفسر بأنه قبول لتلك التحفظات التى جاءت فى المادة الثالثة من ذلك التصريح.

وفى ٣ يوليو ذكر اللورد أللنبى فى كتابه زغلول باشا، بأن المستر رامسى ماكدونالد قال بصراحة فى ١٥ مايو لوزير مصر المفوض فى لندن، إن الموقف الذى يتمسك به كل فريق لا يمكن أن يجبر الفريق الآخر على الاعتراف به.

وفضلاً عن ذلك، فإن زغلول باشا حينما طلب أن لا تحول المفاوضات ضده، وأن تكون حرة غير مقيدة بأى قيد، أجابه اللورد أللنبى أن المستر ماكدونالد يرغب فى أن يعلم جليًا أن المفاوضات لا يمكن أن تعد ضارة بموقف أى فريق لدخوله فى مناقشات حرة ودية.

«وقد احتفظ زغلول باشا فى رده فى ٦ يوليو بتصريحات رئيس الوزارة الإنكليزية، وأوضح بجلاء موقف الحكومة المصرية إزاء التحفظات التى يتضمنها تصريح ٢٩ فبراير سنة ١٩٢٢ وعلى هذه القاعدة أجاب اللورد اللنبى فى ١٥ يوليو باسم المستر ماكدونالد ودعا زغلول باشا للسفر إلى لندن للدخول فى المفاوضات».

«وهكذا أثبتت مفاوضات سنة ١٩٢٤ لحل المسائل المعلقة بين البلادين أن مصر رفضت قبول المفاوضة على أساس تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، وأن الحكومة البريطانية اعترفت بمشروعية هذا الموقف ورضيت بأن تكون المحادثات حرة».

«٨ ـ ولا يسع مصر التسليم بأن لا تتمسك إنكلترا ضمنًا أو صراحة بالتصريح الذى لم تعترف به مصر لكى تعد من المناطق التى تريد أن تحتفظ فيها بحرية العمل التامة».

«وأن مصر بتقديم احتجاجها إلى حكومات الدول التى توقع ميثاق منع الحرب تريد أن تعلن أن التحفظات المشتملة عليها الفقرة العاشرة من المذكرة البريطانية المشار إليها لا يمكن معارضة مصر بها بتاتًا، لا سيما أن سلم العالم لا يمكن أن يكون مضمونًا ما دامت الحقوق الثابتة التى لا يمكن إلغاؤها مهددة بالخطر. وإذا كانت الدول الكبرى بالنظر إلى المصالح التى يلوح أنها متعارضة بينها تقدم المصالح الإضافية لإحداها على المصالح الاساسية والحيوية للأمم التى هى دونها قوة واقتدارًا؛ وإذ كان يُراد بذلك التحفظ تغطية على عمل الاستعمار ـ فلا يمكن أن يكون له مبرر غير القوة».

«٩ ـ ومصر التى هى فى خلاف مع إنكلترا لا تضمر شيئًا من عواطف بعداء نحوها، وهى ترتاح كل الارتياح إلى التوفيق بين مصالح البلادين ويضمن تصرف مصر باستقلالها تصرفًا فعليًا مطلقًا».

ولما كان هذا الاتفاق غير موجود فإن غرض إنكلترا سلامة المواصلات الإمبراطورية بطريق قناة السويس، ومن الواضح الجلى أن المخاوف التى يمكن أن تبديها من هذه الوجهة لا تعنى مصر بقدر ما تعنى الدول الأخرى. والواقع أن حياد قناة السويس مضمون فى الاتفاق الذى عُقد فى الآستانة فى سنة ١٨٨٨ وهو لا يزال نافذًا».

«ولكى تُظهر مصر سلامة نيتها وإخلاصها فى سياستها لا تتردد فى فعل ما يرسل الاطمئنان التام فى نفوس الدول عامة، وبريطانيا العظمى خاصة وذلك بأن تقبل إذا اقتضت الحال أن توضع قناة السويس تحت رقابة دولية حقيقية تابعة لعصبة الأمم».

«وعلى أية حالة، لا يسع مصر التسليم مهما يكن السبب الذى تتذرع به إنكلترا وغيرها بأن تجعل على أى وجه من الوجوه فى خارج القانون العام الذى سوى به علاقات الأمم المتمدينة وفى موقف استهداف دائم لتدخل يجعل سيادتها واستقلالها معرضين للخطر».

«١٠ - وترجو مصر أن يحلَّ توقيعها وملاحظاتها محل القبول والعطف لدى الدول التى دفعها حسن السعى ونبل القصد إلى اقتراح ميثاق الحرب وعدم الاعتداءات، والتى أرادت إيجاد نوع من قوة معنوية مرشدة فى علاقات الشعوب التى تزداد مصالحها اتساعًا كل يوم».

وتفضلوا يا حضرة صاحب السعادة بقبول فائق الاحترام.

الإمضاء - مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى.

ولقد علقت الصحف على المذكرة فأثنت عليها جرائد الوفد وتبعتها الأهرام التى جاء ضمن افتتاحيتها:

«وإذا كان النحاس باشا قد أعرب عن آراء أمته فى الاعتراض على ميثاق كيلوغ، فلماذا لا يُعد اعتراضه صدى الرأى العام المصرى».

....

....

....

أجل إن عمل النحاس باشا هو صدى الرأى العام ومن قال غير ذلك فقد زور على الرأى العام رأيه وخالف إرادته وانتهك حرمته(١).

أما صحف الوزارة فقد ردت على نقط معينة من المذكرة فقالت جريدة الاتحاد: «..

....

---

(١) الأهرام فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٨.

فقد زعمت البلاغ أو زعم النحاس على لسان البلاغ أن وزارته طلبت إلى المفوضية المصرية فى واشنطن أن تخاطب بلسانها حكومة الولايات المتحدة فى تحديد موقفها بالنسبة لميثاق السلام. ثم قالت البلاغ:

«وكانت دار المندوب السامى البريطانى لم تعلم أن وزارة النحاس باشا كتبت إلى المفوضية المصرية فى واشنطن فى هذا الموضوع وكان بعض الوزراء أنفسهم - ونظن أن القراء يعرفون من هم - لم يعلموا، فلما جاء رد المفوضية المصرية تسرب خبره إلى الذين كانو يجهلون الأمر من الوزراء، ولم يمض يوم أو يومان حتى كان قد وصل إلى دار المندوب السامى البريطانى، ولم تكن إلا أيام أخرى تُعد على الاصابع حتى ظهرت المؤامرة على الوزارة ثم أقيلت قبل أن تتمكن من العمل الذى كانت قد شرعت فيه».

فالذى يراه القراء فى هذا الزعم الغريب أن النحاس باشا لا أكثر ولا أقل من أنه ينتهز فرصة يظنها ملائمة للنيل من بعض خصومه الذين لهم يد فى الحيلولة بينه وبين الحكم.

وهو حين يتخذ من مثل هذه المسألة سلاحًا للكذب والتدجيل وحين يوعز إلى صحفه أن تنطق بمثل هذا الهراء اتهامًا وتجريحًا لبعض خصومه السياسيين، لا يعدو هو ولا صحفه أن يكشفوا للناس عن مكان الضعف من نفوسهم، وأن يدلوهم على مقدار ما فعله الضعف والعجز الخلقى والسياسى بعقولهم.

إن هذا الزعم الذى يزعمه النحاس لو صح - وهو غير صحيح - لما كان فيه تشريف له إذ هو يدل على أنه كان يعلم أن زملاءه ومشاطريه مسئولية الحكم كانت تنقصهم الأمانة وشعور التضامن فى المسئولية، فما الذى منعه من التخلص منهم واستبدالهم بسواهم ممَّن يشاركونه آراءَه وميوله ويطمئن إلى إخلاصهم وأمانتهم؟!

ثم ما قيمة هذا الاتهام الذى لا يمكن أن يُقام عليه دليل ولِمَ لَمْ يوجَّه هذا الاتهام قبل الآن؟ أليست هذه كلها قرائن تنطق بأن النحاس ما أراد من هذه المهاترة إلا غرضًا واحدًا هو الإساءه إلى بعض خصومه؟ وأليس النحاس باشا فى طريقة انفعاله من خصومه صغيرًا إلى أقصى حد ينزل بالخصومة الحزبية إلى

أسفل درك وينقلها من دائرة الاختلاف فى الرأى إلى دائرة أخرى هى الترامى بالمطاعن والمقاذع؟[1].

وكتبت السياسة مقالها تحت عنوان: «على ذكر معاهدة التحكيم كيف كان النحاس باشا جاهلاً ودساسًا» تقول:

«من دواعى الأسف أن يكون قد تولى الحكم فى هذه البلاد رجل ضعيف العقل والنفس دساسًا كالنحاس باشا، ولسنا نستمرئ أن نُجْرى أقلامنا بكلام كهذا ولكن ما حيلتنا؟ كيف نصف بغير هذا الوصف رجلاً لا تستحى صحفه أن تباهى بالدس والحقارة وأن تعدهما مفخرة تدعو الناس إلى إكبارها؟ يعترف النحاس باشا على نفسه أو على الأصح تتوب عنه البلاغ فى هذا الاعتراف بأنه كان يخون واجبه وأنه كان دساسًا وهو رئيس الوزارة وأنه أخيرًا كان جاهلاً بوظيفته لا يفهم منها شيئًا، وشرح ذلك أن البلاغ لغطت فى الأيام الأخيرة بما تسميه «عرض معاهدة التحكيم على مصر» وأرادت أن تعزو للنحاس باشا فضلاً فى الأمر وأن تصوره فى صورة الحريص على مصلحة البلاد الساعى إلى خيرها، فزعمت أن وزارته مهدت لعرض هذه المعاهدة على مصر لما عرفت «أن المفاوضة فى الميثاق (الخاص بالتحكيم وتحريم الحرب) دخلت فى دورها الجدى بين الدول فكلفت المفوضية المصرية فى واشنطن أن تجس نبض الحكومة الأمريكية وتلفت نظرها إلى أن مركز مصر الجغرافى يجعلها عاملاً قويًا فى السياسة الدولية فلا يصح تجاهلها. ثم قالت إنها تبينت من رد الوزير المفوض «أن الجو السياسى فى واشنطن قدر أحسن التقدير لفت نظره إلى مصر وأنه مستعد كل الاستعداد لرعاية حقوقها ومصالحها باعتبار أنها دولة مستقلة ذات سيادة».

«ولو اقتصر البلاغ على هذا القرار لاستطعنا أن نحمل أنفسنا على تركها تقول ما تشاء عن استعداد «الجو السياسى» وحسن تقديره، فإنه كلام لا يضر أحدًا ولا يقدم ولا يؤخر. ولكن البلاغ قالت فى عقب هذا ما يأتى بالحرف الواحد:

«وأخذت وزارة النحاس باشا بعد ذلك تتأهب لكى تخطو الخطوة العملية الأولى أى لكى تخاطب حكومة الولايات المتحدة فى تحديد موقفها بالنسبة لميثاق

---

(١) الاتحاد فى ٢٢ منه.

السلام. وكانت دار المندوب السامى البريطانى لم تعلم بأن وزارة النحاس باشا كتبت إلى المفوضية المصرية فى واشنطن فى هذا الموضوع، وكان بعض الوزراء أنفسهم ـ ونظن أن القراء يعرفون من هم ـ لم يعلموا، فلما جاء رد المفوضية المصرية تسرب خبره إلى الذين كانوا يجهلون الأمر من الوزراء فلم يمضِ يوم أو يومان حتى كان قد وصل إلى دار المندوب السامى البريطانى، ولم تكن إلا أيام أخرى تُعد على الأصابع حتى ظهرت المؤامرة على الوزارة ثم أُقيلت قبل أن تتمكن من العمل الذى كانت قد شرعت فيه».

كذلك قالت البلاغ: ولا شك فى أن الموعَز إليه بهذه الرواية هو النحاس باشا نفسه. فما كانت البلاغ عضوًا فى الوزارة، فكيف يعرف القراء هذا المسْلَك الذى يعترف به النحاس باشا بلسان جريدته؟

«أليس أحط ما يعزى به الجهل والخسة معًا؟؟ ونتناول المسألة من ذيلها أولاً ونقول فى الخسة قبل الجهل أو فيهما معًا فما نستطيع أن نفصل بينهما.

وزارة النحاس باشا على قولهم كانت وزارة دستورية وكان البرلمان فى عهدها قائمًا والمجلسان منعقدين والدستور الذى يريدون أن يقيموا الدنيا ويُقْعدوها باللطم عليه وندب تعطيله ينص فى مادته السابعة والخمسين على أن «مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة»، وفى مادته الحادية والستين على أن «الوزراء مسئولون متضامنين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته» وليس لوزارة دستورية قائمة كما يدعون على ثقة البرلمان بها عذر ما إذا هى خرقت هذا الدستور وهدمت أكبر أركانه وقوضت أخطر دعائمه.

ومسألة كمسألة معاهدة التحكيم لا شك من السياسة العامة للدولة والنحاس باشا يعترف بلسان بلاغه أنه كتم تصرفه فيما يتعلق بها عن بعض الوزراء، فما معنى هذا؟ أكان لا يثق بهم؟ إذا كان الأمر كذلك فقد كان واجبه أن لا يعمل معهم، وفى وسعه أن يتخلص منهم بأكثر من طريقة واحدة دستورية. إن عدم محاولته التخلص من العمل معهم معناه أنه راض عن مشاركتهم له فى الوزارة وارتياحه إلى العمل معهم، أو بعبارة أخرى أنه كانَ واثقًا بهم وإلا لما أعجزه أن يُخْلى الوزارة منهم. فلا مفر من أن نعده راضيًا عن وجودهم واثقًا بهم مطمئنًا إليهم؟ فكيف يخفى عنهم هذا التصرف؟؟ كيف يتفق الرضا عن العمل معهم

وكتمان سياسته عنهم؟؟ أهذا أول تصرف رجل فيهم؟! كلاً فما من سبيل إلى تحقيق التضامن فى المسئولية عن سياسة الدولة إذا كانت هذه السياسة تجرى بغير علم الوزراء! وإن رئيس وزارة يكون هذا سلوكه لهو رجل جاهل أولاً وخسيس دساس ثانيًا. لا يحسن أن يعمل إلا فى جو من الدسائس والوقيعة. وليس التضامن فى المسئولية الوزارية مما يفرضه الدستور وحده فإن كل مجلس وزراء متضامن فى المسئولية عن سياسة الدولة سواءً أكان أم لم يكن ثمَّ دستور، والمصيبة لا شك تكون أكبر وأدهى حين يكون هناك دستور نافذ وبرلمان قائم والنحاس الذى يفعل ذلك ويتعمد - باعتراف صحيفته - أن يكتم عن زملائه الوزراء سياسة الدولة هو بعينه النحاس الذى تريد صحيفته أن تتهم هؤلاء الوزراء بأنهم دسوا لوزارته وأنهم هم الذين نقلوا لدار المندوب السامى خبر كتابته إلى المفوضية المصرية فى واشنطن! فياهذا، ألا تزال تجهل أن الحكومة المصرية ليست مضطرة أن تُطلِع دار المندوب السامى البريطانى أو غيرها على ما تتصل لأجله بالدول الأخرى ما دام أن الأمر لا يعنى إنكلترا ولا يضرها؟؟ أتظن أن الحكومة المصرية تطلع إنكلترا على كل معاهدة تعقدها أو تحاول عقدها مع دولة أخرى؟؟ إن كنت تجهل هذا فأنت والله لا تعرف مركز بلادك التى كنت تتولى الأمر فيها».

وهل معاهدة التحكيم هذه معاهدة سرية؟ لقد بطلت المعاهدات السرية وانتهى أمرها. وهَبْها باقية فما أسخف أن يظن النحاس باشا أن معاهدة تحكيم كهذه مما يجب أن يكون أمره مكتومًا والسر فيه مصونًا؟؟ إنها معاهدة يُراد بها صَوْن السلام ووقايته من أخطار الحرب. وقد كانت المعاهدات السرية أكبر الأسباب فى اضطرام نيران الحروب ومتى كان هذا هكذا فما قيمة أن تعرف دار المندوب السامى أو تجهل؟؟ وأى عقل ذاك الذى يتصور أنه كان فى وسع النحاس - لو أن الله أنسأ فى أَجَل وزارته - أن يعقد هذه المعاهدة سرًا فلا يتصل خبرها بإنكلترا وسواها من دول الأرض قاطبة لا إنكلترا وحدها؟؟

ومع ذلك ماذا يريد النحاس باشا أن يقول؟ أيريد أن يقول إنه بطل وأنه كان ينوى المضى فى الأمور حتى تعقد المعاهدة رضيت إنكلترا أم سخطت؟؟ أيعنى أنه لو كانت إنكلترا قد أرادت أن ترده وطلبت منه أن ينفض يده من الأمور أو يفعل ما هو شر من ذلك أكان يجرؤ حضرته أن يرفض؟؟ أكان موقفه يكون أشرف من

موقفه فى مسألة قانون الاجتماعات حين ملأ الأرض والسماء خطبًا تعلن أن القانون سيجرى فى مجراه حتى يصدر، وأنه لا يستطيع أن يقبل تدخل إنكلترا فى أمره والقضاء على استقلال البرلمان فى التشريع. ثم جاءه الإنذار فتقهقر فى لحظة واحدة وأجّل القانون ونسى خطبه وفترت حماسته وبردت ناره واستل لسانه من حلقه، فلم يجرؤ بعدها أن يفتح فمه بحرف واحد فى أى موضوع آخر؟؟

لا يا سيدنا الباشا إن البلاد أعرَف بجبنك واستعدادك للتراجع فى كل ما تطلب إليك الحكومة الإنكليزية الرجوع عنه - نقول إن البلاد أعرف بذلك من أن تصدق أنك كنت تقصر فى إطاعة الأمر لو رأت إنكلترا أن تأمرك أو تنسى أن تشكرها على أن تفضلت فقبلت منك الطاعة وأقرت «الحل السعيد» الذى يقتضى منك الإذعان.

وقد نشرت البلاغ لهذا الباشا فى عددها الأخير مذكرة قالت إنه أبرق بها إلى المندوبين الذين سيوقعون ميثاق كيلوج، وليس يَسَع من يقرؤها إلا أن يرثى لهذا الرجل الذى جر عليه فَقْد الوزارة كل هذا الهذيان.

وليس لنا عليها تعليق سوى أن نؤكد له أنه ما من دولة يمكن أن تعير مذكراته هذه أدنى عناية. وأن الدول لا شأن لها إلا بالحكومة القائمة ولا دخل لها فى دستور البلاد وهل هو قائم أو معطل، وفى وسع النحاس باشا أن يفهم أيضًا ولو يجهد أن الوزارة القائمة تباشر فى غياب البرلمان المهمتين: التشريعية والتنفيذية، وأنها الآن تجمع فى شخصها الوظيفتين وتؤدى العملين وهى نتيجة طبيعية لتعطيل البرلمان، فإذا جاءت معاهدة التحكيم ورأت الوزارة فى عقدها خيرًا للبلاد تولت ذلك. ومن البديهى الذى لا يحتاج إلى كلام أن الوزارة ستتصرف فى هذه الأمور، كما تتصرف فى كل أمر سواه، من غير أن يجرى فى قولها أو بال سواها أن فى الدنيا شيئًا اسمه النحاس باشا:

هل تفهم يا صاحب الدولة هذه اللغة الصريحة؟؟ نرجو ذلك فإنه خير لك وأكفل بالراحة التى تحتاج إليها!

مذكرتان من رئيس الشيوخ والنواب

حذا رئيسا مجلس الشيوخ والنواب المصريين حذو رئيس الوفد فقدم كل منهما مذكرة إلى مندوبى الدول، قالت البلاغ التى عنها ننقل الخبر والنص ما يأتى:

لننشر هنا نص هاتين المذكرتين ولكنًا نقول قبل ذلك إن مذكرة الأستاذ محمود بسيونى بك كتبت بتاريخ ١٥ أغسطس الجارى وأرسلت إلى مندوبى الدول فى باريس، أما مذكرة الأستاذ ويصا واصف بك فكتبت بتاريخ ٢٠ أغسطس وقدمها الأستاذ بنفسه إلى مندوبى الدول فى باريس على ما يرى القراء فى تلغرافاتنا الخصوصية.

ونص المذكرتين واحد إلا فى جملة واحدة كان لابد أن تختلف باختلاف موقعها، فمذكرة بسيونى بك تبتدئ بقوله: «أرجو أن ترخصوا لى والميثاق ضد الحرب على وشك التوقيع، وبصفتى وكيلاً لمجلس الشيوخ المصرى ورئيسًا له بالنيابة... إلخ»، أما مذكرة ويصا بك فتبتدئ بقوله:

«أرجو أن ترخصوا لى والميثاق ضد الحرب على وشك التوقيع وبصفتى رئيسًا لمجلس النواب المصرى... إلخ».

وبهذا نكتفى بنشر نص واحد هو نص المذكرة التى قدمها بسيونى بك، وهو:

«يا صاحب السعادة»

«أرجو أن ترخصوا لى، والميثاق ضد الحرب على وشك التوقيع، وبصفتى وكيلاً لمجلس الشيوخ المصرى ورئيسًا له بالنيابة، فى أن أعرب لكم باسم هذا المجلس وفى غيبة حكومة دستورية، كانت تكون ذات صفة فى ذلك، أرجو أن ترخصوا لى فى أن أعرب لكم عن عطف مصر على العمل السلمى العام الذى تهيأت الدول لإتمامه».

«وإنًا لنتمنى أن يأتى يوم تستطيع فيه مصر التى مزق دستورها وأُلغيت حرياتها على يد وزارة غير قانونية أن تضع توقيعها الصحيح على الميثاق المحرِّم للاعتداء. ومن الآن إلى أن يجىء هذا اليوم يرى الممثلون الحقيقيون لمصر من واجبهم أن يلفتوا نظركم إلى نقطة حيوية تهم بلادهم، وهى أن الميثاق ضد الحرب ينبغى أن يقلل من مخاطر الحرب وأن يقضى على عوامل الاضطراب جهد الطاقة. فإذا اعتُبرت مصر من المناطق التى تنوى إنكلترا الاحتفاظ لنفسها بحرية العمل فيها كاملة كما ورد فى الفقرة العاشرة من المستند البريطانى المرسل إلى السفير الأمريكى فى لوندرة فإن هذه الدولة تخوِّل نفسها فيما يختص بنا حقوقًا ليست لها، ولا يسعنا حينئذ إلا أن نحتج على هذا المساس بحقوق أمة مستقلة منذ زمان طويل».

«إن الدول المجتمعة لضمان السلم للإنسانية فى المستقبل لا ترضى فى هذا القرن العشرين وغداة أشد الحروب هولاً وفظاعة أن تمحو القوة الحق. فإن الغرض من عملها الكريم الذى سيأخذ يوم ٢٧ أغسطس صفته الرسمية فى باريس ليس قسمة الشعوب إلى فريقين: شعوب حاكمة وأخرى محكومة. والسلم لكى يكون حقيقيًا يجب أن يكون مضمونًا للجميع، أى للدول العظمى وللدول الصغرى على السواء وفى الغرب كما فى الشرق، ولا يمكن اجتناب المنازعات والحروب إلا إذا كان العدل أساس ميثاق تحريم الاعتداء».

«ومصر بموقعها الجغرافى وبمركزها الأدبى بين الشعوب الإسلامية والشعوب الشرقية تستطيع أن تعاون معاونة عظمى على السلم العالمى وهى بمثابة الحارس الأمامى للشرق، فكل ما يمسها يتردد صداه حتمًا عند الشعوب المجاورة لها والتى تربطها بها منذ أجيال روابط وثيقة بين اجتماعية ودينية واقتصادية».

«ولا تستطيع بريطانيا أن تدعى بناء على تحفظات أبدتها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى هو عمل سياسى من جانب واحد وليس له قيمة قانونية، إن استقلال مصر مقيد بهذه التحفظات التى تجعل الاستقلال لغوًا فإن جميع المصريين رفضوا ذلك التصريح، كما أنه لم توجد حكومة دستورية وافقت أو يمكن أن توافق على أن تعتبر نفسها مرتبطة بتلك التحفظات فليس التصريح إذن مستندًا ضد مصر وقد تقرر جليًا حينما جرت مفاوضات سنة ١٩٢٤ بين الوزير الأول البريطانى والوزير الأول المصرى أن الحكومة المصرية غير مرتبطة بالتحفظات وأنها تبقى حرة فى جميع المناقشات الحاضرة والمقبلة وفى دخول المفاوضات بلا أدنى قيد أو شرط».

وإذا كانت توجد بين بريطانيا العظمى ومصر مسائل معلقة ففى الوسع دائمًا أن تُحل حلاً عادلاً باتفاق صادق حر. ومن أمنية جميع المصريين أن يصلوا إلى مثل هذا الاتفاق فى أقرب آن وفى خير الظروف للطرفين، وعلى هذا لا محل لأن تكون مصر فى جملة المناطق التى يشير إليها المستند البريطانى فى فقرته العاشرة إذا صح أن فى نية بريطانيا اعتبارها واحدة من هذه المناطق.

وتؤمل مصر تأميلاً قويًا أن تأخذ قريبًا مكانها بجانب الذين يوقعون ميثاق تحريم الاعتداء كما تؤمّل أن يكون فى استطاعتها وهى آمنة كل خوف وبمعزل عن كل تهديد، أن تقوم بين الغرب والشرق بمهمة التمدين وحفظ السلام.

وتفضوا يا صاحب السعادة بقبول أسمى الاحترام.

وكيل مجلس الشيوخ المصرى

ورئيسه بالنيابة. محمود بسيونى

وقد علقت جريدة البلاغ على هاتين المذكرتين وانتهزت الفرصة لترد على مقال جريدة السياسة الذى ذكرناه آنفًا، وإليك المهم من مقال البلاغ:

قلنا من يومين إن عرض حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على مصر عقدَ معاهدة تحكيم معها لم يأتِ فجأة بل كانت له مقدمات، وأن من هذه المقدمات أن وزارة النحاس باشا كتبت إلى المفوضية المصرية فى واشنطن تسألها بيانات عن ميثاق السلام الذى كان البحث قد دار فيه إذ ذاك، وتطلب منها أن تجس نبض الجو السياسى فى أمريكا وأن تلفت نظره إلى أن مركز مصر الجغرافى يجعلها عاملاً قويًا فى السياسة الدولية فلا يصح تجاهلها. ثم قلنا إن المفوضية ردت على هذا الكتاب فقالت إن الجو السياسى فى واشنطن قدر أحسن التقدير لفت نظره إلى مصر، فلما تلقت وزارة النحاس باشا هذا الرد عرفه الذين لم يكونوا قد عرفوا الخبر من الوزراء ثم عرفته دار المندوب السامى البريطانى، فلما شرعت وزارة النحاس باشا تتهيأ بعد ذلك للخطوة العملية الأولى أقيلت قبل أن تفعل.

* * *

كتبنا هذا من يومين فكتبت جريدة «السياسة» أمس ترد عليه فلم تنفِ الخبر ولا شيئًا مما قلناه فيه؛ ولكنها أخذت تعيب صاحب الدولة النحاس باشا بأنه حينما كتبت وزارته إلى المفوضية المصرية أخفى ذلك عن بعض زملائه فى الوزارة، ثم جعلت توجه إليه فى ذلك شتائم قذرة لا نجاريها فيها ولكنّا نلفت إليها نظر حارس الأخلاق فى هذه الأيام وحارس لغة الصحافة محمد محمود باشا ونسأله أين منها لغة روزاليوسف؟ ولن تدل هذه الشتائم إلا على شىء واحد هو أن سادة «السياسة» الذين أوعزوا إليها بالكتابة فى هذا الموضوع تألموا إذ جلونا الحقيقة أمام الجمهور وإذ عرف الناس أن الحكومة فى عهد النحاس باشا

كانت معتزمة أن تسلك فى ميثاق السلام نفس المسلك الذى سلكته فى معاهدة الصداقة مع حكومة الأفغان فتتقص وزارة محمد محمود باشا الآن عن السير فى هذا الطريق يفضح ضعفها الأخلاقى وخضوعها لمشيئة الإنكليز وتضحيتها باستقلال البلاد فى سبيل رضاهم عنها وتأييدهم لبقائها.

«أما ما أخذته «السياسة» على النحاس باشا من أنه مَنْ أخفى عن زملائه الكتابة إلى المفوضية المصرية فلا محل البتة للمؤاخذة فيه؛ إذ الكتابة كانت عملاً تمهيديًا محضًا يراد منه كما قلنا تعرف الحالة فى واشنطن، وهذا عمل يقوم به رئيس الوزارة والوزير المختص أى وزير الخارجية وقد حصل ذلك فعلاً. ثم لما جاء جواب المفوضية وانتهى بمجيئه العمل التمهيدى ووجب أن يبدأ العمل الفعلى لم يتأخر وزير الخارجية، وكان إذ ذاك صاحب السعادة واصف غالى باشا، عن أن يطلع جميع الوزراء، وهم فى جلسة لمجلس الوزراء، على مضمون ذلك الجواب. وهذا هو الذى أردناه بقولنا إن الخبر تسرب إلى الذين لم يكونوا يعلمون به من قبل وصاحب الدولة محمد محمود باشا يعرف هذا حق المعرفة فلا نظنه ينازع فيه».

«فليس هناك إخفاء يؤخذ على النحاس باشا. ويبقى بعد ذلك أن دار المندوب السامى البريطانى لم تكن تعرف الخبر ثم عرفته بعد قليل من إذاعته فى مجلس الوزراء فإن كان الذين أبلغوها إياه مصريين فهم يعرفون أنفسهم، وإن كان الخبر قد جاءها من مصدر آخر فذاك ما لا علم لنا به».

«على أن المسألة الآن ليست أن النحاس باشا أخفى عن بعض زملائه فى وزارته شيئًا من عمله أم لم يُخْفِ عنهم، وإنما هى أولاً ميثاق السلام الذى ستوقعه الدول فى باريس يوم ٢٧ أغسطس، وثانيًا معاهدة التحكيم المعروضة على مصر. فما الذى تنوى الوزارة أن تفعله فى هذين الأمرين! تلك هى المسألة لا شىء آخر، وفيها ينحصر البحث وإليها تتطلع الأنظار».

* * *

توقيع الميثاق ـ نص المعاهدة

وبينما تقوم فى مصر هذه الضجة إذا باليوم المضروب لتوقيع الميثاق فى باريس «يوم ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨» يحل وإذا بمندوبى الدول يوقعون المعاهدة، وهذا نصها».

«اليوم يوقع مندوبو أربع عشرة دولة ميثاق تحريم الحرب في باريس، وقد رأينا بهذه المناسبة أن ننشر نص مشروع المعاهدة الأخير الذى أُدمج فيه الميثاق وهو الذى سيوقع اليوم، وهو:

«إن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ورئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا وجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندة وإمبراطور الهند، ورئيس الدولة الألمانية «الرايش»، وجلالة ملك إيطاليا، وجلالة إمبراطور اليابان، ورئيس جمهورية بولونيا».

«نظرًا لأنهم يشعرون أعمق شعور بواجبهم فى ترقية سعادة الإنسانية؛ ولأنهم مقتنعون بأن الوقت قد حان لوجوب نبذ الحرب كأداة للسياسة القومية نبذًا صريحًا، بحيث يمكن أن تخلد العلائق السلمية والودية القائمة الآن بين الشعوب»

«ونظرًا لأنهم مقتنعون بأن كل تغيير يحدث فى علائق بعضهم ببعض يجب تسويته بالوسائل السلمية فقط، وأن تكون التسوية ثمرة سعى سلمى منظم، وأن أية دولة تحاول بعد الآن أن تحقق مصالحها القومية بالالتجاء إلى الحرب يجب أن تُحرم من المزايا التى تقدمها المعاهدة»

«ونظرا لأنهم يؤملون أن الأمم الأخرى تشجعها قدوتهم، فيشتركون فى ذلك المجهود الإنسانى وينضمون إلى المعاهدة متى بُدئ بتنفيذها ويدخلون شعوبهم فى حظيرة مزاياها وبذا تتحد الدول المتمدينة فى جميع أرجاء العالم فى نبذ الحرب كأداة للسياسة القومية»

«فقد قرروا أن يعقدوا معاهدة ولهذا الغرض اختاروا مندوبهم، فبعد تبادل الوثائق المؤيدة لصفتهم واعتمادها قد اتفقوا على النصوص الآتية:»

المادة الأولى - أن المتعاقدين أعلاه يصرحون فى خشوع كلٌّ باسم شعبه أنهم ينكرون الالتجاء إلى الحرب لتسوية المشاكل الدولية وينبذونها كأداة للسياسة القومية فى علائق بعضهم مع بعض».

المادة الثانية - أن المتعاقدين أعلاه يتفقون على أن حل كل المنازعات والمشكلات التى تقع فيما بينهم مهما كان أصلها وطبيعتها لن تُحل إلا بالوسائل السلمية».

المادة الثالثة - يصادق المتعاقدون أعلاه على هذه المعاهدة كلٌّ طبقًا لإجراءاته الدستورية ويسرى مفعولها فيما بينهم متى تم إيداع جميع وثائق المصادقة فى...

ومتى بُدئ بتنفيذ المعاهدة طبقًا لما تقدم، فإنها تبقى مفتوحة إلى أن يتسنى لكل دولة فى العالم أن تنضم إليها وكل وثيقة تؤيد انضمام دولة ما تودع فى.. وتصبح المعاهدة لدى هذا الإيداع نافذة بين الدولة المنضمة وبين المتعاقدين قبلها.

ويجب على حكومة.. أن تقدم إلى كل حكومة متعاقدة فى الأصل وكل حكومة انضمت فيما بعد، صورة رسمية من المعاهدة وكل وثائق تصديق أو انضمام أخرى. ويجب أيضًا على كل حكومة.. أن تبلغ تلغرافيًا كل الحكومات المذكورة بأى وثيقة انضمام تودع لديها.

وبناء على ذلك، فقد وقَّع المندوبون السالفون هذه المعاهدة المحررة بالفرنسية والإنكليزية والنصان بنفس القوة - ومهروها ببصماتهم.

حُررت فى.. يوم.. سنة ألف وتسعماية وعشرين.

وقد كتبت الصحف على اختلاف نِحَلها ولغاتها تستبشر خيرًا بهذا الميثاق وتعده نصرًا لمبدأ السلام العام.

بلاغ الحكومة الأمريكية على الحكومة المصرية

فى يوم ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٨، أبلغ المستر نورث ونشب القائم بأعمال المفوضية الأمريكية إلى حضرة صاحب المعالى وزير الخارجية باسم حكومته المذكرة الآتية:

«حضرة صاحب المعالى حافظ عفيفى بك وزير الخارجية المصرية»

«أتشرف بإخبار معاليكم بأن حكومات أستراليا وبلجيكا وكندا وتشيكوسلوفاكيا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا العظمى والهند وإيرلندا الحرة وإيطاليا واليابان ونيوزيلندا وبولونيا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية، قد وقعت فى هذا اليوم بباريس معاهدة تلزم هذه الدول جميعًا العدول عن الحرب باعتبارها أداة لسياسة قومية فى علاقاتها بعضها ببعض والوصول بالوسائل السياسية وحدها إلى تسوية لحل جميع المنازعات التى قد تنشأ بينها».

وهذه المعاهدة كما تعلمون معاليكم هى نتيجة مفاوضات بدأت منذ ١٠ يونيه سنة ١٩٢٧ حينما قدم المسيو ريان وزير خارجية الجمهورية الفرنسية إلى حكومتى مشروع ميثاق لصداقة دائمة بين فرنسا والولايات المتحدة، وفى خلال

المفاوضات التالية لذلك رُئى تعميم الفكرة التى كانت أساسًا للمشروع بحيث ألا توقع فرنسا والولايات المتحدة وحدهما هذه المعاهدة، بل أن توقعها أيضًا اليابان والإمبراطورية البريطانية وسائر الحكومات التى اشتركت مع فرنسا وإنكلترا فى معاهدات لوكارنو، وهى بلچيكا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا وإيطاليا وبولونيا وقد كان فى التصرف على هذا الوجه إجابة للمسألة التى رفعتها الحكومة البريطانية فى مذكرتها المؤرخة ١ مايو سنة ١٩٢٨ التى ذُكر فيها أن هذه المعاهدة بما لها من الصبغة القومية البيّنة ليست مما يهم الحكومة البريطانية وحدها ولكنها كانت من ذلك النوع الذى ليس فى وسع تلك الحكومة أن تشترك فيه بغير انضمام حكومات أجزاء الإمبراطورية المستقلة (دومينيون) وحكومة الهند، وفى ذلك التصرف أيضًا حل مُرْض لمسألة ما إذا كان هناك تعارض بين هذه المعاهدة ومعاهدات لوكارنو، وبذلك تكون الحكومة الفرنسية قد أُجيبت إلى ما لاحظته من ضرورة زيادة عدد الموقعين الأوائل لهذه المعاهدة.

«وقد كان القرار بأن تكون الولايات المتحدة واليابان والدول الموقعة معاهدات لوكارنو والدومينيون البريطانية والهند، هى الدول التى توقع فى أول الأمر دون غيرها نتيجة لاعتبارات عملية محضة.

فلقد كان من رغبة الولايات المتحدة أن تنجح المفاوضات فى أقرب وقت، وأن تصبح المعاهدة معمولاً بها دون التأخير الذى لا يكون مندوحة عنه لو اشترط فى العمل بها أن توافق دول العالم جميعها عليها مقدمًا.

«ولقد شعرت حكومتى فوق ذلك بأنه إذا اتفقت الدول التى قصر عليها التعاقد أول مرة على مجرد العدول عن الحرب كأداة لسياسة قومية لا يكون شك فى أن جُلّ دول العالم إن لم يكن كلها يجد هذه الصيغة مقبولة، وفى أن ذلك التوقيع من شأنه أن يحوط هذه الحركة الرائعة لتخليد السلام بالتأييد المطلق من تلك الحكومات».

* * *

وقد كانت الولايات المتحدة حريصة منذ البداية على ألا تحس دولة بحرمانها فرصة الاشتراك فى المعاهدة الجديدة بمجرد أن تتهيأ لها الرغبة فى ذلك فيكون لها حظ المشاطرة رسميًا فى هذه الصورة الجديدة لتحقيق الرغبة العامة فى السلام؛ بله التمتع بعين المزايا التى يتمتع بها الموقعون الأوائل.

ولهذا نصت الولايات المتحدة صراحة فى مشروع المعاهدة الأولى على إشراك كل دولة ترغب فى ذلك. وأن هذا النص وارد فى الوثيقة النهائية التى وقّعت اليوم بباريس. وإنه ليُلاحظ أيضًا بأن الدول التى وقعت المعاهدة قد أعربت فى ديباجتها عن أملها فى أن تشترك فيها كل أمة من أمم العالم.

«وبهذه المناسبة فإنى سعيد بأن أقول إن حكومتى قد وصلت إليها من حكومات عدة إشارة غير رسمية على استعدادها لذلك الاشتراك فى أقرب فرصة ممكنة، وأن هذا الدليل القاطع على أن ما أثارته المعاهدة الجديدة فى جميع أنحاء العالم من اهتمام وعطف لمن أعظم دواعى الاغتباط لجميع الدول صاحبة الشأن».

وبناء على ذلك، فإنى أتشرف بأن أبلغ معاليكم رسميًا نص المعاهدة المشار إليها كما وقعت اليوم بباريس بعد حذف جزء الديباجة الذى يتضمن أسماء المفوضين الرسميين، وذلك لكى تجيلوا فيها النظر ولكى تصدق عليها حكومتكم إذا ما وافقت على ما جاء بها، وهذا هو نص المعاهدة:

«إن رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية ورئيس الجمهورية الفرنسية وجلالة ملك بلجيكا وجمهورية تشيكوسلوفاكيا وجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا أو الأملاك البريطانية فيما يلى البحار وإمبراطور الهند ورئيس جمهورية الرايخ الألمانى وجلالة ملك إيطاليا وجلالة إمبراطور اليابان ورئيس جمهورية بولونيا.

نظرًا لما يشعرون به من الواجب الملقى على عاتقهم لزيادة خير الإنسانية»

ونظرًا إلى إيقانهم بأن الوقت قد آن للعمل على نبذ الحرب نبذًا صريحًا باعتبارها أداة لسياسة قومية توسلاً لدوام بقاء العلاقات السلمية والودية القائمة الآن بين شعوبهم.

ونظرًا إلى أن اقتناعهم بأن كل تغيير فى علاقاتهم بعضهم ببعض يجب ألا يعمل له إلا بالطرق السلمية ولا يتحقق إلا بوسائل السلم والنظام، وبأن كل دولة من الدول الموقعة تسعى من الآن فصاعدًا لتنمية مصالحها القومية يجب حرمانها الانتفاع بمزايا هذه المعاهدة.

ونظرًا إلى أنهم يرجون أن جميع الدول الأخرى محتذية مثالهم لا تلبث أن تشترك فى هذه الجهود الإنسانية، وأن تلك الدول بانضمامها إلى هذه المعاهدة

بمجرد العمل بها تعهد لشعوبها سبيل الاستفادة بما احتوته نصوصها من المزايا فتجتمع لذلك كلمة شعوب العالم المتمدين على نبذ الحرب باعتبارها أداة لسياستها القومية نبذًا عامًا.

قد قرروا فيما بينهم إبرام معاهدة وعينوا لهذا الغرض المفوضين الآتية أسماؤهم: .... وبعد أن تبادل هؤلاء المفوضون وثائق تفويضهم التام وبعد أن تبينوا صحتها، اتفقوا فيما بينهم على المواد الآتية:

«المادة الأولى - تعلن الدول المتعاقدة فى صراحة وتأكيد باسم شعوبها المختلفة أشد استنكارها للالتجاء إلى الحرب لتسوية الخلافات الدولية. كما تعلن نبذها إياها فى علاقاتها المتبادلة باعتبارها أداة سياسية قومية».

«المادة الثانية - تقرر الدول المتعاقدة بأن تسوية أو حل المشكلات والمنازعات أيًا كان نوعها أو سببها يجب أن لا يُعالج أبدًا إلا بالوسائل السلمية».

«المادة الثالثة - تصدق الدول المتعاقدة المبينة أسماؤها فى الديباجة على هذه المعاهدة وفقًا لمقتضيات دساتيرها وتصبح المعاهدة نافذة بينها متى أودعت جميع وثائق التصديق فى واشنطن».

وعندما تصبح هذه المعاهدة معمولاً بها على الوجه المشار إليه فى الفقرة السابقة يُباح لسائر دول العالم الانضمام إليها طوال الزمن اللازم لذلك، وتودع الوثيقة الدالة على انضمام كل دولة فى واشنطن وبمجرد هذا الإيداع تصبح المعاهدة نافذة بين هذه الدولة وبين الدول الأخرى المتعاقدة».

«وعلى حكومة الولايات المتحدة أن تقدم إلى كل من الحكومات المبينة فى الديباجة ولكل حكومة تنضم إلى هذه المعاهدة فيما بعد صورة طبق الأصل من المعاهدة المشار إليها ومن كل وثيقة من وثائق التصديق أو الانضمام. وعلى حكومة الولايات المتحدة أيضًا أن تخطر تلغرافيًا تلك الحكومات بكل وثيقة من وثائق التصديق والانضمام بمجرد إيداعها».

«وإشهارًا بما تقدم وقع المفوضون ووضعوا أختامهم على هذه المعاهدة باللغتين: الفرنسية والإنكليزية على أن يعتبر كلا النصين مرجعًا يعتمد عليه».

«صدر بباريس فى اليوم السابع والعشرين من شهر أغسطس سنة ألف وتسعماية وثمانية وعشرين».

«كل ما يتعلق بالتصديق على هذه المعاهدة والانضمام إليها من الأحكام مبين - كما تلاحظون معاليكم - فى المادة الثالثة الأخيرة، فهذه المادة تنص على أن المعاهدة تصبح نافذة بمجرد إيداع تصديق جميع الدول المبينة أسماؤها فى الديباجة فى واشنطن، وعلى أن الانضمام إليها سيظل مفتوحًا لجميع دول العالم. كما أن وثائق الانضمام أيضًا فى واشنطن وكل دولة ترغب الاشتراك فى هذه المعاهدة لها حق الانضمام إليها،وعلى ذلك فإن حكومتى تكون سعيدة بأن تتلقى فى أى وقت مناسب إعلان الانضمام من الحكومات التى ترغب فى الاشتراك فى نجاح هذه الحركة الجديدة لسلم العالم بإدخال شعوبها فى دائرتها المباركة. ومما تجدر الإشارة إليه فى هذا الصدد أن هذه المعاهدة تنص بكل وضوح على أنها عندما يُعمل بها تصبح نافذة بين الدولة المنضمة وبين باقى الدول المتعاقدة على وجه السواء، وعلى ذلك فمن الواضح أن كل حكومة منضمة ستشترك اشتراكًا كاملاً فى المزايا منذ الوقت الذى تصبح المعاهدة فيه نافذة».

«وقد سبق لى أن أرسلت لمعاليكم لسهولة المراجعة كراسة مطبوعة تحتوى على ترجمة الاقتراح الأصلى الذى قدمه المسيو بريان لحكومتى بتاريخ عشرين يوليو سنة ١٩٢٤، كما تحتوى على مجموعة كاملة من المراسلات السياسية التى تلت ذلك بشأن وضع معاهدة عامة بين الدول لمنع الحرب وسأقدم لمعاليكم صورة رسمية من المعاهدة الموقعة بمجرد تسلمها من حكومتى. وتجدون معاليكم طَىَّ هذا النص الفرنسى للمعاهدة الخاصة بمنع الحرب».

«وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لمعاليكم أجلَّ احتراماتى». رمل الإسكندرية ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٤.

(نورت ونشب)

القائم بالأعمال بالنيابة

«وقد انقضى شهر أغسطس سنة ١٩٢٤ دون أن تبتَّ الحكومة المصرية فى شأن الرد الذى نرجو أن نسجله لها بخير فى الباب القادم، كما نأمل أن يكون موقفها إزاء هذا العرض الكريم مشرفًا للحكومة المصرية وآية على التمسك بشرف القومية».

مصر في المؤتمر البرلماني

كان قد انتدب البرلمان المصرى قبل حله بضعةً من أعضائه لحضور المؤتمر البرلمانى الدولى المزمع عقده فى برلين عاصمة ألمانيا فى شهر اغسطس الحالى. وفى يوم ٢١ منه وصل المندوبون المصريون لدى هذا المؤتمر الذى يجتمع فى ردهته خمسمائة وخمسون مندوبًا عن البرلمانات فى كل أجزاء العالم، وقد سمح المؤتمر للمندوبين أن يحضروا جلساته. ونحن ننقل للقارئ برقية مطولة أرسلت لجريدة البلاغ فيها تفصيل لجهود المندوبين وهذا نصها:

«أشرت فى برقية سابقة إلى الخطبة التى ألقاها الأستاذ ويصا بك واصف فى المؤتمر البرلمانى الدولى وسأرسل إليكم نصها الكامل بالبريد. وأكتفى الآن بأن أقول إنه بدأ خطبته بالكلام للأمة المصرية التى أشار إليها تقرير سكرتير المؤتمر ثم احتج على بقاء الاحتلال البريطانى فى مصر وتكلم فى الحقوق التى تدعيها إنكلترا لنفسها فى مصر وخصوصًا تحفظات تصريح ١٩٢٢ فقال إن حماية الأجانب فى مصر مضمونة بالامتيازات الأجنبية ومكفولة برعاية الشعب المصرى نفسه، وأن ما تفهمه إنكلترا من حماية المواصلات الإمبراطورية يناقض استقلال مصر التام. ثم أكد حق مصر فى الاستقلال والحياة النيابية وناشد مندوبى الدول والرأى العام فى العالم أن يعطفوا على مصر العزلاء إزاء إنكلترا المسلحة، وطلب من الرأى العام فى بلاد المدنية أن يحمل إنكلترا على أن تضع حدًا للعراك العنيف بين الجبار والقَزَم».

«وقوبلت خطبته بالتصفيق الشديد وقد تحمس الأعضاء لها جليًا».

«وبعد أن انتهى من خطبته وقف السير أرثر شرلى بن رئيس الوفد البريطانى فقال إن العلاقات بين مصر وإنكلترا التى أشار إليها واصف بك كانت ولا تزال موضوع مفاوضات دقيقة مستمرة بين الدولتين وليس للوفد البريطانى سلطة تخوله الكلام فى هذا الموضوع بالنيابة عن الحكومة البريطانية؛ ولكنه يوجه نظر المؤتمر إلى أن بريطانيا كانت فى جميع أدوار علاقاتها مع مصر حائزة على موافقة الدول والرأى العام».

ثم قال المراسل:

«خطبة الأستاذ مكرم عبيد»

«أهنئكم وأهنئ جميع المصريين بانتصار القضية المصرية اليوم فى المؤتمر البرلمانى الدولى انتصارًا باهرًا».

وقد ألقى الأستاذ مكرم عبيد خطبته اليوم فقوبلت باستحسان عظيم وتركت فى النفوس أثرًا بالغًا.

«وختم الأستاذ خطبته باقتراح طلب من المؤتمر الموافقة عليه وهو استنكار الدكتاتورية التى تحميها الحراب البريطانية فى مصر».

«وعلى إثر ذلك طلب الوفد الإيرلندى تحت رياسة دى فاليرا أن يتناقش المؤتمر حالاً فى الاقتراح الذى قدمه الأستاذ مكرم عبيد».

«وهنا يجب أن أقول إن نظام المؤتمر يقضى بأن تُرجأ المناقشة فى جميع الاقتراحات الجديدة، أى التى لم تكن مدونة فى جدول الاعمال من قبل، إلى اجتماع السنة المقبلة. ومن هنا تكون أهمية الطلب الذى طلبه الوفد الإيرلندى مفهومة».

«وتكلم الدكتور فيرت رئيس وزارة ألمانيا السابق وأحد المندوبين عن ألمانيا فى المؤتمر فطلب أيضًا أن يُنظر حالاً فى الاقتراح المصرى. وقال إن على المؤتمر أن يصدر حكمه فى الحال على الانقلاب الذى حدث فى مصر وعطل حريات المصريين فيها. ثم امتدح خطبة الأستاذ مكرم وقال إن حريات الشعوب تهم العالم كله وأن الخطيب المصرى أثار ببلاغته الفياضة عواطف أصدقاء الحرية».

«وخطب الهرّ لوب رئيس الرشتاغ (البرلمان الألمانى) فقال إن المؤتمر بأسره يعطف على مصر المضطهدة المعذبة».

«ثم تكلم المندوبون الفرنسيون والأمريكيون فأعلنوا أنهم يعطفون عطفًا عظيمًا على مصر الدستورية:

أما الوفد الإنكليزى فإنه طلب إرجاء الاقتراح المصرى إلى العام المقبل عملاً بما يجرى عليه العمل فى المؤتمر».

«وحينئذ تدخل رئيس المؤتمر فى المناقشة فقال إن نظام المؤتمر فى المناقشة يقضى بأن لا ينظر المؤتمر فى الاقتراح المصرى فى هذا الدور إلا إذا وافق ثلثا أعضاء المؤتمر على ذلك».

«وبعد ذلك عرض الرئيس الموضوع لأخذ الآراء فيه فكانت النتيجة أن المؤتمر وافق بالإجماع على أن يُنظر الاقتراح المصرى فى هذا الدور وأن يحال إلى المجلس الذى سيُعقد يوم الإثنين القادم بصفة استثنائية لينظر فيه، ثم تدور المناقشة العامة فيه فى المؤتمر يوم الثلاثاء القادم.

وقد انقسم الوفد الإنكليزى قسمين أثناء أخذ الآراء فى هذا الموضوع فوقف فريق منه فى صف مصر وانسحب الفريق الآخر من الجلسة عندما جاء أخذ الآراء».

«ولما صدر القرار الإجماعى بوجوب المناقشة فى الاقتراح المصرى فى هذا الدور ثارت فى الأعضاء حماسة لا توصف فوقفوا جميعًا تحية لمصر».

ويهتم الآن مندوبو الصحف فى جميع الأمم جد الاهتمام بالمسألة المصرية، وقد أرسل المكاتبون الأمريكان والأوروبيون إلى صحفهم رسائل تلغرافية طويلة وصفوا فيها حادث اليوم تفصيلاً.

وتحمس الطلبة المصريون تحمسًا كبيرًا وسيقيمون حفلة شاى لتكريم الوفد المصرى يوم الإثنين القادم.

وقد نشرت كل الصحف الألمانية فى برلين نص الخطبتين اللتين ألقاهما الأستاذ ويصا بك ومكرم عبيد بك، وسأرسل إليكم نصهما فى البريد.

وقد علقت السياسة على ما تضمنته هذه البرقية بمقال نجتزئ منه ما يلى[1]: ....

....

إنه مؤتمر ليس له أدنى صفة رسمية وليس لاجتماعه أضأل قيمة، ولا لقراره أقل أثر، ولولا أن مندوبى النحاسيين فيه يهوّلون التهويل فى آرائهم أكفَل بتحقق مآربهم لما سمع المؤتمر لأحد ولا ورد نبأ بشىء عنه.

وإذا كان بعض القراء لا يعلمون شيئًا عن هذا المؤتمر فإنًا نقول لهم إنه يتألف ممن شاء أن يرشح نفسه لعضويته من أعضاء البرلمانات القائمة أو السابقة على السواء، والبرلمان الماضى وهو الوحيد بين برلمانات العالم، الذى ندب أعضاء معينين لحضور جلساته، أما المجالس النيابية الأخرى ـ الموجود منها الآن والذى انحلَّ لسبب من الأسباب ـ فى وسع من شاء من رجاله أن يكون عضوًا به وأن يحضر جلساته. يعنى أن باب المؤتمر مفتوح لكل عضو برلمان حالى أو سابق. وعلى هذا يكون من التدجيل والكذب المفضوح أن تزعم البلاغ أن الحكومة

(١) السياسة فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨.

المصرية وقفت «موقف الامتناع عن مساعدة النواب المصريين بل تجاوزت ذلك إلى محاولة إيصاد أبواب المؤتمر فى وجوههم».

هذا كذب لما بيّناه من أن كل عضو برلمان حالى أو سابق له أن يحضر المؤتمر فليس له باب يوصد. ليس فى وسع حكومة أن تحول بين عضو برلمانى وبين الحضور.

«ولما كان الأمر كذلك فهذا المؤتمر مكون بطبيعة الحال من أعضاء برلمانيين حاليين ومن كثيرين من أعضاء البرلمانات التى ذهبت ومن خصوم عديدين للحكومات القائمة فى ولاية إيرلندا الحرة وفى إيطاليا الفاشستية وفى إسبانيا وفى ألمانيا الجمهورية، ومن طائفة من البلاشفة أعداء كل نظام غير بُلشفى، فضلاً عن نواب العمال السابقين. هذه الحقيقة التى لا يسع البلاغ ولا غيرها إنكارها. وما على القارئ إذا رأى من أحد جنوحًا إلى الشك أو الانكار، إلا أن يلقى عليه هذا السؤال: المستر ساكلاتفالا الهندى الأصل الإنكليزى الجنسية رجل شيوعى المذهب وليس للشيوعيين فى البرلمان البريطانى أغلبية!! أو أقلية!! فهل يتصور أحد أن مجلس العموم البريطانى ندب لحضور المؤتمر البرلمانى نائبًا شيوعيًا؟ إن الجواب «لا» على التحقيق. ومن كان الجواب عنده غير «لا» فهو مجنون لا أمل فيه، وعلى هذا يكون المستر ساكلاتفالا قد حضر المؤتمر من تلقاء نفسه، ومن غير أن يندبه أحد وما يجوز لمستر ساكلاتفالا الشيوعى يجوز لسواه، وما استطاعه هذا يستطيعه غيره، وإذن ليس لهذا المؤتمر أية صفة رسمية أو دولية معترف بها من حكومة أو برلمان قائم، وإذا كان هذا هكذا فهو لا أكثر من مجتمع يحضره من شاء ممن هم الآن نواب أو ممن كانوا نوابًا ثم زالت عنهم هذه الصفه، وأكثر أعضائه كما قلنا من الناقمين على الحكومات القائمة فى أكبر الدول الساخطين حتى على البرلمانات الموجودة لأنهم ليسوا من أعضائها.

وهذا هو المؤتمر الذى ذهب النحاسيون إليه ليشهِّروا فيه ببلادهم ويقرروا على مسمَع من أعضائه أن أمتهم غير مستقلة وأن وزارتها تسندها الحراب الإنكليزية وليسلبوا منه أن يستنكر ذلك أى أن يستنكر ـ وهو مجموعة من الأجانب ـ حالة بلاده ويلعن حكومتها ويشتم شعبها ويستهجن رضاه بالحكم الحالى...

«ومع ذلك، أى أثر يمكن أن يكون لقرار يصدره مؤتمر كهذا؟؟ أفى وسعه أو يرغم إنكلترا على التدخل فيما لا يعنيها لإقالة الوزارة الحاضرة وإجلاس النحاسيين على كراسيها؟ أفى مقدوره أن يخيف هذه الوزارة ويقلقها ويسقطها؟

إن بيننا وبينكم يوم الثلاثاء الموعود فليقرر مؤتمركم ما يشاء من الاستنكار والاستهجان، ثم بيننا وبينكم ما بعد الثلاثاء من أيام وأسابيع وشهور وسنوات؛ لنرى ماذا يكون من أثر مؤتمركم هذا وفعل قراراته».

«إن الحقيقة التى ينبغى أن يعرفها الجمهور هى أن النحاسيين عجزوا عن أن يصنعوا هنا شيئًا فنزحوا إلى أوروبا ليكون التهويش أبلغ أثرًا وأوسع نطاقًا وأكبر دائرة. فهو نصب سياسى لا أكثر ولا أقل، وفى مرجوهم منه أن يستعينوا به وبالضجة التى يُحْدثونها حوله وبسببه على ابتزاز الأموال باسم إذاعة الدعوة للقضية المصرية فى الخارج وكسب الفوز لها.

وهذه هى طريقتهم فى السعى للاستقلال، أن يجتمعوا بزُمَر الساخطين والناقمين ويستصدروا منهم قرارات لا قيمة لها ولا أثر ليضحكوا بها على عقول الأغبياء ويبتزوا من أجلها أموالهم وما أكثر ما أصدر مثل هذا المؤتمر من القرارات؟ وهل نسى الناس حزب العمال الإنكليزى وقراراته فى تأييد الاستقلال المصرى؟ وحزب العمال هذا هو الذى تولى الحكم فى إنكلترا فكان أشد على المصريين من المحافظين».

«فليحذر المصريون وليضعوا أيديهم على جيوبهم فإن ما فيها هو القبلة والغاية التى ليس وراءها غاية».

برقية النحاس باشا إلى المندوبين

وما إن وصلت أنباء المندوبين إلى دولة مصطفى النحاس باشا حتى أرسل برقية ثناء وإعجاب إلى المندوبين، وهذا نصها:

«إننا فخورون بممثلى البرلمان المصرى الجديرين بكل إكبار وإجلال الذين مثلوا مصر لدى المؤتمر البرلمانى الدولى أحسن تمثيل».

«ولقد تلقت البلاد أخباركم بكل حماسة وإعجاب، فنهنئكم وزملاءكم على ما بذلتموه من مجهود وألقيتموه من خطب وأحرزتموه من نجاح».

«وإنه لمما يشرف ممثلى الشعوب المتمدينة حقًا أن يعطفوا على شعب مضطهد مجاهد فى سبيل حريته. أسأل الله أن يجعل التوفيق حليفكم. وتقبلوا جميعًا أطيب تحياتنا.

مصطفى النحاس باشا».

* * *

قرار المؤتمر فى شأن مصر

وقد أرسل حضرات المندوبين إلى النحاس باشا برقيه بتاريخ ٢٨ أغسطس وصلت فى يوم ٩ منه متضمنة قرار المؤتمر فى شأن مصر، وهذا نصها:

«حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا بالقاهرة».

«اغتبطنا بأن قَبل المؤتمر اليوم فى جلسته العامة الاقتراح المقدم من الأستاذ مكرم بك عبيد، وكان هذا القبول بصفة استثنائية لأن النظام العادى كان يقضى بتأجيله إلى السنة المقبلة. وهذا هو النص النهائى لقرار المؤتمر فى هذا الموضوع بأسبابه».

«من حيث إن مبدأ تمثيل الشعب بنواب ينتخبون انتخابا حرًا هو الأساس الذى يقوم عليه عمل مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى»

«ومع احترام التقليد الذى سارت عليه المؤتمرات السابقة وهو اجتناب إبداء الرأى فى المسائل السياسية الحالية وبخاصة المسائل السياسية الداخلية للدول، يقرر المؤتمر استنكاره لكل عمل غير شرعى يرمى إلى إلغاء أو إيقاف النظام البرلمانى، ويصرح بأن كل تعديل للنظام البرلمانى لا يمكن قبوله إلا إذا حصل طبقًا للقواعد التى يقررها نفس دستور البلاد».

«وهذا القرار الذى أصدره المؤتمر هام جدًا لأن المؤتمر يمثل ٣٨ أمة، وعدد أعضائه ٥٠٢، فقد كسبت القضية المصرية بذاك عطف العالم بأسره.

فنقدم أطيب تهانينا لأبناء وطننا وتمنياتنا المقرونة بالاحترام لرئيسنا العزيز».

أسماء المندوبين المصريين

وحضرات أعضاء المؤتمر المصريين والمندوبين لتمثيل البرلمان المصرى هم: الأستاذ ويصا واصف رئيس مجلس النواب، والأستاذ مكرم عبيد عضو النواب، ومحمد علوى الجزار وكيل الشيوخ، والأستاذ كامل بك صدقى عضو الشيوخ، ومراد الشريعى بك عضو الشيوخ، والدكتور عبدالحميد بك فهمى عضو الشيوخ، والأستاذ أحمد بك حافظ عوض عضو النواب، والأستاذ محمد صبرى بك أبو علم عضو النواب».

«وقد علقت السياسة على هذه الأنباء بمقال تحت عنوان «فضيحة وفشل» جاء به:

«ونعود إلى مؤتمر باريس فنقول إن الفشل الذى مُنوا به فيه ليس أتم منه وأن الفضيحة التى كشفت منها مساعيهم فيه ليس أخزى منها ولا أشنع، ذلك أنهم أولاً زعموا أن قرارهم المعروض هو «باستنكار الديكتاتورية التى تحميها الحراب الإنكليزية فى مصر» ثم ظهر أن المندوبين الإنكليز اعترضوا على ذلك وأن المندوبين النحاسيين قبلوا أن يعدلوا قرارهم وأن يجعلوه «إن المؤتمر يستنكر تعطيل الحياة النيابية بوجه غير مشروع أو بالإكراه خلافًا لإرادة الشعب» وظهر أيضًا أنهم حوروا القرار على هذا الوجه بناء على وعد من المندوبين البريطانيين - كما يقول حافظ عوض بك فى تلغراف له لا نصدقه لأن المندوبين البريطانيين يعرفون أنهم لا يملكون الوفاء بهذا الوعد ولا يجرؤون على قطعه بمساعدة المندوبين المصريين وتنفيذ الإصلاحات الدستورية بإعادة الحياة النيابية فى مصر. وأخيرًا لم يوافق المؤتمر حتى على «استنكار الحياة النيابية بوجه غير مشروع»، إلى آخر القرار الوليمى. وإنما وافق - كما جاء فى البلاغ إذا أمكن أن نصدقها - على التبرؤ من التعرض لشئون مصر أو للشئون السياسية على العموم، وذلك حيث يقول فى التمهيد لقراره: «ومع احترام التقليد الذى سارت عليه المؤتمرات السابقة وهو اجتناب إبداء الرأى فى المسائل السياسية الحالية وخاصة فى مسائل السياسة الداخلية للدول».

«والآن نسأل البلاغ: إذ كان المؤتمر ينص فى ديباجة قراره على أنه لا يزال متمسكًا بتقاليده من أن تنأى به عن التعرض للمسائل السياسية على العموم وإبداء الرأى فى المسائل السياسة الداخلية للدول على الخصوص، فهل معنى ذلك يا جريدة النحاسيين أنه يريد أن يستنكر المسائل السياسية والداخلية لمصر، أى المرسوم منذ استصدرته الوزارة الحاضرة بحل البرلمان وتعطيل الحياة النيابية ثلاث سنوات؟؟ بأى عقل تفهم البلاغ هذا؟؟ إن المؤتمر لم يوافق على أكثر من «نظريته» أو «استنكار نظرى» وهو يتبرأ مع هذا وعلى الرغم من هذا من أن يكون استنكاره مُنصبًا على دولة معينة، أو مقصودًا به إبداء الرأى فى شأن خاص بها. أليس واضحًا أن تأويل البلاغ لقرار المؤتمر تمحُّل بيِّن وتحميل له غير ما أراده المؤتمر وتحرى أن ينبه عليه؟؟».

«تُرى ماذا كان رأى المؤتمر فى هؤلاء المندوبين النحاسيين سيكون لو عرفوا هذه المخازى واطلموا على منددياتها لا ندرى ولكن الذى ندريه أنَّا لا نأسف على

بقاء المؤتمر جاهلاً هذه المقاذر فإن معرَّتها تصيب مصر قاطبةً مع الأسف، وليس مما نسيفه أن يسوء رأى الأمم الأخرى فى نزاهة المصريين وذمتهم وإن كان الجناة عليها هم النحاسيين».

«ولو أن النحاسيين كانوا قومًا يفهمون أو يستحون؛ إذن لهالهم أن المؤتمر سمع تشنيعهم ببلادهم وطعنهم على حكومتهم وذمهم أمتهم ثم أبى أن يبدى رأيًا فى مسألة داخلية. إنها فضيحة ولكن النحاسيين أبلد إحساسًا وأسْمَك جلودًا من أن يشعروا بخزيها أو قل إنهم يدركون ما فيها من المعرَّة والتلويث؛ ولكن شهود الحكم أطغى بنفوسهم من أن يعبئُوا بما يهدونه إلى الأمة من سوء الذكر وقبح الأُحْدوثة».

حديث لوزير الخارجية المصرية عن المؤتمر البرلمانى

صدر المقطم فى مساء ٣٠ أغسطس (بتاريخ ٣١ كعادته) وفيه نص حديث جرى بين مندوبه وصاحب المعالى الدكتور حافظ بك عفيفى وزير الخارجية المصرية، قال:

«أفضى إلىَّ حضرة صاحب المعالى الدكتور حافظ عفيفى بك وزير الخارجية الحديث التالى عن المؤتمر البرلمانى الذى عُقد أخيرًا فى برلين قال:

«ليس لهذا المؤتمر الذى يعقد سنويًا فى بلدان مختلفة صفة رسمية أو شبيهة بالرسمية ولا تربط قراراته دولة من الدول كما أنها لا تقيد مجلسًا ما من المجالس النيابية، وذلك لأن عضويته مباحة لجميع أعضاء المجالس النيابية الحاليين والسابقين حتى إنه يقبل فى سلكه أعضاء مجالس روسيا التى كانت قائمة قبل الانقلاب البلشفى وأعضاء المجالس الإسبانية والإيطالية الذين لا يتمتعون بعضوية نيابية بعد الانقلابات الأخيرة التى حدثت فى بلاديهم».

«ولما كانت عضوية المؤتمر مباحة كما ذكرت لكم لجميع أعضاء البرلمانات الحاليين والسابقين سواء كانت هذه البرلمانات نفسها قائمة أو منحلة، فإنه يترتب على ذلك أن الأعضاء الممثلين لبرلمان دولة معينة قد يزيدون فى العدد عن الأعضاء الممثلين لبرلمان دولة أخرى أعظم شأنًا من الدولة الأولى ـ فلذلك، ولأنه ليس للحكومات شأن مطلقًا فى اختيار أعضاء الذين يشتركون فى أعمال هذا المؤتمر، كانت قراراته غير ملزمة لأحد حتى ولا للدولة التى يعقد المؤتمر فى أراضيها. وإذا عرفنا أن جميع أعضاء هذا المؤتمر هم أعضاء مجالس نيابية

يهمهم الدفاع عنها وعرفنا أن فريقًا كبيرًا منهم كالإيطاليين والإسپانيين واليونانيين والروس حاقدون على الأنظمة الحكومية القائمة الآن فى بلادهم ويريدون تغييرها وتبديلها بما يطابق أهواءهم، أدركنا من جهة أخرى مقدار ما يصيب قراراتهم من التأثيرات الشخصية والشهوات السياسية».

«ولقد كنت عضوًا فى هذا المؤتمر عينه فى العام الماضى وكان ملتئمًا يومئذ فى باريس وكان معى الأستاذان ويصا بك واصف ومكرم بك عبيد، فقدمنا له مذكرة نفيسة عن مضار الامتيازات الأجنبية أحطنا فيها بتاريخ هذه الامتيازات وما يصيب مصر الآن من الضرر ببقائها وما كانت عليه فى الماضى. وتطرقنا من هذا البحث العام الشامل إلى الكلام عن مسألة المواد المخدرة، فقلنا إن الحكومة المصرية عاجزة الآن عن سَنّ تشريع رادع لبيع هذه المواد وتهريبها واستعمالها ما دامت لا تستطيع تطبيق القوانين التى تسنها فى هذا الشأن على المصريين والأجانب على السواء. وختمنا مذكرتنا طالبين أن تتعاون الحكومات الأجنبية مع مصر على محاربة هذا الداء الوبيل بأن تسهل لنا سبل سن تشريع مماثل للتشريعات الأجنبية يطبق على المصريين والأجانب على السواء، وأن يطبق هذا التشريع على الأجانب أمام المحاكم المختلطة فى مصر - هذا ما بسطناه فى المؤتمر فصفق له أعضاؤه تصفيقًا شديدًا وكان الطلب متواضعًا جدًا كما ترى».

وهنا أطرق معالى الوزير لحظة ثم قال:

«سلوا الذين يصفقون الآن لأن المؤتمر الحالى الذى عُقد فى برلين سمح لويصا بك واصف ولوليم بك مكرم عبيد أن يتكلما - إذ إنه لم يحدث غير ذلك - سلوهم ماذا كانت نتيجة المذكرات التى قُدمت والخطب التى أُلقيت فى المؤتمر البرلمانى فى العام الماضى».

«هل سمع أحد بخطبة واحدة لعضو واحد من مئات الأعضاء خطبها فى مجلسه النيابى بعد أن عاد إلى بلاده طلب فيها من حكومته التخفيف من وطأة الامتيازات الأجنبية فى مصر أو مساعدة الحكومة المصرية على التخفيف من أضرار المخدرات، مع أن موضوعنا هذا ليس بالصعب على أى دولة أن تتساهل فيه ولا يترتب عليه تنازل ما عن حقوق رعاياها الشرفاء».

«أجل سلوهم ومنهم من كان رئيس وزارة سابقًا ومنهم من كان وزير خارجية سابقًا ومنهم من كان رئيس مجلس نواب سابقًا هل وصل إلى علمهم أن مصر

وصلت إلى شىء ولو تافه من نتائج مؤتمر باريس البرلمانى؟ وهل سمعوا بأى سعى كان لعضو من أعضاء ذلك المؤتمر مع أنه كان بينهم هم أيضًا رؤساء وزارات ووزراء خارجية ورؤساء مجالس نيابية حالية وسابقة؟».

«الحقيقة هى أننا لم نحصل على شىء. وهذا المؤتمر بالذات هو من المؤتمرات التى ينتهى عملها بعد آخر كأس من الشمپانيا تُشرب فى حفلة الختام ولا يسمع أحد بها بعد ذلك ولا يرى نتيجة ما على الإطلاق للخطب التى تُخطب فيه، حتى ولا للقرارات التى يقرها أعضاؤها وسترون أن الأستاذين ويصا ومكرم سيخطبان فى السنة القادمة فى الموضوع الذى خطبا فيه فى هذا العام وسيصفق لهما سامعوهما أيضًا».

«فانتهزت هذه الفرصة لأسأل معالى الوزير عن مشروع ميثاق مع الحرب الذى عرضته الحكومة الأمريكية على الحكومة المصرية، فأجابنى:

«لقد تسلمت هذا المشروع رسميًا مع الأوراق الرسمية المتعلقة به بواسطة المفوضية الأمريكية هنا. وقد كان عرضه علينا طبقًا للقرار الذى قررته الدول التى وقّعته بعرضه على أربعين دولة أخرى بينها مصر. وسيكون لكل دولة من تلك الدول الأربعين التى تمضيه منذ الآن ما للدول الخمس عشرة التى وقعته فى باريس من الحقوق والامتيازات، وقد زارنى اليوم (الأربعاء) جناب المستر ونشب القائم بأعمال المفوضية الأمريكية فأبلغته أنى تسلمت المشروع وأنى شرعت فى درسه مع الوثائق الخاصة به، وهى كثيرة ويقتضى درسها وبحثها وقتًا ثم أعرض نتيجة درسى وبحثى على هيئة مجلس الوزراء».

* * *

وكان ذلك ختام هذه الضجة التى قامت حول موضوع المؤتمر البرلمانى.

تنظيم السيطرة على الصحف وإعادة المراقبة القضائية

بعث مراسل الأهرام السكندرى إلى جريدته يقول:

«اجتمع مجلس الوزراء أمس قبل الظهر تحت رياسة حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا فى بولكلى وبحث فى بضع مسائل، ربما كان أهمها اتخاذ إجراءات قانونية جديدة لتنظيم السيطرة على الصحف المصرية».

«وقد قرر المجلس فيما يختص بهذه المسألة تطبيق قانون مطبوعات سنة ١٨٨١ على الصحف الموجودة الآن فى القطر المصرى لمناسبة تجديد العمل به -

باعتبار ما يقضى به ذلك القانون من وجوب حصول صاحب الجريدة على رخصة من وزارة الداخلية لنشر جريدته وكل جريدة لا تتبع هذا النظام تقفل أو تعطل، وستصدر الوزارة اليوم بلاغًا رسميًا للصحف بهذا الشأن - وقد بحث الوزراء فى هذا الاجتماع أيضًا فى مشروع أحواض البترول ورصيف النترات المراد الشروع فى تنفيذه قريبًا فقرر تعيين مهندس أجنبى خبير للإشراف على إنشاء حوض البترول ورصيف النترات بمرتب قدره ألفا جنيه فى السنة. وسيؤتى بهذا الخبير من إنكلترا كما هو مفهوم؛ ولكن الحكومة لم يقع اختيارها على رجل معين حتى الآن».

«وقد قرر المجلس إعادة نظام المراقبة القضائية وإناطة هذا العمل بلجنة خاصة كما كان فى الماضى».

«وقرر أن يكون موظفو البرلمان المصرى المنحل تابعين لمجلس الوزراء».

مذكرة وزير الحقانية

بشأن المراقبة القضائية

«شُكلت لجنة المراقبة القضائية بوزارة الحقانية بقرار من وزير الحقانية بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٨٩١ بناء على ما رآه مجلس الوزراء بتاريخ ١٤ فبراير من السنة المذكورة».

وقد أُدخل على التعاقب تعديلات على تشكيل هذه اللجنة بقرارات من مجلس الوزراء بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٨٩٤ و٨ أبريل سنة ١٨٩٥.

«أما تشكيل اللجنة فى الوقت الحاضر فهو بقرار من وزير الحقانية بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٠ من غير تدخل من مجلس الوزراء، إذ إن جميع أعضاء هذه اللجنة اختيروا من بين الموظفين التابعين لوزارة الحقانية».

«والقاعدة أنه فى حالة تشكيل لجنة بإحدى الوزارات من أعضاء تابعين لمصالح مختلفة فمن الضرورى تدخل مجلس الوزراء: أما إذا كان أعضاء اللجنة جميعًا تابعين لمصلحة واحدة ففى هذه الحالة يكفى أن يصدر قرار من الوزير المختص».

«ولما كان الغرض الأصلى من لجنة المراقبة القضائية هو فحص الأخطاء القانونية ومخالفة قواعد الإجراءات التى يشير إليها التفتيش فيما يتعلق بأحكام المحاكم الأهلية، فإن وزارة الحقانية ترى من الضرورى تعديل تشكيل اللجنة

بطريقة تسمح بأن يكون من بين أعضائها بعض رجال القانون ممن يشتغلون بنوع خاص بدرس المسائل القانونية. ولما كانت وزارة الحقانية معتزمة دعوة بعض رجال القانون ممن يشتغلون فى التدريس بكلية الحقوق الملكية التابعة إداريًا لوزارة المعارف العمومية للاشتراك فى أعمال اللجنة، فمن الضرورى تدخل مجلس الوزراء».

«وعلى ذلك يتشرف وزير الحقانية بأن يرجو من مجلس الوزراء الموافقة على تشكيل لجنة المراقبة القضائية على الوجه الآتى:

«ثلاثة أعضاء بحكم وظائفهم، وهم رئيس لجنة قضايا الحكومة رئيسًا، والمستشار الملكى لقسم القضايا بوزارة الحقانية، وكبير مفتشى المحاكم الأهلية. وثلاثة أعضاء يعينهم وزيور الحقانية لمدة سنتين ويختار أولهم من بين أساتذة كلية الحقوق بالاتفاق مع وزير المعارف العمومية».

«وعلاوة على ذلك يرجو وزير الحقانية أن يُخوَّل عدم الرجوع إلى مجلس الوزراء كلما رأى من المصلحة أن يعدل تشكيل اللجنة أو أن يضم إليها واحدًا أو أكثر من موظفى مصلحة أخرى، وأن يكتفى بالاتفاق مع الوزير المختص التابع له الموظف الذى يقع الاختيار عليه».

* * *

أحمد بك رمزى لا ينوى العود فى مجلس النواب

أحمد بك رمزى أحد أنصار الوفد المصرى الذين يعتز بهم الوفد، وقد انتخبته الكثرة الوفدية فى مجلس النواب المنحل وكيلاً لذلك المجلس ولم يكن ينتظر منه أن ينسلخ عن الهيئة الوفدية خصوصًا فى مثل هذا الظرف العصيب؛ ولكنه باغت الناس برسالة قصيرة نشرتها له جريدة الأهرام وفيها يعلن عزمه على أن لا يعود إلى مجلس النواب إذا ما عاد تشكيل هذا المجلس، وهذا نصها:

«سألنى بعض أصدقائى بالبريد فى لطف وأدب جم عن سبب عدم اشتراكى فى القرارين الأخيرين فأقول، بعد أن أشكرهم على البوادر الكريمة التى تجلت فى رسائلهم، إنى لا أنوى العودة إلى المجلس (وهذا من حقى) لا كراهة للمجلس لا سمح الله بل لأن الحوادث الأخيرة مضافة إلى الحوادث التى سبقتها فى السنوات الماضية أقنعتنى بأن الأعمال ليست دائمًا حرة فى البرلمان المصرى لوجود الأجنبى وأن الحياة النيابية فى مصر لا ثبات لها. فهذه الحقائق التى

أصبحت معروفة لدى الخاص والعام هى التى حدت بى إلى هذا الرأى الذى أبديته ولو أنى غير مكلف بإبدائه. وأما علاج هذه الحالة فإنى لا أعرض له لأنه خارج عن الموضوع الذى أتكلم فيه.

وإنى أقفل باب الافتراء على من يدعون نية التحاقى بالوزارة بقولى إن هذا غير صحيح، كما أنى أقول إن فى وسع كل مصرى أن يخلص العمل لوطنه ولو لم يكن نائبًا.

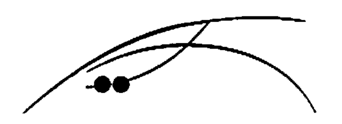
وعلى أى حال، أنتهز هذه الفرصة فأشكر حضرات الناخبين الأعزاء الذين ساروا معى إلى الانتخاب فى ثلاث سنوات متواليات فكنا نعود فائزين فى كل مرة بفضلهم وصدق وطنيتهم، كما أشكر حضرات زملائى من قبل فى مجلس النواب على أكيد ودهم ومحبتهم.

أحمد رمزى

■ ■ ■

الفصل الثالث

مشروعات الرى الكبرى- تخليد ذكرى سعد باشا



فى مساء يوم ٤ أغسطس (على ما فى برقيات الأهرام) كان قد وصل حضرة صاحب المعالى إبراهيم بك فهمى وزير الأشغال المصرية إلى لندن للمفاوضة فى مشروعات الرى الكبرى التى اهتمت بها دوائر الحكومة والهيئات النيابية فى العهد الأخير، والتى سجلت (حوليات مصر السياسية) فى مناسباتها أهم ما كان يدور حولها.

وفى يوم ٦ أغسطس تحدث الوزير المصرى إلى مراسل الأهرام فى لندن حديثًا مجملاً، ذكر له فيه أنه يتوقع أن مفاوضاته ستتناول جميع مشروعات النيل من بحيرة تسانا فنازلاً.

وفى يوم ٧ أغسطس كان قد وصل إلى لندن المهندس المصرى المعروف عبد القوى بك أحمد أحد موظفى وزارة الأشغال؛ ليلحق بالوزير عونًا له فى مَهمَّته.

وفى يوم ٨ أغسطس بث مراسل الأهرام من لندن نقلاً عن جريدة (المانشستر جارديان) رسالة جاء فيها:

نشرت جريدة «المانشستر جارديان» رسالة لمكاتبها فى لندن قال فيها ما يلى:

«أما وقد وصل إبراهيم فهمى بك واللورد لويد إلى لندن فإنه ينتظر أن تبدأ المحادثات الخاصة بمشروعات الرى بمصر والسودان فى وزارة الخارجية غدًا وسيشترك فى هذه المحادثات السير چون مافى حاكم السودان العام والمأمول أن يحضر حاكم أوغندا أيضًا المناقشات التى ستتناول بصفة عامة مشكلة الرى بأجمعها فى القطرين. وسيُعنى المفاوضون بصفة خاصة بدرس المشروعات الثلاثة المتعلقة بتعلية خزان أسوان وإنشاء سد فى جبل الأولياء وآخر عند

بحيرات ألبرت. وتبلغ تكاليف كل مشروع من المشروعين الأولين نحو ثلاثة ملايين جنيه، وقد تأجل العمل فيهما حتى يتم درس المشروع الثالث وهو مشروع يرمى إلى مطامع كبيرة ويتطلب نفقات عظيمة، ولابد لنفاذه من موافقة حكومتَىْ أوغندا وكينيا. والظاهر أن السلطات المصرية والبريطانية متفقة على طريقة لتوزيع المياه».

ونشرت جريدة «الديلى تلغراف» رسالة لمكاتبها السياسى ضمَّنها هذه الأقوال نفسها، ثم قال إنه يحتمل أن تبدأ المحادثات غدًا. على أن مشكلة السودان وحقول القطن التى تزداد اتساعًا فيه، لا تزال تحتاج إلى تسوية.

ويؤكدون التأكيد كله أن إبراهيم فهمى بك سيتجنب الخوض فى المفاوضات السياسية أثناء إقامته فى لندن. ولكن سيقدم اللورد لويد من جهة أخرى تقريرًا ضافيًا إلى حكومته عن التطورات الأخيرة فى الحالة المصرية.

ومما يُلاحظ فى صدد هذه الأقوال أن أسرة السير مافى فى لندن لم تتلقَّ ما يدل على أنه غير خطته ولا يتوقع وصوله إلى لندن إلا فى أواسط شهر سبتمبر. والذى ينتظر حدوثه هو أن يؤخذ رأى السير وليم جور حاكم أوغندا فى الأمور التى تتعلق به، وهو الآن فى لندن وسيسافر إلى أوغندا فى أوائل شهر سبتمبر. أما السير مافى فسيدخل المحادثات فيما بعد، هذا إذ لم يأتِ إلى لندن خصيصًا لذلك».

مناقشة صحفية حول مفاوضات وزير الأشغال

كتبت جريدة البلاغ مقالاً تحت عنوان: - ماذا يفعل إبراهيم فهمى بك (يتفق على مسألة النيل فى غيبة البرلمان؟).

«وصل إلى لندن صاحب المعالى إبراهيم فهمى باشا وزير الأشغال، وهو ينتظر الآن أن يصل إليها فيها اللورد لويد كى يتحدث معه ومع حاكم السودان فيما تسميه الجرائد «مشروعات النيل». ويقول إبراهيم فهمى باشا فى حديث نُشر فى تلغرافات الأهرام الخصوصية أمس إن هذه المشروعات تشمل «جميع مشروعات النيل من بحيرة تسانا فنازلاً». أى إنها تشمل منطقة السدود وخزان جبل الأولياء وتعلية خزان أسوان وخزان بحيرة تسانا وغير ذلك من المشروعات والأعمال التى تؤدى كلها إلى غاية واحدة، هى السيطرة على مياه النيل من منابعه فى أوغندا والسودان والحبشه إلى مَصبِّه فى البحر الأبيض».

«فإذا أنت عرفت هذا عرفت من غير شك أهمية الموضوعات التى ذهب إبراهيم فهمى باشا يعالجها فى لندن وحكمت بأن هذه الموضوعات جزء من القضية المصرية العامة لا بل هى القضية كلها؛ لأن مصر هدية النيل كما قال هيرودوت فالسيطرة على النيل سيطرة عليها كسيطرة الاحتلال أو أشد. ونستطيع أن نقول إن الكلام فى هذه السيطرة ليس جديدًا بل هو قديم جرى البحث فيه حينما كان صاحب السعادة عثمان محرم باشا وزيرًا للأشغال وظهر جليًا أن الإنكليز يريدون أن يكونوا أصحاب هذه السيطرة وأن تتزل لهم مصر عما فى يدها منها، فرفضت الحكومة أذ ذاك وأفهمت الإنكليز أنها لا تستطيع أن تمشى معهم فى هذا الطريق ولا إن تتخلى عن الحقوق التى فى يدها. ثم لما عين إبراهيم فهمى باشا وزيرًا للأشغال فى وزارة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا عاد الإنكليز إلى الكلام فى الموضوع نفسه واختاروا أن يتكلموا فيه مع إبراهيم باشا لما أنسوه فيه من الضعف والرغبة فى الحصول على رضاهم، وفعلاً أرضاهم فى حديثه معهم وذهب فى إرضائهم إلى حد بعيد ثم أحس صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا ما هنالك فمنعه من مواصلة الحديث ورفض ما عرضه عليه وكلفه أن يبلغ دار المندوب السامى البريطانى أن مسألة السيطرة على النيل جزء من المسألة السياسية المصرية فالكلام فيها يكون مع رئيس الوزارة لا مع وزير الأشغال. وكان إبراهيم فهمى باشا قد وضع فى ذلك مذكرة لمجلس الوزارة طلب فيها الموافقة على اقتراحات معينة لو أنها قُبلت لحصل الإنكليز على كل ما يريدونه من السيطرة على النيل، فرفضها المجلس وأبَى أن تتزل مصر عن حق من الحقوق التى فى يدها».

كان ذلك إلى أن أُقيلت وزارة النحاس باشا، والعارفون يؤكدون أن رفضها اقتراحات إبراهيم فهمى باشا كان واحدًا من الأسباب الكبيرة التى حملته على إقالتها، أما الآن وقد جاءت وزارة صاحب الدولة محمد محمود باشا ولم يبقَ دستور ولا برلمان فإن أول ما يفكر الإنكليز فيه وينشطون له أن يعودوا إلى الحديث مع فهمى باشا وأن يأخذوه إلى لندن ليعقدوا معه فيها الاتفاق الذى يريدونه، وبديهى أن يرى اللورد لويد أن الفرصة من أثمن الفرص فيطير إليها قبل أن تفوت مع أن فى البلد غليانًا كان يستوجب أن يبقى بجانبه ليراقب تطوراته. وقد يستغرب بعض الناس أن يكون المسئول فى هذا الموضوع ثلاثة، هم

اللورد لويد وفهمى باشا والسير مافى حاكم السودان فلا يحضر هذا الأخير إلى مصر لتدور المفاوضة فيها بل يسافر الاثنان الأولان إلى لندن فى هذا الوقت الحرج، ولكن لا غرابة بعد أن اتضح أن القصد هو أن تدور المفاوضة بجانب وزارة الخارجية البريطانية أو لعلها تدور فيها نفسها وبقيادة موظفيها.

والآن نسأل أى حق تنتهز الوزارة المصرية فرصة تعطيل البرلمان لتعقد مع الإنكليز اتفاقًا كهذا؟

بأى حق يتصرف إبراهيم فهمى باشا وثمانية أشخاص معه لم تُولِهم البلاد ثقتها ولم تجلسهم فى كراسى الوزارة وهم معترفون بأن الأمة ضدهم وإنهم لذلك لا يستطيعون أن يلجئوا إليها، بأى حق يتصرف هؤلاء الأشخاص فى مصير النيل أى فى مصير مصر الآن وغدًا وإلى أجيال!

بأى حق يتعاقد هؤلاء الوزراء مع الإنكليز على إدارة - النيل فلا تنال مصر بعد ذلك قطره الماء إلا أن يأذن بها الإنكليز وأن تزيد على حاجتهم فى السودان وأن تدفع مصر فيها أفحش الأثمان!

نعود إلى الماضى قليلاً فنرى أن شركة قناة السويس طلبت فى سنة ١٩٠٩ مد امتيازها، وقناة السويس ليست النيل ومياهها ليست حيوية لمصر كما هى مياه النيل، ولم يكن لمصر فى ذلك الوقت برلمان وإنما كان لها مجلسان استشاريان هما الجمعية التشريعية ومجلس الشورى، ومع هذا رُئى أنه لا يحق للحكومة المصرية أن تمد امتياز شركة القناة إلا إذا وافق النواب المصريون فعقد المجلسان وتناقشا فيه وكان رأيهما فيه قطعيًا. ذلك ما كان يوم لم يكن لمصر دستور ولا برلمان ويوم كان الأمر أمر قناة السويس، أفلا يكون عجيبًا أن تكون مصر اليوم قد عرفت الدستور والبرلمان وأن يكون الأمر أمر النيل الذى هو حياة مصر ثم يُقضى فى شأنه على يد حكومة لا تثق الأمة بها وفى غيبة البرلمان؟

إنَّا ننصح الحكومة بأن تأتى وتفكر، فعلَّها متى فكرت أدركت أنها مقدمة على أمر جلل وأن كراسى الحكم مهما تكن عزيزة لا تساوى مصير بلاد ومصير أجيال.

وقد ردت السياسة فى ذلك بمقال افتتاحى (بتاريخ ٢٩ أغسطس هذا نصه):

«مصر هبة النيل، أو قل مصر لولا النيل صحراء ولولا النيل لعز أن تكون فيها حياة. أعطنا يا ربنا خبزنا اليومى، هذه صلاه تتكرر صباح مساء من الخلائق

أجمعين ضراعة لرب السموات، وإن تطلب شيئًا من عظيم قادر فلتطلب الأمر الكبير الخطر، وكذلك يتجه الناس إلى الله ضارعين أن يعطيهم خبزهم اليومى والنيل يعطى مصر خبزها اليومى يعطيها الحياة يعطيها الأمر الكبير الخطر، وهو مع ذلك ليس إلهًا يعطى أن صلينا وضرعنا ويمسك إن انصرفنا عن عبادته وسهونا، وهو خاضع لنا يعطينا ما أردنا أن يعطى ويمسك ما أردنا أن يمسك».

«النيل إذن هو «خبزنا اليومى»، لكنه مخلوق لكنه مثلى ومثلك خاضع لنواميس الطبيعة، لكنه ليس «الأب نويل» لا يشعر به الناس وهو على حماره يدخل منازلهم ليلة عيد الميلاد ليجد كل صبى هديته منه فى الصباح، إنما هو خير يجرى أينما أردت أن يجرى فهو يجرى، حيث يريد العقل الإنسانى أن يجرى وهو يجرى، إذا لم يتعهده الإنسان بالفعل والعلم، حيث لا يصيب أحد منه نفعًا».

* * *

«وقد يكون النيل على حالته الحاضرة كافيًا لو أنًّا لا نزال فى العصور التى كانت فيها الأوباء تعصف بالناس عصفًا، أيام كانت نساء الفلاحين لا يبرحن يلبسن الأردية السوداء مدى الحياة حدادًا على الأولاد والأهل والأقرباء ما يدع لهن الموت فترة لفك حداد أيام كان السكان بفعل الموت قليلين مهما تزاوجوا ومهما تناسلوا ومهما بعدوا عن مذهب «ملتاوس» ذلك الذى جرى عليه أكثر سكان فرنسا خشية إملاق، فالرجل منهم يحرص ألا يولد له غير ولد واحد فإن تغلبت على حرصه الطبيعة تغلب عليها بوسائل جهنمية لقتل الأجنَّة فى الأحشاء. ما عرف المصريون هذا فقد أكثروا وأكثروا من الزواج، وقد رحبوا ورحبوا بالأولاد حتى ما تتردد أم العشرة أو الأكثر من الأولاد أن تستعمل للمزيد كل علاج. لكن الحالة الصحية كانت من السوء بما جعل الموت يمضى فى الناس حصدًا فما كانت كثرة التزاوج وكثرة التناسل بزائدتين السكان عددًا كبيرًا».

«لكن مصر ارتقت من الجهة الصحية، وارتفعت من جهة الحضارة وما تستتبعه من حاجات فهى تزداد كل عام عددًا، وهى تزداد حاجات وحاجات. هذا ومياه النيل، وهى لسكان مصر خبزهم اليومى والحياة، لا تزال كما كانت يوم كان السكان قليلين ويوم كانت حاجات هؤلاء السكان قليلة، لا تزال أنظمة ريِّها وصرفها عتيقة كانت تقوم على رى وصرف أطيان يعينها لعدد قليل من الناس فكانت يومئذ تكفى وكانت الحاجة غير مُلحَّة فى استزادة الخير من مياه النيل».

«وأخذت الحالة الصحية ترقى وأخذت الحضارة وما تستتبعه من حاجات ترقى، وازداد السكان وازدادوا حتى أربوا الآن على أربعة عشر مليونًا بعد إذ كانوا فى عهد المغفور له محمد على لا يتجاوزون خمسة الملايين. وازدادت حاجات الحضارة والعمران فما أصبح يكفى الناس الآن ما كان يكفيهم فى غابر الأزمان».

«لكن النيل بقى فى أقنيته القديمة العتيقة، وبقيت حاجات مصر منه غير مقدرة تقديرها الهندسى الصحيح. هذا والفلاحون يزدادون ويتكاثرون حتى ضاقت بهم الأراضى التى يشملها النيل وحتى توشك الأراضى التى يشغلونها أن تنزل فى بعض المناطق من كيلومترات إلى أمتار، وفى هذا المجاعة كل المجاعة والسبيل كل السبيل إلى البلشفية وإلى ما هو شر من البلشفية».

* * *

«الحاجة مُلحَّة إذن فى إنجاز مشروعات الرى الكبرى، كذلك تقضى مصلحة البلاد المالية الكبرى وكذلك تقضى مصلحة الفلاح المصرى بخاصة، بل قل كذلك تقضى حياة مصر إن أريد أن تحيا مصر حياه طيبة وأن تعيش عيشة رغيدة.

لكن هذه المشروعات الكبرى ظلت معطلة منذ عام ١٩١٠ وظل الوقت الطويل يضيع فى أبحاث بعد أبحاث ومناقشات بعد مناقشات، وظلت حياة مصر بذلك معطلة ثمانية عشر عامًا، وفى هذا الوقت الطويل كثر عدد الفلاحين حتى غصت بهم الأرض، وفى هذا الوقت الطويل توافر لنا من الأيدى العاملة ما يكفى لخدمة الأراضى البور التى تشملها هذه المشروعات لتحويلها أراضى زراعية صالحة، لكن المشروعات ظلت طوال تلك السنين لا تتقدم فى طريق التنفيذ خطوة، ومضى الزمن الطويل فى استدعاء إخصائيين بعد إخصائيين، ومضى الزمن الطويل فى مناقشات أفلاطونية. هذا والفلاحون كما قدمنا يزدادون زيادة كانت البلاد ستجنى منها نفعًا كبيرًا لو دخلت مشروعات الرى فى دور التنفيذ، لكن هذه الأيدى الزائدة لا تجد عملاً كافيًا لنشاطها ولحياتها، فهى إذن بدل أن تكون أداة نفع يُخشى أن تتحول أداة تخريب».

هذا هو ما قدرته الوزارة الحاضرة فهى وزارة تريد أن تعمل لخير البلاد كل ما تستطيع، وهى وزارة تجدُّ لا تلعب ولا تلهو ولا تخدع الناس على مصالحهم بالدجَل والتهويش فبحَسْب البلاد من الضرر أن ظلت هذه المشروعات معطلة

ثمانية عشر عامًا وبحسبها أن اشتغل البرلمان السابق بأمر هذه المشروعات دورتين دون أن يتقدم فى سبيل تنفيذها خطوة.

فيسرنا أن نزف البشرى أن الوزارة شرعت تصفى هذه المشروعات لتختار أكثرها نفعًا ولتعمد من فورها إلى التنفيذ لا تضيع فيه من الوقت شيئًا، وهى لذلك أرسلت إلى لندره صاحب المعالى وزير الأشغال ليتولى المفاوضات اللازمة لتسوية المسائل الخاصة بمياه النيل، ومعاليه فى هذه المفاوضات سيسير على خطة الدفاع عن حق مصر فى مياه النيل وعلى مبادئ مقررة من الحكومات الدستورية المتعاقبة، وفى جملتها وزارة النحاس باشا.

بقى أن النحاس باشا ومن إليه من النصابين السياسيين يحملون على الحكومة لشروعها فى تنفيذ مشروعات الرى الكبرى، هؤلاء قوم لا يعرفون البناء ولا يعرفون مصلحة البلاد وإنما يعرفون أن يترددوا وألا يعملوا لخير البلاد شيئًا.

فإلى الأمام وإلى الأمام.

رأى للميجور تويدى

على أن المسألة قد تعدّى الاهتمام بها الصحف والدوائر السياسية إلى رجال الفن والاقتصاد، فكتب الميجور أوين تويدى مقالاً نشرته له جريدة (الفيننشيال تيمس) بتاريخ ١١ أغسطس سنة ١٩٢٨، جاء فيه:

«إن ما تخلل تسع السنوات الأخيرة من شدة الاضطراب والهيجان من توتر العلاقات السياسية بين إنكلترا ومصر قد حدا إلى تعليق أهمية ثانوية على مسألتين خطيرتين وإن كانتا دون المسائل الأخرى من الوجهة الروائية التمثيلية، أعنى بهما مسألة القطن المصرى ومحصول الحبوب والغلال. فقد تبيَّن من الإحصاء الأخير أن تعداد سكان القطر المصرى قد زاد زيادة عظيمة ولا يزال فى مصر أراض تبلغ مساحاتها بضعة ملايين من الأفدنة فى مديريتى البحيرة والغربية لا تزال بورًا، وهناك مشروع لإصلاح هذه الأراضى التى متى أصلحت تفسح مجالاً لزيادة السكان التى لا مناص منها فى الخمس عشرة سنة المقبلة. وليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن تلك الأراضى بعد إصلاحها تكون أقل خصبًا من أراضى المناطق الأخرى التى أصلحت فى الدلتا؛ فالمال الاحتياطى

المصرى متوافر للإنفاق على المشروع وهناك زيادة كبيرة فى عدد الفلاحين تضمن الأيدى العاملة لاستعمار تلك الأراضى. والأرجح أن مشروع إصلاح الأراضى لا يمكن تنفيذه حتى تُتخذ التدابير اللازمة لإيجاد طريقة منتظمة لمياه الرى الإضافية اللازمة لتلك الأراضى التى فى النية إصلاحها. والمورد الوحيد لذلك هو النيل والطريقة الوحيدة لضمان هذا المورد المنتظم لمياه الرى هى إنشاء خزانات إضافية فى جهات مختلفة من مجرى نهر النيل المعظم.

«إن مسألة خزان مياه النيل استرعت اهتمام مصر منذ أيام المغفور له محمد على باشا وقد تمت عدة مشروعات من هذا القَبيل منذ ذلك العهد حتى الآن. وأشار الميجور تويدى إلى تقرير جارستن سنة ١٩٠٤ الذى اقترح فيه إنشاء خزان على بحيرة ألبرت يكون بمثابة ضابط للمياه وتغيير مجرى النيل فى منطقة السدود، وقال إن اللجان التى عُينت بعد ذلك لفحص هذه المسائل أيدت اقتراح السر وليم جارستن كل التأييد ورات أنه ضرورى للتمشى مع الحاجة المتزايدة إلى الرى فى مصر والسودان. وبعدما أسهب الميجور تويدى فى تفاصيل تقارير اللجان، قال إن حكاية مشروعات النيل الأبيض لم يكن لها ذلك الارتياح المنعش الذى كان لإنهاء خزان مكوار».

«أما مشروع خزان بحيرة ألبرت الذى لم يشرع فيه بعد، ومعضلة التخلص من منطقة السدود، فلا يزالان يفتقران إلى قرار نهائى ولكن المسألة التى تفوقها تكديرًا ونكدًا هى مصير مشروع خزان جبل الأولياء الذى شرع فى تنفيذه فعلاً منذ عشر سنين ثم عطل العمل فقد لقى هذا المشروع الشىء الكثير من الانتقاد والحط من قيمته وأدى ذلك إلى تعيين لجان مختلفة من الخبراء المحايدين قامت بفحص المشروع من حيث إمكان عمله وملاءمته فحصًا دقيقًا. وقد أسفرت جميع مباحثهم عن صلاحيته وأشاروا كلهم باستئناف العمل فيه ومع هذا لا يزال المشروع مهملاً ومياه الفيضانات المتعاقبة التى كان فى الإمكان بل كان يجب خزنها لمصر تذهب كل عام جزافًا وتضيع سُدًى بينما عدد مصر يزيد باطراد. والأراضى اليوم المترامية الأطراف فى الوجه البحرى لا تزال مقفرة عقيمة ويلوح أن السبب فى هذا الانتحار المستمر هو السياسة؛ فلاعتبارات سياسية عقب الحرب الكبرى سمح لمصر أن تسىء إلى مصالح البلاد المادية وتؤذيها».

«وقد كانت مصر السياسية حتى الآن غير قادرة على الفصل بين مسائل مشروعات النيل والمشاكل الجدلية التى شغلت الوزارات المصرية المتعاقبة عن جميع المسائل الأخرى، وعلى هذا المنوال كانت السلطات المصرية التنفيذية تنفر من المصادقة على إتمام مشروعات الرى العظيمة الأهمية وكان كل رئيس وزارة مصرية يخشى أنه إذا وافق على هذه المشروعات يضر مصلحة مصر السياسية. فالنيل كغيره من الأنهار الكثيرة التى لا يقصر مجراها على بلاد واحدة وحكومة واحدة بل يمر ببلدان أخرى ويتعلق بمصالح حكومات أخرى، وقد تسنى الوصول إلى اتفاقات متبادلة بالمفاوضة بين الحكومات المختصة ولكن التصرف بمياه فيضان النيل وإنشاء الخزانات لا يزالان من المسائل المعلقة مع أن كل ما يلزم هو مؤتمر حول مائدة مستديرة يتألف من مندوبى البلاد الثلاثة المختصة، وهى مصر والسودان وإنكلترا للمداولة فى الطرق والوسائل اللازمة فى جو يسوده الوئام وتقدير وجهات النظر المتبادلة فى جو منعزل عن المسائل السياسية الأخرى التى لا علاقة لها بهذه المشروعات».

«فهذا المؤتمر قد أوشك أن يعقد وسيتألف من اللورد لويد والسير مافى وإبراهيم فهمى بك وهو جزء من أعمال برنامج الوزارة المصرية الجديدة التى آلت على أنفسها القيام بالإصلاحات والأعمال الجدية والفنون العملية، فسياسة هذه الوزارة يجب أن تقع موقع الاستحسان فى نفوس جميع الذين لهم فى مصر مصالح أخرى غير المشاغبات السياسية. فالمؤتمر المقبل وإن قد تأجل حتى الآن فإنه غير متأخر أكثر مما يجب والأمل وطيد بأن نتيجته لا تكون حل معضلة زيادة سكان مصر لمدة نصف قرن فحسب، بل زيادة ثروة مصر المادية وتوزيع نطاق زراعتها ومحصول قطنها».

نتيجة المفاوضة

ظل فهمى بك من ناحية ومفاوضوه الإنكليز من ناحية أخرى متكتمين ما دار من المناقشة والمفاوضة، غاية ما صرح به الوزير المصرى، فى خلال أيام إقامته فى لندن، أن مفاوضاته لن تتناول المسائل من ناحيتها السياسية ولكن من ناحيتها الفنية فقط[1].

---

(١) راجع برقيات السياسة فى أغسطس.

ظلت المسائل التى تناولتها المفاوضات مكتومة حتى نشر المقطم الصادر فى مساء ٢ أغسطس سنة ١٩٢٨ برقية من مراسله الخاص فى لندن ينبئنا فيها بعودة الوزير، وينهى إلينا حديثًا دار بينه وبين الوزير كان فيه الأخير حذرًا كتومًا، وإليك نص البرقية:

«حديث مع إبراهيم بك فهمى وزير الأشغال المصرية»

«يسافر إبراهيم بك فهمى وزير الأشغال المصرية عائدًا إلى مصر يوم السبت القادم. وقد انتهت المحادثات بينه وبين اللورد لويد والمستشارين الفنيين».

«ولقد طلبت منه أن يفضى إلىَّ بتصريح فيما يتعلق بنتيجة محادثاته فقال إن اختصاصى كان مقتصرًا على المناقشة فى مسألة ماء النيل من الوجهة الفنية فقط، فإن لهذه المسألة وجهات متعددة أخرى من سياسية وغيرها ومع ذلك فإننا لم نتناقش فى الوجهة الفنية من كل وجوهها. وقد اقتصرت فى مدة إقامتى الوجيزة على المسائل المستعجلة وقمت بالمهمة التى عهد إلىَّ بها طبقًا للخطة المنوية من البدء».

«فسألته هل قرروا شيئًا فى مسألة تعلية خزان أسوان فقال، إن لندن ليست المكان الذى يُبحث فيه فى مسألة كهذه، فإن مسألة تعلية خزان أسوان تتعلق بالوزارة المصرية دون سواها فهى وحدها صاحبة الحق المطلق فى تعيين لجنة ووضع الشروط».

«وسألته هل أمضى اتفاقًا فقال إنى لم أمضِ اتفاقًا ما ولم يكن فى نيتى فعل شىء من ذلك، فقلت: أفلم تتبادل المذكرات وذلك بمثابة إمضاء اتفاق فأجاب: كلا».

«وسألته هل ستشرعون فى العمل فى جبل الأولياء فقال، إنى أنا لا يمكنّى أن أفضى بتفاصيل قبل عرضها على مجلس الوزراء بعد وصولى إلى الإسكندرية فى ١٠ سبتمبر».

«وسألته هل المناقشات التى قام بها تقيد مصر بقيد من القيود من جهة ماء النيل فأجاب بالنفى».

وكذلك انتهى شهر أغسطس دون أن ينتهى إلى شىء واضح استقر عليه الرأى بين وزير الأشغال المصرى واللورد لويد والمستشارين الفنيين فى إنكلترا ودون أن يصل الوزير إلى مصر ولعلنا نحظى بذلك فى أوائل الشهر القادم.

فى يوم ٢٣ أغسطس وفى منتصف الساعة التاسعة ليلاً من العام الماضى فاضت إلى ربها الكريم روح الزعيم المصرى الكبير المغفور له سعد زغلول باشا فما أوشك هذا اليوم من عامنا الحاضر أن ينشر رايته على الوجود حتى ابتدأ الناس على اختلاف مشاربهم ومراتبهم يستعدون لإحياء هذه الذكرى. وما حل هذا اليوم حتى كدت ترى فى كل بلد مأتمًا وعلى صفحة كل وجه خيمة حزن وأسى.

وليس يعنينا فى كتاب تاريخى كهذا أن نسجل بإسهاب وتفصيل أنباء الطوائف التى زارت ضريح الزعيم فى هذا اليوم وما حواليه والأيدى التى جعلت لقبره قبرًا من الزهور والرياحين والوفود التى تكاثرت على جدثه وداره (بيت الأمة) والدموع التى أُذرفت عليه والحفلات التى عمت المدن والقرى من أطراف مصر إلى أطرافها؛ ولكن الذى يعنينا بنوع خاص هو ما صدر فى الصحف والحفلات من أقوال المسئولين - المتصدرين للحكم والزعامة - والجانب الإيجابى من تعليق الصحف؛ ضاربين صفحًا عما ازدحمت به الجرائد من آيات المديح والرثاء الأدبى لشخص الزعيم الراحل.

قال (محمد أفندى على حسن) المحرر بجريدة الأخبار ضمن مقال نشر بتاريخ ٢٣ أغسطس ما يلى:

«قال لى أحدهم: ألا تكتبون عن ذكرى سعد؟» قلت: نعم. قال: إذن «فاذكروا محاسن موتاكم» وكفى أنه كان رئيسًا للوفد، وانسوا أنكم من خصومه السياسيين.

قلت: نعم إن لسعد غلطات وسقطات وخطيئات كانت ولا تزال فى اعتقادنا سيئات لا يُستهان بها ولا يمكن للمؤرخ المنصف إغفالها. بيد أن من الحق والعدل والإنصاف أن نقول ولا نخشى فى الحق لومة لائم إن سيئات سعد تعد بالنسبة لأعمال خَلَفه من الحسنات. فهون عليك أيها الناصح الأمين وكيف ننزل به، فنجعله فى منزلة «خلفائه الراشدين»:

فاين الثُريا واين الثَرَى   واين معاوية من علىّ

إن سعدًا مع ما يصفه به عارفوه من يوم نشأته، وما يرويه عنه رفقاؤه طلاب الأزهر الذين كانوا من جيرته وما يقولونه عنه محاميًا عرف كيف يستفيد

بشهرته وما نعلمه عنه فى وزارة المعارف قديمًا مما دعانا إلى نقد أعماله فى وزارته وما ارتضاه لنفسه فى مسألة قنال السويس حيث كان بعيد الهمة فى مخالفة الرأى الذى أجمعت عليه الأمة».

«وما نعده عليه من الأعمال التى لا نقرها وخاصمناه من أجلها من بدء النهضة الأخيرة إلى أن مات رحمه الله لا يعد شيئًا مذكورًا بجانب ما رأيناه من «الأبطال» وهل يستوى الرجال وأشباه الرجال؟ إن المساواة هنا ظلم مبين».

«إن ما نحصيه عليك من الغلطات من يوم درجت على وجه الأرض يا سعد إلى أن ووريت فى اللحد لا يبلغ معشار ما يُحصى على خلفائك فى عام؛ لهذا ترانا اليوم أشد الناس حزنًا على فقدك غفر الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر وأدخلك الجنة مع الخالدين».

«لقد كنت نفاعًا ضرارًا وأما خَلفُك فكما تعلم هدارًا مهدارًا فبينا تراه أسدًا مغوارًا فتتخيله فى الميدان مقدامًا كرارًا إذا بك تراه إذا نظر خياله أمامه على وجه المرآة أو فوق سطح الماء خارت قواه وولى فرارًا».

«فثبت للناس أنك فى حكمك عليه بعدم صلاحيته لغير السكرتارية الوفدية كنت من العادلين المنصفين وإنك حقًا من الناصحين.. إلخ».

وقالت جريدة السياسة:

«مضى عام على وفاة الزعيم الكبير، فما أسرع ما تكر الأيام، وما أقل ما نال منه الموت بل ما أشد الإحساس بخلو مكانه وأعم الشعور الذى تركه: فهو ما زال خلة لم تُسد، وقوة لم تعوض وشخصية مفتقدة وليس الأمر فيه كما يكون فى كثير غيره، إنها مزايا يكون لرجل من بعضها نصيب، ولآخر من غيرها حظ، كالجوارح لكل منها عملها الذى تؤديه وغناؤها إذا تعطلت أخواتها، وإنما الأمر أن كل ما رزق الله سعدًا من المزايا وأفاض عليه من الصفات والخِلال، ينقص الذين ينتمون إليه والذين كانوا عيالاً عليه فى حياته فصاروا حميلة على اسمه وذكره بعد مماته. فقد كان - رحمه الله - قوة يعتد بها الصديق الموالى والخصم المناوئ، ويحسب حسابها المؤازر والمُنازل، أما الذين خلَّفهم وراءه فضعاف مهازيل، وما كان شخصية لها فتنتها وسحرها، تدور بفعلها الرؤوس وتجب لها القلوب وتجيش الصدور، وهم صور من اللحم والعظم لا حياة فيها ولا روح لها، ولقد صدق الذى شبهه وشبَّههم بالفيلسوف الذى يحاضر الناس مستعينًا «بالفانوس السحرى»،

وكان له قرد يراه ويراقبه فنازعته نفسه مرة أن يقلده ويفعل مثل فعله، وغاب الفيلسوف المحاضر مرة عن غرفته فاغتنم القرد هذه الفرصة وأقام الفانوس فى موضعه ووضع ألواح الزجاج فى أماكنها ولكنه عزه أن يخرج شيئًا أو يلقى من الصور ظلاً على اللوح الأبيض ذلك أنه نسى أن يشعل المصباح بعود من الثقاب!! كذلك خلف المرحوم سعد باشا كل ما ينقصهم عود من الثقاب يشعل نفوسهم الخامدة وينير أرواحهم المظلمة. وما أقل عود الثقاب هذا ولكن ما أعظم أثره وأكبر الفرق بين وجوده وعدمه! هو عود من الثقاب إذا ذهبت تعتبره من حيث هو فى ذاته لم تجده يساوى شيئًا. ولكنِ المصباح لا يضىء إلا به: والقرد لا يحسن أن يكون كالإنسان بغيره! والواقع أن هذا أكثر من مثل فإن من الثابت علميًا أن بعض الغدد يكون لضعف إفرازها أو زيادته عن الحد الواجب أثر ضخم فى البلاهة أو الذكاء فى طول الجسم أو قصره، وفى مبلغ نصيب المرء من الرجولة والشهامة والنخوة، إلى آخر ذلك مما ليس هذا مكان الإفاضة فيه. وما الغدة!! إذا كان الأمر مرجعه إلى الاحجام والإجرام فهى لا شىء بالقياس إلى الجسم كله، ولكن ما أكبر أثرها فى الكيان كله وفى النمو وفى الاستعداد وفيما اصطلحنا أن نسيمه المواهب والمَلَكات!

«وقد كان لسعد باشا فوق سحر الشخصية وقوتها، تجربة طويلة وخبرة واسعة النطاق بالحياة وليس لخلفه شىء من ذلك، ولقد قضى أحدهم ـ النحاس باشا ـ الجانب الأكبر من صدر حياته فى عزلة أو شبهها حتى كان المأثور عنه أنه لا يماشى أحدًا ولا يختلط بمخلوق، فهو على الحقيقة غِرِّير حديث العهد بالدنيا فلا بدع إذا أخطأ المرء فيه ذلك الاتزان المطلوب فى الزعماء والرؤساء والأناة الواجبة فى التقدير والتصرف».

«وكان سعد باشا هو القوة الوحيدة فيما بقى من الوفد، وكان زمام هذا الوفد فى يده، ولم يكن أحد ينبو فى كفه، فخلفه النحاس وهو ضعيف طيَّاش الأهواء خفيف، فصار هو فى أيدى الحاشية، أو على الأصح فى يد من يستولى على أذنه ويسعه أن يواظب على الهمس فيها، ومن هنا انقياده لساحبيه، بل من هنا عجزه عن التفكير للمستقبل لأنه لم يألفه لا فى أيام سعد باشا الذى كان يقضى فى الأمور برأيه وحده أو يتجه فى كل شأن وجهته، ولا فى هذه الأيام التى استولى فيها عليه من رفعوه هذا المكان ليتواروا خلفه ويعملوا باسمه».

«وكان سعد باشا رجلاً، لا يخجلك أن تكون معه أو عليه، تصادقه فتعتز به لتغنى عنه بغيره، وتحاربه فلا تستخف بشأنه ولا تستهين بأمره، بل تشعر أن بك حاجة إلى كل ما فيك من قوة كامنة. فحربه تحيى النفوس وتبتعث الراقد الدفين من استعدادها وقواها، ولكن خلفه لا شىء فى ذاته ولا بالقياس إلى سعد باشا، ومن هنا الضعف الذى أصاب الوفد والانحلال الذى عراه، فقد كان سعد باشا هو العماد الوحيد له فلما خرج من الميدان تداعى البناء وتهاوت الأنقاض، وتطاولت الرؤوس وعطت الأعناق وظهرت المطامع المقبوحة وانطلقت الأهواء المحبوسة وفسد الأمر كله».

«وكان - رحمه الله - خطيبًا مفطورًا من مزاياه أنه حين يخطب لا يخالج سامعيه ظل من الشك فى اقتناعه بما يجرى به لسانه، والنحاس ليس أكثر من رجل يستطيع أن ينطق ويصيح، فلا خلابة منطق ولا عذوبة صوت ولا شخصية تطالعك فى وجهه وترغمك على الإصغاء إليه والعناية به ولو كنت تخالفه ولا تشايعه على رأيه».

«ثم كان - رحمه الله - نزيهًا عف الكف»؛ وأحّر بمن اجتمعت له عناصر هذه القوة أن يكون كذلك فانظر الآن من خلفوه!! لكأنما كانوا سجناء فانطلقوا، وكأنما كان خلو الميدان منه فرصة للعبث كالذئاب فلا كابح ولا رادع ولا وازع حتى صار الأمر كله فوضى».

«ولو أن سعدًا أمد الله فى أجله لما تفكك الائتلاف ولا صار الأمر إلى هذا الحال، فقد أدرك - رحمه الله - أن البلاد صارت أحوج ما تكون إلى التضافر والتعاون. فتقبل سعى الساعين إلى ذلك وصار بعد أن قام الائتلاف وحافظ عليه يسنده ويبذل كل جهد فى صونه وتقويته، علمًا منه بأنه منجاة البلاد فجاء خلفه يهدمون ما بنى ويقوضون ما صان، ويعبثون بميراثه الأكبر، ليفوزوا بالأمر كله ويستبدوا به ويطغوا على هواهم، كأنما مصر ضيعة موروثة!».

«وليس يسع المرء إلا أن يذكر ذلك فى مثل هذا اليوم الذى قضى فيه سعد نحبه، إلا أن يفكر فى الخسارة الجسيمة التى أصيبت بها مصر بفَقْده وبما جرَّ عليها فقده من قيام الضعاف مقامه».

«ولعمر الحق ما مات سعد باشا فإنه خالد الذكر وإنما مات بموته رجاله، رحمه الله رحمة واسعة.

أما ما كتبته الصحف الأخرى فكان عبارة عن سور من المديح والإطراء».

حديث لرئيس الوزارة عن تخليد ذكرى سعد باشا

قالت السياسة فى عددها الصادر فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٨ ما يلى:

«بعث إلينا مراسلنا الخاص فى الإسكندرية بالحديث الآتى الذى جرى بينه وبين حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس الوزارة:

«س - هل تنوى الحكومة الاشتراك فى الاحتفال بذكرى وفاة المرحوم سعد زغلول باشا؟».

«ج - ليست هى النية التى تُعْوز الحكومة لأن نقوم بتكريم فقيد مصر المرحوم سعد زغلول باشا قيامًا بحقوق الصداقة السياسية والصداقة الشخصية جميعها. ولكن ظروف هذا الاحتفال وأغراض الداعين إليه هى التى تمنعنا مع الأسف من الاشتراك فيه كما اشتركنا بقسط وافر فى حفلة تأبينه رحمة الله عليه».

«س - قد يفهم الناس من عدم اشتراك الحكومة فى هذا الاحتفال أنها لا تريد تشجيع مبادئ سعد وتخليدها بتخليد ذكراه، ودولتكم تجهلون أن بعض الصحف نشرت أن الحكومة قد حذفت من الميزانية المبلغ المقرر لتخليد ذكراه!».

«ج - تعلمون أن مجد سعد السياسى إنما بُنى على عمله فى الحركة الوطنية الحاضرة وتعلمون أن أعضاء وزارتنا من رجال تلك الحركة المباركة وأنهم كانوا البنَّائين الأول لمجد سعد باشا وأعوانهم الذين أوجدوا الحركة إيجادًا ودعوا إليها والذين كانوا فى طليعة المستجيبين لهذه الدعوة والعاملين على تحقيق أغراضها. وتعلمون أن كل ذلك كان من قبل أن يعرف سعد أولئك الداعين إلى احتفال اليوم، متى علمتم ذلك علمتم معه أن تخليد ذكرى سعد تخليد لذكرى الحركة الوطنية، ولا شك فى أن الحركة الوطنية لا يمكن أن تُذكر إلا مقترنة بأسماء الذين كانوا أول الداعين إليها وأول المستجيبين لهم أفبعد ذلك يُستطاع الظن بأن لرجال الحكومة الحاضرة أى غرض أو أية منفعة فى الإعراض عن تخليد ذكرى سعد وتشجيع مبادئه! وما كانت مبادئ سعد إلا مبدأ واحدًا هو الاستقلال التام، مبدأ وضعناه معًا ودعونا إليه جميعًا وعملنا متكاتفين على تحقيقه والآن نعمل لاستكماله بالطرائق المنتجة».

«أما ما يدَّعونه على الوزارة من أنها حذفت من الميزانية المبلغ المقرر لتخليد ذكرى سعد باشا فذلك غير صحيح، والصحيح هو أن الحكومة مصممة على

تخليد ذكر سعد باشا على الوجه الذى نعرف أنه أليَق بمقامه وأكبر انطباقًا على ميوله - رحمة الله عليه - وأجمع للقدرة الحسنة والمنفعة معًا، وليست دعواهم على الوزارة بأولى الدعاوى الباطلة ولا بأخراها على ما، يُستنتج من خطتهم المُطَّردة. ومتى كان أتباع سعد أشد غيرة على تخليد ذكره من أصدقائه وزملائه الذين اشتغلوا معه للحركة الوطنية على قدم المساواة لا على وجه التابعية والمتبوعة».

س - ماذا ترون دولتكم فى مذكرة النحاس باشا للدول؟

لهنا أطرق الباشا قليلاً ثم ابتسم فقال:

«تلك عريضة شكوى يرفعها للنحاس باشا متظلمًا من إقصائه عن الحكم إلى غير مختص فى إعادته إلى الحكم كُتبت فى مصر وحُملت إلى أوروبا لترسل منها فتنشر فى مصر؛ ليكون لها فى نفوس المصريين أثر أشد مما لو نشرت مباشرة فى مصر اتكالاً على ما يتخيله الباشا من غفلة الجمهور. والظاهر أن النحاس باشا لم يشأ أن يدخل ميدان السياسة الرسمية التى تبيح له هى وحدها أن يتكلم باسم مصر».

س - إنه تكلم باسم الوفد.

ج - كان الوفد أداة سياسية صالحة فلما تغيرت الحال وتدلى إلى ما تدلى إليه الآن أصبح غير ذى مكانة فى نفس الأمة فلا محل له من البقاء.

س - ماذا ترون دولتكم فى الإنفاق العام ضد الحرب الذى سيُمضى فى باريس يوم ٢٧ أغسطس الحاضر؟

ج - كل سعى فى إقناع الرأى العام فى العالم بإحلال الطرائق السلمية محل طرائق القوة الغشومة خير عميم للإنسانية جمعاء. وعلى كل حال، فإن كل عقد دولى لا يلزم غير الموقعين عليه أو الذين أجازوه بعد إمضائه. ولا شك فى أن الحكومة ستقوم بالواجب عليها فى هذا السبيل».

احتفال الوفد بذكرى سعد باشا

ويظهر أن الوفد المصرى أكتفى بإقامة سرادق كبير بجوار بيت الأمة تتلى فيه آيات الذكر الحكيم ويستقبل فيه وفود المعزين من مختلف الطبقات والجهات، وإرجاء إقامة حفلة يخطب الجمهور فيها إلى فرصة أخرى ريثما يأخذ لها المعدات وتتهيأ الأسباب.

شكر حرم الزعيم للشعب المصرى

نشرت أغلب الصحف الصادرة فى ٢٧ أغسطس كلمة الشكر التالية:

«أبنائى الأعزاء»

«إن احتفالكم البليغ بإحياء ذكرى سعد فى كل مكان، وتجديد العزاء بالبرق والبريد واللسان، لدليل قاطع على أن سعدًا حى فى سويداء قلوبكم ومبادئه متغلغلة فى أعماق نفوسكم وإنه لعهد صادق منكم على النسج على منواله! والالتفاف حول خلفائه ورجاله والصبر والمثابرة فى الجهاد، حتى تتم نعمة الاستقلال للبلاد».

«وما هذه المحنة التى ابتُليت بها الأمة هذه الأيام إلا امتحان جديد لوطنيتكم بعد أن ثوى سعد فى مقره الأخير. فهم لا يزالون يتوهمون أن نهضتكم صنع صانع: إن حلم حالم: لا يقظة شعبية، ولا شعور بالكرامة الوطنية ولا هيام بالاستقلال والحرية، ولا شك عندى فى أنكم ستقضون على ضلال أوهامهم وفساد تقديرهم وما كان لقوة فى العالم أن تقضى على حقوق شعب ناهض شاعر بكرامته».

«أبنائى الأعزاء»

«إنى لشديدة الاغتباط بتقديركم لرجالكم العاملين، والتفافكم حول وفدكم الأمين، وتمسككم بمبادئ سعد الراحل الكريم، وما احتفالكم بإحياء ذكراه إلا مظهرًا لهذا التمسك وهذا الالتفاف وخالص التقدير. فبارك الله فيكم جماعات وأفرادًا، ولتقر روح سعد إلى أبد الآبدين».

«ولا يسعنى إلا أن أقدم لكم مع هذا الإعجاب العظيم خالص شكرى لجميع الذين اشتركوا فى إحياء هذه الذكرى فى كل مكان. وللوفود الكريمة التى قدمت إلى بيت الأمة لتجديد العزاء، ولأصحاب الرسالة المؤثرة التى وجِّهت إلىَّ بتوكيد الولاء».

«وإنى بهذه المناسبة أجدد العهد كما جددته الأمة على السير مع المجاهدين إلى أن تدرك البلاد استقلالها والله ولى العاملين».

«صفية زغلول»

بيت الأمة فى يوم الأحد ١١ ربيع الأول سنة ١٣٤٧ - ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٧.

متفرقات

مبرّة كبرى للثرى عبد الرحيم الدمرداش باشا

نشرت السياسة الصادرة بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩٢٨ هذا النبأ، قالت:

«علمنا بمزيد السرور والفخار أن صاحب الفضيلة والإرشاد سعادة السيد عبد الرحيم الدمرداش باشا أبلغ الحكومة عزمه على التبرع بمائة ألف جنيه مصرى لبناء مستشفى يكون مثالا للمستشفيات المصرية الكبرى، من ذلك ٤٠ ألف جنيه مصرى لبناء المستشفى و٦٠ ألف جنيه يقدمها للحكومة لتشغلها وتصرف منها على المستشفى، وتبرع سعادته فوق هذا بخمسة عشر ألف متر على شارع الملكة نازلى يُبنى عليها المستشفى.

وعُملت المقايسة والرسوم والتصميمات لهذا العمل العظيم، على أن يكون بالمستشفى ١٢٥ سريرًا وعيادتان: داخلية وخارجية لمعالجة سائر الأمراض».

ولا شك أن تلك المبرَّة ستُقابل بالابتهاج والإطراء فى سائر أنحاء المملكة وتجعل جميع الألسنة تنطلق بالشكرِ والدعاء والإعجاب والثناء، وسيدخر الوطن العزيز مبرة الدمرداش باشا مثالاً جميلاً لكرم النفس وحسن اختيار العمل الصالح يتناقله الأبناء عن الآباء وقدوة لمحبى الخير من السراة والأغنياء.

وفى يوم ٦ أغسطس تلقى حضرة الدولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء الكتاب الآتى نصه..

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء»

نتشرف نحن الموقعين على هذا عبد الرحيم باشا الدمرداش وحرمه وكريمته السيدة قوت القلوب هانم الدمرداش بأن نعرض على دولتكم الخطاب الآتى:

«قد صحت عزيمتنا على إقامة مستشفى خيرى بشارع الملكة نازلى تديره الحكومة ونتبرع لذلك بما يأتى:

«أولاً - قطعة أرض من أملاكنا بتلك الجهة تبلغ مساحتها ١٥ ألف متر تقريبًا».

«ثانيًا - أن ندفع مبلغ أربعين ألف جنيه للبناء بعد اطلاعنا على الرسم الابتدائى ومصادقتنا عليه».

«ثالثًا - نتعهد من الآن بدفع مبلغ ستين ألف جنيه تستغلها الحكومة للإنفاق من ريعها على المستشفى وذاك متى تم البناء. وإذا لم يكفِ ريع هذا المبلغ للصرف على المستشفى فإن الحكومة تتعهد بدفع الباقى من طرفها سنويًا».

«ونشترط الشروط الآتية:»

«أولاً - أن يكون هذا المستشفى عامًا لجميع الأمراض ما عدا المعدية ويكون به الأقسام المعروفة وعيادة خارجية».

«ثانيًا - يقبل المستشفى جميع المرضى الفقراء مجانًا بدون نظر إلى جنسياتهم أو دياناتهم».

«ثالثًا - يجوز أن يقبل مرضى من الموسرين يدفعون رسومًا».

«رابعًا - أن يُطلق على هذا المستشفى اسم «مستشفى السيد عبدالرحيم مصطفى الدمرداش وأسرته» وأن يكتب ذلك على لوح من الرخام يوضع على باب المستشفى».

«خامسًا - أن تُبنى بفناء المستشفى مصلى لأداء الفريضة الشرعية فى المستشفى».

«سادسًا - أن يبنى داخل المصلى المذكورة فى الفقرة السابقة ضريح لنا على أن يكون خاصًا بنا نحن الموقعين على هذا لا يدفنُ فيه سوانا».

«سابعًا - أن يوضع لى تمثال نصفى داخل المستشفى تدون على قاعدته العبارة الآتية «تمثال السيد عبدالرحيم الدمرداش باشا منشئ هذا المستشفى».

«ثامنًا - تتعهد الحكومة تعهدًا صريحًا بأنها تتولى أعمال الصيانة والترميم اللازمة لهذا المستشفى وإذا تهدم جزء منه أو كله أو احتاج إلى تجديد بنائه قامت الحكومة بذلك بحيث لا ينقطع الاستشفاء فيه إلا بمقدار ما تقتضيه الضرورة القصوى لإتمام العمل».

تاسعًا - يحتفل سنويًا بذكرى السيد عبد الرحيم مصطفى الدمرداش فى اليوم الذى يوافق يوم الاحتفال بافتتاح المستشفى ويوزع على المرضى بالمستشفى مقدار من الحلوى ويقدم شىء منها للمدعوين للاحتفال».

«عاشرًا - أن تكون الدعوة لحضور الاحتفال لافتتاح المستشفى موجهة إلى المدعوين من السيد عبد الرحيم مصطفى الدمرداش باشا».

«ونرجو فى حالة الموافقة التكرم بإفادتنا للبدء بتنفيذ هذا المشروع، ويسرنى جدًا أن تكون إجراءات الحكومة لإعداد المستشفى سريعة وأن يتم بناؤه والاحتفال بافتتاحه قبل مضى سنة من هذا التاريخ».

«وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام، عنهم:»

(الإمضاء) عبد الرحيم الدمرداش

«وقد تبارى الناس فى نثر آيات المديح والثناء عليه وتسابقت الصحف إلى نشر المقالات المسهبة وصورة الدمرداش باشا، وعمل معه المقطم حديثًا هذا نصه:

«أقسم لك بأننى لو كنت أعلم أن فاعل الخير يشعر بمثل الغبطة التى تخالج فؤادى الآن لكنت قد تبرعت بهذه الأموال لخير الإنسانية من زمان طويل».

بهذه العبارة البسيطة بمعناها، البليغة الأثر بمعناها ابتدرنى «رجل الإنسانية» حين سألته هل هو مغتبط بعمله الإنسانى العظيم».

* * *

«ولما كنت أعلم أن لا حديث للناس الآن إلا المبرة الدمرداشية والتساؤل عن الفكرة التى بعثته على الإقدام عليها والظروف التى أحاطت بكيفية استقرار قراره عليها، سافرت إلى الإسكندرية وقصدت إلى سعادته فى داره الجميلة القائمة أمام كازينو «سان استيفانو» وقد عولت على أن أسأله الأسئلة التالية، وهى:

«متى خطرت له فكرة المبرة وكيف خطرت له؟ وكيف صمم على تنفيذها؟ ومتى تم تنفيذها؟ ومن شجعه على تنفيذها وما شعوره بعد تحقيقها».

* * *

قال الدمرداش باشا:

«- تسألنى متى خطرت لى الفكرة؟ لنا فكرة قديمة وليست هذه الأيام كما قد يتبادر إلى الأذهان وقد يرجع تاريخها إلى عشرين سنة خلت، وإنى لا أزال أذكر أن فى مقدمة من خاطبنى بشأنها المرحوم شاهين بك مكاريوس أحد أصحاب جريدتكم، ثم مرت سنون كأنها أيام وفى ذات يوم كنت أزور إدارة المقطم فالتقيت بالمرحوم الدكتور صروف فأمسك بيدى وقال لى بصوته الرقيق الحنون: «متى تنوى أن تمد يدك إلى خزينتك وتحسن إلى قومك وبلادك» تلك هى العبارة التى قالها لى المرحوم صروف ولا تزال ماثلة لذهنى كأنها منقوشة فيه بحروف من نور. ولم يزد صروف على ذلك كلمة واحدة ولكنه صارحنى مرة أخرى بما كان زميله شاهين قد اقترحه علىَّ قبلاً وهو أن أبنى مستشفى على نفقتى».

* * *

«ويظهر أن العناية شاءت أن تتاح للدمرداش باشا فرصة تمكِّنه من مشاهدة ما تسديه المستشفيات إلى الإنسانية من خدمات لتخفيف أوجاع المرضى وآلام الجرحى، فقال لى:

«ـ وفى خلال الحرب العظمى كنت أزور المستشفيات البريطانية وأشاهد الأطباء والمرضات يعكفون على معالجة الجنود المساكين بما يبرئ أسقامهم ويخفف آلامهم، فأشعر بعظيم فائدة المستشفيات وأقول إن خير عمل يعمله رجل مُثْرٍ هو أن يشيد مستشفى على نفقته، ولكنى حتى ذلك الحين لم أشعر بدافع يدفعُنى إلى أن أكون ذلك الرجل».

* * *

«ومنذ بضعة أشهر مرض جماعة من أقربائى فنقلوا إلى المستشفى الإسرائيلى ليعالجوا فيه وكنت أعودهم من وقت إلى آخر مستفسرًا عن أحوالهم مطمئنًا على اطِّراد صحتهم فى التحسن ونجاح علاجهم. وكنت كلما دخلت ذلك المستشفى مرة أقول: «أيكون لهولاء مستشفى يبنونه بأموال كرمائهم وأغنيائهم ولا يكون لنا نحن أهل البلاد مستشفى يبنيه غنى منا بماله! وكنت كلما فكرت فى الموضوع يكبر الأمر فى نظرى ولا إخالنى مخطئًا إذا قلت لك إن زياراتى للمستشفى الإسرائيلى كانت ذات تأثير عظيم فى نفسى، وأظن أننى من ذلك الحين بدأت أفكر فى هبتى».

* * *

«قال الباشا»

«ولما عولت على بناء مستشفى على نفقتى كلفت من يضع لى رسومه وكان بين الذين كاشفتهم بعزمى معالى عثمان محرم باشا فشجعونى واقترحوا على المضى فى طريقى، فاتجه فكرى عندئذ إلى تأليف لجنة تتولى الإشراف على بناء المستشفى وإعداده، حتى إذا تم بناؤه وافتتاحه تحول إشرافها عليه إلى مراقبة أعماله وسير شأنه وأحواله».

«ثم انتقلت إلى الإسكندرية كعادتى فى فصل الصيف فما كدت أبلغها حتى شعرت بدافع خفى يدفعنى إلى سرعة تنفيذ فكرى، ولم أكن قد أحسست بمثل هذا الدافع قبلاً فلم أتردد فى الاعتقاد أنها إرادة الله».

* * *

«واستأنف الدمرداش باشا حديثه فقال: وفى أحد أيام الأسبوع الماضى كنت داخلاً دار الحكومة ببولكلى لمقابلة سعادة على جمال الدين باشا فالتقيت بسعادة

الدكتور محمد شاهين باشا وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية فدعانى إلى مكتبه، وهناك خاطبته بشأن هبتى واهتمامى بسرعة تنفيذ فكرتى وكاشفته باقتراح تأليف لجنة تتولى إدارة المستشفى فلم يوافقنى عليه، واقترح أن أبنى المستشفى على نفقتى ثم أسلمه للحكومة على أن تتولى هى إدارته وبذلك أضمن بقاءه على مر الأيام بحالة وافية بالمرام تفى بالغرض المقصود من إنشائه، فسألته كم يقتضى إنشاؤه من المال فقال إن أربعين ألفًا من الجنيهات تكفى مع أربعة أو خمسة آلاف جنيه فى السنة، فقلت: لكم منا أربعون ألفًا لبنائه وستون ألفًا تنفقون ريعها للإنفاق على إدارته ولكم منا فوق ذلك الأرض التى تشيدون المستشفى عليه، فدفع إلىَّ سعادته بأنموذج من الكتاب الذى أبعث به إلى دولة رئيس الوزراء لأبلغه أمر هبتى».

* * *

«وهنا أبرقت أسارير وجه الباشا وقال: «ولما عدت إلى بيتى كان على مائدتى فضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى ومعالى جعفر باشا والى وغيرهما فقصصت عليهم ما دار بينى وبين سعادة الدكتور محمد شاهين باشا فأبدوا ارتياحهم إليه وأطلعتهم على مثال الكتاب الذى أعطانى إياه سعادته فاستحسنوه وما كدنا ننهض عن المائدة حتى كتب أحدهم صورة الكتاب بعد إفراغه فى قالبه النهائى ووقعت عليه بإمضائى»».

«وابتسم محدثى طويلاً وقال: «ومن تلك الساعة شعرت بفرح عظيم لا أستطيع أن أصفه لك وكان من شدة فرحى أن أرسلت إلى سعادة حسن باشا سعيد مدير البنك الشرقى الألمانى فى العاصمة ودعوته إلى موافاتى فى الإسكندرية فى اليوم عينه فلبى دعوتى وعند وصوله كاشفته بأمر هبتى واتفقت معه على أن يكتب إلى دولة رئيس مجلس الوزراء بأن فى بنكه أربعين ألفًا من الجنيهات موضوعة تحت تصرف الحكومة على حساب بناء المستشفى»».

* * *

«فقلت للدمرداش باشا: وماذا الآن؟ فقال: «أما وقد شعرت بلذة الإحسان فإننى أفكر فى إنشاء معهد بجوار المستشفى للأبحاث الطبية كالمعاهد الموجودة من هذا النوع فى أوروبا والتى نحن محرومون منها فى بلادنا وقد رجوت من شاهين باشا أن يبحث هذا الموضوع ويوافينى برأيه النهائى فيه وبالمال الذى يقتضيه إخراجه من حيز الفكر إلى حيز الوجود كى أعطيهم إياه»».

«ثم إننى أريد إنشاء ملجأ بجوار المستشفى والمعهد فإن ذلك واجب علىَّ فقد وفقنى الله فى حياتى وشملنى بنعمه فوجب علينا أن نخفف من آلام الإنسانية باسمه تعالى فننال رضاءه فى الآخرة كما نلناه فى هذه الدنيا والذى أرجوه هو أن يكون عملى قدوة لأغنيائنا فيُقْدموا على مثل هذه الهبات ويكسبوا أمكنتهم فى الجنة ويفوزوا بدعاء المعوزين والبائسين، ويشعروا بمثل ما أشعر به الآن من فرح عظيم لا يقدر بثمن ولم أذق نصفه فى حياتى كلها»[1].

* * *

إصلاح الأزهر

تلك مسألة المسائل وكم شغلت معالجتها وتدوين أطوارها صفحات من (حوليات مصر السياسية).

أما وقد تولى مشيخة الأزهر الرجل العظيم اليقظ الأستاذ الشيخ محمد مصطفى المراغى، فقد أصبحنا نأمل أن ترسو سفينته على شاطئ النجاة.

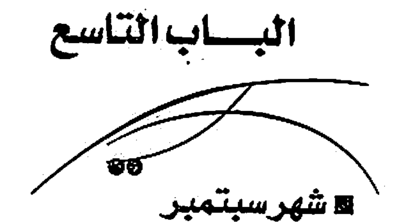
هذا، وبفضل مساعى هذا الرجل المصلح، أصدر دولة رئيس الوزراء فى يوم ٣ أغسطس سنة ١٩٢٨ قرارًا بتأليف لجنة للنظر فى الإصلاحات التى يجب إدخالها على نظام الجامع الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى، وهذه اللجنة مُشكَّلة من حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر (رئيسًا) وحضرة صاحب العزة عبد الفتاح صبرى بك وكيل وزارة المعارف وصاحب العزة محمد خالد حسنين بك مفتش العلوم الحديثة بالأزهر وحضرة صاحب الفضيلة الشيخ عبد العزيز البشرى السكرتير البرلمانى لمعالى وزير المعارف (أعضاء).

ولعل فى هذا الاختيار الحسن ما يزيد أملنا قوة فى وضع برنامج شامل لإصلاح الأزهر يحقق ما تصبو إليه نفوس المصريين قاطبة وما تطمح إليه قلوب الشرقيين جميعًا، والله الموفق.

■ ■ ■

(١) المقطم فى ١١ أغسطس.

الباب التاسع

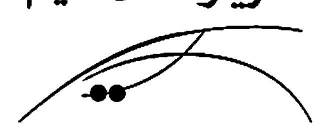


شهر سبتمبر

الفصل الأول

الحالة السياسية

زيارة محمد محمود باشا لمدينة طنطا ـ خطبته ـ تعليق الصحف زيارته للأقاليم



من الظواهر السياسية فى هذا الشهر ذلك الطواف الذى قام به صاحب الدولة محمد محمود باشا فى الأقاليم، وتلك الخطب الطويلة التى كان يلقيها على الجماهير. فلقد شعر منذ الساعة الأولى أنه يحمل مسئولية ضخمة تستدعى إنفاق كثير من الجهود وتستوجب أن يواجه الجماهير والشعب المصرى، ما دام قد عز عليه أن يواجه البرلمان. وما لبثت هذه الرغبة أن عُرفت عنه حتى جاءته الوفود تترى من غير مديرية تريده على زيارتها.

وكان يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٨ موعد زيارته لمدينة طنطا، وطنطا عاصمة مديرية الغربية، وبها أكثر من نائب وفدى، وفيها لجنة الوفد المركزية. فذهب الناس فى نتائج هذه الزيارة مذاهب وقدر لها بعضها الفشل، بينما قدَّر الآخرون النجاح. والشىء الذى لا يُنكر أن رجال الإدارة ـ بحكم وظائفهم ومسئوليتهم الحكومية ـ قد نشطوا فهيئوا لهذه الزيارة ما ساعد على نجاحها، إلى جانب هذا الفريق من الأحرار الدستوريين وأنصارهم فى إقليم الغربية، فليس من شك أيضًا فى أن للوزارة أنصارًا حزبيين لهم مكانتهم فى هذا الإقليم وفى مقدمتهم إسماعيل صدقى باشا».

ظلت الصحف تتناوح حول هذه الزيارة فنصيرة الوزارة تصف ما يقام فى الطرقات والقرى والمدن من زينات، دليل الرضا عن الوزارة وتصف مباهج النفوس واغتباط الأهلين أن يروا بينهم كبير وزرائهم يشرح سياسته ويسمع بآذانه الفلاحين، والمعارضون يقولون إن ذلك تهويش وتضليل للرأى العام وتقدير

للأمور بغير عدل، وتزعم أن المستقبلين نفر من المنفعيين وأكثرهم عُمُد البلاد وخفراؤها يلبسون زى الأعيان».

وليس يعنينا التحقيق فى هذا الموضوع فلا شك أن الكثرة عددًا كانت فى هذا الوقت إلى جانب الوفد، على أن للوزارة أنصارها الذين لا يستهان بهم على قلتهم من ناحية أخرى.

«وليدعنا القارئ نقدم له خطبة رئيس الوزارة محمد محمود باشا الذى ألقاها بنفسه فى هذا الاجتماع الذى تزعم جريدة السياسة أنه ضم بضعة آلاف وأن المرحبين بدولته كانوا لا يقلون عن خمسة وعشرين ألفًا».

«قال الوزير»

«أيها السادة:»

«أقدم لكم أطيب عبارات الشكر على أن دعوتمونى لزيارة مدينتكم الزاهرة عاصمة أعظم مديرية فى بلادنا. ولقد سرنى أن مكنتنى الظروف من الاستجابة لهذه الدعوة الودية التى هيأت لى الفرصة لأحدثكم أنتم أعيان البلاد وأصحاب المصالح فيها فى شؤونها العامة. فى هذا المقام يرد على خاطرى ما سيقوله عنى وعنكم الذين اعتادوا عدم التحرُّج فى القول ونابذوا تحرى الحق. سيقولون كالعادة إن الحق الذى جمعنا هنا هو الرهبة لا الرغبة. ولقد علمتم أنتم من أنفسكم أنكم أعز مكانة من أن ترهبوا أحدًا غير القانون. وفى ظنى أنكم قد علمتم أيضًا من جانب الحكومة الحاضرة أنها لا سبيل لها على أحد يتمتع بحريته إلى غاية التمتع فى حدود القانون. إنما السبيل على الذى يبغون العبث بالنظام القائم، أولئك هم موضوع إرهاب الحكومة من غير شفقة. إن تطبيق نصوص القوانين بلا تسامح أو بعبارة أخرى إقامة العدل هو الوسيلة العاجلة لتقرير النظام ثم للتقدم فى الارتقاء القومى. ليست الشدة فى تطبيق القوانين شهوة عند الحكومة بل هى ضرورة اقتضتها الحاجة إلى رفع الكابوس الذى كاد يخنق الحرية الشخصية خارج البرلمان وداخل البرلمان أيضًا، ويجعل الحياة النيابية خطرًا على الأخلاق وأداة للفوضى لا النظام».

«أيها السادة:»

«إن هذاالموقف الذى أقفه الآن منكم لا يحتمل الإبهام فى المعانى ولا المداراة فى الألفاظ إنما أتكلم بغاية الوضوح ليقف الناس على نيات الحكومة وأعمالها ليعاونوها على ما اعتزمته لمنفعة البلاد».

«لا أكرر شرح الضرورات التى ألجأت الحكومة إلجاء إلى وقف الحياة النيابية لتتهيأ إعادتها على الوجه الأنفع، ولكنى أكرر عهد الحكومة للأمة بالحرص على عدم مساس الدستور سواء أكان ذلك فى قواعده الأساسية ونظامه النيابى أم فى مراعاة تطبيق هذه القواعد فى كل أعمال الحكومة. الحريات الدستورية جميعها محترمة ومنها حرية الصحافة التى قد رأيتم أنفسكم أن الحكومة مع إيقاف بعض النص الخاص بها فى الدستور فإنها لم تتعجل فى مضايقة صحف المعارضة وإن كنتم تعترفون معى أن فى لغتها وأساليبها ما يخرج عن الانتقاد المعروف فى البلاد المتمدنة. وعندى شك فى أن تلك الصحف هى نفسها تعتقد صحة شىء مما تقول. وعلى جملة من القول فإن معاملتنا لصحف المعارضة كمعاملتنا للصحف التى تؤيد الحكومة سواء بسواء. إنما علق النص الخاص بها فى الدستور ليكون سلاحًا بيد الحكومة تستعمله كلما أشفقت على الأخلاق العامة أو كلما خافت تعرُّض منافع الأمة إلى البوار من جراء ما عسى أن تقلبه الصحافة من الحق أو تذيعه فى الناس من الأباطيل. إن الحكومة التى تعتزم أن تزيل العقبات من طريق الحياة النيابية الحقة ترى نفسها مضطرة إلى أن تحول بين حرية الرأى وبين عوامل التشهير والتعييب التى أكثر ما تعزم بها الصحف لخدمة أغراض معينة اتكالاً على أن من عادة الناس غير المشتغلين بالسياسة أن يفضلوا الانسياق إلى ما لا يرغبون فيه من المذاهب عن أن تنال صحف الدعاية من كرامتهم وتشهِّر بهم بين الناس».

«ما صورة تلك الحياة النيابية المستقلة التى اعتزمت الحكومة أن تسهِّل السبيل لها»؟.

«هى الحياة النيابية المؤلف مجلساها من رجال يشعرون شعورًا صادقًا أنهم أصحاب مصر ويوقنون أن خيرها لهم وضررها عليهم».

«وهى الحياة النيابية التى لا تكون النيابة فيها مصدر رزق للنواب والتى لا تكون فيها النيابة عن الأمة ذريعة الوساطة المأجورة بين طلاب المنافع من الناس وبين الذين فى أيديهم تلك المنافع من رجال الحكومة».

«هى الحياة النيابية التى يحترم فيها النواب مبدأ الفصل بين السلطات».

«وأخيرًا هى الحياة النيابية التى تجعل الحكومة لمنفعة المحكومين لا لمنفعة الحكام».

«هذه الحياة النيابية هى التى كنا نقصدها منذ نادينا بالدستور ودعونا الأمة للتشبث بالدستور، وهى التى اعتزمت الحكومة الحاضرة أن تهيئ كل الوسائل الممكنة منها».

«ومن الآن إلى أن تتم الانتخابات لتلك الحياة النيابية المنشودة أرجو أن تشعر البلاد أن الحكومة الحاضرة سائرة فى كل أعمالها على المبادئ الدستورية التى لخصناها فى أن تكون الحكومة حسًا ومعنًى لمنفعة المحكومين لا لمنفعة الحكام، وأنها إذا كانت معتزمة أخذ من يخالف القوانين العامة بالشدة فإنها ستكون أشد بطشًا على الذين يخالفون فى تصرفاتهم أو فى سلوكهم قواعد العدل أو قواعد حسن الأخلاق من الموظفين».

«وفى هذا المقام أرجو أن يُفهم من قولى كلما عبرت بالحكومة أنى أعنى الحكومة ومؤيديها من الرجال المسئولين عن مصر مسئولية حقيقية لا مسئولية لفظية فحسب. إن حول الحكومة وقوتها للقيام بما اعتزمت من الإصلاح هو منكم وبكم، فهى تعتمد عليكم أهل البلاد فى تمكينها من ضروب الإصلاح الأخلاقى والتعليمى والاقتصادى وتأييدها للتقدم فى تحقيق الأغراض السياسية للبلاد».

«برنامج الوزارة العملى».

«لقد صدرت الوزارة فى برنامجها العملى عن ذلك المبدأ العام الشامل للواجبات الوطنية التى يجب على من يلى أمور البلاد أن يؤديها على وجهها التام: يجب على كل جيل أن لا ينى فى أن يهيئ للوطن على نور تقاليده الماضية وتجاربه الخاصة جيلاً جديدًا على سلامة فى الصحة ومتانة فى الأخلاق وسمو فى المدارك وسَعَة فى الثروة، أو بعبارة أخرى يهيئ له ضروب القوة اللازمة للنجاح فى ميدان المزاحمة الدولية، فإذا لوحظ أن الوزارة تتعجل فى تنفيذ برنامجها كأنها تختلسه فى غفلة الدهر فذلك لأننا قد أبطأنا فى الماضى إبطاء طويلاً ولأن كل تأخر فى البدء مؤخر عن الغاية حتمًا».

«قيامًا بتلك الواجبات الوطنية تشرع الحكومة فى تنفيذ مشاريع الإصلاح من جميع جهاته».

«عزلت الطلبة والتلامذة ومعلميهم عن الاشتغال بالسياسة العملية. إنها جادة فى هذا السبيل لا صادرة فيه عن مجرد العوامل. السياسية، بل صادرة كما قدمت لكم عن الواجب الوطنى الذى يحتّم علينا أن نسلح الشبيبة بأسلحة من

العلم واستقامة الفهم وضبط النفس عن الإسراف فى ملابسة الشهوات (ومن أخطرها الشهوات السياسية)، نسلحهم بذلك لينصرف عن الناس خوف البوار الذى تسرب إليهم من نتائج الامتحانات فى السنين الأخيرة، وشكوى الآباء من خروج الشبان عن دائرة احترام التقاليد القومية والاستهانة بنصائح أولياء أمورهم: ويسرنى أن أشعر أن الاعتقاد يكاد يكون عامًا بأن أكثرية الطلبة يميلون كل الميل إلى أن تُنفى عنهم العوامل التى تعوقهم فى سبيل الإخلاص للعلم والتفرغ للدرس وتلهيهم عن واجباتهم من جهة أنهم طلبة علم، ومن جهة أنهم خُصصوا لخدمة الوطن من حيث ارتقاؤه العلمى ومن حيث اعتماده على متانة أخلاقهم فى المزاحمة العالمية».

الحكومة وتدبير الصحة

كذلك تشرع الوزارة فى حماية صحة سكان القرى وهم سواد الأمة الذين على سواعدهم القوية ترتكز قوة البلاد. فألفت لهذا الغرض لجنة حكومية تضم ثلاثة من الوزراء، هم: وزراء المواصلات والمالية والخارجية، كما تضم وكيل الداخلية للشؤون الصحية ووكيل الأشغال للتنظيم والاختصاصيين من الموظفين فى مسائل البلديات وفى التشريع الخاص بهذه المسائل، وقد نيط بهذه اللجنة بحث مسائل ثلاث طالما فكرت الحكومات السابقة فيها دون أن توفق لحلها وطالما كتبت فى شأنها الصحف واهتم بها جمهور المفكرين فى الأمة. ولقد بقيت بالنظر لصعوبة وكثرة النفقات التى يستلزمها حلها مسائل يتناقش فيها وتُلقى عنها الخطب دون أن يُنفذ منها شىء.

وهذه المسائل هى:

أولاً - ردم البرك والمستنقعات.

ثانيًا - تعميم المياه الصالحة للشرب فى القرى.

ثالثاً - تحسين حالة مساكن العمال.

❋ ❋ ❋

فالمسألة الأولى وهى ردم البرك والمستنقعات هى إحدى المسائل التى كانت على الدوام موضع بحث الحكومات التى تعاقبت منذ سنة ١٨٩٠، غير أنه بالرغم مما وضع من التشريع وما تم ردمه بالفعل من البرك فى خلال هذه المدة التى

كادت تبلغ الأربعين عامًا لم تكن بالوسائل المتخذة ناجعة فى معالجة موضوع البرك والمستنقعات؛ إذ دلت الإحصائيات الأخيرة على وجود أكثر من ٤٠٠٠ بركة فى القطر المصرى.

ويسرنى أن أعلن أن اللجنة جادة فى بحثها للوصول إلى حل هذه المشكلة الكبيرة بطريقة عملية يمكن بها تحقيق هذا الغرض.

أما المسألة الثانية وهى مسألة توزيع مياه الشرب، فأول ما توجهت نحوه عناية اللجنة الحكومية هو البحث عما إذا كان من الميسور توصيل مياه الشرب إلى البلاد المجاورة للمدن الكبرى الموجودة فيها الآن أجهزة لتوزيع وترشيح المياه، وقد تبينت اللجنة أن فى الإمكان أن ينتفع بالأجهزة الموجودة الآن ما يقرب من مليون من أهالى القرى دون أن يتكلف العمل اللازم لذلك أكثر من نفقات يد المواسير وإقامة خزانات فى بعض المدن لتخزين المياه. وهذه النتيجة هى مما يبعث على عظيم الارتياح وستعرض اللجنة قريبًا على مجلس الوزراء طلب الاعتماد اللازم لهذا المشروع وهو ما يقرب من نصف مليون من الجنيهات».

كذلك تبحث اللجنة موضوع اختيار المناطق الآهلة بالسكان وتكون قريبة من مصدر مياه جارية بالاستمرار ليُنشأ فيها محطات تكون كنموذج لتعميم توزيع المياة المرشحة. والمامول أن لا تنقضى عشر سنوات إلا وتكون مياه الشرب الصالحة موزعة على جميع قرى القطر».

ولست فى حاجة إلى الإشادة بمزايا هذا المشروع الصحى الكبير، إذ المعلوم أن أغلب الأمراض المعدية كالتيفوئيد والدسنطاريا ينتشر بطريق مياه الشرب ويسبب موت مئات الآلاف من المصريين. كذلك سيكون من نتائج تنفيذ هذا المشروع سد الباب نهائيًا دون الأمراض الوبائية القتالة كالكوليرا مثلاً وهى لا تنفك خطرًا مهددًا للقطر المصرى ما دامت مصادر مياه الشرب معرضة للتلوث بجميع الميكروبات كما هو الحال الآن».

* * *

أما موضوع إنشاء منازل صحية ذات أجور زهيدة لطبقة العمال والفقراء، فقد تقدمت اللجنة فى مباحثها الخاصة بهذا الموضوع واختارت فى القاهرة ثلاث مناطق مكتظة بالسكان الفقراء، وهى فى حى السيدة زينب وفى حى بولاق وفى نقطة متوسطة بين الجمالية وباب الشعرية وهى أجدر الجهات بتفريج أزمة

المساكن الصغيرة فيها. وقد وجدت اللجنة مساحات كبيرة من الأراضى الفضاء فى هذه المناطق تصلح لأن تؤسَّس فيها مدن صناعية صغيرة يجد فيها صغار الصناع والعمال الفقراء منازل صحية وبأجور زهيدة.

وستقوم الحكومة بتشييد عدد من هذه المساكن على نفقتها ثم تقوم بعد ذلك تدريجًا وفى كل سنة ببناء عدد منها، أو تعهد بذلك إلى شركات إذا توافرت لديها الضمانات على مقدرتها وعلى حفظ الأجور فى المستقبل فى دائرة لا ترهق الطبقة الفقيرة.

مشروع مستشفيات

القرى والمراكز

كذلك سيُشرع فى الحال فى إنشاء ١٥٠ مستشفى منها خمسون فى المراكز ومائة فى القرى.

وقد روعى فى مستشفيات القرى أن يكون بها سيارة لنقل المرضى إلى المستشفيات التى يحتاج المريض فيها إلى عناية إخصائى أو عناية خاصة بالمستشفى؟ كما أن وجود هذه السيارة سيمكِّن الطبيب من إسعاف الحالات المستعجلة فى القرى المجاورة للمستشفى، وسيكون فى المستشفيات القروية بعض الأسرَّة للمرضى الذين لا تسمح حالتهم - بالنسبة لخطورتها - بالانتقال.

وسيكون من مزايا هذا المشروع أن تمتنع أخطار الأمراض السريعة الفتك التى تحتاج إلى عناية الطبيب فى الحال، كالرمد الصديدى وكمرض الدفتريا.

وستنظر الوزارة فى الوقت المناسب فى تعيين مولدات فى مستشفيات القرى المذكورة للعناية بالتوليد وإسعاف النساء المريضات.

وسيكون الطبيب فى هذه المستشفيات القروية مرشدًا وداعيًا للعناية بالصحة العامة..

وسيكون فى كل مستشفى صيدلى لصرف الأدوية بصفة أصولية منظمة.

ومن المفيد أن يعرف الجمهور أن مشروع هذه المستشفيات هو من المشروعات التى فُحصت فحصًا جيدًا من كل وجوهها.

وستُوزع المستشفيات التى تقرر عملها على الوجهين: البحرى والقبلى بالتساوى، وسيتم إنشاؤها فى مدى خمس سنوات بحيث يُنشأ منها عشرة فى المدن وعشرون فى القرى سنويًا.

وتكاليف هذا المشروع لحين إتمامه بعد خمس سنوات تبلغ ١,٠٤٧,٥٠٠ جنيه، وقد صادق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٤ سبتمبر الجارى على المشروع وعلى فتح اعتماد بمبلغ ١٧٦٠٠٠ جنيه لإنشاء عشرة مستشفيات مركزية وعشرين مستشفى قرويًا فى السنة المالية الجارية ١٩٢٨ / ١٩٢٩، ومصلحة الصحة العمومية وقسم المبانى يشتغلان الآن بجد فى الشروع حالاً فى تنفيذ ذلك.

مشاريع الرى والصرف

نحن محتاجون - أيها السادة - إلى الاحتفاظ بثروتنا الزراعية وتنميتها ومدينون للجيل المقبل بالاستزادة من مساحة الأرض المزروعة وعبَّدنا نحن مليون فدان ونصف مليون صالحة للزراعة لا ينقصها إلا الرى والصرف؛ لذلك كانت مشروعات الرى الكبرى موجهة لسد حاجات ثلاث: الأولى ضمان المناويات الصيفية على أنفع وجه، الثانية ضمان زراعة ٢٠٠ ألف فدان أرز كل عام، الثالثة إصلاح الأرض البور التى ذكرنا مساحتها.

تعلمون أن مشروعات الرى الكبرى تنحصر فيما يلى:

١ - تعلية خزان أسوان»، ٢ - إنشاء خزان جبل الأولياء، ٣ - شق قناة خارج منطقة السد ولتحويل مجرى النيل من هذه المنطقة التى يضيع فيها الماء بالتبخر والتصرف، ٤ - إنشاء خزان بحيرة ألبرت».

تلك المشروعات قد درسها كبار مهندسينا وفُرغ من المناقشات فى أمرها ولم يبقَ إلا التنفيذ.

«تبدأ الحكومة الآن فى تنفيذ المشروعين الأولين على وجه السرعة غير مُغْفلة إعداد المعدات منذ الآن لتنفيذ الآخريْن، وقد تم الاتفاق على تأليف لجنة دولية من الخبراء لدرس التصميمات التى جُهزت لتعلية خزان أسوان. ولا يتوقف البدء فى عمل التعلية إلا على فراغ الخبراء الثلاثة من تقاريرهم، والمظنون أن يتم ذلك قبل فصل الشتاء». كذلك عندنا ما يحمل على الرجاء أن يتم الاتفاق على التعويضات المطلوبة لسكان منطقة جبل الأولياء قبل الشتاء المقبل. وعلى هذا الاعتبار يمكن البدء فى إنشاء ذلك الخزان مع تعلية خزان أسوان فى آن واحد وتعلمون أن تمام هذين المشروعين يعطينا خمسة مليارات متر مكعب من الماء فى كل عام، وهو ما يكفى لزراعة نحو سبعمائة ألف فدان من البوار مع تحقيق

الفرضين الأخيرين. ولا شبهة فى أن الإسراع فى تنفيذ مشروعات الرى يقتضى الإسراع أيضًا بتنفيذ مشروعات الصرف؛ لذلك تهتم الحكومة بإقامة المحطات الرئيسة اللازمة لتوليد الكهرباء لإدارة خمس عشرة محطة فرعية يخص مديريتكم منها ثمانى محطات، والمنتظر أن تتم هذه الأعمال فى العام القادم والذى يليه».

توزيع أرض الحكومة على صغار الملاك

«لقد رأت الحكومة أن توزِّع أطيانها على صغار الملاك لكى تقوى الملكية الصغيرة التى هى أساس الثروة القومية، فبدأت بتقسيم أطيان الفيوم ومقدارها ٢٠٠٠ فدان إلى قطع صغيرة كل قطعة فدانان ونصف فدان تعطيها للزراع من أهل تلك المنطقة الذين لا يملكون أطيانًا، والذين يملكون عشرة أفدنة فأقل تبيعها لهم بالثمن الأساسى يدفعون منه ما لا يزيد على العُشْر ويقسط الباقى على زمن طويل لا يقل عن خمس عشرة سنة وقد يزيد على ذلك، وسوف تعمل هذا العمل فى بقية الجهات الأخرى التى فيها أطيان الحكومة».

«والواقع أن الحكومة ليست مزارعًا ولا من وظيفتها الزراعة إلا ما يكون من أمر التجارب الزراعية التى هى أقدر على القيام بها من الأفراد، فيكون من المتعين عليها تلقاء ذلك أن تساعد المزارعين الذين لا يملكون شيئًا أو لا يملكون إلا قليلاً فتنمى بذلك ثروة الأهالى».

* * *

مصر وميثاق السلام

أما السياسة الخارجية للوزارة فهى كما قد صرحنا بذلك فى حينه السعى لاستكمال استقلالنا ولرفع مركز مصر السياسى إلى المستوى اللائق بكرامة المصريين.

ولقد هيأ الظرف المناسب هذه الفرصة التى انتهزناها بالاغتباط التام؛ إذ عرضت حكومة الولايات المتحدة على حكومة مصر الانضمام إلى ميثاق السلام.

حقًا أن هذا الميثاق تقدم تقدمًا عظيمًا فى سبيل القضاء فى مبدأ «الحق للقوة» وتدرج الإنسانية إلى نبذ تلك الوسائل العنيفة، وسائل الفتك والتخريب والاستعاضة عنها بوسائل السلام والتحكيم.

إن الأمة المصرية وقد ولدت مدنيتها والتاريخ مُحبة للسلام لا تنوى الاعتداء على أحد كما تأبى كل الإباء أن تتسلط عليها أمة أخرى. إنها بذلك تؤيد كل فكرة وكل رأى وكل عمل يرمى إلى تحقيق السلام فى جميع بلاد العالم؛ لهذه الاعتبارات كان من المفهوم أن تسارع إلى الدخول فى ميثاق السلام من غير قيد ولا شرط. غير أن إمضاء الميثاق من غير قيد يؤوَّل إلى أن مصر موافقة على التحفظات التى أدخلتها بعض الدول عليها، لذلك كان واجبًا علينا أن نجعل دخول مصر فى ميثاق السلام مشروطًا بأنه لا يعتبر بحال قبولاً لأى تحفظ من التحفظات التى أبدتها الدول الأخرى.

الواقع أن ميثاق السلام، من حيث أغراضه النبيلة التى يتوق العالم أجمع لتحقيقها، لا يحتمل التحفظات بل يجب أمام ذلك العهد المقدس أن تُنسى كل المنافع الذاتية فى منفعة الإنسانية. ولكن حرية الأمم واستقلالها ليس من المنافع التى يصح النزول عنها؛ إنها من مقومات الأمة من حيث هى أمة فالتنازل عنها باطل بطلانًا أصليًا لا تلحقه الصحة بأى حال من الأحوال..

هذا ما عملته حكومة جلالة الملك ولا شك فى أنكم تشاطرونها الاغتباط فى أن مصر لأول مرة تدخل هذا الحلف الدولى العظيم على قدم المساواة مع سائر الدول الموقعة على ميثاق السلام.

إن هذا المركز الذى تتبوؤه مصر بين الأمم بالدخول فى ميثاق السلام هو فاتحة خير للمجهودات التى تبذلها فى تحسين علاقاتنا السياسية ببريطانيا العظمى وفى ربط عُرَى الصداقة بيننا وبينها، تلك الصداقة التى سوف تسهل كثيرًا الاتفاق بيننا وبينها على تحقيق آمالنا القومية واستكمال استقلالنا.

***

«أيها السادة»

هذا حساب عن برنامجنا لسياسة البلاد الداخلية والخارجية وعملنا فى المدة القصيرة الماضية نؤديه للأمة وفقًا لروح الدستور الذى نحتفظ بمبادئه غاية الاحتفاظ. وعسى أن تروا من ذلك الحساب أن الحكومة وهى أول وزارة مصرية اشتدت رعايتها للطبقة الفقيرة حيثما وجدت لا يمكن أن توصف إلا بأنها حكومة تسير على المبادئ الديمقراطية فهى لا تعرف تمييز طبقة على طبقة ولا طائفة على طائفة بل تعرف شيئًا واحدًا هو أن تضرب المثل الثابت بأن تكون

الحكومة كلها لمنفعة المحكومين. واجبها الأول كما قلت لكم هو القضاء على كل العوامل التى أفسدت حياتنا النيابية الماضية لجعل الحياة النيابية المستقبلة منتجة كل فوائد الدستور، وواجبها الثانى هو السرعة فى تنفيذ مشروعات الإصلاح فإن العالم سائر إلى الأمام لا ينتظر المنقطع ولا البطىء. وهى منذ الآن ساعية فى استكمال استقلال مصر ورفع شأنها بين الأمم. وفى هذا المقام يجب علىَّ أن أصرح لكم بأن الوزارة مصممة على أن تلى الحكم لتتم مهمتها معتدة بشخصيتها مغتبطة بتأييدكم إياها، قوية بالثقة التامة التى تفضل جلالة الملك فأولاها إياها لخير البلاد الذى هو غرض جلالته الأسمَى.

خطبة إسماعيل صدقى باشا

وقد تكلم كثيرون مرحبين بدولة الوزير وكان بينهم إسماعيل صدقى باشا، وإليك كلمته:

«أصحاب الدولة والمعالى. مواطنىَّ الأعزاء»

«أبدأ القول بإسداء الشكر للجنة الاحتفال على فضل سماحها بإشراكى فى واجب الترحيب بضيوفنا الكرام صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء ومرافقيه من زملائه أصحاب المعالى الوزراء، وإن شكرى لهذه اللجنة الموقرة ليزداد حرارة بقدر ما أوقن من أخذها فى ذلك بالنسب دون اللقب وبالمقام دون المقام. فنحن أبناء هذا الإقليم نشد بعضنا بعضًا لغير اعتبار سوى إننا نبتنا فى مختلف نواحيه، وأن لنا فى ذرات ترابه ذكريات السلف من آباء وأجداد، كما أن هذا التراب الخالد سيكنُّ ذكرياتنا للأبناء والأحفاد.

ستسمعون صائحًا يصيح مجتمع النقاد: ما لهذا الخطيب ينطلق لسانه مرحبًا بوزارة عطلوا دستور البلاد، وحلوا برلمانًا كان يجلس فى أحد مقاعده؟

حقًا أننى أرحب بالوزراء وبرئيس الوزراء لأننى وهؤلاء السادة الكرام وغيرنا من صحبنا كنا صفًا واحدًا نعمل لانتزاع حرية مصر يوم لم تكن لمصر حرية، وابتناء صرح دستورها يوم لم يكن لها دستور، فإذا كانت مصر الآن حرة مستقلة فإنما نحن طالبو حريتها واستقلالها وإذا كان لها دستور فإنما نحن واضعوه. وإذا كان هذا الدستور قد رُزئ بمن ناصبَه العداء وعمل على طمس معالمه ومحوِّ أثره، فما نحن أولئك الأعداء وإنما أعداء الدستور هم ذلك النفر الذى تنكّب

الاشتراك فى وضع الدستور وهو يقول ما حاجتنا إلى الدستور ولدينا الوفد، أفيكون لدينا الوفد ونحتاج إلى دستور؟ ذلك النفر الذى لما نفذ السهم وكان الدستور، لم يتردد فى العمل على نصب شباكه لهذا الدستور لكى يتخذ منه أداة القضاء بضعة من الشهوات الشخصية لا أداة لإصلاح حال المصرى وترقية شأنه. وما كان أسهل ذلك عليه فى بلد حديث العهد بالدستور قليل الخبرة بأساليبه».

«وهكذا نفذ مأرب ذلك النفر بأن تخلصوا من الدستور بوضع يدهم عليه وتسلطهم على إرادة غالبية النواب فى مجلسَى البرلمان. وقد تم لهم ذلك - وهم فئة قليلة - لأنهم استعملوا سلاح الرغبة وسلاح الرهبة، وأصبحت الغالبية فى رعب أفاعيل هذا النفر تخشى غدرهم ومشيهم بالوقيعة بينهم وبين الجهلاء من أهل بلادهم يثيرونهم عليهم ويأخذونهم بالباطل وينقصون أقدارهم. والغالبية بين هذا وذاك مُسيَّرة لا مُخيَّرة، لا فى سبيل الإصلاح بل فى سبيل الإفساد، لا لخير الفلاح الذى هو عماد مصر ودعامتها ولكن لسد أطماع نفر قليل العدد كثير الأطماع».

«هذا شأننا مع ذلك النفر منذ نشأت الحركة الوطنية، تريد من ورائها خير مصر ويريدون خدمة مصالحهم وقد كان أن أفسدوا حيناً بيننا وبين الزعيم الراحل سعد زغلول باشا بما نصبوا من شباك الفرقة وصوروا من مظاهر الوقيعة. ولكن ذلك الزعيم - رحمة الله عليه - ما لبث أن أخذ عليهم المسالك بما امتد بيننا وبينه من أيدٍ مخلصة تسعى إلى توحيد الكلمة، ووالله ما كنا نرمى بما مددنا من تلك الأيدى إلا إلى إعادة الحياة النيابية التى كانت معطلة بفعلهم».

ذلك لأننا نحن مُنشئى الدستور نأبى على أنفسنا أن يكون فى مقدورنا أن نخدم وطننا فى ظل الدستور وألا نتقدم إلى ذلك سراعًا.

على أن ذلك النفر، نفر خصوم الدستور، قد وجموا للائتلاف الذى عادت الحياة النيابية فى ظله إلى مجراها الطبيعى، لأنهم توجسوا خيفة من ائتلاف الزعماء وخشوا أن يترتب على ذلك اندفاع سير الأعمال فى سبيل غير سبيل المصالح الفردية، وانتهزوا كل لفتة عنهم من جانب الزعيم للتكشير عن ناب الغضب من الائتلاف والتبرم به حتى أُصيبت البلاد بوفاة المرحوم سعد زغلول باشا وخلا لهم الجو، ولم يبقَ بينهم وبين هدم صرح الائتلاف إلا أن يريدوا ذلك وسرعان ما أرادوه فكان.

لقد كان شأن هذا النفر فى حكومة البلاد عجبًا سواء فى سياسة الأمور الداخلية أو سياسة الأمور الخارجية. ففى الداخل شهوات وأطماع تهافت على المنافع: وأخذ للنواب بوسائل الخوف حتى لا يرتفع بينهم صوت باعتراض، وإعراض عن أعمال الإصلاح. وتفريط فى حبل الأمن. وفى الخارج تناقض واضطراب، وظهور بالشدة حينًا وبالخَوَر حينًا، وبكليهما معًا أحيانًا، وثرثرة وجهل بالأوضاع السياسية إلى غير ذلك مما أدى إلى الحط من كرامة الحكومة المصرية فى عين السياسة الأجنبية، وتعريض المزايا التى حصلت عليها البلاد بحركتها القومية للضياع.

ولَكَمْ سألنا أفراد الغالبية الوفدية ماذا عساهم يقدرون للبلاد من وراء هذا الحكم الذى تستقبل به دونهم فئة قليلة منهم تسير فيهم سيرة الإرهاب وتأخذهم على أمرهم بالعنف، فما كانت ألسنة الكثيرين تنطلق بالنقد والتجريح وتمنّى تغير الحال غير الحال؛ ولكنهم ما كانوا يكادون يخلون إلى تلك الفئة القليلة حتى تجرى مشيئتها فيهم ويكون لها ما تريد.

أفليست هذه هى الدكتاتورية التى ينسبونها إلى خصومهم ظلمًا! أفليست هى الدكتاتورية مجردة من أحسن مزاياها وهى رفعة النفس والتجرد عن الهوى والتسوية بين الناس كبيرهم وصغيرهم والأخذ بأساليب الإصلاح الشامل!

من أجل هذا نكرم الوزارة ونرحب بها فى عاصمة إقليمنا لأن هذه الوزارة لم تهدم الدستور كما يدعون؛ بل إنها أنقذته من أيدى العابثين به وستعود به إلى الأمة مصونًا مكرمًا.

فإنما الدستور هو حكم الشعب بواسطة ممثليه على أن يكونوا أحرارًا ليس لهم من وازع إلا مصلحة الوطن ومجد الوطن، يعملون فى جو غير عاصف بالأحقاد الحزبية تثيرها طُغْمة قليلة العدد، وتتعهدها بعاملَى التمويه والإرهاب.

وما كان غير ذلك فليس بالدستور. وما كان صاحب الدولة رئيس الوزراء وأصحاب المعالى زملاؤه إلا مشكورين على ما التمسوا من جلالة الملك وأقرهم جلالته عليه من تصرف فى شأن الحياة النيابية، لأنهم وهم دعاة الدستور بمعناه الصحيح ووجهه الخالص لم يكونوا ليقروا أمرًا تمجُّه النفوس الدستورية الحقة. وليس عندى من شك فى أنهم إذا أنسوا أن الدستور أصبح فى أمن من العبث به، فإن أول إجراء يتخذونه يكون العمل على إعادة الحياة النيابية بغير توانٍ.

هذه كلمتى إلى حضرات وزرائنا الكرام أُشْفعها بكلمة ثناء على ما يأنسه الكافة من تحرِّيهم رغبات الشعب بدافع ميولهم الدستورية، وبذلهم الجهد فى التوفيق بين قيامهم بالحكم فى غيبة البرلمان وبين تعرف رأى الأهالى فى مختلف الشئون والأخذ بصوابه:

وإنى إذ أدعوا لحضراتهم بكامل التوفيق فيما هم فيه سائرون ألخص فى كلمة أخيرة ما يطلب الشعب منهم ويأمله فيهم. ففى الداخل عدل وإنصاف فى تصريف الأمور، وإصلاح فى المرافق وسير إلى الأمام فى حزم وإقدام بتلك المشروعات المفيدة التى بدت تباشيرها منذ تولت الوزارة الأحكام. وفى الخارج محافظة على المثَل الأعلى للمطالب الوطنية مجتمعة إلى الاستمساك بما فى يدنا من حقوق ومزايا سياسية مما يتأتى بالعقل والحزم لا بهُراء القول والتبلبل الذى يرجع إلى العوامل الشخصية دون العوامل السياسية الحقة.

بهذا أترقب عمل الوزارة مستبشرين فى انتظار ذلك اليوم السعيد الذى تعود فيه الحياة النيابية فى ظل التقدم والنظام .

خطبة راغب بك عطية

رئيس لجنة الاحتفال

«أصحاب الدولة والمعالى والسعادة، سادتى الكرام»

«باسم لجنة الاحتفال التى تمثل أعيان الغربية وعشائرها أشكر شكرًا خالصًا حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا بقبوله دعوتنا ولزيارة هذه المديرية وإننا نرجو أن تكون أول نتائج هذه الزيارات ازدياد المحبة والأُلْفة بين الحكام والمحكومين».

«أيها السادة - إذا أُشربت الأمة حب حكامها وألفت حولهم قويت وتمكنت من السير فى طريق التقدم والفلاح، وإذا أشربت بغضهم دب الشقاق فى صفوفها وتأخرت المشروعات النافعة ووقعت فى هُوَّة الفوضى والخراب.

أيها السادة - إن المصرى يحب الإصلاح والتقدم ويميل للخير والسلم وقد وجدنا فى حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء خير من يحكم ويصلح؛ فماضيه مشهور وحاضره مشكور - تولى فى ظروف عصيبة فما وجدنا منه إلا حزمًا وعزمًا وإصلاحًا وبعثًا للمشروعات النافعة وتحقيقًا للآمال الوطنية فأهنِّيه بما

نال من نجاح وأسأل الله أن يوفقه ومعالى زملائه إلى ما فيه إسعاد الوطن ورفاهيته فى ظل حضرة صاحب الجلالة مولانا المعظم فؤاد حفظه الله وأبقاه والسلام عليكم ورحمة الله.

ولقد أُحيطت زيارة رئيس الوزارة لطنطا بضجة عظيمة وطيَّر أنباءها مراسلو الصحف الأوروبية إلى صحفهم، ومن رأى مُكاتب التيمس أن الاستقبال «كان شائقًا ومنبعثًا عن شعور قلبى صحيح»[1].

ولكن جريدة البلاغ راحت تزعم كما أسلفا أن هذا الترحيب كان مصطنعًا، بينما كانت الصحف الموالية للوزارة تتغنى بما أصابها من توفيق ونجاح كان مراسل البلاغ الذى بعثت به خصيصًا ليوافيها بالمعلومات، يكتب لها عن استعمال رجال الإدارة الشدة والعنف واعتقالهم ١١٢ شخصًا، بتهمة الهتاف بحياة الدستور والنحاس باشا.. إلخ»[2].

تعليق الصحف على خطاب الوزير

وكان لا بد للصحف على اختلاف نزعاتها أن تخلص من هذا الموضوع الشكلى الصرف إلى الناحية الإيجابية، أعنى التعليق على ما جاء بخطاب محمد محمود باشا. قالت البلاغ بإمضاء «عباس محمود العقاد» ما يأتى:

«محمد محمود يقول عن ردم البرك: «فالمسألة الأولى وهى ردم البرك والمستنقعات هى إحدى المسائل التى كانت على الدوام موضع بحث الحكومات التى تعاقبت منذ سنة ١٨٩٠، غير أنه بالرغم مما وضع من التشريع وما تم ردمه بالفعل من البرَك فى خلال هذه المدة التى كادت تبلغ الأربعين عامًا لم تكن الوسائل المتخذة ناجعة فى معالجة موضوع البرك»».

وحافظ عفيفى يقول: «فمسألة تجفيف البرك وردمها مثلاً قد شغلت الحكومات المتتابعة منذ سنة ١٨٩٠، وقد سُلمت من أجل ذلك لوائح كثيرة وجففت برك عديدة فى هذه الفترة الطويلة. ولكن الإحصاءات الأخيرة لا تزال تدل على أن مصر لا يزال فيها ٤٥٥٠ بركة جديدة وسبب هذه الأحوال الشاذة يرجع إلى عدم التوفيق إلى اليوم فى إزالة الأسباب الأصلية».

---

(١) راجع برقيات السياسة فى ٦ سبتمبر.

(٢) البلاغ فى ١٠ سبتمبر.

ويقول محمد محمود: «أما المسألة الثانية ـ وهى مسألة توزيع مياه الشرب ـ فأول ما توجهت نحوه عناية اللجنة الحكومية هو البحث عما إذا كان من الميسور توصيل مياه الشرب إلى البلاد المجاورة للمدن الكبرى الموجودة فيها الآن أجهزة لتوزيع وترشيح المياه. وقد تبينت اللجنة أن فى الإمكان أن يُنتفع بالأجهزة الموجودة الآن ما يقرب من مليون من أهالى القرى دون أن يتكلف العمل اللازم لذلك أكثر من نفقات من المواسير وإقامة خزانات فى بعض المدن لتخزين المياه. والمأمول أن لا تنقضى عشر سنوات إلا وتكون مياه الشرب الصالحة موزعة على جميع سكان القطر، ولست فى حاجة إلى الإشادة بمزايا هذا المشروع الصحى الكبير، إذ المعلوم أن أغلب الأمراض المُعدية كالتيفويد والدوسنطاريا تنتشر بطريق مياه الشرب وتسبب موت مئات الآلاف من المصريين».

وحافظ عفيفى يقول: «أما لجنتنا فمهمتها بالعكس أن تبحث المسألة بحيث يمكن أن تُنفذ عاجلاً، وقد بدأت اللجنة بأن تبحث فى هل يمكن أن تمد بالماء القرى الواقعة بالقرب من مراكز توزيع الماء القُراح القائمة الآن فى كثير من أنحاء البلاد، وذلك بواسطة مواصلة لا تتكلف أكثر من ثمن المواسير وتوجد أمثال هذه المراكز الآن فى كل المدن الكبرى وفى كل عواصم المديريات وفى كثير من المراكز. وقد لاحظت اللجنة مع السرور أنه يمكن لنحو مليون فلاح أن ينتفعوا من ماء المراكز القائمة الآن دون إنفاق شىء غير ثمن المواسير، أما الآلات والمضخات والمرشحات وغيرها فلا ضرورة لإدخال تعديل عليها. وقد تحتاج على الأكثر فى بعض المدن الكبرى إلى إنشاء خزانات إضافية لخزن المياه المرشحة الزائدة ... وسوف تقدم اللجنة إلى مجلس الوزراء فى إحدى جلساته القريبة التى ربما كانت فى شهر سبتمر هذا المشروع الأول للموافقة ويقدر ما يتكلفه بنحو ستمائة ألف جنيه... وهذه خطوة كبيرة كما ترى. ثم إن اللجنة تُعنى من جهة أخرى باختيار الأماكن الملائمة لإقامة محطات جديدة لتوزيع الماء القراح على القرى فى المراكز الآهلة بالسكان والواقعة بالقرب من مجرى المياه الدائمة مثل النيل والترع الكبيرة وسيُبدأ فى القريب العاجل بإنشاء هذه المحطات الجديدة بينما تجرى المباحث الفنية والمالية الخاصة بتحقيق المشروع بأكمله، وقد لا تمضى عشرة أعوام حتى تُزود كل قرية بالماء القراح وسوف تحسن تقدير أهمية هذا العمل الصحى متى ذكرت أن معظم الأمراض المعدية تنتشر من طريق الماء والتيفويد والدوسنطاريا يصيبان وحدهما فى كل عام مئات الألوف».

وقس على ذلك كل ما ورد فى الخطبة والحديث عن المساكن وميثاق كيلوج وغير ذلك من المسائل المنطوية فى عرض الكلام! فما معنى نشر الحديث فى نفس اليوم الذى نشرت فيه الخطبة والبيان أعمال الوزارة؟ إن الخطبة بينتها وهى منشورة فى عدد ذلك اليوم ومعروف قبل ذلك أنها ستُنشر فيه، فكان الغرض الوحيد إذن هو إظهار رئيس الوزارة بمظهر الإله الذى لا يعمل شيئًا ولا يقول شيئًا إلا بيد غيره. فبينما هو يخطب عن مشروعاته العملية والسياسية إذا بصحيفته - صحيفة الأحرار الدستوريين - تقول للناس: اسمعوا هذا الكلام ولكن لا يفوتنكم أن تعرفوا من لقنه وأملاه ومن كان له كل الفضل فيه.

«وليست هذه الفضيحة الوحيدة التى تكرمت بها (السياسة) على رئيس الوزارة بلسان الدكتور للصديق الشقيق، فقد سقط الدكتور وزير الخارجية المحنك فى زلة لا يسقط فيها وزير خارجية محنك...!! ولكنه سقط هذه المرة مع رئيس الوزارة من حيث لا يريد. فهو يقول عن ميثاق السلام: (لا ريب أن الحكومة المصرية بانضمامها إلى الميثاق قد حققت أمنية يجيش بها كل مصرى بل أرضت كثيرًا من أولئك الذين كانوا يحاولون فى ذلك الظرف أن يُشْهروا على الحكومة حملة من أشد الحملات، فقد رأى هؤلاء أن تصرف الحكومة قد جردهم سلاحهم وقد راعت الحكومة فى قرارهم أن تحافظ على حقوق مصر متجنبة فى نفس الوقت أن تعمل على إثارة الأزمات السياسية التى تضر البلاد هذه الروح هى التى تملى على الحكومة سياستها فى المستقبل وفى كل آنٍ..)».

«إذًا رأيت أيها القارئ؟ لقد كانت الحكومة لا تريد أن تتعرض للتحفظات البريطانية إلا بالقدر الذى يكفى لإسكات خصومها ولا يمس التحفظات ولا يُغْضب البريطانيين، وماذا قلنا نحن غير ذلك؟ ألم نقل إن الرد كان كأضعف ما يكون وأنه لم يكتب إلا كرهًا بعد التردد الذى أعلنه محمد محمود والصحف الوزارية؟ ألم نَقُل إنه لا يُعقل أن تعترض الوزارة السليمانية على تحفظ بريطانيا وهى تقبل جميع التحفظات التى وردت فى تصريح ٢٨ فبراير المشئوم؟ فلم تكن المسألة تحفظًا ولا قيامًا بواجب لكنها كانت حيله للخروج من المأزق الذى وضعتهم فيه مساعى الوفد والوزارة النحاسية، وهذا سلاح جديد يصقله لنا وزير الخارجية المحنك الداهية الكبير الذى يظن أنه قد تفضل بحكمته ودهائه فجردنا من كل سلاح!!!

ومسكين والله دكتاتورنا الذى لا يحكم على شىء. فحافظ عفيفى يضع سياسة الحكومة ويتكلم عن الروح التى يملى عليها سياستها فى المستقبل وفى كل آن، وإسماعيل صدقى - صديق الدكتور وصديق الدكتاتور أيضًا - يملى على الحكومة السياسة التى يجب أن تتبعها، فإذا هى «سياسة إصلاح فى المرافق وسير إلى الأمام فى حزم وأقدام بتلك المشروعات المفيدة التى بدت تباشيرها منذ تولت الوزارة الأحكام وفى الخارج محافظة على المثل الأعلى للمطالب الوطنية مجتمعة إلى الاستمساك بما فى يدنا من حقوق ومزايا سياسية مما يتأتى بالعقل والحزم لا بهُراء القول والتبلبل الذى يرجع إلى العوامل الشخصية دون العوامل السياسية الحقة. بهذا نرقب أعمال الوزارة مستبشرين فى انتظار ذلك اليوم السعيد الذى تعيد فيه الحياة النيابية فى ظل التقدم والنظام».

«ولا بد أن الناس تلقوا نبوءة الباشا وأوامره إلى الوزارة بالتصديق والتأمين، لأن الوزارة لا يمكن أن تجد إنسانًا يزكى سياستها البعيدة عن المنافع الشخصية أولى منه بكلام فى هذا المقام. وأحق كلام لإسماعيل صديقى بالتصديق والتأبين هو قوله إنه هو مُوجِد الدستور لأنه هو وزملاؤه أبوا على الأمة أن تضع دستورها على يد جمعية تأسيسية تصونه وتحميه من عيوبه التى فتحت عليه أبواب الدسائس والنكابات، وأحق كلام لإسماعيل صدقى بالتصديق هو قوله إنه أراد الدستور للأمة ولم ترده للمناصب والمنافع لأنه وضع الدستور هو وزملاؤه ليجرى الانتخاب فى غيبة الزعيم الفقيد وأصحابه المعتقلين والمسجونين والمنفيين فيستقر هو وزملاؤه فى الحكم إلى أبد الآبدين، فلما فشلت آمالهم لم تخْلُ كراسى الحكم منهم مرة إلا نقضوا الدستور ولم يذكروا الدستور مرة إلا انتقامًا لأنفسهم من الطرد واعتزال المناصب والوزارات».

«مضت ثلاثة أشهر على الوزارة السليمانية فماذا صنعت للأمة غير تعطيل الحياة النيابية والتشهير بسمعة مصر فى حين تسمع أنَّاتها الدول والشعوب؟ وماذا صنعت لها غير الوعود الكاذبة التى تصرفها بها عن حياة الحرية وجهودها الدامية وأملها العزيز عليها؟؟».

«مضت على الوزارة ثلاثة أشهر كما مضت على الوزارة النحاسية التى كانت مشغولة بالمذكرات والأزمات المصطنعة والمكائد المتوالية من جانب الأحزاب والرجعيين والإنكليز، فإذا صدقنا كل حرف قاله الرجعيون والدستوريون فى

الوزارة النحاسية واعتقدنا أنها لم تعمل شيئًا فى أيامها وأنها لذلك استحقت الإقالة واستحقت معها الأمة الحرمان من دستورها وبرلمانها، فماذا تستحق الوزارة السليمانية ـ وهى بضعة أفراد لا ينصرهم برلمان ولا حقوق دستورية ـ بعد أن حكمت عليهم تجربة الأشهر الثلاثة الأولى بمثل ما حكموا على وزارة الأمة ووزارة الدستور؟».

«إنهم يدينون أنفسهم ولا يقولون بألسنتهم قولاً إلا ارتد عليهم وكان فيه تفنيد ما يفترون».

«ولقد خص الدكتور صحافة المعارضة بكلمه لا يصح أن ننساها له حين قال: «الحريات الدستورية جميعها محترمة ومنها حرية الصحافة التى قد رأيتم أنفسكم أن الحكومة مع إيقاف بعض النص الخاص بها والدستور فإنها لم تتعجل فى مضايقة صحف المعارضة وإن كنتم تعترفون معى أن فى لغتها وأساليبها ما يخرج كثيرًا عن الانتقاد المعروف فى البلاد المتمدينة، وعندى شك فى أن تلك الصحف فى نفسها تعتقد صحة شىء مما تقول ـ وعلى جملة من القول، فإن معاملتنا لصحف المعارضة كمعاملتنا للصحف التى تؤيد الحكومة سواء بسواء؛ إنما غلق النص الخاص بها فى الدستور ليكون سلاحًا بيد الحكومة تستعمله كلما أشفقت على الأخلاق العامة.. إلخ».

«أما نحن فعندنا شك أيضًا فى أن الدكتاتور يصف الصحف المعارضة ولا يصف الصحف الوزارية. فإن صحف المعارضة لا تقول مثلاً إن محمدًا محمودًا لص وأنه معتوه وأنه سيذهب إلى خرَّارة وأنه وأنه وأنه مما تكتبه الصحف الوزارية عن خصوم الوزارة ويعلم محمد محمود أنهم أشرف منه وأحق بالتبجيل والتوقير، فإذا كانت الصحف المعارضة تقوم بواجبها الذى لا مَحِيد عنه فإنما تقوم به على الرغم من الإكراه والتهديد والإغراء، ومحمد محمود يعلم والناس يعلمون».

عباس محمود العقاد

وقالت الأخبار ما يأتى[1]................................

«فالمهمة الملقاة على عاتق الوزارة عظيمة ولأجل أن تتقدم الحكومة إلى الإمام بقدم ثابتة وخطوات واسعة يجب أن تقرن القول بالعمل، فإذا تقرر أن يزور

---

(١) الأخبار فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٨.

رئيس الوزراة مديريات كما زار طنطا عاصمة مديرية الغربية يكون من المستحسن جدًا بل من المفيد أن تكون هذه الزيارة مقرونة بتنفيذ عمل من الأعمال الصالحة التى تقررت رسميًا كإنشاء مستشفى فى بلدة يزورها.

يجب على الحكومة أن تقضى على أضاليل المضللين بفعل الخير وتنفيذ المشروعات الحيوية التى تقررت.

إن هذه الطريقة المُثْلَى لو اتُّبعت كانت خير ما تقوم به الحكومة وهى طريقها القومى، ويسهل عليها مأموريتها ويقربها من الغاية التى تنشدها.

ومتى كان القول مقرونًا بالعمل كان أدعَى إلى الثقة بالقائمين بالأمر فيها.

وإذا كان هذا واجب الحكومة فإنه من جهة أخرى واجب على الأمة أن تعاون الحكومة على القيام بواجبها ولا يكفى الاستقبال الباهر والحماسة الحارة وحدها بل يجب أن يبرهنوا على إخلاصهم بمدِّ يد المساعدة فى عمل الخير - فإذا كان الاستقبال فى مديرية من المديريات مقرونًا بافتتاح مستشفى أو بالتبرع بأرض ليُقام عليها المستشفى أو التقدم بأى عمل من الأعمال يدل على التضامن بين الحاكم والمحكوم، وعلى تبادل الثقة بين الأمة وولاة أمورها - بذلك يمكن للأمة أن تطالب بالإسراع بإرجاع الحياة النيابية وبالعمل بنظام الحكم الدستورى.

وبذلك تتقدم الوزارة من نفسها إلى الأمة فتدعوها إلى الانتخاب وإلى العودة إلى الحياة النيابية وليس أمام الوزارة ولا أمام الأمة ما يعوق عن الحياة النيابية، وإذا كانت طنطا وهى الحصن الحصين لم يحدث فيها ولا مخالفة واحدة لا بين الأهالى ولا بين رجال الحفظ فهل يريد أحد بعد هذا دليلاً على أن الأمة تميز بين الغَثِّ والسمين وبين الحلال والحرام؟

وقالت الأهرام ضمن افتتاحيتها بتاريخ ١٦ سبتمبر ما يأتى:

كانت خطبة رئيس الوزراء فى طنطا «سياسة وبرنامجًا». أما السياسة ففى قوله عن تذرع الحكومة بالشدة: «إن هذه الشدة فى تطبيق القوانين ليست شهوة عند الحكومة بل هى ضرورة الحاجة لرفع الكأس الذى كاد يخنق الحياة والحرية الشخصية خارج البرلمان وداخله ويجعل الحياة النيابية خطرًا على الأخلاق وأداة للفوضى وليس النظام.

والذى نقوله لدولته إن الأمة لا تشكو من صرامة القانون لأن الأمة هى التى سنت القانون لنفسها فهى لم تسنّه ليكون حبرًا على ورق بل لينفذ، وإذا شكت من أمر فإنما تكون شكواها من تراخى القانون مع قوم وإهماله مع آخرين وصرامته على سواهم وقديمًا قالوا: العدل أساس الملك» ولا يكون هذا العدل إلا إذا وجدت المعادلة الصحيحة بين الجميع على قدم المساواة والحرية ولا يكون الإنصاف إلا إذا أخذ كل واحد نصفه، فلا يُعطى زيد من الغُنم «الثلثان» وعمرو «الثلث» وعلى بكر ما على عمر من الغُرْم «ثلاثة الأرباع» وعلى بكر الربع أو لا يقع عليه شىء فيكون كل الغرم على سواه، ولا يمكن أن يكون الحاكم عادلاً إلا بتطبيق القانون على الجميع على حد المساواة التامة.

لم يشأ دولة رئيس الوزارة أن يكرر الحجة التى تذرعت بها الحكومة لوقف الحياة النيابية بل قال: «إنها أوقفتها لتهيئ إعادتها على الوجه الأنفع»، ثم قطع على نفسه عهدًا «بالحرص على عدم مساس الدستور سواء أكان فى قواعده الأساسية ونظامه النيابى أم فى مراعاة تطبيق هذه القواعد فى جميع أعمال الحكومة».

فهذا العهد تسجله الأمة على دولته وعلى وزارته وتسجله عليها فى جميع أعمالها كما تسجل عليهم قوله: «لن تكون الحكومة حسًا ومعنًى لمنفعة الحكام» ولو أن دولته قرن هذا العهد بالوعد بإعادة الحياة النيابية قريبًا وأزال ذلك الجزع من النفوس بأن إيقافها سيكون ثلاث سنين تتلوها سنون أخرى إذا تطلبت الحال لعد الرأى العام كلامه بشرى. ولكن دولته فضل تعداد مناقب الحياة الدستورية الحرة والعيوب التى رمى بها البرلمان المنحل تبريرًا لعمل وزارته فوصف الحياة النيابية بقوله إنه يريد أن تكون «مؤلفة من رجال يشعرون شعور صادقًا بأنهم أصحاب مصر يوقنون أن خيرها لهم وضيرها عليهم ولا تكون النيابة فيها مصدر رزق للنواب ولا ذريعة لوساطة المأجور بين طلاب المنافع وبين الذين فى أيديهم تلك المنافع من رجال الحكومة» وهو بهذا الوصف لما يريد رمى البرلمان المنحل بأشد التهم يرمى بها هذا النائب وذاك. وهل كان بالإمكان حل البرلمان دون أن يعلل الحل بمثل هذه التهم؟ وكيف يكون الخلاص من أمثالها غدًا لتعود الحياة النيابية؟ إن هذا الخلاص قد دلوا عليه بل على خطة الوزارة فيه بإزالة نفوذ تلك الفئة القليلة التى استبدت بالبرلمان وبإزالة نفوذ الوفد لأنه لم

تبقَ بالبلاد حاجة إليه كما قال أحد الوزراء، فالوفد إذن هو المقصود والذين يتولون زعامته هم الغرض المنصوب لهذه السياسة الجديدة التى بدأت فى ٢٥ يونيو بإقالة الوزارة».

وهنا يسمح لنا دولة رئيس الوزراء بأن نُبْدى ملاحظة صغيرة وهى أن الوفد حل فى سياسة البلد محل الحزب الوطنى فى سياسة المعارضة بلمحتين، ومثل هذا الحزب لا مندوحة عن وجوده ما دامت البلاد محتلة وما دام حقها مهضومًا فلا مندوحة عن وجود المعارضة التى تستند إلى الرأى العام؟ ولا يقولن أحد إن الرأى العام يؤخذ بالعواطف والمصلحة تؤخذ بالمصلحة دون العاطفة فإن الرأى العام فى كل أمة من الأمم أقرب إلى العاطفة به إلى المصلحة، فإذا زال الوفد الآن وجد الفراغ ودولة وزيرنا الأكبر يعرف أن الطبيعة تأبى الفراغ فمن يحل محل الوفد إذا زال!! إنه لا يحل محله إلا الذى يطلب مطالبه ويعارض معارضته وإذا كان قد أحوجه تولى الحكم عن مهمته فى المعارضة التى هى سبب وجوده؛ فلأن حالة هذا البلد حالة شاذة لا يمكن أن تُقاس بحال دولة أخرى من دول العالم بسبب الاحتلال «فالجمع بين المعارضة وتولى الحكم يفضى دائمًا إلى الكوارث السياسية فإذا ترك الوفد المعارضة ترك مهمته وقضى على نفسه وإذا ظل عليها وتولى الحكم اصطدم كل يوم بالقوة المحتلة ولا يخرج هذه الحالة عن شذوذها الاحتجاج بالغالبية كما تقضى النظم الدستورية.

«والذى نقوله من جهة أخرى لحقيقة وإقرار الأمور فى قرارها إن انتقال المغفور له سعد باشا إلى ربه أفضى إلى الحال التى رأيناها، فالأمة بلا شك ولا ريب لم تنتخب ٢١٤ نائبًا مهما كانت كرامة أفراد النواب كبيرة فى أنفسنا - ولا هى انتخبت ٧٢ شيخًا بل انتخبت شخصًا واحدًا هو سعد زغلول باشا كان بشخصيته وبحكمته وبخبرته ومرانه ونشاطه وذكائه يقوم مقام هذه الهيئة كلها وينتفع بعقول هذه الهيئة كلها ويدير أعمالها فى أقوَم طريق. وهذا التقليد الذى انتقل منه إلى من تولوا الأمر بعده هو الذى أفضى إلى الحالة التى ترى.

فمعالجة المسألة من الوجهة السياسية فقط مع الصبر والأناة أقرب فى نظرنا إلى الغرض الذى يقصدونه».

«أما شكوى دولته من الصحافة وحريتها ومن «لغتها وأساليبها التى تخرج كثيرًا عن الانتقاد المعروف فى البلاد المتمدينة» فهى شكوى قد تقدمت دولته

فيها نقابة الصحافة ذاتها؛ ولكن دولته يعرف أن الحرية جوهر وأن الفاسد الذى يعزى إليها ليس منها وأن هذا الفاسد يقتل نفسه وقد قال لنكولن: «إنك تستطيع أن تخدع أحد الناس كل الوقت وبعض الناس بعض الوقت ولكنك لا تستطيع أن تخدع جميع الناس كل الوقت» وإذا كان دولته قد شكا من الصحافة المعارضة فإن نقابة الصحافة قد شكت قبل دولته من اللهجة التى ملكت الأقلام الصحافية سواء كانت اليوم فى صف المعارضة وغدًا فى غير هذا الصف».

وإذا كان الدستور الذى يسيِّر أعمال الحكومة على أحكامه كما جهر دولة رئيس الوزراء يقضى بأن تكون حرية الصحافة مضمونة بحدود القانون، أفما كان من السهل على الحكومة أن تضع هذا القانون على سنن النظام الدستورى فيكون هو المسيطر على الصحافة لا الحكومة بمنأى عن النقد والتجريح مهما كانت أعمالها غير عادلة وحريتها فى المعاملة واسعة؟؟.. إلخ.

وقالت جريدة الاتحاد ما يأتى[1]:

«وماذا تطلب من وزارة لم يضطلع أعضاؤها بأمر أعباء الحكم ويحملون أمانته، حتى انصرفوا إلى التفكير فى أداة الأمة، والبحث عن علاج لها. فوصلوا ليلهم بنهارهم للدرس والتنقيب، مسترشدين فى ذلك بآراء الخبراء والإخصائيين، فلما اهتدوا إلى مكمن العلة وموطن الداء، أبوا أن يضيعوا الوقت وأن يتركوا أمر اليوم إلى الغد. فما لبثنا أن رأينا هذا التفكير يستحيل إلى مشروعات وأن تصبح هذه المشروعات أعمالاً تبدأ بها ويُعجل فى تنفيذها».

فهذه مشروعات الرى الكبرى قال عنها رئيس الوزارة فى خطبته التى ألقاها على الوجهاء وكبار المزارعين:

«تعلمون أن مشروعات الرى الكبرى تنحصر فيما يلى:

١ - تعلية خزان أسوان.

٢ - إنشاء خزان جبل الأولياء.

٣ - شق قناة خارج منطقة السدود لتحويل مجرى النيل من هذه المنطقة التى يضيع فيها الماء بالتبخر والصرف».

---

(١) الاتحاد فى ٥ سبتمبر.

٤ - إنشاء خزانات بحيرة ألبرت. تلك المشروعات قد درسها كبار مهندسينا وفرغ من المناقشات فى أمرها ولم يبقَ إلا التنفيذ».

«تبدأ الحكومة الآن فى تنفيذ المشروعين الأولين على وجه السرعة غير مغفلة إعداد المعدات منذ الآن لتنفيذ الآخرَيْن».

وكذلك لم تغفل الحكومة فى بيانها الذى ألقاه دولة رئيسها ذكر أعمال الإصلاح الأخرى وأنها جادة فى تنفيذها، وقد جاء فى هذا البيان عن مشروع المستشفيات ما يأتى:»

«وسيُشرع فى الحال فى إنشاء ١٥٠ مستشفى منها خمسون فى المراكز ومائة فى القرى وتكاليف هذا المشروع لحين إتمامه بعد خمس سنوات تبلغ ١,٠٤٧,٥٠٠ جنيه، وقد صادَق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٤ سبتمبر الجارى على المشروع وعلى فتح اعتماد بمبلغ ١٧٦٠٠٠ جنيه لإنشاء عشرة مستشفيات مركزية وعشرين مستشفًى قرويًا».

«أما مشروعا توزيع الأراضى وردم البرك فقد ذكر رئيس الوزراء عن أولهما: أنها - أى الحكومة - تبيعها لصغار المزارعين بالثمن الأساسى، فيدفعون من هذا الثمن ما لا يزيد على العُشْر ويقسط الباقى على خمس عشرة سنة وقد يزيد على ذلك.

وعن المشروع الثانى: وسرنى أن أعلن أن اللجنة جادة فى بحثها للوصول إلى حل هذه المشكلة الكبيرة بطريقة عملية يمكن بها تحقيق هذا الغرض».

هذه هى أعمال الوزارة التى أتمتها ولما لم يمض على تولّيها أمور البلاد شهران ونصف شهر فهى صحفة بيضاء ننشرها للوزارة، لا تطلب إلا أن يقارنها العقلاء بصفحة الخزى والعار التى ألصقها النحاسيون بتاريخ البلاد.

فهل ترى بعد ذلك موضعًا للعجب، إذا رأيت الأمة تحتفى بأعضاء هذه الوزارة الذين يسهرون على مرافقها ولا يشغلهم شاغل عن العناية بمستقبلها؟

وهل تعجب إذا كان النحاسيون قد أحسوا بما لحقهم من الخزى وانصراف الشعب عنهم فبدءُوا ينتقصون من أعمال الوزارة الحاضرة وما أخذت فى تنفيذه من مشروعات الإصلاح؟

أليسوا جناة آثمين؟؟ أوَليس من عادة الجناة أن تثور ثائرتهم على من يدلى على جرائمهم ويفضح الناس أمرهم؟

ألم تقرأ صحيفتهم (البلاغ) وهى تصف جهود الوزارة بأنها وعود كاذبة وتسألهم عما صنعت فى ثلاثة أشهر؟

إن كنت قد قرأت ذلك فارْثِ للقوم فإنهم يبكون على الحكم كما تبكى الثّكْلَى وحيدها، وما ظنك بقوم يشمتون بأمتهم ويفرحون بنزول أسعار القطن، معللين أنفسهم بأن ذلك قد يعود بهم يومًا إلى الحكم الذى يسيل من أجله لعابهم.

إنهم مفلوكون، قد حكمت عليهم الأمة حكمها الأخير ولن يستطيع أحد لحكم الأمة نقضًا.

وقالت السياسة ضمن مقال بإمضاء أحد أنصار الوزارة «عبدالفتاح خشبه» ما يأتى:

ولقد أعجبنا من الرئيس الخطير أن يتبسط فى بيان برنامج الوزارة بالأمس فيما يتعلق بوجوه الإصلاح والحياة النيابية. ونحن نعلم أن رئيس الوزراء إذا قال شيئًا أو وعدًا قام بإنجازه حالما تسنح الفرصة دون تسويف أو إرجاء، فنحن نعلم حق العلم أنَّا إزاء وزارة تفعل ما تقول ولا تلقى القول جزافًا. ونحن نقدر لها هذا المبدأ الذى سارت عليه فاكسبها الثقة والتأييد فكفانا ما سمعنا من زخرف القول ومعسول الوعد فى تلك البرامج الخلابة التى كان ينساها قائلوها بمجرد ما يتلاشى صدى أصواتهم. لقد سئمنا تلك الحال ونحن نريد انقلابًا فى هذه الأخلاق وقد جاء الوقت لذلك؛ إذ قيض الله للكنانة زعماء يعملون فى الخلاص لخدمتها وترقية شئونها وصلاح أحوالها.

«أذكر أنه عند تولِّى الوزارة السعدية الأولى الحكم نشرت على الملأ برنامجًا فخمًا خلابًا، ولا أذكر أنه تحققت منه كلمة واحدة. ولقد ورد فى ذلك البرنامج أن الوزارة ستعمل على بث الروح الدستورية فى البلاد لإفهام الناس معنى الدستور واستنهاض هِمَم الأهلين للاهتمام بالمسائل الدستورية والشئون العامة. كان ذلك من المبادئ التى وردت فى برنامج الوزارة السعدية وقالت عنها إنها ستعمل على تحقيقها، على أنَّا وقد استعرضنا أعمال تلك الوزارة والوزارات التى تلتها من سعدية ونحاسية لم نعثر على أثر واحد لعمل قامت به إحدى تلك الوزارات تشتمُّ منه رائحة الاهتمام بما أسموه (بث الروح الدستورية فى البلاد)، ولو أن هؤلاء القوم وجهوا من العناية لهذه المسألة الهامة عُشْر معشار ما بذلوه فى سبيل خدمة مصالحهم الخاصة ما وصلت حالنا إلى ما وصلنا إليه اليوم لكن

كيف يتأتى لهم ذلك وهو عمل يتناقض مع مصلحتهم الذاتية كل التناقض؟ وكيف يبثون الروح الدستورية وفى بثها القضاء عليهم وتقويض مركزهم وانكشاف ما استتر من فضائحهم المخزية؟

أما برنامجهم العملى الحقيقى الذى حققوه فكان بإيغالهم فى الإفساد وإمعانهم فى الفتنة ونشر الفوضى والضلال حتى صرنا إلى ما صرنا إليه بفضل حكمتهم وحنكتهم السياسية.

«وهكذا أُلقيت على عواتقنا مهمة شاقة ذات وجهين: الوجه الأول إصلاح ما أفسده المفسدون، والوجه الثانى إعادة الحياة النيابية سليمة مطهرة من الأدران التى لوثها بها النحاسيون والتى تدلنا على مبلغ دناءتها تلك الفضائح التى تتتابع، فما من يوم يمر من دون سماع خبر فضيحة جديدة أفظع من سابقتها. فالرئيس الخطير الذى أخذ على عاتقه مهمة إصلاح الحكم النيابى الذى سيعمل على بث الروح الدستورية تدفعه إلى ذلك طبيعة المهمة التى أخذ على عاتقه القيام بها؛ سيفهم أهالى البلاد فى رحلاته المنوية معنى الحياة الدستورية وكيف فسدت وكيف يجب أن تصلح وتطهر».

«لقد تجلت الروح الديموقراطية بأسمَى معانيها بتحمل زعمائنا مشاق السفر إلى حيث يمكنهم أن يتكلموا إلى الشعب ويبشرونه بتحقيق أمانيه فى الإصلاح ويفهمون معنى الحياة النيابية الصحيحة، فهل هناك صورة تتجلى فيها الديموقراطية أبدع من هذا المنظر وأنت تشاهد الوزراء الأجلاء قد التجئوا إلى أحضان الشعب يبثونه الروح الديموقراطية والتعاليم الدستورية الحقة».

«حقًا لقد كانت خطبة الرئيس الخطير برنامجًا حافلاً بجلائل الأعمال وإنَّا إذا كنا نسجل لدولة الزعيم مع عظيم إعجابنا وفخارنا ذلك العهد الذى عاهدنا دولته عليه «بالحرص على عدم مساس الدستور سواء أكان ذلك فى قواعده الأساسية ونظامه النيابى أم فى مراعاة تطبيق هذه فى كل أعمال الحكومة وجعل الحريات الدستورية كلها محترمة» فقد كان ذلك العهد بردًا وسلامًا على قلوب من يدينون بالمبدأ الدستورى الذين يحلون فى شخصية دولة الرئيس روحه الدستورية ونزعاته المتأصلة إلى الحرية والحياة النيابية. وبذلك التصريح الخطير قد أجهز دولة الرئيس على قول كل همَّاز مشَّاء بنميم وأخرس ألسنة المتقولين وكفانا مؤونة الرد على جعجعتهم».

«ولقد كان لنا فى خطبة دولة الرئيس مفاخر أخرى زادت قلوبنا اطمئنانًا على الدستور ونفوسنا رضاء عن زعمائنا الأجلاء العاملين على خدمة الوطن دون كلل أو ملل، فقد صور لنا الرئيس صورة الحياة النيابية المستقبلة التى اعتزمت الحكومة أن تسهل لها السبيل فكانت صورة ديمقراطية للحياة النيابية التى يتوق كل وطن مخلص لوطنه لرؤيتها تعود تنمو وتزدهر فى ظلال حرية واستقلال هذا الوطن العزيز وإصلاح أحواله».

«صور لنا دولة الرئيس الخطير برلماننا بمجلسين يؤلفهما «رجال يشعرون شعورًا صادقًا بأنهم أصحاب مصر يوقنون أن خيرها لهم وأن نصرها عليهم».

«حقًا، وزراءنا الأجلاء، قد ذقنا الأمرَّين على يد تلك النمر التى طغت وأمعنت فى الإفساد، تلك النمر التى استغلت المراكز النيابية أسوأ استغلال فى سبيل إرهاق المواطنين والاستبداد بهم، تلك النمر التى ظنت مصر بقرة حلوبًا ما خُلقت إلا لاستدرار خيراتها لبنيهم وذويهم، تلك النمر التى ما سعت للجلوس على الكراسى النيابية إلا للتمتع بجاه المركز وعظمته دون تأدية عمل أو القيام بخدمة عامة».

«هاهى الأدلة تقوم كل يوم على أن النيابة فى عهد مضى كانت مصدر رزق للنواب، فالرئيس يعد بأن لا تكون حياتنا الجديدة «مصدر رزق للنواب وأن تكون النيابة ذريعة للوساطة المأجورة بين طلاب المنافع من الناس وبين الذين فى أيديهم تلك المنافع من رجال الحكومة «أما تلك النقائص التى شاهدها فى العهد الغابر من تداخل رجال الهيئة التشريعية فى أعمال الهيئة التنفيذية أو القضائية مما جعل جميع الهيئات خليطًا ممتزجًا أدى إلى الفوضى فى أعمال الحكومة ونشر الفساد فى سائر نواحيها، فالرئيس يعدنا بالقضاء على ذلك التداخل واجتناب جرثومته».

«وستُهيِّأ بالوزارة السبيل لحياة نيابية تؤسس على مبدأ خدمة الحاكم للمحكوم حتى يعلم الحكام والنواب أنهم ما أُجلسوا فى مراكزهم إلا لخدمة الشعب الذى هم منه وإليه يُرجعون، فلا يسيئون استغلال مراكزهم ولا يعتبرونها تجارة يستدرون منها الأرباح والمغانم أو مسلكًا سهلاً لقضاء لُبَاناتهم الشخصية».

«وإلى أن تتحقق أمانى البلاد فى تلك الحياة النيابية السعيدة دولة الرئيس يعاهدنا على العمل طبقًا لهذه المبادئ فى خدمة هذا الوطن وأبنائه، متوخية حكومته فى ذلك سبيل العدل والمساواة والحرص على المصلحة العامة».

«تلكم هى صحائف الوزارة المحمدية نشرتها على الأمة فكانت من جلائل الآيات: آيات الإصلاح الواسع النطاق والتعهد بصدق الدستور وإعادته سليمًا مطهرًا من أدران الفساد ونزعات الهوى التى استولت عليه حينًا فعطلته وكادت تقضى عليه».

«أما أنتم أيها النحاسيون فها هو حصنكم الذى تدعون يرحب بالزعيم الكبير محتفيًا مرحبًا، بعدما أعددتم من الوسائل الدنيئة لمحاربة تلك الزيارة التاريخية الميمونة فكان الفشل حليفكم والخزى والخذلان لكم بئس المصير».

«هذا الذى كان يخشاه هؤلاء النحاسيون قد تحقق. نعم أنهم كانوا يخشون أن يبوؤوا بالخزى والخذلان ويُهزمون شر هزيمة فيُقضى عليهم فى عقر دارهم وحصنهم الحصين، وفعلاً تحقق ما خشوه فكان خزيهم مُبينًا وكانت هزيمتهم منكرة. وزالت دولتهم، فما قامت دولة على أسس الظلم والفوضى والفساد حينًا مهما طال إلا وكان مصيرها أن تدول مشيعة بالسخط وسُبَّة الأبد».

* * *

«إن أجلَّ ما يتمثل فى هذه الروح التى تجلت عند زيارة الرئيس الخطيرة للغربية أن أفراد هذه الأمة بترحيبهم فى طنطا بزعيمنا الكبير، إنما كانوا يمجِّدون فى شخصه تلك المبادئ التى يعمل على خدمتها ويعترفون لدولته بالفضل العظيم فى الإصلاح وإنقاذه هذا الوطن من روح الفوضى والاضطراب».

«إن هذه الروح السامية لأسطع دليل على تأييد الشعب للوزارة المحمدية وثقته بها. فكتب على بركة الله: روح الشعب تؤيدها ورعاية المليك المُفدَّى تكاؤها».

«وبعد، فإنَّا نحمد للوزارة العاملة برنامجها للعمل ونذكرها بكل فخر وإعجاب، ونسأل الله أن يوفقها فى تنفيذه وتحقيق أمانى البلاد فى الحرية والحياة الدستورية الصحيحة ولاستقلالها».

عبد الفتاح حبيشه

المحامى

* * *

تلك أهم تعليقات الصحف على زيارة طنطا فاتحة رحلة رئيس الوزراء، وليس يفوتنا فى ختام الكلام عليها أن نذكر مقالاً افتتاحيًا فى جريدة وادى النيل التى

انضم إلى تحريرها أخيرًا الأستاذان محمود عزمى ومحمد توفيق دياب. والمقال مُذيَّل بإمضاء أولهما نقدًا لخطبة رئيس الوزراء قال[1]:

«فى الجانب السياسى من الخطاب الذى ألقاه صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء - لمناسبة زيارته مدينة طنطا - إشارة إلى موقف الوزارة الحالية من الدستور، وتحديد لهذا الموقف على أنه موقف «الحرص كل الحرص على الدستور والاحترام كل الاحترام للحريات الدستورية جميعها»».

«ولما كان جوهر ما بيننا وبين الوزارة القائمة من خلاف راجعًا إلى الإجراءات التى اتخذتها يوم استصدرت الأمر الملكى فى التاسع عشر من شهر يوليو الماضى فى سبيل تعطيل الحياة النيابية والقضاء على المبادئ الدستورية الأساسية، فقد وجب علينا أن نناقش ذلك التصريح الوزارى لنرى هل منطبق على الواقع الجارى من يوم حل البرلمان بمجلسيه، أو أن هذا الواقع نفسه يؤيدنا نحن فيما نذهب إليه من اعتبار أن القوم إنما قد ألغوا بتصرفاتهم الدستور إلغاء وأنهم فيما يعوّلون بعد ذلك إنما يصدرون عن سخرية جريئة حقًا».

* * *

«ولنقُلْ أول الأمر فى صراحة جلية: إن الدستور فى نظرنا وفى عرف الفاقهين للتعاليم الدستورية جميعًا إنما تتميز أصوله بكون الأمة مصدر السلطات جميعًا، وبفصل هذه السلطات بعضها عن البعض الآخر وبتقرير الحريات الفردية والعامة، وبجدية الضمانات التى تحول دون العبث بواحد من هذه المبادئ جميعًا فتحيط «الكتاب السياسى المقدس» بما يجب له من تبجيل».

«والواقع أن القوم قد دنسوا تلك المميزات الدستورية كلها بالتبديل والتحوير، فمبدأ كون الأمة مصدر السلطات جميعًا - وهو المبدأ الذى تدل عليه ظاهرة التمثيل النيابى وظاهرة مسئولية الوزراة أمام الهيئة الممثلة للأمة تمثيلا نيابيًا - قد ذهب هباء بوقف الحياة النيابية وقفًا غير محدود الأجل ما دامت ثلاث السنوات المنصوص عليها فى وثيقة ١٨ يوليو الماضى قابلة للتجديد مثنى وثُلاث ورُباع وإلى أن يشاء القدر وإن كان فعله على الغالب قلابًا لما يدبره البشر».

---

(١) وادى النيل فى ١٠ سبتمبر.

«وكذلك الحال فى مبدأ فصل السلطات وقد شاءت الوزارة فيما استصدرته من مرسوم أن تحصر السلطتين: التشريعية والتنفيذية فى هيئة مجلس - الوزراء الذى يحكم - جلالة الملك - به ومعه بل شاءت أن تضم إلى اختصاص هذا المجلس ناحية من نواحى السلطة القضائية نفسها إذ احتفظت له بحق محاكمة الصحف وتوقيع العقاب عليها».

«وتقرير الحريات العامة قد ناله هو الآخر ما ناله من بتر؛ إذ وقفت الوزارة فعل المادة الخامسة عشرة من الدستور التى تنص على حرية الصحافة وتحريم إخضاعها للإجراءات الإدارية. وهى واحدة من المواد التى نص الدستور المصرى على خلودها «وعدم تنقيحها بحال»».

«والضمانات التى تحول دون العبث بتلك المبادئ الدستورية جميعًا قد ضاعت كلها بما قررت مذكرة الوزارة التى أصدرت بها الأمر الملكى المعروف من حق مجلس الوزراء فى تنقيح الدستور بعد أن كان هذا التنقيح خاضعًا لإجراءات شديدة يكاد يكون معها أمرًا مستحيلاً فأصبح الدستور مجرد قانون عادى بل أقل من قانون عادى إذا نحن راعينا ما كان البرلمان قد أصدره بموافقة الوزارة الدستورية الائتلافية الأولى، وزارة عدلى باشا من أن التشريع فى غيبة البرلمان باطل لا محالة».

* * *

«وإذن فقد ذهبت الوزارة الحاضرة بمشخصات الدستور وأصوله الأساسية، وإذن فلا غبار على عقيدتنا أن الدستور بما اتخذته الوزارة الحالية من إجراءات فى التاسع عشر من شهر يوليو الماضى قد ألغى إلغاء وإذن فمن حقنا أن نقول إن القوم صادرون عن سخرية جريئة إذ يذكرون لمن خطبوهم فى طنطا إنهم حريصون «جد الحرص على الدستور محترمون كل أنواع الحريات الدستورية جميعها»».

* * *

لكنهم لا يستطيعون أن يذهبوا إلى حد إنكار اعتدائهم على حرية الصحافة، بل هم يعترفون به ويحاولون تبريره. وتدليلهم فى هذا يرجع إلى أن الصحافة أسفت فى أساليبها إسفافًا تشفق الأخلاق نفسها من أجله وقد يكون هذا صحيحًا. بل نقرر فى صراحة فى أسف أنه صحيح على أن يمثل تقريرنا

الصحف الحزبية كلها: المعارض منها للحكومة الحاضرة والمؤيد. لكننا نزعم فى الوقت نفسه أن ذلك الاعتداء الصارخ على الدستور بالاعتداء على إحدى المواد المقررة الواحدة من الحريات الخالدة، لا يمكن لعقل غير متحيز أن يراه هو السبيل المؤدية إلى معالجة ما طرأ على الصحافة المصرية من انحراف اجتماعى مصيره لا شك إلى الزوال؛ ذلك أن المادة الخامسة عشرة من الدستور تنص على حرية الصحافة «فى حدود القانون» والقانون هنا إما أن يُقصد به إلى قانون العقوبات الخاصة أو إلى قانون للصحافة خاص.

«فما كان أسهل على الحكومة التى اجترأت على الحياة النيابية بما اجترأت أن تصدر قانونًا للصحافة تضمِّنه ما تشاء من النصوص القاسية، وما كان أسهل عليها من أن تعدل فى قانون العقوبات بما تشاء من التعديل الذى يزيد فى عقاب القاذف أو صاحب الأسلوب القاذع، إذن لكانت وفرت على نفسها تبعة ذلك الاعتداء الصارخ على الدستور فى أعز ما فيه من مبادئ نظر، وإذن لكانت وفرت على نفسها تبعة الاعتداء الصارخ أيضًا على السلطة القضائية التى لا ينبغى أن تكون محل شك من مخلوق بَلَهْ من الوزارة المتربعة فى كراسى الحكم، والتى قرر الدستور وقررت المبادئ الفقهية العامة فى كل البلاد المتحضرة أن النظر فى أمر المخالفات الصحفية إنما هو من اختصاصها الأول دون ريب».

❊ ❊ ❊

«إلغاء صريح الدستور إذن ذلك الذى أقدمت عليه الوزارة الحالية يوم تقدمت إلى حضرة صاحب الجلالة الملك تستصدر الأمر الملكى فى التاسع عشر من شهر يوليو الماضى، وسخرية جريئة تلك التى صدر عنها القول بأن الوزارة الحالية حريصة جد الحرص على الدستور محترمة كل الاحترام الحريات الدستورية جميعها، وهذا الاختلاف فى النظر - وإن هُوَّته لسحيقه - هو الذى يفصل جوهريًا بيننا وبين الوزارة الحاضرة فى الموقف السياسى المصرى. وهو الذى يجعل خطتنا نحوها خطة معارضة قوية فى كل ما له مساس بالدستور الذى نقدس مشخصاته جميعًا لكنها معارضة شريفة لا تتنزل فيها إلى شىء من العنف أو إلى شىء مما لا يصدر عن الاقتناع الصحيح والإيمان الراسخ وهو اقتناع بأن الدستور الذى جاهدت الأمة المصرية فى سبيله منذ ستين سنة يجب أن يرد إليها عزيزًا قوى الجانب موطد الأركان؛ حتى لا تعبث به الأعاصير مرة أخرى.

وهو إيمان بأن الحياة النيابية على أسوأ حالاتها خير من الحكم المطلق على أحسن صورة».

محمود عزمى

❊ ❊ ❊

تتمة الرحلة الوزارية فى الوجه القبلى

اعتزم صاحب الدولة محمد محمود باشا أن يمضى فى تجواله فى الأقاليم رجاء أن يصيب ثقة الأهلين بما يعرضه عليهم من خطب وما يمنّيهم به من تحقيق آمال.

البرنامج الأصلى للرحلة

ولقد وضع البرنامج الرسمى للرحلة وها هو:

«يوم ١٩ سبتمبر سنة ١٩٢٨ يقوم من سوهاج الساعة ٢ ونصف بعد الظهر ويصل الساحل الساعة ٧ مساء وتكون المسافة ٧٨ك.

وفى ٢٣ منه يقوم من الساحل الساعة ٢ مساء ويصل أسيوط الساعة ٣ ونصف مساء (والمبيت فيها) وتكون المسافة ٢٤ ك.

وفى ٢٤ منه يقوم من أسيوط الساعة ١٠ صباحًا ويصل للحواتكة الساعة ١٢ ونصف مساء (الغداء) وتكون المسافة ٣٤ ك.

ويقوم فى اليوم نفسه من الحواتكة الساعة ٢ ونصف مساء ويصل للروضة الساعة ٧ ونصف مساء (والمبيت فيها) وتكون المسافة ٧٨ ك.

وفى ٢٥ منه يقوم من الروضة الساعة ١١ ونصف صباحًا ويصل للمنيا الساعة ٣ مساء (والمبيت فيها) وتكون المسافة ٤٥ ك.

وفى ٢٦ منه يقوم من المنيا الساعة ٩ صباحًا ويصل للمودة الساعة ١٢ ونصف مساء (غداء والمبيت بها) وتكون المسافة ٥٨ ك.

وفى ٢٧ منه يقوم من المودة الساعة ١٠ صباحًا ويصل إلى بنى سويف الساعة ٢ مساء (والمبيت فيها) وتكون المسافة ٨ ك.

وفى ٢٨ منه يقوم من بنى سويف الساعة ١٢ ويصل إلى الواسطى الساعة ٢ مساء (والمبيت فيها) وتكون المسافة ٣٦ ك.

وفى ٢٩ منه قطار مخصوص من الواسطى إلى الفيوم ويعود فى المساء للواسطى (والمبيت فيها).

وفى ٣٠ منه يقوم الساعة ٧ ونصف صباحًا ويصل لقصر النيل الساعة ١٢ ونصف وتكون المسافة ٨٨ك.

«ويُفتح كوبرى عباس خصيصًا عند وصول الباخرة محاسن ظهرًا».

❋ ❋ ❋

وليس يعنينا أن نثبت ما كانت تفيض به الصحف من أوصاف الاستقبال والحفاوة ومظاهر الثقة التى يحف بها الوزير أينما سار، وكذلك لا يعنينا أن نثبت كل كلمة من أقواله فلقد كانت خطبته فى طنطا شاملة لبرنامجه حافلة بشتى الموضوعات التى تعالجها وتفكر فيها الوزارة، ولكننا سنثبت ما نراه جديدًا فى خطبه: قال فى خطبته بسوهاج يوم ١٩ سبتمبر ما يأتى:

قال دولته: « ما كان الدستور ولا كانت الحياة النابية فى يوم من الأيام زينة تتحلى بها الأمم، بل الدستور والحياة النيابية أصبحا ضرورة من ضرورات حياة الشعوب فى هذا العصر الذى نعيش فيه: نعم أن للشعب حقه فى مراقبة الحكومة التى تتولى أمره، والمشاركة فى سن القوانين التى تجرى أحكامها عليه، ولهذا سَعَيْنا سَعْينا حتى حصلنا على الحق فى أن تنعم بلادنا بالدستور، لهذا جاهدنا الجهاد الأكبر فى وضع هذا الدستور والله يعلم، وأنتم تشهدون ماذا كان يومئذ شأن هؤلاء الذين يمثلون اليوم دور الغيور على الدستور والباكى على وقف الحياة النيابة إلى حين..».

وقال فى خطبته بأسيوط:

«أما الاستقلال فقد سعينا إليه، حين كانوا لا يعلمون منه شيئًا فى كل فرصة أُتيح لنا السعى فيها وآخرها يوم كنا نحن والمغفور له سعد باشا نعقد اجتماعاتنا لدرس خطط السعى فيه من قبل أن تضع الحرب أوزارها ولم يكونوا ليعرفوا من أمر ذلك شيئًا».

«أما السعى للاستقلال فقد أعلنّاه ووكلتنا الأمة فى شأنه ولم يكونوا بادئ الأمر من السبعة الوكلاء الذين سموا «الوفد المصرى» وليس أحد من هؤلاء يستطيع أن يدعى أنه كان وكيلاً مباشرة عن الأمة، وتعرفون من هم السبعة الوكلاء الذين أمضيتم أنتم توكيلهم».

«لا نقول إنهم لم يكونوا عاملين للاستقلال كلاً إنهم عملوا للاستقلال كجميع المصريين بلا استثناء. إنما نقول إنهم لا يستطيعون أن يدعوا ميزة لهم فى أمره على سواهم، لا فى البدء، ولا فى أية مرحلة من مراحل الطريق إذن ليس لهم أن يخافوا من ضياع الحكم من أيديهم على استقلال البلاد باعتبار أنهم قد تفرَّدوا بالسعى إليه. ولئن كان حرصهم على مقام مصر واستقلالها هو الذى ظهر منهم فى مارس الماضى، فليس لهم وجه فى أن يطلبوا الحكم لاستكمال الاستقلال. لأن علاج المسائل السياسية على الوجه المنتج لا يأتى عفوًا وارتجالاً؛ إنما هو استعداد للسياسة وعلم بها ومران بأساليبها».

«وأما الدستور، فما هم والدستور! متى رفعوا بالمطالبة بأعلى أصواتهم متى كانوا هم واضعيه، متى احترموه ونفذوه تنفيذًا نزيهًا لائقًا بمقامه؟ ومتى صرحوا على أن تكون الحياة النيابية مثبتة للمقاصد الدستورية لا هادمة لها؟ إنهم على الحقيقة لا على المجاز السبب فى تعطيل الحياة النيابية بتصرفهم هم أنفسهم دون سواهم».

نعى ثروت باشا

وفى ذلك الحين كانت البلاد قد خسرت بطلاً من أبطال نهضتها هو المرحوم ثروت باشا، فنعاه الوزير فى خطبته بأسيوط قال:

«يحزننى أن أنعى إليكم والأسى يملأ جوانحنا صديقى المغفور له عبد الخالق ثروت باشا! كان - رحمة الله عليه - رجلاً من رجالات مصر العاملين وكان من أكبرهم همة وأعلاهم كعبًا فى سياسة مصر وفى حركة استقلالها الأخيرة. تُوفِّى إلى رحمة الله ومصر مازالت فى حاجة إلى علمه الغزير وذكائه الوافر وعزيمته الماضية وبلائه الحسن فى خدمتها ورفعة مكانتها».

«فإلى عائلته الحزينة نرسل باسمكم وباسمى تعازينا الحارة ونشارك فى الأسى والحزن أصدقاءه الكثيرين الذين فقدوا بفقده شخصية بارزة وصديقًا وفيًا حميمًا لمصر الأسيفة، ونرجو أن يعوضها الله عنه خيرًا. رحمه الله رحمة واسعة وعوضنا جميعًا فيه أحسن العِوَض».

وقال فى ضمن خطبته بمدينة المنيا:

«أيها السادة»

«إننا إذا وقفنا الحياة النيابية مؤقتًا حتى نقمع حملة التغرير والدعوة إلى الفوضى، فإننا لا نصدر فى كل أعمالنا إلا عن أحكام الدستور. ومن أهم أحكامه

وأقدسها حماية الحريات المختلفة للناس. وأى فرق فى الحرية بين إكراه إنسان، بأقصى الوسائل المادية، على أن يقول ما لا ينعقد بين التوسل إلى هذه الغاية نفسها بالتشهير به وتناول شرفه وعِرْضه بكل منكر من القول؟ ليس هناك من فرق - أيها السادة - لهذا صممنا من ساعة تولينا الحكم على أن نصون الحريات العامة بكل ما عند الحكومة من قوة وشدة؛ حتى يطمئن الناس جميعًا على هذا الحق الذى فرضه الله لخلقه وقدسته لهم جميع الدساتير».

«فإذا رأيتم مناشدة فى معاملة بعض الصحف فما كنا بفاعلين إلا رغبة فى صيانة حريات الناس وخشية من أن تقضى عوامل الفوضى على النظام العام».

«ولقد رأيتم مبلغ ما تدلت إليه بعض الأقلام من التغرير والظن فى الأعراض والنيل من الكرامات جريًا على هوى سياسى أو استخراجًا لأموال الناس بهذه الوسيلة الآثمة».

«إننا لا نتحرج بنقد مخلص برىء لما نقوم به من الأعمال العامة ولو فترت عنه الصحف نفسها لالتمسناه بكل وسيلة، لأن نقد الصحف لتصرف الحكومات أصبح فى هذا العصر خير معوان لها على أداء مهمتها؛ لذلك لا نتبرم بالحملات الصحفية التى تقوم على التناحر الحزبى فتلك سُنة الحزبية فى كل مكان».

«أما الحملات التى لا يُطلب بها إلا التضليل وإذكاء الفتنة وإشاعة الفوضى والإخلال بالنظام العام فتلك التى نعجل بالقضاء عليها؛ لأن أول واجبات الحكومة كف الإجرام وحماية النظام كما أننا من جهة أخرى قد عملنا على المرام».

«والحيلولة بينهم وبين اتخاذهم أداة للفتنة والعبث فى البلاد. ولن نتردد فى أن ننفى عنهم العناصر الفاسدة حتى لا يبقى فى المدارس إلا المقبلون على طلب العلم، وبهذا نهيِّئ للمستقبل الرجال الذين يعتز بهم الوطن ويعتمد عليهم فى القيام بما تقتضيه حاجاته فى المهام الجسام».

وليس وراء ذلك جديد فى كلام الوزير ولكن المعارضة أخذته بالمضى فى هذه الرحلة بينما البلاد حزينة لفَقْد المغفور له ثروت باشا، فرد على ذلك بكلمة فى مغاغة قال:

«أيها السادة»

«يعيبون علىَّ أنى لم أقطع رحلتى لهذه الكارثة والحادث الأليم المفجع، حادث وفاة صديقى الزعيم الكبير والسياسى المحنك ثروت باشا. وأؤكد لكم أن أول

فكرة امتزجت بمفاجأتى بهذا الحادث المؤلم هى أن أختصر الرحلة وأعود إلى القاهرة لمشاركة أسرة الفقيد الراحل فى الحزن والأسى، ولكن روح ثروت التى ترفرف علينا فى هذا الجمع وفى الجموع التى نشهدها فى الوجه القبلى لتفرح وتبتهج حينما تشهد خدمتنا للمبادئ التى خدمها ثروت باشا.

ونظرًا إلى أن الغرض من هذه الزيارات هو تعرف أحوال البلاد وحاجات الشعب وخدمة المبادئ القويمة التى خدمها ثروت والزعماء من قبله؛ فإنى لم أختصرها بعد إعلان الحداد عليه إذ إن الزيارات هى عملية خالية من مظاهر الأفراح.

رد زعيم الوفد على رئيس الوزارة

فى يوم ٢٠ سبتمبر زار بيت الأمة وفد من مركز زُفْتَى (غربية) معلنًا ثقته بالوفد وزعيمه، وتكلم منه الخطباء فألقى صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا كلمته الآتية التى عرَّض فيها بالوزارة وسياستها ورد على ما جاء بخُطَب رئيسها قال:

«أقدم لكم شكرى وشكر حضرات زملائى أعضاء الوفد المصرى على قدومكم إلينا بدافع من وطنيتكم الحقة، غير مدفوعين برجال الإدارة كما يوفد غيركم. مدفوعين بشعور أنكم رجال مصر صدقًا، لأن كل مصرى له حق فيها وله مصلحة حقيقية فى تمتعها بالحرية، سواء أكان غنيًا أم فقيرًا عالمًا أم جاهلاً شخصًا أم رجلاً، كلنا مصريون ولنا مصالح حقيقية فى مصر».

«ولقد وفقنا الله إلى إدراك هذه الحقيقة عند فجر النهضة، فتجنبنا حرب الطبقات التى تؤدى بالأمة إلى موارد البوار والهلاك تجنبنا هذه الحرب المدمرة كما تجنبنا جميع عوامل الانقسام فى الأمة فكنا وحدة كاملة، ولكن خصومنا ما فتئوا يثيرون عوامل الفُرقة بين الأمة فضربوا أولاً على النغمة الطائفية وهاهم اليوم يثيرون بأقوالهم حرب الطبقات بين الناس فيقولون «أصحاب مصالح حقيقية»، حتى يدب التنافر بين أفراد الأمة ويستفيد من ذلك الأجنبى الذى يمكن لهم فى رقابها هؤلاء أعوان سياسة الغاصب يسلكون كل طريق يخدم تلك السياسة لأن لهم نفوسًا لا تقنع بما قدر الله لها من رزق، بل تعلقت بزهو الحكم ومتاع الحياة الدنيا ووجدوا أن لا حظً لهم إليها إذا ساروا فى الطريق

السوى فسلكوا تلك الطريق المعوجة التى يحتضن الأجنبى كل من سار فيها لأنها تسهل له الوصول إلى غايته».

«لقد عجز الأجنبى عن أن يصل إلى غايته بنفسه فلجأ إلى نفر منا يعرف فيهم هذا الطمع وأغراهم بنفاذ هذه الأطماع فينا حتى يكونوا له آلة يضربنا بها، ولذلك سمح لنفسه محمد محمود باشا بأن يقيموه دكتاتورًا ليضرب الأمة بيد من حديد، وهى يد مغلولة بنفسها حديدية بحراب الأجنبى وما كان لهم أن يصارحوا الأمة بنيّاتهم، بل عمدوا إلى ما هم سائرون فيه من طرق الخداع والتضليل».

«يقولون إنهم هم الذين سعوا إلى الحرية يوم لم تكن فى مصر حرية سعوا إلى الحرية، نعم سعى بعضهم إليها مع زعيمنا العظيم الراحل الكريم، وما كان سعى أولئك لله وللوطن بل طمعًا فى ثمار الحرية وكانوا يظنونها دانية القطوف، قريبة المنال، فلما أن وجدوا هذه الثمار بعيدة عن متناول الأيدى الطرية تراجعوا عن طلب الحرية مستسلمين إلى بأسهم وكان صدقى باشا أول الفارين من الميدان عندما كنا فى باريس! لنرفع صوت مصر أمام مؤتمر السلام، فلما أغلق المؤتمر أبوابه دوننا صارحنا صدقى باشا بنفسيته وقال إنه لم يبقَ لنا إلا أن نسعى إلى الاتفاق مع الإنجليز على تنظيم الحماية فصله الوفد لما بدا عليه من الضعف والخَوَر».

«فهذا الذى يتبجَّح الآن بأنه سعى للحرية إنما كان يسعى إليها عندما كان يظن أن مزارها قريب، وأن ثمرتها عاجلة، ولكنه لم يلبث بعد أن تبين له بُعْد الشُّقة أن نكص على عقبيه وارتمى فى أحضان الإنكليز».

«هذا شأن تلك الفئة التى تفاخر الآن بسعيها للحرية، ساروا مع الجيش للغنيمة فلما بعدت عليهم الشقة ولوا الأدبار وتركوا الوفد قائمًا».

«حسنًا أن يطالب المرء بالحرية ولكن لكى يكون مطالبًا بالحرية حقًا، يجب أن يستمر فى طلبها مهما لاقى من الصعاب، وحينئذ فقط يحق له أن يفخر بأنه خادم لهذه الحرية. إن دعواهم هذه بعيدة كل البعد عن الحقيقة، والدليل على ذلك أمامكم من نفس الواقع ما الذى كان يطلبه الإنكليز بالأمس ومازالوا يطلبونه إلى اليوم، إنهم يطلبون دائمًا أن نترك الأشتغال بقضية البلاد جانبًا وأن

تنصرف إلى أمورنا الداخلية وهذا ما يطلبه الأحرار الدستوريون الآن هم وشركاؤهم الرجعيون».

«إنهم يلهون الأمة بأمورها الداخلية ويتشدقون بإصلاحات مادية يدعون أنها من حسناتهم وما هي إلا حسنات الحياة النيابية ينتحلونها لأنفسهم ويحسبونها من أعمالهم ومن بنات أفكارهم ليلهوا الأمة بها ويحولوها عن طريقها ويصرفوها عن غايتها».

«انظروا دائمًا فى إثر كل مفاوضة مع الإنكليز تجدوا أنهم كانوا يطلبون فى كل مرة أن نترك أمر قضية البلاد جانبًا ونولِّى وجهنا شطر المسائل الداخلية».

«هذه هى الخطة التى ينفذها الآن محمد محمود باشا وشركاؤه؛ لذلك ترون الجرائد الإنكليزية تكيل له المدح جزافًا وتقول إنهم عرفوا المصلحة الحقيقية للبلاد وأنهم قائمون بما ينفع الفلاح».

هذه الجرائد الإنكليزية تتمدح بأعمالهم وتقول بصريح العبارة إن من عداهم كانوا يشتغلون بالأمور الخارجية فالإنكليز ليسوا مستعدين لأن يسمعوا منهم كلامًا فى سياسة البلاد فهم يغرون البلاد بالماديات ليبقى باب الكلام فى قضية الاستقلال موصدًا، ويكفى فى بيان خدمتها للإنكليز أنها هدمت الدستور وعطلت الحياة النيابية وصادرت الحريات.

يقولون إنهم لم يهدموا الدستور بل أنقذوه ويعتبروننا أننا لم نشترك معهم فى وضع الدستور، أتدرون أين كنا نحن يوم عكفوا على وضع الدستور؟ كنا فى سيشل وفى الماظه وفى قصر النيل وغيرها فى الوقت الذى كان زعيم الأمة هو وزملاؤه موزعين على المنفى والسجون والمعتقلات لأنهم كانوا يطلبون الحرية لبلادهم، فى ذلك الوقت كان يوضع الدستور.

لم يكن الدستور من وضع جمعية وطنية منتخبة من الأمة كما كانت تطلب البلاد ولكن كان من وضع لجنة مخصوصة اختارتها حكومة ذلك الوقت؛ ولكنهم كانوا يريدون دستورًا من نوعٍ خاص ولهذا حارب إخواننا الذين كانوا هنا ومعهم الأمة هذه الإجراءات التى اتُّبعت فى وضع الدستور.

نعم أن هذا الدستور هو أثر من آثار مجهودات الأمة، لأنه وليد تضحياتها، غير أنه ما كان لمثل هذا الدستور الذى تضعه لجنة حكومية، أن يجىء مطابقًا

لإرادة الأمة، لذلك هاجمنا عيوبه وها أنتم قد رأيتم فعلاً ما حل بهذا الدستور لأنه لم يُحطْ بالضمانات الكافية، ولذلك اجترأ أن يعتدى عليه محمد محمود باشا، ولكنهم يقولون مع ذلك إنهم لم يهدموا الدستور، فأين نحن؟ وما هو هذا العهد إذن؟ ما عهد محمد محمود وشركائه الآن، وأين أثر سلطة الأمة فيه وهى تحسب نص الدستور مصدر السلطات جميعًا؟ هل الأمة تشرع القوانين؟ لا! هل تراقب الحكومة فى تنفيذ تلك القوانين؟ لا!... اغتصب ذلك كله تسعة أشخاص دون الأمة جميعًا فأين الدستور؟

أجَّل محمد محمود باشا انعقاد البرلمان أولاً ثم حله واستبد بالسلطة وأقام بينه وبين سلطان الأمة حاجزًا من حراب الإنكليز، فأين الدستور؟

الوزارة هى المسيطرة على الجميع فليس هناك دستور وإنما هناك تذبذب وتضليل وخداع.

يقولون إن الدستور نعمة، ويعترفون بأن الأمة لا تحيا إلا به وأنه ضرورة ألزَم لها من الأكل والشرب، فأين هو؟، وهل تحسون أثرًا من آثاره؟

يقول محمد محمود باشا فى الجموع التى تحشدها إليه الإدارة إنه عطل الدستور ولم يهدمه لأنه يريد أن ينقذ الأمة من فئة قليلة سيطرت عليها وهو يعنى بتلك الفئة القليلة الوفد الذى لم يصبح أشخاصًا بل أصبح فكرة تؤيدها وتناصرها الأمة جميعًا وإذا كان الوفد أقلية متحكمة فى البلاد فمَنْ محمد محمود باشا وزملاؤه من دستوريين واتحاديين؟ هل هم الفئة الكثيرة ولذلك استباحوا لأنفسهم أن يتحكموا فى البلاد؟ فمن المتحكم إذن فى أمته الوفد الذى تناصره الأمة أم أنت وشيعتك حيث لا يشيعك إلاَّ حِرَاب الإنكليز؟

يقول إن الفئة القليلة أى الوفد أثرت على الأمة لأن أكثريتها جاهل وهل يليق برئيس حكومة أن ينعت أمته بالجهل وأن يبرهن على أنها غير أهل للدستور وبالتالى فهى ليست أهلاً للاستقلال، أرأيتم كيف أن محمد محمود باشا يؤذى وطنه ثم يقول ويكرر فى خطبه أنه يعمل لإنقاذ الدستور ثم لا يعدم بعد ذلك رجالاً تحشدهم إليه الإدارة فيهتفون له قائلين: «ليحى منقذ الدستور» مرحى! مرحى! إن الإنكليز يتسلطون على الوزارء بسبب طمع الوزراء وهؤلاء يتسلطون على الأمة فيستقدمون من يهتف لهم بأنهم منقذو الدستور.

لقد وصفوا عهدنا بأنه عهد الفوضى (أصوات: كلاً. كلاً.) فهل حقيقة أن عهدنا كان عهد الفوضى وأن عهدهم هو عهد النظام؟

إن الجواب فيما سمعتموه من خطيبكم الأستاذ عوض أحمد الجندى أفندى عن نقطة سنباط.

إنما تنشر الفوضى فى البلاد دكتاتورية محمد محمود باشا وزملائه وإذا كانت القوة الآن تحول بينه وبين رقابة الأمة الفعلية على أعماله فإن هذه الرقابة موجودة قانونًا والبرلمان قائم دستوريًا وسيأتى اليوم الذى تحاسبه فيه الأمة حسابًا عسيرًا (تصفيق حاد).

أكرر لكم شكرى وأهنئكم بنوابكم الذين يكافحون معنا للاحتفاظ بحقوقكم وتحقيق مطالبكم مضحين فى ذلك راحتهم، مثلهم فى مثل ذلك حضرات الشيوخ والنواب الذين حافظوا على العهد واحترموا أيمانهم. بارك الله فيكم وبارك لكم فيهم إننا سائرون فى طريقنا معتمدين بعهد الله على تأييد البلاد لنا فى جهادنا حتى نؤدى الأمانة التى أُلقيت على عاتقنا وتركها لنا زعيمنا الراحل سعد زغلول باشا، ونرجوكم أن تبلغوا تحياتنا إلى جميع إخوانكم وإن شاء الله عندما تسنح الفرصة سيكون من دواعى سرورنا تلبية الدعوة التى تفضلتم بتوجيهها إلينا لزيارتكم فى عاصمة مركزكم والله المسئول أن يسدد خطانا ويحقق آمالنا (تصفيق حاد وهتاف: ليحى رئيس الوفد! لتحى أم المصريين! ليحى الوفد المصرى!).

خطبة أخرى للنحاس باشا

كذلك حضر وفد من الفيوم إلى بيت الأمة فى يوم ٢٩ سبتمبر، فبعد أن تكلم خطباؤه قال النحاس باشا:

«إخوانى المحترمين:»

«أحييكم فى هذا البيت الكريم بيت أمتكم وشيوخكم ونوابكم وخطبائكم وشعرائكم، أحييكم جميعًا أصحاب المصالح الحقيقية بالبلاد مصلحة الاستقلال التام (هتاف) أحييكم وقد قَدِمتم إلى بيت الجهاد، بيت الاستقلال وتركتم إقليمكم اليوم لهادم الدستور، حيث تهيئ له الإدارة ما يشاء وتصرف له الإدارة فى إقامة الزينات من أموال الأمة ما تشاء. حيث لا رقيب ولا حسيب بعد أن

عمل يده فى الدستور فنقضه من أساسه وحالت القوة بينه وبين محاسبة شيوخكم ونوابكم على هذا التصرف الاستبدادى فى حريات الأمة وأموالها».

«تركتم له الديار اليوم تنعى الدستور. يزهو بنفسه لحظة بين المظاهر الملفقة وسيفىء إلى نفسه بعد هذه اللحظة حيث يصطدم بالحقيقة فيعلم أنه مخدوع وأنه يخدع غيره من أسياده الذين يسندونه والذين ما مكّنوا له فى الحكم إلا ليخدم سياستهم على حساب هذه الأمة الكريمة الهادئة الوديعة التى تعتمد فى حقها على جهادها السلمى المشروع فظن وهو يستند إلى الحراب الأجنبية أنه بمنجاة من الحساب العسير، ولكنه إن يأمن اليوم فلن يأمن غدًا عندما تزول هذه القوة من بين يده وتعود إلى الأمة سلطتها وإنها لآتية لا ريب فيها (هتاف: ليحى حامى الدستور!) من يخدم محمد محمود باشا وشركاءه بسياستهم؟ إنهم إنما يخدمون الإنكليز هذا هو شأنهم كذلك دأبهم».

ثم ذكر دولته موقفًا له فى سنة ١٩٢٤ إذ ألقى خطبة بنادى سيروس أخذ دولته يتلو على الحاضرين قطعًا منها، ثم قال:

«هذا ما قلناه فى أول سنة ١٩٢٤ بعد أن عاد المغفور له من منفاه وخرج المسجونون من سجونهم والمعتقلون من معتقلاتهم وجئنا على أبواب الانتخابات لتظهر أعمالهم ونبين للأمة حقيقة أمرهم حتى تكون الأمة على بصيرة بأمورهم وهى على أبواب الانتخابات».

لقد وقفت الأمة من أعمالهم على دخيلة نفوسهم فنبذتهم نبذ النواة؛ حتى إن محمد محمود باشا لم يفز يومئذ بالكرسى الذى كان يصبو إليه فى مجلس النواب كما أن حزبه لم يفز إلا بمقاعد معدودة؛ بل إنهم لم يفوزوا بعد ذلك بما نالوه من المقاعد أخيرًا فى البرلمان إلا تحت راية الائتلاف وفى ظله».

فما هو إلا أن ثوى سعد وصعدت روحه إلى الملأ الأعلى حتى ظنوا أن الفرصة سانحة وأن ساعة نصرهم دانية، وحسبوا أن الأمة ستتفرق بعد سعد كلمتها وتتمزق وحدتها فيسودوا عليها ويفيضوا ما يشاؤون فى أمواج محنتها، غير أن الأمة خيبت ظنهم وفوتت عليهم قصدهم».

«مات سعد ولكن مبادئه باقية فى نفوس الأمة جميعًا مات سعد ولكن سعدًا لا يزال ماثلاً فى كل قلب».

«فلما خاب أملهم انقضوا على الأمة تسندهم الحراب الإنكليزية فأوقعوا بنظامها وأحدثوا فيها هذا الانقلاب الشنيع الذى هدموا فيه دستور البلاد وعطلوا برلمان الأمة ومحوا أثر الحياة النيابية واستبدوا بالأمر دون الأمة».

«يقول محمد محمود باشا فى حديث له مع مُكاتب جريدة إيطالية، إن عليه أن يثبت أن الأمة أهل لحكم نفسها حتى يتمكن بعد ذلك من الدخول فى مفاوضات مع الإنكليز لأجل الاستقلال. فأنتم ترون مما صرح به بتلك الجريدة أنه يعلق الكلام مع الإنكليز فى شأن استقلال البلاد على أمر أولى وهو أن يثبت للإنكليز أن الأمة أهل لأن تحكم نفسها».

إذن محمد محمود باشا يسلم للإنكليز بأنهم أصحاب الحق فى منح الاستقلال لمصر وأن الأمة ليس لها حق فى الحرية إلا بقدر ما تجود به عليها إنكلترا، وهذا هو عين ما يقوله الإنكليز أنفسهم، هذا ما يدعيه الإنكليز وهذا ما يسلم لهم به الأحرار الدستوريون. إن استقلالنا كما صرح به الوفد منذ تأسيسه وكما صرح به زعيمنا عليه رحمة الله إلى يوم وفاته وكما قلت فى وزارتى الماضية إنما هو حق طبيعى للأمة المصرية وأنه لم يكن منحة من الإنكليز؛ لأن مصر لم تكن يومًا من الأيام جزءًا من الإمبراطورية الإنكليزية حتى تتلقى الاستقلال عنها وحتى يكون هذا الاستقلال معلقًا على إرادتها.

نعم أن استقلالنا حق طبيعى لنا ولكن محمد محمود باشا يعلق الاستقلال على رضاء الإنكليز عنا!

«وكيف يكون هذا الإثبات الذى أشار إليه محمد محمود باشا، وكيف يقوم الدليل فى نظره وفى نظر الإنكليز على أننا أهل للاستقلال؟ يكون بعد إتمام المشروعات الحيوية فى داخلية البلاد وهى التى يتغنى بها دائمًا من ردم البرك وإقامة المستشفيات، إلى غير ذلك مما يكرره بلا سأم فى اجتماعاته الحكومية. وكيف السبيل فى رأيه إلى تنفيذ هذه المشروعات؟ السبيل إلى ذلك كما يقول هى الدكتاتورية النافعة للقضاء على الفوضى التى عمت البلاد منذ أربع سنوات!! اسمعوا جيدًا!! أربع سنوات يعنى بدء الحياة النيابية يعنى أن الفوضى بدأت مع الحياة النيابية؛ إذن فإثبات أهلية الأمة للاستقلال يكون بتنفيذ المشروعات لا يكون إلا بالقضاء على الفوضى والفوضى هى الحياة النيابية، فيجب القضاء على الحياة النيابية حتى يتم مشروعاته».

«وليكن إذًا محمد محمود دكتاتورًا أو ليتربع إذن فى كراسى الحكم ما شاء وما شاءت له السياسة الإنكليزية إلى أن ترى إنكلترا أن مصر أصبحت جديرة بأن تنعم عليها بريطانيا بنعمة الاستقلال».

«ومَنْ الذى يمنعه من أن يهتديها الدكتاتورية اليافعة! الوفد فلنعمل إذن لهدم الوفد (هتاف متواصل: ليحى الوفد) يريدون هدم الوفد، وهاهى الأمة تهتف فى كل مكان ليحى الوفد؛ لأن الوفد كما قلنا فكرة فى الرُؤوس وعقيدة فى النفوس».

«يسعون لهدم الوفد لأن الوفد عنوان عقيدة الأمة وما دامت هذه العقيدة قائمة فالأمة فى نظرها غير رشيدة وليكن جزاؤها قيام الدكتاتورية فى البلاد، أما إذا غيرت الأمة عقيدتها وانصرفت عن غايتها فهى عندئذ فقط تستحق أن توصف بأنها أمة عاقله رشيدة، وعندئذ فقط يمكن حملها على توقيع معاهدة بمثيل تلك المعاهدة التى رفضها الوفد لأنه أشرف من أن يوافق عليها».

«أولئك هم الأحرار الدستوريون. هذه هى نياتهم. ولكن الأمة يقظة فلن تمنحهم ثقتها وهى ماضية فى جهادها فائزة إن شاء الله بتحقيق آمالها (تصفيق حاد). يقولون إننا نشرنا الفوضى فى البلاد لماذا؟ لأن إرادة الأمة لا تطابق إرادتهم وغايتها لا تتفق مع غايتهم، فهم يريدون محو هذه الإرادة وحجب هذه الغاية. يلجئون فى ذلك إلى كل وسيلة من شأنها أن تنشر الفوضى فى كل شىء فى البلاد وتعطل مصالح العباد. وإليكم مثلاً من أمثلة الفوضى فى عهد أولئك الذين لا يستحيون من الطعن على عهد الحكم النيابى».

لقد وصلنى الخطاب الآتى على إثر حضور رئيس مجلس النواب وزملائه.

«حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى..»

«سلامًا واحترامًا وبعد. أحيط علم دولتكم بأمر حصل لى أمس ولمئات غيرى: الساعة الخامسة مساء ذهبت لمحطة طنطا بقصد توصيل السيدة حرمى وخادمتها للمحطة بقصد سفرهما إلى شبين الكوم وأردت قطع تذكرة رصيف معها لغاية القطار فقالوا تنبَّه علينا بعدم صرف تذاكر رصيف لمناسبة مرور صاحب العزة ويصا واصف بك ومن معه فاشتريت ورقة سفر لمحطة تلا لا تمكن من الدخول لغاية الرصيف ولما انتهيت من قطع الورق مُنعت من الدخول بتاتًا بعد مرورى على كل الأبواب الموجودة بالمحطة والذى كان يتولى المنع ضباط وعساكر الجيش حتى تحرك قطر شبين الكوم للقيام فأردت رد الورق بقصد

صـرف ثمنه فـقـالوا ارمـيـه فى الشـارع فـالذنب ليس ذنبنا بل الإدارة هـى التى منعتكم فاستعوضت الله فى ثمن التذاكر وقدره ١٨,٥ قرشًا واستأجرت عربة بمبلغ «أربعين» قرشًا أوصلتنى إلى شبين لأنه كان يتحتم وجود زوجتى بشبين فى الساعة السادسة مساء فإليك يا صاحب الدولة أرفع هذا الأمر لكى ترى ما نُرمى به يوميًا من الإرهاق والمظالم وتعطيل أشغالنا وخنق حريتنا ولزيادة التأكيد أرسلت التذاكر من طيه. وكن واثقًا يا دولة الرئيس أن هذه أمور لا تغنيهم ولا تكسبهم ثقة بل بالعكس فسر على بركة الله وأقسم لك بالله العظيم ثلاثا أن الوفد أقوى منه فى أى وقت مضى ومن كان صديقًا لهم أصبح ساخطًا عليهم. وختامًا أرجو قبول فائق احترامى».

عبد الغفار عامر

بعزبة أبى منيسى تبع الجلافى

مركز كفر الشيخ غربية

٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٨.

والتذاكر التى ينوّه بها كاتب الخطاب هى تذكرة درجة ثانية نمرة ٤٥٤ وتذكرة درجة ثالثة نمرة ٨٥٦٣ وأخرى درجة ثالثة نمرة ٢٤٢ والأوليان من طنطا إلى شبين والثالثة من طنطا إلى تلا وجميعها مختوم بختم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٨.

هذا مَثَل صغير من أعمالهم يقضون على الحريات جميعًا لا يفتئُون بعد ذلك يتغنون بأنهم أنصار الحرية ويغتصبون السلطة التشريعية إلى جانب السلطة التنفيذية وتتحرك ألسنتهم مع ذلك بالتغنى بالدستور.

إنهم لم يكتفوا بذلك بل يريدون أيضًا أن تكون السلطات الثلاث مجتمعة فى أيديهم، يريدون أن يُرْضخوا إلى ديكتاتوريتهم الهزيلة فوق سلطة التنفيذ وسلطة التشريع سلطة ثالثة مقدسة هى سلطة القضاء، مع أن السلطة القضائية يجب أن تكون بعيدة عن عبث الديكتاتورية والديكتاتوريين. فها هى وزارة محمد محمود باشا تريد أن تحيل على المعاش من المستشارين غير القابلين للعزل من لم تبلغ سنهم بعد السن المقررة للإحالة على المعاش وعددهم ليس بالهين، وخسارة القضاء بحرمانه من خبرتهم وتجاربهم ستكون خسارة فادحة. إنهم ثلاثة عشر مستشارًا فلِمَ هذا الإجراء الذى لا يتفق مع الحق المكتسب ولا مع مصلحة القضاء ولا مع مصلحة العدالة؟ أيُقدمون على هذا الإجراء البعيد كل

البعد عن العدل وعن خدمة العدالة ليستبدلوا هؤلاء المستشارين بآخرين يظنونهم من حزبهم ليضعوا أيديهم الحديدية على القضاء أيضًا؟ إنهم إذن واهمون لأن شيوخكم ونوابكم قد حفظوا فى قرارهم التاريخى الذى أصدروه فى يوم ٢٨ يوليو الماضى حقوق ذوى الحقوق؛ حيث قرروا فى جلاء تام أن هذه الوزارة ثائرة على الدستور وأن كل عمل يجرى على يديها باطل بطلانًا أصليًا لا تلتزم الأمة منه بشىء أمام أية أمة ولا أية هيئة ولا أى فرد، فليطمئن القضاة وغير القضاة لأن العدالة ستأخذ مجراها وسيُرد إلى ذوى الحقوق حقوقهم بقوة اليقين وبقوة ذلك القرار التاريخى.

يفعلون هذه الفعلة الشنيعة ويرموننا بأننا نحن الذين نجر القضاء إلى الحزبية السياسية. مَن الذى يجر القضاء إلى الحزبية السياسية إذن؟ اللهم إن الأمر واضح والطريق بيِّن على أننا نحمد الله، على أن الأمة ثابتة على مبدئها سائرة فى طريقها يقظة لخصومها ولن يطول عبث العابثين بها.. إننا نشكركم جميعًا أنا وزملائى ويسرنى أن نجيب دعوتكم الكريمة فى أقرب وقت إن شاء الله، كما أشكركم بالنيابة عن أُمّ المصريين التى تكافح معنا بهمة لا تفتر فى سبيل حرية البلاد والتى تواصل جهادها فى سبيل القضية المصرية حتى تصل إلى غايتها على الطريق السوى الذى رسمه لنا الزعيم الراحل الكريم».

«بلغوا تحياتنا لإخوانكم وأهالى إقليمكم الذين تكرموا بإيفادكم إلينا لإعلان شعورهم».

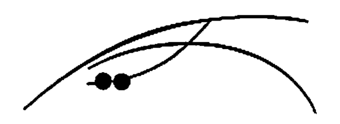
«وأرجو تبليغ تحياتنا إلى إخوانكم الذين أنابوكم عنهم فى إعلان شعور مديرية الفيوم. بارك الله فيكم وبارك للبلاد فى حاضركم ومستقبلكم كما بارك لها فى ماضيكم».

■■■



الفصل الثانى

تعطيل صحف ـ برقية النحاس باشا إلى صحف إنكلترا ـ الوفد البرلمانى ـ التحقيق مع بعض رجال الوفد ـ ميثاق السلام



«فى مستهل هذا الشهر دعا حضرة صاحب السعادة محمود فهمى القيسى باشا مدير الأمن العام حضرات أصحاب الصحف اليومية والأسبوعية ورؤساء تحريرها للاجتماع فى وزارة الداخلية قُبيل ظهر اليوم، فألقى عليهم سعادته كلمة موجزة هذه خلاصتها:»

«لاحظت الحكومة فى العهد الأخير أن أكثر الصحف، اليومية أو الأسبوعية، قد خرجت عن دائرة النقد المباح إلى تناول الشخصيات والطعن فى الأعراض. فهى تعلن للمرة الأخيرة أنها لن تتسامح بعد اليوم إزاء هذه الخطة، وأنها ستتخذ الإجراءات الشديدة، دون تفريق بين صحيفة وأخرى».

ومن الحق أن الوزارة كانت شديدة اليقظة لمراقبة الصحف وكانت تُحْصى على المعارضة منها أنفاسها، وما لبث أن ظهر حنق الوزارة عليها إذ صدر الأمر بتعطيل جريدة البلاغ اليومية ومجلة روزاليوسف الأسبوعية مدة أربعة شهور وإنذار كوكب الشرق وتعطيل مجلات الحياة والسيف والناس والفنون. أما الأوليان فلحملاتهما المتكررة على الوزارة وتسفيه آراء رجالها لدى كل مناسبة، وأما الأخريات فيظهر أن السبب أخلاقى أو هى صحف فى مبلغ علمنا تعرض للأشخاص بنوع من التهكم قد لا يكون محتملاً دائمًا.

وإليك نصوص هذه الأوامر:

تعطيل البلاغ

مجلس الوزراء

«بعد الاطلاع على قانون المطبوعات الصادر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٧ يوليو سنة ١٩١٨ وعلى الإنذارين الصادرين لجريدة البلاغ بتاريخ ٢٦ يوليه سنة ١٩٢٨ و٧ أغسطس سنة ١٩٢٨.

وبما أن جريدة البلاغ جعلت ديدنها نشر الأخبار الكاذبة بقصد إثارة الخواطر على النظام الحاضر وأنها بالرغم من تكذيبها وإنذارها مرتين مازالت تصر على انتهاج هذه الخطة، وما زالت أيضًا كلما عرضت مناسبة تعرِّض بالقضاء ورجاله تعريضًا ترمى به إلى تهديده فى حريته واستقلاله والزج به فى المنازعات الحزبية؛ مما يؤدى إلى الحط من هيبته وإضعاف الاحترام الواجب له.

(قـــرر)

أولاً - تعطيل جريدة البلاغ أربعة شهور من تاريخه.

ثانيًا - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القرار.

رئيس مجلس الوزراء

إمضاء محمد محمود

تعطيل مجلة روزاليوسف

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على قانون المطبوعات الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٨ يوليو سنة ١٩٢٨ وعلى الإنذار الصادر إلى مجلة روزاليوسف بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٨.

بما أن مجلة روزاليوسف تعمل بإصرار واستمرار على إثارة الخواطر على النظام الحاضر.

«قـــرر»

أولاً - تعطيل مجلة روز اليوسف أربعة شهور.

ثانيًا - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القرار.

رئيس مجلس الوزراء

إمضاء: محمد محمود

تعطيل مجلات الحياة

والسيف والناس والفنون

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على قانون المطبوعات الصادر فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٢٨.

بما أن مجلات الحياة الجديدة والسيف والناس والفنون مازالت تنتهك حرمة الأخلاق والآداب العامة بما تنشره من الطعن فى الأعراض وتسترسل فيه من الحكايات والتعليقات الفاحشة التى يُقصد بها استثارة الشهوات.

«قــــرر»

أولاً - تعطيل مجلات الحياة الجديدة والسيف والناس والفنون تعطيلاً نهائيًا.

ثانيًا - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القرار.

رئيس مجلس الوزراء

إمضاء: محمد محمود

بولكلى فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٨.

إنذار كوكب الشرق

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على قانون المطبوعات الصادر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨٢.

وبما أن جريدة كوكب الشرق تعمل على تحريض الطلبة على الخروج على النظام وعلى إثارة الخواطر على النظام الحاضر.

«قــــرر»

أولاً - إنذار جريدة كوكب الشرق.

ثانيًا - على جريدة كوكب الشرق نشر هذا القرار فى صدر أول عدد يصدر منها.

ثالثًا - على محافظة العاصمة تنفيذ هذا القرار.

وزير الداخلية

إمضاء: محمد محمود

بولكلى فى ٤٤ سبتمبر سنة ١٩٢٨.

ولقد طيَّر هذا النبأ بالبرق مراسلو الصحف الإنكليزية إلى صحفهم فى صيغة، إليك نصها كما رواها مراسل الأهرام من لندن:

«نشرت جريدة التيمس تلغرافًا لمكاتبها من القاهرة قال فيه إن جريدة البلاغ التى هى أولى الجرائد الوفدية كانت فى المدة الأخيرة تحمل أشد الحملات على الحكم الحالى فى مصر وكان أظهر شىء فيها نشر أخبار كاذبة يُقصد منها تهييج الرأى العام. وقد أُنذرت مرتين قبل التعطيل ولكن ذلك لم يكن ليزيدها إلا تماديًا فى اختلاق الكذب والبهتان ويجعلها أشد ما تكون تحريضًا وتهييجًا، وكان آخر مدى بلغته أنها حملت معيبة على أحد القضاة فأثار ذلك سخط القضاء بأسره، وكذلك كانت مجلة روزاليوسف تنشر أخبارًا كاذبة تنطوى على أشد المطاعن. والقانون الذى يسرى على الصحف الآن وضع نصه زغلول باشا عندما كان وزيرًا للحقانية».

* * *

ونشرت جريدة «المورنن پوست» اليوم تلغرافًا لمكاتبها فى القاهرة أشار فيه إلى تعطيل بعض الصحف المصرية فقال، إنه يستحيل على المرء أن يرتاب فى أن الوفد هو أول من أُصيب بأعظم الأضرار من جراء سياسة جرائده. وقد قرأ الناس فى الصحف غير الوفدية الوقائع الحقيقية الخاصة بالحفاوة التى قوبل بها رئيس الوزراء فى طنطا، وهى الصحف التى يضطر الناس إلى قراءتها لكى يقفوا على ما وقع فعلاً فى الشئون السياسية».

أثارت رواية النبأ على هذه الصورة النحاس باشا رئيس الوفد فأبرق إلى صحف لندن بتاريخ ١٨ سبتمبر يقول:

«أذاعت جرائد اليوم نبأ برقيًا من لندن بأن التيمس نشرت تلغرافًا لمراسلها من الإسكندرية بأن إقفال جريدتَى البلاغ وروزاليوسف كان بناء على قانون وضع زغلول باشا نصوصه عندما كان وزيرًا للحقانية».

«والواقع أن القانون الذى طبقته الوزارة الحاضرة على هذه الصحف صادر فى سنة ١٨٨١، أى قبل أن يكون زغلول باشا وزيرًا للحقانية بأكثر من ربع قرن، والقانون المذكور ألغى إلغاءً تامًا فيما يختص بمراقبة الصحف وبإنذارها ووقفها وإلغائها بالطريق الإدارى، وذلك بما قرره الدستور المصرى من مبدأ حرية

الصحافة فى المادة ٢٥ التى نص فيها على أن: «الرقابة على الصحف محظورة وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور إلا إذا كان ضروريًا لوقاية النظام الاجتماعى» أى من خطر البلشفية»».

«وقد أيد الدستور هذا المبدأ المقدس وجعله من المبادئ الأساسية التى لا يمكن المساس بها، حيث نصت المادة (٥) على أن مبادئ الحرية التى يكفلها هذا الدستور (ومنها حرية الصحافة) لا يمكن اقتراحه تنقيحها.

«ولكن وزارة محمد محمود باشا، التى اعتدت على الدستور فنقضته من أساسه وعطلت بعض مواد أباحت لنفسها أن تقف جريدتَى البلاغ وروزاليوسف، وأن تنذر كوكب الشرق بأوامر إدارية منتهكة بذلك مبدأ حرية الصحافة المقدس».

«وادعت أن السبب الأساسى لهذا الانتهاك هو أن هذه الجرائد تطعن على النظام الحاضر».

«على أن النظام الحاضر، لا يمكن للشعب المصرى، ولا لصحافته المعبرة عن رأيه العام، إقراره لأنه اعتداء على حقوق الشعب المقدسة المقررة فى دستوره».

«ولا شك أن الشعب الإنكليزى العريق فى الحرية والمبادئ الدستورية يستنكر هذا الاعتداء كما اشترك فى استنكاره نوابه الذين مثلوه فى مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى فى برلين فى القرار التاريخى الذى أصدره فى ٢٨ أغسطس الماضى».

«ومهما تكن الأسباب التى تتذرع بها الوزارة لانتهاك هذه الحرية قد كان الواجب عليها أن تلجأ إلى المحاكم، لتنظر فى أمر هذه الصحف إن كان فيما أتته ما يستوجب العقاب بموجب نصوص قانون العقوبات العام الخاصة بالصحافة. ولكنها لم تفعل لأنها تعلم أن هذه الجرائد لم تأتِ أمرًا معاقَبًا عليه! وأنها لا تقرر إلا الحقائق، ولم تقترف إثمًا بإعرابها الصادق عن شعور الرأى العام كما أنها توجه للقضاء طعنًا، بل نقدًا قانونيًا مباحًا لإجراء ابتدائى نقضته المحكمة الاستئنافية ومحكمة الجنايات».

«والواقع أن الوزارة إنما أقدمت على تعطيل هذه الجرائد السعدية المعبرة عن رأى الأغلبية الساحقة للأمة بعد زيارة محمد محمود باشا طنطا بأربع وعشرين

ساعة؛ لستر الوسائل المخزية التى لجأت إليها الوزارة فى تدابير زيارات محمد محمود باشا للأقاليم، والتى فضحت أمرها تلك الجرائد.

مصطفى النحاس».

الوفد البرلمانى

ذكرنا فى الباب السالف ما رأيناه كافيًا للقارئ عن الوفد البرلمانى المصرى لدى المؤتمر البرلمانى الدولى. ونزيد هنا أن جريدة البلاغ بعددها الصادر بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٨ زعمت أن الوزارة أدخلت إلى المفوضية المصرية فى ألمانيا أن تسعى لتحرك بين المندوبين المصريين وبين المؤتمر فنشرت وزارة الخارجية تكذيبًا رسميًا لهذا النبأ وهذا نصه:

«نشرت جريدة البلاغ بعددها الصادر فى ٨ سبتمبر ضمن مقال بعنوان الحكومة المصرية تحارب المصريين فى الخارج أن المفوضية المصرية فى ألمانيا لم تكتفِ بأن تسعى من وراء حجاب بل سعت سعيًا بارزًا رسميًا تقدمت فيه باسم الحكومة المصرية لكى تمنع المندوبين المصريين من دخول مؤتمر الاتحاد البرلمانى وأنه كان مقررًا بعد أن احتجت المفوضية المصرية ببرلين لدى الحكومة الألمانية على قبول وفد البرلمان المصرى بدعوى زوال صيغة النيابة عنهم أن تعرض المسألة على مجلس إدارة المؤتمر لأن الحكومة الألمانية اكتفت بأن أحالت الحكومة المصرية إلى الوفد الألمانى بالمؤتمر فلما اطلع حضرة القائم بأعمال المفوضية المصرية على هذا المقال المتضمن وقائع مخالفة للحقيقة خابر بشأنه وزارة الخارجية الألمانية بعمل التكذيب اللازم وقد وصلت اليوم إلى وزارة الخارجية المصرية من المفوضية الألمانية بمصر مذكرة رسمية تضمنت أن الحكومة الألمانية كلفتها بناء على ذلك بأن تصرح للحكومة المصرية بأن هذا الخبر غير مطابق للواقع وأنه محض اختلاق».

فعقَّب الأستاذ ويصا واصف رئيس الوفد البرلمانى المصرى ببيان عن المسألة مستفيض هذا نصه:

«نشرت وزارة الخارجية بلاغًا رسميًا فى جريدة المقطم بعددها الصادر بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٨٢، كذبت فيه العبارة التى جاءت فى جريدة البلاغ بعددها الصادر فى ٨ سبتمبر ضمن مقال بعنوان (الحكومة المصرية تحارب المصريين فى الخارج) وهذه العبارة تتلخص فى أن المفوضية المصرية فى ألمانيا

لم تكتف بأن تسعى من وراء حجاب، بل سعت سعيًا بارزًا رسميًا تقدمت فيه باسم الحكومة المصرية لكى تمنع المندوبين المصريين من دخول مؤتمر الاتحاد البرلمانى، إلى آخر ما جاء فى البلاغ الرسمى المذكور».

«وإنى إزاء هذا التكذيب أسرد على الرأى العام الوقائع كلها بتواريخها كما حصلت».

«أولاً - أرسلت الحكومة المصرية خطابًا رسميًا لسكرتارية مجلس النواب تطلب فيه سحب جوازات السفر السياسية من المندوبين للمؤتمر فرفض المندوبون تسليمها هذه الجوازات».

«ثانيًا - أرسلت الحكومة المصرية تعليمات لقلم جوازات السفر فى جميع الموانى والثغور بعدم اعتماد الجوازات السياسية وسحبها إذا استعملت، وقد أرسلت وزارة الداخلية رسولاً من قبلها لمنازل أعضاء الوفد البرلمانى لطلب رد الجوازات فلم يقبل أحد منهم ردها وسافروا بجوازات سفر عادية».

«ثالثًا - بعد سفرى لأوروبا فهم الأستاذ صبرى أبو علم من أحد موظفى المفوضية الألمانية بمصر أن هناك خبرًا مؤداه عدول المندوبين البرلمانيين المصريين عن السفر للمؤتمر فكذب الخبر فسأله إذا أراد أن يقابل سكرتير المفوضية الألمانية فأعرب له الأستاذ صبرى عن رغبته فسأله السكرتير ألا يتوقع اعتراضًا من الحكومة المصرية على قبول المندوبين البرلمانيين المصريين فى المؤتمر بدعوى زوال صفتهم النيابية وأن مركزهم لدى المؤتمر يكون دقيقًا فأجابه الأستاذ صبرى أن المؤتمر شعبى مستقل عن الحكومات وأن لا دخل للحكومتين المصرية والألمانية فيه وأن جميع أعضائه نواب وشيوخ وأن الصدفة هى التى أرادت أن يكون الاجتماع فى برلين».

«رابعًا - أرسل لى الأستاذ صبرى فى يوم المقابلة أى ٨ أغسطس خطابًا ذكر فيه هذا الحديث وطلب إلىَّ أن أسرع فى السفر إلى برلين لعمل اللازم لقبولنا فى المؤتمر وكان هذا قبل سفره من مصر بأربعة أيام».

«خامسًا - قبل أن يصلنى هذا الخطاب بباريس كنت قد حررت خطابًا لسكرتير المؤتمر العام بعنوانه بمجلس الريشستاغ طلبت فيه الشهادة الدالة على صفتى وبعض استعلامات أخرى فتأخر الرد، ولما جاءنى خطاب الأستاذ صبرى فهمت السر فى عدم وصول الرد وبعد يومين وصلنى الرد من سكرتير الفرقة

الألمانية الذى تسلَّم خطابى فى غياب السكرتير العام فحرر لى الرد وأفهمنى أن مسألتها لا يمكن حلُّها إلا بعد حضور أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر الذى سيجتمع يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٩٢٨، وأنه كسكرتير للفرقة الألمانية اضطر لكتابة الرد لعدم وجود السكرتير العام وأن الفرقة الألمانية لا تستطيع التصرف فى أمر قبولنا فى المؤتمر من عدمه لأنه ليس من اختصاصها وأنه لا يستطيع إعطائى الشهادات الدالة على صفتى».

«سادسًا - سافرت فى الحال إلى برلين ووصلت إليها يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٩٢٨ صباحًا وفى الحال ذهبت لمجلس الريشستاغ وكان السكرتير العام للمؤتمر قد حضر فوجدته مهتمًا بمسألة قبولنا فدار بينى وبينه حديث استمر نحو الساعة فحصنا فيه مسألة قبولنا طبقًا لنظام المؤتمر ولبعض السوابق التى كنت أعرفها ومسائل أخرى خاصة بهذا القبول ورددت على كل اعتراض وجِّه إلىَّ، فأخبرنى أنه سيعرض أمر قبولنا على اللجنة التنفيذية. وقد عُرض عليها فقررت قبولنا بالإجماع بناء على دفاع المسيو دندوران النائب الكندى والعضو الممثل لها فى عصبة الأمم كما ذكرت ذلك فى حديثى الذى ظهر بجريدة كوكب الشرق».

«سابعًا - بعد هذا القرار الإجماعى بقبولنا سعى رئيس اللجنة التنفيذية لمقابلتى ليهنئنى على هذا القرار، ومن ضمن ما قاله لى: كيف لا نقبل مندوبى أمة كانت مدنيتها زاهرة مجيدة عندما كنا نحن فى حالة همجية ولها علينا حقوق المربى الأول».

«ثامنًا - لما أحال المؤتمر على مجلس الإدارة الاقتراح المقدم منا بخصوص استنكار الاعتداء على النظام البرلمانى حصلت مناقشة فى هذا الاقتراح بحضورى كأى عضو فى هذا المجلس، ومن ضمن الأدلة التى ذُكرت عَرضًا فى المناقشة عن مسألة قبولنا فى المؤتمر ما دار فى جلسة اللجنة التنفيذية وتدخل دندوران لمصلحتنا فى المناقشة، وقد علمت بهذا التدخل المشرف من المناقشة فى مجلس الإدارة».

«تاسعًا - علمت من الطلبة المصريين الذين قابلونا ببرلين صباح ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٨ أنهم قرءُوا فى مساء ٢٣ أغسطس بالراديو تصريحًا ذكر فيه الهرّ لوبه رئيس مجلس نواب المانيا أن لمصر ١٧ مندوبًا وصل بعضهم، وأن هناك اعتراضًا على صفتهم وسيفصل المؤتمر فى هذا الاعتراض».

«عاشرًا - نشرت جريدة التيمس فى عدد ٢٠ أو ٢١ أغسطس رسالة تلغرافية لمكاتبها ببرلين بعنوان (مسائل شائكة فى وجه المؤتمر البرلمانى)، ذكر فيها أن أمام المؤتمر اعتراضًا على قبول المندوبين المصريين فى المؤتمر يكون كتعبُّد للنظام الحكومى الذى وضعه محمد محمود باشا».

«حادى عشر - لاحظنا كما لاحظ إخوانى المصريون ببرلين أن جميع أعلام الدول الممثلة فى المؤتمر تخفق على مجلس الريشستاغ ما عدا العلم المصرى؛ فبادرنا إلى الاستفهام من سكرتارية المؤتمر عن سبب عدم رفع الراية المصرية أسوة بباقى رايات الدول الممثلة فى المؤتمر، فأجبنا أن السكرتارية طلبت العلم من مفوضية مصر ببرلين كما طلبت من باقى المفوضيات أعلامها فرفضت المفوضية إرسال العلم المصرى».

* * *

«من هذا البيان يتضح جليًا العراقيل التى وضعتها الحكومة المصرية فى سبيل قبولنا فى مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى، ورفضها إرسال العلم المصرى ليُظلَّ المندوبين المصريين الموجودين فى المؤتمر واضطرارنا لعمل المجهودات العديدة للوصول إلى دخول باب المؤتمر لنقول كلمة مصر فيه».

رئيس مجلس النواب

ورئيس الوفد البرلمانى المصرى بمؤتمر برلين

ويصا واصف

وقد علقت جريدة السياسة على هذا البيان بما يأتى:

«الأستاذ ويصا بك واصف رجل له من السن والتجربة والفهم كل ما هو خليق أن يعصمه عن طيش الشباب وخفة الصبى، وقد كنا نتوقع أن يستبقى هو اتزانه واعتداله وأن لا يعطل عقله ولا يجانب إنصافه إذا حملت الأهواء على تيارها أمثال أبى علم وأحزابه ممن يجرونه معهم ليصعدوا على أكتافه ليبدوا لعيون النظارة. ولكن «للنحاسية» - على ما يظهر - كيمياء عجيبة تقلب الرزين طياشًا وتحيل العاقل الرشيد متخبِّطًا وتُنسى الوَقُور سمته وتخرج المحتشم عن طوره، وليعذرنا الأستاذ ويصا فإن الذنب له وهو الذى يجنى على نفسه ويسىء إلى كل ما كان معروفًا به وليس أدرَى منه بما يعبث به النحاسيون ويسىء إلى كل ما كان

معروفًا به وليس أدرى منه بما يعبث به النحاسيون وأنه لا شىء سوى هراء مَعيب لا يشرفهم ولا تجنى البلاد ثمرة ما دامت لم تضرها وتسىء إليها فى أعز مراشدها وما نحسبه باقيًا مع النحاسيين؛ لأن لهم مبدأ يتعشقه أو مذهبًا فى السياسة يعجبه وإنما هو معهم لأن هناك دواعى ينزل هو ومن إليه على حكمها ولا يسعه الشذوذ وحده فيها. ولكنه يستطيع أن يكون ـ كما تشاء ظروفه الخاصة به وبإخوانه ـ نحاسيًا من غير أن يتعفر بتراب المغالطات أو ينزل إلى وهدة الاكاذيب، نقول ذلك وبين أيدينا تكذيب أذاعته وزارة الخارجية المصرية وضمَّنته ما نقلته من تكذيب الحكومة الألمانية بواسطة مفوضيتها ما زعم النحاسيون الذين حضروا المؤتمر البرلمانى الدولى من أن «المفوضية المصرية فى ألمانيا لم تكتفِ بأن تسعى سعيًا رسميًا تقدمت فيه باسم الحكومة المصرية من دخول مؤتمر الاتحاد البرلمانى وأنه كان مقررًا بعد أن احتجت المفوضية المصرية ببرلين لدى الحكومة الألمانية على قبول وفد البرلمان المصرى بدعوى زوال صفة النيابة عنه أن تعرض المسألة على مجلس إدارة المؤتمر، إلا أن الحكومة الألمانية اكتفت بأن أحالت احتجاج الحكومة المصرية على الوفد البرلمانى فى المؤتمر. وقد قالت المفوضية الألمانية إن حكومتها «كلفتها أن تصرح للحكومة المصرية بأن هذا الخبر غير مطابق للواقع وأنه محض اختلاق»».

«وعلى إثر نشر هذا البلاغ أذاع الأستاذ ويصا بك تصريحًا يرد به على هذا التكذيب الصادر من الحكومة الألمانية! وهذه فى ذاتها أعجوبة لم نفهمها من الأستاذ المحامى البارع وعضو الوفد قديمًا ورئيس مجلس النواب السابق. ومع ذلك ماذا قال فى رده؟؟ قال إنه «إزاء هذا التكذيب يسرد على الرأى العام الوقائع كلها بتواريخها كما حصلت»».

«وأول هذه الوقائع وثانيها أن الحكومة المصرية «أرسلت خطابًا رسميًا لسكرتارية مجلس النواب تطلب فيه سحب جوازات السفر السياسية من المندوبين للمؤتمر فرفض المندوبون تسليمها هذه الجوازات وأنها «أرسلت تعليمات لقلم جوازات السفر فى جميع الموانئ والثغور لعدم اعتماد الجوازات السياسية وسحبها إذا استُعملت، وقد أرسلت وزارة الداخلية رسولاً من قِبلها لمنازل أعضاء الوفد البرلمانى لطلب رد الجوازات فلم يقبل أحد منهم ردها وسافروا بجوازات سفر عادية»».

«آمنا؟ وماذا فى هذا، وأية علاقة له بالمؤتمر البرلمانى والحكومة الألمانية والسعى لديها! إنه نتيجة منطقية لحل البرلمان. وحل البرلمان يُسقط صفة النيابة عن الأعضاء ويحرمهم كل ما كان لهم أن يتمتعوا به لو بقيت لهم هذه الصفة وفى جملة ذلك هذه الجوازات السياسية. فهل كان الأستاذ ويصا يريد من الوزارة أن تحل البرلمان وأن تعترف مع ذلك ببقاء صفة النيابة للأعضاء السابقين؟؟ إن للأستاذ وزملائه رأيهم ويلزمهم أن يغيروا آراءهم إذا كانوا لا يريدون تغييرها، ولكن من المضحك ولا شك أن يتوقع هو أو غيره أن تحل الوزارة البرلمان وأن تشايع النحاسيين على قولهم بأن الحل باطل وأن صفة النيابة باقية للأعضاء، وأن لهم إذن أن يسافروا بجوازات سفر سياسية، هذا مطلب عسير يا أستاذ إن لم نقل إنه مضحك، وليس لهذا الأمر على كل حال أى دخل مع الحكومة الألمانية لأنه ليس سوى إجراء داخلى تقوم به الحكومة المصرية طبقًا لما يقتضيه حل البرلمان، فأين المعاكسة والسعى الحثيث البارز الذى زعمه أعضاء هذا الوفد البرلمانى العجيب؟ أين الحكومة الألمانية هنا وأين السعى لديها؟ وقد أطلنا فى هذا لأنه كل ما استطاع الأستاذ ويصا أن يجىء به مَعْزوًا إلى الحكومة المصرية. وفيما عدا ذلك لم يورد حضرته شيئا على الإطلاق للحكومة المصرية دخل فيه.

مثال ذلك: ما شأن الحكومة المصرية إذا كان أحد موظفى المفوضية الألمانية قد قال لواحد من أعضاء هذا الوفد إنه اتصل به أن المندوبين المصريين عدلوا عن السفر، وأن آخَر من الموظفين سأله «ألا يتوقع اعتراضًا من الحكومة المصرية على قبول المندوبين البرلمانيين المصريين فى المؤتمر بدعوى زوال صفتهم النيابية وأن مركزهم لدى المؤتمر يكون دقيقًا؟»، فأجابه بأن المؤتمر شعبى مستقل عن الحكومات وأن لا دخل للحكومتين المصرية والألمانية فيه، وأن جميع أعضائه نواب وشيوخ وأن الصدفة هى التى أرادت أن يكون الاجتماع فى برلين».

«هل الحكومة المصرية مسئولة عن خاطر يخطر لأى إنسان؟ ثم أليس رد المندوب المصرى دفعًا ضمنيًا لاتهام الحكومة المصرية بالتدخل والسعى لمنع المندوبين من دخول المؤتمر؟».

«وعلى أن هذا التصريح الذى أدلى به الأستاذ ويصا لم يخْلُ من فائدة فقد وضح منه كذب ما زعمه النحاسيون من أن الوزارة سعت لمنع المندوبين

النحاسيين من دخول المؤتمر، وظهر أنها لم تُعن بذلك ولم تفكر فيه وإنما تركتهم يدخلون أو لا يدخلون، وأن كل ما لقيه المندوبون من الصعاب لم يكن لسعى من جانب الحكومة المصرية لمنع اشتراك المندوبين فى المؤتمر وإنما كان نتيجة لشىء واحد هو أن البرلمان المصرى حُلَّ وأن صفتهم النيابية زالت عنهم، وأن اللجنة التنفيذية لهذا المؤتمر هى التى شعرت بالحاجة من تلقاء نفسها لبحث مسألتهم، وانتهت فيها إلى ما شاءت بلا تدخل لا من الحكومة المصرية ولا من مفوضيتها فى برلين ولا من الحكومة الألمانية».

* * *

التحقيق مع رجال الوفد

لم تخلُ هذه الفترة من إشغال الوفد بالتحقيق مع بعض رجاله. فقد أجرت النيابة تحقيقات فى بلاغات قُدمت ضد أحمد بك رمزى وحسين بك هلال وسلامة بك ميخائيل وغيرهم فى أمور تحط من أقدارهم كرجال عموميين وكأشخاص بارزين إن ثبتت عليهم وكانت تسميهم صحف الوزارة فرسانًا، لذا أطلقت على النحاس باشا وزميليه فى قضية الوثائق الفرسان الثلاثة وأصبحت إذا قُدم بلاغٍ ضد أحد الوفديين ضمته إلى القائمة وأسمته الفارس الرابع أو السابع مثلاً. ونحن نمسك القلم عن أمور لا علاقة لها بجوهر القضية العامة مباشرة، ونعد القارئ أن نذكر له نتائجها إن كانت لها نتائج مهمة فيما بعد.

* * *

توقيع الوزارة على ميثاق السلام

ذكرنا فى أواخر الباب الماضى أن الحكومة الأمريكية عرضت بواسطة القائم بأعمالِ مفوضيتها فى مصر، ميثاق السلام العام على الحكومة المصرية لتوقعه. وقد وقَّعته الحكومة المصرية وبعثت بهذا الرد إلى الحكومة الأمريكية فى يوم ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٨، تقول فيه:

«جناب المستر نورث ونشب

القائم بأعمال مفوضية الولايات المتحدة»

«أتشرف بإبلاغ جنابكم أنى تسلمت مذكرتكم المؤرخة ٢٤ أغسطس التى تفضلتم فأخبرتمونى فيها بأن الميثاق الذى أُعلن على الملأ منع الحرب كأداة

للسياسة القومية قد وقَّع بباريس فى التاريخ المذكور، ووجهتم إلىَّ مع نص هذا الميثاق دعوة حكومة الولايات المتحدة للانضمام إليه».

«إن حكومة جلالة الملك وهى موقنة بأنها تعبر فى ذلك تعبيرًا صادقًا عن عواطف الشعب المصرى تغتبط بأن تُبْدى موافقتها التامة على الأغراض السامية التى حملت حكومة الولايات المتحدة على اقتراح ميثاق عام يرمى إلى نبذ الحرب كأداة للسياسة القومية وأدت إلى إبرامه: كما أنها تقدر أكبر القدر ما كان لعظيم همة حكومة الولايات المتحدة وعالى نفوذها وما كان لحسن مشاركة الدول العظمى الأخرى من جليل الأثر فى جعل اعتبار الحرب أمرًا خارجًا عن نطاق القانون، التزامًا دوليًا بعد أن كان مجرد رأى يستهوى النفوس».

«وإن الحكومة المصرية لتغتبط بما عرض عليها فى ود ومجاملة من تقديم معاونتها الخاصة فى هذا المقصد النبيل، ليصبح هذا الميثاق بذلك لواء ينضوى تحته العالم أجمع».

«والحكومة المصرية صادقة الرغبة صحيحة العزم على هذه المعاونة لا سيما أن المصريين بفطرتهم ذوو ميول سامية وأن السلام بالنسبة لمصر فوق ذلك ضرورة من ضرورات حفظ الذات. وليس لمصر فى الواقع أمان من الاعتداء ووسيلة لتنمية مصالحها وترقيتها فى ظل النظام وفى سبيل التقدم خيرًا من اجتماع كلمتها وكلمة الدول الموقعة لهذا الميثاق أو المنضمة إليه على نبذ الحرب كأداة للسياسة القومية».

«لذلك تعلن الحكومة المصرية انضمامها إلى ميثاق السلام بالصيغة التى وقَّع بها بباريس دون أن يقيد هذا الانضمام تسليمًا بأى تحفظ أبدى بشأن ذلك الميثاق».

«وإن الحكومة المصرية لعلى يقين بأن الميثاق الجديد سيضع قواعد وطيدة لسلام العالم وأمنه ويفضى إلى التضامن الوثيق بين الشعوب ثم إلى التعاون المثمر فى سبيل تقدم الإنسانية ورقيها، وأنه سيؤثر فى العلاقات بين الأمم تأثيرًا عميقًا حافلاً بالخيرات».

وزير الخارجية

حافظ عفيفى

وتفضلوا ...

* * *

وليس لدينا شك فى أن الوزارة قد قامت بواجبها الوطنى بهذا الرد الذى نسجله لها مغتبطين، لهذا كانت أكثرية الصحف إلى جانبها فمدحت ما شاء لها الولاء مما لا داعى إلى إثباته اللهم إلا فقرتين طريفتين وردتا فى جريدة السياسة بتاريخ ٥ سبتمبر ضمن مقال، وهذا نصهما:

«على أن أهمية انضمام مصر إلى هذا الميثاق ليست معنوية فقط، فإن للمسألة جانبًا عمليًا يحسن بالقراء أن يجعلوا بالهم إليه. نعم ليس بالقليل أن تكون مصر إحدى الدول المستقلة التى تشترك فى هذه المعاهدة الدولية الكبرى وأن تشعر أن لها الحق إلى حد كبير إذا اطمأنت إلى حل ما عسى أن ينشأ من الخلافات والمنازعات والطرق السلمية بدون حاجة إلى الالتجاء إلى القوة التى تنقصها ولا تنقص منازعيها، ولكنَّ لمصر مركزًا خاصًا قد ينفعها فيه هذا الميثاق. ومعروف أن مصر ليست بالبلد الحربى وأن من العسير عليها من جهات كثيرة أن تحتمل جيشًا وأسطولاً يناسبان ما يستدعيه الدفاع عنها والذود عن كيانها، فمن حقها أن تشعر بشىء من الاطمئنان من جانب الدول الموقعة على الميثاق. والدول الكبرى كلها موقعة عليه».

«ثم إن من أكبر العقبات فى تسوية المسألة المصرية وحلها على نحو يرضى المصريين والإنكليز معًا أن إنكلترا تريد أن تطمئن على مواصلاتها الإمبراطورية فحرى بهذا الميثاق الذى تشترك مصر فيه والذى يلزم، الدول الموقعة عليه بمعالجة الحلول السلمية لخلافاتها وتجنب الاعتداء. نقول حرى به أن يصلح فى المقبل من الأيام حلاً مقبولاً لمسألتَى الدفاع عن مصر وعن قناة السويس. فتطمئن مصر وتأمن الاعتداء على أراضيها. وتطمئن إنكلترا من ناحية أخرى على مناطق مواصلاتها ولا يعود الأمر يحتاج من جانب إنكلترا إلى التوقف عن تمكين مصر من استقلالها التام».

«وهنا موضع للتحرز. ذلك أنَّا لا نقول إن هذا الميثاق يحل المشكل من تلقاء نفسه ومن الآن، وإنما نقول إنه يفتح الباب لحله وأن السياسى المصرى يسعه أن يُعتمد عليه فى معالجة هذا الوجه المعقد من وجوه الخلاف بين مصر وإنكلترا، وهذه هى الناحية العملية القريبة التى يمكن أن تترتب على انضمام مصر إلى ميثاق السلام وأهميته لا تخفى على أحد».

حديث لوزير الخارجية بمناسبة ميثاق السلام

تحدث صاحب المعالى الدكتور حافظ عفيفى بك إلى جريدة (لا بورص إيچبسيان) حديثا عن شئون شتى، هذا نصه:

«تفضل معالى الدكتور حافظ عفيفى بك علىَّ بحديث لصحيفتنا وهو حديث مشعب ترك لى فيه معاليه اختيار الموضوع. فانتهزت الفرصة لأفيض على قرائنا مما يضمه ازدواج شخصية الوزير النابه. لأن الدكتور حافظ عفيفى بك كما يعرف الناس جميعًا، ليس فقط ذلك السياسى المجرب والدبلوماسى البارع الذى يفخر به وطنه ويفخر به حزبه، بل هو أيضًا عالم، وطبيب أنقذ طبه ألوف الصغار من المرض والموت».

«وإذن فقد تحدثنا مع حافظ بك فى ما يُعنى به الوزير، وما يعنى به الطبيب».

ميثاق كيلوج

قلنا، لقد حملت زملاء أعضاء الحكومة مؤخرًا على إصدار قرار ذى أهمية كبرى بالنسبة لمصر، ونعنى الانضمام إلى ميثاق كيلوج، فهلا أوضحت لنا بأى روح لوحت وزارة الخارجية بهذا القرار الذى لم يشك فى حكمته ذهن مستنير، وبأى روح قبله مجلس الوزراء؟

أجاب معاليه، أتريد أن تعرف لماذا انضمت مصر إلى ميثاق تحريم الحرب؟ أليك الأسباب:

«لقد دُعيت مصر إلى الاشتراك فى هذا المشروع العظيم الكريم فلم تتردد فى قبول التعاون فيه وصرحت أنها تقبل الانضمام من صميم جوارحها إلى ذلك الميثاق العالمى. ذلك لأن مصر فضلاً عما يخالجها من الغبطة المعنوية للاشتراك فى تحقيق أمنية من أسمَى أمانى الإنسانية ونعنى تحريم الحرب! قد رأت أمامها فرصة ذات ظروف سعيدة جدًا للانتظام لأول مرة فى جماعة الدول العظمى».

«فلمصر أن تهنئ نفسها من كل وجه على ذلك الانضمام الذى هو أبعد من أن يحمل لها ذرة من الضرر، والذى قد يحمل إليها بالعكس غُنمًا كبيرًا لا من حيث الوجهة النظرية والمعنوية فقط، بل من حيث الوجهة العملية أيضًا».

«فإذا دخل الميثاق فى طريق التنفيذ الفعلى كما يؤمل كل أعضائه بثبات، فإن مصر تغدو من ذلك اليوم آمنة شر كل هجوم مسلح ويكون الضمان الذى يحمله

إليها الميثاق، وهى بلد أعزل، أثمن مما يحمله إلى الدول العظمى لأنها تستطيع بما لها من موارد أن ترد ما قد تتعرض إليه من الاعتداء».

«ولا ريب أن الحكومة المصرية بانضمامها إلى الميثاق قد حققت أمنية يجيش بها كل مصرى، بل لقد أرضت كثيرًا من أولئك الذين كانوا يحاولون فى ذلك الظرف أن يشهروا على الحكومة حملة من أشد الحملات، فقد رأى هؤلاء أن تصرف الحكومة قد جردهم من سلاحهم».

«وقد راعت الحكومة فى قرارها أن تحافظ على حقوق مصر، متجنبة فى نفس الوقت أن تعمل على إثارة الأزمات السياسية التى تضر البلاد».

هذه الروح هى التى تملى على الحكومة سياستها فى المستقبل وفى كل آن.

المشاريع الصحية والاجتماعية الكبرى

«ثم جاء دور الطبيب والخبير الصحى، فقال معاليه: تريد أن تعرف ما يتعلق بالمشاريع الصحية والاجتماعية الكبرى التى أُلفت لدرسها لجنة خاصة أعضاؤها معالى على ماهر باشا وزير المالية، ومعالى إبراهيم فهمى بك وزير الأشغال العامة، وسعادة الدكتور شاهين باشا وكيل وزارة الأشغال، وعبد الفتاح بك عبيد مدير البلديات والمجالس المحلية بالنيابة، ومحمود رياض بك المستشار الملكى بقلم قضايا وزارة الأشغال، وأنا. فكل أولئك السادة من ذوى الخبرة الفنية والإدارية الواسعة، وجهودهم المتواصلة فى إنجاز أعمال اللجنة بلا ريب من أهم ما يكفل النجاح».

«ولجنتنا تعمل، نظرًا لحاجتها إلى مراجعة الوثائق والاستشارات الخاصة فى تعاون وثيق مع كل المصالح ذات الشأن، مثل التنظيم والصحة العامة، والرى، والسكة الحديدية، وكذلك مع المديريات والمحافظات المختلفة، وقد استطعنا بهذه الوسيلة أن نقطع إلى اليوم شوطًا كبيرًا».

«أما المشروعات التى تُعنى بها اللجنة فهى كما تعلم ثلاثة: الأول - تجفيف البرك، الثانى - إمداد القرى بالماء القُراح، الثالث - إنشاء المساكن الرخيصة للفقراء».

وقد حاولت الحكومات المتعاقبة أن تعرض إلى حل بعض هذه المسائل، ولكنها لم توفق حتى اليوم إلى إحراز أى نتيجة».

«١ ـ تجفيف البرك»

«فمسألة تجفيف البرك (ردمها) مثلاً قد شغلت الحكومات المتعاقبة منذ سنة ١٨٩٠ وقد سنت من أجل ذلك لوائح كثيرة، وجففت بركًا عديدة فى هذه الفترة الطويلة. ولكن الإحصاءات الأخيرة لا تزال تدل على أن مصر لا يزال فيها أربعة آلاف بركة، أعنى بمعدل أربعة آلاف بركة لكل قرية وهذا ما يحمل على الاعتقاد بأنه قد نشأت إلى جانب كل بركة جُففت بركة جديدة، وسبب هذه الأحوال الشاذة يرجع إلى عدم التوفيق إلى اليوم فى إزالة الأسباب الأصلية التى دعت إلى نشوء البرك الأولى التى جُففت وأنت تعرف أن الفلاحين يصنعون بأنفسهم الطوب الذى يبنون به مساكنهم، وهم يتخيرون لإعداد هذا الطوب أقرب الأماكن إلى مساكنهم، ولا يضحون فى ذلك السبيل إلا أقل جزء ممكن من أراضيهم. فيذهبون فى أخذ الطين إلى الأعماق لا إلى التوسع فى المساحة ونشأ بسبب ذلك حفر عميقة تتسرب إليها مياه الصرف التى توجد عادة على عمق متر أو نحوه، وهكذا تتكون برك القرى التى تحمل إلى الصحة أضرارًا بالغة».

«ولم توفق اللوائح التى سُنَّت حتى اليوم إلى تلافى هذه الحالة لأن أية لائحة منها لم تظفر بالعلاج الوحيد لحل هذه المسألة وهى أن يُهيأ الفلاح بالوسيلة لاستخراج الطين اللازم لصنع طوبه دون أن يرغم على أخذه من الأراضى القريبة من قريته فيحدث بذلك حفرًا تتحول دائمًا وبسرعة إلى برك. والواقع أنه إذ لم يوجد هذا العلاج فلا فائدة من إنفاق مبلغ المليونين من الجنيهات الذى يُقدر لتجفيف برك القطر كله إذا عادت هذه البرك فنشأت بعد حين».

«وقد بحثت لجنتنا هذه النقطة الجوهرية قبل كل شىء، ووصلت فى ذلك إلى نتائج مُرْضية جدًا. وقد وفقت إلى وضع حلول سريعة ومتينة من الناحية العملية لتعالج الناحية الأخرى من المسألة، وهى تجفيف البرك ذاته».

«٢ ـ الماء القُرَاح للقرى»

«والمسألة الثانية التى تبحثها لجنتنا بعناية هى مسألة إمداد القرى بالماء القراح».

«وهذه مسألة جديدة أيضًا لم تعالجها من قبل سوى لجنة كنت عضوًا فيها، وألفت فى وزارة عدلى باشا الثانية، لكى تضع تشريعًا خاصًا بالموضوع لأجل مجالس المديريات، والمجالس البلدية والمحلية، ولكن اختصاص اللجنة كان

محدودًا جدًا فلم يتيسر لها أن تعرض إلى شئون الصحة العامة إلا من حيث وجهة نظر واحدة هى اختصاص الهيئات المنوط بها هذا الأمر، ومن حيث ما يجب على الحكومة أن تتحمله فى سبيل تحسين الصحة العامة فى المديريات. أما المسألة ذاتها، أعنى إمداد القرى بالماء القراح، فكانت بعيدة كل البعد عن اختصاصها».

«أما لجنتنا فهمتها بالعكس، أن تبحث المسألة بحيث يمكن أن تنفذ عاجلاً، وقد بدأت اللجنة بأن تبحث فيها هل يمكن أن تمد بالماء القرى الواقعة بالقرب من مراكز توزيع الماء القراح القائمة الآن فى كثير من أنحاء البلاد، وذلك بواسطة مواصلة لا تتكلف أكثر من ثمن المواسير وتوجد أمثال هذه المراكز الآن فى كل المدن الكبرى، وفى كل عواصم المديريات، وفى كثير من المراكز وقد لاحظت اللجنة مع السرور أنه يمكن لنحو مليون فلاح أن ينتفعوا من ماء المراكز القائمة الآن دون إنفاق شىء غير ثمن المواسير. أما الآلات والمضخات والمرشحات وغيرها فلا ضرورة لإدخال تعديل عليها. وقد تحتاج على الأكثر فى بعض المدن الكبرى إلى إنشاء خزانات إضافية لخزن المياه المرشحة الزائدة».

«هذا المشروع الضخم النافع الذى هو أول بند من برنامج اللجنة فيما يختص بالماء القراح يبحث الآن من الوجهة الفنية فى قلم البلديات بوزارة الخارجية. وسوف تقدم اللجنة إلى مجلس الوزراء فى إحدى جلساته القريبة التى ربما كانت فى شهر سبتمبر، هذا المشروع الأول للموافقة عليه. ويقدر ما يتكلفه بنحو ستمائه ألف جنيه تشمل كل شىء من مواسير وخزانات إضافية محتملة. وسوف يبدأ العمل بعد ذلك مباشرة، ولنا أمل فى أن المشروع يتم تنفيذه فى نحو سنة وعلى إثر ذلك يُضم مليون آخر من المصريين إلى جانب الملايين الثلاثة الأُخَر الذين ينتفعون فى الوقت الحاضر بمزايا الماء القراح».

«وهذه خطوة كبيرة كما ترى».

«ثم إن اللجنة تُعنى من جهة أخرى باختيار الأماكن الملائمة لإقامة محطات جديدة لتوزيع الماء القراح على القرى، فى المراكز الآهلة بالسكان والواقعة بالقرب من مجارى المياه الدائمة مثل النيل والترع الكبيرة وسيُبدأ فى القريب العاجل بإنشاء هذه المحطات الجديدة بينما تجرى المباحث الفنية والمالية الخاصة بتحقيق المشروع بأكمله».

«وقد لا تمضى عشرة أعوام حتى تُزود كل قرية الماء القراح».

«وسوف نحسن تقدير أهمية هذا العمل الصحى متى ذكرت أن معظم الأمراض المعدية تنتشر من طريق الماء والتيفوئيد والدوسنطاريا يصيبان وحدهما فى كل عام مئات الألوف، وليسا وحدهما ما تنتقل عدواه بطريق الماء».

«ويلاحظ أخيرًا أن هذا المشروع سيغلق الباب بإحكام فى وجه كل الأوبئة الخطيرة، مثل الكوليرا التى ما زال شبحها يهدد البلاد بصورة مستمرة ما دامت مسألة الماء القراح تبقى كما هى».

«٣ ـ المساكن الرخيصة»

«وأما مساكن العمال فهى مسألة جديدة أيضًا وقد أُلقيت بشأنها اقتراحات فى مجلس النواب خلال الدورة الأخيرة؛ ولكن هذه الاقتراحات لم تَسِرْ قط فى دور التنفيذ».

«والفكرة التى تسترشد بها لجنتنا هى أن تبدأ بمدينة القاهرة لأن الإسكندرية قد اهتمت من تلقاء نفسها بهذا الأمر. وقد اختارت اللجنة بعد مباحث طويلة دقيقة، ثلاث مناطق فى القاهرة من التى تزدحم فيها طبقات السكان الفقيرة، وتقع هذه المناطق فى السيدة زينب وبولاق وباب الشعرية».

«وقد استطاعت اللجنة أن تجد فى هذه المناطق مساحات واسعة تصلح لإقامة مدن عمال صغيرة يقيم فيها العمال وصغار الصناع من الطبقات الفقيرة فى ظروف صحية وبأجر زهيد».

«وستبدأ بإنشاء نماذج صغيرة من مساكن ذات طبقات ثلاث يشمل الواحد منها ٢٤ شقة صغيرة، تتكون كل منها من غرفتين ومطبخ ودورة مياه وحمام».

«وتبحث الآن لجنة فرعية فى طريقة إنشاء هذه المساكن التى سوف تزداد فى كل عام، سواء على نفقة الدولة، أو نفقة الشركات التى يمكن أن تؤلف لاستثمار هذا المشروع بشرط أن تقدم الضمانات الكافية، سواء بالنسبة لأعمال البناء ذاتها وبالنسبة لقيم الإيجار فى الحاضر والمستقبل».

«وقد غدا إنشاء مثل هذه المساكن ضرورة قاهرة، وذلك على إثر المشروعات التى وضعتها أو نفذتها وزارة الأشغال العامة لأجل توسيع بعض الشوارع وإنشاء الشوارع الجديدة فى قلب الأحياء الوطنية مثل الخليج المصرى، وشارع الأمير فاروق وغيرهما. ذلك أنه قد ترتب على تنفيذ هذه المشروعات هدم آلاف من

المساكن الرخيصة دون أن تقام مكانها مساكن جديدة، مما أدى إلى نقص كبير فى عدد المساكن التى من هذا النوع وإلى اضطرار السكان إلى التكدس فى المساكن المجاورة التى أصبحت تضم كل منها عشر عائلات بدلاً من خمس، وأصبحت كل عائلة تقنع بنصف الفراغ الذى كانت تشغله قبل الهدم. وفضلاً عن التكدس الفاحش الذى ترتب على ذلك فإن أجور هذه المساكن قد ارتفعت كثيرًا نظرًا لقلتها، وكثرة الطلب عليها. والواقع أنه إذا كان قد أُقيم عدد كبير من المساكن الجديدة التى تصلح لسكنى الطبقات الغنية والمتوسطة مما يزيد على حاجة هذه الطبقات، فإنه لم ينفذ مشروع ما لإنشاء مساكن تصلح للطبقات الفقيرة من العمال وصغار الصناع، وهى طبقة مع ذلك جديرة بكل عناية واهتمام، والحكومة تنوى كما ترى أن تسبغ عليها كل عناية».

متفرقات

إصلاح الأزهر

يظهر أن الأزهر قد أفاد بتولية الأستاذ المراغى أمره حظًا كبيرًا، فما لبث أن صدر الأمر بتشكيل لجنة لإصلاحه على النحو الذى قدمناه آنفًا حتى درست اللجنة أحواله ووضعت لأدوائه علاجًا بسطته فى تقرير تقدمت به إلى دولة رئيس الوزراء، وهذا نصه:

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء:»

«تفضلتم دولتكم فأصدرتم فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٨ قرارًا بتأليف لجنة للنظر فى الإصلاحات المقتضى إدخالها على نظام الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، وذلك طوعًا لميول حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك فؤاد الأول - حفظه الله - فإنه ما برحت المعاهد الدينية موضع عنايته العالية وعطفه الكريم وإذا كانت هذه اللجنة قد اتمت مهمتها وفى أيسر وقت مقدر فالفضل فى ذلك يرجع أولاً إلى ما يشعر به أعضاؤه من رغبة جلالة مولانا الملك وغيرة دولتكم على معاهد الدين ورغبتكم فى أن تبلغ فى القريب الحد المستطاع من الكمال والعظمة، ويرجع ثانيًا إلى ما ملك أعضاءها من الشعور بأن هذه المهمة الجليلة التى أُلقيت على عواتقهم ينبغى ألا يُضنَّ عليها بجهد لأنها مسألة الدين والعلم معًا. وإنه ليسرنا فى هذا المقام أن نبلغ دولتكم أنه لقد كاد يقع

الخلاف وتضطرب وجهات النظر فى مطارحة الآراء، إلا أننا كنا ننتهى بحمد الله إلى الإجماع على ما نتخذه من الفوائد ذلك أننا من الساعة الأولى تمثلنا مصلحة العلم ومعاهد الدين وعلونا بها على كل اعتبار آخر، فكانت وسيلتنا إلى هذه الغاية الإقناع وحده وكان من التوفيق أن كل ما أثبتناه من المبادئ إنما تقرر بإجماع الآراء».

«لم يبقَ اليوم من شك فى أن الجامع الأزهر يحتاج إلى إصلاح كبير، فلقد اهتم من زمن بعيد بألوان من العلوم وتكلف فى أساليب تعالى التعليم فنونًا خاصة متجاهلاً فى هذا وذاك ما تنتفع به قرائح الباحثين كل يوم وما يستخرج العلم من مكنونات الطبيعة وما يجلى من سنن الله فى هذا العالم. وتطاول على ذلك الزمن وفى كل يوم يزداد الانفراج بين الأزهريين حتى أصبح أهله أو كادوا يصبحون غرباء لا يفهمون الناس ولا يفهمهم الناس».

«وقد بُذلت من ثلاثين سنة جهود محمودة فى فترات متعددة ترامت كلها إلى إصلاح الأزهر وتقريب ما بين أهله وبسائر المتعلمين فى الدنيا، فلم تلقَ نجاحًا مذكورًا لأن سواد الأزهريين لم يكن مؤمنًا بالحاجة إلى هذا الإصلاح أو على الأصح لم يكن مؤمنًا بالعالم ولا بما يتحرك فيه من علمهم، ومن أن العلم كله لا يصدر فى لحظة أحكامًا لا يستوى كثير منها لحاجات الزمان إلى ضرب من الفلسفة اللفظية لا غَنَاء له فى الدين ولا اتصال له بالأسباب الدائرة بين الناس».

«واليوم وقد تفجرت هذه الحقيقة القاسية ورأى الأزهريون أنفسهم بعد إذ كثر عديدهم أنهم يتدلون إلى ميدان الحياة بغير سلاح، انبعثوا هم أنفسهم يطلبون الإصلاح الذى يجدى عليهم فى دينهم ودنياهم جميعًا وهذا ما يدخل على صدورنا اليقين بأن ما ارتسمناه محقق إن شاء الله فى هذا العهد الموصول النهضات».

«ولقد كانت الغاية التى تمثلناها من أول يوم أن تصبح المعاهد الدينية ينبوعًا غزيرًا من ينابيع الثروة العلمية فى البلاد وبحيث يعود إلى الجامع الأزهر محله القديم من العالم الإسلامى وليكون المنهل الذى يرده طلاب الدين وطلاب العربية من العالمين: العربى والإسلامى. ولم يتداخل اللجنة أى شك فى أن الأزهر لا يتهيا له ذلك إلا إذا استُخلصت فيه أحكام الدين مما علق بها من الشوائب ويرجع فى تقريرها إلى ما كان يجرى عليه السلف الصالحون فى آخر عصور

الإسلام بحيث توافق أحوال الزمان والمكان، كما ينبغى أن يعدل فيه عن الطريقة العتيقة فى تدريس علوم اللغة إلى ترويتها على النحو الذى يفسح فى الملكات ويطبع الألسن على صحيح البيان وبحيث يجرى تدريس مادتها وأسبابها على مناهج التحقيق العلمى الحديث وبمقتضى النظام الذى اجتمعت له نية اللجنة؛ ليتسنى للأزهر أن يتولى تخريج العلماء المتفقهين دينهم العارفين بأحوال زمانهم الواصلين بين أحكام شريعتهم وما يجلوه العلم الحديث من سُنَن الكون، ومن هؤلاء يُتخذ أساتذة الشريعة فى المعاهد الدينية والمعاهد الأخرى التى يدرس فيها الفقه الإسلامى، كما يتخذ القضاة للمحاكم الشرعية ويتخذ أيضًا الدعاة المرشدون لأحكام الدين الخالص سواء فى القطر المصرى أم فى الأقطار الإسلامية الأخرى، وكذلك يقوم الأزهر على تخريج أساتذة اللغة العربية للمعاهد الدينية والمدارس الحكومية أيضًا».

«وقد فطنت اللجنة إلى أمر جليل الخطر. ذلك أنه لقد تظهر فى بعض الأحايين العديد من المواهب لو أنها تُعهدت وفُسح لها فى جوانب الطريق لربت تدرج بها العظماء والفاتحون فى أبواب العلم المختلفة. وتفيد أصحابها بمهنة أو بمنصب كثيرًا ما يحول بينها وبين كمالها المقسوم، فلهذا رأت أنه يحسن أن تُسن فى المستقبل طريقة لالتماس أصحاب هذه المواهب وتعهدهم بالوسائل المادية والأدبية سواء أكانوا من خريجى الأقسام العالية أم من أقسام التخصص؛ حتى يستطيع كل منهم أن ينقطع للبحث العلمى فى الباب الذى هيأته له موهبته».

«وقد اقتصرت اللجنة على تقرير المبادئ العامة التى قدرت كفايتها بتحقيق هذه المطالب الجليلة وتركت وضع خطط الدراسة ومناهجها للجان فنية تؤلف لهذا الغرض. ورأت أن تجعل مراحل التعليم فى الأزهر أربعًا: ابتدائى ومدته أربع سنين وثانوى ومدته خمس سنين وعالى ومدته أربع سنين وتخصص ومدته سنتان. كما رأت توحيدًا للثقافة العامة فى البلاد أن يجرى الأزهر فى قسميه: الابتدائى والثانوى فى العلوم الحديثة على المنهج المرسوم لتلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية فيما عدا اللغات الأجنبية على أن يفرض النصيب الأوفى فى هذين القسمين للمادتين الدينية والعربية، ورأت أن تربط بدء التعليم فى المعاهد الدينية بالتعليم الإلزامى بحيث لا تقل سن الطالب عن اثنتى عشرة سنة ولا تزيد على الخامسة عشرة وبذلك يكون الطالب قد أمضى خمس سنوات على الأقل

فى هذا التعليم فيجب أن يُشترط لقبوله أن يؤدى امتحانًا يثبت به أنه قد أحرز محصولاً يكافئ المقرر فى ذلك التعليم لغاية السنة الخامسة؛ فضلاً عن حفظ نصف القرآن على الأقل وحفظ سائره فى السنوات الأربع الأولى».

«ولقد توجه الرأى فى ذلك على عدة اعتبارات أظهرها أن من دون الثانية عشرة لا يتيسر له فى العادة أن يتجرد للطلب فى المعاهد مستغنيًا عن كفالة أوليائه، وأن من يتلقى فى التعليم الإلزامى أو ما يكافئه خمس سنين ينفسح له الوقت فى التعليم الابتدائى والثانوى للتبسط فى علوم الدين واللغة فوق القدر المرسوم للعلوم الحديثة فى التعليم العام (الابتدائى والثانوى).

«وطوعًا لسُنة التفريع رأت اللجنة أن ينظم التعليم العالى ثلاث شعب إحداها لدراسة الفقة ووسائله من كتاب الله وسنة الرسول ومذاهب السلف الصالحين ومقارنتها بعضها ببعض توسلاً إلى إستخراج الأحكام الشرعية على النحو الذى كان يستخرجها به أولئك السلف الكرام. والثانية لصرف أجَلّ العناية فيها إلى دراسة علوم الكلام والنظر، والثالثة لدراسة علوم اللغة العربية وآدابها وتاريخها ويدخل فى ذلك دراسة الكتاب والسنة من الناحية البلاغية حتى إذا استوى لطلاب هذه الأقسام العالية تحصيل المقرر المقسوم لهم وأحرزوا شهاداتهم، انطلق من شاء منهم إلى التخصص والغرض منه التأهل للمهنة بحذق وسائلها والتمرين فيها بحيث يجمع طلاب الفقه وطلاب اللغة فى قسم واحد هو الذى يعد لمهنة التدريس فى كل من هذين الفرعين، والقسم الثانى لإعداد بعض طلاب الفقه لمهنة القضاء وما إليها. والقسم الثالث ينتظم طلاب علوم الكلام والنظر لإعدادهم للدعوة والإرشاد».

«وإن كان طلاب الأزهر قد أخذوا بنظام جديد يقرب من النظام المزمع من سنة ١٩٢٥ بحيث اكتملت له فى التعليم الابتدائى إلى الآن ثلاث سنين على هذا النظام، فقد تقرر البدء بإنشاء السنة الأولى الثانوية فى أكتوبر سنة ١٩٢٩ ليتسنى تغذية هذا القسم بمن أتموا الدراسة الابتدائية على ذلك النظام. على أنه بعد وضع المنهج اللازم للقسم الابتدائى يجب أن يعمل ترتيب انتقالى لتطبيق هذا المنهج تطبيقًا يجعل كل من أتم الدراسة الابتدائية قد استوفاه كله بقدر الإمكان، كذلك رأت اللجنة أن يُبدأ بتنفيذ شروط القبول فى السنة الأولى الابتدائية اعتبارًا من سنة ١٩٢٩».

«أما القسم العالى فى الأزهر فقد اجتمعت النية كما سلفت الإشارة على تقسيم الدراسة فيه تقسيمًا يتفق للتخصيص فى الأسباب العامة التى يعالجها خريجو هذا المعهد؛ لأن إبهاظ طلاب الأقسام العالية بالقدر الهائل من العلوم لا يستقيم مع قواعد التربية الحديثة؛ لذلك رأت الجنة أن تعجل بهذا القسم حتى تنتظم هذه المرحلة من مراحل التعليم طلابًا يتجرد كل منهم لما يعد له من فنون العلم. ومن حيث إنه قد تبين أن وزارة المعارف تستعين الآن بفنيين واسعى الخبرة على وضع نظم وافية لمدارس المعلمين العليا ومنها دار العلوم وربط الصلات بين الدراسات المتجانسة فى التعليم العالى، فقد رأت أنه يحسن الانتظار فى تقسيم الدراسة فى القسم العالى حتى يجتمع الرأى فى ذلك وبهذا تتهيأ الفرصة لاستفادة الأزهر نفسه بنتائج هذا البحث الذى ربما تأثرت به دار العلوم إلى الحد الكبير ومن المفهوم أنه ستكون بين هذه المدرسة وبين قسم اللغة وأسبابها فى الأزهر أوثق الصلات فى مناهج التعليم. وبعد تقدير الزمن اللازم لهذا قررت اللجنة أن يبدأ بتقسيم الدراسات فى القسم العالى فى الأزهر من أكتوبر سنة ١٩٣٠ بحيث تجرى الدراسة فى قسم اللغة العربية فى الأزهر على نفس المنهج الذى تقرر لدار العلوم على أن يضاف إليها من المواد ما لم يكن درسه طلبة القسم الثانوى فى الأزهر مما هو مقرر على طلبة تجهيزية دار العلوم، وبحيث إن طلبة القسم العالى فى الأزهر المحررين للغة وآدابها متى أتموا لدراسة هذا الوجه كانت لهم نفس امتيازات خريجى دار العلوم».

«وقد تذاكرت اللجنة فى الطريقة العملية المنتجة التى تضمن كفاية خريجى الأزهر لتدريس اللغة العربية وآدابها سواء فى المعاهد الدينية أم فى المدارس الأميرية، فرأت أن تشترك وزارة المعارف بما لها من قديم الخبرة فى أساليب التعليم فى وضع خطط الدراسة ومناهجها فى القسم الثانوى والقسم العالى المحرر لدراسة اللغة وآدابها وقسم التخصص فى هذه الدراسة، وأن تشترك كذلك اشتراكًا فعليًا فى وضع أسئلة الامتحانات وفى مباشرتها تحريريًا وشفويًا وعمليًا وأن لا تضنَّ الوزارة على المعاهد الدينية بإعارتها العدد الكافى من خيرة الأساتذة والمفتشين بحيث يكونون فى أعمالهم تابعين لإدارة المعاهد وإليها مرجعهم وعلى ذلك فكما تمت سنة على الوجه المطلوب ابتداء من السنة الأولى الثانوية فى المعاهد الدينية أُلغيت السنة التى توازيها من تجهيزية دار العلوم إلى

أن تلغى كلها فى الوقت الذى يتم فيه التعليم الثانوى فى المعاهد الدينية على النظام الجديد، على أن من يستحق الإعادة من طلبة أيه سنة ملغاة فى تجهيزية دار العلوم يُعتبر طالبًا فى السنة التى توازيها فى القسم الثانوى بالمعاهد الدينية».

«وقد رأت اللجنة أن يكون امتحان التخرج فى دار العلوم والقسم العالى المحرر فى الأزهر للغة وآدابها واحدًا للفريقين، وعلى حسب ترتيب النجاح يكون القبول فى قسم التخصص. على أنه بعد إذ ثبت بالامتحان النهائى لطلبة دار العلوم وطلبة ذلك القسم فى الأزهر أنهما متكافئان فى التخريج يُبدأ بالاستغناء عن دار العلوم».

«وقد بحثت اللجنة فى شأن مدرسة القضاء الشرعى، وبخاصة بعد إذ تقرر بادئ الرأى أن الأزهر يتولى بعد أخذه بالنظام الجديد تخريج أصحاب الكفايات العالية من القضاة والمحامين فتبين أن هناك نحو ألفَىْ محام ممن يحملون شهادة القضاء الشرعى فى حين لا يتسع المجال لكثير من هؤلاء فلَو أنه قد ضم إليهم من يخرجهم الأزهر ومن تخرجهم المدرسة كل عام لتضخم العدد وتكاثر سواد المتعطلين ممن يحملون شهادة عالية، ولهذا آثاره السيئة نحو البلاد ونحو هؤلاء المتخرجين أنفسهم. وإذ لوحظ أن وزارة الحقانية لا تحتاج إلى أكثر من ستة فى العام فى المتوسط لإلحاقهم بوظائف القضاء الشرعى وأن المحاماة قد بشمت بذلك العدد الهائل، فقد بان أنه من الميسور سد حاجة القضاء كلها بالموجودين فعلاً من الآن إلى أن يخرِّج قسم التخصص بالأزهر أصحاب الكفاية المطلوبة من القضاة والمحامين».

«واللجنة تعلم أن مدرسة القضاء الشرعى الجديدة لم يقبل عليها فى العام الماضى أحد من الطلاب بالمرة؛ حتى اضطرت وزارة المعارف إلى تحويل من طلبوا دار العلوم بعد إذ رغَّبتهم بوسائل عدة حتى رضوا بهذا التحويل. أما فى العام الحاضر فلم يتقدم إليها سوى أحد عشر».

«ولما كانت كل الدلائل تنبئ بأن هذه المدرسة تتداعى من نفسها إلى أنها لا تنتج فى الغاية إلا الإكثار من سواد المتعطلين من حَمَلة الشهادات العالية، فقد تقرر إلغاء السنة الأولى اعتبارًا من هذا العام وتحويل طالبيها إلى مدرسة دار العلوم، وتقرر كذلك مراجعة حضرة ناظر المدرسة فى شروط قبول طلبة السنة

الثانية من مدرسة القضاء فى السنة الثانية من دار العلوم ثم تخيير هؤلاء الطلبة فى ذلك حتى إذا قدروا أن من مصلحتهم هذا التحويل حُوِّلوا وأُلغيت السنة الثانية من مدرسة القضاء فى هذا العام أيضًا».

«وبهذا ترى دولتكم أن اللجنة فى جميع وسائل الإدماج الذى طلبته توحيدًا لتعليم اللغة والدين فى البلاد تحرَّت ألا تضر بأحد من الطلبة القائمين الآن أو تعترض سبيله إلى غاية أو تتحيَّف من امتيازاته المقدرة له».

«وبحثت اللجنة فى شأن إعادة الراسبين فى الامتحانات فرأت أن تغتفر إعادة سنتين فى كل قسم من الأقسام الثلاثة أما قسم التخصص فلا إعادة فيه بل يجب شطب اسم الراسب من أول مرة. ورأت ألا تقبل فى امتحانات الشهادات من الخارج إلا كل من أتم مرحلة من مراحل التعليم ورسب فى السنة النهائية لتلك المرحلة وشُطب اسمه لمضى المدة المقررة. على أنه لا يباح له الدخول فى الامتحان بعد ذلك أكثر من مرتين فى السنتين التاليتين».

«وكان مما عُنيت اللجنة بترديد النظر ومطارحة الرأى فيه جماعة الغرباء الذى يفدون على المعاهد الدينية من الأقطار الأخرى، فتبين أن التسامح الذى جرت به العادة مع هؤلاء يستدرجهم إلى عدم العناية بالتعليم والانصراف إلى ما يسىء طباعهم ويفسد أخلاقهم حتى إذا رجعوا إلى قومهم كانوا إعلانًا عن الأزهر غير كريم، فتقرر إلغاء شهادات الغرباء بحيث لا تُعطى شهادة إلا لمن يتعلم منهم التعليم المقرر أسوة بطلاب القسم النظامى».

«وفى هذا الباب لاحظت اللجنة أمرًا حقيقًا بالاعتبار ذلك أنه قد يعد طالب نفسه فى بلاده حتى يتأهل للدخول فى القسم الثانوى مثلاً؛ فضلاً عن أن هؤلاء لا يفدون عادة على مصر فى أسنان صغيرة. فرأت أن يقبل الغرباء ابتداء فى امتحان الشهادة الابتدائية والشهادة الثانوية وأن يترخص فى أمر السن معهم للانتظام فى الدراسة، على أن تحديد ذلك وضبط قواعده لمجلس الأزهر الأعلى. أما القسم غير النظامى فى الأزهر فقد رأت اللجنة أن على من يريد طلب العلم فيه أن يقدم طلبًا يبين فيه المواد التى يرغب فى دراستها فى العام حتى يتهيأ لإدارة المعاهد توزيع الأساتذة على طلاب هذا القسم وتخصيص أماكن التدريس لهم وهؤلاء لا يرقبون إلا من الجهة الأخلاقية ولا تعقد لهم امتحانات مطلقًا وإن حق لأساتذتهم أن يعطوهم إجازات فى العلوم التى يكونون قد درسوها، وكان ذلك واقعًا فى الأزهر إلى وقت قريب».

«وتذاكرت اللجنة فى شأن العدد الذى تتناوله الأقسام النظامية فى المعاهد الدينية فقررت أن يحدد مجلس الأزهر الأعلى فى كل سنة العدد الذى يقبل فى السنة الأولى فى التعليم الابتدائى مراعيًا فى ذلك بالضرورة القدر الذى ينتظم به التعليم طوعًا للمنهج المرسوم وتسوى به المراقبة الأخلاقية بحيث يسد كذلك حاجة البلاد إلى هذا النوع من المتعلمين فى غير إسراف ولا تقتير».

«وضمانًا لثبات أساليب التعليم وعدم الاضطراب بها بكثرة التعديل والتغيير تبعًا لاختلاف الآراء فى مذاهب التعليم وتمشيًا مع القانون العام فى هذا الباب، رأت اللجنة أنه يجب أن تصدر خطط الدراسة بقانون وأن تقرر مناهجها بمرسوم».

«ومما تناولته بحوث اللجنة الجهة التى تتولى إدارة أقسام التخصص فأجمع الرأى على أن تتولى إدارة المعاهد الدينية قسمَى التخصص فى الدعوة والإرشاد وفى القضاء. أما قسم التخصص فى مهنة التدريس بفروعها فقد رُئى لاعتبارات كثيرة تأجيل البَتِّ فى ذلك إلى أن يتم نظام هذا القسم.

«هذه هى الأسس التى هدانا الرأى إلى أن يقوم عليها النظام الحديث للمعاهد الدينية ويجرى فى حدودها ما ينبغى لها من وجود الإصلاح. وإننا لجد واثقين بأنها لو أصابت موافقة دولتكم فأمرتم بتنفيذها والشروع فى وضع الخطط التفصيلية لها، لكان من حق الأزهر أن يفخر بها بناء على ما سيدرك من العظمة الحقيقة باسمه والتى تستشرف إليها مطامعه من قديم الزمان».

«وإننا نرجو أن يتم فى عهدكم المبارك هذا الإصلاح السعيد. وبذلك تحققون رغبة سامية لقد طالما جالت فى صدر حضرة صاحب الجلالة مولانا المليك العظيم ودلت عليها رعايته العالية لمعاهد التعليم والدين».

«والله تعالى نسأله أن يجزى دولتكم على هذا الخير الجليل أحسن الجزاء».

«ونتشرف بأن نرفع مع هذا محاضر الجلسات التى عقدتها اللجنة والقرارات التى اتخذتها فيها ونرجو دولتكم أن تتفضلوا بقبول فائق الاحترام».

رئيس اللجنة وشيخ الجامع الأزهر

أعضاء: السكرتير البرلمانى لمعالى وزير المعارف مفتش العلوم الحديثة بالأزهر. وكيل المعارف.

زيارة ولى عهد إنكلترا وشقيقه لمصر

اعتزم حضرة صاحب السمو الملكى البرنس أوف ويلز ولى عهد إنكلترا وشقيقه الدوق أوف جلوستر رحلة إلى بعض البلاد الأفريقية مارين بمصر.

وقد أخذت حكمدارية الإسكندرية من الساعة الثالثة بعد ظهر ١٠ سبتمبر الاحتياطات اللازمة لحفظ النظام فى رصيف الترسانة وفى الشوارع المؤدية إليه والتى سيمر منها موكب سموولى عهد إنكلترا أو شقيقة دوق جلوستر.

وفى الساعة الثالثة والنصف أخذت الجالية البريطانية تحتشد على رصيف الترسانة سيدات ورجالاً وقد وقفوا صفين، وكانت الأرصفة مفروشة بالأبسطة الحمراء إكرامًا للضيفين الكريمين.

وفى الساعة الرابعة والنصف ظهرت الباخرة «قيصر هند» فى عرض البحر، وفى الساعة الرابعة والدقيقة ٥٠ دخلت الميناء، وعند الساعة الخامسة والربع رست الباخرة بين الميناء الخارجية ورصيف الفحم وعند ذلك قصدها حضرة صاحب المعالى سعيد ذو الفقار باشا كبير أمناء حضرة صاحب الجلالة الملك موفدًا من قِبل جلالته، فصعد إلى الباخرة حيث تشرف بمقابلة حضرة صاحب السمو الملكى البرنس أوف ويلز وسمو شقيقه وأبلغهما تحيات مولانا الملك وتهنئة جلالته بسلامة الوصول. وقد صعد أيضًا إلى الباخرة جناب المستر هور المندوب السامى البريطانى واللواء طومسن باشا مدير مصلحة الموانى والمنائر لتهنئة الأمير.

وكان على رصيف الميناء حضرة صاحب السعادة حسين صبرى باشا محافظ الإسكندرية وحكمدار البوليس وجناب الجنرال كونجريف قائد القوات البريطانية فى مصر وجناب قنصل إنكلترا بالنيابة فى الإسكندرية والأميرالاى حمدى الديب بك وكيل مصلحة الموانى والمنائر.

وفى الساعة الخامسة والدقيقة ٥٠ وصل إلى الرصيف لنش جلالة الملك وعليه سمو ولى العهد وسمو شقيقه وبصحبتهما معالى سعيد ذو الفقار باشا وجناب المستر هور وطومسن باشا، وكان اللنش رافعًا العلم الملكى البريطانى وكان يسير أمامه لنش كشاف للبوليس وإلى جانبيه ثلاثة لنشات من اليخت الملكى المحروسة ولنش من خفر السواحل ولنش البوليس، وعندما نزل الأميران إلى الرصيف حيا البرنس أوف ويلز مستقبليه وصافحهم باليد وقد قوبل بالهتاف

والتصفيق، ثم أخذ يسير وسط صفَّىْ مستقبليه وهو يحييهم برفع يده إلى رأسه حتى وصل إلى السيارة الملكية فركبها مع سمو شقيقه وجناب المستر هور ثم ركبت حاشيته سيارة ملكية أخرى، وسار هذا الموكب من رصيف الميناء إلى شارع الملكة نازلى إلى الكورنيش إلى دار المندوب السامى بمصطفى باشا.

وفى المساء تناولوا العشاء بدار المندوب السامى وفى الساعة العاشرة مساء أُقيمت حفلة استقبال لأعضاء الجالية البريطانية.

وفى الساعة الواحدة بعد الظهر من يوم ١١ سبتمبر تناول الأميران طعام الغداء على مائدة حضرة صاحب الجلالة الملك بسراى رأس التين، وركبا فى الساعة ١٢ والدقيقة ٤٠ اللنش الخاص بجلالة الملك من رصيف الترسانة إلى سراى رأس التين.

وقد حضر هذه المأدبة حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب المعالى الدكتور حافظ عفيفى بك وزير الخارجية وجناب المستر هور المندوب السامى البريطانى وكبار رجال القصر الملكى.

ثم عاد حضرة صاحب السمو الملكى البرنس أوف ويلز ولى عهد إنكلترا وشقيقه الدوق جلوستر قبل ظهر ٢٤ منه من مدينة القاهرة إلى الإسماعيلية حيث يتابعان رحلتهما إلى شرق أفريقية، وعلى الرغم من أن إقامة الأميرين فى الأراضى المصرية لم تكن طويلة فإن المصريين قد قاموا بواجب تحية الضيفين العظيمين التحية الواجبة لهما وقابلوهما ببشاشة، واصطفت جموع الجماهير فى طريقهما أينما ذهبا برهانًا حيًا على ما يكنه الشعب المصرى من ولاء وصفاء لشخصيهما المحترمين.

هذا، وقد تبودلت البرقيتان التاليتان بين جلالة الملك والأمير.

بورسعيد فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٨.

«حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد»

«هل لى وأنا أغادر مصر مرة أخرى أن أقدم لجلالتكم بالنيابة عن أخى وبالأصالة عن نفسى خالص شكرنا لضيافتكم وللاستقبال الودى الذى لقيناه من شعبكم حيثما حللنا. لقد سُررنا كل السرور، وسيصحبنا ما خلفته إقامتنا من أجمل الذكرى».

إدوار

* * *

قصر رأس التين فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٨

«حضرة صاحب السمو الملكى البرنس ده جال».

على ظهر الباخرة مالدا

«لقد وقع فى نفسى ما أعربتم عنه سموكم من الشعور بالأصالة عنكم وبالنيابة عن حضرة صاحب السمو الملكى الدوق ده جلوستر. يسرنى أن تذكرا سموكما تلك الإقامة ذكرًا طيبًا وأرجو لكما باسمى وباسم شعبى فى عبارات الود الجزيل خير ما يُتمنى من سفر سعيد».

فـؤاد

وفاة ثروت باشا

فى مساء السبت الثانى والعشرين من هذا الشهر ورد على مصر نبأ برقى من باريس ينعى صاحب الدولة المغفور له عبد الخالق ثروت باشا فلم يصدقه من ورد عليهم أول الأمر وراحوا يتلمسون قرائن كذبه. ذلك أن ثروت باشا كان فى فتوته وفى سن بمنجاة عادة من الموت؛ وذلك لأن ثروت باشا من رجالات مصر الذين تتطلع إليهم فى أزماتها القومية. وذلك أنه كان من السياسيين المصريين القلائل الذين رسموا لأنفسهم فى معالجة القضية المصرية برنامجًا معينًا ظاهرته البارزة أنه برنامج عملى.

لكن النبأ ما لبث أن تأكد بما ورد بعد النبأ الأول من الأنباء التفصيلية ومن الأنباء الرسمية. فتولى الحزن أصدقاء الفقيد وعارفى فضله وعم الجزع البلاد كلها بحق، وبعث دولة رئيس الوزارة ورئيس الوفد وغيرهما من الأساطين برسائل التعزية إلى أسرة الزعيم الراحل الكريم، كما خف كبار المصريين فى باريس سراعًا إلى الدار التى كان فيها يشتركون فى المصاب ويتبادلون فيه العزاء.

ولئن كنا قد وضعنا عبد الخالق ثروت باشا موضع النقد والتحليل من هذا الكتاب على سننتا فيمن تولى رياسة الحكومة إبان هذا العهد الذى نؤرخه، فإننا نسجل لهذا الفقيد أنه كان من أبناء البلاد المتميزين بالكفاءة والمقدرة، المدلين فى سبيل نهضتها وفى سبيل قضيتها بكل ما يستطيعون الإدلاء به، مخلصين فى دائرة ما يعتقدون أنه الخير لها وأنه الصواب.

وهكذا كان ثروت باشا وهو عضو فى لجنة المراقبة القضائية وهو سكرتير المستشار القضائى وهو نائب عام لدى المحاكم الأهلية وهو مدير لأسيوط وهو وزير ونائب للجامعة المصرية وهو رئيس للوزارة.

* * *

أصبح نهار ٢٣ سبتمبر والأمة فى حداد والصحف يحيط بصفحاتها إطار أسود، وتضع فى صدرها صورة الراحل الكريم مُعدِّدة مناقبة والكُتّاب والشعراء يتبارون فى رثائه، وفى الحق أن الأمة على اختلاف طبقاتها قد قامت بما ينبغى نحو الفقيد العظيم.

وكذلك نعته صحف بلاد الشرق جميعًا والصحف الأوروبية ونشرت التيمس الإنكليزية لأحد مراسليها كتابًا جاء فيه:

«فقدت مصر بوفاته أقدر رجل من رجال الدولة فيها وأزكى سياسى من ساستها منذ أيام نوبار باشا ورياض باشا؛ فقد كان لينًا أريبًا حاذقًا قوى الحجة وكان يختلف اختلافا بيّنًا عن خصمه فى وقت من الأوقات ثم صديقه ورئيسه أخيرًا، ونعنى به زغلول باشا. وكان من سوء الحظ أن هذين الرجلين اللذين كان يجب أن يكونا متممين الواحد للآخر كانا فى معظم مدة حياتهما السياسية متنافسين: وقد نال زغلول باشا ما ناله من النجاح بأبسط الوسائل وأوجز الطرق فكان يناشد فى خطبه عواطف الشعب الساذَج السريع التأثر وكان ذا مقدرة على التأثير فى الاجتماعات واكتساب قلوبهم وعواطفهم، وهو ما كان ثروت باشا مفتقرًا إليه كل الافتقار. فقد كان ثروت باشا يوجه خطابه إلى مقامات أكثر رفقائه جماعات المحامين والموظفين وأرباب الصناعات من المصريين وغير المصريين وأعضاء الطبقة الحاكمة القديمة: ويفسر الفرق بين الرجلين اختلافهما فى الجنسية فزغلول باشا كان فلاحًا وله دهاء الفلاح المصرى، ولكنه كان على درجة فائقة من النشاط والهمة والصراحة والحيوية فكان لسانه ينطق بما يجيش فى صدره: أما ثروت باشا فكان ابن مراكشى وربما كان من القبائل والأرجح أنه من أصل عربى وكان يكتم عواطفه ويخفى آراءه بمهارة غير مألوفة. وقال أحد معارفه الأوروبيين إنه لم يكن مخاطبه يلحظ أدنى شىء من حقيقة أفكاره. وكنت إذا ما كلمته تشعر دائمًا أن وراء نظارتيه من التحفظ والمعلومات ما هو أهم كثيرًا مما شاء أن يفضى إليك به. وكان ثروت

باشا يكاد لا يذكر إزاء أساليب زغلول باشا ولكنه كانت له طُرُقه الخصوصية فى تأييد مطالب مصر وأمانيها ولابد من التسليم بأن ثروت باشا كان فى سبيل الدفاع عن نفسه ضد حملات الزغلوليين يقلل من أهمية التحفظات التى انطوى عليها تصريح سنة ١٩٢٢، وكانت النتيجة أنه عندما كانت الحكومة البريطانية تذكّر مصر بتلك التحفظات كان الجمهور المصرى غير المُطّلع على حقائق الأمور يتهمها بعدم المحافظة على عهودها».

«وكانت شخصية ثروت باشا فى خلال مدة خدمته كلها سببًا لزيادة هيبة المنصب الذى كان يتولاه، وقد أبدى مقدرة إدارية وقضائية ظاهرة واستقلالاً فكريًا وشجاعة أدبية وكان خطيبًا مفوهًا ومناقشًا حاذقًا وذا براعة فى الأساليب والمناورات البرلمانية وكان أكثر من ند فى المناقشة مع مواطنيه. وكان زغلول باشا يتجنب دائمًا محاورته مباشرة وجهارًا وكان هو الرجل الوحيد الذى يخشاه زغلول».

«ومتى كُتب تاريخ مصر بعد الحرب فسيكون الاسمان البارزان فيه اسمَىْ زغلول وثروت، ومما لا ريب فيه أنه سيكون لثروت أرفع المقامين. نعم أنه لولا شخصية زغلول لما بلغت الحركة الوطنية المصرية ما بلغته من المدى والأهمية؛ ولكن من المؤكد أنه لولا ثروت لما أنتجت تلك الحركة نتائج كنتائج سنة ١٩٢٢. وبالحقيقة أن مصر مدينة بمركزها السياسى الحالى ونظامها الدستورى لثروت باشا، وقد كانت مصر تتطلع إليه وحده لترقية هذا المركز ترقية أخرى».

«وقد حزنت مصر على زغلول باشا لأنها فقدت بوفاته رجلاً تحبه وتعترف لجميله كشهيد وبطل خدمها بشجاعة إبان محنتها. أما ثروت فتحزن عليه ليس لأنه أكسبها أشياء كثيرة فيما مضى فحسب بل لأنه المصرى الوحيد الذى عقدت عليه كل آمالها المقبلة. ووفاته من وجهة النظر المصرية كارثة لأنه ليس هناك من يمكن أن يحل محله على وجه التقريب، وهذا أمر تعترف به جميع الأحزاب السياسية. ووفاته بلا مغالاة جعلت كل البلاد فى حداد عليه وهى أكبر صدمة عانتها مصر فى عصرها الحديث».

وفى يوم ٢٤ سبتمبر، احتُفل بتشييع جثة المرحوم ثروت باشا إلى محطة ليون احتفالاً عظيمًا مهيبًا فقبل الساعة الثالثة بعد الظهر ذهب إلى جامع باريس كثيرون من الكبراء والوجهاء المصريين والفرنسيين أصدقاء مصر ومن السوريين

والجزائريين وكان معالى محمود فخرى باشا يستقبلهم عند وصولهم. وفى الساعة الثالثة نُقلت الجثة من قاعة المحاضرات فى المعهد الإسلامى وسِير بها فى خلال الحدائق إلى الجامع حيث صلى عليه إمامه وتألف بعد ذلك موكب المشيعين. وكان النعش مغطى بأكاليل الأزهار البديعة، ومنها أكاليل عديدة أرسلها بعض الكبراء المصريين وفى مقدمتهم عدلى يكن باشا وعلى الشمسى باشا.

وقد سار وراء النعش مصطفى ثروت بك نجل الفقيد العظيم يتبعه الكولونيل أردلبير الموفد من رئيس الجمهورية الفرنسية والكونت دى سان كنتان مدير قسم الشؤون الأفريقية فى وزارة الخارجية الفرنسية وممثل الحكومة الفرنسية فى هذا الاحتفال، ثم معالى محمود فخرى باشا وزير مصر المفوض فى باريس، ثم ضابطان يمثلان الكونشيلير الأكبر لجوقة الشرف ثم وفد من ثلاثة ضباط كبار من ممثلى القيادة العسكرية لحامية بأريس، ثم عدلى يكن باشا وعبد الحميد سليمان باشا والمستر هندرسن ممثل السفارة البريطانية فى باريس ثم جمع الوجهاء الذين هم الآن فى باريس وكثيرون من الفرنسيين، ويزيد عدد الذين ساروا فى الموكب على أربعمائة منهم مائتان وخمسون طالبًا مصريًا برياسة الدكتور الديوانى بك والدكتور أبو زيد بك، وقد سار فى الصف الأول على الشمسى باشا وسرى باشا وطاهر نور باشا والعبانى باشا ومدحت يكن باشا وواصف غالى باشا، وعلى الجزار بك ومحمود خليل بك من أعضاء مجلس الشيوخ المصرى ثم فؤاد كامل بك وطاهر اللوزى بك والهلباوى بك، وعطا عفيفى بك وسينوت حنا بك ومراد سيد أحمد بك وسليمان أباظة بك والحفار محمود مختار أفندى ومحمد فهمى بك وأبو بكر راتب بك. ثم وفود كثيرة بينها المسيو روبير رينو السكرتير العام للمعهد الإسلامى بالنيابة عن السيد قدور بن غبريط المتغيب الآن عن باريس، وأئمة جامع باريس وموظفو الجامع والمسيو إنكيزى السكرتير العام للجنة فرنسا وسوريا ونجيب الأرمنازى أفندى ممثل الجمعية السورية الحربية والقيعى أفندى رئيس الجمعية المصرية والمسيو هرمس من موظفى بنك مصر فى باريس وعبد الرحمن برغاش باشا من كبراء مدينة رباط. ووفد جزائرى مؤلف من الدكتور بنتامى رئيس جمعية المنتخبين المسلمين فى الجزائر والسيد بومدين مساعد محافظ مدينة الجزائر والسيد جارولاى مدير مكتب الحاكم العام فى الجزائر، وكان بين أعيان القاهرة الذين ساروا فى الموكب

الأمير جورج لطف الله ومصطفى الخولى بك وحسين هيكل بك ومحمد على دولاور بك والمسيو ميرياب وروبير رولو والسير ماكلريت المستشار القضائى الأسبق والمسيو هنرى كرامر والدكتور كرامر والمسيو لندوير والدكتور وانيبر وإبراهيم قابيل بك وجميع موظفى المفوضية المصرية والقنصلية المصرية فى باريس، وكان بين الوجهاء الفرنسيين فى الموكب المسيو مرشال ليبون والمسيو مشال والمسيو بيانكى والمسيو كلوت. وكانت السيدة هدى شعراوى ذهبت إلى الجامع فكتبت اسمها فى سجل المُعزِّين وأرسل مهراجا كابورتالا فى الصباح تعزيته إلى أهل الفقيد العظيم.

وقد سار الموكب العظيم المَهيب على مهل من الجامع إلى محطة ليون فوصل إليها فى الساعة الرابعة بعد الظهر، وهناك وضع النعش فى عربة خاصة لنقله إلى مرسيليا. ثم أخذ المشيعون بتعزية مصطفى ثروت بك الذى كان يذرف الدمع من شدة الحزنِ والتأثر، وقدم له الكونت دى سان كنتان التعزية باسم الحكومة الفرنسية قائلاً إن جميع السياسيين الفرنسيين يحفظون أجمل ذكر لوالده الرجل السياسى المصرى العظيم، وعند انتهاء الحفلة سار محمود فخرى باشا بمصطفى ثروت بك إلى المفوضية المصرية ورافقه إلى منزل أسرته.

وعلى إثر ذلك ذهب معالى محمود فخرى باشا إلى قصر الإليزيه فإلى وزارة الخارجية الفرنسية فإلى ديوان جوقة الشرف ثم إلى الچنرال غورو حاكم باريس العسكرى، معربًا عن الشكر فى مناسبة الاشتراك فى تشييع جثة الفقيد العظيم.

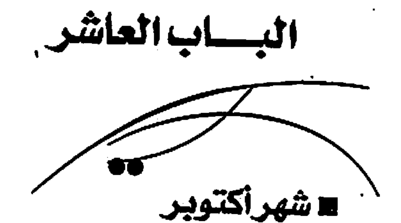
تشييع الجنازة فى مصر

وفى يوم ٣٠ سبتمبر، كان قد وصل جثمان الفقيد إلى مصر وتقرر أن تُشيع جنازته باحتفال رسمى من محطة العاصمة فى الساعة الرابعة بعد الظهر إلى مدافن الإمام الشافعى.

وقد مثلت الجنازة الأمة المصرية على اختلاف طوائفها خير تمثيل، ولم تبقَ نقابة ولا نادٍ إلا كان له شرف السعى فى هذا الواجب الوطنى البرىء.

■■■

الباب العاشر

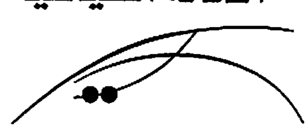


■ شهر أكتوبر

■■

الفصل الأول

الحالة السياسية



كان الناس يتوقعون أن يتغير لون السياسة الإنكليزية مع مصر فتبدو فى الجو ظواهر أخرى سواء أكانت لخير مصر أم لغير ذلك؛ إذ كان من العسير أن يقتنع أحد بأن ما اعترى الحياة النيابية فى مصر من وقف، والنظام الدستورى من بتر قامت به الوزارة المصرية مستقلة عن مشورة دار المندوب السامى فى القاهرة. ولكن شيئًا من ذلك لم يحدث.

وكان المندوب السامى البريطانى «اللورد جورج لويد» لا يزال فى لندن. وقد أقامت له شركة (جلوفر) مأدبة عشاء فى مساء ٥ أكتوبر حضرها كثيرون من كبار الإنكليز، فألقى اللورد خطابًا استطرد فيه القول عن مصر جاء به: «إن جميع الأحوال تجعلنا نتوسم بأن العلاقات بين مصر وبريطانيا أخذت تصير أكثر فأكثر علاقات ودية ....

....

إنه مما يساعد على تحسن هذه العلاقات تحسنًا عظيمًا هو أن يزداد التجار وأرباب المصانع تنشيطًا لقوى مصر المتزايدة التى تؤهلها لأن تكون سوقًا هامًا»(١).

وقد علقت الصحف على هذه الخطبة فكتب أغلبها محبذًا سياسة حُسْن التفاهم مع إنكلترا ولكن لم يحدث ما كان يتوقع الناس من تغيير فى اتجاه التيار السياسى، ومضى شهر أكتوبر ولم نشتمَّ رائحة مفاوضة أو محادثة ولا تمهيدًا

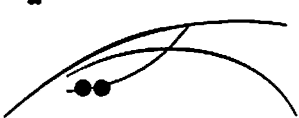
(١) برقيات الأهرام فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٨.

لمثل ذلك. ولعل ذلك لعدم استقرار الوزارة المصرية الحاضرة وقرب عهدها بتولى الحكم وخلاف ذلك.

■ ■ ■

الفصل الثانى

الحالة الداخلية



ظلت الحالة طوال شهر أكتوبر من هذا العام ذات لون واحد حيث مضت الوزارة فى تنفيذ برنامجها فى الإصلاح الداخلى ونشاطها فى سبيل جذب الأنصار من ناحية، ومعارضة الوفد لكل ما تقوم به الوزارة وما تشرِّعه من ناحية أخرى.

وفى الحق، أن الوزارة قد كسبت أنصارًا أو ظهر لها أنصار ومؤيدون. فمن يراجع تاريخ الوزارات السابقة يوم كان يرأس المعارضة المغفور له سعد باشا ثم يرجع ببصره إلى العهد الحاضر، يَرَ أن ذلك كان زمانًا لا يجرؤ فيه مؤيد للوزارة أن يفوه بكلمة حتى فى بيته وبين أهله، فقد كان سعد ذا سلطان منبسط على أدمغة الكافة يصرفها كمشيئته وينفذ بها إرادته، وفق رغبته ولم تتواتر قوة سعد ونفوذه فى أحد من خلفائه؛ لهذا ظهر القائلون بالوزارة الحاضرة وانبرى المؤيدون لرأيها يقولون كلمتهم فى جرأة وصراحة نشرًا فى الصحف وتلاوة فى الحفلات، وإليك مثلاً من ذلك. قال أحمد بك والى فى احتفال الفيوم(1)......

«أما والله لئن كان ذنبًا كما يفترون فأنت تعلم أنهم مجرموه ومُسببُوه ولئن كان هذا شرًا تبين طريقًا إلى الخير، فقديمًا قال المصلحون إنَّا لا نصل إلى الحق حتى نخوض إليه الباطل خوضًا».

إلى أن قال مخاطبًا رئيس الوزارة:

«سر فى طريقك المُعبَّد الذى ارتسمته لنفسك فرضيناه تحرسك عناية الله ويدل بك هديه.. إلخ».

---

(1) ذكر خبره الباب السابق.

«قال الأستاذ محمد بيومى المحامى فى الاحتفال نفسه بعد كلام:»

«فى هذا الوقت العصيب الذى جبُن فيه حتى أفراد الأكثرية البرلمانية ولم يستطيعوا رفع صوتهم فى وجه طائفة منهم أرادت أن تنفرد بالحكم فتجعل الشورى مهزلة وتدبيرًا تقدمتم بثبات وإقدام للقضاء على الفوضى ولإنقاذ الأمة من نتائجها الخطرة».

«كنت إذًا يا صاحب الدولة أول من وقف فى وجه العابثين بنظامنا النيابى على ما لهم من نفوذ ألزم أكثريتهم السكوت على ما حل بداخليتنا من خلل وفساد».

«ولم تقف همتكم عند إنقاذ الموقف بل بمجرد أن توليتم الحكم انصرفتم فى سكينة وهدوء إلى إصلاح جميع مرافقنا الحيوية مادية كانت أو معنوية».

«حظرتم على النشء الاشتغال بالسياسة لينصرفوا للتضلع فى علومهم بأوفر قسط فيصبحوا رجالاً صالحين لتحمل الأعمال التى تتطلبها فى المستقبل عظمة وطننا العزيز».

«ثم شرعتم فى حماية الفلاح وهو عماد ثروة البلاد من الأمراض الفتاكة المهددة لكيانه فعملتم على ردم البرك المنتشرة فى القرى وعلى إنشاء المستشفيات حتى لا يُحرم من وسائل الإسعاف والعلاج ثم على تعميم المياه الصالحة للشرب فى القرى لإنقاذه من الأمراض الكثيرة التى طالما أنهكت قواه».

«وعالجتم الأزمة القطنية فأسرعتم بالتسليف على الأقطان حتى لا يضطر الفلاح لبيع قطنه بأبخس الأثمان. ولم يُنسكِم الفلاح شؤون غيره من طوائف العمال بالمدن فشرعتم فى سَنّ قانون لحمايتهم؛ فضلاً عن بناء مساكن صحية لهم تكفل راحتهم ونعيمهم».

«وفى الوقت الذى تعملون فيه على صيانة النشء وحماية الفلاح وجهتم عنايتكم لمشروعات الرى والصرف الكبرى، وهى مشروعات حيوية طالما تاقت الأمة لتحقيقها ليتسنى لنا الانتفاع بكل شبر من أرضنا الزراعية واستثمار خصبها؛ فتنمو ثروتنا العامة ويتمتع سكان القطر برخائه الوافر».

«وسنحت لكم فى السياسة الخارجية فرصة ذهبية فلم تتركوها دون الانتفاع بها، وقبلتم إشراك مصر فى ميثاق السلام وبذلك أشركتموها فى الحياة الدولية العامة».

«قمتم يا صاحب الدولة بهذه الأعمال الجليلة فى فترة قصيرة لا تتجاوز الثمانين يومًا من غير جلبة ولا إعلان؛ فأعجبنا بدولتكم فوق إعجابنا بشجاعتكم وجئنا اليوم نبايعكم على الرئاسة والزعامة».

«وكيف لا نبايعك وقد عملت فى أقل من ثلاثة أشهر ما لم يقُمْ به مجلسنا النيابى فى أربع سنوات».

* * *

فليس من شك فى أن الوفد كان قد أسخط بتصرفاته يوم مكِّنت له الظروف السياسية من الحكم وبسطت سلطانه على البلاد، طائفة قد ظهروا فى جانب خصومه وظاهروهم حين دالت دولة الوفد فى الحكم.

هذا إلى جانب ما كانت تُظْهره الوزارة من الشدة مقرونة بالحزم مما كسا هذا العهد ثوبًا من الهدوء والطمأنينة أحس بهما جميع الناس.

نشاط الدعوة الوفدية فى إنكلترا

«ضيقت الوزارة المحمدية الخناق على الوفديين فى مصر وأخذت عليهم أكثر السبل، ولكن نشاط دعايتهم فى إنكلترا كانت تظهر آثاره فيما ينقله البرق ويحمله البريد إلى الصحف المصرية».

ففى يوم ٥ أكتوبر نشرت جريدة كوكب الشرق نص ترجمة خطاب كانت قد نشرته جريدة (مانشستر جارديان) لحضرة الدكتور حامد محمود، وهذا نصه مع مقدمة الكوكب قالت:

أشارت الأنباء البرقية الخاصة إلى خطاب بعث به حضرة النائب المحترم الدكتور حامد بك محمود إلى جريدة المانشستر جارديان بتاريخ ١٩ سبتمبر الماضى بمناسبة مسلك الحكومة الحاضرة نحو الصحف الوفدية. وقد ورد البريد الإنكليزى الأخير وفيه نص هذا الخطاب.

«جناب رئيس تحرير المانشستر جارديان

سيدى - إن تلغراف روتر المنشور فى عدد جريدتكم الصادر بتاريخ ١٧ الجارى يلتمس للحكومة المصرية سببًا لإلغاء بعض الصحف المصرية، ولا سيما الوفدية منها وهو نشر «الأنباء الكاذبة بقصد إثارة الخواطر على النظام الحاضر»، وزيادة على ذلك، فإن التلغراف المشار إليه يقول إن كلتا الجريدتين (يعنى البلاغ

وروزاليوسف) أصرت على نشاطها العدائى على الرغم من الإنذارات السابقة والتكذيبات الرسمية».

«وفى استطاعتى أن أؤكد لكم أن الحال ليست كذلك. وحقيقة الأمر أن جريمة تلك الصحف هى نشر ما وقع حقًا فى طنطا، خلال زيارة رئيس الوزراء لتلك المدينة التى نشرت عنها الصحف الإنكليزية أنها كانت استقبالاً حماسيًا».

«ولقد وصلت إلىَّ البرقية التالية من مصدر مسؤول فى القاهرة وهى تصف تمام الوصف ذلك الاستقبال الحماسى، وهذا نصها:»

«وأرسل محمد محمود باشا رغبة منه فى الإعلان عن شهرته الذائعة أمرًا إلى مدير الغربية ليجبر أعيان الأقاليم على أن يدعوه إلى زيارة طنطا. ولما فشل المدير فى ذلك التجأ إلى بعض العُمُد النكرات».

«ولما أُعلن عن الدعوة من جانب أولئك العُمُد الذين وضحت حقيقة شخصياتهم بإعلان الدعوة انهالت الاحتجاجات الشديدة من جميع أعيان الأقاليم وهيئاتها التمثيلية، معلنين أنها سُبَّة كبرى لهم أن يرحبوا برجل ألغى برلمانهم. وعلى الرغم من ذلك، فقد قام محمد محمود بالزيارة فأغلق أهالى طنطا حوانيتهم ونوافذ منازلهم إلا القليل منهم الذين أُجبروا بقوة البوليس على استمرار فتح حوانيتهم. والصور الشمسية دلائل قوية لها قيمة».

«لقد استُقبل محمد محمود باشا من العمد وموظفى الحكومة والبوليس الملكى والخفراء، والآخرين وقفوا فى طريقه لابسين ملابس الأعيان التى وزِّعت عليهم من قبل الزيارة، ويمكن فى هذا المقام أيضًا أن نستدل على صحة ذلك بالصور الشمسية. ولقد تردد الهتاف بحياة الوفد وحياة النحاس باشا، وحياة البرلمان، ووصل إلى مسامع رئيس الوزراء. وإذا كان فشل الزيارة ونشر التفصيلات الصادقة عن هذه الحوادث مما أثار الوزارة التى أمرت بوقف البلاغ وروزاليوسف أربعة شهور وأنذرت «كوكب الشرق» وألغت مجلات أسبوعية عديدة إلغاء نهائيًا وكانت دعوى الحكومة هى أن هذه الصحف تحمل على النظام الحاضر، وأضافت أن «البلاغ» يتهم القضاء بالباطل بالتدخل فى المنازعات السياسية».

«أما من الحملات على النظام غير الدستورى الحاضر، فالواقع أن صحف الوفد تنتقد ذلك النظام، وكذلك تعمل كل صحيفة معارضة فى أية مملكة من الممالك، ولكن ذلك قلَّما يكون سببًا كافيًا لإلغاء الصحف».

«وإن الحجة فى معارضة البلاغ لأنه ينتقد السلطة القضائية حجة غريبة جد الغرابة بحكم ما وصل إلىَّ فى برقية للنحاس باشا نفسه! فقد أشار إلى أن الانتقادات التى نُشرت فى «البلاغ» بصدد قرارات معينة أصدرتها المحاكم الجزئية، انتقادات وجيهة لأن هذه القرارات والأحكام أُلغيت استئنافيًا والظاهر أنه إذا كان «البلاغ» قد أجرم بالحط من كرامة السلطة القضائية، فكذلك محكمة الاستئناف تكون متهمة بنفس الجرم؛ وفضلاً عن ذلك فإن الاتهام بالحط من كرامة القضاء اتهام غريب من حكومة عدلت قانون القوانين، ألا وهو دستور البلاد».

«وتفضلوا بقبول....

حامد محمود

عضو البرلمان المصرى».

حديث مع نائب وفدى

وفى يوم ٥ أكتوبر، أبرق مراسل الأهرام من لندن إلى جريدته يقول(١):

«نشرت جريدة «المانشستر جارديان» حديثًا جرى لأحد مُكاتبيها مع النائب المصرى عبد الرحمن عزام بك عن الحالة السياسية الحاضرة فى مصر، فقال عزام بك إنه لا يمكن تبرير الانقلاب الذى حصل فى مصر إلا فى حالة واحدة وهى إذا ما كان البرهان قد قام حقيقة على أن الحكومة البرلمانية قد فشلت. ولكن شيئًا من ذلك لم يثبت مطلقًا؛ بل إن الأمر ضد ذلك فإن أشد الناس تشاؤمًا دهش إذ رأى الإدارة البرلمانية تسير بكفاءة وتنتج فوائد عظيمة باهرة للبلاد المصرية. وقد استفاد الشعب المصرى منها اجتماعيًا واقتصاديًا وأدبيًا، وقد أصدر البرلمان المصرى قرارات ووافق على اعتمادات بملايين الجنيهات خاصة بشراء السماد وبذور القطن وغير ذلك مما هو ضرورى للفلاحين ومنتجة لهم أنواعًا جيدة من القطن بأسعار معقولة، من ذلك إصدار البرلمان قانون التعاون وقانون منع خلط القطن وقانون تحديد المساحة المزروعة قطنًا. وكذلك تم فى ميدان الزراعة أعمال عظيمة مما يشرف البرلمان الذى قام بتشكيل لجنة لتدرس المسائل اللازمة لإصلاح البورصة حتى يكون عملها جزيل النفع للمنتجين

---

(١) الأهرام فى ٦ أكتوبر.

والمستهلكين على السواء. كذلك لا يمكن إنكار جهود حكومة مصر الدستورية فى مسألة الرى والأعمال العامة. وقد انتقد الأستاذ عزام بك ادعاء رئيس الحكومة الحالى فضل هذه الإصلاحات والأعمال إلى عهده وإدارته. وقال عزام بك إن الحكومة الدستورية وضعت برنامجًا فى العلم يعجل بمحو الأمية فى الشعب المصرى فى مدى العشرين سنة التالية. فيصبح ملايين المصريين متعلمين عند نهاية هذه المدة، مع العلم بأن عدد الطلبة المصريين يبلغ الآن ٦٧٠ ألف طالب. كذلك أصدر البرلمان قرارات عدة تتعلق بتوسيع المواصلات وتتميمها فى البلاد، وقد تم من ذلك شىء عظيم يرجع الفضل فيه إلى النظام الديموقراطى البرلمانى ومما لا ريب فيه أن الإدارة الحكومية فى عهد البرلمان قد وجِّهت كلها إلى العمل بهمة. وبلغ من أمر البرلمان فى ذلك أن خشى البعض فى إنكلترا من أن يكون البرلمان صاحب القوة وحده وأن تضعف السلطة التنفيذية، وسبب تخوفهم عائد إلى أن بيروقراطيى الحكومة المصرية هم رجال من الذين خدموا فى العهد القديم قبل وجود البرلمان وأنه قد يندفع البرلمان الناشئ للإصلاح اندفاعًا يؤدى إلى زيادة الضرائب وإثقال كاهل الميزانية ولكن شيئًا من هذه المخاوف لم يحصل. فقد نظر البرلمان الميزانية نظرة جديدة وأدق مما تنظره الديموقراطيات التى هى أقدم منه عهدًا وبحث فى مشتملاتها وتفاصيلها وحذف من باب المصروفات كل المبالغ أو الاعتمادات التى لا محل لها ولا فائدة ظاهرة منها حتى توصل أخيرًا إلى إيجاد التوازن المطلوب فى وضع الميزانية. ثم أوضح عزام بك أن عدم ثبات النظام البرلمانى فى مصر راجع إلى أن إبهام تصريح ٢٨ فبراير قد جعل كل ثبات مستحيلاً فإنه قد ترك العلاقات بين البلدين من غير تسوية وتحديد، وكان يعقب كل فشل فى محاولة الوصول إلى تسوية هدم النظام البرلمانى كنتيجة هذا الفشل وهذا النظام البرلمانى الذى لم توافق عليه وترضى به العناصر الرجعية فى مصر التى جهودها قد وجِّهت إلى التمتع بانتصار جديد من هذا الانقلاب الحاضر».

رد على حديث النائب الوفدى

وقد أبرق مراسل السياسة اللندنى يقول(١):

«نشرت جريدة مانشستر جارديان خطابًا ورد إليها من أحمد عبود بك العضو بمجلس النواب السابق علق فيه على الحديث الذى أفضى به عبد الرحمن عزام

---

(١) السياسة فى ١١ اكتوبر.

بك إلى أحد مندوبى الجريدة قال فيه: قرأت لعزام بك حديثًا أفضى به لأحد مندوبكم أطرى فيه إطراء جمًا أعمال البرلمان المصرى المنحل، ولا أرى لأى سبب كان له الحق فى أن ينشر فى هذه البلاد ماذا فعلته الحكومة البرلمانية لمصر وعلى الأخص إذا لوحظ أن كل القوانين التى عدَّدها عزام بك ترجع إلى عمل الحكومة فى حياة المرحوم زغلول باشا، لذلك كان مما يدعو إلى الأسف أن يلجأ أى مصرى معتمدًا على عطف الصحافة البريطانية ومجاملتها كى يبسط مظالم أو شكاوى هى فى الحقيقة يمكن بحثها فيما بيننا فى وطننا. وهل لى أن أؤكد الآن أن ليس لدى الحكومة المصرية الحاضرة التى كان رئيسها متمتعًا بثقة المرحوم زغلول باشا المطلقة؛ كذلك ليس لدى مؤيديها أى رغبة فى إلغاء النظام البرلمانى أو الافتيات عليه بل إن الأمل كبير أن تتاح الفرصة لإعادة الحياة النيابية فى مصر بأسرع ما يمكن. أما الانقلاب الأخير الذى حدث فلم يكن القصد منه إلغاء هذا النظام؛ بل جعله أكثر ملاءمة وجعله أكثر إيفاء بحاجات الشعب الحقيقية ورغباته».

على هذا المنوال نشطت الدعوة فى لندن وزادها نشاطًا وصول عضو الوفد الوزير السابق الأستاذ وليم مكرم عبيد والآنسة قرينته فى مساء ٥ أكتوبر إلى لندن وقد سُمح لهما بالإقامة[١].

رسالة مصرى إلى التيمس

ويظهر أن أحمد عبود بك النائب الوفدى السابق وصاحب جريدة الكشاف - الموقوفة الآن عن الظهور بسبب رغبة صاحبها اتخاذ استعدادات أخرى لظهورها بمظهر أقرب إلى الكمال - قد أخذ نفسه بالدفاع عن الوزارة المحمدية مدة مُقامه بإنكلترا، فلم يمض بعيد عن رده على النائب عبد الرحمن عزام حتى نشرت له التيمس الصادرة بتاريخ ١١ أكتوبر رسالة أخرى يقول فيها[٢]:

«ألاحظ أن الدعاة السياسيين يحاولون أن يخلقوا هنا اعتقادًا بأن الحكومة المصرية الحاضرة ألغت البرلمان المصرى، وإننى كمصرى وكعضو فى البرلمان السابق أستطيع أن أؤكد أن نية كهذه ليست لدى الحكومة الحاضرة فليست تريد

---

(١) الأهرام فى ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٨.

(٢) السياسة فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٨.

إلغاء النظام البرلمانى، وإنما هى تريد أن تجعله أكثر عدلاً وقائمًا على أساس أكثر صلاحية حتى يكون أكثر انطباقًا وتعبيرًا عن رغباته وحاجاته».

«أما النظام البرلمانى الذى كان قائمًا فلم يكن موجودًا كى يحكم البرلمان السلطة التنفيذية، وإنما كانت السلطة بين جماعة عدت أطماعهم فابتعدوا عن ابتغاء خير البلاد. وأستطيع أن أؤكد أن أطماعهم السياسية الداخلية والخارجية التى جرت عليها الحكومة الماضية منذ وفاة المرحوم زغلول باشا أثبتت بجلاء سوء استعمال تلك الطائفة لسلطتها وأن الحوادث التى أدت إلى إسقاط الحكومة الماضية كانت أقوى دليل على وجوب إحداث تغيير لا مناص منه، وهذا التغيير يتم الآن ولكن الإجراءات التى اتخذت لم تكن موجهة إلى إلغاء النظام البرلمانى وإنما هى موجهة إلى تحسينه وإذا ما كُللت هذه المجهودات بالنجاح فإن الأمل قوى أن تعود الحياة الديموقراطية على أخيَر صورها فتؤدى لبلادى الإصلاحات الواجبة وتقوم فيها بالإدارة الحسنة وتمهيد الطريق للتفاهم مع بريطانيا العظمى على أساس الأمانى الوطنية، وبمعونة جلالة الملك فؤاد وإرشاده تأمل الحكومة الحاضرة أن تتم المشروعات الإصلاحية الكثيرة التى طال عليها الأمد وأن يقوم بإصلاحاتها الإدارية الأخرى التى احتواها برنامج الوزارة والتى بدأت فى تنفيذه والذى لم تمضِ فى العمل هذا النحو من السرعة والحزم وزارة مصرية قبلها فى العهد الحديث».

حديث للأستاذ وليم عبيد

«نشرت جريدة (الديلى هرالد) الصادرة بتاريخ ١٢ أكتوبر حديثًا لأحد مندوبيها مع الأستاذ وليم مكرم عبيد، هذا نصه[1]:»

«يلوح أن الناس فى إنكلترا لا يعرفون خطورة الحالة فى مصر فهناك محاولات يقصد منها الحط من أهمية إنهاك حرمة دستورنا وتصوير الحكومة المصرية الحاضرة غير الدستورية بأنها تكرس نفسها لإنجاز برنامج إصلاحات اجتماعية عظيمة الشأن، كأن هذه الإصلاحات كانت السبب الحقيقى لما حدث من الانقلاب. على أنه لا يوجد فى مصر أحد علق أهمية على ما يُقال عن هذه الإصلاحات، فلا حاجة بهم إلى غلق البرلمان لفتح مستشفيات أو حرمان الأمة بأسرها من حريتها الدستورية ببيع بضعة آلاف فدان من أطيان الدومين؛ الأمر

---

(١) الأهرام فى ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٨.

الذى أقره البرلمان فعلاً. وبالحقيقة وواقع الأمر أن مصر لن تشهد عهدًا أكثر ازدهارًا ماديًا وأدبيًا من عهد حكوماتها البرلمانية. فالحكم البرلمانى الذى أعانه محمد محمود باشا بما أحدثه من الانقلاب هو الذى أوجد التعليم الإجبارى للبنين والبنات، وهو الذى وضع قانون تنظيم الجامعة والتعليم الفنى وهو الذى أنشأ التعاون الزراعى وسن القوانين لحماية النقابات الصناعية وجعلها شرعية وهو الذى أصلح الشؤون المالية ونظام سكك الحديد وهو الذى سن لائحة الطيران المدنى، وقام بطائفة أخرى من الإصلاحات والأعمال المفيدة».

«أما مسألة بيع أطيان الحكومة للفلاحين الذى يقال عنها بأنها من الإصلاحات العظمى التى فكرت فيها الوزارة الجديدة، فإنها من المسائل الجارية باطّراد منذ ثلاثين عامًا. والذى يجرى الآن فعلاً ليس من قبيل الإصلاحات الاجتماعية بل ضرب من ضروب رد الفعل. فقد عمد برلماننا لمدة ثلاث سنوات - وقد تُمد هذه المدة إلى أجل غير مسمى - إلى أن تتخلص البلاد من نفوذ «الفئة الصغيرة» المقصود بها الوفد الذى أحرز الأغلبية السابقة فى كل انتخاب من الانتخابات البرلمانية».

«ولا حاجة فى أن أقول إن حل البرلمان على هذا النمط مخالف للدستور كل المخالفة، لأن الدستور المصرى ينص على أن مجلس النواب لا يجوز حله إلا لمدة شهرين وأن مجلس الشيوخ لا يمكن حله وانكسب ذلك أن جميع الحريات الدستورية انتُزعت، فعدنا إلى عهد الانتقال الاستبدادى وإلى تفتيش المنازل الخصوصية وتعطيل الصحف ومنع الاجتماعات العامة حتى الاجتماعات الخصوصية أيضًا والتجسس البوليسى والإفساد الواسع النطاق بالمال المخصص للنفقات السرية، كل هذه أصبحت من الحوادث اليومية الجارية. فقد اعتُقل أخيرًا مائة وعشرون شخصًا فى مدينة طنطا اعتقالاً منعيًا فى حفلة زيارة محمد محمود باشا بتلك المدينة؛ لكى لا يجرؤ أحد على الهتاف للدستور أو للوفد وكان كل من يقدم على ذلك عرضة للإبادة فى التوِّ والساعة. وعُطلت الصحف السعدية الكبرى عنوة وعدة جرائد أسبوعية أخرى. ويعتقد الشعب المصرى أن جانبًا من تبعة هذه الأمور كلها يقع على عاتق إنكلترا؛ لأن الوزارة المصرية الحاضرة لن تجرؤ على إحداث انقلاب عاتٍ كهذا لو لم تكن مرتكنة إلى تأييد القوات البريطانية وكل إنسان فى مصر يعرف ذلك. على أن التساؤل الوحيد هو هل هذه السياسة تمثل آراء معينة للحكومة البريطانية، وإن كان

كذلك هل تفلح أم تفشل؟ إن هذه السياسة لا توجد جو صداقة وصفاء بين البلادين ولا تمهد السبيل للمحالفة الودية التى كان البلدان يسعيان للوصول إليها فى خلال العشرين سنة الأخيرة. زد على ذلك أننى أستخلص من وجهة الرأى البريطانية المحضة أن تعطيل حكمنا الدستورى الذى هو مخالف للعادات والتقاليد البريطانية مشين جدًا بسمعة بريطانيا فى الشرق بصفتها أمة دستورية. أما فيما يتعلق بنجاح سياسة كهذه فى مصر فإنى أؤكد لكم أنه مقضىّ عليها بالفشل التام وستكون نتيجتها توحيد صفوف لا إضعافها. وأى شخص ملم بأحوال مصر يقول لكم إن قوة الوفد التى كانت دائمًا قوة عظيمة هى الآن قوة ساحقة. وما دام هدم الوفد مستحيلاً فما الفائدة من سياسة لا تؤدى إلا إلى الضغينة والبغضاء وتزيد حل المسألة المصرية صعوبة؟ إن الشعور الوطنى العام فى مصر ليس معرضًا ضد بريطانيا ولا ضد الاجانب؛ ولكنه كما قال اللورد ملنر عنه هو شعور لن يتسنى لأحد إخماده».

مأدبة للأستاذ وليم

فى مساء ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٨، أقام لفيف من الطلبة المصريين فى إنكلترا حفلة شاى بفندق المتروبول ترحيبًا بمقدم الأستاذ وليم مكرم عبيد، فخطب فيهم حاملاً على محمد محمود باشا متهمًا إياه أنه كان دائمًا يطمح لتولّى الوزارة؛ حتى إنه قبل تأليف وزارة النحاس طلب إلى مرة أن ألقى أسئلة خاصة فى البرلمان بقصد إرباك ثروت باشا لتسقط وزارته، فى حين أن من فضائل المرحوم ثروت باشا أنه رفض حل البرلمان لا كما فعل محمد محمود باشا فيما بعد».

وهنا صاح الأستاذ مكرم بك قائلاً: «إن الشعب البريطانى ظن أن الحركة الوطنية قد ماتت بموت زغلول باشا ولكن زغلولاً لا يزال حيًا فى شخص مصطفى النحاس باشا».

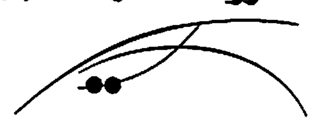
وقال الأستاذ مكرم بك أيضًا: «إن صدقى باشا أرسل تقريرًا سريًا من وقت مضى إلى دار المندوب السامى وأنه قال فى ذلك التقرير إن نظام الحكم البرلمانى يمكن أن يُعطل تعطيلاً ناجحًا لمدة ثلاثة أعوام».

وقدم الطلبة باقة من الزهر إلى حرم مكرم بك وهتفوا لحرم زغلول باشا ولمكرم بك وللنحاس باشا.

■■■

الفصل الثالث

مشروعات الرى الكبرى



عـاد من إنكلتـرا إبراهيم فـهـمى بك وزير الأشغـال المصـرية على النحـو الذى قدمنا فى الباب السـابق، بعد أن أجرى محادثات مع رجال الفن من الإنكليز فيما قد تتخذه الحكومة المصرية من الإجراءات نحو مشروعات الرى الكبرى ومبلغ ما قد يصيب القطر المصرى من ضرر أو يعنيه من نفع تلك المحادثات التى لم يعرف الناس من أمرها شيئًا والتى تكتّمها الوزير حتى طلع المقطم بتاريخ ١٤ أكتوبر الحالى وفيه حديث جرى بين معالى الوزير وبين محرره نجتزئ منه ما هو خاص بموضوعنا، قال:

التقرير والمحادثات

«قابلت معالى وزير الأشغال فألفيته كعادته رزينًا صريحًا. وسألته عن مصير التقرير الذى قدمه. فأجابنى بأنه أنجز التقرير وقدمه إلى مجلس الوزراء غير أن رحلة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء إلى الوجه القبلى حالت دون البحث فى هذا التقـرير الذى ينتظر بعـد عودته الرئيس أن يُعـرض على هيئـة المجلس للبحث والمناقشة فيه إذ يكون كل وزير اطّلع عليه وتصفحه مليًا فى هذه الفترة. وعقب الفراغ من البحث فيه بمجلس الوزراء سيصدر عنه بيان وافٍ يبسط للأمة ما تتوق إلى الوقوف عليه من معلومات هامة».

«ولما كان بعضهم قد زعم أن مفاوضات لندن تناولت السياسة المصرية سألت معاليه عن حقيقة الأمر، فصرح لى بأن تلك المحادثات التى قام بها انحصرت كلها فى شؤون الماء ومشروعات الرى ولم تتناول وجهة من الوجهات السياسية وكان معاليه يتكلم بلهجة التأكد والجزم».

الخبراء واللجنة الدولية

«وهنا ألقيت على معاليه بعض الأسئلة رأى قلم تحرير المقطم استطلاع رأيه فيها، وهى:»

«١ - متى تنتهى المفاوضات الدائرة بين وزارة الأشغال والخبراء الثلاثة لأخذ رأيهم فى مشروع تعلية خزان أسوان؟».

«فأجابنى بأن المفاوضات معهم تسير فى طريقها العادى وأن العضو الإنكليزى «باللجنة الدولية الثلاثية» كتب إلى الحكومة بقبوله لشروطها ولكنها لم تتعاقد معه رسميًا إلى الآن ريثما تتم المفاوضات مع زميليه الآخرين. ومتى تمت نهائيًا ترتبط الحكومة معهم بعقود وحينئذ يصح القول إنهم أصبحوا أعضاء اللجنة المطلوبة لإبداء رأيهم فى المشروع من حيث «البناء» فقط».

«٢ - كم من الزمن تستغرق عملية التعلية ومتى تنتفع البلاد بالمياه الإضافية؟».

«فقال إن هذه المدة تُقدر بثلاث سنوات، أما الانتفاع بالكمية الإضافية فيكون بعد إنجاز المشروع برُمَّته».

«٣ - هل هناك عقبات فى سبيل إنشاء خزان جبل الأولياء غير التعويض الذى تطالب به حكومة السودان؟».

«فصرح لى الوزير بأن التعويض الذى طُلب كان كبيرًا غير أننا لا نزال فى مفاوضات ومكاتبات للوصول إلى حل يرضى «مصر» ويحفظ حقوقها، أما إنشاء هذا الخزان فمسألة تتوقف على التساهل والوصول إلى الاتفاق والأمل كبير فى ذلك. ومتى حققنا هذا الأمل زالت العقبات من سبيلنا».

«٤ - هل أعدت وزارة الأشغال تصميمات نهائية لخزان جبل الأولياء حتى إذا انتهى الاتفاق على التعويض يشرع فى المقاولة؟».

«فقال معاليه إن هذه التصميمات معدة جاهزة من سنة ١٨٢٥ وقد وافق مجلس الوزراء عليها وعلى الشروع فى العمل. ولم يَحُلْ دون الشروع فيه سوى مسألة التعويضات ومسألة تعلية خزان أسوان».

«٥ - كم من الزمان يستغرق بناء خزان جبل الأولياء؟».

«فكان الجواب ثلاث سنوات. وإن نفقات كل من المشروعين المذكورين تبلغ نحو ٣ ملايين جنيه».

«٦ ـ هل يمضى زمان طويل قبل أن يُشرع فى شق قناة منطقة السدود؟ وكم يكلف مصر من الأموال؟ وهل يشترك السودان فى هذه النفقات؟».

«فكان جواب الوزير أن الشروع فى ذلك يتوقف على إنجاز المباحث الهندسية وإنشاء الكراكات. وأملى كبير فى أننا سنضاعف الجهد فى المباحث الهندسية لإتمامها بسرعة حتى إذا انتهينا من إنشاء الكراكات يكون المشروع معدًا للتنفيذ ونكون قد اقتصدنا فى الوقت لخدمة البلاد. أما النفقات للمشروع فتبلغ نحو عشرة ملايين جنيه تُنفق فى ١٢ سنة على الأقل وسنقوم بدفعها وحدنا فلا يشترك السودان فيها».

«ومشروع خزان بحيرة ألبرت إنما هو تتمة لمشروع منطقة السدود، وهما مشروعان جليلان نتمكن بعد تنفيذهما من رى الأراضى البائرة فى القطر المصرى».

«٧ ـ هل تتم محطات الصرف قبل زيادة الماء! وهل تفى الخمس عشرة طلمبة بحاجة البلاد؟».

«فقال الوزير إن الطلمبات تنتهى قبل مشروعات الخزانات وأنها بحالتها الراهنة لا تكفى لصرف كل الأراضى التى ستنتفع بماء الخزانات، وإنما تصميمها يسمح بتوسيعها على قدر الحاجة فى المستقبل».

«وفى اليوم التالى نُشر هذا الحديث (٥ أكتوبر سنة ١٩٢٨) وطلع كوكب الشرق وغيره من صحف الوفد وبه مقال لسعادة محمد زغلول باشا وكيل وزارة الأشغال السابق يحمل فيه على مشروعات الرى وبخاصة خزان جبل الأولياء. ونحن نثبته بنصه بما له من الصبغة الفنية، قال:

«نترك الخوض فى بحث مشروع خزان جبل الأولياء من الوجهة الفنية فقد سبق أن وفيناه حقه بحثًا وانتقادًا على صفحات الجرائد؛ مما أقنع الرأى العام بأن مشروع جبل الأولياء فى الظروف الحاضرة لا يمكن قبوله إلا إذا أحيط بسياج من الضمانات والكفالات التى تحفظ حقوق مصر على هذا الخزان. وننتقل إلى مناقشته من الوجهتين: الحزبية والاقتصادية وبين أيدينا كتاب ضبط النيل لوزارة الأشغال والتقارير الفنية لكبار المهندسين الذين اشتغلوا فى موضوعات التخزين؛ وكذلك المناقشات القيِّمة التى دارت حول مشروع جبل الأولياء بين المهندسين الوطنيين. وقد اغترفنا من الجميع المعلومات التى سنبينها

بعد؛ للتدليل على صحة النظرية القائلة بأن خزان جبل الأولياء يمكن استخدامه أداة حربية ضد مصر».

تمهيد

«يقدرون المياه التى سيخزنها سد جبل الأولياء عند ما يُبنى الخزان إلى أكبر حجم أى إلى منسوب ٣٧٨,٥ متر بخمسة مليارات تقريبًا، أما إذا بُنى على الحجم المصغر (الذى اقترحه معالى سرى باشا) بجعل منسوب التخزين ٣٧٧ مترًا كانت قيمة المخزون تهبط إلى مليارين ونصف مليار تقريبًا (كتاب ضبط النيل صفحة ٥٤). وإذا نحن رجعنا إلى صفحة ٥٤ من كتاب ضبط النيل نجد أن الحد الأرقى لمنسوب المياه الصيفية فى حالة النهر الطبيعى فى سنة ١٩١٤ هو ٣٧٠,٤ مترًا وبذلك يكون عمق المياه التى يحجزها الخزان باعتبار حجم التخزين الأقل هو ٦,٥ أمتار وفى الحالة الأولى يكون عمق التخزين ٧ أمتار تقريبًا».

«وإذا رجعنا إلى صحفة ٥٤ من كتاب ضبط النيل نجد أن تفريغ الخزان يبتدئ من أوائل يناير من كل سنة؛ لأنه لو تأخر عن ذلك فقد يضيع كثير من المياه المخزونة بسبب التبخر والتسرب».

هذه حقائق لا شك فيها وكانت أساسا بُنى عليه مشروع خزان جبل الأولياء فى الحالتين السابقتين (وهما إما أن يُبنى لأعظم ارتفاع يمكن معه تخفيف وطأة الفيضان على مصر، وإما أن يجعل لتخزين مليارين ونصف مليار من الأمتار المكعبة فقط لزيادة الإيراد النيلى لمصر).

وفى كلتا الحالتين يكون من المقرر أن يفرغ الخزان قبل شهر مايو وبعد ذلك يصبح الخزان فارغًا ولا يشتمل إلا على الإيراد الصيفى الذى يأتى من البحيرات الاستوائية، ويقدر هذا الإيراد عند الملاكال يوميًا غضون شهرَىْ مايو ويونيه من كل سنة بما بين ٥٠ و٦٠ مليون متر مكعب وفى هذه الحالة يكون منسوب المياه بالنيل الأبيض عند خزان جبل الأولياء ٣٧٠,٥ متر أى أقل من منسوب التخزين بنحو ستة أمتار ونصف متر تقريبًا.

استعمال الخزان أداة حربية

قلنا فيما سبق إن الخزان يصبح فارغًا قبل حلول شهر مايو، وقلنا أيضًا إنه لأجل ملئه عندما يُبنى على الحجم المصغر يلزم له ملياران ونصف مليار من

الأمتار المكعبة من الماء وخمسة مليارات إذا بُنى على الحجم المكبر، فهل يمكن إعادة ملئه فى مدة الصيف من الإيراد الآتى من البحيرات، وما المدة التى تلزم لملء هذا الخزان؟

«الجواب على هذا سهل وهو أننا ذكرنا فيما سبق (بالتمهيد) أن الإيراد اليومى الآتى من البحيرات الاستوائية قبلى خزان جبل الأولياء فى الصيف يتراوح فى غضون شهرَىْ مايو ويونيه بين ٥٣ و٦٥ مليون من الأمتار المكعبة من المياه، فإذا أخذنا بالرقم الأكبر وهو ٦٥ مليونًا على سبيل الاحتياط لزم لملء الخزان ذى الحجم المخفض ٢١ يومًا تقريبًا ولملء الخزان ذى الحجم الكبير نحو ٧٧ يومًا وهذا إذا حُجز الإيراد الكلى بتمامه، مع العلم بأن هذا الخزان لا يحصل منه ضرر مطلقًا لأراضى السودان بل ربما عاد بالفائدة عليها إذا أُريد استعماله».

«وحجز الإيراد الصيفى عن مصر مدة شهر أو أكثر سيكون تأثيره ضارًا بل مميتًا لزراعة القطن التى هى العمود الفقرى للحياة الاقتصادية فى مصر؛ إذ إنه فى السنين الشحيحة الإيراد عندما تطول مدة البطالة فى المناوبة عن ١٢ يومًا يتألم الأهالى وتصعد صرخاتهم إلى عنان السماء من جراء موت القطن بسبب العطش، فما بالك إذا حجز الإيراد جميعه عن القطن مدة شهر أو أكثر من شهرين! لا شك فى أن المصيبة تكون عامة تقضى على الحرث والنسل. وهذه الكارثة ستكون أشد فعلاً وضررًا من أن يزحف جيش جرار مزود بالغازات السامة والخانقة والمدافع والطيارات المدمرة وما إليها من آلات الهلاك على مصر الأسيفة».

الوجهة الاقتصادية

«إذا قدرنا محصول القطن الصيفى بالقطر المصرى بحسب حالته الحاضرة وبدون مراعاة الزيادة المستقبلة المترتبة عن إنشاء مشروعات التخزين بنحو سبعة ملايين قنطار وكان سعره فى المتوسط خمسة جنيهات، تكون الخسارة التى تعود على القطر من جراء حجز الماء فى الصيف بالسودان من صنف القطن وحده هى ٣٥ مليون جنيه وهذا خلاف الخسائر الناشئة عن إتلاف الفواكه والخضر التى تثمر فى فصل الصيف فإن مآلها يكون إلى الدمار طبعًا».

«أما إذا اتسع نطاق زراعة القطن على حساب مشروعات الرى الكبرى وحصل هذا المنع فإن الخسائر تزداد تبعًا لازدياد مساحة القطن. وهذه الخسائر

سيكون لها الأثر السيئ على الحالة الاقتصادية العامة بالقطر المصرى ولا يعرف مدى نتائجها إلا علام الغيوب».

«إن مشروعات الرى الكبرى فى السودان لها فوائد كبرى تعود على القطر المصرى ولا ينكرها أحد كما أن مصر لا يمكن أن تستغنى عنها، مادامت نزاعة للزيادة فى الاقتصاد والرفاهة بصفتها دولة ناهضة. ولكن هذه المشروعات قد تكون مصدر خطر على حياة مصر خصوصًا فى الوقت الحاضر الذى لم يتم فيه الاتفاق بينها وبين الإنكليز على مسألة السودان. فإذا لم تؤخذ الضمانات العملية الكافية لصيانة هذه الأعمال وإدارتها ومراقبتها فإنها تكون جانية لأضرار عظيمة إذا أسىء استعمالها».

«إن المشروعات الكبرى بالسودان لا تتناول فقط خزان جبل الأولياء بل تتناول أيضًا مشروعات البحر الأزرق ومنطقة البورد وبحيرات خط الاستواء، وسيكون الانتفاع من هذه المشروعات مشتركًا بين مصر والسودان؛ فلهذا لا يمكن التسليم بأى اتفاق يحصل عن نفقة جزء من هذه المشروعات لما لم ينفق على باقى المشروعات الأخرى بما أن بعضها مرتبطة بالبعض الآخر. وعلى العموم إذا لم تحل مسألة السودان حلاً يكفل حقوق مصر فيه فكل عمل يتصل هناك من هذه المشروعات لا يُقابل بالرضى من الأمة.

محمد زغلول

وكيل وزارة الأشغال

وعضو مجلس النواب».

على أنه على الرغم من هذه الضجة التى قامت حول هذه المشروعات قد انتهى شهر أكتوبر وربما انتهت بعده أيام غير قصيرة دون أن نرى أثرًا لتنفيذ هذه المشروعات؛ بل دون أن نبصر الخطوه العملية نحو تقدير الأمر نهائيًا.

إحالة مستشارين على المعاش

أرادت الوزارة المحمدية أن تحيل ثلاثة عشر مستشارًا إلى المعاش لبلوغهم سن الستين - وهى السن القانونية العادية بعد أن كان مقررًا لهم من باب الاستثناء أن يبقوا فى مناصبهم إلى الخامسة والستين - وتلك مسألة من الخطورة القومية على جانب كبير لتعلقها بالقضاء المقدس.

وبقاء المستشارين بعد سن الستين دون أن يُحالوا على المعاش مسألة صدر بها قرار من مجلس الوزراء فى ٥ يناير سنة ١٩١٢، وظلت الوزارات المتعاقبة تتوارث احترام هذا القرار حتى عهدنا هذا عهد وزارة محمد محمود باشا التى قامت على حالة استثنائية ويظهر أنها من أجل ذلك اضطرت إلى إجراء أمور ليست من القواعد المتعارفة فى كثير.

- ١ -

محضر جلسة الجمعية العمومية

انعقدت الجمعية العمومية بمحكمة استئناف مصر الأهلية بسراى المحكمة بباب الخلق بمصر فى يوم الإثنين أول أكتوبر ١٩٢٨ الساعة ١٠ والدقيقة ٢٠ إفرنكى صباحًا، تحت رئاسة حضرة صاحب المعالى أحمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أحمد راغب بدر باشا ومتولى غنيم بك وعلى سالم بك ومحمد مصطفى بك وشاكر أحمد بك ومحمد علام باشا وعبد الحكيم عسكر بك وعبد العزيز محمد بك ومحمد عبد الهادى الجندى بك وحسن نبيه المصرى بك ومحمد فريد الشافعى بك وعلى عزت بك ومحمود جعفر بك ومحمود سامى بك ومحمود غالب بك وأحمد نظيف بك وحامد رضوان بك ومحمود المرجوشى بك وإسماعيل الحكيم بك المستشارين بالمحكمة. وحضرة سلام مذكور أفندى سكرتير المحكمة سكرتيرًا للجمعية.

افتتح الجلسة حضرة صاحب المعالى الرئيس وعرض على الهيئة الطلب المقدم من حضرتَىْ محمد مصطفى بك ومحمد علام باشا المستشارين لعقد الجمعية العمومية؛ للنظر فيما يُشاع من أن وزارة الحقانية تنوى اتخاذ إجراء من شأنه المساس بحقوق المستشارين المكتسبة بقوة قوانين الدولة.

فقام حضرة محمود سامى بك المستشار وقال: إننا دعينا للنظر فيما يشاع من أن وزارة الحقانية تنوى اتخاذ إجراء من شأنه المساس بحقوق المستشارين المكتسبة. وأنا أقول أولاً إن مسألة إحالة المستشارين إلى المعاش ليست مجرد إشاعة بل هى مسألة حقيقية وجدية وقد علمنا بها من طريق معالى وزير الحقانية الذى أفضى بذلك لبعض حضرات المستشارين ومنهم حضرة عبد العزيز محمد بك إذن فالمسألة ليست إشاعة وليس لنا أن نحضر هنا لبحث

فى الإشاعات، وأقول ثانيًا إنه ليس من اختصاص هذه الجمعية النظر فى هذه المسألة من الوجهة الشخصية.

فمن يرى من حضرات المستشارين أن حقوقًا لهم مكتسبة قد ضاعت من إجراء الوزارة فما عليه إلا أن يلجأ إلى القضاء، ذلك القضاء المصرى الذى نؤمن نحن جميعًا بعدالته وكفاءة قضاته. على أنى أنتهز هذه الفرصة وأقول إنه يجب أن يكون بحث الجمعية اليوم فى موضوع أعظم وأسمى بكثير من هذه المسألة الشخصية ومن كل المواضيع الأخرى وهو قدس القضاء وكرامته وهيبته. وأنا أصرح وعلىَّ تبعة ما أقول أن ما حصل فيه مساس بكرامة القضاء فقد تركت الجرائد زمنًا طويلاً على اختلاف مبادئها تنشر كل يوم أخبارًا مختلفة عن إحالة المستشارين إلى المعاش وتشهِّر بهم، وتُرك الناس يظنون بهم كل الظنون ولم تشأ وزارة الحقانية فى أى وقتٍ من الأوقات أن تضع حدًا لهذه الأقاويل. وصرح معالى وزير الحقانية كما قلنا آنفًا لبعض حضرات المستشارين فى سياق حديثه معهم بأنه يرى أن بعض المستشارين غير أكفاء؛ فهناك إذن أسباب أخرى دفعت وزارة الحقانية إلى اتخاذ الإجراء الذى نحن بصدده غير السبب الظاهر وهو السن، وقد قال هذه العبارة بصيغة عامة بدون تخصيص فدخل فيها من جاوز السن من حضرات المستشارين ومن لم يتجاوزه.

«وقد كان أمام معاليه الطريق القانونى المنصوص عنه فى القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٢ ليُبْدى رأيه فى عدم أهلية المستشار أو المستشارين، بدلاً من الالتجاء لهذا الإجراء الذى فيه مساس بكرامة القضاء وزعزعة عقيدة الناس فى أعلى هيئة قضائية فى البلاد نرى من واجبنا الدفاع عنها فى حدود القانون».

❊ ❊ ❊

«وهناك مسألة أخرى وهو ما يقال من أن فى النية تعيين رئيس للمحكمة من الخارج فإذا صح ذلك فإنه فضلاً عن مخالفته للقانون القاضى بأن يعين رئيس المحكمة من مستشاريها الذين قضوا فى وظائفهم خمس سنوات على الأقل (دكريتو ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣ بخصوص الشروط اللازمة للتوظف فى المحاكم الاهلية) فإن فيه معنى آخر وهو أن جميع مستشارى المحكمة الحاليين غير أكفاء وفى هذا كل المساس بكرامة هيئة القضاء العالى».

«بناء على ما تقدم ومع احتفاظى برأيى فى أن ليس للجمعية البحث فى المسائل المتعلقة بحقوق المستشارين الشخصية أقدم للجمعية الاقتراحات الآتية لتقريرها، وهى:

أولاً - إن تصريح معالى وزير الحقانية برأيه تبريرًا لما اعتزم عليه من طلب إحالة المستشارين على المعاش من أن بعض المستشارين غير أكفاء، فيه حط من هيبة محكمة الاستئناف وإضعاف للاحترام الواجب لها فضلاً عما فيه من المساس باستقلالها، فإن كان يرى أن بعض المستشارين فقد بعض شروط الأهلية فعليه أن يتبع فى شأنهم الإجراءات التى فرضها عليه القانون نمرة ١٧ سنة ١٩١٢.

ثانيًا - أنه لو صَحَّ ما نشرته الجرائد ولم تكذبه للآن وزارة الحقانية من عزمها على تعيين رئيس لمحكمة الاستئناف من الخارج لكان معناه حكم الوزارة بعدم أهلية جميع مستشارى المحكمة الحاليين وكان من شأنه الحط من هيبة محكمة الاستئناف؛ وبالتالى فَقْد الثقة الواجبة لهذه الهيئة فضلاً عن مخالفته للقانون.

ثالثًا - أن تقترح الجمعية العمومية الإسراع فى وضع قواعد تشريعية تضمن لمحكمة الاستئناف كمال استقلالها بعد بحث تسمع فيه آراء المستشارين.

رابعًا - أن تقترح الجمعية العمومية سَنَّ تشريع من شأنه، بعد خلو وظيفتَىْ رياسة ووكالة محكمة الاستئناف من رئيسها ووكيلها الحاليين، أن تنتخب الجمعية العمومية فى كل سنة الرئيس والوكيل من بين مستشاريها من غير أن يكون لأى منهما امتياز فى مرتب أو مكافأة كما هى الحال فى المحاكم المختلطة».

حضرة محمد عبد الهادى الجندى بك قال: قد عدت أمس فقط من إجازتى بأوروبا ولا أعلم شيئًا من تفاصيل هذه المسألة ولكنى قرأت بعض أخبار عنها فى الجرائد وأنا فى باريس، وما كنت أنتظر من الحكومة أن تسمح للجرائد بالنشر طويلاً فى هذه المسألة حتى أساءت إلى سمعتنا نحن المستشارين. ولا أعرف لماذا لا نُعامل مثل المعاملة التى يعامل بها قضاة ومستشارو القضاء المختلط فقضاة المحاكم الابتدائية المختلطة لا يحالون إلى المعاش إلا متى بلغوا الخمس والستين سنة ومستشارو المحاكم المختلطة لا يُحالون إلا متى بلغوا السبعين، فيجب أن تكون معاملة القضاءين على مستوى واحد. وإنى أقترح تشكيل لجنة للبحث فى المسألة من جميع وجوهها.

حضرة محمد مصطفى بك المستشار: فهمت من كلام حضرة سامى بك أنه لا يريد أن تتعرض الجمعية للبحث فى قوة قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩١٨ لإطالة مدة خدمة المستشارين بمحكمة الاستئناف الأهلية خمس سنوات من تاريخ بلوغهم سن الستين، مع أن هذه النقطة هى الواجب البحث فيها الآن لأننا نرى فيها المساس باستقلال القضاء، فالوزارة تريد تطبيق قانون المعاشات الملكية الصادر بتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ القاضى بوجوب إحالة الموظفين الملكيين إلى المعاش متى بلغوا سن الستين رغمًا عن قرار مجلس الوزراء المشار إليه وتريد أن تعدل فى هذا القرار؛ فيجب أن تبحث الجمعية هذه النقطة.

فرد حضرة سامى بك وقال: إن الجمعية ليس لها أن تبحث فى هذه النقطة وهى من اختصاص المحاكم.

حضرة عبد العزيز محمد بك قال: إن معالى وزير الحقانية كان له أن يلجأ إلى القانون نمره ١٧ سنة ١٩١٢ إذا رأى أن أحد المستشارين أو بعضهم أصبحوا غير حائزين لشروط الأهلية اللازمة لأداء وظائفهم؛ ولكنه بدلاً من هذا قدم مذكرة لمجلس الوزراء لإحالة ثلاثة عشر مستشارًا إلى المعاش لبلوغهم سن الستين سنة عملاً بقانون المعاشات الملكية وبدون مراعاة لقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩١٨.

حضرة محمود سامى بك قال: أنا لا أتعرض لمسألة إبداء معالى الوزير رأية فى أن يقرر أن أحد المستشارين أو بعضهم أصبحوا غير أهل للقضاء فإن ذلك مقرر قانونًا؛ ولكنى أعترض على أن معاليه لم يتخذ فى ذلك الطريق المنصوص عنه قانونًا؛ الأمر الذى من شأنه المساس بكرامة وهيبة القضاء العالى.

حضرة على سالم بك قال: أنا أرى أن للجمعية العمومية أن تبحث فى مسألة الإجراء الذى اتخذته وزارة الحقانية فى إحالة المستشارين إلى المعاش والسن الواجب إحالتهم فيه.

حضرة محمد مصطفى بك وافق على هذا الرأى وقال: إن الوزارة تقول بأن لها الحق فى إحالة المستشارين إلى المعاش متى بلغوا الستين سنة، فأرى أن تبحث الجمعية فى هذه النقطة.

فطلب حضرة صاحب المعالى الرئيس أخذ رأى الهيئة فى هل للجمعية أن تبحث فى مسألة إحالة المستشارين إلى المعاش أم لا. وبعد أخذ الرأى وافق الأعضاء على أن لها الحق فى بحث هذه المسألة لأنها متعلقة باستقلالهم، عدا حضرات عبد العزيز محمد بك وسامى بك وحسن ونبيه المصرى بك والمرجوشى بك.

وعرض معاليه على الجمعية تشكيل لجنة من حضرات محمد مصطفى بك ومحمد علام باشا ومحمد عبد الهادى الجندى بك لبحث المسألة من وجهة نظر حضرة سامى بك والمبدأ القانونى الخاص بإحالة المستشارين على المعاش، فوافقت الجمعية على ذلك بإجماع الآراء.

وقررت الاجتماع ثانية فى يوم الأربعاء ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٨ الساعة ١١ إفرنكى صباحًا للنظر فى التقرير الذى تقرره اللجنة المذكورة.

ورُفعت الجلسة حيث كانت الساعة ١١,٥٠ إفرنكى صباحًا.

ـ ٢ ـ

محضر جلسة الجمعية العمومية

انعقدت الجمعية العمومية بمحكمة استئناف مصر الأهلية بسراى المحكمة بباب الخلق بمصر يوم الأربعاء ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٨ الساعة ١١,٢٠ إفرنكى صباحًا، تحت رياسة حضرة صاحب المعالى أحمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أحمد راغب بدر باشا ومتولى غنيم بك وعلى سالم بك ومحمد مصطفى بك وشاكر أحمد بك ومحمد علام باشا وعبد الحكيم بكر بك وعبد العزيز محمد بك ومحمد عبد الهادى الجندى بك وحسن نبيه المصرى بك ومحمد فريد الشافعى بك ومصطفى محمد بك وعلى عزت بك ومحمود سامى بك ومحمود غالب بك وأحمد نظيف بك وحامد رضوان ومحمود المرجوشى بك المستشارين بالمحكمة.

وحضرة سلام مدكور أفندى سكرتير المحكمة سكرتيرًا للجمعية، وافتتح الجلسة حضرة صاحب المعالى رئيس المحكمة وقال إن حضرة محمود جعفر بك المستشار اعتذر عن الحضور بعذر طرأ عليه وأننا اجتمعنا اليوم تنفيذًا لقرار الجمعية بجلستها المنعقدة يوم الإثنين أول أكتوبر سنة ١٩٢٨ للنظر فى تقرير اللجنة التى شُكلت للبحث فى الموضوع الذى عُقدت الجمعية من أجله. وطلب

أولاً من حضرة سكرتير الجمعية تلاوة محضر الجلسة الماضية فتلاه على الجمعية ووافقت عليه بإجماع الآراء، بعد ذلك وقف حضرة محمد عبد الهادى الجندى بك المستشار وقال:

«لقد شرفتنا الجمعية أنا وزميلَىَّ حضرتَىْ محمد مصطفى بك ومحمد علام باشا بانتخابنا أعضاء للجنة التى كلفتها البحث فى الموضوع الذى نحن بصدده وفى قوة قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩١٢ الخاص بإطالة مدة خدمة حضرات المستشارين إلى خمس وستين سنة الذى حكمت المحاكم المختلطة فى قضية القاضى جيرة بأنه قانونى وتشريعى وملزم للحكومة. ولست أعرف سببًا لتمييز الحكومة بين المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة فإن القضاة فى المحاكم الابتدائية المختلطة لا يحالون إلى المعاش إلا متى بلغوا الخامسة والستين وفى محكمة الاستئناف المختلطة لا يحالون إلا متى بلغوا السبعين سنة. وفى أوروبا يرتدى القضاة شعارًا به شعر أبيض يدل على كبر السن لأنهم يرون فى ذلك الإجلال والاحترام لهيئة القضاة، وقد رأينا مثل ذلك فى المحاكم العسكرية نفسها».

«وقد أولتنى اللجنة شرف التقدم بين أيديكم لتلاوة التقرير الذى وضعته ولحضراتكم الرأى الأعلى فيما جاء فيه. وتلا حضرته التقرير».

سعادة راغب باشا - أوافق على ما جاء بالتقرير وأطلب إثبات أسماء المستشارين الذين أُحيلوا على المعاش وعوملوا بقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩١٨، وهم حضرات المرحوم حسن جلال باشا وعزيز كحيل باشا ومحمد صالح باشا وعرفان باشا وأبو بكر يحيى باشا ومحرز باشا وعلى جلال بك.

عبد العزيز محمد بك - المُشاع على ألسنة الناس أن حجة وزير الحقانية قائمة على أن إطالة خدمة المستشارين بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩١٢ منحة من الحكومة ولها أن تستردها، وهذا لا يطابق الواقع لأن المدة التى أُطيلت أصبح لحضرات المستشارين الحق فيها وأصبحت جزءا لا يتجزأ من مدة خدمتهم غير القابلين للعزل فيها.

محمود غالب بك - يحسن أن نقول أيضًا إن المستشارين الأجانب عوملوا فى مكافأتهم على أساس الخدمة لسن الخامسة والستين.

محمد مصطفى بك ـ العبارة التى لاحظها حضرة عبد العزيز محمد بك واردة بالتفصيل فى تقرير اللجنة.

محمود سامى بك ـ مع احتفاظى برأيى الأول فيما يختص بمسألة حقوق حضرات المستشارين الشخصية أوافق على تقرير اللجنة فيما يختص بالوسائل الأخرى وأزيد على ذلك أن إجراء وزير الحقانية لا يتفق مع ما تصبو إليه الأمة والحكومة من توحيد القضاء فى مصر، ذلك لأن الإجراء المذكور من شأنه إيجاد الوساوس فى نفوس الأمم الأخرى واتخاذها ذلك حجة على عدم كفاءة القضاة المصريين فيتأخر بذلك الغرض المقصود. إن نظام القضاء المصرى نظام اجتماعى كباقى النظامات الاجتماعية الأخرى يتطور مع الزمن فى طريق الإصلاح.

وبعد ذلك طلب حضرة صاحب المعالى الرئيس من الهيئة إبداء الرأى فى تقرير اللجنة الذى تلاه عليها حضرة محمد عبد الهادى الجندى بك، فوافقت الهيئة عليه بإجماع الآراء عدا حضرات عبد العزيز محمد بك وحسن نبيه المصرى بك ومحمود سامى بك فقد احتفظوا برأيهم فيما يختص بمسألة حقوق المستشارين الشخصية، ووافقوا مع الهيئة على ما جاء فى التقرير من المسائل الأخرى.

ورُفعت الجلسة حيث كانت الساعة ١٢,٤٥ إفرنكى بعد الظهر.

مذكــرة

«مرفوعة إلى الجمعية العمومية بمحكمة استئناف مصر الأهلية»

«بناء على قرار الجمعية العمومية الصادر بندبنا لبحث اقتراح بعض حضرات المستشارين لمناسبة ما اعتزمته الحكومة من إحالة فريق عظيم من مستشارى محكمتَى الاستئناف الأهليتين على المعاش لبلوغهم الستين سنة فى الخدمة، قد اجتمعت اللجنة وبعد مناقشة الموضوع من جميع نواحيه رأت ما يأتى:

«فأما من الجهة القانونية»

«قد امتاز القضاء الأهلى العالى خاصة فى عمله المقدس بالاستقلال الذى أحاطته القوانين المصرية (ولا نلجأ لغيرها) من الضمانات، وهى عدم قابلية قضاته للعزل بغير جدل ولا نزاع (المادة ٤٩ من قانون تشكيل المحاكم)».

«على هذا يجب عند الرجوع للقوانين التى لها علاقة بالمستشارين وبتحديد مدة خدمتهم فى الحكومة أن يُراعى هذا الأساس وإلا أصبح استقلال القضاء وعدم القابلية للعزل مهددين فى أى وقت ولأية مناسبة، وهو ما يترتب عليه التشويش والاضطراب فى سير العدالة وضياع الثقة من القضاء».

«قضى قانون المعاشات الأخير الصادر بتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ المعدل بقانون ١٧ يونيه سنة ١٩١٠ والذى يُعامل بأحكامه المستشارون بالمادة الرابعة عشرة منه أن حد سن الموظفين للإحالة على المعاش هو ستون سنة، إلا أنه أجاز لمجلس الوزراء مَدَّ هذه المدة إلى سن السبعين فيتضح بأجلى بيان من هذا النص أن القانون قد أعطى لمجلس الوزراء السلطة التامة فى إطالة مدة الخدمة إلى السبعين».

«فعملاً بهذا القانون رفعت وزارة الحقانية إلى مجلس الوزراء مذكرة بإطالة مدة خدمة المستشارين الذين يبلغون سن الستين لمدة تنتهى بالعمل بالنظام الجديد ولا تتجاوز على أى حال سنتين، فصدر بناء على هذه المذكرة قرار من مجلس الوزراة بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩١٦ بالتصديق على ما رأته الوزارة. وقد جاء فى مذكرة وزارة الحقانية ما يأتى بالحرف الواحد: (لما عُرضت أول حالة بأن يُطبق على مستشارى محكمة الاستئناف الأهلية نصوص قانون المعاشات فيما يتعلق بالإحالة على المعاش لبلوغ الستين من العمر، رأت وزارة الحقانية إذ ذاك محافظة على استقلال تلك الهيئة ولاعتبارات أخرى أن تجرى معه فى هذا الشأن على خطة واحدة وذلك بإحالة كل مستشار يبلغ من العمر الستين سنة على المعاش إلا إذا كانت هناك أسباب استثنائية تدعو لإبقائه فى الخدمة. غير أنه لم يلاحظ فى الاعتبارات التى أخذت بها الوزارة فى تقرير هذا المبدأ إحالة النظام القضائى الحالى من وجهة اقتراب زمن التحوير فيه، وهذا الاعتبار يجعل من الأوفق تأجيل إدخال عناصر جديدة فى محكمة الاستئناف إلا إذا كانت هناك ضرورة لذلك. والآن وقد أصبح هذا الاعتبار جديرًا بالملاحظة ترى الوزارة توفيقًا بينه وبين الاعتبارات الأخرى أن تكون القاعدة فى هذا الأمر مبدئيًا إطالة مدة خدمة المستشارين الذين يبلغون سن الستين لمدة تنتهى بالعمل بالنظام القضائى ولا تتجاوز على أى حال سنتين) وطلبت الوزارة فى تلك المذكرة إعادة حسن باشا جلال الذى كانت قررت إحالته على المعاش بناء على الاعتبارات الأولى وإبقاء سعادة كحيل باشا فى وظيفته لمدة سنتين.

«وفى ٥ يناير سنة ١٩١٨ قرر مجلس الوزراء إطالة مدة خدمة المستشارين الذين يبلغون سن الستين لمدة تنتهى بالعمل القضائى الجديد ولا تتجاوز على أى حال خمس سنوات، وذلك بناء على مذكرة أخرى رفعتها وزارة الحقانية لمجلس الوزراء بهذا الشأن بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩١٧، جاء فيها ما يأتى:»

«قضى القرار الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩١٦ بالموافقة على ما اقترحته وزارة الحقانية فيما يختص بإطالة مدة خدمة المستشارين بمحكمة الاستئناف مبدئيًا لمدة تنتهى بالعمل بالنظام القضائى الجديد ولا تتجاوز سنتين على أى حال للاعتبارات الواردة فى الاقتراح المذكور. ولما كانت تلك الاعتبارات مازالت قائمة ترى وزارة الحقانية أن تكون مدة الإطالة خمس سنوات بدلاً من سنتين» وعلى هذا اقترحت الوزارة مبدئيًا إطالة مدة المستشارين الذين يبلغون سن الستين لمدة تنتهى بالعمل القضائى الجديد ولا تتجاوز على أى حال خمس السنوات.

وقد نفذ فعلاً هذا القرار الأخير قرار ٥ يناير سنة ١٩١٨ وانتفع به فعلاً بعض المستشارين الذين أُحيلوا على المعاش لبلوغهم سن الخامسة والستين وبقى معمولاً به للآن؛ حتى إن جميع مستشارى محكمة الاستئناف الحاليين تعيَّنوا فى وظائفهم بعد صدوره واكتسبوا حق المعاملة بأحكامه لوجود رابطة قانونية بينهم وبين الحكومة واجبة الاحترام من الطرفين، كما أنه تعين أيضًا بعد صدوره بمحكمة الاستئناف الأهلية قضاة ومستشارون من المحاكم المختلطة كانوا متمتعين بحق البقاء فى الخدمة إلى ما بعد سن الستين (خمس وستون سنة للمحاكم الابتدائية المختلطة وسبعون سنة لمستشارى الاستئناف المختلط).

والذى تراه اللجنة إزاء ما تقدم هو أن هذا القرار الحكيم قد رُوعى فيه عند إصداره مبدأ المحافظة على استقلال القضاة بوضع قاعدة عامة بمَدِّ هذه الخدمة لهيئة جميع المستشارين بدون تمييز للبعض عن الآخر؛ حتى لا يكون للحكومة تأثير بالتلويح فى منح البعض دون الآخر مما يزعزع أركان استقلالهم ويوقع الريبة فى ذلك الاستقلال. وقد استمد القرار المذكور قوته القانونية من قانون المعاشات وترتبت عليه حقوق للمستشارين لا يمكن أن يُنازع فى أنها أصبحت جزءًا لا يتجزأ من تلك الامتيازات الخاصة باستقلال القضاة ويمبدأ عدم قابليتهم للعزل وأن المساس بتلك الحقوق إنما هو مساس بهذا الاستقلال،

يؤيد ذلك فتوى قلم قضايا الحكومة بمناسبة المذكرة التى رُفعت لمجلس الوزراء بتاريخ نوفمبر سنة ١٩٢٧ عند تسوية معاش سعادة محرز باشا.

وهى المذكرة التى وافقت عليها اللجنة المالية بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧ وصادَق عليها مجلس الوزراء بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧، وها هو نصها بالحرف الواحد:

«تقضى المادة الثالثة فقرة ٢ من القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٢ الخاص بشروط توظف مستشارى محكمة الاستئناف الأهلية: إذا أُبقى المستشار فى الخدمة بعد بلوغه الستين سنة فلا يترتب على ذلك زيادة على معاش تقاعده. وفى ٥ يناير سنة ١٩١٢ صدر قرار من مجلس الوزراء بالترخيص لوزارة الحقانية فى إبقاء المستشارين فى الخدمة لمدة لا تتجاوز السنتين بعد بلوغهم الستين سنة، وذلك إلى أن يتم وضع النظام القضائى الذى كان مزمعًا إدخاله».

«ثم عاد المجلس وقرر فى ٥ يناير سنة ١٩١٨ إطالة مدة إبقاء المستشارين بعد السن القانونية إلى خمس سنوات بدلاً من سنتين، أى أنه جعل سن الإحالة إلى المعاش خمسًا وستين سنة».

«كان سعادة محمد محرز باشا مستشارًا بمحكمة الاستئناف الأهلية وقد بلغ سن الستين فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢١ ولكنه أُبقى فى الخدمة لغاية ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٦ حيث أُحيل إلى المعاش بناء على طلبه، وقد خُصم من ماهية سعادته احتياطى المعاش عن هذه المدة الإضافية. وبمناسبة تسوية معاش سعادته - تساءلت وزارة المالية هل تدخل تلك المدة الإضافية فى التسوية أم لا؛ ذلك أنه إذا أخذنا بنص المادة الثالثة من القانون نمرة ١٧ سنة ١٩١٢ وجب قصر المدة التى يستحق سعادة محرز باشا عنها معاشًا لغاية نوفمبر سنة ١٩٢١، تاريخ بلوغه الستين سنة».

على أنه نظرًا لأحكام قرارَىْ مجلس الوزراء الصادرين فى يناير سنة ١٩١٧ ويناير سنة ١٩١٨ اللذين أجازا بصفة عامة إطالة خدمة المستشارين بعد السن القانونية،

ولأنه من جهة أخرى قد خُصم فعلاً احتياطى المعاش من ماهية سعادة محرز باشا لغاية سنة ١٩٢٠، قد يكون لسعادة حق فى استيلائه على معاش محتسب على قاعدة مادة خدمته بأكملها.

وعليه رأت الوزارة أن تسترشد برأى قسم القضايا فى الموضوع فأفتى القسم بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٦ بما يلى:

«حيث إن القصد من نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩٢٠ إنما كان للوصول بقدر الإمكان إلى عدم إبقاء مستشارى محكمة الاستئناف فى الخدمة بعد بلوغهم سن الستين».

«وحيث إنه رغبة فى أن يُظهر بأكثر جلاء ما قصده القانون من عدم استفادة المستشار الذى أُبقى فى الخدمة من أى امتياز خصوصى من جراء إبقائه هذا، قد جاء النص المنَّوه عنه بأن «إذا أبقى المستشار فى الخدمة بعد بلوغه الستين سنة فلا يترتب على ذلك زيادة ما على معاش تقاعده».

وحيث إن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٥ يناير سنة ١٩١٨ جاء معدلاً لهذه النظرية بأن أجاز اعتبار كافة المستشارين فى الخدمة البالغين ستين سنة نظرًا للتعديل المزمع إجراؤه فى النظام القضائى.

وحيث إنه قد صار تطبيق هذا القرار نحو كافة مستشارى محكمة الاستئناف الأهلية ابتداء من تاريخ صدوره دون احتياج إلى إجراءات خاصة.

وحيث إن تطبيق الحكومة لهذا القرار بالطريقة المذكورة يُعتبر تعديلاً لسن تقاعد مستشارى محكمة الاستئناف الأهلية بتحديد سِنِّهم بخمس وستين سنة بدلاً من ستين.

وحيث إنه من جهة أخرى قد فسرت لجنة الموظفين الأجانب التى بتَّت فى المسائل التى تنجم عن تطبيق القانون نمرة ٢٨ سنة ١٩٢٣، القرار المذكور بذات المعنى نحو المستشارين الأجانب.

بناء عليه

يرى القسم من باب العدل معاملة المستشارين الأهليين كالأجانب بأن يحتسب لهم عند تسوية معاشهم سِنِى خدمتهم التالية لبلوغهم الستين سنة، وذلك بالرغم من نص القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٢.

إلا أنه نظرًا لأن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ يناير سنة ١٩١٨ نال من نص فى هذا المعنى فيقتضى استصداره قرارًا تكميليًا من مجلس الوزراء، موضحًا بأنه لدى تصريحه بموجب قرار ٨ يناير سنة ١٩١٥ بإبقاء المستشارين

فى الخدمة لغاية سن الـ ٦٥ كان مجلس الوزراء يقصد التقرير فى الآن ذاته باحتساب سن الخدمة التالية لسن الستين فى المعاش.

واللجنة المالية ترى الأخذ برأى قسم القضايا وهى تتشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتكرم بإصدار قرار مشابه.

السكرتير إمضاء الرئيس: محمد محمود إمضاء

وفى ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧ نمرة ١٥٠ - و١٥٤ أبلغ مجلس الوزراء وزارة الحقانية ما يأتى:

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧ على ما جاء فى هذه المذكرة وقرر أن مجلس الوزراء لدى تصريحه بموجب قرار ٥ يناير سنة ١٩١٨ بإبقاء المستشارين فى الخدمة لغاية سن الخامسة والستين، كان يقصد التقرير فى الآن ذاته باحتساب سن الخدمة التالية لسن الستين فى المعاش. وقد أبلغت وزارة المالية هذا القرار «رئيس مجلس الوزراء».

إمضاء: ثروت

فالذى يستنتج من هذه المذكرة المرفوعة من المالية ومن فتوى قلم قضايا الحكومة فى شأنها ومن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧ طبقًا لهذه الفتوى، أن مجلس الوزراء اعتبر أن القرار الصادر من المجلس فى يناير سنة ١٩١٨ الخاص بإطالة مدة خدمة المستشارين إلى ما بعد سن الستين جاء معدلاً بلا شرط ولا قيد لسن تعاقد المستشارين بمحكمة الاستئناف الأهلية وجعله خمسًا وستين بدلاً من ستين، كما أنه يُستنتج من تلك المذكرة أن لجنة الموظفين الأجانب التى بحثت فى المسائل التى نجمت عن تطبيق القانون نمرة ٢٨ سنة ١٩٢٣ المتعلق بتقاعد المستشارين الأجانب قد فسرت القرار المذكور لذات المعنى من جهة المستشارين؛ فمن ثَم أصبح هذا (تعديل سنة ١٩٢٧) تعديلاً تشريعيًا جعل للمستشارين حق البقاء فى الخدمة لغاية سن الـ ٦٥.

ومما يجب ملاحظته أن التفسير الذى فسره مجلس الوزراء بقراره الصادر فى سنة ١٩٢٧ بناء على الفتوى السالفة الذكر إنما هو من حقوقه؛ لأن المادة الحادية والسبعين من القانون نمرة ٥ يونيو سنة ١٩٠٩ نصت صراحة بأن ناظر المالية يعرض على مجلس النظار الأحوال التى يظهر له أنها تستدعى تفسيرًا لأحد أحكام هذا القانون، وتفسير المجلس ينشر فى الجرائد الرسمية ويتخذ

أساسًا لتسوية الأحوال المماثلة؛ لذلك يعتبر تفسيرًا تشريعيًا ويكون العمل به واجبًا.

على هذا يكون القرار التفسيرى مؤيدًا التأييد كله بما رأته اللجنة من أن قرار سنة ١٩١٨ رتب للمستشارين حقوقًا أصبحت جزءًا لا يتجزأ من ضماناتهم لا يمكن المساس بها بغير إخلال بهذه الضمانات.

على أن اللجنة ترى أيضًا، فضلاً عما تقدم، أنه ليس من العدل التمييز بين القضاء المختلط والقضاء الأهلى وجعل سن الإحالة على المعاش بالنسبة للمستشارين بالمحاكم المختلطة سبعين سنة وزملائهم بالقضاء الأهلى ستين سنة، مع أن المحاكم كلها مصرية وتصدر أحكامها فى صعيد واحد باسم مليك البلاد، وقد جرى العمل على تبادل انتقال المستشارين والقضاة من إحدى الهيئتين للأخرى مما لا يجيز التفرقة فى المعاملة.

وأما من جهة الواقع أن كل ما يمكن أن يُحتج به هو أن القرار الصادر من مجلس الوزراء علق انتهاء مدة خدمة المستشارين إلى ما بعد الستين على وضع النظام الجديد وهو لم يوضع للآن فهو احتجاج مردود؛ لأنه وإن كان هذا النظام المنوى لتوحيد القضاء الأهلى والمختلط لم يوضع إلا أنه يوجد للآن ما يستفاد منه أنه عُدل عنه فعلاً؛ بل على العكس من ذلك لم يظهر من أعمال الحكومة أى إجراء يدل على أنها عدلت عن السير فيه بل تدل جميع الأحوال وأمنية الأمة بلسان نوابها فى مجلسيها ورجال حكومتها فى مناسبات معدودة أنها مُجِدَّة فى السعى وراء تحقيقه.

«على أنه إذا جاز أن يفكر فى العدول عن هذا القرار موضوع الجدل لأسباب جدية، فإن هذا لا يكون له أدنى أثر على الحقوق التى كسبها المستشارون بناء على الأسانيد المتقدم ذكرها ولا يكون أثره على من يعين فى المستقبل».

«على أن اللجنة ترى أيضًا فضلاً عما تقدم أنه ليس من العدل التمييز بين القضاء المختلط والقضاء الأهلى وجعل سن الإحالة على المعاش بالنسبة للمستشارين بالمحاكم المختلطة سبعين سنة وزملائهم بالقضاء الأهلى ستين سنة، مع أن المحاكم كلها مصرية وتصدر أحكامها فى صعيد واحد باسم مليك البلاد، وقد جرى العمل على تبادل انتقال المستشارين والقضاة من إحدى الهيئتين للأخرى مما لا يجيز التفرقة فى المعاملة».

هذا، وإذا كان بعض مستشارى محكمة الاستئناف أصبح غير قادر على أداء وظيفته فلذلك طريق قانونى معروف وعلى وزير الحقانية فيه واجب، فما عليه إلا اتخاذ الإجراءات التى نص عليها القانون نمرة ١٣ سنة ١٩١٧ وعرض الأمر على اللجنة المنصوص عنها فى ذلك القانون.

ولا يَسَع اللجنة قبل أن تختم هذه المذكرة تلقاء ما أبلغه أحد الزملاء للجمعية من أن إسناد عدم الكفاءة إلى بعض المستشارين من وزير هو أقرب الوزراء عهدًا بالقضاة إلا أن تُبْدى شديد أسفها على هذا الوصف الذى لا تقره اللجنة، كما أنه مما استوجب أسفها الشديد لنشر ما يتعلق بهذا المشروع بالجرائد وغيرها بشتى الطرق وذكر أسماء المستشارين وهم عاملون ويتناول البحث أمرهم زمنًا طويلاً تحت نظر وزارة الحقانية ورجالها بغير أن يبدو منهم أقل ملاحظة على ذلك، وهو مما يحط بكرامة أكبر هيئة قضائية فى البلاد ويؤثر على الهيبة والاحترام الواجبين لها؛ فضلاً عن أن فيه ضياع ثقة المتقاضين من تلك الهيئة القضائية التى هى الملجأ الأخير للكافة.

تحريرًا فى يوم الثلاثاء ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٨ و١٩ ربيع الآخر سنة ١٣٤١.

المستشارون

إمضاء: محمد مصطفى. محمد علام. ومحمد عبد الهادى الجندى.

* * *

نظرة فى الموضوع

هاجت الصحف وأرغت وأزبدت حول هذا الموضوع وتراشقت التهم بكلام لا طائل تحته؛ ولكن الصحفى المعروف الأستاذ محمود عزمى علق على الموضوع بكلمة ألقت جوانبه، وإليك ما قال:

«وبعد فما هو الوضع الذى وصلت إليه مسألة المستشارين الأهليين بعد ما أذيع من نية أُسندت للحكومة وبعد ما أذاعت الجمعية العامة لمحكمة الاستئناف من قرار؟».

«كان المستشارون كغيرهم من الموظفين يحالون إلى المعاش - عند حد نصوص قانون المعاشات العادية الواضحة - إذا ما بلغوا سن الستين. وكان المستشارون العاملون بمحكمة الاستئناف المختلطة - ولا يزالون - يحالون إلى المعاش عند

بلوغهم سن السبعين. وجرى العمل بهاتين القاعدتين سنوات عدة. وجاءت الحرب وجاءت الحماية البريطانية وجاء عهد المستشار القضائى «برونيت» وجاء معه المشروع البريطانى الذى يبغى توحيد القضاءين: الأهلى والمختلط أو إدماج الأهلى منهما فى المختلط، وأُلفت لهذا الغرض لجنة سموها لجنة الامتيازات الأجنبية على ما ذكر».

«وفى هذه الأثناء بلغ المستشار عزيز كحيل باشا سن الستين ففكرت الوزارة فى تطبيق القانون العادى عليه بإحالته إلى المعاش كما كانت أحالت حسين باشا جلال من قبل. لكن المستشار القضائى ـ وقد وجد أن سعيه فى سبيل إدماج القضاءين: الأهلى والمختلط حثيث قد يتوج بالنجاح قريبًا فيعامل المستشارون كلهم من كان منهم فى القضاء الأهلى ومن كان منهم فى القضاء المختلط معاملة واحدة هى على الغالب المقررة لمستشارى المختلط الذين لا يُحالون إلى المعاش قبل بلوغ سن السبعين ـ رأى أن تتقدم وزارة الحقانية لمجلس الوزارة بطلب مد خدمة المستشارين الأهليين سنتين؛ لما لهذا المجلس من حق نصت عليه المادة الرابعة عشرة من قانون المعاشات فى استبقاء أى موظف من موظفى الحكومة إلى ما بعد سن الستين. لكن مذكرة الحقانية لم تكن مقصورة على حالة كحيل باشا بل كانت عامة أريد بها تقرير مبدأ شامل كل مستشارى المحكمة الأهلية؛ وذهبت فى هذا الشمول إلى حد المطالبة بإعادة حسين باشا جلال إلى الخدمة بعد أن كان قد أُحيل إلى المعاش، وذلك كله مراعاة «لحالة النظام القضائى الحالى من وجهة اقتراب زمن التحوير فيه».

«ووافق مجلس الوزراء على تقرير هذا المبدأ الذى عُدل فيما بعد ـ ولكن بحالة الشمول العام أيضًا والاستناد إلى قرب تحوير النظام القضائى دائمًا ـ إلى أن أصبحت سن الإحالة للمعاش بالنسبة للمستشارين الأهليين خمسًا وستين».

«واستمرت الحال على هذا المنوال إلى أن جاءت الوزارة الحالية وأُذيع عنها ما أذيع من اعتزامها الخروج على هذه القواعد التى يُعمل بها منذ ٢٥ يناير سنة ١٩١٦ بالنسبة لمد الأجل سنتين ومنذ ٥ يناير سنة ١٩١٨ بالنسبة لمد الأجل خمس سنين».

* * *

«ولم تقُل الحكومة إلى الآن شيئًا عن كل ما أذيع حول اعتزامها ويلوح أنها لن تقول شيئًا إذ الأمر كما قدمنا قد يرجع إلى اعتبارات حزبية سياسية من ناحية، وإلى اعتبارات شخصيات معينة من ناحية أخرى».

«لكن حضرات المستشارين قالوا فى اجتماعهم الأخير - استنادًا إلى قرار لمجلس الوزراء صدر لمناسبة إحالة محرز باشا إلى المعاش وإلى فتوى من قسم قضايا الحكومة لهذه المناسبة نفسها - إن القرار الصادر فى سنة ١٩١٨ إنما هو «تعديل تشريعى رتب للمستشارين حق البقاء فى الخدمة لغاية سن الخامسة والستين» وأن هذا الحق أصبح منذ ذلك التاريخ «جزءًا لا يتجزأ من ضماناتهم لا يمكن المساس بها بغير إخلال بهذه الضمانات».

«يقول المستشارون هذا من الوجهة الفقهية ويقولون من وجهة الواقع إن «النظام المنوى لتوحيد القضاء الأهلى والمختلط لم يوضع للآن حقًا لكن لا يوجد ما يُستفاد منه أنه عُدل عنه فعلاً» ويقولون كذلك إنه «إذا كان بعض المستشارين قد أصبح غير قادر على تأدية وظيفته فلذلك طريق قانونى معروف. وعلى وزير الحقانية فيه واجب».

* * *

ونحن نسجل أولاً ما نعتقده محل إجماع من المفكرين غير المتحيزين بين أدلة الجمعية العامة لمحكمة الاستئناف الأهلية بالقاهرة، وهو عند حد نظرنا تقرير بأن المعاملة الاستثنائية التى استعمل فيها مجلس الوزراء حقه المستند إلى المادة الرابعة عشرة من قانون المعاشات إزاء الحالات الفردية بالنسبة للموظفين عامة على ذلك النحو الشامل بالنسبة للمستشارين.. إلخ، ترجع إلى اعتبار ما كان منظورًا من قرب تحوير النظام القضائى بإدماج القضاءين الأهلى والمختلط. وهو من ناحية أخرى تقرير بأن رغبة وزير الحقانية فى أن يحول دون استمرار مستشار فى قضائه لأنه أصبح غير قادر على تأديته لا يصح أن تحقق إلا عن طريق التقدم إلى اللجنة المنصوص عليها فى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٢ لا عن طريق الإحالة إلى المعاش؛ حتى لا يكون على تصرف الوزير شبهة الاعتداء على استقلال القضاء العالى المضمون بعدم قابلية المستشارين للعزل.

وهذا وذاك حق لا غبار عليهما.

لكن هل قرار مجلس الوزراء الصادر فى سنة ١٩١٨ برفع سن الإحالة إلى المعاش للخامسة والستين يُعتبر «تعديلاً تشريعيًا» رتب للمستشارين هذا الحق بحيث أصبح جزءًا لا يتجزأ من ضماناتهم؟ وهل تحوير نظام القضاء إلى الآن يجعل سبب المعاملة الاستثنائية قائمًا ومستمرًا؟ فهذا وذاك ما نريد أن يكون محل نظر.

وعندنا أن قرار مجلس الوزراء لا يمكن أن يعتبر «تعديلاً تشريعيًا» لقانون ولا سيما إذا كان مستندًا إلى توقيت إلى حين. ولا يمكن أن يعتبر قرار لمجلس الوزراء «تعديلاً تشريعيًا» وإن صدر هذا القرار فى عهد تكون فيه السلطة التشريعية فى يد مجلس الوزراء وحده كما كان الحال فى سنة ١٩١٢ التى صدر فى أولها قرار مَدٍّ سن الإحالة للمعاش إلى الخامسة والستين. ذلك أنه إذا كان مجلس الوزراء هو المشرّع فإن هناك إجراءات للتشريع، وهناك بخاصة تسميات لمختلف وثائق التشريع. فهناك القانون والمرسوم بالقانون واللائحة، كما أن هناك مجرد المرسوم وقرار مجلس الوزراء وقرار كل وزير على حدة. ومعروف حد التمييز التشريعى والإدارى بين هذه التسميات جميعًا. ولم يقل أحد إن قرارًا لمجلس الوزراء أداة من أدوات التشريع فلو كان المقصود فى سنة ١٩١٨ أن يعدل قانون المعاشات بالنسبة للمستشارين الأهليين لكان مجلس الوزراء أصدر فى هذا الصدد مرسومًا بقانون معدل لنص المادة الرابعة عشرة، ولكان هذا المرسوم مما عرض فى البرلمان يوم اجتماعه الأول فى سنة ١٩٢٤.

وشىء من هذا لم يحدث. بل إن صفة التوقيت فى المعاملة الاستثنائية واضحة لاستنادها إلى تحوير النظام القضائى من ناحية ولبدئها بزيادة سنتين قبل أن تصل إلى خمس من ناحية أخرى. وليس سهلاً أن يقتنع متصل بالفقه وأصوله بأن إجراء وقتيًا يمكن اعتباره تشريعًا مستمرًا ولا سيما إذا كان هو مستندًا إلى مجرد قرار لمجلس الوزراء.

نعم أن معاملة المستشارين فى حالة مد الأجَل القانونى للإحالة إلى المعاش تختلف عن معاملة غيرهم من الموظفين؛ إذ ترتب لهم دون هؤلاء علاوات دورية فى خمس السنوات الزائدة وزيادة فى تقدير المعاش مستندة إلى هذه العلاوات؛ لكن هذا لا يعنى أن قرار مجلس الوزراء «تعديل تشريعى» لقانون وإن كان يعنى أنه يمنح من غير جدال حقًا مكتسبًا فى تلك العلاوات الدورية وفى هذه الزيادة فى تقدير المعاش.

* * *

لكن مَنْ مِنَ المستشارين يمنحه قرار مجلس الوزراء هذا الحق المكتسب؟ المستشارون جميعًا بمجرد تعيينهم مستشارين أو من يبلغون منهم سن الستين بمجرد مضى يوم واحد عليهم بعدها وهم فى الخدمة؟

«نحن نميل إلى اعتقاد أن هذا الحق وإن كان حقًا مكتسبًا إلا أنه صادر عن طبيعة استثنائية فلا يمكن تطبيقه إلا فى دائرة الاستثناء فقط ودائرة الاستثناء تبدأ فى موضوعنا عند نهاية سن الستين، فمن كان الآن فيها من حضرات المستشارين العاملين فإنما له حق البقاء فى منصبه إلى الخامسة والستين وله ما يترتب على هذا البقاء من علاوات دورية وزيادة فى تقدير المعاش. وتدخل وزير الحقانية أو مجلس الوزراء بإحالة المستشارين الذين تزيد سنهم على الستين إلى المعاش؛ إنما هو نوع لفّاف من أنواع الاعتداء على استقلال القضاء بهدم ركن عدم القابلية للعزل».

«هذا حق يصدر عن يقين فقهى لا شك فيه، أما من لم يبلغوا سن الستين بعد من حضرات المستشارين فهم لا يزالون فى الدائرة الطبيعية ليس لهم إلا التمتع بالحق الطبيعى دون الاستثنائى. وهذا يصل بنا إلى النقطة الثانية من تساؤلنا، نقطة هل عدم تحوير القضاء إلى الآن يجعل عيب المعاملة الاستثنائية قائمًا ومستمرًا؟؟».

* * *

«أما أن الحكمة التى استندت إليها المعاملة الاستثنائية لا تزال قائمة فهذا واقع لا شبهة عليه فنحن نعرف أن جهودًا عديدة بذلت فى سبيل تعديل النظام القضائى فى مصر وتحويره، ونعرف أن محاولات الحكومة المصرية فى هذا السبيل لدى الدول الاجنبية كانت قائمة إلى العام الماضى وأنها فى حالة الوجود الفعلى بين مصر والدول فى هذه الأيام ما دامت الدعوة المصرية إلى مؤتمر دولى ينظر فى هذا التعديل قائمة، كل ما حدث عليها من اعتراض يرجع إلى موعد اجتماع المؤتمر وإبداء الدول ملاحظاتهم وعدم ملاءمة الوعد الذى ضربته الحكومة المصرية».

نعم أن المعروض على الدول هو تعديل فى نظام المحاكم المختلطة وحدها واختصاصها لكن الواضح البيِّن من اتجاه الميل العام فى مصر شعبًا وحكومة، هو أن الرغبة الأصيلة هى فى تعديل النظام القضائى كله وتوحيده.

أضف إلى هذا أن القضاءين متصلان من حيث المستشارون الذين ينقلون من أحدهما إلى الآخر ولا سيما من الأهلى إلى المختلط، وهذا أيضًا يعطى المستشار الأهلى شيئًا من شبه الحق فى أن يظل إلى ما بعد الخامسة والستين نفسها إذا هو انتقل إلى القضاء المختلط حيث حد السن السبعين.

* * *

قائمة إذن حكمة استثناء فى المعاملة إلى اليوم فقائم حق المستشارين فى البقاء إلى الخامسة والستين بمجرد تجاوزهم سن الستين.

«لكن الموجودين منهم ولما يبلغوا الستين من عمرهم هل هم مكتسبون هذا الحق نفسه؟ نعم ما دام تحوير نظام القضاء منظورًا وإلا إذا قُطع الأمل فى انتظار هذا التحوير؛ لكن يجب فى هذه الحالة أن تعلن الحكومة أنها قد عدلت عن السير فى سبيل هذا التحوير أو أنها قد وجدت فى الظروف الدولية عدم مساعد عليه لكن أيضًا يجب عليها أن تدعم إعلانها بتفصيل الأسباب؛ حتى لا يُطعن قرارها بأنه قرار تحكمى تريد أن تصل به إلى غرض خفى وكفى. ولا سيما بعد أن طالت مدة الأخذ والرد فى هذه المسألة الدقيقة الخطيرة».

* * *

عندنا إذن لا حق للحكومة فى إحالة من جاوز الستين من المستشارين إلى المعاش. ولا حق لها فى معاملة من لم يبلغوا سن الستين هذه المعاملة نفسها مادامت ساكتة عن فكرة تحوير النظام القضائى ويائسة من إدخاله، وهى إذا أقدمت على شىء من هذا أو ذاك إنما تعتدى على استقلال القضاء وتهدم ركن عدم قابلية المستشارين للعزل. لكن لها أن تحيل من لم يبلغوا الآن سن الستين عند بلوغهم هذه السن إذا هى قالت قولها فى عدم تحوير النظام القضائى، على شرط أن يكون قولها هذا مسببًا مدعمًا بتفصيلات صحيحة دقيقة لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها».

* * *

ذلك هو رأينا صدرنا فيه عن بحث مستند دون تحيز إلى الروح الفقهية الخالصة وحدها نرجو أن نكون قد أدلينا فيه بما يستطيع المستطيعون أن ينقذوا به قدسية العدالة المصرية وأن ينقذوا البلاد وسمعتها من موقف شائن.

محمود عزمى

إحالة المستشارين على المعاش

ولم يَطُل الانتظار حتى صدر قرار من مجلس الوزراء بإحالة كل من أحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف الأهلية بمصر وصالح حقى باشا وعلى حسين باشا وحافظ لطفى باشا وأحمد راغب بدر باشا ومتولى غنيم بك وعلى سالم بك وشاكر أحمد بك ومحمد علام باشا وعبد العزيز محمد بك ومصطفى حلمى بك وحامد رضوان بك ومحمد عزت بك ـ على المعاش.

وتبعه مرسوم بتعيينات وتنقلات قضائية بالمحاكم الأهلية، هذا نصه:

مرسوم

«بتعيينات وتنقلات قضائية بالمحاكم الأهلية»

«نحن فؤاد الأول ملك مصر»

«بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيه سنة ١٨٨٣) الشامل للائحة قيد المحاكم الأهلية»

«وعلى الأمر العالى الصادر فى ٢٠ ربيع الثانى سنة ١٣١١ (٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣) الشامل بشروط التوظف بالمحاكم المذكورة»

«وعلى القانون الصادر بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٢٦ بإنشاء محكمة استئناف أسيوط الأهلية»

«وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية وموافقة رأى مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت:»

«المادة الأولى ـ عُين كل من عبد العزيز فهمى باشا وزير الحقانية سابقًا رئيسًا لمحكمة استئناف مصر الأهلية ومحمد مصطفى بك المستشار بمحكمة استئناف مصر الأهلية رئيسًا لمحكمة استئناف أسيوط الأهلية وكامل إبراهيم بك المستشار بمحكمة استئناف مصر الأهلية وكيلاً لمحكمة استئناف أسيوط الأهلية وأحمد أمين بك المستشار الملكى المساعد مستشارًا بمحكمة استئناف مصر الأهلية وحامد فهمى بك المحامى مستشارًا بمحكمة استئناف مصر الأهلية وعلى حيدر حجازى بك رئيس مفتش المحاكم الأهلية مستشارًا بمحكمة استئناف أسيوط الأهلية ومحمد كامل الرشيدى بك مدير إدارة المحاكم الأهلية بوزارة الحقانية مستشارًا لمحكمة استئناف أسيوط الأهلية وعبد الفتاح السيد بك

رئيس محكمة شبين الكوم الابتدائية الأهلية مستشارًا بمحكمة استئناف أسيوط الأهلية وأحمد مختار بك رئيس محكمة بنى سويف الابتدائية الأهلية مستشارًا بمحكمة استئناف أسيوط الأهلية وحسن رفعت بك رئيس محكمة أسيوط الابتدائية الأهلية مستشارًا بمحكمة استئناف أسيوط الأهلية ومحمد نور بك رئيس النيابة العمومية لدى المحاكم الأهلية مستشارًا بمحكمة استئناف أسيوط الأهلية ويس أحمد بك وكيل محكمة مصر الابتدائية الأهلية مستشارًا بمحكمة استئناف أسيوط الأهلية».

«المادة الثانية - يُنقل إلى محكمة استئناف مصر الأهلية كل من على عبد الرازق بك المستشار بمحكمة استئناف أسيوط الأهلية ومحمد توفيق حقى بك المستشار بمحكمة استئناف أسيوط الأهلية وعلام محمد محمد بك المستشار بمحكمة استئناف أسيوط الأهلية ومصطفى حنفى بك المستشار بمحكمة استئناف أسيوط الأهلية ومحمود فهمى يوسف بك المستشار بمحكمة استئناف أسيوط الأهلية ومحمود على سرور بك المستشار بمحكمة استئناف أسيوط الأهلية».

«المادة الثالثة - على وزير الحقانية تنفيذ مرسومنا هذا».

مذكرة

مرفوعة إلى مجلس الوزراء

بشأن سن تقاعد المستشارين

«قضت المادة ١٤ من قانون نمرة ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات المدنية المعدل بالقانون نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٠ بأنه «متى بلغ سن الموظفين والمستخدمين الملكيين ستين سنة وجب إحالتهم على المعاش حتمًا ما لم يصدر قرار خصوصى من مجلس النظار بإبقائهم فى الخدمة لمدة معينة بناء على طلبهم ولا يجوز مطلقًا إبقاء أى موظف أو مستخدم فى الخدمة بعد سن السبعين سنة».

وقد قبل مستشارو محكمة الاستئناف وقضاة المحاكم الابتدائية الأهلية ذلك القانون، فأصبح الحكم المتقدم ذكره ساريًا عليهم. فلما عُرضت أول حالة لأن يطبق حكم هذه المادة على مستشارى محكمة الاستئناف الأهلية رأت وزارة الحقانية إذ ذاك - محافظة على استقلال أعضاء تلك الهيئة ولاعتبارات أخرى - أن تجرى معهم فى هذا الشأن على خطة واحدة؛ وذلك بإحالة كل مستشار يبلغ

من العمر ستين سنة على المعاش إلا إذ كانت هناك أسباب استثنائية تدعو إلى إبقائه فى الخدمة.

لذلك لما بلغ سعادة المرحوم حسن جلال باشا سن الستين أُحيل إلى المعاش فى سنة ١٩١٠.

على أن وزارة الحقانية وجهت إلى مجلس فيها أنه لم يلاحظ فى الاعتبارات التى أخذت بها الوزارة فى تقرير مبدأ إحالة المستشارين إلى المعاش عند بلوغهم الستين، حالة النظام القضائى الحاضر من وجهة اقتراب زمن التحوير فيه، وأشارت إلى أن هذا الاعتبار يجعل من الأوفق تأجيل إدخال عناصر جديدة فى محكمة الاستئناف الأهلية إلا إذا كانت هناك ضرورة وإلى أنه وقد أصبح هذا الاعتبار جد الملاحظة ترى الوزارة - توفيقًا بينه وبين الاعتبارات الأخرى - أن تكون القاعدة فى هذا الأمر مبدئيًا إطالة مدة خدمة المستشارين الذين يبلغون سن الستين لمدة تنتهى بالعمل بالنظام القضائى الجديد ولا يتجاوز على أى حال سنتين.

بناء على ذلك طلبت وزارة الحقانية إعادة حسن جلال باشا مستشارًا بمحكمة الاستئناف وإبقاء عزيز كحيل باشا فى وظيفته بالمحكمة المذكورة وأن يكون ذلك لكليهما للمدة المتقدم ذكرها، فوافق مجلس الوزراء على ذلك وصدر المرسوم الخاص بإعادة حسن جلال باشا.

وفى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٧، رفعت وزارة الحقانية إلى مجلس الوزراء مذكرة أخرى توضح فيها أنه لما كانت الاعتبارات التى بنت عليها مذكرتها السابقة لا تزال قائمة، فهى ترى أن تكون إطالة مدة خدمة المستشارين الذين بلغوا أو لم يبلغوا سن الستين لمدة تنتهى بالعمل بالنظام القضائى الجديد ولا تتجاوز على أى حال خمس سنوات من تاريخ بلوغهم هذه السن، فصدق مجلس الوزراء على ذلك بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩١٨.

وواضح مما تقدم أن وزارة الحقانية لم تُرِدْ أن تجعل أبعاد حد سن الإحالة على المعاش إلى خمس وستين سُنَة مُطَّردة أو قاعدة ثابتة أو حقًا شخصيًا للمستشارين، ولو شاءت أن تجعله كذلك ما كانت لها مندوحة عن تعديل حكم المادة ١٠ من قانون المعاشات فيما يتعلق بهم بما يجعله حكما لازمًا وحقًا للمستشارين لا ينازعون فيه أو يدافعون عنه.

ثم إنها لم تجعل من هذه الإطالة شرطًا تعلنه للمستشارين وتطلب قبولهم له كما كانت تفعل بالنسبة للشروط الخاصة بقبول الانتقال فى محاكم الجنايات وما كان ليتصور مثل ذلك الطلب إذ كان لا يُحتمل عقلاً أن يرفضه المستشارون الذين كانوا إذ ذاك بمحكمة الاستئناف والقضاة الذين رُقُّوا بعد ذلك إلى منصب الاستشارة.

فذلك لما ينشر أن القرارين الصادرين بإطالة مدة خدمة المستشارين بعد بلوغ السن المقررة للإحالة على المعاش سنتين ثم خمس سنوات؛ بل ظلا مطويين فى بطون دوسيهات الحقانية ومجلس الوزراء بل ظلا منسيين كما سيجىء الكلام بعد فلا يعلم أحد من المستشارين وجه الإطالة وإن كانوا ينتفعون بآثارها.

وأخيرًا فإن إطالة خدمة المستشارين سنتين ثم خمسًا لم يقع تطبيقًا لحكم المادة ١٤ من قانون المعاشات فإن هذه المادة تشترط لإطالة خدمة الموظف أن يطلبها الموظف؛ ولكن أحدًا من المستشارين لم يطلبها سواء فى ذلك الاثنان اللذان رُفعت بشأنهما مذكرة يناير سنة ١٩١٦ أو المستشارون الذين ظلوا باقين فى الخدمة بعد بلوغهم سن الستين.

والواقع أن قرارَىْ مجلس الوزراء فى هذا الصدد لم يَعْدُوَا أن يكونا ضرورة من ضرورات عهد الحماية ولم يقصد أكثر من الترخيص لوزارة الحقانية فيما يتعلق بالمستشارين بعدم إصدار قرار الإحالة على المعاش الذى جرى العمل على إصداره عندما يبلغ الموظف نهاية السن المقررة لذلك، ترخيصًا روعى فيه الاطِّراد لتحقيق المساواة بين المستشارين ولم يلحظ فيه مصلحة للمستشارين أنفسهم من تمكينهم من الانتفاع بالبقاء فى الخدمة زمنًا يتفاوت فى الطول. ولم يُبن على مذهب من يقول بجعل حد خدمة المستشارين إطلاقًا سن الخامسة والستين.

أما أنه لم يلحظ فى القرارين مصلحة المستشارين فذلك جلى من أن الاعتبار الذى بُنى عليه القراران خاص بتشكيل المحاكم التى استفاض الكلام فى ذلك العهد فى إنشائها واختبار قضاتها. وإذا كان المقدر حينذاك أن إنشاء تلك المحاكم وشيك الوقوع كان لم يُبت فى أمر عدد قضاتها المصريين والصفات التى سيُراعى توافرها فيهم، رُئى إبقاء من يبلغ من المستشارين سن الستين حتى يتم ترتيب تلك المحاكم وإذ ذاك يُستغنى عنهم جميعًا، قصرت مدة ذاك الإبقاء أو

طالت، وما كانت السنتان أو خمس السنين إلا تقديرًا لأقصى المدة التى يكون ذلك المشروع فى نهايتها خلقًا سويًا ويدخل فى دور التنفيذ.

وأما أن إطالة خدمة المستشارين إلى سن الخامسة والستين لم يُبن على قياس حال المستشارين بما هو متبع الآن فى المحاكم الابتدائية المختلطة أو فى محاكم بعض البلاد الغربية أو على اقتناع بأن عمل المستشار يكون فى فترة ما بين الستين والخامسة والستين أدخَل فى باب النضوج والكمال - فظاهر من مذكرة الحقانية التى رفعتها إلى مجلس الوزراء سنة ١٩١٨ أنها تشير إلى أن ما اعتمدته من إحالة مستشارى محكمة الاستئناف إلى المعاش عند بلوغهم الستين قد لحظ فيه المحافظة على استقلال أعضاء تلك الهيئة واعتبارات أخرى. وهذه العبارة الأخيرة خصوصًا وهى مُنصبَّة على حرمان المستشارين - خلافًا لباقى الموظفين - من الرخصة التى أتت بها المادة ١٤ فى إبقاء الموظف حتى سن السبعين، لا تنصرف إلا إلى معنى واحد هو أن سن الستين بالنسبة لهم هى فى نظر الحقانية إذ ذاك حد الإنتاج المُرْضى. يدل على ذلك بصورة قاطعة أن أول إطالة كانت لسنتين وليس هذا القدر من الإطالة مما يمكن أن يتصل بأى مذهب فى قدرة المستشارين على العمل أو بأى معنى من معانى الانتفاع بتجاربهم أو نضوج مَلَكَاتهم.

إذن لم يكن القرار الأول أو الثانى إلا تدبيرًا وقتيًا قضت به أغراض النظام القضائى التى كانت إذ ذاك شغل الحقانية الشاغل؛ ولذلك جعل الحد الأول لإطالة مدة الخدمة حدًا مبهمًا غير متعين هو العمل بالنظام الجديد وقد كان يجوز أن يبلغ ذلك الحد بعد أشهر أو بعد سنين؛ لذلك رأت الحقانية - أخذًا بأسوأ الفروض كما إذا تعذر تحقيق ذلك النظام قبل سنين عدة - أن تضيف إلى ذلك الحد حدًا معينًا لا يتعداه المستشار ولم تشأ أن تجعل الحد المعين سن السبعين كما تبيحه المادة ١٤ وكما هو متبع الآن فى محكمة الاستئناف المختلطة وفى محاكم بعض البلاد الغربية، بل وقفت عند الخامسة والستين.

وكان النظام القضائى الذى ربط ما بينه وبين إطالة مدة خدمة المستشارين فرعًا عن البحث فى الامتيازات والنظام الذى يُستعاض به عنها وكان له بهذه المثابة بوجوه أخرى أشد الاتصال بالنظام السياسى للبلاد، فقد كان جزءًا من مقومات الحماية البريطانية. ولذلك أُشير إليه فى معاهدات الصلح التى أُبرمت

فى ١٩١٩ / ١٩٢٠ كمعاهدة فرساى وسان جرمان ورتبت أحكام على تحقيقه كما رتبت أحكام أخرى للفترة التى تسبق ذلك التحقيق، وظل أمرًا داخلاً فى حيِّز الإمكان طوال قيام الحماية.

أُلغيت الحماية فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فأصبحت الحكومة المصرية منذ ذلك التاريخ فى حِلٍّ من ترتيب النظام القضائى على الأسس التى وضعها أصحاب المشروع الذى كان سببًا فى استصدار قرارَىْ ١٩١٦ و١٩١٧. وكان المفروض والمفهوم أن حكومة مصر المستقلة لن تعتمد ذلك المشروع نظامًا تأخذ به أو تبنى عليه حياتها القضائية فى حالتها الجديدة؛ خصوصًا وأن ذلك النظام كان من أكبر عوامل الحركة القومية بما أثاره فى الأوساط القضائية من سخط واحتجاج، فكان للحكومة المصرية أن تعلن من تاريخ إلغاء الحماية البريطانية العدول نهائيًا عن قرار سنة ١٩١٦ الذى كان أثرًا من مشروعاتها العتيدة.

ولما كان قرار سنة ١٩١٨ قد وضع لإطالة مدة خدمة المستشارين حدين: حدًا أصليًا وهو العمل بالنظام القضائى الجديد، وحدًا تبعيًا وهو سن الخامسة والستين وكان الحد الأصلى تقطعت به الأسباب، لم يعد قائمًا إلى الحد التبعى فمضى العمل فى غير تحقيق على ترك المستشارين فى الخدمة بعد سن الستين حتى يبلغوا الخامسة والستين.

وما كان ترك المستشارين على هذا الوجه ليصح ويستقيم وقد انتفت عِلَّته وزال أساسه، على أنه إذا لم يكن ثَمَّت ما يبرره فإنه يفسره على أى حال أن الحكومات السابقة لم تُعن بتقصِّى بعض آثار مشروعات الحماية البريطانية.

كذلك لم يكن هذا الترك ليكون عرفًا يُتخذ سُنة متبعة وهو لم يَطُل به الزمن بحيث يصبح خطأ مشهورًا خيرًا من صواب مهجور، وهو مخالف لما قررته القوانين ومخل بالمساواة بين الموظفين إخلالاً لم يُقصد بذاته فى وقت من الأوقات، ثم هو إذا كانت قد قضت به مصلحة وقتية لا تشفع له مصلحة عامة ثابتة ولا تبرره حكمة خاصة.

وقد يكون مثار هذا الترك أن الحكومات التى تولت الأمر منذ إلغاء الحماية لم يَعْنِها أن تعلن رسميًا عدولها عن مشروع النظام القضائى المتقدم ذكره اكتفاء بأنه قُبِر نهائيًا، واعتمادًا على أن كثيرًا من المشروعات يخلق ويموت دون أن ينبت

هذا الخلق أو هذا الممات بأى عمل رسمى خارجى؛ خصوصًا حيث يكون ذلك وضع فى غير النظام البرلمانى.

غير أن الشأن فى النظام القضائى الذى كان مشروعًا فى عهد الحماية يختلف عن غيره من المشروعات فإنه لم يبقَ عند حد المشروع بل رُتبت على احتمال تنفيذه أحكام منيعة لها أثر عملى قاطع لا شك فيه فى أحوال القضاء الأهلى؛ لذلك كان إعلان العدول رسميًا عن ذلك النظام واجبًا لإسقاط كل الآثار التى رتبت عليه.

على أنه مهما يكن من سبب عدم إعلان ذلك العدول فلا تشك وزارة الحقانية فى أن الحكومات السابقة لم تحدثها نفسها بالأخذ به، وفى أن الوقت قد حان لجعل تلك النية التى انطوت عليها تلك الحكومات قرارًا صحيحًا ثابتًا؛ بذلك يوضع حد للحالة الشاذة التى أثرت منذ بضع سنين فى تطور المحاكم الأهلية ونظامها ويُرد الأمر فى هذا الشأن إلى نصابه.

بناء على ما تقدم تتشرف وزارة الحقانية بأن ترجو مجلس الوزراء أن يتفضل بالموافقة على إعلان العدول نهائيًا عن النظام الذى أُشير إليه فى فبراير سنة ١٩١٨ المتقدم ذكره وعلى إلغاء ذلك القرار. وسيترتب على إلغائه أن المستشارين الذين تجاوزوا سن الستين وعددهم ثلاثة عشر يُحالون مباشرة إلى المعاش.

وزير الحقانية إمضاء (أحمد خشبة)

* * *

قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٨ العدول نهائيًا عن النظام القضائى الذى كان مقترحًا فى عهد الحماية البريطانية، والذى كان سببًا فى إصدار قرار ٥ يناير سنة ١٩١٨ القاضى بإطالة خدمة مستشارى محكمة الاستئناف الأهلية الذين بلغوا أو يبلغون سن الستين لمدة تفى بالعمل بالنظام القضائى الجديد ولا تتجاوز على كل حال خمس سنوات من تاريخ بلوغهم هذه السن، وعلى ذلك قرر إلغاء القرار المذكور وإحالة كل من بلغ أو يبلغ سن الستين من المستشارين مباشرة إلى المعاش».

وكذلك انتهت المسألة عند هذا الحد ونفذت الوزارة إرادتها.

* * *

الرحلة الملكية فى صحراء مصر الغربية

اتجهت إرادة حضرة صاحب الجلالة الملك أحمد فؤاد الأول إلى زيارة الأنحاء الشاسعة فى صحراء مصر الغربية؛ ليتطلع عن كثب حالة طائفة من الشعب المصرى وينظر فيما يرقى شأن هذه الجهات وما يُنهض أهليها.

وقد أخذت (مصلحة الحدود) فى إعداد وسائل الراحة أثناء هذه الرحلة فعبَّدت الطرق غير المأهولة فى هذه الجهات، ثم بدأ جلالته رحلته الميمونة فى يوم ٣ أكتوبر سنة ١٩١٨ وعاد فى يوم ٢٩ منه. وإنَّا نكتفى هنا بذكر البرنامج الرسمى لهذه الرحلة.

«بدأت اليوم الرحلة الملكية للصحراء الغربية وسيوه. ففى منتصف الساعة السابعة من صباح اليوم سافر حضرة صاحب الجلالة ملك مصر المعظم بالقطار الملكى من محطة سراى المنتزه إلى الحمام وسافر بمعية جلالته أصحاب المعالى والسعادة والعزة وزير الحربية ومحمد زكى الإبراشى والدكتور محمد شاهين باشا وأحمد محمد حسنين بك وأحمد فخرى بك والبمباشى مراد الشاهد أفندى من الياوران والسيد رمزى والمسيو دوريس المصوراتى:

وقد سافر أمس من الإسكندرية إلى الحمام بالسيارات سعادة مدير عام الحدود، وسافرت أيضًا السيارات التى تنقل الطعام والعفش والخدم والطهاة وبعض الموظفين والمستخدمين:

ويؤخذ من البرنامج الرسمى للزيارة أن القطار يصل إلى الحمام فى الساعة ٨ والدقيقة ٢٥ صباحًا فيؤدى التحية لجلالته قره قول شرف الأورطة الأولى المصرية بموسيقاها وتطلق بطارية الجيش مدافع السلام الملكى، ثم يتشرف الموظفون والعُمُد والمشايخ والأعيان والتجار بالمثول بين يدَىّ حضرة صاحبة الجلالة فى سرادق أُعد خصيصًا لذلك، وفى الساعة الثامنة والدقيقة ٥٥ يتحرك الركاب العالى بالسيارات من الحمام فتطلق بطارية الجيش مدافع السلام الملكى. ويصل الركاب العالى إلى الضبعة ـ مارًا بسيدى عبد الرحمن ـ فى الساعة ١١,٥٥ وبعد تناول الغداء فى خيام أُقيمت خصيصًا يستأنف السير إلى رأس الكنايس حيث يصلها جلالة الملك وحاشيته الساعة ٣,٢٥ بعد الظهر، ثم تواصل السيارات سيرها إلى مطروح فتصلها الساعة ٤ والدقيقة ١٠ مساء. وسيكون المبيت فى اليخت قوله وفى مطروح يفتش جلالة الملك قرة قول شرف من رجال الجيش المصرى ومعه الموسيقى وتطلق الطوافة «الأمير فاروق» مدافع

السلام الملكى، وإذا تعذر وصول الركاب العالى قبل المساء فتطلق الطوافة مدافع السلام الملكى ثانى يوم عند تشريف جلالة الملك إلى البر.

اليوم الثانى

وفى منتصف الساعة التاسعة من صباح اليوم الثانى يزور حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم المستشفى ثم يفتش قره قول الشرف أمام ديوان المحافظة، وبعد ذلك يتشرف الموظفون والعُمُد والمشايخ والأعيان والتجار بالمثول بين يدَىْ جلالة الملك فى السرادق. وفى الساعة العاشرة يتحرك الركاب العالى بالسيارات من مطروح إلى بئر الكنائس حيث يصل الساعة (١٢) ونصف، وبعد تناول الغداء فى الخيام المعدَّة هناك يزور جلالة الملك البئر الرومانية وفى منتصف الساعة الثانية تستأنف السيارات سيرها فتصل إلى البويت الساعة الرابعة والنصف، وفى الساعة السادسة يزور جلالة الملك «بئر الملك فؤاد» التى أنشأتها مصلحة الحدود، وهى الآن ملأى بماء الأمطار. وسيكون المبيت فى الكشك الملكى الذى أعد لجلالته، أما رجال الحاشية فيبيتون فى الخيام.

اليوم الثالث

فى الساعة السابعة من صباح اليوم الثالث يتحرك الركاب العالى بالسيارات من البويت، وعند الميل ١٦٠ حيث تكون الساعة ١٠ صباحًا يتناول جلالته القهوة فى الخيام وبعد نصف ساعة تواصل السيارات سيرها فتصل سيوه الساعة الواحدة والنصف فيكون فى انتظار جلالته قره قول شرف من هجانة الحدود وموسيقى ومدفعية من الجيش قرب المركز وعند تشريف جلالته تصدح الموسيقى وتطلق مدافع السلام الملكى، ثم ينتشر حرس من الهجانة حول السيارة الملكية لتوصيل جلالته لغاية الاستراحة (ويكون السير هينًا بسرعة سير الجمال) ويكون الأهالى مصطفين على جانبَى الطريق ابتداء من فندق الأمير فاروق لغاية الاستراحة الملكية لتحية جلالة الملك. ثم يتناول جلالته الغداء فى الاستراحة الملكية. وفى المساء تُقام حفلات تاتو وسينما وألعاب نارية وراديو ودلوكة.

اليوم الرابع

فى منتصف الساعة التاسعة من صباح اليوم الرابع تُفتش قوة سيوه، وهى صنف من سيارات دوريات مصلحة الحدود وصنف من هجَّانتها وتصدح موسيقى الجيش وقت التفتيش ثم تمر القوة أمام حضرة صاحب الجلالة الملك، ثم يستقبل جلالته الموظفين والعمد والمشايخ والأعيان والتجار وأرباب الطرق، وفى

منتصف الساعة العاشرة يحتفل بوضع الحجر الأساسى لجامع سيوه وهو الذى فتحت له الأوقاف اعتمادًا بمبلغ ١٠ آلاف جنيه.

وفى الساعة العاشرة يُحتفل بوضع الحجر الأساسى لمستشفى سيوه، ثم يعود جلالته إلى الاستراحة الملكية وتقوم هجانة الحدود بحراسة السيارة الملكية من المركز للجامع للاستراحة.

وفى الساعة الرابعة مساء يتحرك ركاب جلالة الملك المعظم من الاستراحة الملكية إلى أغورمى فيصلها الساعة الرابعة والدقيقة ١٠. وأغورمى هذه هى بلدة أثرية. وبعد أن يزورها جلالته يزور عين الحمام (وهى صورة حقيقية لباقى العيون) ثم معبد المشترى فبستانَىْ زعيمَى الشرقيين والغربيين، وفى الساعة ٥,٤٠ يعود جلالته إلى الاستراحة الملكية بسيوه. وفى المساء تُقام حفلات ذكر وسينما وراديو وألعاب نارية.

اليوم الخامس

فى الساعة السابعة صباحًا تقوم السيارات من سيوه ويصطف قرة قول شرف من هجانة الحدود أمام الاستراحة الملكية، ثم ينتشر حول السيارة الملكية وتطلق مدفعية الجيش مدافع السلام الملكى عند مبارحة جلالته الاستراحة ويقف الأهالى على جانبَى الطريق ما بين الاستراحة وفندق الأمير فاروق، وعند هذا الفندق تقف الهجانة على الجانب الأيمن من الطريق بحيث تخلى مجاز السيارة الملكية وتؤدى التحية وهى واقفة بهيئة عمودى سلاح، ويستمر الركاب الملكى فى السفر. وفى الطريق - أُعدت نقطة لتناول القهوة وفى الباسور أعدت نقطة غذاء فى الخيام. وفى الميل ٩٧ حيث يصل الركاب الساعة الثالثة والنصف مساء يبيت الملك فى الكشك الملكى ويبيت رجال الحاشية فى الخيام.

اليوم السادس

وفى الساعة الثامنة من صباح اليوم السادس يتحرك الركاب الملكى بالسيارات فيصل إلى بئر الشقة بعد ساعة وربع. وهذه البئر هى شق طبيعى فى الصحراء وبها مياه أمطار وهى أول نقطة على خط الحدود الغربية بين الأراضى المصرية وبرقه الإيطالية وبقربها غربًا نقطة للطليان على الأراضى الإيطالية، ومن هذه البئر يتجه السير شمالاً على الحدود نفسها. ويتحرك الركاب من بئر الشقة بعد ١٠ دقائق إلى بئر السفرزن فيصلها الساعة ١١ وبعد تناول القهوة

تستأنف السيارات سيرها إلى السلوم مارة بسيدى عمر التى تصلها الساعة ١١ والدقيقة ٥٥ صباحًا. وفى سيدى عمر نقطة عسكرية من الجيش بقيادة ملازم وبها تليفون يصلها بالسلوم وبها ضريح سيدى عمر وبئر رومانية بها مياه لشرب القوافل. وبعد سيدى عمر شمالى غرب تظهر نقطة «أم مساعد» وهى التى تصبح تابعة لمصر بعد إبرام معاهدة الحدود الغربية. ويمكن أيضًا مشاهدة شبرام، وهى النقطة الإيطالية الجديدة الواقعة فى الأراضى الإيطالية غرب «أم مساعد».

ويصل الركاب الملكى إلى السلوم فى الساعة الواحدة مساء. وبعد تفتيش قره قول شرف وموسيقى من الجيش على الطريق بقرب المرسى وإطلاق مدافع السلام الملكى، يقصد جلالة الملك إلى اليخت الملكى لتناول الغداء.

وفى الساعة الثالثة يزور جلالته مستشفى السلوم وبعد نصف ساعة يستعرض حامية السلوم، وفى الساعة الرابعة يحتفل بافتتاح جامع السلوم بحضور العُمُد والمشايخ والأعيان، ثم يحتفل بوضع الحجر الأساسى للمدرسة الفاروقية.

وفى الساعة الرابعة والربع يتشرف وكيل قنصلية دولة إيطاليا بالسلوم والعمد والمشايخ والأعيان والتجار بالمثول بين يدَىْ جلالة الملك المعظم فى السرادق المقام أمام المركز. ويصطف قره قول شرف والموسيقى من الجيش أمام السرادق وتصدح الموسيقى وقت التشريفة، وفى الساعة ٤ والدقيقة ٤٥ يعود جلالة الملك إلى اليخت الملكى، وفى الساعة الخامسة تقام حفلة شاى للضباط فى اليخت الملكى.

وفى الساعة الخامسة والنصف من مساء اليوم السادس يقوم اليخت الملكى من السلوم فتطلق طوبجية الجيش مدافع السلام الملكى.

الوصول للإسكندرية

وسيكون وصول حضرة صاحب الجلالة الملك للإسكندرية باليخت الملكى «محروسة» فى الساعة ١١ والدقيقة ٣٠ من صباح اليوم السابع من أكتوبر الجارى، حيث تكون الرحلة الملكية الميمونة قد تمت.

نظام سير السيارات

يسير الركاب الملكى بالسيارات حسب النظام الآتى:

سيارتا حرس من سيارات دوريات مصلحة الحدود من الأمام وهما مسلَّحتان بالمدافع الرشاشة، ثم سيارة محافظة الصحراء الغربية فالسيارة (صالون)

الملكية. ثم سيارة رينو القصر الملكى وبها أصحاب المعالى والسعادة والعزة وزير الحربية ومحمد زكى الإبراشى باشا والدكتور محمد شاهين باشا وأحمد محمد حسين بك. ثم سيارة بونك صالون احتياطى وسيارة موريس وبها المسيو برشيا وأحمد خيرى بك والبمباشى مراد الشاهد أفندى والسيد رمزى بك والشيخ عبد الله عفيفى. ثم سيارة شفروليه ويستعملها المسيو دوريس الفوتوغرافى ومساعده وسيارة بها أحمد بك ثم سيارات الموظفين والخدم والسفرجية وسيارات تنقل الطعام والعيش وفورد لورى به على بك فهيم وجهاز الراديو وسيارة فورد أخرى بها عبد الحميد أفندى شرف الدين والمستر ولسن مدير ورش الحدود. وتبلغ هذه السيارات نحو ٣٠، وهذا خلاف الصالون الملكى وسيارة محافظة الحدود الغربية وصالون القصر الملكى.

ولائم الخاصة الملكية

وستقدم الخاصة الملكية أربع ولائم عشاء للعمد والمشايخ والأعيان الوطنيين، إحداها بمطروح واثنتان بسيوة والرابعة بالسلوم.

وتوزع مصلحة الحدود الأطعمة والإحسانات التى أمر جلالة الملك بتوزيعها على رعاياه فى جميع الجهات التى يمر بها الركاب الملكى، وهى الحمام وسيدى عبد الرحمن والضبعة ومطروح وسيوه والسلوم.

الخُطَب

وسيلقى حضرة صاحب المعالى وزير الأوقاف خطبًا فى كل من حفلة وضع الحجر الأساسى لجامع سيوه وحفلة افتتاح جامع السلوم، وسيلقى سعادة مدير عام الحدود خطبة أثناء التشريفة بسيوه.

وسيلقى مشايخ عربان أولاد على المذكورون بعد خطبًا أثناء التشريفات فى الجهات الآتية: الشيخ جويده عيسى حفيضه فى الحمام والشيخ محجوب عيسى فى مطروح والشيخ عبد الرحيم عبد الله فى السلوم، ويلقى تلاميذ المدارس الأولية نشيدًا فى الحمام ومطروح وسيوه والسلوم.

المواصلات اللاسلكية

وقد عمل نظام للمواصلات اللاسلكية مع السراى الملكية العامرة برأس التين والإسكندرية والقاهرة أثناء الرحلة الملكية للصحراء الغربية وسيوه.

كُسَا الشرف والإنعامات

يوزع سعادة مدير عام الحدود كُسَا الشرف والإنعامات الأخرى والهبات التى تعطف حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم بالإنعام بها على العمد والمشايخ والأعيان والأئمة وغيرهم قُبيل مواعيد التشريفة فى الحمام ومطروح وسيوه والسلوم. وقد شملت الإنعامات والإحسانات جميع سكان الصحراء الغربية على اختلاف مراتبهم حيث مُنحت كساوى شرف وساعات ذهبية وسلاسلها وشيلان كشمير للعمد والمشايخ وملابس لأئمة المساجد، وأحيانًا نقدية وأطعمة للفقراء وإحسانات لتلاميذ المدارس ومعلميها والخدمة السائرة والمرضى وغيرهم.

معلومات موجزة
عن الصحراء الغربية

نشرت مصلحة الحدود ضمن برنامج الزيارة الملكية المعلومات الموجزة الآتية عن الصحراء الغربية: إن محافظة الصحراء الغربية تشمل ذلك الجزء من القطر المصرى الواقع شمال واحات الخارجة والداخلة وغرب وادى النيل وترعة النوبارية وبحيرة مريوط لغاية السلوم وحدود طرابلس الغرب. وتبلغ مساحتها ٢٤٠,٠٠٠ كيلومتر مربع على وجه التقريب، ويبلغ عدد سكانها حوالى الخمسين ألفًا من الأنفس جميعهم من البدو ما عدا سكان واحات سيوه والبحرية والفرافرة الذين هم أكثر شبهًا بالفلاحين من سواهم. ومعظم هذا الإقليم صحراء قاحلة ما عدا منطقة الشاطئ التى ينبت فيها الشعير إذا كان المطر كافيًا، وواحات سيوه والبحرية والفرافرة حيث تجود أشجار النخيل وتنبت أشجار الفاكهة والزيتون وتروى بماء الآبار والعيون.

«وعاصمة المحافظة مرسى مطروح وبها مقر المحافظة، ولمطروح شهرة تاريخية حيث زارتها وأقامت بها وقتًا ما كليوباترة ملكة مصر، وقيل إنه كان هناك حمام مشهور بحمام كليوباترة.

وقد شمل الإصلاح فى عهد جلالة الملك فؤاد الأول جميع مرافق الحياة فى هذه الصحراء من الوجهة الزراعية والقضائية والصحية والعلمية والطرق والمواصلات وتحسين حالة الأهالى بوجه عام.

وقد أصبح فيها من المدارس الأولية مدرسة فى كل من العامرية ومرسى مطروح والسلوم وسيوه والباويطى ومنديشه بالبحرية، ومستشفى فى كل من العامرية ومرسى مطروح وبرانى والسلوم بخلاف مكتبين صحيين فى سيوه والبحرية.

وسيوضع الحجر الأساسى لمستشفى جديد بسيوه خلال هذه الرحلة الميمونة، ومكاتب للتلغراف والبريد فى العامرية والبرج والحمَّام ومطروح وبرانى والسلوم وسيوه.

وهناك ثلاثة خطوط تليفونية رئيسة متصلة بعضها ببعض، وهى:

(١) الخط من الإسكندرية مارًا بالعامرية وبهيج والبرج والحمام والعميد وسيدى عبدالرحمن إلى مطروح.

(٢) الخط من مطروح إلى سيوه.

(٣) الخط من مطروح إلى برانى والسلوم.

هذا، وقد أُنشئت الطرق وأصبحت صالحة لسير السيارات، كما أنشئت الآبار وظهر ما كان مطمورًا منها. وتقرر أخيرًا مد خط السكة الحديدية من الحمام إلى العلمين. وهذا بلا شك سيعود بأكبر نفع على السكان وسيئول إلى تحسين هذه المنطقة تحسينًا عظيمًا.

وسائل المواصلات

للبريد والمسافرين

تقوم طوافة الحكومة مرة فى الأسبوع حيث تغادر الإسكندرية فى يوم جمعة وتصل مطروح صباح السبت، ثم تصل برانى مساء نفس اليوم وتصل السلوم صباح الأحد، ثم تعود من السلوم فى مساء الأحد فتصل مطروح صباح الإثنين وتغادرها مساء نفس اليوم فتصل الإسكندرية صباح يوم الثلاثاء.

وهناك قطاران يقومان يوميًا من الإسكندرية للحمام وبالعكس .

ويُنقل البريد بين مطروح وسيوه بواسطة سيارات أجرة خاصة تغادر مطروح فى الأول والثانى عشر والرابع والعشرين من كل شهر - وتصل سيوه فى اليوم الثانى والثالث عشر والخامس والعشرين - ثم من سيوه فى اليوم الرابع والخامس عشر والسابع والعشرين وتصل مطروح فى اليوم الخامس والسادس عشر والثامن والعشرين من كل شهر.

حامية الجيش بالسلوم

علاوة على قوات مصلحة الحدود وهجَّانتها والبوليس المحلى الموجود بالصحراء الغربية، تعسكر بالسلوم القوات الآتية:

أورطة بيادة وبطارية مدفعية.

مازال صاحب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر الحالى، دائب النشاط منذ تولى هذه الرياسة واسع الحركة؛ أملاً فى نجاح ما رسمه من وسائل تنهض بالأزهر إلى المستوى العلمى الذى يعيد له مجده التالد وعزه القديم والذى يحله محل الإعزاز والإكرام من الشعوب الإسلامية لأكبر جامعة دينية.

مازال كذلك حتى وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٨ على المبادئ العامة، التى تضمَّنها التقرير المرفوع إلى لجنة إصلاح نظم التعليم فى الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية.

وقرر المجلس تأليف لجنة على الوجه الآتى:

حضرة صاحب الفضيلة شيخ الجامع الأزهر رئيسًا.

وكيل وزارة المعارف وأحد مستشارى محكمة الاستئناف الأهلية ومفتش العلوم الحديثة بالجامع الأزهر والمدير العام للمعاهد الدينية. ووكيل الإدارة الشرعية بوزارة الحقانية.

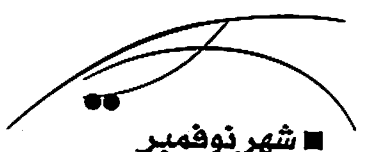
ومهمة هذه اللجنة وضع مشروع قانون معدل لقانون الأزهر طبقًا للمبادئ التى تضمنها تقرير لجنة إصلاح نظم الأزهر المشار إليه آنفًا.

وفيما يتعلق بالاقتراح المقدم لرياسة مجلس الوزراء من فضيلة رئيس مجلس الأزهر الأعلى بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٨ الخاص بإنشاء مدارس حول الجامع الأزهر بأقسامه المختلفة، قرر المجلس تكليف معالى وزير الأشغال العمومية بحثَ هذا الاقتراح لمعرفة تكاليف المبانى المقترح بناؤها وتكاليف نزع ملكية الأراضى اللازمة لها.

وإنَّا نرجو للأزهر نهضة عالية حتى يتحقق فيه رجاء المسلمين فى أقطار الأرض.

■■■

البــــاب الحادى عشر

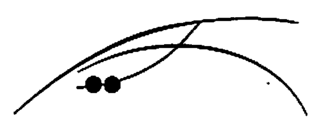


■ شهر نوفمبر

■■

الفصل الأول

نشاط الدعوة الوفدية فى لندن ـ مناقشات فى مجلس العموم البريطانى ـ تأليف لجنة إنكليزية للاهتمام بالمسألة المصرية



كانت دعوة الوفد التى يذيعها بعض رجاله فى إنكلترا ضد الوزارة المحمدية على أشدها فى هذا الحين، وكان من أثر هذه الدعوة أن عقد فرع حزب العمال المستقيل بلندره اجتماعًا فى قاعة «الديلى هرالد» الكبرى حضره كثيرون من الإنكليز والمصريين، وقد أُعلن أن الأستاذ وليم مكرم عبيد ـ خطب الجمع فى القضية المصرية. وقد نقل مراسل لجريدة كوكب الشرق خلاصة خطبة الأستاذ نشرته بتاريخ ١٠ نوفمبر قال:

«مصر مستقلة منذ عصور التاريخ»

أتى الأستاذ مكرم عبيد، تفصيلاً، على تاريخ الاستقلال المصرى مبرهنًا على أن مصر كانت مستقلة منذ أربعة آلاف عام، وكانت إذ ذاك سيدة العالم. وبعد الفتح العربى لها أصبحت مملكة إسلامية، مستقله بخلفائها تمام الاستقلال. وبعد الفتح العثمانى، كان المماليك، حكامها الأصيلون، مستقلين فعلاً. وأخيرًا جاء عهد محمد علىّ العظيم، مؤسس الأسرة الملكية الحاضرة، والذى وطد دعائم استقلال مصر، ونشر لواءه فى الشرق بفتح سوريا وشبه جزيرة العرب بعد هزيمة الأتراك بالجيش المصرى والبحرية المصرية.

وإذن، فقد كانت مصر مستقلة فى كل أدوار التاريخ، عدا فترة الفتح الرومانى لها وبعض فترات قصيرة أخرى.

مصر برلمانية فى عهد إسماعيل

وأتى الأستاذ المحاضر على تاريخ الحركة الوطنية والمطالبة بالبرلمان أيام الخديو إسماعيل، ثم عرَّج على تاريخ الحركة العرابية التى كان من أثرها حصول مصر على الدستور، وما تلا ذلك من الاحتلال البرلمانى الذى أعلن فى ذلك الوقت أنه احتلال مؤقت.

التعهدات البريطانية بالجلاء

وكيف حرمت مصر من حق تقرير المصير

وتلا الأستاذ مكرم بك بين دهشة الحضور الوعد والتعهد البريطانى بالجلاء. وأتى على وصف الحركة الوطنية مبتدئًا من عصر عرابى حتى مصطفى كامل وتتوجت بظهور زغلول باشا، أعظم زعيم وطنى فى هذا العصر الحديث. ثم أشار إلى إعلان الحماية على الرغم من التعهدات السابقة، كما وصف مساعدة مصر للحلفاء بملايين الرجال من العمال ومحصولات البلاد المختلفة. ولكن حق تقرير المصير الذى حاربت دول الحلفاء لنصرته وفى سبيله لم يُعترف به لمصر!

حركة سنة ١٩١٩ والأدوار التى مرت بقضية مصر

ووصف الأستاذ مكرم بك الحركة الوطنية سنة ١٩١٩ التى أعقبت نفى زغلول باشا وصحبه إلى مالطة فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٨. ثم حضور لجنة ملنر ومقاطعة المصريين لها، ثم المفاوضات بين زغلول وملنر ورفض الأمة لمشروع المعاهدة الملنرية. وعلى الرغم من ذلك فإنه بعد عشر سنوات من ذلك التاريخ يقدم السير تشمبرلن مشروع معاهدة أسوأ من مشروع ملنر؛ إذ إن فيه مواد تجعل الاحتلال البريطانى دائميًا.

ثم أتى الأستاذ مكرم بك على ذكر إبعاد زغلول باشا إلى سيشل وسجن أربع طبقات من الوفد كانت تخلف إحداها الثانية التى يُزجُّ بها إلى السجون، كما أشار إلى مشروع ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ خلال عهد الأحكام العرفية، وما فيه من تحفظات أربعة مزيفة للاستقلال الموهوم.

ولقد كانت بطولة زغلول باشا فى المنفى وبطولة الأمة المصرية معًا داعية إلى عودة زغلول باشا إلى وطنه ظافرًا، منتصرًا فى الانتخابات النيابية العامة بالأغلبية الساحقة.

«البرلمان المصرى والإصلاحات العامة»

ووصف الأستاذ مكرم بك أعمال البرلمان فى تحسين أحوال الفلاح ونشر التعليم وتوطيد دعائم الروح الدستورية والتقاليد البرلمانية. وقد حُلَّ البرلمان ثلاث مرات بتأثير التدخل البريطانى وبفعل السياسة البريطانية.

لا نطلب التدخل ولكنَّا نطلب منعه

وعرَّج الأستاذ المحاضر على هذه الأزمة الحاضرة التى نشأت من التدخل البريطانى وبتأييد السياسة البريطانية قائلاً بين التصفيق الحاد: «نحن لا نطلب منكم أن تتدخلوا فى شؤوننا، ولكنَّا نطلب منكم أن تقفوا عن التدخل، ولو أن بريطانيا تكف يدها حقيقة عن التدخل، فإن الدستور يُستعاد فى أربع وعشرين ساعة دون إحداث أية قلاقل أو اضطراب؛ لأن الوزارة الحاضرة لا تجرؤ على الوقوف فى وجه الرأى العام المصرى».

ووصف الأستاذ مكرم بك المظالم الحاضرة المخالفة للحريات العامة قائلاً: «إن الاستبداد غير صديق للحرية لدى الشعب الذى يقدرها والذى يسعى للوصول إليها».

استقلال مصر التام خير ضمان لبريطانيا

وزاد الأستاذ المحاضر فأعلن فى صراحة «إن استقلال مصر التام خير ضمان لبريطانيا. ولقد اعتزم المصريون أن لا يقبلوا مطلقًا نصف حرية تساوى نصف استعباد. نحن إنما نرحب بالصداقة البريطانية ولكن لا صداقة بغير احترام ولا احترام بغير حرية.

وختم الأستاذ مكرم بك محاضرته بين تصفيق حاد متواصل غير عادى».

الشعب البريطانى لا يعرف الحقائق عن مصر

وفى النهاية شكر رئيس الاجتماع حضرة الأستاذ المحاضر شكرًا حارًا قائلاً: «إن الشعب البريطانى لا يعرف حق المعرفة حقائق الأحوال فى مصر ولكنَّا الآن عرفنا أن استقلال مصر ليس حقًا من حقوقها فقط؛ ولكنه مسألة من المسائل التى تمس شرف الشعب البريطانى الذى يجب أن ينفذ ما أخذ على عاتقه من تعهدات بالجلاء»، وأشار إلى وجوب عدم التدخل فى شؤون مصر، وقبول الصداقة والمحالفة للشعب المصرى.

وقد سأل الرئيس الحاضرين عما إذا كانوا يوافقون على رأيه، فصفق الجميع علامة على الموافقة تصفيقًا حادًا متواصلاً بدت فيه حماسة الجمع».

أسئلة الأستاذ مكرم بك وأجوبته عنها

ووجِّهت أخيرًا أسئلة خاصة بمسألة قناه السويس، فأجاب عنها الأستاذ مكرم بك بوجوب حيدتها وإشراف عصبة الأمم عليها، ووجهت أسئلة أخرى خاصة بمشروعات رى السودان فأجاب عنها الأستاذ المحاضر بأن السودان جزء من مصر وأن مشروعات النيل يجب أن تعرض على البرلمان الذى استنكر سياسة مشروع جبل الأولياء. ووجهت أسئلة أخرى استغرقت الإجابة عنها نهاية الاجتماع.

* * *

كان لهذه الدعوة أثرها وإن كان أثرًا متواضعًا لم يصل إلى همم الوفد المصرى فى إنكلترا، فقد تقدم نائب من العمال هو (الكومندان كنورثى) يؤيده أربعة من أعضاء حزبه باقتراح إدخال التعديل الآتى على خطاب العرش «إن المجلس ليأسف على أن خطاب العرش لم يرد فيه ذكر لتعطيل الدستور المصرى الذى هو ضربة خطيرة للهيئات الديمقراطية، والذى لم يكن ليُقدم عليه دون أن تؤخذ مشورة الممثل البريطانى فى القاهرة وموافقته عليه»(١).

مناقشات فى مجلس العموم البريطانى

وكذلك جرت مناقشة حول المسألة المصرية فى مجلس العموم البريطانى اشترك فيها أكثر من نائب، وإليك خلاصتها عن السياسة فى (١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨) لمراسلها اللندنى:

أجاب «مستر لوكر لامپسون» عن سؤال وجهه إليه مستر كنورثى الليلة خاصًا بالسياسة الحاضرة فى مصر فقال: ليس لدىَّ بيان أقوله بشأن المركز الحالى فى مصر.

وسُئل هل يستطيع بيان الوقت الذى يجتمع فيه البرلمان المصرى ثانية فأجاب بالنفى، وأعاد مستر كنورثى سؤاله قائلاً: ألا تعترف وزارة الخارجية بتحملها

(١) كوكب الشرق فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٨.

بعض المسئولية عن الموقف الخاص الذى تقفه تجاه مصر فالبلاد تُحكم دون دستور ودون برلمان. وسأل متى يحين الوقت لنا كى ننصح نصحًا بهذا المعنى للقوة المسيطرة على مصر الآن؟

فأجاب مستر لوكر لامپسون قائلاً: إن سياستنا هى عدم التدخل فى الشؤون الداخلية لمصر.

فسأل مستر كنورثى قائلاً: «إذن كيف حدث أننا أرسلنا بوارج حربية إلى مصر ثلاث مرات لما أردنا الاعتراض على سن تشريعات داخلية معينة؟ وكيف يمكن أن يُحل البرلمان بأكمله الآن دون أى تدخل منا؟».

فأجاب مستر لوكر لامپسون قائلاً: فى المرات الثلاث التى يشير إليها حضرة العضو المحترم تعرضت مصالح الأجانب للخطر.

مستر كنورثى: أوَليست مصالح الأجانب الآن معرضة للخطر فى غياب الدستور؟

وسأل مستر بونسونبى، ألا يعلم وكيل وزارة الخارجية أن أغلبية أعضاء البرلمان المصرى سيجتمعون يوم ١٧ نوفمبر الجارى وأن الحكومة المصرية قد اتخذت إجراءات سريعة لمنعهم من الاجتماع؟ وألا يرى أن مثل هذه الإجراءات قد تؤدى إلى الشغب فى القاهرة فيصح أن تتدخل حكومة صاحب الجلالة الملك؟.

فأجاب مستر لوكر لامپسون أنه علم أن بعض الشيوخ والنواب السابقين قرروا الاجتماع يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر وقد حدث فى ٢٨ يوليو الماضى أنهم اجتمعوا فى دار أحد النواب؛ ولكنه لا يعلم ما إذا كانت الحكومة المصرية قد اتخذت إجراءات لمنع اجتماعهم القادم أم لا.

وأجاب عن الشطر الأخير من السؤال قائلاً: إن حكومة صاحب الجلالة الملك لم تجد سببًا يدعوها للتدخل حين اجتماع ٢٨ يوليو الماضى، كما لا تجد سببًا يدعوها للتدخل الآن.

وقال مستر بونسونبى: إن وزارة الخارجية تعلم تمام العلم كل تطورات الحوادث.

ثم أجاب مستر لوكر لامپسون عن سؤال آخر لمستر «كنورثى»: يقال إنه ليس من عملنا أن نتدخل مطلقًا فى مسائل هى من أخص الشؤون المصرية.

مستر كنورثى: ألسنا مسؤولين عن أمن الأجانب؟.

مستر لوكر لامپسون: إن أمن الأجانب ليس محل مناقشة فى هذه النقطة.

ثم سأل مستر بونسونبى: هل كان بموافقة حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك ما اعتزمته الحكومة المصرية الحاضرة من تنفيذ مشروع جبل الأولياء مخالفةً بذلك قرارات الحكومات الدستورية المصرية السابقة التى قبلتها حكومة جلالة الملك، ووافقت على أن هذا المشروع وما يماثله من المشروعات يجب أن تعرض أمام لجنة فنية من الخبراء ولا يمكن تنفيذ شىء منها إلا بعد مصادقة البرلمان المصرى؟.

فأجاب مستر لوكر لامپسون قائلاً: إن خزان جبل الأولياء قد بحث منذ مدة طويلة بواسطة أكبر الخبراء الفنيين واعتبر ضروريًا لمصلحة مصر، أما الإشارة إلى اللجنة الفنية التى جاءت فى كلام حضرة العضو المحترم فلم يكن إلا عملاً مرغوبًا فيه لتقرير أفضلية العمليتين خزان جبل الأولياء وتعلية خزان أسوان وأيهما أجدر أن ينفذ، وما دامت الحكومة المصرية قد قررت تنفيذ المشروعين فلم تعد هناك حاجة إلى استشارة فنية جديدة مع ملاحظة أن مشروع خزان جبل الأولياء لا يتم إلا باتفاق مع حكومة السودان تتأكد به أن مصالح السكان الذين يقطنون على النهر فى منطقة الخزان لا يصيبها أى أذى، أما المسائل الفنية الخاصة بتعلية خزان أسوان فتأخذ فى دراستها الآن لجنة دولية عيَّنتها الحكومة المصرية.

وهنا وجه أحد الأعضاء نظر وكيل وزارة الخارجية إلى ضرورة مصادقة البرلمان المصرى، فأجاب مستر لوكر لامپسون بأن ذلك كان ضروريًا فقط للتفضيل بين مشروعَىْ جبل الأولياء وتعلية خزان أسوان، أما الآن فكلا المشروعين سيُنفذ.

* * *

خطاب آخر للأستاذ وليم عبيد

أقامت الجمعية المصرية بلندن احتفالاً بعيد الجهاد الوطنى (١٣ نوفمبر ٢٨)، فدعت بهذه المناسبة طائفة من النواب البريطانيين وغيرهم للعشاء فى فندق (متروبول)، وقد لبى الدعوة ستة وخمسون من المصريين.

وقف الأستاذ مكرم عبيد بك بين التصفيق والهتاف، وبدأ يشكر السير ألفريد سوجدون لشريه نخب زميل له هو نائب فى البرلمان المصرى: «لأننا لا نزال أعضاء من الوجهة القانونية، إذ إن حل البرلمان كان عملاً غير دستورى» وزاد الأستاذ مكرم فقال: «أرجو الا تظن الجمعية المصرية أنى ناكر للجميل لأنى أشعر بضيق»؛ ولكن الأستاذ استدرك مازحًا: «إن ضيقى ليس ناشئًا عن الطعام الحسن المهضوم الذى فرغت منه الآن، ولكنى أعرف أنى أمتُّ بصلة إلى حزب المتطرفين وأنى أنا نفسى متطرف من المتطرفين. ولما كنت شعلة من النيران، فلا أقل من أن يسقط منى إذ أتحدث قنبلة من القنابل (ضحك) ولكننى بدلاً من أن ألقى قنابل دمار ألقى إليكم ببيان معقول عن القضية المصرية. ومع أن الطرفين معدودون أنهم غير معقولين، ولكن بين جنوبهم قلوب أشد حرارة من الأفئدة الميتة».

«إن المستعمرين يرون فى المصريين قومًا متطرفين، ذلك لأننا وأولئك المستعمرين على طرفَىْ نقيض. والحقيقة الا شىء من الغلو فى الوطنية المصرية. ولقد قال زغلول باشا: إن الوطنية المصرية ليست متطرفة لأنها ليست معادية لبريطانيا كما هى ليست معادية للأجانب وإذا كانت الرغبة فى الحرية تُعد تطرفًا، فإنى لأفاخر بأن أكون زعيمًا للمتطرفين».

«ليس يوم الجهاد الوطنى رمزًا إلى بداية الحركة الوطنية ولكنه تاج يكلل رأس الوطنية المصرية؛ ذلك لأن الحركة المصرية ليست ـ كما قيل فى بعض الأحيان ـ ترجع فى تاريخها إلى ما بعد أيام الحرب ولكن تاريخها يرجع إلى الحركة العرابية سنة ١٨٨٠ التى تطورت إلى حركة دستورية لإعادة الحياة البرلمانية. وفى خلال حركة هذا التطور تقدمت الحركة الوطنية فى طريقها، وإن كان تقدمًا بطيئًا غير أنه مكين».

«ولقد اعترف اللورد كرومر بتطور الحركة المصرية كما أقر اللورد ملنر بتمامها وكمالها، وذلك بإعلانه أن الشعور الوطنى فى مصر لا يمكن أن يخمد أواره لأنه ليس وليد التهيج ولكنه وليد النمو المُطَّرد. ولقد بلغ الشعور الوطنى إلى أعلى ذروة على إثر إبرام الهدنة فورًا إذ احتفلت بالسلام الظافر سنة ١٩١٨؛ ولكن مصر التى اشتركت مع الحلفاء جنبًا إلى جنب لم يُعترف لها بنصيب من تلك المهرجانات».

«ولقد كان فى استطاعة مصر القلقة أن تستفيد من محنة إنكلترا بإظهارها العداء المجسم وذلك بمعاونة الأعداء، أو بإظهار عداء بسيط وذلك بالامتناع من معاونة إنكلترا وسائر دول الحلفاء؛ ولكن مصر تخيرت الطريق الكريم فقدمت من أبنائها مائتَىْ ألف ومليونًا كحملة من العمال، وكانت إمداداتها ثمينة إلى حد أن صرح اللورد اللنبى، بأن حملة العمال المصريين كانت عاملاً من أكبر العوامل الهامة السامية على الظَّفَر فى الميدان الشرقى.

«وفى المقال الذى نشرته «التيمس» للورد لويد مديح لمصر وثناء عليها لما قامت به من المعاونة الكريمة، كما أشارت السلطات فى مصر إلى وجوب إنشاء أثر تذكارى لقتلى الحرب من المصريين الذين استُشهدوا إذ ذاك فى ميادين القتال».

«والسبب الذى من أجله دخلت مصر فى الحرب إلى جانب إنكلترا أو الحلفاء هو أن الحكومة المصرية فى ذلك الحين كانت تفهم كما يفهم الشعب أن الحماية وقتية، من الضرورات الحربية، كما أكدت السلطات البريطانية الرسمية لعظمة السلطان فى رسالة برقية أن المقصود من وضع مصر تحت الحماية إنما هو سلامة استقلال مصر، وكان بعد إبرام الهدنة أن طلب زغلول باشا واثنان من زملائه إلغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال المصرى ولكن رفضت طلباتهم ونُفوا إلى مالطة، تبعًا لذلك سنة ١٩١٩، فحدثت الثورة».

«ومن ذلك الوقت ومصر فى أزمات شديدة متواصلة دائمة. وقد فشلت محاولات عديدة للمفاوضة، ونُفى زغلول باشا إلى سيشل وسُجن أربع طبقات من الوفد، واحدة بعد أخرى، ووضعوا تحت الحَجْر فى بلداتهم، فى عهد الأحكام العرفية التى استمرت مضروبة على مصر ما يزيد على خمس السنوات كان العالم قد تمتع بعد الحرب فيها بالسلام».

«ومن العجيب أنه فى اليوم الذى نقل فيه زغلول باشا من سيشل إلى عدن وبينما الأحكام العرفية فى أشدها، أعلنت الحكومة البريطانية تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢. ولكن التحفظات التى تضمَّنها التصريح لم تترك ظلاً من الشك فى عقول المصريين بأن هذا التغيير إن هو إلا تغيير اسمى».

«ولقد فشلت جميع صنوف العسف والاستبداد، وتطورت السياسة إلى مجرى أكثر حرية، فألغيت الأحكام العرفية وأُعيد زغلول باشا لوطنه. وانتُخب البرلمان

المصرى سنة ١٩٢٤ بمقتضى الدستور الجديد، وأعطى الناخبون الوفد أغلبية ساحقة وهى - عمليًا - أغلبية إجماعية».

«إن الأزمة الحاضرة أشد خطورة بكثير من سابقاتها لأن مصر لم يُنكر فقط حقها الفذ فى الاستقلال، ولكنها حُرمت حقها فى الدستور الذى حصلت عليه أخيرًا».

«إن تعطيل البرلمان جاء تبعًا لتعطيل الدستور الذى هو أساس النظام البرلمانى، كما لا يمكن تعطيل الحريات الشخصية وتغييرها بفعل أية سلطة فى مصر حتى البرلمان، ولكن الانقلاب الأخير أثر على الحريات. ومن المؤكد أن السبب الذى أُبدى لتبرير هذا الانقلاب وحيد فى التاريخ الدستورى، أما السبب فهو أن جماعة ضئيلة (ويعنون الأغلبية) تقبض على ناصية البلاد. وقد انحل البرلمان حتى يصبح الجو أسلم وأصح. والقاضى الأعلى الوحيد الذى يحكم بسلامة الجو هو طبعًا الدكتاتور أو الدكتاتوريون الذين يلقبون أنفسهم عن مغالطة وفظاعة بالدستوريين.

وإذا كان الوفد بأغلبيته الساحقة يُقال عنه إنه جماعة ضئيلة فما شأن أولئك التسعة الوزراء الذين يخولون أنفسهم حق التعطيل؟ وهل هم جماعة المصريين الذين لا يُحصى عديدهم؟

«من المؤكد أن الوزراء ليسوا ممثلين لمصر لأنهم يعترفون رسميًا بقولهم إن الوفد يملك ناصية البلاد (ويعنون بذلك أنهم لا يملكون هم أنفسهم ناصيتها)، يعترفون رسميًا بأنهم لا يعبرون عن أية هيئة من الرأى العام المصرى. وإذا كانوا لا يمثلون باعترافهم أيه طبقة من الشعب فمن هم مؤيدوهم؟ إنه لا يوجد إنسان ذو عقل يشك لحظة أنه بدون المعاونة البريطانية، فإن الانقلاب الأخير ما كان ليحدث مطلقًا».

«والحقيقة التى تدعو إلى أشد الأسف أن الأزمة الحاضرة التى تبدو أمام العالم الخارجى دستورية هى فى الواقع سياسية؛ لأنها وليدة التصادم مع السياسة البريطانية التى يظهر أنها مبنية على إساءة فهم الأغراض الوطنية. فلقد كان لنا فى أربع سنوات، دون فترات من الفراغ ثلاثة برلمانات منحلة، استغرق ثانيها ساعة واحدة من الزمان، وقد تصادم البرلمانان الأولان مع السياسة البريطانية، نظرًا إلى سوء تفاهم وقع بمناسبة مقتل السردار، إذ اتهم

الزغلوليون بقتله، ومع أنهم قد برئوا فيما بعد من هذه الجريمة الشنعاء التى لم تخطئ فقط فى حق الحياة الإنسانية ولكنها أخطأت فى حق الزغلولية، من أسسها. إذ قد صرح زغلول باشا حين ارتكابها بأن الرصاصات التى أصابت السردار إنما وجِّهت إلى صدره هو نفسه».

«ولقد كان البرلمان الأخير موضع ثلاث أزمات سياسية زاد خطورتها إرسال البوارج الحربية للتدخل بعنف فى مسائل داخلية بحتة. فالأزمة الأولى كانت لمنع زغلول باشا زعيم الأغلبية من أن يكون رئيسًا للوزارة. والأزمة الثانية قامت حول إعادة تنظيم الجيش المصرى والأزمة الثالثة نشأت بسبب مشروع قانون الاجتماعات. ومثل هذا التدخل مُنافٍ لحقوق السيادة التى لمصر بصفتها دولة مستقلة دستورية. فإذا كان البريطانيون يتدخلون فى أمثال هذه الدقائق البرلمانية، فهل يمكننا أن نتصور أن عملاً خطيرًا كتعطيل الدستور يتم دون تدخلهم أو معونتهم؟».

«وكانت نتيجة هذه السياسة إقامة نظام دكتاتورى وعهد للإرهاب لا شك فيه على شاطئ النيل السالم. والآن تعطل الصحف ويقبض على الناس كل يوم لأسباب سياسية ويرفت مستشارو محكمة الاستئناف وتحرس المدارس بالقوى العسكرية ويضطهد الموظفون لعقائدهم السياسية وتعم المحسوبية.. إلخ، إلخ».

إن النظام الدكتاتورى الحاضر يبرر الرجعية الماثلة فيه بحجتين، وهما «أولاً» أن الحكومة تنوى القيام ببعض الإصلاحات، و«ثانيًا» أنها أصبحت محبوبة من الشعب. فأما الإصلاحات فقد نفذ منها البرلمان شيئًا كثيرًا امتدحه البريطانيون والأجانب، وهنا ذكر الأستاذ مكرم أن عددًا كبيرًا من المستشفيات أُنشئت فى عهد الحياة النيابية وأن البرلمان اقترح إنشاء عدد آخر، وقال إن البرلمان قرر أيضًا بيع أراضى الدومين وذكر إصلاحات أخرى.

وأما زعم الوزارة أنها محبوبة من الشعب فإنه إن صح لم يبقَ لديها مبرر لتوقيف البرلمان - وهو الذى لم يعطل إلا لأن نفوذ الوفد مسيطر على البلاد. وإذا كانت الوزارة واثقة من نفسها إلى هذا الحد فلتُجْرِ الانتخابات فى الحال ولكنها لا تجرؤ على ذلك لأنها تعرف تمام المعرفة أن المظاهرات الرسمية المصطنعة لا تضمن لأنصارها مقعدًا واحدًا فى البرلمان، فإذا تحدت ذلك فإننا مستعدون لهذا التحدى ولتلجأ إلى الأمة لتحتكم إليها وهذا ولا ريب هو الطريق

الدستورى الديمقراطى الوحيد للخروج من هذه الصعوبة. وقد زار النحاس باشا مدينة المنصورة فاستقبله فيها أكثر من عشرة آلاف شخص رغم جميع الإجراءات العسكرية لمنع الناس من استقباله.

ثم قال: يظهر أن السياسة البريطانية المتبعة مع مصر ترتكز إلى فكرتين خاطئتين عن الحركة الوطنية: «أولاً» أن الوفد والروح الوطنية يمكن أن يضعفا أو يُقضى عليهما وخصوصًا بعد وفاة سعد زغلول باشا. و«ثانيًا» أن الروح الوطنية المصرية موجهة ضد البريطانيين. وكلتا الفكرتين خاطئة فإن زغلول باشا كان عظيمًا لأنه عرف كيف يمثل الحركة العظيمة التى بعثتها الروح المصرية تمثيلاً يدعو إلى الإعجاب، وقد كانت النتيجة اللازمة لتعطيل الدستور وإقامة نظام الإرهاق والاضطهاد هى زيادة مكانة الوفد لدى الأمة أكثر مما كانت فى أى زمن سابق.

«وليست الروح الوطنية المصرية معادية للبريطانيين بأى حال، فإن برنامج الوفد على العكس من ذلك كان ولا يزال يرمى إلى عقد محالفة ودية مع بريطانيا ومثل هذه المحالفة مرغوبة لمصلحة الدولتين ولا شك فى أن المواصلات والتجارة البريطانية تكون أكثر ما يمكن أمنًا فى مصر المستقلة القوية، وإنما الشرط الأساسى الذى نشترطه والذى توافقوننى على أنه طبيعى معقول هو أن تستقل مصر استقلالاً صحيحًا فالحرية الزائفة أسوأ من الرق».

«أما مشروع المعاهدة الأخير الذى كان العامل الحاسم فى الخطة التى أخذتها بريطانيا العظمى إزاء الدستور المصرى فقد كان من الحال ألا يقبله الوطنيون أو أن ترضاه حتى أقلية صغيرة؛ لأنه منح مصر شروطًا أسوأ من شروط مشروع ملنر وفوق ذلك لم يقبل أية مناقشة وقد جعل الاحتلال البريطانى دائمًا، وهو الذى قيل إنه وقتى فى أكثر من سبعين تصريحًا مقدسًا ولا يوجد مصرى يقبل ذلك».

«وكل ما أطلبه هو أن تعدل الحكومة البريطانية عن تدخلها فى شؤوننا وأن تمد إلينا بدل ذلك يد الحليف الصديق، تلك اليد التى سيصافحها جميع المصريين فإنه إن كان ثمة شعب نعجب بصفاته السامية ونختاره حليفًا لنا فهو الشعب البريطانى. ولكن من الضرورى أن لا تعنى هذه المحالفة أى نوع من أنواع الخضوع لإنكلترا».

«وأملنا أن تكون الذكرى الأخيرة لعقد الهدنة كافلة لسلم مصر وطمأنينتها على الأقل كما كان معناها السلم للعالم كله. وأن مصر استثنيت حتى اليوم من عصبة الأمم المشوقة إلى أن تشترك بنصيبها فى الديموقراطية والتعاون بين الأمم بصفتها عضوًا مستقلاً فى العصبة».

خطبة المستر لانسبورى

وخطب المستر لانسبورى العضو بمجلس العموم البريطانى فقال: نحن أعضاء البرلمان أتينا إلى هنا لأننا نعتقد فى حق الأمم قويها وضعيفها فى أن تحكم نفسها بنفسها، وما زلنا نذكر عرابى باشا والوعود البريطانية الخاصة بالجلاء عن مصر ونعلم أن المصريين لم يسكتوا يومًا عن مطالبة الإنكليز بالجلاء وعدم التدخل فى شؤونهم. ولكن رغم الوعود البريطانية لا يزال الجيش البريطانى يحتل مصر. ولا شك أن وزارة محمد محمود باشا ما كانت تستطيع البقاء لولا وجود الجيش البريطانى هنالك ونحن الذين ندين بالمبادئ الدستورية يجب أن نجاهد حتى تحصل مصر على دستورها فى المستقبل القريب. وإنما نستطيع أن نعد بأن نبذل آخر جهد فى الاستطاعة لكى نجبر حكومتنا على أن لا تساعد النظام الدكتاتورى. وإن ميثاق كيلوج لم يقصد منع الحروب بين الدول الكبيرة وحدها. ويجب أن لا تكون قناة السويس تحت سيطرة أية دولة بل ينبغى أن تكون محايدة بضمانة عصبة الأمم. ثم شرب نخب إعادة البرلمان المصرى قريبًا ونيل مصر حريتها الكاملة».

خطبة المستر كنورثى

وخطب المستر كنورثى العضو بمجلس العموم البريطانى فقال:

«نحن نبنى فوق الرمل لأننا لا نستطيع أن نرجع عقرب الساعة. ولا يمكن أن يحرم المصريون من دستورهم لأن هذا مخالف لسُنة التقدم والارتقاء. ويجب على إنكلترا أن لا تعين نظامًا غير قائم على إرادة الشعب الحرة. وإن الحالة الحاضرة فى مصر لا يمكن أن تستمر ونحن فخورون ببرلماننا وينبغى أن يتمتع المصريون بكل الحقوق التى تمتع بها».

خطاب الكابتن بنيت

وخطب الكابتن بنيت فامتدح وطنية الطلبة المصريين فى إنكلترا وقال: إذا كان تدخل الطلبة فى السياسة يعد خطأ فإنه خطأ محمود وينبغى للشبان فى جميع

أنحـاء العـالم أن يتـدخلوا فى السـيـاسـة، لأن أى رجل لا يهتم بمسـتـقـبل بلاده لا يعتبـر مهذبًا بدرجة كافية. والصـحفيـون البريطانيون فى القـاهـرة تحت سيطرة أصحاب الصحف فهم لا يكتبون إلا ما يرضى هؤلاء؛ ولذلك يجب على المصريين أن يعطونا أخبارهم عن طريق مباشر وأن ينظموا دعايتهم وأن يوحوا إلى أعضاء البرلمان بأن يلقوا أسئلة توضح الحالة فى مصر. وأؤمل أن نهنئ المصريين قريبًا بعودة دستورهم وتحقيق مقاصدهم الوطنية.

* * *

تعليق الصحف البريطانية على الدعوة الوفدية

أبرق مراسل الأهرام اللندنى فى ١٧ نوفمبر إلى جريدته يقول: نشرت مجلة «أفريكان ورلد» اليوم رسالة لمكاتب أبان فيها أن دعاة الوفد هنا يحصرون جهودهم فى دوائر حزب العمال المستقلة، وقال: إذا عاد العمال إلى منصة الحكم فمن المؤيد اليقين أن اسم وزير الخارجية لا يكون لانسبورى أو كنورثى لوثركل، ولكن مما لا يكاد يكون فيه أدنى ريب أن وزير الخارجية يكون المستر مكدونالد الذى أعرب عن آرائه بوضوح وجلاء فى إبان محادثاته العقيمة مع زغلول باشا. وقد حرص المستر مكدونالد كل الحرص فى خطبه الأخيرة على اجتناب أدنى إشارة إلى المسألة المصرية وإذا تولت حكومة العمال مقاليد الحكم فلا ينتظر أن تتدخل فى الأمور العامة المتعلقة بالشؤون المصرية الداخلية، وستكون سياستهم غير مميزة عن سياسة السير أوستن تشمبرلن والمستر بلدوين والمستر لويد جورج. وفى الحقيقة وواقع الأمر أن الوفد غير مهتم اهتمامًا خصوصيًا فى بث دعوته هنا للتأثير فى الدوائر الإنكليزية؛ بل «يقصد منها التأثير فى الرأى العام لتعزيز سمعته ونفوذه فى مصر إزاء وزارة محمد باشا محمود التى أخذت تدعم مركزها بسرعة. وقد رأى الوفد ضرورة الإسراع فى المقاومة وأن أبسط طريقة للحصول على نتائج مفيدة هى أن يستخدم بعض أعضاء حزب العمال المستقلين فى البرلمان لتوجيه بعض الأسئلة فى المجلس وإلقاء بعض الخطب عن المسألة المصرية، ومعلوم أن المصريين يقدرون نفوذ هؤلاء الأعضاء من حزب العمال أكثر كثيرًا من حقيقة قدره. فلا يجدر بأحد أن يحاول التعرض لهؤلاء الأعضاء فى اتباع هويتهم التى لا ضرر منها كما أن غيابهم عن مصر لم تأسف عليه الوزارة المصرية الحالية؛ لأننا إذا سلمنا بأن لكل شىء وجهتين فالوجهة الحسنة فى

مساعى الوفديين هنا أنهم يجدون من الضرورة الإكثار من المناداة الحارة بوجوب مصادقة بريطانيا ومحالفتها، فلا تلبث هذه النعرة الجديدة أن تصبح عادة تؤدى إلى تغيير خصوصى فى تطور سياسة الوفد».

مسألة منع دخول مكرم عبيد بك إلى إنكلترا

تعليق المانشستر جارديان

«نشرت جريدة المانشستر جارديان مقالة افتتاحية اليوم عن مسألة منع الأجانب من دخول إنكلترا قالت فيها: مما يرتاح إليه المرء أن يرى أن حزب العمال الحالى قد ورث تقاليد حزب الأحرار وفلسفته، فالمعارضة لم تُبْدِ أمس ميلاً إلى موافقة السير چو ينسون هكس على عدم احتماله ورفضه وحافظوا بولاء وإخلاص على مبدأ الحرية والمساواة. وليس هناك شىء من تأثيرات الحرب التى ظلت بعد الحرب وكان من الصعب استئصالها كالعادة العسكرية الراسخة فى العقول وهى أن كل شخص يختلف فى آرائه عن مبادئهم يكون بطريقة ما مرتكبًا للخيانة. ولكن الشعب الإنكليزى إذا لم يُقِمْ حكومة حالية تنبذ عنها هذه الوطنية الصبيانية قد تعلم خلال نضاله الطويل مع عدم الاحتمال من هذا النوع أو من ذاك أن أكبر رجاء لسلامة المجتمع هو ليس فى سياسة القمع والقسر أو المنع من دخول البلاد بل بالحرية وسعة الصدر والاحتمال، وقد حان الأوان لنبذ هذه البقية الباقية من تأثيرات الحرب والعودة إلى تعزيز تقاليد الحرية».

أقوال الديلى كرونيكل

ونشرت جريدة الديلى كرونيكل مقالة افتتاحية عن مسألة جعل بريطانيا ملجأ للغرباء بمناسبة المناقشة التى دارت فى مجلس العموم البريطانى أمس، فقالت إن السير چو ينسون هكس لا يمنع غير طبقتين من دخول إنكلترا، وهما السياسيون الذين يريدون إضرام الثورة فى إنكلترا والسياسيون الذين يتخذون إنكلترا قاعدة للتحريض على الثورة فى بلدان أخرى. هذا من حيث المبادئ، أما المسألة الحقيقية فهى إلى أى حد يتصرف فى تطبيق هذه المبادئ. وعندما يسمع أنه أراد أن يصبح زعيمًا من كبار زعماء الحركة الوطنية فى مصر ثم سمح بدخوله لأسباب شخصية بغير أن تمس تلك المبادئ لا يسعنا إلا أن نشعر بأنه

تصرف فيها تصرفًا متسع النطاق. لا يعتقد أن أحدًا يظن بأن هذا «الچنتلمان» المصرى خطر بباله إحداث ثورة فى الجزر البريطانية. أما للتحريض على إضرام نار الثورة فى مصر فهو لا يكاد يمكنه أن يستعمل أرضنا قاعدة لمثل هذا المشروع، ويغلب على ظننا بأنه أراد المجىء إلى هنا لجس نبض سياسيين مختلفين وكون هؤلاء الساسة من حزب المعارضة وليس من حزب الحكومة لا يبرر لوزير الداخلية أن لا يسمح له بدخول البلاد. والمسألة كلها فى حاجة للفحص وكان فى الإمكان إحالتها إلى لجنة قوية تمثل الحزبين للبتّ فيها.

أقوال جريدة ستار

وعقدت جريدة «ستار» مقالاً افتتاحيًا فى الموضوع نفسه قالت فيه، إن هناك مسألة أخرى أوسع نطاقًا وأهم شأنًا من مسألة معاملة أصدقاء المستر لانسبورى الذين يأتون من مصر أو روسيا، ويعنى بها الميل المتزايد إلى سَنّ قوانين بعبارات عامة يجعل تطبيقها مطلقًا فى أيدى المصالح الحكومية بحيث تنشئ فى الواقع إدارة دكتاتورية.

أقوال الإيڤننج نيوز

ونشرت «الإيڤننج نيوز» مقالاً رئيسًا حبذت فيه خطة الحزم التى اتبعها وزير الداخلية، قائلة أن ليس هناك شر من الطريقة التى يحاول رجال حزب العمال مساعدة مثيرى القلاقل الذين لا يُرغب فيهم على دخول البلاد.

تأليف لجنة إنكليزية للاهتمام بالمسألة المصرية

ولئن كان لهذه الدعوة الفسيحة التى قامت بها طائفة من رجال الوفد المصرى فى لندن أثر فذلك هو لفت بعض الأذهان وكسب بعض الأنصار لجانب القضية المصرية؛ حتى إن جريدة (مانشستر جارديان) أذاعت أن لجنة من أعضاء البرلمان الإنكليزى من المنتخبين لجميع الأحزاب تألفت للاهتمام بالمسألة المصرية على إثر اجتماع دعا إليه اللورد كفندش بنتك فى مجلس العموم ليلة أمس، من بين أعضاء هذه اللجنة المستر روبرت هدسن من المحافظين والسير روبرت هاملتن من الأحرار والمستر بونسنبى وكيل وزارة الخارجية سابقًا والمستر جورج لانسبورى والقومندور كنورثى من العمال. وغرض هذه اللجنة دراسة الشئون المصرية وهى إحياء اللجنة التى كانت موجودة فى عهد حكومة الائتلاف

البريطانية «وزارة المستر لويد جورج»، وقد انتُخب اللورد رئيسًا والمستر بونسنبى وكيلاً للرئيس والقومندور كنور سكرتيرًا[1].

* * *

وسنرى فى الأيام المقبلة إن كان لهذه اللجنة أثر يعيد الحياة النيابية إلى مجراها فى مصر أو لا، فتظل الحالة فى مجراها التى سلكتها بها وزارة محمد محمود باشا.

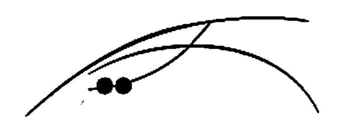
■ ■ ■

(١) وادى النيل فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٨.

الفصل الثانى

الحالة الداخلية

طواف الوزارة الأقاليم ـ احتجاج بعض نواب ـ احتجاج شيوخ المنوفية



أتينا فيما مضى على تفصيل الحالة تفصيلاً وافيًا فيما يتعلق بما نهجته الوزارة الحاضرة وزارة محمد محمود باشا، من خطة تتنافى فى شكلها مع طبيعة النظم الديمقراطية التى تسود العصر الحاضر.

ويظهر أن التقدم قليل جدًا فى السياسة المصرية، فتلك الحال التى يعانيها الشعب المصرى فى سنة ١٩٢٨ قريبة الشبه بالحال فى سنة ١٩٢٥ وأوائل سنة ١٩٢٦.

وإنما نلاحظ هذا كمؤرخين منصفين للتاريخ مقيمين لقسطاس العدل الصريح الذى لا يقبل محاباة. وقد سجلنا على وزارة أحمد زيور باشا ما سجلناه من المساوئ والعيوب، غير متأثرين بشىء ولا متحيزين إلى فئة غير همة الحق الذى ننزّه قلمنا أن يدافع إلى غير جانبه.

وقفت الوزارة الحاضرة الحياة النيابية وعطلت مواد الدستور متذرعة بالرغبة فى الإصلاح. ولقد يسجل لها التاريخ ما تقوم به من إصلاح فى الداخل والخارج؛ ولكنه يسجل عليها أيضًا ما بدأت به عهدها من عدم مواجهة البرلمان المصرى بما اعتزمته ولو أدى ذلك إلى الاقتراع بعدم الثقة.

ولئن فات الوزارة ذلك فإنه لم يفُتْها أن تخاطب الشعب مباشرة وأن تكاشفه نواياها قبله، فظل رئيسها فى تطوافه بالأقاليم على النحو الذى قدمناه فى الأبواب السابقة:

ففى يوم ١١ نوفمبر زار دولته مديرية الدقهلية حيث أُعد له سرادق فخم فى مدينة المنصورة، ونُصبت الزينات والأعلام على جانبَى طريق مروره وأُلقيت كلمات الترحيب به. ثم زار مديرية الشرقية وألقى دولته فى مدينة الزقازيق هذه الخطبة.

«أيها السادة»

«أشكركم أبلغ الشكر على دعوتكم إيانا لزيارة إقليمكم وعلى هذه الحفاوة الباهرة التى استقبلتمونا بها فى جميع البلاد التى مررنا بها. وما كان هذا بدعًا فالشرقية معروفة بالكرم وحسن الوفادة من قديم الزمان».

«ولقد هيأتم لى بهذه الزيارة فرصة جميلة أتحدث فيها إليكم عما نعالجه من الشؤون العامة، أتحدث إليكم لا متطوعًا ولا متبرعًا ولكن لأقضى لكم بهذا حقًا. وإذا كان من عبثوا بالحياة النيابية قد فوتوا على هذه الحكومة مراجعة نواب عن الأمة فيما تقوم به من الأعمال، فقد أصبح حتمًا عليها أن تراجع فيها الأمة نفسها فهى الأصل على كل حال. ولستم، أيها السادة، بحاجة إلى أن أقول لكم إننا لا نصدر فى كل أعمالنا إلا عما نستشفه من شعور الأمة، وما نستوحيه من صادق آرائها وما نستلهمه من صحيح رغباتها».

«نعم نفعل ذلك ما دمنا فى الحكم لأننا دستوريون، ولأننا شديدو الإيمان بذلك المبدأ السامى الذى أثبتناه بأيدينا فى دستور البلاد وهو أن الأمة مصدر جميع السلطات».

«إنهم ليزعمون باطلاً أننا هدمنا الدستور وقضينا على الحياة النيابية والواقع الذى يعرفونه هم كما يعرفه جميع الناس، أننا بما صنعنا قد صُنّا الدستور من عبثهم واستنقذنا الحياة النيابية التى كان سيُقضى عليها بأيديهم شر قضاء».

«أيها السادة»

«لم يَضِع الدستور وحاشَ أن يضيع وهو وديعة بين يدَىّ جلالة مليكنا الدستورى. نعم أن الدستور لَمصُون فى ذلك الحمى المقدس، حتى إذا تم لنا القضاء على حملات العدوان والأَثَرة والتضليل واستنقذنا حريات الناس من استبداد تلك الفئة التى عبثت بكل شىء فى البلاد، عاد الدستور شامخًا عزيزًا لا تستطيع أن تناله يد بالفساد».

«إنما تطلب الأمم الدساتير ليتحقق سلطانها وليكون لها الرأى فى كل ما جل ودق من شؤونها فكان حقًا أن تُصان حرية الناخبين صيانة كاملة حتى يستطيعوا أن يخرجوا للنيابة عنهم من يرونه هم أهلاً لذلك المنصب العظيم، كما أن حقًا أن تُصان حرية هؤلاء النواب أنفسهم حتى يستطيعوا أن يبدوا آراءهم فى غير روع ولا استرهاب. وبهذا وبذاك تستقيم الحياة النيابية الصحيحة التى إذا تحدثت، تحدثت حقًا عن رغبة البلاد».

«هذه هى الحياة النيابية التى تعيش فيها سائر الأمم. أما مصر فقد مُنيت مع الأسف بفئة من أبنائها استغلوا طائف المحنة العامة فصوروا أنفسهم أبطالاً وراحوا فى ثياب هذه البطولة المستعارة يهتفون لأنفسهم بأنهم حُمَاة الوادى وأنهم هم الذين يحققون لمصر كل ما تطمح إليه من الثروة والعظمة والاستقلال التام فعانت البلاد من تحكُّم هذه الفئة ما لا يقدر من ألوان البلاء».

«أيها السادة»

«تذكرون أننا حين أقبلنا على وضع الدستور ثار ثائر هذه الطائفة وقاموا يزعمون أنه لا حاجة بمصر إلى برلمان ما دامت وكالتهم قائمة من الأمة! أتعرفون لماذا حاربوا الدستور وواضعى الدستور؟ ذلك بأنهم يعرفون أنه لو قامت فى البلاد حياة نيابية صحيحة أساسها حرية الانتخابات، ومِلاَكها حرية الآراء وغايتها العمل المنتج لخير البلاد، لخرج الأمر كله من أيديهم ولما أصبح لهم فى البلاد شأن ولا ذكر. ولكن الله أظفرنا بهم فكان الدستور وكانت الحياة النيابية».

«لا أطيل عليكم ـ أيها السادة ـ فى تفصيل الماضى الذى يعرفه كل منكم ولكن الذى أعرض له اليوم، وإنه ليُحزننى أن أعرض له هو أنهم وإن عجزوا فى البداية عن منع إصدار الدستور وأخذ مصر بالحكم النيابى ليستبدوا بكل شؤون البلاد، وتستأثر أشخاصهم بوجوه المنافع، فلقد تمكنوا فى النهاية من تنفيذ أغراضهم. نعم، لقد تمكنت هذه الفئة الضئيلة فى نهاية أيامها من الاستبداد بشؤون البلاد والعبث بمصالحها، على أن استبدادها وعبثها هذه المرة لم يكونا باسم طائفة أو جماعة ولكن باسم البرلمان».

«لقد تحكموا بالوسائل التى تعرفونها فى آراء أكثرية النواب بل لَكَمْ حاولوا التحكم فى ضمائرهم، فأصبح النائب لا يستطيع أن يرى بعينه ولا أن يتكلم

بلسانه ولا أن يجهر برأيه؛ إذ حجروا عليه أن يرى وأن يسمع وأن يتكلم إلا بما يوحى به هؤلاء».

«فمن زعم بعد هذا أن تلك كانت نيابة صحيحة تتحدث بلسان الأمة وتترجم عن أغراضها وأمانيها، فإنما يتهم الأمة نفسها بكل ما أصاب المرافق العامة من عبث وفساد».

«إذن نحن لم نعطل حياة نيابية بالمعنى المعروف فى كل بلاد العالم، وإنما عطلنا أداة التحكم والاستبداد. حتى إذا تم لنا ما نعمل له بحزم وإخلاص من كف الأيدى العابثة والألسن المشعوذة، وعصمنا الحريات الصحيحة من أن يصيبها أى مكروه أعدنا الحياة النيابية العالية النزيهة التى تعبر حقًا عن أمانى الأمة والتى لم تَرِدْ غيرها يوم أقبلنا على وضع دستور يكون أحسن الوسائل لتحقيق مطالب البلاد».

«أيها السادة»

«إذا كانت تصرفات تلك الفئة اضطرتنا إلى وقف الحياة النيابية إلى حين؛ صيانةً للدستور من الكيد، وتنزيهًا له عن العبث فما كنا لنصدر فى كل أعمالنا إلا عن أحكامه ولا نجرى إلا وفق مراميه، فهذه نهضات البناء والتعمير تتناول كل أسباب الحياة. وهذه الحريات الصحيحة لا القاتلة المجرمة تكفل لجميع الناس. وهذه الأخلاق العامة تُضبط أحزم الضبط فلا عدوان اليوم على الآداب والأعراض، وهذه الإدارة الحكومية تعمل بالهمة كلها فى حدود النزاهة وإقامة العدل بين الناس. وهذه الكرامة القومية مَصُونة فى عزتها لا يلحقها الهوان من أى كان، وأخيرًا هذا العمل المنتج لإدراك ما تستشرف له آمال البلاد من استقلالها التام».

«يزعمون أننا نبنى ونعمر ونصلح لنصرف الأمة عن المطالبة بالاستقلال وأنا أريد أن ألفت حضراتكم أولاً إلى شىء جدير بالالتفات، ذلك أن هؤلاء الناس لم يَجْرِ على ألسنتهم فى يوم من الأيام ذكر العمل للاستقلال هذا لأنهم لا يعرفون إلا الكلام ولا يحسنون إلا سياسة الكلام، ومتى كان شق الحناجر بالهتاف وسيلة لإدراك الاستقلال! ليتهم يحدثوننا عن عدد الأمم التى استقلت بمحض النعيب والصياح فى الطرقات حتى تطمئن الأمة حقًا إلى أن هؤلاء الأبطال هم الذين سيبلغونها أملها فى الاستقلال التام».

«لقد ضيعوا على الأمة السنين الطوال يمنُّونها بالاستقلال وطريقهم إليه هو خارج الحكم. صخب على الحكام وتشويه لكل أعمالهم. وتلفيق الكذب كل يوم عليهم. ودمغهم بتهمة الخيانة وبيع البلاد، وخوض صحفهم فى الذمم من غير حساب. ثم إيفاد الوفود إلى بعض البلاد الأجنبية يسألونها فى شؤون مصر وإعادتهم إلى الحكم، أما طريقهم إلى الاستقلال داخل الحكم فهو ما علمتم من إهمال للمرافق العامة واستئثار دون الأمة بكل المنافع وإساءة إلى الأداة الحكومية وتهاون فى حقوق البلاد وفى كرامتها معًا».

«الاستقلال أيها السادة جد وعمل، فليَدَعونا نجدُّ وليدعونا نعمل، وحسبهم ما أضاعوا على الأمة من وقت طويل ما كان أولى أن تبلغ فيه، إذا تركوها لنهضتها، ما تطمح إليه من استقلالها التام».

«إن أول مبدأ تدين به هذه الوزارة هو العمل للاستقلال من طريقه الصحيح؛ طريق العمل والإصلاح، وتقويم الأخلاق، فما كانت الوطنية الصحيحة شقشقة كلامية، وإنما الوطنية جد وعمل. وما ابتغت أمة قط استقلالها بالكلام وإنما يُنال الاستقلال بصادق العمل».

«وتمشيًا مع هذه السياسة العملية قد وضعنا فى هذه الرحلة باسم جلالة الملك المعظم الأحجار الأساسية للمدارس والمستشفيات. ويسرنى أن أبلغكم أن مدينتكم العامرة سيكون لها حظ وافر من هذه السياسة العملية؛ إذ قررت اللجنة التى شكلناها لتوريد المياه الصالحة للشرب البدء فى تنفيذ توسيع مشروع مياه بندر الزقازيق ومد مواسير إلى عدد كبير من القرى والبلاد المجاورة له بما يسمح بتوريد مياه صالحة للشرب لما يقرب من مائه وثمانين ألفًا من السكان. وسيُبدأ فى تنفيذه المشروع الجليل بعون الله فى هذه السنة المالية أو فى أوائل السنة القادمة على الأكثر».

«أيها السادة»

«لا يُنال استقلال الأمم عفوًا ولكنه يتحقق إذا تضامن جميع الأفراد فى العمل على تحقيقه، ذلك بأن يقوم كل فرد بما عليه من واجب مدفوعًا بحبه لبلاده ووطنيته الصادقة فيقوم الزارع بما عليه من واجب فى زراعته، والتاجر فى متجره والصانع فى مصنعه والموظف فى عمله والطالب فى الإقبال على دروسه، فإذا تم لكل فرد أن يُعنى بعمله عناية صادقة فهنالك العظمة وهنالك الاستقلال الصحيح».

«يعيبون علينا أننا ندعو أبناء الوطن الأعزاء ليقوم كل منهم بعمله على خير الوجوه حتى يكون من مجموع أعماله ما يعز به شأن البلاد. ذلك لأننا نرى أن هذا هو أقوَم طريق وأخصره لاستقلالها، ومن حقهم أن يعيبوا علينا ذلك لأنهم يرون أن سبيل الاستقلال لا يكون إلا بإثارة الفتن والمشاغبات وإرسال المظاهرات وإغواء التلاميذ الوادعين وصرفهم عن دورسهم وما إلى ذلك من عبث وإفساد يسيئان سمعة البلاد ويسدَّان عليها طريق الاستقلال. على أننا لا نمكِّنهم من أن يفسدوا ولن ندعهم ينالون ما ترمى إليه نفوسهم التى لا تعرف للوطنية الصحيحة معنى ولا تجد لها مذاقًا؟ وسترون أننا سنأخذهم بالشدة حتى يثوبوا إلى رشدهم وسنمضى فى الوقت نفسه بعون الله فى طريق الإصلاح وتوجيه الأمه إلى السبيل الصحيح لاستقلالها. هذا مبدؤنا وتلكم سياستنا إن الوطن يدعونا إلى العمل وسنعمل إن شاء الله لأننا نؤمن إيمانًا صادقًا بحق الوطن المزيز واستقلاله. ثقوا، أيها السادة، وبلغوا الجميع عنا أننا مصممون كل التصميم على المحافظة على البلاد من شرِّ عبثهم، وعلى التمسك بحقوق الأمة تمسكًا لا يعتوره وَهَن ولا يلحقه ضعف».

خزان جبل الأولياء

«أيها السادة»

«لقد سبق لى أن بسطت بإسهاب سياسة الوزارة المائية وأضيف إلى ما ذكرته عنها فى خطبتى السابقة أن المباحث التى قامت بها وزارة الأشغال فى السنوات الأخيرة قد دلت على أن حاجة مصر إلى زيادة المياه الصيفية أمر مُسلَّم به من الجميع، والمهندسون والمزارعون سواء فى هذا الإجماع».

«ويقدر المهندسون الكمية التى يجب العمل على زيادتها فى شهور الصيف بنحو أربعة عشر مليارًا من الأمتار المكعبة؛ سدًا لمطالب مصر فى الموسم الذى يعجز فيه الإيراد الطبيعى للنيل عن أن يمد البلاد بما هى فى أمسِّ الحاجة إليه من المياه».

«هذا وقد قدر رجال الإحصاء فى سنة ١٩٢٥، بناء على طلب مصلحة الرى، أن عدد سكان مصر سيبلغ ثمانية عشر مليونًا ونصف مليون من الأنفس فى سنة ١٩٥٥. على أنكم تعلمون أن الحكومة اعتزمت تنفيذ برنامج صحى واجتماعى واسع النطاق يقضى بالاستكثار من عدد المستشفيات وردم المستنقعات وإيصال مياه الشرب للقرى وغير ذلك من المشروعات التى ترمى إلى حماية الصحة

العامة وتقليل نسبة الوفيات؛ مما سيؤدى إلى زيادة فى عدد السكان بالمقدار لم يتوقعه الحاسبون فى سنة ١٩٢٥».

«إزاء هذه الزيادات المطّردة فى عدد السكان كان لزامًا على أية حكومة تحترم نفسها وتقدر واجبها حق قدره، ألا تقف مكتوفة الأيدى أو تحسب لأقوال المغرضين فى مثل هذه الشئوون الخطيرة حسابًا».

«لذلك جعلت الحكومة من أهم أغراضها إعداد البلاد لمقابلة هذه الحالة باطمئنان. ولن تعرف بعد اليوم ترددًا فى القيام بكل ما يوفر لكم أسباب الرفاهية ويزيد فى قوة الإنتاج».

«وإذا علمتم أن تعلية خزان أسوان مضافًا إليها خزان جبل الأولياء ستزيد فى الإيراد الصيفى بنحو خمسة مليارات من الأمتار المكعبة، سلمتم مع الحكومة بأن مجال العمل لتوفير الباقى من الأربعة عشر مليارًا لا يزال واسعًا. وهذا ما حملنا على أن نتطلع بأنظارنا إلى مناطق السدود وخزان بحيرة ألبرت لاستكمال أسباب التوسع الزراعى فى البلاد والوصول بالمساحة المنزرعة فعلاً ما يزيد على السبعة ملايين من الأفدنة فى سنة ١٩٥٥».

«وقد قال البعض: «إن خزان جبل الأولياء فى الوقت الحاضر ليس من مصلحة السودان» وهذا ما سبق لنا قوله. وإنى أغتنم هذه الفرصة لأكرر القول بأن هذا المشروع مصرى من أوله لآخره وهو لخدمة مصر وحدها. وسيكون مركز وزير الأشغال بالنسبة لموازناته والتصرف فى مائه وتفريغه هو مركزه بالنسبة لخزان أسوان. ولو قامت عندى أقل شبهة فى فائدته لمصر أو قام أى دليل على إمكان استخدامه للإضرار بمصلحة البلاد لما ترددت لحظة واحدة فى عدم الأخذ به. لذلك كان يقينى أن القائلين بإمكان اتخاذه أداة حربية لتهديد مصر غير جادين فى أقوالهم».

«ألا فلتعلم البلاد أن الأخذ بسياسة إنشائية محدودة الأغراض واضحة الحدود هو همنا الأول، ولسنا نحن الذين نقف حيارى مترددين قائمين بالكلام دون العمل المنتج».

«أيها السادة»

«للأمم حاجات ولها مطالب ولها فى الحياة الآمال. وكل أولئك أمانة فى ذمة القائمين بالحكم، وإن من واجب الذمة على من يرى نفسه أهلاً للاضطلاع بهذا

العبء الجسيم أن يتقدم له متى دُعى إليه فى غير تردد ولا اضطراب وإلا كان شأنه شأن الجندى الذى يفر من ساحة القتال».

«لقد دعانا مليكنا المعظم إلى تولّى الحكم بعد الذى كان تفضلاً منه بعقد الثقة فينا، فلم نتردد لأننا نعلم من أنفسنا أننا لا شهوة لنا فى الحكم ولا فى مناصبه، ونعلم أننا من جند الوطن وما كان ليجدُر بنا أن نتخلى عن ساعة يطلبنا للجهاد».

«على هذا تقبلنا الوزارة وعلى هذا جعلنا العمل منذ الساعة الأولى على تحقيق حاجات أمتنا ومطالبها وآمالها بكل ما يتسع له جهدنا بعد إذ شلت الحالة السابقة كل حركة للإصلاح والتقدم فى البلاد. فهذه أعمالنا تغنينا عن الأقوال وهذه مشروعاتنا تترجم وحدها عن برنامجنا وهذه مواقفنا كلما جد الجد تعرب حقًا عن حرصنا على كرامة الوطن».

«هذا هو البرنامج الذى استراحت إليه البلاد كلها والتى استقبلنا فى سبيل تأييده بمظاهر الحفاوة الرائعة فى كل مكان».

نسأل الله تعالى أن يعيننا على إدراك غايتنا العظمى حتى يتم لمصر العزيزة ما تصبو إليه من عظمة واستقلال تام فى ظل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك فؤاد حفظه الله».

* * *

لم يضع محمد باشا بخطبته هذه سُنة، ولا ابتدع طريقة جديدة سياسية، ولكنها دفاع واضح عن تصرفات وزارته خصوصًا فى مسلكها إزاء مشروعات الرى. فقد عرض المسألة عرضًا واضحًا وبيَّن ما فى خطة الوزارة من حرص على مصلحة البلاد وسعى خالص لنفعها.

فى المنوفية

ثم زار محمد باشا محمود ومن معه مديرية المنوفية وللأحرار الدستوريين فى هذه المديرية أنصار عديدون؛ لهذا تبارى وجوهها وأعيانها فى إبداء ولائهم ومظاهر إخلاصهم للوزارة ثم خطبة لم تخرج عن معنى خطبته السابقة.

خطبة أحمد بك عبد الغفار

زار محمد باشا فى المنوفية أكبر من بلد وقرية، وسمع من عبارات المدح والثناء أكثر من آية. وقد امتاز الخطاب الذى ألقاه أمامه أحمد بك عبد الغفار بنزعة جديدة؛ ذلك أنه نعت حكومة محمد باشا محمود بأنها حكومة الأعيان، وقال بعد كلام:

«ثم إنَّا - يا صاحب الدولة ويا أصحاب المعالى والسعادة والعزة - نبتهج باستقبالكم ونرحب كل هذا الترحيب بكم باعتباركم أعيان البلاد ووجوه ذوى الرأى والكلمة فيها. وإقليمنا هذا والذين يرحبون بكم بنوع خاص يفهم حكومة الأعيان، يفهمها لأن آباءهم وأجدادهم من الأعيان كانوا يفهمون حكم هذه الطائفة على وجهه الصحيح. على أنه إذا كان معنى الحكم السيادة على الناس فإن لهذه السيادة مقابلاً هو أن تكون سيادة أبوَّة وإصلاح وأن تكون لمصلحة المحكومين لا لمصلحة الحاكمين وطبيعى لهذا نرحب بكم أبلغ الترحيب لأنكم تمثلون فى حكومتكم ما نفهمه وما كان يفهمه آباؤنا من معانى الحكم، ولأنكم تقومون فى مناصبكم لمصلحة الأمة لا لمصالحكم الخاصة وتقومون فى هذه المناصب لتكونوا للأمة أبناء حريصين على خيرها ورفاهيتها كل الحرص».

«وإننا يا صاحب الدولة إذ نؤيدكم بالصفة التى قدمت فإنَّا لا نقف تأييدنا لكم على تأييدنا طائفتنا «طائفة الأعيان» بل نؤيدكم لأن فى تأييدكم مصلحة من قبل كل شىء، فحكومة الأعيان فى كل أمة من الأمم هى الحكومة التى بدأت فى فجر نهضات الأمم بإعزازها والإصلاح فيها - كان الأعيان فى إنكلترا هم أول رد لأهل إنكلترا جميعًا حرياتهم وحقوقهم؛ وكذلك كان الأعيان فى فرنسا فلما استتب للناس أمنهم وتمت لهم حريتهم وتعلموا وأدركوا معنى الحياة ومعنى الحكم فيها أصبح للجماهير أن تكون ذات رأى فى الحكم ونحن هنا نجرى على سنن هذه الأمم من الأعيان الذين يؤيدونكم الذين هم الأحرار الدستوريون والذين وضعوا للبلاد دستورها، وهم الذين أرادوا أن يوطدوا قاعدة الحكم النيابى فيها. ولقد حدثت بعد ذلك ظروف لم يكن لنا فيها يد أدت إلى إيقاف الحياة النيابية. على أننا مغتبطون أشد الغبطة يا دولة الرئيس إذ نسمعكم فى كل ظرف تؤكدون تأكيدًا أنكم عاملون لإعادة الحياة النيابية على صورة أحسن تمثيلاً للأمة وأكثر تحقيقًا لمصالحها ومطالبها وأنك بذلك نصير للحياة النيابية

ومؤيد لها فى البلاد. ولهذه التأكيدات التى نؤمن جميعًا بإخلاصها ترانا جميعًا نؤيدك بكل قوانا وبما أوتينا من جاه وقوة. نؤيدك لأننا واثقون بأنك وزملاءك محتملون مسئولية الحكم فى البلاد لفائدة البلاد وخيرها، كممثلين للأحرار الدستوريين، عاملون لإعادة الحياة النيابية عند سنوح الفرصة التى تعود فيها سليمة تمثل، قوى البلاد الصالحة تمثيلاً صحيحًا.

احتجاج بعض شيوخ ونواب المنوفية

لم تبرأ زيارة رئيس الوزراء لمديرية المنوفية من تشويش المعارضة التى كانت تحاول بما فى طوقها أن تحول بين الوزارة وأغراضها وأن تعكس عليها الآية فى استمالة الشعب نحو برنامجها الإصلاحى، فقد نشرت جريدة كوكب الشرق الصادرة بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩١٨ خطابًا مفتوحًا توجه به أربعة من أعضاء مجلس الشيوخ واثنا عشر من أعضاء مجلس النواب إلى دولة رئيس الوزراء، وهذا نص الخطاب مُذيلاً بالإمضاءات:.

«لو كانت زيارتكم للمنوفية زيارة وزير يجوب إقليمًا يتفقد مصالحه لما كان لنا عليها أى اعتراض. ولكنها زيارة سياسية تريدون أن تتخذوا من مظاهرها المصطنعة دليلاً على رضاء الشعب عن وزارة هدمت الدستور وأودعت حريات البلد أعماق القبور.

لذلك انصرفت جهود الموظفين الإداريين - منذ أكثر من شهر - إلى جباية الأموال فأخذوا يستخرجون من جيوب العُمَد والأعيان الاشتراكات والإعانات ليقيموا لكم بها أقواس نصر وزينات: ويزينوا طريقكم بالرايات والبوابات ويُسْمعوكم مختلف الطبول والموسيقات، تسجيلاً لانتصاركم المشهور على حريات البلاد وتعطيل الدستور ويضعون العيون، ويرصدون حركات الشيوخ والنواب ويضطهدون كل مخلص وفى لوطنه».

«وتعلمون جيدًا أنه فى أيام محنة كهذه - قُبيل عودة الحياة النيابية - انصرف رجال الإدارة إلى مثل هذه الأعمال ونشرت جريدة البلاغ إذ ذاك وثائق رسمية بتصرفاتهم كان لها فى البرلمان رجع وصدى أيام وزارة حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا فكان جواب دولته على مسمع منكم «أن الوزارة قد أصدرت الأوامر لجهات الإدارة بعدم التدخل فيما ليس من شؤونها كتوزيع التذاكر وجمع الاكتتابات والاشتراك فى الجرائد؛ وخصوصًا ما كان له صبغة حزبيه وسنراقب

تنفيذ ذلك بكل دقة» صدر هذا التصريح فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٢١ من رئيس وزارة كنتم أحد أعضائها، فماذا جرى حتى أصبح رجال الإدارة ولا عمل لهم إلا جمع المال ومراقبة إقامة الزينات!.

وهل مما يشرف عهدكم أن يتسلطوا على العمد والأعيان فى وقت ضيق وشدة مالية؟».

«ستقولون إن القائمين بالدعوة هم أعيان المديرية وأصحاب المصالح الحقيقية فيها. ولكن مهلاً أتدرى من هم مستقبلوك من الأعيان؟».

«هم الذين استقبلوا مستشار الداخلية الإنكليزية غداة ثورة سنة ١٩١٩ فى أنحاء المديرية وأقاموا فى طريقه أقواس النصر ورفعوا له الرايات».

«وهم الذين استقبلوا اللورد اللنبى سنة ١٩٢٥ فى عاصمة المديرية، وأخيرًا هم الذين استقبلوا فيها أيضًا اللورد لويد».

«ومن أجل مواقفهم هذه سقط معظمهم فى الانتخابات العمومية ولم يظفر القليل منهم بكراسى النيابة إلا لما تفيَّئوا ظل الائتلاف فأصبحوا بنعمته نوابًا».

«فإذا كان فى استقبال هؤلاء لكم فى دُورهم أو سرادقاتهم موضع فخر فهو فخر لا يحسدكم عليه أحد».

«أما أهالى المديريات على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية فثابتون على عهدهم مقيمون على وفائهم لبلدهم، وعلى ثقتهم بوفدهم. وهم أكثر الناس أسفًا واحتجاجًا على هذه الزيارة ومراميها وهذا طبيعى، إذ من المَسبَّة لشعب أن يعلن بغيًا وظلمًا فى خارج البلاد وداخلها أنه انصرف عن قضيته الكبرى اكتفاء بردم البرك والمستنقعات».

«يا صاحب الدولة»

«لقد عطلت الدستور بعد أن اقسمت أن تنقذه أو يموت، وقضيت على حريات جاهدت البلاد للحصول عليها. وتركت الشعب فريسة للمظالم والاضطهادات».

«فدَع الشعب فى أحزانه من أجل دستوره وحرياته ودع الشعب يندب حظه؛ إذ أصبحت مياه النيل محل مساومات ومفاوضات لا رأى له فيها ولا اشتراك له فى إقرارها».

واسمح لنا أن نهمس فى أذن دولتك بحقيقة ما يجول فى خواطر الشعب نحو مشروع جبل الأولياء الذى تعالج وزارتكم تنفيذه الآن:

«إن الشعب يتساءل بمنطقه السليم إن كان خزان جبل الأولياء نافعًا لمصر فما سر تهالك الإنكليز على تنفيذه بأموال مصر؟!».

«وما سر طلبها من كل وزارة مصرية منذ سنة ١٩٢٨ إلى اليوم أن تبادر لإنشائه؟!».

«فإنه إن كان فيه نفع لمصر فلماذا اجتمعت الجمعية التشريعية تحت الأحكام العرفية وأعلنت بالإجماع ضرورة هذا المشروع بمصر!!».

«وإن كان نافعًا لمصر فلماذا أوقفت وزارات عدلى باشا تنفيذه منذ سنة ١٩٢٣؟!».

«وإن كان نافعًا لمصر فلماذا رفض البرلمان منذ سنة ١٩٢٤ القيام به. ورفضت جميع الوزارات البرلمانية إقراره حتى لم تَرَ وزارة زيور باشا أن تُقدم على إنشائه؟!».

«وإن كان نافعًا لمصر فلماذا تتفقون مع الإنكليز على إنشائه فى غيبة البرلمان ومن غير اشتراك الأمة معكم؟!».

«شعب هذه الأمة وتلك خواطره وآراؤه نترك لكم تقدير موقع زيارتكم من نفوس أبنائهم.

محمد علوى الجزار وكيل مجلس الشيوخ. حسنين عبد الغفار. عبد الحميد فهمى. عزب الليثى أعضاء مجلس الشيوخ.

راغب إسكندر. محمود صبرى. حافظ سلام. محمد صبرى أبو علم. محمد نصار. محمد توفيق أبو حسن. أحمد رشدى الجزار. حافظ حتحوت. عبد المقصود حبيب. عبد السلام فهمى. محمود حمدى. محمد فرج ذكرى. أعضاء مجلس النواب».

* * *

زيارة رئيس الوفد للدقهلية

دعا أنصار الوفد المصرى فى الدقهلية زعيمه صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا وأقاموا له سرادقًا فى المنصورة قيلت فيه الخطب وكلمات الترحيب المختلفة.

ثم قام دولته فألقى خطبة نقتطف منها ما يأتى:

من خطبة النحاس باشا فى المنصورة

«أرادوا أن يصرفوا الأمة عن قصدها وعن حقها فى الدستور والحياة النيابية ويلهوها ببعض الإصلاحات الداخلية من ردم برك وإنشاء مستشفيات وبناء مساكن للعمال وتوزيع أرض على صغار المزارعين تلك النغمة التى أخذوا ينشدونها، ويكررونها بكل من يروج لهم ولدكتاتوريتهم المزيفة المستندة إلى الحراب الإنكليزية بعد أن نسبوا هذه الإصلاحات لأنفسهم وما هى إلا حسنات الحكم النيابى الذى يطعنون الآن عليه والذى وجه إلى العناية بها وبغيرها من ضروب الإصلاح والعمل على تحقيقها فلم تنخدع الأمة بذلك ولم يلهها عن مطلبها الأسمى ولم يخفِ من جنايتهم الكبرى التى جنوها على البلاد بنقض الدستور وتعطيل الحياة النيابية والاعتداء على الحريات وتصوير الأمة بأنها راضية عن حكمهم أى أنها غير حافلة بالقضاء على سلطتها ومن ثَمَّ فهى غير جديرة بالاستقلال الذى حُرمت منه والذى مالئُوا الغاصب على الحيلولة بينها وبين تمتعها به».

«الدعاية فى لندن»

«استولى الفزع على الوزارة من إعلان الحقائق فى الخارج، فحاولت جَهدها منع الأستاذ مكرم عبيد من السفر إلى لندن ليعلن للشعب الإنكليزى وللرأى العام هناك خُطَى سياسة المستعمرين التى جروا عليها فى إحداث الانقلاب وتأييد الدكتاتورية فى البلاد. وادعى أعوانها أن سفره تمسح على أعتاب الإنكليز وارتماء فى أحضانهم وهم يعلمون أنه ذهب إلى لندره ليعلن فى وجه القوم أن تبعة الانقلاب الخطير واقعة عليها وأن مصر مهما اشتدت بها الخطوب لن تروم عن الاستقلال التام بديلاً. وهذا هو ما قاله الأستاذ مكرم فى رده على السير إيموس فى حفلة الاتحاد السنوى الدولى يوم ٢١ أكتوبر؛ إذ قال إن الاستقلال التام لمصر هو الحل الوحيد الذى يقبله المصريون وهم يريدون هذا الاستقلال مع ضمان المصالح البريطانية التى لا تنافيه، وأن مصر لا تعترف لإنكلترا بحق التدخل فى شئونها لتهدم الدستور وأن هذا العمل منها مُنافٍ للتقاليد الدستورية البريطانية وأن حكم الإرهاق الحاضر يزيد الصعوبات أمام الصداقة التى يرغب فيها البَلَدان».

ولكن هذه الدعاية الشريفة قضت مضاجع الخصوم فأخذوا يحاربونها بكل الوسائل الدنيئة والمخزية وجعلوا غاية همهم ترويج الدعاية لهم فى سبيل تأييد

ما أسموه النظام الحاضر واستخدموا الأقلام المأجورة والصحف الاستعمارية وأنفذوا رسلهم وسخَّروا هؤلاء وهؤلاء لتبرير الجريمة التى أقدم عليها محمد باشا محمود بمساعدة الإنكليز واستباحوا فى سبيل ذلك كل وسيلة من أموال طائلة يدفعونها للمأجورين وذوى المطامع وأكاذيب ينشرونها عن موقف الأمة تضليلاً للأفهام وافتراءات يبعثونها بالطعن على الحياة النيابية تزهيدًا للناس فيها.

لم يتورعوا أن يدَّعوا علينا أنَّا نفضح أمورنا الداخلية فى بلاد أجنبية كلا ليس هذا شأننا فإننا إنما نهتك الأستار التى يختبئون وراءها لنُظْهر يد الاستعمار التى تحركهم والتى يتسندون إليها فيما يلوثون به صحائفهم كل يوم وأنتم ترون أنهم هم الذين لا يخجلون من نشر التفصيلات عن الشئون الداخلية ويعلنون أن مهمتهم مقصورة عليها دون إثارة أى مسألة سياسية تهم قضية الاستقلال كما صرحت جريدة التيمس فى افتتاحيتها بتاريخ أمس؛ إذ قالت بعد ما عددت ما تعدده كل يوم الوزارة وأنصارها من أوجه الإصلاح الداخلى ما يأتى:

(ومن المحتمل أن تستطيع الحكومة المصرية حفظ مركزها إذا كرست كل جهودها للأعمال الإنشائية ومشاريع الإصلاح لخير المصريين مع امتناعها عن المقاومه السياسية).

قالت فى موضوع آخر من المقال نفسه: (ويعتقد محمد محمود باشا أنه يجب عليه أن يثبت وهو دكتاتور مؤقت أنه يستطيع أن يضع الخطط ويبنى أكثر من البرلمانيين الذين يعارضونه ودون أن يعير التفافًا إلى أى اعتبار آخر لوى وجهه عن الشئون الخارجية ليواجه المسائل الداخلية).

وهكذا لم يستحِ هؤلاء الخارجون على الأمة أن يجعلوا جُلَّ همهم صرف الأمة عن قصدهم فى سبِيل ضمان معاونة السلطة الاستعمارية وكسب عطفها عليهم، فلا تمنع عنهم سندها حتى يبقوا فى كراسى الحكم التى أخذوها اغتصابًا وساموا الأمة من أجلها سوء العذاب.

عيد الجهاد القومى

ذكرى ١٣ نوفمبر

هى ذكرى من أجَلِّ الذكريات عند المصريين وأقدسها، ذكرى يوم الجهاد القومى، يوم ذهب المغفور لهما سعد زغلول باشا وعلى شعراوى باشا وحضرة

صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا فقابل ثلاثتهم السير ريجنالد ونجت وعرضوا عليه طلب مصر أن تكون مستقلة لتتبوأ المكان اللائق بجلال مجدها فى التاريخ ويسمو سعيها فى الحاضر. كانت الحرب العالمية لما يمضِ على وضعها أوزارها يومان: وكانت الآذان لا تزال مصادة دوىّ المدفع وأزيز الطيارة وأخبار القتلى والجرحى والنصر والهزيمة. وكانت جنود بريطانيا تخطر فى أنحاء مصر كلها خطر الظافر توَّج الحظ جهوده بالنصر. فى ذلك اليوم الذى نحيى اليوم ذكراه العاشرة ذهب الثلاثة المصريون الأمجاد بالنيابة عن الوفد المصرى الذى كان مؤلفًا يومئذ منهم ومن أصحاب المعالى والسعادة والعزة محمد باشا محمود ولطفى السيد بك ومحمد باشا على والمغفور له عبد اللطيف بك المكباتى يطلبون إلى ممثل إنكلترا فى مصر أن تكونْ مستقلة حليفة لإنكلترا. وفى ذلك اليوم كان الحلفاء أنفسهم لما ينعقد مؤتمرهم للتفكير فى الصلح وفيما يرتبونه على انتصارهم فى معاهدات الصلح من نتائج. لكن مصر لم تكن تريد من وراء تضحياتها فى الحرب غنائم ولا كانت تريد توسعًا فى أراض، بل كانت تريد استقلالها هى. وبلسان هؤلاء الثلاثة خاطبت إنكلترا لأنها هى الّتى تحتل مصر، ولأنها أعلنت يوم فرضت الحماية بسبب الحرب أنها تأخذ ما كان لتركيا فى مصر من الحقوق وديعة للشعب المصرى إلى أن تنتهى الحرب ويجىء يوم تصفية الحساب.

«وكانت إنكلترا فى شغل بمسائلها الناشئة عن الحرب فلم تَرَ أن تبدأ بالتحدث إلى المصريين على نحو ما أرادوا، فاعتبر المصريون جميعًا منعهم من الكلام فى شأن استقلالهم ومن مطالبة إنكلترا بأن ترد الحقوق التى استودعها إياها أثناء الحرب وحبسهم داخل ديارهم حتى لا يتصادم بسياسة إنكلترا نفسها ولا برجال مؤتمر السلام - اعتبر المصريون هذا التصرف ماسًا بكرامتهم وانتهوا إلى أن أقاموا قومتهم فى مارس سنة ١٩١٩، وكان من أثر ذلك أن جاءت لجنة ملنر تفاوض المصريين فيما يجب أن تكون العلاقات بين إنكلترا ومصر، فعادت مقتنعة بأن مصر لن ترضى بما دون الاستقلال مع استعدادها الكامل لمصادقة إنكلترا. وبذلك نصحت اللجنة للحكومة الإنكليزية وأرفقت بنصيحتها مشروعًا بالمعاهدة التى تقترح عقدها بين البلدين.

وكانت مفاوضات الوفد الرسمى على إثر ذلك ثم كان إعلان إنكلترا تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، تعترف فيه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وتنتهى

الحماية وتحتفظ بمسائل أربع لمفاوضات حرة غير مقيدة. وإذن فقد انتهت المرحلة الأولى من مراحل السعى الذى ذهب ثلاثة الرجال يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٨، ووجب أن تتخذ البلاد الأهبة للمرحلة الثانية مرحلة المفاوضات للتفاهم فى هذه المسائل المعلقة. ومن ثِم تأهب أهبة البلاد فى هذه المرحلة لقيام الحياة النيابية فيها.

وصدر الدستور وقامت الحياة النيابية. ولكن هذه الحياة النيابية لم تَقُمْ مع الأسف على أساس من مثل الإجماع عضَّدته الأمة بجميع عناصرها فى سنتَىْ ١٩١٩ و١٩٢٠؛ بل قامت على أساس من تطاحن حزبى لم تلبث الأمة بعد سنتين أن أدركت نتائجه، فعقدت أحزابها ائتلافًا كان على رأسه المغفور له سعد باشا وكان من أكبر أنصاره ومؤيديه حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا. وكان يرجى أن يؤتى هذا الائتلاف ثمرته وأن تنتهى المرحلة الثانية أيضًا بما بدأه المغفور له ثروت باشا من مفاوضات مع وزير الخارجية البريطانية فى صيف سنة ١٩٢٧. لكن الأقدار التى هيأت لمصر فى مختلف أدوار سعيها من حسن الحظ ما قصرته معه مرحلتها الأولى شاءت أن لا تكون المرحلة الثانية بمثل هذا القِصَر، فاختطفت عماد الائتلاف وسنده المغفور له سعد زغلول باشا وألقت على جماعة غيره بتركته السياسية.

ثم كانت وزارة النحاس باشا فأقالتها على النحو الذى قدمناه للقراء.

وكانت البلاد ترجو أن يعود ثروت باشا ليتم الاتفاق بين مصر وإنكلترا. لكن القدر لم يمهله بل اختطفه هو الآخر من بيننا كما اختطف سعد باشا من قبله.

ولئن كانت مثل هذه الحوادث تفجع القلب وتفرى الكبد إلا أن هذا الإيمان الذى دفع أبطال مصر الثلاثة فى يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٨ ليذهبوا إلى معتمد إنكلترا فى مصر يطالبونه بالاستقلال ـ وحراب إنكلترا مصلتة ومدافعها تخطر فى أنحاء البلاد ـ هذا الإيمان الذى دفع مصر كى تخطو هذه الخطى الواسعة التى خطتها من عشر سنوات سيدفعها أيضًا لتخطو خطوات أخرى تُدْنى يوم الاتفاق بينها وبين إنكلترا، وتدنى منها كمال استقلالها بحكمة زعمائها وعون الله تعالى.

قُبيل هذا اليوم ألَّف رجال الوفد من بينهم لجنة للاحتفال به، كما ألف الأحرار الدستوريون لجنة للغرض نفسه.

حفلة الوفد

أما الوفد فقد أقام سرادقًا بالقرب من بيت الأمة أمَّه كثير من الناس وقصدته طائفة من النساء، ولما اكتمل الجمع نهض صاحب الدولة الأستاذ مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى وألقى خطابًا جامعًا نقتطف منه ما كان تعليقًا على الحالة السياسية الحاضرة، قال:

«برنامج الوزارة السليمانية»

«ويتخلص برنامج الوزارة الجديدة فى ثلاث كلمات تَسَع كل ما تقترفه هذه الوزارة من منكرات ذلك البرنامج الموجز هو «القضاء على الوفد ولو كان بالإنكليز حاجة لأشخاص أعضاء الوفد ورئيسه لمددنا إليهم أعناقنا وأبحنا لهم أن يشبعوا نفوسهم من لحومنا وأن يبردوا غليلهم من دمائنا، إن كان ذلك ثمنًا لاستقلالنا. ولكنهم لا يستفيدون من لحومنا ولا من دمائنا إذ لا تكون استفادتهم إلا من تغلب رأى أنصار الحماية على رأينا وهيهات ما يشتهون. إنهم يعلمون أن أيديهم لن تصل إلى قرارات قلوبنا لتنزع منها إيماننا بحق بلادنا، ولا تصميمنا على الذَّود عن وطننا ولكن جهلهم بحقيقة شعبنا يحملهم على الطمع فى صرفه عنا وإغرائه بالانفضاض من حولنا، والانتقاض على مبادئنا. وهل لنا مبادئ غير مبادئ الشعب وهل لنا سياسة غير سياسة الأمة، إننا لم تختط للبلاد سياسة جديدة بل نادينا بسياستها ولم نأتِ إليها بمبادئ جديدة بل نادينا بمبادئها، فالوفد هو صدى الأمة وليست الأمة صدى الوفد لذلك كانت باكورة أعمالهم أن أجَّلوا جلسات البرلمان شهرًا ليسعَوْا جهدهم فى استجلاب إغضاء ممثلى الأمة عنهم ويحملوهم على السكوت عن فعلتهم وليواطنوهم على الحنث بإيمانهم ويتخلوا فى ساعة العُسْرة عن مناصرة وطنهم. ولقد استعملوا فى ذلك جميع وسائل الوعد والوعيد والتضليل والتغرير ولكن الله أخلف ظنهم وخيَّب رجاءهم وحرص ممثلو الأمة الشرفاء على كرامتهم وحفظوا الأمانة التى وضعها الله فى أعناقهم، فأثبتوا للعالم أنهم جديرون بالنيابة عن هذه الأمة وكانوا أحق بها وأهلها.

«كان هؤلاء الشيوخ والنواب أهلاً فى نظر محمد محمود لأن تقوم وزارته على ثقتهم إلى أن يئس منهم، فأصبحوا عنده عصابة لا تستحق احترامًا ولا تقديرًا. وهكذا أيها السادة يتغير الحكم على الأمة لا بحسب أهليتها واستعدادها، بل

بحسب النظارات الإنكليزية التى يضعها أمثال هؤلاء الوزراء على أعينهم كلما بدا لهم تغييرها (ضحك كثير)».

«الثورة على الدستور»

«ولما يئست الوزارة من الحصول على ثقة البلاد جعلت إيمانها وراءها ظهريًا واستصدرت أمرًا ملكيًا يقضى بحل مجلسَى النواب والشيوخ وتعطيل أهم أحكام الدستور، فتم فى ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨ الانقلاب العتيد الذى حملته السياسة الإنكليزية فى ٤ مارس».

«فى ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨ إذن تمت ثورة الوزارة على الأمة فأوقفت دستورها وعطلت سلطتها والجيوش الإنكليزية من ورائها تدير ظهرها وتنذر كل حركة لدفع ثورة الوزارة لقمعها والقضاء عليها، فليسجل للوزارة يومها الأسود الذى قلبت فيه نظام الحكم فى البلاد معتمدة على الجيوش البريطانية، لتسجل للوزارة السليمانية ذلك اليوم الذى حسبت أن يقضى فيه بجرة قلم على مجهودات أمة فى سبيل الدستور خمسين عامًا».

«لتسجل لها تلك الصحيفة المخزية التى استصدرت بها مرسوم الحل والتى شحنتها بالمطاعن على أخلاق الشعب، وعقلية الشعب! وليس بخاف على كل من له إلمام بسيط بالمبادئ الدستورية، أن هذا المرسوم باطل بطلانًا أصليًا لأنه مناقض للدستور ومعطل لأحكامه التى لا يمكن تعديلها ولا المساس بها. فهو باطل وكل ما ترتب عليه من الآثار باطل بل إن وجود الوزارة التى استصدرته ذاتها فى منصة الأحكام مخالفة مستمرة للدستور، ثورة قائمة عليه».

«ولم تكن الصفة التى اكتسبها شيوخ الأمة ونوابها بمقتضى نصوص الدستور لتزول عنهم باعتداء على حرمة هذه النصوص أيًا كان المعتدى إن الدستور الذى أعلن سلطة الأمة قد عدا ملك الأمة وحدها، نصوصه مصونة، وأحكامه مقدسة وقد أقسم الكل على احترامه وإنه لقسم لو تعلمون عظيم».

«اجتماع البرلمان
يوم ٢٨ يوليو»

ولقد طالب وكيل مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب الوزارة فتح أبواب البرلمان التى أوصدتها بالشمع الأحمر فى نهاية فترة التأجيل ليعقد جلساته ويزاول عمله؛ ولكن الوزارة سدت عليهم طرق البرلمان بقوة الجند المدججين بالسلاح مشاة

وفرسانًا، وأخذت عليهم السبيل واقتفت آثار خطواتهم لتمنعهم من الاجتماع غير أن ذلك لم يكن ليفلّ من عزم ممثلى البلاد، فاجتمعوا اجتماعهم التاريخى فى يوم ٢٨ يوليو سنة ١٩٢٨ بمنزل آل الشريعى بالعاصمة والمُصْدر للقرارات الآتية:

أولاً - البرلمان قائم وله حق الاجتماع حسب أحكام الدستور.

ثانيًا - أن هذه الوزارة ثائرة على الدستور ويعلن عدم الثقة ووجوب عزلها عن الحكم.

ثالثًا - أن كل تشريع تصدره هذه الوزارة يقع باطلاً.

رابعًا - أن كل ما يبرمه الوزراء من الاتفاقات السياسية أو التجارية أو المالية مع الدول الاجنبية أو غيرها؛ خصوصًا ما نص عليه فى الباب الرابع من الدستور أو أى إجراء تتخذه، يعتبر باطلاً وغير ملزم للأمة.

خامسًا - يؤجل المجلس من تلقاء نفسه اجتماعاته إلى السبت الثالث من شهر نوفمبر سنة ١٩٢٨، إلا إذا طرأ ما يدعو لانعقاده قبل هذا التاريخ فيدعوه الرئيس للاجتماع.

ثم أقسم كل واحد من الشيوخ والنواب القسم الآتى:

«أقسم بالله العظيم أن أحافظ على الدستور وأدافع عنه بكل ما أوتيت من جهد وعزم إلى آخر رمق من حياتى».

فلنسجل لشيوخ الأمة ونوابها يوم ٢٨ يوليو سنة ١٩٢٨ (تصفيق: ليحى شيوخ الأمة ونوابها).

ذلك اليوم الأغرُّ فى تاريخ النهضة المصرية، ليسجل لهم تلك الصحيفة البيضاء التى رفعوا بها رأس مصر وأنقذوا شرف الوطن! لنسجل لهم البر بأيمانهم والوفاء بعهدهم الذى عاهدوا عليه أمتهم يوم انتخابهم!

قابلت جميع طبقات الأمة هذه القرارات الحكيمة بالتأييد التام وأعلنت ذلك بكل ما لديها من الوسائل، وظل الوفد رافعًا علم الجهاد يؤازره ممثلو البلاد ويلتف حوله الشعب.

دكتاتورية الوزارة

ولكن الوزارة التى لم يكن لها نصير سوى هؤلاء الخوارج الذين كانوا دائمًا «شخاشيخ» فى يد كل وزارة بغيضة إلى البلاد والذين كانوا موضع سخرية

الشعب وموضع ازدرائه - صبت جامّ غضبها على الأمة وأخذت تعتدى على حرياتها واحدة فواحدة، وقد وأدت الدستور الكافل للحريات جميعًا فصادرت حرية الصحافة وحرية الاجتماع حتى الخاص منها وحرية الرأى؛ فأغلقت أكثر من مائه صحيفة وأنذرت البعض ووقفت أخرى وقصدت بالذات جرائدنا بالإنذار والوقف والتعطيل حتى لا تكشف عن سوآتها وهدمت السرادقات التى كانت تقيمها الأمة فى الأقاليم لاستقبالنا. وشغلوا النيابة والقضاء بتُهَم باطلة ضد كل هاتف باسم الدستور وخدام الدستور وعطلوا مصالح الناس جزاء لهم على عدم مشايعتهم هذه الوزارة بالباطل، وشغلوا رجال الإدارة عن واجباتهم ليكونوا شعلة لهم فى جلب الثقة بها طوعًا أو كرهًا بكل وسيلة حتى ما يحمر له وجهه خجلاً. ويتعقبوا أعضاء لجان الوفد وليصادروا اجتماعاتها ليملئُوا البلاد بالجاسوسية ومدوا رواق المحسوبية. وحشدوا الجيوش الجرارة لمنع الناس بالقوة من استقبالنا فى الجهات التى دعينا لزيارتها، كما فعلوا فى طنطا ودمنهور والإسكندرية وكما فعلوا فى الدقهلية حيث وضعوا القوات المسلحة على طول الطريق التى اجتازها قطار الدلتا من بنها إلى المنصورة. وفتحوا الكبارى ليَحُولوا بيننا وبين الشعب فكانوا يأتون إلينا سباحة فى الماء ويخرجون من المزارع زُرافات وجماعات ويسابقون القطار بالسيارات من الشاطئ الآخر. وكم عملت عصى رجل البوليس والخفراء أجسام المستقبلين الأطهار الذين احتملوا هذه الضربات وهذا الاضطهاد وأقبلوا عليها بقلوب مملوءة إيمانًا وصدور تفيض حماسة. وفى المنصورة بلغ بهم العنف أن استحدثوا الأعمال فى الشوارع وحفروها ووضعوا القطران والوابورات الهراسة ليعطلوا حركة المرور ويفرقوا الجماهير التى احتشدت لاستقبالنا، وأعلموا أيديهم فى الزينات التى أقامها الشعب على اختلاف طبقاته احتفاء بنا ينزعونها بالقوة وإذا اشتكى من وقع عليه الاضطهاد زادوه عَسَفًا واعتداء ولم يبد لشكواه سميعًا. وهم ينكرون هذه الاعتداءات ويدعون أن الأمة انصرفت عنا ولكن الله سبحانه وتعالى أراد أن يظهر الحقيقة رغم أفكارهم ليكشف عن سوء أعمالهم. فقد رفع أحد الصيادلة الأتراك إلى صيدليته علمًا قبل استقبالنا فطلب منه رجال الإدارة أن ينزل العلم لأن إقامة الأعلام لنا ممنوعة فأتى وأفهمهم أنه يقيم علمنا بمناسبة عيد الجمهورية التركية؛ ولكنهم لم يصدقوه وأزالوا العلم بأيديهم بالقوة، وقد أبلغ الحادث إلى

سفارته فاحتج وزير تركيا المفوَّض رسميًا لدى وزارة الخارجية على هذا الحادث وعده إهانة للعلم التركى، وطلب إجراء تحقيق مع المسؤولين بما يكون فيه الترضية اللازمة، وعذر رجال الإدارة فى هذا التصرف الشاذ أنهم حسبوا العلم من الأعلام التى يقيمها الناس لاستقبال الوفد.

كذلك كان جماعة قدموا فى السيارات من حلوان لاستقبال صديقهم إبراهيم فؤاد الذى كان تائهًا فى الصحراء بعد أن خرج من المستشفى، فقبض عليهم البوليس لأنه ظن أنهم يتظاهرون لنا ويهتفون باسمنا».

ما أشقى الوزارتين وما أشد إجرامهم! يقضون على الحرية فى أعز مظاهرها ويحرِّمون على الأمة استقبال زعمائها وخدام قضيتها كى يصلوا الإنكليز استبقاء لمناصب الحكم، ويوهمون بأن الأمة انفضت من حولنا وأنها معهم تؤيد إجرامهم وترضى عن حكمهم، ألا ساء ما يعملون فإن قلوب الأمة عامرة بحب الوطن قوية بالحق واليقين، أُشربت نفوسها نور الاستقلال الذى امتزج بدمائها ولن تقوى مظاهر الاضطهاد ودوىّ الرصاص والسياط على أن تطفئ جذوتها ولو مزقت أجسامها واستباحت دماءها؛ بل من شأنها أن ترسخ فى قلوبها كراهة الاستبداد وازدراء المستبدين وتزيدها التفافا حول المخلصين من أبنائها.

لم تكتفِ الوزارة الممقوتة من الشعب بذلك، بل راح رئيسها يطوف البلاد تسخِّر الإدارة له ضعاف النفوس لاستقبالة قسرًا عنهم وتجمع حوله مواكب مزيفة مضحكة من النكرات والعُمُد والخفراء بعد أن يلبسوهم ملابس الأعيان.

وقد أراد الله أن يكشف عن مهازلهم فى هذه المرة أيضًا فاتصل بالجرائد صور الاستمارات التى كان يرحل بها الخفراء عن طريق السكة الحديدية وصور الإشارات التى كانت تُعطى من المأمورين والمديرين أن العمد ومشايخ البلاد بالتنبيه عليهم بإعداد عدد معين من الخفراء للسفر إلى المنصورة والباسه ملابس بيضاء نظيفة، مع ملاحظة عدم لبس الجزمة الميرى. وأطرفكم على سبيل التفكهة ببعض هذه الإشارات والاستمارات.

أولاً: جاءت رسالة من أحد أهالى كفر الزيات يقول فيها إن الإدارة بعثت عددًا من الخفراء فى ملابس الأعيان إلى المنصورة وأنهم خمسة وأربعون باستمارة سفر نمرة ٧٢٥٣٠٦ وخمسة وعشرون باستمارة سفر نمرة ٢٥٣٩٣ وهو بعض المدد الذى أُرسل من مديرية الغربية لإنقاذ الحال فى المنصورة (ضحك).

ثانيًا: إشارة تليفونية من مأمور مركز السنطة إلى عمدة مركز السنطة فى ٧ نوفمبر، هذا نصها:

«أربعة خفراء بما فيهم الوكيل».

«فأرجو إرسال العدد الواضح أعلاه من الخفراء النظاميين للمركز الساعة ٤ مساء بالضبط بملابس ملكية نظيفة بيضاء ويكونون بعِمَم مظهرة وتمنع اللبد والجزم العسكرية منعًا باتًا ومعهم نقود تكفيهم مؤونة لمدة أربعة أيام يقضونها بالمنصورة، ومن يقصر من القوة المطلوبة يكون جزاء شيخ الخفراء صارمًا ويكون التتميم عليهم بمعرفتنا شخصيًا الساعة ٤ مساء بالضبط (ضحك) المأمور.

«ثالثًا: إشارة أخرى من نفس المأمور بتاريخ ٩ نوفمبر ونصها:»

«الخفراء الملكية المطلوبة أول أمس تحضر اليوم للمركز الساعة أربعة مساء بالكيفية والحالة السابق إعلامكم بها تليفونيًا ونتعشم عدم تأخير أحد منهم عن هذا الميعاد حيث سنجرى التتميم بنفسنا ومن يتأخر لابد من محاكمته عسكريًا».

«وهكذا كشفت الوزارة عن حقيقة أمرها بسوء عملها (ضحك)».

تسوىء سُمْعة الأمة

فى الخارج

«لم يكفِ الوزراء التسعة ما اقترفوا فى حق الحياة النيابية وما ارتكبوا فى سبيل ذلك من العنف والشطط فى داخل البلاد، بل أوحوا إلى الصحافة الاستعمارية بالضرب على نغمة عدم كفاية الأمة للحياة النيابية وأنفذوا رسلهم إلى إنكلترا ليبينوا لحكومتها وشعبها أن الدكتاتورية نعمة كبرى، وأن البلاد تنفست بزوال كابوس الحياة النيابية، وتلقت حكم التسعة بالفرح والابتهاج».

«وهكذا يثبتون للعالم أن مصر لا تستحق الدستور والأمة التى لا تفقه معنى الدستور لا تفقه معنى الاستقلال!».

فضل الحياة النيابية

«هراء من القول ما يدَّعون، وإفك وبهتان ما يفترون فإن الحياة النيابية كانت خيرًا وبركة على البلاد، بل كانت طبيبًا عالج بحذق ومهارة تلك المفاسد التى ولّدتها الحكومات السابقة على الدستور التى أُنشئت فى غيبته وأن ثلاث

السنوات التى قامت فيها الحياة النيابية فعلاً طافحة بجلائل الأعمال مملوءة بالإصلاحات العملية والبرامج الإنشائية التى تقدمت بها الوزارات الدستورية تحت إرشاد البرلمان وإشرافه».

قامت أول وزارة شعبية برياسة المغفور له زعيمنا المبرور سعد زغلول باشا، فتناول برنامجها كما جاء فى خطاب العرش الذى ألقاه فى أول افتتاح البرلمان فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ كل ما يهم الصحة العمومية والأمن العام والتعليم بدرجاته وحالة العمال وغيرها من الأمور الاجتماعية، وبالرغم من قصر الدورة البرلمانية الأولى التى انتهت فى ١٠ يوليو سنة ١٩٠٤ واشتغال الوزارة بمعالجة المسألة السياسية فقد تنفذ منها الشىء الكثير».

«ثم عُطل البرلمان فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ على يد الوزارة الزيورية وظلت الحياة النيابية معطلة حتى استعادتها الأمة وجرت الانتخابات فى شهر مايو سنة ١٩٢٦ تحت ظل الائتلاف، وافتتح البرلمان جلسته فى ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ فاهتم على عادته بكل ما يرقى شؤون البلاد كما اهتمت بذلك أيضًا الوزارات الائتلافية التى تعاقبت والتى اشترك فيها جميعًا محمد محمود باشا».

«ويكفى فى بيان المساعدة القيِّمة التى قام بها البرلمان أن أتلو عليكم نص ما جاء عن ذلك فى مضابط البرلمان، فمنها ما جاء فى الخطاب الذى ألقاه عدلى باشا عند انتهاء دور انعقاد البرلمان فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٨ حيث قال:»

«ويسرُّ الحكومة أن يكون هذا الدور قد صدق فألها حين قررت أن المجلس سيكون أقوى سند وأكبر نصير لها على القيام بمسئولياتها الخطيرة، والحق أن المناقشات والأسئلة والاستجوابات فى المجلس كانت تنير للحكومة طريق العمل وتزيد من روابط الثقة والتضامن بينها وبين نواب الأمة».

«ومنها ما جاء فى الخطاب الذى ألقاه المغفور له سعد باشا عقب ذلك، حيث قال بعد أن أشار إلى انعقاد المجلس فى مدة الصيف وقت اشتداد الحر والشعور بالحاجة إلى الراحة، قال:»

«غير أن السرور الذى ملك قلوبكم بعودة الحياة النيابية بعد انقطاعها زمانًا طويلاً أنساكم تلك المتاعب وجدد فيكم قوى النشاط، ودفعكم إلى العمل فأقبلتم عليه بصدور مشروحة ونفوس مستبشرة وأمدكم الله نفحة من عنايته؛ فحللتم كثيرًا من المشاكل وذللتم كثيرًا من المصاعب بمهارة وذوق سليم، وكشفتم النقاب

عن كثير من مَوَاطِن الضعف والخلل فى الإدارة السابقة ودللتم على وجوب إصلاحها بما وضعتم للوزراء من أسئلة واستجوابات، وما أبديتم من ملاحظات واستلفاتات وأرشدتم عن طائفة غير قليلة من حاجات الأمة وطالبتم سدها، وأعربتم عن جانب عظيم من أمانيها ودعوتم إلى تحقيقها، وأقررتم جملة من القوانين التى عُرضت عليكم ورأيتم فى إقرارها نفعًا عاجلاً ودعوتم الحكومة إلى وضع غيرها مما وجدتم ضرورة لوضعه وفائدة من تشريعه، وأصدرتم فى كثير من الموضوعات قرارات على جانب كبير من الحكمة والسَّداد. ومنها ما جاء فى خطاب العرش الذى ألقاه عدلى باشا فى افتتاح البرلمان يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦، وهو:»

«ويسرنى أن أنوِّه بالجهود العظيمة التى بذلتموها وبالخطة الرشيدة التى جريتم عليها فى أعمالكم، كما يسرنى التنويه بالاهتمام الفائق الذى قابلت به حكومتى الاقتراحات والرغبات التى بذلتموها خصوصًا فى أثناء نظر الميزانية. كما سيعرض عليكم من مشروعات القوانين فيما وعدت به حكومتى من شئون الصحة والتعليم بأنواعه والزراعة والرى والصرف والتنظيم والمواصلات والإدارة والقضاء والحربية والأوقاف والمعاهد الدينية ومجالس المديريات والبلديات وغير ذلك من وجوه الإصلاح، وستعمل حكومتى جهدها فى وضع الميزانية القادمة طبقًا للرغبات التى أبديتموها بشأنها. ولقد أهمنى وشغل بال حكومتى العُسْر المالى الذى نزل بالبلاد من جراء سوق القطن واهتممت بالبحث عن العلاج الملطف لشدته، فوفِّقت بعد استشارة ذوى الرأى والخبرة فى هذا الأمر الخطير إلى طريق تسليف صغار المزارعين على أقطانهم وقررت تخفيض مبلغ أربعة ملايين جنيه من المال الاحتياطى لهذا الغرض، وسيعرض على حضراتكم طلب الموافقة على فتح هذا الاعتماد وسترون أن ما استقر عليه رأى حكومتى هو أقرب التصرفات إلى المصلحة العامة وأكثرها اتفاقًا مع المبادئ الاقتصادية وملاءمة للأحوال المصرية، وفوق ذلك تجتهد حكومتى فى اتخاذ ما يلزم من الوسائل والتدابير لمنع الأسباب المحلية التى تؤثر فى التجارة تأثيرًا سيئًا وليتمَّ للبلاد النظام الزراعى والمالى والتجارى الذى يجعل سوق القطن فى مأمن من المؤثرات».

«هذا وتنظر أيضًا فى نظام بورصتَى النقود والبضائع لإدخال بعض الإصلاحات اللازمة عليها ويتصل بهذا الغرض تنظيم شركات التعاون على

صورة تتناسب مع حالة الأهالى وحاجتهم، وسيُعرض على حضراتكم فى هذا الدور مشروع قانون بذلك وستقوم الحكومة بموافاة حضراتكم بكل ما يلزم من المساعدات المالية. وتشتغل الحكومة بمناسبة قرب أجل الاتفاقات الجمركية بدرس النظام الجمركى، وتشجيعًا للمصنوعات الوطنية قررت منذ الآن إعفاءها من رسوم التصدير. وقد أخذت فى تنفيذ مشروعات قناطر نجع حمادى ومنطقة السدود، وهى جادة فى تنظيم وإتمام المباحث اللازمة للفصل فى اختيار أحد مشروعَىْ خزان جبل الأولياء وتعلية خزان أسوان».

«وجاء فى الخطاب الذى ألقاه دولة الزعيم المغفور له سعد باشا فى ختام الدورة يوم ١٤ يوليو سنة ١٩٢٧ بعد أن أثنى على لجان المجلس وعدد الجلسات التى عقدها والأعمال الكبيرة التى أنجزتها «والذى أستخلصه من الاستقراء والإحصاء أن أعمالنا سارت فى هذه الدورة سيرًا يوجب الارتياح كثيرًا لأننا أنجزنا فيها ستين قانونًا، أو بعبارة أخرى ستين عملاً تشريعيًا وبحثنا من الرغبات ٩ رغبات بحثناها وقررناها وبلغناها للحكومة وبلغت الأسئلة مائة وواحدًا وعشرين سؤالاً بخلاف ما يتبعها من التعليقات. ومما يسرنى ويسر كل محب لبلاده أن يرى فى مناقشاتكم وفى مباحثاتكم دليل التقدم والارتقاء، يجد دقة فى البحث وحكمة فى التقرير يجد أن اللجان تدقق البحث جيدًا فى الموضوعات المحولة إليها وتكتب تقارير ضافية وافية مدعمة بأحسن الأدلة وأقوى الحجج».

«ومنها ما جاء فى خطاب العرش الذى ألقاه المرحوم ثروت باشا فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧، وهو شهادة ناطقة بفضل الحياة النيابية:»

«افتتح دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعى الثالث مغتبطًا بما أفادته البلاد من الحياة النيابية مطمئنًا إلى حسن بصركم، بمصالح وطننا المجيد وسهركم على توفير سعادته وتوطيد مستقبله»! ثم قال: «ولقد نهضتم بأعباء عملكم فى الدور الماضى فى نشاط وغيرة فاتسق لكم أن تقرروا عدا الميزانية والحساب الختامى، قوانين عدة وأن تمحصوا فى لجانكم كثيرًا من المشروعات وأن تبدوا قدرًا صالحًا من الرغبات الصادرة من شعوركم بحاجات البلاد وعن حسن التماسكم لأسباب العلاج. ويسرنى أن أعلن أن حركة التجديد فى مختلف جهات الحكومة بدأت تؤتى ثمارها وأن تنظيم الشئون العامة بما يتفق مع

حـاجات الأمـة ويشـبـع مطامـعـهـا فـى الرقى، يعـمل على التـفـاؤل الكبـيـر بحـسن المستـقـبل. فـأمـا مـالية البـلاد فـهى وطيدة ثابتـة وقـد أقـررتم فـى الدور الماضى قـانونًا يغـيـر بدء السنة المالية، وقـدم لحـضـرتكم مشـروع قـانون بإنشـاء ديوان المحاماة وسيُقدم لكم فى هذا الدور مشروع قانون بالقواعد الواجب اتباعها فى مسـائل الميـزانية. ويُراد بمجـموع هذه التـدابيـر كمـال الاسـتيـثاق من حسن وضع الميزانية وضبط تحصيل إيرادات الدولة والتصرف فى مصروفاتها».

«وتنظر الحكومة فـوق ذلك إلى زيـادة موارد الدولـة، وقـد أقـرت المبـادئ التى يُبنى عليهـا النظام الجمـركى المستـقـبل واتخـذت العُـدَّة لما يجب لوضع تعـريفـة جديدة على أسـاس تلك المبادئ باختـيـار الخبـراء لذلك العمل، كمـا أنهـا وقفت لتعديل نظام توزيع الأرباح الناتجة من البنكنوت والاستثمار شطرًا كبيرًا من المال الاحتياطى بما يعود على موارد البـلاد بزيادة ذات شـأن؛ كذلك أخذت حكومتنا نفسها بأدق أسباب الاقتصاد».

«وسـارت لجنة الموظفين العليا فى عملها سيرًا حثيثًا ووصلت إلى نتائج تبـرر تشكيلها خير تبـرير وعُنيت الحكومـة أيضًا بمصالـح الأمة المالية فـوضعت لائحـة بورصـة البضـائع. وهـى تعد لائحـة أخرى لبـورصة الأوراق وعـدلت نظام الشـركات المسـاهمـة ممـا يضـمن لأهل البـلاد مجـالاً لتوظيف أبنائهم وأمـوالهم، وهـى آخذة فى تنظيم مصلحة التجارة والصناعة لتمكنها من القيام بمطالب البلاد المتزايدة، وقـد أقـررتم مشـروع قـانون إنقـاص المسـاحـة القطنيـة ومشـروع جـمـعيـات التعـاون فـأخـذتم بيـد الزراعة من الناحـيـتين: المادية والمعنوية. وانعـقـد فـى العـام الماضـى مؤتمر القطن فكان أكثر مؤتمرات القطن نجاحـات، وأسفـرت نتـائجه عن توطيـد العلاقات بين المنتجين والمستهلكين بحسن التعارف وزيادة الثقة».

«ولا تزال حكومتنا جادة فى البحث عن حماية الزراعة من الآفات والأمراض وستـعرض على حضـراتكم فى هذا الدور مشـروعـات قوانين لإدراك هذه الغـاية. وقـد بُدئ فـعـلاً فى إقـامة قـناطر نجع حـمـادى وسـيـتم بناؤها فى ثلاث سنين، ونرجـو حكومـتنا فى هذا العـام أن تقطـع برأى فى مشـروعَى الرى الكبـيـرين وفى مشـروع توليـد الكهـرباء من مسـاقط أسـوان؛ كـذلك نفـذ جـزء صـالح من وجـوه التحسين والإصلاح فى أمور الرى والصرف والملاحة وجعل لهذه الأمور المختلفة برنامج يمتد تنفيذه إلى بضع سنوات».

«وتقوم حكومتنا فيما يتعلق بخطوط السكك الحديدية وبالمواصلات التلغرافية والتليفونية بحركة تحسين وتجديد مستمرة وتصرف غير قليل من عنايتها لإنشاء الطرق الزراعية وإصلاحها؛ وكذلك اهتمت حكومتنا بأمر الطيران والملاحة الداخلية ووضعت تشريعًا خاصًا سيعرض على حضراتكم هذه الدورة».

«وقد أنشأت فرعًا جديدًا للبريد المستعجل أسفر عمله في مصر والإسكندرية عن النجاح التام وسيُعمم تدريجيًا فى سائر الجهات، وستُجرى أول العام أعمال إصلاح ميناء السويس وسيبدأ فى إصلاح ميناء الإسكندرية وتوسيعه متى أقر البرلمان الاعتمادات التى ستطلب لذلك. وقد أنجزت الحكومة قدرًا كبيرًا من مشروعات القوانين المتعلقة بتنظيم التعليم وقُدمت إلى البرلمان لينظرها فى الدورة الحاضرة. وزادت من معاهد التعليم الفنى والصناعى ومهدت لإنشاء مدرسة كاملة للفنون الزخرفية الجميلة وبناء مدرسة تحضيرية لها. وبُدئ فى تنفيذ مشروعات البناء لكل الجامعة».

«وإذ وافت كلية الطب على عيدها المئوى فقد اعتزمت الحكومة بهذه المناسبة السعيدة عقد مؤتمر دولى بالقاهرة لأمراض المناطق الحارة».

«ويسرنى ويملأ نفسى رجاء فى المستقبل وتفاؤلاً به أن أرى الاهتمام المشترك بين البرلمان والحكومة فى شؤون التعليم. فبالناشئة المتعلمة تأخذ البلاد بأسباب المدنية على خير وجه ومن أيسر طريق».

«وقد أقررتم فى العام الماضى تعديل تأليف المحكمة العليا الشرعية لإدارة الفصل فى الخصومات وسيُعرض على حضراتكم مشروع قانون فى الأحوال الشخصية يكون أوفى بحاجات الزمان».

«أما القضاء الأهلى فقد أمكن بالاعتمادات التى وافقتم عليها زيادة عدد رجال القضاء والنيابة وتنظيم العمل فى المحاكم على وجه أدنى للمصلحة، كما أمكن إنشاء محكمتين ابتدائيتين جديدتين فى عاصمتى المنوفية والمنيا، وسنقدم لحضراتكم فى هذا الدور أيضًا مشروعات قوانين لضبط الإجراءات فيها ولإنشاء محكمة نقض وإبرام فى المواد الخاصة».

«وقد قُدم لحضراتكم مشروع قانون لتعديل لائحة إجراءات الأوقاف وحكومتنا آخذة فى استغلال الأعيان الموقوفة بأصلح الطرق والأنظمة

الاقتصادية، وفى الإكثار من المنشآت الخيرية وأعمال البر بالفقراء. وستقدم حكومتنا لحضراتكم فى هذا الدور مشروع قانون للقرعة العسكرية، كما أنها ستنجز هذا العام وضع النظام الجديد فى مدرسة الحربية».

«وقد قُدم لحضراتكم مشروع قانون لانتخاب أعضاء مجالس المديريات، وستعرض عليكم بقية التشريع الخاص بتلك المجالس والمجالس البلدية، وتتولى حكومتنا إعادة النظر فى أنظمة الأمن العام لتجعلها وافية بالحاجة، متفقة مع ظروف العصر وتطور البلاد».

«وقد اشتركت مصر فى العام الماضى فى كثير من المؤتمرات الدولية، كالمؤتمر الاقتصادى الدولى ومؤتمر إلغاء الموانع والقيود على الصادرات والواردات والمؤتمر الدولى للبرق اللاسلكى والمؤتمر الدولى للزراعة وغيرها. وكان لهذا الاشتراك أثر حسن وفائدة عظيمة ومصر إلى كثير من المعاهدات الدولية وأخصها اتفاقية الرق، كما أن هناك جملة معاهدات تجارية، والمأمول أن يكون لكل هذه المعاهدات أثر فى أحوال مصر التجارية والاقتصادية».

«وقد تم من ذلك الشىء الكثير وكانت الحكومة والبرلمان متفقين على تنفيذ وجوه الإصلاح المختلفة».

«هذا هو جهاد البرلمان وتلك هى برامج الإصلاح فى الحياة الدستورية تنمُّ عن مبلغ اهتمامنا بمرافق الأمة وأهمية الأعمال التى تتم بها بفضل عناية البرلمان ويقظة إرشاده فلم تترك ناحية الحياة من نواحى العامة إلا وتناولتها بالإصلاح والتجديد بما يكفل سعادة الأمة بكل طبقاتها. فعُنيت بشؤون التعليم بدرجاته وافتتحت المدارس وكان يزداد عددها فى كل عام. ووضع البرلمان فى ذلك العهد أيضًا خطة حازمة لردم البرك والمستنقعات حرصًا على الصحة العامة، وأخذت الحكومة والبرلمان فى إنجاز الإجراءات اللازمة لإنفاذها فى أنحاء القطر، كذلك قررت تعميم المستشفيات فى المدن والقرى وتقديم الأهم على المهم بحسب ما تسمح به الميزانية وعدد الأطباء فى البلاد - كما تألفت اللجان فى الحكومة والبرلمان للنظر فى حالة العمال ووضع التشريع الذى يكفل راحتهم وحسن مستقبلهم - كل ذلك ثابت فى مضابط المجلسين وظاهر لذوى البصائر ولو كره الوزاريون».

«ولكن الوزاريين لم يستحوا أن يرفعوا عقائرهم بأن البرلمان والوزارات الدستورية لم تُلقِ بالاً للإصلاحات العامة وأنهم يكرسون أنفسهم للقيام بها

ويملئون الجو صياحًا بالوعود الجوفاء التى يمنُّون الأمة بها والخير السابغ الذى يعود منها، وهى وعود لم ينفذوا منها شيئًا مع بقائهم فى الحكم مدة تجاوزت مدة وزارتنا؛ فضلاً عن كونها جميعها من حسنات الحكم النيابى. وكلما واجهناهم بهذه الحقيقة وأن ما انتحلوه لأنفسهم من المشروعات لم يكن من شأنه أن يلهى الأمة عن دستورها، ولا أن يثنيها عن التمسك باستقلالها ادعوا كذبًا أننا أعداء لهذه الإصلاحات، وكيف يكون الشيوخ والنواب أعداء لإصلاحات هى من ثمرات تفكيرهم ونتائج أعمالهم!».

خزان جبل الأولياء

«ولكنهم يمضون فى تضليلهم تنفيذًا للسياسة الاستعمارية التى جعلت تحقيق مطامعها ثمنًا لمناصب الحكم المعدودات، ومن هذه المطامع التحيل بإنشاء خزان جبل الأولياء وقد أوضحت فى خطبتى فى المنصورة كيف تسعى السياسة الاستعمارية من قديم لتنفيذه - وكيف تنتهز دائمًا الفرصة فى غيبة البرلمان للسير فيه على يد وزارات غير مرتكزة على إرادة الأمة - وقد نشر اليوم بالصحف المهندسان الكبيران عثمان محرم باشا وزير الأشغال سابقًا ومحمد زغلول باشا وكيل وزارة الأشغال سابقًا مذكرة قيِّمة فى هذا الشأن، جاء فيها ما يأتى:»

«أولاً - أن النيل الأبيض له أهمية كبرى لمصر؛ لأنه يحمل معظم الإيراد الصيفى الوارد للقطر المصرى».

«ثانيًا - أن مشروع جبل الأولياء قامت بشأن بنائه اعتراضات فنية كبيرة منذ سنة ١٩٢٠ من جانب الإنكليز وغيرهم من موظفين بالحكومة المصرية وغير موظفين - وقد أدت هذه الاعتراضات إلى تقرير وزارة عدلى باشا الأولى فى سنة ١٩٢١ وقف العمل فى هذا الخزان بناء على تقرير مقدم من معالى محمد شفيق باشا وزير الأشغال وقتئذ لم يكن مبناها الاعتراضات المالية فقط كما يوهم خصومنا، بل اعتراضات فنية اعترف بها ديبوى المستشار السابق لوزارة الأشغال نفسه الذى ندب خبيرًا لفحص هذا المشروع ومسائل أخرى».

«ثالثًا - أنه بناء على اقتراح المستر ديبوى - بتصغير الخزان لتقليل بعض الاعتراضات عليه لا كلها - قامت الوزارة التالية لوزارة عدلى باشا الأولى بالتجهيزات اللازمة لهذا المشروع المصيرى، إلى أن جاءت وزارة الشعب الأولى فى سنة ١٩٢٤ فوفقته ثانيًا للأسباب السابقة».

«وهنا أشير إلى أن ما نسبه محمد محمود باشا فى خطبته فى المنصورة عن المغفور له سعد باشا من أنه فى سنة ١٩٢٤ فى تصريحه فى مجلس النواب بجلسة ٢٤ مايو قد عَدَّ هذا المشروع من الأعمال النافعة لمصر، مبتور فإن تصريح سعد باشا صريح فى أن هذا المشروع ضار بالبلاد إذا اختلف ذلك. وأكد ذلك فى الجلسة عينها ـ فالنفع فى تصريح سعد باشا متوقف على أن نكون نحن المالكين المسيطرين على السودان فبتر محمد محمود التصريح وأخذ أحد جزءيه وترك الجزء الآخر الذى لا يتم المعنى بدونه على حد قولهم (لا تقربوا الصلاة) ضحك».

«رابعًا ـ أن تجددت فكرة تنفيذ المشروع فى وزارات زيور باشا فى سنتىْ ١٩٢١ و١٩٢٦ إلى أن وقفته وزارة الائتلاف الأولى برياسة عدلى باشا بالاتفاق مع سعد باشا. والبرلمان على أن يبحث مشروع تعلية خزان أسوان بحثًا فنيًا جديًا، وعند إتمام البحث يُعرض الأمر على لجنة فنية دولية للمقارنة بين المشروعين».

«خامسًا ـ وفوق ذلك، فإنه ليس من مصلحة السودان نفسه عمل الخزان الآن لأن المباحث الجديدة التى جرت لغاية أوائل سنة ١٩٢٨ دلت على أنه بعد إتمام هذه المباحث ربما أمكن تحقيق منطقة السدود بإزالة عقبتين صخراويتين فى قاع النيل الأبيض بحرى منطقة السدود، فلا معنى لإيجاد عقبة ثالثة فى سبيل هذا التخفيف بإنشاء خزان جبل الأولياء إلى أن تتم المباحث التى قد تؤدى إلى عدم الانتفاع منه استيفاء للانتفاع بمشروع أكبر منه فائدة».

«سادسًا ـ أن ما يعطيه لمصر مشروع جبل الأولياء باعتراف وزارة الأشغال وعلى رأسها معالى سرى باشا يكفى لاحتياجات مصر فى الثمانى عشرة سنة الآتية للمساحة المزروعة الآن من قطن وأرز، علاوة على ما سيحول من الزراعة النيلية للزراعة الصيفية بالوجه القبلى وعلاوة على ما سيصلح بشمال الدلتا».

«فإذا كان مشروع تعلية خزان أسوان سيعطينا نفس هذه الكمية من المياه باعتراف الجميع الآن فلماذا إذًا تقوم الحكومة فى الوقت الحاضر بتنفيذ المشروعين وتحمل الأمة تكاليف جبل الأولياء الباهظة والتعويضات التى تطلبها حكومة السودان خلاف تكاليف إنشاء الخزان نفسه، نستنتج من ذلك أنه إذا عُمل مشروع تعلية خزان أسوان ومشروع جبل الأولياء مما سيكون تحت تصرف

وزارة الأشغال ضعف كمية المياه التى ذكر سرى باشا أنها تكفى لحاجات مصر مدة الخمس عشرة سنة التالية لتنفيذ أحد المشروعين، فهل فى مقدور وزارة الأشغال تنفيذ ضعف المشروعات الداخلية التى أشار إليها معالى سرى باشا ونحن نعلم أن وزارة الأشغال لن تستطيع تنفيذ المشروعات الصغيرة الاعتيادية التى اعتُمدت فى الميزانيات الماضية وهل فى مقدرة المالية المصرية أن تتحمل مضاعفة تكاليف المشروعين السالفَى الذكر مع المشروعات الداخلية الضرورى القيام بها للانتفاع بضعف كمية المياه التى رأى سرى باشا بأنها كافية لحاجات مصر فى مدة الخمس عشرة سنة المقبلة. كل هذا من أعمال الصيانة الاعتيادية وبما أنه من المؤكد أن المالية المصرية تستطيع تحمل كل هذه النفقات وبفرض أنه أمكن تذليل هذه الصعوبة من قِبل وزارة الأشغال لن تستطيع تنفيذ كل هذه المشروعات فى بحر الخمس عشرة سنة التالية فتكون بتنفيذ المشروعين معًا كمن عطل من ملايين كبيرة مدة خمس عشرة سنة بدون فائدة، بل العكس نكون قد عطلنا إمكان تنفيذ مشروعات إصلاحية أخرى حيوية للبلاد».

«ولماذا لا ننتظر حتى تتم تعلية خزان أسوان وتنفيذ المشروعات التى يجب عملها لاستعمال المياه التى ستوفر من هذا المشروع وفى غضون الثمانى عشرة سنة التى قدرها معالى إسماعيل سرى باشا نكون فكرنا فى تنفيذ مشروعات أخرى لزيادة الإيراد من المياه اللازمة لمصر، حيث تكون فى هذه المدة قد تمت دراسة منطقة السدود والنيل الأبيض منه دراسة شافية بعدها تقرر مصر ما يلزمها من المشروعات على ما سيظهر من المباحث والمعلومات وتكون مصر قد أمكنها الاتفاق مع الإنكليز على كل المسائل المعلقة بينهما».

«وأشير هنا إلى ما جاء فى خطبة دولة محمد محمود باشا بالمنصورة من أن مشروع تعلية خزان أسوان والأعمال الملحقة به تتطلب نحو عشرة ملايين من الجنيهات، وبذلك نحصل على مليارين ونصف مليار من الأمتار المكعبة وأن المشروعين معًا يتطلبان ثلاثة عشر مليونًا من الجنيهات وبذلك نحصل على خمسة مليارات، أى على ضعف الكمية بزيادة ربع النفقات».

وهذا القول فيه مغالطة إذ إن دولته أسقط من حسابه أو من حساب معالى وزير الأشغال القدير... إبراهيم بك فهمى الذى قدمه له ما تتطلبه الأعمال الملحقة بخزان جبل الأولياء من النفقات وهى الأعمال التى لابد منها لكى يمكن

الانتفاع بالمياه التى تخزن فى هذا الخزان. مثل ذلك كل الأعمال الملحقة بمشروع تعلية خزان أسوان لأجل الانتفاع بالمياه التى تخزن فيه بسبب هذه التعلية كشق الترع فى الأراضى التى تنتفع من هذه الزيادة وخلافه، وبما أن النفقات المقدرة للأعمال الملحقة بمشروع تعلية خزان أسوان مقدارها سبعة ملايين جنيه فتكون النفقات اللازمة للأعمال الملحقة بمشروع جبل الأولياء مثل ذلك، أى سبعة ملايين جنيه خلاف مصاريف إنشائه والتعويضات اللازمة لأهالى السودان. إذ إن مقدار التخزين على قوله متساو فى المشروعين وبذلك تكون النفقات التى يتطلبها المشروعان بملحقاتهما نحو العشرين مليونًا من الجنيهات، وبناء عليه فلا نحصل من المشروعين على ضعف كمية المياه بزيادة ربع النفقات كما حسب دولته خطأ. أو مطالعة بل بمضاعفة النفقات إذ يتطلب كل من المشروعين على حدته بملحقاته نحو العشرة ملايين من الجنيهات؛ وبذلك تسقط من الحساب الفائدة الاقتصادية التى ظنها محمد محمود باشا من عمل المشروعين معًا».

«سابعًا - أن السودان سيستفيد من خزان جبل الأولياء بفرض إنشائه فوائد كبرى ومع ذلك فلا يتحمل شيئًا من نفقاته».

«ثامنًا - أن من يتسلط على خزان جبل الأولياء فى استطاعته أن يتحكم فى إيراد المياه الصيفية من قطن وأرز. وليس أدل على خطورة تنفيذ مشروع جبل الأولياء الآن من قول المستر ديبوى المستشار السابق لوزارة الأشغال المذيل به مذكرة حضرتى المهندسين الفاضلين، وهو:

«لا نزاع فى أن لمشروع سد جبل الأولياء وخزانه عمومًا جلبة فموقع هذا العمل مع احتمال استخدامه للإضرار بمصر قد أثار ثائرة الشعور السياسى ثم إن ارتفاع نسبة ما يضيع من الماء فى الخزان قد عرض المشروع لمطاعن شديدة من الوجهة الهندسية؛ أضف إلى هذا وذاك ما يترتب على إنشاء الخزان من التأثير الخطير فى أحوال الزراعة والسكان بمديرية النيل الأبيض، وهو أمر يشغل بال الحكومة السودانية شغلاً كثيرًا».

«هذا إلى أن نفقات العمل هى من الجسامة بحيث لا تتحملها موارد مصر اليسيرة فى الوقت الحاضر فنظرًا إلى خطورة هذه الاعتراضات الموجهة إلى المشروع كان القرار الذى أصدر فى مايو سنة ١٩٢٨ بإيقاف العمل مبررًا فيما

أرى كل تبرير ولا أظن أن استئناف العمل يكون من الأمور الممكنة والمستحسنة، اللهم إلا بعد أن يُعاد النظر فى الحالة بدقة وعناية».

إن الأبحاث التى علق عليها المستر ديبوى تنفيذ هذا المشروع لم يتم شىء منها إلى الآن ولا يصح تنفيذ هذا المشروع الخطير إلا بعد إتمامها وعرضها على الأمة ممثلة فى برلمانها لإبداء كلمتها فيه؛ إذ إنها هى صاحبة الشأن فيه وعليها تقع كل أخطار هذا المشروع وأضراره، وهو متعلق بحياتها وحياة أبنائها والأجيال المقبلة. فليس لفرد ولا لزُمْرة لا تمثل الأمة فى شىء أن تتصرف بمفردها فى هذا الأمر الخطير (تصفيق حاد)».

جهاد الوفد

«إن الأمة لن تتصرف عن قصدها مهما تكالب عليها خصومها ومنَّوها بالوعود أو هددوها بالوعيد فإن نهضتها جد وما هى بالهزل، ولم تكن قد قامت قومتها وأعلنت ثورتها ليأتى محمد محمود باشا رئيسًا للوزارة فى آخر الزمان ويقول لها ها أنا أردم المستنقعات وأفتتح المستشفيات فلا حاجة بك للدستور. وكفى راضية أو راغمة عن جهادك واقعدى عن السعى فى سبيل استقلالك. كلا، بل هى مثابرة فى طريقها ولن تثنى عنه حتى تصل إلى غايتها بإذن الله. والوفد الذى وقف حياته فى سبيل خدمتها لا يرى بأسًا فى أن يحمل علم جهادها، ويعلن فى كل مكان حقها، ويبين للعالم تعلقها بدستورها وتمسكها باستقلالها وامتزاج حبه بدمائها (تصفيق حاد)».

«وقد وقفتم على ما قام به الوفد من جهود بالمحافظة على حقوق البلاد بشأن ميثاق السلام وما قام به مندوبوها فى المؤتمر البرلمانى الدولى من رفع صوت الأمة حتى أصدر المؤتمر قراره المجيد باستنكار تعطيل الدستور رغم إرادة الأمة وتعديله بغير الطريق المنصوص عنه فيه وكتب المندوبون المصريون للأمة بذلك فوزًا عظيمًا (تصفيق حاد)».

الدعاية فى لندرة

سافر الأستاذ مكرم عبيد إلى لندرة لينير الشعب الإنكليزى عن القضية المصرية وليواجهه بحقيقة العراقيل التى يضعها بعض ساستهم فى سبيل الصداقة التى يسعى إليها الشعبان، وليبين له أن المسئولية الأولى فى الدستور

المصرى والعبث بسلطة الأمة واقعة على الحكومة الإنكليزية التى أيدت محمد محمود وساعدت على وقوع الانقلاب ولا يزال يجاهد ليكشف للشعب الإنكليزى عما يفعله المستعمرون ويطلب منهم الكف عن التدخل فى شئون مصر؛ لأن تدخل الحكومة البريطانية فى تأييد النظام الحاضر بقصد الحيلولة بين الأمة وبين تمتعها بدستورها مُنافٍ للصداقة المرغوب فيها بين الشعبين، وقد أوضح لهم بصريح العبارات: أن مصر مهما قسوا فى تعذيبها وعبثوا بحرياتها لن ترضى بالاستقلال التام بديلاً».

«وقد أثار سفر الأستاذ مكرم غضب الصحف الوزارية فى مصر صحف المستعمرين المنتشرة لها فى إنكلترا فأخذت تكيل لنا المطاعن، وتوجه إلينا المثالب وتّنظِم قلائد المديح لمحمد باشا محمود وتروج سياسته وتدعو الأمة إلى تأييدها وتحذرها من الامتناع عن ذلك، وهذا عهدنا بصحف الاستعمار فى كل أدوار نهضتنا فهى على عادتها تترنم بمدح النفعيين ممن ينفذون سياسة المستعمرين وتمتلئ بالطعن علينا، نحن الوطنيين وهذا شرف كبير لنا».

«يوم ١٧ سيقع السبت الثالث من شهر نوفمبر فى اليوم السابع عشر منه وهو اليوم الذى قرر الشيوخ والنواب فى الاجتماع الماضى تأجيل الاجتماع إليه وهو المعد لاجتماع البرلمان من تلقاء نفسه بقوة الدستور، وسيحرص شيوخكم ونوابكم المجاهدون على احترام هذا اليوم العظيم تأدية للأمانة ووفاء بالقَسَم الذى أقسموه بالذود عن الدستور إلى آخر رمق من حياتهم، وسيلاقون عنتًا وتضييقًا فيذللون بصدق عزائمهم، وقوة يقينهم، وستقف القوة فى وجوههم كما فعلت أول مرة ولكن الله معنا، ولا يفلح الظالم (تصفيق حاد متواصل: ليحى النحاس باشا)».

وحدة الأمة

«وأنتم أيها المصريون استمروا فى طريقكم طريق استقلالكم واحترام دستوركم، والمحافظة على حقوقكم ولا تعبثُوا بالخارجين عليكم الذين استهوتهم أطماعهم، ونكصوا على الأعقاب وخرجوا على مبادئ سعد فكانوا بلاء على النهضة وحربًا عليكم، وقد أحسنتم بإقصائهم عن مكان ثقتكم، تنقية لصفوفكم وتوثيقًا لاتحادكم، بارك الله فيكم وسدد خطاكم (تصفيق)».

«سيروا فى طريقكم كتله واحدة، واذكروا على الدوام عيد نهضتكم وجاهدوا فى سبيل دستوركم واستقلالكم ولا تَهِنُوا ولا تستكينوا وقابلوا الشدائد بثباتكم

وقوة إيمانكم واستعذبوا الآلام والتضحية فى سبيل وطنكم، فإن كل عزيز فى سبيل الوطن رخيص. وإن الله على نصركم لقدير (تصفيق حاد متواصل وهتاف: ليحى النحاس باشا)».

* * *

«ثم خطب بعده على التوالى عبد السلام أفندى فهمى جمعة وصبرى أفندى أبو علم المحاميان والعضوان فى مجلس النواب المنحل فمحمد توفيق أفندى دياب، ثم ألقى حسن أفندى نافع المحامى قصيدة من نَظْم الشيخ عبد المحسن الكاظمة».

خطبة دياب أفندى وانضمامه للوفد

«وعقب انتهاء محمد أفندى توفيق دياب من إلقاء خطابه الحماسى نزل فقبَّله دولة النحاس باشا بين تصفيق الجماهير وهتافها، وكان قد أعلن فى ختام خطابه انضمامه إلى الوفديين واستعداده لتضحية حياته فى خدمة مصر، وإليك نص خطابه:»

«مهمتى فى هذه الليلة أن أختتم الحفلة ولكن بعضًا من أصدقائى يريد أن أتكلم شيئًا قليلاً عن هذا الاحتفال. يريدون أن أقول شيئًا صغيرًا على هذه الحركة المباركة».

«فى ٨ نوفمبر سنة ١٩١٨ مساء ذهبت إلى منزل المغفور له سعد زغلول باشا لأقابله فلم أجده وفى ثانى يوم، أى فى ٩ نوفمبر سنة ١٩١٨ ذهبت إليه فوجدته فقلت له ما يأتى:»

«يا باشا، الحرب العالمية قد انتهت والدكتور ولسن وقد أعلن مبادئه السامية والمستر لويد جورج (رئيس الوزارة البريطانية فى ذلك الوقت) قد أعلن للناس جميعًا ما يطمع الأمم المظلومة فى المطالبة بحقوقها. ونحن على أبواب المفاوضات الدولية العالمية فى أمر السلم العام وأرى واجبًا علينا أن نكون هيئة من ذوى الرأى للاشتغال بما يحقق أمل مصر. وأحس بأن علينا هذا الواجب جميعًا. وأن مسئولية التأخير تقع علينا باعتبارنا أعضاء الجمعية التشريعية وعليك بوجه خاص لأنك الوكيل المنتخب، فابتسم - رحمه الله - ابتسامة الصديق للصديق - فقد كنا أصدقاء - ثم أجابنى بأن أطمئن لأنه وجماعة من أصدقائه

عاملون على تنفيذ هذه الفكرة. وأنه عند تتميم خططها الكثيرة سيبلغنى ويدعونى للاشتراك. تركته على هذا الوعد وفى يوم ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ مساء كلمنى بالتليفون فى المنزل يخبرنى بضرورة حضورى ثانى يوم فذهبت إليه فى منزله فى منتصف الساعة العاشرة صباحًا. وهناك وجدت المرحوم على شعراوى باشا ودولة محمد محمود باشا وعبد العزيز فهمى باشا وأحمد لطفى السيد فكنا بذلك ستة أشخاص. أخبرنى هؤلاء الأصدقاء الأجلاء بأنهم على موعد مع السير ونجت فى الساعة الحادية عشرة للاتفاق على اختيار ثلاثة منا للذهاب إلى السير ونجت وبقينا بمكتب سعد باشا فى انتظارهم.

ذهبوا ثم حضروا وقصوا علينا الحديث الذى دار بينهم وبين السير ونجت ثم كتبوه ووقعوه وكلكم تعرفونه لأنه نُشر فى الصحف.

وفى هذا اليوم، ١٣ نوفمبر، كونًّا الهيئة من الستة الحاضرين واحد كان غائبًا لأنه مريض هو المرحوم عبد اللطيف المكباتى باشا لإعداد توكيل عملت منه صورة بأسماء هؤلاء السبعة فوقعته طبقات الأمة لتوكيل السبعة هم الوفد أو إن شئتم كانوا نواة الوفد.

«تكون الوفد فى ذلك العهد الذى كان القول فيه للحديد والنار وانضم إلينا بعد ذلك رجال من ذوى الوطنية الصادقة والمروءة الحقة والكفايات، منهم صديقى المفضال إسماعيل صدقى باشا. وإذا أردت أن أذكر لك شيئًا عن إسماعيل صدقى باشا فيجب علىَّ للتاريخ وللصدق وللحقيقة أن أقول إن أول واضع لأوفى مذكرة ضخمة علمية سياسية لاستقلال مصر والسودان، قدمها الوفد بنفسه وباسمه هو إسماعيل صدقى باشا وحده (تصفيق)».

«أيها السادة»

«إننى كما قلت لحضراتكم لا أريد أن أتكلم فى تاريخ الحركة؛ ولكنى أقف وقفات عندها لأستخرج منها حكمة أو عبرة. وإنى أسائل نفسى من هم الذين كونوا نواة الوفد؟ سبعة ستة منهم من الأحرار الدستوريين استعرضوهم واذكروا جهادهم؛ فهم الذين تطوعوا بمحض إرادتهم فى وقت الشدة والمحنة وطالبوا أنفسهم بحق فى أعناقهم هو السعى لاستقلال مصر والسودان.

هل سمعتم حديث ذلك الرجل الفلاح الكبير؟ ألم تروا فيه الكلمات الرائعة تهز قلوبكم هزًا؟ تلك التى صدرت من المرحوم على شعراوى باشا. ألم تروا من

هذا الحديث أن فلاحًا سَريًا يخشى على أمواله وثروته ومصالحه العظيمة، يقول فى ذلك الوقت العصيب لعميد الإنكليز المنتصرين: «إننا نطلب صداقة الإنكليز الحر للحر لا العبد للحر»، وعند ما قال له ونجت:

«إنكم كنتم عبيد الأتراك فكيف لا تقبلون أن تكونوا عبيد الإنكليز»، فأجابه: (قد أكون عبدًا للجعليين (قبيلة متأخرة فى السودان) وقد أكون عبدًا للسير ونجت ولكنى فى كلتا الحالتين عبد، فأنا لا أقبل الذل على كل حال).

هذا الفلاح الكبير يجب أن يرث ورثته تلك الكلمات الخالدة التى هى أثمن من الأموال والضِّياع - فخرًا لهم وذكرى طيبة له.

إنه يجب أن توضع هذه الكلمات فى قاعدة تمثال يقام له لتكون فخرًا لهذا الجيل الحاضر؛ ولتكون هداية لمن يخلفونه من بعده.

نعم أيها السادة تكوَّن الوفد وما كنا نعرف هؤلاء السادة - سادة آخر وقت - ما كنا نعرفهم ونهضت مصر هذا النهوض. ولم تنهض مصر؟ الذى ينهض ويقف ليدرك غاية يجب عليه أن يسير.

فعندما نهضت مصر نهضت على يد الأحرار الدستوريين. وعندما سارت سارت بإرشاد الأحرار الدستوريين ففازت باستقلالها. فازت بإلغاء الحماية، فازت بها مملكة مستقلة دستورية ذات سيادة وعلى يد مَنْ هذا؟ على يد الأحرار الدستوريين. انظروا إلى التاريخ لا إلى الشتائم.

وبعد ذلك أعلن عظمة سلطان البلاد - بأنها مملكة، ونالت الأمة دستورها - على يد من هذا؟.. على يد الأحرار الدستوريين.

«ولقد طلبنا من أصحابنا فى ذلك الوقت أن يشاركونا فى وضع الدستور وأن يعينونا بعلمهم وسعة اطِّلاعهم فأضربوا وقالوا أشقياء: ثم أرادوا أن يمنعوا صدور هذا الدستور. ولكن الله أسبغ نعمته على الأمة فخرج من تحت أيدينا هذا الدستور».

«قالوا إنه خيانة وإنه أبتر وإنه أعرج، وقلنا: سامحكم الله! ثم قالوا: لا ضرورة مطلقًا لهذا البرلمان ولا حاجة إلى الدستور ما دام حزبهم وكيل الأمة».

«ولِمَ كل هذه العراقيل مع أن الأمة تخطو خطوات واسعة وفى كل خطوة تأخذ غُنْمًا على يد الأحرار الدستوريين! إذا كانت الأمة وتسير للإمام فلِمَ هذه العراقيل؟ ولِمَ توجد طائفة من أبناء الأمة تهدم ما نبنى وتخرب ما نعمر؟».

«ولقد خشيت ـ مع أنى لا أؤمن بالخرافات ـ أن يكون ذهابنا إلى السير ونجت فى يوم ١٣ خطأ ارتكبناه لأن هذا العدد شؤم».

«ولكن أيها السادة عشر سنوات خلت قد علمتنا وعلمت من لم يكن يعلم الحقيقة».

«علمتنا أيها السادة وأظهرت لمن لا يفهم أن السبب هو أن فئة من أبناء البلد لا يسرها السير بها إلى الامام لتستغل حركة الوقوف بعد ذلك بمقدرة ثروت بمعونة صدقى حصلنا على تصريح ٢٨ فبراير وأُعلن الاستقلال؟ وهذا ما صنعناه فماذا صنع هؤلاء الذين يطعنون علينا؟ لا شىء إلا استمرارهم فى الطعن».

«ثم ماذا صنعناه أيضًا؟ ثابرنا على العمل لمجد الوطن وخيره (هتاف بحياة المجاهدين) وضعنا الدستور فطعنوا عليه حين وضعناه ثم ارتضوه لما أفادوا منه مناصب الحكم بعد ذلك وحين جاء الإنذار الإنكليزى وفيه أن السودان يأخذ من مياه النيل ما يريده كان الجالس بينكم صدقى باشا هو الذى أقنع الإنكليز بأن شرطًا كهذا غير معقول فنزلوا عنه، ثم كال بعد ذلك الائتلاف حين رأى المغفور له سعد باشا أن الذين كانوا حوله لا يقدرون للبلد على خير: ثم كانت مفاوضات ثروت باشا مع سير أوستن تشمبرلن وكنا قاب قوسين من الاتفاق».

«وقد ذكر لكم خطيب سابق أشكره لتوضيحه هذه الحقيقة وهى لو أن هذه المفاوضات وجدت من الوفديين من يقول إننا نريد تعديلها لكيت وكيت ما أحسب إلا أننا كنا بالغين ما نريد: ولكنهم لم يفعلوا، لماذا؟ لأنهم لم يصنعوا من قبل شيئًا. ولن يصنعوا من بعد شيئًا وأنهم لا يريدون أن يتم لمصر خير».

«وأوكد لكم أنه لو قالت إنكلترا غدًا إننى سأجلو عن مصر بخيلى ورَجْلى لما ارتضوا ذلك، فهم يعلمون أنه لو تم لكان الأكفاء الذين يستطيعون العمل المنتج هم وحدهم الذين يُرفعون على الرءوس! أما الثرثارون فيلقون إلى الأرض».

فئة من أبناء البلد لم تساعدهم كفاياتهم ولا مواهبهم وعلموا أن الناس بعضهم فوق بعض درجات. وأن العدل الإلهى والطبيعة قضت بهذا النظام. وعلموا أنهم إذا تُركوا وشأنهم كانوا من تلك الطبقات المعروفة؟ وهم يطمحون إلى أن يكون لهم جارة ونفوذ ما فما هو السبيل؟

«إذن لابد لهم أن يتخذوا معولهم لهدم الطبقات العالية حتى يبرزوا إلى أعلى طبقة».

«والمعول يا سادة هو الكذب واتهام رجال الأمة بالخيانة والتضليل وكيت وكيت. ليلتف البسطاء حولهم، ولتُحرم البلد من رجالاتها الحقيقيين. وبعد أن ينوّموا هؤلاء البسطاء تنويمًا مغناطيسيًا بطريقتهم التى تعلمونها يقولون لهم هيا إلى الانتخابات لتكون لهم حكومة، ويكون بعضهم فيها حكامًا، وبعضهم فرسانًا فى ميادين المصالح والدواوين».

«نعم يا سادة ليس منا فارس. ولا يمكن أن يكون منا فارس».

«أيها السادة»

«استعرضوا حوادث السنين العشر... أى عمل مشكور شريف تم على أيدى هؤلاء، أريد أن أعرف وأنا مستعد لأن أقتنع وأن أشكره. ضاع السودان ولا ينقذه إلا الأحرار الدستوريون (هتاف بحياة الأحرار الدستوريين وتصفيق) ضاع السودان إلى أجَل. وأضيف أيها السادة بكل أسف طُرد جيشنا من السودان شر طردة على أيديهم وطرد الموظفون المصريون منه على أيديهم».

«صُفعت الأمة المصرية فى شخص حكومتها صفعة ما عرفنا لها مثيلاً فى التاريخ. ذلك أن المندوب البريطانى قال لهم: «إن حكومتكم تستحق احتقار الحكومات المتمدينة»».

«قالوا إن الاستقلال نكبة. وثروت خائن والدستور نكبة كذلك وعماله أشقياء ثم حضروا فى البرلمان صنع هذه الخيانة ونادوا بأنه على أحدث الدساتير العصرية. ولماذا؟ لأنهم ظنوا أنهم وقد امتلكوا عقول البسطاء وصاروا بهذا الحزب فرحين مستبشرين ظنوا أن العقل ربما قاد أولئك البسطاء فينتخبون برلمانًا من ذوى الفضل الذين لا مُحاسب لهم إلا ضمائرهم وخشوا أن يكون البرلمان من غير حزبهم، فلما استحوذوا عليه بالطرق التى علمتموها، وظهرت أكثريتهم عضوا عليه بالنواجذ حتى إذا أقفل أخذوا يبكون ويقولون: (لا حياة لمصر إلا بالبرلمان)؛ وذلك لأنه لا حياة لمصالحهم الشخصية إلا بالبرلمان».

«أيها السادة»

«إن حب الوطن عاطفة لا حرفة. عاطفة لا صناعة عاطفة شريفة لا تجارة. وأن الحياة النيابية وسيلة لا غاية، فهى أداة لمراقبة أعمال الحكومة، أداة لمراقبة

أعمال الموظفين أداة للأمن والطمأنينة والعدل، فإذا انقلبت إلى شركة منافع وابتزاز أموال الناس فهى أشد وأنكى من استبداد الفرد».

«أيها السادة»

«يقولون إن الحكومة الحاضرة أوقفت الدستور. نعم ولكن اعلموا أيها السادة أنه يستحيل على بناة الدستور أن يقبلوا تعطيل الدستور، يستحيل على مُنشئى الحياة البرلمانية أن يلغوا الحياة البرلمانية».

يجب أن نقول الحقيقة. إن الدستور هو موئل الأمة وهو أمنها وهو رقيها وطمأنينتها ولكن بشرط واحد، هذا الشرط كما أنه أساس الدستور فهو أيضًا الوسيلة لاستكمال الاستقلال هو الوسيلة الوحيدة. هذا الشوط هو النزاهة والنزاهة والنزاهة (تصفيق متواصل).

أريد أن أسألكم وأعرف منكم الحل. الدستور فى نظرى وهو المراقب على أمن الأمة كالبنادق التى توزع على حَفَظة الأمن على الخفراء فى القرى، بلا شك هو كالبنادق والخفير الذى يحملها هو حارس الأمة. كالنائب الذى يتسلح بالدستور.

مهمة هذا الحارس أن يمنع دخول اللصوص إلى القرية فإذا كان هؤلاء الحراس يستحوذون على السلاح ويكونون عصابة تعبث بالأمن، أفليس الواجب جمع السلاح من أيديهم ومعاقبتهم ورفتهم ووضع السلاح فى يد من يصون شرفه ويحسن استعماله (تصفيق حاد).

نعم لا يكسر السلاح لأنه وسيلة لمطاردة اللصوص لا يكسر بل يحفظ ويكون فى يد أمينة وإلا انقلب الأمر إلى شر وبيل.

يجب علينا أن نسعى لاستكمال استقلال البلاد ولكن يجب أن نعرف أن أمورنا موكول تصريفها إلينا وحدنا فإن أصابنا شر فعلينا وإن أصابنا خير فلنا.

الدستور يا سادة لا يرجع إلا ليوضع فى أيدٍ أمينة والاستقلال لا يُستكمل إلا بالجهود الشريفة الطاهرة (تصفيق وهتاف).

«أيها السادة»

«لا تموت الأمة مطلقًا ولكنها تنتحر (تصفيق حاد)».

ثم نزل.

حفلة الأحرار الدستوريين

وأما الأحرار الدستوريون فقد أقاموا احتفالاً كبيرًا بهذا اليوم تحت رياسة توفيق بك شهاب الدين، وقد حضره بعض زعماء حزب الأحرار الدستوريين كما شهده كثيرون من أنصارهم.

وقد افتتح الاحتفال توفيق بك شهاب الدين بكلمة طلية وتعاقب بعده على المنبر عبد الفتاح أفندى حبيشه المحامى فحنفى أفندى عامر ثم الدكتور محمد بك حسين هيكل بل محمد على باشا فغيرهما.

خلاصة كلمة الدكتور هيكل

«سادتى»

«اعتادت الأمم حين احتفالها بأيام مجدها أن تنسى أحزانها وينسى رجالها كل خلاف بينهم (تصفيق حاد)».

«ذلك لأن هذه الأمم يوم تحتفل بالمجد تريد أن تتابع طريقها إلى المجد. ولكننا مع الأسف قضينا عشر سنوات نحتفل بعيد الجهاد القومى فى مثل هذا اليوم، فكانت مطاعن بعضنا توجه إلى بعض، ولم يكن الأحرار الدستوريون يومًا بادئين بالعدوان».

«استعرضوا الحوادث تعلموا منها أن العدوان بدأ به غيرنا، وأنهم وجهوا حملاتهم إلينا وأن الأحرار الدستوريين من بدء الحركة الوطنية إلى اليوم كانوا رجال عمل لا رجال قول».

«الأحرار الدستوريون أيها السادة إذا لم يتكلموا كثيرًا، فذلك لأنهم يريدون أن يعملوا بدل أن يقولوا».

«هذا أثرهم قائم. وإنى أتحدى أى إنسان أن يقول إن أحدًا عمل ما عمل الأحرار الدستوريون، وضَحُّوا ما ضحوا».

«اذكروا أن الذين ألَّفوا الوفد الأول والذين عملوا للقضية المصرية فى الوقت الذى نادى فيه الدكتور ويلسون معترفًا بالحماية على مصر. هم الأحرار الدستوريون لأن الوفد كان كله منهم».

«إذا رجعتم حضراتكم إلى مذكرات الوفد فى ذلك الحين تجدون مذكرات طويلة قوية خاصة بإلغاء الامتيازات الأجنبية. فمن قلم من هى؟».

«من قلم عبد العزيز فهمى باشا».

«وهناك مذكرة عن السودان أعتقد أنها تعجب الدكتور محجوب بك ثابت (وكان الدكتور جالسًا فى الصيف الأول من السامعين) وأنتم تعرفون أهمية السودان وصِلاته بمصر (وهنا أجاب الدكتور محجوب قبل أن يتكلم الدكتور الخطيب) من قلم أحمد بك لطفى السيد».

«من كان يقوم بنشر الدعاية فى أوروبا مدة إقامة الوفد بفرنسا هو إسماعيل صدقى، من الذى ارتحل إلى أمريكا سمعتم قبل الآن أنه محمد محمود باشا».

«الأحرار الدستوريون لم ييئسوا يومًا ولن ييئسوا من هذا العمل المستمر، وإن كان مضنيًا».

«اذكروا أن أول محادثات للاتفاق كانت بمعرفة الأحرار الدستوريين، فرشدى وعدلى هؤلاءكم الذين أقنعوا لجنة ملنر بأنه لا تمكن محادثتها على أساس غير الاعتراف باستقلال مصر.

من سنة ١٨٢١، عمل لخير الأمة.

أرجو أن تُنشر قريبًا المذكرات التى وضعها عدلى ورشدى وإخوانكم فى الوفد الرسمى لتروا مبلغ جهدهم، وفى هذا الجهاد وقع رشدى مريضًا ويئس من حياته لكثرة عمله الذى أضناه.

إذا رأيتم أن هؤلاء الأشخاص وحدهم هم الذين يعملون ثم إذا ذكرتم أنه فى سنة ١٩٨١ كانت إنكلترا على استعداد للاتفاق معنا، وإذا ذكرتم أنه فى هذا الوقت دُبرت حوادث فى الإسكندرية كانت نتيجتها هياج الشعب وفزع الأجانب إلى ممثلى دولهم، فعرقل ذلك مساعى الوفد. إذا علمتم كل هذا عرفتم مَن الذين كانوا يعملون لتحقيق أمانى البلد ومن الذين كانوا يعرقلون مساعيهم.

فإذا جاء يوم الأكفاء عادوا إلى مثل ما كانوا فى آخر الصفوف: لذلك هم لا يريدون الاتفاق ويعرقلون ما يُبذل فى سبيله من آخر.

قدمت لكم شيئًا من أعمالنا وقد أثبتت هذه الوزارة الحاضرة أنها وزارة عمل بما تأتيه من إصلاح عظيم».

«أيها السادة»

«إننا عملنا وسنعمل وهذه الوزارة التى تؤيدونها ونؤيدها إنما جاءت لتتابع خطة العمل؛ فبالعمل وحده نستطيع أن نحقق لهذا البلد استقلاله وأن نجلب له كل ما يشاء من سعادة.

أما القول الفارغ الأجوف فلن يجر على البلد إلا شرًا.

أيدوا العاملين وشجعوهم؛ فهم بهذا يكونون أقوياء: وأنتم تكونون قد تابعتم الجهاد الذى تحتفلون اليوم بذكراه».

التحقيق مع محمد توفيق دياب

طلبت إدارة الأمن العام من النيابة إجراء التحقيق مع حضرة محمد أفندى توفيق دياب بشأن الخطاب الذى ألقاه فى حفلة الوفد يوم ١٣ نوفمبر، لما تضمنه من الألفاظ التى تُعتبر تحريضًا على الخروج على النظام العام.

وأهم ما عُزى إلى الخطيب قوله:

«سيداتى: سادتى. إخوانى: أيها الشباب الناهض، أنتم رجال المستقبل يا شباب الوطنية أنتم الذين لم تضنوا على الوطن بما قدمتم من تضحية تقدموا ولا تتهيَّبوا ولا تجبنوا فليس الجبن من شيم الوفديين الأحرار، الوطن يناديكم والدستور يناجيكم والحياة النيابية تستنجد بكم. إن الموقف يطالبكم بالجرأة والإقدام والتقدم إلى الأمام والوطن يطالبكم بتقديم الضحايا أنتم الذين لم تبخلوا عليه بها من قبل تذكروا الضحايا، يا مَنْ بعتم الأرواح رخيصة فى سبيل الوطن رغبة فى الحرية وحبًا فى الاستقلال فارتوت أرض الوطن بدمائكم الطاهرة، الدماء الغالية الدماء الغزيرة.. إلخ».

والقارئ يذكر أن هذه العبارة لم ترد بنصها فى الخطاب الذى أثبتناه آنفًا ولكنها جاءت فى رواية مخبر جريدة الأخبار.

«سيدتى وساداتى»

«هل تسمحون لى وإن كان اليوم يوم عيد قومى يقدسه المصريون جميعًا ويحبون ذكره، بأن أنحرف بعض الشىء عن العرف المألوف فأشتغل الليلة بالحاضر عن الماضى. وبالواقع المحسوس عن الذكريات وإن تكن عزيزة غالية.

وهل تسمحون لى بأن يكون اشتغالى هذه الليلة بتلك الخطبة السَّحْبانية التى ولَّدتها مواهب حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء فى مدينة المنصورة منذ يومين! وهل تسمحون لى بأن أتناولها فى شىء من الفكاهة يخفف عليكم وقع تلك العبارات الجدية القوية العربية التى صاغ فيها دولته مقاصده الخطيرة؟ أرجو أن تسمحوا لى أيها السادة بهذا كله وإنى أعدكم بأن نقضى الآن شيئًا من

الوقت فى نوع من الفكاهة البريئة التى تنطوى على جد كثير؛ راجيًا أن لا يغضب دولة رئيس الوزراء. فإذا غضب أو تغاضب فليفعل فإن غضب دولته أهون علينا ألف مرة من غضب الله والوطن. من غضب الله إذا كتمنا الحق فى صدورنا ولم نجهر به فى جدنا وهزلنا على السواء. ومن غضب الوطن إذا خشينا فى خدمته نقمة واحد منا. كان بالأمس إنسانًا كسائر الناس لا يهدد الأحرار ولا يملك التهديد فإذا به فى ليلة سوداء مظلمة قد محا آية الدستور واتخذ القوة القاهرة من هنا ومن هناك عونًا له وحليفًا.

إذًا سنتفكَّه؛ ولكننا فى فكاهتنا لن نعدو الحق. وسنتفكه متناولين خطبة المنصورة. إن أول شىء يغيظنى من خطبة المنصورة أن لغتها عالية عالية جدًا أعلى من جبال هملايا. تلوتها فلم أَدْرِ هل استحال الشنقيطى رئيسًا لوزارة مصر، أم استحال رئيس وزراء مصر، بدويًا من متحذلقى شنقيط!

فمن خطبته قوله يريد الوفديين: «لقد راحوا يزعمون هنا وهناك أن هذه الحكومة لا تعيش إلا بعون من الحراب الإنكليزية».. لقد راحوا يزعمون! راحوا. والحقيقة «ماحدش راح».

«قوله: «ولو كان الأمر كذلك ما عُنينا بهم ولا أبهنا لهم - يا أبهة».

وقوله: «نعم لا يستطيع امرؤ أن يدمغ وجه أمته بأقبح من أن يقول لها.. إلخ» أليست هذه اللغة «مدموغة بدمغة» شنقيط؟

وقوله: «وكيف لا تزُم (بضم الزاى) صدورَهم (مفعول مقدم) هذه المشروعات وقد كانوا فى الحكم فما أُثِر عنهم عمل واحد نافع؟» وأعترف لحضراتكم أيها السادة بأنى لجأت إلى المُنْجِد وهو قاموس كان لحسن حظى على مقربة منى فعرفت منه أن زَمَّ القربة يزمُّها (بضم الزاى) أى ربطها وشدها إلى آخر معانى هذه الكلمة الوزارية المختارة! فآمنت بأن فى السويداء شناقطة وأن الوزراء من هم أساتيذ فى متن اللغة. على أنى أشفقت من أن يكون وقت الوزير الأعظم هكذا إلى الألفاظ وكلنا نعلم أن الألفاظ قشور وأرق المعانى هى اللباب، ومن شأن الوزراء ولا سيما كبار الساسة من أمثال دولته أن يعنوا باللباب ما لا يعنون بالقشور. ثم بدت لى فكرة! قلت ألا يمكن أن يكون دولة الوزير أبخل بوقته من أن يقضيه فى إعداد أمهات الخطب فهو يكل أمر إنشائها وترتيب أوضاعها واختيار ألفاظها إلى رجل من بطانته مشهور بالبلاغة والأدب فتخون البلاغة هذا الأستاذ

أحيانًا؛ فيخلط بين البلاغة والتقعير فيدس فى فم الوزير الخطير ألفاظًا ليست للوزير الخطير!

هذا أكبر الظن أيها السادة وإلا فما ذنب الخفراء ومشايخ الخفراء؛ بل ما ذنب العمد ومشايخ البلاد بل ما ذنب الأعيان وأعيان الأعيان وأصحاب المصالح الحقيقية، ما ذنبهم حتى يستحقوا بعد كل ما أنفقوا من النفس والنفيس فى سبيل الحظوة بنظرة من المنقذ الأعظم وكلمة بيِّنة من لسانه أن يرحمهم دولته بقوله «أبهنا» وقوله «يدمغ» وقوله «يزم»، إلى العشرات الأخرى من الألفاظ التى لو سمعها الجاحظ لفر من الفصيح واندفع يقول بالعامية لمن ينيط به إنشاء الخطبة «إيه ده شىء يا أستاذ دا مش ذوق».

* * *

والذى يرجح لدينا أن هذه الخطبة ليست من عمل الوزير الخطير؟ مثبت به من عبارات القذف والسباب فإنه ليس معقولاً أن يرد على لسان دولته، وهو رئيس وزارة الأخلاق، والعدو الألد فاحشة من القول وطائشة من النهم قوله على خصومه فى غير موضع فى خطبته وكان من بينهم زملاء له ورؤساء.

«هم قوم قد خلقوا كالأشقياء للهدم والتدمير كيف لا تطير أحلامهم؟ بما أخذت به الحكومة نفسها من ضبط النظام ولا حياة لهم إلا فى الفوضى لزلزلة الأمن فلا يظن هذا النفر أن مصر تنسف بيديها كل مرافقها وأعمالها؛ لأن عصابة من بنيها لا يمكنها أن تعيش إلا فى الخراب». ليست هذه أيها السادة بلهجة حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء بل ولا لهجة صاحب سعادة ولا صاحب عزة ولا صاحب شىء ما، إنها اللهجة التى ادعوا مثلها على الصحف فعطلوها باسم تنقية الصحافة من الإسفاف؛ لأن فى كل شىء متسعًا للجميع إلا فى الإسفاف يجب أن يحتكروه، ألا تقرءون صحفهم أيها السادة إخالكم لا تقرءونها ترفعًا وأدبًا لكن مثلى يقرؤها؛ لأن من واجبى أن ألمَّ بما فى الصحف السوداء منها والبيضاء لأن فيها إقدامًا على اللفظ الجارح كل يوم لا يقل عن هذا الإقدام الذى ظهر فى خطبة المنصورة وألقاه دولة رئيس الوزراء. ومازلت مُصرًا على أنه لا يمكن أن يكون من كلامه. لكن لى عليهم عتابًا واحدًا كان ينبغى أن لا يتقادوا وقاره لخفة ذلك الذى أنشأ له الخطبة إذا صح ظنى فلرؤساء الوزارات الذين يحمون الآداب العامة ويشرفون على جميع الوزارات وفى جملتها وزارة

المعارف لهجة غير هذه اللهجة الشوهاء. وإذا كان للطلاب أن يتشرفوا بتلاوة خطب الوزير الأعظم فالمفروض أن لا يزدادوا بتلاوتها إلا ثقافة وأدبًا، فأما هذا «التشليق» الذى نعرف مصدره فما كان ينبغى للوزير أن يدنس به لسانه! لم تكن الخطبة قرآنا يحفظ ولا إنجيلاً يقدس. فكان جديرًا بالوزير أن يطمس بقلمه العريض كل كلمة عوراء قبل أن ينطق بها لسانه وإلا فإذا قبلت دولته أن ينسب إليها مثل هذا الكلام فلماذا تغلى مراجله حين يجرى على لسان واحد منا أو على قلمه عُشْر ما قال الوزير، أم كل ما كان وزاريًا يجب أن يقدس حتى السِّباب؟».

* * *

«أيها السادة»

«يقول صاحب الدولة رئيس الوزراء إنه فعل ما فعل بالحياة النيابية وبالدستور لأنه «كان لا بد من تنقية الحياة النيابية من ضروب العبث لتعود سيرتها الأولى».

ويل للبلاد من هذه التنقية! إنها كتنقية الصحافة فى غرف أصحاب الدولة والمعالى وزرائنا الأبرار وكتنقية لغة الخطباء فى الخصومة السياسية وانظروا إلى صحافة الوزارة فهل نُقيت! وانظروا إلى خُطَبها فهل هُذبت كلاًّ! وإنما العفاف فى اللفظ والعمل يجب فيما نظن أن يكون رفقًا على المعارضة دون سواها. مسكينة هذه المعارضة! لكن أهلاً وسهلاً بالعفاف والخلق على كل حال، لن تُشفى المعارضة بالخلق الكريم ولا العفاف. علينا أنفسنا لا يضروننا من ضل إذا اهتدينا!

«لكن... لكن أليس لنا أن نتكلم؟ أليس لنا أن نبلغ صاحب الدولة منقى الحياة النيابية نبأ ما يحدث فى الأقاليم باسم هذه التنقية؟ إنهم يفسدون الأخلاق وأظن دولته تريد التنقية تنقية أخلاق لا تنقية الثياب؟ إنهم يلبسون الخفراء ثياب الأعيان ليظهروا أمامك فى مظهر أصحاب المصالح الحقيقية وليس لهؤلاء الخفراء مصلحة من هذا الطراز أو على الأقل ليس لهم مصلحة فى هذه الثياب التى يلبسونها مزهوين ثم يخلعونها متحسرين، فلماذا يفسدون عليهم قناعتهم وغبطتهم بلباس لهم مستعار قصير الأجل! ولماذا يعلمونهم الكذب يا رئيس الوزارة لا بالقول وحده ولكن بالقول والعمل. فهل بهذا تنقى الحياه النيابية المستقبلة!».

إنهم يحملون النساء البائسات من بلد إلى بلد ويوحون إليهن أن يزغردن فى طريقك وأن يطربن مسامعك بنيران الفرح والمرح. وما من فرح ولا مرح إذ لا يزففن عروسًا ولا من أحسن فيما بقى ما تزعم من عبث الوفديين بالمرافق العامة؛ والأمن والنظام. إنهن نساء الخفراء أو عمال الكنس والرش أو من هذه الطبقة التى لم ينحدر إليها فساد خصومك المزعوم.

وإنه لمن القسوة يا رئيس الوزراء أن يُحال مئات من النسوة المصريات ممثلات فى يوم واحد فى غير مبرر على غير مسرح، وأن فى ابتذالهم للمرأة الفقيرة على هذا النحو لهوانًا لنساء مصر طرًا ساكنات الأكواخ وساكنات القصور ولو بلغتك هذه الأفاعيل يا رئيس الوزراء ونريد أن نقول إنها لم تبلغك؛ لهالك أن يُستعان على بناء مجدك بجنود النساء المسوقات. وأن تسمع زغرودة يلتوى بها اللسان ولا يحس مبعثها الوجدان فهن أشبه بذلك الإنسان الآلى الذى اخترعه الأمريكيون حديثًا يتحرك ويؤدى كثيرًا من الوظائف، وقد يعيرونه النطق أحيانًا فيحسبه الجاهل واعيًا مريدًا، حتى إذا دنا منه ألفاه مصنوعًا من حديد من نوع يدك العجيبة. ولكن فى غير بطش ولا إرهاق ولا جبروت.

إنهم يفرضون على كل عمدة من العمد وكل عين من الأعيان مبلغًا من المال قد يكون بحاجة إليه لطعامه وشرابه أو لكساء بيته أو لنفقة ولده فى المدرسة، يفرضون عليه هذا المال فإن لم يكن موفورًا لديه كان عليه أن يقترضه من المرابين ولماذا أيها السادة؟ ولماذا يا دولة رئيس الوزراء؟ ليشتروا بها ألعابًا نارية ويقيموا بها زينات قيصرية ويفرشوا بها الأرض تحت قدمَى الدكتاتور بالرمال الحمراء والبُسُط السندسية الخضراء فلو علم دولة رئيس الوزراء ونريد أن نقول إنه لا يعلم، بأنه يدوس حين يدوس أرزاق المأزومين ملقاة تحت قدميه فى الرغام لهاله أن يُستعان على بناء مجده بثمن ما يأكل الناس وما يكتسبون قد لا يعلم دولته هذا؛ ولكن من واجبه أن يعلم أن العمدة الذى يضطره الخوف أو الرجاء إلى أن يحرم نفسه ضرورات العيش ليقع بصر المصلح الأكبر على ألوان زينات تزول بعد ساعات، ونيران ملونة ستنطفئ بعد دقائق. من واجبه أن يعلم أن مثل هذا العمدة يُراض بهذه الأفاعيل على الدهان والرياء والمَلَق والذل المهين.

«وليس بهذا تتقى الحياة النيابية ولا تصلح الأخلاق ولو استقبله فى المنصورة وحدها مليون من هذا الطراز، فلن يكونوا إلا مليون من الأنفس المسكينة الجديرة

بالعطف والإشفاق، اللهم إلا نفرًا قليلاً من خاصة أصدقاء الوزير وأشياعه قد يعدون على أصابع اليد الواحدة واليدين».

«ليس بهذا ينقى دولة الوزير الخطير نظام الحياة النيابية القادمة».

* * *

«لقد أصبح الناس فى هذا العهد عهد الإصلاح والأخلاق بعضهم عيونًا على بعض وبعضهم حربًا عوانًا على بعض. ولقد ثار بعضهم من الأحقاد ما كان يوشك أن يزول زوال الأبد. ولقد تقاطعت البيوت وتدابرت الأرحام وأوشك الإخاء الوطنى أن يصبح أثرًا من الآثار. كل ذلك تنقية للجو السياسى وتخليصًا للبلاد من الوفد والوفديين لأنهم العابثون بالنظام والعائثون فى أرض مصر فسادًا».

«وهبهم كذلك. فهل فى استطاعة صاحب الدولة رئيس الوزارة أن يصلح البلاد باقتطاع جذورهم من البلاد؟ يالها من معجزة إذن لم يوهب مثلها الرسل! من قال إن الوفد والوفديين وأشياعهم وذوى الصلات بهم فى كل مدينة وقرية وفى كل ضيعة ومنزل ليسوا سوى خادمين للفوضى وللفساد فقد رمى مصر كلها إلا ألوفًا قليلة لو أردنا التسامح والسخاء، نعم فقد رماها بكل هذه الكبائر من غير أن يتقى الله ولا الضمير فى مصير هذا البلد وإنى لأزعم أنى رجل اشتغل ولو قليلاً بدرس طبائع النفوس، وإنى لأعلم علم يقين وعلم تجربة وعلم استنتاج أن الإيمان بالوفد ليست إزالته من الهنات. إنه عقيدة استأصلت فى النفوس. وهَبْها لم تستأصل فى النفوس عن طريق منطق بل عن طريق العاطفة إذن فليعلم دولة الدكتاتور الأعظم أن أرسخ العقائد ما جاء عن طريق الشعور الذى هو أدنى إلى مقر الغريزة الراسخة من منطق التدليل والتعليل ومنطق الثقافة والفلسفة».

«فالدكتاتور ورجاله يناطحون صخرة من الجلمود حين يريدون القضاء على الوفد. ولو أرادوا خدمة بلادهم حقًا لأخلصوا لذلك الائتلاف المقدس الذى أقسموا على احترامه واحترام الدستور أغلظ الأيمان فإذا رأوا فى الكثرة الوفدية عيوبًا حاولوا إقناع أصحاب العيوب بعيوبهم فى مودة وإخاء. فإذا عجزوا أثاروها حربًا دستورية على منبر البرلمان وعلى المنابر العامة التى كانت حرة طلية أيام كان الدستور قائمًا وكانت القوانين مقدسة، فإن لم يظفروا من البلاد بالتأييد تركوا الكثرة تتولى الحكم منفردة به حتى يحس الناس بما يزعم خصوم الوفديين من إرهاق ومظالم».

«سيقولون لو فعلنا لكانت دكتاتورية برلمانية: نعم يا سيدى! ولكن ما هذه الدكتاتورية الخفية الأسرار المظلمة حتى فى وضح النهار أموال تبعثرت ذات اليمين وذات الشمال دون أن تعرف الأمة عنها شيئًا. ومشروعات هى فى الغاية القصوى من الخطورة ينفرد بالبَتِّ فيها وتنفيذها تسعة من الأشخاص والملايين حيارى لا يدرون ما يصنعون. فإن سكتوا قالت الدكتاتورية إنما سكت المصريون عن رضى واغتباط، وإن نطقوا زعموا أنها الفتنة أو الدعوة إليها والشروع فيها».

«فى يوم وليلة يستكشف الوزراء الحاليون أن البلاد كانت فى العهد النيابى غارقة فى لُجَج الفساد والفوضى وفى يوم وليلة تهدمون نظامًا بنته الأمة من أشلاء الضحايا ويقفزون إلى الحكم فى غير وخز ولا أناة. كأنهم لم يكونوا مصريين ولم يكونوا نوابًا ولم يكونوا حلفاء وألفاء لمن يتكشفوا فجأة أنهم من جنود الفساد كأنهم لم يشاركوهم فى الحكم حتى آخر رمق من الدستور ولم يكونوا معهم نوابًا حتى آخر عهد الحياة النيابية، كأنهم لم يكونوا مسئولين عن غلطات حكومة الوفد التى كانوا فيها وزراء وعن غلطات البرلمان وما يرمونه به من عجز وقد كانوا فيه أعضاء، وكأنهم لم يكونوا من الجرأة على الكثرة البرلمانية الساحقة بحيث كانوا يتطاولون ويشتمون أحيانًا بل يوشكون أن يمسكوا من وزراء الوفد بالتلابيب».

«فكأنهم كانوا قادرين على الشتم والمصارعة ولم يكونوا قادرين على الخير والإصلاح. ومن كان فى عهد النيابة عاجزًا عن الخير فهو فى عهد الاستبداد وشهوات الحكم المطلق أعجز».

* * *

«ثم يتفاصح دولة رئيس الوزراء فيقول لمستقبليه فى المنصورة وقد علم الله بما فى قلوبهم من صحة أو مرض: «إننى فخور بأنكم إذ تشايعون الحكومة القائمة فى رأيها وتشدون أزرها تُشْهدون العالم على أن مصر جادة فى نهضتها جديرة بمطامعها».

«كلام تحترق له دماء الأطهار! دولته يفخر بمن يشايعون الحكومة القائمة فى رأيها وأى رأى هذا! إفلاس الحكومة النيابية المصرية وعدم صلاحية مصر للدستور ثلاث سنين على الأقل حتى يطهرها من الأدران وقد سمعتم حضراتكم وصف بعض الأدران التى جدت فى عهده المبارك وهم حين يشدون أزره يشهدون

العالم على أن مصر جادة إلى آخر هذا الكلام. أى عالم يا سيدى! أهو عالم الغرب أم عالم الشرق؟ لقد عرف الناس طُرًا ودولتك فى جملتهم أن أمم الغرب ولا نريد أن نقول حكوماته قد استنكرت خطتكم استنكارًا أجمعت عليه ست وثلاثون أمة يمثلها مئات من أفاضل النواب من كل أقطار الدنيا فى المؤتمر البرلمانى ببرلين. ولقد علمت دولتك أو ينبغى أن تعلم أن الشرق الأعجمى من بلاد الهند إلى حدود العراق والشرق العربى من حدود العراق إلى شاطئ الأطلسى غربًا يسخطون كل السخط مما أصاب مصر ويعدونه ضربة قاصمة لأعز آمالهم من بعيد، فهل هذا العالم الذى يذكره دولة الوزير الأعظم عالم دفين تحت أطباق الأرض أم هو مقيم فى كوكب المريخ؟!».

* * *

«ويتكلم دولته عن جبل الأولياء! فيذكر التصريح الذى أدلى به دولة عدلى باشا فى مجلس النواب سنة ١٩٢٠ وهو:»

«إننى أصرح لحضراتكم بصفتى رئيس الحكومة أن مشروع جبل الأولياء لم يُلغ وإنما هناك مشروع آخر خاص بتعلية خزان أسوان. والحكومة للآن لم تتخذ قرارًا فى شأن أى المشروعين أنفع!».

هذا كلام دولة عدلى باشا فى سنة ١٩٢٦.

فاسمع اليوم دولة محمد باشا محمود فى خطبته فى المنصورة منذ يومين. لم تَرُق للحكومة الإنكليزية يومئذ فكرة خزان أسوان لاختلاف الفنيين داخل وزارة الأشغال وخارجها فى إمكان التعلية. وخشيت أن تقوم الوزارة بعمل يمس سلامة البناء القائم الذى اعتبره الإنكليز من صنع أيديهم. وقد زاد فى حرج الحكومة ما صرح به وزير الأشغال فى مجلس النواب من أنه سيعرض كلا المشروعين على لجنة فنية دولية للمقارنة بينهما لإقرار أفضلهما لفائدة مصر، فأسرع الإنكليز وطلبوا إلى مجلس الوزراء فى يوم ١٦ فبراير سنة ١٩٢٨ أن لا تخطو الحكومة المصرية أية خطوة فى هذا المشروع قبل أن تتفق مع الحكومة الإنكليزية على تكوين اللجنة وما يطلب من أعضائها بحثه والنظر فيه.

كان من شأن هذا التحذير شل يد الحكومة المصرية عن التصرف فى العمل بما توحى به المصلحة.. وكان بدهيًا أنه إذا قضى الأمر بإنشاء لجنة تطرح بين يديها مشروعَى جبل الأولياء وخزان أسوان لإبداء رأيها فى أحدهما أفضل فهى

لا شك ستقرر إذا ما تساوت النفقات وكمية ما يخزنه كل منهما من المياه أن إقامة خزان جديد فى جبل الأولياء أفضل من تعديل خزان قديم وسيكون فى قرارها ذاك القضاء على مشروع تعلية خزان أسوان.

على أن الحكومة الحاضرة درست مشروع تعلية خزان أسوان واقتنع رجالها الفنيون بإمكانها... واستطاعت الحكومة فى الوقت نفسه أن تحل نفسها من القيود التى ربطت بها الحكومات السابقة وأصبح لها كل الحرية فى اتخاذ الطريقة التى تتفق ومصلحة البلاد دون أى نظر إلى أى أعتبار آخر.

«على أن هذه التعلية وحدها لا تفى بحاجات مصر ومطالبها فى المياه... فكان حقًا على الحكومة أن تعود فتتجه بالنظر إلى خزان جبل الأولياء، حتى تستطيع أن تحصل به على مقدار من المياه يعادل القدر الذى يمكنهم الحصول عليه بتعلية خزان أسوان».

ما أظرف هذا الكلام! لست مهندسًا أيها السادة ولا فنيًا. ولكن عقلى يدفعنى إلى أن أسال دولة الرئيس الأعظم:

(١) لماذا أحرج الإنكليز الحكومة المصرية حين علموا أنها تعتزم دعوة لجنة عالية للمفاوضة بين المشروعين؟.

(٢) لماذا أسرعوا فطلبوا من الحكومة المصرية حين علموا بنيتها تلك أن لا تخطو خطوة حتى تتفق مع الحكومة الإنكليزية على تكوين اللجنة وما يطلب من أعضائها بحثه والنظر فيه؟.

(٣) لماذا يكون بدهيًا عندك أن تفضل اللجنة خزان جبل الأولياء إذا تساوت النفقات وكمية ما يخزن؟ ولماذا لا يجوز أن ترى اللجنة إقليم جبل الأولياء غير صالح للتخزين كما رأى ذلك سير ولكوكس ومستر بكلى؟.

(٤) أقسم عليك بشرف آبائك وأجدادك، هل فكرت فى تنفيذ مشروع جبل الأولياء بعد توليك الحكم؟ أم الحقيقة هى أن دولتك لم تتولَّ الحكم حتى كنت أنت أو وزير أشغالك الحاضر أو كلاكما بالاشتراك قد أقررتم تنفيذه إقرارًا حاسمًا أو وعدتم بذلك على الأقل؟.

(٥) وهل تصدق دولتك ما زعمه الإنكليز من أنهم خشوا أن تمس خزان أسوان بسوء لأنهم اعتبروه من صنع أيديهم؟

وهل إذا بنى لك أحد كبار المهندسين قصرًا ثم أردت أنت عن طريق مهندس آخر أن تجرى فيه تعديلاً، كان يجوز لذلك المهندس الأول أن يعارضك ويقفك عن التنفيذ لأنه يعتبر قصرك طُرفة فنية له عليها حقوق الملكية أو ما يقاربها؟

❊ ❊ ❊

مجازاة ثلاثة من الموظفين

وقد استشهد رجال البوليس على صحة ما عُزى إلى الخطيب بالكثيرين، كما استشهد بحضرات أمين لطفى بك وغانم محمد بك وحسين فتوح بك وكلهم من موظفى وزارة المعارف، فلم يعترف أحدهم على الخطيب بما عزته إليه جريدة الأخبار ونسبه له بعض رجال البوليس الذين حضروا الاحتفال.

على أن ذلك لم يعْفِهم من مسئولية حضورهم حفلة سياسية ولهم صفة الموظفين، فوجهت إليهم ستة أسئلة هذا نصها:

(١) حضرتم احتفال حزب الوفد فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٨، فما الذى دعاكم إلى ذلك مع علمكم بأن الاحتفال سياسى حزبى غير جائز للموظفين الاشتراك فيه؟

(٢) عرض القائمون بالاحتفال على الحاضرين مشروع قرارات فيها طعن على الحكومة وعدم الاعتراف بها وطلبوا من المخالفين لها الوقوف فهل وقفتم على أنكم مخالفون لهذه القرارات مع أنه ظهر فى الجرائد أن هذه القرارات صدرت بالإجماع؟

(٣) هل مما يتفق مع المصلحة العامة أن يتظاهر موظفون بالموافقة فى الطعن على الحكومة وكذلك على اعتبارها غير شرعية؟

(٤) هل لو كنتم تعلمون أن هذه القرارات ستُطرح فى الاجتماع المذكور كنتم تحضرون الاحتفال؟

(٥) لماذا لم تنسحبوا عندما سمعتم هذه القرارات؟

(٦) هل أنتم تقرون ما حصل، أم تأسفون على حصوله منكم وتعدون عدم وقوع مثله منكم مرة أخرى؟

وبعد التحقيق معهم أبلغوا نص القرار الصادر فى حقهم، وهذا هو:

بعد الاطلاع على التحقيق ونظرًا لأن الموظفين ليسوا إلا مساعدين للحكومة فى الحكم وبهذه المثابة لا يحل لأحد منهم أن يشترك فى قرارات عدم الثقة بالحكومة أو ضد مشروعيتها قبل أن يعلن استقالته منها وانقطاع تضامنه معها.

ونظرًا إلى أن الظرف الذى وجد فيه هذان الموظفان وقت اتخاذ هذه القرارات يجب تقديره عند النظر فى أمرهما.

لذلك رأت وزارة المعارف الاكتفاء بخصم عشرة أيام من كل من حضرتى غانم محمد بك مدير قسم المستخدمين وأمين لطفى بك السكرتير العام المساعد بالوزارة.

❊ ❊ ❊

هذا، وقد أصدر معالى وزير المعارف قرارًا بنقل كل من حضرات غانم محمد بك مدير قسم المستخدمين وأمين لطفى بك السكرتير العام المساعد وحسين فتوح أفندى وكيل إدارة الحسابات. الأول والثالث إلى وزارة الحقانية على أن يشغل أولهما وظيفة وكيل الإدارة بمكتب معالى وزير الحقانية، أما الثالث فيشغل وظيفة مفتش الأقلام بها. وأما الثانى فقد نقل إلى وزارة المالية بدلاً من حضرة زكى سالم أفندى الذى سيُعين مساعدًا للسكرتير العام فى وزارة المعارف[1].

وقد نددت صحف الوفد بهذا التصرف إزاء موظفين واعتبرته افتئاتًا على حقوقهم ولجاجة فى طغيان الوزارة، أما صحف الوزارة فرأت أن ما اتُخذ نحو هؤلاء الموظفين هو أقل ما ينبغى أن يتخذ إزاء موظف فسد ولاؤه للحكومة[2].

وأما محمد توفيق أفندى دياب فقد قبضت عليه النيابة بضعة أيام، ثم أطلقت سراحه رجاء محاكمته بعد إتمام الإجراءات.

■■■

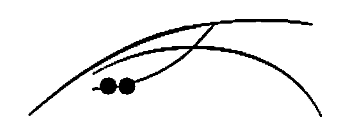
---

(١) وادى النيل فى ٢٨ نوفمبر.

(٢) السياسة فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨.

الفصل الثالث

مشروعات الرى الكبرى - خزان جبل الأولياء مذكرة عثمان باشا محرم ومحمد باشا زغلول



يذكر القراء الضجة التى قامت حول مشروعات الرى وما أوردناه من حجج الوزارة وخصومها. وقد نشر (كوكب الشرق) بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٨ مذكرة لحضرتَىْ عثمان باشا محرم ومحمد باشا زغلول نوردها بنصها لما تضمنته من الآراء الفنية.

الغرض من هذه المذكرة

الغرض من هذه المذكرة الفنية شرح مشروع خزان جبل الأولياء ومبلغ الضرر الذى يحصل للقطر المصرى بسببه، والذى يجعل هذه البلاد تحت رحمة من يتسلط على هذا الخزان.

ومعظم الأدلة التى بُنيت عليها تلك المذكرة مأخوذة من التقارير والمذكرات الرسمية التى جمعها وكتبها مهندسون من الإنكليز أو المصريين من واضعى المشروع أو المجندين له.

أهمية النيل الأبيض

لمصر مدة الصيف

للنيل الأبيض أهمية كبرى لمصر لأنه يحمل معظم الإيراد الصيفى الوارد للقطر المصرى، ونذكر هنا للدلالة على ذلك ما قاله معالى إسماعيل سرى باشا بالفقرة الثانية من «بيانه» عن مشروعات الرى الكبرى الذى نشره فى سنة ١٩٢٦ بمناسبة مصادقة مجلس الوزراء فى السنة المذكورة على مشروعَىْ خزان جبل الأولياء وقناطر نجع حمادى الذى يقول فيه:

«للنيل فروع رئيسية تمده بالمياه وإن الكميات التى ترد من هذه الفروع تختلف نسبتها باختلاف الفصول وتباين السنين. على أن متوسط تلك النسبة فى مدة الصيف هو ٨٠ فى المائة ترد من النيل الأبيض لـ ٢٠ فى المائة من النيل الأزرق الذى تصل نسبته فى بعض شهور الصيف إلى خمسة فى المائة من مجموع الإيراد أى من إمداده عند ذلك يكاد ينقطع، أما فى مدة الفيضان فيأتى عامل جديد هو نهر العطبرة الذى يتصل بالنيل الرئيسى على أن يمد ٣١ كيلومترًا شمال الخرطوم وتكون نسبة الموارد من كل من هذه الفروع هى ثلاثة عشرة فى المائة من النيل الأبيض واثنين وسبعين فى المائة من النيل الأزرق وخمسة عشر فى المائة من نهر العطبرة.

وكان أن النظر يتجه إلى النيل الأبيض كمصدر كبير للإيراد الصيفى؛ كذلك يجب أن يُحسب للنيل الأزرق والعطبرة حسابهما فى مدة الفيضان لا من حيث الكمية فقط؛ بل من حيث نوع المياه وكمية ما تحمله من الطمى».

مما ذُكر يتبين لنا جليًا أهمية النيل الأبيض لمصر حيث يأتى منه لنا مدة الصيف معظم المياه التى تروى بها زراعة القطن التى هى عماد ثروة القطر المصرى، وتُقدر المياه بنحو ثمانين فى المائة من مجموع الإيراد الصيفى كما تبين ذلك آنفًا.

خزان جبل الأولياء
والأدوار التى مرت به

«خزان جبل الأولياء بُدئ إنشاؤه على النيل الأبيض قبلى الخرطوم بنحو ٤٥ كيلومترًا لتخزين مياه النيل الأبيض فى فصل الفيضان وصرفها لمصر لتكميل تصرف النيل الطبيعى؛ ليكون أوفى بحاجة الزراعة الصيفية. والمشروع بحسب ما هو مبين بكتاب «ضبط النيل» الذى نشره مستشارو وزارة الأشغال العمومية فى سنة ١٩٢٠ أى المشروع الكبير والذى وافق عليه معالى إسماعيل سرى باشا هو عبارة عن سد من البناء به فتحات لمرور المياه يمتد من التل المعروف باسم جبل الأولياء متجهًا للغرب يقطع مجرى النيل بطول خمسة كيلومترات وثلاثين مترًا شرقى الجبل يمتد جسر من التراب تُكسى ميوله بالدبش ويُبنى بواسطة حائط، ويمتد هذا الجسر بطول كيلومتر واحد وستمائة وخمسين مترًا حتى يصل للأراضى العالية، والمناسيب المقررة لهذا الخزان كانت كالآتى:»

٣٨٠,٠٠ متر منسوب أعلى المياه بالخزان عندما يستعمل كمصرف لماء الفيضانات العالية لتخفيف وطأة أضرار هذه الفيضانات العالية فى مصر.

٣٧٨,٥٠ متر مستوى أعلى مياه بالخزان عندما تستعمل للتخزين فقط.

٣٨١,٥٠ متر منسوب مستوى الطريق فوق بناء الخزان.

٢٧٧,٢٠ متر منسوب مستوى مياه أعلى الفيضان بالنهر سنة ١٨٧٨.

وهذه الأرقام مأخوذة عن كتاب ضبط النيل النسخة الإنكليزية ص ٤٨.

ويقدر جناب المستشار (راجع صحيفة ٤٩ من الكتاب المذكور) أنه بتخزين المياه للمنسوب المقرر بعاليه ٣٧٨,٥ متر فإن مقدار ما يمكن أن يخزن من مياه الفيضان فوق منسوب النهر الطبيعى لغاية أول يناير والذى هو التاريخ المتوسط الذى يبدأ فيه «تفريغ الخزان» هو عبارة عن خمسة مليارات متر مكعب من المياه يضيع منها مليار متر مكعب بالتبخر مدة التفريغ وتبقى أربعة مليارات يمكن إرسالها لمصر. ويضيع أيضًا مدة ملء الخزان بالتبخر والتشرب زيادة على ما يضيع فى النهر بحسب حالته الراهنة نحو ثلاثة مليارات من الأمتار المكعبة، أى أننا لأجل أن نحصل من هذا الخزان على أربعة مليارات من الأمتار المكعبة لمصر يلزم أن يضيع به أربعة مليارات مثلها، أو بعبارة أخرى لأجل الحصول من هذا الخزان على أربعة مليارات يجب تخزين ثمانية مليارات به.

ولما قامت اعتراضات شديدة ضد هذا المشروع من جهات متعددة من بعض المهندسين الإنكليز وغيرهم انتهى الأمر بأن أوقف العمل به فى عهد وزارة دولة عدلى يكن باشا الأولى سنة ١٩٢١، وكان وزير الأشغال فى الوزارة المذكورة هو صاحب المعالى محمد شفيق باشا الذى يرجع إليه الفضل مع زملائه فى ذلك، وكان من أهم الاعتراضات التى قُدمت منه تأثير خزان جبل الأولياء على مناسيب النهر فى مصر إبان الفيضان، وهو الأمر الذى استلفت إليه الأنظار أيما استلفات معالى شفيق باشا فى مذكرته المؤرخة فى مايو سنة ١٩٢١ (راجع تقرير المستر دييوى المستشار السابق لوزارة الأشغال المؤرخ مايو سنة ١٩٢١، صحيفة ٢٨).

وفى نوفمبر سنة ١٩٢١، قرر مجلس الوزراء أخذ رأى المستر دييوى المستشار السابق لوزارة الأشغال العمومية فى جملة مسائل تختص بأعمال وزارات الزراعة والمالية والأشغال العمومية، وكان من ضمن المسائل التى بُحثت بمعرفته مسألة

خزان جبل الأولياء، فأشار على الحكومة بصحيفة من تقريره والمؤرخ سنة ١٩٢٢ «نسخة عربى»؛ حيث قال:

«إن خير طريقة لمعالجة مسألة إنشاء هذا الخزان توجيه الاهتمام كله لتوسيعه بشكل يكون أضيق نطاقًا وأقل كلفة». وقال أيضًا: «والواقع أنه يمكن تلافى كثير من الاعتراضات لا كلها إذا صُمم الخزان بحيث يكون أقصى منسوبه عند ملئه ٣٧٧ وإذا أُنشئ قليل من الجسور الخفيفة فى بعض المناطق القريبة القاع وإذا حُفرت بعض ترع تمتد حافة النهر إلى الأراضى الواسعة الصالحة للزراعة الواقعة فوق المنسوب ٣٧٧ راسًا».

«وبناء على ذلك فقد بُدئ فى تجهيز المشروع الجديد المصغَّر بمعرفة المستر روبرتس مفتش عموم رى السودان على حسب آراء وإرشادات المستر ديبوى المذكورة من عمل رسومات واشتراطات ومباحث الضبط.. إلخ، إلى أن جاءت وزارة الشعب الأولى فى سنة ١٩٢٤ فأوقفته تبعًا للأسباب السابقة. ولما جاءت وزارات زيور باشا فى سنتَىْ ١٩٢٠ و١٩٢١ تجددت فكرة تنفيذ مشروع جبل الأولياء وفعلاً أُعيد العمل ثانيًا فى تجهيز رسومات المشروع لكى ينفذ فورًا، وقد تمت فعلاً هذه الرسومات والاشتراطات اللازمة وطبعت بعد موافقة معالى إسماعيل سرى باشا وزير الأشغال وقتئذ عليها، ورُفعت منه مذكرة لمجلس الوزراء يطلب فتح الاعتمادات اللازمة للعمل. ووافق المجلس المذكور عليها وطلب فعلاً من المقاولين زيارة محل الخزان. ولو بقيت وزارة زيور إلى نهاية سنة ١٩٢٩ لكانت أعطت العمل المقاولين للبدء فيه بحسب المشروع الذى كان جاهزًا بكل رسوماته واشتراطاته الفنية، ولكن لحسن حظ مصر جاء البرلمان وجاءت معه الوزارة الائتلافية لدولة عدلى باشا فى صيف سنة ١٩٢٦ وقررت بالاتفاق مع الزعيم الأكبر المغفور له سعد زغلول باشا إيقاف العمل ثانيًا، ووافق البرلمان على ذلك وعلى أن يبحث مشروع تعلية خزان أسوان بحثًا فنيًا جديًا، لأن هذا البحث لم يحصل قبل ذلك إذ إنه رغمًا من أن معالى شفيق باشا عندما أوقف العمل أولاً أمر بعمل هذه المباحث ولكن للأسف بعد خروجه لم تعمل وزارة الأشغال شيئًا مما كان قد أمر به».

«ورغما عن كل العقبات التى أُقيمت فى وجه وزارة الأشغال العمومية فى وزارتَىْ عدلى باشا وثروت باشا فى غضون سنتَىْ ١٩٢٦ و ١٩٢٧ وأوائل سنة

١٩٢٨ للمشروع فى عمل هذه المباحث، فقد تمكنت وزارة الأشغال فى ذلك العهد من تكوين المكاتب الفنية اللازمة لإتمام هذه المباحث بأسرع ما يمكن حتى يتسنى للحكومة دعوة لجنة فنية دولية للبحث والمفاضلة بين مشروع تعلية خزان أسوان ومشروع جبل الأولياء الذى كان يراد تنفيذه لولا فضل الله والبرلمان على مصر وقد تمت تلك المباحث.

تصميم المشروع
المراد تنفيذه الآن

«إذا رجعنا إلى رسومات مشروع جبل الأولياء النهائية التى كان ما فيها أنها عن المشروع المصغَّر (وتحت يدنا صورة واحدة منها) التى كانت مجهزة مع الاشتراطات الفنية لتنفيذها فى سنة ١٩٢٨ المعدة لوضعها فى المناقصة المحدودة بعد أن صدق مجلس الوزراء بأن الوزارة زيور باشا على تنفيذ المشروع وفتح الاعتمادات اللازمة لمن يرغبون فى تنفيذها الآن - نجد مبيَّنًا بها أن منسوب مستوى زيادة التخرين هو ٣٧٧,٢٠ متر وهذا المنسوب هو الذى أشار به المستر ديبوى رأى أقل مترًا وثلاثين سنتيمترًا عما كان مقررًا أولاً فى المشروع الكبير).

«ولكن إذا دققنا النظر فى الرسومات المذكورة المعدة للتنفيذ نجد أن منسوب الطريق هو ٣٨٠ مترًا، أى أنه يعلو فوق منسوب ٣٨٧,٢٠ بمقدار مترين وثمانين سنتيمترًا، وأن قطاع مبانى الخزان يمكنها عند اللزوم أن تتحمل ضغط مياه بالخزان بكل من المنسوب ٣٧٨,٥ ويكون منسوب المياه بالخزان لا يزال أوطى فى هذه الحالة عن الطريق بمتر ونصف فى الأحوال الاستثنائية (كما حصل فى خزان أسوان سنة ١٩٢١ حيث كان رفع منسوب المياه لغاية منسوب الطريق)، منسوب المياه بخزان جبل الأولياء لغاية منسوب الطريق أى إلى ٣٨ مترًا، وهذا المنسوب هو المقرر لأكبر حجم لمشروع خزان جبل الأولياء الكبير السابق قيام الاعتراضات الفنية ضده، ومن هذا يتضح أن المهندسين الذين قاموا بعمل تصميم هذا الخزان أخيرًا قد راعوا فى تصميمه أن تستمر الأغراض الأولى من إنشاء هذا الخزان حسب الحجم الكبير وتكون ممكنة للاستعمال عند اللزوم، وهذه الأغراض هى التى قامت ضدها الاعتراضات الشديدة حتى من المهندسين

الإنكليز، وهى التى نوَّه عليها المستر ديبوى فى تقريره السالف الذكر وأشار على الحكومة فى سنة ١٩٢٢ بتصغير حجم الخزان لتقليل الاعتراضات عليه.

«ومن كل هذا يتضح جليًا أن قبول معالى إسماعيل سرى باشا لمشورة المستر ديبوى بتخفيض منسوب التخزين إلى ٣٧٧ معناه أن معاليه قد اقتنع بضرر خزانٍ جبل الأولياء حسب المشروع الكبير؛ ولكن هذا القبول كان فى الحقيقة قبولاً ظاهريًا فقط لأغراض لا تخفى».

الأضرار المحتمل حصولها

لمصر من خزان جبل الأولياء

«الآن وقد ظهر أن بناء خزان جبل الأولياء حسب المشروع المراد تنفيذه يمكِّن من يتحكم فيه من حجز المياه به لغاية منسوب ٣٨ مترًا، فلنبحث عن ضرر التخزين للمنسوب المذكور إذ كان من بيده الأمر يريد الإضرار بالقطر المصرى.

إذا رجعنا للصحيفة ٤٩ من كتاب ضبط النيل السابق الذكر نجد سعة ما يمكن تخزينه بخزان جبل الأولياء فوق منسوب مياه النهر الطبيعية لغاية منسوب ٣٨٠ هو تسعة مليارات من الأمتار المكعبة، يضاف إليها ثلاثة مليارات على أقل تقدير تفقد بالتبخر والتشرب وقت الملء، فيكون ما يمكن أن يُحجز فى هذا الخزان لنقل المياه لمنسوب الطريق أى لمنسوب ٣٨٠ مترًا فى الأحوال الاستثنائية هو اثنا عشر مليارًا من الأمتار المكعبة من المياه.

بكتاب ضبط النيل (نسخة إنكليزى صحيفة ٢٢٦ وما بعدها) تجد بها تصرفات (تصاريف) النيل الأبيض بالملاكال من سنة ١٩٠٩؛ لغاية سنة ١٩١٨ فإذا أخذنا تصرفات سنة ١٩١٨ التى هى أكبر تصرفات النيل فى عشر السنوات المذكورة نجدها كما يأتى:

شهر		مليون متر مكعب
يناير	مجموعة تصرفه هو	٤٩٧٠
فبراير	مجموعة تصرفه هو	٤٦٠٠
مارس	مجموعة تصرفه هو	٤٨٠٠
أبريل	مجموعة تصرفه هو	٢٨٨٠
مايو	مجموعة تصرفه هو	٤٥٠٠
يونيو	مجموعة تصرفه هو	٢٩١٠
يوليو	مجموعة تصرفه هو	٣٣٣٠

فمن يتسلط على خزان جبل الأولياء وتسول له نفسه أن يضر القطر المصرى، يمكنه أن يتحكم فى إيراد المياه الصيفية الآتية للقطر المصرى من النيل الأبيض الذى عليه المعول مدة التحاريق بإحدى الطريقتين الآتيتين:

الأولى - إذا كان خزان جبل الأولياء قد تم ملؤه مدة الفيضان فيجب أن يبتدئ تفريغه من يناير لغاية مارس، ففى هذه الحالة يمكن أن يعيد قفله وملأه ثانيا بأن تحجز فيه كل المياه الآتية من النيل الأبيض لمدة أربعة شهور من أبريل لغاية يوليو، لأن مجموع تصرف النهر فى الأشهر الأربعة المذكورة أحد عشر مليارًا وكسور، أى أقل من الاثنى عشر مليارًا التى يمكن تخزينها به.

الثانية - إذا تعمد من بيده أمر التحكم فى هذا الخزان عدم ملئه مدة الفيضان يمكنه حينئذ أن يقفل هذا الخزان قفلاً محكمًا فى أوائل فبراير ويستمر هذا القفل حتى أواخر يونيو، وبذلك يتم له حرمان مصر من كل إيرادها الصيفى الآتى لها من النيل الأبيض.

وهذا كله باعتبار تصرفات سنة ١٩١٨، أما إذا أخذنا بالسنين الأخرى التى إيرادها أقل من سنة ١٩١٨ فإن مدة القفل والحرمان تزيد قليلاً أو كثيرًا عما تقدم بنسبة تصرفات النهر الطبيعية.

ليس من مصلحة السودان

عمل خزان جبل الأولياء فى الوقت الحاضر

وزيادة على ذلك، فإنه ليس من مصلحة السودان نفسه عمل هذا الخزان مطلقا الآن؛ لأنه قد ظهر لوزارة الأشغال من المباحث التى كانت قد تمت لغاية أوائل سنة ١٩٢١ عن منطقة السدود والنيل الأبيض أنه ربما يرى بعد إتمام هذه المباحث أنه يحسن بمصر والسودان إزالة السدين الصخريين الموجودين بالقاع بمجرى النيل الأبيض بين الملاكال والخرطوم واللذين إذا أُزيلا يمكن خفض مياه النيل الأبيض بحرى منطقة السدود، وربما ساعد ذلك على تجفيفها والانتفاع زراعتها قطنًا من النوع الأمريكى. وإذا علمنا أن مساحة منطقة السدود تزيد على مساحة الوجه البحرى أمكننا تقدير الفوائد الهائلة التى تعود على السودان من هذا العمل الذى إذا اشترك فيه المصريون أمكن أن يكون لهم مهجرًا فى المستقبل البعيد. ولولا المباحث التى عُملت فى السنوات الأخيرة بمنطقة السدود والنيل الأبيض وفروعه ما كان يدور بخَلَد أحد من المهندسين أن يفكر فى مثل

هذا المشروع الخطير والذى إذا بُنى خزان جبل الأولياء نكون ببنائه كمن وضع عقبة ثالثة صناعية أمام مشروع تجفيف منطقة السدود، علاوة على ما وضعته الطبيعة من العقبتين الصخريتين بقاع النيل الأبيض بين منطقة السدود والخرطوم والتى يجب إزالتها لإمكان الانتفاع بهذه الملايين من الأفدنة من الأراضى الخصبة، بتجفيفها وزراعتها قطنًا أمريكيًا وهذه الأراضى هى الآن عبارة عن المستنقعات.

عدم لزوم التعجيل

بيناء خزان جبل الأولياء مع تعلية خزان أسوان

قال معالى إسماعيل سرى باشا فى مذكرته التى رفعها لمجلس الوزراء بطلب الاعتمادات اللازمة لمشروع جبل الأولياء المصغر، ما ترجمته نقلاً عن النسخة الفرنسية التى هى الآن بين يدينا:

«وقناطر جبل الأولياء ستخزن المياه بمجرى النيل الأبيض لمنسوب لا يزيد على منسوب أعلى فيضان وهو لسنة ١٨٧٨ ويتكلف بناؤه ثلاثة ملايين من الجنيهات ويتم بناؤه فى ثلاث سنوات. ولا يوجد مشروع آخر يمكن أن يعطى مثل هذه الكمية وفى مثل هذا الزمن القصير وبمثل هذه التكاليف.

والمياه التى ستخزن فى خزان جبل الأولياء بعد خصم كل ما سيفقد تكفى أن تعطى لمصر فى أشهر التحاريق كمية من المياه تساوى ما يخزن الآن فى خزان أسوان، وبعبارة أخرى أننا بمشروع خزان جبل الأولياء مع خزان أسوان ستضاعف كمية المياه المخزونة بهذا الأخير للرى منها مدة التحاريق.

وبهذه الإضافة يمكننا أن نكفى احتياجات مصر فى الخمس عشرة سنة الآتية زيادة على ثلاث السنوات التى ستلزم لإنشاء الخزان وأن تعطى للمساحة المنزرعة الآن وحتى لزراعة الأرز مياهًا أوفى مما تأخذ فى الوقت الحاضر ويكون فى الإمكان تحويل جزء من الأراضى التى تروى ريًا حوضيًا من المناطق التى سترويها قناطر نجع حمادى إلى الزراعة الصيفية، علاوة على ما سيُزرع من أراضى شمال الدلتا البور، كلام سرى باشا.

فكان ما يعطيه لمصر مشروع جبل الأولياء باعتراف وزارة الأشغال وعلى رأسها معالى سرى باشا سيكفى لاحتياجات مصر فى الثمانى عشرة السنة الآتية

للمساحة المنزرعة الآن من قطن وأرز، علاوة على ما سيحول من الزراعة النيلية للزراعة الصيفية بالوجه القبلى وعلاوة على ما يُستصلح بشمال الدلتا.

فإذا كان مشروع تعلية خزان أسوان سيعطينا نفس هذه الكمية من المياه باعتراف الجميع الآن، فلماذا إذن تقوم الحكومة فى الوقت الحاضر بتنفيذ المشروعين وتحمل الأمة تكاليف مشروع جبل الأولياء الباهظة والتعويضات التى تطلبها حكومة السودان المقدرة بثلاثة ملايين جنيه ونصف خلاف تكاليف إنشاء الخزان نفسه؟

يُستنتج من ذلك أنه إذا عمل مشروع تعلية خزان أسوان ومشروع جبل الأولياء معًا سيكون تحت تصرف وزارة الأشغال ضعف كمية المياه التى ذكر سرى باشا أنها تكفى لحاجات مصر فى مدة الخمس عشرة سنة التالية لتنفيذ أحد المشروعين، فهل فى مقدرة وزارة الأشغال تنفيذ ضعف المشروعات الداخلية التى أشار إليها معالى سرى باشا ونحن نعلم أن وزارة الأشغال لم تستطع تنفيذ المشروعات الصغيرة الاعتيادية التى اعتمدت فى الميزانيات الماضية؟ وهل فى مقدرة المالية المصرية أن تتحمل مضاعفة تكاليف المشروعين السالفى الذكر مع المشروعات الداخلية الضرورى القيام بها للانتفاع بضعف كمية المياه التى رأى سرى باشا أنها كافية لحاجات مصر فى مدة الخمس عشرة سنة المقبلة، كل هذا خلاف أعمال الصيانة الاعتيادية؟

وبما أنه من المؤكد أن المالية المصرية لم تستطع تحمل كل هذه النفقات وبفرض أنه أمكن تذليل هذه الصعوبة المالية؛ فإن وزارة الأشغال لن تستطيع تنفيذ كل هذه المشروعات فى بحر مدة الخمس عشرة سنة التالية فتكون بتنفيذ المشروعين معًا كمن عطل من استغلال ملايين كثيرة فى مدة خمس عشر سنة بدون فائدة؛ بل بالعكس نكون قد منعنا إمكان تنفيذ مشروعات إصلاحية أخرى حيوية للبلاد.

ولماذا لا ننتظر حتى تتم تعلية خزان أسوان وتنفيذ المشروعات الداخلية التى تجب عليها لاستعمال المياه التى ستتوافر من هذا المشروع وفى غضون الثمانى عشرة سنة التى قدرها معالى إسماعيل سرى باشا نكون قد فكرنا فى تنفيذ مشروعات أخرى لزيادة الإيراد من المياه اللازمة لمصر؛ حيث تكون فى هذه المدة قد تمت دراسة منطقة السد والنيل الأبيض بفروعه دراسة شافية بعدها تقرر مصر ما يلزمها من المشروعات على ضوء ما سيظهر من المباحث والمعلومات، وتكون مصر قد أمكنها الاتفاق مع الإنكليز على كل المسائل الخاصة بينهما.

التكاليف والتعويضات

قد ظهر لنا أن تكاليف خزان جبل الأولياء على مصر تفوق ما ستستفيد منه، مع ذلك يطلب منها وحدها أن تقوم بدفع تكاليفه المقدرة بثلاثة ملايين من الجنيهات وتعويضاته المقدرة بثلاثة ملايين ونصف جنيه، إذا فُرض جدلاً أمر صلاحية إنشاء هذا الخزان.

وبالرغم عن ذلك فإن السودان لا يشترك فى شىء من هذه التكاليف الباهظة مع أنه يستفيد فوائد كبيرة منها!

أولاً - أن المساحة التى ستغمر بمياه التخزين وتقدر بمئات الألوف من الأفدنة عندما تنحسر معها المياه بعد تفريغ الخزان يكون هذا الخزان وسيلة تسهل زراعتها.

ثانيًا - سيمكن السودان بهذا الخزان رى مساحات أخرى واسعة من أراضيها وزراعتها زراعة حوضية، وهى التى قال عنها المستر ديبوى فى تقريره المشار إليه آنفًا صحيفة ٩٢ بنهاية الفقرة الثالثة: وإذا حفرت بعض ترع تمد من حافة النهر إلى الأراضى الواسعة الصالحة للزراعة الواقعة فوق منسوب ٧٧ رأسًا.

وهذه الفقرة تدل دلالة واضحة على أن فى نية السودان أن ينتفع من الخزان فى مساحات واسعة صالحة للزراعة وراء المنطقة التى يغمرها الخزان، وهى الواقعة غربى النيل الأبيض والتى تقدر بمئات الألوف من الأفدنة بل بالملايين.

ثالثًا - ومن المعلومات الأكيدة أن هناك نحو ثلاثين ألف فدان سواحل واقعة بحرى خزان جبل الأولياء فى المسافة بين الخزان المذكور والخرطوم فى النية زراعتها خضراوات سيصير ريها من ماء الخزان بواسطة مد ترع تأخذ المياه من أمام الخزان.

وحيث قد ظهر مما تقدم أن هذا الخزان إذا أُنشئ سيعود نفعه أيضًا على السودان، فلماذا مع كل هذه المنفعة لا يشترك السودان فى تكاليف هذا الخزان بتعويضاته بقدر نصيبه من المنفعة؟ ولماذا يطلب من مصر وحدها دفع تكاليف بناء هذا الخزان وتعويضاته؟

الخلاصة

والخلاصة أن التعجيل فى تنفيذ مشروع جبل الأولياء فى الوقت الحاضر لا مبرر له، وعلى الاقل فإن تنفيذه سابق لأوانه خصوصًا وأن المصلحة المشتركة بين مصر والسودان تقضى:

أولاً - بذل كل الهمة والمثابرة فى إتمام مباحث منطقة السد وأعالى النيل الأبيض وفروعه.

ثانيًا - وعلى ضوء تلك المباحث توضع المشروعات لتنظيم التصرف فى كل مياه النيل الأبيض وكيفية الانتفاع بها لمصلحة مصر والسودان. ومن المفيد أن نختم هذه المذكرة بعبارة جاءت فى تقرير المستر ديبوى المستشار السابق لوزارة الأشغال (نسخة عربى) فيها ما يساعد الرأى العام على الحكم فى موضوع مشروع جبل الأولياء، حيث قال:

لا نزاع فى أن لمشروع سد جبل الأولياء وخزانه عيوبًا جليًة، فموقع هذا العمل مع احتمال استخدامه للإضرار بمصر قد أثار الشعور السياسى. ثم إن ارتفاع نسبة ما يضيع من الماء فى الخزان قد عرض المشروع لمطاعن شديدة من الوجهة الهندسية، أضف إلى هذا وذاك أن ما يترتب على إنشاء الخزان من التأثير الخطير فى أحوال الزراعة والسكان بمديرية النيل الأبيض أمر يشغل بال الحكومة السودانية شغلاً كثيرًا، هذا إلى أن نفقات العمل هى من الجسامة بحيث لا تتحملها موارد مصر المتيسرة فى الوقت الحاضر. فنظرًا إلى خطورة هذه الاعتراضات الموجهة إلى المشروع كان القرار الذى أصدر فى مايو سنة ١٩٢١ بإيقاف العمل مبررًا فى ما أرى كل تبرير، ولا أظن أن استئناف العمل يكون من الأمور الممكنة أو المستحسنة اللهم إلا بعد أن يُعاد النظر فى الحالة بدقة وعناية». وقال أيضًا: «وإنى لمقتنع أن خير حل لهذه المشكلة إنما يكون بعقد اتفاق أو تفاهم ودى بين مصر والسودان يعرف بما يكون لكلا القطرين من المصالح المشتركه فى نهر النيل ويحدد الموقف الراهن ويقرر ما لمصر من الحقوق المتفوقة عظيم التفوق فى إيراد المياه الصيفية؛ ولكنه يسلم فى الوقت عينه ببعض الحقوق للسودان ويعطيه من الحرية فى التدبير ما يسد حاجاته المستقبلة مقدارًا لا ينافى مطالب مصر ذات الأولوية، وبالجملة يبين كيفية معالجة مسألة ضبط النيل من جميع وجوهها باعتبارها مهمة مشتركة بيننا فيها على ما هو واضح لصالح كلا القطرين.

عثمان محرم　　　　محمد زغلول

مذكرة ثانية لعثمان باشا محرم

ثم ألحق محرم باشا مذكرته الأولى بمذكرة ثانية نشرتها له كوكب الشرق بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٨، هذا نصها:

اطّلعت فى خطاب دولة محمد محمود باشا الذى ألقاه فى شبين الكوم على فقرات ضمّنها الاستشهاد برأى نسبه إلىّ فى موضوع إنشاء خزان جبل الأولياء، موهمًا سامعيه بأننى سبق أن وافقت على إنشاء هذا الخزان. ولما كان ذلك غير مطابق للواقع رأيت من واجبى أن أصحح ذلك الخطأ الجوهرى فيما أسنده إلىّ بقصد الترويج للسياسة المائية التى انتهجتها وزارته على أثر الانقلاب.

جاء فى الخطاب المذكور ما نصه:

على أننا مادمنا فى صدد الإشارة إلى الأدوار التى مرت على هذا يحسن بى الإشارة إلى أنه ورد فى تقرير اللجنة الدولية الثانية التى أُلفت فى سنة ١٩٢٥ والمقدم لمجلس الوزراء فى مارس سنة ١٩٢٦ والمقدم لمجلس الوزراء فى مارس سنة ١٩٢٠ ما يفيد أن هذه اللجنة استرشدت ببرنامج الحكومة يومئذ فى وضع توصياتها وما كان لها إلا أن تفعل ذلك بعد اعتماد مجلس الوزراء لمشروع جبل الأولياء وقناطر نجع حمادى ومنطقة السدود فى صيف سنة ١٩٢٤، وقد تقدمت اللجنة بالنصح للسودان من أنه لا يألو جهدًا فى تسهيل مهمة إقامة سد جبل الأولياء.

وأرجو أن لا تدهش إذا أعلنت أن هذا التقرير كان محلاً لموافقة وزير الأشغال السابق عثمان محرم باشا الذى أبلغ رئيس مجلس الوزراء فى ديسمبر سنة ١٩٢٤؛ إذ قال: «إن وزارة الأشغال العمومية توافق مبدئيًا على تقرير لجنة مياه النيل ولا تجد مانعًا من التوصية بحل المسائل التى أحالتها تلك اللجنة على الحكومتين للفصل فيها على أساس توصيات اللجنة التى تضمنها التقرير».

وأظنكم بعد هذا البيان الموجز توافقوننى على أن الحكومة أقدمت على الأخذ بهذا المشروع بعد أن استعرضت جميع الأدوار التى مر بها والتى تعلمون منها أنه كان محل تصديق لجنتين دوليتين؛ وكذلك أشار به غير اللجنتين المذكورتين كثير من كبار المهندسين الذين درسوا حالة النيل وطريقة ضبطه، ومع كل ذلك يقولون إننا مستعجلون تنفيذ هذا المشروع الذى كان له من عناية الحكومة المتتابعة من سنة ١٩١٤ للآن النصيب الأكبر.

وهذه الفقرات الثلاث تشمل أمرين جوهريين أراد أن يبرزهما فى خطابه.

أولاً - أن مشروع خزان جبل الأولياء سبق دراسته بواسطة فنيين دوليين ووافقنا على إنشائه.

الثانى - أننى وافقت على رأى اللجنة الدولية الثانية منهما بخصوص الخزان المذكور.

وكلا الأمرين غير صحيح.

أما عن الأمر الأول - فإن مشروع خزان جبل الأولياء كان موضوع لجنة دولية واحدة وهى اللجنة الأولى التى تشكلت فى سنة ١٩٢٠ التى نيط بها فى الوقت نفسه التحقيق فى المطاعن التى وجهها السير وليم ويلكوكس والمستر كندى ضد فكرة إنشاء الخزان المذكور وضد البيانات التى اتخذت أساسًا للمشروع على إثر الحملة التى حملها الإنكليز على السير وليم ويلكوكس ومن معه بسبب مطاعنه المذكورة.

وهذه هى اللجنة الوحيدة التى وقفت فى ذلك الظرف على إنشاء خزان جبل الأولياء.

ولم يمض وقت طويل على صدور «تقرير» هذه اللجنة حتى جاءت وزارة دولة عدلى باشا الأولى فى سنة ١٩٢٨ فقررت إيقاف العمل به، واكتفت فى قرارها بإبداء سببين جوهريين، وهما السبب المالى والسبب السياسى.

وقد تجنب القرار التعرض للنقطة الفنية لا لأن الحكومة لم يكن عندها شك يومئذ فى صلاحية هذا المشروع من حيث المبدأ كما يقول دولة محمد محمود باشا؛ بل لأنها وجدت السببين المذكورين كافيين لإصدار قرار الإيقاف. يدل على ذلك أن تقرير معالى محمد شفيق باشا وزير الأشغال وقتئذ لمجلس الوزراء قد تضمن اعتراضات فنية مهمة على المشروع هى فى ذاتها كافية لإيقافه لو لم يتوافر السببان الآخران.

واعتراضات معالى محمد شفيق باشا الفنية على المشروع هى التى أدت إلى تكليف المستر ديبوى المستشار السابق لوزارة الأشغال العمومية لدراسة هذه الاعتراضات وإبداء رأيه فيها.

وقد أيد المستر ديبوى قرار الإيقاف حيث قال إن «قرار الإيقاف مبرر فى رأيه كل التبرير» وقد سبق أن ذكرنا رأى المستر ديبوى تفصيلاً فى مذكرتنا التى

نُشرت فى الصحف فى أوائل الشهر الحالى، وقد خالف المستر ديبوى رأى اللجنة الدولية الأولى حيث أشار إلى حجم الخزان على أن يُعاد النظر فيه بدقة وعناية بعد استيفاء المباحث التى أشار إليها فى تقريره.

الوزارة الوحيدة التى وافقت على تنفيذ المشروع الصغير هى وزارة زيور باشا فى سنة ١٩٢٥ بدون أن تعرضه على لجنة فنية أخرى.

وتبين من ذلك أن اللجنة الدولية الأولى أبدت رأيًا ثبت فيما بعد وجوه تعديله وأن وزارة دولة عدلى باشا فى سنة ١٩٢٨ رأت بعد أن تقدم تقرير اللجنة الدولية الأولى إيقاف المشروع، وأن حكومة زيور باشا وحدها هى التى وافقت عليه بعد إدخال تعديلات لم تقرها لجنة دولية للآن وليست حكومات متعاقبة كما يقول محمد محمود باشا.

أما اللجنة الدولية الثانية التى زعم دولة محمد محمود باشا أنها أيضًا مشروع خزان جبل الأولياء، فقد شكلت فى عهد وزارة زيور باشا سنة ١٩٢٥ من معالى عبد الحميد سليمان باشا مندوبًا مصريًا والمستر جريجور مندوبًا بريطانيًا والمستر كنتر كريموس الهولندى رئيسًا محايدًا، وقد تُوفِّى هذا الأخير قبل أن تنجز اللجنة عملها وكان تشكيل هذه اللجنة إثر الإنذار البريطانى الذى وجِّه للحكومة المصرية فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ الذى صرحت فيه الحكومة البريطانية أنها تطلق الحرية للسودان فى زيادة المساحة التى تروى من النيل الأزرق بالجزيرة إلى مقدار غير محدود تبعًا لما تقضى به الحاجة.

وقد حددت المأمورية هذه اللجنة فى الخطاب الذى أرسله اللورد أللنبى لزيور باشا بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٢٥، وهى دراسة مسألة التوسع فى رى الجزيرة من النيل الأزرق بواسطة خزان مكوار.

وهذه اللجنة لم يُطلب منها أن تبحث شيئًا متعلقًا بخزان جبل الأولياء ولا بغيره من مشروعات الرى الأخرى الخاصة بمصر.

وقد ختمت اللجنة المذكورة تقريرها بتوصيات لم تتعرض إحداها لخزان جبل الأولياء على الإطلاق.

ومن ذلك يتبين أيضًا أن اللجنة الدولية الثانية لا علاقة لها بمشروع خزان جبل الأولياء.

وتوصيات اللجنة المشار إليها هى التى كتبت بخصوصها إلى رئيس الوزراء دولة عدلى باشا فى ديسمبر سنة ١٩٢٦ أننى أوافق مبدئيًا على أن تكون أساسًا

لحل المسائل التى أحالتها اللجنة على الحكومتين: المصرية والبريطانية. وليس من بينها شىء متعلق بخزان جبل الأولياء، وبينت فى خطابى الضمانات الواجب توافرها لحفظ حقوق مصر فى مياه النيل الأزرق ورقابة وزارة الأشغال الفعلية على إدارة النيل وتوزيع مياهه بمعرفتها بين مصر والسودان.

أما مسألة خزان جبل الأولياء فلم يجدَّ عليها شىء سوى أن وزارة دولة عدلى باشا فى سنة ١٩٢٦ قررت للمرة الثانية بناء على طلبى إيقاف العمل بالخزان المذكور حتى يتم بحث مشروع تعلية خزان أسوان، ثم يعرض الأمر بعد ذلك على لجنة فنية دولية للمفاوضة بين المشروعين لاختيار أحدهما وعرض الأمر بعد ذلك على البرلمان، وقد وافق البرلمانُ الحكومةَ على هذه الخطة.

«ومن كل ما تقدم يتبين للأمة أن الدعاية التى تقوم بها الوزارة الحالية هنا وفى إنكلترا لتبرير تعجلها فى تنفيذ مشروع خزان جبل الأولياء هى دعاية أساسها مغالطات فى الحقائق الثابتة فى المحررات الرسمية الموجودة فى وزارة الأشغال العمومية».

وإننى آسف لأن دولة محمد محمود بك الذى كان زميلاً لى فى وزارتَىْ دولة عدلى باشا والمرحوم ثروت باشا الدستوريتين والذى اطلع على كل المستندات الرسمية فى هذا الموضوع ووافق على الخطة التى وضعت فيه، يقوم الآن بدعاية خطرة لمشروع خزان جبل الأولياء مشوهًا للحقائق الرسمية الثابتة، ومخالفًا للخطة التى تضامن فى تنفيذها فى الوزارات الدستورية السابقة ومُسندًا إلىَّ آراء تخالف آرائى التى يعرفها تمام المعرفة والمدونة فى الأوراق الرسمية.

القاهرة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨.

عثمان محرم

وزير الأشغال سابقًا

* * *

انعقاد مجلس النواب

نص الدستور المصرى على أن الوزارة تدعو أعضاء البرلمان إلى دور الانعقاد العادى قبل السبت الثالث من شهر نوفمبر، فإذا لم تدعه الوزارة انعقد من نفسه فى يوم السبت الثالث.

لهذا أُشيع أن النواب الوفديين - وهم يعتبرون أنفسهم نوابًا قانونًا، لهذا صمموا على عقد المجلس فى اليوم المذكور وراحوا يرسمون الخطط ويدبرون الشئون. ولكن الوزارة أمرت الصحف أن لا تنشر شيئًا من أنباء ذلك، وظل الناس يترقبون الأحوال ويتسقطون الأخبار وتخبَّطوا فى الروايات.

ولكنّا قرأنا جريدة (العهد الجديد) التى تصدر فى مدينة بيروت من بر الشام، فإذا بعددها المؤرخ ٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٤٧ (٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٨) تنشر ما يأتى تحت عنوان (وثيقة رسمية لم تُنشر فى الصحف المصرية).

«ورد علينا من القاهرة صورة عن وقائع الجلسة التى عقدها مجلس النواب المصرى يوم السبت فى ١٧ تشرين الثانى بالرغم عن منع الحكومة، ومما يزيد فى أهمية هذه الوثيقة التاريخية أن الوزارة حظرت نشرها فى الصحف المصرية».

«نظرًا لأن البرلمان لم يُدْعَ إلى الانعقاد قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر؛ لذلك اجتمع المجلس من تلقاء نفسه فى هذا اليوم طبقًا لنص المادة ٩٦ من الدستور التى تنص على ما يأتى:»

«يدعو الملك البرلمان سنويًا إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر؛ فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع بحكم القانون فى اليوم المذكور».

«وبما أن الوزارة حالت بالقوة المسلحة دون تمكين المجلس من الاجتماع بدار البرلمان»

فلهذا

«اجتمع مجلس النواب علنًا فى اليوم المذكور الساعة السادسة مساء بدار البلاغ بشارع الدواوين بالقاهرة نمرة ٤٤ وتولى الرياسة أكبر الأعضاء سنًا حضرة محمد بك سعيد نائب الكوم الطويل وجلس إلى جانبه فى مقاعد السكرتارية النيابية أصغر النواب سنًا من الحاضرين، وهم حافظ إبراهيم سليمان أفندى وفكرى أباظة أفندى ومحمد فخرى موسى أفندى وأحمد رشدى الجزار أفندى».

«وحضر حضرات الأعضاء الآتية أسماؤهم، وهم (وقد بلغ عدد المجتمعين ١٢٥ نائبًا)».

«وأعلن الرئيس افتتاح الجلسة باسم الله وبركته، ثم تُليت الاعتذارات التى وردت من حضرات على سليمان بك وعطا عفيفى بك والدكتور زكى ميخائيل أفندى ومصطفى الخادم بك ومحمد كامل حسن الأسيوطى أفندى والشيخ عبد الوهاب سليمان خطاب ومحمد حبيب بك ومحمد إبراهيم الأعسر أفندى وحسين فوده بك عنهم، مع إعلانهم موافقتهم على القرارات التى يتخذها المجلس».

وتُليت كذلك الاعتذارات الواردة من الخارج من حضرات الأستاذ مكرم عبيد أفندى والدكتور حامد محمود أفندى وعبد الرحمن أفندى، ونصها:

«بمناسبة اجتماع البرلمان نعلن تضامننًا التام من غير تحفظ مع زملائنا فى كل ما يتخذه المجلس من قرارات، ونسأل الله أن ينيل البلاد حقوقها المقدسة فى الدستور والاستقلال».

ومن حضرة صاحب السعادة على الشمسى باشا، ونصها:

«فى اليوم الذى تتجه فيه أفكارنا جميعًا بقوة إلى الدستور أتمنى من صميم قلبى عودة النظام البرلمانى الذى تتضافر مجهوداتنا جميعًا لتعجيل عودته لمعاونة مصرنا العزيزة على السير فى طريق النجاح والاستقلال».

وكذلك من حضرة صاحب السعادة واصف غالى باشا.

وتُلى محضر الجلسة السابقة وصُدق عليه.

ثم أُجريت عملية انتخاب المكتب بالتعاقب فكانت النتيجة أن انتُخب للرئاسة حضرة الأستاذ ويصا واصف، فتنحَّى حضرة رئيس اليمين وتولى الرياسة مكانة حضرة الرئيس المنتخب.

ثم انتُخب للوكالة سعادة على الشمسى باشا وحسن هلال باشا وللسكرتارية حضرات يوسف أحمد الجندى أفندى وعبد الرحمن عزام أفندى ومحمد صبرى أبو علم أفندى وحسين يوسف عامر أفندى، فتنحَّى سكرتاريو السن وجلس مع الرئيس حضرتا يوسف أحمد الجندى أفندى ومحمد صبرى أبو علم أفندى.

ثم انتخب للمراقبة حضرات أحمد حمدى سيف النصر بك وفخرى أبو النور بك وعبد الحميد البنان أفندى.

خطاب النحاس باشا

«إخوانى الأعزاء، أهنئ حضرات الرئيس والوكيلين والسكرتاريين الرقيبين بثقة إخوانهم الغالية وأقول:»

«يعز علينا أن يكون هذا اليوم يوم الأمة ثم نرى القوة تجتمع فيه للوقوف فى وجه الأمة».

«نص الدستور على أنه إن لم يُدَع البرلمان للانعقاد قبل السبت الثالث من شهر نوفمبر أى قبل هذا اليوم الذى نحن فيه فإن البرلمان يجتمع فيه من تلقاء نفسه، أى أنه إذا أغفلت السلطة التنفيذية دعوته للانعقاد قبل الميعاد المذكور ليؤدى واجبه فى إثبات سلطة الأمة، فإن سلطة الأمة تظهر من تلقاء نفسها فيجتمع البرلمان رغم هذا الإغفال».

وهنا لم يقتصر الأمر على الإغفال من جانب السلطة التنفيذية بل تعداه إلى المنع جهرة فهو اعتداء منها على سلطة الأمة وثورة على الدستور، ولتحقيق ذلك فإن هذا الاعتداء تستعين السلطة التنفيذية بالقوة المسلحة لتنفيذه، مع أن القوة المسلحة إنما جُعلت لصيانة سلطة الأمة من كل اعتداء عليها.

ولكن ممثلى الأمة حريصون على سلطتها رغمًا من السلطة التنفيذية ومن القوة المسلحة، فإنكم تقومون اليوم بواجبكم برًا بوعدكم ووفاء بالقَسَم العظيم الذى أقسمتموه يوم تبوئكم مقاعدكم فى هذا المجلس ويوم كررتموه فى اجتماعنا التاريخى الخالد فى ٢٨ يوليو الماضى.

«نعم أيها الإخوان قد أقسم كل منا اليمين على أن يحافظ على الدستور وأن يدافع عنه بكل ما فيه من جهد وعزم إلى آخر رمق من حياته، ونحن نبر بقسمنا ونفى بعهدنا ونجتمع اليوم هنا رغم القوة المسلحة التى حالت بيننا وبين الاجتماع فى دارنا».

«اجتمعنا لننظر فى شئون الأمة ونصدر ما نراه من القرارات التى نصون بها حقوقها وأموالها ضد كل غاصب لها».

«ولذلك أتشرف بأن أعرض عليكم هذا لتروا رأيكم فيه وهو»

اقتراح النحاس باشا

«لما كان النظام الدستورى للدولة المصرية الصادر فى ٣ رمضان سنة ١٣٤١ ـ ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ نافذًا ومعمولاً به فى الدولة المصرية ابتداء من إنعقاد البرلمان لأول مرة فى ١٠ مارس سنة ١٩٢٤ «المادة ٥٣ من الدستور».

وكان مما نص عليه فيه «أنه لا يجوز لأية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور إلا أن يكون وقتيًا فى زمن الحرب أو أثناء» قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين بالقانون. وعلى أى حال، لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توافرت فى انعقاده الشروط المقررة بهذا الدستور.

ـ المادة ٥٤:

وبما أنه من أحكام هذا الدستور اختصاص البرلمان وحده بفحص واعتماد الميزانية الحالية لإيرادات الدولة ومصروفاتها ـ المادة ١٢٨ ـ فإذا لم يتم فحص واعتماد الميزانية ولم يصدر بها القانون قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة بعد فحص البرلمان واعتماده لها، كما أنه جاء بأحكام هذا الدستور «لا يجوز عقد قرض عمومى ولا تعهد قد يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزانة فى سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة البرلمان ـ المادة ١٦٧».

ومن حيث إن الوزارة الحالية الثائرة على الدستور قد حالت بين البرلمان وبين إتمام بحث ميزانية السنة المالية ١٩٢٨ / ١٩٢٩ بتعطيلها الحياة النيابية وإقفالها البرلمان معتدية بذلك على الدستور الذى يجب له ولأحكامه الطاعة، حانثة فى اليمين التى أقسمها رئيسها وأعضاؤها من النواب والشيوخ بالطاعة للدستور عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور.

ومن حيث إنه لذلك تكون ميزانية سنة ١٩٢٧ / ١٩٢٨ التى بحثها واعتمدها البرلمان هى وحدها الميزانية المشروعة التى يجب ألا نتجاوز حدودها.

ومن حيث إن مجلس النواب قد وافق على تصريح الحكومة الدستورية الخاص بمشروعات الرى الكبرى.

ومن حيث إنه لا يمكن أن يفكر فى تنفيذ عمل كمشروعات تحسين المياه الكبرى قبل أن تتم المباحث التى وعدت الحكومة الدستورية البرلمان بإجرائها وقبل أن يوافق البرلمان على إجرائها وعلى فتح الاعتمادات المالية التى يستلزمها التنفيذ ـ المادة ١٣٧ من الدستور.

ومن حيث إن ما تدَّعيه الوزارة لنفسها من حسن الاستقلال بالسلطة التشريعية يتنافى ونصوص الدستور الصريحة ويتناقض وأحكام القانون الذى صدر فى سنة ١٩٢٦ على إثر بحث دستورى دقيق وافق عليه النواب والشيوخ

إجماعًا بمن فيهم رئيس الوزارة الحالية ووزير الحقانية وبعض وزرائها من النواب والشيوخ بذلك القانون الذى حرم على الحكومات الدستورية التشريع فى غيبة البرلمان.

قرار خطير

ومن حيث إنه لذلك ولما جاء بقرار المجلس الصادر فى ٢٨ يوليو سنة ١٩٢٨ قد قرر المجلس بالإجماع ما يأتى:

أولاً - يكرر المجلس قراره بعدم الثقة بهذه الوزارة.

ثانيًا - أن الوزارة مسئولة بأوسع معانى المسئولية عن كل عمل أتته مخالفًا لنصوص الدستور.

ثالثًا - أن الميزانية الوحيدة التى يجب العمل بها هى ميزانية سنة ١٩٢٧ / ١٩٢٨، وأن الوزراء مسئولون بصفاتهم العمومية وبصفاتهم الشخصية متضامنين عن كل تصرف يقع مخالفًا لنصوص الدستور.

رابعًا - يعارض المجلس فى تنفيذ مشروع خزان جبل الأولياء وعلى إجراء المباحث التى وعدت بها الحكومة الدستورية سنة ١٩٢٦ قبل عرض هذا المشروع على البرلمان وتصديقه عليه وفتح الاعتمادات اللازمة ويحذر الوزراء من المضى فى تنفيذه قبل ذلك.

خامسًا - يكرر المجلس قراره الذى أصدره أيضًا فى ٢٨ يوليو سنة ١٩٢٨، وهو أن كل ما يبرمه الوزراء من الاتفاقات السياسية والتجارة المالية مع الدول الأجنبية أو غيرها خصوصًا ما نص عليه فى الدستور أو أى إجراء تتخذه، يُعتبر باطلاً وغير ملزم للأمة.

سادسًا - يطلب المجلس سحب القوات المسلحة حتى يتمكن من الاجتماع بداره للقيام بالواجبات الدستورية وعقد جلساته العادية طبقًا لأحكام الدستور، ويحمل الوزارة مسئولية حصار دار البرلمان وانتهاك حرمته بالقوات المسلحة التى حرَّم الدستور دخولها المجلس أو الاستقرار على أى من أبوابه إلا بطلب رئيسه.

ثم أُخذت الأصوات على هذا الاقتراح بالنداء بالاسم، فوافق المجلس بإجماع الحاضرين وعددهم ١٣ نائبًا.

دولة مصطفى باشا النحاس - نظرًا لأن الوزارة أمرت بمنع الصحف نشر قرارات البرلمان ومنع المطابع من طبعها، فأرجو أن يُعنى حضرات الأعضاء وهم

ممثلو الأمه جميعًا بإبلاغ هذه القرارات الحكيمة ليحافظوا بها على حقوق الأمة وسلطتها، وبعد ذلك يعودون إلى القاهرة للنظر فى موالاة اجتماعاتنا بالطرق المشروعة للقيام بواجباتنا.

فوافق المجلس على ذلك بالإجماع.

الوزارة الثائرة

محمد فكرى أباظة أفندى - اليوم فى هذا الجو الوطنى الصافى الذى لا تشوبه شائبة والذى أُدمجت فيه الأقلية القديمة فى الأكثرية الكبيرة للاحتجاج على الوزارة الثائرة على الدستور، أعلن أن ليس فى مصر أحزاب بل الأمة كلها يد واحدة ضد المعتدين على الدستور.

وإن كان أقدم حزب فى البلد لا يؤيد الأغلبية العاملة على إعادة الحياة النيابية، فإن هذا يكون إجرامًا منه فى حق البلاد. إن دولة الباطل لا دوام لها بل إن يومها قريب لأنها ضد الطبيعة وضد نظام البلاد المقرر.

إنكم تعيشون فى الأرياف وترون بأعينكم ما يجرى فى البلاد من أمور مخجلة مشوهة لسمعتها؛ مما يُعتبر نذيرًا بقرب انتهاء هذه الحالة ودعوة نواب الأمة للتمتع بسلطانهم الدستورى.

على السيد أيوب أفندى - أنا لا أريد أن ألقى خطابًا فكلكم تشعرون بما أشعر، وإنما أقترح على المجلس أن يجتمع بدار البرلمان مهما أصاب أعضاءه من عَنَت السلطة التنفيذية باستخدامها الجيش فى منع نواب الأمة من التمتع بحقوقهم الدستورية، ولقد قال معالى وزير الحقانية الحالى أيام كان وزير الحربية فى وزارة دولة عدلى باشا إن استخدام أية حكومة للجيش فى سبيل منع نواب الأمة من الاجتماع بدار البرلمان يُعتبر تعهيرًا للجيش؛ فأسجل عليه وعلى الوزارة التى هو أحد أعضائها اليوم أنهم باستخدام الجيش لمنعنا اليوم من الاجتماع بدار البرلمان يرتكبون العمل الذى أسماه بالأمس تعهيرًا.

محمد فكرى أباظة أفندى - نؤيد اقتراح حضرة العضو المحترم وأقترح تفويض مكتب المجلس فى ذلك.

والمجلس قرر تفويض مكتب الملجلس للنظر فيما يلزم اتخاذه لتنفيذ ذلك الاقتراح.

الرئيس ـ أشكركم على ثقتكم الغالية وعلى حسن ظنكم بى بتجديد انتخابى لرئاسة هذا المجلس الموقر.

وإنى أعاهدكم على الثبات فى الدفاع عن دستور البلاد وحرياتها وأقسم لكم بكل عزيز لدىَّ بأننى سأكون فى مقدمة القائمين بالذود عن حياة الدستور بكل الوسائل المشروعة. إن شاء الله سنجتمع قريبًا فى دار البرلمان بعد أن نخلص الدستور من عبث العابثين به وتعود للأمة سلطتهم وللدستور سلطانه.

وأقترح على حضراتكم تفويض مكتب المجلس فى إبلاغ قراراتكم للجهات التى يرى المكتب ضرورة إبلاغها له.

موافقة عامة

وأعلن الرئيس انتهاء الجلسة حيث كانت الساعة السابعة مساء، على أن تعود فى الميعاد الذى يحدده المكتب.

السكرتيران النائبان

يوسف أحمد الجندى ـ محمد صبرى أبو علم

الرئيس

ويصا واصف

* * *

ويظهر أن الوزارة وقد وضعت يدها على أفواه الصحف وأصبح لا يعنيها عقد الوفديون الجلسة أو انفضُّوا، وبتنا لا نسمع بجلسة أخرى ولا بأثر خطير للأولى.

متفرقات

مستشفى الدمرداش باشا ـ معاهدة بالصداقة بين مصر وإيران

حفلة تأبين ثروت باشا

مستشفى الدمرداش باشا

كانت الساعة الثانية من بعد ظهر يوم ١٤ نوفمبر الحالى هى الميعاد المضروب للاحتفال بوضع الحجر الأساسى لمستشفى الدمرداش باشا الذى قدمنا لك خبره، والذى تبرع من أجله السيد عبد الرحيم باشا الدمرداش بقطعة من الأرض مساحتها ١٢,٤٠٠ متر اثنا عشر ألفًا وأربعمائة متر مربع وبمبلغ

٤٠,٠٠٠ أربعين ألفًا من الجنيهات دفعها لمصلحة الصحة، وبإرصاد مبلغ ٦٠,٠٠٠ ستين ألفًا من الجنيهات يصرف من ريعها على هذا المستشفى.

كنت تلمح فى وجوه الذين حضروا الاحتفال جميعًا معنى تقدير فعل الخير للخير، والإقدام على عمل الإحسان للإحسان وكنت تسمع من شفاههم عبارات الإعجاب والتقدير الخالصين والاغتباط بعظيم أريحية الدمرداش باشا.

وقد تقدم صاحب الهبة وألقى الكلمة الآتية:

«حضرة صاحب الدولة، حضرة صاحب الفخامة، حضرات السادة:

أتقدم إلى حضراتكم بالشكر على تفضلكم بحضور هذا الاحتفال الذى أُعد لوضع الحجر الأساسى لمستشفى الدمرداش.

ولقد أقدمت على هذا العمل الخيرى ابتغاء رضوان الله تعالى وأخلصت فيه نيتى ملبيًا داعى الوطن الذى يفرض على كل واحد من أبنائه أن يضع حجرًا فى بناء مجده ويعمل عملاً نافعًا.

وقصدت إلى تخفيف آلام الحياة على المرضى والمنكوبين من بنى الإنسان إجابة لنداء الضمير، وتحقيقًا لأسمى أغراض الدين الإسلامى الحنيف والذى يوجب مواساة المرضى ومساعدة البائسين.

وقد نلت فعلاً بعملى هذا سعادة هذه الدار الدنيا فإن اللذة التى أشعر الآن بها لا تساويها كل مسرات الحياة ولذتها من جاه ومال وحسب ونسب وما إلى ذلك، ولى كل رجاء أن أنال سعادة الدار الآخرة ورضاء الله تعالى الذى هو أكمل السعادات.

وقد زادنى غبطة وسرورًا أن الذى وضع الحجر الأول فى بناء المستشفى هو صديقى حضرة صاحب الدولة النبيل فى أخلاقه والطاهر فى ماضيه وحاضره محمد باشا محمود رئيس الوزراء، ذلك المصرى الصميم المخلص لوطنه المنتمى لأسرة من أشرف الأسر المصرية العريقة فى المجد والمتصلة بصلة النسب والمصاهرة والصداقة بأكثر أُسَر القطر الشريفة.

وإنى أسأل الله أن يوفق هذه الحكومة لأعمال المجد الخالدة وأن يجعل كل أعمالنا خالصة لوجه الله الكريم؛ إنه حسبنا ونِعْم الوكيل».

وبعد إلقائه إياها قام الشيخ عبد الرحيم عفيفى البلتانى وألقى الكلمة المنشورة بعد وتلاه حضرة سيد أفندى يوسف وألقى قصيدة نالت استحسان

الحاضرين، وقد نشرناها هنا أيضًا. ثم وقف حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا وألقى الكلمة الآتية:

كلمة

دولة رئيس الوزراء

«باسم الله أضع حجر الأساس فى هذا البناء الذى تشيده أريحية كريمة. هذه الأريحية التى شملت برحمتها كل عائذ من أى جنس ومن أى دين؛ لأن الجميع من بنى الإنسان.

هذا أساس المستشفى الجامع الذى جادت بإقامته وحبس الأموال عليه أريحية حضرة صاحب السعادة السيد عبد الرحيم مصطفى الدمرداش باشا وحضرتَىْ حرمه وكريمته، وإنى آمل أن تتم إقامة هذا المستشفى وإعداده فى وقت قريب وسيكون مثابة رحمة للغافلين من الناس يذكرون فيه الدمرداش باشا وله كلما خلصوا من آلامهم وبرءُوا من سقامهم ويسألون الله تعالى له ولأهل بيته الصحة والعافية بقدر ما أدخل برُّه عليهم من العافية.

جزاه الله وآله الجزاء الأوفى ووفقنا جميعًا كل من ناحيته للخير العام فى ظل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم حفظه الله».

ثم تقدم دولة رئيس الوزراء (محمد محمود باشا) فوضع الحجر الأساسى للمستشفى العظيم الذى نؤمل أن نجد بين المصريين من ينسج على منوال صاحبه الكريم.

* * *

معاهدة بالصداقة وحقوق الأمة

بين الإمبراطورية الفارسية والمملكة المصرية

تم بعد ظهر يوم الأربعاء ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ فى طهران توقيع معاهدة صداقة بين مصر وإيران ترمى إلى توثيق عُرَى الصداقة والمودة بين البلدين. وقد نظمت بها أيضًا حقوق إقامة رعايا كل من الدولتين فى أراضى الدولة الأخرى. وهى قائمة على أساس المساواة فى المعاملة والحقوق والواجبات وتتضمن اثنتى عشرة مادة.

«وقد نصت المادة الأولى على أن يكون بين البلدين ورعاياهما سلام دائم وصداقة خالصة.

والمادتان الثانية والثالثة على تمتع المبعوثين السياسيين لكل منهما بالمزايا التى يتمتع بها مبعوثو البلاد الأخرى. وعلى حق كل من البلدين وإيفاد مندوبين قنصليين لدى البلد الآخر يتمتعون بالمزايا المقررة فى القانون الدولى».

«ونظمت المادتان الرابعة والخامسة حق رعايا كل من الدولتين فى دخول أراضى الدولة الأخرى والإقامة فيها. وفى حماية أشخاصهم وحقوقهم ومصالحهم كأهل البلد وطبقًا لأصول القانون الدولى وممارسة كافة أنواع الصناعة والتجارة والحرف والمهن التى لا يختص بها الوطنيون دون الأجانب أو غير المحتكرة وتملك الثابت والمنقول. وأسوة بأهل البلد لا يجوز نزع ملكية أملاكهم أو حرمانهم، ولو مؤقتًا، من التمتع بها إلا لسبب المنفعة العامة وفى مقابل تعويض».

«ونصت المادة السادسة على أن يسرى التشريع المحلى على رعايا كل من البلدين فى البلد الآخر فى المسائل الجنائية والمدنية والتجارية والمتعلقة بالضرائب مع خضوعهم لجهات القضاء المخصصة للوطنيين، أما مسائل الأحوال الشخصية، فإن الجهات المختصة تطبق على المتقاضين الذين يلجئون إليها تشريعَ بلدهم الأصلى طبقًا لقواعد القانون الدولى. مع احترام الحقوق المعترف بها عرفًا للقناصل من حيث اختصاصهم فى مسائل الأحوال الشخصية والقضاء العرفى».

«والمادة السابعة أعلنت إعفاء رعايا أحد البلدين فى البلد الآخر من جميع الالتزامات الشخصية والمالية التى تفرضها الحاجات الحربية».

«وذكر فى المادة الثامنة اتفاق الطرفين على عقد اتفاقات قنصلية وجمركية وتجارية قائمة على أساس المساواة التامة فى الحقوق بينهما» وفى وثائق التصديق عليها».

«والمادة الثانية عشرة ذكرت أن المعاهدة حُرِّرت باللغات الفارسية والعربية والفرنسية، وأنه عند حدوث خلاف يُرجع إلى النص الفرنسى».

«وهذه نصوص المعاهدة»

المملكة المصرية

«حضرة صاحب الجلالة الإمبراطورية شاه الفرس»

«وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر»

«نظرًا لما لدى جلالتهما من خالص الرغبة فى زيادة توثيق عُرَى الصداقة الكائنة بين دولتيهما قد اتفقا على عقد معاهدة تثبت فيها قواعد علاقاتهما الودية، وذلك إلى أن تُعقد اتفاقات قنصلية وجمركية وتجارية مبنية على المساواة فى الحقوق بين الدولتين».

«وعينًا لهذا الغرض مندوبيها المفوضين»

من لدن حضرة صاحب الجلالة الإمبراطورية شاه الفرس

حضرة صاحب السعادة فتح الله خان بكر فان القائم بإدارة وزارة الخارجية.

«وحددت المادة التاسعة مدة المعاهدة وذكرت أنها خمس سنوات ويجوز نقضها قبل انتهاء هذه المدة بستة شهور».

«والمادتان العاشرة والحادية عشرة علقتا نفاذ المعاهدة على تبادل المذكرات.

ومن لدن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر

حضرة صاحب السعادة حسن نشأت باشا مندوبنا فوق العادة ووزيرنا المفوض بطهران اللذان بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما وتبينًا صحتها ومطابقتها للأصول المرعية اتفقا على الأحكام الآتية:

المادة الأولى ـ يكون بين الإمبراطورية الفارسية والمملكة المصرية وبين رعاياهما سلام دائم وصداقة خالصة.

المادة الثانية ـ يتمتع الممثلون السياسيون لكل من الطرفين المتعاقدين أو جميع أفراد بعثاتهم المعتبرين من هيئة تمثيل السياسيين فى بلاد الطرف الآخر بنفس الامتيازات والتعظيمات والحصانات التى يتمتع بها ممثلو الدول الأخرى ووكلاؤهم السياسيون وذلك على أساس التبادل.

المادة الثانية ـ يجوز لكل من الطرفين المتعاقدين أن يعين لدى الدولة الأخرى قناصل عامِّين وقناصل ووكلاء قناصل من طائفة الموظفين يقيمون فى العاصمة أو فى المدن المهمة التى يسمح عادة للوكلاء الأجانب بالإقامة فيها.

ويجوز كذلك لكل من الطرفين المتعاقدين أن يعين بعد الحصول على موافقة الدولة الأخرى قناصل ووكلاء قناصل ووكلاء قنصليين شرقيين من غير طائفة الموظفين يقيمون فى المدن السابق ذكرها، إنما لا يجوز بحال انتخابهم من بين رعايا الدولة التى يقيمون فيها. ويتمتع أفراد الطائفتين بعد حصولهم على الإجازة اللازمة لقيامهم بأعمالهم بالامتيازات الورقية والضمانات المتفق عليها لكل منهما فى القانون الدولى العام وذلك على أساس التبادل.

المادة الرابعة - تكون لرعايا كل من الطرفين المتعاقدين الحرية التامة فى دخول بلاد الطرف الآخر والإقامة فيها ولهم فيها حرية الذهاب والإياب والطواف والإقامة والتوطن مع مراعاة القوانين واللوائح المعمول بها فى البلاد.

ويتمتعون مثلهم مثل الوطنيين بالحماية المستمرة التامة وبالأمن بالنسبة لأشخاصهم وأملاكهم وحقوقهم ومصالحهم طبقًا لقواعد القانون الدولى العام.

ولا تمنع أحكام هذه المادة من حق الإبعاد المستعمل فى الحالات الفردية وفاقًا لما يجرى العمل عليه فى القانون الدولى العام ولقواعد القانون المذكور.

المادة الخامسة - يجوز لرعايا كل من الطرفين المتعاقدين أن يباشروا فى بلاد الطرف الآخر كافة أنواع الصناعة والتجارة وكل حرفة أو مهنة مهما كانت، إلا ما خُصص منها بقوانين البلاد للوطنيين دون الأجانب وما تحتكره الدولة أو تعطى امتيازًا باحتكاره.

ويكون لهم حق امتلاك وحيازة المنقولات والعقارات والتصرف فيها مع مراعاة القوانين واللوائح المعمول بها فى البلاد التى يقيمون فيها، وتكون حالهم فى ذلك كافة كحال رعايا أكثر الدول امتيازًا لديها ولا يجوز أسوة بالوطنيين نزع أملاكهم ولا حرمانهم من الانتفاع بها ولو مؤقتًا إلا لسبب يعتبر قانونًا من المنافع العامة وفى مقابل تعويض.

المادة السادسة - يخضع رعايا كل طرف من الطرفين المتعاقدين فى بلاد الطرف الآخر أسوة بالوطنيين التشريع المحلى من قوانين ومراسيم وقرارات ولوائح فى المسائل الجنائية والمدنية والتجارية والإدارية والمالية وغيرها، كما يخضعون لجهات الاختصاص المخصصة للوطنيين.

وتطبق الجهات المختصة قانونًا فى مسائل الأحوال الشخصية من جهات الاختصاص السابقة الذكر التشريع الأهلى الخاص بالمتقاضين طبقًا لقواعد القانون الدولى، وذلك فى حالة التجاء أحد الخصوم فى الدعوى إليها.

لا تخلُّ الأحكام السابقة بالاختصاصات المعترف بها عمومًا للقناصل بمقتضى العادات الدولية فى مسائل الأحوال المدنية ولا بحقهم فى الاختصاص العرفى.

المادة السابعة - يُعفى رعايا كل من الطرفين المتعاقدين فى بلاد الطرف الآخر من جميع الالتزامات الشخصية أو السخرة أو المعونة كما رأت الصيغة العسكرية؛ وكذلك يعفون من كل إعانة أهلية أو قرض جبرى أو ضريبة استثنائية فُرضت لحاجات حربية.

المادة الثامنة - يوافق الطرفان المتعاقدان على أن يعقد بينهما فى أقرب فرصة اتفاقات قنصلية وجمركية وتجارية مبنية على المساواة التامة فى الحقوق بين الدولتين.

المادة التاسعة - يُعمل بهذه المعاهدة لمدة خمس سنوات فإذا لم يبطلها أحد الطرفين المتعاقدين فى ظرف ستة شهور سابقة على انتهاء السنوات الخمسين الأولى جاز إبطالها بعد مضى السنوات الخمس فى أى وقت بإخطار قبل تاريخ الإبطال بستة شهور.

المادة العاشرة - يصدق على هذه المعاهدة ويتبادل التصديقان فى أن بأسرع ما يمكن.

المادة الحادية عشرة - يعمل بهذه المعاهدة ابتداء من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها.

المادة الثانية عشرة - وضعت هذه المعاهدة من صورتين باللغات الفارسية والعربية والفرنسية، وفى حالة حدوث خلاف يُعتمد النص الأصلى.

بروتوكول إضافى

١ - لا تؤثر هذه المعاهدة فى شىء على أحكام الاتفاق المؤقت بين الطرفين المتعاقدين فى ١٢ مايو سنة ١٩٢٣.

٢ - ما تبقى الدعاوى التى رُفعت إلى جهات اختصاص بمقتضى القواعد المعمول بها قبل العمل بهذه المعاهدة من اختصاص هذه الجهات دون غيرها بعد صدور حكم نهائى فيها.

* * *

وقد أفادت هذه المعاهدة علاقات مصر وفارس فائدة عظمى؛ فقد كانت معاملة رعايا دولة إيران فى مصر تستند إلى معاهدة سنة ١٨٧٥ التى كانت معقوده بينها وبين تركيا وسقطت على إثر الغاء الامتيازات فى الدولتين.

«وقد رأت مصر ضرورة الدخول فى مفاوضة مع الحكومة الإيرانية لتنظم هذه المعاملة، فرأت منها حسن الاستعداد لتوثيق عُرَى المودة والصداقة بين البلدين وإقامة معاملة رعايا كل من الدولتين فى أراضى الدولة الأخرى على أساس المساواة التامة.

والمزايا التى اكتسبتها مصر من عقد هذه المعاهدة هى:

«أولاً - عدم تعيين مصريين بصفة قناصل للعجم يرتكبون مخالفات على هذه الصفة للإفلات من القضاء الأهلى بالنسبة لما يقع منهم من المخالفات فى شئونهم التجارية الخاصة.

ثانيًا - محاكمة رعايا العجم أمام المحاكم الأهلية طبقًا للقوانين المصرية وسقوط كل الامتيازات التى كانوا يتمتعون بها، وهى ضرورة إخطار القنصل بعد ثبوت جنسية مرتكب الجريمة وكان هذا يستلزم من المخابرات ما تسقط معه الدعوى العمومية لمضى المدة القانونية.

«ثالثًا - كانت المحاكم المختلطة هى المختصة بالفصل فى القضايا المدنية والتجارية الخاصة بالأعجام باعتبارهم أجانب، فأصبح ذلك من اختصاص المحاكم الأهلية بنص صريح فى المعاهدة.

«رابعًا - فى الأحوال الشخصية كان الضرر كبيرًا؛ لأنه فى تزوج إيرانى من مصرية وحصول الطلاق كانت الزوجة تلتجئ للمحاكم الشرعية فى شئون متأخر الصداق والنفقة، طالبة الحكم والتنفيذ بالطرق المقررة لدى هذه المحاكم فكان الزوج يتمسك بجنسيته الإيرانية للوصول إلى الحكم بعدم الاختصاص لوجود محكمة أحوال شخصية خاصة بالأجانب، فتتعرض الزوجة إلى كثير من المصاعب إذا التجأت إلى المحكمة القنصلية؛ لأنه حتى فى حالة الحكم لها لم يكن التنفيذ ميسورًا بنفس الوسائل المتبعة فى المحاكم الشرعية.

ولدى الوزارة عدد كبير من الشكاوى من تأخير الأحكام أو عدم التنفيذ ولم يكن فى الاستطاعة عمل شىء.

ومن نتائج المعاهدة الجديدة إخضاع الإيرانيين إلى المحاكم الشرعية فى شئونهم قانونهم الخاص.

وقد نشرت السياسة مقالات فى الموضوع للكاتب العالم الأستاذ محمد عبد الله عنان نذكره بنصه لأهميته وخطير شأنه، قال:

«انتهت المفاوضات التى كانت تجرى منذ حين بين الحكومة المصرية والحكومة الفارسية بشأن «عقد معاهدة بالصداقة وحقوق الإقامة» بعقد المعاهدة المصرية الفارسية التى وقعت فى يوم الأربعاء الماضى فى الثامن والعشرين من نوفمبر. وكانت مصر قد عقدت منذ الربيع الماضى معاهدة صداقة مع لبنان هى الآن فى سبيل التوقيع، وقد تم تبادل التمثيل السياسى والقنصلى بين مصر والعراق. وكلها دلائل على حسن نماء العلائق بين مصر وأمم الشرق الأوسط. ولمصر أن تغتبط بنماء هذه العلائق وتقدمها المطرد! إن موقع مصر وما يجمع بينها وبين بلاد الشرق العربى وأمم الجوار فى الشرق الأوسط من التقاليد والمشاعر والمصالح المشتركة، يملى بتوثيق هذه الروابط وعقد أسباب التفاهم الدائم بين مصر وأخواتها الشرقيات.

وقد أذاعت السياسة نصوص المعاهدة الجديدة، وعلقت عليها بكلمة أولى نوهت فيها بأهمية المعاهدة وما يجب أن يخالج مصر من غبطة لفوزها بعقدها. والحق أن نصوص المعاهدة تشهد من تلقاء نفسها بما تحمله إلى مصر من نعم ومزايا، وتنطق قبل كل شىء بما أبدته حكومة جلالة الشاه من الكياسة والرغبة الصداقة فى توثيق ما يربطها بمصر من العلائق الودية: على أن لعقد المعاهدة المصرية الفارسية فى الوقت الحاضر أهمية خاصة، ولموضوعها الذى تناولته أهمية خاصة أيضًا. فمصر، كما تعلم، تسعى منذ حين إلى تعديل الامتيازات الأجنبية وتفاوض الدول ذات الشأن من أجل هذه الغاية. وقد استأنفت هذا السعى أخيرًا، وقدمت الحكومة المصرية بشأنه إلى الدول مذكرة جديدة. ففى نفس الوقت الذى يُستأنف فيه هذا السعى تعقد مصر مع حكومة جلاله الشاه معاهدة تقضى بتنازل فارس عن امتياراتها فى مصر. وخضوع الرعايا الفرس فى مصر للقوانين والمحاكم الأهلية فى كل المواد الجنائية والمدنية، وحتى فيما يتعلق بالأحوال الشخصية مع استثناء خاص، أن يخضع الرعايا المصريون فى فارس بالمثل إلى القوانين الفارسية. ووجه الأهمية فى ذلك هو ما يتعلق بالرعايا الفرس، لأن مصر لم تكن ذات امتيازات فى فارس ولا غير فارس، ولم تفكر يومًا فى أن يكون لرعاياها مركز ممتاز فى أى البلاد مثل ما ترزح هى تحت أعباء مرهقة من هذه الامتيازات التى يتمتع بها رعايا الدول منذ أجيال.

والواقع أن حصول فارس على هذه الامتيازات لرعاياها، يرجع كما يرجع تاريخ كل الامتيازات الأجنبية فى مصر إلى تصرف الباب العالى أيام كانت

الدولة العثمانية تبسط سيادتها الإسمية على هذه البلاد، وتعمل للاستفادة من هذه السيادة أينما استطاعت سبيلاً إلى ذلك، وكانت مصر هى التى تدفع الثمن دائمًا سواء من آمالها أو من حقوقها القومية. وكما منح الباب العالى الدول الأوروبية فى عصور متعاقبة الامتيازات التى يتمتع بها رعاياها فى مصر فى البلاد التى كانت خاضعة لتركيا؛ فكذلك منح طائفة من الامتيازات إلى فارس فى سنة ١٨٧٥؛ وذلك بمقتضى معاهدة عُقدت بين الباب العالى وبين حكومة الشاه فى ٢٠ ديسمبر من ذلك العام، وفيها يعترف الباب العالى بأن الفرس هم «أجانب» بالمعنى الذى يُطلق على رعايا الدول ذوات الامتيازات، ويقر لهم من الحقوق ما تتمتع به الأمم الأكبر رعاية. وقد كان هذا بالنسبة لمصر عبئًا جديدًا بلا ريب، وكان افتئاتًا جديدًا من الباب العالى على حقوقها القومية. فهذه المعاهدة ضمت فارس إلى الدول المتمتعة بالامتيازات، ومعلوم أن الامتيازات كانت دائمًا منحة يقصر بذلها على الأجانب أو بالحرى إلى رعايا الدول الأوروبية؛ ولكن المحاكم المختلطة التى أُنشئت فى نفس العام والتى كانت ومازالت دائمًا تعمل على توسيع اختصاصها، رأت أن تضم الفرس إلى جماعة الأجانب، ولبثت تستمسك دائمًا بحق الفصل فى قضايا الفرس مع الوطنيين تشبيهًا لهم بالأجانب، اعتمادًا على ظاهر النص الوارد فى المعاهدة، وبذا أصدرت محكمة الاستئناف المختلطة أحكامًا عديدة تقرر فيها هذا المبدأ.

وقد أُثير الغموض والتناقض على موقف الفرس فى مصر فى كثير من الأحيان، ولكن الفكرة الغالبة كانت دائمًا هى اعتبارهم من الأجانب فيما يتعلق بالمواد المدنية، وتمتعهم بالامتيازات الأجنبية فى هذا الباب. وكان تطبيق هذا المبدأ يؤدى إلى صعوبات كثيرة؛ لأن الفرس من الشرقيين المسلمين الذين يمتزجون بأبناء البلاد ويعقدون معهم كثيرًا من الروابط المادية والاجتماعية وروابط الأسرة بنوع خاص، فكان اعتبارهم من الأجانب وما يترتب عليه من تمتعهم بالامتيازات مما يثير حرجًا مضاعفًا إذ هو بادئ بدء ينتزع جزءًا من سيادة مصر القومية بالنسبة لجالية كبيرة من الجاليات الأجنبية ويلحق بكثير من أبناء البلاد أضرارًا محققة، وبذا يجعل العلائق بين البلدين فى كثير من الأحيان عرضة للتعقيد وسوء التفاهم. أما فى المواد الجنائية فكان خضوع

الفرس للقوانين والمحاكم المصرية يحاط بقيود وضمانات تضع كثيرًا من العوائق فى سبيل التحقيق المصرى وفى سبيل القضاء المصرى، وكثيرًا ما تؤدى إلى إهدار الأدلة على الجرم المرتكب وإفلات متهم تنهض الأدلة على إدانته وهذا ما أشارت إليه الخارجية المصرية فى كل مذكراتها الإيضاحية التى أجملت فيها مزايا المعاهدة الجديدة: فالمعاهدة الجديدة تقضى كل القضاء على تلك الحالة الشاذة وتنص فى وضوح وجلاء على سقوط هذه الامتيازات والقيود البالية التى لبثت أكثر من نصف قرن تحدُّ من سيادة المشرِّع المصرى بالنسبة للفرس. ثم هى فوق ذلك تنظم أحوال التمثيل السياسى والقنصلى بين البلدين وتنظم حقوق الزيارة والإقامة بالنسبة لرعايا البلدين كلٌّ فى بلد الآخر وما يترتب على التوطن من الحقوق والمزايا، وما يلحق به من الإعفاء من التكاليف الاستثنائية، وأخيرًا تنص على عقد البلدين الاتفاقات الجمركية وتجارة قنصلية تقوم على أساس المساواة العامة فى الحقوق والواجبات.

هذه هى محتويات المعاهدة المصرية الفارسية، كلها غُنْم لمصر، وكلها تنطق ببراعة المفاوض المصرى، بيد أننا لا ننكر أن ما أبدته حكومة جلالة الشاه من حسن استعداد للتفاهم وحسن تقدير لظروف مصر وتطوراتها كان أعظم عامل فى الفوز بعقد هذه الوثيقة المهمة. والواقع أن أهم ما تسجله المعاهدة الجديدة هو أنها عقدت على مبدأ المساواة التامة فى الحقوق والواجبات فهى أول معاهدة من نوعها تعقدها مصر على أساس هذه القاعدة السامية، ومن ثَم كان سقوط الامتيازات العتيقة التى كان يتمتع بها رعايا فارس، أحد الطرفين فى بلد الطرف الآخر وسقوط هذه الامتيازات فى المعاهدة الجديدة كامل شامل إلا فيما يتعلق بالأحوال الشخصية، فقد نص على أن القضاء الشرعى فى مصر يطبق بالنسبة للفرس شريعتهم أو بالحرى مذهبهم الخاص، وهو حق يقابله مثله بالنسبة للرعايا المصريين فى فارس إذ يطبق القضاء الفارسى بالنسبة إليهم شريعتهم أو مذهبهم الخاص وهذا الاستثناء المزدوج يرجع إلى فرق فى المذهب الإسلامى الذى يعتنقه كل من البلدين، فسواد الشعب الفارسى من الشيعة، والشعب المصرى سُنى، ومحاكم فارس تطبق الأحكام الجعفرية ومحاكم مصر تطبق الأحكام الحنيفة. فهو ليس باستثناء، بل هو منحة مزدوجة يحق لرعايا كل من البلدين أن ينتفع بها إذا شاء.

وللمعاهدة الجديدة مغزى آخر يجب أن نشير إليه، فقد لبثت فارس أحقابًا طويلة ترزح تحت أعباء الامتيازات الاجنبية، وقد لقيت منها ما تلقاه مصر اليوم من صنوف الافتئات على الحقوق والسيادة القومية وقد عصفت بمصالحها كما تعصف اليوم بمصالح مصر. وكانت فى كثير من الأحيان كما هى اليوم فى مصر عقبة كؤودًا فى سبيل الإصلاح والتجديد عرفت فارس كل هذا وعانت من جرائه ما تعانيه اليوم مصر. ولكن القدر شاء أخيرًا أن تستطيع فارس أن ترفع من عنقها هذا النير البغيض وأن تحطم هذه الأغلال المرهقة التى غدت عنوانًا خالدًا للإيثار المؤلم، فأعلنت حكومة جلالة الشاه رضاخان إلغاء الامتيازات الأجنبية فى شهر مايو الماضى، بعد أن مهدت لذلك بالتفاهم مع الدول ذوات الشأن، ونظمت مع الدول دستورًا جديدًا للأجانب لا يصطدم مع سلطان المشرع الفارسى، ولابد أن كان لهذه الظروف أثرها فى نفسية الحكومة الفارسية المحدثة التى تجيش اليوم بنزعة سامية فى التجديد والإصلاح. فهى قد قدرت ما للامتيازات الأجنبية من أثر فى انحلال العلائق بين الشعوب الشقيقة، وقدرت بالأخص ما تجوزه اليوم مصر من المراحل والأطوار الجديدة فلم تضمن بهذه الامتيازات العتيقة أن تلغى إزالة لما ترتبه من ضروب الإيثار وتوثيقًا لعُرَى التفاهم والصداقة وهو مغزى، لا شك فى أن مصر تقابله بما يستحق من التقدير والعرفان.

نرحب إذن جد الترحيب بالدعوة المصرية الفارسية، ونرجو أن تكون خطوة أولى من خطوات عقبة تقطعها مصر فى سبيل الحدّ من أعباء الامتيازات الاجنبية، وأن تكون فاتحة طيبة لما تبذله الحكومة الحاضرة من الجهود الصادقة فى تحقيق هذه الأمنية الغالية.

محمد عبد الله عنان

حفلة تأبين ثروت باشا

من الحق علينا - وإن قمنا ببعض واجبنا سابقًا - إزاء الراحل الكريم المرحوم عبد الخالق ثروت باشا أن نذكر بعض ما قيل فى حفلة تأبينه التى أقامها له أصدقاؤه والمنتهجون سُنّته.

أُقيمت الحفلة فى دار الأوبرا الملكية ورَأَسها صاحب المعالى الأستاذ أحمد لطفى السيد بك وزير المعارف، وتعاقب على منبر الخطابة بعد معاليه المسيو

بيتر وكيل محكمة مصر الابتدائية المختلطة (مؤبنًا بالفرنسية) فأحمد شوقى بك أمير الشعراء، وقد ناب عنه فى إلقاء قصيدته الأستاذ توفيق دوس باشا. ثم الدكتور محمد حسين هيكل بك وشاعر النيل محمد حافظ إبراهيم بك والأستاذ عبد الحميد بدوى باشا رئيس قلم قضايا الحكومة. وقد قام إسماعيل بك ثروت أكبر أنجال الفقيد لشكر اللجنة والحاضرين.

وكان كل ما قيل كلامًا مُنتقًى لا غثَّ فيه ولا ردىء، وقد تضيق الحوليات بذكره كله أو جُلِّه؛ لهذا نكتفى بكلمة صاحب المعالى رئيس لجنة التأبين قال:

«أصحاب السمو»

«أيها السادة»

«مات ثروت باشا فبكاه الوطن أسفًا على ما فاته من المنافع التى كان ينتظرها من ابنه البار بعد أن بلغ مبلغه من الرشد السياسى، ثم بكاه تقديرًا لخدمته الصادقة فى منصة القضاء ومناصب الإدارة وميدان السياسة وفى كل مناحى النشاط العقلى فى البلاد. بكاه بكاء الوالد الرحيم ابنه البار. بكاه الوطن وتقبل عنه عزاء الأوطان العظيمة التى كنَّاه كُتَّابها بانى الدستور وبانى الاستقلال.

مصر متى جد الجد تتطلع يمنة ويسرة تتخير من أبنائها رجل الموقف تلقى إليه قيادها. تتفقد أبناءها فلا تجد ذلك الرجل الفذ الذى لا يملأ خلوه غيره. فقدته فى شبابه السياسى وهى لا تزال تنتظر منه كثيرًا فقدته فجزعت لمصابه جزع العارف بجميله فيما مضى والذى خاب رجاؤه منه فيما يستقبل. ولقد يموت من أبنائها كثيرون لا يحس موتهم إلا فى دُورهم؛ ذلك بأن التفاوت بعيد المدى بين أبناء الوطن الواحد أعزهم عليه أنفعهم له «وخير الناس أنفعهم للناس».

بعد أن مات ثروت وعدمنا تلك الشخصية القوية فى ذاتها المتشبعة فيما حواليها إلى مدًى بعيد، المتعددة آثارها فى كل جهات الأعمال العامة فى مصر، لم يبقَ لنا من ثروت إلا آثاره، وإلا ذكراه التى نحتفل بها اليوم وهو غاية ما نستطيع.

وإنى لا أدرى أأهل الآخرة كأهل هذه الدنيا تسعدهم نباهة الذكر فترضيهم تحيات الأحياء ويغتبطون بنشريات مجدهم وبقاء ذكراهم، أم هم فيما هم فيه من رضى الله لا يشتغلون بشىء مما نحن فيه. إن كانت الأولى فأرجو أن نكون

قد أدينا شيئًا من الاعتراف بالجميل لفقيدنا العظيم. وأما إن كانت الثانية فإن فى درس هذه الشخصية المصرية الكبرى وثيقة للتاريخ وقدوة حسنة لمن تسمو بهم همتهم من شباننا أن يكونوا كثروت باشا فى نشاطه الجمّ وخدمته الجليلة الأثر فى نهضتها الحاضرة.

نبت ثروت باشا من منبت قوى الحيوية طيب الأعراق نابه الذكر، نبت جمع إلى قوة الطبائع التركية ذكاء البيئة المصرية ومدنيتها فإن أباه المرحوم إسماعيل عبد الخالق السيد أفندى أحد كبار الحكام فى أوائل عهد محمد على الكبير هو فى الطبقة الثالثة من أحفاد رأس عائلتهم فى مصر وهو السيد يوسف الكرانى الذى نزح إلى مصر من كوان ببلاد الأناضول، وأما والدته - رحمها الله - فهى حفيدة أغا مستحفظان مصر فى عهد محمد على.

ولد محمد عبد الخالق ثروت فى بيت أبيه إسماعيل باشا بدرب الجماميز يوم الثلاثاء أول صفر سنة ١٧٩٠. فلما كان فى الثامنة من عمره أدخل مدرسة عابدين، ثم مدرسة النورمال (المعلمين) ومنها دخل امتحان البكالوريا العام سنة ١٨٨٨ فكان أول الناجحين فى البكالوريا. ثم دخل مدرسة الحقوق وكانت مدة الدراسة فيها خمس سنين وكان فى كل دراسته أول فرقته وبالنتيجة كان أول الناجحين فى الليسانس سنة ١٩٠٣.

أقف قليلاً عند آخر هذا الطور الأول طور التحصيل لأسجل شيئًا مما أعلم عن الحياة الدراسية لذلك الشاب الذى ظهر نبوغه على وجه التمام فى هذا الطور؛ بل استتم فيه مقومات شخصيته الممتازة أو بعبارة أخرى استتم مقومات عظيمة التى عرفتها له البلاد.

كان ثروت الطالب شابًا حسن الطلعة تعلوه سيما الجد فى غير عبوس مترفعًا فى غير كبير. سهل الأخلاق دون فنَاء فى الأغيار بل كان فى جده ومزحه معتدلاً محتفظًا على كل حال بكرامته. نافذ الرأى فى بيئته من غير إلحاح ومتحفظًا من غير انقباض محبب العشرة فى رقته وكان له فى دار أبيه الفسيحة فى باب اللوق قلعة استقبال واسعة يدعو إليها زملاءه الوقت غير الوقت يذاكرون ويسمرون وكان هو مركز دائراتهم؛ إذ كان فى جاذبيته وحلاوة حديثه متفوقًا كما كان فى ذكائه واجتهاده. نعم كان ذكيًا حاد الذكاء مواتى البديهة كثير الاشتغال فوق درس الحقوق بمناحى الثقافة يلتمسها فى الآداب الفرنسية والعربية. وأكثر ميله فى

هذا الباب إلى التاريخ على العموم والتراجم على الخصوص. ميل كبر معه حتى صار فى السنين الأخيرة نوعًا من الشغف. لقد رأيته فى الأعوام العشرة الأخيرة - وكنت أظن شغله فيها مقصورًا على تطورات القانون الدولى والتاريخ السياسى - يبحث أيضًا فى أصول قرطاچنه وفى تخطيط القاهرة وفى منابى أقوال المستشرقين فى السيره النبوية؛ بل فى أصول الفن البيزنطى بحث أهل التنقيب لا مطالعة الهواة المتسلِّين.

لقد صادقت ثروت باشا أربع سنين فى طلب الحقوق وخمسًا وثلاثين سنة فى الحياة العملية بعد ذلك، ويقينى أنه منذ خرج من المدرسة إلى آخر حياته لم يتغير فى شىء من أخلاقه بل من ميوله بل من فضائله العقلية إلا ما زادت عليها التجربة والدرس المستمر. كل ما فى ثروت من الخصائص العقلية أو الكيوف الأخلاقية جاءه مبكرًا وثبت له حتى التدبير ويخلقه له مقتضيات المسئولية فى الوظائف التى شغلها ولا الملابسات السياسية التى دخل فيها بل خلقه له طبعة الخصيب.

تلك شخصية مستقلة بذاتها لم تطبع على شخصية أخرى بل كان ثروت فيها نسيج وحده؛ وفى ظنى أن للحرية التى كان يتمتع بها فى صغره دخلاً مهمًا فى حفظ شخصيته من أن تؤثر فيها فتغيرها شخصيات الأعيان. إن حب أبيه إياه واعتداده به واطمئنانه على أن ثروت سوف يشغل من قومه مكانًا عليًا، كل هذا جعل ذلك الشيخ الصالح لا يضيق على ابنه فى شىء من حريته ولا يحاول أن يطبعه على مثال ينحله كما يفعل بعض الآباء، وعلى الخصوص المُعتدِّين بعريض جاههم أو المكثرين فى أموالهم، لذلك أخذت مَلَكات ذلك الشاب تنمو نموها من غير عائق وتقتضى من الطبع الطيب كمالها الخاص، كما أخذت نفسه وهى حرة سيدة تهذب من ميوله ما شاء له طمعه فى الفضيلة على ضوء معرفته لمعنى الحياة وتقديره لحدود الواجب. تلك نفس زكية أتت تهذيبها باكرًا واستقلت بشخصيتها قبل الأوان فكنت لا تجد بثروت تغيرًا حتى فيما لابد أن يغيره الزمان بشاشته الشابة وابتساماته البيانية وعلى الخصوص نظراته التى كانت تؤدى كثيرًا مما يتورع أن يؤديه باللسان، كل ذلك بقى فى ثروت الوزير كما كان فى ثروت منذ خرج من الدرس إلى الحياة العملية.

وأكثر ظنى أن ما حفظ على ثروت رواءه وشمائله وبالجملة كل مقومات شخصيته الفتية أنه نشأ فى سَعَة وعاش فى سعة فلم يعرف بؤس العيش ولا ذل

الحاجة ولم تؤذ رواء شبابه تلك المصائب التى كثيرًا ما أصابت العظماء أمثاله، فهو فى كل شىء نسيج وحده حتى فى عظمته.

دخل ثروت فى وظائف الحكومة أو بعبارة أدق سكرتيرًا فى لجنة المرافعة القضائية فى وزارة الحقانية وكان الموظف المصرى وقتئذ مأمورًا ليس له من الوظيفة إلا راتبه وعليه أن يعمل ما يؤمر به. أما الأخذ بأسباب الابتكار فى الأعمال والتفكير فى المشاريع فذلك لا يعنيه، وأما المسئولية عن الأعمال فهى على الآمر إذ كانت الوزارة المصرية مبطنة بوزارة من المستشارين لها الفعل وللأولى الاسم فى هذا الجو المعطل للملكات المصرية أن تظهر والمبعد لشخصية الموظف المصرى عن أن تستوفى كمالها الخاص، فى هذا الجو دخل ثروت فى وزارة الحقانية يحمل لوظيفته نهرىّ قوة عقلية وكفاءة علمية ورفعة أخلاقية، ويحمل فوق ذاك عقيدة هى أخص ما ينفع الموظف فى عمله وأجدى ما يكون عليه فى باب الاستقلال بالواجب واحتمال المسئولية عنه، تلك العقيدة هى أن الوظيفة ضريبة على الكفء وأن الذى يرى نفسه فى حاجة لوظيفة فمن إذًا لا تكون وظيفته فى حاجة إليه بهذه الكفاءة، وعلى هذه العقيدة تبوأ ثروت مكان الثقة من السير چون رامكوت مستشار الحقانية المنفرد بالأمر فيها فلم يلبث ذلك الشاب النابغة أن صار فى وزارة الحقانية الكل فى الكل واحتل مسئولية هذه الوزارة الضخمة، سواء أكان ذلك فى التشريع أم فى مراقبة أحكام المحاكم الابتدائية أم فى انتقاد القضاء.. إلخ.. إلخ. وذلك على احتماله المسئولية ما كان له من السلطان وآية السلطان أنك كنت ترى ثروت هو وحده المقصود فى وزارة الحقانية دون سواه. بقى ثروت بك على ذلك فى وزارة الحقانية إلى أن عُين مستشارًا فى محكمة الاستئناف ثم مديرًا لأسيوط ثم نائبًا عامًا إلى سنة ١٩١٤ إذ اختير وزيرًا للحقانية. نقول إن ثروت باشا وهو نائب عام كان ملء كرسيه وملء وسامه دنت تصرفاته ووقوفه للحق فى وجه أهل السلطان وقفات مستندات على أنه صاحب الدعوة العمومية وأنه المسئول عنها فى البلاد دون سواه، وهو لا يفهم المسئولية إلا مقترنة بما يعدلها من السلطان وحرية العمل فانتهى الأمر إلى أن كان صاحب الكلمة فى الدعوة العمومية صانها عن المداخلات السياسية وقصرها على أن يكون الفصل فى أمرها للعدل دون السياسة؛ فكانت النيابة فى أيامه مغرسًا صالحًا رأى فيه من الشباب رجالاً

أكفاء كانوا بيده من خير مواسع المصريين تعددت فيهم صورته المعنوية. بذلك الرئيس متى كان قوى الشخصية مستعر فى قلبه نار الواجب المقدسة، كان المثال الصالح تتطبع عليه شخصيات مساعديه من الموظفين.

على هذه المرحلة الثانية من حياته يقف قليلاً بمستقبل واجبات الوظائف التى تقلب فيها وعنايته بأنقاء الشبان المستعدين وتشجيعهم ليصطنع منهم رجال الغد واشتغاله بمراجعة المطولات فى الحقوق وغير الحقوق، كل ذلك لم يكن ليشبع قوة نشاطه ولا يستغرق كل جهوده التى صرف مثلها فى أعمال الخير.

اهتم بالجمعية الخيرية الإسلامية فكان مديرًا للتعليم فيها منذ عشرين عامًا إلى وفاته.

اهتم بالجامعة المصرية فكان أحد أعضاء إدارتها منذ عشرين عامًا إلى وفاته.

اهتم بإنشاء النادى الأهلى ونادى الطلبة.

«وبالجملة، لا تعرف عملاً عامًا دُعى إليه ثروت إلا كان من أول المجيبين».

كلٌّ مُيسَّر لما خُلق له وقد يظهر لكم من ميراث ثروت التى حباه إياها طبعه والتى جئت على تجمل وصفها آنفًا أن ثروت كان مخلوقًا للسياسة مطبوعًا عليها وميسرًا لها: ذكاء ملتهب وبديهة مواتية وضبط لإحساسات النفس ولطف لقاء وروعة فى الحديث وصدق نظر ثم علم بما له اتصال بسياسة الأمم. وبالجملة، ثقافة سياسية ثم تجربة طويلة الذى كسبها فى معالجة الجزئيات أزمان الحكومة المزدوجة كل ذلك جعل من ثروت رجل سياسة بكل معنى الكلمة. فلما دخل الوزارة فى ربيع سنة ١٩١٤ كان المنتظر أن يقوم بما أُهِّل له من خدمة سياسية يفيد بها وطنه كما أفاد فى القضاء على ضيق ميدان السياسة التى كانت تحدده ظروف الاحتلال، غير أن نشوب الحرب الكبرى بعد قليل من ولاية وزارة رشدى باشا جعل مصر فى وضع غريب ومركز قلق وجعل بناء الآمال المصرية متوقفًا على نتيجة الحرب. ومثل ذلك الوضع من شأنه أن يجرد الرجل السياسى مهما كانت كفاءته من الظرف المناسب لإظهار مقدرته فانحصر هَمُّ وزارة رشدى باشا فى محاولة توقى الأضرار بقدر المستطاع ولم يكن مستطاعًا فى تلك الظروف إلا الشىء القليل؛ من أجل ذلك لم يظهر من ثروت فى السياسة ما يتفق مع استعداده الخلقى للسياسة.

فلما وضعت الحرب أوزارها وظهرت نتيجتها وأخذت آمال المصريين فى الاستقلال صبغة نهائية وتألف الوفد، كان ثروت باشا محبذًا لهذه الحركة القومية المباركة.

فلما استقالت وزارة رشدى باشا احتجاجًا على منع الوفد وبعض الوزراء من السفر، رفض ثروت باشا تأليف وزارة جديدة وأعلن أنه متضامن مع زملائه بالأمر فى الاستقالة وفى سببها وفى وجهة نظرها، فترتب على هذا الرفض الشريف - الحقيق فى تلك الظروف بقدر الوطن - أن سعى الوفد بكامل هيئته وعلى رأسه المغفور له سعد زغلول باشا إلى بيت ثروت باشا ليقدموا إليه التهنئة على إبائه الوطنى وآيات الشكر على تضامنه مع الوفد فى حركته القومية، وكانت كلمات سعد باشا له أن تضامنه مع الحركة القومية العامة يكسب الوفد والبلاد أملاً فى النجاح. وتعلمون أن هذه الزيارة قد ترتب عليها أن استحضرت السلطة العسكرية رئيس الوفد وأعضاءه وأنذرتهم بأنهم بحركاتهم يعرقلون سير الحكومة.

ولما جاءت لجنة ملنر إلى مصر كان رشدى وعدلى وثروت هم الممثلين الحقيقيين للوفد ولآمال البلاد أمام تلك اللجنة، ففاوضوها مفاوضات طويلة أدت إلى اقتناع اللجنة بوجهة النظر المصرية وكلفتهم بمخابرة الوفد فى ذلك، فأرسلوا إليه تقارير عن الحالة هى من قلم أحدهم ثروت باشا.

لم تنجح المفاوضات مع لجنة ملنر. ثم لم تنجح المفاوضات الرسمية فى سنة ١٩٢١ وحددت بريطانيا العظمى برمزها فى مصر بالمذكرة التفسيرية التى أعقبت قطع المفاوضات، وكان جواب المصريين أن أعلنوا الإضراب عن تأليف الوزارة والاشتراك مع الإنكليز فى حكم البلاد واشتد الإنكار فى تنفيذ سياستهم واتسعت هوة الخلف بين الفريقين. وفيما بين ذلك ألقت الظروف عبء الموقف على عاتق ثروت باشا، فكان مركزه فى غاية الحرج. هنا ظهرت مواهبه السياسية بأجلَى مظهر. استجمع إقدامه وقصد إلى أن يحول هذا الظرف السيئ إلى مصلحة بلاده وأخذ يفاوض اللورد أللنبى حتى أقنعه بأنه لا ينقذ الموقف إلا إرضاء المصريين وأن لا مناص من حل مؤقت تلغى به الحماية على مصر ويعترف لها بالاستقلال حتى يجىء الوقت المناسب لاتفاق الطرفين على مبلغ الضمانات التى تريدها بريطانيا العظمى. وما زال باللورد أللنبى حتى

شاطره وجهة النظر هذه، وهو رجل عظيم اقتنع فعمل لدى دولته ما اعتقده لخير الأمتين.

أجل، هنا ظهرت عبقرية ثروت باشا السياسية وهنا أمكن القول إنه رجل سياسة حقًا لا يقل عن عظماء الساسة فى علو الهمة ولا فى لطف المداخلة وحسبان وسائل الخروج من المأزق. والنتيجة أن ثروت استطاع بالواسطة أن يحمل الحكومة البريطانية على أن تصدر من جانبها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٨ القاضى بإلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر وسيادتها وحفظ النقط الأربع لمفاوضات حرة من الجانبين من غير أن يقيد البلاد بشىء، على ذلك قبل ثروت باشا تأليف الوزارة وأعلن حضرة صاحب الجلالة الملك للعالم استقلال مصر. وأخذ ثروت باشا فى تنفيذ مقتضيات الاستقلال داخل حدوده فقضى على عهد الحكومة المزدوجة واستبدل بها حكومة مصرية واستقل مجلس الوزراء بالمسئولية عن الحكم ووضع مشروع الدستور بواسطة لجنة اختارها من رجال القانون والأعيان، وضعه تامًا اختارها لا ينقصه إلا تصديق جلالة الملك ثم استقلال. ومنذ إعلان الاستقلال أعلن ثروت أن الحكومة فى انتظار ترتيب الحياة النيابية معتزمة أن تتمشى فى كل أعمالها على المبادئ الدستورية، وسارت حكومته بالفعل على تلك المبادئ إلى أن استقال بعد أن خطا بمصر هذه الخطوة الواسعة فى سبيل العظمة والاستقلال.

حق أنه إنما استغل حركة مصر للاستقلال وغضبتها من مذكرة كرزون واستمر فى جهود من تقدمه من رجال مصر. ولكن الرجل السياسى لا يَخلق من لا شىء شيئًا إنما هو يستثمر المواقف والظروف ليحقق بها إطاعة القومية. وكذلك فعلاً ثروت الذى أفاد حجة من أبناء الأمة فأخذ ولم يُعْطِ، وقيد ولم يتقيد. وكذلك يفعل رجل السياسة.

لم يقنع ثروت باشا بهذه النتيجة الباهرة بل أضمر أن لا يستريح قبل أن يكمل استقلال بلاده على يديه. وقد تهيأت له الظروف فى وزارته الثانية سنة ١٩٢٧، فى صيف ذلك العام سافر مع حضرة صاحب الجلالة إلى لندره فعمد بعد اتفاق سابق بينه وبين المغفور له سعد زغلول باشا أن ينتهز هذه الفرصة ليتصل مباشرة برجال السياسة من الإنكليز وعلى الخصوص وزراء الحكومة؛ ليزيل بادئ ذى بدء ما علق بأذهانهم من الأثر الذى خلَّفته حادثة شهر يونيه

بشأن الجيش، فاستغل كذلك الحفاوة التى قوبل بها جلالة الملك فاجتمع بالسير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية وبعد أن أعرب له على الأثر الجميل الذى تركته تلك الحفاوة الباهرة فى نفوس الشعب المصرى أخذ يشرح له تفاصيل حادث شهر يونيه وبراءة الشعور المصرى من كل ما يكدر صفاء العلاقات بين الأمتين، وبعد ذلك دخل وإياه فى أمر محادثات بشأت الاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر استغرقت وقتًا غير قصير، ثم استمرت المفاوضات فى هذا الموضوع فى القاهرة. وكان ثروت باشا قد أخذ نفسه بادئ ذى بدء بأن تظل هذه المحادثات مكتومة حتى يصل بها إلى نتيجة مُرْضية فإن وصل إلى هذه النتيجة أفضى بالتفاصيل إلى زملائه وإلى زعماء البرلمان وعندئذ يمكن الدخول فى مفاوضات رسمية وإلا أهمل أمر هذه المفاوضات إذا كان مصيرها الرفض؛ توقيًا للأثر السيئ الذى يترتب على قطع مفاوضات رسمية بين أمتين يجب أن يسود بينهما حسن التفاهم ويبنى علاقاتهما على الصداقة.

أصاب ثروت باشا ولكن الظروف الخارجة عن إرادته لم تمكنه من تحقيق ما أخذ نفسه به وأودت بجهوده قبل أن يصل بها إلى الغاية. استقال من الوزارة موفور الكرامة مشهودًا له على رغم عدم النجاح بصحة النظر وعلاج المسائل السياسية بما تقتضيه من الحزم والدهاء جميعًا، وفى الحق أنه كان رجلاً عظيمًا.

خرج ثروت باشا من هذه المعركة منهوك القوة فأراد أن يجددها بالراحة وتغيير الهواء إلى حين، ثم يعود ليعمل فى السياسة مع أصدقائه الذين قد تضامن معهم قبل سفره على الاستمرار فى تهيئة الوسائل إلى استكمال الاستقلال.

فى صدد الإلماع بمذهب ثروت باشا السياسى يجب علىَّ للحق والتاريخ أن أصرح أن ثروت كان ممالئًا للحكومة الحاضرة متضامنًا معها فى الخطة التى جرت عليها فى إجمالها وفى تفصيلها جميعًا. ولم يسافر إلا بعد أن اطمأن على أن الأمور تجرى فى مجراها الطبيعى.

سافر إلى أوروبا بعد أن وعدنا ألا تطول غيبته ولا نعلم ما يكتمه القضاء فكانت الغيبة الأبدية.

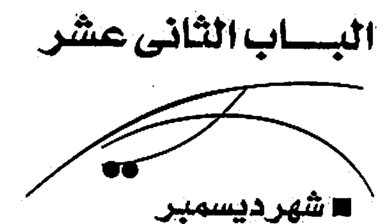
أى ثروت، أيها الصديق الكريم والوطنى الكبير،

تحية وسلامًا من أصدقاء ما كان أسعدهم بك حيًا فأصبحوا وما أشقاهم بك ميتًا.

تحية وسلامًا من وطن كنت لمجده بنّاء عرفت له واجبه فعرف لك حقك. نصرته فحباك عطفه حيًا وحزن عليك ميتًا عظّم الله أجره فيك.

■■■

البــــاب الثانى عشر



■ شهر ديسمبر

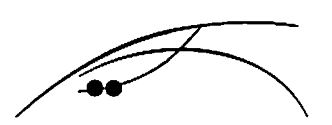
■■



الفصل الأول

النضال بين الوفد والوزارة

الدعوة الوفدية فى إنكلترا ـ خطب الأستاذ وليم عبيد ـ عودته إلى مصر



ذكرنا للقارئ كلامًا مستفيضًا فى الفصل السابق عن الدعاية الواسعة التى كان يقوم بها رسل الوفد فى إنكلترا؛ وبخاصة الأستاذ وليم مكرم عبيد. وقد عمل الوفد على إصدار جريدة فى لندن باللغة الإنكليزية سماها (مصر) صدر منها عدد فى أوائل هذا الشهر وعدد فى أواخره ثم لم نسمع عنها شيئًا.

وقد نشرت مجلة «أفريكان ورلد» رسالة وردت إليها بشأن إصدار جريدة الوفد الجديدة فى إنكلترا، جاء فيها: بعد تحضير واستعداد استغرق جملة أسابيع أصدرت الجمعية المصرية فى بريطانيا العظمى جريدة صغيرة ذات ثمانى صحائف عنوانها «مصر». العمل فى ذاته زهيد يبدو كأنه مجرد رغبة حتى إن هذه الصحيفة يمكن الاستغناء عنها فى أى موضوع يمكن أن ينقد بتفصيل، ومع ذلك فقد يلاحظ أنه إذا كان هذا الشىء جديرًا أن يُعمل فكان يجب أن يعمل أحسن مما كان، وفيما عدا ذلك ففى هذه الجريدة مقال يشير إلى آراء مستر بونسونبى التى نشرها فى مناسبات سابقة وآراؤه باعتباره نائب رئيس اللجنة البرلمانية المصرية لابد أن تتفق مع آراء الجمعية المصرية، ومنذ أسبوع أو أسبوعين كتب مستر بونسونبى فى مانشستر جارديان فقال إن الطريقة الماهرة للقيام بنشر الدعوة هى أن تجعل كثيرًا من الناس يرغبون فى قراءة ما تكتب وفى الوقت نفسه تنشر آراءك وتبين لهم ما تريد أن يفهموه، إن النشرات التى يُقصد بها بث الدعاية بواسطة الهرج والصياح إنما يقرؤها فقط هؤلاء الذين يهمهم

الهرج والصياح، وعلى كل حال فإن جريدة مصر إنما هى أنموذج واضح للدعاية التى يزعمها بونسونبى(١).

❊ ❊ ❊

خطبة للأستاذ وليم

وقد كان الاستاذ وليم كثير النشاط دائب الحركة مدة إقامته فى إنكلترا، فقد أبرق مراسل (لكوكب الشرق) من لندن فى ٥ ديسمبر يقول: «ألقى الأستاذ مكرم عبيد بك فى هذا المساء خطابه الجامع القيِّم الممتع على أعضاء البرلمان البريطانى وفى إحدى قاعات مجلس العموم. وكان عدد المدعوين لسماع الخطاب خمسة وأربعين من جميع الأحزاب. وكان الاجتماع برياسة النائب المحترم المستر بونسونبى الذى كان وزيرًا للخارجية فى حكومة العمال السابقة. وكان خطاب الأستاذ مكرم بك جامعًا تكلم فيه بإفاضة وبيان عن وجهة النظر المصرية، وقد استغرق الخطاب ساعة من الزمان».

وقد نشرت السياسة برقية بعث بها مراسلها اللندنى فى ٨ ديسمبر، جاء بها:

نشرت مجلة «أفريكان ورلد» رسالة لمكاتب علق فيها على الخطبة التى ألقاها الأستاذ وليم عبيد أمام سير وجدن وغيره من النواب بقوله، إن الأستاذ عبيد أكد فى خطبته صداقة الوفد لبريطانيا بينما ألقى النحاس باشا فى مناسبة شبيهة بتلك وذلك يوم الاحتفال بعيد مصر الوطنى، خطبة كانت هجومًا عنيفًا وطعنًا شديدًا على سياسة بريطانيا العظمى فى مصر. وقد وزع الوفد صورًا من هذه الخطبة على الصحف المحلية، وأظن أن صورًا منها أُرسلت أيضًا إلى سير وجدن ولورد هنرى بنتك وغيرهما من النواب الذين كونوا اللجنة البرلمانية لتبحث الشؤون المصرية حتى أنفسهم الفرق الغريب بين وجهة نظر الوفد وأقوال ممثله فى لندن، هذا يدَّعى صداقة بريطانيا بينما يفضح رئيسه فى القاهرة هذه الدعاوى فى الوقت نفسه.

ويقول المراسل إن بونسونبى ولانسبورى وكنورثى يقصدون من تأليف اللجنة البريطانية الوصول إلى غرض معين ثم قبل لورد بنتك الرياسة، وقد كان مما أبهج الدعاة الوفديين فى هذه البلاد (إنكلترا) أن كثيرًا من النواب المحافظين

(١) السياسة فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٨.

قبلوا الدعوة وانضموا إلى اللجنة وكان مقررًا أن يعقد الاجتماع يوم الثلاثاء حيث يلقى الأستاذ وليم عبيد سكرتير الوفد العام خطبة يضمِّنها آراءه فى الحالة الحاضرة فى مصر. وقد شهد الاجتماع كثير من النواب الاشتراكيين ومستر ساكلاتفالا الشيوعى، وكان عدد النواب المحافظين الذين حضروا الاحتفال كبيرًا لدرجة جعلت منظمى الحفلة يقعون فى شىء من الحيرة والارتباك. وبعد أن ألقى الأستاذ عبيد خطبته الطويلة قدم اقتراح من أحد الحاضرين أيده النواب المحافظون يتضمن الإعراب عن الثقة بسير أوستن تشامبرلن وزير الخارجية ولورد جورج لويد وتأييدهما فى سياستهما وعدم التعرض لشؤون المصرية الداخلية. ولو أن هذا الاقتراح سار فى طريقه كما ينبغى لكان كارثة على الأستاذ مكرم وأصدقائه؛ إذ كان يهدم هدمًا تامًا تلك التخيلات التى ما زال زعماء الوفد يبثون فى مصر مؤملين أن جهود رسلهم فى لندن قادرة أن تغير سياسة الحكومة البريطانية بشأن الموقف السياسى المصرى الحاضر؛ ولكن بونسونبى الذى كان متوليًا الرياسة أنقذ المحتمى به (يقصد الأستاذ مكرم) من مثل هذه الفضيحة المؤلمة فأعلن أن الاقتراح خارج عن النظام، وهكذا انجلى الاجتماع الذى يلوح أن الوفديين يبنون عليه آمالاً كبيرة عن نتيجة سلبية محضة.

وأبرق مراسل لكوكب الشرق يقول:

«نشرت اليوم جريدة صغيرة من جرائد الأقاليم ومن مبدأ المورننج بوست فقرة صغيرة بشأن خطبة الأستاذ مكرم بك عبيد فى مجلس النواب البريطانى، وقالت فيها إن الاجتماع كان خاصًا ولكن الأستاذ مكرم خطب فى الحالة الحاضرة فى مصر والغرض من خطبته هو إعادة الوفد إلى السلطة».

فأرسل الأستاذ مكرم فى الحال إلى تلك الجريدة الرد الآتى: «من الواضح أن جريدتكم غير واقفة على الحقائق بشأن الخطبة التى ألقيتها فى مجلس النواب فإن هذه الخطبة التى سمعها نواب عديدون لم تشمل أية كلمة تبرر استنتاجكم أن الوفد يرمى إلى الرجوع للسلطة وأؤكد لكم أن الوفد لا يعمل إلا لتحقيق الاستقلال الصحيح للوطن وإعادة الحياة النيابية أيًا كانت الحكومة التى تتولى الحكم بشكل دستورى حتى ولو كانت من خصومنا السياسيين».

* * *

عودة الأستاذ وليم إلى مصر

تلك أهم الأنباء التى وصلت إلينا. وقد عاد الأستاذ وليم مكرم عبيد فوصل إلى أرض الوطن العزيز فى يوم ١٩ ديسمبر حيث قد أعدت له لجنة الوفد بالإسكندرية وسائل الاستقبال الباهر وأقام حضرة السيد بك مرسى سرادقًا واسعًا فى حديقة داره بحى محرم بك وقد ازدحمت الدار بالوافدين المرحبين. وبعد أن استقر المُقَام خطب من الحاضرين من خطب ثم قام الأستاذ وليم مكرم عبيد فألقى الخطاب التالى.

* * *

خطبة الأستاذ وليم بالإسكندرية

«إخوانى ومواطنىَّ»

«إنى أشكر لكم تلك الحفاوة المصرية البسامة، ولا عجب فإنكم أيها الإسكندريون ثغرها، وأشكر لكم تلك الحماسة الوطنية الجارفة ولا بدع فإنها الإسكندرية بحرها».

«إنى أحمد الله على ما انطوت عليه هذه المظاهر الرائعة من شعور وطنى صميم سَرَى فى الأمة صغيرها وكبيرها، شعور وثاب غلاب يغالب المحن، ويصارع الزمن، حتى يقر للعدالة سلطانها، ويعيد للحوادث ميزانها (تصفيق شديد)».

«بارك الله فى شعور هذه الأمة الكريمة فهو رأس مالها وعدة رجالها، فلقد كان هذا الشعور الحى عماد جهدى، ورفيق أسفارى، بل كان لى ذخرًا كلما نفدت مؤونتى، وقل اصطبارى! فوالله طالما قربنى إليكم بعيدًا وأكثرنى بكم وحيدًا، وأعزنى قريبًا (تصفيق)».

«أراكم تشكروننى وتثنون على مجهوداتى الصغيرة، فأى مصرى يرى أمته فى ضنك الأَسْر ولا يمد يده مع الآخرين ليحاول فك إسارها؟ وأى وطنى يرى الحرية فى بلاده تختنق ولا يرفع الصوت مع الرافعين ليسمع الناس رنة أوتارها؟ وأى صغير أو كبير ربى فى أحضان النهضة وذاق حلو الجهاد ومُرَّه، لا ينادى كما ناديت: أن الوطنية المصرية تتعدل ولكنها لا تُغلب، وأنه إذا كان الظلم حديدًا فالحق أصلَب!».

«كلاً. فإنى لم تؤدِّ لامتى إلا نَزْرًا يسيرًا بما علق فى ذمتى، وكيف لا أكون حديثًا لها بكل ما فى الوجود ولا نبت لى إلا فى تربتها، ولا كرامة لى إلا فى خدمتها، ولا بيت لى يسمو على بيتها، ولا سلطة لى أعدو بها على سلطتها (هتاف وتصفيق)».

«إخوانى:»

«يحزننى حقًا ويؤلمنى كثيرًا أن أعود إلى ربوع بلادنا النضيرة فأرى هنا ظلامًا وهناك فى بلاد الله نورًا، وأرى هنا استبدادًا، وهناك حرية. يحزننى وأتم الحق أنى فى بلاد الإنكليز وقد كنت أجنبيًا عنهم، كانت لى الحرية فى إبداء رأيى إن راق لبعضهم فقد لا يروق لغيرهم، ومع ذلك فقد كانوا جميعًا يقدرون حرية الرأى. لا محبة فى غيرهم بل احتراما لأنفسهم (تصفيق) كنا هناك ننادى بحق مصر فكان البعض يرى فى ذلك خصومة ولكنها شريفة. وكان الآخرون يرون فيه صداقة ولكنها آية كريمة. ولم تلقَ من أحد ما تلاقيه منا من مصادرة فى الرأى وقتل الحرية. ويحزننى أننا بعد جهاد متواصل وألم غير منقطع، خسرنا ما كسبنا. فلا برلمان يمثلنا ولا صحافة تعبر عن إرادتنا، ولا حرية ننفث بها كربنا.

«ليس فى بلد من بلاد الله حتى المتأخرة منها نظام دكتاتورى كهذا النظام، تُصادر فيه الحريات جميعًا. ولكن لا تحزنوا فبمقدار ما كبرت خسارتكم، كبرت همتكم».

«عجبا لهم، فهنا يقول أُجراؤهم وكُتَّابهم إن الوزارة إنما هدمت الدستور لإنقاذه، بينما هناك فى البلاد الأجنبية يرى الأجانب أن الدستور فى مصر قد هُدم ليهدم لا لينقذ ولا عجب فهم قوم عطّل الله عقولهم، وأبقى على منطقهم، ومحال عليهم أن يفهموا منطق دُعاة الوزارة وأجرائها، وأوهى من هذا أن الكثيرين من الأجانب كانوا يعتقدون أن مصر لا تستحق دستورًا وذلك بفضل ما تدعيه الوزارة عليها وينشره دُعاتها عنها؛ ناسين أنهم بإساءتهم إلى الوفد إنما يسيئون إلى مصر هناك، وبمطاعنهم فى النواب إنما يطعنون على الحكم النيابى فى مصر. حقًا، لقد أساءوا إلى سمعة الأمة حتى الكثيرين من أصدقائها، وإذا كان الله قد أخذ بيدنا فى تطهير سمعة البلد وإعلاء شأنها، فلله الحمد كل الحمد أولاً وآخرًا».

«إن الأزمة الحاضرة ليست دستورية فقط بل هى سياسية ووطنية أيضًا؛ لأنها لم تقتصر على دستورنا وحرياتنا، بل امتدت إلى صميم نهضتنا بل إلى وجودنا كأنه ذات كيان سياسى مستقل وعاد الاستعماريون إلى نغمتهم القديمة قائلين إننا نحن المصريين، بل نحن الشرقيين ألا نستحق دستورًا ولا استقلالاً. ولعل لهم بعض العذر لأنهم إنما استقوا الخير من أفواه وزرائنا، بل من بياناتهم الرسمية. ارجعوا حضراتكم إلى دكريتو الحل وبيان الوزارة الملحق به ففيه يقولون رسميًا إن سبب الحل راجع إلى أن فئة قليلة قد استأثرت بالسلطة فى الأمة وضللتها تضليلاً، وأن الحكم النيابى قد أوقف ثلاث سنوات قابلة للتجديد إلى أن يطهر الجو وتعود الأمة إلى رشدها فلا تخدعها فئة قليلة من أعضاء الوفد أمثالنا (أصوات: حاشَ الله) وبعبارة أخرى أن الدستور أوقف إلى أجل غير مسمى، ولا يعيده إلا الوزراء الحاليون ولا يعاد للأمة إلا إذا أثبتت أهليتها، ولا يحكم على الأهلية إلا أفراد معدودون هم الوزراء الدكتاتوريون. ما معنى هذا يا سادتى فى لغة الدستور؟ فلنبحث أولاً فى تعطيل الدستور ثم فى إعادته. أما تعطيل الدستور فإذا رجعتم إلى سببه ونتائجه فمعناه الظاهر هو تعطيل وجود الأمة لا أكثر ولا أقل؛ لأنه إذا كانت الأمة لا تستحق دستورًا لمدة ثلاث سنوات قد تمتد إلى أجل غير مسمى، فهى من باب أولى لا تستحق استقلالاً، لأن أمة لا تؤتمن على شئون أهلها، لا يمكنها أن تستقل بشؤون الأجانب النازلين فى بلادها. إذن قد قُضى علينا يا سادتى طبقًا لنظرية وزارتنا ألا نطالب باستقلالنا لمدة أقلها ثلاث سنوات وأكثرها فى علم الله، قولوا لى بأى وجه نطالب الإنكليز بكامل استقلالنا فى الوقت الذى تقول فيه حكومتنا إنَّا لسنا أهلاً للحكم النيابى لأن فئة قليلة قد ضللت أمة يربو عددها على الأربعة عشر مليونًا إذن قد عطلت النهضة إلى أجل غير مسمى. إذن فلتتم الأمة حتى توقفها الوزارة».

«إذن فلا دستور ولا استقلال حتى يحكم الحاكمون أننا على الدستور أولاً فالاستقلال ثانيًا».

«هذه هى النتيجة المنطقية لتعطيل الدستور. ولكن هناك نتيجة عملية لا تقل عنها خطورة. لعلكم تعلمون أن من المبادئ المُسلّم بها فى إنكلترا أن لا تتضامن أية حكومة إنكليزية فى المسألة المصرية إلا مع حكومة برلمانية منتخبة من الشعب. فافرضوا حضراتكم أن أية حكومة إنكليزية رأت أن تدخل فى مفاوضات

سياسية مع الحكومة المصرية بشأن استقلال مصر وتحالفها مع إنكلترا، فما الذى تفعله الوزارة الحاضرة، أتعذر بتعطيل البرلمان لأن الأمة لا تزال غير أهل للدستور؟ أم هل تعيد الحكم النيابى وتصبح الأمة مستحقة للدستور فى يوم وليلة، ألا ترون أنها لا تخرج من تناقض إلا بتناقض آخر!».

«هذا فيما يختص بتعطيل الدستور، وأدهى منه إعادته بالطريقة التى تشير إليها الوزارة. تقول الوزارة فى بيانها الرسمى إنها لن تعيد الدستور للأمة إلا متى أصبح الجو صالحًا للحكم النيابى. ومن له القول الفصل فى ذلك، هى الوزارة يا سادتى، فهى إذن المفرد العلم والقاضى الحكَم، وبعبارة أخرى فالوزارة لا الأمة هى مصدر السلطات لأن الوزراء هم الذين يقررون مصير الأمة فليس للأمة أن تطالب إذن بحق تقرير مصيرها. ما شاء الله! تصوروا أمة تبلغ الملايين عدًا يقرر مصيرها بضعة من الأفراد أيًا كانت صفاتهم ومؤهلاتهم! ثم سيروا معى خطوة أخرى وافرضوا أن الدستور قد عاد بالطريقة التى يقولونها، فأى دستور هذا الذى يقوم على مشيئة أفراد؟ إن مظهر الدستور الوحيد هو إرادة الأمة راجعوا كتب الفقه والسياسة. فالدستور لُبُّه وجوهره إرادة الأمة وسلطاتها، أما إذا كان الدستور مَعْلمًا على إرادة أفراد فلا يصح أن يُسمى دستورًا، سموه ما شئتم نظامًا أو حكمًا أو دكتاتورية، أما دستور فلا. ولا أرانى فى حاجة إلى النظريات السياسة أو الفقهية لأدلل على استحالة دستور كهذا استحالة مادية، لأنه إذا جاز لأفراد أن يهدموا الدستور وجاز لهم أن يعيدوه، فما الذى أعاده محمد باشا محمود، وإذا حق ذلك لمحمد محمود باشا وزملائه فلِمَ لا يحق لغيرهم وهكذا دواليك!».

«أى دستور هذا؟ إنه لا يستحق الورق الذى يكتب عليه، فهو عبث وسخافة».

«إنما الدستور كتاب الأمة ومظهر إرادتها وحدها، لا يحق لفرد كائنًا من كان أن يهدم الدستور أو يدعى إعادته، إنما الدستور لكم إذا أردتموه وكانت إرادتكم حديدية أشد صلابة من تلك اليد الحديدية التى حطمته (هتاف عالٍ بحياة الدستور)».

«أستمحيكم عذرًا، فلقد أُخذت على غِرَّة منى فتبسطت فى التدليل والاستنتاج كمحام ونسيت إنى لم أرجع إلى مكتبى بعد (ضحك) ولكن لا من وجهة المحاماة ولا الشرع والدستور ولا السياسة يمكن أن يُقال إن الدستور رهن

مشيئة الأفراد يهدمونه كما شاؤوا وشاءت لهم أهواؤهم أو مصالحهم (فليحى الدستور فليحى فخر الشباب)».

«انظروا كم تأخرنا! كانت حفلاتنا قائمة قاعدة على طلب الاستقلال وإذا بنا وقد انصرفت جهودنا عن الكثير إلى القليل؟ أليس من نكد الدنيا أن المستعمرين أو بعضهم أصبحوا يستكثرون عليكم ما تستقلون؟ أضرب لحضراتكم مثلاً من تلك الدعاية السيئة التى كانوا ينشرونها فى بلد الإنكليز».

«قلت إن الأزمة ليست دستورية فقط بل هى وطنية أو بالأحرى أدبية تمتد إلى سمعة البلاد السياسة والأدبية معًا، فلقد كان من نتائج تعطيل الدستور أن الوزارة سعت إلى تبريره عند من تستند عليهم. فقام دعاتها من مصريين وإنكليز يتهمون هذه الأمة المسكينة بأنها أمة جاهلة تحتاج إلى إرشاد وقوامة من حكامها. نشر واحد منهم ذلك فى جريدة المانشستر جارديان (أصوات: البصمجى عبود واخدها مقاولة. وضحك كثير).

وكان أصدقاء هذه الوزارة من مراسلى بعض الجرائد الاستعمارية يكتبون إلى جرائدهم بأن المصريين أثناء احتفائهم بمحمد محمود باشا كانوا يهتفون: لتحى اليد الحديدية (أصوات: كذبوا) ولكن ما قولكم فى القراء من الأجانب الذين لا يعرفون عنا إلا ما يقرءُونه فى تلك الجرائد؟ ما الذى يعتقدونه فى رجولتنا وكرامتنا، وكيف يقدروننا حق قدرنا؟! قد سكت المظلوم على ظلم أحاق به، ولكن ليس من المفهوم أن يقبّل المظلوم اليد التى تبطش به، أو يهتف مرحبًا بصاحبها، فلا بدع إذا ما اتهمنا الأجانب بما ليس فينا، وعيَّرونا بما يُفترى علينا، ولقد حاولت أن أرد على تلك المفتريات فى الجريدة التى نشرتها ولكنها رفضت، ولا غرابة فالرد يتعارض مع مصلحتها وليس لى أن ألومهم فهم يسعون لمصلحة بلادهم، على أن كثيرين منهم ممن ينتمون إلى مختلف الأحزاب فهموا حقيقة الأمر وأدركوا مبلغ حقنا فى دستورنا واستقلالنا وليت هذه الوزارة تفهم ما فهمه الأجانب عنا».

«ولقد ظهر أثر هذه الدعاية المزيفة فى الأسئلة التى وجِّهت إلىَّ من بعض الرجال المسؤولين فى الحفلات التى أقمناها فى إنكلترا، فقد سألنى أحدهم: كيف تستحقون الدستور وأنتم أمة جاهلة فى مجموعكم باعتراف كُتَّابكم وأهل الرأى فيكم، وأن عدد المتعلمين لا يزيد على خمسة فى المائة؟ فأجبته بما يتفق

مع الحقيقة وهو أن فى مصر نحو ٨٠٠,٠٠٠٠ طالب وأن مجلس النواب هو الذى قرر التعليم الإلزامى فى البلاد، ولن تنقضى عشر سنوات حتى يصبح التعليم عامًا وتبلغ مصر فى هذا الأمد القصير ما لم تبلغه فى مدى خمسين عامًا من سِنِى الاحتلال. أما الفلاحون الذين لا يعرفون القراءة والكتابة فلا ينقصهم ذلك الذكاء الفطرى العجيب الذى امتاز به المصرى فى جميع أدوار التاريخ، وليس أكثر دلالة على ذلك من مقدرة الفلاح على إدارة شؤونه الاقتصادية الزراعية مما كان موضع دهشة كثيرين من المحتكين به من الأوروبيين منا؛ فضلاً عن نمو الشعور الوطنى فى أوساط الفلاحين واهتمامهم العظيم بالشؤون السياسة والانتخابية، وسألنى آخر ـ وكان قد استقى معلوماته من مصدر مصرى: أحقًا أن الوزارة الوفدية قد فصلت الموظفين الإنكليز واستعاضت عنهم بأجانب من جنسيات أخرى؟ فأفهمته أن كل موظف إنكليزى ترك الخدمة المصرية قد استبدل بمصرى، وليس صحيحًا ما يخالف ذلك».

«لقد قمنا بشىء من الواجب علينا فى نشر الدعوة لخدمة القضية المصرية، قضية الاستقلال والدستور، ولا إخالنى فى حاجة إلى الرد على دعوى الوزاريين من أننا طلبنا تدخل الإنكليز، عجيب هذا! ولكن أليس أعجب من هدم الدستور لإنقاذه فلقد كتبنا وخطبنا ونادينا فى كل مجال ومقال مطالبين بمنع التدخل فى شؤوننا الداخلية وبحقنا فى تقرير مصيرنا، واستكمال استقلالنا ومن أجل ذلك مددنا ونمد يد الصداقة على أن نكون أحرارًا لا عبيدًا، أسيادًا لا مَسُودين، لأن الصداقة الحقيقية لا تقوم إلا على قاعدة الاحترام، ولا احترام من غير مساواة (ليحى مكرم عبيد)».

«إخوانى:»

«بعدما ابتُليت الأمة بوفاة زعيمها المبرور رحمه الله رحمة واسعة وأسكن روحه فى جنانه وفى قلوبنا جميعًا، وكان من علامات لطف الله بنا أن أتاح لنا خليفة لسعد رئيسًا تجمعت فيه حقًا كل صفات الرياسة، حماسة فصلابة، فحكمة فوداعة، رجل من الشعب وإليه، لا يسمو عليكم ولا على مصرى بسؤود بيته؛ بل بمجد وطنيته (أصوات: ليحى النحاس باشا ليحى الرئيس المفدى)».

«بدأ مصطفى النحاس بما يجب أن يبدأ به كل رئيس يقود نهضة وطنيته».

«بدأ بتضحية نفسه وانتهى إلى رياسة أمته ولقد حاولوا أن يكيدوا له كما كادوا لسعد. ولكن لمصطفى حام هو الله، وسياج هو الأمة، تباركها وطنيتها وعلت كلمتها. وهو الآن يبذل دم قلبه فى الدفاع عن حرية بلاده والذود عن دستورها، ولو دريتم ما ضحى ويضحى لعجبتم. ولكن خير تضحية هى التى يجهلها الناس وتجهل نفسها. كما أن خير وطنية هى التى لا تبغى جزاء بذكرها؛ فإنما الوطنية جزاؤها فى إنكارها على أهلها. فهى وطنية لوجه الله والوطن. ولا تعجبوا من إنكار الوطنية على ذويها: فإن الناس ينكرونها إما لأنها لا تتوافر فى شعورهم فلا يفهمونها، أو لا تتفق مع مصالحهم فلا يريدونها (هتاف)».

«ثقوا أن النحاس باشا الذى ترأس الوفد بعد سعد هو خليفته حقًا لا فى مجد الرياسة فقط بل فى ذلها. ولكنه ذل أحلى من الشهد (هتاف: ليحى النحاس باشا)».

«ولئن فقدنا سعدًا فعزاؤنا فى شريكة حياته، ورفيقته فى جهاده فهذا بيت الأمة لا يزال مليئًا بها، عزيزًا بشخصها، وسيبقى كعبة القاصدين المجاهدين، لأن روح سعد قد تمثلت فى أمّ المجاهدين، أم المصريين (أصوات: فلتحى أم المصريين) لقد أطلت عليكم الكلام (أصوات: كلا كلا: حتى مطلع الفجر)».

«أراد الرئيس ـ حفظه الله ـ وإخوانى أعضاء الوفد الكرام أن يندبونى لتلك المهمة الوطنية فى أوروبا، وكلكم تعلمون أن هذه المهمة قد لاقت من شتائم ما يشرفها. ولكن يشرفنى أن أطلعكم على بعض تفصيلاتها ما دمتم تريدون المزيد، فقد كانت بداية مهمتى أن أحمل معى أوراقًا بإمضاء الرئيس الجليل كان قد أعدها ليرسلها إلى جميع ممثلى الدول فى ميثاق «كيلوج» بحق مصر فى أن تشترك فى ذاك الميثاق، محتجًا احتجاجًا قويًا أبيًا على تلك التحفظات التى تحفظت بها إنكلترا بشأن استقلالنا. وقد نشرت الصحف الفرنسية هذا الاحتجاج وتكلمت عنه طويلاً مما كان له أثر بالغ فى النفوس سيما وأن أميركا أرادت وقتئذ أن تعقد مع مصر اتفاقًا خاصًا بصفتها دولة مستقلة. وكان النحاس باشا أول من أبرق إلىَّ فى باريس يخوِّلنى أن أعلن باسم الوفد أن مصر ترحب بهذا الاتفاق. وكانت الوزارة المصرية والصحف الناطقة بلسانها ساكتة وقتئذ سكوت أهل الكهف لا تبدى ولا تعيد، والصحف الاستعمارية تحتج وتقول صراحة إن الحكومة المصرية لا ترغب فى هذا الاتفاق ولكن لما جاءت أميركا بسلطة يدها

لم يَرَ الإنكليز إغضابها، فعرض الاتفاق على مصر إذ لم يكن بُد من عرضه، وكان الفضل لرئيس الوفد واحتجاجاته وتلغرافاته التى سلمناها إلى المستر كيلوج ومندوبى الدول ونشرت الصحف شيئا كثيرًا عنها وكلكم تعلمون ما سبق أن أنبأكم به دولة الرئيس من أن مسألة ميثاق كيلوج كانت من الأسباب التى أدت إلى سقوط الوزارة النحاسية، فلقد أراد الرئيس أن يحتج بطريقة رسمية بصفته رئيسًا للوزارة المصرية على التحفظات الإنكليزية فكانت خطوة جريئة لا يخطوها إلا أمثال سعد وأمثال مصطفى (ليحى الرئيس الا حليل. ليحى النحاس باشا)».

ولم يكتفِ بذلك بل دارت مخابرات رسمية بين وزارة النحاس باشا والسفارة المصرية فى واشنطن مما لا حاجة بى إلى تفصيله؛ مما أدى إلى سقوط الوزارة فعلاً، سيما وكانت هناك مسألة مياه النيل إذ لم يُرِد النحاس باشا أن تكون وزارته وزارة جبل الأولياء!

ثم بعد أن قمت بمَهمَّتى هذه وكان أثرها كما ذكرت إذ عُرض على مصر هذا الاتفاق الخاص لتمضيه، ذهبت إلى ألمانيا فى الوفد البرلمانى وكان الفضل لإخوانى فيما أدوا من خدمات قيمة كان لها نصيب كبير ولم يكن معى سوى مظهر الخطبة، وكنا كلنا كتلة واحدة فى العمل على اكتساب قرار من المؤتمر البرلمانى باستهجان الدكتاتورية فكان قرارًا حاسمًا فى دلالته وبالغًا فى مغزاه.

«ثم ذهبنا إلى إنكلترا وعهدى بها حديث ويكفى أن أختم كلمتى (أصوات: لا، لا) أعدكم أنى سأحضر إلى الإسكندرية فى أول فرصة».

سادتى

«إن نشر الدعوة من أسس حركتنا السلمية فالحركة المصرية لم تقم على عنف، وإنما قامت على عزم هو عزم الرجال، هذا مبدؤنا لا نحيد عنه قيد شعرة، ولا تنسوا أن من أسس هذه النهضة أن تنشر الدعوة وليس فى ذلك معنى الاستجداء، فالحقوق لا تستوهب، والحرية لا تمنح. إن فى نشر دعوتنا على العالم إذاعة لحقنا وتأييدًا لمبدئنا. الإنسانية كتله واحدة تقوم على التضامن لا التنابذ، ومن واجبنا أن يفهم الإنسان أخاه الإنسان، إن من يطلب حقًا لنفسه لا يعتدى على حق غيره».

«رأيتم أن نشر الدعوة ضرورى. ولكن ليس نشر الدعوة مقصورًا على البلاد الأجنبية. بل عليكم أولاً أن تنشروا الدعوة فيما بينكم وبين إخوانكم، فهذا هو

الواجب الأول لبلادكم، واذكروا ما قاله (نلسُن) وقد كان على أبواب النصر!، كما نوشك أن نكون. فقد أرسل إلى رجاله قُبيل وفاته قائلاً لهم: «إن إنكلترا تنتظر من كل إنكليزى أن يقوم بواجبه وكذلك مصر تنتظر من كل مصرى أن يؤدى واجبه فى ذلك الوقت العصيب. إن مصر لتُحتضَر إن لم تهبوها من عصير قلوبكم، وثمار جهودكم».

«أما الوزراء، فهل آن لهم أن يرجعوا إلى نفوسهم، ويتقوا الله فى أمتهم، وأن يفهموا أن ما يدَّعونه من حديث الإصلاح إنما هو وهم باطل لا يخدع أحدًا. فوالله لو تفجرت الأرض خيرًا وجرت الأرزاق بحرًا، لما أغنانا كل ذلك عن الدستور فتيلاً، وما رضينا بغير الاستقلال بديلاً».

«لهم دينهم ولنا دين. والله ولى الصابرين. ألا إن النضال مثابرة وثبات، والآخرة للمتقين».

تعليق السياسة على الخطبة

«وقد كتبت السياسة ردها على هذا الخطاب تحت عنوان « رد مضحكات آخر طرد من أوروبا»، قالت:

«كما أن فى الحياة النيابية ما يحزن، كذلك فيها ما يضحك. وكما أن بين الممثلين من يذرف نظارتهم العَبَرات، فمنهم من تتفتح أشداق سامعيهم حتى ليقهقهون. وقد أراد الله للأستاذ وليم أن يكون من الطراز الأخير. وإنَّا لنهنئه بذلك ولنحمد له القدر بما حباه من هذه النعمة. فرجل فى شبابه وفى زهوه، وفى حبه نفسه، يجب أن يثير عند الناس المسرَّة إلى حَدٍّ الضحك وهو قد صنع من ذلك الشيء الكثير حين مُقامه بإنكلترا. وهذا هو ما كاد يصل إلى مصر حتى بدأ يقوم بهذا الدور بين المصريين. وأبدع ما فيه أنه يقوم به على صورة جدية تدل حقًا على أنه تعلم فى إنكلترا. فلقد سمعنا كثيرًا من المهرجين الفرنسيين والمصريين وغيرهم إذا قالوا نكتة أعجبت الجمهور فضحك منها كانوا هم أسبق من الجمهور لرفع الصوت بالضحك، أما المهرجون الإنكليز فيكاد جمهور السامعين ينفجر بالضحك العالى رغم تعود الجمهور الإنكليزى السكينة بينا هم يقفون وكأن لا شىء فيما صنعوا يُضْحك أو يوجب الابتسام، فهم لذلك يحتفظون بمظهر الجد وسط انفجارات الضحك بالغة ما بلغت قوتها وشدتها».

«ما كاد الأستاذ وليم يصل إلى مصر حتى أراد أن يدخل المسرَّة على المصريين بما يحدثهم عنه من دستورهم واستقلالهم. استمع له حين يقول:

«أما تعطيل الدستور فإذا رجعتم إلى سببه ونتائجه فمعناه الظاهر هو تعطيل وجود الأمة لا أكثر ولا أقل!! (كذا) لأنه إذا كانت الأمة لا تستحق دستورًا لمدة ثلاث سنوات قد تمتد إلى أجل غير مسمى فهى من باب أولى لا تستحق استقلالاً. لأن أمة لا تؤتمن على شؤون أهلها لا يمكنها أن تستقل بشؤون الأجانب النازلين فى بلادها» فما معنى هذا؟ ما معنى تعطيل وجود الأمة لا أكثر ولا أقل؟ وهل كان وجود الأمة معطلاً يوم كانت الحماية معلنة على مصر فقامت تطلب رفع الحماية فرفعت هذه الحماية وأعلنت مصر نفسها دولة مستقلة ذات سيادة؟ وهل كان وجود الأمة معطلاً سنة ١٩٢٨ حين كان الأحرار الدستوريون لا يزالون يرجون فيكم بقية من حكمة أو حسن تصرف إذا عادت الحياة النيابية وعادت الحياة النيابية؟ أو هل حياة إيطاليا معطلة لأن الفاشست قاموا بالحكم فيها سنة ١٩٢٢ وهم أقلية فأنقذوها من الفوضى ورفعوها إلى أول صف بين الأمم؟ ولكن أتريد أن تعرف ماذا يعنيه السيد وليم بأن وجود الأمة معطل؟ هو يعنى أنه هو وأصحابه معطلون من أن يكونوا وزراء، وهنا موضع النكتة. فما دام النحاس باشا والأستاذ وليم أسوأ وزراء فوجود الأمة معطل. أليس هذا مضحكًا حقًا؟».

ومضحك أيضًا أنه إذا كانت أمة لا تستحق دستورًا فهى من باب أولى لا تستحق استقلالاً فلم يقل أحد إن مصر لا تستحق دستورًا. وليس معنى إيقاف الحياة النيابية إلى زمن لتطهير طريقة الانتخاب ممن يسيئون حكم الأمة ويفسدون مرافقها أنها لا تستحق الدستور. ولكن هَبْ جدلاً يا سيدى وليم أن أمة من الأمم لا تستحق دستورًا فكيف يمكن أن ينتج عن هذا أنها لا تستحق استقلالاً؟ إن الذى نعرفه نحن وقلناه وقاله غيرنا أن الاستقلال حق طبيعى للأمم. وسيان أبلغت هذه الأمة الدرجة السامية من الحضارة أم كانت ولا تزال ولما تبلغ هذه الدرجة فى الاستقلال حقها هى وليس لأحد أن يسلبها إياه. والأمم التى كانت يومًا ولا تزال مستقلة فى الماضى عاشت أجيالاً وأجيالاً من غير دستور أو حياة نيابية. وعظمة فرنسا فى القرن الرابع عشر لم تكن وليدة دستور كالذى تكلم عنه السيد وليم لأنه لم يكن معروفًا يومئذ. فما صلة الدستور

بالاستقلال إذن؟ وهل كانت تركيا قبل سنة ١٩٠٨ ذات دستور برغم أنها كانت مستقلة وكانت إمبراطورية؟ ويومئذ كان الأجانب فيها كما هم اليوم فى مصر ولم يقل أحد من الناس إنها كانت خاصة لحكم الأجانب فيها لأن حياتها النيابية لم تكن موجودة.

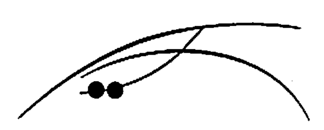
واسمع أيضًا حكم السيد وليم: إذا جاز لأفراد أن يهدموا الدستور وجاز لهم أن يعيدوه فما الذى يمنعنى أنا وأنت غدًا من هدم الدستور الذى أعاده محمد باشا محمود؟ وإذا جاز هذا لمحمد باشا محمود وزملائه فلِمَ لا يحق لغيرهم وهكذا دواليك؟ أى دستور هذا، إنه لا يستحق الورق الذى يكتب عليه. إنما الدستور كتاب الأمة ومظهر إرادتها وحدها، لا يحق لفرد كائنًا من كان أن يهدم الدستور أو يدعى إعادته. إنما الدستور لكم إذا أردتموه وكانت إرادتكم حديدية أشد صلابة من تلك اليد الحديدية التى حطمته (هتاف عالٍ بحياة الدستور)». كذلك تذكرت جريدة الوفد وجريدة الوفد نفسها تكتب فى العدد عينه - لصاحب السعادة الكاتب الكبير صاحب الإمضاء - مقالاً ختمه العلامة (ن) بما نصه: «الذين يحرضون الأمة على الثورة أو الهياج بما يكتبون فى جريدتهم السياسة (كذا! نحن نحرض على الثورة؟) هم أعداء للأمة فى ثياب أصدقاء فبئس ما يصنعون». ويقول العلامة «ن» أيضًا: «لا يمكن أن يكون هذا السكون السائد دليلاً على الرضاء بالحالة الحاضرة التى لا يرضى عنها إنسان منزَّه عن الأغراض. فهل نستطيع التقريب بين كلام (ن) وخطبة (و) من غير أن نضحك. وإلا فما هى الإرادة الحديدية الأشد صلابة من اليد الحديدية التى عطلت الدستور والتى يجب أن يكون مظهرها كإرادة حديدية؟ السكون السائد كدليل لعدم الرضاء. ثم ما معنى قول السيد وليم إن الدستور الذى يعطل ويعاد بمعرفة الحكومة لا يستحق الورق الذى يكتب عليه؟ هل يقصد - حفظه الله - أن الدستور يجب أن يُنتزع انتزاعًا بأن تسود السكينة؟ أو يريد من الحكومة التى أوقفت الدستور أن لا تعيده إلا إذا قامت فى البلاد ثورة، ولو رأت هذه الحكومة أن طريقة الانتخاب وجو البلاد أصبحا يمكِّنان من تمثيل الأمة تمثيلاً صحيحًا. الحق أن الرفيق وليم يريد أن يقول شيئًا ويخشى أن يقوله لأنه يريد أن يرجع إلى مكتبه ويرجو أن يجد فيه خيرًا كثيرًا. هذا والسيد وليم - حفظه الله - من كبار المجاهدين الذين يعرفون التضحية فى سبيل رأيهم إلى أبعد حدود التضحية!!! أليس كذلك!

وأخـيـرًا يفـرض السـيـد وليم أن أية حـكومـة إنكليـزية أرادت أن تدخل فى مفاوضات سياسية مع الحكومة المصرية بشأن استقلال مصر وتحالفها مع انكلترا أفتعتذر الحكومة الحاضرة بتعطيل البرلمان، أم تعيد الحكم النيابى وتصبح الأمة مستحقة للدستور فى يوم وليلة؟ فتح الله عليك يا سيدى. وهل كان فى البلاد دستور أو برلمان أيام محادثات الوفد الأولى مع لجنة ملنر وأيام مفاوضات الوفد الرسمى مع لورد كرزن؟ وهل يرى السيد وليم أخيرًا أن ممكنًا اتفاق مصر وإنكلترا اتفاقًا غير مرفوض من أساسه ونصوصه؟ إن كان يبشرنا بذلك بعودته من إنكلترا فله «الحلاوة». ومصر وإنكلترا تكونان مدينتين له بالخير الوفير؛ لأنه فكر يومًا ما فى أن مصلحة المصريين جميعًا لا فرق بين طائفة وطائفة أن يتم بينها وبين إنكلترا اتفاق.

■ ■ ■

الفصل الثانى

زيارة الوزراء للقليوبية



كان حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا قد قبل دعوة أهالى القليوبية لزيارة مدينتهم، وكانوا قد أعدوا له سرادقًا كبيرًا بمدينة بنها (عاصمة المديرية) ولكن يظهر أن ما لاقاه فى كثرة انتقاله من تعب وجهد قعد به أن يقوم بنفسه لهذه الزيارة، فأعد خطبته وأناب عنه صاحبَى المعالى الدكتور حافظ عفيفى بك وزير الخارجية وعلى ماهر باشا وزير المالية فى هذه الزيارة على أن يقوم أولهما بإلقاء الخطاب.

وفى يوم ٩ ديسمبر كان قد حل الركب الوزارى فى مدينة بنها بعد أن شق بالسيارة الطريق بين القاهرة وبينها، وكانت مظاهر الابتهاج والترحيب على جانبَى الطريق تقوم بها طوائف الأهالى.

وبعد أن سمع الوزراء خطب الداعين، قام معالى وزير الخارجية وألقى خطبة رئيس الوزراء التى نقتطف منها ما يلى:

....

جبل الأولياء

«أيها السادة»

«لقد سبق لى أن أشرت إلى الأدوار التى مر بها أحد مشروعات الرى الكبرى وأعنى به خزان جبل الأولياء، وأبنت مقدار الحاجة إلى إقامة هذا المشروع مؤكدًا أنه سيكون عملاً مصريًا فى إنشائه وصيانته وموازناته بعد الاتفاق على تعويض المصالح المحلية التى يمكن أن يمسها المشروع بصدرها.

وإنى قوى الأمل بعد الذى قدمته من بيانات أنكم تشاطرون الحكومة رأيها وتثقون بأنها عاملة على ما فيه زيادة رفاهيتكم بزيادة الماء اللازم لزراعاتكم

الحالية وللتوسع الزراعى فى المستقبل، ومع اعتقادى بأنكم لن تأخذوا بقول من يتبرعون بالشبهات يلقونها هنا وهناك ابتغاء تضليل البلاد عن مصلحتها والحيلولة بينها وبين تحقيق أغراضها ما دام أن تحقيق هذه المصلحة سيتم على غير أيديهم. فإننى مع هذا الاعتقاد ومع هذه الثقة التى تولونها حكومتكم القائمة، أذكر لكم أن لجنة سنة ١٩٢٥ الدولية التى أُلِّفت فى الأصل للبحث (من جديد عن التماس طريقة لتسوية مسألة التوسع فى رى أراضى الجزيرة بالسودان) ما كان لها ولم يكن فى إمكانها القيام بهذا البحث دون أن تعرض لنظام الرى القائم من جهة، ولما تنوى الحكومتان القيام به فى المستقبل القريب من جهة ودون أن تحرص على مصلحة مصر وحقوقها الحالية ومطالبها المستقبلة على السواء. لذلك كان القول بقبول توصيات هذه اللجنة دون الارتباط بالتقرير المفصل لهذه التوصيات محل إنكار الفنيين جميعًا، وإلا أحسب أن واضعى التقرير أنفسهم يقولون بإمكان الفصل بين التقرير وبين هذه التوصيات.

وليس هذا الفصل بعد الحصول من الوجهة الفنية كما يقول المهندسون فقط، ولكنه ضار بمصلحة مصر نفسها، لأن تلك التوصيات أباحت التوسع فى زراعة الجزيرة ولكن التقرير نفسه تناول مسألة هذا التوسع وقرر لمصر إزاءه حقوقًا تقابله لا يمكن إغفالها مطلقًا.

وقد عالجت اللجنة اختصاصها وفسرت الكتب التى تبودلت بين فخامة المندوب السامى ودولة رئيس مجلس الوزراء فى يناير سنة ١٩١٥ وقارنت بين عملها وعمل اللجنة التى أُلِّفت فى سنة ١٩٢٠، وخرجت من ذلك بقولها: «أما اللجنة الحالية فلم تبلغ مهمتها هذا المبلغ من التخصص إذ لم يطلب منها سوى أن تقترح أسلوبًا للرى تراعى فيه كل المراعاة حقوق مصر ومصلحة مصر، فهى على هذا قد أطلقت من كل قيد فى اختيار ميدان عملها وتجديد وجهة أبحاثها ومدى هذه الأبحاث والمنهج الذى تسلكه فى وضع قراراتها».

لذلك كان القول بأن اللجنة لم تعالج مشروع جبل الأولياء أو لم تكن مطالبة بالبحث فيه غير مطابق لما حدث فعلاً. وما كان فى وسع اللجنة أن تنقل قرار مجلس الوزراء القاضى بإنشاء هذا الخزان وقناطر نجع حمادى؛ خصوصًا وأن اللجنة تعترف فى تقريرها بأن القرار المشار إليه ساعدها فى الأخذ بآراء معينة وصلت بها إلى نتائج محددة. وليس عندى شك فى أن اللجنة ما كانت لتصل إلى

ما وصلت إليه من نتائج وتوصيات لولا قرار الحكومة القاضى بإقامة خزان جبل الأولياء وقناطر نجع حمادى.

وقد قالت اللجنة: «وهناك مسألة أخرى عامة تستدعى أن يفصل فيها توطئة للبحث المستفيض فى الموضوع الذى تعالجه اللجنة، هذه المسألة هى هل سد جبل الأولياء يكون حكمه حكم ترعة الجزيرة سواء بسواء من حيث الأولوية فى الحق وإن لم يكن الأول فى السبق لعدم إنجاز شىء منه حتى الآن» وخرجت اللجنة من هذا التساؤل إلى نتيجة تتفق مع مصلحة مصر وقالت بعدم وجود ميزة لمشروع الجزيرة على مشروع جبل الأولياء فى الانتفاع بالزيادة فى إيراد اللجنة بل يُسوى بينهما فى حق الأسبقية. ويظهر أن اللجنة أحست فى ذلك الظرف وجود صعوبات محلية فى سبيل إنجاز خزان جبل الأولياء؛ لذلك نصحت السودان بتسهيل إقامته.

هل بعد ذلك يمكن أن يقال إن اللجنة المذكورة لم يطلب منها أن تبحث شيئًا متعلقًا بخزان جبل الأولياء ولا بغيره من مشروعات الرى الأخرى الخاصة بمصر؟ وكما قال عثمان محرم باشا وزير الأشغال السابق «ولا يمكن للفنيين أن يوافقوا على أن السماح بالتوسع الزراعى فى الجزيرة من أول سنة ١٩٢٩ لم يكن ملحوظًا فيه جبل الأولياء ونجع حمادى» وإن علة التأخير للسنة المذكورة كان لتوقع الانتهاء من إقامة المشروعين، وهل يمكن بعد ذلك لأى مهندس أن يقول بالفصل بين التقرير وبين التوصيات كما يقول سعادة الباشا المشار إليه!

على أن وزارة الأشغال تذهب إلى حد أن إغفال خزان جبل الأولياء عند تناول تقرير اللجنة الدولية المذكورة ضار بمصلحة مصر، لأن التاريخ الذى حددته اللجنة لوجوب انقطاع السودان عن الانتفاع بمياه النيل الأزرق لوحظ فيه حاجة مصر إلى المياه وتوسعها الزراعى على فرض وجود خزان جبل الأولياء والمهندس الذى يقول بإغفال هذا المشروع يرضى بنتيجتين ضارتين: الأولى حرمان مصر جزءًا من الماء الزائد أيدته اللجنة بتوصياتها، والنتيجة الثانية هى تمكين الجزيرة من السحب إلى ما بعد أول يناير، وكلا الأمرين ضار بمصلحة البلاد.

«أيها السادة:»

«إن الأمر الجوهرى فى هذا الشأن وفى غيره من الشؤون المتعلقة بالرى، هو حاجتكم إلى المزيد من المياه حاجة تحسونها أنتم وتألمون لعدم معالجتها. وهذه

الحكومة قد أخذت على نفسها أن تحقق مطالبكم، عاملة على توفير أسباب الثروة وزيادة الإنتاج مهما هوَّش عليها المهوِّشون.

السياسة الخارجية

«أيها السادة»

إذا كنا نبذل كل ما يتسع له الجهد فى سبيل الإصلاح الداخلى فإن للشؤون الخارجية أيضًا من مساعينا أوفى نصيب، ولقد بودرنا فى أول عهدنا بالوزارة بميثاق السلام فلم نعترف لأحد بتحفظات فى شأننا بل لقد وقعناه كما وقعته سائر الدول التى تشعر بحقها وسيادتها فى الوجود. وإنكم لتعلمون أن مصر ترزح من زمان بعيد تحت عبء الامتيازات الأجنبية هذه الامتيازات التى كثيرًا ما غلت يد الحكومات المصرية المتعاقبة عن العمل، وحالت فى المواطن المتعددة دون ما تدعو إليه مطالب الأمة فى وجوه الإصلاح.

ولقد ذاكرت الحكومة الدول ذوات الامتيازات طالبة إليها إجابتها إلى عقد مؤتمر للنظر فى تعديل بعض المواد فى قوانين المحاكم المختلطة، بحيث تُدْخل فى اختصاصها الأحكام الرادعة فى بعض الجرائم التى يرتكبها الأجانب وبخاصة ما يتعلق منها بالآداب العامة والاتجار فى المخدرات. وقد رأيتم أنه برغم ما تبذل الحكومة من جهد عنيف فى مقاومة هذه العناصر فإنها مازالت تفشى إلى المساكين فتتلف أموالهم وتودى بعقولهم وتسرع فى آجالهم، ولا سبيل إلى حسمها بتاتًا ووقاية أبناء الأمة شرورها مادامت القوانين على المتجرين فيها من الأجانب غير رادعة والأحكام فى جرائمها غير رادعة.

وإنه ليسرنى أن أبلغ حضراتكم أن ما يحول من الروح الطيب فيما انتهى إلينا للآن من إجابات بعض الدول يبشرنا بأننا بالغون فى القريب تلك الغاية إن شاء الله.

وإننا لواثقون، أيها السادة من أن الدول لا تُحْجم عن إلغاء ما لرعاياها من الامتيازات فى مصر حبًا فى الأثرة أو رغبة فى التعدى على سيادة الدولة، أو التمكين لرعاياها من عدم الخضوع للنظام، وإن مصر المعروفة من قديم بإيثار الضيف والحفاوة به! والتى تعمل فى جديدها جاهدة على الأخذ بأعلى مطالب الحضارة فى كل نواحى الحياة، والتى تعد العاملين المجدين من الأجانب النازلين فيها عنصرًا قويًا من عناصر ثروتها المادية والأدبية، لا تعتقد أن تتشبث منها الدول بنظام عتيق قُضى عليه فى كل مكان.

ولقد وفّقت الحكومة المصرية فعلاً إلى توقيع معاهدة مع الحكومة الإيرانية، انتهى بعقدها ما كان يتمتع به الإيرانيون فى مصر من الامتيازات استنادًا إلى المعاهدة التى كانت معقودة من قبل بين تركيا وإيران.

وتقوم المعاهدة الجديدة على أساس المساواة التامة فى المعاملة كما تعلمون. وقد نصت على تمتع رعايا كل من الدولتين فى أراضى الدولة الأخرى بحماية أشخاصهم وحقوقهم ومصالحهم أسوة بأهل البلد، وعلى حرية ممارستهم لجميع أنواع الصناعة والتجارة والحرف والمهن غير المحتكرة أو التى لا يختص بها الوطنيون دون الأجانب، ومن مناتجها المباشرة أن يُطبق التشريع المحلى على رعايا كل من البلدين فى البلد الآخر فى المسائل الجنائية والمدنية والتجارية والمتعلقة بالضرائب مع خضوعهم لجهات القضاء المخصصة للوطنيين، وذلك بعد أن كانت المحاكم المختلطة بمصر هى مختصة بالفصل فى القضايا المدنية والتجارية المتعلقة بالإيرانيين باعتبارهم أجانب. أما الأحوال الشخصية فالمحاكم المختصة فى كل من البلدين تطبق تشريع البلد الأصلى للمتقاضين. وبذلك تزول الصعاب التى كان يلاقيها المتقاضون فى التجائهم إلى المحكمة القنصلية الإيرانية فى مسائل الأحوال الشخصية، كما تنتفى أسباب الشكوى من عدم إمكان السلطات المصرية تنفيذ الأحكام التى تصدرها المحاكم الشرعية ضد الإيرانيين لمصلحة زوجاتهم المصريات؛ إذ كانت هذه الأحكام تظل حبرًا على ورق.

من ذلك ترون، أيها السادة، أن هذه المعاهدة قد ضمنت لمصر سيادتها التامة على فريق من الرعايا الأجانب ممن كانوا متمتعين بامتيازات لا تتفق وكرامة هذا البلد، كما ضمنت الجالية الإيرانية فى مصر لنفسها حقوقًا مساوية لحقوق المصريين.

وفوق ذلك، فقد أيدت هذه المعاهدة روابط الصداقة بين مصر وبلاد إيران وهى من أقدم بلاد الأرض حضارة.

وأشير إلى أن الحكومة المصرية تفاوض الآن فى عقد طائفة من المعاهدات التى يرمى بها إلى تنظيم علاقات مصر مع البلاد المختلفة، وأخصها بالذكر النمسا والمجر.

«أيها السادة»

«إن مهمتنا، كما حدثتكم، شاقة بقدر ما هى عظيمة. مهمتنا أن تبلغ مصر كل ما تطمح إليه من العظمة والقوة والثروة. وأن تعمل على إدراكها غايتها من

الاستقلال التام، ولن نصل بها إلى شيء من ذلك إذا كانت تعيش فى جو من التضليل والتغرير. وما كان لنا أن نسمح بتعطيل مرافقها، وابتذال كرامتها وفتورها عن السعى المنتج لاستقلالها؛ لأن فئة من أبنائها لا تعرف أن تستخرج الرزق ولا أن تنعم بالأبهة إلا إذا أخذت بالفتنة والتغرير».

الناس فى الفتنة بين خادع ومخدوع. أما المخدوع فوسيلتنا إليه ما يشهد بعينيه مما نقوم به من صادق العمل. وأما الخادع فلا حيلة لنا فيه إلا كفّ عدوانه على عقول البسطاء بالقوة القاهرة وهذا ما صنعناه وما نصنعه وما تأخذنا هوادة فيه لأننا نؤثر مصر على كل اعتبار. فإذا رأيتم منا شدة على كل من ينحرف عن نهج الاستقامة فهى لمصر لين ورخاء. وإذا حسبتم فى بعض ما نقوم به لردع حملات التضليل قسوة فهى على الوطن برد وسلام.

ولقد كان نجاحنا بتوفيق الله فوق ما كنا نقدر، وها أنتم أولاء تشهدون دليله الواضح فى هذه الجموع التى تزخر لا للحفاوة بأشخاصها ولكن للحفاوة بأعمالنا.

إننا عملنا وسنعمل دائمًا بكل ما فينا من قوة على توطيد النظام، ففى ظل النظام نستطيع أن نمضى فى مشروعات الإصلاح إلى تمامها. وفى ظل النظام نستطيع أن نرفع مستوى العلم والأخلاق والآداب إلى الحد الذى يكافئ، اسم مصر. وفى ظل النظام نستطيع أن نعيد الحياة النيابية عزيزة كفوًا لكرامة البلاد. وفى ظل النظام نستطيع أن نقنع الدول بأننا غير أهل لما فرضته علينا لرعاياها من الامتيازات. وأخيرًا فإننا لا نبلغ ما نبغى من استقلالنا التام بالتهويش والكلام، وإنما نناله بالعمل المنتج فى ظل النظام.

أسأل الله تعالى أن يسدد خطانا وأن يُنجح مسعانا وأن يوفقنا جميعًا، كلٌّ من ناحيته، إلى العمل الجاد على استقلال مصر التام وتبوُّئها بين أمم العالم مكانًا كريمًا فى ظل حضرة صاحب الجلالة ملكها، باعث نهضاتها والساهر على أمنها ورفاهيتها مولانا فؤاد الأول حفظه الله.

وقد علقت الصحف النصيرة على هذا الخطاب بالمدح والثناء بل بالمباهاة والافتخار. أما جريدة الوفد (كوكب الشرق)، فقد ناقشها فى مقال يقول فيه[1]:

---

(١) كوكب الشرق فى ١١ ديسمبر.

ونحن إذا عالجنا فى هذا المقال بعض ما جاء فى تلك الخطبة، فإنما نعمل برغبة الوزارة نفسها ونجيب رئيسها إلى ما طلب فى مستهل خطابه بقوله:

«وإذ كان الوزير وكيلاً عن الأمة التى هى مصدر جميع السلطات وإذ كانت مهمته بذل كل ما يتسع له الجهد فى قضاء حاجاتها وتحقيق أمانيها فى كل نواحى الحياة العامة، فقد أصبح حتمًا عليه أن يراجعها فى المهمات ويستطلع رأيها فى العظائم».

ولا ريب فى أن أعضاء الوزارة الحاضرة ودولة رئيسها فى الطليعة لا ينكرون علينا أننا ننطق بلسان غالبية الأمة الساحقة، التى يريدون استطلاع رأيها فى المهمات والعظائم.

ولا ريب كذلك فى أنهم يعترفون معًا أن الصحف برلمان ثان لا سبيل إلى إقفال أبوابه، أو تعطيل جلساته، أو منع أعضائه من أداء واجبهم، فعليهم أن يسمعوا رأى الأمة من فوق منابر هذا البرلمان الثانى مادام رئيس الوزارة يقول فى خطبته: «وإن نفوسنا لتأبَى علينا أن نستبد بالأمر فى عطلة البرلمان».

ولقد كان رئيس الوزارة فى هذه الخطبة جريئًا مثل عادته فى كل خطبة ألقاها، ومن آثار جرأته فيها، نعته سياسة الوزارات الشعبية وبعبارة أكثر انطباقًا، الوزارات السعدية الدستورية، بأنها «سياسة الكلام»! أما سياسة وزارته أو برنامجها فهو أن «يوفى فى العالم مطالب الأمة، ويرفع مستوى الآداب والأخلاق فيها، ويحقق لها الاستقلال التام الذى لا تستطيع أن تعيش بدونه أمة لها ما لمصر من النهضة الحديثة ومن ذلك المجد القديم».

جميل هذا القول، المزوق المبهرج، يلقى على مسامع الناس لتخدير أعصابهم، واستجداء عطفهم.

ولكن هل يتفق هذا القول مع أعمال الوزارة الحاضرة! وهل تنطق هذه الأعمال بما يؤيده؟ أم القول «الثريا» والعمل «سهيل» فلا سبيل إلى التقائهما بحالة من الأحوال!

يمينًا أننا نريد ونود أن نصدق رئيس الوزارة فيما قال، ولكن الأعمال التى أتتها لا تجعل مع الأسف الشديد لهذا التصديق محلاً....

إن ظفر أمة غُلبت على أمرها حينًا من الدهر بحريتها تامة واستقلالها كاملاً يجب أن يسبقه تمهيد، وهذا التمهيد أهمُّه وأجلُّه أن تثبت للعالم جميعًا، أنها

أهل لأن تحكم نفسها بنفسها، وأنها جديرة بالحكم النيابى أسوة بغيرها من الأمم الراقية المستقلة حقًا.

ولكن الوزارة الحاضرة حالت بين مصر وبين إثبات استحقاقها للاستقلال بالقضاء على الحياة النيابية وتعطيل أحكام الدستور، ولا ندرى بعد ذلك كيف يوفق حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا بين قوله إن وزارته تعمل على تحقيق الاستقلال، وبين عمله الذى ينطق بأن المصريين غير جديرين بالحكم النيابى ولذلك عطلت وزارته هذا الحكم كما عطلت الدستور، وكما ضيقت الخناق على الحريات جميعًا.

لقد كان النظام النيابى حجتنا القائمة على استحقاقنا للاستقلال التام، فكيف تقضى الوزارة الحاضرة على هذه الحجة، ثم تمنى الشعب بتحقيق استقلاله الذى يصبو إليه والذى جاهد من أجله جهادًا شاقًا شريفًا لم يضنَّ فيه المال والنفوس والدماء.

وهل يساعد المنطق الصحيح الوزارة الحاضرة على تصديق الناس لما تتحدث إليهم عن الاستقلال، إذا كانت المقدمات تتفق مع النتائج التى تمنى بها الشعب؟

وهل الوزارة التى تقول إنها راغبة فى تحقيق الاستقلال حقًا تصف الدعاية «الاستقلالية» التى يقوم بها بعض أعضاء الوفد المصرى فى إنكلترا بالتهويش؟

وهل التهويش فى عرف الوزارة الحاضرة أن يحتج الأستاذ مكرم عبيد على الإنكليز بلغتهم وعلى أرضهم وفى مجتمعاتهم وبرلمانهم، على تدخل حكومتهم فى شئون مصر لأن هذا التدخل يتنافى مع الاستقلال، ولأنه اعتداء صارخ عليه؟

وهل التهويش فى عرفهم، أن يصارح الأستاذ مكرم بك عبيد الإنكليز بأن مصر تحتج على الإنكليز لأنهم ساعدوا على تعطيل دستورها وهو الثمرة الوحيدة التى جنتها من جهاد طال حتى اليوم خمسين عامًا؟

وهل التهويش أن يصرخ مكرم عبيد بملء عقيرته أن مصر لا ترضى بغير الاستقلال التام وأن كل اتفاق لا يؤدى إليه ولا يضمنه لا ينال منا قبولاً ولا ارتياحًا؟

نعم أن كل ذلك الذى يشرف أنبل المجاهدين فى سبيل بلادهم يُعد تهويشًا فى نظر الوزارة الحاضرة، بل هو يعد استجداء للحكم «لإمداد الشهوات الصغيرة بكل مطالبها على حساب مصالح البلاد؟!».

ولو كنت مكان صاحب الدولة محمد باشا محمود لما ذكرت الحكم الذى سبق حكمه الحالى إلا بكل خير؛ لأنه كان عضوًا عاملاً فى وزارته فله نصيب مما يقال فيه وعنه، سواء أكان طيبًا أم خبيثًا، ووقع السهام ونزعهن أليم.

وإننى أستميح القراء فى أن أنقل فقرة واحدة بحروفها من خطبة الوزارة، قالت:

«ألا فليقولوا هناك ما شاؤوا، ويسعوا ما اتسع لهم السعى، وليبذلوا هناك فى سبيل طمعهم كل ما يضن بيذله الكريم، فإنه لن يقدر لهم فى النهاية إلا الخيبة، فإن أمر الحكم هنا لا هناك... وأن لا سلطان علينا لأحد».

ويمينًا أننا نتمنى أن يكون «أمر الحكم هنا لا هناك» وأن لا يكون سلطان علينا لأحد لولا أن الواقع الملموس لا يؤيد هذا القول ولولا أن الناس جميعًا يفهمون أن أمر الحكم يكون هنا ما دام البرلمان قائمًا، فمن أعلى منبره تملى الأمة إرادتها، فتقيم وزارة ظفرت بثقتها وتأييدها، وتُسْقط وزارة حرمتها هذه الثقة والتأييد.

«أما فى العهد الذى تُسلب فيه الأمة سلطتها بتعطيل برلمانها ودستورها الذى نص على أنها «مصدر السلطات جميعًا» فبعيد حتى على أطفالنا أن يصدقوا «أن أمر الحكم هنا لا هناك وأن لا سلطان لأحد علينا».

وأخيرًا لقد كنت أحب أن يتنزه حضرة صاحب الدولة محمد باشا محمود فى خطابه الذى نحن بصدد منه، عن قوله، بأن السعديين يبذلون هناك، أى فى إنكلترا «كل ما يضن ببذله الكريم»، فقد خبر السعديين وعرفهم فما كانوا دائمًا إلا كرامًا، والذين ضنوا ببذل أقل شىء لا يتفق مع الكرامة فى أحرج أوقاتهم وفى أشد أزماتهم، فى أرض المنفى السحيق، وأمام المحاكم العسكرية والمشانق معلقة، وفى غيابات السجون.

إن الذين احتفظوا بكرامتهم فى كل هذه المواطن، وفى أحرج الأوقات - أوقات السلطة العسكرية الغَشُوم، لا يبذلون شيئًا لا يتفق مع هذه الكرامة فى عهد حكم هذه الوزارة التى لا تعتمد على سند قوى.

لقد نهض السعديون نهضتهم الوطنية كرامًا، وثق يا صاحب الدولة أنهم عاشوا وسيعيشون كرامًا، وسيموتون أيضًا كرامًا.

محاكمة النحاس باشا وزميليه تأديبًا

صممت الوزارة المحمدية فيما يظهر على محاكمة حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا وزميليه الأستاذين ويصا واصف المحامى ورئيس مجلس النواب المنحل وجعفر بك فخرى عضو المجلس أمام مجلس تأديب المحامين، فأعلنتهم النيابة بأنها أحالتهم على مجلس التأديب لمحاكمتهم بمقتضى المواد ٢٥ و٢٦ و٢٧ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩١٢ الخاص بلائحة المحاماة أمام المحاكم الأهلية، وهذا نص المواد المذكورة.

المادة ٢٥ ـ من أخلَّ من المحامين بواجباته أو خدش شرف طائفته أو حط من قدرها بسبب سيره فى أعمال حرفته أو فى غيرها يُجازى بالعقوبات التأديبية المبينة بعد:

أولاً ـ التوبيخ.

ثانيًا ـ الإيقاف لمدة لا تتجاوز سنة.

ثالثًا ـ محو الاسم من الجدول.

وزيادة على ذلك يسوغ لرئيس محكمة الاستئناف ورؤساء المحاكم الابتدائية ومجلس النقابة إنذارهم.

المادة ٢٦ ـ يكون تأديب المحامين من خصائص مجلس مؤلف من رئيس محكمة الاستئناف أو من ينوب عنه ومن ثلاثة من مستشاريها تعينهم الجمعية العمومية فى كل سنة ومن نقيب المحامين أو من عضو من أعضاء مجلس النقابة يندبه المجلس المذكور بدلاً منه.

المادة ٢٧ ـ تُرفع الدعوة التأديبية بمعرفة النيابة العمومية سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف أو رئيس محكمة ابتدائية أو مجلس النقابة.

وتُجرى التحقيقات بمعرفة النائب العمومى أو من يقوم مقامه أو بمعرفة وكيل من وكلاء النيابة يندبه هو لإجرائها.

تقرير الاتهام

قالت السياسة فى عددها الصادر فى ٢٣ ديسمبر ما يأتى(١):

---

(١) السياسة فى ٢٣ ديسمبر ١٩٢٩.

النحاس باشا وويصا واصف وجعفر فخرى بك
يُحالون على مجلس تأديب المحامين

انتهت النيابة العمومية من تحقيق قضية وثائق الأمير سيف الدين إلى إحالة كل من حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا والأستاذ ويصا واصف أفندى المحامى بمصر والأستاذ جعفر فخرى بك المحامى بالإسكندرية إلى مجلس التأديب؛ لمحاكمتهم بمقتضى المواد ٢٥ و٢٦ و٢٧ من القانون رقم ٦ لسنة ١٩١٢ الخاص بلائحة المحاماة أمام المحاكم الأهلية. وهذا نص قرار الاتهام:

تقرير الاتهام

نحن النائب العمومى لدى المحاكم الأهلية

«بعد الاطلاع على التحقيقات التى أجرتها النيابة العمومية بناء على البلاغات الخاصة بتصرفات حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا وويصا واصف أفندى وجعفر فخرى بك فى قضية رفع الحجر عن الأمير أحمد سيف الدين»

«وبما أنه مهما يكن من اختلاف بعض رجال المحاماة فى مصر عن مثله فى فرنسا وغيرها من البلاد التى نظمت فيها هذه المهنة لا يزال للمحاماة فى مصر شرف وقدر وتقاليد وواجبات يحميها القانون بالمادة ٢٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢».

«وأن من أول هذه الواجبات وأهمها أن يكون المحامى معتدلاً فى تقدير أتعابه»

«وأنه لذلك يكون طلب الأتعاب الباهظة والاتفاق عليها إخلالاً بكرامة المهنة وشرفها وأن هذا الإخلال يصبح خطرًا إذا كان يتصل بذلك الطلب والاتفاق معنى من معانى استعمال النفوذ واستغلال صفات أو أعمال لا شأن لها بالمحاماة

- تتهم النيابة العمومية:

١ ـ صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا المحامى بالقاهرة.

٢ ـ ويصا واصف أفندى المحامى بالقاهرة.

٣ ـ جعفر فخرى بك المحامى بالإسكندرية.

أولاً ـ أنهم طلبوا من وكيل نوجوان هانم والدة سمو الأمير أحمد سيف الدين المحجور عليه حين عرض عليهم المرافعة فى قضية رفع الحجر عن الأمير

المذكور - أتعابًا باهظة لا تتناسب مطلقًا مع قيمة العمل أو مع أهمية الدعوى واتفقوا معه على تلك الأتعاب.

«ثانيًا - أن الأتعاب على القضية وهى (١٣٢) ألف جنيه أو دون ذلك أو فوقه بقليل لا تستحق كلها أو بعضها عدا ألف وخمسمائة جنيه قُبضت مقدمًا إلا إذا حُكم للمحجور عليه برفع الحجر أو بالنفقة. ولما كانت الأتعاب فى الواقع جزاءً للعمل فيكون العمل يجزى إلا فى حالة كسب الدعوى ويكون الاتفاق على هذا النحو من الاتفاقات غير الجائزة وفرق بين أن المحامى لا يطالب صاحب القضية بأتعابه حينما يخسر الدعوى وبين أن يتفق على أنه لا يستحق أتعابًا إلا إذا كسب الدعوى.

«ثالثًا - أنهم، مع كثرة إشارتهم فى التحقيقات إلى أهمية قضية رفع الحجر وصعوبتها ومع أن المحجور عليه حر طليق وأنه محجور عليه لحالة عقلية، اتفقوا على المرافعة فيها دون التثبت من ظروفها ودون الاتصال بصاحب الشأن نفسه حتى لقد جرى الاتفاق على تلك الأتعاب الباهظة مع من لا يستطيع دفعها، وفى هذا إخلال بواجب الجد فى العمل.

«رابعًا - أنهم طلبوا من ذلك الوكيل أتعابًا خاصة بترتيب نفقة مساوية لمركز الأمير وثروته واتفقوا معه على تلك الأتعاب، مع أن هذا الطلب متصل بطلب رفع الحجر وجزء من إجراء ويفنى أثره فى آثار رفع الحجر - فهو لا يسوِّغ أتعابًا مستقله.

«خامسًا - أنه مع التسليم بجواز الاتفاق على أتعاب خاصة بذلك الطلب، فإن تلك الأتعاب باهظة لا تتناسب مطلقًا مع قيمة العمل أو مع أهمية الدعوى.

«سادسًا - أن الأتعاب المذكورة بالصورة التى رُتبت بها تكون نوعًا من الاتفاقات المحرمة على المحامين؛ فإنها مشاركة بالنصف تقريبًا فى موضوع النفقة وبنسبة العُشْر تقريبًا فى موضوع المبالغ المطلوبة عن المدة السابقة لترتيب النفقة.

«سابعًا - أنهم طلبوا تقدير ١٢٠ ألف جنيه أو على الأقل ٧٠ ألف جنيه نفقة للمحجور عليه مع أن الاتفاق فى هذا الطلب يزيد على مبلغ ٢٠ ألف جنيه إذا كان الاتفاق لا ينفى جواز المطالبة بأكثر من هذا المبلغ (إذا كانت الأتعاب المقدرة فى حالة الحكم بمبلغ ٢٠ ألف جنيه خمسة آلاف وكانت ترتفع وتنخفض بحسب

النفقة المحكوم بها) فإنه لا يعقل أن الزيادة الملحوظة تبلغ ضعفَى المبلغ الذى رآه المتعاقدان كافيًا لجميع مطالب النفقة وأساسًا للاتفاق فى الأتعاب بله خمسة أضعافه.

وعلى ذلك يكون طلب النفقة على هذا الوجه تصرفًا دائرًا بين معنى أن هذا الطلب أريد به المساومة أى طلب الكثير للحصول على القليل، وبين معنى أن الحكم بضعفى المبلغ المتفق عليه أو بأضعافه يؤدى إلى زيادة الأتعاب. وفى المعنى الأول استخفاف بالقضاء وإخلال بواجب الجد فى العمل، وفى الثانى عمل على تحقيق مصلحة شخصية. وعلى أى الحالين يكون ثمة ما يستوجب المؤاخذة.

ثامنًا - أن اختيار المتهمين بالذات وطريقة تحرير صور الاتفاق على الأتعاب والتكتم الشديد بشأنه حتى عندما سرقت صورة الاتفاق التى كانت بيد المتهم الثالث وكان من الواجب والمصلحة فى تهمة السرقة التى وجهت لخادمه أن يشار فيه صراحة. وغير ذلك أن الظروف العصيبة المبينة فى التحقيق كل ذلك مضافًا إلى فداحة الأتعاب يُشْعر قطعًا بأن المتهمين لم يتفقوا فى هذه القضايا كمحامين فقط، بل روعى على الخصوص فى الاتفاق ما لهم من المراكز السياسية وما يمكن أن يكون لهم بسبب تلك المراكز من نفوذ قد يكون له أثر فى إجراءات الدعوى.

«ولا يعرض الاتهام لتبيان كيفية استخدام النفوذ التى كانت ملحوظة عند الاتفاق فإن هذا لا يهم الاتهام مادام معنى استخدام النفوذ مستفادًا على وجه التحقيق من القرائن المتقدمه ولأنه يجب أن يقدر أن استخدام النفوذ ترك لتقدير المحامين أنفسهم يحددون وسائله ومقاصده على الوجه الذى يرونه أفيَد للقضية، ولأن المفهوم من ناحية أخرى أن شعاب النفوذ متعددة وأنه إذا سُدَّت بعض الأبواب استفتحوا أبوابًا أخرى.

«تاسعًا - أنهم مع علمهم قبل الاتفاق على الأتعاب بالبحث الذى كان دائرًا على تقديم اقتراح بإلغاء مجلس البلاط وسواء كان لهم شأن فى تقديم ذلك الاقتراح إلى البرلمان أم لم يكن، وسواء اتخذوا فى سبيل نجاحه تدابير خاصة أو لم يتخذوا - أرادوا على لسان ثالثهم أن يلقوا فى روع أصحاب الشأن فى القضية أن لهذا الاقتراح شأنًا فى سير دعوى الحجر وأن نجاح هذا الاقتراح مناط النجاح فيها (إذا كان تقديمه قد هز خصومهم) فهم أكدوا أنه سيصدق على لائحة

القانون وأشاروا إلى أن وجه ذلك التأكيد أنهم بناء على حالة مجلسَى النواب والشيوخ الروحية. فدلوا بذلك على أن استعمال نفوذهم كان ملحوظًا فى تقدير الأتعاب بينهم وبين موكليهم.

«عاشرًا - أنه مع خطورة المراكز التى يتولاها الاثنان الأولان (رياسة مجلس الوزراء ورياسة مجلس النواب) وازدياد نفوذهما ودقة الجمع بين مسؤولية الحكم والاشتغال بقضية قد تستتبع من شتى وجوهها تصرفات حكومية أو دولية لم يقطع الأول صلاته بالقضية على وجه ينفى كل شبهة ويدرأ كل مظنة. وظل الثانى يباشر فعلاً مهمة المرافعة فى تلك القضية بالرغم من تركه الاشتغال بالمحاماة عمومًا ومع منافاة تلك المهمة للياقات مسئولياته الجديدة وواجباتها، مما يدل بصورة قاطعة على أن استعمال النفوذ والاستزادة من أسبابه كان جزءًا من اتفاق الأتعاب.

«حادى عشر - بأن الثالث متهم»

أ - فى شهر مارس سنة ١٩٢٨ بمدينة الإسكندرية حاول حمل وكيل نيابة العطارين على إصدار أمر بحبس شخص اتهم فى سرقة أوراق من منزله فلما لم يُجبْ طلبه حاول التأثير على قاضى تلك المحكمة ليصدر ذلك الأمر مستعينًا فيما تقدم بنفوذه بصفته عضوًا فى مجلس النواب ونفوذ دولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء إذ ذاك ثم عرَّض بالقضاء عندما أخفق فى مسعاه.

ب - أثناء التحقيق المتقدم ذكره المتعلق بقضية الأمير سيف الدين بك سلك مسلكًا مَعيبًا بأن حاول تعطيل التحقيق وقرر أقوالاً فى مسائل عدة تبين كذبه فيها، من ذلك إنكاره لعلاقته بإبراهيم حسنى أفندى الذى كان كاتبًا بمكتبه وسعيه فى إبعاده عن التحقيق.

«وحيث إن حضرات المحامين المتقدم ذكرهم بما وقع منهم قد أخلُّوا بواجباتهم وخدشوا شرف طائفتهم وحطوا من قدرها

من أجل ذلك

وبعد الاطلاع على المواد ٢٥ و٢٦ و٢٧ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ الخاص بلائحة المحاماة أمام المحاكم الأهلية

قرر إحالتهم إلى مجلس تأديب المحامين.

وعلى قلم المُحْضَرين إعلانهم بهذا التقرير. القاهرة فى ٨ رجب سنة ١٣٤٧ - ديسمبر سنة ١٩٢٨.

النائب العمومى

نداء النحاس باشا

وما إن بلغ صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا تقرير النيابة حتى صدر نداء، هذا نصه:

«بنى وطنى»

«إننى عندما لبيت داعى الوطن، وقبلت رياسة الوفد نزولاً على حكم أعضائه جميعًا، واحترامًا لإرادة الأمة، كنت أعرف جيدًا مقدار الأخطار الكبيرة التى تحدق بشخصى، وفداحة التضحيات العظيمة التى تُطلب منى، وإننى منذ تلك الساعة لم أعد ملكًا لنفسى، بل أصبحت خالصًا لأمتى، لأجلها وحدها أحيا، وفى سبيلها وحدها أموت».

«نعم كنت أعلم جيدًا أننى سأكون بسبب رياسة الوفد هدفًا لظلم الظالمين، وغرضًا لسهام خصوم البلاد الأقوياء والمستقوين، ولكنى كنت أعلم أيضًا أن حريتنا لن تأتى عفوًا، وأننا لن نشرب ماء الجهاد صفوًا، كما كنت أومن أن الظلم ما أقبل إلا وأدبر! وأن العدل ما احتجب إلا وأسفر، وأن الخصم مهما كان قويًا كبيرًا فإن الحق أقوى وأكبر فتحملت راضيًا هذه المسئولية العظمى التى حملتها وأعددت نفسى لاحتمال أقصى الشدائد التى استيئتها. ودعوت الله أن يوفقنى فى أن أرعى تلك الأمانة حق رعايتها، وأن يلهمنى السداد فى الذود عن حقوق بلادى وإعلاء كلمتها. ونهضت بالعبء مع زملائى متوكلاً على ربى سيفًا قويًا بحق أمتى، ثم تتابعت الحوادث فما زلزلت منا قلوبًا، ولا آلانت لنا عودًا، وتوالت الأزمات لأجل خفضنا فى نظر الأمة فما زادتنا إلا صعودًا، فلما وفينا بعهدنا، وثبتنا على حقنا حسبوا أنهم قادرون على أن يغلبونا على أمرنا بالهجوم على شرفنا، وهو رأس مالنا».

«واليوم نرى الاتهام يوجه إلى رئيس الوفد الذى حافظ على كرامة وطنه بأن أخل بكرامة المحاماة».

«أيها المصريون»

«إننى لأعلم مقدار تألمكم اليوم من أجلى، وسخطكم للاعتداء على كرامتى؛ ولكنى أرجو أن تذكروا أنها تضحية، مهما كانت غالية فهى فى سبيل الدفاع عن الوطن واهية، وسيعرف القضاء ماهيه».

«أيها الموطنون الأعزاء»

«إننا هنا للذود عن حقوق البلاد مهما لاقينا فى ذلك من العَنَت والجور وقد وهبنا أرواحنا فداء للوطن، غير مترددين ولا منفصلين، وسنكون دائمًا مستعدين للتضحية فى سبيل حريتنا المقدسة حتى الموت. ولن تزيدنا الشدائد والاضطهادات إلا ثباتًا وصبرًا، ولن يزيد خصومنا بأعمالهم على أن يحفروا لهم فى جوف التاريخ قبرًا».

أيها الشعب الكريم

لا تحزن إن الله معنا

بيت الأمة فى ٩ رجب سنة ١٣٤٧ ـ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٨.

«مصطفى النحاس»

من دولة الرئيس

وحضرة الأستاذ ويصا واصف

إلى سعادة رئيس مجلس تأديب المحامين

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس تأديب المحامين

بمحكمة الاستئناف الأهلية بمصر

«أُعلنَّا أمس مساء بتقرير اتهام من سعادة النائب العام لدى المحاكم الأهلية بإحالتنا إلى مجلس التأديب من أجل الأتعاب التى اتفقنا عليها فى قضية الأميرة نوجوان هانم أفندى والدة صاحب السمو الأمير سيف الدين المرفوعة أمام مجلس البلاط».

«ونظرًا لاستغلال هذا الاتهام سياسيًا والحملة التى قام بها بعض الصحف من تاريخ ٢٢ يونيه الماضى أى منذ ستة أشهر،

«ونظرًا لطول الزمن الذى مضى على إبلاغنا الأمر لسعادة النائب العام لإجراء التحقيق ورفع الأمر للقضاء حتى يضع حدًا لهذه الاتهامات الكاذبة ويعاقب المسئولين عنها،

«وبما أنه قد مضى على آخر عمل أُجرى فى التحقيق ما يزيد على الشهرين قبل أن يصدر سعادة النائب العام الاتهام الذى أعلنًا به أمس؛

«لذلك نرجو أن تتفضلوا بتحديد أقرب جلسة أمام مجلس التأديب حتى يقول القضاء كلمته فى هذا الاتهام؛ وحتى لا يطول أمد الاستغلال السياسى إلى أكثر من الزمن الماضى.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

الإمضاءات

مصطفى النحاس. ويصا واصف

القاهرة فى يوم الجمعة ١ ديسمبر سنة ١٩٢٨.

وقد علقت السياسة على هذا الاتهام بمقال جاء فيه:

يرى القارئ فى غير هذا المكان نص قرار اتهام النحاس باشا وزميليه ويصا واصف وجعفر فخرى وإحالتهما على مجلس التأديب بسبب تعاقدهم فى قضية سيف الدين تعاقدًا غير متفق مع شرف المحاماة وكرامتها. ويرى فى غير هذا المكان كذلك نصوص المواد التى طلبت النيابة العامة محاكمتهم وتأديبهم بموجبها. ولقد كان لنا فى وثائق سيف الدين رأى خاص عند ظهورها. أما اليوم وقد أصبحت موضع نظر القضاء، ومجلس تأديب المحامين هيئة قضائية عليا فى تكوينها وفى قضائها، فليس لنا أن نُبدى من جديد رأيًا خاصًا. وإنما واجبنا وواجب كل إنسان أن ننتظر فصل هذه الهيئة المحترمة فى الأمر بما يتفق والقانون من ناحية، وما يتفق وتقاليد المحاماة من ناحية أخرى.

وكل الذى نرجوه أن يكون الحكم الذى تصدره الهيئة المحترمة مشتملاً فى أسبابه على ما يصح أن يكون دستور المحاماة فى الشؤون المطروحة أمامها فى قضية النحاس باشا وصاحبيه. وإذا كان الناس ينظرون لهذه القضية التأديبية لما كان من المتهمين فيها حين كانوا يشغلون مناصب سياسية رسمية ذات خطر، فهم ينظرون إليها من جهة أخرى بسبب المبادئ التى يمكن أن تقرر خاصة بالمحاماة وأتعابها وعلاقة ذلك بكرامة المحامى والمحاماة، فهل يجب على المحامى حين تقديره أتعابه أن ينظر للقضية من حيث هى وللمشقة التى تحتاج إليها فيكون اتفاقه متناسبًا مع ذلك، أو أنه يجوز له أن ينتهز فرصة ضعف موكله أو موكلته

فيتقاضاه أو يتقاضاها أتعابًا باهظة لا تدخل فى حساب أحد ولا حسابه هو إذا كانت فرصة الضعف هذه غير موجودة! وهل يجوز للمحامى أن يجعل مؤخر أتعابه موازيًا للمقدَّم الذى يستولى به بمقدار اثنين وثمانين مرة؟ وهل يجوز له أن ينص فى عقد الاتفاق على أنه إذا حُكم بمبلغ كذا يكون مؤخر الأتعاب كذا وأن هذا المؤخر ينقص ويزيد حسب زيادة المحكوم به أو نقصانه؟ وهل يجوز للمحامى الذى يوكل فى قضية بأتعاب معينة أن يرفع هذة الأتعاب إلى مائة مثل من أمثالها لأنه كان محاميًا وأصبح إلى جانب انه قام عضوًا فى مجلس النواب ووكيلاً لهذا المجلس؟ وهل يجوز لمحام أصبح رئيس حكومة أن يباشر قضايا من غير أن يترافع فيها؟ وهل يجوز لمحامٍ أصبح رئيسًا لمجلس نواب أن يترافع فى قضايا؟ وإذا جاز ذلك وكانت النتيجة حُكم المجلس بالبراءة فحسن فإن لم يَجُزْ كله وإن لم يجز بعضه وجاز البعض، فما عسى يكون مبلغ إخلال لا يجوز بكرامة المحاماة وشرفها!.

«هذه كلها مسائل يحتاج الرأى العام للوقوف عليها. وهو أشد ما يكون حاجة لذلك إن كانت هذه المسائل أكثر من غيرها اتصالاً به من علاقات أرباب القضايا بالمحامين، وأكثر من غيرهم تعلقًا بتقدير الجمهور لمهنة المحاماة وكرامتها وشرفها.

فهل المحاماة كالتجارة وكالسمسرة مهنة حرة يجوز فيها ما يجوز فى التجارة والسمسرة؟ أو أن المحاماة مهنة لها فى كل العالم تقاليدها، وهذه التقاليد قد ثبتت فى فرنسا وفى غير فرنسا من البلاد المتحضرة بأحكام تأديبية فيجب أن يقرر عندنا كذلك. بل إن الجمهور من غير أرباب القضايا لفى مثل حاجة أرباب القضايا لمعرفة هذه القواعد والمبادئ، فعليهم يترتب مبلغ تقديره للمحامين وما يجب لهم من احترام. والمحامون أنفسهم بحاجة إلى معرفة هذه المبادئ ليعرفوا على وجه الضبط ما يجب أن تكون عليه الصلة بينهم وبين القضاء والصلة بينهم وبين الجمهور والصلة بينهم وبين موكليهم فإذا كانت المحاماة شأنها شأن المهن التى تتصل بالتجارة، والتى تجوز فيها المساومة إلى حد ما، استباح الناس بإزاء المحامين ما لا يستبيحونه إذا كانت المحاماة علمًا وفنًا غايتهما إقرار العدل فى نصابه مقابل أتعاب تتفق ومَلَكة المحامى ومقدرته على الاضطلاع بهذه المهمة الجسيمة. أما إذا كانت المحاماة علمًا وفنًا وكانت هذه غايتهما فإن الناس يرون

أنفسهم، ملزمين بالوقوف منها موقفهم من المهن السامية التى تُحترم لذاتها وللغاية التى تقوم بأدائها.

وإذا نحن انتظرنا أن يقرر الحكم التأديبى الذى يصدر فى قضية النحاس باشا وزميليه المبادئ الصحيحة فى هذه المسائل التى قدمنا والتى يمكن اعتماد الجمهور والمتقاضين، والمحامين أنفسهم، عليها بذلك لأن هذه المبادئ لا تزال فيما يظهر موضع جدل عند البعض، ولا تزال غير معروفة عند الجمهور. ألم يقُل كثيرون من الذين تولوا الدفاع عن تصرف المحامين الثلاثة المقدمين لمجلس التأديب أن لا تثريب عليهم لأنهم أنفقوا بما يوازى ثلاثة فى المائة من ثروة سيف الدين. وإذن ففى رأى البعض أن من حق المحامى أن يتعاقد على نسبة مئوية معينة من الثروة التى ترافع بشأنها، أو بشأن رفع الحجر عن صاحبها. أوَلا يحسب كثيرون أن لا شىء يشوب كرامة المحامى إذا هو جعل مؤخر أتعابه أضعافًا مضاعفة لمقدم هذه الأتعاب إذا هو كسب هذه الدعوى، أى أنه يعمل لكسب الدعوى ليكون شريكًا بمقدار كبر أو اصغر من المال موضوع النزاع! وهلا يحسب آخرون أن لا شىء فى أن تجعل الأتعاب بحيث ترتفع وتنخفض على نسبة ما يُحكم به، فهذه المسائل كلها سيقول مجلس التأديب لا ريب فيها كلمته، وسيقيم هذه الكلمة على أسس ثابتة من القانون وتقاليد المحاماة فى الأمم المختلفة، وسيكون حكمه لذلك دستور المحاماة والمحامين.

* * *

ما نحسب فى شىء مما قدمنا هذا الاستقلال السياسى الذى يشير إليه النحاس باشا والأستاذ ويصا واصف فى خطابهما إلى رئيس محكمة الاستئناف. بل نحسبه هو المنطق المعقول لدى كل من يفهم القانون، وكنا نعتقد أن النحاس باشا لا تزال به أثارة من عقل يستطيع معها أن يقدر هذا المنطق من تلقاء نفسه وأن لا يخرجه تقديمه إلى القضاء عن صوابه فيدفع به إلى ارتكاب حماقة لا يرتكبها رجل من عامة الناس، بَلْه محام يرى نفسه كفوًا لأن يتقاضى أتعابًا لم يتقاضاها قبله أكبر المحامين الأشراف فىّ أية أمة من الامم لكنا أسرفنا فى تقدير عقلية النحاس باشا إذ حسبناه قادرًا على تصور الأشياء تصوراتها المعقولة، أما هو فقد ظل كما كان طوال عمره لا يعرف العقل ولا المنطق ولا قداسة القضاء إذا هو اهتزت أعصابه لحادث أصابه. بل تراه يندفع فيضرب برأسه الحائط كما

يفعل الثور الهائج وكذلك فعل فيما أسماه نداء وجَّه به للأمة فجمع جماحًا لا أثر فيه لعقل أشد الرجال سذاجة وأقلهم به لقانون علماء. فسمَّى تقديمه لمجلس تأديب المحامين أخطارًا كبيرة تحدق بشخصه، وتضحيات فادحة عظيمة تطلب منه، وأنه أصبح هدفًا للظلم والظالمين، وأنه أصبح هدفًا لخصوم البلاد الأقوياء والمستقوين، الذين هجموا على شرفه، «وهو رأس ماله»، وزعم أنه يعلم « تألم المصريين من أجله، وسخطهم للاعتداء على كرامته». ولكنه رجاهم أن يذكروا أنها تضحية مهما كانت غالية فهى فى سبيل الدفاع عن الوطن واهية وسيعرف القضاء ماهية»، «وأن الشدائد والاضطهادات لن تزيده إلا ثباتًا وصبرًا، ولن تزيد خصومه بأعمالهم على أن يحفروا لهم فى جوف التاريخ قبرا»، ثم أهاب ـ رد الله صوابه ـ الشعب الكريم قائلاً: «لا تحزن إن الله معنا»».

ودعك من السجع التافه الذى استعاره النحاس من الكتب القديمة وقل لى، أو فليَقُل دولته حفظ الله عليه شرفه الذى يتحدث به: هل بلغ بك الشأن أيها السيد الكريم أن تحسب أنك حدث فوق القانون وفوق القضاء، وفوق التأديب، وفوق المحاكمة لأنك صرت فى غفلة الأيام رئيسًا للوفد؟ وإذا كنت تريد أن تكون كذلك فلِمَ لَمْ تذكر هذا وأنت تكتب العقد الذى قُدمت من أجله اليوم لمجلس التأديب؟ وهل تعاقد على مائة وثلاثين ألفًا من الجنيهات لحساب الوطن حتى يكون تقديمك للتأديب بسببها تضحية فى سبيل الوطن؟ وهل كنت تريد أن تبنى بها للشعب حدائق وقصورًا حتى تحسب الشعب قد تألم من أجلك وسخط للاعتداء على كرامتك؟ وهل راعيت الله فى محجور عليه وفى أمِّ هذا المحجور عليه حين استغللت ضعفها لتقول للشعب لا تحزن إن الله معنا؟ وهل كان الله يومًا نصير الذين يستغلون ضعف الضعيف، ضعف الأم المحزونة لابنها المصاب؟ يا ويل أمة تبلغ فيها صفاقة الوجوه هذا المبلغ! ويحسب أمثال النحاس فيها أنهم إذ يقولون للناس ما قال فى أسجاع كأنها الأوجاع إذا الشعب هاج وماج واضطرب ودخل إلى حجرات القضاء ينقذ النحاس ويشنق قضاته.

نعم! وقل لى يا سيدى رئيس الوفد يا سيدى ملك الأمة التى فى سبيلها تضحى بأتعاب سيف الدين وبغير أتعاب سيف الدين مما تعلم ومما يزيدك شرفًا فى نظرك أنت وحدك. ما معنى الإشارة إلى القضايا بالتضحيات التى تزعم أنك قدمت، وبسخط الشعب من أجلك؟ أحسبت أن القضاء يفزع من أمثال

هذه الصبيانيات؟ لأهوّن عليك فأنت أهون على هذه الأمة من أن يتزعزع فيها عرش العدل من أجلك.

يعلم الله لقد كنا سادة قرأنا قرار الاتهام نشعر بإشفاق على هذا النحاس برغم رأينا فيه وفى قضيته؛ متأثرين بالحكمة القديمة: «أكرموا عزيز قوم ذل». لكنه طاش هذا الطيش فلم يكن بُد من رد عقله إلى رأسه وكبح جماحه حتى لا يذهب به الشطط إلى أبعد ما ذهب.

أيها الشعب

«إن رجلاً يستعديك على قضائك رجل أحمق. وهو أشد حماقة باستعدائه إياك يوم يُسأل فى أمر لا علاقة له بك. فلا تحزن لما أخطأت فى تقدير رجل ذلك عقله. إنك لا تهدى من أحببت ولكن الله يهدى من يشاء».

ثم انقضت بضعة الأيام الباقية من شهر ديسمبر والناس ينتظرون حكم مجلس التأديب وما سوف يترتب عليه من الآثار فى مستقبل النحاس باشا السياسى.

تعطيل جريدة وادى النيل وإنذار الأهرام

اتخذ الكاتبان المعروفان الأستاذ محمود عزمى ومحمد توفيق دياب - الأول بعد اعتزاله العمل فى تحرير جريدة السياسة والثانى بعد فصله من إدارة الجامعة المصرية - جريدة (وادى النيل) التى تصدر بالإسكندرية مسرحًا لتعاليمهما ومحيطًا تتموج فيه أفكارهما. وكانا لا يألوان جهدًا فى نقد الوزارة وتحديها فى كل ما تقوم به من عمل وما تشترعه من إصلاح.

ولما أن ضاقت بهما الوزارة ذرعًا أصدرت قرارًا من مجلس الوزراء بتعطيل صحيفة (وادى النيل)، هذا نصه:

تعطيل جريدة وادى النيل

قرار من مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على قانون المطبوعات الصادر فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٢٨،

وبما أن جريدة وادى النيل نشرت بعددها رقم ١٩١٢، الصادر فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٨، مقالاً بعنوان (ماذا كان فى الأفق خلال الأسبوع المنقضى) ساقه

كاتبه على سبيل الرواية لإذاعات «تلوكها الألسنة مجمعة فى الأندية الخاصة والأندية العامة»

«من الإسكندرية إلى القاهرة فالأقاليم»

«وبما أن التمويه بإيراد الأخبار على سبيل رواية الإشاعات لا يختلف من حيث التبعة عما يكتب والأثر الذى يقصد إحداثه فى نفس القارئ عن إيراد الخبر على سبيل التقرير من جانب الجريدة.

«وبما أن الكاتب فضلاً عن ذلك رتب على تلك الإشاعات نتائج قررها من عنده وهى لا تستقيم إلا مع الأخذ بتلك الإشاعات والتسليم بها حقيقة واقعة.

«وبما أن المقال المتقدم ذكره يتضمن أكاذيب واستنتاجات وتلويحات هى جرأة خطيرة على مقام حضرة صاحب الجلالة الملك وعمد صريح لإثارة الخواطر على نظام الحكم،

قــرر

المادة الأولى: تعطيل جريدة وادى النيل نهائيًا.

المادة الثانية: على وزير الداخلية تنفيذ هذا القرار.

رئيس مجلس الوزراء

إمضاء

القاهرة فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨.

وكذلك أصدر وزير الداخلية إنذارًا نهائيًا لجريدة الأهرام، هذا نصه:

إنذار نهائى

للأهرام

«وزير الداخلية»

بعد الاطلاع على قانون المطبوعات الصادر فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٨١،

ونظرًا إلى أنه قد سبق لوزارة الداخلية أن حذرت الصحف من الخوض فى المسائل الخاصة بالطلبة كما حذرتها من نشر رسائل تتعلق بهم حفظًا لحياتهم الدراسية من الخطل وحرصًا على مستقبلهم،

ونظرًا إلى أن جريدة الأهرام لم تعبأ بهذا التحذير ونشرت فى عددها رقم ١٨٣١ الصادر بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٨ تحت عنوان كلمة الحقوق كلمة

اشتملت على وقائع مكذوبة كانت تستطيع التثبت منها وعلى تفصيلات من شأنها إثارة الخواطر بنسبة الظلم إلى الحكومة باطلاً،

قــرر

أولاً - إنذار جريدة الأهرام إنذارًا نهائيًا.

ثانيًا - على جريدة الأهرام نشر هذا الإنذار فى صدر أول عدد يصدر منها.

ثالثًا - على محافظ العاضمة تنفيذ هذا القرار.

وزير الداخلية

القاهرة فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٨.

إمضاء

(محمد محمود)

طبق الأصل

مدير المطبوعات

أحمد فريد رفاعى

* * *

فصل ستة من طلبة الحقوق

ننشر نص ما كتبته جريدة كوكب الشرق حول هذا النبأ، قالت:

كانت إدارة كلية الحقوق قد أجرت تحقيقًا مع حضرة محمد حسنى عبد الحميد أفندى من طلبتها فى بعض التهم التى نُسبت إليه، وفيها كما بلغنا إرساله تلغراف تعزية لدولة النحاس باشا فى وفاة السيدة الجليلة والدته. وقد استدعى عميد الكلية أمس صباحًا هذا الطالب وأبلغه القرار القاضى بفصله من عداد الطلبة فانصرف الطالب إلى فرقته ليأخذ كتبه وأدواته وتوديع زملائه فلما علم الطلبة بذلك تركوا غرفة الدراسة معلنين احتجاجتهم على ذلك وطلبوا مقابلة عميد الكلية فرفض مقابلتهم وظل الطلبة واقفين أمام غرفة العميد هاتفين للدستور وحاول الضباط أن يستعملوا العنف فى إخراج الطالب المفصول من الكلية وكان قد همَّ بالخروج بعد توديع إخوانه وبقى الطلبة حتى منتصف الساعة الثانية بعد الظهر ثم انصرفوا إلى منازلهم. وبعد ذلك علمنا أن الكلية قررت فصل خمسة من الطلبة، هم الأفندية عبد الحميد حمدى إبراهيم،

ومحمود عبد الغنى وموريس فخرى عبد النور ومحمود محمد طه وطلبة أبو سيف، وقد أبلغوا ذلك بالتلغراف.

وأذاعت الكلية البيان التالى:

تأسف الكلية لما حدث اليوم بعد إعلان القرار الصادر بفصل محمد حسنى عبد الحميد أفندى طالب بالكلية، من التجمهر والنداءات والتحريض على الاضطراب. وقد نفذت الكلية قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٣ يوليو سنة ١٩٢٨ فيمن ثبت أنهم حرَّضوا على هذا الإخلال بالنظام بالفصل منها، وهى تعلن بلسان الحكومة إن حصل تحريض على الإضراب أو تجمهر أو نداءات توقع العقوبات الشديدة التى ينص عليها قرار مجلس الوزراء على كل الذين يشتركون فيها ولو اقتضى الأمر إغلاق الكلية.

* * *

هذا ما نشرته الأهرام الغرَّاء اليوم، ونضيف إليه ما حدث هذا الصباح ومؤداه: أنه بينما كان محمد أفندى حسنى عبد الحميد راكبًا ترام مصر القديمة اعتقله البوليس الملكى محمود عبد ربه وساقه إلى قسم السيدة زينب.

وقد علقت السياسة على الحادث قالت:

منذ أيام حققت إدارة كلية الحقوق مع واحد من الطلبة فثبت لها أنه يخالف أوامر الكلية ويشتغل بالسياسة خلافًا لتعهده وتعهد ولى أمره، ولا يكتفى من ذلك بما يقوم به خارج الكلية، بل جعل الكلية نفسها ميدانًا لنشاطة فجعل يوزع المنشورات ويستكتب زملاءه على السبورة عبارات سياسية يقصد بها إلى التهييج على الحكومة الحاضرة. ولما كانت الجامعات خاصة بالتعليم دون سواه ولم تكن ميادين سياسية وكان هذا الطالب قد خالف بذلك النظم الجامعية وأوامر، الكلية والوزارة - لذلك كله لم تَرَ إدارة الكلية بُدًا من فصله عنها. لكنه لم يَرْضَ هذا بل استثار إخوانه فثار معه منهم جماعة ثبت لإدارة الكلية اشتراكهم وإياه فى الدعوة لإفساد النظام بالكلية ففصلتهم هم الآخرين. لكن طلبة هذه السنة الأولى التى ينتمى إليها ذلك الطالب لم تُراع أول واجب عليها من الإذعان لأوامر الكلية والمحافظة على النظام فأحدثوا أمَس وهم داخل حُجَر الدراسة ما أخل بالنظام واعتدوا على ضابط الكلية. لذلك بقيت الدراسة فى السنة المذكورة معطلة أمس وأمس الأول بأمر إدارة الكلية حتى تفصل هذه الإدارة فى المسألة بما يكفل حفظ

النظام فى المستقبل، وما يكفل من ناحية أخرى مراعاة الطلبة لواجباتهم الجامعية وعدم اشتغالهم بأى شأن من الشؤون السياسية.

وليس أحد إلا يأسف أشد الأسف على هذا الخروج من جانب الطلبة على النظام. ويزيدنا أسفًا أن يكون هؤلاء الطلبة هم طلبة كلية الحقوق، الطلبة الذين يرتجون من وراء دراساتهم معرفة الحقوق والواجبات، وفى مقدمة الواجبات مراعاة النظام والخضوع له. على أنه مما يزيد الناس أسفًا أن هؤلاء الطلبة لا يعملون فيما يعملون بوحى أنفسهم بل هم الآن مسخرة لحزب الفوضى الذى يعريهم بالأكاذيب ويمنيهم بالمنى الباطلة ويدعوهم بذلك للانصراف عن دروسهم انصرافًا ظهر أثره فى المحصول العلمى لكثيرين منهم وممن سبقوهم فى هذه الفترة الأخيرة، فترة الاضطراب والفوضى.

ولو أن هؤلاء الذين يسخٍّرون الطلبة والتلاميذ لغاياتهم الذاتية أو أغراضهم من الوصول إلى الحكم عن طريق إثارة الفوضى فى البلاد كانوا على أقل جانب من الوطنية، لرأوا أنهم بتحريضهم الطلبة هذا أنهم يجنون على الطلبة وعلى الوطن شر جناية. يجنون على الطلبة لأنهم يظلون سنوات الدراسة فى شغل بما يسمونه السياسة ويجرهم هذا الشغل إلى البطالة وإلى ما تدفع إليه البطالة من سوء الأخلاق، فإذا صادف أن أتم أحدهم دراسته رأيته ضعيف المحصول ضعيف الميل إلى العلم أو إلى الاستزادة منه، طامعًا فى نفس الوقت فى الحصول على مراتب فى الحياة لا يؤهله إليها علمه وتحصيله. فإذا كانت الحكومة القائمة بالأمر من حكومات الفوضى ورأت نفسها لذلك مدينة بأن تسدد لهذا الطالب دينه من مشاغبته لأجلها فعينته موظفًا فى الحكومة رأيته موظفًا ضعيفًا قليل الأمل فى الرقى. وإذا كانت الحكومة القائمة بالأمر حكومة نظام فلا تقدير عندها إلا للكفاية وأصحاب الكفاية رأيت أن هذا الشاب المسكين لا يجيد عملاً؛ ورأيته لذلك سلك فى زمرة العاطلين الذين يقضون عملهم مضطربين عاملين على نشر الاضطراب فى كل ما حولهم وفى الدائرة المحيطة بهم.

وهم يجنون على الوطن أضعاف ما يجنون على الطالب نفسه فإنما عز الوطن بالأكفاء ذوى المقدرة من رجاله، وهؤلاء الاكفاء لا يكونون إلا إذا كانت البيئة العلمية العملية غير متأثرة بأسباب الفساد والفوضى، فالعمل على إثارة الفوضى فى ذوى العلم قتل للملَكات الصالحة التى يلقى عليها القدر النهوض

بأعباء الأمة فى زمن من الأزمان. وهذه شر الجنايات التى يمكن أن تؤذى الوطن فى حاضره ومستقبله.

وكثيرًا ما بينًّا للهيئات السياسية هذا الذى قدمنا، وكثيرًا ما حاولنا إقناعها بالإقلاع عن استخدام الطلبة للأغراض السياسية الذاتية؛ لكن هذا المرض الذى استشرى ظل مستشريًا إلى أن قامت الوزارة الحاضرة فى الحكم وأخذت تعالج التخليص من هذا المرض بقوة لا يتسرب إليها وَهَن وبحزم لا يعرف هوادة. وما نظن أحدًا من آباء الطلبة ولا أحدًا من العقلاء والمفكرين فى هذا البلد إلا يؤيد تصرفات الحكومة فى هذا الشأن. لقد تبدو هذه التصرفات قاسية فى بعض الظروف؛ لكن المرض الذى فتك بنفوس الطلبة مرض قتّال لعقولهم مُضْعف لهمة الأمة مفسد لمستقبلها فكل علاج لهذا المرض بالغًا ما بلغ من الصرامة والشدة لا يجوز التهاون فى تطبيقه أيًا كانت نتائج هذا التطبيق، وفى رأينا أنه إذا اقتضى الحال تعطيل دراسة مدرسة كاملة سنة دراسية بأكملها فلا يجوز للحكومة أن تتردد فى هذا أو أن تضعف بعامل من شفقة أو رحمة. فكما أنك كثيرًا ما ترى ولدك ولا نجو له من مرض لزمه إلا بإجراء عملية جراحية له، بل بإجراء عملية بتر فى بعض الأحيان، ثم يكون من وراء هذه العملية رغم آلامها وآثارها شفاؤه؛ كذلك يجب أن تقدر وزارة المعارف أنها أب لهؤلاء الطلبة جميعًا، وأنها يجب أن تقسو فى معالجة أمراضهم، ونحب أن تعزل المريض وتفصله عن الأصحاء حتى لا تتسرب منه العدوى إليهم: وهى تفعل هذا فى الأمراض البدنية فيجب كذلك أن تفعله فى الأمراض النفسية من غير هوادة. وهذه الشهوة الحمقاء، شهوه شغل التلاميذ بالعمل السياسى الذى لا قِبل لهم به، هى بعض هذه الأمراض التى وضعت الوزارة لها صور علاجها فعرفها التلاميذ والطلبة، ولا عذر لهم بعد ذلك إذا هم عرضوا أنفسهم لها كما لا عذر لمن يعرض نفسه للنار إذا هو احترق.

ثم إنَّا نود أن نتوجه بالخطاب إلى أبنائنا الطلبة، إلى هؤلاء الأبناء ذوى القلوب الطيبة والعقول المتفتحة على مستقبل طويل عظيم. اذكروا أيها الأبناء الأعزاء أن طريق الحياة شاق طويل، وإنما يحتمله ويسير فيه بثبات وصبر ونجاح من اتخذ العدة له. وبمقدار إعدادكم أنفسكم يكون حظكم من النجاح. لا تنظروا حولكم إلى هؤلاء الذين ترونهم قذفت بهم هوج المقادير إلى الصف الأول وإلى مقام الزعامة وهم لا يزيدون عليكم، وأنتم فى حالكم الحاضرة علمًا ولا فضلاً.

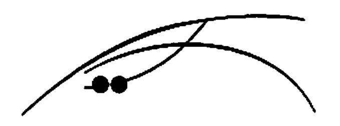
لا تنظروا إلى هؤلاء ولا تحسبوا أنكم تستطيعون الاعتماد على مقادير هوج تقذف بكم كما قذفت بهم. إن العصر الأخير الذى شهد الحرب وما أعقب الحرب قد أغنى ذوى مترية ورفع ذوى ضَعَة، كما أفقر أغنياء وأذل عظماء. ولكن هذا العصر ينقضى اليوم وتعود الحياة إلى طمأنينتها لا يُجزى فيها إنسان إلا بقدر عمله ولا يستطيع النجاح فيها وحمل أعبائها وبلوغ غاية طريق الشاق الطويل إلا من تسلَّح لها ونزل إلى ميدانها قويًا قادرًا على المزاحمة والتغلب. والقوة لأمثالكم إنما هى فى تحصيل ما تحصلونه اليوم وفى بلوغ أبعد غاياته اعملوا اليوم لهذا ولهذا وحده لا يصرفكم عنه صارف ولا يَحُل بينكم وبينه حائل. فإذا فعلتم، وأكبر رجائى أن تفعلوا، خف عليكم حمل عبء الحياة إن كنتم يوم دخول حومتها أكثر نضجًا فى سنكم وعلمكم ومقدرتكم. فأما الذين يحملون هموم الحياة ضعافًا فأولئك يأتى عليهم الهرم مسرعًا، فإذا هم ولا يزالون فى الشباب شيوخ وفى عهد القوة والفتوة ضعاف أذلة. اذكروا أيها الأبناء الأعزاء هذا وانظروا إلى مستقبلكم لا مستقبل غد وبعد غد. بل مستقبل سنين وسنين مقبلة. إنكم إن فعلتم أدركتم أن الذين يصرفونكم اليوم عن دراستكم وتحصيلكم هم خصومكم وخصوم الوطن. هم الذين يريدون أن يشغلوكم بالعاجلة ويخادعوكم باسم الوطن وإنما هم يخادعون الوطن فى أشخاصكم. فكروا وتذكروا فلن ينفعكم هؤلاء بعد سنين، وإنما ينفعكم ما حصلتم من فضل وعلم.

هذه كلمتنا إلى الطلبة، وتلك كلمتنا إلى وزارة المعارف، وأكبر أملنا أن نجد من الوزارة ومن الطلبة سميعًا فهى كلمة الإخلاص للطلبة والإخلاص للوطن.

■ ■ ■

الفصل الثالث

انتخاب نقابة المحامين - الأكثرية فى جانب الوفد



كان يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٨ موعد اجتماع الجمعية العمومية للمحامين الأهليين لانتخاب النقيب، وقد نشط الوفد كما نشطت الأحزاب الأخرى كى تحصل على نقيب ومجلس نقابة ممن يؤيدون مبادئها، وتقدم كل حزب بقائمة مرشحيه وحشد كل فريق أنصاره.

وللمحامين مقام فى البلد جليل، ولكلمتهم أثرها فى الحالة السياسية وترجيحها كفة خَصْم على خصمه ترجيح مشهود به مرهوب جانبه.

وجاء يوم الانتخاب وأرهفت الناس آذانهم يتسمعون أول نبأ، فإذا بالانتخابات تسفر عن مرشحى الوفد للنقابة ومجلسها وإذا بجمعياتهم العمومية توافق على اقتراح يقدمه الأستاذ مفازى البرقوقى يجتمعون فيه على الحالة الحاضرة، ويعلنون فيه تمسكهم بالدستور، وهذا نصه:

«إن الجمعية العمومية للمحامين الذين قاموا أنفسهم لخدمة الحق والعدل ترى من واجبها وقد عصفت السياسة بقضية البلاد أن ترفع صوتها بالاحتجاج الشديد على الانقلاب الذى أحدثته الوزارة الحاضرة بإيقاف الدستور وتعطيل الحياة النيابية والقضاء على الحريات المقدسة التى كفلها الدستور، والتى هى أساس العدل والمساواة بين أفراد الشعب بدون تحيز.

وتعلن تأييدها لقرار مجلس النقابة الصادر فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٢٨ وتمسكها بالدستور الذى كسبته البلاد بعد جهاد طويل شاق، وتضامنها مع الأمة فى جهادها الشريف لإعادة الحياة النيابية والعمل على تحقيق استقلالها التام».

«وقد وافق حضرات المحامين على هذا الاقتراح بالإجماع[1]».

«سرت الدوائر الوفدية بهذه النتيجة وهتفت بها لجانه وهيآته، وكتبت جريدة «كوكب الشرق» مقالات تحت عنوان «انتصار. المحامون يهتفون للوفد. انتخابات المحامين وأثرها فى الحالة الحاضرة انتصار باهر... على الرغم من أنوفكم.. إلخ.. إلخ».

أما جريدة السياسة فقد علقت بمقال شديد اللهجة لا على نتيجة الانتخابات، فقد تظاهرت بعدم الاهتمام بشأنها قائله: «أما أن يبتهج النحاس باشا وشيعته بنتيجة الانتخابات التى تمت لنقابة المحامين الأهلية، ويعتبرونها انتصارًا سياسيًا فذلك شأنهم وهو لا يعنينا ولا يعنى الحكومة الحاضرة فى قليل ولا كثير».

«ولكن مناط عناية (السياسة) وموضوع اهتمامها هو هذا القرار الذى اتخذته هيئة الجمعية العمومية والذى أثبتنا نصه آنفًا. وقد رغبت السياسة إلى الوزارة أن تأخذ هذه الطائفة بنوع من الحزم وحزب من الشدة يحول بينها فلا تتدخل فى كل شأن عَظُم أم هان، قالت:»

«ولا يقولن قائل إن ألفين من المحامين لا يصح أن يؤخذوا بجريرة عبث مايتين وخمسين منهم... فما داموا هم لا يتحركون لرد هذا العبث وما داموا يتركون الفئة القليلة أن تجرى على رأسها وتتلاعب بالقانون؟ فيجب بعد الإنذار أن تسلك الحكومة وإياهم مسلكها مع النواب والشيوخ الذين تخاذلوا أمام الفئة القليلة أى للعبث بنظام الحكم فى مصر، فأدت بلعبها إلى إيقاف الحياة النيابية الزمن الكافى لتعود على قواعد سليمة. هذا أقل ما يصح أن تعمله الحكومة بإزاء عبث العابثين بقانون المحاماة. وأكبر رجائنا أن تسرع إلى تنفيذه».

* * *

قاض يتهم بالحزبية

للقضاء حرمة ترقى إلى درجة القداسة وأجمع علماء الدساتير والاجتماعيون على وجوب عزلة القضاة عزلة تامة عن كل ما يمس الحياة السياسية الدائمة التغير والتحول، والتى يُعتبر الخوض فيها مُنافيًا لكرامة ممثلى العدالة وحَفَظة القسطاس المستقيم بين الناس.

---

(١) كوكب الشرق فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٨.

لهذا كان عجيبًا أن يسمع الناس أن قاضيًا يقف فى قضية ذات مساس بالمبادئ السياسية، موقفًا بمعزل عن الحيدة ومنحرفًا إلى فريق.

وليس لنا أن نصدر حكمنا كمؤرخين على صحة ما نُسب إلى هذا القاضى أو بطلانه، ولكنًا نقدم للقارئ ما كتبه (السياسة) حول هذا الحادث وما تحدث به القاضى نفسه عن نفسه وحادثه.

قالت السياسة فى عددها الصادر بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٨ تحت عنوان: «مظاهرة نحاسية يقوم بها قاضٍ فى ساعة العدل».

....

....

حدث فى بنها يوم مر النحاس باشا وعصبته ذاهبين إلى المنصورة أن ادعى شخص يُدعى أحمد على ويراسل الصحف السعدية فى بنها أن صاحب العزة محمود بك العمرى من كبار أعيان المدينة ضربه، وعلى هذا رفع دعوى جنحة مباشرة أمام محكمة بنها الجزئية على حضرة محمود بك العمرى.

وقد تولى رفع الدعوى والمرافعة فيها الفارس التاسع سلامة بك مخال وانضم عدد من المحامين أعضاء لجنة الدفاع عن «الحريات العامة» فى تلك المدينة، وتعمدوا إعلان سعادة المدير كشاهد إثبات بقصد إلحاق الإهانة به. وقد ناقشهم القاضى السابق بالجلسة الماضية فى الوقائع التى يستشهدون بالمدير عليها وهل تدعو الضرورة إلى شهادة، فصمموا على ذلك وأُجلت الدعوى لهذا الغرض.

ولما أن كانت الجلسة الأخيرة وكانت منعقدة تحت رياسة حضرة حبيب بك فهمى الذى تعين قاضيًا فى عهد وزارة المرحوم سعد باشا وحضرة المدير للشهادة، ومع أنه جرت التقاليد فى المحاكم بأنه عندما يحضر شخص ذو حيثية كبيرة أمام القضاء للشهادة يقدم له مقعد للجلوس بعد حلف اليمين، إلا أن حضرة القاضى لم يراعِ ذلك مع سعادة المدير الذى ظل واقفًا أمامه نحو نصف الساعة.

وعندما قال سعادة المدير وهو يؤدى الشهادة «إن الحادثة حصلت يوم حضور مصطفى النحاس باشا» انتهره حضرة القاضى بألفاظ جافة بقوله إنه يجب عليه أن يقول «صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا»، وطلب من الكاتب أن يدون فى المحضر أن الشاهد متعنت فى عدم ذكر لقب «صاحب الدولة مصطفى

النحاس باشا»، ثم أخذ حضرته يوبِّخ سعادة المدير بقوله: أنت بصفتك أكبر موظف يجب أن تعطى الناس ألقابها وغير ذلك من الألفاظ الخارجة، مما اضطر المدير أن يلفت نظره بكل احترام إلى أنه حضر بصفة شاهد ليؤدى الشهادة وليس ليتلقى عليه درسًا فى الأخلاق. وقد طالت هذه المشادة نحو نصف ساعة والجلسة مكتظة بالجمهور وألفاظ التوبيخ تُصب على المدير على مسمع ومرأى من مرؤوسيه الموظفين الإداريين ورجال البوليس وذلك الجمع المحتشد.

وفى موضوع الشهادة قرر المدير أنه لم يَرَ شيئًا. ومن الغريب أن المدعى ومحاميه لم يناقشوه ولم يوجهوا له سؤالاً واحدًا؛ مما يدل على أنهم لم يقصدوا من دعوته سوى إيصال النيل منه والتشهير به.

* * *

وعلى ذكر حضرة القاضى المذكور نسرد واقعة رواها لنا أحد حضرات الأساتذة المحامين، وهو أن المديرية كانت قد أرسلت له دعوة لحضور الاحتفال بتشريف صاحب الدولة محمد محمود باشا فى بنها يوم ١٨ الجارى، فانتهز القاضى فرصة قيام قضية أمامه موضوعها نزاع على قطعة أرض موكل بين ذلك المحامى وبين وزارة المالية، فرأى حضرته أن يقرر الانتقال بنفسه إلى مكان النزاع فى نفس اليوم والساعة اللذين كانا محددين فى بادئ الأمر لحضور دولة رئيس الوزراء. وعبثًا حاول مندوب الحكومة أن يحمله على استبدال هذا التاريخ بغيره لأنه سيكون مشغولاً فى الحفلة بحكم وظيفته ولكنه رفض ذلك بتاتًا، وقد أرسلت المديرية إلى حضرة القاضى بعد ذلك تلتمس منه أن يقدم أو يؤخر موعد الانتقال للسبب المتقدم فرفض رجاء المديرية.

وحدث بعد ذلك أن طرأ مرض على دولة رئيس الوزراء وتأجل وصول أصحاب المعالى الوزراء الآخرين إلى اليوم التالى؛ فما كان من حضرة القاضى إلا أن امتنع عن حضور الحفلة رغمًا عن عدم وجود أى مانع له فى ذلك اليوم.

* * *

أنت ترى فيما قدمنا كيف كان هذا القاضى يستهتر وكيف كان فى حزبيته السياسية المنافية لوظيفة القاضى يتهتك. أنت تراه قد خرج عن ثياب القاضى

فهو لا يطلب إلى الشهود أن يساعدوه على إقرار العدل، بل هو يطلب حرصًا شريفًا يُشكر عليه شكرًا طيبًا - على ما تقول كوكب الشرق - يطلب ويحرص على أن يقف أمامه مدير إحدى مديريات الدولة شاهدًا فى قضية فلا يطلب منه شهادة ولا يطلب منه محامو المدعى شهادة؛ لأنهم إنما دعوا المدير ليرتبوا مع القاضى هذه المظاهرة النحاسية - وكل ما كان يطلبه القاضى من رئيس المديرية ومدير أمنها العالم أن يذكر اسم النحاس باشا مقرونًا بصاحب الدولة «وكل ما كان يطلبه أن يتسامح بكرسى القضاء وما له من سلطة ليمضى يهين مديرًا فى مديريات الدولة وليقفه أمامه فى هذا الهون نصف ساعة».

ثم أنت ترى، عدا هذا، كيف كان هذا القاضى بعيدًا عن أوّليات مبادئ الذوق واللياقة يوم حدد لزيارة صاحب الدولة رئيس الوزارة لبنها، ثم يوم قام مقامه فى هذه الزيارة لانحراف صحته الغالية - بعض أصحاب المعالى زملائه.

لا تحسب هذا كله لم يتصل علمه بالحكومة. ثم نحن نرى الحكومة لا تزال «غائبة» فلنا إذًا من هذه الناحية أن نشك أنها وزارة «حزم وعزم ويد من حديد» ولعل هذا القاضى يقاضينا الحساب، إذن سوف ينال منه القاضى ما يستولى على الحكومة فى أمره من مَطل وتوان.

متفرقات

انتخاب بطريرك الأقباط الأرثوذكس

انتخاب البطريرك

لم تزل مسألة اختيار بطريرك لطائفة الأقباط الأرثوذكس موضع خلاف بين الطائفة القبطية وموضوع بحث الحكومة وعنايتها؛ لأن الأقباط يطمحون إلى إصلاح طائفى ودينى ويودون أن تلقى عبء هذا الإصلاح على عاتق رجل أهل لأن ينهض به ويؤدى الواجب على وجهه الصحيح وطريقه المستقيم.

وقد تفرَّق الرأى شِيَعًا، فمن قائل سيُعين البطريرك والأكثرون يقولون بانتخابه وإن اختلفوا فى وسائل الانتخاب. ورأى ولاة الأمور وضع حد للمسألة يقف بها دون أن تتطور فتصبح مثار جدل عنيف وخلاف مستحكم، فصدر أمر ملكى بتحديد طريقة الانتخاب هذا نصه:

أمر ملكى رقم ٨٤ لسنة ١٩٢٨
خاص بطريقة انتخابات بطريرك الأقباط الأرثوذكس

«نحن فؤاد الأول ملك مصر»

«بعد الاطلاع على أوامرنا الصادرة فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٧ و١٠ يونيه و١ أغسطس و١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٨ بتعيين نائب لبطريرك الأقباط الأرثوذكس لمدد مختلفة،»

«ونظرًا لوجوب الإسراع فى انتخاب البطريرك دون انتظار إقرار النظام الذى أشارت إليه الأوامر المتقدم ذكرها خاصًا بترشيح وانتخاب البطريرك كلما خلا كرسى البطريركية،»

أمرنا بما هو آت

«مادة ١ - تقوم بانتخاب بطريرك الأقباط الأرثوذكس جمعية مؤلفة من:

(أولاً) جميع المطارنة والأساقفة ورؤساء الأديرة،»

(ثانيًا) أعضاء ونواب المجلس المحلى العام،

(ثالثًا) أعيان الطائفة الآتية أسماؤهم:

يوسف وهبه باشا	جورج خياط بك
نخلة المطيعى باشا	عبد الله سميكه بك
نجيب بطرس غالى باشا	سليم البارانى بك
واصف سميكه باشا	مراد وهبه بك
فوزى المطيعى باشا	صليب سامى بك
مرقص حنا باشا	جرجس أنطون بك
توفيق دوس باشا	حنا واصف بك
مرقص سميكه باشا	منصور جرجس بك
قلينى فهمى باشا	حنا عياد بك
جورج ويصا باشا	كامل عوض سعدالله بك
إسكندر عازر بك	بسطوروس صليب بك
فهمى ويصا بك	وهبه إبراهيم بك

مرقص فهمى أفندى	تكله ميخائيل بك
ميخائيل توما بك	عبدالملاك بغدادى بك
كامل بطرس بك	يسَّى أندراوس بك
لبيب الجيزاوى أفندى	سعد مكرم بك
الدكتور إبراهيم عبد السيد بك	صاروفيم مينا عبيد بك
الدكتور بطرس جرجس بك	زكى مرقص بك
نجيب إبراهيم بك	لبيب برسوم بك
ألفونس جريس بك	سليمان عوض بك
ساويرس ميخائيل بك	ميخائيل صليب الألفى بك
جبران جريس أفندى	بشاره حنا بك
إلياس عوض بك	نجيب عريان بك
وهيب دوس بك	عزيز مشرقى أفندى

«مادة ٢ ـ يحدد الانتخابات البطريرك يوم الجمعة ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨ ابتداء من الساعة التاسعة صباحًا فى دار البطريركية».

مادة ٣ ـ يرأس الجمعية المذكورة النائب عن البطريرك وإلا فأقدم المطارنة الحاضرين».

«ويساعد رئيس الجمعية فى عملية الانتخاب لجنة مكونة من أربعة من الناخبين، اثنان يختارهما رجال الدين من أعضاء الجمعية واثنان يختارهما الأعضاء الآخرون افتتاح الجلسة».

«وتحرر هذه اللجنة محضرًا بما يحصل».

«مادة ٤ ـ يكون الانتخاب بطريق الاقتراع السرى ولا يجوز للناخب أن يعطى صوته لأكثر من واحد».

«مادة ٥ ـ لا يكون انعقاد الجمعية صحيحًا إلا إذا حضرها أكثر من نصف الناخبين، فإذا لم يتوافر هذا العدد يؤجل الانتخاب ليوم الإثنين ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ ويكون الاجتماع الثانى صحيحًا أيًا كان عدد الحاضرين».

«مادة ٦ - يعتبر منتخبًا قانونًا من ينال الأغلبية المطلقة للأصوات المعطاة».

«فإذا لم يَحُز أحد الأغلبية المطلقة المذكورة يعاد الانتخاب بعد أسبوع بنفس الطريقة المبينة فى المادتين الثالثة والرابعة».

«وإنما تكون إعادة الانتخاب مقصورة على الاثنين اللذين نالا أكثر الأصوات فى الانتخاب السابق. فإذا نال أكبر عدد من الأصوات أو العدد الذى يليه اثنان أو أكثر يدخل هؤلاء المتساوون فى الانتخاب الثانى. وفى الانتخاب الثانى يكون الاجتماع صحيحًا أيًا كان عدد الناخبين الحاضرين».

«ويعتبر منتخبًا من يحوز أكثر الأصوات المعطاة، وعند تساوى الأصوات بين اثنين أو أكثر تعمل القرعة بينهم».

«وبعد فرز أوراق الانتخاب بمعرفة اللجنة المبينة فى المادة الثالثة من أمرنا هذا يعلن رئيس اللجنة للناخبين الحاضرين نتيجة الانتخاب ويثبتها فى المحضر».

«مادة ٧ - عند نهاية الانتخاب تبلغ النتيجة مصحوبة بصورة من محضر الانتخاب مصدق عليها بأنها طبق الأصل إلى الحكومة لاستصدار أمر ملكى بتعيين البطريرك».

«مادة ٨ - على رئيس مجلس وزارتنا تنفيذ أمرنا هذا ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية».

صدر بسراى المنتزه فى ١٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٤٧ وأول ديسمبر سنة ١٩٢٨.

فـؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزارة الداخلية

قرار وزارى

وزير الداخلية

«بعد الاطلاع على قرار المجلس المِلِّى العام بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ خاصًا بأوقاف أديرة الأقباط الأرثوذكس»

* * *

قرر ما يأتى:

«مادة ١ ـ يظل تعيين أساقفة أو رؤساء أديرة الأقباط الأرثوذكس الكائنة خارج مدينة القاهرة وضواحيها موكولاً للبطريرك ويكون لهم بحكم وظائفهم المذكورة إدارة أوقاف هذه الأديرة ما لم يعين البطريرك بدلاً منهم من الرهبان بناء على طلب المجلس الملّى العام أو لأى سبب آخر».

مادة ٢ ـ تؤلف لجنة تُسمى لجنة أوقاف الأديرة من البطريرك أو نائبه رئيسًا ومن ستة أعضاء، أربعة يختارهم المجلس الملى العام سنويًا من بين أعضائه أو نوابه، واثنين من المطارنة يختارهما البطريرك أو نائبه سنويًا كذلك».

«مادة ٣ ـ تختص اللجنة المذكورة بالمسائل الآتية:

(١) مراقبة إدارة أوقاف الأديرة المشار إليها فى المادة الأولى من هذا القرار والإشراف عليها.

(٢) مراجعة حساباتها،

(٣) وضع الميزانية السنوية لإيراداتها ومصروفاتها،

(٤) اختيار المصارف التى تودع فيها أموالها،

(٥) وضع النظم الكفيلة بترقية شئون الرهبان ورقيهم إلى المستوى اللائق بكرامة الكنيسة القبطية ومكانتها».

«مادة ٤ ـ يودع متولو إدارة الأوقاف المذكوره باسمهم وبصفتهم فى المصارف المشار إليها فى المادة السابقة ما يكون زائدًا من إيرادات أوقاف الأديرة على مصروفاتها. ولا يجوز لهم أن يستردوا أموال تلك الأوقاف ولا أن يصرفوها فى غير ما قررته الميزانية إلا بمقتضى قرار خاص من لجنة أوقاف الأديرة».

«مادة ٥ ـ تنفذ اللجنة بدار البطريركية فى الإثنين الأول من كل شهر. كما تنعقد كلما طلب ذلك ثلاثة من أعضائها. ويجوز للرئيس أن يدعوها أيضًا إذا اقتضى الحال ذلك».

«ويكون اجتماعها صحيحًا إذا حضرها خمسة أعضاء على الأقل. ويشترط على أى حال أن تكون أغلبية الحاضرين من أعضاء المجلس الملى العام. وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة للحاضرين».

«مادة ٦ ـ تقدم اللجنة تقريرًا سنويًا عن نتيجة عملها إلى المجلس المِلّى العام للتصديق عليه».

«مادة ٧ ـ إذا قام خلاف بين أحد مُتولِّى الأوقاف المذكورة وبين اللجنة فيما يتعلق بإدارته أو بالحسابات المقدمة منه، كان الفصل فى ذلك الخلاف من وجهة الموضوع للمجلس الملى العام فإذا اقتضى الحال عزل ذلك المتولى رُفع الأمر إلى البطريرك».

القاهرة فى ١٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٤٧ «أول ديسمبر سنة ١٩٢٨».

محمد محمود

وفى يوم الجمعة ٧ ديسمبر حسب التحديد بالأمر الملكى جرى الانتخاب وأعلنت نتيجته فى منتصف الساعة الثانية بعد الظهر، فإذا بأنبا يؤنس ينال غالبية الأصوات؛ إذ نال ٧٠ سبعين صوتًا من ٨٥ خمسة وثمانين.

كلمة دوس باشا

وقد هُنِّئَ من الحاضرين وغيرهم ونطق الأستاذ توفيق دوس باشا بهذه الكلمة مهنئًا:

غبطة سيدى الأب البطريرك. حضرات الآباء المطارنة والأساقفة والرؤساء. أيها السادة:

«اسمحوا لى أن أهنئ الطائفة القبطية الكريمة أن يوفقها الله إلى حل مشاكلها وكانت آخر خطوة فى هذا السبيل هى الخطوة التى خطوناها اليوم كما أننى أهنئها بنتيجة الانتخاب التى أدت إلى أن تقلد أمورها هذا الحبر الجليل الأنبا يؤنس يسرنى كما يسركم جميعًا أن رأيتم انتخابه يكاد يكون إجماعيًا. وأرجو المولى عز وجل أن يوفقه إلى ما فيه خير الطائفة وصلاحها فى ظل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم الذى شمل الطائفة القبطية برعايته وعنايته الساميتين والتى كان من نتائجها أن خطونا هذه الخطوات الواسعة فى سبيل الإصلاح، كما أننا ننتهز هذه الفرصة لشكر حضرات رجال حكومتنا السَّنية وعلى رأسهم دولة رئيس الوزراء.

ويسرنى أن أعلن حضراتكم أن غبطة البطريرك الجديد كلفنى أن أعلن عنه أنه سيبدأ أعماله العامة بالنظر فى ترقية الرهبان باختيار بعثة منهم تسافر إلى الخارج لتكون نواة لرقى هذه الطائفة التى يُختار رؤساؤنا الدينيون من بينها وسيضع قريبًا أساس مدرسة راقية لتعليمهم وتربيتهم، كما أنه سيهتم برفع شأن المدرسة الإكليركية.

وأرجو فى الختام أن يوفقنا الله سبحانه وتعالى إلى اختيار مطران للحبشة يحفظ للكنيسة القبطية مكانتها هناك وبذلك يحفظ للدولة المصرية ذلك النفوذ العظيم الذى نرجو زيادته. وفى الختام أرجو أن نتضامن جميعًا فى العمل النافع لمصلحة الطائفة وفقنا الله إلى ما فيه خيرها ومصلحتها.

وقد أمَّن جميع الحاضرين على أقواله هذه وهتفوا ثلاثًا بحياة جلالة الملك وسمو ولى العهد.

وإنَّا نهنئ غبطة البطريرك وجيد أن تسجل (حوليات مصر السياسية) ما سيتم على يديه من الإصلاح المرغوب وما يتحقق بهمته من الأمل المطلوب».

اتفاق تجارى بين مصر وسويسرا

مازالت مصر منذ استشعرت وجودها السياسى كأمة ذات كرامة، تعمل على الارتباط بالدول ارتباطًا اقتصاديًا أو تجاريًا يمهد لها سبيل التفاهم الدائم والثقة الودية الباقية مع الأمم والحكومات المتحضرة.

وفى يوم ٢٥ ديسمبر الحالى سنة ١٢٢٨، صدر مرسوم ملكى بإصدار الاتفاق التجارى المؤقت بين مصر وسويسرا هذا نصه:

مرسوم

بإصدار الاتفاق التجارى المؤقت بين مصر وسويسرا

«نحن فؤاد الأول ملك مصر»

«بناء على ما عرضه علينا وزير المالية والخارجية، وموافقة رأى مجلس الوزراء،»

رسمنا بما هو آت

«مادة ١ ـ يُعمل ابتداء من ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨ بالاتفاق التجارى المؤقت المعقود بين مصر وسويسزا بالكتابين المتبادلين فى ٩ يونيه سنة ١٩٢٨ والذى ووفق عليه بالمرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٢٨ وتم تبادل وثيقتى التصديق عليه بالقاهرة فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ ونصه كالآتى:»

القاهرة فى ١٠ يونيه سنة ١٩٢٨

جناب المسيو أرنست ترامبلاى رئيس القومسيون التجارى السويسرى بالقاهرة ومندوب مجلس الاتحاد السويسرى

«بالإحـالة على المكالمات التى دارت بين جنابكم وبين هذه الوزارة فى مـوضـوع إبرام اتفـاق تجارى مؤقت بين الاتحـاد الـسويسـرى ومـصـر، أتشـرف بإبلاغكم أن الحكومة المصرية تقبل أن تُعامل جميع المحصولات السويسرية = ما عدا التبغ الورق = معاملة محصولات أكثر الدول امتيازًا. وذلك على شرط المعاملة بالمثل تمامًا ومع استثناء المعاملة التى تعامل بها المحصولات السودانية أو التى قد تُطبق على محصولات بعض البلاد المتاخمة بمقتضى اتفاقات محلية خاصة بها».

«ويسرى هذا الاتفاق أيضًا ومن جميع الوجوه على إمارة ليختنشتاين مادامت مرتبطة مع الاتحاد السويسرى بمعاهدة الاتحاد الجمركى المؤرخة ٢٩ مارس سنة ١٩٢٣».

«ويُعمل بهذا الاتفاق بعد مضى خمسة عشر يومًا من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه من الطرفين المتعاقدين».

«ويجوز لكل من الحكومتين السويسرية والمصرية إبطال العمل به على أن تخطر الطرف الآخر قبل ذلك بثلاثة شهور».

وتفضوا بقبول فائق الاحترام.

وزير الخارجية

(ترجمة) «إمضاء» واصف بطرس غالى

القاهرة فى ٩ يونيه سنة ١٩٢٨

حضرة صاحب المعالى واصف غالى باشا

وزير الخارجية بالقاهرة

علمت بما جاء فى الكتاب الذى شرفتمونى معاليكم بتوجيهه إلىَّ بتاريخ اليوم برقم ١,٢٥,١ «٩٠» ونصه الآتى:

«بالإحـالة على المكالمات التى دارت بين جنابكم وبين هذه الوزارة فى مـوضـوع إبرام اتفاق تجارى مؤقت بين الاتحاد السويسرى ومصر، أتشرف بإبلاغكم أن الحكومة المصرية تقبل أن تُعامل جميع المحصولات السويسرية - ماعدا التبغ الورق - معاملة محصولات أكثر الدول امتيازًا؛ وذلك على شرط المعاملة بالمثل تمامًا ومع استثناء المعاملة التى تعامل بها المحصولات السودانية أو التى قد تُطبق على محصولات بعض البلاد المتاخمة بمقتضى اتفاقات محلية خاصة بها».

«ويسرى هذا الاتفاق أيضًا ومن جميع الوجوه على إمارة ليختنشتاين ما دامت مرتبطة مع الاتحاد السويسرى بمعاهدة الاتحاد الجمركى المؤرخة ٩ مارس سنة ١٩٢٣.

«ويعمل بهذا الاتفاق بعد مضى خمسة عشر يومًا من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه من الطرفين المتعاقدين».

ويجوز لكل من الحكومتين السويسرية والمصرية إبطال العمل به على أن تخطر الطرف الآخر قبل ذلك بثلاثة شهور.

وجوابًا على ذلك أبادر بأن أؤيد لمعاليكم موافقة الحكومة السويسرية على الأسس المتقدمة.

وتفضلوا معاليكم بقبول عظيم احترامى.

مندوب مجلس الاتحاد السويسرى

ورئيس القومسيون التجارى السويسرى بمصر

«ترجمة» إمضاء أ. ترامبلاى

«مادة ٦ ـ على وزيرَى المالية والخارجية تنفيذ هذا المرسوم كلٌّ فيما يخصه. صدر بسراى عابدين فى ١٣ رجب سنة ١٣٠٧ «٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٨».

فــؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الخارجية	وزير المالية	رئيس مجلس الوزراء
حافظ عفيفى	على ماهر	محمد محمود

المؤتمر الطبى الدولى فى مصر

دعت مصر إلى انعقاد المؤتمر الطبى الدولى فى ديارها بمناسبة مرور مائة عام على كلية الطب؛ لذا أخذت لذلك عدتها وأرادت أن يكون وضع الحجر الأساسى لكلية الطب المزمع إنشاؤها فى غضون انعقاد هذا المؤتمر وبحضرة المؤتمِرين.

وحوالى منتصف ديسمبر انعقد المؤتمر الذى بلغ عدد أعضائه من المصريين نحو ٥٠٠ خمسمائة عضو، ومن الأجانب المقيمين بمصر نحو ٢٥٠ مائتين وخمسين عضوًا، ومن الأجانب فى خارج القطر نحو ٧٥٠ سبعمائة وخمسين

عضوًا. وقد بلغ عدد ممثلى الهيآت العلمية والجامعات ١٨٧ مائة وسبعة وثمانين.

وقد أُحيط ضيوف مصر فى هذا المؤتمر بمظاهر الحفاوة والتكريم كرمتهم الهيئات الرسمية وغير الرسمية؛ مما جعل ألسنتهم تنبسط بما جُبلت عليه النفوس المصرية من كرم وسخاء، وما طُبعت عليه أخلاق المصريين من دماثة ووفاء. شهدت بذلك إحدى وأربعين أمة ممثلة فى هذا المؤتمر.

وقد كتبت «السياسة» كلمة فى هذا المعنى بتاريخ ١٩ ديسمبر نقتبس منها ما يأتى:

يواصل المؤتمر الدولى لأمراض البلاد الحارة وعلم الصحة اجتماعاته وبحوثه ومشاهداته وزياراته، ولا يمنع أعضاءه أن يقوموا بذلك كثرة الحفلات التكريمية التى تُقام لهم فى نواحى العاصمة وضواحيها، وهو أول مؤتمر طبى بلغت العلوم التى يبحثها هذه الكثرة. ذلك أنها تبلغ سبعة عشر علمًا ينطوى كل منها على مسائل شتى، وفى وسعنا أن نقول بلا أدنى مبالغة إنه ما من مسألة تعرض للطبيب دارسًا أو باحثًا أو مزاولاً مهنة فى أى فرع من فروع العلوم الطبية، إلا وهذا المؤتمر يتناولها بالبحث ويتولى تمحيصها على قدر المستطاع، ولقد بلغ من كثرة الرسائل المقدمة للتلاوة ومن ضيق الوقت عنها واستحالة قراءتها ومناقشتها كلها، أن يعد بعضها كأنه تُلى، على أن يُطبع فيما بعد فى مجموعة أعمال المؤتمر. ولا عجب أن يكون الأمر كذلك والحال على ما نصف فإن جملة أعضائه ألفان ومائتان أو حوالى ذلك وهو عدد لم يسبق لمؤتمر من هذا القَبيل أن يبلغه أو يدانيه. ومن حق مصر أن يكون المؤتمر الطبى الذى يُعقد فيها أضخم المؤتمرات وأعظمها شأنًا وأبعدها مدًى وأكثرها نتائج، فإنها البلاد التى شهدت مولد هذا العلم وهدت إلى العالم هذا الفن الإنسانى الجليل. وقد أشار الدكتور مادن عميد كلية الطب إلى ذلك فى خطبته وبيَّن أن مصر عرفت الطب قبل أن يعرف العالم نفسه، وما عدا فى ذلك الحقيقة فقد كان المصريون على علم كبير بالكيمياء وبالتشريح والجراحة، وبينما كان العالم يرتع فى بُحبوحة الجهل بلغ من توسعهم أن كانوا يعرفون جراحة العيون، وفى ذلك يقول العالم جورج إيرز الألمانى فى مقدمة وضعها لرواية تاريخية عن مصر القديمة فى العصر الذى غزا فيه الفرس مصر أى سنة ٥٢٥ ق. م. ما خلاصته أنه احتاج فى تنسيق

الرواية أن يتصور أن طبيبًا مصريًا نُدب إلى فارس لإجراء عملية الكتاركت بعينَيْ أميرة فارسية، وقد اكتشف بعد ذلك أوراقًا تثبت أن أطباء المصريين كانوا يعرفون هذا المرض وكانت لهم مهارة فى جراحة العيون، وذلك أن الأوراق التى اكتشفها مودعة متحف ليبزج تحت اسمه هو.

فانعقاد المؤتمر فى مصر فيه اعتراف لم يكتمه زعماء المندوبين الرسميين بفضل مصر على الإنسانية فى هذا الباب وكونه أضخم ما شهد للعالم إلى الآن، يلائم مجد مصر الخالد ويوائم منزلتها السامية ومقامها الملحوظ فى تاريخ المدنية. ومن دواعى سرورنا واغتباطنا أن اشتراك المصريين فى هذا المؤتمر عظيم وأن عددهم فيه وافر وعملهم فيه عظيم، ولم يقتصر جهدهم على تنظيم المؤتمر وترتيب شئونه وتبويب أعماله وتيسير كل الأسباب للمندوبين الوافدين على القطر من الخارج - وإن كان هذا وحده جهدًا عظيمًا - كلا، لم يقتصر عملهم على هذا الجانب الإدارى وحده بل ضربوا بسهم وكان لهم اشتراك يرفع الرأس فى الجانب العلمى، فأعد كثيرون من أطبائنا رسائل ومباحث قيِّمة فى كل علم - فى الأمراض الباطنية والجذام والملاريا والسل والدوسنتاويا وأمراض الأطفال والجراحة وأمراض النساء والولادة والرمد والصحة وعلم الباثولوچيا والبكتريولوچيا وعلم الطفيليات والبلهارسيا وتاريخ الطب وغير ذلك مما لا يكاد يأخذه حصر، بل إن لبعضهم فيما انقطعوا له اكتشافات سيكون لها قيمتها فى تخفيف الويلات التى تعانيها الإنسانية من جراء بعض الأمراض. وليس هذا بالفخر القليل لمصر التى لا تزال تدرج وتحبو على حين تعدو الأمم الغربية، وقد كان المؤتمر فرصة لتكريم طبيب مصرى بارع ولاعتراف أكبر معهد طبى بريطانى له بما أدى للإنسانية وبما بلغ فى فنه من الحذق والأستاذية فاحتُفل بجراحنا الكبير الدكتور على إبراهيم بك وقُدمت له شهادة «الزمالة» وخلعوا عليه بُرْدها وأجلسوه بين «زملائه» أساتذة الطب فى إنكلترا. وهكذا تتم فى هذا المؤتمر كل المعانى السامية التى تهز النفس المصرية وتنبه فيها كل الشعور بالفخر بماضيها المجيد والأمل الفسيح فى مستقبلها القريب. ولم تقصر مصر من جانبها فى الاعتراف للمدنية الغربية بفضلها عليها، فبينما كان جلالة الملك يضع بيده الكريمة حجر الأساس فى البناء الجديد لكلية الطب المصرية التى مضى على تأسيسها مائة عام، كان قنصل مصر فى مرسيليا على قبر كلوت بك محوطًا

بأسرته وبممثلى حكومته يضع إكليلاً من الزهر إعلانًا بإقرار مصر بفضل ذلك الطبيب العظيم عليها واعترافًا للغرب فى شخصه بما أسدته مدنيته إليها.

وقد كان من أكبر دواعى الفخر لمصر أن يلقى جلالة ملكنا هذا الاعتراف العالمى بفضله على العلم فى مصر، وبجهوده المتواصلة فى خدمة المدنية والعلوم وترقية بلاده ورفعها إلى المستوى الذى يبغيه جلالته لها والذى كان جده العظيم يريد أن يسمو بها إليه.

* * *

وضع الحجر الأساسى لمدرسة الطب ومستشفى فؤاد الأول

وكانت قد أخذت المعدات لحفلة وضع الحجر الأساسى لمدرسة الطب ومستشفى فؤاد الأول التابع لها فى اليوم السادس عشر من هذا الشهر، وقد دُعى إلى شهود هذا الاحتفال حضرات المؤتمرين وكبار القوم وممثلو الدول الأجنبية وسواهم.

وقد وضع صاحب الجلالة الملك أحمد فؤاد الأول الحجر الأساسى بيده وألقى صاحب المعالى الأستاذ أحمد لطفى السيد بك وزير المعارف هذا الخطاب.

خطاب معالى وزير المعارف

«مولاى»

«إلى جلالتكم أرفع عبارة الإخلاص الذى تنطوى عليه قلوب أهل الجامعة أساتذة وطلبة وآيات الشكر الذى تردده ألسنتهم على ما أوليتم الجامعة من الرعاية الخاصة منذ نشأتها إلى هذا اليوم ورجاؤهم أن يظل معهدهم الكبير موضع عطف جلالتكم حتى يستطيع أن يحقق غرضكم الشريف من إنشائه باعتبار أنه الواسطة الكبرى لاحتمال أمتكم الكريمة نصيبها من المسئولية عن الارتقاء العالم للعلوم والآداب».

«والواقع أن أنعم عطف جلالتكم على الجامعة منذ نشأتها الأولى يجلُّ عن الحصر. وكل عام يسجل لها يدًا جديدة من احتفال أو نفحة كريمة من رعاية فى ٧ فبراير من هذه السنة تفضلتم بوضع حجر الأساس فى بنائها الجديد بالجراة حيث بناء كليتَى الآداب والحقوق وشيك التمام الآن ويليه بناء دار الكتب فبناء كلية العلوم ثم بناء إدارة الجامعة ثم حى الطلبة».

«وتتفضلون اليوم بوضع حجر الأساس فى بناء كلية الطب وهو يشمل مدرسة قصر العينى ومستشفاها الكبير الذى قد سُمى مستشفى الملك فؤاد الأول تيمنًا به وآية اتصال الجامعة بشخصكم الأعلى على الدوام».

«مولاى»

«من دواعى الاغتباط أن أرفع إلى جلالتكم أن مشيئتكم السامية قد ظهرت بوادر تحققها. شئتم للجامعة منذ نشأتها أن تكون مسئولة لا عن الدراسة فى معاهدها فحسب بل حملتموها مسئولية نشر الثقافة فى البلاد والاشتراك فى الأبحاث العلمية التى سعت بالعلوم الطبيعية إلى المنزلة الرفيعة التى وصلت إليها اليوم. أخذت الجامعة نفسها بهذا الواجب فأقبل أساتذة الآداب والحقوق فيها على نشر الثقافة بالمحاضرات العامة والمؤلَّفات القيِّمة فى شتى الموضوعات. وأوشكت كلية العلوم أيضًا أن تحقق مشيئة جلالتكم السامية؛ اعتزمت أن تقيم معهدًا على ضفة البحر الأحمر لدرس الأحياء المائية فيه. بعد أن ثبت أنه لم يستكشف منها إلا القليل ولم يدرس منها إلا النَّزرُ اليسير. ولهذه العناية تقرر أن تسافر بعثة من كلية العلوم فى الشهر القادم لترود الشاطئ فتختار مكان المعهد، ولا شك فى أن هذا المشروع سيقترن بالنجاح بعد أن نال من قِبل حضرة صاحب الجلالة ما نال من التشجيع بل بالإنعام عليه بالشىء الكثير مما يضمن نجاحه».

«أما مدرسة الطب التى أسسها جدكم محمد على الكبير سنة ١٨٢٧ فى أبى زعبل والتى يُحتفل بعيدها المئوى الآن، فإنها قد قامت بالواجب عليها من خدمة الإنسانية طوال هذا القرن. عليها تخرَّج أطباء مصر كلها على التقريب. وقد تخرج فيها فى عشر السنين الأخيرة ثلاثمائة وتسعة وسبعون طبيبًا. ولم يقصر أساتذتها عن زملائهم فى البلاد الأخرى من حيث أنهم قد عكفوا فى معاملهم على البحوث العلمية وكثيرًا ما استكشفوا من الأمراض ومن طرائق العلاج حتى أخذ قصر العينى شهرة عالمية بفضل أساتذته وخريجيه».

«زادت شدة الحاجة للأطباء بما تبديه حكومات جلالتكم المتتابعة من العناية بأمر الصحة العامة وبما تقتضيه زيادة السكان واشتداد إقبال الطلبة، حتى إن عدد طلبة الطب الذى لم يكن منذ عشر سنين ليتجاوز ٢٣٦ صار يزيد شيئًا فشيئًا حتى بلغ الآن ٦٢٩ عدا طلبه طب الأسنان وطلبة الصيدلة ومدرسة الممرضات. وقد ضاقت بهم المعامل وقصرت أسرَّة المرضى عن حاجتهم».

سدًا لهذه الحاجة أعدت حكومة جلالتكم هذه المنطقة الجميلة المجاورة لقصر العينى والتى تُقدر مساحتها بأربعة وأربعين فدانًا لإقامة مدرسة الطب ومستشفى فؤاد الأول الذى يسع ١٥٠٠ سرير. وقد أُقيم لبنائها مسابقة عالمية بين المعماريين نال الجائزة الأولى فيها محل بكولاس وديكسون سبمين وهو الذى يباشر العمارة الآن، وقد تبلغ أكلاف هذا البناء مبلغ المليون.

«تلقاء نجاح مدرسة الطب وخدمتها للإنسانية رأت حكومة جلالتكم أن تقيم لها عيدها المئوى على أنسب ما يأتلف ومركزها العظيم، ولم يجد فى هذا الصدد خيرًا من يعقد لمناسبة هذا العيد المؤتمر الدولى لطب المناطق الحارة والصحة. وتلك فرصة وحيدة ليطلع فيها علماء العام على عمال كلية الطب وليقدروها قدرها الذى لا تشك فى أنه سيكون جزاءً وفاقًا للجهود التى بذلها أساتذتنا الأعلام.

كذلك رأت حكومة جلالتكم أن يكون وضع حجر الأساس للبناء الجديد لهذا المعهد العظيم فى أثناء هذا العيد الفخم تقديرًا لكرامة العلم والعلماء التى اعتادت جلالتكم أن يرعاها وأن يوليها من العناية النصيب الأوفر. وتشريف جلالتكم الآن بعض آيات هذه الرعاية. أدامكم الله للعلم.

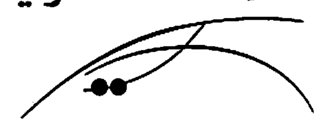
مولاى: إن الجامعة المصرية التى هى غرس يدكم وربيبة نعمتكم قررت أن تصوغ شكرها لجلالتكم بآية هى كل ما تقدر عليه: درجة الدكتوراه الفخرية فى الحقوق؛ لرفعها إلى مقامكم الأسمى فإذا حازت قبولاً كان ذلك نعمة جديدة تسبغونها على معهدكم الذى يدين لرعايتكم بوجوده والبقاء ويدين بالإخلاص العميق لشخصكم الكريم.

* * *

وكذلك كانت الحياة فى مصر هذا العام من الناحية العلمية خصبه نامية، وكان هذا المؤتمر مظهرًا من مظاهر تقدم البلاد والمواد مسير العلوم والمعارف فيها إلى الأمام فى مدارج الرقى والنجاح.

■ ■ ■

خلاصة هذه الحولية



نظرة إجمالية على حوادث عام ١٩٢٨ ميلادية (١٣٤٠ ـ ١٣٤٧ هجرية) تجعل الإنسان زائغ البصر مضطرب الفكر، يبتسم مستبشرًا فى مستهله ويجمُ متشائمًا لدى خاتمته. فقد كانت الأيام الأولى منه تدعو إلى التفاؤل. الوزارة ائتلافية يرأسها رجل مشهور له بالحصافة والحزم «ثروت باشا»، والبرلمان قائم يعالج ما قَلَّ وجَلَّ من شئون مصر والأمور تسير فى نهجها المستقيم ورجال الحكم فى إنكلترا يتحدثون إلى وزير مصر الأكبر رجاء الوصول إلى اتفاق نهائى يضمن حقوق القوم الاقتصادية والسياسية، دون أن تمس سيادة مصر ولا كرامتها كدولة مستقلة لها ما لكل الدول المستقلة الحرة من حقوق وامتيازات.

* * *

عرض مشروع المحادثة

ظل الحال كذلك طوال يناير وفبراير وفى الأيام الأولى من شهر مارس، ولما أن عرضت نتائج المحادثات بين ثروت وتشمبرلن على الاضطراب ابتدأت الأزمة تدب وإشاعتها تترى وتنتشر على الألسن بسرعة.

* * *

رفض المشروع

ذلك بأن (الهيئة الوفدية) وحزب الأحرار الدستوريين، ومن بينهما تتألف الوزارة، رفضا المشروع الذى عرضه وزير خارجية إنكلترا على كبير وزراء مصر رفضًا باتًا وكان ذلك كان مصداقًا لمشيئة الشعب المصرى وصحفه المعبرة عنه.

* * *

استقالة وزارة ثروت وقيام وزارة النحاس

لم يكن بد فى رأى الأحزاب من رفض مشروع تشمبرلن قبل عرضه فى جلسة علنية على البرلمان. ومشى الخلاف بين الوزراء فى صيغة الرفض، وانتهى الحال باستقالة ثروت باشا بعد أداء الصيغة التى اتفقت عليها غالبية الوزراء وتولى مصطفى النحاس باشا رياسة الوزراء فى يوم ١٦ مارس سنة ١٩٢٨. وفى فترة الاستقالة قدمت الحكومة الإنكليزية مذكرة خاصة ببعض مشروعات القوانين التى ينظرها البرلمان المصرى ليعطيها الصيغة النهائية لتصير قانونًا، وأهمها قانون الاجتماعات والمظاهرات، وقد اشتهرت بمذكرة ٤ مارس وقد أثبتناها فى محلها من هذا السِّفر وبذلك ابتدأت المسألة المصرية بحذافيرها تدخل فى دور جديد. فليس النحاس باشا كسلفه ثروت باشا فثروت من مميزاته الصمت العميق والصمت مدعاة السلامة فى كثير من الأوقات، وثروت من ذوى الشخصيات المَهابة المرهوبة عند كثير من الناس وغير قليل من الإنكليز الطرف الثانى فى قضيتنا القومية.

* * *

برنامج وزارة النحاس باشا

وكانت الجلسة الأولى لمجلس النواب عقب تأليف هذه الوزارة فى مساء ١٩ مارس سنة ١٩١٨، فاندفع النحاس باشا رئيسها يلقى بيانًا شاملاً عن الحالتين: الخارجية والداخلية أثبتناه بنصه فى صلب هذه الحولية استثار به حماس النواب، فصفقوا له طويلاً وعلقت عليه الصحف بما لم تهمل ذكره فى مكانه.

* * *

الوثائق الرسمية عن المفاوضات

ولم تمض بضعة أيام حتى أصدرت الحكومة الإنكليزية، كتابها الأبيض عن المفاوضات وكذلك أصدر ثروت باشا (الكتاب الأخضر) عنها، فكانت وثائق وحججًا على الطرفين أكبَّ الناس على قراءتها ودراستها وإنعام النظر فيها.

* * *

رئيس مجلس النواب

بتولى النحاس باشا رياسة الوزارة خلا كرسى رياسة مجلس النواب فرُشح له الأستاذ ويصا بك واصف وانتُخب.

* * *

رد الوزارة النحاسية على مذكرة مارس والإجابة عليه

كان أول ما اصطدمت به الوزارة هذه المذكرة التى ورثتها من وزارة ثروت باشا فردت عليها ردًا مفصلاً جاء به (لذلك لا يسع الحكومة المصرية أن تقبل تدخلاً لو أنها سلمت بمبدئه لأسلمت ذاتها، وأنكرت وجودها.. إلخ).

وقد أجابت الحكومة الإنكليزية بعدم التسليم بهذا الرد على نحو ما هو مفصل فى بابه.

* * *

تصريحات خطيرة للنحاس باشا وإنكاره لنصها

صدر المقطم مساء ١٩ أبريل (بتاريخ ٢٠ منه على عادته) وبه ترجمة لحديث زعم أنه جرى بين النحاس باشا وبين الدكتور وايزل المندوب الصحفى لشركة (أولشتاين) الألمانية. وقد قال النحاس باشا عن هذا الحديث إنه لم يعرض عليه قبل نشره؛ لكنه فعل فعله فى الدوائر السياسية كأول تصريح سياسى مفصل للنحاس باشا؛ فنشطت دار المندوب السامى تخاطب الوزارة المصرية فى شأن مشروع قانون الاجتماعات والمظاهرات معترضة أن يصير قانونًا، وبذلك اصطدمت وزارة النحاس باشا فى الصخرة الأولى.

مذكرة إنكليزية جديدة

وفى الحفلة التى أقامها المحامون تكريمًا للنحاس باشا جر الكلام إلى ذكر اعتراض دار المندوب السامى على مشروع قانون الاجتماعات، فصرح رئيس الوزارة بأنه لا يقبل تدخلاً فيما هو من شأن البرلمان المصرى وحده. ولكن دار المندوب السامى بعثت بمذكرة قاسية خاصة بالمشروع المنوه عنه؛ مما عرقل السير فى نظره وانتهى بتأجيله عامًا كاملاً بعد مضاعفات طويلة فصلناها فى مكانها. واغتبط النحاس باشا بهذا الانتقال المؤقت للأزمة.

* * *

أزمة تهدد الائتلاف

وبعث بخطاب إلى المندوب السامى يطلب إليه أن يبلغ شكره إلى وزير خارجية إنكلترا على روح المودة التى أبداها إزاء هذا (الحل السعيد) وعلى الخطاب فى مجلس اللوردات، وروت البرقيات أن بعض النواب ضحك له. ولم يعلن نص كتاب النحاس باشا فى مصر فطالبت به جريدة السياسة لسان حال الأحرار الدستوريين أحد ركنَى الائتلاف؛ مما جر إلى مناقشة بينها وبين البلاغ لسان حال الوفديين، وكانت تلك هى الشرارة الأولى لنار أتت على الائتلاف فى قليل من الأيام؛ فى حين كان يُرجى أن يُرأب صدعه الذى حدث بتلك الحركة المثارة ضد ثروت باشا ونتائج مفاوضاته.

* * *

استقالة محمد محمود باشا وسحبها

وقد فوجئ الناس فى مساء ٤ مايو بنبأ طلع به (المقطم) عن استقالة محمد محمود باشا (وزير المالية) وفى ظرف قصير عاد معاليه فسحب استقالته، ولم تَبْدُ لكلتا الحالتين أسباب ظاهرة وإن دلت على وهن يساور الائتلاف.

تخاصم الصحف واستقالة محمد محمود باشا

ولم يكن سحب الاستقالة كافيًا فى عود المياه إلى مجاريها، فقد أعلنت الصحف الائتلافية بعضها على بعض حربًا عونًا، فكانت جريدتا البلاغ وكوكب الشرق فى طرف والسياسة فى طرف آخر تتقاذفان التهم والسباب. وظلت الحال كذلك تسوء يومًا إثر يوم حتى استقال محمد محمود باشا نهائيا فى يوم ١٧ يونيه، وكانت تلك هى الضربة الأولى الصريحة (الرسمية) الائتلاف.

* * *

تتابع الاستقالات

وقد تتابعت استقالات بعض الوزراء فاستقال جعفر والى باشا وزير الحربية والبحرية فى يوم ١٩ يونيو، واستقال أحمد محمود خشبه باشا فى يوم ٢١ منه وإبراهيم بك فهمى وزير الأشغال فى يوم ٢٣ منه.

* * *

قضية الأمير سيف الدين

وفى هذه الفترة يوم ٢٣ يونيو نشرت جريدة الأخبار صورة بالزنكوغراف لعقد اتفاق مبرم بين مصطفى النحاس باشا وويصا واصف وجعفر بك فخرى طرفًا أول، ومحمود شوكت بك وكيلاً عن سمو الأميرة نوجوان هانم والدة سمو الأمير أحمد سيف الدين طرفًا ثانيًا للدفاع عن بعض حقوق تتعلق بالأمير المذكور، وكانت هذه الاتفاقية مثار ريب كثير وحملة صحفية قاسية ضد النحاس باشا مما فصلناه فى حينه .

* * *

إقالة الوزراء وتأليف أخرى

باستقالة وزير الأشغال أصبح عدد الوزراء المستقيلين أربعة، وكان المنظور أن يستقيل النحاس باشا ولكنه لم يفعل فأقيل بكتاب أثبتناه فى مكانه من هذه الحولية. وتطلعت الأبصار إلى من يخلفه فإذا به - بعد حين - محمد محمود باشا يعاونه جعفر والى باشا للحربية وللأوقاف مؤقتًا وعبد الحميد سليمان باشا (مدير السكك الحديدية) للمواصلات وأحمد محمود خشبه باشا للحقانية ونخلة المطيعى باشا للزراعة والدكتور حافظ بك عفيفى للخارجية وأحمد لطفى السيد بك للمعارف.

* * *

تأجيل البرلمان

وبمجرد تأليف الوزراء استصدرت مرسومًا ملكيًا بتأجيل البرلمان شهرًا ريثما تضع خطتها محاولة استمالة النواب إلى جانب سياستها؛ ولكن يظهر أن النواب مالوا إلى معارضة الوزارة الجديدة فأخذتهم هذه بالحزم وابتدأت تقتل مناورات المعارضة، فكلما همت طائفة من الطلبة بإحداث مظاهرة تعقبتهم.

* * *

مصادرة مجلة روزاليوسف

وقد استخدم الوفد مجلة (ساخرة) روزاليوسف لتنال من الحكومة وتشهّر بها بأسلوب تهكمى؛ ولكن الوزارة صادرتها بادئ الرأى ثم عطلتها بضعة أشهر حتى إذا عادت ألغت رخصتها.

وفود الثقة ووفود المعارضة

وابتدأت تزدحم دار الحكومة بوفود الثقة بالوزارة وتخطر الصحف المؤيدة بالبرقيات أنصارها من كل صوب وحدب، بينما كانت تفد أخرى على دار الوفد تعلن معارضتها واجتماعها على قيام وزارة غير دستورية.

* * *

حل البرلمان وتأجيل الحياة النيابية

ولما لم يوفق محمد محمود باشا إلى استمالة غالبية النواب استصدر أمرًا ملكيًا بحل البرلمان وتأجيل الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات، وأتبع ذلك بمذكرة أثبتناها مع هذه الوثائق فى مكانها من هذه الحولية فكانت الصدمة قوية ارتجت لها الأعصاب، ومشى صداها بين الناس أسًى وحزنًا عميقين.

* * *

تعليق بعض مواد الدستور

وقد صدر كذلك الأمر الملكى بتعليق بعض مواد الدستور حتى تتمكن يد الحكومة أن تنال من خصومها المعارضين وتمضى لسياستها محققة برنامجها.

* * *

تظاهر المعارضين ومنشور ثورى

وقد حدثت أمور ذات مغزى إذ أصدر الوفد نداء إلى الأمة وتحدث غير مرة النحاس باشا وتظاهر بعض أنصاره، ودفع الحماس بعض الشبان فأصدروا منشورًا ثوريًا تحت عنوان: «صوت الوطن ينادى» ذكرنا منه الفقرة التى سمح للصحف بنشرها فقبضت الشرطة على أصحاب المنشور ودفعتهم إلى المحاكمة.

* * *

طواف النحاس باشا فى الإقليم وطواف محمد باشا محمود

ومضى صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا يدعو لسياسته فى الإقليم ويشنُّ الغارة على الوزارة معلنًا خروجها على الدستور وافتئاتها على الحياة النيابية. وذهبْ محمد باشا محمود يطوف كذلك وقد تبارى أنصار كل من الطرفين فى إقامة الحفلات ونصب الزينات وحشد الناس فى السرادقات وعلى جوانب الطرقات. على أن الوزارة كانت لا تنسى نصيبها من مضايقه النحاس

باشا فى تطوافه، فتقيم العراقيل فى سبيله وتأخذ الناس باللين طورًا وطورًا بالحزم؛ حتى ينصرفوا عن الاحتفال به وشد عضده.

❁ ❁ ❁

معاهدة التحكيم وتصديق مصر عليها

وحين عُرضت معاهدة تحريم الحرب وحل المشكلات الدولية بالوسائل السلمية على مصر كدولة ذات وجود سياسى، وقعها وزير الخارجية المصرية صاحب المعالى الدكتور حافظ بك عفيفى بعد دراستها وأرفق بها مذكرة تشرف من شأن الحكومة المصرية. ولم تنسَ المعارضة أن تنال من الوزارة فى هذا وزعمت أن الفضل فيها يرجع إلى حكومة النحاس باشا.

❁ ❁ ❁

تعطيل جريدة البلاغ

اشتدت حملات البلاغ على الوزارة وصارت تنقل فصول (روزاليوسف) عن أعدادها التى صادرتها الوزارة والصور التهكمية كذلك؛ مما دفع الوزارة إلى تعطيلها مدة أربعة أشهر ابتداء من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٨.

❁ ❁ ❁

احتفال الأحزاب بعيد ١٣ نوفمبر

حل يوم ١٣ نوفمبر من هذا العام والأحزاب على ما رأيت من التنافر والتدابر. فكان طبيعيًا أن يتخذ كل حزب من يوم ١٣ نوفمبر ـ وهو عيد قومى مجيد ـ فرصة للنيل من الآخرين. وكذلك حقت الكلمة ولئن مضى يوم ١٣ نوفمبر لم تُرَق فيه قطرة دم، فقد استنزف فيه كثير من ماء الكرامة وكنا جديرين بتوفيرها على جباهنا وإبقائها إكرامًا لنفوسنا.

احتفل الوفد فى سرادق خاص وكانت خطبه تدور حول ما اقترفته الوزارة المحمدية فى حق الوطن وفى حق الوفد واستثار خطباؤه الإحَن القديمة. واحتفل الأحزاب الدستوريون فكان كلامهم نيلاً من خصومهم الحزبيين وردًا على تشهيرهم بالوزارة، وانصرف الناس طائفتين كل إلى جانب حزب وكانت مأساة غير حميدة العاقبة.

❁ ❁ ❁

مجادلة إعادة البرلمان

لم يألُ الوفد جهدًا ولم يدخر وسعًا فى سبيل إعادة البرلمان سيرته. فلما دنا السبت الثالث من شهر نوفمبر دعا أعضاء مجلس النواب المنحل المنتمين إلى مذهب الوفد إلى الانعقاد من تلقاء أنفسهم. فلم تطاردهم الحكومة فى هذه ولكنها أخذت الصحف بأن لا تذكر شيئًا عن هذا الحادث ومنعت نشرات الوفد أن تتسرب إلى أيدى الجمهور؛ ولكنَّا قرأنا محضرًا اضافيًا للجلسة التى عقدها هؤلاء النواب فى إدارة جريدة البلاغ فى جريدة (العهد الجديد) التى تصدر فى بيروت، فأثبتناها بنصها لمن يراجعها فى صلب الحولية.

❁ ❁ ❁

استمرار الدعوة الوفدية فى لندن

ظل رسول الوفد فى لندن الأستاذ وليم مكرم عبيد يرمى عن قوس نشاطه بكل حيلة وأخرج هناك صحيفة باللغة الإنكليزية دعاها مصر (إيچبت) يبعث بها إلى كل من له إلمام بالسياسة أو مساس بشؤون مصر محاولاً استدرار عطف القوم على قضية الوفد وقضية مصر. ولكننا لم نجد لذلك أثرًا خطيرًا. عاد الأستاذ وليم من إنكلترا واحتفل به أصدقاؤه وأنصار الوفد الذين خطبهم فى الإسكندرية والقاهرة باعثًا فيهم روح الأمل.

❁ ❁ ❁

إحالة رئيس الوفد وصاحبيه على مجلس التأديب

إن السبب الذى قامت من أجلة الضجة حول وزارة النحاس باشا ونعنى به الاتفاق فى قضية الأمير سيف الدين ظل قائمًا تبحثه النيابة؛ حتى انتهى أمرها أخيرًا إلى إحالة حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا والأستاذ ويصا واصف وجعفر بك فخرى إلى مجلس تأديب المحامين، وكان طبيعيًا أن تستثير هذه الإحالة غيظ النحاس باشا، فأصدر نداءً ينعى فيه على النيابة ما أقدمت عليه وعلى الوزارة ما أوعزت به، وانتهى هذا الدور دون حلول موعد انعقاد مجلس التأديب والناس إلى ما سيقرر متلهفون.

❁ ❁ ❁

تعطيل جريدة وادى النيل

انصرف الكاتبان المعروفان الأستاذ محمود عزمى ومحمد أفندى توفيق دياب بمجهودهما الصحفى إلى جريدة وادى النيل. وظل توفيق أفندى دياب ينال من الوزارة بلسان سليط حتى عطلتها الوزارة فى ديسمبر سنة ١٩٢٨.

* * *

انتخاب نقابة المحامين

التأمت الجمعية العمومية للمحامين الأهلية فى يوم ١٥ ديسمبر لانتخاب النقيب ومجلس النقابة فكانت الغالبية إلى جانب الذين رشح الوفد. وقد كان من ذلك جدل صحفى ونضال حزبى يفاخر الوفد بكثرته على لسان جريدته وتفيض السياسة من هذا الفخار ومضت الأيام ثم نزل الستار.

متفرقات

صاحب الجلالة الأفغانية

أمضى صاحب الجلالة الأفغانية، الملك أمان الله والملكة ثريا، وحاشيتهما، أيامًا من شهر يناير سنة ١٩٢٣. زارا خلالها الأزهر ودار النيابة وغيرهما من الأماكن الأثرية والمؤسسات العلمية.

ثم انتقلا إلى الإسكندرية فى يوم الثلاثاء من يناير [هكذا بالأصل] حيث أبحرا إلى أوروبا ليتما رحلتهما.

زيارة ولى عهد إيطاليا لمصر

زار صاحب السمو الأمير أمبرتو ولى عهد المملكة الإيطالية مصر فوصلها يوم ٢١ يناير سنة ١٩٢٨، فاستُقبل استقبالاً يليق بما للملوك وولاة عهودهم من كرامة واحترام. وفى يوم ٨ فبراير غادر سموه مدينة الأقصر فأسوان فالسودان مُودَّعًا أكرم وداع.

* * *

وضع الحجر الأساسى للجامعة المصرية

احتُفل فى يوم ٧ فبراير من هذا العام بوضع الحجر الأساسى لبناء الجامعة المصرية فى الحديقة المعروفة بحديقة الأرمان بالجيزة قريبة من القاهرة، وقد

شرف الاحتفال حضرة صاحب الجلالة الملك وتولى صاحب المعالى وزير المعارف إلقاء كلمة تناسب المقام، ثم تقدم الأستاذ أحمد لطفى السيد بك مدير الجامعة وألقى خطابًا بليغًا. وقد هز الناس شعور الاغتباط بهذا الإنشاء والإصلاح فى عهد يزدهر بالعلم ويموج بالمعارف.

وفاة حسين رشدى باشا

لم يُفاجأ الناس بنعى حسين رشدى باشا فى مساء ٣١ مارس؛ فقد طال به المرض والناس من الحيا حياله بين الرجاء واليأس، ولكن ذلك لم يخفف من لوعة الأسى والحزن انتابتا نفوس المصريين على اختلاف طبقاتهم ونزعاتهم فذهب مأسوفًا عليه مفجوعة فيه قلوب الناس ونفوسهم.

❁ ❁ ❁

استقالة وزير مصر المفوض فى برلين

دهش الناس حين سمعوا بغتة باستقالة سيف الدين يسرى باشا فى يوم ١٥ أبريل وكان على أهبة السفر لعودته إلى مقر منصبه بعد انتهاء إجازته التى قضاها بمصر. وتكشفت جوانب الموقف قليلاً حين شاع أن السراى لم تحدد لهذا الوزير موعدًا للمقابلة رجاء الاستئذان فى السفر على ما تجرى به العادة، وقد قُبلت استقالته وسكن بعد حين ما قام حولهما من ضجيج.

وفاة أحمد مظلوم باشا

من بارزى الرجال فى مصر وقد مات يوم ٩ مايو. وهو أول رئيس لمجلس النواب المصرى فى دورته التشريعية الأولى سنة ١٩٢٤ وكان ذا أخلاق قويمة ومزايا حسنة.

❁ ❁ ❁

تمثال نهضة مصر

مثَّل الأستاذ محمود مختار (النحات) للنهضة المصرية الحديثة بأبى الهول وبجانبه فتاة قروية مصرية مست بأناملها جفنه توقظه. وانتهى العمل فى التمثال ودعت وزارة الأشغال للاحتفال برفع الستار عنه يوم ١٠ مايو وكان حفلاً مشهورًا حضره جلالة ملك مصر ووزراء الدولة وكبار الناس.

❁ ❁ ❁

شيخ الجامع ومفتى الديار المصرية

صدر مرسومان ملكيان بتعيين كل من حضرتَى الأستاذين الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخًا للجامع الأزهر والشيخ عبد الحميد سليم مفتيًا للديار المصرية فى يوم ٢٣ مايو سنة ١٩١٨، ورجونا لهما توفيقًا ونجاحًا فيما يحاولان من إنشاء وإصلاح.

سلطان الشعر ومكلا وحضرموت

فى يوم ١٨ يونيه سنة ١٩٢٨، نزل بمصر ضيف كريم هو حضرة صاحب السمو السلطان (عمر بن عوض القطيطى) سلطان الشعر والمكلا وحضرموت قادمًا من بلاد الحجاز، وزار صاحب الجلالة ملك مصر ثم سافر بعد بضعة عشر يومًا مودعًا بالإعزاز والإكرام.

وفاة محمد سعيد باشا

امتاز المرحوم محمد سعيد باشا رئيس الوزارة الأسبق بذكاء ودهاء عدا عليها الموت إذ عدا على حياته فى يوم ٢٠ يوليو سنة ١٩٢٨، وقد لخصنا على وجه الإجمال تاريخ حياة سعيد باشا رحمه الله.

❊ ❊ ❊

مرور ولى عهد إنكلترا بمصر

مَرَّ حضرة صاحب السمو الأمير أوف ويلز ولى عهد إنكلترا بصحبة شقيقة الدوق أوف جلوستر بالديار المصرية فى رحلته إلى بعض البلاد الأفريقية فى غضون شهر سبتمبر، وقد لاقى إكرامًا فى الدوائر الرسمية.

❊ ❊ ❊

وفاة ثروت باشا

استولى الحزن على النفوس جميعًا بوفاة المغفور له عبد الخالق ثروت باشا كبير زعماء مصر اليوم فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٨، وعُنينا فى صلب هذه الحولية بكتابة الكثير عن هذه الشخصية العظيمة أخذ منها المَنُون أحوج ما تكون مصر إليها؛ فرحمه الله وعوض الوطن عن فقده خيرًا.

❊ ❊ ❊

انتخاب بطريرك الكنيسة المرقسية

جرى انتخاب بطريرك الأقباط فى يوم ٧ ديسمبر على الطريقة التى أثبتناها آنفًا، فأسفرت عن اختيار صاحب الغبطة (النائب البطريركى) الأنبا يؤنس بأغلبية كبرى؛ فهنأه الحاضرون والذين وصلهم علم ذلك.

اتفاق تجارى بين مصر وسويسرا

فى ٢٨ ديسمبر من هذا العام، صدر مرسوم ملكى بإبرام اتفاق تجارى بين مصر وسويسرا مما من شأنه أن ينمى علاقات الود وتبادل الثقة بين الدولتين.

* * *

المؤتمر الطبى الدولى العام

ظفرت مصر بعقد هذا المؤتمر فى ديارها بمناسبة مرور مائة عامة على إنشاء مدرسة الطب المصرى، فانعقد حوالى منتصف شهر ديسمبر من هذا العام. وقد نالت به مصر شهرة عالية عما فى أخلاق بنيها من دماثة وما من لرجالها من حظ فى مَعْلَم كبير ونصيب من الابتكار واسع. وقد انتهزت الحكومة المصرية هذه الفرصة فوضعت الحجر الأساسى فى بناء كلية الطب ومستشفاها بحضور المؤتمرِين. حقق الله الآمال.

■ ■ ■

محتويات

الباب الثانى: فبراير

الباب الثالث: مارس

الباب الرابع: أبريل

الباب السادس: يونيه

الباب السابع: يوليو

الباب الثامن: أغسطس

الباب التاسع: سبتمبر

الباب الحادى عشر: نوفمبر

الباب الثانى عشر: ديسمبر

صدر من هذه السلسلة

١ ـ تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (٣ أجزاء) ـ تأليف: محمد رشيد رضا
دراسة وتقديم: د. أحمد زكريا الشلّق.

٢ ـ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار (٧ أجزاء) ـ للعلامة المؤرخ عبدالرحمن الجبرتى ـ دراسة وتقديم: د. أحمد زكريا الشلّق.

٣ ـ الأعمال الكاملة للدكتور شبلى شميل (٢ جزء) ـ تأليف: شبلى شميل
دراسة وتقديم: د. عصمت نصار.

٤ ـ حوليات مصر السياسية ـ الحولية الرابعة «الجزء السابع»
تأليف: أحمد شفيق باشا ـ دراسة وتقديم: د. أحمد زكريا الشلّق.

٥ ـ مستقبل الثقافة فى مصر ـ تأليف: طه حسين
دراسة وتقديم: د. أحمد زكريا الشلّق.

٦ ـ فى أصول المسألة المصرية.
تأليف: صبحى وحيده ـ دراسة وتقديم: د. أنور عبدالملك.

٧ ـ رسالة الكلم الثمان، تأليف: الشيخ حسين المرصفى.
تحقيق ودراسة: د. أحمد زكريا الشلّق.

وبين يديك:

حوليات مصر السياسية ـ الحولية الخامسة «الجزء الثامن»
تأليف: أحمد شفيق باشا ـ دراسة وتقديم: د. أحمد زكريا الشلّق.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب